في ضُوء الشُّئة النَّبُويَّة

بحث فائز بجائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنَّة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة لعام ١٤٢٧هـ



د. نوال بنت عبد العزيز العيد

أستاذ الحديث وعلومه المشارك في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بالرياض

الطبعة الأولى

والالخصارة للشروالتوزيح

ح دار الحضارة للنشر والتوزيع، ١٤٣٣هـ فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العيد، نوال عبدالعزيز حقوق المرأة في ضوء السنة النبوية./ نوال بنت عبدالعزيز العيد-

الرياض: ١٤٣٣هـ ۱۱۰۸ ص: ۲۲ X ۲۲ سم

ردملك: ٦ - ١٦٤ - ٦٠٣ - ٥٠٦ - ٢٠٨ ١ - حقوق المرأة ٢ - المرأة في الإسلام أ. العنوان دیوی ۲۱۹٫۱ ۱٤۳۳/۲۱۸۸

> رقم الإيداع: ١٤٣٣/٢١٨٨ ردمك: ٦ - ١٠٤ - ٥٠٦ - ١٠٣ - ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة الطبعة الأولى

27-17 / A127Y

دار الحضارة للنشر والتوزيع ص.ب ۱۰۲۸۲۳ الرياض ۱۱٦۸۵

هاتف: ٥٥٥، ٩٤٧ - ٢٤٨٧٨٧ هاكس: ٢٠٨٧٠٠٤

المستودع تلفون: ۲٤١٦١٣٩ هاكس: ۲٤٢٢٥٢٨

الرقم الموحيد، ٩٢٠٠٠٠٩٠٨



أهدي هذا الكتاب إلى:

- أمي العظيمة، التي تعلمت في مدرستها ما سأعجز عن رد بعض جميله..
- وإلى زوجي الفاضل أبي فيصل مساعد بن معمر،
 الذي يعجز لساني عن شكره.
 - وإلى ابنتي هيله، وابني فيصل فلذي كبدي.
- وإلى كلّ رجل منصف يريد أن يتابع رسول الله ﷺ في أقواله وأعماله، وكل امرأة تبحث عن حقها على ميزان القسط والعدل ...

NAIF BIN ABDUL AZIZ AL-SAUD INTERNATIONAL PRIZE



海西家园公司

विवासी स्वित्सं

فرع السنة النبوية

إن الهيئة العليا لجائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسيات الإمسلاميية المعاصرة بعد الإطلاع على نظام الجائزة وعلى ترشيع اللجنة العلمية للجائزة في اجتماعها المنمقد بتاريخ ١٤/٥٠/١٤ (هـ، تقـرر منـع: c. igll itis aclarii iti aclilo llac

إن الهيئسة العليسا للجائســزة إذ تمنسح هـــذه الشـــهادة، لترجــو الله أن يمدهـــا بالمـــون والتوفيـــق لمواصلــة جهودهــــــا

واللسه ولم التوفيمن،

clary listing







المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وأفرد الألباني يَحْقَيْلَانُينُ رسالة في تخريج الحديث وسمّاها بـ (خطبة الحاجة).



⁽١) آل عمران: (١٠٢).

⁽٢) النساء: ١.

⁽٣) الأحزاب: (٧٠-٧١).

قال الترمذي: "حديث عبد الله حديث حسن، رواه الأعمش عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد عن عبد عن عبد الله، عن النبي على الله ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود عن النبي على وأصله في صحيح مسلم (٢/ ٥٩٣).



أما بعد:

فإن من أعظم ما اشتغل به البشر من القضايا الاجتماعية في القديم الماضي، وفي الحديث الحاضر، وما سيشغلهم في المستقبل القادم - على ما أعتقد - قضية المرأة، وقد تخبط البشر في معالجتها؛ لأنهم كانوا بمعزل عن شرع الله القويم، فجاءت أحكامهم مشوبة بالظلم، مغلفة بهوى النفس، وكانت المرأة الضحية في تلك الاجتهادات البشرية... وتوالت العصور، وعُرِضت "قضية المرأة" ولا تزال تعرض على مأدبة شعارها "الحرية"، وذروة سنامها "المساواة" وكأن الداعين لهذه الشعارات أناسٌ مردوا على حب الفاحشة، والسطور على الأعراض، وهتك الحرمات، وتضخيم الأرصدة.. وقد نجحوا في حملتهم الماكرة حتى آل الأمر في دول الغرب إلى تفكك الأسر، وتقوضت دعائم الفضيلة، وراج سوق الرذيلة، وكثر اللقطاء، وأمراض لم تعرف فيمن سبق، وأنذر الناصحون منهم بني جلدتهم من غب فعلتهم؛ ولكن هيهات بعد أن غرق القوم في مستنقع الرذيلة.

وأما بلاد المسلمين - حماها الله - فإن الأمر لم يصل على ما وصل غليه في بلاد الغرب، إلا أن بداية الشرر تطايرت إلى بعض أجزائه، بل وأحرقت الأجزاء الأخرى، وكانت هذه المجالات تثار في وقت مضى، واحدة تلو الأخرى بعد زمن، ويقضي عليها العلماء في مهدها، ويصيحون بأهلها من أقطار الأرض، ويرمون في آثارهم بالشهب، وفي أيامنا هذه كفأ الجُناة المِكْت للمحلوءًا بهذه الرذائل بكل قوة وجرأة واندفاع، ومن خبيث مكرهم تحين الإلقاء بها في أحوال العسر والمكره، وزحمة الأحداث.

وهـذه الـدعوات الوافـدة المستوفدة قـد جمعـت أنـواع التناقـضات ذاتًـا، وموضوعًا، وشكلاً.



فإذا نظرت إلى كاتبيها وجدتهم يحملون أسياءً إسلاميةً، وإذا نظرت إلى المضمون والإعداد، وجدته معول هدم في الإسلام، لا يحمله إلا مستغرب مُسَيَّر، أشرب قلبه الهوى والتفرنج، وإذا نظرت إلى الصياغة وجدت الألفاظ المولدة، والتراكيب الركيكة، واللحن الفاحش، وتصيّد عبارات صحفية تقمش من هنا وهناك على جادة "القص واللزق" طريقة العجزة الذين قعدت بهم قدراتهم عن أن يكونوا كتابًا، وقد آذوا من له في لسان العرب والذوق البياني أدنى نصيب.

وهكذا من جَهِل لسان العرب، والقرآن والسنة أتى بمثل هذه العجائب!!
وساعدهم ويساعدهم في سعيهم غير المشكور غفلة المسلمين، وضعف العلم
المشرعي، وخطر الحملات التغريبية عند الرجال والنساء على حدسواء.
وانقسم الناس حيال قضية المرأة إلى قسمين: غال في مطالباته، متجاوز في
أطروحاته، لا يعي خطورة ما يكتبه، ولا ما يدعو إليه، (وما يفسده اللسان من
الأديان أضعاف ما تفسده اليد) (1) يخطو آثار كل مستغرب، ويخترق سد الذرائع إلى
الرذائل، ويتقحم الفضائل، وانبسط لسانه بالسوء، وجرى قلمه بالسُّوء، باسم
المساواة والحرية.

والثاني: جاف في شأن المرأة، يرى أنها نالت الحق، وتربعت عرش الفضل، وأن لا ظلم عليها، ولا خوف عليها، ويكذب مقاله حاله، وواقع نساء عصره. والعاقل من يرى أن في مجتمع النسوة حقوقًا مسلوبة، سُلبت منها على يد رجل جاهل بالشرع، يقيم حروف الكتاب لا حدوده، يحكم العادة والتقليد على الكتاب والسنة، أو على يد مستغرب أرادها سلعة تباع وتشترى، وتستأجر وتكترى، يتباكى على حقوقها، وفي دخيلة نفسه سعى لإشباع شهواته، وإطفاء نزواته، مقتطعًا من



⁽١) الصارم المسلول لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٧٣٥).



النصوص الشرعية ما يوافق هواه، لاويًا عنق النص تطويعًا لمبتغاه. والحق المبين، والطريق القويم سلوك طريق الكتاب والسنة، وإعطاء المرأة ما أعطاها الله من حق، وتكليفها بها عليها من واجب، في ضوء الكتاب وصحيح السنة على فهم السلف الصالح؛ فإن الله سبحانه قد حث على الاتباع، وذم التكلف والاختراع، يقول تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِق ٱلرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا نَبَيَّنَ لَهُ ٱللَّهُدَىٰ وَيَتَبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلمُؤْمِنِينَ نُولِدٍ مَا تَوَلَىٰ وَنُصَلِهِ جَهَنَمٌ وَسَاءَتُ مَعِيرًا الله ﴾ (١)، وفي ضوء ما تقدم أحببت أن أضرب بسهمي في هذا الموضوع بالإضافة إلى ما يأتي:

١ - بيان تحرير الإسلام الحقيقي للمرأة، ورفعه لمكانتها، وتعزيزه لشأنها.

٢- الحاجة الماسة للتأصيل الشرعي لحقوق المرأة، وتخليصها من مطالبات التغريبين، وتهديدات التقليديين.

٣- المساهمة في تثقيف المرأة المسلمة بها لها من حقوق في ضوء الكتاب
 وصحيح السنة، وتقديم الآليات للحصول عليها.

٤ - تفنيد الشبهات المثارة حول الإسلام من قبل أعدائه أو أذنابهم حسدًا من عند أنفسهم.

٥- تحقيق القول في قضايا المرأة المعاصرة، وبيان الراجح منها بناء على الدليل والتعليل.

٦ - كشف عوار وسوءات الحضارة الغربية، والمؤتمرات الدولية، وما ألحقت اللرأة من أذى وحيرة.

واخترت دراسة "حقوق المرأة في ضوء السنة النبوية" لأن الله قد هيًّا للوحيين الشريفين حفاظًا، ولشرعه حراسًا، من أوعية العلم والأمانة في النقل،

⁽١) النساء:١١٥





فأُخِذ أول هذا الدين عن رسول الله على مشافهة لم يشبه لبس ولا شبهة، ثم نقله العدول عن العدول من غير تحامل ولا ميل، ثم الكافة عن الكافة، والصافة عن الصافة، والجهاعة عن الجهاعة، أخذ كف بكف، وتمسك خلف بسلف كالحروف يتلو بعضها بعضًا، ويتسق آخرها على أولها وصفًا ونظمًا (۱)، فأحببت أن أعرض القضية في ضوء هذا الحفظ المكين، وأسهم في خدمة السنة النبوية، والأسوة المحمدية على صاحبها ما يستحق من الصلاة والسلام؛ إذ إنها المنبع الثاني بعد كتاب الله الذي تتفجر منه ينابيع حياة العالم الإسلامي، وسعادة المجتمع البشري.





⁽١) ينظر: اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي(١/ ٢٣).





موضوعات البحث:

يشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وأربعة أبواب، وخاتمة.

المقدمة: وضمنتها:

١ - أهمية البحث.

٢- أسباب اختياره.

٣- خطة البحث.

٤ - منهج البحث.

التمهيد؛ ويشتمل على ثلاثة مباحث؛

المبحث الأول: مكانة المرأة في بعض الحضارات القديمة والأديان الأخرى.

المبحث الثاني: المرأة العربية في العصر الجاهلي.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: مكانة المرأة عندهم.

المطلب الثاني :وأد البنات.

المطلب الثالث: زواج المرأة عندهم.

المطلب الرابع: طلاق المرأة، ونظام عدتها عندهم.

المطلب الخامس: حقوق المرأة المالية.

المبحث الثالث: تأصيل معنى "حقوق المرأة" وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقسيهات الحق.

المطلب الثاني: التنوع في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال.



7/16 A

الباب الأول: حقوق المرأة الشرعية، وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: أهلية التكليف وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دلالة القرآن والسنة على أهلية المرأة للتكليف.

المبحث الثاني: المساواة بين المرأة والرجل في الحدود وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حد السرقة.

المطلب الثاني: حد القذف.

المطلب الثالث: حد اللعان.

المطلب الرابع: حد الزنا.

المبحث الثالث: المساواة بين المرأة والرجل في جزاء الآخرة.

الفصل الثاني؛ حق المرأة في العبادات، وفيه ستة مباحث؛

المبحث الأول: الطهارة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التخفيف عن المرأة في نقض الشعر عند الغسل.

المطلب الثاني: وضوء وغسل الرجل مع امرأته.

المطلب الثالث: أحكام تتعلق بالحائض، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: مباشرة الحائض.

المسألة الثانية: طهارة ذات الحائض.

المسألة الثالثة: التخفيف عن الحائض.

المطلب الرابع: أحكام تتعلق بالمستحاضة، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حق المرأة في العبادة.

المسألة الثانية: مباشرة المستحاضة.



المبحث الثاني: الصلاة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: خروجها للصلاة في المسجد.

المطلب الثانى: إمامة النساء، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: جماعة النساء.

المسألة الثانية: إمامة المرأة الرجال.

المطلب الثالث: شهود المرأة لصلاة العيدين.

المطلب الرابع: شهود المرأة لصلاة الكسوف.

المبحث الثالث: الزكاة والصدقة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دفع المرأة زكاة أو صدقة أموالها بدون إذن زوجها.

المطلب الثاني: أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة.

المبحث الرابع: حق المرأة في المبادرة إلى قضاء رمضان.

المبحث الخامس: الاعتكاف.

المبحث السادس: الحج، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حج الفريضة.

المطلب الثاني: تعجل الدفع من مزدلفة.

الفصل الثالث: حق المرأة في الهجرة.

الفصل الرابع: حق المرأة في التعليم، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث النبوية في تعليم المرأة.

المبحث الثاني: بعض المسائل العلمية من النساء لرسول الله على



المبحث الثالث: عناية السلف الصالح بتعليم النساء.

المبحث الرابع: صور مشرقة للمرأة في طلب العلم.

المبحث الخامس: حكم تعليم المرأة.

الفصل الخامس: حق المرأة في الفتوي.

الفصل السادس: حق المرأة في الدعوة.

الفصل السابع: تفنيد الشبهات المشارة حول النصوص الشرعية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: شبهات حول النصوص القرآنية.

المبحث الثانى: شبهات حول الأحاديث النبوية، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: شبهة شؤم المرأة.

المطلب الثاني: شبهة نقصان عقل المرأة ودينها.

المطلب الثالث: شبهة حول شهادة المرأة.

المطلب الرابع: شبهة المرأة والشيطان في الحديث النبوي.

المطلب الخامس: شبهة خلق المرأة من ضلع أعوج.

المطلب السادس: شبهة اقتران المرأة بالحمار والكلب الأسود في الحديث النبوى..

المطلب السابع: شبهة الغسل من بول الجارية، والرش من بول الغلام.



الباب الثاني: حقوق المرأة السياسية، وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: البيعة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أنواع البيعة للنساء في ضوء السنة النبوية. وفيه أربعة مطالب:



المطلب الأول: البيعة على الإسلام.

المطلب الثانى: بيعة الامتحان.

المطلب الثالث: بيعة النساء، وفيه خس مسائل:

المسألة الأولى: وقت البيعة.

المسألة الثانية: أدلة البيعة.

المسألة الثالثة: حكم البيعة.

المسألة الرابعة: أركان البيعة.

المسألة الخامسة: كيفية البيعة.

المطلب الرابع: بيعة النصرة والمنعة.

المبحث الثاني: البيعة لولي الأمر.

الفصل الثاني: حق المرأة في الاحتساب على أصحاب السلطة.

الفصل الثالث: حق المرأة في الأمان والإجارة.

الفصل الرابع: المرأة والجهاد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جهاد الكفاية، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الأدلة على جواز خروج المرأة لجهاد الكفاية.

المسألة الثانية: شروط خروج المرأة لجهاد الكفاية.

المسألة الثالثة: أعمال المرأة في الجهاد.

المطلب الثاني: الجهاد العيني.



الفصل الخامس: المرأة والقضاء.

الفصل السادس: المرأة والولايات العامة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أقسام الولايات العامة.

المبحث الثاني: حكم تولي المرأة الولايات العامة.

الفصل السابع: المرأة ومجلس الشورى، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف أهل الشورى.

المبحث الثاني: وظائف مجلس الشوري.

المبحث الثالث: حكم عضوية المرأة في مجلس الشورى.

7/16 \$

الباب الثالث: حقوق المرأة المالية، وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: حق المرأة في الصداق، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: أدلة مشروعية الصداق.

المبحث الثانى: مقدار الصداق.

المبحث الثالث: استحقاق الزوجة كامل الصداق.

المبحث الرابع: استحقاق الزوجة نصف الصداق.

المبحث الخامس: متعة المطلقات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مقدار المتعة.

المطلب الثاني: مذاهب العلماء في حكمها.

المبحث السادس: حكم تحديد ولي الأمر للصداق، وإلزام الناس به.



الفصل الثاني: حق المرأة في النفقة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف النفقة.

المبحث الثاني: أقسام النفقة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نفقة القرابة.

المطلب الثاني: نفقة الملك.

المطلب الثالث: النفقة الزوجية، وفيه عشر مسائل:

المسألة الأولى: أدلة وجوب النفقة الزوجية.

المسألة الثانية: سبب وجوب النفقة الزوجية.

المسألة الثالثة: مقدار النفقة الزوجية.

المسألة الرابعة: توابع النفقة الزوجية، وفيها: نفقة خادم الزوجة، علاج الزوجة، جَهاز الزوجة.

المسألة الخامسة: امتناع الزوج من الإنفاق.

المسألة السادسة: نفقة زوجة الغائب.

المسألة السابعة: نفقة الزوجة المريضة.

المسألة الثامنة: نفقة الزوجة الموظفة.

المسألة التاسعة: نفقة الناشز.

المسألة العاشرة: نفقة المعتدات من طلاق.

الفصل الثالث: حق المرأة في الإرث، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ميراث المرأة في الكتاب والسنة.

المبحث الثاني: شبهة حول ميراث المرأة والرد عليها.



الفصل الرابع: حق المرأة في التعاقدات المالية.

الفصل الخامس: المرأة والغنيمة.

الفصل السادس: المرأة والدية.

7/10

الباب الرابع: حقوق المرأة الاجتماعية، وفيه خمسة فصول: الفصل الأول: حقها كأم.

الفصل الثاني: حقها كبنت، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأمر بالإحسان للبنات.

المبحث الثانى: تسوية البنت مع الذكر في العطية.

المبحث الثالث: حرية البنت في اختيار الزوج.

المبحث الرابع: تحريم العَضْل.

الفصل الثالث: حقها كزوجة، وفيه:

المبحث الأول: لزوم الإحسان والعشرة بالمعروف.

المبحث الثاني: حقوقها الجنسية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حق المرأة في الجماع.

المطلب الثاني: أوقات الوطء وهيئاته.

المطلب الثالث: حكم العزل.

المطلب الرابع: حفظ الأسرار الخاصة بين الزوجين.

المبحث الثالث: حفظها من الأنكحة الفاسدة، وفيه أربعة مطالب:



المطلب الأول: نكاح المتعة.

المطلب الثانى: نكاح الشغار.

المطلب الثالث: نكاح المحلِّل.

المطلب الرابع: النكاح العرفي.

المبحث الرابع: حقها في الحضانة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أجرة الحضانة.

المطلب الثانى: مدة الحضانة.

المبحث الخامس: حقوق المرأة المعنوية.

الفصل الرابع: حق المرأة في العمل، وفيه تمهيد وثلاثة مناحث:

المبحث الأول: عمل المرأة الحقيقي في الإسلام.

المبحث الثاني: حق المرأة في العمل خارج المنزل.

المبحث الثالث: ضوابط عمل المرأة في الإسلام.

الفصل الخامس: شبهات حول قضايا المرأة الاجتماعية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: القوامة.

المبحث الثاني: ضرب المرأة.

المبحث الثالث: التعدد.

المبحث الرابع: الطلاق.

الخاتمة وتشمل على أهم النتائج، والتوصيات.



- 7/1c

منهج البحث:

وقد اتبعت في البحث المنهج الآتي:

١ - جمعت المسائل المتعلقة بحقوق المرأة في الكتاب والسنة النبوية.

. ٢- إن كان الحق متفقا عليه صدرت عنوان الفصل بـ "حق المرأة في... "وإن كان مختلفًا فيه صدرته بـ "المرأة و ... ".

٣- جمعت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة على إثبات ما رأيت حقًا،
 وكلام المفسرين والمحدثين حول الآي والحديث، ووقائع التاريخ، التي تشهد
 لكونه حقًا.

٤ - ذكرت مذاهب العلماء في الحق المختلف فيه، مع بيان أدلتهم وتعليلاتهم،
 ومناقشتها، وتوثيقها من مصادرها.

٥ - حرصت على جمع قضايا العصر المتعلقة بحقوق المرأة، وأقوال العلماء
 المعاصرين فيها، وأدلتهم، وتعليلاتهم، ومناقشتها.

٦- التزمت الترجيح بين الآراء المختلفة مبينة سبب الترجيح.

٧- أوردت الأحكام الشرعية التي رجحت التخفيف في جانب النساء، مع
 إيراد الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم على ما أذكر.

٨- تتبعت الشبهات المثارة حول الإسلام فيها يتعلق بقضايا المرأة، وأفردتها بفصل في نهاية كل باب، ما لم ترتبط بحق للمرأة فإني أوردها خلفه، مع تفنيد الشبه عن طريق بيان مورد النص، ومفهومه، وكلام العلهاء حوله.

٩- أوردت نقو لات عن علماء ومفكرين غربيين، وإحصاءات لحال المرأة في
 الغرب تدليلاً على نقض الحقوق المزعومة الناعق بها أذناب المستشرقين.

١٠ أدخلت كل فصل تحت أنسب الأبواب إليه، وراعيت في الأحكام الشرعية تبويبات المحدثين في مؤلفاتهم.



١١ - عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من كتاب الله تعالى مبنية رقم
 الآية، واسم السورة.

١٢ - تجنبت ذكر الحديث النضعيف -ما استطعت- ولم أورده إلا إن كان
 دليلاً لمذهب عالم، والتزمت بيان ضعفه.

17 - التزمت تخريج الأحاديث النبوية، فإن كانت في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما لتلقي الأمة لهما بالقبول، وإن تكرر الحديث في صحيح البخاري اخترت أقرب الألفاظ الدالة على المسألة، وأحلت على اسم الكتاب، والباب، ورقم الجزء، والصفحة، والحديث، وغالبًا ما أوردها في الهامش إلا إن ترجحت مصلحة لذكرها في الأصل.

وإن كان الحديث في غير الصحيحين اجتهدت في عزوه لمصادر السنة المختلفة مبينة رقم الجزء، والصفحة، والحديث، ثم درست إسناده، ونقلت أقوال الأئمة المتقدمين في الحكم عليه إن وجد، وإن كان في إسناده ضعف وله متابعات وشواهد يرتقي بها أشرت إليها، والتزمت الحكم على إسناد كل حديث أورده.

١٤ - حررّت القول في بعض رجال الأسانيد لاسيها المختلف فيهم.

١٥ - بينت غريب الحديث واللغة محيلة على كتبهما.

١٦ - ختمت هذا البحث بخاتمة بينت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

١٧ - وضعت فهارس تفصيلية ليصل القارئ إلى بغيته بأيسر سبيل، وهـي
 مرتبة على النحول التالي:

١ - فهرس الآيات.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس المصادر والمراجع.

٤ - فهرس الموضوعات





وفيه ثلاثة مباحث: -المبحث الأول: مكانة المرأة في بعض الحضارات القديمة، والأديان الأخرى.

المبحث الثاني: المسرأة العربيسة في العسسر الجساهلي في ضسوء الكتساب

والسنة.

المبحث الثالث: تأصيل معنى "حقوق

المرأة".







المبحث الأول

مكانة المرأة في بعض الحضارات القديمة والأديان الأخرى

على مر التاريخ، وتعاقب الأمم والحضارات كانت المرأة ممسوخة الهوية، فاقدة الأهلية، منزوعة الحرية، لا قيمة لها تذكر أو شأناً يعتبر.

بل كانت تقاسي في عامة أحوالها- باستثناء عصور الرسالات- ألواناً من الظلم والذل، والقهر والشقاء، صاغتها أهواء ضالة، أو عقائد فاسدة (١).

فهي في مجتمع الصين متاع يباع ويشترى، بل كانت مسلوبة الحقوق الحسية والمعنوية، وكانوا يعتبرون ولادتها شؤماً وسوءًا، وكانت طيلة حياتها خاضعة لطاعات ثلاث: الأب، والزوج، والأخ البكر في حال غياب الأب، أو الابن في حال غياب الزوج، يقول ول ديورانت: فهي تابعة للرجل تقضي عمرها في طاعته، كما كانت محرومة من كافة حقوقها الاجتماعية والمالية. فهي عندهم قاصرة لا تملك من أمرها شيئاً. بل إن الرجل هو الوصي عليها في كل ذلك - كما لا تستحق تعليها ولا تثقيفاً..... (٢) " وكانت المرأة إذا تزوجت انتقلت إلى بيت زوجها وسميت باسمه، وكانت المرأة المتزوجة تسمى (فو) ومعناها (خضوع) دلالة على خضوعها التام لزوجها، وإذا مات الزوج كان على أرملته أن لا تتزوج بعده، وكان يطلب

⁽١) أسئلة الصحابيات للنبي صلى الله عليه وسلم في الأدب للدكتورة منى القاسم(١).

⁽٢) قصة الحضارة ج٤، م١، ص: ٢٧٢.



إليها في بداية الأمر أن تحرق نفسها تكريهاً له.

وإليك ملخص ما كانت تقاسيه (لقد سميت المرأة في كتب الصين القديمة "بالمياه المؤلمة" التي تفسد المجتمع أو تكنسه من السعادة والمال، فهي شريستبقيه الرجل بمحض إرادته، ويتخلص منه بالطريقة التي يرتضيها ولو بيعاً كبيع الرقيق والمتاع، حتى كان بالصين زهاء ثلاثة ملايين جارية سنة ١٩٣٧م وقد يعضلون المرأة عن الزواج إذا مات زوجها فتبقى حيواناً يخدم في البيت دون حق إنساني - تماماً كالحمير والبغال) (١)

* وأمّا أختها في الهند فليست بأحسن حالٍ منها، بل إن الكتب المقدسة عندهم جعلت المرأة دون الرجل منذ الخلق الأول. ففي أساطير مَنو قوله: (عندما خلق النساء فرض عليهن حب الفراش، والمقاعد والزينة، والشهوات الدنسة، والغضب، والتجرد من الشرف وسوء السلوك، فالنساء دنسات كالباطل نفسه وهذه قاعدة ثابتة) (٢).

ومن هنا يتبين لك أن المرأة في معتقدهم هي رمز غواية، وعنوان شر، ومصدر نجاسة، وهذه نظرة ظالمة ليس لها ما يبررها، ألبسها الهنود ثوباً دينياً حتى صارت عقيدة يتربى عليها الناس.

ومما يدعو للعجب أن الهنود الذين اعتبروا المرأة مصدراً للرذائل يجب إبعاده، حولوا معابدهم إلى مراكز للدعارة، مما يوجب التناقض في المفاهيم الهندية ففي كل معبد في "تامل" مجموعة من النساء المقدسات اللاتي يستخدمهن المعبد أول الأمر في الرقص والغناء أمام الأوثان ثم من الجائز أن يستخدمن بعد ذلك في

⁽٢) المرأة في التاريخ والشريعة لأسعد الحمراني (٢٥).



⁽١) المرأة في التصور الإسلامي لعبد المتعال الجبري (١٥٦-١٥٧).



إمتاع الكهنة البراهمة (١).

أما نظرة بوذا للمرأة فإنها لا تختلف كثيراً عن نظرة مَنو للمرأة، فقد اعتبر بوذا المرأة خطراً على دعوته (لذلك تجد بوذا يتردد كثيراً في قبولها لتكون من أتباعه، وقد سأله مرة أحد خاصته، وهو ابن عمه آئندا: كيف نعامل النساء أيها السيد؟ فأجاب: لا تنظر إليهن.

ولكن إذا اضطررنا للنظر إليهن؟ لا تخاطبهن. ولكن إذا خاطبننا؟ إذاً كن على حذر تام منهن) (٢).

كما أوجبت شرائع الهند على الزوجة أن تتفانى في حب زوجها وطاعته، والصبر على المكاره معه، وأوجبت عليها أن تخدم زوجها كما لو كان إلهاً.

(ولم يكن للمرأة حق في الاستقلال عن أبيها أو زوجها أو ولدها، فإذا مات هؤلاء جميعاً وجب أن تنتمي إلى رجل من أقارب زوجها، وهي قاصرة طيلة حياتها، ولم يكن لها الحق في الحياة بعد وفاة زوجها بل يجب أن تموت يوم موت زوجها، وأن تحرق معه وهي حية على موقد واحد. واستمرت هذه العادة حتى القرن السابع عشر حيث أبطلت على كره من رجال الدين الهنود) (٣).

* ولما كان الفرس أمة حربية كانوا يفضلون الذكور على الإناث؛ لأن الذكور على الإناث؛ لأن الذكور على الجيش في الحرب، وأمّا البنات فإنهن ينشأن لغيرهم، ويستفيد منهن غير أبائهن.

وخضعت المرأة الفارسية القديمة للتيارات الدينية الثلاثة، فمن الزرادشتية

⁽١) المرجع السابق (٢٧).

⁽٢) أديان الهند الكبرى لأحمد شلبي (٧٤).

⁽٣) المرأة في الفقه والقانون لمصطفى السباعي (١٧).



إلى المانوية، إلى المزدكية، وقد تركت كل ديانة من هذه الديانات بصهاتها الواضحة على كيان الأسرة والمجتمع، ويكفي أن نعرف ما عند المزدكية، فقد ظهر مزدك سنة ك٨٧م ودعا إلى المنهج ذاته الذي سلكه زرادشت من القول بالثنائية في العالم، وأنه نشأ من أصلين: النور والظلمة، ولكنه خلع على النور والظلمة مفهوماً آخر غير مفهوم (ماني وزرادشت) فكان يرى في النور والظلام أنهما أخوة، ومن شم يرى أن الناس جميعاً سواسية، وما داموا كذلك فليعيشوا في حالة مساواة، وأهم ما تجب المساواة فيه هو: المال والنساء.

وفي ذلك يقول الشهرستاني: "وكان مزدك ينهى الناس عن المخالفة والمباغضة والقتال، ولما كان أكثر ذلك بسبب النساء والأموال، فقد أحل النساء، وأباح الأموال، وجعل الناس شركة فيها كاشتراكهم في الماء والنار والهواء "(١)

ويقول الطبري: "لقد ذهب مزدك وأصحابه إلى أن الله إنها جعل الأرزام في الأرض ليقسمها العباد بينهم بالتأسي، ولكن الناس تظالموا فيها، وزعموا أنهم يأخذون للفقراء، من الأغنياء، ويردون من المكثرين على المقلين. وأن من كان عنده فضل من الأموال والنساء والأمتعة، فليس هو بأولى من غيره، فارتضى السفلة ذلك واغتنموه، وكاتفوا (مزدك) وأصحابه وشايعوهم، فابتلي الناس بهم، وقوي أمرهم، حتى كانوا يدخلون على الرجل في داره فيغلبونه على منزله ونسائه وأمواله، وحملوا (قباذ) على تزيين ذلك وتوعدوه بخلعه، فلم يلبثوا إلا قليلاً حتى صاروا لا يعرف الرجل منهم ولده، ولا المولود أباه، ولا يملك الرجل شيئاً..... " (٢) واستمر الوضع كذلك حتى قضى عليه كسرى أنو شروان.

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك (٢/ ٩٨).



⁽١) الملل والنحل (٢/ ٨٦).



وكانت النساء تحت سلطة الرجل المطلقة الذي كان يحق لـه أن يحكـم عليها بالموت، أو ينعم عليها بالحياة طبقاً لما يراه وتطيب له نفسه، فكانـت كالـسلعة بـين يديه.

كما كانت المرأة عندهم بخسة في الأدوار الطبيعية "كالحيض والنفاس" يُبْعدن في وقته عن المنازل، ويقمن في خيام صغيرة تضرب لهن في ضواحي المدينة أو البلدة، ولا يجوز مخالطتهن قطعًا، بل كانوا يعتقدون أنهم يتنحسون إذا مسوهم أو مسوا الخيام أو الأشياء المحيطة بهن (١).

* أمّا الرومان فقد ابتدأوا حياتهم بالمحافظة على نظام الأسرة وعلى معايير الشرف تمشياً مع مستوى الأخلاق الذي كان مسيطراً في بادئ أمرهم، وكانت الأم من موضع تقدير واحترام، ولم تكن البغايا ومن يعاشرهن موضع تقدير، على الرغم من انتشارهن نسبياً في كبريات المدن، ولما توغل الرومان في الحضارة رقّت أخلاقهم تدريجياً، وأصبح الاختلاط وغشيان المنتديات والحفلات منطلقاً لإبراز محاسن الأنثى، والتنافس في إرضائها أو إغوائها حتى كثر الفحش بين كبار العائلات، بعد أن كان تفاخر الأسر بحرص فتياتها على العفاف.

ولم يعد لعقد الزواج عندهم معنى سِوى أنه عقد مدني، يتوقف استمراره على رضا المتعاقدين، لذلك كان انفصام عرى الزوجية يتم لأتفه الأسباب.

ونتيجة لهذا التفلت من القيود التي كانت تحافظ عليها الأسرة الرومانية، تغيرت نظرتهم إلى العلاقة غير الشرعية، فكثر الزنا وانتشر الخنا.

وقد كان القانون الروماني يعتبر الأنثى سبباً من أسباب انعدام الأهلية



⁽١) انظر: المرأة بين القديم والحديث لعمر رضا كحالة (١/ ١٣٢).



كحداثة السن والجنون، ولم تكن لها أي أهلية أو شخصية قانونية.

وكانت سلطة رب الأسرة على أبنائه وبناته تمتد حتى وفاته مهما بلغ سن الأبناء والبنات، كما كانت له سلطة -أيضًا - على زوجته وزوجات أبنائه وأبناء أبنائه، وكانت هذه السلطة تشمل البيع والنفي والتعذيب والقتل، وكان رب الأسرة هو مالك كل أموالها، فليس لفرد فيها حق التملك.

وعرف الرومان نوعاً من أنواع الزواج أسمه "الزواج بالسيادة" وبه تدخل المرأة في سيادة زوجها، وتصير في حكم ابنته، وتنقطع صلتها بأسرتها الأولى، ولقد بلغ من سيادة زوجها عليها، أن كانت تحال إليه إذا ما اتهمت بجريمة، ليحاكمها ويعاقبها بنفسه وكان له أن يحكم عليها بالإعدام في بعض التهم كالخيانة مثلاً، وكان إذا توفى عنها زوجها دخلت تحت وصاية أبنائه الذكور، أو إخوان زوجها أو أعهامه (1).

وبذلك يتضح لك أن المرأة في الحضارة الرومانية مسلوبة الأهلية الإنسانية والقانونية.

* وعلى الرغم من أن اليونان من أرقى الأمم القديمة حضارة إلا أن المرأة عندهم كانت أنموذجًا يمثل مصدر مصائب الإنسان وآلامه حتى أسموها رجسًا من عمل الشيطان، مسلوبة العقل ليس لها حق التعليم.

يقول أرسطو: "إن الطبيعة لم تزود المرأة بأي استعداد عقلي يعتد به، ولذلك يجب أن تقتصر تربيتها على شؤون التدبير المنزلي والأمومة والحضانة وما إلى ذلك... ثم يقول: ثلاث ليس لم التصرف في أنفسهم: العبد ليس له إرادة، والطفل له

⁽١) انظر: الإسلام وقضايا المرأة للبهي الخولي (١١-١٢)، والمرأة بين الفقه والقانون لمصطفى السباعي (١٥).





إرادة ناقصة، والمرأة لها إرادة وهي عاجزة "(١).

وإذا انتقلنا إلى أفلاطون رائد المدرسة العقلية لم نجده أحسن فكراً منه (فقد كان يضع النساء في مرتبة الأطفال والخدم ويعلق أن الرجال هم أرقى منزلة من النساء بينها يلاحظ «أيروبيد» أن النساء غير قادرات ولا هن أهل للعمل الصالح بل هن آلات للشروبت السوء في المجتمع) (٢).

ولذا فقد اقتصرت النساء في أثينا على الأعمال المنزلية وخدمة البيت، وإن كن في «إسبارطة» قد أعطين شيئاً من الحقوق المدنية، فها ذلك عن سهاحة منهم واعترافاً بأهلية المرأة، وإنها كان ذلك لحاجة المجتمع الحربي للقوة فكانوا يدربون الفتاة الإسبارطية على الرياضة البدنية والمصارعة وقذف القرص والحربة وما إلى ذلك.

وقد جرد القانون اليوناني المرأة من حقوقها المدنية ووضعها تحت السيطرة المطلقة للرجل في مختلف مراحل حياتها بل يعتبرها من ممتلكات ولي أمرها قبل زواجها، ومن ممتلكات الزوج بعد الزواج، فكانت كسقط المتاع تباع وتشتري، ولم يعطوها حقاً في الميراث (٣).

وبعد استعراض سريع للحضارات القديمة أترك لك فرصة التأمل ومعايشة أنواع الظلم والإهانة التي قاستها حواء في مجتمعات منزوعة الرحمة، مستعبدة الضعفاء. ثم أنتقل بك إلى حال المرأة في ظل الأديان السابقة المحرفة التي قضت المرأة حياتها فيها في متاهات الذل والاحتقار، وأهدرت آدميتها بسبب تحريف الديانات الساوية عن موضعها، فاليهود اعتبروها سبب الخطيئة الأولى، والنصارى

⁽١) المرأة من خلال الآيات القرآنية لعصمة الدين كركر (٢٧).

⁽٢) المرأة في القديم والحديث لعمر رضا كحالة (١٧٠).

⁽٣) انظر: المرأة في التصور القرآني لسوسن الحوّال (٢٩).



اعتبروا البعد عن المرأة أساس دخول ملكوت السموات.

* كانت النظم اليهودية مصطبغة بسمات صحراوية، وما برحت عاداتهم البدوية غلابة على أجيالهم المتعاقبة، وفي التوراة إشارة إلى أصلهن الصحراوي، فقد جاء في سفر التثنية: "أن قسم الرب هو شعبة يعقوب حبل ونصبه، وجده في أرض قفر وفي خلاء مستوحش خرب -وإلى أن قال- أركبه على مرتفعات الأرض، فأكل ثهار الصحراء وأرضعه عسلاً من حجر وزيتاً من صوان الصخر) (١) ويؤكد هذا ما جاء على لسان يوسف عليه السلام حين ذكر نعم الله عليه وعلى أبويه حين جاء بهم من البدو... قال تعالى: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ مِن خضوع المرأة للرجل، والرغبة في كثرة النسل، الذي هو ضرورة من ضرورات الحربية الحرب لا تغني فيها النساء شيئاً.

ويعتبر اليهود المرأة لعنة، وأنها أغوت آدم، وأوقعته في شراك المعصية، لقد جاء عندهم في التوراة أن الرب سأل آدم: (هل أكلت من الشجرة التي أوصيتك ألا تأكل منها. قال آدم: المرأة التي جعلتها معي هي أعطتني من الشجرة فأكلت)(٣)

ولاشك أن هذا تحريف للكلم عن مواضعه، فالموقف من المرأة عند اليهود هو موقف يتهمها منذ البداية، فقد ورد في العهد القديم عن المرأة ما يلي: "درت أنا وقلبي لأعلم ولأبحث ولأطلب حكمة وعقلاً، ولأعرف الشر أنه جهالة، والحاقة

⁽٣) سفر التكوين، الإصحاح الثالث، الفقرتان: ١١-١٢.



⁽١) الكتاب المقدس، الإصحاح الثاني والثلاثون من سفر التثنية فقرة (٩-١٣) ص: ٢٣٢.

⁽۲) يوسف: ۱۰۰.



أنها جنون، فوجدت أمرّ من الموت: المرأة التي هي شباك، وقلبها إشراك، ويـداها قيو د" (١).

كها أن شرعة اليهود تجرد المرأة من معظم حقوقها المدنية في مختلف مراحل حياتها، وتجعلها تحت وصاية أبيها وأهلها قبل الزواج، وتحت زواجها بعد الزواج، وتنزلها في كلا الحالتين منزلة الرقيق، بل إنها تبيح للوالد المعسر أن يبيع ابنته بيع الرقيق. يؤكد ذلك ما جاء في سفر الخروج ما نصه: " وإذا باع رجل ابنته أمة لا تخرج كها يخرج العبيد" (1) أي لا تعتق بل تظل أمة مدى الحياة.

والمتأمل لحالة المرأة في المجتمع اليهودي يجدها لا تختلف عن المجتمعات البدائية فهي مملوكة لأبيها قبل الزواج، ثم تشترى منه عند نكاحها؛ لأن المهر كان يدفع لأبيها أو لأخيها على أنه ثمن شراء، وبذلك تصبح مملوكة لزوجها، وهو سيدها المطلق، إذ إن العقد في شريعتهم "عقد سيادة" لا عقد زواج " (٢٠).

والمرأة في الشريعة اليهودية تورث كجزء من تركه الميت، فإذا مات زوجها ورثها وارثه مع بقية المتروكات وله أن يبيعها أو يعضلها، ومن ذلك ما جاء في العهد القديم في سفر التثنية: "إذا سكن أخوة مقاومات واحد منهم، وليس له ابن فلا تصر امرأة الميت إلى خارج لرجل أجنبي. أخو زوجها يدخل عليها ويتخذها لنفسه زوجة، ويقوم لها بواجب أخ الزوج" (3) فبمجرد موت الزوج تصبح أرملته

⁽١) سفر الجامعة، الإصحاح السابع، الفقرتان: ٢٥- ٢٦، سيأتي موقف الإسلام من أكل آدم وحواء من الشجرة، ص: (٢٩٢).

⁽٢) الإصحاح الثالث، الفقرة: ٨.

⁽٣) انظر: حقوق المرأة وواجباتها في ضوء الكتاب والسنة لفاطمة نصيف (٣٤).

⁽٤) الإصحاح الخامس والعشرون، فقرة (٥)، ص(٣١٨).



المسهاة عند اليهود (يا باماه) زوجة تلقائيًا لشقيق زوجها أو أخيه لأبيه، خاصة إذا لم تنجب لزوجها الأول ابنًا، سواءً رضيت بذلك أم كرهت، ولا تحل لأحد غيره ما دام حيًّا إلا إذا تبرأ منها.

وبدهي أن المرأة التي تورث كالمتاع لا حق لها في الميراث، فالقاعدة أن الرجل إذا مات وليس له أبناء ورثه إخوته أو بنو عشيرته، أمّا النساء فلا نصيب لهن مما ترك الرجل بل كن يورثن، ثم بعد فترة ورثت التوارة البنت، إذا لم يكن للأب أبناء ذكور على أن تتزوج رجلاً من عشيرته كها جاء ذلك في سفر العدد: "وكل بنت ورثت نصيباً من أسباط بني إسرائيل كل واحد نصيب أبنائه" (١).

(ثم إن المرأة عندهم غير طاهرة من اليوم الذي تبدأ فيه بالشعور بأن عادتها الشهرية قد اقتربت، وحتى إذا لم يكن هناك أثر ظاهر، وعلى الزوج عدم ملامستها ولا حتى بأصبعه الصغير ولا يسمح له بمناولتها أي شيء، ولا حتى شيئاً طويلاً، ولا أن يأخذ منها شيئاً من يده إليها أو العكس غير مسموح به أيضاً، ولا يسمح له بالأكل معها على نفس المائدة. إلا إذا فرق شيء بين طبقه وطبقها، ولا يسمح له بشرب ما تفضل منها في الكوب ولا يسمح لها بالمبيت في السرير نفسه، ولا بالركوب معه في عربة واحدة أو قارب واحد، وإذا عملا في مكان واحد فيشترط ألا يتلامسا، وإذا مرض زوجها ولم يكن هناك من يقوم عليه غيرها، فإنه مسموح لها بذلك ما دامت لا تلامسه ملامسة مباشرة، أما إذا مرضت المرأة فإن زوجها غير مسموح له بأن يقوم عليها حتى وإن لم يلمسها) (٢).

ومن هنا يظهر لك أن المرأة في اليهودية المحرّفة شر لابد منه، وآفة مرغوب

⁽١) الإصحاح السادس والثلاثون، فقرة (٨)، ص(٣٧٦).

⁽٢) مجموعة من القوانين اليهودية والعادات بقلم الحاخام أبي سلمان جاز فرايد (٢٢).



فيها، محبوبة فتاكة (١).

* ولم تكن المرأة في النصرانية المحرّفة بأحسن حالاً من المرأة اليهودية. فقد اعتبروها أصل الخطيئة ورأس الشر؛ لأنها سبب كل الفساد وسبب خروج آدم من الجنة، وفي ذلك يقول صاحب كتاب المرأة في مختلف العصور: "كان لقصة آدم وحواء أشد الأثر في الإساءة إلى المرأة في بعض عصور المسيحية. فرجال مثل ترتليان قد ذهبوا إلى أن المرأة عون الشيطان في الأرض، أليست هي التي أطاعت الشيطان وعصت كلام الله؟ وهذه النظرة التي أسرف في شرحها ترتليان وبسط نتائجها، أثرت في تاريخ المرأة المسيحية، وكانت من أهم ما حال بينها وبين التقدم في كثير من العصور " (٢).

فكانت المرأة نتيجة لذلك مطالبة بنوع من سلوك معين حتى وهي داخل الكنيسة فقد أصدر بولس أوامر صارمة لأتباعه وكها يقول صاحب كتاب قصة الحضارة: "لتصمت نساؤكم في الكنائس لأنه ليس مأذونًا لهن أن يتكلمن، ولكن إذا كن يردن أن يتعلمن شيئاً فليسألن رجالهن في البيت؛ لأنه قبيح بالنساء أن تتكلم في الكنيسة " (٣).

ولقد تسربت إلى المسيحية فكرة الخوف من المرأة فقال كريستوه: " المرأة شر لابد منه، وإغواء طبيعي، وكارثة لازمة، وخطر منزلي، وفتنة مهلكة، وشر عليه طلاء " (٤).

77

⁽١) أسئلة الصحابيات (١)

⁽٢) الدكتور أحمد خاكي (٣٣).

⁽٣) لول ديورانت (٣/ ٢٧٨).

⁽٤) نقلته عنه د. فاطمة نصيف في حقوق المرأة وواجباتها (٣٧).



وقد وصمت الكنيسة العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة بالنجاسة، ولذا يجب أن تجتنب، ولو كانت عن طريق نكاح مشروع، ومن هذه النظرة انتشرت الرهبانية لدى كثير من الرجال، وامتنعوا عن الزواج، كها انتشرت نظرت الازدراء لمن يكشف عن زواجه....؟ لأن علاقة الزواج مبنية على أمر نجس (۱).

وقد حرمت الكنيسة الطلاق، مهما بلغ التباغض بين الزوجين مداه، وأقصى ما يمكن اتخاذه في مثل هذه الحال، أن يفرق بينهما جسدياً مع امتناع كل منهما عن الزواج حتى يفرق بينهما الموت. (٢)

وفي عام ٥٨١م عقد مجمع ماكون المشهور مؤتمراً ليبحث فيه بعض اللاهوتين عن أصل المرأة وجنسها؟ وهل هي جسد ذو روح يناط بها الخلاص والهلاك أم لا؟ وهل لها أن تعبد الله كها يعبده الرجل؟!!! (٣).

ومن هنا يعلم ما عانته المرأة في ظل حكم البشر، وما طالها من الذل والاحتقار، وأنواع الصغار حتى انجلى الليل بظلمته، وتنفس نور الصباح ليغطي الكون لحجته، ونالت المرأة في الشرعة المحمدية، والملة الإسلامية ما حرمها البشر إياه، فأصبحت بحقِّ شقيقة الرجل، فلله الحمد من قبل ومن بعد.

⁽١) مقام المرأة في الإسلام لمحمود بايللي (٣٧).

⁽٢) المرجع السابق.

⁽٣) ينظر المرأة في التصور القرآني لسوسن الحوّال (٤١)، حقوق المرأة وواجباتها.

ينظر: لمزيد في أحوال المرأة في الحضارات القديمة والأديان السابقة إلى: المرأة بين الفقه والقانون (١٣-١٣)، المرأة في التصور القرآني لسوسن الحوّال (٢٧-٤٢)، حقوق المرأة وواجباتها في ضوء الكتاب والسنة لفاطمة نصيف(٨- ٣٨)، مقام المرأة في الإسلام لمحمود محمد بايللي (٢٥-٣٨)، الإسلام ومكانة المرأة لمحمد عبد العليم (٢١-٤٦).





المبحث الثاني

المرأة العربية في العصر الجاهلي في ضوء الكتاب والسنة

لقد تكلم القرآن والسنة عن حال المرأة قبل بـزوغ شـمس الإسـلام؛ تـذكيرًا للنساء بمنة التحرير من قيود الذل والإهانة، وما أضفى إليهن من مكـارم ومكانـة، فله الحمد كما ينبغى لجلال وجهه، وعظيم سلطانه.

وإليك هذه الجوانب التي تبين وضع المرأة وواقعها في ذلك العصر من خلال النص.



المطلب الأول؛ مكانة المرأة؛

لقد أبغض العرب البنات، وكان أحدهم إذا بشر بمولدة أنثى علا وجهه السواد كآبة، وامتلأ قلبه حزناً، ثم فكّر في مصير تلك الأنثى أيمسكه على هون، أم يدسه في التراب؟ يقول الله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ ٱلْبَنَتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ لِللهِ ٱلْبَنَتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ الله وَجُهُهُ مُسْوَدًا وَهُو كَظِيمٌ ﴿ الله الله مَا يَشْتَهُونَ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوَّةٍ مَا بُشِرَ لِهِ الله الله عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُهُ فِي التَّرَابِ ٱلله سَاءَ مَا يَعَكُمُونَ ﴿ الله النحل: ٥٧ - ٥٩].

وما ذكره جل وعلا في هذه الآيات الكريمة من بغضهم للبنات مشهور معروف في أشعارهم، ولما خطبت إلى عقيل بن علفة المري ابنته الجرباء قال:

إني وإن سيق إليّ المهرر



ألفٌ وعبدان وذود عشرُ أحب أصهاري إليّ القبر^(۱)

ويروى لعبد الله بن طاهر قوله:

لكل أبي بنت يراعبي شوونها ثلاثة أصهار إذا حمد الصهر فبعل يراعيها وخدر يكنها وقبر يواريها وخيرهم القبر (٢)

فكانوا يؤثرون موت البنت على حياتها وزواجها، مهما عظم الـزوج، وكثـر المهر. وكانوا يقولون لمن يولد له بنت: أمنكم الله عاركم، وكفاكم مؤنتها، وصهرت القبر (٣)

يقول الرازي في تفسيره: "أما قوله ﴿ ظَلَّ وَجّهُهُ مُسَّودًا ﴾ فالمعنى أنه يصير متغيراً تغير مغتم، ويقال لمن لقي مكروهًا: قد اسود وجهه غمّا وحزنًا، وأقول: إنها جعل اسوداد الوجه كناية عن الغم؛ وذلك لأن الإنسان إذا قوي فرحه، انشر صدره، وانبسط روح قلبه من داخل القلب، ووصل إلى الأطراف ولاسيما إلى الوجه؛ لما بينهما من التعلق الشديد، وإذا وصل الفرح إلى ظاهر الوجه، أشرق الوجه، وتلألأ، واستنار، وأمّا إذا قوي غم الإنسان احتقن الروح في باطن القلب، ولم يبق منه أثر قوي في ظاهر الوجه، فلا جرم يَرْبلاً الوجه، ويصفر، ويسودُّ، ويظهر فيه أثر الأرضية والكثافة، فثبت أن من لوازم الفرح استنارة الوجه وإشراقه، ومن

⁽١) ينظر: المرأة في الشعر الجاهلي لأحمد محمد الحوفي (٢٩١).

⁽٢) ينظر: المرأة في الشعر الجاهلي لأحمد محمد الحوفي (٢٩٣).

⁽٣) المرأة في الشعر الجاهلي (٢٩٠).



لوازم الغم كمودة الوجه، وغبرته وسواده.... ولهذا المعنى قال: ﴿ ظَلَّ وَجَهُهُ, مُسْوَدًا وَهُوكَظِيمٌ ﴿ هُا يَ : ممتلئ غمَّا وحزنًا " (١).

وتأمل في الآية موقف الجاهليين من الإناث:

١/ امتلاء القلب حزنًا وغيظًا، واسوداد الوجه؛ لسوء ما بشر به.

۲/ اختفاؤه من صحبه من سوء ما بشر به، لئلا يروا ما هـ و فيـ ه مـن الحـ زن والكآبة؛ أو لئلا يشمتوا به ويعيروه (۲).

٣/ التفكير في مآل ذاك الإنسان، واتخاذ قرار يصادم إنسانية الأب والطفلة ﴿ أَيُمُسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُهُ وَ اللَّهُ اللَّمَا اللَّهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى هُ وَنَ اللَّهُ عَلَىٰ هُ وَنِ اللَّهُ عَلَىٰ هُ وَنَ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَى هُ وَنَ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّا اللللَّا الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللللّهُ اللّ

ففكره بين أمرين إمّا حياة ذل، أو موت وأد -فلا حول ولا قوة إلا بالله- ثم ختم الرب جل وعلا آياته بسوء حكمهم، حيث نسبوا له ما يكرهون سبحانه، واختاروا لأنفسهم ما يشتهون.

- وكذا قال سبحانه ﴿ وَيَجْمَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكُرَهُونَ وَقَصِفُ ٱلسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرُطُونَ ﴿ ﴾ [النحل: ٦٢].

47

⁽١) التفسير الكبير (٢٠/ ٤٥).

⁽٢) انظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ٥٧٢)، أضواء البيان للشنقيطي (٢/ ٣٨٧).

⁽٣) انظر: تفسير الطبرى (١٤/ ١٢٤).



واتفق المفسرون على تأويل قوله ﴿ مَا يَكُرَهُونَ ﴾ بالبنات (١)، واختلفوا في قوله ﴿ لَقَمْتُنَى ﴾:

1/ يقول الطبري: "وأمّا الحسنى التي جعلوها لأنفسهم فالذكور من الأولاد؛ وذلك أنهم كانوا يتدون الإناث من أولادهم، ويستبقون الذكور منهم، ويقولون لنا الذكور، ولله البنات" (٢) فانظر إلى التبرير الفاسد في وأد البنت، ونسبتها للرب، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا.

٢/ قال ابن كثير: ﴿ وَتَصِفُ ٱلسِنَهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَ لَهُمُ ٱلْمُسُنَى ﴾ إنكار عليهم في دعواهم مع ذلك أن لهم الحسنى في الدنيا، وإن كان ثم معاد ففيه -أيضًا لهم الحسنى، وإخبار عن قول من قال منهم كقوله: ﴿ وَلَمِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَانَ مِنَا لَمُ مَا خَسْنَى وَإِنْ الْذَقْنَا ٱلْإِنسَانَ مِنَا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْ أَنِ إِنَّهُ لَيْعُوسُ كَفُورٌ ﴿ وَلَيِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاةً بَعْدَ ضَرَّاةً مَسَنّة لَيَقُولَنَ وَلَيِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاةً بَعْدَ ضَرَّاةً مَسَنّة لَيَقُولَنَ هَذَا لِي وَمَا أَظُنُ ٱلسَّاعَة قَايِمَة وَلَيْنِ تُحْوَرُ ﴿ فَي اللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَلَيْنَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَالِ الللَّهُ اللَّلَا ال

وعلى كل فأقوال المفسرين اختلفت اختلاف تنوع لا تضاد، فلا مانع من حمل الآية على كلا المعنيين.

⁽٣) التفسير (٢/ ٧٤٥).



⁽۱) انظر: تفسير الطبري (۱۲/۱۲)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (۱۰/۱۰)، الدر المنشور (٥/١٤)، تفسير ابن كثير (٢/ ٥٧٤).

⁽٢) التفسير (١٢٦/١٤).



قال ابن عباس: هو اللبن كانوا يحرمونه على إناثهم، ويشربه ذكر انهم، وكانت الشاة إذا ولدت ذكرًا ذبحوه، وكان للرجال دون النساء، وإن كانت أنثى تركت فلم تذبح، وإن كانت ميتة فهم فيه شركاء فنهى الله عن ذلك، وكذا قال السدى.

وقال الشعبي: البحيرة (١) لا يأكل من لبنها إلا الرجال، وإن مات منها شيء أكله الرجال والنساء، وكذا قال عكرمة، وقتادة، وعبد الرحمن بن زيد بن سلم (٢).

⁽٢) عزى الأقوال إليهم الطبري في تفسيره (٨/٨٤)، وابن كثير في التفسير (٢/ ١٨١)، والسيوطي في الدر المنثور (٣/ ٣٦٥).



⁽١) البحيرة هي: الناقة إذا ولدت عشرة أبطن شقوا أذنها وتركت.



وعلى هذا فإن ما في بطون الأنعام دائر بين الألبان أو الأجنة.

واختلف أهل العربية في المعنى الذي من أجله أُنَّمتْ الخالصة، فقال بعض نحوييّ البصرة، وبعض الكوفيين: أُنَّمتْ لتحقيق الخلوص؛ لأنه لما حقق لهم الخلوص أشبه الكثرة، فجرى مجرى راوية ونسابة.

وقال بعض نحويي الكوفة: أُنَّتْ لتأنيث الأنعام؛ لأن ما في بطونها مثلها، فأنثت لتأنيثها.

ورجح الطبري الأول من الأقوال؛ وأريد بـذلك المبالغـة في خلـوص مـا في بطون الأنعام التي كانوا حرموا ما في بطونها على أزواجهم لذكورهم دون إناثهم (١٠).

فانظر إلى قسمتهم الضيزى، بل ونسبتهم هذه الشرعة الجائرة إلى الله ، تعالى الله عن قولهم.

ولا غرو في هذه القسمة، وذاك التفضيل؛ لأن قراره الأول حال ولادتها: ﴿ أَيُتُسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ ﴾ فها اتخذه من قسمة جرى فيه على قراره الأول.



المطلب الثاني، وأد البنات،

معنى الوأد:

لقد حرم الجاهليون المرأة حقها في الحياة كإنسان، فقتلوها بطريقة بشعة، تدل على الهمجية، وغياب الرحمة والإنسانية، وذلك بوئدها وهي أن تدفن حية في التراب حتى تموت (٢) وفيه تناسب متسق بين وأد البنت والمعنى اللغوي؛ إذ إن أصل الوأد

⁽١) ينظر: تفسير الطبري (٨/ ٤٩)، التفسير الكبير للرازي (١٣/ ١٧١).

⁽٢) انظر: النهاية(٥/ ١٤٢)، لسان العرب (٣/ ٤٤٣)، مادة " و أ د ".



الشدة، ومنه سمّي الصوت العالي الشديد وئيدًا، وشدة الوطء على الأرض وئيدًا (1) وفي قتل الطفلة حية من الشدة ما لا يخفى سواء من جهة الأب غائب القلب، أو الشدة على المظلومة، وما يتبعه من صوت عال شديد مستنجد بالمجرم القاتل، أو الشدة في طريقة إزهاق الروح، وقتل النفس بغير الحق.

طريقة الوأد:

ويصف لنا الزمخشري طريقة الوأد فيقول: "كان الرجل إذا ولدت له بنت، فأراد أن يستحييها، ألبسها جبة من صوف أو شعر ترعى له الإبل والغنم في البادية، وإن أراد قتلها تركها حتى إذا كانت سداسية، قال لأمها: طيبها وزينيها حتى أذهب بها إلى أحمائها، وقد حفر لها بئرًا في الصحراء، فيبلغ بها البئر فيقول لها: انظري فيها، ثم يدفعها من خلفها، ويبيل عليها التراب حتى تستوي البئر بالأرض، وقيل: كانت الحامل إذا أقربت، حفرت حفرة، فتمخضت على رأس الحفرة، فإذا ولدت بنتًا رمت بها في الحفرة، وإن ولدت ابنًا حبسته " (٢).

أسباب الوأد:

ا كراهيتهم لجنس الإناث (٣) وقد ذكر الرب هذا السبب في كتابه فقال:
 ﴿ وَإِذَا بُشِرَ أَحَدُهُم بِٱلْأَنْيَ ظُلَّ وَجُهُهُ مُسْوَدًا وَهُو كَظِيمٌ ﴿ الله يَنَوَرَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوَّهِ مَا بُشِرَ بِهِ ۚ أَيُسْكُهُ عَلَى هُونٍ آمْ يَدُسُهُ فِي ٱلتَّرَابِ ٱلا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿ النحل: ٥٨ ـ ٥٩]. ولذا جاء بعد هذه الآيات : ﴿ وَيَجْعَلُونَ يَلَّهِ مَا يَكُرُهُونَ ﴾ [النحل: ٦٢].

11

⁽١) ينظر: اللسان (٣/ ٤٤٣)، مادة " و أ د " .

⁽٢) الكشاف (٤/ ٧٠٨).

⁽٣) ينظر: الفتح (١٠/ ٤٠٦).



٢/ خوفًا عليهن من السبي والعار، فقتلهن حمية وغيرة، ويقال إن أول من فعل ذلك قيس بن عاصم التميمي، حين أغار عليه النعمان بن المنذر بعد أن منعته تميم الإتاوة فحاربهم، وسبى نساءهم، وأسر بنته فاتخذها لنفسه، ثم حصل بينهم صلح، فخير ابنته فاختارت زوجها، فآلى على نفسه ألا تولد له بنت إلا دفنها حية، فتبعه العرب في ذلك (١) وروي أن قيسًا وأد بضعة عشر بنتًا (٢).

٣/ وكان من العرب فريق ثان، يقتلون أو لادهم مطلقًا؛ إمّا نفاسة منه على ما ينقصه من ماله، وإمّا من عدم ما ينفقه عليه، وقد ذكرهم الله في القرآن فقال ﴿ وَلَا تَقْنُلُوٓا أَوْلَادَكُم مِّنَ إِمْلَتَقِ نَحْنُ نَرَّزُقُكُم وَإِيّاهُم ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وقــال: ﴿ وَلَا نَقَنُكُواْ أَوْلَدَكُمْ خَشْيَةً إِمَّلَقِ نَحْنُ نَرْزُفْهُمْ وَإِيَّاكُو ۚ إِنَّ قَنْلَهُمْ كَانَا عَلَى العموم في النهي عن خِطْكَاكِيدًا ﴿ آَلُ الإسراء: ٣١] ، والآيتان وإن كانتا على العموم في النهي عن قتل الأولاد ذكرانًا وإناثًا، إلا أن الإناث يدخلن دخولاً أولويًا لما عُرِف من عادات العرب في الجاهلية من وأدهم البنات. ولذا قال الرازي في تفسيره عند تفسير سورة الأنعام: "والمراد منه النهي عن الوأد؛ إذ كانوا يدفنون البنات أحياء بعضهم للغيرة، وبعضهم خوف الفقر وهو السبب الغالب" (٣).

وممن جعل آية الإسراء في وأد البنات قتادة، والبغوي، والزمخشري، والقرطبي، والبيضاوي، وابن كثير (٤) وغيرهم، وليس معنى هذا أنهم لم يقتلوا الولد

⁽١) ينظر: الفتح (١٠/ ٤٠٦).

⁽٢) ينظر: بلوغ الأرب لشكري الألوسي (٣/ ٤٣).

⁽٣) التفسير الكبير (١٣/ ١٩٠).

⁽٤) عزاه لقتادة السيوطي في الدر المنثور (٣/ ٣٨٣). وانظر: معالم التنزيل (٣/ ١١٣)، والكشاف (٢/ ٢٢)، والجامع لأحكام القرآن (٧/ ١٣٢)، وأنوار التنزيل (٣/ ٤٤٣)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٣٩). (٣/ ٣٩).



من الفقر؛ لكن غالب القتل وقع على الأنثى.

وتأمل-رحمك الله- تقديم ضمير الأولاد على المخاطبين في سورة الإسراء على عكس ما وقع في سورة الأنعام للإشعار بأصالتهم في إفاضة الرزق؛ أو لأن الباعث على القتل هناك الإملاق الناجز ولذلك قيل: "من إملاق" وههنا الإملاق المتوقع، ولذلك قيل" خشية إملاق" (١).

فهم يزهقون الأنفس البريئة سواءً عايشوا الفقر أو خافوا معايشته، وجاء في الحديث الذي أخرجه البخاري (٢) ومسلم (٣) من حديث ابن مسعود قال: سألت رسول الله عليه: أي الذنب أعظم؟ قال: "أن تجعل لله ندًا وهو خلقك" قلت: إن ذلك لعظيم. قلت: ثم أي؟ قال: "أن تقتل ولدك تخاف أن يطعم معك" قلت: ثم أي؟: قال: "أن تزني بحليلة جارك". واللفظ للبخاري.

فلم يحرم الإسلام قتل الولد مخافة الفقر فحسب، بل عده من أعظم الذنوب عند الله.

أعلام استنقذوا البنات من الوأد:

ولم تخل المجتمعات من أصحاب القلوب الرحيمة، والمواقف العظيمة الذين دفعوا أموالهم لشراء الأرواح، واستنقاذ البنات، فهاتوا وما زال ذكرهم حيًا، يفوح مسكًا جليًا، وعمن خلد التاريخ اسمه، وأبقى رسمه: زيد بن عمرو بن نفيل، قال

⁽١) ينظر: تفسير أبي السعود (٥/ ١٦٩).

⁽٢) في صحيحه في كتاب التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَجَّعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: ٢٢(٤/١٦٢٦) ٤٢٠٧)

⁽٣) في صحيحه في كتاب الإيهان/ باب: كون الشرك أقبح الذنوب، وبيان أعظمها بعده (١/ ٩٠) ٨٦.



البخاري في صحيحه (۱): وقال الليث: كتب إليّ هشام، عن أبيه، عن أسهاء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: رأيت زيد بن عمرو بن نفيل قائمًا مسندًا ظهره إلى الكعبة، يقول: يا معاشر قريش، والله ما منكم على دين إبراهيم غيري، وكان يحيى الموؤودة، ويقول للرجل: إذا أراد أن يقتل ابنته: لا تقتلها، أنا أكفيك مؤونتها، فيأخذها، فإذا ترعرعت قال لأبيها: إن شئت دفعتها إليك، وإن شئت كفيتك مؤونتها.

ووصله النسائي في السنن الكبرى (٢) والمحاملي في أماليه (٩) والحاكم في المستدرك (٤) ثلاثتهم من طريق أبي أسامة، والطبراني في المعجم الكبير (٥) من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، والحافظ في تغليق التعليق (١) من طريق الليث كلهم عن هشام بن عروة به بنحوه.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. قلت: وهو كها قالا.

كما اشتهر- أيضاً- صعصعة بن ناجية بإحياء الموؤودات، وامتدحه بـذلك حفيده الفرزدق فقال:

⁽١) كتاب فضائل الصحابة/ باب: حديث زيد بن عمرو بن نفيل(٣/ ١٣٩١) ٣٦١٦.

⁽Y)(0\30)VA/A.

^{. 11(77)(}٣)

^{.0009 (290/4) (2)}

^{(0)(37\}TA) F17.

⁽٦) (٤/ ٨٤/٤) ٣٨٢٨، وانظر: الفتح (٧/ ١٤٥).



ومنا الني منع الوائدات وأحيا الوئيد فلم يوأد (۱) وحق للفرزدق أن يفخر به، فنعم الرجل هو (۲) وقد كانت له صحبة ونعم المكرمة مكرمته.

أخرج ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣) والعقيلي في الضعفاء (١) والطبراني في الكبير (٥) ثلاثتهم من طريق طفيل بن عمرو، عن صعصعة بن ناجية: قال: قدمت على النبي فعرض علي الإسلام، فأسلمت، وعلمني آيات من القرآن، فقلت: يا رسول الله إني عملت أعمالاً في الجاهلية فهل لي فيها من أجر؟ قال: "وما عملت؟" فقلت: ضلت ناقتان لي عشراوان، فخرجت أبتغيهما على جمل لي، فرفع لي بنيان في فضاء من الأرض، فقصدت قصدها، فوجدت في أحدهما شيخًا كبيرًا، فقلت: هل احتسستم ناقتين عشراوين، قال: وما ناراهما؟ (١) قلت: ميسم بن دارم. قال: قد أصبنا ناقتيك، ونتجناهما، وقد نعش الله بهما أهل بيت من قومك من العرب من مضر، فبينها هو يخاطبني إذ نادت امرأة من البيت الآخر قد ولدت. قال: وما

⁽١) بيت من قصيدة له ، من البحر المتقارب ، عدد أبياتها واحد وأربعون ، ومطلعها :

عرفت المنازل من مهدد كوحي الزبور لدي الغرقد

ديوان الفرزدق (٨٢)

⁽٢) انظر ترجمته في: الاستيعاب (٢/ ٧١٨) ١٢١٣، أسد الغابة (٣/ ١٠٢) ١١٠٢، الإصابة (٣/ ٤٢٩) ٤٠٧٢.

^{.1197 (5.4) (4)}

⁽٤) (٢/ ٢٢٨) ترجمة الطفيل: ٧٧٥.

⁽٦) ما ناراهما أي: ما سمتهما التي وسمتا بها، والسمة العلامة. ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٤٤٠)، لسان العرب (٥/ ٢٤٣) مادة (ن و ر).



ولدت إن كان غلاماً فقد شركنا في قومنا، وإن كانت جارية فادفناها. فقالت: جارية. فقلت: وما هذه الموؤودة؟ فقال: ابنة لي. فقلت: إني اشتريها منك. قال: يا أخا بني تميم، أتقول أتبيع ابنتك، وقد أخبرتك أني رجل من العرب من مضر. فقلت: إني لا أشتري منك رقبتها، إنها أشتري روحها أن لا تقتلها. قال: بم تشتريها؟ قال: بناقتي هاتين وولديهها. قال: وتزيدني بعيرك هذا؟ فقلت: نعم، على أن ترسل معي رسولاً فإذا بلغت أهلي رددت إليك البعير، ففعل، فلما بلغت أهلي، رددت إليه البعير. فلما كان في بعض الليل فكرت في نفسي، فقلت: إن هذه لمكرمة ما سبقني البيها أحد من العرب، وظهر الإسلام، وقد أحييت ثلاث مائة وستين من الموؤودة، أشتري كل واحدة منهن بناقتين عشراوين وجمل، فهل لي في ذلك من أجر؟ فقال رسول الله عليه: "هذا باب من البر، ولك أجره إذ من الله عليك بالإسلام" قال عباد (أحد رواة الحديث): مصداق قول صعصعة هوقول الفرزدق:

وجدي الذي منع الوائدا ت وأحيا الوئيد فلم يؤادِ (١) واللفظ للطبراني.

قال البخاري بعد إيراده الحديث (٢) "فيه نظر " وقال في ترجمة طفيل (٣): " لم يصح حديثه".

قال الهيثمي في المجمع: "رواه الطبراني في الكبير والبزار (لم أقف عليه في المطبوع) وفيه الطفيل بن عمرو التميمي، قال البخاري: "لا يصح حديثه" (كذا في

⁽١) تقدم تخريجه ص (٤٤).

⁽٢) التاريخ الكبير (٤/ ٣١٩) ترجمة صعصعة: (٢٩٧٨).

⁽٣) المصدر السابق (٤/ ٣١٩) ترجمة: ٣٦٤.



المجمع). وقال العقيلي (١) "لا يتابع عليه " (٢). ولم أقف عليه في المطبوع.

وإسناد الحديث ضعيف؛ لضعف طفيل بن عمرو.

قال الحافظ في الإصابة: "ويقال: إنه (أي: صعصعة) أول من فعل ذلك (أي: أحيا الموؤودة) قلت: وقد ثبت أن زيد بن عمرو بن نفيل كان يفعل ذلك، فيحتمل أولية صعصعة على خصوص تميم ونحوهم، وأولية زيد على خصوص قريش " (٣).

ولم يكتمل إحياء الموؤودات إلا بعد بـزوغ شـمس البعثة المحمديـة؛ الـذي ضمن للمرأة حقها في الحياة، فلله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.



المطلب الثالث: زواج المرأة،

* لا تتعجب كثيرًا وأنت ترى المرأة مهانة منذ نعومة أظافرها وحتى تكبر؛ لأن هذا يتفق مع أصل الجاهلي الفاسد الذي علق بقاء المرأة به: ﴿ أَيُمُسِكُمُ عَلَىٰ هُونِ ﴾ (1)

أخرج البخاري (٥) من طريق عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي عليه أخبرته: أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء: فنكاح منها نكاح الناس اليوم،

⁽١) لفظ العقيلي: لا يتابع على حديثه. (٢/ ٢٢٨) ترجمة (٧٧٥).

^{(1)(1/09).}

⁽٣)(٣/ ٤٣٠) ترجمة: (٤٠٧٢).

⁽٤) النحل: ٥٩.

⁽٥) في صحيحه في كتاب النكاح/ باب: من قال لا نكـاح إلا بـولي(٥/ ١٩٧٠) ٤٨٣٤. وانظـر شرحـه مستوفى في: إرشاد الساري(٦/ ١٠٨)، فتح الباري (٩/ ١٨٨).



غطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته في صدقها ثم ينكحها، ونكاح آخر: كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها أرسلي إلى فلان فاستبضعي منه، ويعتزلها زوجها، ولا يمسها أبدًا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب، وإنها يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد، فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع، ونكاح آخر يجتمع الرهط ما دون العشرة، فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها، فإذا حملت، ووضعت، ومر عليها ليال بعد أن تضع حملها، أرسلت إليهم، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها، تقول لهم: قد عرفتم الذي من أمركم، وقد ولدت فهو ابنك يا فلان، تسمي من أحبت باسمه، فيلحق به ولدها، لا يستطيع أن يمتنع منه الرجل، ونكاح الرابع يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع عمن جاءها، وهن البغايا، كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون عليًا، فمن أرادهن دخل عليهن، فإذا حملت إحداهن، ووضعت حملها، جمعوا ما، ودعوا لهم القافة، ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون، فالتاط به، ودعي ابنه، لا يمتنع من ذلك، فلما بعث محمد عليه بالحق هدم نكاح الجاهلية كله، إلا نكاح الناس اليوم".

وتأمل-رحمك الله الصور الثلاث الأخيرة للنكاح ترى مدى التدني في الأخلاق والتصورات والقيم، والحياة البهيمية التي عوملت بها المرأة، ويكفي أن تتصور الرجل يرسل امرأته إلى آخر لتأتيه بولد نجيب، كها ترسل الناقة إلى الفحل ليضربها، وما ذاك إلا إساءة بالغة لإنسانيتها، فأبطل الإسلام هذه الأنكحة الفاسدة، وأقرّ الصالح منها.

* بل كان الواحد منهم يرسل أمته لتزني، و يجعل عليها ضريبة يأخذها منها كل وقت، فلم اجاء الإسلام نهى عن ذلك (١)، وأنزل الله سبحانه:

⁽۱) ينظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٢٨٩).





﴿ وَلا تُكْرِهُوا فَنَيَلَتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَاءِ إِنَّ أَرَدَنَ تَعَصَّنَا لِنَبَغُواْ عَرَضَا لَحَيُوةِ ٱلدُّنَيَا وَمَن يُكُرِهُ فَنَ فَالْ مَن عَلَولٌ رَّحِيمٌ ﴿ ﴿ وَلا تَكْرِهُ فَا أَخْرِجُهُ مَا أَخْرِعُ عَلَى اللهِ مِن أَلِي بِن سلول يقال لها: مسيكة، مسلم (۱) من حديث جابر أن جارية لعبد الله بن أبي بن سلول يقال لها: مسيكة، وأخرى يقال لها: أميمة، فكان يكرهها على الزنا، فشكتا ذلك إلى النبي عَيِهِ فأنزل: ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَنَيْلَتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَلَهِ ﴾ ولم يقتصر نهي القرآن عن الإكراه على الزنا فحسب، بل يعم جميع صوره سواءً كانت الفتاة مكرهة أم لا، وأمّا قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَرَدُنَ تَعَصُّنَا ﴾ فليس شرطًا؛ وإنها ذكر الله تعالى إرادة التحصن من المرأة؛ لأن ذلك هو الذي يصدق عليه الإكراه، فأما إذا كانت راغبة في الزنا فإنها بغي تمنع (۱).

وقال ابن كثير: ﴿ إِنَّ أَرَدَنَ تَحَصُّنَا ﴾ هـذا خـرج مخـرج الغالـب، فـلا مفهـوم له"(٣).

وفيه من زيادة تقبيح حالهم، وتشنيعهم على ما كانوا عليه من القبائح ما لا يخفى، فإن من له أدنى مروءة لا يكاد يرضى بفجور من يحويه حرمه من إمائه فنضلاً عن أمرهن به، أو إكراههن عليه لاسيها مع إرادتهن التعفف.

ومن هنا يظهر لك ظلم النساء حرائر كُنَّ أم إماء.

* بل نال ظلمهم يتامى النساء، فإن الرجل تكون عنده اليتيمة إن أعجبه حسنها نكحها بعد أن يبخسها حقها، وإن لم تعجبه عضلها ليأخذ مالها.

⁽١) في صحيحه في كتاب التفسير/باب: في قول تعالى: ﴿ وَلَا تُكْرِهُواْ فَتَيَاتِكُمْ عَلَى ٱلْمِغَآءِ ﴾ (٢٣٢٠/٤) ٣٠٢٩.

⁽٢) ينظر: تفسير البغوي (٣/ ٣٤٤)، الكشاف (٣/ ٢٤٥)، تفسير القرطبي (١٢/ ٢٥٤)، تفسير



أخرج البخاري (١) ومسلم (٢) من طريق عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها عن قول الله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ آلًا نُقْسِطُوا فِي ٱلْيَنكَىٰ فَأَنكِمُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِن ٱلنِّسَاءِ مَثَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبكَع ﴾ [النساء: ٣] فقالت: يا بن أختي هي اليتيمة تكون في حجر وليها، تشاركه في مالها، فيعجبه ما لها وجمالها، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها، فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن، ويبلغوا بهن أعلى سننهن من الصداق، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن....، واللفظ للبخاري.

وأخرج البخاري (٣) ومسلم (٤) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: ﴿ وَيَسْتَقْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءُ قُلِ ٱللَّهُ يُقْتِيكُمْ فِيهِنَ وَمَا يُتَلَىٰ عَائشة رضي الله عنها: ﴿ وَيَسْتَقَتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ٱلنَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُنِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن عَلَيْكُمُ فِي ٱلنِسَاءِ النِّسَآءِ ٱلنَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُنِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَ ﴾ [النساء: ١٢٧] قالت: هو الرجل تكون عنده اليتيمة هو وليها ووارثها، فأشركته في ماله حتى في العَذْق (٥)، فيرغب أن ينكحها، ويكره أن يزوجها رجلاً فيشركه في ماله بها شركته، فيعضلها، فنزلت هذه الآية. واللفظ للبخاري.

فاليتيمة عندهم مظلومة سواء رغب في نكاحها أو عنه.

⁽١) في صحيحه في كتاب الشركة/ باب: شركة اليتيم وأهل الميراث (٢/ ٨٨٣) ٢٣٦٢.

⁽٢) في صحيحه في كتاب التفسير/ باب: (٤/ ٢٣١٣) ٣٠١٨.

⁽٣) في صحيحه في كتاب التفسير/ بـاب: قـول الله تعـالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۗ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي فِيهِنَّ ﴾ النساء: ١٢٧.

⁽٤) في صحيحه في كتاب التفسير: (٤/ ٢٥ ٠١٥) ٣٠١٨-٣٠١٨.

⁽٥) قال في الفتح (٨/ ٢٣٩): "بفتح العين المهملة، وسكون المعجمة، النخلة" وانظر: النهاية (٣/ ١٩٩) (ع ذق).



* وأما تعدد الزوجات، فقد كان محل فخر عندهم، ولم يك محدوداً بحد، ولا مقيدًا بعدد.

أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (۱) ، وأحمد في المسند (۲) ، وابن ماجه في السنن (۳) والترمذي في السنن (۹) والدراقطني في السنن (۵) وابن حبان في صحيحه (۱) والحاكم في المستدرك (۷) والبيهقي في السنن (۸) كلهم من طرق عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال: أسلم غيلان بن سلمة، وتحته عشر نسوة. فقال له النبي علي: "خذ منهن أربعًا.. " واللفظ لابن ماجه.

والحديث بمجموع طرقه وشواهده صحيح (٩).

وله شاهد من حديث قيس بن الحارث قال: "أسلمت وعندي ثمان نسوة

^{.17174 (4/5)(1)}

⁽Y) (A/ 17Y) P· F3.

^{(7) (1/ 177) 7091.}

^{.117 (270 /4) (5)}

^{(0) (7/ 977) 09.}

^{. \$10 \ (\$70 /9) (7)}

⁽Y) (Y\ P • Y) PVVY.

^{. 1}TA19(1A1/V)(A)

⁽٩) تتبعت طرق الحديث، والخلاف في وصله وإرساله، ووهم معمر فيه، ولولا خوف الإطالة؛ لأوردت ما ذُكِر من كلام أهل العلم فيه، وبها أنه ليس من الأحاديث التي يدور الموضوع حولها، فقد آثرت الاختصار، وأحيل القارئ للاستزادة في الحكم على الحديث على: التلخيص الحبير (٣/ ١٦٨)، إرواء الغليل (٦/ ٢٩٢) ١٨٨٣، مسند الإمام أحمد بإشراف الشيخ شعيب الأرنووط على التحقيق (٨/ ٢٢١)،



فذكرت ذلك للنبي على فقال: "اختر منهن أربعًا" أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (۱)، وأبو داود في سننه (۲)، وابن ماجة في السنن (۳)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمشاني (۱)، والبيهقي في السنن (۵)، واللفظ لابن ماجه. وفي رواية أبي داود والبيهقي: "عن الحارث بن قيس" وقال" الصواب قيس بن الحارث" وحسنه الألباني (۱).

* بل ربها جمع الرجل عندهم بين الأختين، متناسياً مشاعر الغيرة عند الأنثى، وما يجر من هجر وقطيعة رحم، أخرج الإمام أحمد في المسند (٧)، وأبو داود في سننه (٨)، وابن ماجه في سننه (٩)، والترمذي في جامعه (١١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثناني (١١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢)، وابن حبان في

^{.17175 (4/5)(1)}

^{(7)(1/17) 7091.}

^{(3)(7\797)30.1.}

⁽a)(V\P31)37571.

⁽٦) إرواء الغليل (٦/ ٢٩٢) ١٨٨٥.

^{.1}A+E+ (OVE/Y9) (V)

[.] YY ET (YVY /Y) (A)

^{.1901(777/1)(9)}

^{.117.1179(277/7)(1.)}

[.] ۲۸٤٧ (٣١١/٥) (١١)

^{(11)(3/} ٧٢٢).



صحيحه (۱) ، والدارقطني في السنن (۲) ، والطبراني في الكبير (۳) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٤) ، والمزي في تهذيب الكهال (٥) ، من حديث الضحاك بن فيروز الديلمي عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله أسلمت وتحتي أختان. قال: "اختر أيتها شئت" واللفظ للترمذي. وقال: حديث حسن، وصححه ابن حبان، والدارقطني كها في تهذيب التهذيب (۱) ، والبيهقي في المعرفة (۷) ، وحسنه الألباني (۸).

ومن هنا يرى القارئ الكريم ما عانته المرأة في ظل جاهلية العرب من أنكحة باطلة، وظلم للحرائر والإماء، وأكل مال اليتيمة، وتعدد لم يضبط بعدد، ولم يقيد بشرع، حتى جاء الإسلام، وبزغت شمس العدالة فرفع الظلم عن النساء.



المطلب الرابع؛ طلاق المرأة، ونظام عدتها:

طلاق أهل الجاهلية

وما زلنا نتأمل قول الله تعالى في حال أهل الجاهلية مع الأنشى: ﴿ أَيُمُسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ ﴾ فلا تعجب حين ترى ظلمًا للمرأة في زواجها، وفراقها، فكما نالها ظلمه حين العقد، لحقها ظلمه عند الفسخ.

⁽¹⁾⁽P\YF3)0013.

^{(7) (7/377) 5-1.}

^{(7) (1/ 177) 731.}

 $^{(3)(\}sqrt{3})(7)$

⁽٥) (۱۳/ ۲۷۸) ترجمة: (۲۹۲۵).

⁽٦) (٤/ ٣٩٤) ترجمة: (٧٩٠)

^{(\1/\}x(\y)

⁽٨) صحيح سنن أبي داود "الأم" (٧/ ١٢) ١٩٤٠.



أخرج أبو داود في سننه (١) ، والنسائي في المجتبى (٢) ، والبيهقي في الكبرى (٣) ، من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: ﴿ وَٱلْمُطَلِّقَتُ يُثَرِّيَصُّ إِلَّا نَفُسِهِنَ ثَلَاثَةً قُرُوبً وَ وَلا يَجِلُ لَمُنَ أَن يَكُتُمُن مَا خَلَق الله فِي أَرْحَامِهِنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعتها، وإن طلقها ثلاثًا، فنسخ ذلك وقال ﴿ الطَّلَقُ مُرَّتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

يقول القرطبي في قول تعالى: ﴿ الطّلَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ مِعَمُوفِ أَوْتَسَرِيحُ الطّحَسَنِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]: "ثبت أن أهل الجاهلية لم يكن عندهم للطلاق عدد، وكانت عندهم العدة معلومة مقدرة، وكان هذا في أول الإسلام برهة يطلق الرجل امرأته ما شاء من الطلاق، فإذا كادت تحل من طلاقه راجعها ما شاء، فقال رجل لامرأته على عهد النبي على: "لا أويك ولا أدعك تحلين. قالت: وكيف؟ قال: أطلقك، فإذا دنا مُضي عدتك راجعتك، فشكت المرأة ذلك إلى عائشة. فذكرت ذلك للنبي على فأنزل الله تعالى هذه الآية بياناً لعدد الطلاق..."

والحديث الذي أشار إليه القرطبي أخرجه الشافعي في المسند^(٤)، والترمذي في السنن ^(٥)، والحاكم في المستدرك ^(٦).

قال الترمذي: - حدثنا أبو كريب، حدثنا عبد الله بن إدريس، عن هـشام بن

^{(1)(1/007)0017.}

^{(7)(5/717)3007.}

^{. 18407 (744) (4)}

^{(3)(1/191).}

^{(0) (4/ 463) 2611.}

⁽r)(Y\V·Y)r·17.



عروة، عن أبيه نحو هذا الحديث بمعناه، ولم يذكر فيه عن عائشة وهذا أصح من حديث يعلى بن شبيب.

قلت: المرسل أصح من الموصول؛ لأن الموصول من رواية يعلى بن شبيب وهو لين الحديث كما قال الحافظ (١) وأمّا المرسل فمن رواية عبد الله بن إدريس وهو ثقة أخرج له الجماعة (٢).

ومن قراءة ما ورد في الطلاق في الجاهلية، يظهر لك ما لحق المرأة من ضرر، وما كانت تلقاه من ظلم وتعنت حتى أصبحت ألعوبة في يد الرجل، يطلقها متى شاء كيفها شاء، حتى رفع الإسلام ظلم الرجل لها، وتسلطه عليها.

نظام العدة:

كما عانت المرأة الظلم من انفصال زوجها عنها في حياته، فكذلك طالها ظلم مجتمعه بعد وفاته.

أخرج البخاري (٣) ومسلم (٤) من طريق حيد بن نافع، عن زينب بنت أم سلمة أخرج البخاري (١ ومسلم فيه: "سمعت أم سلمة تقول: جاءت امرأة إلى رسول الله عليه، فقالت: يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها، وقد اشتكت عينها أفتكحلها؟ فقال رسول الله عليه: "لا. مرتين أو ثلاثًا، كل ذلك يقول لا" ثم قال

⁽١) التقريب (١٠٩٠) ترجمة: (٧٨٩٦).

⁽٢) التقريب (٤٩١) ٣٢٢٤.

⁽٣) في صحيحه كتاب الطلاق/باب: تحد المتوفى عنها زوجها أربعـة أشــهر وعــشراً (٥/ ٢٠٤١) ٥٠٢٤.

⁽٤) في صحيحه كتاب الطلاق/باب: وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيّام (١١٢٣/٢).



رسول الله على أبنا هي أربعة أشهر وعشر، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبَعرة على رأس الحول" قال حميد: فقلت لزينب: وما ترمي بالبعرة على رأس الحول؟ فقالت زينب: كانت المرأة إذا توفى عنها زوجها دخلت حِفْشًا، ولبست شر ثيابها، ولم تمس طيبا حتى تمر بها سنة، ثم تؤتى بدابة -حمار أو شاة أو طائر - فتفتض به، فقلها تفتض بشيء إلا مات، ثم تخرج فتعطى بعرة، فترمي. ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره. سئل مالك: ما تفتض به؟ قال: تمسَحُ به جلدها. واللفظ للبخاري.

قال النووي في شرح صحيح مسلم: "معناه لا تستكثرن العدة، ومنع الاكتحال فيها فإنها مدة قليلة، وقد خففت عنكن، وصارت أربعة أشهر وعشرا بعد أن كانت سنة، وفي هذا تصريح بنسخ الاعتداد سنة، المذكور في سورة البقرة في الآية الثانية (۱) وأما رميها بالبعرة على رأس الحول فقد فسره في الحديث. قال بعض العلماء: معناه: أنها رمت العدة، وخرجت منها كانفصالها من هذه البعرة، ورميها بها.

وقال بعضهم: هو إشارة إلى أن الذي فعلته، وصبرت عليه من الاعتداد سنة، ولبسها شر ثيابها، ولزومها بيتًا صغيرًا هين بالنسبة إلى حق الزوج، وما يستحقه من المراعاة كما يهون الرمي بالبعرة، قوله (دخلت حِفشا) هو بكسر الحاء المهملة، وإسكان الفاء، وبالشين المعجمة -أي: بيتًا صغيرًا حقيرًا قريب السُمك، قوله (ثم تؤتي بدابة -هار أو شاة أو طير - فتفتض به) هكذا هو في جميع النسخ، فتفتض بالفاء والضاد، قال ابن قتيبة: سألت الحجازيين عن معنى الافتضاض فذكروا أن

⁽١) قول تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَا جَا وَصِيَّةً لِّأَزْوَا جِهِم مَّتَنَعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ البقرة: ٢٤٠.



المعتدة كانت لا تغتسل، ولا تمس ماء، ولا تقلّم ظفرًا، ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر، ثم تفتض أي: تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها، وتنبذه، فلا يكاد يعيش ما تفتض به... " (١).

فهل رأيت عدة تظلم المرأة كهذه العدة، تعيش فيها المرأة في حفش، وتلبس بل شر الثياب، ولا تمس ماء، ولا تقلم ظفرًا، فجمعت بين قبح المسكن والملبس بل والمخرج، فإذا خرجت رميت بالبعرة بعد حول من العذاب، وافتضت بطير، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

71/6 \$

المطلب الخامس: حقوق المرأة المالية:

لم يعد مستغرباً أن ترى المرأة مسلوبة الحقوق المالية، كيف لا وهي التي أهدرت آدميتها، وألغيت إنسانيتها من قبل جاهليين لا يحكمون شرعًا ولا عقلاً.

أخرج البخاري (٢)، ومسلم (٣) من حديث طويل لعمر بن الخطاب، فيه إيلاء رسول الله ﷺ من نسائه شهرًا قول عمر: "والله إن كنا في الجاهلية ما نعد للنساء أمرًا حتى أنزل الله فيهن ما أنزل، وقسم لهن ما قسم".

وجاءت روايات أخرى للحديث تبين مكانة النساء، قال الحافظ: "قوله:"

^{.(110/10)(1)}

⁽٢) في صحيحه في كتاب التفسير/ باب: ﴿ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَا حِكَ ﴾ التحريم: ١. (٤/ ١٨٦٦) و ٢٠٩٥.

⁽٣) في صحيحه في كتاب الطلاق/ باب: في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهم وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَظَّهَرَا عَلَيْهِ ﴾ التحريم : ٤ (٢/ ١١٠٥) ٤٧٩ .



وكنا معشر قريش نغلب النساء" (١) أي نحكم عليهن، ولا يحكمن علينا بخلاف الأنصار، فكانوا بالعكس من ذلك، وفي رواية يزيد بن رومان "كنا ونحن بمكة لا يكلم أحد امرأته إلا إذا كانت له حاجة، قضى منها حاجته" وفي رواية عبيد بن حنين "ما نعد للنساء أمرًا" وفي رواية الطيالسي" كنا لا نعتد بالنساء، ولا ندخلهن في أمورنا" (٢).

ومن الأثر يظهر أن المرأة لم يقسم لها حق معنوي ولا مادي، أمّا المعنوي فيؤيده روايات الحديث التي أوردها الحافظ، ومن سلبت حقوقه المعنوية فحقوقه المالية من باب أولى، ويشهد لهذا -أيضًا- قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُ لَكُمْ أَن تَرِثُوا ٱلنِّسَاءَ كَرَهَا وَلَا تَعْضُلُوهُنَ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَ ﴾ يَحِلُ لَكُمْ أَن تَرِثُوا ٱلنِّسَاءَ كَرَهَا وَلَا تَعْضُلُوهُنَ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَ ﴾ [النساء: ١٩].

وأخرج البخاري (٣) عن ابن عباس قال: كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بامرأته، إن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاؤوا لم يزوجوها، فهم أحق بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك.

يقول الرازي: ".... واعلم أن أهل الجاهلية كانوا يؤذون النساء بأنواع كثيرة من الإيذاء، ويظلمونهن بضروب من الظلم، فالله تعالى نهاهم عنها في هذه الآيات.

⁽١) صحيح البخاري كتاب النكاح/ باب: موعظة الرجل ابنته لحال زوجها (٥/ ١٩٩١) ٤٨٩٥.

⁽٢) الفتح (٩/ ١٢٨١).

⁽٣) في صحيحه في كتاب التفسير/باب: ﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهَا ۗ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْض مَآءَ اتَيْتُمُوهُنَّ ﴾ (٤/ ١٦٧٠)٤٣.



فالنوع الأول: قول تعالى: ﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ النِسَاءَ كَرَهَا ﴾ وفيه مسألتان: المسألة الأولى: في الآية قولان: الأول: كان الرجل في الجاهلية إذا مات، وكانت له زوجة، جاء ابنه من غيرها، أو بعض أقاربه، فألقى ثوبه على المرأة، وقال: ورثت امرأته كها ورثت ماله، فصار أحق بها من سائر الناس، ومن نفسها، فإن شاء تزوجها بغير صداق إلا الصداق الأول الذي أصدقها الميت، وإن شاء زوجها من إنسان آخر، وأخذ صداقها، ولم يعطها شيئًا. فأنزل الله تعالى هذه الآية، وبين أن ذلك حرام، وأن الرجل لا يرث امرأة الميت منه، فعلى هذا القول المراد بقول هذه الآية، وأن تَرِثُوا النّسَاء كَرَهًا عن النساء، وأنهن لا يورثن من الميت (۱).

والقول الثاني: أن الوراثة تعود إلى المال، وذلك أن وارث الميت كان له أن يمنعها من الأزواج حتى تموت، فيرثها مالها، ، فقال تعالى: ﴿ لَا يَحِلُ لَكُمْ أَن يَمِنعها مُوالهن وهن كارهات.

المسألة الثانية: ﴿ وَلَا تَعَضُّلُوهُنَّ ﴾ العضل المنع، ومنه الداء العـضال،.. .. واختلف في المخاطب في قول ﴿ وَلَا تَعَضُّلُوهُنَّ ﴾ على أقوال: –

الأول: أن الرجل منهم قد كان يكره زوجته، ويريد مفارقتها، فكان يسيء العشرة معها، ويضيق عليها حتى تفتدي منه نفسها بمهرها. وهذا القول

09

⁽١)انظر: الآثار الدالة على ذلك في: العجـاب في بيـان الأسـباب لابـن حجـر(٢/ ٥٥٠)؛ الـدر المنشـور (٢/ ٤٦٢–٤٦٤).



اختيار أكثر المفسرين (١).

الثاني: أنه خطاب للوارث بأن يترك منعها من التزوج بمن شاءت وأرادت كما كان يفعله أهل الجاهلية وقوله: ﴿ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَ ﴾ معناه: أنهم كانوا يجسون امرأة الميت، وغرضهم أن تبذل المرأة ما أخذت من ميراث الميت.

الثالث: أنه خطاب للأولياء، ونهى لهم عن عضل المرأة.

الرابع: أنه خطاب للأزواج، فإنهم في الجاهلية كانوا يطلقون المرأة، وكانوا يعضلونهن عن التزوج، ويضيقون الأمر عليهن؛ لغرض أن يأخذوا منهن شيئاً.

الخامس: أنه عام في الكل (٢).

وهكذا استمر الاستيلاء على ذات المرأة ومالها حتى أشرقت نور العدالة، وجاء الإسلام لإبطال عمل الجاهليين، أخرج النسائي في الكبرى (٣) والطبري في التفسير (١) من طريق أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه قال: لما توفي أبي قيس بن الأسلت أراد ابنه أن يتزوج امرأته، وكان ذلك لهم في الجاهلية، فأنزل الله ﴿ لَا يَحِلُ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرَهًا ﴾ وحسن إسناده الحافظ (٥).

وليس المعنى من هذا كله أنه لم يكن في العرب من يعطي المرأة حقها، بل

⁽۱) ينظر: تفسير الطبري (٤/ ٣٠٥)، تفسير البغوي (١/ ٤٠٨)، تفسير البيضاوي (٢/ ١٦٢)، تفسير ابن كثير (١/ ٢٦٤).

⁽٢) التفسير الكبير (١٠/١٠).

^{(7)(1/177)09.11.}

^{.(}٣٠٥/٤)(٤)

⁽٥) الفتح (٨/ ٢٤٧).



ويفخر بها، لكن هذا على قلة، والقليل لا حكم له، والعبرة بالغالب الكثير، وإلا فإن قبائل من العرب كانت تنسب إلى امرأة،كباهلة نسبة إلى أمهم باهلة بنت صعب ابن سعد العشيرة (١).

وخِنْدَف (٢) نسبة إلى أمهم خندف لقب ليلى بنت حلوان من قضاعة زوجة إلياس بن مضر.

ومن الآباء من كنوا بأسهاء بناتهم، كأبي أمامة النابغة الذبياني (٣) وأبي الخنساء قيس بن مسعود الشيباني (٤) وأبي سلمى ربيعة بن رباح (٥) وقد ظل منهم في الإسلام كثير حيث نجد في باب الكنى من طبقات الصحابة - رضوان الله عليهم - عشرات منهم كنوا ببناتهم، وآخرين نسبوا إلى أمهاتهم.

كما أن أم المؤمنين خديجة - رضي الله عنها - كان لها تجارة تتجر بها، وتستأجر الرجال عليها (١٦).

لكن ما ذُكِر لا يلغي قاعدة كثرة النساء المغلوبات على أمرهن، المسلوبة حقوقهن التي أرجعها الإسلام، وأتى بالعدل والميزان.

⁽١) ينظر: الأنساب (١/ ١٠٢)، جمرة أسماء النساء وأعلامهن (٧١).

⁽٢) قال الجزري في اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٤٦٥): " وكان سبب تلقيبها بذلك أن إلياس خرج منتجعًا فنفرت إبله من أرنب، فخرج إليها عمرو فأدركها فسمي مدركة، وأخذها عامر فطبخها فسمي طابخة، وانقمع عمير في الخباء فسمي قمعة، وخرجت أمهم تمشي الخندفة وهو ضرب من المشي فيه تبختر، فقال لها الناس: أين تخندفين؟ فسميت خندف: فيقال لكل من ولدها خندفي".

⁽٣) ينظر: تكملة الإكمال لأبي بكر البغدادي (٢/ ٢٧١).

⁽٤)ينظر: الطبقات لابن خياط (١/ ٢٧٧).

⁽٥) ينظر: تهذيب الأسهاء للنووي (٢/ ٣٧٦).

⁽٦) ينظر: الاستيعاب (١٨١٨/٤)، الإصابة (٧/ ٢٠٠).





المبحث الثالث

تأصيل معنى «حقوق المرأة»

ويحسن قبل البدء في بيان "حقوق المرأة في الكتاب والسنة" التنبيه على معنى الحق، وتقسيهاته، والتنوع في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال.

تعريف الحق:

- الحق لغة: ضد الباطل، ومنه الحديث "من رآني فقد رأى الحق" (١) ووردت كلمة الحق في اللغة لعدة معان، منها: الثبوت، والوجوب، والصدق، واليقين، والأمر المقضي، والعدل والصحيح، والمستقيم والواجب، والعمل الذي يحدث حتمًا (١).

وعرّف الجرجاني الحق بأنه: الثابت الذي لا يسوغ إنكاره (٣).

وفي الاصطلاح: عرفه الفقهاء والأصوليون بتعريفات لا تخرج عن معانيها اللغوية، التي تنبئ عن كون الشيء موجودًا أو ثابتًا.

وله عندهم معنيان:

الأول: ما كان من الحكم مطابقًا للواقع، فنقول: هذا الدين حق، وهذا كـلام

⁽٣) التعريفات (٨٩).



⁽۱) أخرجه البخاري في صحيحه (٦/ ٢٥٦٨) ٢٩٦٦، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧٧٦) ٢٢٦٧ من حديث أبي قتادة.

⁽٢) ينظر: المفردات (١٢٥)، النهاية (١/١٣)، لسان العرب (١٠/٤٩) قاموس القرآن الكريم للدامغاني (١٣٩) مادة (ح ق ق).



حق، وعكسه الباطل.

الثاني: ما كان بمعنى الواجب الثابت، فنقول: هذا حق الله، وهذا حق العماد(١).

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: تقسيمات الحق.

المطلب الثاني: التنوع في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء.

-3/6 X

المطلب الأول: تقسيمات الحق:

- ويقسم الأصوليون الحق إلى تقسيهات متعددة، مدارها على قسمين:

الأول: تقسيم الحق باعتبار صاحبه.

والثاني: تقسيم الحق باعتبار محله.

الأول: تقسيم الحق باعتبار صاحبه:

وينقسم الحق باعتبار صاحبه إلى أربعة أقسام (٢):-

الأول: حق الله عز وجل الخالص وذلك كحقه أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا يقول تعالى: ﴿ فَا جَتَ نِبُواْ الرَّبِحْسَ مِنَ الْأَوْشَنِ وَاجْتَ نِبُواْ قَوْلَ الزُّورِ ﴿ اللهِ يقول تعالى: ﴿ فَا جَتَ نِبُواْ الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْشِنِ وَاجْتَ نِبُواْ قَوْلَ الزُّورِ ﴿ اللهِ الحج: ٣٠] وكل ما كان من باب تحريم الحرام، وتحليل الحلال فهو من حق الله تعالى المحض، لا يجوز لأحد أن يتدخل فيه، يقول تعالى: ﴿ إِنِ الْحُكُمُ إِلَّا لِللهِ ﴾ تعالى المحض، لا يجوز لأحد أن يتدخل فيه، يقول تعالى: ﴿ إِنِ الْحُكُمُ إِلَّا لِللهِ ﴾ [بوسف: ٦٧].

717

⁽١) ينظر: المحصول للرازي (١/ ٣٩٥)، إرشاد الفحول (١/ ٤٣٩)، المدخل الفقهي العام للزرقاء (٣/ ٩).

⁽٢)ينظر: شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني (٢/ ١٥١).



الثاني: حق العباد الخالص: وهو ما كان نفعه مختصًا بشيء معين، كحق الإنسان في ملكه الخاص، وحق الزوجة في النفقة (١).

والفرق بين حق الله تعالى الخالص، وحق العبد الخالص أنه لا يجوز لأحد أن يتنازل عن حقوق الله تعالى، فليس لأحد أن يحل ما حرم الله، أو يحرم ما أحل الله، وأما حق العبد، فله أن يتنازل عنه إذا شاء.

الثالث: ما اجتمع فيه الحقان، وحق الله فيه غالب: كحد القذف بعد رفع الأمر إلى الحاكم، إذ يجتمع فيه حينئذ حقان: حق العبد؛ لأنه المعتدى عليه بمساس عرضه، وحق الله لكون القاذف عصى الله، وأشاع الفاحشة، وكحق الزوجة في وجود المهر في النكاح فهو حق للمرأة ثابت بإيجاب الله تعالى.

ويظهر أثر تغليب حق الله على العبد في عدم جواز العفو من قبل المقذوف أو الصلح على إسقاطه، وعدم إمكانية نفي المهر ابتداء، بحيث لو اتفق طرفا العقد على عقد النكاح بغير مهر، وجب مهر المثل.

الرابع: ما اجتمع فيه الحقان، وحق العبد فيه غالب: كحق الزوجة في العدل في القَسْم، إذ هو حق ثابت لها بإيجاب السرع يقول تعالى: ﴿ أَعَدِلُوا هُوَ أَقَرَبُ لِلتَّقُوىٰ ﴾ [المائدة: ٨] إلا أن حقها غالب هنا فلها أن تطالب بنصيبها في القَسْم، أو تتنازل عنه إن شاءت، كما فعلت أم المؤمنين سودة رضي الله عنها، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: " أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة، فكان رسول الله على يقسم لعائشة بيومها، ويوم سودة " وذاك حين كبرت سودة.

⁽١) ينظر: الموافقات للشاطبي (٢/ ٣٧٨).

⁽٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب النكاح/ باب: المرأة تهب يومها من زوجها لـضرتها، وكيف يقسم ذلك واللفظ له (٩ ١٩٩٩) ٤٩١٤، ومسلم في صحيحه في كتـاب الرضاع/ بـاب جـواز هبتها نوبتها لضرتها (٢/ ١٠٨٥) ١٤٦٣.



هذا وكل حق للزوجة، فلله حق فيه من حيث إنه الآمر بـأداء الحقـوق ﴿ أَلَا إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ (١).

- وأمّا القسم الثاني: تقسيم الحق باعتبار محله: فإنه ينقسم إلى قسمين (٢): القسم الأول: حق مالي.

والقسم الثاني: حق غير مالي.

- وينقسم الحق المالي باعتبار ما يتعلق به إلى قسمين:

الأول: حق مالي يتعلق بالأموال ويمكن الاستعاضة عنه بال، كالأعيان المالية حيث لا يمكن بيعها، والاستعاضة عنها.

والثاني: حق مالي لا يتعلق بالأموال كحق الزوجة في المهر والنفقة فكلاهما حق مالي لا يتعلق الثاني بحبس حق مالي لا يتعلق الثاني بحبس الزوجة نفسها لمصلحة الزوج.

والقسم الثاني: حق غير مالي: وهو ما كان الحق فيه متعلقًا بغير المال، كتعلق الإنسان بالعزة والكرامة، والسير في البر والبحر، الثابت بقوله تعالى: ﴿ ﴿ وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَنِيّ ءَادَمَ وَكَلْنَاكُمْ فِي ٱلْبَرِ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلَانَاهُمْ عَلَى كَثِيرِ مِنَا بَنِيّ ءَادَمَ وَكَلْنَانُهُمْ فِي ٱلْبَرِ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلَانَاهُمْ عَلَى كَثِيرِ مِنَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ عَلَى الطَّيْبَاتِ وَفَضَّلَانَاهُمْ عَلَى كَثِيرِ مِنَا اللهِ مِنْ اللهِ مَا اللهِ مِنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَعَاشِرُوهُمُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء: ١٩].

- ومما تقدم يتبين لك أن الله سبحانه هو منشئ الحقوق، ومانحها للإنسان، ولو لا ذلك ما ثبت للإنسان حق، قال الشاطبي كَلَيْلُكُ : " لأن ما هو حق للعبد إنها

70

⁽١)الشورى: (٥٣).

⁽٢) ينظر: المدخل الفقهي العام للزرقاء (٣/ ١٥) وما بعدها.



ثبت كونه حقًا له بإثبات الشرع ذلك له؛ لا بكونه مستحقًا لذلك بحكم الأصل "(١).

- وما دامتْ هذه الحقوق هي من عند الله فإن سبل معرفتها معرفة الأدلة من الكتاب وصحيح السنة وما اشتملت عليه من دلائل وأحكام، في ضوء استنباط ترجيحات العلماء الربانيين الذي أمر الله بالرجوع إليهم فقال: ﴿ فَسَّعَلُواْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٢).

- وليعلم أن الحقوق والواجبات تسهم في تحصيل المصالح للإنسان، ودرء المفاسد والأضرار عنه؛ لأنها من جملة أحكام الشريعة الإسلامية، وأحكام السريعة جميعًا وبدون استثناء شرعت لمصلحة العباد، ودرء الشرور، والفساد عنهم في العاجل والآجل، وهذا ما دلّ عليه استقراء نصوص الشرع، وصرح به علماء الإسلام، يقول العزّ بن عبد السلام: "إن الشريعة كلها مصالح، إمّا درء مفاسد، أو جلب مصالح ("" ويقول شيخ الإسلام: "إن الشريعة الإسلامية جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها" (3).

- ولهذا قرر الشرع حماية هذه الحقوق؛ إذ لا معنى لحق لا حماية له من الشرع، فألزم الكافة باحترامها، وعدم التعرض لها بمنع صاحبها من التمتع بها، أو بحرمانه منها، أو بانتقاصها، ورتب العقوبات على من يفعل ذلك.

- وما دامت هذه الحقوق من الله فيجب استعمالها وفقًا لما شرعه الله، فيقف

⁽١) الموافقات (٢/ ٣٧٧).

⁽٢)النحل: (٤٣).

⁽٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ٢٥).

⁽٤) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣١).



عند حدود ما شرعه الله له من الواجبات، وما منحه من الحقوق فلا يبتدع أشياء لم يوجبها الله فيجعلها من الواجبات، ولا أن يُحْدِث لنفسه حقوقًا لم يقررها الله تعالى؛ لأن الحقوق والواجبات من جملة ما شرعه الله، فلا يجوز فيها الإحداث والابتداع.

المطلب الثاني: التنوع في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال:

تثار في مثل هذه الأيام قضية "المساواة بين الجنسين" وتسعى المؤتمرات العالمية للمرأة إلى المساواة بينها، وفي تقرير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان العالمة وللطفل جزءًا (١٤١٣هـ ١٩٩٣م) جاء ما نصه: " تشكل حقوق الإنسان للمرأة وللطفل جزءًا من حقوق الإنسان العالمية، لا ينفصل ولا يقبل التصرف ولا التجزئة، وإن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، والقضاء على جميع أساس الجنس، هما من أهداف المجتمع الدولي ذات الأولوية.. "(١).

- وسؤال يطرح نفسه: تريدون مساواة المرأة بالرجل في أي شيء في الخلق والتكوين، أم في الحقوق والواجبات ؟

والعاقل يدرك التناقض؛ لأن خـصائص الخلـق والتكـوين أسـاس الحقـوق

⁽١) تقرير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (٣٠).

وانظر نقولات أخرى عن التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة في رسالة الدكتوراه للدكتور: فؤاد العبد الكريم في " قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية دراسة نقدية في ضوء الإسلام" (٧٠٠ – ٢١٣).



والواجبات، فهذه مشتقة من تلك، مبنية عليها، فأي مساواة لا تراعي التهاين والفروق في الخلق، وما يتبعه من قدرات واحتياجات، تخرج من العدل الذي يقوم عليه الإسلام إلى الظلم الذي يحاربه الإسلام.

والمساواة التي تنادي بإلغاء كل الفوارق بين الرجل والمرأة غير مقبولة علميًا وعمليًا، فقد أثبت العلم الصحيح، وواقع الحال أن المرأة تختلف عن الرجل في كل شيء من الصورة والسمة والأعضاء الخارجية إلى خلايا الجسم البروتينية، وتخالفها كذلك في الوظائف العضوية كالحيض، والحمل، والوضع، والرضاعة (۱) وهناك اختلاف بينها في النواحي النفسية، فكيف يساوى بينها في الحقوق والواجبات؟!!.

وهذا العالم الدكتور (ألكسيس كاريل) يؤكد الفرق بين الرجل والمرأة في كتابه "الإنسان ذلك المجهول" فيقول: "إن الأمور التي تفرق بين الرجل والمرأة لا تتحدد في الأشكال الخاصة بأعضائها الجنسية والرحم والحمل، وهي لا تحدد أيضًا - في اختلاف طرق تعليمها، بل إن هذه الفوارق ذات طبيعة أساسية نابعة من اختلاف نوع الأنسجة في جسم كل منها، كما أن المرأة تختلف عن الرجل كليا في الحادة الكياوية التي تفرز من الرحم داخل جسمها، فكل خلية في جسمها تحمل طابعًا أنثويًا.." ثم يوجه هذا العالم الغربي الانتقادات إلى من ينادي بمساواة المرأة والرجل دون الالتفات إلى الاختلافات الخِلْقية: "ولقد أدى الجهل بهذه الحقائق الحوهرية بالمدافعين عن الأنوثة إلى الاعتقاد بأنه يجب أن يتلقى الجنسان تعليهًا واحدًا، أو يمنحا سلطات واحدة، ومسؤوليات متشابهة، والحقيقة أن المرأة تختلف

⁽١) ينظر في تفصيل الاختلافات بين الرجل والمرأة من حيث الخِلْقة في: الرجل والمرأة في الإسلام للدكتور محمد وصفي بكلية الطب البشري بمصر (١٩)، عمل المرأة في الميزان للدكتور علي الباز (٦٤).



عن الرجل اختلافًا كبيرًا، فكل خلية من خلايا جسمها تحمل طابع جنسها، والأمر نفسه صحيح بالنسبة لأعضائها، وفوق كل شيء بالنسبة لجهازها العصبي، فالقوانين البيولوجية غير قابلة للتغيير -شأنها شأن قوانين العالم الكوكبي- فليس في الإمكان إحلال الرغبات الإنسانية محلها، ومن ثم فنحن مضطرون إلى قبولها. فعلى النساء أن ينمين أهليتهن تبعًا لطبيعتهن دون أن يحاولن تقليد الذكور، فإن دورهن في تقدم الحضارة أسمى من دور الرجال، فيجب عليهن أن لا يتخلين عن وظائفهن المحددة" (١).

وأما رئيسة الجمعية النسائية الفرنسية فتقول: "إن المطالبة بالمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة تصل بهما إلى مرحلة الضياع، حيث لا يحصل أحد من الطرفين على حقوقه" (٢).

وأجرت مجلة "ماري مكير" الباريسية استفتاء للفتيات الفرنسيات من جميع الأعمار والمستويات الاجتماعية والثقافية شمل ٢٠٥ مليون فتاة عن رأيهن في الزواج من العرب، وكانت إجابة ٩٠٪ منهن: نعم، والأسباب -كما أفادت نتيجة الاستفتاء- هي: - مللت المساواة بالرجل. - مللت حالة التوتر الدائم ليل نهار.

- مللت الاستيقاظ عند الفجر، والجرى وراء المترو.
- مللت الاستيقاظ للعمل حتى السادسة مساء في المكتب والمصنع (٣).
- يقول الشيخ بكر أبو زيد -حفظه الله-: ".... إن هذه المطالب المنحرفة،

⁽١) نقلاً عن كتاب وظيفة المرأة في المجتمع لعلي القاضي (١٤). وانظر للاستزادة: عمل المرأة في الميزان لمحمد الباز (٦٤)، والمرأة بين الدين والمجتمع (٤٨٦).

⁽٢) نقلاً من وظيفة المرأة في المجتمع (١٦٣).

⁽٣) نقلاً عن " قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية" دراسة نقدية للدكتور فؤاد العبد الكريم (٣٢١).



تساق باسم "تحرير المرأة" في إطار نظريتين هما: "حرية المرأة" و"المساواة بين المرأة والرجل" وهما نظريتان غربيتان باطلتان شرعًا وعقلا، لا عهد للمسلمين بها، وهما استجرار لجادة الأخسرين عملاً، الذين بغوا من قبل في أقطار العالم الإسلامي الأخرى، فسعوا تحت إطارهما في فتنة المؤمنات في دينهن، وإشاعة الفاحشة بينهن.... " (۱).

* ولذا فإن الشريعة الإسلامية تضمن المساواة بين الرجل والمرأة فيها يتعلق بالنواحي الإنسانية، وتساوي بينهما في الحقوق والواجبات فيها يتساويان فيه في مناط الحكم مراعية الفروق الخلقية لكل منهما.

أخرج أحمد في المسند (٢)، وأبو داود في السنن (٣)، والترمذي في السنن (٤)، وابن الجارود في المنتقى (٥)، وأبو يعلى في المسند (٢)، والبيهقي في الكبرى (٧)، من طرق عن حماد بن خالد، عن عبد الله، عن أخيه عبيد الله، عن القاسم، عن عائشة قالت: سئل رسول الله صلى الله عليه وسله عن الرجل يجد البلل، ولا يذكر احتلامًا، قال: يغتسل، وعن الرجل يرى أنه قد احتلم، ولا يجد البلل، قال: "لا غسل عليه" فقالت: أم سليم: المرأة ترى ذلك، أعليها غسل؟ قال: "نعم، إنه النساء شقائق الرجال واللفظ لأبي داود.

⁽Y)(I\AFI)YFY.



⁽١) حراسة الفضيلة (١٦٢).

^{(7)(73/377)09177.}

[.] ۲۳٦ (٦١/١)(٣)

^{(3)(1/ • 91) 711.}

⁽٥)(٩٨) ٣٣.

⁽r)(A\P31)3PF3.



قال الترمذي: " ... وعبد الله بن عمر ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه" قلت: إسناده ضعيف الضعف عبد الله بن عمر العَمري (۱) وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين؛ لكن للحديث شاهد من حديث أم سليم أخرجه أحمد في المسند (۲) وقال الهيثمي في المجمع (۳): "هو في الصحيح باختصار، وإسحاق لم يسمع من أم سليم" وإسحاق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة لم يسمع من جدته، فالإسناد ضعيف لانقطاعه.

وأصل الحديث عند مسلم (أ دون قوله " هن شقائق الرجال وقد رواه بهذه الزيادة موصولاً الدارمي (أ من رواية إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن عمه أنس بن مالك قال: دخلت على رسول الله على أم سليم، وعنده أم سلمة... وهذا الإسناد متصل غير أن في طريقه محمد بن كثير، وهو الصنعاني الدمشقي، قال الحافظ عنه: "صدوق كثير الغلط" (٢).

والحديث بمجموع هذه الطرق يرتقي للحسن، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٧).

فالشريعة الإسلامية في أحكامها تجري وفقًا لقانون التساوي والاختلاف، فتساوي في الأحكام بين المتهاثلين في مناطها، وتخالف في الأحكام بين المختلفين في

⁽١) ينظر: تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥) ٥٦٤، التقريب (٥٢٨) ٣٥،٣٠.

^{(1)(1/} ۷۷۳) 151 ۷۲.

^{(7)(1/177).}

^{(3)(1/107) 717.}

[.] V78 (710/1)(0)

⁽٦)التقريب (٨٩١) ٢٢٩١.

⁽Y)(r\ • r A) Yr A7.



مناط هذا الحكم، وهذا النهج القويم هو الذي يحقق المساواة الحقيقية بين المكلفين، وهو مقتضى العدل، وسنة الله في التشريع كها هي سنته في الثواب والعقاب.

وقد أشار ابن القيم إلى التساوي والاختلاف حيث قال: "إن ما ذكرتم من الصور، وأضعافها فهو من أبين الأدلة على عظم هذه الشريعة، وجلالها، ومجيئها على وفق العقول السليمة، والفطر المستقيمة، حيث فرقت بين أحكام هذه الصور لافتراقها في الصفات التي اقتضت افتراقها في الأحكام، ولو ساوت بينها في الأحكام لتوجه السؤال وصعب الانفصال، وقال القائل: قد ساوت بين المختلفات، وقرنت الشئ إلى غير شبيهه في الحكم، وما امتازت صورة من تلك الصور بحكمها دون الصورة الأخرى إلا لمعنى قام بها أوجب اختصاصها بذلك الحكم، ولا اشتركت صورتان في حكم إلا لاشتراكها في المعنى المقتضي لذلك الحكم، ولا يضرّ افتراقها في غيره، كما لا ينفع اشتراك المختلفين في معنى لا يوجب الحكم. فالاعتبار في الجمع والفرق -أي في الأحكام - إنها هو بالمعاني التي لأجلها الحكم. فالاعتبار في الجمع والفرق -أي في الأحكام - إنها هو بالمعاني التي لأجلها شرعت تلك الأحكام وجودًا وعدمًا" (۱).

وبناء على قانون التساوي والاختلاف نلاحظ أن الشريعة الإسلامية ساوت بين الرجل والمرأة في واجبات الإيان، والعبادات: كالصلاة، والصيام، والحج، والزكاة لاشتراكهما في مناط التكليف.

كما أنها ساوت بين الرجل والمرأة في حق التملك والتمليك؛ لأن مناط هذا الحق الذمة المالية، والأهلية، وكلاهما ثابت للمرأة كما هو ثابت للرجل.

- وقد يكون الاختلاف في الحقوق بين المرأة والرجل مرده ما قـد يؤديــه

إعلام الموقعين (٢/ ٧٥).





التساوي بينهما من مفاسد وأضرار، فتنطبق عليـه قاعـدة: درء المفاسـد مقـدم عـلى جلب المنافع، كمنع سفر المرأة من غير محرم.

- وقد يكون الاختلاف في التمتع بحق معين؛ لكون أحدهما أقدر من الآخر على القيام به، كإعطاء المرأة حق الحضانة، والرجل حق الجهاد.

- وقد يكون الاختلاف مرّده توزيع الواجبات بها يلائم طبيعة كل منهها، ويحقق العدالة، والمصلحة لهما، ومن أمثلة ذلك وجوب النفقة على الرجل لزوجته، ووجوب رعاية البيت على المرأة، والمتأمل لما سبق، وما سيأتي من تفصيل لأحكام هذا المبحث سيرى أن الإسلام ملّك المرأة حقوقًا أكثر من الرجل من حيث الجملة، وعليها واجبات أقل من الرجل من حيث الجملة، فلله الحمد والمنة.







الفصل الأول: أهلية التكليف.

وفيه سبعة فصول:

الفصل الثاني؛ حق المرأة في العبادات.

الفصل الثالث: حقها في الهجرة.

الفصل الرابع؛ حقها في التعليم. الفصل الخامس؛ حقها في الفتوى.

الفصل الحامس؛ حقها في الدعوة.

الفصل السابع، تفنيد الشبهات المثارة حول

النصوص الشرعية.



قد تقدم أن النساء شقائق الرجال (۱) وأن كل ما ثبت في حق الرجل ثبت مثله تمامًا للمرأة إلا ما بينت النصوص الشرعية اختصاصه بأحدهما، فهو الذي يستثنى من القاعدة المستصحبة أصلاً، ومن هنا فإن كل خطاب للرجل في الكتاب والسنة فهو خطاب للمرأة إلا ما دل الدليل على اختصاصه بأحدهما، وفي هذا الباب-إن شاء الله- سأنبه على حقوق شرعية للمرأة خصها الشرع بها، وغفل الناس عنها، أو سُلِبت الحق فيها.



(۱) ص (۷۰).



الفصل الأول: أهلية التكليف

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول، دلالة القرآن والسنة على أهلية المرأة للتكليف.

المبحث الثاني؛ المساواة بين المرأة والرجل في الحدود.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حد السرقة.

المطلب الثاني: حد القذف.

المطلب الثالث: حق اللعان.

المطلب الرابع: حد الزني.

المبحث الثالث: المساواة بين المرأة

والرجل في جزاء الآخرة.





276

المبحث الأول دلالة القرآن والسنة على أهلية المرأة للتكليف

وذلك واضح من خلال الآتي:

1) خطاب القرآن للنساء: خطاب القرآن يدل على المساواة بين الذكر والأنثى في التكليف ويتكرر النداء في القرآن مخاطباً جميع الناس بقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ وقوله "يا بني آدم" على اختلاف أجناسهم، وألسنتهم، وألوانهم دون فرق بين ذكر وأنثى، وأبيض وأسود، كما يتكرر النداء بقوله: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ مخاطبًا الذين آمنوا بمحمد على نساء ورجالاً لا فرق بين ذكر وأنثى.

وتأمل قول الله تعالى في بداية سورة النساء: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمُ مِن نَفْسِ وَحِدةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوَجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنَسَاءً ﴾ [النساء: ١] وقد اشتملت على أنواع كثيرة من التكاليف من العطف على الأولاد، والنساء، والأيتام والرأفة بهم، وإيصال حقوقهم إليهم، وحفظ أموالهم عليهم، والأمر بالطهارة، والصلاة وغيرها بر ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ الذي يشمل الرجال والنساء، وما تفيده "الـ" من الاستغراق لعموم الجنس.

* بل إن أول تكليف إلهي لآدم وحواء كان على حد سواء، يقول تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَكَادَمُ اَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْمُغَنَّةَ وَكُلًا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا نَقْرَبا هَاذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿ وَالْمَقَلَةِ اللّهِ وَاللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ أَمْره، وجه الإنكار إليهما معًا فقال تعالى: ﴿ وَنَادَعُهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمَ أَنْهَكُما عَن يَلْكُما الشّجَرَةِ ﴾ [الأعراف: ٢٢].



* وقد ينص القرآن على ذكر النساء بعد الرجال للتنبيه على المساواة في التكليف، ومن ذلك:

1/ ما أخرج الحميدي في المسند (1)، والترمذي في السنن (٢)، وأبو يعلى في المسند (٣)، وأبو يعلى في المسند (٩)، والطبراني في الكبير (٤)، والحاكم في المستدرك (٥) من حديث أم سلمة قالت: يا رسول الله، لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة، فأنزل الله تعالى: ﴿ أَنِي لاَ أَضِيعُ عَمَلَ عَدِهِلِ مِنكُم مِن ذَكِرٍ أَوَ أُنثَى لاَ بعَضُكُم مِن بعض ﴾ واللفظ للترمذي.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي وصححه الألباني (٢) قلت: وهو كما قالوا.

الطبري (٥) وما أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٠) والنسائي في الكبرى (٨) والطبري في التفسير (٩) والطبراني في الكبير (١٠) من طريق عبيد البرحمن بن شيبة، قال: في التفسير أم سلمة قالت: قلت: يا رسول الله، مالنا لا نذكر في القرآن كما يذكر الرّجال؟ قالت: فلم يَرُ عني منه يومًا إلا ونداؤه على المنبر: ﴿ يَتَأَيُّهَا النّاسُ ﴾

^{(1)(1/331)1.7.}

⁽T)(0\VTT)TT+T.

^{(7) (71/197) 1095.}

^{(3)(77/397)105.}

⁽٦) صحيح سنن الترمذي (٥/ ٢٣٧) ٣٠٢٣.

⁽V) (33/ PP1) OVOFT.

⁽٨)(٢/ ٢٣١) ٥ • ١١٤.

⁽P)(YY\·1).

^{.70 ((79 / 77) (1 .)}



قالت: وأنا أُسَرِّح رأسي، فلففت شعري، ثم دنوت من الباب، فجعلت سمعي عند الجريد، فسمعته يقول: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْلِمَتِ الْجَريد، فسمعته يقول: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية (١) وإسناده صحيح.

وفي الباب شاهد من حديث أم عهارة الأنصارية أنها أتت النبي على فقالت: منا أرى كل شيء إلا للرجال، وما أرى النساء يذكرن بشيء فنزلت ﴿ إِنَّ الْمُسَلِمِينَ وَالْمُسَلِمَينِ ﴾ أخرجه الترمذي في السنن (٢)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٣). وقال الترمذي: حسن غريب، وقال الألباني: صحيح لغيره (٤).

* وهكذا يتوالى الخطاب في القرآن، ويُنَص على المرأة؛ لإعطائها مكانها إلى جانب الرجل فيها هما فيه سواء من العلاقة بالله، وأن أمر الله ورسوله على من الاختيار، موجب للامتثال، لكلا الجنسين، يقول تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللّهُ وَرَسُولُهُ وَ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيرَةُ مِن أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولُهُ فَقَدْ ضَلَ ضَلَكًا لاَنْ اللّهَ وَرَسُولُهُ فَقَدْ ضَلَ ضَلَكًا لاَنْ اللّهَ وَرَسُولُهُ فَقَدْ ضَلَ ضَلَكًا لاَنْ اللّهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ ضَلَ ضَلَكًا لا الله عنه الله ورسوله عليه الله ورسوله الله ورسوله الله ورسوله عليه ورسوله عليه الله ورسوله والله ورسوله والله وال

أخرج الطبراني في الكبير (٥)، والدارقطني في السنن (١)، وأبو نعيم في الحلية (٧)

⁽١) الأحزاب: (٣٥).

^{(7) (0/307) 1177.}

^{(7)(1/11).37.}

⁽٤) صحيح سنن الترمذي (٥/ ٣٥٤) ٣٢١١.

^{.1.9(44/45)(0)}

^{(1) (4/107) 107.}

⁽٧) (٢/ ٥١) عند ترجمة زينب.



وإسناده ضعيف جدًا، فيه حفص بن سليهان الأسدي، متروك الحديث مع إمامته في القراءة. قاله الحافظ (٣).

وله شاهد مرسل رجاله ثقات، أخرجه الطبراني في الكبير (١) من طريق سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة في قوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللّهُ وَرَسُولُهُ وَابَنَ أَبِي عروبة، عن قتادة في قوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَ إِنَا الله عَلَى الله على الله الله على الله الله الله الله والله على الله على اله الله على الله الله على اله على الله على الله

^{.1707.(177/}V)(1)

^{·(}Y)(+0\·YY).

⁽٣) التقريب (٢٥٧) ١٤١٤.

^{(3)(37/03)771.}



قال الهيثمي في المجمع (١): "رواه الطبراني بأسانيد، ورجال بعضها رجال الصحيح".

وعلى كل فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

⁽¹⁾⁽V\YP).

⁽٢) ينظر: تفسير أبي السعود (٨/ ١٢١).

⁽٣) في صحيحه في كتاب المغازي/ باب: غزوة الحديبية (٤/ ١٥٣٣) ٣٩٤٦.

⁽٤) في صحيحه في كتاب الإمارة/ باب: كيفية بيعة النساء (٣/ ١٤٨٩) ١٨٦٦.



إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ اللَّهُ ﴾ (١١) واللفظ للبخاري.

وتأمل بيعته للرجال التي تعرف بـ "بيعة النساء" ترى أنها عين البيعة التي بايعها للنساء، أخرج البخاري (٢) من حديث عبادة بن الصامت قال: قال لنا رسول الله على ونحن في مجلس: "تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئًا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف، فمن وفي منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئًا فستره الله فأمره إلى الله إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه " فبايعناه على ذلك.

٢] توافر شروط التكليف في المرأة:

أجمع الفقهاء على أن شروط التكليف الأساسية هي: الإسلام- البلوغ- العقل بلا تفرقة بين ذكر وأنثى (٣). ويؤكد هذا الإجماع ما تقدم من آى الكتاب وصحيح السنة.

⁽١) الممتحنة:١٢. وسيأتي مزيد بحث لبيعة النساء في حقوق المرأة السياسية ص(٣٩٧).

⁽٢) في صحيحه في كتاب الأحكام/ باب: بيعة النساء (٦/ ٢٦٣٧) ٢٧٨٧، وانظر شرحه مستوفى في الفتح (١/ ٦٦).

⁽٣) ينظر: شرح العمدة (٤/ ٣٤)، الثمر الداني (١/ ١٤)، كفاية الطالب (١٨/١)، إرشاد النقاد (٨/١٨).





المبحث الثاني

المساواة بين المرأة والرجل في الحدود

الإسلام دين العدل، فكما تساوت المرأة مع الرجل في التكليف، فإنهما سواء في العقوبة، وتطبيق الحدود في الدنيا، يتبين ذلك لك من خلال أربعة مطالب:-

المطلب الأول: حد السرقة.

المطلب الثانى: حد القذف.

المطلب الثالث: حد اللعان.

المطلب الرابع: حد الزنا

Me x

المطلب الأول: حد السرقة:

لقد ماثل الله تعالى في حد السرقة بين الرجل والمرأة، وذكر ذلك في قوله: ﴿ وَٱلنَّتَارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَأَقَطَ عُوَا آيَدِيَهُمَا جَزَآءٌ بِمَاكَسَبَا نَكَلًا مِّنَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ﴿ وَٱلنَّتَارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَأَقَطَ عُوَا آيَدِيَهُمَا جَزَآءٌ بِمَاكَسَبَا نَكَلًا مِّنَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ مَن مَا اللَّهُ عَنُورٌ رَحِيمٌ مَكِيدٌ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ مَكِيدٌ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ اللهَ يَتُوبُ عَلَيْدٍ إِنَّ ٱللّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ اللهُ إِلَا اللهُ عَلَيْدٍ إِنَّ ٱللّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ اللهُ إِلَا اللهُ ا

وأخرج البخاري (١) ومسلم (٢) من حديث عائشة أن قريشاً أهمهم شأن المرأة

⁽١) في صحيحه كتاب الأنبياء/ باب: حديث الغار (٣/ ١٢٨٢) ٣٢٨٨.

⁽٢) في صحيحه كتاب الحدود/باب: قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود (٣/ ١٣١٥) ١٦٨٨.



المخزومية التي سرقت، فقالوا: ومن يكلم فيها رسول الله على فقالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله على فكلمه أسامة. فقال رسول الله على: " أتشفع في حد من حدود الله ؟ ثم قام فاختطب. ثم قال: " إنها أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" واللفظ للبخاري. زاد مسلم: قالت عائشة: فحسنت توبتها بعد، وتزوجت وكانت تأتيني بعد ذلك، فأرفع حاجتها إلى رسول الله على .

ولم خص ابنته ﷺ بضرب المثل؟ لأنها أعز أهله عنده؛ ولم يبق من بناته حينئذ غيرها؛ فأراد المبالغة في إثبات إقامة الحد على كل مكلف، وترك المحاباة في ذلك، وقال شراح الحديث أيضًا: لأن اسم السارقة قد وافق اسمها عليها السلام، فناسب أن يضرب المثل بها(۱).

ولما تابت المرأة من خطيئتها، وحسنت توبتها، صار رسول الله عليه يقضي حاجتها، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، والحدود كفارة لأصحابها.



⁽١) الفتح: (١٢/ ٩٥).





- 1/4 ×

المطلب الثاني: حد القذف:

كل المؤمن على المؤمن حرام دمه وماله وعرضه، فإذا اعتدي على الدم كان القصاص، وإن اعتدي على المال كان قطع اليد، وإن اعتدي على العرض كان القذف أو حد الزنا. وكل ما مضى الذكر والأنشى فيه سواء، ولا يترك الإسلام الألسنة تلقي التهم النكراء على كل بريء وبريئة، ثم يمضي آمنًا، فتصبح الجماعة وتمسي وإذا أعراضها مجرحة، وسمعتها ملوثة، وإذا كل فرد فيها متهم، أو مهدد بالاتهام، وصيانة للأعراض من التهجم، وحماية لأصحابها من الأذى النفسي، شرع الله حد القذف في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ثُمَّ لَرَيَاتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَلّاً وَأَولَتِكَ هُمُ ٱلْفَنيقُونَ الله النور: ٤].

وتأمل تعبيره عن الرامين ب "الذين" وفي جانب المرمي بصيغة المؤنث "المحصنات" من باب التغليب، فلا فرق بين الذكر والأنثى؛ لأن أكثر ما توجه هذه التهمة الشنيعة للمرأة.

يقول القرطبي: "ذكر الله تعالى في الآية النساء من حيث هن أهم، ورميهن أشنع، وأنكى للنفوس، وقذف الرجال داخل في حكم الآية بالمعنى، وإجماع الأمة على ذلك، وهذا نحو نصه على تحريم لحم الخنزير، ودخل شحمه وغضاريفه ونحو ذلك بالمعنى والإجماع، وحكى الزهري أن المعنى الأنفُسُ المحصنات، فهي بلفظها تعم الرجال والنساء" (1).

وفي حادثة الإفك لمّا خاضت حمنة بنت جحش-رضي الله عنها- مع من

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (١٢/ ١٧٢).



خاض، حدها رسول الله على حد الرجال، أخرج أحمد في المسند (۱) ، وأبو داود في سننه (۲) ، وابن ماجة في السنن (۱) ، والترمذي في سننه (۱) ، والنسائي في الكبرى (۵) ، والطبراني في الكبير (۱) ، والمحاملي في أماليه (۷) ، والبيهقي في الكبرى (۸) ، والدلائل (۹) من طرق عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة أنها قالت: لما تلا رسول الله على الآية الآية التي نزل بها عذري على الناس، نزل رسول الله على فأمر برجلين (هما: حسان ومسطح) وامرأة ممن كان باء بالفاحشة في عائشة فجُلدوا الحد، قال (أي: عبد الله بن أبي بكر) وكان رماها عبد الله بن أبي، ومسطح بن أثاثة، وحسان بن ثابت، وحمنة بنت جحش أخت زينب بنت جحش رموها بصفوان بن معطل السلمي. واللفظ للبيهقي، وتحرف اسم" عمرة" في مطبوع الترمذي إلى "عروة" والتصحيح من التحفة.

قال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق.

قلت: إسناده حسن، فيه محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي، صدوق (١٠)

[.] Y E • 77 (V 7 / E 0) (1)

⁽Y) (Y\ VOA) VFOY.

^{(3)(0/577)1117.}

[.]VT01(TT0/E)(0)

^{(1)(47/471)477.}

^{.49(177/1)(}V)

^{. 179·9 (}Yo·/A) (A)

^{.(}V E / E) (A)

⁽۱۰) التقريب (۸۲۵) ۷۲۲ه.



وانتفى تدليسه لأنه صرح بالتحديث عند البيهقي، وحسن الحديث الألباني في صحيح سنن أبي داود (١).

بل تكلم أهل العلم على طريقة حد المرأة، قال في المغني: "وتضرب المرأة جالسة، وتمسك يداها لئلا تنكشف، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي ومالك" (٢).

المطلب الثالث: حد اللعان:

وحينها يكون المتهم الزوج، والمتهمة الزوجة، يعيش البيت المسلم حالة قلق واضطراب، فتأتي هذه الآية الكريمة وفيها فرج للأزواج، وزيادة مخرج، إذا قذف أحدهم زوجته، وتعسر عليه إقامة البينة أن يلاعنها كها أمر الله عز وجل.

فالله سبحانه بها شرع من اللعان خلص الرجل من أزمة جسيمة، وهم عظيم، فأقام شهادته مقام شهوده، ولم يهمل التشريع المرأة فقد يكون الزوج، سيء الظن أو يغار في غير ريبة، والمرأة بريئة مما ألِصق بها من تهمة شنيعة، فخلصها الله بشهادات تقابل شهاداته، وتسقط الحد عنها، ولا تجد في أي قانون ولا عرف ولا تقليد ما يحمي المرأة هذه الحهاية، ولا تزال المرأة تُظُلم، ويجعل للرجل الحق في قتلها في الحال إذا وجدها في هذا الوضع الفاضح، بينها لا يسمح لها بأن تحتج مجرد الاحتجاج إذا ما رأته يأتي الفاحشة.

قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزُواجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَكُمْ شُهَدَآهُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَسَهَدَهُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ عِاللّهِ إِنَّهُ, لَمِنَ ٱلصَّكِدِقِينَ ۞ وَٱلْحَنْمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَذِينِ ۞ وَيَذْرُوُّا عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَتٍ عِاللّهِ إِنَّهُ، لَمِنَ ٱلْكَذِيبِينَ ۞ وَٱلْخَنِمِسَةَ أَنَّ عَضَبَ

^{(1)(3/771)3733.}

^{(7)(9/731).}



اللهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّندِقِينَ اللهِ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، وَأَنَّ ٱللهَ تَوَّابُ حَكِيمُ (اللهِ ١٠ - ١٠].

واختلف في سبب نزولها، هل نزلت في هلال بن أمية أو عويمر العجلاني.

* أما حديث هلال بن أمية أخرجه البخاري (١) من طريق عكرمة، عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي بشريك بن سحاء، فقال النبي بشريك بن سحاء، فقال النبي يشخذ: "البينة أو حد في ظهرك" فقال يا رسول الله، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة، فجعل النبي بي يقول: "البينة وإلا حد في ظهرك" فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، فلينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد، فنزل جبريل، وأنزل عليه: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزَوْجَهُم لَ فقرأ حتى بلغ : ﴿ إِن كَانَ مِن الْمَلْدِقِينَ كَو فانصرف النبي بي فأرسل إليها، فجاء هلال فشهد، والنبي يشي يقول: "إن الله يعلم أن أحدكما كاذب، فهل منكما تائب؟" ثم قامت، فشهدت، فلما كانت عند الخامسة، وقفوها، وقالوا: إنها موجبة. قال ابن عباس: فتلكأت، ونكصت عند الخامسة، وقفوها، وقالوا: إنها موجبة. قال ابن عباس: فتلكأت، ونكصت حتى ظننا أنها ترجع. ثم قالت: لا أفضح قومي سائر اليوم، فمضت، فقال النبي عند "أبصروها، فإن جاءت به أكحل العينين، سابغ الأليتين (٢)، خدلج الساقين (٣) فهو لشريك بن سحاء" فجاءت به كذلك. فقال النبي بي الولا ما مضى من

⁽١) في صحيحه كتاب التفسير/ باب: ﴿ وَيَدْرَوُاْ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَذِبِينَ ﴾ (٤/ ١٧٧٢) ٤٤٦٩.

⁽٢) سابغ الأليتين أي: كثير لحمهم. ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٤٥٨)، هدي الساري: ١٢٩.

⁽٣) خدلج الساقين – بفتحتين وتشديد اللام أي: ممتلئ الساقين. ينظر: النهاية (٢/ ١٥) مادة (خ د ل ج)، هدى السارى: ١١٠.



كتاب الله لكان لى ولها شأن".

وأخرجه مسلم (١)من طريق محمد بن سيرين عن أنس بن مالك بنحوه.

* وحديث عويمر العجلاني: أخرجه البخاري (٢) ومسلم (٣) من طريق سهل بن سعد أخبره أن عويمرًا العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري، فقال له: يا عاصم أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، أيقتله فتقتلونه، أم كيف يفعل؟ سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله على فسأل عاصم رسول الله على عن ذلك، فكره رسول الله على المسائل وعابها، حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله بي فلها رجع عاصم إلى أهله، جاءه عويمر، فقال: يا عاصم، ماذا قال لك رسول الله يهي؟ فلها فقال عاصم لعويمر: لم تأتني بخير، قد كره رسول الله على المسألة التي سألته عنها. فقال عويمر: والله لا أنتهي حتى أسأله عنها، فأقبل عويمر حتى جاء رسول الله يهي وسط الناس. فقال: يا رسول الله أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتله فتقتلونه أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله على: "قد أُنْزِل فيك وفي صاحبتك، فاذهب فأت بها" قال سهل: فتلاعنا، وأنا مع الناس عند رسول الله على، فلها فرغا من تلاعنهها. قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثًا قبل أن يأمره رسول الله على. واللفظ للبخاري.

واختلف الأئمة في هذا الموضع، فمنهم من رجح أنها نزلت في شأن عويمر، ومنهم من رجح أنها بأن أول من وقع له ومنهم من جمع بينهما بأن أول من وقع له ذلك هلال، وصادف مجيء عويمر -أيضًا- فنزلت في شأنهما معًا في وقت واحد،

⁽١) في صحيحه كتاب اللعان (٢/ ١١٣٤) ١٤٩٦.

⁽٢) في صحيحه كتاب الطلاق/ باب: اللعان ومن طلق بعد اللعان (٥/ ٢٠٣٣) ٥٠٠٢.

⁽٣) في صحيحه كتاب اللعان (٢/ ١١٢٩) ١٤٩٢.



وقد جنح النووي إلى هذا (١).

ويؤيد قول من قال: إن أول من لاعن هلال، ما أخرج ابن أبي عاصم في الأوائل (٢) بسند صحيح من طريق ابن سيرين، عن أنس بن مالك قال: إن أول لعان كان في الإسلام أن هلال بن أمية قذف شريك بن سحاء بامرأته. وجنح القرطبي إلى تجويز نزول الآية مرتين (٣).

وجمع الحافظ بين حديث هلال بن أمية وعويمر العجلاني فقال: "... وظهر لي الآن احتمال أن يكون عاصم سأل قبل النزول، ثم جاء هلال بعده فنزلت عند سؤاله، فجاء عويمر في المرة الثانية التي قال فيها "إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به" فوجد الآية نزلت في شأن هلال، فأعلمه على بأنها نزلت فيه يعني أنها نزلت في كل من وقع له ذلك؛ لأن ذلك لا يختص بهلال"(١٤).

وإن قلت: - لِي خص الله الرجل باللعن، والمرأة بالغضب في الشهادة الخامسة؟ فالجواب:

أ] قال الحافظ: "خصت المرأة بلفظ الغضب؛ لعظم الذنب بالنسبة إليها؛ لأن الرجل إذا كان كاذبًا لم يصل ذنبه إلى أكثر من القذف، وإن كانت هي كاذبة فذنبها أعظم؛ لما فيه من تلويث الفراش، والتعرض لإلحاق من ليس من الزوج به، فتنتشر

⁽۱) شرح مسلم (۱۱/ ۱۲۰).

⁽Y)(OA)YP.

⁽٣) المفهم (٥/ ١٠٢).

⁽٤) فتح الباري (٩/ ٤٥٠) وأورد الأدلة على ما ذهب إليه، وقد بحث المسألة أيضًا في الفتح (٤). (٨/ ٤٥٠).



المحرمية وتثبت الولاية والميراث لمن لا يستحقهها...." (١).

ب] قال ابن كثير: "إنها خصها بالغضب؛ لأن الغالب أن الرجل لا يتجشم فضيحة أهله، ورميها بالزنا إلا وهو صادق معذور، وهي تعلم صدقه فيها رماها به، ولهذا كانت الخامسة في حقها أن غضب الله عليها، والمغضوب عليه هو الذي يعلم الحق ثم يحيد عنه " (٢).

ج] قال أبو السعود: "وتخصيص الغضب بجانب المرأة للتغليظ عليها ولأن النساء كثيرًا ما يستعملن اللعن، فربها يجترئن على التفوه به؛ لسقوط وقعه عن قلوبهن بخلاف غضبه تعالى " (٣).

We k

المطلب الرابع، حد الزناء

وكما مضى ذكره فإن الإسلام دين العدل، فمن زنى من ذكر وأنشى حدّ بشرع الله، قال تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَجِدِ مِّنْهُمَا مِأْنَةً جَلْدَةً وَلَا تَأْخُذُكُم بِهِمَا رَأْفَةً فِي دِينِ الله، قال تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَجِدِ مِّنْهُمَا مِأْنَةً جَلْدَةً وَلَا تَأْخُذُكُم بِهِمَا رَأْفَةً فِي دِينِ اللهِ إِن كُنتُمْ تُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآبِفَةً مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۗ ﴾ النور: ٢].

وتأمل-رحمك الله - حد الزاني والزانية البكر جلد مائة، ونهى المؤمنين عن الرافة، وأمر بشهود الطائفة للتشهير، وأوجب كون تلك الطائفة من المؤمنين؛ لأن الفاسق من صلحاء قومه أخجل (٤)، وأما الزاني المحصن فحده الرجم.

⁽١) الفتح (٩/ ٤٤٠).

⁽٢) التفسير (٣/ ٢٦٦).

⁽٣) التفسير (٦/ ١٥٩).

⁽٤) ينظر: التفسير الكبير (٢٣/ ١١٥).



وفي حد الزنا مسائل:

١/ في الآية قدم الله الزانية على الزاني؛ لأنها الأصل في الفعل؛ ولكونها الداعية إليه، ولو لا تمكينها منه لم يقع (١).

Y حد الزاني والزانية البكر، اتفقوا على جلد كل منها مائة، ونقل النووي (٢) الإجماع على ذلك، واختلفوا هل يغرّب سنة مع جلده مائة أو لا؟ وذهب جمهور أهل العلم إلى أن البكر يغرّب سنة مع الجلد على خلاف بينها في مسأفة التغريب، قال ابن قدامة: "ويجب مع الجلد تغريبه عامًا في قول جمهور العلماء" (٣) وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن: لا يجب التغريب؛ لأن عليًا ﷺ قال: حسبهما من الفتنة أن ينفيا (٤) قال ابن قدامة: "..... وما رووه عن علي لا يثبت لضعف رواته، وإرساله" (٥).

والحجة مع الجمهور؛ لحديث أخرجه البخاري (٦)، ومسلم (٧) من طريق

⁽١) ينظر: تفسير البيضاوي (٤/ ١٧٢)، تفسير أبي السعود (٦/ ١٥٦).

⁽٢) شرح مسلم (١١/ ١٨٩)، وانظر: تفسير القرطبي (٥/ ٨٨)، أضواء البيان (٥/ ٤٠٨).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٥).

وانظر : الوسيط (٦/ ٤٣٧)، تفسير القرطبي (٥/ ٨٩)، روضة الطالبين (١٠/ ٨٧)، المبدع (٩/ ٦٦).

⁽٤)ينظر: المبسوط للسرخسي (٩/ ٣٦)، شرح فتح القدير (١/ ٢٤١)، حاشية ابن عابدين (١/ ٢٥٩). وانظر باقي أدلتهم ومناقشتها في: أحكام القرآن للجصاص (٥/ ٩٥)، المغني (٩/ ١٤٥)، أضواء البيان (٥/ ٤١٢).

⁽٥) المغني (٩/ ٤٥).

⁽٦) في صحيحه كتاب الصلح/ باب: إذا اصطلحوا على صلح جور ، فالصلح مردود (٢/ ٩٥٩) ٢٥٤٩.

⁽٧) في صحيحه كتاب الحدود/ باب: من اعترف على نفسه بالزني (٣/ ١٣١٨) ١٦٩٧.



عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني قالا: جاء أعرابي، فقال: يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله، فقام خصمه، فقال صدق يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله. فقال الأعرابي: إن ابني كان عسيفًا على هذا فزنى بامرأته، فقالوالي: على ابنك الرجم، ففديت ابني منه بهائة من الغنم، ووليدة. ثم سألت أهل العلم، فقالوا: إنها على ابنك جلد مائة، وتغريب عام. فقال النبي على الأقضين بينكها بكتاب الله، أمّا الوليدة والغنم فرد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، وأمّا أنيس الرجل فأخذ على امرأة هذا فارجمها، فغدا عليها أنيس فرجمها... واللفظ للبخاري (۱).

* ولما أخرج مسلم (٢) من حديث عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم".

* قال ابن قدامة " ولأن التغريب فعله الخلفاء الراشدون، ولا نعرف . لهم في الصحابة مخالفًا فكان إجماعًا".

* واختلف أهل العلم في تغريب المرأة؟

فذهب الشافعية (٣) والحنابلة (٤) إلى أن المرأة تغرب سنة؛ لعموم أدلة التغريب، وظاهرها يشمل الأنثى. ثم اختلفوا فذهب الشافعية إلى تغريبها مسافة القصر، ويلزم المحرم بالخروج معها، وعليها أجرته، فإن لم يكن لها مال فمن بيت

⁽١) سيأتي بحث فوائد الحديث في ص (٩٦).

⁽٢) في صحيحه كتاب الحدود/ باب: حد الزني (٣/ ١٣١٦) ١٦٩٠.

⁽٣) ينظر: الوسيط (٦/ ٣٧)، شرح مسلم للنووي (١١/ ١٨٩)، حواشي الشرواني (٩/ ١١١).

⁽٤) ينظر: المغنى (٩/ ٢٦)، المبدع (٩/ ٦٢).



مال المسلمين؛ فإن لم يكن لها محرم غربت وتغريبها كسفرها للهجرة والحج.

وذهب الإمام أحمد (١) أنها تغرب مسافة القصر كالرجل إذا خرج معها محرمها، وإن لم يخرج معها محرمها تغرب إلى دون مسافة القصر، ولا يُلْـزم؛ لأنـه لا ذنب له.

وذهب مالك (٢) ، والأوزاعي (٣) إلى عدم تغريب المرأة؛ لأن المرأة تحتاج لحفظ وصيانة؛ ولأنها لا تخلو من التغريب، إمّا بمحرم أو غيره، والأحاديث مانعة من سفرها بغير محرم؛ وفي تغريبها بغير محرم إغراء لها؛ وتضييع، وإن غرّبت بمحرم أفضى إلى تغريب من ليس بزان، ونفي من لا ذنب له، وإن كلفت أجرته ففي ذلك زيادة على عقوبتها بها لم يرد الشرع به.

قال الشنقيطي: "الذي يظهر لي أنها إن وجدت لها محرم متبرع بالسفر معها إلى محل التغريب، مع كون محل التغريب محل مأمن لا تخشى فيه فتنة، مع تبرع المحرم المذكور بالرجوع معها إلى محلها بعد انتهاء السنة، فإنها تغرب؛ لأن العمل بعموم أحاديث التغريب لا معارض له في الحالة المذكورة، وأمّا إن لم تجد محرمًا متبرعًا بالسفر معها، فلا يجبر؛ لأنه لا ذنب له، ولا تكلف هي السفر بدون محرم لنهيه عن ذلك" (3).

٣/ وإن زنت امرأة عاقلة حرة محصنة فعليها الرجم؛ لا خلاف بين العلماء في

⁽٤) أضواء البيان (٥/ ٤١٣).



⁽١) ينظر: المغنى (٩/ ٤٦)، المبدع (٩/ ٦٢).

⁽٢) ينظر: التلقين (٢/ ٤٩٨)، التمهيد (٩/ ٨٩)، تفسير القرطبي (٥/ ٨٩)، الثمر الداني (٩٢).

⁽٣) ينظر: فقه الأوزاعي (٢٨٥).



ذلك (١) شأنها في الحكم شأن الرجل، قال ابن قدامة: " وجوب الرجم على الزاني المحصن رجلاً كان أو امرأة، وهذا قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار في جميع الأعصار، ولا نعلم فيه مخالفًا إلا الخوارج، فإنهم قالوا الجلد للبكر والثيب " (١) وأدلتهم ما يأتي:

١/ ما تقدم (٣) في حديث زيد بن خالد وأبي هريرة عن رسول الله ﷺ "اغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها".

الله الأسلمي أتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله إني قد ظلمت نفسي وزنيت، وإني أريد أن تطهرني، فرده، فلما كان من الغد أتاه. فقال: يا رسول الله إني قد زنيت، فرده الثانية، فأرسل رسول الله ﷺ إلى قومه، فقال: أتعلمون بعقله بأسًا تنكرون منه شيئًا؟ فقالوا: ما نعلمه إلا وافي العقل من صالحينا فيما نرى، فأتاه الثالثة، فأرسل إليهم أيضًا، فسأل عنه، فأخبروه أنه لا بأس به ولا بعقله، فلما كان الرابعة حفر له حفرة، ثم أمر به، فرجم، قال: فجاءت الغامدية (٥) فقالت: يا رسول الله المناسلة عفر له حفرة، ثم أمر به، فرجم، قال: فجاءت الغامدية (٥) فقالت: يا رسول المناسلة عفر له حفرة، ثم أمر به، فرجم، قال: فجاءت الغامدية (٥) فقالت: يا رسول المناسلة على المناسلة عنه فلم المناسلة عنه المناسلة المناسلة عنه فلم المناسلة عنه فلم المناسلة عنه المناسلة عنه فلم المناسلة عنه الم

⁽۱) ينظر: المهذب (۲/۷۲۲)، الإنصاف (۱۰/ ۱۷۰)، البحر الراثق (۸/۵)، شرح فتح القدير (۵/۵). (۵/ ۲۲٤).

⁽٢) المغني (٩/ ٣٩). وانظر: شرح ابن بطال لصحيح البخاري (٧/ ١٤٢) ، الفتح (١١٧/١٢). (٣) ص: (٩٥).

⁽٤) في صحيحه كتاب الحدود/ باب: من اعترف على نفسه بالزني (٣/ ١٣٢٣) ١٦٩٥.

⁽٥) جاء في رواية مسلم من حديث عمران بن حصين أن امرأة من جهينة أتت نبي الله ﷺ.... الحديث (٦٩٦) وعدّها بعض المحدثين امرأتين إحداهما الغامدية، والأخرى الجهنية. والراجح أنهما امرأة واحدة، قال أبو داود: قال الغساني: جهينة، وغامد، وبارق واحد سنن أبي داود (٤٤٤٣). وإليه ذهب النووى في شرحه (١١/ ٢٠٥).



وفي الحديث رجم ماعز والغامدية.

"/ ما أخرجه البخاري (۱) ومسلم (۲) من طريق نافع، عن عبد الله بن عمر أنه قال: إن اليهود جاؤوا إلى رسول الله على فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله على " ما تجدون في التوراة في شأن الرجم" قالوا: نفضحهم ويجلدون. قال عبد الله بن سلام: كذبتم إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها. فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم. قالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بها رسول الله على أي أنه أرجم، فرأيت الرجم على المرأة يقيها الحجارة.

⁽۱) في صحيحه كتاب الحدود/باب: أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام (۲/ ۲۰۰۹) ٦٤٤٩.

⁽٢) في صحيحه كتاب الحدود/ باب: رجم اليهود أهل الذمة في الزنا (٣/ ١٣٢٦) ١٦٩٩.



2/ ما أخرجه البخاري (() ومسلم (آ) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عبة عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ: إن الله قد بعث محمدًا ﷺ بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله ﷺ، ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنز فا الله، وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف. واللفظ لمسلم، وهو عند البخاري بأتم من هذا الساق.

والآية التي ذكرها عمر بن الخطاب فله، بينتها رواية ابن ماجه (" حيث أخرج بسند صحيح من طريق ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن عمر وفي آخره "وقد قرأتها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة".

٥/ حديث عبادة المتقدم (١) وفيه: "الثيب بالثيب جلد مائة والرجم" (١٠).

ومن هنا يظهر كيف ساوى الإسلام بين النساء والرجال في الحدود عما يمدل على المساواة بينها في التكليف.



⁽١) في صحيحه كتاب الحدود/ باب: رجم الحبل في الزنا إذا أحصنت (٦/ ٢٥٠٣) ٦٤٤٢.

⁽٢) في صحيحه كتاب الحدود/ باب: رجم الثيب في الزنا (٣/ ١٣١٧) ١٦٩١.

⁽٣) في السنن كتاب الحدود/ باب: الرجم (٢/ ٨٥٣) ٢٥٥٢.

⁽٤) ص: (٩٥).

⁽٥) اختلف أهل العلم في الجمع بين الجلد والرجم، وأرجحها أنه يرجم ولا يجلد، وإليه ذهب الجمهور. ينظر: التمهيد (٩/ ١٨١)، المغني (٩/ ٤٠)، الفتح (١٢/ ١٢٠)، مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩٥)، زاد المعاد (٩/ ٣٢)، أضواه البيان (٩/ ٢٩٨).



276

المبحث الثالث

المساواة بين المرأة والرجل في جزاء الأخرة

لاشك أن كل مكلف يترقب ثوابه إن كان صالحًا، والعقاب الأليم ينتظره إن كان زائغاً، وتأتي آيات الكتاب لتقرير الثواب والعقاب للذكر والأنثى على حد سواء، يقول تعالى: ﴿ فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَلِمِلِ مِّنكُم مِّن ذَكرِ أَوْ أَنْثَنَّ بَعْضُكُم مِّنَ بَعْضِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥] وقوله: ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِنَ ٱلصَّلِحَاتِ مِن ذَكَرِ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَيْكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا اللهِ النساء: ١٢٤]وقوله : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِن تَحْنِهَا ٱلْأَنَّهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّسَبَةً فِي جَنَّتِ عَدْنٍّ وَرِضْوَانُّ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۞ ﴾ [التوبة: ٧٧] وقوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَلِحًا مِن ذَكِرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِينَـٰتُهُ حَيَوْةً طَيِّسَبَّةً وَلَنَجْنِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۞ ﴾ [النحل: ٩٧] قوله: ﴿ لَيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَافِقِينَ وَٱلْمُنَافِقَاتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيـمًا ۞ ﴾ [الأحزاب: ٧٣] وقوله : ﴿ لِيُدْخِلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ وَٱلْمُؤْمِنَتِ جَنَّتٍ تَجْرِى مِن تَعْنِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَلِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّعَاتِهِمٌّ وَكَانَ ذَلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ۞ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَفِقِينَ وَٱلْمُنَفِقَاتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكُنتِ ﴾ [الفتح: ٥ - ٦].



بل أُمِر رسول الله ﷺ أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات يقول تعالى: ﴿ فَأَعْلَمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَالسَّنَغْفِرُ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَمُنْوَنَكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَمُنْوَنَكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَمُنْوَنَكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَمُنْوَنِكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَمُنْوَنِكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَمُنْوَنِكُمْ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمِولُولُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّالِمُ وَاللَّالَةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا الللَّهُ

* وتأتي الأحاديث المنبثقة من مشكاة النبوة لتؤكد أحقية المرأة الصالحة بالانضام لزمر أهل الجنة، وتحذر المرأة الفاسقة المنحرفة من دخول النار، أعاذني الله وإيّاكم منها.

تأمل-رحمك الله - ما أخرج البخاري (١) ومسلم (٢) من حديث أبي هريرة قال: أتى جبريل النبي على فقال: "يا رسول الله، هذه خديجة قد أتتك معها إناء فيه إدام أو طعام أو شراب، فإذا هي أتتك فاقرأ عليها السلام من ربها عز وجل ومني، وبشرها ببيت في الجنة من قصب لا صخب فيه ولا نصب" واللفظ لمسلم.

وتأمل-رحمك الله- في الحديث تقف على بشائر لأم المؤمنين خديجة إحدى نساء الدنيا رضى الله عنها:

البشارة الأولى: " فاقرأ عليها السلام من ربها ومني" سلام الله وجبريل على خديجة يبين لك ما تبوأته المرأة المسلمة المضحية في شريعة الإسلام.

البشارة الثانية: "بيت في الجنة" وتكلم شرّاح الحديث في مناسبة التعبير ب "بيت" دون القصر، فقال السهيلي: لذكر البيت معنى لطيف؛ لأنها كانت ربة بيت قبل المبعث، ثم صارت ربة بيت في الإسلام منفردة به، فلم يكن على وجه الأرض

⁽٢) في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة/ باب: فضائل خديجة أم المؤمنين (٤/ ١٨٨٦) ٢٤٣٢.



⁽۱) في صحيحه في كتاب التوحيد/ باب: قول الله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَــَمَ ٱللَّهِ ﴾ اللّه عالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَــَمَ ٱللَّهِ ﴾ الله عالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَــَمَ ٱللّهِ ﴾



في أول يوم بعث النبي ﷺ بيت إسلام إلا بيتها، وهي فضيلة ما شاركها فيها أيضًا غيرها، وجزاء الفعل يذكر غالبًا بلفظه، وإن كان أشرف منه؛ فلهذا جاء في الحديث بلفظ "البيت" دون القصر (١).

وأبدى الحافظ لطيفة مفيدة فقال: "وفي ذكر البيت معنى آخر؛ لأن مرجع أهل بيت النبي على اليها؛ لما ثبت في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ لِيُذَهِبَ عَنَكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البُيتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٣] قالت أم سلمة: لما نزلت دعا النبي على فاطمة، وعليا، والحسن، والحسين فجللهم بكساء فقال: "اللهم هؤلاء النبي الحديث أخرجه الترمذي (٢) وغيره، ومرجع أهل البيت هؤلاء إلى خديجة؛ لأن الحسنين من فاطمة، وفاطمة بنتها، وعلى نشأ في بيت خديجة وهو صغير، ثم تزوج بنتها بعدها، فظهر رجوع أهل البيت النبوي إلى خديجة دون عيرها" (٣).

البشارة الثالثة: "من قبصب" بفتح القاف والمهملة - لؤلؤ مجوف واسع كالقصر المنيف، والقصب من الجوهر ما استطال منه في تجويف (٤).

والمناسبة في قوله "من قصب" ولم يقل "من لؤلؤ" لكونها أحرزت قصب السبق بمبادرتها إلى الإيمان دون غيرها. قاله السهيلي (٥).

⁽١) ينظر: الروض الأنف (١/ ٤١٦) بتصرف.

⁽Y)(0\T/r)VAVT.

⁽٣) الفتح (٧/ ١٣٨).

⁽٤) ينظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٤٩٥)، مشارق الأنوار (٢/ ١٨٧)، النهاية (٤/ ٦٧) مادة (ق ص ب).

⁽٥) ينظر: الروض الأنف (١/ ٤١٦) بتصرف.



وقال الحافظ: "وفي القصب مناسبة أخرى من جهة استواء أنابيبه، وكذا كان لخديجة من الاستواء ما ليس لغيرها، إذ كانت حريصة على رضاه بكل ممكن، ولم يصدر منها ما يغضبه قط كها وقع لغيرها" (١).

البشارة الرابعة: "لا صخب فيه، ولا نصب" الصخب -بفتح المهملة، والمعجمة، بعدها موحدة - الصياح والمنازعة برفع الصوت (٢) والنصب بفتح النون والمهملة، بعدها موحدة: التعب والإعياء (٣).

قال السهيلي: مناسبة نفي هاتين الصفتين أعني المنازعة والتعب، أنه على المنازعة والتعب، أنه على الدعا إلى الإسلام أجابت خديجة طوعًا، فلم تحوجه إلى رفع صوت ولا منازعة ولا تعب في ذلك بل أزالت عنه كل نصب، وآنسته من كل وحشة، وهونت عليه كل عسير، فناسب أن يكون منزلها الذي بشرها به ربها بالصفة المقابلة لفعلها (٤).

فهل بعد هذه البشارة لهذه المرأة العظيمة من بشارة.

* بل إن لنساء أهل الجنة سيدة من نساء الدنيا وهي فاطمة بنت رسول الله على المنه أخرج البخاري (٥) ومسلم (٦) من حديث عائشة الطويل أن رسول الله على قال لفاطمة في مرض موته: "يا فاطمة ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة – أو نساء المؤمنين" واللفظ للبخاري.

⁽١) الفتح (٧/ ١٣٨).

⁽٢) ينظر: مشارق الأنوار (٢/ ٤٠)، النهاية (٣/ ١٤) (ص خ ب).

⁽٣) ينظر: مشارق الأنوار (٢/ ١٤)، النهاية (٥/ ٦١) (ن ص ب).

⁽٤) ينظر: الروض الأنف (١/ ١٧٤).

⁽٥) في صحيحه كتاب المناقب/باب: علامات النبوة في الإسلام (٣/ ١٣٢٦) ٣٤٢٦.

 ⁽٦) في صحيحه كتاب الفضائل/ باب: فضائل فاطمة بنت النبي عليها الصلاة والسلام (٤/ ١٠٩٢)
 ٢٤٥٠.



وعلل الحافظ على الله عنها - رزئت بالنبي على دون غيرها من بناته، فإنهن متن في حياته، فكن أرضي الله عنها - رزئت بالنبي على دون غيرها من بناته، فإنهن متن في حياته، فكن في صحيفتها، وكنت أقول ذلك استنباطًا في صحيفتها، وكنت أقول ذلك استنباطًا إلى أن وجدته منصوصًا، قال أبو جعفر الطبري في تفسير آل عمران من التفسير الكبير (۱) من طريق فاطمة بنت الحسين بن علي أن جدتها فاطمة قالت: دخل رسول الله على يومًا، وأنا عند عائشة، فناجاني فبكيت، ثم ناجاني فضحكت.... وأنه قال: "أحسب أني ميت في عامي هذا، وأنه لم ترزأ امرأة من نساء العالمين مثل ما رزئت، فلا تكوني دون امرأة منهن صبرًا " فبكيت، فقال: " أنت سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم فضحكت " (۱) قلت: إسناد الطبري ضعيف، للانقطاع بين فاطمة بنت رسول الله على الله المسين، وفاطمة بنت رسول الله المسين، وفاطمة بنت رسول الله المسين، وفاطمة بنت رسول الله على المنت الحسين، وفاطمة بنت رسول الله على المنت الحسين المنت المنت

* وأخرج أحمد في المسند (١) ، وعبد بن حميد في مسنده (٥) ، واب أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦) ، والنسائي في الكبرى (٧) ، وأبو يعلي في المسند (٨) ، والطبراني في الكبير (٩) ، وابن حبان في صحيحه (١١) ، والحاكم في المستدرك (١١) من طريق

^{(1) (7/377).}

⁽٢) الفتح (٧/ ١٠٥).

⁽٣) ينظر: تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٥٥).

 $^{(3)(3/}P \cdot 3) A \Gamma \Gamma Y.$

^{(0)(0.7)} ٧٩٥.

⁽r)(o\3rm)7rp7.

⁽V) (0/ TP) 00 TA.

⁽۸) (۵/ ۱۱۰) ۲۲۷۲.

^{.(}۲۰٦/٧)(١٠)

^{(11)(7/0.7)7013.}



عكرمة، عن ابن عباس قال: خطّ رسول الله على الأرض أربعة خطوط، قال: "تدرون ما هذا؟ فقالوا: الله ورسوله أعلم. فقال: رسول الله على "أفضل نساء أهل الجنة: خديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، وآسية بنت مُزاحم امرأة فرعون، ومريم ابنة عمران" قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة. ووافقه الذهبي. قلت: وهو كها قالا.

* بل إن رسول الله ﷺ بشر امرأة سوداء في عصره بالجنة، أخرج البخاري (۱) ومسلم (۲) من طريق عطاء بن أبي رباح قال: قال لي ابن عباس: ألا أريك امرأة من أهل الجنة؟ قلت: بلي. قال: هذه المرأة السوداء أتت النبي ﷺ، فقالت: إني أصرع، وإني أتكشف فادع الله لي. قال: "إن شئت صبرت ولك الجنة، وإن شئت دعوت الله أن يعافيك". قالت: أصبر. فقالت: إني أتكشف فادع الله لي أن لا أتكشف، فدعا لها. ثم أخرج من طريق ابن جريح عن عطاء: أنه رأى أم زُفَر تلك امرأة طويلة سوداء على ستر الكعبة. واللفظ للبخاري.

وفي الحديث فضل من يُصرع، وأن المصبر على بلايا الدنيا يورث الجنة، وحرص الصحابيات على الستر والأجر. جمعنا الله بأم زفر في الجنة (٣).

* كما وردت أحاديث عن رسول الله على في ذكر أعمال نساء أهل الجنة، وما امتزن به من رفيع الأخلاق، وكريم الشمائل، فالمرأة المسلمة الراضية بقضاء الله، الصابرة على قدره، إن احتسبت اثنين من ولدها فلذي كبدها، كانا لها حجابًا من

⁽١) في صحيحه كتاب المرضى/ باب: فضل من يصرع من الريح (٥/ ٢١٤٠) ٥٣٢٨.

⁽٢) في صحيحه كتاب البر والصلة والآداب/ باب: ثواب المؤمن فيها يصيبه من مرض أو حزن أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها (٤/ ١٩٩٤) ٢٥٧٦.

⁽٣) انظر: بقية فوائده في : الفتح (١٠/ ١١٥).



النار، أخرج البخاري (١) ومسلم (٢) من حديث أبي سعيد الخدري: قالت النساء للنبي على غلبنا عليك الرجال، فاجعل لنا يومًا من نفسك، فواعدهن يومًا لقيهن فيه، فوعظهن، وأمرهن، فكان فيها قال لهن" ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجابًا من النار " وأخرج مسلم (٣) من حديث أبي هريرة أن النبي على قال لنسوة من الأنصار: "لا يموت لإحداكن ثلاثة من الولد، فتحتسبه إلا دخلت الجنة " فقالت امرأة منهن: أو اثنين يا رسول الله؟ قال: أو "اثنين".

وفي الجمع بين روايات "حجابًا من النار" ورواية "دخلت الجنة" أبدى الحافظ معنى لطيفًا فقال: "ويجمع بينها بأن يقال الدخول لا يستلزم الحجب، ففي ذكر الحجب فائدة زائدة؛ لأنها تستلزم الدخول من أول وهلة" (٤).

والمرأة المسلمة مميزة في تعاملها مع زوجها؛ المكمل لها، والقائم بحقوقها،
 والراعي لمصلحتها، لذا كافأها الله بحسن تبعلها بالجنة.

أخرج النسائي في الكبرى (٥)، والطبراني في الكبير (٦)، وتمام في فوائده (٧)، والبيهقي في الشعب (٨)، وابن قدامة في المتحابين في الله (٩) من طرق عن خلف بن

⁽١) في صحيحه كتاب العلم/ باب: هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم (١/ ٥٠) ١٠١.

⁽٢) في صحيحه كتاب / باب: فضل من يموت له ولد فيحتسبه (٤/ ٢٠٢٨) ٢٦٣٣.

⁽٣) المصدر السابق، حديث رقم (٢٦٣٢).

⁽٤) الفتح (٣/ ١١٩).

^{(0)(0/177)} P71P.

^{.17674(09/17)(7)}

^{.11711(17·/}Y)(V)

 $^{(\}lambda)(\Gamma/\Lambda/3)$ YYVA.

[.] ٢١ (٣٥/١) (٩)



خليفة، عن أبي هاشم الرماني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله على: "ألا أخبركم بنسائكم من أهل الجنة الودود، الولود، العؤود (١) على زوجها التي إذا آذت أو أوذيت جاءت حتى تأخذ بيد زوجها، ثم تقول: والله لا أذوق غمضًا حتى ترضى" واللفظ للنسائى.

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، غير أن خلف بن خليفة وهو من شيوخ أحمد كان اختلط في الآخر (٢) ولا ندري أحدث به قبل الاختلاط فيكون صحيحًا، أو بعده فيكون ضعيفًا، لكن للحديث شواهد يتقوى بها، والإسناد صالح في الشواهد، والله أعلم.

وقال ابن حزم بعد إيراد هذه الطريق في المحلى: "وهذا خبر لا بأس به" (٣) وقال الدمياطي في المتجر الرابح: "رواه الطبراني، وإسناده جيد إن شاء الله، وله شواهد، فهو حديث صالح في الشواهد" (٤) وصححه الألباني (٥).

وقد تابع خلف بن خليفة عمرو بن خالد، كما أخرج الطبراني في الكبير (١) وابن عدي في الكامل (٧) والمقدسي في المختارة (٨) من طريق عمرو بن خالد

⁽١) قال المناوي في فيض القدير (٣/ ١٠٦): " العؤود- بفتح العين المهملة- أي التي تعود على زوجها بالنفع".

⁽٢) ينظر: تهذيب التهذيب (٣/ ١٣٠) ترجمة: ٢٨٩، الكواكب النيرات (٢٩) ترجمة: ٢٠.

^{(7)(1/377).}

^{(3)(837).}

⁽٥) السلسلة الصحيحة (١/ ٥٧٨) ٢٨٧.

^{(1) (11/00)} VF371.

⁽٧) (٥/ ١٢٤) ترجمة عمرو بن خالد: (١٢٨٩).

⁽A) (+1/ T+3) OY3.



عن أبي هاشم به بمثله. لكنها متابعة تالفة.

قال الهيثمي في المجمع (1): "رواه الطبراني، وفيه عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب" وله شاهد من حديث كعب بن عجرة، أخرجه الطبراني في الأوسط (٢) والكبير (٣) وعزاه الحافظ في المطالب العالية (3) لأبي يعلى ولم أجده في المطبوع منه، فلعله في الكبير بنحو حديث ابن عباس.

قال الهيثمي في المجمع: "رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه السري بن إسهاعيل وهو متروك" (٥٠).

وشاهد من حديث أنس، أخرجه الطبراني في الأوسط (٢) والصغير (٧) بنحوه مطولاً، وقال في الأوسط: "لم يروه عن أبي حازم إلا إبراهيم هذا، ولا يروى عن أنس إلا من هذا الوجه". وقال المنذري في الترغيب والترهيب: "رواه الطبراني، ورواته محتج بهم في الصحيح إلا إبراهيم بن زياد القرشي فإني لم أقف فيه على جرح ولا تعديل، وقد روي في هذا المتن من حديث ابن عباس " (٨).

وقال الهيثمي في المجمع: "رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه

^{(1)(3/717).}

^{(7)(1/11) 1350.}

^{(7)(11/131)4.7.}

^{(3)(1) (1) (1)}

^{(0)(3/117).}

^{(1)(1/1.1) 7371.}

^{. 1 1} A (A 9 / 1) (V)

^{.(}TV/T)(A)



إبراهيم بن زياد القرشي. قال البخاري: لا يصح حديثه (1) فإن أراد تضعيفه فلا كلام، وإن أراد حديثاً مخصوصًا فلم يذكره، وأما بقية رجاله فهم رجال الصحيح"(1) وإبراهيم بن زياد هو القرشي أورده العقيلي في الضعفاء (٣) ، وروي عن البخاري أنه قال: لم يصح إسناده، ثم ذكر ما يشعر بسوء حفظه فقال: شيخ يحدث عن الزهري، وعن هشام بن عروة، فيحمل حديث الزهري عن هشام بن عروة، وحديث هذا عنها بها لا يحفظ.

* والمرأة المسلمة تدعى من أي أبواب الجنة شاءت إذا راعت أوامر ربها، وحافظت على شرائعه، أخرج ابن حبان في صحيحه (3) والطبراني في الأوسط (٥) من طريق داهر بن نوح الأهوازي، ثنا محمد بن الزبرقان، ثنا هدبة بن المنهال، عن عبدالملك بن عمير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله عليه: "إذا صلت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحصنت فرجها، وأطاعت بعلها دخلت من أي أبواب الجنة شاءت" قال أبو حاتم: تفرد بهذا الحديث عبد الملك بن عمير من حديث أبي سلمة، وما رواه عن عبد الملك إلا هدبة بن المنهال وهو شيخ أهوازي.

وفي إسناده داهر بن نوح قال الدارقطني في العلل: "ليس بقوي في الحديث"(٢).



⁽١) قال البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٢٨٧): "لم يصح إسناده".

^{.(}YT/T)(Y)

⁽٣) (١/ ٥٣) ترجمة (٤٢).

^{(3)(4/173) 7713.}

^{(0)(0/37) 1003.}

^{(1/3/1)(7)}



وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربها أخطأ (۱) "، وأخرج مع ذلك حديثه في صحيحه، وهدبة بن المنهال روى عنه محمد الزبرقان والربيع بن صبيح، وذكره البخاري (۲) وابن أبي حاتم (۳) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في الثقات (٤) فهو مجهول حال، وباقي رجاله رجال الصحيح. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٥) من هذه الطريق. وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦) ، والطبراني في الأوسط (٧) بنحو حديث أبي هريرة. قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن عوف إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة.

قال المنذري: "رواه أحمد والطبراني، ورواته رواة الـصحيح خـلا ابـن لهيعـة، وحديثه حسن في المتابعات" (^).

وقال الهيثمي في المجمع: "رواه أحمد والطبراني في الأوسط، وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح" (٩).

⁽P)(3\r·7).



⁽¹⁾⁽A\AYY)P·YY1.

⁽٢) التاريخ الكبير (٨/ ٢٤٨) ٢٨٨٥.

⁽٣) الجرح والتعديل (٩/ ١١٤) ترجمة: ٤٨٢.

⁽٤) (٧/ ٨٨٥) ترجة: ١١٦٠٨.

⁽٥)(٠٢٢).

^{(1)(7/1991)1111.}

[.]AA.0 (YE./A) (V)

^{.(}T{ /T) (A)



قلت: إسناده ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة (١) ، لكن ما قبله شاهد له، فالحديث بمجموع طرقه حسن، قال الألباني عنه في صحيح الترغيب والترهيب "حسن لغره" (٢).

* وبها أن المرأة تشترك مع الرجل في الأجر، فإنها أيضًا شريكته في الـوزر في الدور الثلاثة: الدنيا، والبرزخ، والنار، إن هي تجرأت على نـواهي الله، وضيعت أوامره.

ومن صور عذابها في البرزخ ما أخرجه البخاري من حديث سمرة بن جندب الطويل وفيه: "فانطلقنا فأتينا على مثل التنور، فإذا فيه لغط وأصوات. قال: فاطلعنا فيه، فإذا فيه رجال ونساء عراة، وإذا هم يأتيهم لهب من أسفل منهم. فإذا أتاهم ذلك اللهب ضوضوا" وبعد أن سأل رسول الله على جبريل عنهم قال: "وأمّا الرجال والنساء العراة الذين في مثل بناء التنور؛ فإنهم الزناة والزواني".

وإنها كان عقاب الزناة والزواني تعريهم؛ لاستحقاقهم أن يفضحوا بها استمتعوا به، والجزاء من جنس العمل؛ والحكمة في إتيان العذاب من تحتهم، كون جنايتهم من أعضائهم السفلي (٣).

* بل إن أكثر ساكن النار النساء، أخرج البخاري (١) ومسلم (٥) من حديث

⁽٥) في صحيحه كتاب الإيان/ باب: بيان نقصان الإيان بنقص الطاعات (١/ ٨٦) ٧٩.



⁽۱) انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٥/ ١٨٢) ٥٧٤، الكامل (٤/ ١٤٤) ٩٧٧، تهذيب الكمال (١٥/ ٤٨٧) ٣٥ ٣٥، الميزان (٤/ ١٦٦) ٥٣٥٤.

^{.1977 (777/7) (7)}

⁽٣) ينظر: الفتح (١٢/ ٤٤٥).

⁽٤) في صحيحه كتاب الحيض/ باب: ترك الحائض الصوم (١١٦١) ٢٩٨.



ابن عمر عن رسول الله على أنه قال: "يا معشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار؛ فإني رأيتكن أكثر أهل النار" فقالت: امرأة منهن جزلة: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ قال: "تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، وما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي لب منكن" قالت: يا رسول الله، وما نقصان العقل والدين؟ قال: "أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي ما تصلي وتفطر في رمضان، فهذا نقصان الدين" واللفظ لمسلم.

* بل ذكر رسول الله ﷺ في حديثه ما يجب على المرأة المسلمة الحذر منه لعاقبته الوخيمة، وعقابه الشديد.

أخرج مسلم (1) من حديث أبي هريرة مرفوعًا "صنفان من أهل النار لم أرهما: قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا".

وهذا الحديث من معجزات النبوة، فقد وقع هذان الصنفان، وهما موجودان (٢) وتأمل - رحمك الله - الجمع بين ما تسبب في دخول الرجل والمرأة النار، أمّا الأول منهما فهم غلمان والي الشرطة، الذين يحملون في أيديهم السياط لضرب الناس في غير حد وإنها ظلمًا وعدوانًا (٣) وأمّا النساء فقد تسبب في دخولهن النار موجبات عدة:

⁽۱) في صحيحه كتاب اللباس والزينة/ باب:النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات (٣/ ١٦٨٠) ٢١٢٨.

⁽٢) ينظر: شرح مسلم للنووي (١٤/ ١٠٩).

⁽٣) ينظر: شرح مسلم للنووي (١٧/ ١٩٠)، فيض القدير (٤/ ٢٠٨).



١- "كاسيات عاريات" واختلف في معناها على أوجه:

أ- كاسية في الدنيا بالثياب لوجود الغنى، عارية في الآخرة من الثواب لعدم العمل في الدنيا.

ب - كاسية بالثياب؛ لكنها شفافة لا تستر عورتها، فتعاقب في الآخرة بالعري، جزاء على ذلك.

ج- كاسية من نعم الله، عارية من الشكر الذي تظهر ثمرته في الآخرة بالثواب.

د- كاسية جسدها، لكنها تشد خمارها من ورائها فيبدو صدرها، فتصير عارية فتعاقب في الآخرة.

هـ- كاسية من خلعة التزوج بالرجل الصالح، عارية في الآخرة من العمل، فلا ينفعها صلاح زوجها (١).

٢- "مائلات مميلات" واختلف في تفسيرها على أوجه:

أ- مائلات عن طاعة الله وما يلزمهن حفظه، مميلات يعلمن غيرهن فعلهن المذموم.

ب- ماثلات يمشين متبخرات مميلات لأكتافهن، مميلات قلوب الرجال إليهن.

⁽۱) ذكر ما تقدم الحافظ ابن حجر عند شرحه لحديث أم سلمة وفيه "رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة" (۲۳/۱۲).

وانظر: شرح مسلم النووي (١٤/ ١١٠).



ج- مائلات يمشطن المشطة المائلة، عميلات يمشطن غيرهن تلك المشطة (١١).

٣- "رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة" يكبرنها ويعظمنها بلف عمامة أو عصابة أو نحوها (٢).

قال القرطبي: "البخت" بضم الموحدة وسكون المعجمة ثم مثناة جمع بخيتة وهي ضرب من الإبل عظام الأسنمة، والأسنمة بالنون جمع سنام وهو أعلى ما في ظهر الجمل، شبه رؤوسهن بها لما رفعن من ضفائر شعورهن على أوساط رؤوسهن تزينًا وتصنعًا، وقد يفعلن ذلك بها يكثر به شعورهن " (٣).



⁽٣) ينظر: المفهم (٥/ ٤٥٠).



⁽۱) ينظر: التمهيد لابن عبد البر(٣/ ٢٠٤)، مشارق الأنوار (٢/ ٣٩٢)، شرح مسلم للنووي (١/ ٣٩٢)، لسان العرب (٣٦١/١١) مادة (م ي ل)، شرح الموطأ للزرقاني (٤/ ٣٤١)، فيض القدير (١/ ٣٦١).

⁽٢) ينظر: شرح مسلم للنووي (١٤/١١٠).



وفي هذا الفصل ستة مباحث: المبحث الأول: الطهارة.

المبحث الثاني، الصلاة.

المبحث الثالث: الزكاة والصدقة.

المبحث الرابع، حق المرأة في المبادرة إلى

قضاء رمضان.

المبحث الخامس: الاعتكاف.

المبحث السادس: الحج.



لما كانت سلعة الله غالية، كان مهرها غاليًا أيضًا؛ فلن يدخل أحد الجنة إلا بمفتاح، ولكن ليس مفتاح إلا له أسنان؛ فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك، وإلا لم يفتح (١) وقد فرض الله تعالى على عباده فرائض محددة من صلاة وزكاة وصيام وحج، ولم يفرق بين المرأة والرجل فيها، والأصل أن النساء شقائق الرجال، وكل ما ورد في حق الرجال ورد في حق النساء إلا ما دل الدليل على تخصيصه، وسأورد في هذه المباحث ما خص الله به النساء، أو حقاً أعطاه لهن، ولم يُعرف إمّا للجهل أو لغلبة الهوى والله المستعان.



⁽١) جزء من أثر أخرجه البخاري تعليقًا عن وهب بن منبه في صحيحه في كتاب الجنائز/ باب: في الجنائز (١/١٧).







المبحث الأول: الطهارة

المطلع على الأحكام الواردة في هذا المبحث يرى ترجيح الإسلام لجانب اليسر والسهولة فيها تختص به النساء عن الرجال، وإليك -رحمك الله- هذه المطالب:

المطلب الأول: التخفيف عن المرأة في نقض الشعر عند الغسل.

المطلب الثاني: وضوء وغسل الرجل مع امرأته.

المطلب الثالث: أحكام تتعلق بالحائض.

المطلب الرابع: أحكام تتعلق بالمستحاضة.

77/6 A

المطلب الأول: التخفيف عن المرأة في نقض الشعر عند الغسل:

اختلف أهل العلم في المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ليس على المرأة نقض شعرها في الاغتسال من الحيض والجنابة، إلا إذا لم يصل الماء إلى بشرة الرأس إلا بالنقض. وقد ثبت هذا عن عائشة، وأم سلمة (١)، وقال به عطاء، والحكم، والزهري (٢) وذهب إليه مالك (٣) والشافعي (٤)

⁽۱) سيأتي حديثهما ص (۱۱۸-۱۱۹).

⁽٢) عزاه لمن تقدم ابن المنذر في الأوسط (٢/ ١٣٢).

⁽٣) ينظر: المدونة الكبرى (١/ ٢٨)، الاستذكار (١/ ٣٣٨)، الثمر الداني (٦٣).

⁽٤) ينظر: الأم (١/ ٤٠)، شرح السنة (٢/ ١٨)، المجموع (٢/ ٢١٥).



والحنفية في ظاهر المذهب (١).

واستدل أصحاب هذا القول بها يأتي:

1 – ما أخرجه مسلم (٢) من طريق عائشة أن أسهاء سألت النبي ﷺ عن غسل المحيض. فقال: تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها، فتطهر، فتحسن الطهور، ثم تصب على رأسها، فتدلكه دلكًا شديدًا حتى تبلغ شؤون رأسها، ثم تصب عليها الماء.." إلى أن قالت: وسألته عن غسل الجنابة، فقال: تأخذ ماءً فتطهر فتحسن الطهور أو تبلغ الطهور، ثم تصب على رأسها، فتدلكه حتى تبلغ شؤون رأسها، ثم تفيض عليها الماء.." الحديث.

ولو كان النقض واجبًا لـذكره ﷺ؛ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

٢- ما أخرجه مسلم (٣) من حديث أم سلمة قالت: قلت يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي، أفأنقضه لغسل الجنابة قال: "لا، إنها يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين عليك الماء، فتطهرين" وأخرج (١) من طريق عبد الرزاق عن سفيان به وفيه " فأنقضه للحيضة والجنابة؟ فقال: "لا".

قال ابن قدامة: "وهذه زيادة يجب قبولها، وهذا صريح في نفى الوجوب" (٥٠).

⁽ه) المغن*ي* (١/ ١٤٣).



⁽١) ينظر: المبسوط للسرخسي (١/ ٤٥)، شرح فتح القدير (١/ ٥٨)، البحر الراثق (١/ ٥٢).

⁽٢) في صحيحه كتاب الحيض/باب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم (٢٦٠/١) ٣٣٢.

⁽٣) في صحيحه كتاب الحيض/ باب: حكم ضفائر المغتسلة (١/ ٢٥٩) ٣٣٠.

⁽٤) المصدر السابق.



وهذا الحديث صريح في عدم وجوب نقض الشعر للغسل من الحيض والجنابة، لكن أجاب الموجبون بأن لفظة "للحيضة" شاذة، قال ابن القيم: "فقد اتفق ابن عيينة، وروح بن القاسم، عن أيوب فاقتصر على الجنابة، واختلف فيه عن الثوري، فقال يزيد بن هارون عنه كها قال ابن عيينة وروح، وقال عبد الرزاق عنه "أفأنقضه للحيضة والجنابة" ورواية الجهاعة أولى بالصواب، فلو أن الثوري لم يختلف عليه لترجحت رواية ابن عيينة وروح، فكيف وقد روى عن يزيد بن هارون مثل رواية الجهاعة؟ ومن أعطى النظر حقه، علم أن هذه اللفظة ليست محفوظة" (١).

٣- ما أخرجه مسلم (٢) من طريق عبيد بن عمير قال: بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن. فقالت: يا عجبًا لابن عمرو هذا يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن، فلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن، لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله على من إناء واحد، ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات.

وفي الحديث إنكار أم المؤمنين عائشة على عبد الله بن عمرو أمر النساء أن ينقضن رؤوسهن عند الغسل.

٤ - ما أخرجه أبو داود (٣) عن محمد بن عوف، قال: قرأت في أصل إسماعيل بن عياش، قال ابن عوف: وثنا محمد بن إسماعيل، عن أبيه، عن ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد، قال أفتاني جبير بن نفير عن الغسل من الجنابة أن ثوبان حدثهم أنهم استفتوا النبي على عن ذلك. فقال: " أما الرجل فلينشر رأسه، فليغسله حتى

⁽١) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (١/ ٢٩٥).

⁽٢) في صحيحه كتاب الحيض/ باب : حكم ضفائر المغتسلة (١/ ٢٦٠) ٣٣١.

⁽٣) كتاب الطهارة/ باب نقض المرأة شعرها للغسل (١/ ٦٦) ٢٥٠.



يبلغ أصول الشعر، وأما المرأة فلا عليها أن لا تنقضه لتغرف على رأسها ثلاث غرفات بكفيها". وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (١) من طريق محمد بن إسهاعيل به بلفظه.

قال المنذري: "في إسناده محمد بن إسهاعيل بن عياش وأبوه وفيهها مقال" (۲) وردّ عليه ابن القيم فقال: "وهذا إسناد شامي، وأكثر أثمة الحديث، يقولون: حديث إسهاعيل بن عياش عن الشاميين صحيح، ونص عليه أحمد بن حنبل" (۳) وقال الشوكاني: "وأكثر ما علل به! أن في إسناده إسهاعيل بن عياش، والحديث من روايته عن الشاميين، وهو قوي فيهم، فيقبل" (٤)

قلت: إسناده صحيح، ومحمد بن إسهاعيل وإن تكلموا في سهاعه من أبيه، قال ابن أبي حاتم: "لم يسمع من أبيه شيئًا، حملوه على أن يحدث عنه فحدث " (٥) وقال الحافظ: "عابوا عليه أنه حدث عن أبيه بغير سهاع " (٦)

لكن تصحيح الإسناد بناء على قول محمد بن عوف" قرأت في أصل إسهاعيل ابن عياش" وهذه وجادة صحيحة من ثقة في أصل ثقة، وهي حجة على المعتمد (٧) وصحح إسناده الألباني (٨).

^{.17/2(\$10/4)(1)}

⁽۲) مختصر سنن أبي داود (۱/ ١٦٩) ۲٤٨.

⁽٣) تهذيب السنن مع العون (١/ ٤٣٣).

⁽٤) النيل (١/٢١٧).

⁽٥) الجرح والتعديل (٧/ ١٨٩) ١٠٧٨.

⁽٦) التقريب (٨٢٦) ٥٧٧٢.

⁽٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (١٦٩).

⁽٨) صحيح سنن أبي داود (٢/٧) ٢٥٠.

* 3

القول الثاني: يجب على المرأة نقض شعر رأسها في الحيض دون الجنابة، وإليه ذهب الحسن وطاووس (١) وأبو محمد بن حزم (٢) وهو صحيح مذهب الإمام أحمد (٣) ومن مفرداته واختاره ابن القيم (٤). قال الناظم:

والصفر في غسل المحيض ينقض في النص والشيخان هذا نقضوا (٥)

وصحح ابن قدامة (٦) والمجد ابن تيمية (٧) بأن نقض شعر المرأة الحائض مستحب وليس بواجب، قال الحكمي:

وتنقض الحسائض دون الجنب شعراً وصع أنه لم يجبب (^) واستدلوا لما ذهبوا إليه بها يأتي:-

ا/ ما أخرجه البخاري (١) ومسلم (١١) من حديث عائشة قالت: خرجنا موافين لهلال ذي الحجة، فقال رسول الله ﷺ: "من أحب أن يُمِل بعمرة فليهلل....
 وفيه: وكنت أنا بمن أهل بعمرة، فأدركني يوم عرفة وأنا حائض، فشكوت إلى

⁽۱) عزاه لهما ابن قدامة في المغني (١/١٤٣)، والنووي في شرح صحيح مسلم (١٢/٤)، والحافظ في الفتح (١/ ٥٥٠).

⁽٢) المحلي (٢/ ٣٨).

⁽٣) ينظر: المغنى (١/ ١٤٣)، الإنصاف (١/ ٢٥٦)، الفروع (١/ ٢٠٥).

⁽٤) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (١/ ٢٩٣).

⁽٥) النظم المفيد (١٥)

⁽٦) المغنى (١/٣٤١).

⁽٧) عزاه له المرداوي في الإنصاف (١/ ٢٥٦).

⁽٨) السبل السوية (٩)

⁽٩) في صحيحه كتاب الحيض/ باب: نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض (١/ ١٢٠) ٣١٠.

⁽١٠) في صحيحه كتاب الحج باب: بيان وجوه الإحرام(٢/ ٨٧٠) ١٢١١



النبي ﷺ فقال: "دعي عمرتك، وانقضي رأسك، وامتشطي، وأهلي بحج" وفي سنن ابن ماجه (١)" انقضى شعرك واغتسلي ".

قال ابن حزم: والأصل في الغسل الاستيعاب لجميع الشعر، وإيصال الماء إلى البشرة بيقين بخلاف المسح، فلا يسقط ذلك إلا حيث أسقطه النص، وليس ذلك إلا في الجنابة فقط (٢).

وأجيب عن هذا الاستدلال بأنه ليس في اللفظ الوارد في الصحيحين أمر بالغسل، وبالنظر إلى ما في ابن ماجه من الأمر بالغسل؛ فإنه لا حجة فيه؛ لأن ذلك ليس هو غسل الحيض، وإنها أمرت بالغسل في حال الحيض للإحرام بالحج؛ فإنها قالت: " أدركني يوم عرفة، وأنا حائض، فشكوت ذلك إلى النبي على فقال: " دعي عمرتك، وانقضي رأسك، وامتشطي" وأجيب بأن الأمر هنا للاستحباب، ومما يدل على ذلك أنه على ذلك أنه على أمرها بالامتشاط، وليس بواجب كها لا يخفى (٣).

وبعضهم جمع بين حديث عائشة وحديث أم سلمة بين من لا يصل إليها الماء إلا بالنقض فيلزم، أو لا (٤).

٢- ما أخرجه الطبراني في الكبير (٥)، والبيهقي في الكبرى (٢)، والمقدسي في المختارة (٧) كلهم من طرق عن سلمة بن صبيح اليحمدي، عن حماد بن سلمة،

^{. 179 (7}A/0) (V)



⁽١) كتاب الطهارة/ باب: في الحائض كيف يغتسل (١١/ ٢١٠) ٦٤١.

⁽٢) المحلي (٢/ ٣٨).

⁽٣) المغنى (١/ ١٤٣).

⁽٤) ينظر: الفتح (١/ ٥٥٠)، سبل السلام (١/ ٩١).

^{(0)(/\·}FY)00V.

⁽۲)(۱/۲۸۱)۸۲۸.



عن ثابت، عن أنس قال: قال رسول الله على الله الله الله على المرأة من حيضها نقضت شعرها، وغسلته بخطمي وأشنان، وإذا اغتسلت من جنابة صبت على رأسها الماء وعصرته واللفظ للطبراني، وعند البيهقي عن " مسلم بين صبيح".

قال الهيثمي: "وفيه سلمة بن صبيح، ولم أجد من ذكره" (١).

قال السوكاني: "وأما ما أخرجه الدارقطني في الأفراد، والخطيب في التلخيص، والطبراني في الكبير، والبيهقي من حديث أنس مرفوعاً.... ففي إسناده مسلم بن صبيح اليحمدي، وهو مجهول، وهو غير أبي الضحى مسلم بن صبيح المعروف فإنه أخرج له الجهاعة كلهم" (٢).

ومما يؤكد أن مسلم بن صبيح اليحمدي غير أبي النضحى مسلم بن صبيح الهمداني، أن الأول متأخر من طبقة شيوخ أحمد، أمّا أبي الضحى فتابعي يروي عن ابن عباس وغيره (٣) وضعف الحديث الألباني في السلسلة الضعيفة (٤).

ووجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة في عدم النقض على المرأة الحائض، لكن الحديث لم يصح كما ذُكِر فلا يصلح للاستدلال.

٣- وذكروا أن الحيض لا يتكرر، فلا يشق إيجاب نقضه، بخلاف الجنابة.
 القول الثالث:

يجب على المرأة نقض شعرها في غسل الحيض والجنابة، وإليه ذهب عبد الله

^{(()((/} ٣٧٢).

⁽٢) السيل الجرار (١/ ١١٥).

⁽٣) ينظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٢٠) ٩٣١.

^{(3)(7/737)} ٧٣٩.



ابن عمرو (۱) وحذيفة، وإبراهيم النخعي (۲). قال ابن القيم: ولا يعلم لهم (أي: عبدالله والنخعي) موافق (۱) قلت: وقد روي عن حذيفة.

قال النووي: "وأما أمر عبد الله بن عمرو رضي الله عنها بنقض النساء رؤوسهن إذا اغتسلن، فيحمل على أنه أراد إيجاب ذلك عليهن، ويكون ذلك في شعور لا يصل إليها الماء، أو يكون مذهبًا له أنه يجب النقض بكل حال كها حكيناه عن النخعي، ولا يكون بلغه حديث أم سلمة وعائشة، ويحتمل أنه كان يأمرهن على الاستحباب والاحتياط لا الإيجاب" (3).

* وبالنظر في الأدلة يترجح أنه ليس على المرأة أن تنقض ضفائرها في غسل الجنابة بخلاف غسل الحيض والنفاس فإنه يتأكد لها على سبيل الاستحباب نقضه، وذلك لما يأتي:

١ - الأحاديث التي فيها تصريح بعدم وجوب نقض الضفائر في الغسل كلها في الجنابة " في الجنابة التي تقدمت في حديث أم سلمة " أفأنقضه للحيضة والجنابة " وحكم ابن القيم بشذوذ " للحيضة ".

٢- في سؤال أسهاء رضي الله عنها رسول الله ﷺ عن غسل المحيض والجنابة، فرق في الحكم، ففي غسل الحيض قال: "تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها، فتطهر، فتحسن الطهور، ثم تصب على رأسها، فتدلكه دلكًا شديدًا حتى تبلغ شؤون رأسها ثم تصب على رأسها، فتدلكه حتى تصب على رأسها، فتدلكه حتى

⁽٤) شرح مسلم (٤/ ١٢).



⁽١) مضى دليله ص (٩٥)، وستأتي الإجابة عليه.

⁽٢) عزاه لهما ابن المنذر في الأوسط (٢/ ١٣٤)، والشوكاني في النيل (١/ ٢٤٨).

⁽٣) حاشية ابن القيم على السنن (١/ ٢٩٢).



تبلغ شؤون رأسها".

فزاد في غسل الحيض: السدر، والسدر يدخل بين الشعر مع الغسل، وإخراجه من الرأس والشعر مضفور فيه صعوبة، فهذا يدل على أنه ينقض والحالة هذه. وزاد أيضًا "تدلكه دلكا شديدًا" ولم يقل "شديدًا" في غسل الجنابة؛ فجعل غسل الحيض آكد (١).

ومع ذلك فإن هذا الدليل غير كاف لإيجاب نقض شعر المرأة في غسل الحيض؛ لأن السدر غير واجب في الغسل على الحائض، ولو نقضت المرأة شعر رأسها في الحيض لكان أحوط وأبرأ للذمة، ولخرجت من العهدة بيقين.

وبعد هذا الاستعراض السريع لأدلة وأقوال نقض المرأة شعرها في الغسل، تجد ترجيح الإسلام لجانب التخفيف على المرأة المسلمة، وحفظ حقها في ضفر رأسها، فكيف بها هو أعظم. فلله الحمد والمنة.



المطلب الثاني: وضوء وغسل الرجل مع امرأته:

أوردت هذه المسألة تحت هذا المطلب، اقتداء بمن سبقني من علماء الحديث وأهله، حيث بوّب البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء "باب وضوء الرجل مع امرأته" (٢) وفي كتاب الغسل "باب غسل الرجل مع امرأته" (٣) وبوّب عليها النووي في صحيح مسلم في كتاب الحيض باب: "القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد في حالة واحدة، وغسل أحدهما بفضل

⁽١) ينظر: حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (١/ ٢٩٣).

^{(1)(1/14).}

^{.(}١٠٠/١)(٣)



الآخر"(١) وبوّب عليها أبو داود في سننه في كتاب الطهارة "باب: الوضوء بفضل وضوء المرأة (٢)" وبوّب عليها ابن ماجه في كتاب الطهارة: "باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد" (٣) وبوّب عليها الترمذي في كتاب الطهارة "باب ما جاء في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد" (١) فسننت سنتهم، واقتفيت أثرهم بإيراد هذا المطلب في هذا المبحث.

وستأتي الأحاديث التي تدل على جواز اغتسال أو وضوء الزوجين من إناء واحد، يغترفان منه جميعًا، وقد نقل الإجماع على ذلك أربعة من الأئمة، ومن الطريف أنهم يمثلون المذاهب الأربعة، فقد نقل الإجماع الطحاوي الحنفي في شرح معاني الآثار (٥)، والقرطبي المالكي في المفهم (١)، والنووي الشافعي في المجموع (٧)، وابن تيمية الحنبلي في مجموع الفتاوى (٨)، وإن كان يعكر على هذا الإجماع، ما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان يكرهه (٩) وما حكاه ابن عبد البر في التمهيد (١٠) عن طائفة أنهم قالوا: لا يجوز أن يغترف الرجل والمرأة في إناء واحد.

⁽١١)(١٢/ ١٢).



^{(1)(1/007).}

^{.(}۲٠/١)(٢)

^{(1)(1/771).}

^{(3)(1/19).}

^{(0)(1/17).}

^{(1)(1/} ۸۸۲).

^{(\}q·/\)(V)

⁽A) (17\ To).

⁽٩) الأوسط (١/ ٢٩١).



أدلة المسألة:

 ١ - ما أخرجه البخاري (١) من حديث ابن عمر أنه قال: كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله ﷺ جميعًا.

وقد وقع التصريح بوحدة الإناء في مسند أحمد (٢) من حديث ابن عمر قال: رأيت الرجال والنساء يتوضؤون على عهد رسول الله على جميعًا من إناء واحد. وفي صحيح ابن خزيمة (٣)، وابن حبان (٤) عن ابن عمر رضي الله عنها أنه أبصر النبي وأصحابه يتطهرون، والنساء معهم من إناء واحد، كلهم يتطهر منه.

١ - حكى ابن التين عن قوم أن معناه أن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون جميعًا في موضع واحد، هؤلاء على حدة، وهؤلاء على حدة، والزيادة المتقدمة في قوله "من إناء واحد" ترد عليه.

٢- وأجاب ابن التين عنه بها حكاه عن سحنون أن معناه: كان الرجال يتوضؤون، ويذهبون، ثم تأتي النساء فيتوضؤون. وهو خلاف الظاهر من قوله "جميعًا".

٣- قال الحافظ: والأولى في الجواب أن يقال: لا مانع من الاجتماع قبل نزول
 الحجاب، وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم (٥).

⁽١) في صحيحه كتاب الوضوء،باب: وضوء الرجل مع امرأته (١/ ٨٢) ١٩٠.

⁽Y)(A\+F)/A33.

^{.17. (77/1) (7)}

^{(3)(3/37)7771.}

⁽٥) ذكر ما تقدم الحافظ في الفتح (١/ ٣٠٠).



ومن المعلوم أن المرأة في مجتمع المدينة المسلم كانت منعزلة عن الرجال في الصلاة، وهو متواتر، كما كانت منعزلة عنهم في التعليم، وخير صفوف النساء ما كان أبعد عن الرجال، وغير هذا من القيود والضوابط والتحفظات في حال أداء الشعائر الدينية، فالتزام هذا الضابط في غيرها أولى وأجدر بالعناية خاصة حال الوضوء، حيث يظهر من المرأة ما هو واجب الستر عن الأجانب بالإجماع كالذراعين وشعر الرأس.

٢- ما أخرجه البخاري (١) من حديث أنس بن مالك قال: كان النبي ﷺ
 والمرأة من نسائه يغتسلان من إناء واحد.

"- ما أخرجه البخاري (٢) ومسلم (٣) من حديث عائشة قالت: "كنت أغتسل أنا ورسول الله على من إناء واحد تختلف أيدينا فيه من الجنابة" واللفظ لمسلم، وزاد مسلم من طريق عاصم الأحول، عن معاذة، عن عائشة " فيبادرني حتى أقول: دع لي " (١٤).

٤ - ما أخرجه البخاري (٥) ومسلم (٦) من حديث ميمونة أنها كانت تغتسل
 هي والنبي ﷺ في إناء واحد. واللفظ لمسلم.

⁽r)(1\vor) YYT.



⁽١) في صحيحه كتاب الغسل، باب: هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قدر (١٠٣/١) ٢٦١.

⁽٢) في صحيحه كتاب الغسل، باب: غسل الرجل مع امرأته (١٠٠/١) ٢٤٧.

⁽٣) في صحيحه كتاب الحيض، باب: القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد (١/ ٢٥٥) ٣٢١.

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) في صحيحه كتاب الغسل، باب: الغسل بالصاع ونحوه (١/ ١٠٠) ٢٥٠.



٥ - ما أخرجه مسلم (١) من طريق زينب بنت أم سلمة، أن أم سلمة حدثتها
 قالت: كانت هي ورسول الله ﷺ يغتسلان في الإناء الواحد من الجنابة.

فهذه الأحاديث تدل على أن من حق المرأة على زوجها أن يلاطفها كها لاطف رسول الله على زوجها أن يلاطفها كها لاطف رسول الله على زوجاته في تطهره، فاغتسل معهن من إناء واحد، ثم تأمل روايات الحديث "تختلف أيدينا" ورواية "فيبادرني حتى أقول: دع لي، دع لي" ومعنى "فيبادرني" أي يعاجلني ويسابقني (٢٠). وفي رسول الله على أسوة حسنة لكل عبد مؤمن في تعامله مع أهل بيته؛ إن اغتساله على مع زوجاته يعكس قدر لطفه ودعابته، وكريم شهائله، وعظيم أخلاقه، ثم ما صحب ذاك الاغتسال من المسابقة في اغتراف الماء، واختلاف الأيدي، فهل من مشمر لهديه، فقد أمرنا بالاقتداء به (٣).

- 16 k

المطلب الثالث: أحكام تتعلق بالحائض:

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: مباشرة الحائض.

المسألة الثانية: طهارة الحائض.

المسألة الثالثة: التخفيف عن الحائض.

المسألة الأولى: مباشرة الحائض:

مرّ بنا فيها مضي (١) تعامل اليهود وأهل الجاهلية مع المرأة وقت حيضها

^{(1) (1/} ٧٥٢) 37٣.

⁽٢) ينظر: اللسان (٤/ ٤٨)، القاموس المحيط (١/ ٤٤٣) مادة (ب د ر).

⁽٣) سيأتي مزيد بحث للحقوق المعنوية للمرأة ص (٨٣٤).

⁽٤) ص (٣٠).



وإخراجها من بيتها، وعدم مؤاكلتها أو مجالستها، متناسين حاجاتها الإنسانية لاسيها مع الاضطرابات النفسية التي تحدث لها في تلك الفترة الزمنية، فجاء الإسلام لإنقاذها من ظلم العباد، فأعطاها حقها كأنثى، وجاءت تبويبات المحدثين في كتبهم في كتاب الحيض بـ "باب: مباشرة الحائض (۱).. و "باب: النوم مع الحائض، وهي في ثيابها (۲) و "باب: ما جاء في مؤاكلة الحائض وسؤرها (۳) مخالفًا الإسلام في ذلك عادات الجاهليين، واليهود.

⁽۱) صحيح البخاري (۱/ ۱۱۵)، صحيح مسلم (۱/ ۲٤۲)، سنن الترمذي (۱/ ۲٤٠).

⁽٢) صحيح البخاري (١/ ١٢٢)، وانظر: صحيح مسلم (١/ ٢٤٣).

⁽٣) سنن ابن ماجه (١/ ٢١١).

⁽٤) في صحيحه كتاب الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها، وترجيله، وطهارة سؤرها، والاتكاء في حجرها وقراءة القرآن فيه (١/ ٢٤٦) ٣٠٢.



ومن هنا أجمع العلماء على حرمة الوطء في الفرج؛ لأن التحريم للأذى، والفرج محله، كما أجمعوا على جواز الاستمتاع من الحائض فيما فوق السرة ودون الركبة (١) واختلفوا في الاستمتاع بما بينهما:

فذهب إلى التحريم مطلقًا في الاستمتاع بها بين السرة والركبة في غير القبل والدبر أكثر العلماء منهم سعيد بن المسيب، وشريح، وطاووس، وعطاء، وسليمان بن يسار، وقتادة (٢) وأبو حنيفة (٣) ومالك (١) وهو أصح الأوجه عند الشافعية، ومنصوص الشافعي في الأم (٥) والبويطي (٢).

واستدلوا بها يأتي:

۱ – ما أخرجه البخاري (۷) ومسلم (۸) من طريق الأسود، عن عائشة قالت: كانت إحدانا إذا كانت حائضًا، فأراد رسول الله على أن يباشرها أمرها أن تتزر فور حيضتها، ثم يباشرها. قالت: وأيكم يملك إربه كها كان النبي على يملك إربه واللفظ لمسلم.

وفي الحديث أمره ﷺ لنسائه بالاتزار عند المباشرة، والأمر للوجوب، وكانت

⁽١) نقل الإجماع ابن المنذر في الأوسط (٢٠٨/٢)، وابن قدامة في المغني (٢٠٣/١)، وحكاه النووي عن أبي حامد الاسفرائيني في شرح صحيح مسلم (٣/ ٢٠٥).

⁽٢) عزاه لمن تقدم النووي في شرح صحيح مسلم (٣/ ٢٠٥).

⁽٣) ينظر: شرح معاني الآثار (٣/ ٣٦)، البحر الراثق (١/ ٢٠٩).

⁽٤) ينظر: التمهيد (٣/ ١٧٤)، حاشية العدوى (٢/ ٥٤٣).

^{.(174/0)(0)}

⁽٦) ينظر : المجموع (٢/ ٣٦٥).

⁽٧) في صحيحه كتاب الحيض، باب: مباشرة الحائض (١/ ١١٥) ٢٥٦.

⁽٨) في صحيحه كتاب الحيض، باب: مباشرة الحائض فوق الإزار (١/ ٢٤٢) ٢٩٣.



المباشرة لها "فَوْر حيضتها" ومعنى فور حيضتها أي: معظمها، ووقت كثرتها (١١).

ووجه الدلالة من الحديث أمره على المرأة من نسائه بالاتزار، مع ملكه لإربه، وما ذاك إلا تشريع لغيره عمن ليس بمعصوم، وحدد الفقهاء حد الإزار ما بين السرة والركبة عملاً بالعرف الغالب (٢).

٢- ما أخرجه مسلم (٣) من طريق عبد الله بن شداد، عن ميمونة قالت: كان رسول الله ﷺ يباشر نساءه فوق الإزار، وهن حيض.

وأخرج (٢) من طريق كريب مولى ابن عباس، قال: سمعت ميمونة زوج النبي عباس: كان رسول الله عليه يضطجع معي، وأنا حائض، وبيني وبينه ثوب.

وقد بينت الروايات عن ميمونة حدود الإزار الذي كن يلبسنه، أخرج ابن أي شيبة في المصنف (٥)، وأحمد في المسند (٢)، والدارمي في المسنن (٧)، والنسائي في المجتبى (٨)، وأبو يعلى في المسند (٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٠)، وابن حبان في صحيحه (١١)، والبيهقي في الكبرى (١٢)، كلهم من طرق عن الليث

⁽١) ينظر: مشارق الأنوار (١/ ١٣٦)، شرح صحيح مسلم (٣/ ٣٠ ٢)، فتح الباري (١/ ٤٠٤).

⁽٢) ينظر: الفتح (١/ ٤٠٤).

⁽٣) في صحيحه في كتاب الحيض، باب: مباشرة الحائض فوق الإزار (١/ ٢٤٣) ٢٩٤.

⁽٤) حديث رقم (٢٩٥).

^{(0)(7/170)77771.}

⁽r) (r\ 077) 7PAFY.

⁽٧)(١/٢٢٢)٧٥٠١.

^{(1)(1/101)} ٧٨٢.

⁽P)(T1\17)3·1V.

^{(11)(7/17).}

^{(11)(3/..7)0571.}

^{.1447 (414/1) (14)}



بن سعد، عن ابن شهاب، عن حبيب مولى عروة، عن ندبة مولاة ميمونة أن رسول الله عليها إزار إلى أنصاف الله عليها إزار إلى أنصاف الفخدين أو الركبتين تحتجز به.

وإسناد رجاله كلهم ثقات، غير ندبة - بضم أولها، ويقال: بفتحها، وسكون الدال، بعدها موحدة، ويقال: بموحدة أولها مع التصغير - روت عن مولاتها ميمونة، وعنها حبيب الأعور مولى عروة بن الزبير (١) ذكرها ابن حبان في الثقات (٢)، قال الحافظ: مقبولة، ويقال: إن لها صحبة، كذا في "التقريب" (٣) وفي "التهذيب": "ذكرها ابن منده، وأبو نعيم في الصحابة" (٤).

وأمّا ابن حزم فقال في المحلى (٥): "وهي مجهولة لا تعرف". ورد عليه ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود (٢) فقال: "فأمّا تعليله حديث ندبة بكونها مجهولة فإنها مدنية، روت عن مولاتها ميمونة، وروى عنها حبيب، ولم يعلم أحد جرحها، والراوي إذا كانت هذه حاله إنها يخشى من تفرده بها لا يتابع عليه، فأما إذا روى ما رواه الناس، وكانت لروايته شواهد ومتابعات، فإن أئمة الحديث يقبلون حديثاً مثل هذا، ولا يردونه، ولا يعللونه بالجهالة، فإذا صاروا إلى معارضة ما رواه بها هو أثبت منه، وأشهر، عللوه بمثل هذه الجهالة، وبالتفرد، ومن تأمل كلام الأئمة رأى فيه ذلك، فيظن أن ذلك تناقض منهم، وهو بمحض العلم والذوق، والوزن المستقيم،

⁽١) ينظر: تهذيب الكمال (٣٥/ ٣١٥) ٧٩٣٩.

⁽Y)(0/VA3)/FAO.

⁽Y) (3 VYI) · PVA.

^{(3)(71/713)7.27.}

^{(0)(7/971).}

⁽٢)(١/ ٢٠٣).



فيجب التنبه لهذه النكتة، فكثيرًا ما تمر بك في الأحاديث ويقع الغلط بسببها. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١).

٣- واستدلوا بأن الأمر بالاتزار سد لذريعة الوقوع في النكاح، وقد كان على أملك الناس لإربه، ولا يخشى عليه ما يخشى على غيره من أن يحوم حول الحمى، ومع ذلك فكان يباشر فوق الإزار تشريعًا لغيره.

القول الثاني: وذهب عكرمة، ومجاهد، والشعبي، والنخعي، والحكم، والثوري، والأوزاعي، وأصبغ من المالكية (٢)، ومحمد بن الحسن (٣)، وإسحاق ابن راهويه، وأبو ثور، وداود (٤)، وابن المنذر (٥)، وأحمد بن حنبل (١) إلى جواز الاستمتاع بها بين السرة والركبة غير الفرج. قال النووي: هذا المذهب أقوى دليلاً (٧).

واستدلوا بها يأتي:

١ – ما أخرجه مسلم من حديث أنس مطولاً ومنه: "اصنعوا كل شيء إلا النكاح" (١) والحديث في مقام تعليم وبيان حكم قوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيْضِ قُلْ هُوَ أَذَى) ولم يحرم على المسلمين إلا الفرج، وتأخير البيان عن وقت

^{(1)(1/07) • 57.}

 ⁽۲) عزاه لمن تقدم النووي في شرح مسلم (۳/ ۲۰۵)، وعزاه لبعضهم ابن قدامة في المغني (۲۰۳/۱)
 والحافظ في الفتح (۱/ ٤٠٤).

⁽٣) ينظر: شرح معانى الآثار (٣/ ٣٩).

⁽٤) عزاه لمن تقدم النووي في شرح صحيح مسلم (٣/ ٢٠٥)، وانظر: المحلي (٢/ ١٨٢).

⁽٥) الأوسط (٢/٧٠١).

⁽٦) ينظر: المغنى (١/ ٢٠٣)، كشاف القناع (١/ ٢٠٠).

⁽٧) شرح صحيح مسلم (٣/ ٢٠٥).

⁽۸) تقدم تخریجه ص (۱۳۰).



الحاجة لا يصح.

٢- ما أخرجه أبو داود في سننه (١)، ومن طريقه ابن حزم في المحلى (٢)، والبيهقي في المحلى (٣)، والبيهقي في الكبرى (٣) من طريق عكرمة، عن بعض أزواج النبي على أن النبي على فرجها ثوبًا.
 كان إذا أراد من الحائض شيئًا، ألقى على فرجها ثوبًا.

قال الحافظ: "إسناده قوي"(1) وصحح إسناده العيني في عمدة القارئ (٥)، وابن عبد الهادي (٦)، والألباني في صحيح سنن أبي داود (٧).

قلت: إسناده صحيح على شرط مسلم.

٣- استدل الطحاوي على الجواز بأن المباشرة تحت الإزار دون الفرج لا توجب حدًا ولا غسلاً، فأشبهت المباشرة فوق الإزار (^).

* وأجابوا عن أحاديث أصحاب القول الأول؛ بأنها مجرد فعل، وليس فيها ما يقتضي منع ما تحت الإزار (٩).

* والراجح القول الثاني لقوة أدلته، وبعضهم فرق بين من يملك أربه ومن لا يملكه قال النووي: "الوجه الثالث: إن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج، ويثق

^{. (1) (1/ 17) (1)}

⁽۲) (۲/ ۲۸۱).

^{.18 • 1 (}٣1٤/1) (٣)

^{((1/3.3).}

^{(0) (7/} PFY).

⁽٦) نقله عنه المناوي في فيض القدير (٥/ ٩٥).

⁽V)(Y\PY)7FY.

⁽٨) ينظر: شرح معاني الآثار (٣/ ٣٩).

⁽٩) ينظر: الفتح (١/ ٤٠٤).



من نفسه باجتنابه إمّا لضعف شهوته، وإمّا لشدة ورعه جاز (أي المباشرة بها بين السرة والركبة) وإلا فلا. وهذا الوجه حسن "(١).

ولا تعارض بين أدلة الفريقين، فأدلة الأمر بالاتزار تحمل على الاستحباب جعًا بين الأدلة، أو أنه على كان يفعل هذا مرة وهذا مرة، وفي ذلك إباحة كلا الحالتين (٢).

المسألة الثانية: طهارة الحائض، وثيابها ما لم تلحقها النجاسة:

وفي ذلك أحاديث منها:

١ – ما أخرجه البخاري (٣) ومسلم (١) من طريق هشام، عن عروة أنه سئل: أتخدمني الحائض، أو تدنو مني المرأة وهي جنب؟ فقال عروة: كل ذلك علي هين، وكل ذلك تخدمني، وليس على أحد في ذلك بأس، أخبرتني عائشة أنها كانت ترجل – تعني رأس رسول الله علي حائض، ورسول الله علي حينئذ مجاور في المسجد، يدني لها رأسه، وهي في حجرتها، فترجله وهي حائض. واللفظ للبخاري.

وعليه بوّب البخاري باب: "غسل الحائض رأس زوجها، وترجيله" وبـوّب عليه في كتاب الاعتكاف، باب: "الحائض ترجل المعتكف" (٥٠).

قال الحافظ: "..... وهو دال على أن ذات الحائض طاهرة، وعلى أن حيضها

^{.(}V\E/Y)(o)



⁽۱) شرح صحیح مسلم (۳/ ۲۰۵).

⁽٢) ينظر: شرح معاني الآثار (٣/ ٣٧)، الفتح (١/ ٤٠٤).

⁽٣) في صحيحه كتاب الحيض، باب: غسل الحائض رأس زوجها وترجيله (١/ ١١٤) ٢٩٢.

⁽٤) في صحيحه كتاب الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، وطهارة سؤرها، والاتكاء في حجرها.... (١/ ٢٢٤) ٢٩٧.



لا يمنع ملامستها" (١) قلت: بل مباشرتها فيها دون الفرج كها مرّ، وكها أن المرأة تخدم زوجها قبل الحيض، فكذلك الحال أثناءه خلافًا لما كان عليه أهل الجاهلية، بل إن لها خدمته أثناء اعتكافه في مسجده.

٢- بل تأتي السنة النبوية بجواز قراءة القرآن في حجر الحائض، أخرج البخاري (٢) ومسلم (٣) من طريق صفية، أن عائشة حدثتها أن النبي ﷺ كان يتكئ في حجري وأنا حائض، ثم يقرأ القرآن.

وبوّب عليه البخاري: باب "قراءة الرجل في حجْر امرأته، وهي حائض. وكان أبو وائل يُرسل خادِمَه وهي حائض إلى أبي رَزين، فتأتيه بالمصحف، فتمسكه بعلاقته".

ومن الحديث أخذ الفقهاء: جواز استناد المريض في صلاته إلى الحائض إذا كانت أثوابها طاهرة (٤).

٣- ويصلي رسول الله على وقد وقع ثوبه على ميمونة وهي حائض، ولا يضره ذلك، وما ذلك إلا دلالة على طهارة عين الحائض، أخرج البخاري (٥) ومسلم (٦) من طريق عبد الله بن شداد قال: سمعت خالتي ميمونة زوج النبي على أنها كانت تكون حائضًا لا تصلي، وهي مفترشة بحذاء مسجد رسول الله على وهو يصلي على خرته،

⁽١) الفتح (١/ ٤٠١).

⁽٢) في صحيحه كتاب الحيض، باب: قراءة الرجل في حجر امرأته، وهي حائض (١/ ١١٤) ٢٩٣.

 ⁽٣) في صحيحه كتاب الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها..
 (٢٤٤/١) ٣٠١(٢٤٤).

⁽٤) ينظر: المفهم (١/ ١٠٤)، الفتح (٢/ ٢٠٤).

⁽٥) في صحيحه كتاب الحيض، باب (١/٦٢١).

⁽٦) في صحيحه كتاب الصلاة، باب: الاعتراض بين يدي المصلي (١/ ٣٦٧) ٥١٣.



إذا سجد أصابني بعض ثوبه.

فتأمل-ير حمك الله - هذا الحديث وما قبله، يتبين لك حرصه على عاربة الوسواس، فيصلي، وثوبه على زوجه الحائض، ويقرأ في حجرها، ويُخْرِج رأسه على من معتكفه لزوجه الحائض لترجله، ثم انظر إلى وافر عطفه، وعظيم حنوه، وكريم سجاياه وتربيته لأهل بيته على العبادات، فقربه من زوجه في حال قراءته وصلاته، وإشراكه لها في تمشيط شعره أثناء اعتكافه، يعطيك حرصه على التربية بالقدوة، فهلا يا معشر الرجال من مشمر؛ فإن لكم في رسول الله على أسوة حسنة.

3 - وبلغ من تواضعه ﷺ، وحنوه أنه كان يتتبع موضع فم عائشة التي شربت أو أكلت منه، فيشرب منه ويأكل، أثناء حيضتها، أخرج مسلم (۱) من حديث عائشة قالت: كنت أشرب وأنا حائض، ثم أناوله النبي ﷺ فيضع فاه على موضع في فيشرب، وأتعرق العرق، وأنا حائض، ثم أناوله النبي ﷺ، فيضع فاه على موضع في ...

وفي الحديث كرمه ﷺ حيث قدم عائشة في الشرب والأكل عليه، وتواضعه حيث تحرى موضع فمها في الأكل والشرب، ومردود ذلك النفسي على زوجته الصديقة بنت الصديق رضى الله عنها حيث حبرت، وحدثت به.

وفي الحديث أيضًا دلالة على طهارة سؤر الحائض، ونقل ابن المنذر الإجماع على ذلك (٢).

٥- بل إن الحيض لا يمنع من الاضطجاع معها في لحاف واحد، أخرج

⁽٢) الأوسط (١/ ٢٩٩).



⁽۱) في صحيحه كتاب الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها، والاتكاء في حجرها، وقراءة القرآن فيه (۱/ ٢٤٥). ٣٠٠.



البخاري (١) ومسلم (٢) من طريق زينب بنت أم سلمة، أن أم سلمة حدثتها قالت: بينها أنا مضطجعة مع رسول الله على الخميلة، إذ حضت فانسللت، فأخذت ثياب حيضتي. فقال لي رسول الله على: أنفست؟. قلت: نعم. فدعاني، فاضطجعت معه في الخميلة. قالت: وكانت هي ورسول الله على يغتسلان في الإناء الواحد من الجنابة. واللفظ لمسلم.

بل أنكرت أم المؤمنين ميمونة - رضي الله عنها - على ابن عباس عزل فراشه عن فراش زوجه وقت حيضتها، أخرج البيهقي في الكبرى (٣) من طريق نَدْبة مولاة ميمونة زوج النبي على أن ميمونة أرسلتها إلى عبد الله بن عباس في رسالة، فدخلت عليه، فإذا فراشه معزول عن فراش امرأته، فرجعت إلى ميمونة فبلغتها رسالتها، ثم ذكرت ذلك. فقالت لها ميمونة: ارجعي إلى امرأته، فسليها عن ذلك، فرجعت إليها، فسألتها عن ذلك، فأخبرتها أنها إذا طمثت عزل عبد الله فراشه عنها، فأرسلت ميمونة إلى عبد الله بن عباس فتغيظت عليه، وقالت: أترغب عن سنة رسول الله على أن فراه من أزواجه لتأتزر بالثوب ما يبلغ أنصاف فخذيها، ثم يباشرها بسائر جسدها (٤).

المسألة الثالثة: التخفيف عن الحائض:

أجمع العلماء على أن الحائض لا تصلي ولا تصوم أثناء حيضتها، وأنها تقضي الصوم دون الصلاة (٥) ذلك لأن الصلاة تتكرر فلم يجب قضاؤها للحرج،

⁽١) في صحيحه كتاب الحيض، باب: النوم مع الحائض وهي في ثيابها (١/ ١٢٢) ٣١٦.

⁽٢) في صحيحه كتاب الحيض، باب: الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد (١/٢٤٣) ٢٩٥.

^{.1444 (414/1) (4)}

⁽٤) تقدم الحكم على إسناده ص (١٠٣).

⁽٥) نقل الإجماع ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٣٠٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ١٠٧)، والنووي في شرح صحيح مسلم (٤/ ٢٦)، وانظر: الفتح (١/ ٤٢٢).



بخلاف الصيام ^(١).

أخرج البخاري (٢) ومسلم (٣) من حديث معاذة قالت: سألت عائشة، فقلت: ما بال الحائض تقضي الصوم، ولا تقضي الصلاة. فقالت: أحرورية (٤) أنت؟ قلت: لست بحرورية ولكني أسأل. قالت: كان يصيبنا ذلك، فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة. واللفظ لمسلم.

وفهمت عائشة من معاذة طلب الدليل فاقتصرت في الجواب عليه دون التعليل (٥).

وفي الحديث عدل الإسلام حيث وازن بين التخفيف والتكليف، فأسقط ما يشق قضاؤه، وأبقى ما لا كلفة على العبد في قضائه، فلله الحمد والمنة.

وما يقال في حق الحائض يقال مثله في النفساء؛ لأن كلاهما دم فاسد.



⁽٥) الفتح (١/٤٢٣).



⁽١) ينظر: شرح النووي (٤/ ٢٦)، الفتح (١/ ٤٢٢).

⁽٢) في صحيحه كتاب الحيض، باب: لا تقضي الحائض الصلاة (١/ ١٢٢) ٣١٥.

⁽٣) في صحيحه كتاب الحيض، باب: وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة (١/ ٢٦٥) ٣٣٥.

⁽٤) الحروري نسبة إلى حَرُوراء بلدة على ميلين من الكوفة، والأشهر أنها بالمد، يقال لمن يعتقد مذهب الخوارج حروري؛ لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي بالبلدة المذكورة، فاشتهروا بالنسبة إليها، ومن أصولهم المتفق عليها الأخذ بها دل عليه القرآن، ورد السنة مطلقًا.

ينظر: مشارق الأنوار (١/ ١٨٧٩، معجم البلدان (٢/ ٢٤٥)، الفتح (١/ ٤٢٣).



- Me

المطلب الرابع، أحكام تتعلق بالمستحاضة،

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حقها في العبادات.

المسألة الثانية: مباشرة المستحاضة.

المسألة الأولى: حقها في العبادات:

أمّا المستحاضة وهي التي يجري معها الدم في غير أوانه فحكمها حكم الطاهرات لها أن تصلي، وتصوم، وتعتكف، وتقرأ القرآن، وتمس المصحف، وتحمله، وتفعل كل العبادات، وقد أجمع على هذا العلماء (١١).

ودليل ذلك ما أخرجه البخاري (٢) من طريق عكرمة عن عائشة قالت: اعتكفت مع رسول الله على المرأة من أزواجه، فكانت ترى الدم والصفرة، والطست تحتها، وهي تصلي.

واختلف في تسمية زوجة النبي على التي استحاضت، فُذِكر أنها زينب بنت جحش، أو سودة بنت زمعة، أو أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان (٣) ورجح الحافظ أنها أم سلمة لرواية سعيد بن منصور، حيث أخرج من طريق عكرمة، أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة، وربها جعلت الطست تحتها، قال الحافظ: "وهذا

⁽١) حكى الإجماع ابن جرير فيها نقله عنه النووي في المجموع (٢/ ٥٠١)، وسيد سابق في فقه السنة (١/ ٦٧).

⁽٢) في صحيحه كتاب الحيض، باب: الاعتكاف للمستحاضة (١١٨/١) ٣٠٤.

⁽٣) ينظر: فتح الباري (١/ ٤١٢)، عمدة القارئ (٣/ ٢٧٨).



أولى ما فسرت به هذه المرأة؛ لاتحاد المخرج " (١).

وفي الحديث جواز مكث المستحاضة في المسجد، وصحة اعتكافها، وصلاتها، وقراءتها، وجواز حدثها في المسجد عند أمن التلويث (٢).

وذهب الجمهور من السلف والخلف أنه لا يجب عليها الغسل لشيء من الصلاة، ولا في وقت من الأوقات إلا مرة واحدة، حينها ينقطع حيضها (")،ودليل ذلك ما أخرج البخاري (٤) ومسلم (٥) من حديث عائشة أن فاطمة بنت أبي حُبيش سألت النبي عليه قالت: إني أستحاض فلا أطهر،أفأدع الصلاة؟ فقال: لا، إن ذلك عرق، ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي وصلي".

• واختلف أهل العلم هل تتوضأ لكل صلاة؟

فذهب الشافعي (1) وأحمد (٧) أن عليها الوضوء عند كل صلاة بعد غسل محل الحدث، وشده، والتحرز من خروج الحدث بها يمكنه، وألا تتوضأ قبل دخول الوقت إذ طهارتها ضرورية، فليس لها تقديمها قبل وقت الحاجة، ولا تصلي بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مقضية، ومن أدلتهم ما أخرجه البخاري (٨) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: جاءت فاطمة

⁽١) الفتح (١/ ٤١٢).

⁽٢) (المصدر السابق).

⁽٣) ينظر: الاستذكار (١/ ٣٤٢)، المجموع (٢/ ٤٩٨) بداية المجتهد (١/ ٤٣).

⁽٤) في صحيحه كتاب الحيض، باب: إذا حاضت في شهر ثلاث حيض (١/٢٢) ٣١٤.

⁽٥) في صحيحه كتاب الحيض، باب: المستحاضة، وغسلها، وصلاتها (١/ ٢٦٢) ٣٣٣.

⁽٦) ينظر: الأم (١/ ٦١)، المجموع (٢/ ٤٩٢).

⁽٧) ينظر: المغنى (١/ ٢٠٦)، الفروع (١/ ٢٤٢).

⁽٨) في صحيحه كتاب الوضوء، باب: غسل الدم (١/ ٩١) ٢٢٦.

* 3

ابنة أبي حبيش إلى النبي على فقالت: يا رسول الله، إني امرأة أستحاض فلا أطهر.... الحديث وفي آخره. وقال أبي: "ثم توضئي لكل صلاة حتى يجئ ذلك الوقت" قال الحافظ: قوله (قال) أي: هشام بن عروة (وقال أبي) بفتح الممزة وتخفيف الموحدة أي عروة بن الزبير، وادعى بعضهم أن هذا معلق، وليس بصواب، بل هو بالإسناد المذكور عن محمد، عن أبي معاوية، عن هشام وقد بين ذلك الترمذي في روايته. وادعى آخر أن قوله "ثم توضئي" من كلام عروة، موقوفًا عليه، وفيه نظر؛ لأنه لو كان كلامه، لقال: "ثم تتوضأ" بصيغة الإخبار؛ فلما أتى به بصيغة الأمر شاكله الأمر الذي في المرفوع وهو قوله "فاغسلي" (١).

وذهب الأحناف (٢) إلى أن الوضوء متعلق بوقت الصلاة؛ فلها أن تصلي به الفريضة الحاضرة وما شاءت من الفوائت ما لم يخرج وقت الحاضرة، وعلى قلولهم المراد بقوله على: "وتوضئي لكل صلاة" أي: لوقت كل صلاة. قال الحافظ: "ففيه مجاز الحذف، ويحتاج إلى دليل" (٣).

ومن أدلتهم:

١ - قوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش" توضئي لوقت كل صلاة "(١)قال النووي: "وهذا حديث باطل لا يعرف" (٥).

⁽١) الفتح (١/ ٤٤١).

وفي المسألة أدلة أخر، أخرجها أبو داود، وتكلم الألباني على أسانيدها في صحيح سنن أبي داود، الأم (١/ ٩٣ – ١٠٩).

⁽٢) ينظر: الجامع الصغير (١/ ٧٤) شرح معاني الآثار (١/ ١١٦)، شرح فتح القدير (١/ ١٨٠).

⁽٣) الفتح (١/ ٥٣٩).

⁽٤) انظر: شرح فتح القدير (١/ ١٨٠).

⁽٥) المجموع (٢/٤٩٤).



٢- قالوا: إن الطهارات تنتقض بأحداث منها الغائط والبول، وطهارات تنتقض بخروج أوقات، وهي الطهارة بالمسح على الخفين ينقضها خروج وقت المسافر أو المقيم، وهذه الطهارات المتفق عليها لم نجد فيها ينقضها صلاة، إنها ينقضها حدث أو خروج وقت، ولم نجد الفراغ من الصلاة حدثًا، فثبت بذلك قول من ذهب إلى أنها تتوضأ لوقت كل صلاة (١).

قلت: ولا مانع من إضافة الفراغ من الصلاة حدثًا للمستحاضة؛ لوجود الدليل "ثم توضئي لكل صلاة".

وذهب المالكية (٢) إلى أنه يستحب لها الوضوء لكل صلاة، ولا يجب إلا بحدث آخر، واستدلوا بحديث فاطمة بنت أبي حبيش وفيه "ثم اغتسلي وصلي" ولم يقل "توضئي لكل صلاة". وقد مضى زيادة عروة بن الزبير " ثم توضئي لكل صلاة".

وبالنظر في الأقوال يترجح القول الأول؛ لقوة أدلته؛ ولأنه الأبرأ للذمة.

المسألة الثانية: مباشرة المستحاضة:

ذهب جمهور العلماء أبو حنيفة (٤)، ومالك (٥)، والشافعي (٦)، وأحمد في رواية عنه (٧) إلى جواز وطء المستحاضة.

⁽١) ينظر: شرح معاني الآثار (١٠٦/١).

⁽٢) ينظر: التمهيد (٢٢/ ١٠٩)، حاشية الدسوقي (١/ ١٦٩).

⁽٣) مضى تخريجها ص (١٥٠)

⁽٤) ينظر: تحفة الفقهاء (١/ ٣٤)، حاشية ابن عابدين (١/ ٢٩٨).

⁽٥) ينظر: التمهيد (١٦/ ٧٠)، بداية المجتهد (١/ ٤٥).

⁽٦) ينظر : المجموع (٢/ ٣٧٢)، حواشي الشرواني (١/ ٣٩٨)

⁽٧) ينظر: المغنى (١/ ٢٠٥)، الإنصاف (١/ ٣٨٢).



واستدلوا بها يأتي:

١ - ما أخرجه أبو داود في سننه (١) ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٢)، من طريق عكرمة، عن همنة بنت جحش أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها.

وإسناده صحيح، قال الحافظ " هو حديث صحيح، إن كان عكرمة سمع منها " (٣) ولا أدري ما مستنده في ذلك ؟ ولم يذكره أحد ممن ترجم لأم حبيبه وعكرمة! ولعل وجهه أن عكرمة وهو أبو عبد الله المدني البربري، مولى ابن عباس، تابعي مات سنة (١٠٧هـ) (١)؛ وهو غير معروف بالتدليس، فروايته محمولة على السماع إلا إذا وجد ما يدل على الانقطاع، وليس لدينا شيء من ذلك ؛ فالشك المذكور خلاف الأصل. وصحح إسناده الألباني في صحيح سنن أبي داود (٥).

٢-ما أخرجه البخاري تعليقاً في باب : إذا رأت المستحاضة الطهر (٢) قال :
 "قال ابن عباس : تغسل وتصلي ولو ساعة.. يأتيها زوجها إذا صلت، الصلاة أعظم".

قال الحافظ: "قوله " الصلاة أعظم " أي من الجماع، والظاهر أن هذا بحث من البخاري أراد به بيان الملازمة، أي إذا جازت الصلاة فجواز الوطء أولى؛ لأن أمر الصلاة أعظم من أمر الجماع " (٧).

[.]٣١٠(٨٣/١) (١)

^{(1) (1/} ۲۲۳)۲031.

⁽٣) الفتح (١/ ٤٢٩١).

⁽٤) ينظر : تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٦) ٤٧٦.

^{(0)(7/11) 177.}

⁽٦) كتاب الحيض (١/ ١٢٥) وانظر في وصلة تغليق التعليق (١/ ١٤٨) والفتح (١/ ٤٢٩).

⁽٧) الفتح (١/ ٤٢٩).



٣-أنه لم يرد دليل بتحريم جماعها.

ومما سبق يتبين إنصاف الإسلام للمرأة في طارئ يمر عليها، فيبقى حكمها حكم الطاهرات في وجوب العبادات وجواز الوطء.







المبحث الثاني: الصلاة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: خروجها للصلاة في المسجد.

المطلب الثانى: إمامة النساء.

المطلب الثالث: شهود المرأة لصلاة العيدين.

المطلب الرابع: شهود المرأة لصلاة الكسوف.

7/16 1

المطلب الأول: خروجها للصلاة في المسجد

وستقف في هذا المطلب على أن للمرأة حقاً في الخروج من بيتها للصلاة في المسجد ليلاً أو نهاراً فرضاً أو نافلة وبيان انه ليس لوليها منعها من ذلك إذا لم يترتب على خروجها فتنة أو مفسدة.

ذهب المالكية (١) ، والشافعية (٣) ، والحنابلة (٣) ، والظاهرية (١) إلى أنه يكره لولي المرأة منعها من المسجد عند أمن الفتنة، على اختلاف بينهم في فروع المسألة وأما الأحناف فأذنوا للعجوز دون الشابة (٥) وقيدوا الحديث بها لم يرد فيه.

⁽١) ينظر: التمهيد (٢٣/ ٤٠٢)، الفواكه الدواني (١/ ٢٠٧).

⁽٢) ينظر: المجموع (٤/ ١٧١)، حواشي الشرواني (٢/ ١٠١).

⁽٣) ينظر : المغني (٢/ ١٨١)، المبدع (٢/ ٥٧).

⁽٤) ينظر: المحلى (٣/ ١٢٩).

⁽٥) ينظر: البحر الرائق (١/ ٣٨٠).



ومن أدلة الجمهور:

١ -ما أخرجه البخاري (١) ومسلم (٢) من حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ
 قال: "إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن " واللفظ للبخاري.

وأمره ﷺ محمول على الندب لا الوجوب، لأنه لو كان واجباً لا نتفى معنى الاستئذان ؛ لأن ذلك إنها يتحقق إذا كان المستأذن مخيراً في الإجابة أو الرد (٣).

وقيد في رواية البخاري " بالليل " لأنه إذا أذن لهن بالليل مع أنه مظنة الريبة، فالأذن بالنهار بطريق الأولى (٤)؛ ولأجل ذلك قال ابن عبد الله بن عمر: " لا نأذن لهن يتخذنه دغلاً " كها أخرج ذلك مسلم (٥) من طريق مجاهد، عن ابن عمر قال: قال رسول الله على لا تمنعوا النساء من الخروج إلى المساجد بالليل " فقال ابن لعبد الله بن عمر: لا ندعهن يخرجن، فيتخذنه دغلاً (٦) قال: فزجره ابن عمر وقال: اقول قال رسول الله على وتقول لا ندعهن. وكأن ابن عمر قال ذلك لما رأى من فساد بعض النساء في ذلك الوقت، وحملته على ذلك الغيرة، وأنكر عليه ابن عمر ؛ لتصريحه بمخالفة النص النبوي.

Yما أخرجه البخاري Y من طريق نافع، عن ابن عمر قال : كانت امرأة

⁽١) كتاب الأذان، باب: خروج النساء إلى المسجد بالليل والغلس (١/ ٣٢٧) ٤٤٢.

 ⁽۲) كتاب الصلاة، باب : خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة وإنها لا تخرج مطيبة
 (۲) ۲۲۲/۱)

⁽٣) ينظر: الفتح (٢/ ٣٤٧).

⁽٤) ينظر : الفتح (٢/ ٣٨٣).

⁽٥) كتاب الصلاة، باب : خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، وأنها لا تخرج مطيبة (١/ ٣٢٧) ٤٤٢.

 ⁽٦) الدَّغل: بفتح المهلمة ثم المعجمة – أصله الشجر الملتف، ثم استعمل في المخادعة، لكون المخادع ي لف في ضميره أمراً، ويظهر غيره.

ينظر النهاية (٢/ ١٢٣) مادة (دغ ل) ، شرح النووي (٤/ ١٦٢)، الفتح (٢/ ٣٤٨).

⁽٧) كتاب الجمعة، باب : هل على من لا يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم ؟(١/ ٣٠٥) ٨٥٨.



لعمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في الجماعة في المسجد، فقيل لها: لم تخرجين، وقد تعلمين أن عمر يكره ذلك ويغار؟ قالت: فما يمنعه أن ينهاني؟ قال: يمنعه قول رسول الله عليه الله عنعوا إماء الله مساجد الله ".

* بل كان على يخفف صلاته أحياناً، لأنه يدرك شدة وجد الأم المأمومة عند بكاء صبيها، فيكون من حق المرأة المأمومة إذا حضرت الصلاة أن يراعي الإمام حالها، أخرج البخاري (۱)، ومسلم (۲)من حديث أنس بن مالك عن النبي على قال: " إني لأدخل في الصلاة فأريد إطالتها، فأسمع بكاء الصبي، فأتجوز مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه " واللفظ للبخاري.

* بل ومن حقها – أيضاً – إذا حضرت الجهاعة أن يتأخر الرجل، ويثبت في المسجد حتى تنصرف، أخرج البخاري (٣)، من طريق هند بنت الحارث أن أم سلمة زوج النبي على أخبرتها: أن النساء في عهد رسول الله على كن إذا سلمن من المكتوبة قمن، وثبت رسول الله على من الرجال ما شاء الله، فإذا قام رسول الله على قام الرجال.

وأخرج من طريق الزهري عن هند بنت الحارث، عن أم سلمة أن النبي عليه كان إذا سلم يمكث في مكانه يسيراً. قال ابن شهاب: فنرى – والله أعلم – لكي ينفذ من ينصرف من النساء.

وأخرج من طريق جعفر بن ربيعة، أن ابن شهاب كتب إليه قال: حدثتني هند ابنة الحارث الفراسية، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ، وكانت من صواحباتها.

⁽١) كتاب الأذان باب: من أخف الصلاة عند بكاء الصبي (١/ ٢٠٥) ٦٧٨.

⁽٢) كتاب الصلاة، باب: أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام (١/ ٣٤٣) ٤٧٠.

⁽٣) كتاب الأذان باب : خروج النساء إلى المساجد بالليل والغلس (١/ ٢٩٥) ٨٢٨.



قالت : كان يسلم فينصرف النساء فيدخلن بيوتهن من قبل أن ينصرف رسول الله ﷺ (۱).

وفي الأحاديث السابقة اجتناب مواضع التهم، وكراهة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلاً عن البيوت، وتغير الأحوال بعد زمان النبوة، فنظرة لأبواب المساجد - اليوم -بعد صلاة التراويح تقتل قلبك كمداً ؛ لما تراه من اختلاط الرجال بالنساء، فهل يا معاشر الرجال من متبع للسنة، حريص عليها، ماكث في مصلاه حتى تعود إماء الله إلى رواحلهن أو بيوتهن.

* بل ومن حق النساء على الإمام أن يترك أبواباً خاصة بهن،اقتداءً بالهدي النبوي، أخرج أبو داود في السنن (٢) وابن حزم في المحلى (٣) ، من طريق عبد الوارث عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: " لو تركنا هذا الباب للنساء " قال نافع: فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات. وقال غير عبدالوارث: قال عمر، وهو أصح.

قال الألباني: "وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وأعله المصنف بأن غير عبد الوارث رواه موقوفاً على عمر. ثم أخرجه من طريق إسهاعيل، عن أيوب، عن نافع قال: قال عمر بن الخطاب شه بمعناه قال: "وهو أصح ". ثم رواه من طريق بكير عن نافع قال: إن عمر بن الخطاب كان ينهى أن يدخل من باب النساء.

قلت : عبد الوارث - وهو ابن سعيد بن ذكوان العنبري مولاهم - ثقة ثبت، وقد رواه مرفوعاً عن ابن عمر، فهي زيادة منه يجب قبولها ورواية غيره عن عمر لا

^{(7) (7/171).}



⁽١) كتاب الأذان، باب : مكث الإمام في مصلاه بعد السلام (١/ ٢٩٠) ٨١١–٨١٢.

^{(1) (1/ 771) 773.}



يعله؛ بل لنافع روايتان: الأولى: عن ابن عمر مرفوعاً وهي هذه والأخرى: عن عمر موقوفاً، وهي رواية إسماعيل، عن أيوب، وبكير، عن نافع ولذلك قال في عون المعبود (١): " والأشبه أن يكون الحديث مرفوعاً وموقوفاً، وعبد الوارث ثقة تقبل زيادته " والله أعلم " (٢).

ومن هنا يتبين احترام رسول الله على للحضور النساء جماعة المسلمين وتخصيص باب لهن للدخول معه، وامتثال صحابة رسول الله على فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات.

ورواية عمر الموقوفة ؛ إسنادها ضعيف ؛ قال الإمام أحمد : نافع عن عمر منقطع " (٣). وبهذا أعله المنذري في مختصره (٤).

* لكن على المرأة التي تخرج للمسجد أن تحافظ على الستر والعفاف، وتبتعد عن التبرج والسفور، وإلا كان لوليها منعها، وكان في خروجها مأثم، لما يترتب عليه من الفتنة، ومخالفة أوامر الشارع، ودليل هذا ما أخرجه مسلم (٥) من حديث زينب امرأة عبدالله، قالت: قال لنا رسول الله عليه " إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طباً ".

وأخرج (١) - أيضاً -من حديث أبي هريرة مرفوعاً " أيها امرأة أصابت بخوراً، فلا تشهد معنا العشاء الآخرة ".

^{(1)(7\7}P).

⁽٢) صحيح سنن أبي داود (٢/ ٣٦٠) ٤٨٣.

⁽٣) ينظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٦٩).

^{(3)(1/7+1)753.}

 ⁽٥) كتاب الصلاة، باب : خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، وأنها لا تخرج مطيبة
 (٣٢٧/١) ٤٤٣.

⁽٦) حديث رقم: ٤٤٤.



وما أخرج الشافعي في المسند (۱)، وفي السنن المأثورة (۲)، وعبد الرزاق في المسنف (۳)، وابن أبي شيبة في المصنف (٤)، وأحمد في المسند (٥)، وأبو داود في المسنن (١)، وابن الجارود في المنتقي (٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٨)، وابن حبان في صحيحه (١)، والبيهقي في الكبرى (١١)، والبغوي في شرح السنة (١١) من طرق عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي على قال: " لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وليخرجن تفلات " (١٢).

وإسناده حسن، فيه محمد بن عمرو بن علقمة، قال الحافظ عنه "صدوق، له أوهام " (١٣٠) وباقي رجال الإسناد ثقات ؛ لكن الحديث صحيح بمجموع متابعاته وشواهده.

^{(1) (1/11).}

^{.19 ((\ 3 3 7) +} P 1 .

^{0171(101/4)(4)}

^{(3) (7/ 501)} P. 54.

^{.9720(2.0/10)(0)}

^{.070(100/1)(7)}

⁽V) (1/1P) YTT.

⁽A) (T/ · P) PVF I.

⁽P)(0\7P0)3177.

^{(11)(4/341).210.}

 $^{(11)(7/\}Lambda P) \cdot \Gamma \Lambda$.

⁽١٢) تفلات أي: تار كات للطيب.

ينظر : غريب الحديث لابن سلام (١/ ٢٦٤) مشارق الأنوار (١/ ١٢٣)، النهاية (١/ ١٩١) مادة (ت ف ل).

⁽۱۳) التقريب (۸۸٤) ۲۲۲۸.



وقد تقدم حديث أبي هريرة في الباب، وحديث زينب زوجة عبدالله بن مسعود (١٠).

وقد التزمت نساء المؤمنين أمر رسول الله ﷺ، فخرجن للمسجد متلفعات بمروطهن لا يعرفن، أخرج البخاري (٢) ومسلم (٣) من حديث عائشة قالت : إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن (١) ما يعرفن من الغلس. واللفظ للبخاري.

فعلى هذا ينبغي للمسلمة إذا خرجت للمسجد أو غيره أن تحافظ على سترها وحجابها وأن تحذر أن تفتن المسلمين، فتخرج مبتغية الأجر ولا تنال إلا الوزر ؟ لشنيع فعلتها ؟ ومخالفتها أوامر نبيها على.

* وأما ما أخرجه البخاري (٥) ومسلم (٦) من طريق عمرة، عن عائشة قالت : لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن كها منعت نساء بني إسرائيل. قلت لعمرة : أو منعن ؟ قالت : نعم. واللفظ للبخاري.

وقد تمسك بقول عائشة – رضي الله عنها – قوم منعوا النساء مطلقاً وفيه نظر، إذ لا يترتب على ذلك تغير الحكم، لأنها علقته على شرط لم يوجد بناء على ظن

⁽١) وانظر شواهد أخرى أوردها محققو مسند الإمام أحمد (١٥/ ٤٠٥) ٩٦٤٥.

⁽٢) كتاب الأذان، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغلس (١/ ٢٩٦) ٨٢٩.

⁽٣) كتاب الصلاة، باب: استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها (١/ ٢٤٥) ٦٤٥.

⁽٤) متلفعات بمروطهن أي : متلفعات بأكسيتهن.

ينظر : مشارق الأنوار (١/ ٣٦١)، النهاية (٤/ ٢٦١) مادة (ل ف ع)، شرح النووي (٥/ ١٣٤)، فتح الباري (٢/ ٥٥).

⁽٥) كتاب الأذان، باب : خروج النساء إلى المساجد بالليل والغلس (١/ ٢٩٦) ٨٣١.

⁽٦) كتاب الصلاة، باب : خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، وأنها لا تخرج مطيبة (٣٢٧/١) ٤٤٥.



ظنته، فقالت: "لو رأى لمنع " فيقال عليه: لم ير، ولم يمنع، فاستمر الحكم، حتى إن عائشة لم تصرح بالمنع، وإن كان كلامها يشعر بأنها كانت ترى المنع.

وأيضاً فقد علم الله ما سيحدثن فيا أوحى إلى نبيه بمنعهن، ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى.

وأيضاً فالإحداث إنها وقع من بعض النساء لا من جميعهن، فإن تعين المنع فليكن لمن أحدثت، والأولى أن ينظر إلى ما تخشى منه الفساد فيجتنب الإشارته الله الله فلك بمنع التطيب والزينة (۱).

ويجدر التنبيه هنا على أن بعض الأولياء يتعسف في تطبيق ولايته التي أعطاه إياها الشارع الحكيم، فيضيق على نسائه ولو كن ممتثلات لأوامر الشرع عند خروجهن للمسجد فحري بمثل هؤلاء أن يقتدوا برسول الله على وما فعله صحابته من بعده، فعمر هم مع شدته في الحق لم يمنع زوجته الخروج للجماعة مع كراهته لخروجها واستشهد في صلاة الفجر وهي في المسجد (٢) وعبد الله بن عمر سب ابنه سبا شديداً لما جاهر برغبته في منع النساء من المساجد مع ملاحظة أن ابنه احتج به كثير من الفقهاء من خوف الفتنة بقوله : " إذن يتخذنه دغلاً فلا ينبغي للولي أن يمنع المرأة من الخروج للجماعة، اتباعاً لأمر النبي على وفعله، أما إذا شاهد منها عملاً يخالف الشرع الحكيم كالتبرج والتطيب ونحوها فعليه أن يمنعها لا من مطلق الخروج بل من الخروج بالحال المذكورة.

وفي هذه المسألة يتبين نظرة الشارع الحكيم للمرأة إذ أنه لم يفرق بينها وبين الرجل في أحكامه إلا فيها لها خصوصية فيه، فالمرأة تحتاج بين آونة وأخرى إلى ما

⁽۱) الفتح (۲/ ۳۵۰).

⁽٢) ينظر الفتح (٢/ ٣٨٣)



يحملها بعيداً عن رتابة الحياة التي تثقلها بمسؤوليات منوعة تستهلك طاقتها وتربطها بالدنيا أكثر مما تربطها بالآخرة، فاباح لها الشارع الحكيم التردد إلى المسجد لحضور الجهاعة، ومجالس الذكر والعلم إلا أنه لم يوجب عليها ذلك عند من يجعل صلاة الجهاعة واجبة في حق الرجال – مراعاة لاحتياجها إلى القرار في بيتها في أكثر الأحيان لتباشر ما استرعاها الله من رعية، ولا بد أن تلحظ أن صلاتها في بيتها خير لها، وإن خرجت للمسجد لابد أن تأتي بشروط الخروج.





المطلب الثاني : إمامة النساء

وفيه مسالتان:

المسألة الأولى: جماعة النساء.

المسألة الثانية : إمامة المرأة للرجال .

المسألة الأولى جماعة النساء:

اختلف أهل العلم في حكم صلاة النساء وحدهن جماعة تؤمهن امرأة على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

يستحب للنساء أن يصلين جماعة منفردات، وهذا مروي عن عائشة وأم سلمة وعطاء والثوري والأوزاعي وأبي ثور (١)، وهو مذهب الشافعية (٢) والحنابلة في الصحيح من مذهبهم (٣) وروى ابن أيمن عن مالك أنه يجوز لهن الصلاة جماعة وبه قال اللخمي من المالكية (١)، وهو قول ابن حزم (٥)، واستدلوا بها يأتي :

١ - ما أخرجه أحمد في المسند (٦)، وأبو داود في السنن (٧)، وابن أي عاصم في

⁽V) (1/171) (PO.



⁽١) عزاه لمن تقدم ابن قدامة في المغنى (٢/٧) والنووي في المجموع (٤/ ١٧٢).

⁽٢) ينظر: المجموع (٤/ ١٩٨) مغنى المحتاج (١/ ٢٢٩).

⁽٣) ينظر: المغنى (٤/ ١٧٠) الإنصاف (٢/ ٢١٢).

⁽٤) ينظر: تفسير القرطبي (١/ ٣٥٦) بداية المجتهد (١/ ١٠٥).

⁽٥) المحلي (٤/ ٢١٩).

⁽r) (03/707) 7A7V7.



الآحاد والمثاني (۱) وابن الجارود في المنتقى (۲) والطبراني في الكبير (۳)، والحاكم في المستدرك (۱) والبيهقي في الكبرى (۵) من طرق عن الوليد بن جميع، عن جدته ليلى بنت مالك، وعبد الرحمن بن خلاد الانصاري عن أم ورقة بنت نوفل أن النبي الما غزا بدراً، قالت: قلت له يا رسول الله ائذن لي في الغزو معك أمرض مرضاكم، لعل الله أن يرزقني شهادة، قال: "قري في بيتك ؛ فإن الله تعالى يرزقك الشهادة "قال: فكانت تُسمَّى الشهيدة. قال: وكانت قد قرأت القرآن فاستأذنت النبي الله اتخذ في دارها مؤذناً، فأذن لها. قال وكانت دبرت غلاماً لها وجارية، فقاما إليها بالليل، فغهاها بقطيفة لها حتى ماتت، وذهبا، فأصبح عمر، فقام في الناس فقال: من كان عنده من هذين علم، أو من رآهما فليجئ بهها. فأمر بهما فصلبا، فكانا أول مصلوب بالمدينة.

واللفظ لأبي داود. ولفظ الحاكم : " وأمرأن يؤذن لها، ويقام، وتؤم أهل دارها في الفرائض".

قال الحاكم: قد احتج مسلم بالوليد بن جميع وهذه سنة غريبة لا أعرف في الباب حديثاً مسنداً غير هذا ".

وضعف إسناده ابن القطان (٦)، لجهالة عبد الرحمن بن خلاد، وجدة الوليد

^{(1) (1/ 174) (1)}

[.]٣٣٣(٩١) (٢)

^{(7) (07/371) 777.}

[.]٧٣٠(٢٢٠/١) (٤)

^{. \\7\(\\(\1\)\(\0)}

⁽٦) الوهم والإيهام (٥/ ٢٣) ٢٢٥٨.



بن عبد الله بن جميع. وأما المنذري في مختصره (١) فأعله بقوله: " فيه الوليد بن عبدالله بن جميع الزهري والكوفي وفيه مقال وقد اخرج له مسلم ".

وقال ابن حجر: " في إسناده عبد الرحمن بن خلاد وفيه جهالة " (٢).

قلت : أما الوليد بن عبدالله فهو من رجال مسلم، وحديثه لا يسقط عن درجة الحسن، ووثقه ابن معين، وابن سعد العجلي، وقال أحمد أبو داود : ليس به بأس. وقال أبو زرعة : لا بأس به $^{(7)}$ وقال الحافظ " صدوق يهم $^{(3)}$ وأما عبد الرحمن من خلاد قال الحافظ عنه : " مجهول الحال " $^{(0)}$ وقال عن ليلى بنت مالك : " لا تعرف " $^{(1)}$.

قلت: لكن رواية أحدهما يقوى رواية الآخر؛ ولا سيها أن الذهبي قال في " فصل النساء المجهولات " في ميزان الاعتدال: " وما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها " (٧).

> وحسن إسناده الألباني في صحيح سنن أبي داود (٨). ووجه الدلالة من الحديث أن أم ورقة أمت أهل دارها (٩).

^{(1) (1/}۷۰۳).

⁽٢) التلخيص الحبير (٢/ ٢٧).

⁽٣) ينظر: العلل لأحمد (٢/ ١٠١) ٢٣٦٨، تهذيب الكيال (٩/) ٧٣٠٧،

⁽٤) التقريب (١٠٣٩)٧٤٨٢.

⁽٥) التقريب (٧٧٥) ٣٨٨٠.

⁽٦) التقريب (١٣٩٥) ٨٩٠٨.

^{. ({\}cdot \v) (V)

⁽A) (Y\ Y31) 0.F.

⁽٩) سيأتي مزيد حديث عنه في حكم إمامة المرأة لجماعة الرجال ص (١٦٧).



٢-ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (۱)، وابن سعد في الطبقات (۲)، والدراقطني في السنن (۳) من طرق عن الثوري، عن ميسرة بن حبيب النهدي، عن ريطة الحنفية أن عائشة أمتهن، وقامت بينهن في صلاة مكتوبة. واللفظ لعبد الرزاق، وصحح إسناده النووي في المجموع (٤)، والخلاصة (٥). قلت وهو كها قال.

٣-ما أخرجه الشافعي في الأم (٦)، والمسند (٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨) كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عهار الدُّهني، عن حجيرة بنت حصين قالت أمتنا أم سلمة قائمة في وسط النساء. واللفظ لابن أبي شيبة.

وأخرجه الدارقطني في السنن ^(٩)من طريق سفيان به ولفظه : أمّتنا أم سلمة في صلاة العصر، فقامت بيننا".

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري، عن عمار به كذا في المطبوع وعزاه له ابن حزم في المحلى (١٠) فقال: وعن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عمار الدهني وذكره.

^{(1) (7/131) [1.00.}

^{. (£}AT /A) (Y)

^{.(8.8/1)(7)}

^{(3)(3/10)}.

⁽٥) نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٣١).

^{.(178/1)(7)}

^{. (}or/1) (v)

⁽ET+/1) (A)

[.]T(E+0/1)(9)

^{.(}١٢٧/٣)(١٠)



وأما الزيلعي في نصب الراية (١)، وتبعه على ذلك الحافظ في التلخيص (٢) فقد قالا بعد أن ذكرا أثر أم سلمة : " الشافعي، وابن أبي شيبة، وعبد الرزاق ثلاثتهم عن ابن عيينه " وعلى كل فلا يضير الخلاف فيهما، فكلاهما ثقة حجة يروي عن عمار الدُّهني.

وصحح إسناده النووي في المجموع (٣). قلت: وهو كما قال.

القول الثاني:

لا تصلى النساء جماعة، فعند الحنفية يكره لهن الصلاة جماعة كراهة تحريم (٤)، ورجح الكمال بن الهمام أنها كراهة تنزيه، فإن صلين جماعة صحت صلاتهن (٥)، والقول بالكراهة رواية عن الإمام أحمد (٦).

وعند المالكية في المشهور يحرم على النساء أن يصلين جماعة (٧)، وهو قول الحسن البصري وسليمان بن يسار (٨)، فإن فعلن بطلت صلاة المأمومات.

واستدلوا بها يأتي:

١-ما أخرجه البخاري (٩)من حديث أبي بكره وفيه " لن يفلح قوم ولوا

^{. (}٣1/٢)(1)

^{. (}EY /Y)(Y)

⁽٣) (٤/ ١٧٢) وانظر : آثاراً دالة على جواز إمامتهن في : مصنف عبد الرزاق (٣/ ١٤٠) ، مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٤٣٠) ، المحلي (٣/ ١٢٧) .

⁽٤) ينظر: الهداية شرح البداية (١/ ٥٦) البحر الرائق (١/ ٣٧٢).

⁽٥) ينظر: شرح فتح القدير (١/ ٣٥٢).

⁽٦) ينظر: الإنصاف (٢/٢١)، المحرر (١/ ٩٢).

⁽٧) ينظر : الرسالة وشرحها تنوير المقالة (١/ ٢٠٥) ، الفواكه الدواني (١/ ٢٣٨) .

⁽٨) عزاه لهما ابن قدامة في المغني (٢/ ١٠٧) والنووي في المجموع (٤/ ١٧٢) .

⁽٩) كتاب المغازي ، باب : كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر (٤/ ١٦١٠) ٤١٦٣.



أمرهم امرأة " فإذا صلى النساء جماعة تؤمهن امرأة فقد وليت ولاية من ولايات الدين المهمة.

٢- لا تصلى النساء جماعة تؤمهن امرأة قياساً على الإمامة الكبرى (١).

٣-أن جماعة النساء لا تخلو من نقص واجب، أو مندوب فإنه يكره لهن الأذان والإقامة، ويقدم الإمام عليهن (٢).

٤-إنها لو كانت تنعقد بهن جماعة لما شرع لهن شهود جماعة الرجال لا سيما في الليل (٣).

وأما دليلهم الأول فوارد في الإمامة العظمى، ولا يصح قياس غيرها عليها ثم إن قائل " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " هو الذي أذن لأم ورقة رضي الله عنها أن تؤم أهل دارها، فبان بذلك أن إمامة الصلاة لا تقاس عليها.

وأمّا الأدلة العقلية فهي في مقابل نص فلا تقبل.

القول الثالث:

يجوز للنساء أن يصلين جماعة في التطوع دون المكتوبة، قال به الشعبي والنخعى، وقتادة (١٤) وهو رواية في مذهب أحمد (٥).

ولم أقف على دليل ما ذهبوا إليه، ولعلها بلغتهم الآثار الدالة على جواز صلاة النساء جماعة في النافلة، ولم تبلغهم في الفريضة، أولعلهم رأوا التسامح في النفل أكثر

 ⁽١) تنوير المقالة (٢/ ٢٠٦).

⁽٢) الاختيار (١/ ٥٩).

⁽٣) تنوير المقالة (٢/ ٢٠٦).

⁽٤) عزاه لمن تقدم ابن قدامة في المغني (٢/ ٢٠٢)، والنووي في المجموع (٤/ ١٩٩).

⁽٥) ينظر: الإنصاف (٢/٢١٢).



من الفرض، فأخذوا بالآثار الواردة في جواز صلاة النساء جماعة في النفل، ولم يقولوا بجوازها في الفرض، لكونه لم ينقل في حديث عن النبي علي الاحديث أم ورقة وبعضهم تكلم فيه.

والراجح جواز صلاة النساء جماعة في الفرض والنفل على السواء، لقوة الأدلة، وسلامتها من المعارض.

المسألة الثانية: إمامة المرأة للرجال:

اختلف أهل العلم فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

لا تجوز إمامة المرأة للجهاعات التي فيها رجال، ولا تجوز صلاة الرجل خلفها، يستوي في ذلك الفرض والنفل، هذا مذهب جماهير أهل العلم من الخلف والسلف، وهو مروي عن الفقهاء السبعة (1)، وبه قال الأحناف (٢)، والمالكية (٦) والشافعية (١) والحنابلة (٥) وداود (٦).

واستدلوا بها يأتي :

١ - ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧)، وأحمد في المسند (٨) وأبو داود في

 $^{(\}Lambda) (PI / \Gamma \Lambda Y) YY \Gamma$



⁽١) ينظر: المحلى (٤/ ٢١٩) المغنى (٦/ ١٩٨) المجموع (٤/ ٢٥٥).

⁽٢) ينظر: المبسوط للسرخسي (١/ ١٨٠)، شرح فتح القدير(١/ ٣٥٧)، البحر الرائق (١/ ٣٥٩).

⁽٣) ينظر: بداية المجتهد (١/ ١٤٥) ، الشرح الصغير على أقرب المسالك (١/ ٩٩٥) .

⁽٤) ينظر: الأم (١/ ١٦٤)، المجموع (٤/ ٢٥٥)، مغنى المحتاج (١/ ٢٤٠).

⁽٥) ينظر: المغنى (٢/ ١٩٨)، الإنصاف (٢/ ٢٦٣)، المحرر (١٠٣/١).

⁽٦) ينظر : المحلي (٤/ ٢١٩).

⁽V) (Y\ 77)P11F.



السنن (۱) ، والترمذي في السنن (۲) ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (۳) ، والطبراني في الكبير (٤) من طرق عن بديل بن ميسرة العقيلي، عن رجل منهم يكنى أبا عطية، قال : كان مالك بن الحويرث يأتينا في مصلانا يتحدث، قال : فحضرت الصلاة يوماً فقلنا : تقدم فقال : لا ؛ ليتقدم بعضكم حتى أحدثكم لم لا أتقدم ؟ سمعت رسول الله عليه يقول : " إن من زار قوماً فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم " واللفظ لأحمد.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

قلت: إسناده ضعيف ؛ فيه أبو عطية مولى بني عُقيل ؛ قال أبو حاتم: "لا يعرف ولا يسمى " (٥) وقال أبو الحسن القطان: " مجهول " (١) وقال الذهبي: " لا يدرى من هو ؟!" (٧) وقال الحافظ " مقبول " (٨) وعلى اصطلاحه عند المتابعة وإلا فلين الحديث، ويشهد له ما في الحديث الآتي بعده من حديث أبي مسعود الأنصاري " ولا يَؤُمَّن الرجلُ الرجلَ في سلطان".

ووجه الدلالة من الحديث أنه لا حق للنساء في إمامة الرجال.

^{(1) (1/ 751)580.}

⁽Y) (Y\ VAI) 10T.

^{(7) (7/11/37}P.

 $⁽³⁾⁽P/\Gamma\Lambda Y)YY\Gamma$.

⁽٥) الجرح والتعديل (٩/ ١١٤) ٢٠١٩

⁽٦) الوهم والإيهام (٤/ ١٠٢).

⁽٧) الميزان (٧/ ٤٠١) ١٠٤٣٣.

⁽٨) التقريب (١١٧٩) ٨٣١٨.



٢-ما أخرجه مسلم (١) من حديث أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: " يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في المجرة سواء فأقدمهم سلماً، ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تكرِمته (٢) إلا بإذنه ".

ووجه الدلالة منه أن الرسول ﷺ خص الرجال بالكلام عندما بين مراتب الأئمة ولم يجعل للنساء فيها نصيباً ؛ لذا لا يجوز لهن إمامة الرجال.

و إن قيل إن كلمة " قوم " تدخل فيها النساء، وليست خاصة بالرجال عند جمع من أهل اللغة والأصول (٣).

فالجواب من وجهين:

وقول زهير:

⁽١) كتاب المساجد، باب: من أحق بالإمامة (١/ ٤٦٥) ٦٧٣.

⁽٢) التكرمة : الموضع الخاص لجلوس الرجل من فراش أو سرير مما يعد لإكرامه ؛ وهي تفعلة من الكرامة .

ينظر: مشارق الأنوار (١/ ٣٣٩)، النهاية (٤/ ١٦٨)، مادة (ك رم).

⁽٣) ينظر : شرح الكوكب المنير (٣/ ٢٣٤) مذكرة أصول الفقه (١٨) .



وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أو نساء (١) ب-أن في آخر الحديث " ولا يؤم الرجل الرجل إلا بإذنه "تفسير لأوله.

"-ما أخرجه ابن ماجه في السنن (٢) ، والعقيلي في الضعفاء (٣) وابن عدي في الكامل (٤) والطبراني في الأوسط (٥) وأبو نعيم في الحلية (٢) ، والبيهقي في الكبرى (٧) والشعب (٨) وفضائل الأوقات (٩) من طرق عن الوليد بن بكير، عن عبدالله بن محمد العدوي عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبدالله في حديث طويل، وفيه: " ألا لا تؤمن امرأة رجلاً " قال البيهقي في الكبرى: " في إسناده ضعف ".

وضعف إسناده البوصيري في مصباح الزجاجة (١٠)، والنووي في المجموع (١١). وضعف الحديث الحافظ في التلخيص (١٢).

قلت : إسناده ضعيف جداً، فيه عبد الله بن محمد العدوي متروك رماه وكيع

⁽١) ديوان زهير : ١٧ . وانظر : مشارق الأنوار (٢/ ١٩٥) ، اللسان (١٢/ ٥٠٥) مادة (ق و م).

^{.1.11 (1/434) 14.1.}

^{(7) (7/ 197) (7).}

 $^{(3) (3/11) \}land PP.$

^{(0)(7/37)1771.}

^{. (}٣٤٢/٢) (٦)

⁽V) (Y/ ·P) · (P3.

^{(1) (7/01) 31.7.}

^{. (}۲۹/۱) (۱۰)

^{.(}٢٥٥/٤)(١١)

_(77/7) (17)



بالوضع، قاله الحافظ (۱)، والوليد بن بكير، قال الحافظ عنه: " لين الحديث " (۲) وعلى بن زيد بن جدعان، ضعفه الحافظ (۳).

وأخرجه عبد بن حميد (٤)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٥) من طريق بقية بن الوليد، عن حمزة بن حسان، عن على بن زيد به بمثله.

ومداره على على بن زيد وتقدم ضعفه، وحمزة بن حسان، لم يرو عنه إلا بقية، ولم يرد فيه جرح ولا تعديل، قال الحافظ عنه: "مجهول " (١) وبقية بن الوليد مدلس، عده الحفاظ من المرتبة الرابعة في طبقات المدلسين ($^{(V)}$)، وقال: "وكان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين، وصفه الأئمة بذلك " وقد عنعن هنا، وضعف الحديث الألباني في الإرواء ($^{(A)}$).

٤ - مــا أخرجــه الــشافعي في الأم (١) ، والمــسند (١٠) ، ومــن طريقــه البيهقي في الكبرى (١١) ، وعبد الرزاق في المصنف (١٢) وعنه ابن حـزم في المحـلي (١٣)

⁽١) التقريب (٥٤٤) ٣٦٢٦.

⁽٢) المصدر السابق (١٠٣٧) ٧٤٦٧.

⁽٣) المصدر السابق (٦٩٦)٤٧٦٢.

^{(3) (1/337) 1711.}

^{(0)(17/177).}

⁽٦) اللسان (٢/ ٥٥٩).

^{.11}V(£9)(V)

^{(1)(7/00)100.}

⁽P) (1\071).

^{.(08/1)(1.)}

^{(11) (}٣/ ٨٨)٠٠٩3.

^{(11)(1/497)3727.}

^{(41)(3/117).}



وابسن أبي شيبة في المصنف (۱) والبغوي في شرح السنة (۲) ، وابسن أبي داود في المصاحف (۳) من طرق عن ابن جريح قال: أخبرني عبدالله بن أبي مليكة أنهم كانوا يأتون عائشة أم المؤمنين بأعلى الوادي هو وأبوه، وعبيد بن عمير، والمسور بن خرمة وناس كثير فيؤمهم أبو عمرو مولى عائشة، وأبو عمرو غلامها لم يعتق...و اللفظ لعبد الرزاق.

وعلقه البخاري في صحيحه بصيغة الجزم في كتاب الجهاعة، باب: إمامة العبد والمولى (ئ) ، وإسناده صحيح، وابن جريح وإن كان مدلساً لكنه صرح بالسهاع. وعائشة – رضي الله عنها – قدمت عبدها مع أنها أفقه منه بلا شك، وأقرأ منه أيضاً، وقد ورد في رواية ابن أبي داود في كتاب المصاحف "كان يؤمها غلامها ذكوان في المصحف " وذكوان هو أبو عمرو المذكور في الرواية السابقة (٥)، مما يدل على عدم حفظه وفي هذا دلالة واضحة على عدم جواز إمامة المرأة للرجال.

القول الثاني :

تجوز إمامة المرأة لجماعة الرجال في النفل دون الفرض، وهي رواية عن الإمام أحمد، وعنه في التراويح خاصة، وخصص بعض الحنابلة بذي الرحم، وبعضهم بكونها عجوزاً، وبعضهم بأن تكون أقرأ من الرجل، وقالوا: تصلي بهم واقفة خلفهم، وهذا من مفردات المذهب (1)، يقول ناظم المفردات:

^{(1)(1/17)1115.}

^{(1) (7/ 113)}

^{.(194)(4)}

^{. (780/1) (8)}

⁽٥) ينظر: الفتح (٢/ ١٨٥).

⁽٦) ينظر: الإفصاح (١/ ١٤٥) المغني (٢/ ١٦) ، الإنصاف (١/ ٢٦٤) ، المبدع (٢/ ٧٢).



إمامة المرأة بالرجال فعندنا تصح في مثال المرأة قارئة مجيدة حافظة لسسور عديدة وغيرها من الرجال أمي أو حافظ لسسور في النظم ففي التراويح فقط تومهم قيامها من خلفهم لا عندهم (1)

* واستدلوا بحديث أم ورقة المتقدم (٢) وفيه : " وكان رسول الله على يزورها في بيتها وجعل لها مؤذناً يؤذن لها، وأمرها أن تؤم أهل دارها".

ويناقش استدلالهم بها يأتي:

أ- أن رسول الله ﷺ أذن لها أن تؤم في الفرائض بدليل شرعية الأذان ؛ لأنه لا يشرع إلا في الفرائض، وأهل القول الثاني إنها أجازوه في النوافل بل في التروايح خاصة.

ب-أن اشتراط تأخرها تحكم يخالف الأصول بغير دليل فلا يجوز المصير إليه.

ج- لو قدر ثبوت ذلك لأم ورقة لكان خاصاً بها، بدليل أنه لا يشرع لغيرها من النساء أذان ولا إقامة.

د-أن لفظ الدارقطني (٣): أن رسول الله ﷺ أذن لها أن يؤذن لها، ويقام، وتؤم نساءها " هذه زيادة يجب قبولها، ولو لم يذكر ذلك لتعين حمل الخبر عليه (١٠).

ولم أقف في شيء من الروايات على التصريح بإمامتها لمؤذنها وعبدها إلا ما

⁽١) النظم المفيد لأحمد (٢٢).

⁽٢) ص (١٥٦).

^{. ((() () () () ()}

⁽٤) ذكر ما تقدم من الإجابات ابن قدامة في المغني (٢/ ١٦).



استظهره أهل العلم من الرواية: " وأمرها أن تؤم أهل دارها " وفي رواية أبي دواد (۱) قال عبد الرحمن بن خلاد: فأنا رأيت مؤذنها شيخاً كبيراً " قال الشوكاني في النيل: " فالظاهر أنها كانت تصلي، ويأتم بها مؤذنها وغلامها "(۲) وقد جاءت رواية الدارقطني بالتصريح بإمامتها لنسائها فتحمل الرواية المطلقة على المقيدة.

هـ-إذا كانت المرأة مأمورة في الصلاة بالتصفيق إذا نابها شيء في الصلاة، لأنها مأمورة بخفض صوتها لما يخشى من الافتتان بها، لما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة عن النبي على قال: " التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء "(٣) فكيف يأذن بإمامة المرأة، وينقلها من التسبيح الذي هو من جنس الصلاة إلى التصفيق ؟!.

القول الثالث:

تجوز إمامة المرأة لجماعة الرجال وتصح صلاتهم وراءها في الفرض والنفل، قال به المزني، وأبو ثور، وابن جرير الطبري (٤).

* واستدلوا بحديث أم روقة، لأن في الحديث أن رسول الله ﷺ جعل لها مؤذناً، والأذان لا يكون إلا في الفرائض، وقد مضت الإجابة عنه.

وبعد عرض للأقوال، فالراجح منها ما ذهب إليه جماهير العلماء وهو أن إمامة المرأة للرجال لا تصح مطلقاً في الفرض والنفل، ونساء رسول الله على مع علمهن وورعهن وتأدبهن في بيت النبوة، لم ينقل عن واحدة منهن أنها أمت أحداً

^{(1) (1/171).}

^{. (}Y · 1-T) (Y)

⁽٣) كتاب الصلاة ، باب التصفيق للنساء (١/ ٤٠٣) ١١٤٥ ، ينظر : الفتح (٣/ ٧٧) .

⁽٤) عزاه لهم الباجي في المنتقى (١/ ٢٣٥) و النووي في المجموع (٤/ ٢٥٥).



من الرجال حتى وإن كان من محارمها، بل إن عائشة رضي الله عنها صلت خلف عبدها مع قراءته من المصحف.

ومن هنا يتبين أن الإسلام ساوى بين المرأة والرجل في كثير من الحقوق، وفتح لها خيارات واسعة بين أن تصلى في المسجد مع جماعة الرجال، أو تصلى جماعة مع نساء دارها أو تصلى منفردة في بيتها وصلاتها في بيتها خير لها من صلاتها في المسجد.

* أخرج أبو داود في سننه (١) وابن خزيمة في صحيحه (٢)، والحاكم في المستدرك (٣)، والبيهقي في الكبرى (٤) من طرق عن همام، عن قتادة، عن مورق عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، عن النبي على قال: " صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها، وصلاتها في مخدعها (٥) أفضل من صلاتها في بيتها ".

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

وقال النووي : " رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم ". قلت : وهو كها قال ؛ لأن أبا الأحوص. اسمه : عوض بن مالك بن نَضْلَة.

ما أخرج له بالبخاري في صحيحه وإنها روى له في الأدب المفرد.

^{.04.(107/1)(1)}

⁽Y) (Y\3P) AAF1.

⁽T) (I\ATT) VQV.

^{(3) (7/171) 3310.}

⁽٥) المخدع: بيت صغير ، يكون داخل البيت الكبير .

ينظر : اللسان (٨/ ٦٥) مادة (خ دع).



* وبها أخرج أحمد في المسند (١)، والروياني في المسند (٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٣)، وابن حبان في صحيحه (١)، وابن عبد البر في الاستيعاب (٥) من طريق داود بن قيس عن عبدالله بن سويد الأنصاري، عن عمته أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي أنها جاءت النبي على فقالت: يا رسول الله إني أحب الصلاة معك. قال: " قد علمت أنك تحبين الصلاة معي، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك عن حكير لك من صلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك من صلاتك في مسجد قومك، وصلاتك في مسجد قومك من بيتها صلاتك في مسجدي " قال: فأمرت فبني لها مسجد في أقصى شيء من بيتها وأظلمه، فكانت تصلي فيه حتى لقيت الله عز وجل. واللفظ لأحمد.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: " رجاله رجال الصحيح غير عبدالله بن سويد وثقه ابن حبان " (٦) وحسن إسناده الحافظ في الفتح (٧).

قلت : رجاله ثقات غير عبدالله بن سويد لم يرو عنه إلا داود بن قيس، وذكره البخاري (٨)، وابن أبي حاتم (٩) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان

^{(1) (03/77) •} P• 77.

^{.1110(7777)(1).}

^{(7) (7/09)} PAF1.

^{(3) (0/090)} ٧١ ٢٢.

⁽٥) (٤/ ١٩٣٣) رقم الترجمة : ٤١٤٦.

^{.((7 \ (7)}

⁽Y) (Y/P37).

⁽٨) التاريخ الكبير (٥/ ١٠٩) ٣٢٣.

⁽٩) الجرح والتعديل (٥/ ٦٦) ٣٠٩.



في الثقات (۱). لكنه من التابعين، ولم يأت بها يخالف فيه غيره وقد مضى نقل كلام ابن القيم فيمن كانت هذه حاله (۲) وما قبله شاهد له. وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب: "حسن لغيره " (۳).

* وبها أخرج أحمد في المسند (١)، وأبو داود في السنن (٥)، والحاكم في المستدرك (٢)، والبيهقي في الكبرى (٧)من طريق العوام بن حوشب،عن حبيب بن أبي ثابت،عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: " لا تمنعوا نساءكم المساجد، وبيوتهن خير لهن " واللفظ لأبي داود.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا جميعاً بالعوام بن حوشب، وقد صح سماع حبيب من ابن عمر، ولم يخرجا فيه الزيادة و"بيوتهن خير لهن" ووافقه الذهبي. وقال النووي (^) والعراقي (٩): "إسناده صحيح" وزاد الأول منها "على شرط البخاري".

قلت : إسناد رجاله ثقات، كلهم رجال الشيخين، وقد أثبتوا لحبيب بن أبي ثابت ساعاً من ابن عمر، لكن وصفه غير واحد بالتدليس، وعده الحافظ في المرتبة

^{(1) (0/}PO) 13AT.

⁽٢) انظر ص (١٢١).

⁽T) (1/ A) 1) · 3T.

^{(3) (7/ 54) 1530.}

^{(0) (1/00/)} ٧٢٥.

⁽r) (1/ VYT) 00V.

^{.0127 (171/}T) (V)

⁽A) ILARDES (3/171).

⁽٩) التقريب (١/ ٣١٤).



الثالثة من طبقات المدلسين (1)، لكن يشهد لأوله ما تقدم (٢) من حديث ابن عمر عند الشيخين " لا تمنعوا نساءكم المساجد "، ويشهد لقوله و " بيوتهن خير لهن " ما تقدم من حديث ابن مسعود وأم حميد، فالحديث بمجموع طرقه صحيح وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣).

* ومما تقدم من الأحاديث يظهر أن من حق المرأة أداء صلاتها في بيتها ؛ وفي هذا تخفيف من الشارع الحكيم لها، لأن طبيعة المرأة متعلقة بالبيت فتحتاج إلى القرار فيه ؛ وفي كثرة ترددها إلى المسجد مشقة عليها، ولاسيها إن كانت أما لأطفال، كها أن في صلاتها في الأخفى فضيلة تحقق الأمن فيه من الفتنة، ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرز بالزينة، ومن ثم قالت عائشة : " لو أدرك رسول الله على ما أحدث النساء لمنعهن كها منعت نساء بني إسرائيل " (3) وأقول : كيف لو رأت أحدث النساء اليوم، لا سيها بعد البعد عن عصر النبوة، واستيلاء لوثات التغريب، والتفنن في التبرج والسفور. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والمتأمل لحديث أم حميد يتبين له أن صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في مسجد رسول الله على الله على المساجد ثم انظر إلى لزوم السمع والطاعة من الصحابة لأمر رسول الله على وسرعة الاستجابة، والثبات على الأمر حتى المات، نسأل الله ان يجمعنا بهم في الفردوس الأعلى.



⁽١) طبقات المدلسين (٣٧) ٦٩.

⁽٢) ص (١٤٨).

^{(7) (7/ 11) 540.}

⁽٤) مضي تخريجه ص (١٥٣).



-7/1: ¥

المطلب الثالث؛ شهود المرأة لصلاة العيدين

يشرع الإسلام لأهله فرحتين في السنة يترخصون فيهما بها لا يترخص في غيرهما، وتعلو مظاهر الفرح المرتبطة بالشكر للرب على إتمام صيام الشهر، أو إتمام حج الحجيج في عرفة يوم الحج الأكبر، ويأمر الشرع الرجل بإشراك المرأة ولو كانت حائضاً لصلاة العيدين يشهدن الخير ودعوة المسلمين.

* واختلف أهل العلم في حكم شهود صلاة العيد في حق المرأة وأهم هذه
 الأقوال ما يلى:

القول الأول: وجوب شهود النساء العيدين:

نقله عياض (١)، عن أبي بكر وعلي وابن عمر رضي الله عنهم.

واستدلوا بها يأتي :

ا - ما أخرجه إسحاق بن راهوية في مسنده (٢)، وأحمد في المسند (٣)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤)، وأبو يعلى في المسند (٥)، والبيهقي في الكبرى (٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٧) من طرق عن محمد بن النعمان، عن طلحة بن مصرف،

⁽١) إكمال المعلم (٣/ ١٦٢).

^{(7)(0/477)1731.}

^{(7) (33/750) 31.77.}

^{(3) (1/191) • 737.}

^{(0) (11/04) 1014.}

^{(5) (4/ 514) 44.5.}

^{.(\}T/\xi) (V)



عن امرأة من عبد القيس، عن أخت عبدالله بن رواحة قالت: سمعت النبي على يقول: " وجب الخروج على كل ذات نطاق " يعني: " في العيدين ". قال الهيثمي في المجمع: " رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير (ولم أقف عليه في المطبوع منه) وفيه امرأة تابعية لم يذكر اسمها " (١). قال الحافظ في الفتح: "لا بأس باسناده"(٢).

قلت : إسناده ضعيف ؛ لإبهام المرأة من بني عبد القيس الراوية عن أخت عبدالله بن رواحة.

قال الحافظ: " وقوله حق يحتمل الوجوب، ويحتمل تأكد الاستحباب " (٢٠). ٢-ما أخرجه البخاري (٤)، مسلم (٥) من حديث أم عطية قالت: أمرنا رسول الله عليه أن نخرجهن في الفطر والأضحى العواتق (٢)، والحيض، وذوات الخدور (٧)، فأما الحيض فيعتزلن الصلاة، ويشهدن الخير، ودعوة المسلمين. قالت: يا رسول الله إحدانا لا يكون لها جلباب؟ قال: " لتلبسها أختها من جلبابها" واللفظ لمسلم.

واستدل به على وجوب صلاة العيد ؛ لأن رسول الله ﷺ أمر بإخراج النساء

^{(1)(1/1)(1)}

^{.(}EV+/Y) (Y)

⁽٣) الفتح (٢/ ٤٧٠).

⁽٤) كتاب العيدين ، باب : خروج النساء والحيض إلى المصلى (١/ ٢٣١) ٩٣١.

 ⁽٥) كتاب صلاة العيدين ، باب : ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى ، وشهود الخطبة مفارقات للرجال (٦٠٦/٢) ٨٩٠.

 ⁽٦) العواتق: جمع عاق وهي من بلغت الحلم، أو قاربت أو استحقت التزويج، ينظر: شرح النووي
 (٦/ ١٧٨) الفتح (١/ ٤٢٤).

⁽٧) ذوات الخدور: جمع خدر ، وهو ستر يكون في ناحية البيت تقعد البكر وراءه وانظر المصادر المتقدمة.



للعيد، والأمر للوجوب، ويجاب: بأن الصارف للأمر عن الوجوب أمره على من السيد، والأمر للوجوب أمره على الاجتماع، ليس بمكلف ؛ فظهر أن القصد منه إظهار شعار الإسلام بالمبالغة في الاجتماع، ولتعم الجميع البركة ؛ ولذا نص في الحديث بإخراج الحيض.

٣-ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١) من طريق طلحة اليامي قال: قال أبو بكر: حق على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدين.

وإسناده ضعيف ؛ لم يسمع طلحة بن مصرف من أبي بكر رضي الله عنه (٢) ثم إن كلمة حق لا تستلزم الوجوب كما ذكر الحافظ.

٤ -ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣) من طريق الحارث الأعور، عن علي
 قال : حق على كل ذات نطاق أن تخرج إلى العيدين، ولم يكن يرخص لهن في شيء
 من الخروج إلا إلى العيدين.

وفي إسناده الحارث بن عبدالله الأعور، قال الحافظ: " في حديثه ضعف" (١٠). ويقال فيه ما قيل في الذي قبله.

٥-ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥) بسند صحيح عن نافع قال :كان ابن عمر يخرج إلى العيدين من استطاع من أهله.

قال الحافظ: " وهذا ليس صريحاً في الوجوب بل قد روي عن ابن عمر المنع،

[.] OVAV (Y/Y) (O)



^{.0}VAO(T/T)(1)

⁽٢) ينظر: جامع التحصيل (٢٠١).

⁽T) (T/T) FAVO.

⁽٤) ألتقريب (٢١٣) ١٠٣٦.



فيحتمل أن يحمل على حالين، ومنهم من حمله على الندب " (١).

القول الثاني: يستحب للنساء شهود العيدين:

وبه قال مالك (٢)، وقال ابن حبيب من المالكية : الخروج لهن سنة لازمة (٣).

وبه قال ابن حامد من الحنابلة (٤)، وذهب الإمام أحمد إلى جوازه من غير النتحباب (٥).

واستدلوا:

١ - بحديث أم عطية المتقدم (٦).

قال الحافظ: " فيه استحباب خروج النساء إلى شهود العيدين سواء كن شواب أم لا، وذوات هيئات أم لا... " (٧).

وذكرنا فيها مضى أن الصارف للأمر عن الوجوب ؛ أن من جملة من أمر بذلك من ليس بمكلف وهن الحيض.

٢-تقدم في حديث أم عطية أن النساء قلن : إحدانا لا يكون لها جلباب فقال على التلبسها اختها من جلبابها " وهذا يدل على تأكيد خروج النساء إلى العيدين؟ لأنه إذا أمرت المرأة أن تلبس من لا جلباب لها، فمن لها جلباب أولى أن تخرج



⁽١) الفتح (٢/ ٤٧٠).

⁽٢) المدونة (١/٨٢١).

⁽٣) عزاه له الباجي في المنتقي (١/ ٣١٩).

⁽٤) عزاه له ابن قدامة في المغنى (٢/ ٣٧٥).

⁽٥) ينظر: المصدر السابق، الفروع (٢/ ١٣٧)، الإنصاف (٢/ ٤٢٧).

⁽٦) ص (١٧٥).

⁽٧) الفتح (٢/ ٤٧٠).



وتشهد دعوة المؤمنين رجاء بركة ذلك اليوم (١١).

٣-ما أخرجه البخاري (٢)، مسلم (٣) من طريق عطاء عن جابر بن عبدالله قال : سمعته يقول : قام النبي على يوم الفطر، فصلى فبدأ بالصلاة ثم خطب فلما فرغ نزل، فأتي النساء فذكرهن، وهو يتوكأ على يد بلال، وبلال باسط ثوبه يلقي فيه النساء الصدقة. قلت لعطاء : زكاة يوم الفطر ؟ قال : لا،ولكن صدقة يتصدقن حينئذ، تلقي فتخها، ويلقين. قلت (أي : ابن جريح) : أترى حقاً على الإمام ذلك يأتيهن ويذكرهن ؟ قال : إنه لحق عليهم، وما لهم لا يفعلونه واللفظ للبخاري، وجاء عند الشيخين من طريق ابن عباس (٤) بنحو حديث جابر.

وفيه دليل على أن السنة خروج النساء في العيد إلى آخر عهد النبي ﷺ بدلالة شهود ابن عباس له، وكان ذلك بعد الفتح (٥).

القول الثالث: التفصيل في الحكم بين النساء:

وممن قال به الحنفية حيث قالوا: يرخص للعجائز في الخروج لصلاة العيد، ويكره للشواب، وبعضهم قال بالتحريم (١). وقالت الشافعية يستحب شهود الصلاة للعجائز وغير ذوات الهيئات، ويكره للشواب وذوات الهيئات (٧).

واستدلوا بها يأتي :

⁽١) ينظر: شرح ابن بطال على صحيح البخاري (٢/ ٥٦٩).

⁽٢) كتاب العيدين ، باب : موعظة الإمام النساء يوم العيد (١/ ٣٣٢) ٩٣٥.

⁽٣) كتاب صلاة العيدين (٢/ ٦٠٣) ٥٨٨٥.

⁽٤) رقم حديث البخاري (٩٣٢) ، رقم حديث مسلم (٨٨٤).

⁽٥) ينظر: الفتح (٢/ ٤٧٠).

⁽٦) ينظر : المبسوط للسرخسي (٢/ ٤١) ، الهداية شرح البداية (٢/ ٧٠) بدائع الصنائع (١/ ٢٧٥) .

⁽٧) ينظر: الأم (١/ ٢٤٠) ، المجموع (٥/ ٨) نهاية المحتاج (٢/ ٣٨٦) .



١ -استدل الكاساني بقوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]
 قال: " والأمر بالقرار نهى عن الانتقال " (١).

٢-ما ثبت في الصحيحن من طريق عمرة، عن عائشة قالت : لو أدرك رسول
 الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن كما منعت نساء بني إسرائيل

٣-ما يترتب على خروجهن من الفتنة، والفتنة حرام. والإجابة عن هذا أن رسول الله على أمر المسلمات أن يخرجن تفلات ونهى الإسلام النساء أن يتبرجن تبرج الجاهلية الأولى وحثهن على الستر والعفاف.

ومما تقدم يترجح أن خروج النساء لصلاة العيد سنة بدون تفريق بين شابة أو عجوز، بل جاء الأمر النبوي بإخراج العواتق وذوات الخدور ومعلوم صغرهن، فقصر الخروج على العجائز تحكم في الدليل، وتقيد للنص.

* تنبيه: بوّب البخاري في صحيحه في صلاة العيدين، باب: موعظة الإمام النساء يوم العيد، وقد مرّ الحديث الذي أورده البخاري تحت هذا الباب (٣)، قال الحافظ: " أي إذا لم يسمعن الخطبة مع الرجال " (٤).

وقال النووي: "... فلما فرغ نزل، فأتى النساء فذكرهن، فهذا صريح في أنه أتاهن بعد فراغ خطبة الرجال، وفي هذه الأحاديث استحباب وعظ النساء وتذكيرهن الآخرة، وأحكام الإسلام وحثهن على الصدقة وهذا إذا لم يترتب على ذلك مفسدة، وخوف على الواعظ أو الموعوظ أو غيرهما، وفيه أن النساء إذا حضرن صلاة الرجال

⁽١) بدائع الصنائع (١/ ٢٧٥).

⁽٢) تقدم تخريجه والإجابة عنه ص (١١٩).

⁽٣) ص (١٧٨).

⁽٤) الفتح (٢/ ٤٦٧).



ومجامعهم يكن بمعزل عنهم خوفاً من فتنة أو نظر أو فكر ونحوه "(١).

وبعد هذه المسألة يتبين أيها القارئ الكريم أن الإسلام أعطى المرأة حقاً عظيهاً حين سن لها الخروج لصلاة العيد، حتى ولو كانت حائضاً، لتشهد الخير ودعوة المسلمين ؛ فإلى جفاة الدليل تمسكوا به، ولا تحرموا إماء الله ما أعطاهن من حق حتى إن رسول الله على أمر من لديها جلباب أن تلبس من لا جلباب لها، لتعم الفرحة الجميع، وتحضر البركة.

ثم أثني بخطباء العيدين، وأشحذ همهم باتباع السنة، وتخصيص كلمة للنساء نهاية الخطبة ؛ لأن المرأة نصف المجتمع وتلد النصف الآخر، فهي بهذا المجتمع كله، وفي إصلاحها إصلاح الأمم فاحرص على تذكيرها بها ينفعها الله به ؛ وما قدمته نساء السلف لرفعة هذا الدين، والإشارة إلى بعض الأحكام التي تخص النساء.



.(17/7)(1)





-7/16 A

المطلب الرابع : شهود المرأة لصلاة الكسوف

وحين يخوف الله عباده بآياته الكونية، ويهرعون لما شرعه الله لهم من أداء صلاة الكسوف أو الخسوف لينجلي ما أصابهم، يختلف أهل العلم في حضور المرأة لصلاة الكسوف على أقوال أهمها:

القول الأول: يسن للنساء أن يصلين صلاة الكسوف مع الإمام:

وإلى هذا ذهب البخاري رحمه الله، فبوّب في صحيحه في كتاب الكسوف باب: صلاة النساء مع الرجال في الكسوف (١) وهو قول في مذهب الحنابلة (٢).

واستدلوا بها يأتي :

ا -ما أخرجه البخاري (")، ومسلم (أ) من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت: أتيت عائشة رضي الله عنها زوج النبي على فإذا الناس قيام يصلون، وإذا هي قائمة تصلي... الحديث " وفي رواية ابن جريج عند مسلم من حديث أسماء (أفقالت: " وقام قياماً طويلاً يقوم ثم يركع، فجعلت أنظر إلى المرأة أسن منى، وإلى الأخرى هي أسقم منى " وفي رواية وهيب (1) عند مسلم من حديث أسماء، قالت: " فرأيت رسول الله على قائماً، فقمت معه، فأطال القيام حتى رأيتني أريد أن أجلس، ثم

^{. (}٣٥٨/١٠)(1)

⁽٢) ينظر : المغني (٢/ ٤٢١) الإنصاف (٢/ ٤٢٧) الفروع (٢٤/ ١٣٧) .

⁽٣) كتاب الكسوف ، باب : صلاة النساء مع الرجال (١/ ٣٥٨) ١٠٠٥.

⁽٤) كتاب الكسوف ، باب : صلاة الكسوف (٢/ ٦١٨) ٩٠٥.

⁽٥) رقم الحديث (٩٠٦).

⁽٦) رقم الحديث (٩٠٦).



ألتفت إلى المرأة الضعيفة؛ فأقول هذه أضعف مني فأقوم ".

٢-ما أخرجه مسلم (١) من حديث جابر الطويل وفيه: ".. ثم قام فركع أيضاً ثلاث ركعات ليس فيها ركعة إلا التي قبلها أطول من التي بعدها وركوعه نحواً من سجوده ثم تأخر وتأخرت الصفوف خلفه حتى انتهينا – وقال أبوبكر: حتى أنتهى إلى النساء – ثم تقدم، وتقدم الناس معه، حتى قام في مقامه..".

وما تقدم من الأحاديث يدل على أن النساء شهدن صلاة الكسوف مع رسول الله على وفي دون فرق بين عجوز أو شابة.

القول الثاني: يفرق بين النساء في الخروج للصلاة:

فهالك يرى أنه لا بأس بخروج الكبيرة دون غيرها في الكسوف (٢)، وهو قول محمد وأبي يوسف (٣)، وأما خسوف القمر فلا يرون الاجتماع له بل يصليه الناس فرادى في بيوتهم، وأمّا الشافعية (٤)، والحنابلة (٥) في الصحيح من المذهب فيرون أنه يجوز للعجائز الخروج لصلاة الكسوف والخسوف، ويكرهونه للشابات وذوات الهيئات، ويسن لهن أن يؤدين صلاة الكسوف في بيوتهن.

وعللوا ما ذهبوا إليه بالخوف من حصول المفسدة من خروجهن.

ويجاب عنه بأن الشرع ضبط خروج المرأة بالستر والعفاف، ونهاها عن

⁽۱) كتاب الكسوف ، باب : ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمرالجنة والنار (۲/ ۲۲۲) ٩٠٤.

⁽٢) ينظر : المدونة (١/ ٦٤) المنتقى (١/ ٣٢٦) الخرشي على خليل (٢/ ٢٠٦) .

⁽٣) ينظر بدائع الصنائع (١/ ٢٧٥) وقد منع أبو حنيفة المرأة من الخروج لصلاة الكسوف مطلقاً

⁽٤) ينظر: الأم (١/ ٢٤٦) المجموع (٥/ ٤٤) مغنى المحتاج (١/ ٣١٦).

⁽٥) ينظر : المغنى (٢/ ٤٢١) ، الإنصاف (٢/ ٤٤٣) الفروع (٢/ ١٥١) .



التبرج والسفور.

ومما تقدم يتبين أن الراجح سنية صلاة الكسوف في حق النساء، وحمل الأحاديث على إطلاقها حتى يرد ما يقيدها وكها شاركن المسلمين في العيد يوم الفرح، فإن لهن نصيب في التضرع إلى الله لكشف ما حل بالعباد عند الخسوف أو الكسوف.







المبحث الثالث: الزكاة والصدقة

لا غرو أن تقرأ في هذه المسألة إعطاء الإسلام المرأة حق بذل مالها في أوجه الخير، وأبواب البر، بل تجده يحثها على ذلك فكاكاً لها من النار، ويجعل لها الحق المطلق في التصرف في أموالها ويحرم على الرجل مساس مالها البتة، وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: دفع المرأة زكاة أو صدقة ما لها بدون إذن زوجها.

المطلب الثاني: صدقة المرأة من بيت زوجها غير مفسدة.

-7/16 A

المطلب الأول ، دفع المرأة زكاة أو صدقة ما لها بدون إذن زوجها (١) ،

أمّا الزكاة فلم أجد خلافاً بينهم في أن للمرأة أن تخرج زكاة أموالها، ولو لم يأذن زوجها، واختلفوا في عطية المرأة الراشدة من مالها سواءً كانت بصدقة أو هبة بغير إذن زوجها على قولين:

القول الأول: للمرأة الرشيدة التصرف في مالها كله بالتبرع والمعاوضة: وهذا مذهب أبي حنيفة، وأبي يوسف ومحمد (٢) والشافعي (٣)، وابن المنذر (٤)

 ⁽١) ذكرت الزوج دون الولي ، لاتفاق العلماء على دفع مال المرأة إليها إن تزوجت ، واختلفوا فيها قبل زواجها؟ ينظر : المغنى (٢/ ٢٠٢) إغاثة الطالبين (٣/ ٣٤٧) .

⁽٢) ينظر: شرح معاني الآثار (٤/ ٣٥٣) المبسوط للسرخسي (٤/ ٢١٤).

⁽٣) ينظر: الأم (٣/ ٢١٦) إعانة الطالبين (٣/ ٣٤٨).

⁽٤) عزاه له ابن قدامة في المغنى (٤/ ٣٠٠).

* 3 *

وابن حزم (١١)، وإحدى الروايتين عن أحمد (٢).

واستدلوا بها يأتي:

قال الشافعي: " فجعل في إيتائهن ما فرض لهن من فريضة على أزواجهن يدفعونه إليهن دفعهم إلى غيرهم من الرجال ممن وجب له عليهم حق بوجه، وحل للرجال أكل ما طاب نساؤهم عنه نفساً كها حلّ لهم ما طاب الأجنبيون من أموالهم عنه نفساً لم يفرق بين حكمهم وحكم أزواجهم عنه نفساً لم يفرق بين حكمهم وحكم أزواجهم والأجنبين... وأحل ما طبن عنه نفساً من أموالهن، وحرم من أموالهن ما حرم من أموال الأجنبين فيها ذكر " (7).

٢-بقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَكُوكَ أَذْوَاجُكُمْ إِن لَمْ يَكُن لَهُرَكَ
 وَلَدُ ﴾ [النساء: ١٢].

قال الشافعي: " فلم يفرق بين الزوج والمرأة في أن لكل واحد منها أن يوصي في ماله، وفي أن دين كل واحد منها لازم له في ماله، فإذا كان هذا هكذا كان لها أن تعطي من مالها من شاءت بغير إذن الزوج " (أ) وإذا كان للمرأة حق التصرف في مالها بعد وفاتها دون إذن وليها ففي حياتها من باب أولى (٥).

⁽١) المحل (٨/ ٣١٢).

⁽٢) ينظر: المغنى (٤/ ٣٠٠) المبدع (٤/ ٣٤٧).

⁽٣) الأم (٣/ ١١٧).

⁽٤) الأم (٣/ ١١٧).

⁽٥) ينظر : شرح معاني الآثار (٤/ ٣٥٣) .



"-ما أخرجه البخاري (۱) ومسلم (۲) من طريق كريب مولى ابن عباس أن ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - أخبرته أنها أعتقت وليدة، ولم تستأذن النبي فلم كان يومها الذي يدور عليها فيه. قالت: أشعرت يا رسول الله أني أعتقت وليدتي. قال: " أو فعلت ؟ قالت: نعم. قال: " أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك " واللفظ للبخاري.

ووجه الدلالة من الحديث أن ميمونة رضي الله عنها أعتقت قبل أن تستأمر النبي ﷺ فلم يستدرك ذلك عليها، بل أرشدها إلى ما هو أولى، فلو كان لا ينفذ لها تصرف في مالها لأبطله (٣).

3-ما أخرجه البخاري، ومسلم (3) من طريق عطاء، عن جابر قال سمعته يقول: إن النبي على قام يوم الفطر فصلى، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة، ثم خطب الناس، فلما فرغ نبي الله على نزل، وأتى النساء فذكرهن، وهو يتوكأ على يد بلال وبلا باسط ثوبه يلقين النساء صدقة. قلت (أي ابن جريح) لعطاء زكاة يوم الفطر؟ قال: لا، ولكن صدقة يتصدقن بها، حينئذ تلقي المرأة فتخها (6) ويلقين ويلقين.

⁽١) كتاب الهبة ، باب : هبة المرأة لغير زوجها وعتقها إذا كان لها زوج فهو جائز إذا لم تكن سفيهة،فإذا كانت سفيهة لم يجز قل تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا ٱلسُّغَهَآةَ أَمَواكُمُ ﴾ [النساء: ٥].

⁽٢) كتاب الزكاة باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين (٢/٦٩٣) ٩٩٩.

⁽٣) ينظر : شرح معاني الآثار (٣٥٣/٤) شرح ابن بطال (٥/ ٨٢) الفتح (٥/ ٢١٩)، عمدة القارئ (٣) ١٥٢) .

⁽٤) تقدم تخريجه ص (١٧٨).

⁽٥) فتخها : قال عبد الرزاق : الفتخ الخواتم العظام ، وقيل : هي خواتم تلبس في الرجل . وقال الأصمعي : خواتيم لا فصوص لها .

ينظر : غريب الحديث للحربي (٣/ ٢٧) ، مشارق الأنوار (٢/ ١٤٥) ، مادة (ف ت خ) ، شرح مسلم للنووي (٦/ ١٧٣) .



واللفظ لمسلم.

وأخرج البخاري (۱)، ومسلم (۲) من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس أن النبي على صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها، ثم أتى النساء ومعه بلال، فأمرهن بالصدقة فجعلن يلقين تلقي المرأة خرصها وسخابها (۱۳)، واللفظ للبخاري.

قال الحافظ: " واستدل به على جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقف على إذن زوجها، أو على مقدار معين من مالها كالثلث خلافاً لبعض المالكية، ووجه الدلالة من القصة ترك الاستفصال عن ذلك كله.قال القرطبي: ولا يقال في هذا إن أزواجهن كانوا حضوراً ؛ لأن ذلك لم ينقل، ولو نقل فليس فيه تسليم أزواجهن لهن ذلك ؛ لأن من ثبت له الحق، فالأصل بقاؤه حتى يصرح بإسقاطه، ولم ينقل أن القوم صرحوا بذلك " (3).

٥-ما أخرجه البخاري (٥)، ومسلم (٢)من طريق عباد بن عبدالله، عن أسهاء

⁽١) كتاب العيدين ، باب: الخطبة بعد العيد (١/ ٣٢٧) ٩٢١.

⁽٢) كتاب صلاة العيدين ، باب : ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلي (٢/ ٢٠٦) ٨٨٤.

 ⁽٣) سخابها – بكسر السين ، وبالخاء المعجمة – قلادة من طيب معجون على هيئة الخرز ، تكون من
 مسك ، أو قرنفل أو غيرها من الطيب ، ليس فيه شيء من الجوهر ، وجمعه سخب ككتب .

ينظر : مشارق الأنوار (۲/ ۲۰۹) مادة (س خ ب) ، شرح مسلم للنووي (٦/ ١٨١) ، الفتح (٣٠ / ٣٠٠) ، هدي الساري (١٣٠) .

⁽٤) الفتح (٢/ ٢٨٤).

 ⁽٥) كتاب الهبة ، باب : هبة المرأة لغير زوجها ، وعتقها إذا كان لها زوج فهو جائز إذا لم تكن سفيهة
 (٢/ ٩١٥) (٩٠٥).

⁽٦) كتاب الزكاة ، باب : الحث في الإنفاق وكراهة الإحصاء (٢/ ٧١٣) ١٠٢٩.



رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله مَا لِيْ مَال إلاَّ ما أدخل عليّ الزبير أفأتصدق ؟ قال: "تصدقي ولا توعي (١) فيوعي عليك "واللفظ للبخاري ووجه الدلالة: أن أسهاء ذكرت لرسول الله ﷺ أنه ليس لها مال إلا ما أدخله الزبير عليها، قال النووي: "هذا محمول على ما أعطاها الزبير لنفسها بسبب نفقة وغيرها أو مما هو ملك الزبير، ولا يكره الصدقة منه، بل رضي بها على عادة غالب النساء " (٢).

وفي الحديث أن للمرأة أن تتصدق بغير إذن زوجها حيث لم يقيد رسول الله على انفقة مطلقاً والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

القول الثاني: لا يجوز أن تتبرع من مالها إلا بإذن زوجها:

ومنع طاووس ^(٣)مطلقاً تصرفها في مالها إلا بإذن زوجها، وعن الليث لا يجوز إلا في الشيء التافه ^(٤)، وعن مالك ليس لها أن تتصرف في مالها بزيادة على الثلث بغير عوض ^(٥)، وهي رواية ثانية عن أحمد ^(٦).

واستدلوا بها يأتي:

١ –ما أخرجه أحمد في المسند (٧)، وأبو داود في السنن (٨)، والنسائي في

⁽x) (Y/4P) r307.



⁽١) لا توعي : أي لا تجمعي وتشحي بالنفقة ، فيشح عليك ، وتجازي بتضييق رزقك .

ينظر : مشارق الأنوار (٢/ ٢٨٦) ، لسان العرب (٥/ ٣٩٧) مادة (و ع ي) .

⁽٢) شرح مسلم (٧/ ١١٩).

⁽٣) عزاه له الحافظ في الفتح (٥/ ٢١٨).

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) ينظر: المدونة (١٣/ ٢٨٤)، بداية المجتهد (٢/ ٣٢٥)، حاشية الدسوقي (٣/ ٣٣٠).

⁽٦) ينظر: المغنى (٤/ ٣٠٠)، المبدع (٤/ ٣٤٧).

⁽V) (11/ YTF) AO.V.



المجتبى (1)، والحاكم في المستدرك (٢)، والبيهقي في الكبرى (٣)من طريق داود بن أبي هند وحبيب المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن رسول الله علم قال: " لا يجوز لامرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها " واللفظ لأبي داود. أخرجه ابن ماجه (١) في سننه من طريق المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب به بمثله.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وأخرجه أحمد في المسند (٥)، وأبو داود في السنن (٦)، والنسائي في المجتبى (٧) من طريق حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال : لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيباً فقال في خطبته : لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها. واللفظ للنسائي. وهو عند أحمد مطولاً.

وهذا الحديث من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، واختلف العلماء في هذه الرواية على مسألتين :

المسألة الأولى: هل عمرو بن شعيب ثقة في نفسه؟

فالجمهور على توثيقه، والاحتجاج به كها قال ابن الصلاح (٨)، وذلك كأحمد

^{(1) (}r/AVY) rovy.

^{(7) (7/30)} P77.

^{(7) (1/11/1.}

 $^{(3) (7 \}land PV) \land AYY.$

^{(0) (11/357) 1255.}

⁽r) (r/ rpr) v30r.

⁽V) (r/AVY) VOVT.

⁽٨) مقدمة علوم الحديث (١٥٨).



وعلي بن المديني وإسحاق بن راهوية (١)، وكذلك وثقه ابن معين (١)، ويعقوب بن شيبة (٣)، وأبو زرعة (١)، وابن القطان (٥)، والعجلي (١)، والدارمي (٧) وغيرهم.

المسألة الثانية: حكم الترجمة؟

هذه الترجمة، عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، قد تكلم فيها بعضهم من حيث الإرسال والإنقطاع ؛ فإن شعيباً : هو ابن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص.

قالوا: فإن كان الضمير يرجع في الحالتين إلى عمرو، فأبوه شعيب، وجده تابعي ليس بصحابي، وعلى هذا فهو مرسل.

وإن كان المقصود بالترجمة : عمراً عن أبيه شعيب، عن جد شعيب وهو عبدالله بن عمرو الصحابي فهو منقطع ؛ لأن شعيباً لم يلق عبد الله.

والصواب أن الضمير يرجع إلى جد شعيب، وهو أيضاً جد عمرو، فيرجع إلى عبدالله بن عمرو بن العاص، وقد لقيه شعيب وسمع منه، ونقل الحافظ الروايات التي تدل على ذلك (٨)، فالإسناد إذاً متصل لا مطعن فيه، وليس بمرسل ولا منقطع. وهذا الذي نص عليه الإمام أحمد، والبخاري في التاريخ، وعلى بن

⁽١) نقل ذلك عنهم البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٣٤٢) ٢٥٧٨.

⁽٢) ينظر : الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨) ١٣٢٣.

⁽٣) ينظر: التمهيد (٨/ ٥٤).

⁽٤) ينظر : الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨) ١٣٢٣.

⁽٥) ينظر: تهذيب الكمال (٢٢/ ٦٧) ٤٣٨٥.

⁽٦) تاريخ الثقات (٣٦٥).

⁽٧) ينظر: تهذيب الكيال (٢٢/ ٧٢) ٤٣٨٥.

⁽٨) ينظر : تهذيب التهذيب (٨/ ٤٩)



المديني، والدارقطني وغيرهم.

قال البخاري: "رأيت أحمد، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيدة، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب،عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين قال. البخاري: فمن الناس بعدهم "(١).

وقال ابن عبد البر في التمهيد: " وعمرو بن شعيب ثقة إذا حدث عنه ثقة، وإنها دخلت أحاديثه الداخلة من أجل رواية الضعفاء عنه، والذي يقول: إن روايته عن أبيه عن جده صحيفة، يقول: إنها مسموعة صحيحة " (٢).

وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣): " وأما أئمة الإسلام وجمهور العلماء فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده إذا صح النقل إليه مثل: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة ونحوهما " وقال ابن القيم في الزاد: " وصح عن عبدالله بن عمرو أنه كان يكتب حديثه، وكان مما كتبه صحيفة تسمى: الصحيفة الصادقة وهي التي رواها حفيده عمرو بن شعيب عن أبيه عنه، وهي من أصح الأحاديث، وكان بعض أئمة الحديث يجعلها في درجة أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، والأئمة الأربعة وغيرهم احتجوا بها (١) " والقول العدل في حكم هذه الترجمة ما ذكره الذهبي في الموقظة (٥) بأنها من أعلى مراتب الحسن.

⁽١) التاريخ الكبير (٦/ ٣٤٢) ٧٥٥٨.

^{(7)(37/317).}

^{. (}A/\A)(T)

^{(£0}A/T)(E)

^{. (}٣٢) (0)



وقال في الميزان (١): " ولسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن ".

ونحوه ما ذكره الحافظ في الفتح (٢): " وترجمة عمرو قوية على المختار، لكن حيث لا تعارض ".

ولعل نزولها إلى رتبة الحسن بسبب الخلاف والتردد الحاصل فيها.

پناء على هذا فإسناد الحديث حسن، وحسنه الألباني في الصحيحة (٣)
 وصححه في سنن ابن ماجه (٤).

Y-واستدلوا - أيضاً - بها أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥)، وابن ماجه في السنن (١)، والطبراني في الأوسط (٧) والكبير (٨) والمزي في تهذيب الكهال (٩) من طرق عن الليث بن سعد، عن عبدالله بن يحيى رجل من ولد كعب بن مالك، عن أبيه، عن جده أن جدته خَيْرة امرأة كعب بن مالك أتت رسول الله على بحلي لها. فقالت: إني تصدقت بهذا. فقال لها رسول الله على : "لا يجوز للمرأة في مالها أمر إلا بإذن زوجها، فهل استأذنت كعباً ؟ قالت: نعم. فبعث رسول

^{(1) (0/ 777) (773.}

^{. (£ ·} A /T) (Y)

^{(7) (7/} ۲۷3) 074.

 $^{(3) (7 \}land APY) \land ATY.$

^{(0) (1/17/) (3)}

⁽r) $(Y \land APV)$ $P \land YY$.

[.]A7V7 (Y9T/A)(V)

⁽A)(37\ro7)30r.

⁽P) (r1/vp7) TorT.



الله ﷺ إلى كعب بن مالك زوجها. فقال هل أذنت لخيرة أن تتصدق بحليها ؟ فقال: نعم. فقبله رسول الله ﷺ منها. واللفظ لابن ماجه.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (١): " هذا إسناد ضعيف، عبدالله بن يحيى لا يعرف في أولاد كعب بن مالك ".

قلت: إسناده ضعيف ؛ فيه عبد الله بن يجيى وأبوه كلاهما مجهول قاله الحافظ في التقريب (٢).

وله شاهد من حديث عبدالله بن عمرو المتقدم.

٣-ما أخرجه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه (٣)، من طريق الفضيل بن سليهان، عن موسى بن عقبة، عن إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن عبادة بن الصامت مطولاً وفيه: " وقضى أن المرأة لا تعطي من مالها شيئاً إلا بإذن زوجها ".

قال الهيثمي في المجمع (3): "رواه عبد الله بن أحمد، وإسحاق لم يدرك عبادة". قلت: وإسناده ضعيف، الفضيل بن سليهان النميري قال الحافظ عنه: " صدوق له خطأ كثير" (٥)، وإسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة مجهول الحال قاله الحافظ (٢)، وروايته عن عبادة مرسلة (٧).

^{.(09/4)(1)}

^{(7) (}٧٥٥، ٠٧٠١) ٥٢٧٣١/٣٧٧.

⁽T) (VT/ VT3) AVVTT.

^{. (}٢٠٥/٤) (٤)

⁽٥) التقريب (٧٨٥) ٢٦٤٥.

⁽٦) المصدر السابق (١٣٣) ٣٩٦.

⁽٧) ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٢٢٤) ٤٨١، جامع التحصيل (١٤٤) ٢٧.



والأحاديث قبله تشهد له.

وأجاب الجمهور عن حديث عمرو بن شعيب وما بعده بأجوبة متعددة :

۱ – أن الأحاديث التي استدل بها أصحاب هذا القول ضعيفة (1)، وقد تقدم حديث عمرو بن شعيب (1)، وأن إسناده حسن.

٢-قال البيهقي في الكبرى (٣) : الطريق في هذا الحديث إلى عمرو بن شعيب صحيح، ومن أثبت أحاديث عمرو بن شعيب لزمه إثبات هذا إلا أن الأحاديث التي مضت في الباب قبله أصح إسناداً " وسلك البيهقي رحمه الله في هذا الوجه الترجيح.

٣-جمع بعض العلماء بين الأحاديث بأن النهي عن إنفاقها إلا بإذنه نهي للتنزيه ؛ فلا ينبغي أن تتصرف في مالها إلا بمشورة زوجها أدباً واستحباباً، وأشار إلى هذا الوجه الشافعي (٤) والخطابي (٥).

وهذا الجواب قوي. والله أعلم.

* ثم إن ما ذهب إليه الإمام مالك، ورواية عن الإمام أحمد: من أنه ليس لها أن تتصرف في مالها بزيادة على الثلث بغير عوض، لا دليل عليه، والتحديد بذلك تحكم ليس فيه توقيف.

٤- قاس المالكية المرأة على المريض، وقالوا: كما أنه ليس للمريض التبرع

⁽٥) ينظر: معالم السنن (٢/ ١٤٢).



⁽١) انظر: المغنى (٤/ ٣٠٠).

⁽٢) ص (١٨٩).

^{.(11/1)(4)}

⁽٤) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٦٠).



إلا بثلث أمواله، لتعلق حق الورثة بالمال، فكذلك المرأة.

قال ابن قدامة : " وقياسهم (أي المرأة على المريض) غير صحيح لوجوه :

أحدها: أن المرض سبب يفضي إلى وصول المال إليهم بالميراث؛ والزوجية إنها تجعله من أهل الميراث فهي أحد وصفي العلة، فلا يثبت الحكم بمجردها، كما لا يثبت للمرأة الحجر على زوجها، ولا لسائر الوارث بدون المرض.

الثاني: أن تبرع المريض موقوف ؛ فإن برئ من مرضه صح تبرعه، وهاهنا أبطلوه على كل حال، والفرع لا يزيد على أصله.

الثالث: أن ما ذكروه منتقض بالمرأة ؛ فإنها تنتفع بهال زوجها، وتتبسط فيه عادة، ولها النفقة منه، وانتفاعها بهاله أكثر من انتفاعه بهالها، وليس لها الحجر عليه، وعلى أن هذا المعنى ليس بموجود في الأصل، ومن صحة القياس وجود المعنى المثبت للحكم في الأصل والفرع جميعاً "(١).

الراجع:

* ومن هنا يتبين أن الراجح من الأقوال القول الأول وهو جوازصدقة المرأة بهالها من غير إذن زوجها ؛ لقوة أدلته وموافقته لكتاب الله وصريح سنة رسول الله عليه .

قال ابن حزم في المحلى (٢): "... فإن الله تعالى افترض في القرآن والسنة التي أجمع أهل الإسلام عليها إجماعاً مقطوعاً به متيقناً أن على الأزواج نفقات الزوجات، وكسوتهن، وإسكانهن، وجعل لهن الميراث من الرجال كها جعله للرجال منهن،

⁽١) المغنى (٤/ ٣٠٠).

^{. (}T10-T18/A)(Y)



سواء بسواء فصار بيقين من كل ذي مسكة عقل حق المرأة في مال زوجها واجباً لازماً حلالاً يوماً بيوم وشهراً بشهر وعاماً بعام وفي كل ساعة، وكرة الطرف لا تخلو ذمته من حق لها في ماله، بخلاف منعه من مالها جملة، وتحريمه عليه إلا ما طابت له نفسها به، ثم ترجو من ميراثه بعد الموت كها يرجو الزوج في ميراثها ولا فرق، فإن كان ذلك موجباً للرجل منعها من مالها، فهو للمرأة أوجب وأحق في منعه من ماله إلا بإذنها ؟ لأن لها شركاً واجباً في ماله، وليس له في مالها إلا التب والزجر، فيا للعجب في عكس الأحكام ؟ فإن لم يكن ذلك مطلقاً لها منعه من ماله خوف أن يفتقر فيبطل حقها اللازم فأبعد والله، وأبطل أن يكون ذلك موجباً له منعها من مال لاحق له فيه ولا حظ إلا حظ الفيل من الطيران.

والعجب كل العجب من إطلاقهم له المنع من مالها أو من شيء منه، وهو لو مات جوعاً أو جهداً أو هزالاً أو برداً لم يقضوا له في مالها بنواة، ولا بجلد يستتر به، فكيف استجازوا هذا إن هذا لعجب !!.

وتأمل - رحمك الله - كلام ابن حزم ترى فيه دقة فقهه، وعمق فهمه، وتدرك أن للمرأة أن تتصرف في مالها إن كانت رشيدة دون إذن زوجها، وأن لا حق له في منعها، لكن مما ابتلي به رجال هذا الزمان مع قلة الدين، وفساد أهله التسلط على أموال النساء، وسلبها. فإنا لله وإنا إليه راجعون، وسيأتي مزيد بيان للمسائل المالية المتعلقة بالمرأة. في هذا البحث إن شاء الله (۱).



⁽١) ص: (٥٦٣) فها بعدها.





المطلب الثاني: أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة (١)

سترى في هذا المسألة أيها القارئ الكريم أن حق المرأة في التبرع ليس مقصوراً على مالها فحسب بل يتعداه إلى مال من اختارته لتكون سكناً له، ويكون لباساً لها، وإليك عرض الأقوال في المسألة:

القول الأول: جواز تبرع المرأة من مال زوجها:

يجوز للمرأة أن تتبرع من مال زوجها بها أذن فيه صريحاً وبها لم يأذن فيه، ولم ينه عنه إذا علمت رضاه به، بشرط ألا تكون مفسدة.

وذهب إلى هذا الأحناف (٢)، والمالكية (٣) والشافعية (٤)، ورواية عن الإمام أحمد (٥)، وبه قال البخاري، حيث بوّب في صحيحه في كتاب الزكاة: " باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد " فقيد صدقة الخادم بأمر الصاحب، ثم بوّب بعدة: " باب المرأة إذا تصدقت، أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة ".

قال الحافظ: "ولم يقيده (أي الباب) بالأمركما قيد الذي قبله، قيل: إنه فرق بين المرأة والخادم بأن المرأة لها أن تتصرف في بيت زوجها بها ليس فيه إفساد



⁽١) عنوان المسألة لفظ ترجمة للبخاري في كتاب الزكاة من صحيحه (٢/ ٥٢٢) وعنونت بها لدقتها ؛ واحتوائها على ثبوت الحق والأجر ، فتأمل .

⁽٢) ينظر : المبسوط للسرخسي (٣٠/ ١٤٣) ، بدائع الصنائع (٤/ ٢٨) عمدة القارئ (٨/ ٢٩٢) .

⁽٣) ينظر التمهيد (١/ ٢٣٢) ، الاستذكار (٥/ ١٢٥) إكمال المعلم (٣/ ٥٥٠) .

⁽٤) ينظر: المجموع (٦/ ٢٤٠).

⁽٥) ينظر: المغني (٤/ ٣٠١) المبدع (٤/ ٣٥٣).



للرضا بذلك في الغالب، بخلاف الخادم الخازن" (١١).

واستدلوا بها يأتي :

۱ – ما أخرجه البخاري (۲)، ومسلم (۳) من طريق مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: " إذا تصدقت المرأة من طعام زوجها غير مفسدة كان لها أجرها، ولزوجها بها كسب، وللخازن مثل ذلك " واللفظ للبخاري.

وقد أورده البخاري في صحيحه من ثلاثة طرق، تدور على أبي وائل شقيق ابن سلمة، عن مسروق عنها: أولها شعبة، عن منصور، والأعمش، عنه، ولم يسق لفظه بتهامه (1).

ثانيها: حفص بن غياث، عن الأعمش وحدة ولفظ الأعمش: "إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها " الحديث (٥٠).

ثالثها: جرير، عن منصور وحده ولفظ منصور: "إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها" (٦).

⁽٦) المصدر السابق (١٣٧٣).



⁽١) الفتح (٣/ ٣٨٧).

⁽٢) كتاب الزكاة أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد (٢/ ٥٢١) ١٣٧ من طريق جرير ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن مسروق به .

⁽٣) كتاب الزكاة ، باب : أجر الخازن الأمين ، والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة بإذنه الصريح أو العرفي (٢/ ٧١٠) ١٠٢٤ من طريق أبي معاوية عن الأعمش ، عن أبي واثل عن مسروق به .

 ⁽٤) كتاب الزكاة ، باب : أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة (٢/ ٥٢٢)
 ١٣٧٢.

⁽٥) المصدر السابق (١٣٧٢).



قال الحافظ: وقد أورده الإسهاعيلي من حديث شعبة ولفظه: "إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كتب لها أجر، ولزوجها مثل ذلك، وللخازن مثل ذلك لا ينقص كله واحد منهم من أجر صاحبه شيئاً، للزوج بها اكتسب، ولها بها أنفقت غير مفسدة "(۱).

وتأمل – حفظك الله – روايات الحديث تجد رواية الأعمش " إذا أطعمت المرأة..." ورواية منصور: " إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها ".

قال العيني في عمدة القارئ (٢): "قال بعضهم هذا على مذهب الناس بالحجاز وبغيرها من البلدان، إن رب البيت قد يأذن لأهله، وعياله وللخادم في الإنفاق بها يكون في البيت من طعام أو إدام، ويطلق أمرهم فيه إذا حضره السائل، ونزل الضيف، وحضهم رسول الله على لزوم هذه العادة ووعدهم الثواب عليه، وقيل: هذا في اليسير الذي لا يؤثر نقصه ولا يظهر وقيل: هذا إذا علم منه أنه لا يكره العطاء فيعطى ما لم يجحف وهذا معنى قوله "غير مفسدة ".

وقال النووي: "... واعلم أنه لابد للعامل وهو الخازن، وللزوجة، والمملوك من إذن المالك في ذلك ؛ فإن لم يكن أذن أصلاً فلا أجر لأحد من هؤلاء الثلاثة، بل عليهم وزر بتصرفهم في مال غيرهم بغير إذنه، والإذن ضربان: أحدهما الإذن الصريح في النفقة والصدقة. والثاني: الإذن المفهوم من اطراد العرف والعادة كإعطاء السائل كسرة ونحوهما مما جرت العادة به، واطرد العرف فيه، وعلم بالعرف رضاء الزوج والمالك به، فإذنه في ذلك حاصل وإن لم يتكلم، وهذا إذا علم رضاه لا طراد العرف وعلم أن نفسه كنفوس غالب الناس في الساحة بذلك،



⁽١) الفتح (٣/ ٣٨٧).

 $⁽Y) (\Lambda/YPY)$.



والرضا به، فإن اضطرب العرف، وشك فيه، لم يجز للمرأة وغيرها التصدق من ماله إلا بصريح إذنه...معنى قوله على : "إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة " فأشار على أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة، ونبه بالطعام أيضاً على ذلك ؟ لأنه يسمح به في العادة بخلاف الدراهم والدنانير في حق أكثر الناس، وفي كثير من الأحوال" (١).

٢-ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أسهاء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها جاءت النبي على فقالت : يا نبي الله ليس لي شيء إلا ما أدخل علي الزبير، فهل على جناح أن أرضخ مما يدخل علي ؟ فقال على : " ارضخي (٢) ما استطعت ولا توعى فيوعى الله عليك " واللفظ لمسلم (٣).

قال النووي: "هذا محمول على ما أعطاها الزبير لنفسها بسبب النفقة وغيرها، أو مما هو ملك الزبير ولا يكره الصدقة منه ؛ بل رضي بها على عادة غالب الناس... وقوله على (ارضخي ما استطعت) معناه مما يرضى به الزبير، وتقديره أن لك في الرضخ مراتب مباحة بعضها فوق بعض، وكلها يرضاها الزبير فافعلي أعلاها، أو يكون معناه ما استطعت مما هو ملك لك " (1).

ووجه الدلالة من الحديث أن رسول الله على النفقة وحذرها من الشح والإمساك؛ ولم يأمرها باستئذان الزبير لما يعرفه على من حاله رضي الله عنه

⁽٤) شرح صحيح مسلم (٧/ ١١٩).



⁽۱) شرح مسلم (۷/ ۱۲۲–۱۱۳).

 ⁽۲) ارضخي من الرضخ وهو العطاء اليسير ، فالمعنى : أنفقي من غير إجحاف ما دمت قادرة مستطيعة ،
 انظر : إكمال المعلم (٣/ ٥٥٩) النهاية (٢/ ٢٢٨) مادة (رض خ) ، الفتح (٣/ ٣٨٤) .

⁽٣) تقدم تخريجه ص (١٨٧) وما بعدها.



فكان كالإذن العام.

٣-ما أخرجه البخاري (۱)، ومسلم (۲)من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان رسول الله على يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه، وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت، فدخل عليها رسول الله على فأطعمته، وجعلت تفلي رأسه (۳)، فنام رسول الله على ثم استيقظ وهو يضحك. قالت: فقلت: وما يضحكك يا رسول الله ؟ قال: "ناس من أمتى عرضوا على غزاه في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأسرة – أو مثل الملوك على الأسرة، شك إسحاق – قالت: فقلت: يا رسول اله ادع الله أن يجعلنى منهم، فدعالها رسول الله المحاق – قالت: فقلت: يا رسول اله ادع الله أن يجعلنى منهم، فدعالها رسول الله المحاق – قالت: فقلت: يا رسول اله ادع الله أن يجعلنى منهم، فدعالها رسول الله المحاق – قالت: فقلت: يا رسول اله ادع الله أن يجعلنى منهم، فدعالها رسول الله المحاق ... " الحديث واللفظ للبخاري.

من الفوائد التي ذكرها شراح الحديث: إباحة ما قدمته المرأة للضيف من مال زوجها، لأن الأغلب أن الذي في بيت المرأة هو من مال الرجل، وأن الوكيل والمؤتمن إذا علم أنه يسر صاحبه ما يفعله من ذلك جاز له فعله (٤).

القول الثاني : جواز تصدق المرأة من مال زوجها ولو كره :

ما ذهب إليه ابن حزم وهو أن للمرأة حقاً زائداً، ولها أن تتصدق من مال زوجها ولو كره وبغير إذنه غير مفسدة، وهي مأجورة بذلك، واستدل بأدلة أصحاب القول الأول، وبها يأتي:

⁽١) كتاب الجهاد ، باب : الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء (٣/ ١٠٢٧) ٢٦٣٦.

⁽٢) كتاب الإمارة ، باب : فضل الغزو في البحر (٣/ ١٥١٨) ١٩١٢.

 ⁽٣) إنها نام رسول الله ﷺ في حجرها ألنها رضي الله عنها – كانت منه ذات محرم من قبل خالاته من الرضاعة .

⁽٤) ينظر : التمهيد (١/ ٢٣١) شرح ابن بطال (٦/ ١٤٢) ، المفهم (٥/ ٦٢٩) الفتح (١١/ ٧٨) .



۱ – ما أخرجه البخاري (۱)، ومسلم (۲) من طريق همام، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي على : " إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فلها نصف أجره... " واللفظ للبخاري وفي رواية للبخاري (۳) ولفظ مسلم : "... فله نصف أجره ".

ووجه الدلالة من الحديث التصريح بأن ما أنفقت المرأة عن غير أمر زوجها فلها نصف أجره، وله النصف الآخر.

وجمع الجمهور بين هذا الحديث وما تقدمه (٤) من حديث عائشة بأوجه متعددة منها:

ا -ما قاله النووي في شرحه على صحيح مسلم (٥): " وأما قوله على : " وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له " فمعناه من غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين، ويكون معها إذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره وذلك الإذن الذي قد بيناه سابقاً (٦) إما بالصريح وإما بالعرف ولابد من هذا التأويل، لأنه على الأجر مناصفة وفي رواية أبي داود " فلها نصف أجره " ومعلوم أنها إذا أنفقت من غير إذن صريح ولا معروف من العرف فلا أجر لها، بل عليها وزر فتعين تأويله " (٧).

⁽١) كتاب البيوع ، باب : قول الله تعالى : ((أنفقوا من طيبات ما كسبتم) (٢/ ٧٢٨) ١٩٦٠ .

⁽٢) كتاب الزكاة ، باب: ما أنفق العبد من مال مولاه (٢/ ٧١١) ١٠٢٦.

⁽٣) كتاب النفقات ، باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ، ونفقة الولد (٥- ٢٠٥) ٥٠٤٥.

⁽٤) ص (١٩٨).

^{.(11}T-11Y/V) (o)

⁽٦) تقدم نقل النووي ص (١٩٩).

⁽٧) ينظر: إكمال المعلم (٤/ ١٤٢) ، المفهم (٣/ ١٦٢).



Y-قال الحافظ: " يحمل أن يكون المراد بالتنصيف في حديث الباب الحمل على المال الذي يعطيه الرجل في نفقة المرأة، فإذا أنفقت منه بغير علمه كان الأجر بينهما؛ للرجل لكونه الأصل في اكتسابه، ولكونه يؤجر على ما ينفقه على أهله، كما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره، وللمرأة لكونه من النفقة التي تختص بها، ويؤيد هذا الحمل ما أخرجه أبو داود (١)عقب حديث أبي هريرة هذا قال: في المرأة تصدق من بيت زوجها. قال: لا إلا من قوتها، والأجر بينهما، ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بإذنه. قال أبو داود في رواية أبي الحسن بن العبد عقبه: هذا يضعف حمله على هذا يضعف حديث همام. (أي الحديث المتقدم) ومراده أنه يضعف حمله على التعميم، أما الجمع بينهما بها دل عليه هذا الثاني فلا "(٢).

٣-واستدلوا أيضاً بها أخرجه مسلم (٣) في صحيحه من طريق عمير مولى أبي اللحم قال: أمرني مولاي أن أقدد لحها، فجاءني مسكين فأطعمته منه، فعلم بذلك مولاي، فضربني، فأتيت رسول الله على فذكرت ذلك له، فدعاه، فقال: " لم ضربته؟ فقال: يعطى طعامى بغير أن آمره. فقال: " الأجربينكما ".

فإذا أمضى رسول الله على تصرف الخادم في العطاء فالزوجة من باب أولى، وفرق بعضهم بين الزوجة والخادم بأن الزوجة لها حق في مال الزوج، ولها النظر في بيتها، فجاز لها أن تتصدق بها لا يكون إسرافاً لكن بمقدار العادة، وما يعلم أنه لا يؤلم زوجها، فأما الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه ولا حكم، فيشترط الإذن في عطية الخادم دون الزوجة، ومع ذلك أمضى رسول الله علي تصرفه فالزوجة أولى.

⁽١) (٢/ ١٣١) ١٦٨٨. قال الألباني في صحيح سنن أبي داود :"صحيح موقوف " (١٦٨٨) .

⁽٢) الفتح (٩/ ٢٩٧).

⁽٣) كتاب الزكاة باب : ما أنفق العبد من مال مولاه (٢/ ٧١١) ١٠٢٦.



وأجاب النووي عن الحديث بأنه محمول على أنه ظن أن سيده يرضى بذلك القدر ؛ فلم يرضَ ؛ لكونه كان محتاجاً إليه أو لمعنى آخر، فيثاب السيد على إخراج ماله، ويثاب العبد على نيته، فكان قول رسول الله على الأجر بينكما "تحريضاً وتحفيزاً على إمضاء الصدقة (١).

القول الثالث: لا تجوز صدقة المرأة من مال زوجها إلا بإذنه اللفظي: وهذه رواية عن الإمام أحمد (٢).

واستدلوا بها:

۱ – أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (۳)، وسعيد بن منصور في سننه (۱)، وأحمد في المسند (۵)، وأبو داود في سننه (۱)، وابن ماجه في السنن (۷)، والترمذي في سننه (۸)، والطبراني في الكبير (۹)، والمشاميين (۱۱)، والبيهقي في الكبرى (۱۱) والمقدسي في

⁽١) ينظر: المجموع (٦/ ٢٤١).

⁽٢) ينظر : المغنى (٤/ ٣٠١) المبدع (٤/ ٣٥٣).

^{(7) (3/13/)} ٧٧٧٧.

^{(3) (1/} P31) VY3.

⁽r) (T/ rp7) orom.

⁽V) (Y\·VV)0PTY.

⁽A) (T/ VO) · VF.

⁽P) (A/071)01TV.

^{.081(4.4/1) (1.)}

^{(11) (3/461)0324.}



المختارة (۱) من طرق عن إسهاعيل بن عياش، عن شرحبيل ابن مسلم الخولاني، عن أي أمامة الباهلي قال: سمعت رسول الله على خطبته عام حجة الوداع يقول: " لا تنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذن زوجها " قيل: يا رسول الله ولا الطعام ؟ قال: ذاك أفضل أموالنا ". واللفظ للترمذي. وقال: حديث حسن.

قلت: إسناده صحيح ؛ لأن رواية إسهاعيل بن عياش لهذا الحديث عن أهل بلده، قال يعقوب بن سفيان: إسهاعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام (٢)، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣).

وأجاب الجمهور عنه بها يأتي:

١ -قالوا: إن النهي في حديث أبي أمامة للكراهة فقط، والقرينة الصارفة إلى ذلك حديث أبي هريرة، وحديث أسهاء وكراهة التنزيه لا تنافي الجواز ولا تستلزم عدم استحقاق الثواب (٤).

٢-وذهب بعضهم إلى أن ذلك يختلف باختلاف عادات البلاد، واختلاف حال الزوج من مسامحته ورضاه بذلك أو كراهته له، وباختلاف الحال في الشيء المنفق بين أن يكون شيئاً يسيراً يتسامح به، وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج يبخل بمثله، وبين أن يكون ذلك رطباً يخشى فساده إن تأخر وبين أن يكون يدخر،

^{(1) (1/ 121)3317.}

 ⁽۲) المعرفة والتاريخ (۲/۲۶۲) ، التاريخ الكبير (۱/۳۲۹) ۱۱۲۹ ، الكاشف (۲(۲۲۸) ٤٠٠، تهذيب التهذيب (۱/ ۲۸۰) ۵۸٤.

^{.(}۲۱۲۰)(۳)

⁽٤) ينظر : نيل الأوطار (٦/ ١٢٢).



ولا يخشى عليه الفساد (١).

Y-استدلوا - أيضاً - بها أخرجه الطيالسي في مسنده (۲)، وعبد بن حميد في المسند (۳)، والبيهقي في الكبرى (٤)، وابن عبدالبر في التمهيد (٥) من طرق عن ليث ابن أبي سليم، عن عطاء، عن ابن عمر، عن النبي في أن امرأة أتته فقالت: ما حق الزوج على امرأته ؟ فقال: لا تمنعه نفسها وإن كانت على ظهر قتب، ولا تعطي من بيته شيئاً إلا بإذنه، فإن فعلت ذلك كان له الأجر، وعليها الوزر... الحديث. واللفظ للطيالسي.

وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأن إسناده ضعيف، فيه ليث بن أبي سليم قال الحافظ عنه: "صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك " (٦٠).

٣-ما أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (٨) من حديث جابر الطويل في صفة حج رسول الله ﷺ، وفيه أنه قال في خطبة الوداع: " إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهر كم هذا في بلدكم هذا " واللفظ لمسلم.

قالوا: ولأنه تبرع بهال غيره بغير إذنه فلم يجز كغير الزوجة.

وأجاب الجمهور بأن أحاديث تبرع المرأة من بيت زوجها خاصة صحيحة،

⁽١) ينظر: عمدة القارئ (٨/ ٢٩٢).

^{(1) (777) 1091.}

[.]AIT (YOA) (T)

^{(3) (3/391) 1314.}

^{.(171/1) (0)}

⁽٦) التقريب (٨١٨) ٥٧٢١ وانظر : الكامل (٦/ ٨٧) ١٦١٧، الميزان (٥/ ٥٠٩) ٥٠٠٣، تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٧) ٨٣٥.

⁽٧) كتاب الحج ، باب: الخطبة أيام مني (٢/ ٦٢٠) ١٦٥٤.

⁽٨) كتاب الحج ، باب : حجة النبي ﷺ (٢/ ٨٨٦) ١٢١٨.



والخاص يقدم على العام.

ثم إنه لا يصح قياس المرأة على غيرها ؛ لأنها بحكم العادة تتصرف في مال زوجها، وتتبسط فيه، وتتصدق منه ؛ لحضورها وغيبته، والإذن العرفي يقوم مقام الإذن الحقيقي، فصار كأنه قال لها : افعلي كذا.

ومن هنا يتبين أن الراجح القول الأول ؛ لقوة أدلته، ولك أن ترى عدالة الإسلام، وضهانه لحقوق المرأة فيجعل لها حق التصرف الكامل في مالها بالتبرع والهبة، ويشرع لها أيضاً أن تتصدق من بيت زوجها غير مفسدة، إن علمت أنه لا يكره ذلك، في حين أنه لا يشرع للرجل التصرف ولو في الحقير من مالها بدون إذنها، ذلك أن الإسلام دين الإنسانية والتكافل يربي كل فرد من أفراده على القدرة على اتخاذ القرار إن لم يكن فيه مفسدة، ويجعل القرار النافع سبباً للشراكة في الأجر، ويقنن السلطة المركزية على كل صغير وكبير، فلا تنتظر المرأة رجوع زوجها حتى تستأذنه في إطعام فقير يدق بابها، أو سد رمق مسكين يسألها، أو إطعام ضيف يحل في دارها، بل يحثها على النفقة بغير إفساد، ويضمن لها الأجر على سخاوة النفس، وكرم الطبع، فلله الحمد والمنة.





@1(

المبحث الرابع

حق المرأة في المبادرة إلى قضاء رمضان

من المعلوم أن الله كتب الحيض على بنات آدم، وأمرهن سبحانه بالفطر حال الحيض، وقضاء ما أفطرن من رمضان في الطهر، وقد تعتري المرأة أمور يشرع لها الفطر غير الحيض كالمرض والسفر، فإن لم تكن ذات زوج لم يكن لوليها منعها من قضاء رمضان، واختلفوا في الزوجة التي زوجها حاضر، لثبوت حقه في الاستمتاع بها، والصيام يمنعه من ذلك فهل لها أن تقضى بغير إذنه على ما يأتي:

القول الأول: ليس لها قضاء رمضان إلا بإذنه ما لم يضق الوقت:

إذا كان على المرأة أيام من رمضان فليس لها أن تقضيها إلا بإذن زوجها، ما لم يضق وقت القضاء بأن لم يبق من شعبان إلا بمقدار ما عليها من رمضان، هذا ما ذهب إليه الشافعية في الصحيح من المذهب (١)، وهو مذهب الحنابلة (٢).

واستدلوا بها يأتى:

١ -ما أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (٤) من حديث أبي سلمة قال : سمعت
 عائشة رضي الله عنها تقول : كان يكون على الصوم من رمضان، فها أستطيع أن

⁽١) ينظر: المجموع (١٨/ ٢٤٢)، مغنى المحتاج (٣/ ٤٣٩).

⁽٢) ينظر : المغني (٧/ ٢٠٥) ، المبدع (٣/ ٦٦) .

⁽٣) كتاب الصوم ، باب : متى يقضى قضاء رمضان (٢/ ٦٨٩) ١٨٤٩.

⁽٤) كتاب الصوم ،باب : قضاء رمضان في شعبان (٢/ ٨٠٢) ١١٤٦.



أقضى إلا في شعبان. قال يحيى بن سعيد: الشغل من النبي علي أو بالنبي على أ

قال العيني: " فيه أن حق الزوج من العشرة والخدمة يقدم على سائر الحقوق ما لم يكن فرضاً محصوراً في الوقت " (١٠).

ونوقش قوله " الشغل من النبي صلى الله عليه سلم أو بالنبي على " أنه مدرج من كلام يحيى كما سبقت بذلك الرواية، قال الحافظ في الفتح: " ومما يدل على ضعف الزيادة أنه على كان يقسم لنسائه فيعدل، وكان يدنو من المرأة في غير نوبتها فيقبل ويلمس من غير جماع، فليس في شغلها بشيء من ذلك ما يمنع الصوم " (٢).

Y-قالوا ليس للمرأة أن تمنع زوجها حقه الذي هو على الفور بها ليس على الفور $\binom{(r)}{}$.

القول الثاني : لها أن تقضي رمضان دون إذنه :

إذا كان على المرأة أيام من رمضان فلها أن تقضيها دون أن تستأذن زوجها، وليس له منعها من ذلك سواء ضاق وقت القضاء أو لم يضق، هذا ما ذهب إليه الحنفية (3)، والمالكية (6).

واستدلوا بها يأتي:

١-ما أخرجه البخاري (٦)، ومسلم (٧)من طريق همام بن منبه، عن أبي هريرة،

⁽١) عمدة القارئ (٩/ ١٢١).

⁽٢) الفتح (٤/ ١٩١).

⁽٣) ينظر: المجموع (١٨/ ٢٤٢)، المغني (٧/ ٢٠٥).

⁽٤) ينظر : حاشية ابن عابدين (٢/ ٤٣٠).

⁽٥) ينظر: المنتقى (٢/ ٦٧)، مواهب الجليل (٢/ ٤٥٤).

⁽٦) كتاب الصوم ، باب : صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً (٥/ ١٩٩٣) ٤٨٩٦.

⁽٧) كتاب الزكاة ، باب : ما أنفق العبد من مولاه (٢/ ٧١١) ١٠٢٦.



عن النبي ﷺ: " لا تصوم المرأة وبعلها شاهد إلا بإذنه "..

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (۱) بسند صحيح من طريق الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً " لا تصوم المرأة يوماً من غير شهر رمضان وزوجها شاهد إلا بإذنه".

قال ابن خزيمة: " قوله على من غير شهر رمضان من الجنس الذي نقول إن الأمر إذا كان لعلة فمتى كانت العلة قائمة، والأمر قائم، والنبي على لما أباح للمرأة صوم شهر رمضان بغير إذن زوجها، إذ صوم رمضان واجب عليها، كان كل صوم واجب مثله، جائز أن تصوم بغير إذن زوجها "(٢).

ووجه دلالة الحديث أن مفهوم المخالفة من هذا الحديث يدل على أن لها أن تصوم بغير إذنه لم يكن تطوعاً.

٢-أنه ليس للزوج منع الزوجة من المبادرة إلى قضاء رمضان إلا باختيارها ؟
 لأن لها حقاً في إبراء ذمتها من الفرض الذي لزمها.

٣-أنه صوم لزمها بالشرع كصوم رمضان فلا إذن لأحد فيه.

والذي يظهر أن القول الثاني أقوى وهو أنه ليس للزوج أن يمنع زوجته من المبادرة إلى قضاء رمضان، وذلك لما يلي:

ا -أن حديث عائشة الذي استدل به أهل القول الأول لا يدل على أن له منعها ؛ لأنها لم تنقل أن النبي على أن النبي على أن النبي على أمرها بذلك، فيكون هذا العمل من جانبها فقط تأدباً مع رسول الله على على التسليم بأن الزيادة التي في آخر الحديث من قولها (٣)؛

^{(1) (7/ 917) 1717.}

⁽٢) المصدر السابق

⁽٣) ينظر: شرح النووي على مسلم (٨/ ٢٢).



علماً بأن الراجح أن الزيادة مدرجة من قول يحيى بن سعيد، ولأن النبي على مات عن تسع زوجات ومعلوم أنه كان يقسم بينهن فها المانع أن تصوم إذا كان رسول الله عند غيرها.

٢-أن الحديث الذي استدل به أهل القول الثاني يدل على أنها تستأذنه في النفل، أما الفرض فهو واجب بأصل الشرع فلا يستأذن فيه أحد.

ومن هنا يتبين أنه ليس للرجل إذن في قضاء المرأة فرضها سواءً بادرت بالقضاء على الراجح، أو تأخرت حتى ضاق الوقت، وهذا حق وهبها الله إياه.





07

المبحث الخامس: الاعتكاف

ويعطي الإسلام المرأة حقاً في لزوم المسجد للطاعة كحق الرجل، وقد اتفق أهل العلم من المذاهب الأربعة وغيرهم أنه لا يحق للزوجة أن تعتكف إلا بإذن زوجها، فإن أذن لها في الاعتكاف نفلاً جاز له أن يأمر بقطعه بعد الشروع إذا أراد، وإليه ذهب الشافعي (1)، وأحمد (٢)، وقالت الحنفية (٣)، والمالكية (١) ليس له ذلك وحديث عائشة الذي يأتي حجة عليهم.

واختلفوا في المكان الذي يصح فيه الاعتكاف في حق المرأة :

القول الأول: لا يصح أن تعتكف المرأة إلا في المسجد:

هذا ما ذهب إليه جمهور العلماء وهو مذهب المالكية (٥)، الشافعية (١)، والحنابلة (٧).

واستدلوا بها يأتي:

١ –قوله تعالى : ﴿ وَأَنتُمْ عَنكِفُونَ فِي ٱلْمَسَنجِدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]والمراد به

⁽١) ينظر : شرح السنة (٦/ ٣٩٤) المجموع (٦/ ٤٧٦).

⁽٢) ينظر : المغنى (٣/ ٢٠٧) ، الفروع (٣/ ١٤٩) .

⁽٣) ينظر : بدائع الصنائع (٢/ ١٠٨) ، تحفة الفقهاء (٢/ ٣٧٥) .

⁽٤) ينظر : الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١/ ٢١٤) ، التاج والإكليل (٢/ ٤٥٧) .

⁽٥) ينظر : المنتقى (٢/ ٨٥) الخراشي على خليل (٢/ ٢٦٧).

⁽٦) ينظر: المجموع (٦/ ٤٧٨) ، حلية العلماء (٣/ ١٨١).

⁽٧) ينظر : مسائل الإمام أحمد لأبي داود (٩٦) ، المغنى (٣/ ١٨٩) ، الإنصاف (٣/ ٣٦٤) .



الموضع التي بنيت للصلاة فيها، وموضع صلاتها في بيتها ليس بمسجد ؛ لأنه لم يبن للصلاة فيه.

٢-ما أخرجه البخاري (١) ، ومسلم (٢) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي على يعتكف في العشر الأواخر من رمضان، فكنت أضرب له خباء في في العشر الأواخر من رمضان، فكنت أضرب له خباء في في العشر الشاذنت حفصة عائشة (٣) أن تضرب خباء فأذنت في الصبح، ثم يدخله فاستأذنت حفصة عائشة (٣) أن تضرب خباء فأذنت فاء فضربت خباء، فلما رأته زينب بنت جحش ضربت خباء آخر، فلما أصبح النبي فترك وأي الأخبية فقال: ما هذا ؟ فأخبر. فقال النبي على : آلبر ترون (١) بهن ؟ فترك الاعتكاف ذلك الشهر، ثم اعتكف عشراً من شوال واللفظ للبخاري.

وفيه أن أزواج النبي ﷺ استأذنه في الاعتكاف في المسجد فأذن لهن، ولو لم يكن موضعاً لا عتكافهن لما أذن فيه، ولو كان الاعتكاف في غيره أفضل لدلهن عليه.

قال الحافظ: "وفيه أن المرأة إذا اعتكفت في المسجد استحب لها أن تجعل لها ما يسترها، ويشترط أن تكون إقامتها في موضع لا يضيق على المصلين " (٥).

٢-ما أخرجه البخاري (٢)، و مسلم (٧) من حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل، ثم اعتكف أزواجه

⁽١) كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف النساء (٢/ ١٩٢٨(٧١٥)

⁽٢) كتاب الاعتكاف ، باب : متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه (٢/ ٨٣١) ١١٧٢

⁽٣)قال الحافظ في الفتح (٢٧٦/٤) : " في رواي الأوزاعي المذكورة :" فاستأذنته عائشة فأذن لها وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت " .

⁽٤) تُرون : بضم أوله أي : تظنون . فينظر : الفتح (٤/ ٢٧٦) .

⁽٥) الفتح (٤/ ٢٧٧) .

⁽٦) كتاب الاعتكاف ، باب : الاعتكاف في العشر الأواخر ...(٢/٧١٣) ١٩٢٢.

⁽٧) كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان (٢/ ٨٣٠) ١١٧٢.



من بعده. واللفظ لمسلم.

ووجه الدلالة: أن اشتراط المسجد للاعتكاف لم ينسخ، ولذا اعتكفت أمهات المؤمنين بعده عليه فيه، ونقل ذلك إلينا (١).

٣-أن الاعتكاف قربة يشترط لها المسجد في حق الرجل، فيشترط في حق المراة كالطواف (٢).

٤-إن مسجد بيت المرأة يجوز لها اللبث فيه مع الجنابة والحيض كسائر المواضع (٣).

القول الثاني: تعتكف المرأة في مسجد بيتها:

تعتكف المرأة في مسجد بيتها وهو المكان الذي خصصته لصلاتها في بيتها، فإن اعتكفت في مسجد الحي جاز مع الكراهة، هذا ما ذهب إليه الحنفية (٤) والشافعي في القديم (٥)، بل في رواية عن الإمام أبي حنيفة أنه ليس لها أن تعتكف إلا في مسجد بيتها واختارها الطحاوي (٦).

واستدلوا بها يأتي :

أن مسجد بيت المرأة له حكم المسجد في حقها في حق الاعتكاف؛ لأنه له حكم المسجد في حقها في بيتها أفضل، فكذا

⁽١) ينظر : الفتح (٤/ ٢٧٢) عمدة القارئ (١١/ ١٤٣) ، عون المعبود (٧/ ٩٧) .

⁽٢) ينظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١/ ٢١٢) المغني (٣/ ١٩٠).

⁽٣) ينظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١/ ٢١٢).

⁽٤) ينظر : المبسوط (٣/ ١١٩) شرح فتح القدير (٢/ ٣٩٤).

⁽٥) ينظر : المجموع (٦/ ٤٧٨).

⁽٦) مختصر الطحاوي (٥٨).



الاعتكاف(١).

وأجيب عن هذا الدليل بأن العبادة لا تعرف قياساً، وإنها تعرف نصاً وتوقيفاً^(۲).

والراجح قول الجمهور لقوة أدلته ؛ ولأنه لم يعرف أن نساء النبي على أو نساء السحابة كن يعتكفن في البيوت، ولو كان مشروعاً ما تركنه.ومن هنا يتبين أن للمرأة حق في لزوم المسجد للعبادة والطاعة كحق الرجل، إذا أذن لها وليها ولم تضيق المسجد على المصلين.



⁽١) ينظر: بدائع الصنائع (٢/ ١١٣).

⁽٢) ينظر : رؤوس المسائل (٢٣٩) .



27

المبحث السادس: الحج

وفيه مطالبان:

المطلب الأول: حج الفريضة.

المطلب الثاني: تعجل الدفع من مزدلفة.



المطلب الأول: حج الفريضة

توطئة :

لقد فرض الرب جل وعلا على عباده فريضة الحج مرة في العمر على الرجال والنساء قال تعالى : ﴿ وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجَ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ حَكِلِ ضَامِرِ عَالَىٰ اللهُ عَلَىٰ حَكُلِ ضَامِرِ يَأْلُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ حَكُلِ ضَامِرِ يَأْلُوكَ مِن كُلِّ فَتِج عَمِيقٍ ۞ ﴾ [الحج: ٢٧]، وقوله : ﴿ وَلِلَهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧].

فالمرأة في فرض الحج كالرجل على السواء، بل جعل جهاد النساء الحج والعمرة، أخرج البخاري (١) من حديث عائشة أنها قالت: يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد ؟ قال: " لا، لكن أفضل الجهاد حج مبرور " وأخرج (١) من طريق عائشة بنت طلحة، عن عائشة عن النبي على سأله نساؤه عن الجهاد. فقال: "نعم الجهاد الحج " وعليه بوّب البخاري في كتاب الجهاد بباب " جهاد

⁽١) كتاب الجهاد ، باب : فضل الحج المبرور (٢/ ٥٥٣) ١٤٤٨.

⁽٢) كتاب الجهاد، باب: جهاد النساء (٣/ ١٠٥٤) ٢٧٢٠.



النساء " وكذا ابن ماجه (١)، وابن خزيمة ^(٢).

وأخرج أحمد في المسند (٢) وابن ماجه في السنن (٤)، بإسناد صحيح من طريق عائشة ابنة طلحة، عن عائشة قالت: يا رسول الله على النساء جهاد؟ قال: "نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة".

فجعل رسول الله ﷺ أفضل الجهاد في حق النساء الحج ؛ لأن المرأة مأمورة بالابتعاد عن مخالطة الأجانب ما استطاعت، ويتحقق لها هذا في الحج أكثر من الجهاد (٥)، ولما في الحج أيضاً من مجاهدة النفس بالكف عن شهواتها (١) واختلف العلماء في بعض المسائل التي تتعلق بحج المرأة، وسأورد منها ما ارتأيته من حقوقها.

إن كان الحج نفلاً لم يختلف العلماء على أن المرأة لا تحرم إلا بإذن الزوج، فإن أحرمت بغير إذنه، جاز له تحليلها إذا أراد ذلك، وقد حكى الإجماع على ذلك (٧).

أمّا إذا كان الحج فرضاً ففي حكم منع الزوج زوجته من الإحرام قولان: القول الأول: ليس للزوج منع امرأته من المضي إلى الحج الواجب:

ليس للزوج منع امرأته من المضي إلى الحج الواجب عليها إذا كملت شروط

^{(1)(1/17).}

⁽Y) (3/POY).

^{. (1) (1/0/1) (1707.}

 $^{(3) (7/}A \Gamma P) (\cdot P Y$

⁽٥) ينظر: شرح ابن بطال (٤/ ١١٢) ، الفتح (٦/ ٧٦).

⁽٦) ينظر: عمدة القارئ (٩/ ١٣٤).

⁽٧) حكاه ابن المنذر في الإجماع (١٦).

وانظر : الكافي لابن عبد البر(١ / ٤١٣) ، المجموع (٨/ ٣٢٣) ، المغني (٣/ ٥٣٣) ، حاشية ابن عابدين (٢/ ٤٦٥) .



الوجوب. هذا ما ذهب إليه الحنفية (۱)، والحنابلة ($^{(1)}$)، والشافعية في قول مرجوح ($^{(1)}$)، وابن حزم ($^{(1)}$)، وللمالكية قولان مبناهما على القول بفورية الحج، فقال بعضهم : الحج واجب على الفور اختاره القاضي عبد الوهاب ($^{(0)}$)، وبناء على ذلك فليس للزوج منعها.

وقال بعضهم: الحج واجب على التراخي اختاره القرطبي (٢)، وعلى هذا القول ففي حكم منعها خلاف على قولين: أحدهما ليس له منعها.

واستدلوا بها يأتي :

ا -ما تقدم في الصحيحين (٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله عنهما أن الله عنهما أن رسول الله عنهما أن الله عنهما أن رسول الله عنهما أن رسول الله عنهما أن رسول الله عنهما أن الله الله عنهما أن اللهم أن اللهما أن اللهم أ

قالوا فإذا لم تمنع من المسجد للصلاة، فلا تمنع من قصدها الحرم للحج.

وأجيب عن الحديث بأنه محمول على أنه نهي تنزيه أو على غير المتزوجات ؟ لأن غير المتزوجات لم يتعلق بهن حق على الفور، وذلك كالبنت والأخت ونحوهما، وأن المراد لا تمنعوهن مساجد الله للصلوات (^).

٢-أن الحج واجب وليس له منعها من الواجبات كما ليس له منعها من

⁽١) ينظر: المبسوط (٤/ ١١٢)، الدر المختار شرح تنوير الأبصار (٢/ ٤٦٥).

⁽٢) ينظر: المغنى (٣/ ٥٣٢) ، الإنصاف (٣/ ٣٩٩).

⁽٣) ينظر: الأم (٢/ ١١٧) ، نهاية المحتاج (٣/ ٣٦٨).

⁽٤) ينظر: المحلي (٧/ ٤٧).

⁽٥) ينظر: الإشراف (١/ ٢١١).

⁽٦) ينظر: تفسير القرطبي (٤/ ١١٤).

⁽٧) ص (١٤٨) فها بعدها.

⁽٨) ينظر : المجموع (٨/ ٣٣٠).



الصلاة والصيام.

وأجاب الشافعية بأن مدة الحج طويلة بخلاف الصوم والصلاة.

القول الثاني: للزوج أن يمنع زوجته من الخروج للحج الواجب:

هذا ما ذهب إليه الشافعية في أصح القولين (۱)، والقول الثاني لبعض المالكية (۲) الذين ذهبوا إلى أن الحج واجب على التراخي.

واستدلوا بها يأتي:

1 – ما أخرجه الطبراني في الصغير (٣) والأوسط (٤)، والدراقطني في السنن (٥) وابن عدي في الكامل (٢)، والبيهقي في الكبرى (٧) من طرق عن حسان بن إبراهيم، عن إبراهيم بن الصائغ، عن نافع، عن ابن عمر عن رسول الله على في امرأة لها زوج، ولها مال، ولا يأذن لها في الحج ليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها. واللفظ للدراقطني.

قال الطبراني: لم يروه عن إبراهيم إلا حسان. وكذا قال ابن عدي.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (^): " رواه الطبراني في الصغير والأوسط، ورجاله ثقات ".

⁽١) ينظر: المصدر السابق، مغنى المحتاج (١/ ٥٣٦).

⁽٢) ينظر: القوانين الفقهية (١٢٣) ، منح الجليل (٢/ ١٦٢).

^{(7) (1/ 937) 740.}

^{(3) (3/ 597) 7373.}

^{(0) (7/777) (7.}

^{0.1(}TVT/T)(7)

⁽V) (0/337) F.PP.

^{. (}Y10/T) (A)



ورمز السيوطي إلى حسنه في الجامع الصغير (١)، ونقله الحافظ في الفتح (٢) وسكت عنه.

قلت: في إسناده حسان بن إبراهيم الكرماني، قال عنه ابن عدي: "ولحسان شيء من الأصناف، وله حديث كثير، وقد حدث بإفرادات كثيرة عن أبان بن تغلب، وأيضاً عن إبراهيم الصائغ... وعن سائر الشيوخ فلم أجد له أنكر مما ذكرته من هذه الأحاديث، وحسان عندي من أهل الصدق إلا أنه يغلط في الشيء، وليس من يظن به أنه يتعمد في باب الرواية إسناداً أو متناً، وإنها هو وهم منه، وهو عندي لا بأس به " (") وقال عنه الحافظ في التقريب (أن: "صدوق يخطئ " وقد عدّ ابن عدي هذا الحديث من مناكيره، وضعف الحديث الألباني في ضعيف الجامع الصغير (٥).

٢-وذكر أصحاب هذا القول أن حق الزوج على الفور، والحج على التراخي فقدم ما كان على الفور، كما تقدم العدة على الحج بلا خلاف (٦).

وأجاب الجمهور بأن حق الزوج مستمر على الدوام فلو ملك منعها في هذا العام لملكه في كل عام، فيفضي إلى إسقاط أحد أركان الإسلام بخلاف العدة فإنها لا تستمر (٧).

⁽١) (١/ ١٠١) ٤٩١٩، وانظر: فتح القدير للمناوي (٥/ ٢٧٨).

^{.(}٧٧/٤)(٢)

^{.0.1(700/7)(7)}

^{(3) (777) 3.71.}

⁽⁰⁾⁽۲۹۲) ۹۱۹3.

⁽٦) ينظر: المجموع (٨/ ٣٢٩)، مغنى المحتاج (١/ ٥٣٦).

⁽٧) ينظر: المغنى (٣/ ٥٣١).



والذي يترجح القول الأول، وهو أن للزوجة أن تحج الفرض بدون إذن الزوج إذا توفرت الشروط، لأن القول بمنع الزوج زوجته من أداء فرض الحج يفضي إلى ترك الحج في كثير من الأحوال، وهنا تلحظ أن بعض الأزواج يتعسف في استخدام قوامته ويفهمها فها مقلوباً ؛ لتعطيل المرأة المسلمة عن أداء فرائضها بحجة وجوب السمع والطاعة له، ولو علم الدليل، وأراد الله به خيراً وفقهه في الدين ما أقدم على ما أقدم عليه، ولأحجم عن كثير مما هو بين يديه فلا حول ولا قوة إلا بالله.

764

المطلب الثاني ، تعجل الدفع من مزدلفة

لعلك لحظت أيّها الكريم أثناء البحث أن الإسلام يحرص دائهاً على التخفيف عن المرأة في كثير من الأحكام مراعياً في ذلك طبيعة خلقتها، وما جبلت عليه من ضعف، وأنوثه يهيّئنها إلى أداء وظيفتها في الحياة التي ترتبط بمنزلها ومقرها، كها نلحظ حرص الإسلام على الحفاظ على المرأة، وإبعادها عن مزاحمة الرجال، ومن هذا المنطق لا تتعجب حين لا تقف على خلاف في أن للمرأة أن تتعجل فتدفع من مزدلفة بعد مغيب القمر، ولا يشترط أن تكون مريضة بل لها ذلك وإن لم يكن بها علة حتى تتمكن من السير إلى منى ورمى الجمرة دون مزاحمة الرجال (۱).

ولأهل العلم أدلة من السنة النبوية منها:

⁽۱) ينظر : بدائع الصنائع (۲/ ۱۰۶) ، المغني (۳/ ۲٦٥) المجموع (۸/ ۱۲۱) المبدع (۳/ ۲۳۷) ، شرح فتح القدير (۲/ ٤٨٠) ، حاشية ابن عابدين ،(۲/ ٥٠٣) ، حواشي الشرواني (٤/ ١١٧) .





١ - ما أخرجه البخاري (١)، ومسلم (٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنها قال : " أنا ممن قدّم النبي عَلَيْ ليلة مزدلفة في ضعفه أهله " واللفظ للبخاري.

Y-ما أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (٤) من طريق عبدالله مولى أسهاء، عن أسهاء أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة، فقامت تصلي، فصلت ساعة. ثم قالت : يا بني هل غاب القمر ؟ قلت : لا، فصلت ساعة. ثم قالت : هل غاب القمر ؟ قلت : نعم. قالت فارتحلوا، فارتحلنا، ومصينا حتى رمت الجمرة ثم رجعت، فصلت الصبح في منزلها. فقلت لها : يا هنتاه (٥) ما أرانا إلا قد غلسنا. قالت : يا بني إن رسول الله على أذن للظعن (١). واللفظ للبخاري.

٣-ما أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (٨) من طريق القاسم، عن عائشة أنها قالت: استأذنت سودة رسول الله علي ليلة المزدلفة تدفع قبله، وقبل حطمة

⁽٨) رقم الحديث (١٢٩٠).



⁽۱) كتاب الحج ، باب : من قدم ضعفة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة ،ويدعون ويقدم إذا غاب القمر (۱) كتاب الحج ، باب : من قدم ضعفة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة ،ويدعون ويقدم إذا غاب القمر

⁽٢) كتاب الحج ، باب : استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليالي قبل زحمة الناس ، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة (٢/ ٩٤١) ١٢٩٣

⁽٣) رقم الحديث (١٥٩٤).

⁽٤) رقم الحديث (١٢٩١).

⁽۵) أي: يا هذه . ينظر مشارق الأنور (۲/ ۲۷۱) ، الفتح (۳/ ۲۲۸) .

 ⁽٦) و" الظعن " بضم الظاء المعجم ، جمع ظعينة ، وهي المرأة في الهودج ثم أطلق بعد على المرأة مطلقاً .
 ينظر : النهاية (٣/ ١٥٧) مادة (ظعن) ، شرح النووي على مسلم (٩/ ٤٠) ، الفتح (٣/ ٥٢٧) .

⁽٧) رقم الحديث (١٥٩٦).



الناس (۱)، وكانت امرأة ثبطة، يقول القاسم: والثبطة الثقيلة: قال: فأذن لها، فخرجت قبل دفعه، وحبسنا حتى أصبحنا فدفعنا بدفعة ؛ ولأن أكون استأذنت رسول الله على كما استأذنته سودة، فأكون أدفع بإذنه، أحب إلى من مفروح به " واللفظ لمسلم.

٤-ما أخرجه مسلم (٢) من طريق سالم بن شوال أنه دخل على أم حبيبة فأخبرته أن النبي على بعث بها من جمع بليل.



⁽٢) كتاب الحج ، باب : استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن ...(٢/ ٩٤٠) ١٢٩٢ .



⁽١) الحطمة : بفتح الحاء ، وسكون الطاء . الزحمة .

انظر : النهاية (١/ ٤٠٢) مادة (ح ط م) ، الفتح (٣/ ٥٣٠).









الفصل الثالث: حق المرأة في الهجرة

إذا ضاق على المسلم داره، وتضايق من جاره، ولحقه أذى أهله وخلانه، وما استطاع أن يعبد ربه في وطنه، شرع الله له الهجرة ببدنه من أرض الكفار إلى أرض يعبد فيها ربه، ويقيم شرائع دينه، ويفر بنفسه من الفتنة، ووعده الله على ذلك كبير الأجر، وعظيم القدر، والمرأة في شأن الهجرة كالرجل، فللمسلمة أن تفر بدينها، وأن تقي نفسها الفتنة، وأن تظهر شرائع ما تقره وتعتقده، ولن تنقطع الهجرة حتى تطلع الشمس من مغربها.

- W. *

تعريف الهجرة لفة واصطلاحاً:

الهجرة لغة: الاسم من الهجر ضد الوصل، وقد هجره هجراً وهجراناً ثم غلب على الخروج من أرض إلى أرض (١).

وفي الاصطلاح: الخروج من دار الكفر إلى دار الإسلام (٢).

والهجرة هجرتان:

١ - هجرة بالجسم من بلد إلى بلد، وهذه هي المقصودة هنا .

٢-وهجرة بالقلب إلى الله ورسوله، وهي الأصل وهجرة الجسد تابعة لها،

⁽٢) ينظر: المغني (٩/ ٢٣٦)، حواشي الشرواني (٩/ ٢٦٩)، زاد المهاجر (١٧) .



⁽١) ينظر: النهاية (٥/ ٢٤٣)، لسان العرب (٥/ ٢٥٠) مادة (هـ ج ر) .



ولذا صح في الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه (١)من حديث عبدالله ابن عمرو مرفوعاً وفيه: " والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه " (٢).

وقد ذكر العلماء أن المسلم المقيم في بلد لم يفتحه المسلمون أحد ثلاثة:

الأول: من تجب عليه، وهو من يقدر عليها، ولا يمكنه إظهار دينه، ولا يمكنه إظهار دينه، ولا يمكنه إقامة واجباته مع المقام بين الكفار، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّذِينَ تَوَفَّنَهُمُ ٱلْمَلَتِهِكَةُ ظَالِمِي آنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُننُمُ قَالُواْ كُنا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلأَرْضُ قَالُواْ أَلَمْ تَكُن أَرْضُ ٱللهِ وَسِعَةَ فَالْمِاحِيمُ فَالُواْ فِيمَ كُننُمُ قَالُواْ كُنا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلأَرْضُ قَالُواْ أَلَمْ تَكُن أَرْضُ ٱللهِ وَسِعَة فَالْمِهُمُ اللهِ وَسَاءَتُ مَصِيرًا ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ وَهِ اللهِ وَهِ اللهِ عَلَى من قدر شديد يدل على الوجوب، ولأن القيام بواجب دينه واجب على من قدر عليه، والهجرة من ضرورة الواجب وتتمته، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

الثاني: قادر، لكنه يمكنه إظهار دينه، وأداء واجباته في بلد الكفار، فمستحبة، لتكثير المسلمين، ومعونتهم، وجهاد الكفار، والأمن من غدرهم والراحة من رؤية المنكر بينهم.

الثالث: عاجز يعذر من أسر أو مرض أو غيره، فتجوز له الإقامة، فإن حمل على نفسه وتكلف الخروج منها أجر؛ لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضَعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱللِّسَاءِ وَٱلْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿ اللَّهُ أَوْلَيْكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُو عَنْهُمُ وَاللَّسَاءِ وَٱللِسَاءِ البخاري (١) من حديث وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوزًا ﴿ النساء: ٩٨ – ٩٩] (٣) وأخرج البخاري (١) من حديث

⁽٤) كتاب التفسسير، بساب: ﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضَعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (٤) كتساب التفسسير، بساب: ﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضَعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (٢) ١٦٧٩ (١) ٤٣٢١ .



⁽١) كتاب الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (١/ ١٣) ١٠.

⁽٢) ينظر: تفصيل هذه الهجرة في زاد المهاجر لابن القيم.

⁽٣) انظر: المغنى (٩/ ٢٣٦)، روضة الطالبين (١٠/ ٢٨٢)، الفتح (٦/ ١٩٠)، عمدة القارئ (٣) ١٨٠). (٨٠/١٤)



ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ قال: كانت أمي ممن عذر الله .

* وأمّا ما أخرجه البخاري (١)، ومسلم (٢) من حديث ابن عباس أن رسول الله على قال: " لا هجرة بعد الفتح " أي: فتح مكة . واللفظ للبخاري .

قال النووي: " قال العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة وفي تأويل هذا الحديث قولان:

أحدهما: لا هجرة بعد الفتح من مكة، لأنها صارت دار إسلام، وإنها تكون الهجرة من دار الحرب، و هذا يتضمن معجزة لرسول الله على بأنها تبقى دار الإسلام، ولا يتصور منها الهجرة .

والثاني: معناه لا هجرة بعد الفتح فضلها كفضلها قبل الفتح كما قال الله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُر مِّنَ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَائلَ ﴾ [الحديد: ١٠]" (٣).

والمرأة لا تجب عليها الهجرة ؛ لأنها من المستضعفين كما نصت على ذلك الآية؛ وإن هاجرت أجرت كما ذكر ذلك النبي الأسماء بنت عميس، وإنك لتحار حين تقارن بين ماض لنا تليد كانت المؤمنات فضلاً عن المؤمنين يفرون بدينهم بائعين أوطانهم وأهليهم لله ورسوله صلى الله عيه وسلم، وبين حاضر ترى فيه أبناء ملتنا يتخلون عن كثير من شعائر الله وهم ممكنون من الإتيان بها، بل ويُدْعون إليها،وما ذاك إلا من استحواذ الشيطان عليهم، والهزيمة النفسية المصابين بها، فإنا لله وإنا إليه راجعون.



⁽١) كتاب الجهاد، باب: فضل الجهاد والسير (٣/ ١٠٢٥) ٢٦٣١.

⁽٢) كتاب الإمارة، باب: المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير وبيان معنى لا هجرة بعد الفتح (٣/ ١٤٨٧) ١٣٥٣.

⁽٣) شرح صحيح مسلم (١٢٣/٩).



ومن الأدلة على حق المرأة في الهجرة:

ا - أخرج الحميدي في المسند (١)، وسعيد بن منصور في سننه (٢)، والترمذي في السنن (٣)، وأبو يعلى في المسند (٤)، والطبري في التفسير (٥)، والطبراني في الكبير (٢) والحاكم في المستدرك (٧) من طرق عن عمرو بن دينار، عن سلمة بن أبي سلمة رجل من ولد أم سلمة، عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: يا رسول الله لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء فأنزل الله عز وجل: ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَنِمِلِ مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنثَنَ بَعْضُكُم مِّن بَعْضِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥] واللفظ للترمذي.

قال الحاكم: بعض هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه.

قلت: وفي إسناده سلمة بن أبي سلمة، لم يخرج له البخاري، وليس له في السنن إلا هذا الحديث عن الترمذي، ولم يسمه بل قال "عن رجل من ولد أم سلمة " وسهاه الحاكم، ولم يذكره المزي لا في الأسهاء ولا في المبهات، قال الحافظ: " مقبول" (^) أي حين المتابعة، وإلا فلين الحديث على اصطلاحه، وقد تابعه مجاهد كها أخرج

^{(1) (331) 1.7.}

^{.007 (7/7) (7)}

[.]T.TT (TTV/0) (T)

^{(3)(71/197) 1095.}

^{.(710/8)(0)}

⁽r) (YY\3PY) 10F.

⁽V) (Y\ AYT) 3VIT.

⁽۸) التقریب (۲۰۰) (۳/ ۲۵).



الطبري (١)عنه في التفسير، عن أم سلمة بنحوه .

قال الألباني: "صحيح لغيره "(٢).

٢-وأخرج البخاري ^{٣)}من طريق عروة بن الزبير، أنه سمع مروان والمسور ابن مخرمة –رضى الله عنهما-يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ قال: لما كاتب اسهيل بن عمرو يؤمئذ، كان فيها اشترط سهيل بن عمرو على النبي ﷺ: أنه لا يأتيك منا أحد وإن كان على دينك إلا رددته إلينا، وخليت بيننا وبينه . فكره المؤمنون ذلك، وامتعضوا منه، وأبي سهيل إلا ذلك، فكاتبه النبي ﷺ على ذلك فرد يومئذ أبا جندل إلى أبيه سهيل بن عمرو، ولم يأته أحد من الرجال إلا رده في تلك المدة، وإن كان مسلمًا وجاء المؤمنات مهاجرات، وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله ﷺ يومئذ وهي عاتق، فجاء أهلها يسألون النبي ﷺ أن يرجعها إليهم، فلم يرجعها إليهم لما أنزل الله فيهن: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتُ مُهَدِجِرَتِ فَآمَتَحِنُوهُنَّ أَللَّهُ أَعَلَمُ بِإِيمَنِهِنَّ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَلَا هُمْ يَحِلُونَ لَمُنَّ ﴾ [الممتحنة: ١٠]. قال عروة: فأخبرتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يمتحنهن بهذه الآية: ﴿ وَلَا مُمَّمْ يَجِلُونَ لَمُنَّ وَءَاتُوهُم مَّا أَنفَقُواْ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَا ۚ ءَانْيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَيمِ ٱلْكُوَافِي وَسَّنَاتُواْ مَا أَنفَقَائُمُ وَلْيَسَّنَاتُواْ مَا أَنفَقُواْ ذَالِكُمُ حُكْمُ ٱللَّهِ يَعْكُمُ بَيْنَكُمُ وَٱللَّهُ عَلِيمً حَكِيدٌ ١٠ ﴾ [المتحنة: ١٠].

قال عروة: قالت عائشة: فمن أقر بهذا الشرط منهن قال لها رسول الله ﷺ:

⁽١) التفسير (٤/ ٢١٥).

⁽٢) صحيح جامع الترمذي (٥/ ٢٣٧) ٣٠٢٣.

⁽٣) كتاب الشروط، باب: ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعة (٢/ ٩٦٧) ٢٥٦٤.



"قد بايعتك " كلاماً يكلمها به، والله ما مست يده يد امرأة قط في المبايعة، وما بايعهن إلا بقوله.

قال الحافظ: " ووقع في بعض طرقه: ألا يأتيك منا رجل إلا رددته " فمفهومه أن النساء لم يدخلن " (١) وعلى هذا يكون ترك رد النساء إلى أهل مكة مع وقوع الصلح بينهم وبين المسلمين في الحديبية ؛ لأنهن لم يدخلن في أصل الصلح، أو أن لفظ الصلح عام أريد به الخصوص، وحكمة ترك رد المهاجرات ظاهرة في رحمه الله بالنساء لضعفهن ؛ وسرعة تأثيرهن، ولذا أنزل الحق جل وعلا الآيات في امتحانهن وعدم ردهن إلى الكفار.

وتأمل - حفظك الله - ما جاء في الحديث " ولم يأته أحد من الرجال إلا رده في تلك المدة، ولو كان مسلماً وجاء المؤمنات مهاجرات " وظاهره أن المؤمنات أتين إلى رسول الله عليه في المدينة أثناء مدة صلح الحديبية (٢).

" وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله ﷺ يومئذ وهي عاتق " وهي عاتق " أي: بلغت واستحقت التزويج، ولم تدخل سنة، وقيل: هي الشابة، وقيل: هي ما بين أن تبلغ إلى أن تعنس ما لم تتزوج، والتعنيس طول المقام في بيت أبيها بلا زوج حتى تطعن في السن (٣)، ومن معنى عاتق يتبين أن المرأة لها حق الهجرة حتى ولو كانت صغيرة لتفر بدينها من الفتن.

وقد سمي من المؤمنات المهاجرات في أثناء صلح الحديبية: أميمة بنت بشر

⁽٣) ينظر: النهاية (٣/ ١٧٩) مادة (ع ن س)، شرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ١٧٨)، الفتح (٧/ ٤٥٤).



⁽١) الفتح (٩/ ١١٤).

⁽٢) المصدر السابق.



وكانت تحت حسان، ويقال: ابن دحداحة قبل أن يسلم، فتزوجها سهل بن حنيف فولدت له ابنه عبد الله بن سهل، وسبيعة الأسلمية وكانت تحت مسافر المخزومي، وأم الحكم بنت أبي سفيان كانت تحت عياض بن شداد فارتدت، وبروع بنت عقبة كانت تحت شماس بن عثمان، وعبدة بنت عبدالعزى بن نضلة كانت تحت عمرو بن عبد ود، وابنة حمزة بن عبدالمطلب (۱).

ومن فوائد الحديث سقوط المحرم في سفر الهجرة ؛ للمفسدة المترتبة في بقائها في بلاد الكفر، فأم كلثوم بنت عقبة ومن سمي معها من المهاجرات قطعن المسافة من مكة إلى المدينة دون محرم، وما أنكر عليهن رسول الله على فدل على عدم شرطية المحرم في سفر الهجرة، لكن لابد من أمن الطريق حفاظاً على المرأة (٢).

ويظهر في الحديث عدل الإسلام مع خصومه، فقد أمر أتباعه أن يعطوا أزواج المهاجرات مثل ما دفعوا إليهن من المهور، ثم بين جواز نكاح المهاجرات إذا استبرأن أرحامهن، وأوتين مهورهن، وامتحن لإظهار صدقهن، قال تعالى: ﴿ فَإِنَّ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتِ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفّارِ لا هُنَّ حِلًّ لَمْمْ وَلا هُمْ يَحِلُونَ لَمُنَّ وَالْوَهُم مّا أَنفَقُوا وَلا جُناحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِنا عَالَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾ [المتحنة: ١٠] (٣).

فإلى كل من يتهم الإسلام ويسمه بالإرهاب نقول لهم:

هل يضير البحر أمسى زاخراً إن رمسى فيه غلام بحجر

⁽١) ينظر: الفتح (٥/ ٣٤٨).

⁽٢) ينظر: المغني (٩/ ٤٦) المجموع (٨/ ٢٤٤) الإنصاف (٣/ ٤١١)، الفروع (٣/ ١٧٨).

⁽٣) وانظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٣٥٢)، تفسير أبي السعود (٨/ ٢٣٩).

وسيأتي مزيد بيان للحديث في مبحث البيعة للنساء ص (٤٠٤)، مهر المرأة ص (٤٣٨) فما بعدها.



ونقول أيضاً:

وإذا أتتك مسبتي من ناقص فهي الشهادة لي بأني كامل

وانظر أيّها الكريم عدل الإسلام حتى مع خصومه وأعدائه، فلما أن هاجرت امرأة الكافر عنه، وفوتت حقه في الاستمتاع بها، أمر أتباعه أن يعيدوا له مهره، وأن يعينوا المرأة على إظهار شعائر دينها في أرضهم، فوفي للطرفين حقهما فلله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

٣-ما أخرجه البخاري (١) ومسلم (٢) من طريق عروة بن الزبير، وزاد مسلم: وفاطمة بنت المنذر أنها قالا: خرجت أسهاء بنت أبي بكر حين هاجرت وهي حبلى – بعبد الله بن الزبير فقدمت قباء، فنفست بعبد الله بقباء، ثم خرجت حين نفست إلى رسول الله على ليحنكه، فأخذه رسول الله على منها فوضعه في حجره، ثم دعا بتمرة، قال: قالت عائشة فمكثنا ساعة نلتمسها قبل أن نجدها، فمضغها ثم بصقها في فيه، فإن أول شيء دخل بطنه لريق رسول الله على " ... الحديث واللفظ لمسلم .

وفي الحديث هجرة أسهاء بنت أبي بكر الصديق – رضي الله عنها–، وقد ذكر ابن إسحاق (٣) أن النبي ﷺ لما قدم المدينة بعث زيد بن حارثه، فأحضر زوجته سودة بنت زمعة، وبنتيه فاطمة وأم كلثوم، وأم أيمن زوج زيد بن حارثة وابنها

⁽١) كتاب فضائل الصحابة باب: هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٣/ ١٤١٥) ٣٦٩٧.

⁽٢) كتاب الأدب، باب: استحباب تحنيك المولود عند ولادته، وحمله إلى صالح يحنكه ...(٣/ ١٦٨٩) ٢١٤٦.

⁽٣) عزاه له الحافظ في الفتح (٧/ ٢٤٩).

وانظر: الاستيعاب (٤/ ١٩٣٦) عند ترجمة أم رومان (٤١٥٢) السيرة الحلبية (٢/ ٢٣٣).



أسامة، وخرج معهم عبد الله بن أبي بكر، ومعه أمه أم رومان، وأختاه عائشة وأسهاء، فقدموا: والنبي ﷺ يبني مسجده.

٤-ما أخرجه البخاري (١)، ومسلم (٢)من طريق أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه قال: بلغنا مخرج النبي ﷺ ونحن باليمن، فخرجنا مهاجرين إليه أنا وأخوان لي أنا أصغرهم أحدهما: أبو بردة، والآخر: أبو رهم إما قال: في بضع، وإمَّا قال: في ثلاثة وخمسين أو اثنين وخمسين رجلاً من قومي، فركبنا سفينة، فألقتنا سفينتنا إلى النجاشي بالحبشة، فوافقنا جعفر بن أبي طالب، فأقمنا معه حتى قدمنا جميعاً، فوافقنا النبي ﷺ حين افتتح خيبر، وكان أناس من الناس يقولون لنا – يعني لأهل السفينة - سبقناكم بالهجرة، ودخلت أسهاء بنت عميس، وهي ممن قدم معنا على حفصة زوج النبي ﷺ زائرة، وقد كانت هاجرت إلى النجاشي فيمن هاجر، فدخل عمر على حفصة وأسهاء عندها، فقال عمر حين رأى أسهاء: من هذه ؟ قالت: أسماء بنت عميس . قال عمر: الحبشة هذه، البحرية هذه ؟ قالت: أسماء: نعم. قال: سبقناكم بالهجرة، فنحن أحق برسول الله ﷺ منكم، فغضبت. وقالت: كلا، والله كنتم مع رسول الله ﷺ يطعم جائعكم، ويعظ جاهلكم، وكنا في دار أو في أرض البغضاء، بالحبشة، وذلك في الله، وفي رسوله ﷺ، وأيم الله لا أطعم طعاماً، ولا أشرب شراباً حتى أذكر ما قلت لرسول الله ﷺ، ونحن كنا نؤذى ونخاف، وسأذكر ذلك للنبي ﷺ وأسأله، والله لا أكذب، ولا أزيغ، ولا أزيد عليه، فلمَّا جاء النبي ﷺ قالت: يا نبي الله إن عمر قال كذا وكذا . قال: فما قلت له ؟ قالت: قلت

⁽٢) كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل جعفر بن أبي طالب وأسهاء بنت عميس وأهل سفينتهم رضى الله عنهم (٢/ ١٩٤٦) ٢٥٠٢.



⁽١) كتاب المغازي، باب: غزوة خيبر (٤/ ١٥٤٦) ٣٩٩٠.



كذا وكذا . قال: "ليس بأحق بي منكم، وله ولأصحابه هجرة واحدة، ولكم أنتم أهل السفينة هجرتان " قالت: فلقد رأيت أبا موسى وأصحاب السفينة يأتونني أرسالاً يسألونني عن هذا الحديث، ما من الدنيا شيء هم به أفرح ولا أعظم في أنفسهم مما قال لهم رسول الله على . واللفظ للبخارى .

وفي الحديث هجرة أسهاء بنت عميس ومن معها من المؤمنات مع أزواجهن فراراً بدينهن لله ورسوله، وقد ذكر ابن كثير في سيرته (۱)أن أول من هاجر من المؤمنين أحد عشر رحلاً، وأربع نسوة، وأنهم انتهوا إلى البحر ما بين ماش وراكب، فاستأجروا سفينة بنصف دينار إلى الحبشة، وسمى من المؤمنات: رقية بنت رسول الله على مع زوجها عثمان، وسهلة بنت سهيل مع زوجها أبي حذيفة بن عتبة، وأم سلمة بنت أبي أمية مع زوجها أبو سلمة بن عبد الأسد، وليلى بنت أبي حثمة مع زوجها عامر بن ربيعة.

ثم خرج من المؤمنات مع أزواجهن أسهاء بنت عميس مع زوجها جعفر بن أبي طالب، وفاطمة بنت صفوان بن أمية مع زوجها عمرو بن سعيد بن العاص، وأمينة بنت خلف مع زوجها خالد بن سعيد بن العاص، وأم حبيبة رملة بنت أبي سفيان مع زوجها عبيد الله من جحش، وبركة بنت يسار مولاة أبي سفيان مع زوجها قيس بن عبدالله من بني أسد، وأم حرملة بنت عبدالأسود مع زوجها جهم بن قيس، ورملة بنت أبي عوف بن ضبيرة مع زوجها المطلب بن أزهر، وريطة بنت الحارث مع زوجها الحارث مع زوجها الحارث مع زوجها الحارث مع زوجها الحارث بن معمر، وفكيهة بنت يسار مع زوجها خطاب بن الحارث، وحسنة مع زوجها سفيان بن معمر، وعمرة بنت السعدي مع زوجها مالك بن وحسنة مع زوجها سفيان بن معمر، وعمرة بنت السعدي مع زوجها مالك بن

⁽١) البداية (٣/ ٦٧).





ربيعة، ولعلك أيّها القارئ الفاضل أن تتصور ما لَجَقَ بالنساء الصابرات من أذى ومشقة، أولها: ترك أوطانهن وأهلهن ولا شك أن سيلحقهن أذى نفسي من ترك ما ألِفْنَه، ثم وعورة الطريق، وبعد الشقة من مكة إلى الحبشة ما بين جبل وساحل، ثم ركوب البحر للوصول إلى دار الغربة، ورواية ابن كثير تصور ما لحقهم من أذى " وأنهم انتهوا إلى البحر ما بين ماش وراكب، فاستأجروا سفينة بنصف دينار "، ومع ذلك يأتي جواب أسهاء بنت عميس ليبين لنساء العالم أجمع ما بذلته المرأة المسلمة منذ بزوغ شمس الرسالة ولن تزال بإذن الله أرضاً تنبت، وشمساً تشرق، وتقول لعمر بن الخطاب لما فخر عليها بسبقه بالهجرة قائلة: " كلا والله كنتم مع رسول الله على يطعم جائعكم ويعظ جاهلكم، وكنا في أرض البعداء البغضاء بالحبشة، وذلك في يله وفي رسوله على الله وفي رسوله الله الله وفي رسوله الله الله وفي رسوله وفي وفي رسوله وفي رسوله وفي رسوله وفي رسوله وفي رسوله وفي رسوله وفي وفي رسوله و

ويظهر من رد أسماء على عمر ما عنينهن بعد وصولهن لأرض الحبشة، ووصفها لهم: " بالبعداء البغضاء " أي البعداء في النسب، البغضاء في الدين؛ لأنهم كانوا كفاراً (١) ، بينها كان عمر وأصحابه رضوان الله عليهم مع رسول الله عليه ، فيأتي جواب رسول الله عليه بثبوت عظيم الأجر لهم، ويقرر فضلهم بقوله: "له ولأصحابه هجرة، ولكم أنتم أهل السفينة هجرتان " هجرة إلى الحبشة، وهجرة إلى رسول الله عليه ويفرح أهل السفينة بالبشارة، ويأتون إلى أسماء أرسالاً ليسمعوا منها بشارة رسول الله عليه لهم، فيفرحوا بها فرحة لا تعدلها فرحة .

وموقف أسهاء بنت عميس مع عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، يُظْهِرُ قوة المرأة المسلمة في الحق، ومن تحديثها رضي الله عنها بالحديث يتجسَّد دور امرأة المسلمة في نشر العلم وتعليم الخير.



⁽١) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٦/ ٦٥)، الفتح (٧/ ٤٨٧).



٥-ويدل على حق المرأة في الهجرة ما أخرجه أحمد في المسند (١) ، وأبو داود في السنن (٢) ، وابن الجارود في المنتقى (٣) ، والطبراني في الكبير (١) ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥) ، والحاكم في المستدرك (١) والبيهقي في الكبرى (٧) وفي دلائل النبوة (٨) من طرق عن ابن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير، عن أبيه عبّاد، عن عائشة زوج النبي على قالت: لما بعث أهل مكة في فداء أسراهم، بعثت زينب بنت رسول الله على في فداء أبي العاص بن الربيع بهال، وبعثت فيه بقلادة لها كانت لخديجة، أدخلتها بها على أبي العاص، قالت: فله رآها رسول الله على رقّ لها رقة شديدة . وقال: " إن رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها، وتردوا عليها الذي لها " فقالوا: نعم، وكان رسول الله على أخذ عليه – أو وعده – أن يخلي سبيل زينب إليه، وبعث رسول الله على زيد بن حارثة ورجلاً من الأنصار فقال: "كونا ببطن يأجج حتى تمر زينب فتصحباها حتى تأتيا بها " واللفظ لأبي داود .

وهو في سيرة ابن هشام (٩)عن أبي إسحاق بهذا الإسناد.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. قلت: لم يحتج مسلم بمحمد بن إسحاق، إنها أخرج له في المتابعات. وإسناد

⁽۱) المسند (۲۳/۱۸۳) ۲۲۳۲۲.

^{(7) (7/ 77) 7977.}

^{.1.9.(77) (7)}

^{(3) (77/773) .0.1.}

^{(0) (7/11) \(\}dagger) \(\dagger) \).

⁽r) (۳/ ۲۳۲,۳۲) **۲۰۳3,**9•30.

⁽V) (r\ 777) A7F71.

^{.(10}E/T) (A)

^{. (704/1) (4)}



الحديث حسن، من أجل محمد بن إسحاق قال الحافظ عنه: "صدوق يدلس " (١) وزال ما يخشي من تدليسه ؛ لتصريحه بالتحديث عند أحمد .

* قال العظيم آبادي: " وفيه دليل على جواز خروج المرأة الشابة البالغة مع غير ذي محرم لضرورة داعية لا سبيل لها إلا ذلك " (٢).





⁽١) التقريب (٨٢٥) ٢٥٧٥.

⁽٢) عون المعبود (٧/ ٢٥٥).



الفصل الرابع حق المرأة في التعليم

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث النبوية في تعليم المرأة.

المبحث الثاني: بعض المسائل العلمية من

النساء لرسول الله ﷺ .

المبحث الثالث: عناية السلف الصالح

بتعليم النساء.

المبحث الرابع؛ صور مشرقة للمرأة في

طلب العلم.

المبحث الخامس؛ حكم تعليم المرأة.





@#(

الفصل الرابع: حق المرأة في التعليم



توطئة،

لا شك أن نصوص فضل العلم أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تذكر (1)، خاطب الرب جل وعلا فيها رجال الأمة ونساءها على السواء شاحذاً هممهم للجد والتحصيل، وأن يكونوا أحلاس عمل لا كسالة وبطر، وليدللوا للأمم أن مكانة العلم في الإسلام عالية، وأن الله يرفع أهله وطلابه، قال تعالى: ﴿ يَرْفَع اللهُ الَّذِينَ اللهِ عَالَية، وأن الله يرفع أهله وطلابه، قال تعالى: ﴿ يَرْفَع اللهُ الَّذِينَ اللهِ عَالَية عَلَى اللهُ اللهِ عَالَية اللهِ اللهِ عَالَية عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُهُ عَلَى اللهُ عَلَى الله

بل بلغ شأن العلماء أن يكون فضلهم على من سواهم كفيضل رسول الله على على أدنى الصحابة ؛ ولو قال رسول الله على أدنى على أعلاكم لكفى به فيضلاً وشرفاً، كيف وقد قال " كفضلى على أدناكم ".

⁽١) انظر في فضل العلم وأهله: فضل العلم لابن عبد البر، فضل العلم لابن القيم.



أخرج الترمذي في السنن (۱)، والطبراني في الكبير (۲)، وتمام في فوائده (۳)من حديث أبي أمامة الباهلي قال: ذُكِرَ لرسول الله على رجلان أحدهما: عابد، والآخر عالم. فقال رسول الله على: " إن الله وملائكته وأهل السموات والأرضين حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلم الناس الخير " قال الترمذي: حديث غريب. وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (۱).

ولأهمية العلم والتعليم نجد أن أول آيات من القرآن نزلت على الرسول ﷺ كانت قول تعالى: ﴿ اَقْرَأُ بِالسِّر رَبِّكَ الّذِي خَلَقَ الْإِنسَنَ مِنْ عَلَقٍ اللَّهُ الْأَكْرُمُ كَانت قول تعالى: ﴿ اَقْرَأُ بِالسِّر رَبِّكَ اللَّهُ مَا لَمْ يَعْلَمُ اللَّهُ عَلَمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّكُمُ اللَّهُ العلل الله العليمة، ولما كانت هذه السورة هي أول سورة تأسيس لافتتاحية هذه الرسالة العظيمة، ولما كانت هذه السورة هي أول سورة نزلت من القرآن، وكانت هذه الآيات الخمس أول ما نزل منها على الصحيح، فهي بحق افتتاحية الوحي، فكانت موضع عناية المفسرين وغيرهم، وسأقف مع هذه الآية على مسائل عدة تتعلق بأهمية العلم وأهله:

المسألة الأولى: توجيه الأمر بالقراءة إلى نبي أمي ؛ لا تعارض فيه ؛ لأن

^{(3) (0 · /}o) (X)



^{(1) (0/00) 017.}

⁽Y) (A/ TTY) (IPV.

^{.1727 (91/7) (4)}



القراءة تكون من مكتوب ومتلو، والقراءة في حق رسول الله على من متلو يتلوه جبريل، وفي هذا إبراز للمعجزة أكثر ؟ لأن الأمي بالأمس صار معلى اليوم، وقد أشار السياق إلى نوعي القراءة هذين حيث جمع القراءة مع التعليم بالقلم.

فجاء الأمر بالقراءة تكليفاً لتحميل الوحي، وباسم ربك بياناً لجهة التكليف، والذي خلق تدليلاً لتلك الجهة.

المسألة الثانية: مجئ الوصف بالأكرم في قوله: ﴿ اَقْرَأُ وَرَبُكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴾ بدلاً من أي صفة أخرى ؟ لما في هذه الصفة من تلاؤم للسياق ما لا يناسب مكانها غيرها ؟ لعظم العطاء، وجزيل المنة.

فأولاً: رحمة الخليقة بهذه القراءة التي ربطت العباد بربهم وكفي.

وثانياً: نعمة الخلق والإيجاد، فهما نعمتان متكاملتان: الإيجاد من العدم بالخلق والإيجاد الثاني من الجهل إلى العلم، ولا يكون هذا كله إلا من الرب الأكرم سيحانه.

المسألة الثالثة: ﴿ اللَّذِى عَلَمْ بِالْقَلَمِ ﴾ فالله سبحانه وتعالى مدح نفسه بأنه علَّم بالقلم، وأنه علّم الإنسان ما لم يعلم، فكان فيه الإشادة بشأن القلم حيث إنه سبحانه علّم به، وهذا أعلى مراتب الشرف مع أن الله سبحانه قادر على التعليم بدون القلم، وقد أورده سبحانه في معرض التكريم في قوله: ﴿ نَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسُطُرُونَ اللّهُ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونِ اللّه ﴾ [القلم: ١ - ٢] وعظم المقسم عليه وهو نعمة الله على رسوله على بالوحي يدل على عظم المقسم به، وهو القلم، وما يسطرون به من كتابة الوحي وغيره، وسميت سورة في القرآن باسمه (١).

⁽١) انظر: التفسير الكبير للرازي (٣٢/ ١٥-١٨)، أضواء البيان (٩/ ١٢-١٩).



ولا أدل على أهمية الكتابة من تكرارها في آية الدين أطول آية في القرآن، رُسمت فيها كتابة العدل، قال تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ عَامَنُوا إِذَا تَدَايَنَمُ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلِ رُسمت فيها كتابة العدل، قال تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱللَّهِ اللَّهِ الْمَالَّ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ

ووعد الله تعالى بحفظه في قوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَنِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

ومع ذلك فقد كان يأمر بكتابة هذا المحفوظ، وكان له عدة كتَّاب، وهذا غاية في العناية بالقلم. وقد ذكر ابن القيم (١)من الكتَّاب الخلفاء الأربعة. ومعهم تتمة

⁽١) ينظر: زاد المعاد (١/ ٦٨).



سبعة عشر سخصاً، ثم لم يقتصر على عنايته بالقلم والتعليم به عند كتابة الوحي بل جعل التعليم به أعم كم جاء خبر عبد الله بن سعيد بن العاص أن رسول الله على أمره أن يعلم الناس الكتابة بالمدينة (١).

وأخرج ابن ماجه (٢)بسند صحيح عن عبادة بن الصامت قال: علمت ناساً من أهل الصفة القرآن والكتابة.

وقد كانت دعوته على الملوك إلى الإسلام بالكتابة كها هو معلوم، وأبعد من ذلك ما جاء في قصة أسارى بدر حيث كان يفادي بالمال من كان يقدر على الفداء، ومن لم يقدر وكان يعرف الكتابة كانت مفاداته أن يعلم عشرة من الغلهان الكتابة، فكثرت الكتابة في المدينة بعد ذلك، وكان عمن تعلم زيد بن ثابت وغيره (٣).

فإذا كان المسلمون وهم في بادئ أمرهم وأحوج ما يكون إلى المال والسلاح، يقدّمون تعليم الغلمان الكتابة على المال ؛ ليدل على أمرين:

١ –مدى العناية بالتعليم.

⁽١) ذكره ابن عبدالبرفي الاستيعاب عند ترجمة عبدالله بن سعيد (٣/ ٩٢٠) ١٥٥٦.

^{.7100(07./7)(7)}

⁽٣) اخرج الحديث أحمد في مسنده (٤/ ٩٢) ٢٢١٦، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٥٢) ٢٦٢١، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٥٢) ٢٦٢١، والبيهقي في الكبرى (٦/ ٣٢٢) ١٣٦٢٦ من طريق علي بن عاصم، عن داود، عن عكرمة عن ابن عباس وذكره.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقال الهيثمي في المجمع (٤/ ٩٦): "رواه أحمد عن علي بن عاصم وهو كثير الغلط والخطأ" لكنه توبع، فقد رواه ابن سعد في الطبقات (٥/ ١٠٨) من طرق عن عامر الشعبي. وهذا مرسل ؛ لكن يتقوى به الحديث إلى الحسن والله أعلم. وانظر: أقضية الرسول ﷺ لابن الطلاع (١٩٩ - ٢٠)، تاريخ الطبرى (٢/ ٤٦)، الروض الأنف (٣/ ١٨٠).



٢-جواز تعليم الكافر المسلم ما لا تعلق له بالدين، كما يوجد الآن من الأمور الصناعية في الهندسة والطب والزراعة وغير ذلك (١).

وقد كثر المتعلمون بسبب ذلك حتى كان عدد كتاب الوحي اثنين وأربعون رجلاً ثم كان انتشار الكتابة مع الإسلام.

وكل ما تقدم ذكره يتساوى فيه النساء والرجال ؛ للقاعدة التي قررهارسولنا على عباده على النساء شقائق الرجال " وقد مضى أن كل ما فرضه الله على عباده وندبهم إليه، فالرجال والنساء فيه سواء إلا ما استثنى بالنص، والعلم فريضة الله على عباده، ودلالة إرادته بهم الخير، فلا عجب أن يحث الإسلام المرأة أن تضرب بسهمها فيه، وأن تشمر لتكون من أهله. وسآتي من الدليل والبرهان ما يثبت ذلك، وينقض ضده، والله تعالى الموفق.



⁽١) ينظر: أضواء البيان (٩/ ١٩).





07

المبحث الأول

الأحاديث النبوية في تعليم المرأة

إن من المجمع عليه أن المرأة مسؤولة عن صلاتها وصيامها وزكاة أموالها وحجها وقبل هذا كله سلامة عقيدتها، ولا يمكن لها أن تقيم شرائع دينها هذه إلا بالعلم المنافي للجهل، ولذا نص الإسلام على تعليم الفتاة، ونشر العلم بين النساء، ودليل ذلك:

ا -ما أخرجه البخاري (۱) من طريق أبي بردة عن أبيه قال: قال رسول الله على: "ثلاثة لهم أجران: رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد على والعبد المملوك إذا أدى حق الله وحق مواليه، ورجل كانت عنده أمة يطؤها فأدبها فأحسن تأديبها، وعلمها فأحسن تعليمها، ثم أعتقها فتزوجها، فله أجران وعليه بوّب البخاري باباً في كتاب العلم وسمه بباب: تعليم الرجل أمته وأهله (۲) ثم بوّب عليه محكم المناب العتق بباب: فضل من أدب جاريته وعلمها (۳).

قال الحافظ في شرحه: " (باب تعليم الرجل أمنه وأهله) مطابقة الحديث للترجمة في الأمة بالنص، وفي الأهل بالقياس، إذ الاعتناء بالأهل الحرائر في تعليم فرائض الله وسنن رسوله على آكد من الاعتناء بالإماء " (٤).

⁽١) كتاب العلم، باب: تعليم الرجل أمته وأهله (١/ ٤٨) ٩٧.

⁽٢) المصدق السابق.

⁽Y) (Y\PAA).

⁽٤) الفتح (١/ ١٩٠).



فالإسلام لم يحث أتباعه على تعليم الحرائر فحسب، بل جعل لمعلم الأمة بعد عتقها أجرين، لينتشر العلم بين الحرائر والإماء على حد سواء.

وهنا أشير إلى ضرورة تعليم الخادمات أمور دينهن ؛ لأن الغالب عليهن الجهل، وقلة العلم، وانتشار الشرك بجميع صوره فهن لا يعلمن من الإسلام إلا اسمه ويجهلن رسمه، ويمن الله على الواحدة منهن بالسفر إلى ديار التوحيد ومنبع الرسالة، ومهبط الوحي، ولكن وللأسف تعود إلى ديارها كما أتت من غير أن تزيد من محصلتها العلمية كما زاد دخلها المادي ؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله وأهيب بأخواتي المؤمنات أن يحتسبن الأجر في تعليم الخادمات، وليجعلن نصب أعينهن (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه)، وهداية رجل واحد خير للمرء من حمر النعم.

٢- ومن حرص الإسلام على تعليم المرأة أن جعل الإمام يتولى هذه المهمة بنفسه، بل وفي المجامع العامة وأخرج البخاري (١)، ومسلم (٢) من طريق عطاء قال: سمعت ابن عباس قال: أشهد على النبي على أو قال عطاء: أشهد على ابن عباس أن رسول الله على خرج ومعه بلال، فظن أنه لم يسمع، فوعظهن وأمرهن بالصدقة، فجعلت المرأة تلقي القرط والخاتم، وبلال يأخذ في طرف ثوبه. واللفظ للبخاري.

وقد مر بنا في ثنايا البحث (٣) ما جاء في بعض طرقه: وقال ابن جريج لعطاء: أترى حقاً على الإمام ذلك يذكرهن ؟ قال: إنه لحق عليهم، وما لهم لا يفعلونه!.

وقد أورد هذا الحديث البخاري في صحيحه في كتاب العلم عقب الحديث

⁽٣) ص (١٧٨).



⁽١) كتاب العلم، باب: عظة الإمام النساء وتعليمهن (١/ ٤٩) ٩٨.

⁽٢) كتاب صلاة العيدين (٢/ ٦٠٣) ٨٨٥.



المتقدم، وبوّب عليه بباب: عظة الإمام النساء وتعليمهن.

قال الحافظ: " نبه بهذه الترجمة على أن ما سبق من الندب إلى تعليم الأهل ليس مختصاً بأهلهن، بل ذلك مندوب للإمام الأعظم ومن ينوب عنه " (١).

وفي الحديث من الفوائد: استحباب موعظة النساء وتذكيرهن بتقوى الله ومخافته والحذر من المعاصي والسيئات، وفهم بعض السلف - رحمهم الله - من مناصحة النبي على للنساء، لزومه على ولي الأمر للسنة الماضية كما مر بنا في قول ابن جريج لعطاء، وفيه من السنة مباعدة النساء عن الرجال في مجالس العلم والذكر وغيرها التي يحضرها الجنسان في وقت واحد كشهود صلاة العيد واستماع الخطبة، وتخصيص النسوة بمكان معزول عن الأجانب مع استتارهن بالحجاب احتياطاً للحرمات، وصيانة لفضول الفكر والنظر، ودرءاً للريب، ورعاية لحدود الله، قال ابن حجر عَلَى النساء أدب شريف في ابن حجر عَلَى النساء أدب شريف في غاطبة النساء في الموعظة أو الحكم، وهو ألا يحضر من الرجال إلا من تدعو الحاجة إليه من شاهد ونحوه ؟ لأن بلالاً كان خادم النبي على ومتولي قبض الصدقة " (٢).

٣- ولقد تنبهت المرأة المسلمة إلى حقها في التعليم في عهد رسول الله صلى الله عليه سلم، ولا حظت النسوة غلبة الرجال على رسول الله على إذ كان الرجال يلازمون رسول الله على، ويحيطون به للتعلَّم ؛ فلا يستطيع النساء مزاحمتهم عليه، وكن يجلسن في آخر الصفوف، فأتين يسألنه حظهن، أخرج البخاري (٣)،

⁽٣) كتاب العلم، باب: هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم ؟(١/٥٠) ١٠١.



⁽١) الفتح (١/ ١٩٢).

⁽٢) الفتح (٢/ ٥٩٢).



ومسلم (۱) من حديث أبي سعيد الخدري قال: جاءت امرأة إلى رسول الله على فقالت: يا رسول الله ذهب الرجال بحديثك، فاجعل لنا من نفسك يوماً نأتيك فيه تعلمنا ما علمك الله قال: "اجتمعن يوم كذا وكذا" فاجتمعن فأتاهن رسول الله علمه الله. ثم قال: " ما منكن من امرأة تقدم بين يديها من ولدها ثلاثة إلا كانوا لها حجاباً من النار " فقالت امرأة: واثنين واثن واثنين واثنين واثنين واثنين واثنين واثنين واثنين واثنين واثنين واثنو واثنين واثنين

وبوّب عليه البخاري في كتاب العلم باب: هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم ؟.

قال الحافظ ابن حجر في اسم السائلة للموعظة: " لم أقف على اسمها ويحتمل أن تكون هي: أسماء بنت يزيد بن السكن " (٢)

وفي الحديث من الفوائد:

ما كان عليه نساء الصحابة، وبخاصة نساء الأنصارمن الحرص البالغ على تعلم أمور الدين، وحضور مجالس العلم والحكمة، والتشرف بسياع الحديث مباشرة من النبي على ، وفيه جواز مكالمة المرأة الرجل فيها تحتاج إليه من أمور دينها، وقد أُخِذَ العلمُ عن أزواج النبي على وعن غيرهن من نساء السلف، وفيه جواز اختصاص النساء بوقت ينفردن فيه بالعالم لتعليمهن وموعظتهن كها استجاب النبي لرغبة النساء ووعدهن يوماً يأتيهن فيه، فوفى وعده، وعليه ترجم البخاري، وفيه أن الصبر على المصائب واحتسابها عند الله سبحانه، سبب لتكفير الخطايا،

⁽٢) الفتح (١٣/ ٣٦٢).



⁽١) كتاب البر والصلة والآداب، باب: فضل من يموت له ولد فيحتسبه (٤/ ٢٠٢٨) ٣٦٣٣.



ومغفرة الذنوب وزيادة الحسنات (١).

وانظر — رحمك الله — إلى شجاعة المرأة الأدبية، وتواضع رسول الله على ، فقد أصغى سمعه إلى المرأة وهي تبدي رأيها فيها تراه، وتطالب بحقها قائلة: يا رسول الله ذهب الرجال بحديثك، وفي رواية البخاري " غلبنا عليك الرجال " ثم مقترحة: " فاجعل لنا من نفسك يوماً نأتيك فيه تعلمنا مما علمك الله " فها كان جواب رسول الله على إلا أن وعدهن في يوم معين، ومكان معين فصار يحدثهن ويعلمهن.

إنها رسالة لعلماء الأمة أن يعطوا من أوقاتهم وأنفسهم لمصانع الرجال، والمدارس الأول التي يتلقى فيه الطفل مبادئ الحياة، ورحم الله الرصافي حين قال:

ات إذا سُـقیت بـاء المکرمات
ربی علی ساق الفـضیلة مثمـرات
المهات بتربیـة البنـین أو البنـات
ال إذا نـشأوا بحـضن الجـاهلات
ال عـلی أبنائـه وعـلی البنـات
حـراً تحـل لـسائلیها المـشکلات

هي الأخلاق تنبت كالنبات تقسوم إذا تعهد دها المسربي ولم أر للخلائت مسن محل فحضن الأم مدرسة تسامت وهل يرجى لأطفال كال أليس العلم في الإسلام فرضاً وكانت أمننا في العلم بحراً وعلمها النبي أجل علم

فهل من ناهل من مورد عذب رقراق، متابع لهدي رسول الله ﷺ، مقتف

⁽١) انظر: للاستزادة من فوائد الحديث:

شرح ابن بطال (١/ ١٧٨)، شرح الكرماني (٢/ ١٠٠)، الفتح (١/ ٢٦٢) إرشاد الساري (١/ ٢٩٥). (١/ ٢٩٥).



أثره؛ لأن الأمر ليس خاصاً برسول الله على فينبغي أن يعتني العلماء، وأولياء الأمور بالنساء كما اعتنى بهن رسول الله على والسلف الصالح (۱)، فيأخذن العلم والرواية، ويتحملن ذلك كالرجال، ليكن هاديات مهديات، مفاتيح للخير مغاليق للشر، فما من طاعة تقوم على الوجه الصحيح إلا بالعلم، والعلم من أفضل الطاعات على الإطلاق، وهذا ما صرحت به امرأة عالمة، وفقيهة زاهدة، ألا وهي أم الدرداء قائلة "لقد طلبت العبادة في كل شيء ؛ فما أصبت لنفسي شيئاً أشفى من مجالسة العلماء ومذاكرتهم "(۱).

3-بل كان على يحرص على حضور العواتق وذوات الخدور فضلاً عن الكبيرات صلاة العيدين حتى وإن كن حيضاً يشهدن الخير ودعوة المسلمين، اخرج البخاري ومسلم من حديث أم عطية قالت: أمرنا رسول الله على أن نخرجهن في الفطر والأضحى العواتق والحيّض وذوات الخدور، فأما الحيّض فيعتزلن الصلاة، ويشهدن الخير، ودعوة المسلمين. قلت: يا رسول الله إحدانا لا يكون لها جلباب. قال " لتُلْبسها أختها من جلبابها " واللفظ لمسلم ").

فأمر رسول الله ﷺ أولياء النساء أن يخرجوهن في الفطر والأضحى ليشهدن الخير، ويستنرن بنور العلم، حتى المرأة الحائض لا يمنعها حيضها من حضور الخير بل لتحضر، ولتعتزل المصلى، ومن لا جلباب لها أمر أن تُلْسِسها أختها من جلبابها. فهل رأيت ديناً أعطى المرأة حقها كدين الإسلام!.

⁽١) سيأتي صور لذلك ص (٢٧٦).

⁽٢) عزاه لها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٠/ ١٥٦)، النووي في تهذيب الأسماء (٢/ ٦٢٣) والمزي في تهذيب الكمال (٣٥٥/ ٣٥٥).

⁽٣) تقدم تخريجه ص (١٧٥).



لقد فهمت أم سلمة – رضي الله عنها – من نداء رسول الله على بـ" أيها الناس " أنها معنية، وأن الخطاب لها، ولذا أنكرت عليها الجارية إبعادها لها ؛ لأن الخطاب وُجّه للرجال، والدعوة خصت بهم، فصححت فهمها، وأرسلت ليس للجارية فحسب بل لكل امرأة أن النساء يدخلن في الخطاب العام، ويدعين إليه، ويطالبن به.

وأخرج مسلم (٢)أيضاً من حديث طويل لفاطمة بنت قيس فيه ذكر الجساسة أنها قالت: " فلها انقضت عدي سمعت نداء المنادي منادي رسول الله على ينادي: الصلاة جامعة، فخرجت إلى المسجد فصليت مع رسول الله على ، فكنت في صف النساء التي تلي ظهور القوم، فلها قضى رسول الله على صلاته جلس على المنبر، وهو يضحك، فقال: " ليلزم كل إنسان مصلاه" ثم قال: أتدرون لم جمعتكم ؟...

⁽١) كتاب الفضائل باب أثبات حوض نبينا على وصفاته (٤/ ١٧٩٢) ٢٢٩٥.

⁽٢) كتاب الفتن، باب: قصة الجساسة (٤/ ٢٢٠٧) ٢٩٤٢.



الحديث وفيه خبر تميم الداري في ذكر المسيح الدجال.

ومن الحديث يظهر أن النساء في عصر النبوة كن يعلمن أن الخطاب العام يشترك فيه النساء والرجال، فما إن سمعت فاطمة بنداء " الصلاة جامعة " حتى خرجت مع أخواتها من النساء، يشهد لذلك قولها " فكنت في صف النساء التي تلي ظهور القوم " فلم تفهم فاطمة وحدها هذا الفهم ؛ بل كان فهماً عاماً في ذلك العصر وحتى يرث الله الأرض ومن عليها ؛ لأن دين الله باق على رغم أنف الكارهين.

7-والمطّلِع على كتب السنة يجد أن النساء شاركن الرجال في حضور الجمع والجهاعات كها تقدم ؛ وما حضورهن لصلاة الجمعة إلا لطلب العلم من رسول الله على، والارتواء من منهل صافي يفيض حياة للقلوب، ومواعظ تشفي الصدور، حتى إنهن روين ما حفظنه من على منبر الجمعة، اخرج مسلم (امن حديث أم هشام بنت حارثة بن النعهان قالت: لقد كان تنورنا وتنور رسول الله على واحداً سنتين أو سنة وبعض سنة، وما أخذت ﴿ قَ عَ وَٱلْفُرَءَانِ ٱلْمَجِيدِ (الله على قرؤها كل يوم جمعة على المنبر إذا خطب الناس.

قال النووي: " قولها (وكان تنورنا وتنور رسول الله على واحداً) إشارة إلى حفظها، ومعرفتها بأحوال النبي على وقربها من منزله " (٢) وهذه المرأة القريبة من منزل رسول الله على كانت حريصة على حضور الجمعة معه، وحفظت سورة (ق) من في رسول الله على المنبر يوم الجمعة (٣).

⁽١) كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢/ ٥٩٥) ٨٧٣.

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۱۲۱).

⁽٣) قال النووي: " وفيه استحباب قراءة ق أو بعضها في كل خطبة "



قال العلماء: سبب اختيار (ق) لما اشتملت عليه من البعث والموت والمواعظ الشديدة، والزواجر الأكيدة، وفيه دليل للقراءة في الخطبة (١).

وما زال النساء ولله الحمد وحتى يومنا هذا يشهدن الجمعة، وأسأل الله أن ينفعهن بها يقوله الخطباء كها حفظت أم هشام فروت وأفادت، يشهد لهذا امتلاء الحرمين بهن في أماكن النساء، أدام الله عهارتهها وحفظهها من كل فساد.



⁽١) انظر ما تقدم من المصادر.



276

المبحث الثاني

بعض المسائل العلمية من النساء لرسول الله ﷺ (١)

في صدر الإسلام نشأت مدرسة العلم الأولى، وتألقت على يد مؤسسها سيد المرسلين، وقدوة العالمين، لقد بناها روضة زاهية بالعلم، زاكية بالحكمة، معينها الكتاب والسنة قال تعالى: ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِنْبَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّهِمَ ﴾ [البقرة: ١٢٩]غايتها العظمى إنقاذ الناس من غياهب الجهل، ودياجير الضلال إلى سبيل الهدى والنور، وصراط الله المستقيم قال تعالى: ﴿ يَهَدِى بِهِ اللّهُ مَنِ التَّبَعَ اللّهُ مَنِ التَّبَعَ وَنَحْوَرُجُهُم مِّنَ الظُّلُمَنِ إِلَى النَّورِ بِإِذَنِهِ وَيَخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَنِ إِلَى النَّورِ بِإِذَنِهِ وَيَخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَنِ إِلَى النَّورِ بِإِذَنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَطٍ مُستَقِيمِ الله [المائدة: ١٦] ولقد علم الحكيم سبحانه حاجة العباد إلى تلك الهداية والنور، والنهل من المعين النقي، والمنبع الصافي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فأدوع في فطرهم مفتاح العلم والحكمة حيث جعل من طبيعة الإنسان حب السؤال عما يجهل، والبحث عما يفيد واستطلاع الرأي، واستجلاء الحقيقة، ودعا الباري إلى التزود من ذوي العلم واستطلاع الرأي، واستجلاء الحقيقة، ودعا الباري إلى التزود من ذوي العلم

⁽١) ألفت كتب حول هذا الموضوع منها: من أسئلة النساء للنبي ﷺ لـ د. فالح الصغير ورسالة دكتوراه لأختي الفاضلة منى القاسم عنوانها " أسئلة المحابيات لرسول الله ﷺ في الآداب " فراجعها ففيهم مزيد فائدة.

وقد تقدمت بعض الأحاديث التي فيها أسئلة الصحابيات لرسول الله على في أحكام الطهارة والصلاة في المباحث الأولى ص (١٢٤) فما بعدها، ولذا فلن أورد في هذا المطلب شيئاً منها.



والبصيرة حين تخفى الأحكام، وتجهل شرائع الإسلام فقال سبحانه: ﴿ فَسَـٰتُوۤا اللَّهِ لَوَ إِن كُنۡـٰتُمُو لَا تَعۡاَمُونَ ﴿ آلِن اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَّ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّاللَّالَا اللَّالَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

واتبع على المناقشة على ما يقتضيه الأدب النبوي في النقد والحوار والمراجعة، واعتبر السؤال شفاء العيّ، ومنفذ العلم والمعرفة، وأتاح للصحابة والصحابيات ومن وراءهم من الأمة أن يستفتوا فيها احتاجوا إليه، وجهلوا حكمه، سؤال تفقه لا تعنت.

وحرصت نساء الصحابة رضوان الله عليهن على الطلب، ومثافنة رسول الله عليه للأخذ عنه والاستفادة منه، وسأورد في هذا المطلب بعض أسئلتهن:

ا -سيدلك هذا الحديث على فطنة أم المؤمنين عائشة، وفقيهة نساء العالمين أخرج البخاري (١) ومسلم (٢) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله على يقول: " يحشر الناس حفاة عراة غرلاً (٣)" قالت عائشة: الرجال والنساء جميعاً ينظر بعضهم إلى بعض ؟ قال: " الأمر أشد من أن يهمهم ذلك " واللفظ للبخارى.

فانظر إلى تعليمه ﷺ لأهل بيته، وإجابته عن سؤال زوجه، فلا غرو أن تكون فقيهة النساء، وإليها يرجع كبار الصحابة فيها استشكل عليهم من أمر نبيهم ﷺ مع أهل بيته.

⁽١) كتاب الرقاق، باب: الحشر (٥/ ٢٣٩١) ٦١٦٢.

⁽٢) كتاب الجنة، باب: فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة (٤/ ٢١٩٤) ٢٨٥٩.

 ⁽٣) غرلاً: بضم المعجمة وسكون الراء – جمع أغرل، وهو الأقلف وزنه ومعناه، وهو من بقيت غرلته،
 وهي الجلدة التي يقطعها الخاتن من الذكر.

انظر: مشارق الأنوار (٢/ ١٣٢)، النهاية (٣/ ٣٦٢) مادة (غ ر ل)، الفتح (١١/ ٣٨٤).



٢-أخرج الإمام أحمد في المسند (١)، وأبو داود في السنن (٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣)، وأبو يعلى في المسند (٤)، والبيهقي في الكبرى (٥) من طرق عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: يا رسول الله كل صواحبي لهن كنى.
 قال: " فاكتنى بابنك عبدالله " يعنى ابن أختها.

قال مسدد: عبد الله بن الزبير. قال: فكانت تكنى بأم عبد الله. واللفظ لأبي داود.

وصححه الحافظ ابن حجر (٦)، والألباني (٧)، وهو كها قالا.

وفي الحديث حرص أم المؤمنين على اتباع رسول الله على في صغير الأمر قبل كبيره، وإن الواحدة منا معشر النساء لتقدم على أعظم من هذا دون أن تتحرى فيه، أو تسأل عنه، فلله درها من امرأة - رضي الله عنها-وجمعنا بها في الفردوس الأعلى، كما أن في الحديث أريحية رسول الله على وتسليته لزوجته الحبيبة، ومداواة ما يؤرقها من تباريح الغيرة بتلبية مرادها، واختيار الكنية التي تلائمها، وتسعد بها، فانتقى لها أحب الأسماء عبدالله، وأقرب الأبناء إليها ابن أختها، ولا طفها بوصفها أما له، ولم تلد قط بقوله: "ابنك ".

فأي كلمة أحنى وأصدق وأمضى لشرح صدر الغيري من هذه الكلمات؟

 $⁽¹⁾⁽r \vee 1) \circ A r r r$.

⁽٢) (٤/٣/٢) ٠٧٩3.

[.]T..O(TA9/O) (T)

^{.80 .. (874/) (8)}

^{.19117 (21./9) (0)}

⁽٦) التلخيص الحبير (٤/ ١٤٨).

⁽٧) صحيح سنن أبي داود (٤/ ٢٩٣) ٤٩٧٠.



وأي لطف يغمر المشاعر الجرحي، ويفيض دفئاً وعطفاً.. أرق من هذا اللطف؟

شرفت بأم المؤمنين على الورى...

فهل لك شوق للولادة... والضنى ؟

أبوك أبوبكر.. وزوجك مرسل.

وكُنيتِ أماً للمجاهد.. سيدًا.

واستفاد العلماء من الحديث جواز كنية من لا ولد له (١).

٣-وما زلنا مع سيرة عطرة، ورحم معطاء مع أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، أخرج البخاري (٢) من حديث عائشة رضي الله إن لي جارين، فإلى أيهما أهدي ؟ قال: "إلى أقربهما منك باباً ".

وفي بيت النبوة كانت أمنا تسمع أحاديث حسن الجوار، ووصية رسول الله على الله عند المن عندي من جيرانها، فيأتها الجواب النبوي لأقربهما منك باباً.

٤-وما زلنا في بيت النبوة ومع أمهات المؤمنين، اخرج الإمام أحمد في المسند^(٦) والترمذي في السنن ^(٤)، والنسائي في المجتبى ^(٥)من طرق عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: " من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة " فقالت أم سلمة: فكيف يصنع النساء بذيو لهن ؟ قال: "يرخينه شبراً "فقالت: إذاً

⁽١) ينظر: المنهاج (١٤/ ٣٤١)، بدائع الفوائد (٤/ ٩٣٢).

⁽٢) كتاب الهبة، باب: بمن يبدأ بالهبة ؟ (٢/ ٩١٦) ٢٤٥٥.

^{.017 (00/1) (4)}

^{(3) (3/777) 1771.}

⁽o) (A/P·7) rmm.



تنكشف أقدامهن. قال: "فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه" واللفظ للترمذي. وقال: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني (١). قلت: وهو كما قالا حديث صحيح.

وفي الحديث تحلي نساء السلف الصالح رضوان الله عليهن بخلق الحياء وشيمة العفاف، فكانت المبادرة منهن بسؤال رسول الله عليه، ومراجعته في إسبال ذيل المرأة رغبة منهن في إسباغ الثياب وإرخاء الحجاب وستر العورة، ونفوراً من دواعي الفتنة، ومظاهر الزينة التي نهي عنها في الخروج (٢).

وفيه أن قدم المرأة عورة ؛ ولذا كان إسبال الثياب لسترها من الانكشاف، فالأصل هو الستر وليس الجر. قال شيخ الإسلام ابن تيمية عَرَّاللَّالُ هذا الإسبال ليس مُعَيَّناً للستر، فلو لبست المرأة سراويل أو خفاً واسعاً صلباً كالموق، وتدلى فوقه الجلباب بحيث لا يظهر حجم القدم لكان هذا محصلاً للمقصود (٣)".

وتَرْعي - جملك الله بالحياء- في الحديث روعة الحياء حين يبلغ مكانته اللائقة به من شعور المؤمنة، فيكون لسلطانه النقي نفوذ بليغ إلى سلوكها...

فيهذبه، ويصلحه، ويزكيه سواء كانت في بيتها أو خارجه مع القريب أو البعيد، ألست تراها حقيقة ملموسة في شخصية أم سلمة – رضي الله عنها – بعدما فرض الحجاب، وهي تراجع رسول الله على في إطالة ثياب النساء، ووفرة ذيولهن ؟ فيرخي لهن شبراً، وتلح أخرى رغبة في مزيد من الستر، لئلا تنكشف أقدامهن، فيوفيهن ذراعاً لا يزدن عليه.

⁽٣) مجموع الفتاوي (٢٢/ ١٤٨).



⁽١) صحيح جامع الترمذي (٤/ ٢٢٣) ١٧٣١.

⁽٢) يراجع: مجموع الفتاوي (٢٢/ ١٤٧) الدرر السنية (١٥/ ٢٥٠).



٥-ولقد كان بيت رسول الله على وقلبه قبْله ، مفتوحاً لكل سائل وسائلة ، معتوياً بعظيم خلقه ، وكريم سجاياه قلوب محبيه ، مبلغاً رسالة ربه ، وستلحظ فيها سأورده من بحر زاخر بلآلئ جمة ، وأرض خصبة منبتة ، إجاباته على النساء أخرج البخاري (۱) ، مسلم (۲) من حديث أم سلمة قالت: جاءت أم سليم إلى رسول الله على الله على المرأة من غسل الله على فقالت: يا رسول الله ، إن الله لا يستحيي من الحق ، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت ؟ قال النبي على الزأة رأت الماء " فغطت أم سلمة وجهها ، وقالت: يا رسول الله وتحتلم المرأة ؟ قال: " نعم ، تربت يمينك ، فبم يشبهها ولدها "؟! واللفظ للبخارى.

ومع أن الحياء خير كله، ولا يأتي إلا بخير إلا أنه في طلب العلم مذموم، وقد فهمت أم سليم هذه القاعدة فأتت إلى رسول الله على سائلة عن أمر لا يستحيى من السؤال منه ؛ لأن الله لا يستحيي من الحق، وعليه بوّب البخاري: باب: الحياء في العلم، وقال مجاهد: لا يتعلم العلم مستح ولا مستكبر. وقالت عائشة: نعم النساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين.

قال الحافظ: " (باب الحياء) أي: حكم الحياء، وقد تقدم أن الحياء من الإيهان وهو الشرعي الذي يقع على وجه الإجلال والاحترام للأكابر وهو محمود، وأما ما يقع سببا لترك أمر شرعي فهو مذموم، وليس هو بحياء شرعي وإنها هو ضعف ومهانة، وهو المراد بقول مجاهد: لا يتعلم العلم مستح...وكأنه أراد تحريض المتعلمين على ترك العجز والتكبر لما يؤثر كل منهها من النقص في التعليم "(٣).

⁽١) كتاب العلم، باب: الحياء في العلم (١/ ٦٠) ١٣٠.

⁽٢) كتاب الحيض، باب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها (١/ ٢٥٠) ٣١٣.

⁽٣) الفتح (١/ ٢٢٩).



وانظر إلى تقديمها بين يدي سؤالها، يظهر أن من حسن طرح السؤال التقديم له بوصف الحال المرتبطة بالفتوى، ليتمكن المفتي من فهم المراد فهماً تاماً، ومن ثم بيان المقصود بياناً شافياً حيث إنها قدمت بهذا الكلام لبسط عذرها في ذكر ما تستحي النساء من ذكره بحضرة الرجال، ومنه أخذ العلماء حكماً فقيهاً قال ابن قدامة في المغني: فخروج المني الدافق بشهوة يوجب الغسل من الرجل والمرأة في يقظة أو في نوم وهو قول عامة الفقهاء، قاله الترمذي " (١) وذكر وا أيضاً أنه لا غسل على المرأة إلا أن ترى الماء، فإن ذكرت احتلاماً ولم تر ماءً لا غسل عليها (٢).

7-وتأي الأدلة تباعاً لتؤكد أنهن مع وفور حيائهن لم يكن يستحين من الحق ؟ لأن الحياء في طلب العلم ليس شرعياً، أخرج البخاري (٣) ومسلم (١) من حديث عائشة أن أسهاء سألت النبي على عسل المحيض، فقال " تأخذ إحداكن ماء ها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهور، ثم تصب على رأسها، فتدلكه دلكاً شديداً حتى تبلغ شؤون رأسها، ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة (٥) محسكة فتطهر بها فقالت: أسهاء: وكيف تطهر بها ؟ فقال: "سبحان الله تطهرين بها " فقالت عائشة: كأنها تخفي ذلك تتبعين أثر الدم، وسألته عن غسل الجنابة ؟ فقال: " تأخذ ماء فتطهر، فتحسن الطهور – أو تبلغ الطهور – ثم تصب على رأسها فتدلكه حتى تبلغ شؤون فتحسن الطهور – أو تبلغ الطهور – ثم تصب على رأسها فتدلكه حتى تبلغ شؤون

^{(1) (1/471).}

⁽٢) ينظر: الاستذكار (١/ ٢٩٢)، المغني (١/ ١٣٠) المجموع (٢/ ١٥٧) البحر الرائق (١/ ٦٥).

⁽٣) كتاب الحيض، باب: دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض وكيف تغتسل...(١/ ١١٩) ٥٠٨.

⁽٤) كتاب الحيض، باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم (١/ ٢٦١) ٣٣٢.

⁽٥) فرصة: بكسر الفاء وحكى ابن سيدة تثليتها، وبإسكان الراء – قطعة من القطن أو الصوف. ينظر: مشارق الأنوار (٢/ ١٥١)، النهاية (٣/ ٤٣١) مادة (ف ر ص)، الفتح (١/ ٤١٥).



رأسها ثم تفيض عليها الماء " فقالت عائشة: نعم النساء نساء الأنصار لم يكن يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين، واللفظ لمسلم. وفي رواية البخاري: قالت عائشة: فاجتبذتها إلي فقلت: تتبعي بها أثر الدم.

قال الحافظ: " وفي هذا الحديث من الفوائد: التسبيح عند التعجب، ومعناه هنا: كيف يخفى هذا الظاهر الذي لا يحتاج في فهمه إلى فكر، وفيه استحباب الكنايات فيما يتعلق بالعورات، وفيه سؤال المرأة العالم عن أحوالها التي يحتشم منها، ولهذا كانت عائشة تقول في نساء الأنصار: لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين كما أخرجه مسلم (١) في بعض طرق هذا الحديث وتقدم في العلم معلقاً، وفيه الاكتفاء بالتعريض والإشارة في الأمور المستهجنة، وتكرير الجواب لإفهام السائل، وإنها كرره مع كونها لم تفهمه أولاً ؛ لأن الجواب به يؤخذ من إعراضه بوجهه عند قوله "توضئي " أي في المحل الذي يستحى من مواجهة المرأة بالتصريح به، فاكتفى بلسان الحال عن لسان المقال، وفهمت عائشة ذلك عنه، فتولت تعليمها، وبوّب عليه المصنف في الاعتصام " الأحكام التي تعرف بالدلائل " وفيه تفسير كلام العالم بحضرته لمن خفى عليه إذا عرف أن ذلك يعجبه، وفيه الأخذ عن المفضول بحضرة الفاضل، وفيه صحة العرض على المحدث إذا أقره، ولو لم يقل عقبه: نعم، وأنه لا يشترط في صحة التحمُّل فهم السامع لجميع ما يسمعه، وفيه الرفق بالمتعلم، وإقامة العذر لمن لا يفهم، وفيه أن المرء مطالب بستر عيوبه وإن كانت مما جبل عليها من جهة أمر المرأة بالتطيب لإزالة الرائحة الكريهة، وفيه حسن خلقه ﷺ، وعظيم حلمه، وحيائه زاده الله شر فاً " ^(٢).

⁽١) تقدم ص (٢٦٤) فها بعدها.

⁽٢) الفتح (١/ ٤١٦).



أرأيت درراً منظومة في عقد يتحلى به، كسؤال هذه المرأة لرسول الله على وما استقاه أهل العلم من فوائده وأحكامه.

٧-قد يخفى على المرأة الحكم الشرعي في أمر من عبادتها، ومسألة في دينها،
 ويعز عليها الاجتهاد والتهاس النصوص الشرعية!.

فالمتعين هنا التورع عن العمل بلا علم، وأداء العبادة بلا هدى، ويلزمها سؤال الراسخين في العلم لمعرفة الحق المبين أخرج مسلم (۱) من حديث أسهاء بنت أبي بكر قالت: جاءت امرأة إلى النبي على فقالت: يا رسول الله إن لي ابنة عريسا أصابتها حصبة فتمرق شعرها، أفأصله ؟ قال: " لعن الله الواصلة والمستوصلة ".

وانظر – وفقك الله – لِلَهْجَةِ هذه الأم الحنون التي تفيء بظلال العاطفة والمحبة الوارفة، وهي تستأذن رسول الله على وصل ابنتها الناقهة من المرض، حديثة العهد بالعرس، إن المشاعر الجياشة التي تضطرب في فؤاد تلك الوالدة، والرغبة الجامحة لتزيين بنيتها، وتحقيق فرحتها، لم تسوغ لها ارتكاب المنكر... فلم تطب نفساً بالوصل بحجة الجهل بالحكم، أو احتياج العروس إليه، بل أتت تستفتي رسول الله على راضية بحكمه، مسلمة لأمره.

وما أحوجنا في هذا العصر الذي شارع فيه حب الملذات، وإرضاء الشهوات بالمحرمات، أن نطوع أنفسنا ونوطنها لما يرضي ربنا عز وجل، ونجعل هوانا تبعاً لسنة نبينا على حتى نحب ما يجبه، وندع ما يبغضه، مقتدين في ذلك بسلفنا الصالح (٢).

واختلف العلماء في " الوصلات " المحرمة والمباحة على أقوال، ومذهب الجمهور واختيار الطبري، والنووي، والمروزي، والمازري، وغيرهم منع وصل

⁽١) كتاب اللباس، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة (٣/ ١٦٧٦) ٢١٢٢.

⁽٢) أسئلة الصحابيات لرسول الله علي ، د. منى القاسم.



الشعر بشيء آخر مطلقاً سواء كان شعراً أو وبراً أو صوفاً أو حريراً أو خرقة ونحوها (١).

٨-وحين يختلف الناس في حكم شرعي قد تبادر المرأة لفض النزاع، وقطع الاختلاف ببديهة حاضرة، وفطنة ظاهرة أخرج البخاري (٢)، ومسلم (٣) من طريق عمير مولى عبد الله بن العباس، عن أم الفضل بنت الحارث: أن ناساً تماروا عندها يوم عرفة في صوم النبي على فقال بعضهم: هو صائم، وقال بعضهم: ليس بصائم، فأرسلت إليه بقدح لبن، وهو واقف على بعيره فشربه، واللفظ للبخاري.

قال الحافظ: " وفيه تأسي الناس بأفعال النبي على ، وفيه البحث والاجتهاد في حياته على المناظرة في العلم بين الرجال والنساء، والتحيل على الإطلاع على الحكم بغير سؤال، وفيه فطنة أم الفضل ؛ لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللائقة بالحال ؛ لأن ذلك كان في يوم حر بعد الظهيرة " (3).

ولو لا خشيتُ الإطالة لأوردت الكثير من أسئلة الصحابيات للنبي على الكني أحلتك في أوائل البحث على مليء، ومن أحيل على مليء فليحتل، ومن خلال صحبتي الماتعة في هذه الدراسة الحديثية لمست بوضوح ما كان عليه أمهات المؤمنين ونساء الصحابة من حسن الأدب مع توجيهات الرسول على وإنفاذها بطواعية،



⁽۱) انظر أدلتهم ومزيد تفصيل للمسألة في: الأم (۱/ ٥٤) شرح ابن بطال (۹/ ١٧١)، التمهيد (٧/ ٢١٩) الأوسط (٢/ ٢٧٧) إكمال المعلم ا(٦/ ٢٥١) فتح الباري (٢/ ٤٥٨) شرح الزرقاني (٤/ ٢١٧) النيل (٦/ ٣٤٣).

⁽٢) كتاب الصيام باب صوم يوم عرفة (٢/ ٧٠١) ١٨٨٧.

⁽٣) كتاب الصيام، باب: استحباب الفطر للحاج يوم عرفة (٢/ ٧٩١) ١١٢٣.

⁽٤) الفتح (٤/ ٢٣٨).



ورضىً تام، طمعاً في موافقة هديه، واغتنام مرضاته، وتعظيمًا لحرمات الله وحماية حدوده، وليس هذا في باب الواجبات والمحرمات فحسب بل واظبن على متابعة سنته والانقياد لشرعته حتى في المستحبات والفضائل!!.

ألا ترى رسول الله على يعظ النساء يوم العيد ويرغبهن في الصدقة (۱) فيشمرن عن ساعد الجد، وينافسن في البذل والسخاء مسارعات إلى حليهن بلا تثبط أو تلكؤ، يلقين بقلائدهن وخواتمهن في ثوب بلال. ولا غرو إذ أن من صفة المؤمن سرعة الإجابة لأمر الله ورسوله، وامتثال النصيحة، والاعتبار بالموعظة، والمبادرة بالتوبة، ولزوم الحكم الشرعي، وهذه المتابعة تورث الحياة الأبدية، والسعادة السرمدية في جنان الرحمن، يقول تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا والسعادة السرمدية في جنان الرحمن، يقول تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا والسعادة السرمدية في جنان الرحمن، يقول تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا والسعادة المرمدية في جنان الرحمن، يقول تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا



⁽٢) ينظر: أسئلة الصحابيات لرسول الله على .



⁽۱) مضي ص (۱۷۸).



@1(

المبحث الثالث

عناية السلف الصالح بتعليم النساء

لقد حرص السلف الصالح على تعليم النساء، وضربوا بذلك سهماً وافراً، عرفه البعيد قبل القريب وكتب السير والتراجم أكبر شاهد على ذلك، يقول ابن الحاج: "وينبغي (أي: لولي الأمر) أن يتفقد أهله بمسائل العلم فيا يحتاجون إليه ؟ لأنه جاءت فضائل في تعليم غيرهم طلباً لثواب إرشادهم، فخاصته، ومن تحت نظره آكد ؛ لأنهم رعيته، ومن الخاصة به كها في الحديث: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته "(1) فيعطيهم نصيبهم فيبادر لتعليمهم ؛ لآكد الأشياء في الدين أولاً، وأنفعها وأعظمها، فيعلمهم الإيهان والإسلام، ويجدد عليهم علم ذلك وإن كانوا قد علموه، ويعلمهم الإحسان، ويعلمهم الوضوء، والاغتسال، وصفتها، والتيمم، والصلاة، وما في ذلك كله من الفرائض والسنن والفضائل، وكل ما يحتاجون إليه من أمر دينهم الأهم فالأهم "(٢).

ثم قال بعد أن فصّل ما يجب على أولياء الأمور من تعليم ما يعولون من النساء من أحكام شرعية تتعلق بالطهارة والصلاة والصيام وغير ذلك ؛ قال: " فيحتاج العالم أن يتبتل لتعليم هذه الأحكام للكبير والصغير والذكر والأنثى قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُنْتِينَ وَٱلْمُنْتِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَالْحَدِينِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُنْتِينِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَالصَّدِينَ وَالصَّدِينَ وَالصَّدِينَ وَالصَّدِينَ وَالْصَدِقِينَ وَالْتَحْدِينِينَ وَالْحَدِينَ وَالْصَدِقِينَ وَالْصَدِينَ وَالْصَدِقِينَ وَالْمُتَصِدِقِينَ



⁽١) أخرجه البخاري (٣/ ١١١) ٧١٣٨، ومسلم (٣/ ١٤٥٩) ١٨٢٩.

⁽٢) المدخل (١/ ٢٠٩).



وَالْمُتَصَدِّقَتِ وَالْصَنَبِمِينَ وَالصَّنِمِينَ وَالْصَنْفِينَ فَالْحَنْفِظِينَ فَرُوجَهُمْ وَالْحَنْفِظِين وَالذَّكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّكِرَتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَمُم مَغْفِرَةً وَأَجَرًا عَظِيمًا اللهِ وَالذَّ [الأحزاب: ٣٥]وقال عليه السلام: "النساء شقائق الرجال "(أفسوى بين الزوج والزوجة، والولد والعبد، والأمة في هذه الصفات الجميلة، ومازال السلف – رضوان الله عليهم – على هذا المنهاج تجد أولادهم وعبيدهم وإماءهم في غالب أمرهم مشتركين في هذه الفضائل كلها ".

ألا ترى إلى بنت سعيد بن المسيب – رضي الله عنهما – لما أن دخل بها زوجها وكان من أحد طلبة والدها، فلما أن أصبح، أخذ رداءه يريد أن يخرج، فقالت له زوجته: إلى أين تريد ؟ فقال: إلى مجلس سعيد أتعلم العلم، فقالت: له: اجلس أعلمك علم سعيد (٢).

وكذلك ما روي عن الإمام مالك كَلَيْلُكُ حين كان يُقْرأ عليه " الموطأ " فإن لحن القارئ في حرف أو زاد أو نقص تدق ابنته الباب، فيقول أبوها للقارئ:ارجع فالغلط معك، فيرجع القارئ فيجد الغلط (٣).

وكذلك ما حكي عن أشهب أنه كان في المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وأنه اشترى خضرة من جارية، وكانوا لا يبيعون الخضرة إلا بالخبز، فقال لها: إذا كان عشية حين يأتينا الخبز، فَأْتينا نعطك الثمن ؛ فقالت: ذلك لا يجوز، فقال لها: ولم ؟ فقالت: لأنه بيع طعام بطعام غير يد بيد. فسأل عن الجارية، فقيل له: إنها

⁽٣) انظر القصة بزيادة تفصيل في ترتيب المدارك (١/٩٠١).



⁽۱) مضى تخريجه ص (۷۰).

⁽٢) أورد نحو هذه القصة الذهبي في السير (٤/ ٢٣٣- ٢٣٤) وقال: "تفرد بالحكاية أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، وعلى ضعفه قد احتج به مسلم ".



جارية بنت مالك بن أنس رحمه الله تعالى.

وعلى هذا الأسلوب كان حالهم، وإنها عينت من عينت تنبيهاً على من عداهم" (١).

والمطالع لكتب التراجم يقف على كثير من المواقف المشرقة التي تدلل استجابة القوم لداعي الله ورسوله وإليك بعضها:

أورد العلماء في ترجمة أبي بكر الكاشاني قصة تنبئ عن نبوغ بعض النساء في العلم، فقالوا: تفقه عليه الإمام أبوبكر السمرقندي وقرأ عليه معظم تصانيفه مثل التحفة في الفقه " وغيرها من كتب الأصول، وزوجه شيخه المذكور ابنته فاطمة الفقيهة العاملة، قيل: إن سبب تزويجه بابنته أنها كانت حسناء النساء، وكانت حفظت " التحفة " تصنيف والدها، طلبها جماعة من ملوك بلاد الروم، فامتنع والدها، فجاء الكاشاني، ولزم والدها، واشتغل عليه، وبرع في علمي الأصول والفروع، وصنف " كتاب البدائع " وهو شرح " التحفة " وعرضه على شيخه ؛ فازداد فرحاً به، وزوجه ابنته، وجعل مهرها منه ذلك ؛ فقال الفقهاء في عصره "شرح تحفته، وزوجه ابنته " ("). وقال اللكنوي في ترجمة السمرقندي أن زوجها كان يخطئ فترده إلى الصواب، وكانت الفتوى تأتي فتخرج وعليها خطها وخط أبيها، فلها تزوجت بصاحب " البدائع " كانت تخرج وعليها خطها وخط أبيها، وخط زوجها (").



⁽١) المدخل (٢/ ٢١٥).

⁽٢) ينظر: طبقات الفقهاء (١٠٢)، الفوائد البهية (١٥٨).

⁽٣) الفوائد البهية (١٥٨).



7/16 \$

عائلة هي خاتمة أمراء المؤمنين في الحديث:

الحافظ ابن حجر علم على رأسه نار في علم الحديث النبوي، يعرف صغير طلاب الحديث قبل كبيرهم، وكتابه " فتح الباري " الذي أثنى عليه علماء عصره، ومن أتى بعده، ولعل أبرز ثناء فيه وأوجزه قبول الشوكاني: "لا هجرة بعد الفتح"(۱).

هذا العَلَم كانت له عناية فائقة بتدريس زوجاته وبناته الحديث النبوي، وبرز في عائلته غير واحدة ممن أتقنت هذا العلم، واشتهرت بالرواية، وإليك بيان ذلك:

* أخته ست الركب بنت علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلانية (ت ٧٩٨هـ) (٢) كانت قارئة كاتبة، أعجوبة في الذكاء، أثنى عليها ؟ قال: "كانت أمي بعد أمي " وذكر شيوخها وإجازاتها من مكة ودمشق وبعلبك ومصر. وقد ذكر السخاوي تحصيلها وإجازاتها، وأفاد أن لها ابنة اسمها موز (ت ٥٨هـ)أخذت عن خالها ابن حجر، وأخذ عنها السخاوي، ولكنها لم تعمر، وماتت في حياة خالها وصلى عليها رحمهم الله تعالى.

* زوجته أُنْس ابنة القاضي كريم الدين عبدالكريم بن عبد العزيز ناظر الجيش (٣).

كان الحافظ ابن حجر حريصا أشد الحرص على نشر العلم بين أهل بيته وأقاربه كحرصه على نشر العلم بين الناس، ومن بين الذين حرص عليهم زوجته

⁽٣) انظر ترجمتها: إنباء الغمر (١/ ١٣،٣٩٤).



⁽١) ينظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة (٧١).

⁽٢) أنظر ترجمتها في: إنباء الغمر (١/ ١٧ ٥) المجمع المؤسس (٣٩١) شذرات الذهب (٦/ ٣٥٤).



أنس، وقد أسمعها من شيخه حافظ عصره عبدالرحيم العراقي الحديث المسلسل بالأولية، وكذا أسمعها إياه من لفظ العلامة ابن الكويك، وأجاز لها باستدعاء عدد من الحفاظ؛ منهم: أبو الخير ابن الحافظ العلائي، وأبو هريرة عبد الرحمن بن الحافظ الذهبي، ولم تكن الاستدعاءات لها لتقتصر على المصريين فقط، بل من الشاميين والمكيين واليمنيين.

وقد لمع نجم أُنس هذه في علم الرواية في حياة زوجها، وكان في بعض الأحايين يداعبها بقوله: "قد صرت شيخة" وكان زوجها يُكِنُّ لها الاحترام الكبير، كما كانت عظيمة الرعاية له.

وقد حدثت بحضور زوجها، وقرأ عليها الفضلاء، وكانت تحتفل بذلك، وتكرم الحاضرين، وقد خرج لها السخاوي أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً، وقرأها عليها بحضور زوجها، وكانت كثيرة الإمداد للعلامة إبراهيم بن خضر بن أحمد العثماني (٨٥٢هـ) العلامة المتفنن الذي كان يقرأ لها " صحيح البخاري " في رجب وشعبان من كل سنة وتحتفل يوم الختم بأنواع من الحلوى والفاكهة، ويهرع الصغار والكبار إلى حضور ذلك اليوم قبيل رمضان بين يدي زوجها الحافظ، ولما مات الحافظ ابن خضر، قرأ لها سبطها يوسف بن شاهين، ولم تضبط لها هفوة ولا زلة.

* ابنته زین خاتون (ت ۸۳۳هـ) (۱):

اعتنى بها أبوها، واستجاز لها في سنة ولادتها (٨٠٢هـ) وما بعدها، وأسمعها على شيوخه كالعراقي والهيثمي، تعلمت القراءة والكتابة، وولدت يوسف بن شاهين المعروف بـ (سبط بن حجر) الذي كانت له عناية بكتب جده،

⁽١) انظر: ترجمتها في: الضوء اللامع (١١/ ٥١) إبناء الغمر (٨/ ٢١٢).





وكتب من أماليه، وصنف ونسخ كتب ابن حجر، ولم تظهر لابنته زين خاتون رواية، ولم تشتهر بذلك لوفاتها شابة سنة (٨٣٣هـ) عن نحو ثلاثين سنة بالطاعون، وهي حامل رحمها الله تعالى.

* ابنته فرحة (ت٨٢٨هـ):

استجاز لها أبوها مع أمها، واعتنى بها، وأسمعها من مشايخه.

ابنتاه فاطمة وعالية كلاهما (ت ١٩٨هـ) بالطاعون، استجاز لهما أبوهما ابن حجر من جماعة.

* ابنته رابعة (ت ۸۳۲هـ):

اسمعها والدها على المراغي بمكة سنة ١٥هـ، وأجاز لها جمع من الشاميين والمصريين.

ولم تشتهر بنات الحافظ ابن حجر بالرواية كما اشتهر بها والدهن وأمهن، وذلك بسبب وفاة معظمهن في سن مبكرة في الطاعون (١١).

هل رأيت بيتاً نبغ نساؤه في الحديث النبوي، وشارك بعضهن في التدريس والرواية، دون جهد بذله صاحبه، لقد حرص الحافظ على نسوة بيته مع كثرة أشغاله، وتعدد مجالسه، ونفاسة مؤلفاته، فلله دره، رحمه الله تعالى.

عناية قاض ببناته وحفيداته:

ذكر القاضي عياض (٢) في ترجمة عيسى بن مسكين أنه كان يدعو ابنتيه وبنات

⁽١) راجع " ابن حجر ودراسة مصنفاته " (١/ ٩٦ – ١٠٣).

⁽٢) ينظر: ترتيب المدارك (٢/ ١٠٨).

وانظر للاستزادة ما كتبه الشيخ أبو عبيدة مشهور آل سلمان في عناية النساء بالحديث النبوي (١١٣- ١٢٣) فقد أفاد و أجاد.



أخيه ليعلمهن القرآن والعلم.

قال القاضي: وكذلك كان يفعل فاتح صقلية أسد بن الفرات بابنته أسهاء التي نالت من العلم درجة كبيرة . وروى الخشني أن مؤدباً كان بقصر الأمير محمد بن الأغلب، وكان يعلم الأطفال بالنهار، والبنات بالليل.

وقد كانوا لا يجهزون العروس إلا ومعها بعض الكتب الشرعية النافعة وذكر الإمام الذهبي أن البكر كان في جهازها عند زفافها نسخة من كتاب "مختصر المزني"(١).

وبعد ومضة سريعة من هدي سلفنا الصالح، تقف متعجباً من تغير أهل الزمان، والبعد عن مشكاة النبوة وهدي السلف الصالح، فترى طالب العلم قد حوى صدره أسفاراً من الكتب النافعة بل وضرب بسهمه في التدريس والتأليف، وبيته قفر، وأهل بيته يجهلون كثيراً من مهات الدين، وأصول الشريعة، فأين مقتفي الأثر؟ أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم؟ نسأل الله السلامة والعافية.





⁽١) ينظر: سيرة أعلام النبلاء (١٤-٢٣٣).



CAL.

المبحث الرابع

صور مشرقة للمرأة في طلب العلم

لقد ضارعت المرأة المسلمة أفذاذ الرجال للنهل من مشكاة النبوة، وزاحمت الرجال في التدريس والرواية، يدل على ذلك سجل حافل فخم من أعلام النساء، يعجز عن استقصائه العصبة أولو القوة، ولو ذهب باحث يسلسل حلقاته التي احتلت أولاها أمهات المؤمنين ومن تتابع منهن من لدن عصر الرسول على إلى يومنا هذا ما كفاه عمره وإن طال وقد مضى الإلماح إلى بعضهن في المبحث السابق، وقبل أن أبدأ بسرد بعض عالمات الأمة، أومئ إلى مفخرة انفردت بها الراويات عن الرواة إذ وقع الكذب كثيراً في حديث رجال كثيرين ممن انتسبوا لرواية أحاديث رسول الله على أما النساء فعلى الرغم من كثرتهن في الرواية فلم يقع منهن تعمد الكذب في حديث رسول الله على أما النساء فعلى الرغم من كثرتهن في الرواية فلم يقع منهن تعمد الكذب في حديث رسول الله على أول قسم النساء في الحافظ الناقد الإمام الجهبذ شمس الدين الذهبي حيث يقول في أول قسم النساء في كتابه "ميزان الاعتدال في نقد الرجال " (۱): " وما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها ".

ولم أعثر على من صنفت من النساء الراويات بالتدليس أو الاختلاط أو التلقين، وهذه مفخرة بحق لنا معاشر النساء.

وأولى عالمات الأمة، أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها:

^{.(1 ·} ٤/٤) (1)





وهي أجدر النساء بالتنويه والعناية، وقد عدّت من المكثرين من الرواية، وعدّها بعضهم من السبعة المكثرين من رواية الحديث، وأنشدوا فيهم:

سبع من الصحب فوق الألف قد نقلوا من الحديث عن المختار خير مضر أبو هريرة سمعد جمابر أنسس صديقة وابن عباس كذا ابن عمر (٠٠

وقد بلغ عدد ماروت ألفين ومائتين وعشرة أحاديث، وأخرج لها الشيخان سبعة وتسعين ومائتين حديث غالبها في الأحكام (٢).

قال الحاكم أبو عبد الله: فحمل عنها ربع الشريعة.

وقال أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه ، ما أشكل علينا أصحاب محمد أمر قط فسألنا عنه عائشة إلا وجدنا عندها منه علم (٣).

وقال مسروق: رأيت مشيخة أصحاب محمد الأكابر يسألونها عن الفرائض، وقد برعت في العلم على اختلاف أنواعه وضروبه، وسألها ابن أختها عروة ذات يوم فقال لها: يا أمتاه لا أعجب من فقهك، أقول: زوجة رسول الله على وابنة أبي بكر، ولا أعجب من علمك بالشعر وأيام الناس، أقول: ابنة أبي بكر، وكان أعلم الناس، ولكن أعجب من علمك بالطب، كيف هو، ومن أين هو؟ قال: فضربت عائشة ولكن أعجب من علمك بالطب، كيف هو، ومن أين هو؟ قال: فضربت عائشة على منكبه، وقالت: يا عُريَّة إن رسول الله على كان يسقم عند آخر عمره، فكانت تقدم وفود العرب من كل وجه ؛ فتنعت له الأنعات، وكنت أعالجها ؛ فمن ثم؟ (١٤).

⁽١) انظر: تلقيح فهوم أهل الأثر (٣٦٣) فتح المغيث (٣/ ١١٦).

⁽٢) ينظر: ما لا يسع المحدث جهله للميانشي (٢٨).

⁽٣) ينظر: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة (٥٩).

⁽٤) ذكر ما تقدم الزركشي في الإجابة (٥٩-٦١).



ولا يتسع المقام لسرد فضلها – رضي الله عنها -.

ولكن لعلي فيها ذكرت أومئ إلى المرحلة السامية التي بلغتها المرأة المسلمة حتى أصبحت مرجعاً علمياً لمشيخة أصحاب محمد على الأكابر، يرجعون إليها فيها استشكل من أمور الدين.

عمرة بنت عبدالرحن بن سعد بن زرارة (١):

تربية عائشة وتلميذتها، كانت عالمة فقيهة حجة كثيرة العلم، حدَّثت عن عائشة وأم سلمة.

قال القاسم بن محمد لابن شهاب: يا غلام أراك تحرص على طلب العلم ؟ أفلا أدلك على وعائه ؟ قلت: بلى. قال: عليك بعمرة ؛ فإنها كانت في حجر عائشة، قال: فأتيتها فوجدتها بحراً لا يُنْزف. وقال عمر بن عبد العزيز: ما بقي أحد أعلم بحديث عائشة من عمرة. واختلفوا في سنة وفاتها، قيل: توفيت سنة ثهان وتسعين، وقيل: توفيت سنة شات ومئة.

حفصة بنت سيرين، أم الهذيل الفقيهة الأنصارية (٢):

سيدة من سيدات التابعيات، قال ابن أبي داود: وأما سيدات التابعيات: فحفصة بنت سيرين، وعمرة بنت عبدالرحمن، وأم الدرداء الصغرى.

قرأت القرآن وهي بنت ثنتي عشرة سنة، قال إياس بن معاوية: ما أدركت أحداً أفضله عليها، فذكروا له الحسن وابن سيرين، فقال: أما أنا ؛ فها أفضل عليها

⁽۲) ينظر ترجمتها في طبقات ابن سعد (۸/ ٤٨٤)، تهذيب الكهال (۳۵/ ۱۰۱) ۷۸۱۰، السير (۶/ ۵۰۷) ۱۹۸



⁽۱) ينظر: ترجمتها: في طبقات ابن سعد (۸/ ٤٨٠) تهذيب الكهال (٣٥/ ٢٤١) ٥٧٨٩٥ السير (٤/ ٥٠٧/٤) الشذرات (١/ ١١٤).



أحداً. تو فيت بعد المائة.

أم الدرداء الصغرى هُجَيْمة - ويقال: جُهيمة:

الأوصابية الحميرية الدمشقية (1)، فقيهة كبيرة، وعالمة عاملة، واسعة الاطلاع، كثيرة الرواية، نعتها الذهبي فقال: "السيدة العالمة الفقيهة "روت علماً من زوجها أبي الدرداء وعائشة وطائفة. وحدث عنها جماعة من مشاهير الرواة مثل: جبير بن نفير وأبي قلابة الجرّمي، عرضت القرآن وهي صغيرة على زوجها أبي الدرداء، وطال عمرها، واشتهرت بالعلم والعمل والزهد. توفيت بعد سنة إحدى وثهانين رحمها الله.

وغيرهن كثير، وقد اعتنى بذكرهن، وقارب على استيعابهن، والإشارة إلى شيوخهن، ومن روى عنهن ابن حبان في كتابه " الثقات " فراجعه لترى ما قدمته المرأة المسلمة من خدمة للإسلام وأهله (٢).

وفي غضون المائة الثانية والثالثة اشتهرت غير واحدة من النساء بالعلم (٣) من أشهرهن:

عابدة المدنية (١):

من المكثرات لرواية الحديث، روت عن مالك بن أنس وغيره من علماء

⁽١) ينظر ترجمتها في: المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٢٧) ثقات ابن حبان (٥/ ٥١٧)، تهذيب الكمال (٣٥- ٧٥٢) ٧٩٧٤، السير (٢٧٧/٤) ١٠٠.

^{(7) (3/75-300).}

 ⁽٣) انظر لمزيد الاستيعاب لأسهاء النسوة اللاتي روين الحديث: تــاريخ بغــداد (١٤/ ٤٣٣) ومــا بعــده
 الثقات (٦/ ٩٠ – ٢٥٠، ٢٩٥، ٢٩٥).

⁽٤) ينظر: أعلام النساء (٣/ ١٩٩).



المدينة، فأكثرت. حتى قال بعض الحفاظ: " إنها تروي عشرة آلاف حديث " وقال ابن الأبار: " إنها تسند حديثاً كثيراً ".

عُلَيَّة بنت حسان (١):

وإليها ينسب المحدث المشهور إسهاعيل بن عليه، ومن مفاخر النساء وفضلهن أن كثيراً من مشاهير المحدثين والشعراء وغيرهم ينسب إليهن، وقد جمع أسهاء من نسب إلى أمه الفيروزبادي في " تحفة الأبيه فيمن نسب إلى غير أبيه " كانت عليه امرأة نبيلة عاقلة، لها دار بالكوفة تعرف بها، وكان صالح المريّ وغيره من وجوه أهل البصرة وفقهائها يدخلون عليها، فتبرز لهم تحدثهم وتسائلهم.

* وفي غضون المائة الرابعة، وبعد أن ألفت الكتب المهمة في هذه الفترة ترى كثيراً من المحدثات قد تضلعن بهذه الكتب، وحذقن فيها، وكانت لهن يد في تدريسها أيضاً ومن أشهر من امتزن بذلك:

فاطمة بنت عبد الرحمن (ت ٣١٢هـ):

وفاطمة بنت أبي داود وكانت تملي حديث رسول الله ﷺ في مجلس الإملاء من حفظها (٢)؛ وأمة الواحد بنت المحاملي الحسين بن إسهاعيل (ت ٧٧٧هـ) وكانت تفتي مع أبي علي بن أبي هريرة، وكانت من احفظ الناس للفقه، وروي عنها الحسن بن محمد الخلال (٣).

* وفي غضون المائة الخامسة برزت شيخة الحديث في عصرها، وراوية

⁽١) ينظر: ترجمتها في: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٥٢).

⁽٢) تنظر: ترجمتها في: تاريخ بغداد (١٤/ ٤٤٢).

⁽٣) ينظر: ترجمتها في: تاريخ بغداد (١٤-٤٤٢)، العبر (٣/٤)، السير (١٥/٢٦٤).



البخاري كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزية (١):

فقد كانت ركناً ركيناً للحديث، وحضر درسها العلماء الكبار الفطاحل كالخطيب البغدادي، والمحدث الشهير أبي عبد الله محمد بن نصر المعروف بالحميدي، والمؤرخ الشهير أبي المحاسن المصري، والنسابة المحدث السمعاني، كل من ذكر كانوا من جناة ثهارها العلمية، حتى أن محدث هراة أبا ذر كوللله قد وصى الطلبة ألا يأخذوا الجامع الصحيح إلا عنها. قال أبو بكر بن منصور السمعاني: سمعت الوالد يذكر كريمة ويقول: وهل رأى إنسان مثل كريمة ؟ ماتت بكراً لم تتزوج سنة ثلاث وستين وأربعائة للهجرة.

* وممن أشتهر علمها وتدريسها زينب بنت مكي الحرانية (١٨٨هـ) كان يحضر درسها عدد كثير من الطلبة، وقد ألقت الخطب على المسند للإمام أحمد بن حنبل (٢).

وزينب بنت أحمد الكمال (٣) (ت ٧٤٠هـ):

قد أجاز لها خلق من البغاددة وغيرهم، وتفردت وطال عمرها، واشتهر ذكرها، نعتها الذهبي بقوله: "شيخة صالحة متواضعة خيرة، متوددة، كثيرة المروءة، لم تتزوج " وقال: " توفيت... عن أربع وتسعين ونزلوا بموتها درجة ".

ودرست زينب هذه مسند أبي حنيفة، والشهائل للترمذي وشرح معاني الآثار

⁽۱) تنظر: ترجمتها في: الكامل (۱۰/ ٦٩)، السير (۱۸/ ٢٣٣) البداية والنهاية (۱۲/ ۱۰٥) شذرات الذهب (٣/ ٣١٤).

⁽٢) ينظر: شذرات الذهب (٥/٤٠٤).

⁽٣) ينظر ترجمتها في: الوفيات (١/ ٣١٦٠) معجم الشيوخ (٢٦٧)، الدرر الكامنة (٢/ ٢٠٩)، شذرات الذهب (٦/ ٢٠١).



للطحاوي، وقد أخذت معاني الآثار عن محدِّثه تعرف بعجيبة بنت أبي بكر.

وعجيبة (۱)هذه الشيخة المسندة أخذت عن جماعة كثر، وخرجوا لها مشيخة في عشرة أجزاء، وتفردت في الدنيا، ومن مسموعها: مختلف الحديث للشافعي، وتاريخ البخاري الكبير كلاهما عن عبد الحق اليوسفي، وقرأ عليها بعض كتب الحديث الرحّال الشهير ابن بطوطة حين كان بدمشق (۲).

وأخذ محدث دمشق ووحيدها في فن السيرة ابن عساكر، الذي روى الحديث عن مئتي وألف محدث، وعن ثمانين محدثة، عن المحدثة زينب بنت عبدالرحمن الموطأ " للإمام مالك (٣)، وقرأ السيوطي كتاب " الرسالة " للإمام الشافعي على هاجر بنت محمد المحدثة (٤).

وإن رمت المزيد لتشنيف سمعك بها ستقرأ، وتكحيل عينك بها سترى فها عليك إلا مراجعة ما كتبه الشيخ الفاضل أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان في كتابه صغير الحجم كبير القدر " عناية النساء بالحديث النبوي " فجزاه الله عن محدثات النساء خبراً، وجعله له ذخراً.

ولا أدل على أن الأمة لن تعدم من نسائها خيراً ما قاله الأستاذ عبد الله العفيفي: " وأكثر ما عرف به الممتازات من نساء المغرب الأقصى حفظ القرآن الكريم بقراءاته جميعاً، ورواية الحديث، ودرس الفقه والأصول، وما إلى هذه من علوم الدين، ويذكر أهل ذلك الإقليم ثمانين امرأة من نساء المغرب جمعن إلى النفاذ

⁽٤) ينظر: الأمم لإيقاظ الهمم (١٧-٨).



⁽١) ينظر: ترجمتها في: السبر (٢٣/ ٢٣٢) العبر (٥/ ١٩٤) العسجد المسبوك (٥٧٣).

⁽٢) ينظر: " رحلة ابن بطوطة " (١/ ٢٥٣).

⁽٣) ينظر: معجم الأدباء (١/ ٤٠-٤١).



في ذلك كله حفظ " مدونة الإمام مالك بن أنس " وهي أكبر المطولات الجامعة في الحديث والفقه " (١).

وأنهن لازلن يشاركن الرجل في الطلب، ويزاحمنه في التعليم اكتظاظ أقسام الدراسات العليا في جميع التخصصات على السواء بالمؤمنات، وما تحويه المكتبات من تحقيقات ومؤلفات أسهمت بها، وفوز اثنتين منهن في مسابقة الأمير نايف العالمية العام الماضي ؟ هو أكبر دليل على عطاءات المرأة العلمية. فزاد الله أخواتي المؤمنات علماً وعملاً.

فأي سفر من أسفار الحديث عري من ذكرهن ؟ وأي مكتبة لم تتزين رفوفها بسيرتهن ؟.

وأين هذا كله، مما حدث في الغرب الذين زعموا تحرير المرأة، وتاريخهم زاخر بأنواع ظلمها، وقد حدث أن صدر قرار في عهد هنري الثامن (ملك إنجلترا) يحظر على المرأة أن تقرأ كتاب العهد الجديد (٢) فأين هذا من وضع الصحابة المصحف الأول الذي كتب في خلافة أبي بكر عند امرأة، وهي حفصة أم المؤمنين ؟

ولم تبرع النساء في العلوم الشرعية فسحب بل كانت لهن شهرة عظيمة في الطب بارَيْنَ فيها أكابر الأطباء، وقد أورد القفطي بعضهن في " في تاريخ الحكماء "، ولسان الدين بن الخطيب في " الإحاطة في تاريخ غرناطة " كما ترجم ابن أبي أصيبعة لبعضهن في مؤلفه " طبقات الأطباء " وسأذكر من النساء اللواتي برعن في علم الطب:

⁽١) المرأة العربية (٣/ ١٥٠).

⁽٢) عناية النساء بالحديث النبوي (٦٥)



زينب طبيبة بني داود:

وهي أشهر طبيبة ذكرها تاريخ العرب، وكانت تحسن الطب الداخلي إلى جانب الجراحة.

أم الحسن بنت القاضي أبي جعفر الطنحالي:

كانت امرأة واسعة الاطلاع، كثيرة المعارف، أجادت عدة علوم مع الطب، ولكنها كانت في الطب أبرز وأشهر.

أخت الحفيد ابن زهر وابنتها:

كانتا عالمتين بصناعة الطب والمداواة، ولهما خبرة جيدة في مداواة النساء، وكان " المنصور " لا يقبل بغيرهن لمداواة نسائه (١).

ولا نزال نذكر موقف فاطمة يوم أحد لما أحرقت الحصير لتعالج به رسول الله على فيستفيد من خبرتها -رضي الله عنها - الأطباء، ويبوّب على جميل صنعها المحدثون، أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الطب، باب: حرق الحصير ليسد به الدم (۲) من حديث سهل بن سعد قال: لما كسرت على رأس رسول الله على البيضة، وأدمي وجهه وكسرت رباعيته، وكان على يختلف بالماء في المجن، وجاءت فاطمة تغسل عن وجهه الدم، فلما رأت فاطمة عليها السلام الدم يزيد على الماء كثرة، عمدت إلى حصير فأحرقتها، وألصقتها على جرح رسول الله على أفرقأ الدم "". ولولا خشية الإطالة لأوردت العلوم الجمة التي ضربت فيها النساء الملمات بسهم وافر، فلله الحمد والمنة.

⁽٣) ينظر: الفتح (١٠/ ١٧٤).



⁽١) انظر: طبقات الأطباء (٢/ ١٠٢ - ١٠٥)، الإحاطة (١/ ٢٢١)،

^{(7)(0/7717).070.}





المبحث الخامس: حكم تعليم المرأة

وبعد أن قدمت بين يدي هذا المبحث ما مضى، أعتقد أنك ستصل معي أيها القارئ الكريم إلى أن تعليم النساء ما يعود عليهن وعلى مجتمعهن بالنفع أمر رغب فيه الإسلام، ودعا إليه الكتاب والسنة، ولذا فإن الفقهاء قسموا ما تتعلمه المرأة إلى نوعين:

١ - فرض عين: وهو الذي تصلح به عبادتها وعقيدتها وسلوكها، وتحسن به تدبير منزلها، وتربية أولادها إن كان العرف يلزم أمثالها التدبير والتربية.

٢- فرض كفاية: وهو ما تحتاج إليه الأمة كالطب والتمريض والتعليم.

فإذا كانت الأمة بحاجة مثلاً إلى طبيبات لأمراض النساء والطفولة، وتمريض النساء، ومدرسات لتعليم الفتيات لزم إعداد عدد كاف من الطبيبات والممرضات والمدرسات، قد ضبط تعليمهن بالضوابط الشرعية ليكفين حاجة الأمة (١).

وأماما يسمونه اليوم علماً وقد عظمت فرية، وكبرت جريمة على العلم وأهله كالرقص والتمثيل والموسيقى وسميت فنوناً، وفتحت لها المعاهد والكليات، وصار لأهلها شهرة، وغدا شباب الأمة يركضون خلف كل ساقط وساقطة إلا من رحم الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله ؛ فإن المسلم والمسلمة يحرم عليهم تعلم الخبث، ويكرمون عن مواقعة الدنس، ونظرة في عالم الفن تجد أهله أتعس الناس، فلا حياة أسرية استقروا فيها، ولا نهاية مرضية ختموا أعهارهم بها فالحمد لله الذي عافانا عما

 ⁽١) ينظر: المرأة في التصور الإسلامي لعبد المتعال الجبري (٧٠-٧١)، حقوق المرأة وواجباتها لفاطمة نصيف (٩٩).





ابتلاهم به، وفضلنا على كثير من عباده تفضيلاً، وأسأل الله أن يرد ضال المسلمين، ويصلح أحوالهم.

ومن أجمل ما قرأت فيها يتعلق بالموضوع، ما تكلم به الشيخ محمد عطية سالم في تتمة " أضواء البيان ":

" وأمّا تعليم النساء ؛ فليس محل خلاف، والواقع أن هذه المسألة واضحة المعالم، إذا نظرت كالآتي:

لا شك أن العلم من حيث هو خير من الجهل، والعلم قسمان:

الأول: علم سماع وتلقي، وهذه سيرة زوجات رسول الله على عائشة، كانت القدوة الحسنة في ذلك في فقه الكتاب والسنة، وكم استدركت على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وهذا مشهور ومعلوم.

الثاني: علم تحصيل بالقراءة والكتابة، وهذا يدور مع تحقق المصلحة من عدمها، فمن رأى أن تعليمهن مفسدة منعه".

قلت: والحكم في الثاني ينسحب على الرجل أيضاً، لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً.

وقد ورد نص في مسألة تعليم النساء الكتابة يُحْسم به الخلاف، ويعاد إليه، إذ أن كلاً يؤخذ من قوله ويرد إلا رسولنا على أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (١) وأحمد في المسند (٢)، وأبو داود في السنن (٣)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١)،

 $^{(3) (7/3) \}vee 17$



^{(1) (0/73) .3077.}

^{(7) (03/ 53) 00.47.}

^{. \$\ \(1\) \(1\) \(1\)}



والنسائي في الكبرى (۱) والطحاوي في شرح معاني الآثار (۲) والطبراني في الكبير (۳) من طرق عن عبد العزيز بن نمر بن عبد العزيز، عن صالح بن كيسان، عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن سليان بن أبي حثمة، عن الشفاء بنت عبدالله، قالت: دخل علينا النبي على وأنا عند حفصة فقال لي: " ألا تعلمين هذه رقية النملة (٤) كما علمتيها الكتابة " واللفظ لأحمد.

قلت: رجاله ثقات رجال الشيخين، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٥).

وذهب الخطابي (٦)، والشوكاني (٧)إلى جواز تعليم النساء الكتابة.

* وأمّا ما يستدل به العوام، وهو قوله " لا تنزلوهن الغرف، ولا تعلموهن الكتابة، وعلموهن الغزل وسورة النور ".

^{(1) (3/ 177) 7304.}

^{(7) (3/ 577).}

^{(4) (37/ 717) • 64.}

⁽٤) النملة - بفتح النون، وكسر الميم - قروح تخرج من الجنب، وانظر: غريب الحديث لابن سلام (١/ ٨٤)، وقوله رقية النملة قال ابن الأثير: قيل إن هذا من لغز الكلام ومزاحه كقوله للعجوز: لا تدخل عجوز الجنة، وذلك أن رقية النملة شيء كانت تستعمله النساء يعلم كل من سمعه أنه كلام لا يضر ولا ينفع، ورقية النملة التي كانت تعرف بينهن أن يقال للعروس: تحتفل وتختضب، وتكتحل، وكل شيء تفتعل غير ألا تعصي الرجل.. فأراد بهذا المقال تأنيب حفصة، لأنه ألقى إليها سراً فأفشته النهاية (٥/ ١٩٩) مادة (ن م ل).

ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٢٢٥)، لسان العرب (١١/ ١٥٨) مادة (ن م ل).

⁽٥) (٧٨٨٣).

⁽٦) معالم السنن (٢/ ١٠٢).

⁽٧) نيل الأوطار (٩/ ١٠٣).



فقد أخرجه الطبراني في الأوسط (۱)، والحاكم في المستدرك (۲)، والبيهقي في الشعب (۳) من حديث عائشة – رضي الله عنها – قال ابن الجوزي في الموضوعات (٤): "لا يصح، وقد ذكره أبو عبدالله الحاكم النيسابوري في صحيحه، والعجب كيف خفي عليه أمره. قال أبو حاتم بن حبان (۵): كان محمد بن إبراهيم الشامي يضع الحديث على الشاميين، لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار، روى أحاديث لا أصول الما من كلام رسول الله عنه الاحتجاج به " وذكره ابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة (۲)، وقال الألباني عنه: موضوع (۷).

قال صاحب التراتيب الإدارية (⁽⁽⁾: "أورد القلقشندي أن جماعة من النساء كن يكتبن، ولم ير أن أحداً من السلف أنكر عليهن ".

وقال الشيخ محمد عطية سالم: " فقد رأيت بنفسي وأنا مدرس بالأحساء نسخة لسنن أبي داود عند آل المبارك، وعليها تعليق لأخت صلاح الدين الأيوبي "(٩).

ولا تعجب إن كان في بني جلدتنا من يتمسك بمثل هذه الموضوعات، ثم هو

⁽٩) أضواء البيان (١٠/ ٣٦٠).



^{(1) (1/37) 71 40.}

^{(7) (7\ • 73) 3 9 3 7.}

Y E O T (E V V / Y) (T)

^{(3) (7/371).}

^{.1.. (7/1/7) (0)}

 $⁽r) (Y \land A \land Y).$

⁽٧) السلسلة الضعيفة (٥/ ٣٠) ٢٠١٧

^{.(}oY/1)(A)



ير دد أشعاراً ، السنة منها براء كقول المعري:

علموهن الغزل والنسبج وال فصلاة الفتاة بالحميد والإخلاص

ومثله ما قال المنفلوطي:

يا قوم لم تخلق بناث الوري لناعلوم ولهاغيرها والثروب والإبرة في كفهرا

ردن وخلوا كتابة وقراءة تجے زی عے ن یہ ونس وب راءۃ

للدرس والطرس وقال وقيل فعلموها كيف نشر الغسيل طرس علیه کیل خیط جمیل ۱۱۰

ومن هنا يتبين أن على المرأة أن تتعلم أنواع العلوم التي تعود عليها بالنفع في دينها ودنياها، ولا تتصادم مع أنوثتها، أو تؤثر في مسؤوليتها ووظيفتها الأولى، أو تجعلها تتنازل عن ضابط شرعى لأجل أي علم كان.

يقول الشيخ محمد متولى الشعراوي: " وإذا نظرنا إلى جنس انْقُسم إلى نوعين، فيجب أن نقول: إنه لم ينقسم إلى نوعين إلا لأداء مهمتين، وإلا لـو كانـت المهمة واحدة لظل الجنس واحداً، ولم ينقسم إلى نوعين، فانقسامه إلى نوعين دل على أن كل نوع له خصوصية في ذاته، والجنس يجمعها، وضرب لـذلك مثلاً الليـل والنهار كنوعين لجنس واحد هو الزمن، هذا التنوع أدى أن يكون لليل مهمة هي: السكن، وأن يكون للنهار مهمة هي: السعى والكدح.

والرجل والمرأة بهذا الشكل نوعان لجنس هو الإنسان، فكأن هناك أشياء تطلب من كل منهما كإنسان، وبعد ذلك أشياء تطلب من الرجل كرجل، ومن المرأة كامرأة، بحيث نستطيع أن نقول إنها كنوعين من الجنس لها مهات مشتركة



⁽١) ينظر: عناية النساء بالحديث النبوى (١١٧).



كجنس، ومهات مختلفة كنوعين "(1) ولهذا فإنه لا بد أن تنوع ثقافة كل من الرجل والمرأة خصوصاً في مرحلة المراهقة، وهي المرحلة التي يكون ظهور الخصائص النوعية لكل من الرجل والمرأة أظهر من سابقتها، وباعتبارها المرحلة التمهيدية ؛ لان يباشر الرجل مهامه زوجاً، وتباشر المرأة مهامها زوجة وربة بيت، فتعتمد ثقافة المرأة على ما يؤهلها لأن تكون أماً وربة بيت، فتعنى بأنواع العلوم المساعدة لها في مهمتها التربوية ؛ بالإضافة إلى العلوم الأساسية التي تعينها على أمور دينها ودنياها.

يقول الشيخ محمد عطية سالم في تتمة أضواء البيان (٢): " ويجب أن تكون النظرة لهذه المسألة على ضوء واقع الحياة اليوم وفي كل يوم، وقد أصبح تعليم المرأة من متطلبات الحياة، ولكن المشكلة تكمن في منهج تعليمها، وكيفية تلقيها العلم. فكان من اللازم أن يكون منهج تعليمها قاصراً على النواحي التي يحسن أن تعمل فيها كالتعليم والطب وكفى ".

أما كيفية تعليمها ؛ فإن مشكلتها إنها جاءت من الاختلاط في مدرجات الجامعات (٣)، وفصول الدراسة في الثانويات في فترة المراهقة وقلة المراقبة، وفي هذا يكمن الخطر منها وعليها في آن واحد، وما دام أنه لابد من تعليمها فلا بد أيضاً من المنهج الذي يحقق الغاية منه ويضمن السلامة فيه، والتوفيق من الله.



⁽١) القضاء والقدر (١٣٠).

⁽Y) (·/\po٣-YFT).

⁽٣) سيأتي مزيد تفصيل لهذا في حق المرأة في العمل ص (٨٨٧) فها بعدها.









الفصل الخامس: حق المرأة في الفتوى

ما تقدم في فصل حق المرأة في التعليم يُظْهِرُ ما بلغته النساء المؤمنات من مكانة سامَيْنَ بها فحول الرجال، وفطاحل العلهاء، فمن الطبيعي أن تكون تلك العالمة مفتية بها تدين الله به، وبها تعلمه من كتاب الله وسنة رسول الله عليه، والإفتاء عظيم الخطر، كبير الوقع ؟ لأن المفتي قائم بفرض الكفاية، خبر عن حكم الله، ولهذا قالوا المفتي موقع عن الله تعالى (۱)، ولقد تسنم المفتون من الأمة سنام النساء، وكانوا قرة الأعين لها، ولا تخلوا الأرض من قائم بالحجة إلى أوان الانتهاء، يستوي في ذلك الرجال والنساء.

يقول النووي مَحْكَلُلْسُ في آداب الفتوى (٢): شرط المفتي كونه مكلفاً، مسلماً، ثقة، مأموناً، متنزهاً عن أسباب الفسق وخوارم المروءة، فقيه النفس، سليم الذهن، رصين الفكر، صحيح التصرف، والاستنباط متيقظاً سواء فيه الحر، والعبد، والمرأة، والأعمى، والأخرس إذا كتب أو فهمت إشارته ".

وقال الشهرزوي: " ولا يشترط في المفتي الحرية والذكورة " (٣).

بل إن ابن القيم مَحْكِرُاللهُ مُ عد من المكثرين من الفتيا أم المؤمنين عائشة رضى الله



⁽۱) ينظر: أدب المفتي والمستفتي للشهرزوي (۷۲) آداب الفتوى للنووي (۲۲۱) صفة الفتوى لأحمد النمري (۲۰) وقد سمى ابن القيم كتابه النفيس في الفتوى إعلام الموقعين عن رب العالمين.

⁽۲) (۲).

⁽٣) أدب المفتي والمستفتي (١٠٦).



عنها، ومن المتوسطين في الفتيا أم سلمة، ومن المقلين من الفتيا عد نسوة كثراً منهن: أم عطية وأم المؤمنين صفية، وحفصة، وأم حبيبة، وليلى بنت قائف، وأسهاء بنت أبي بكر، وأم شريك، والحولاء بنت تويت، وعاتكة بنت زيد، وسهلة بنت سهيل، وغيرهن رضوان الله عليهن (١).

وقال أبو موسى الأشعري: ما أشكل علينا أصحاب محمد على حديث قط، فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علماً.

وألف الزركشي كتاباً في استدراكات أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - على الصحابة.

وقد تقدم ذكر بعض المحدثات من النساء، وتتلمذ كبار المحدثين على أيديهن، مما يدل دلالة عظمى على ضلوعهن في التعليم والفتوى، وسأضرب بعض الأمثلة على ذلك ؛ إذ بالمثال يتضح المقال، وقد وجدتني أمام قدر هائل منها ؛ لكني سأوثر الاختصار:

١- أخرج مسلم في صحيحه (٢) من طريق عبد الله بن شهاب الخولاني قال: كنت نازلاً على عائشة، فاحتلمت في ثوبيّ، فغمستهما في الماء، فرأتني جارية لعائشة، فأخبرتها. فبعث إلىّ عائشة، فقالت: ما حملك على ما صنعت بثوبيك ؟ قال: قلت:

⁽٢) كتاب الطهارة، باب: حكم المني (١/ ٢٣٩) ٢٩٠.



⁽١) ينظر: إعلام الموقعين (١/ ١٢-١٣).



رأيت ما يرى النائم في منامه ؟ قالت: هل رأيت فيهم شيئاً. قلت: لا. قالت: فلو رأيت شيئاً غسلته، لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله على الساً بظفري.

لقد أفتت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لعبد الله بطهارة المني (١)، ودلته على ما يصنع إن رأى شيئاً منه بغسله أو حكه، وفي الحديث تفقد أحوال الضيف، وسؤاله عن ما يستنكر من حاله، وفيه تأخير الإنكار حتى يتبين حجة المنكر عليه.

٢-بل كان أصحاب رسول الله على يأمُّون بيوت نسائه للسؤال والفتيا، أخرج مسلم (٢) من طريق عبدالله بن قيس قال: سألت عائشة عن وتررسول الله على فذكر الحديث. قلت: كيف كان يصنع في الجنابة، أكان يغستل قبل أن ينام، أم ينام قبل أن يغتسل ؟ قالت: كل ذلك قد كان يفعل ربها اغتسل فنام، وربها توضأ فنام. قبل أن يغتسل ؟ قالت: الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة.

٣-وقد مضى فيها تقدم (٣) إنكار أم المؤمنين عائشة على فتيا عبدالله بن عمرو بأمر النساء بنقض رؤوسهن عند غسل الجنابة، أخرج مسلم من طريق عبيد بن عمير قال: بلغ عائشة أن عبدالله بن عمرو، يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، فقالت: يا عجبا لابن عمرو هذا يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن! لقد كنت اغتسل أنا والنبي على من إناء

⁽١) وبه قال جمهور العلماء سعيد بن المسيب وعطاء وإسحاق بن راهوية وأبـو ثـور والـشافعي وأصـح الروايتين عن أحمد.

⁽٢) كتاب الحيض، باب: جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له، وغسل الفرج إذا أراد أن يأكـل أو يشرب أو ينام أو يجامع (١/ ٢٤٨) ٣٠٧..

⁽٣) ص (١١٩)، وانظر أمثلة أخرى لإنكار أمهات المؤمنين على بعض فتاوى الصحابة في: مسؤولية النساء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٨٥-١٠٦)



واحد، ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات.

وكذلك مر بنا (١) إنكار ميمونة على ابن أختها عبد الله بن عباس اعتزاله فراش زوجته الحائض، وإخباره عن هديه ﷺ.

٤ - وهذه نصوص توقفنا على دور المرأة في تحقيق المسائل العلمية، وحسم الخلاف بالدليل.

أ-أخرج مسلم (٢) من حديث أبي موسى قال: اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار. فقال الأنصاريون: لا يجب الغسل إلا من الدفق أو من الماء. وقال المهاجرون: بل إذا خالط فقد وجب الغسل. قال أبو موسى: فأنا أشفيكم من ذلك، فقمت، فاستأذنت على عائشة، فأذن لي. فقلت لها: يا أماه أو يا أم المؤمنين إني أريد أن أسألك عن شيء، وإني أستحييك. فقالت: لا تستحي أن تسألني عها كنت سائلاً عنه أمك التي ولدتك، فإنها أنا أمك. قلت: فها يوجب الغسل ؟ قالت: على الخبير سقطت، قال رسول الله عليه الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل ".

لقد قطعت أم المؤمنين الاختلاف بها لديها من علم، وانظر إلى أدب الصحابة الجم في الحوار والسؤال، لقد قدِّم أبو موسى بين يدي سؤاله بعبارة لطيفة مهذبة ليعطي المسؤول تصوراً عن طبيعة ما سيسأله، فتأتي فطنة أم المؤمنين -رضي الله عنها - بقولها: لا تستحي أن تسألني عها كنت سائلاً أمك عنه...ثم تفتي بفتوى تقطع بها الخلاف العلمي، وذهب جمهور العلماء إلى ما أفتت به أم المؤمنين وهو

⁽۱) ص (۱۳۹).

⁽٢) كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين (١/ ٢٧١) ٣٤٩.



وجوب الغسل إذا مس الختان الختان ولو لم ينزل ^{(١).}

ب-ما أخرج البخاري (٢)، ومسلم (٣) من طريق سليان بن يسار قال: إن أبا سلمة بن عبدالرحمن، وابن عباس اجتمعا عند أبي هريرة، وهما يذكران المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال، فقال ابن عباس: عدتها آخر الأجلين. وقال أبو سلمة: قد حلت فجعلا يتنازعان ذلك، قال: فقال أبو هريرة أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فبعثوا كريباً مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك، فجاءهم فأخبرهم أن أم سلمة قالت: إن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال، وإنها ذكرت ذلك لرسول الله على فأمرها أن تتزوج. واللفظ لمسلم.

لقد أرسل حبر الأمة، وراويها، وكبير تابعي عصره إلى أم المؤمنين أم سلمة لتحسم الخلاف بالنص، فتذكر الدليل على انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل، قال النووي: " فأخذ بهذا جماهير العلماء من السلف والخلف فقالوا عدة المتوفى عنها بوضع الحمل، حتى ولو وضعت بعد موت زوجها بلحظة قبل غسله أنقضت عدتها " (3).

ج-ما أخرج مسلم (ه) في صحيحه عن طاوس ؛ قال: كنت مع ابن عباس ؛ إذ قال زيد بن ثابت: تفتي أن تصدر (أي: ترجع) الحائض قبل أن يكون آخر عهدها

⁽۱) ينظر: الأوسط (٢/ ٧٦) والاستذكار (١/ ٢٧٠) المغني (١/ ١٣١) المجموع (٢/ ١٥٤) البحر الرائق (١/ ٥٦).

⁽٢) كتاب التفسير باب قول تعالى: ﴿ وَأُولَنَتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعَنَ حَمَلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤] ٤] ٤] ١٨٦٤ / ٢٦٢.

⁽٣) كتاب الطلاق، باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل (٢/ ١١٢٢) ١٤٨٥.

⁽٤) شرح صحيح مسلم (١٠٩/١٠).

⁽٥) كتاب الحج، باب: وجوب طواف الوداع، وسقوطه عن الحائض (٢/ ٩٦٣) ١٣٢٨.



بالبيت ؟ فقال له ابن عباس: إما لا ؛ فسل فلانة الأنصارية هل أمرها بذلك رسول الله على ؟ قال: فرجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس وهو يقول: ما أراك إلا صدقت: وأخرجه الطيالسي في مسنده (۱) من طريق عكرمة قال: اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة إذا حاضت، وقد طافت بالبيت يوم النحر، فقال زيد: يكون آخر عهدها بالبيت. وقال ابن عباس: تنفر إن شاءت. فقال الأنصار: لا نتابعك يا ابن عباس وأنت تخالف زيداً. فقال: سلوا صاحبتكم أم سليم... الحديث.

لقد رجع الأنصار عن فتوى زيد إلى فتوى ابن عباس لما أيدت ما قاله أم سليم بالنص، فبقولها أخذوا.

مان الواحد من الصحابة إذا سمع الفتوى يرسل إلى أمهات المؤمنين
 ليستيقن الخبر:

أ-أخرج مسلم (٢) من طريق داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه أنه كان قاعداً عند عبدالله بن عمر إذا طلع خباب صاحب المقصورة، فقال: يا عبد الله ابن عمر ألا تسمع ما يقول أبو هريرة، إنه سمع رسول الله على يقول: " من خرج مع جنازة من بيتها، وصلى عليها، ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من أجر، كل قيراط مثل أحد، ومن صلى عليها ثم رجع كان له من الأجر مثل أحد" فأرسل ابن عمر خباباً إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة، ثم يرجع إليه فيخبره ما قالت، وأخذ ابن عمر قبضة من حصباء المسجد يقلبها في يده حتى رجع إليه الرسول، فقال: قالت عائشة: صدق أبو هريرة، فضرب ابن عمر بالحصى الذي كان في يده الأرض، ثم قال: لقد فرطنا في قراريط كثيرة.

^{(1) (277) 1051.}

⁽٢) كتاب الجنائز، باب: فضل الصلاة على الجنازة واتباعها (٢/ ٢٥٢) ٩٤٥.



وانظر -رحمك الله - إلى إرسال ابن عمر خبيباً إلى عائشة ليسألها عن قول أبي هريرة، فيتحسر على ما فاته، وفي الحديث ما كان الصحابة عليه من الرغبة في الطاعات حين تبلغهم، والتأسف على ما يفوتهم منها (١).

ب-أخرج مسلم (٢) من طريق عبدالملك بن أبي بكر بن عبد الرحن، عن أبي بكر قال: سمعت أبا هريرة الله يقص يقول في قصصه: من أدركه الفجر جنباً فلا يصم، فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث، لأبيه فأنكر ذلك، فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة - رضي الله عنها - فسألها عبد الرحمن عن ذلك، قال: فكلتاهما قالت: كان النبي على يصبح جنبا من غير حلم، شم يصوم، قال: فانطلقنا حتى دخلنا على مروان، فذكر ذلك له عبدالرحمن، فقال مروان: عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة، فرددت عليه ما يقول. قال: فجئنا أبا هريرة، وأبو بكر حاضر ذلك كله. قال: فذكر له عبدالرحمن. فقال أبو هريرة: أما قالتاه لك ؟ قال: نعم. قال: هما أعلم، ثم رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس، فقال أبو هريرة: سمعت ذلك من الفضل، ولم أسمعه من النبي قال: فرجع أبو هريرة عا كان يقول في ذلك. قلت لعبد الملك: أقالتا في مضان؟ قال: كذلك كان يصبح جنباً من حلم ثم يصوم.

وبقول عائشة وأم سلمة قال جماهير الصحابة والتابعين، قال النووي: "أما حكم المسألة فقد أجمع أهل هذه الأمصار على صحة صوم الجنب سواء كان من احتلام أو جماع وبه قال جماهير الصحابة والتابعين " (٣).

وانظر فضل أبي هريرة ره في رجوعه عما كان يقول لما بلغه المدليل، وعملي

⁽١) ينظر: إكمال المعلم (٦/ ١٤٢)، شرح النووي (٧/ ١٥).

⁽٢) كتاب الصوم، باب: صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (٢/ ٧٧٩) ١١٠٩.

⁽٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ٢٢٢).



هذا فليسر طالب العلم والعالم، وفيه حرص السلف الصالح على التثبت فيها لم يرفع إلى النبي على التثبت فيها لم يرفع

7-بل استفت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - على الصحابة، وأفتتهم بالصلاة على الجنازة في المسجد، وذكرتهم بفعل رسول الله على أخرج مسلم (۱) من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير، يحدث عن عائشة أنها لما توفي سعد بن أبي وقاص أرسل أزواج النبي على أن تمروا بجنازته في المسجد، فيصلين عليه ففعلوا فوقف به على حجرهن يصلين عليه أخرج به من باب الجنائز الذي كان إلى المقاعد، فبلغهن أن الناس عابوا ذلك، وقالوا: ما كانت الجنائز يدخل بها المسجد، فبلغ ذلك عائشة. فقالت: ما أسرع الناس إلى أن يعيبوا ما لا علم لهم به، عابوا علينا أن يمر بجنازة في المسجد، وما صلى رسول الله على سهيل بن بيضاء إلا في جوف المسجد.

وإلى قول عائشة – رضي الله عنها- ذهب جمهور العلماء ^(٢) فانظر إلى حفظها – رضي الله عنها – وقد نسي الناس، وتذكيرها لهم، وأخذهم عنها.

٧-وكان السلف الصالح رضوان الله عليهم أهل حق وعدل متى ما تبين لهم الحق لزموه، وقد أفتت زينب بنت أبي سلمة لمحمد بن عمرو بن عطاء بتغيير اسم ابنته، وذكرت له النص، فها كان إلا أن سمع وأطاع، وأدباً مع أهل العلم، وتقديراً لهم، شاورها في اختيار اسم المولودة الجديدة، فأسمتها بها أسهاها به رسول الله على ونعم الاسم والمسمّي، أخرج مسلم (٣) من طريق محمد بن عمرو بن عطاء قال: سميت ابنتي برة، فقالت لي زينب بنت أبي سلمة: إن رسول الله على عن هذا

 ⁽٣) كتاب الأدب، باب: استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن، وتغيير اسم برة إلى زينب وجويرية ونحوها (٣/ ١٦٨٧) ٢١٤٢.



⁽١) كتاب الجنائز، باب: الصلاة على الجنازة في المسجد (٢/ ٦٦٨) ٩٧٣.

⁽٢) ينظر: الاستذكار (٣/ ٤٥)، شرح النووي (٧/ ٤٠)، الفتح (٣/ ١٩٩).



الاسم، وسُمِّيت برَّة، فقال رسول الله ﷺ: "لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم " فقالوا " بم نسميها ؟ قال: "زينب ".

٨-والمرأة بشؤون النساء أعلم من الرجل ؟ لأنه ليس راء كمن سمع، ثم إن على العالمة المؤمنة التنبيه على ما يقع فيه النساء من الخطأ، أخرج مالك في الموطأ (١) من طريق عمته، عن ابنة زيد بن ثابت أنه بلغها أن نساء كن يدعون بالمصابيح من جوف الليل ينظرن إلى الطهر، فكانت تعيب ذلك عليهن، وتقول ما كان النساء يصنعن هذا. وعلقه البخاري في صحيحه (٢) بصيغة الجزم.

قال الحافظ: " وإنها عابت عليهن ؛ لأن ذلك يقتضي الحرج والتنطع وهو مذموم، قاله ابن بطال وغيره، وقيل لكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو جوف الليل، وفيه نظر ؛ لأنه وقت العشاء، ويحتمل أن يكون العيب لكون الليل لا يتبين به البياض الخالص من غيره فيحسبن أنهن طهرن، وليس كذلك فيصلين قبل الطهر " (٣).

٩-وروى الرواة أن صحابة رسول الله ﷺ استفتوا فقيهة المدينة زينب بنت سلمة في شؤون حياتهم الزوجية، وأحكام العتاق والطلاق، فتفتيهم، وتصدقها في فتواها حفصة أم المؤمنين، وينكر ابن عمر على ليلى ابنة العجاء عدم قبولها من عالمتي العصر، اخرج عبد الرزاق (ئ) بسند صحيح رجاله رجال الشيخين من حديث أبي رافع قال: قالت في مولاتي ليلى بنت العجاء: كل مملوك لها حر، وكل مال لها هدي، وهي يهودية ونصرانية إن لم تطلق زوجتك، أو تفرق بينك وبين



^{.179(09/1)(1)}

⁽٢) كتاب الحيض، باب: إقبال المحيض وإدباره (١/ ٢١).

⁽٣) الفتح (١/ ٤٢١).

^{(3) (1/ 543) *** 51.}



امرأتك. قال: فأتيت زينب ابنة أم سلمة، وكانت إذا ذكرت امرأة بفقه، ذكرت زينب. قال: فجاءت معي إليها، فقالت: أفي البيت هاروت وماروت ؟ فقالت: يا زينب جعلني الله فداك، إنها قالت: كل مملوك لها حر، وهبي يهودية ونصرانية. فقالت: يهودية ونصرانية !! خلي بين الرجل وامرأته. قال فكأنها لم تقبل ذلك قال: فقالت: عودية ونصرانية أرسلت معي إليها فقالت: يا أم المؤمنين جعلني الله فداك، إنها قالت: كل مملوك لها حر، وكل مال لها هدي، وهي يهودية ونصرانية. قال: فقالت حفصة: خلي بين الرجل وامرأته. فكأنها أبت، فأتيت عبدالله بن عمر فانطلق معي إليها، فلما سلم عرفت صوته. فقالت: بأبي أنت، وبآبائي أبوك. فقال: أمن حجارة أنت، أم من حديد، أم من أي شيء أنت؟ أفتتك زينب، وأفتتك أم المؤمنين فلم تقبلي منها. قالت: يا أبا عبد الرحمن جعلني الله فداك، إنها قالت كل مملوك لها حر، وكل مال لها هدي، وهي يهودية ونصرانية. قال: يهودية ونصرانية !! كفري عن يمينك، وخلي بين الرجل وامرأته.

وقد قدّمت بين يدي هذا الفصل ضلوع المرأة في العلم، فلا غرو أن من امتلأ علماً أن يكون له حظ في الفتوى القائمة على الدليل، ومرّ بك (١) أيها الكريم أن ابنة أبي بكر السمر قندي فاطمة كانت الفتوى إذا أتت أباها خرجت وعليها خطها، وخط أبيها، فلما تزوجت بصاحب " البدائع " كانت تخرج وعليها خطها، وخط أبيها، وخط زوجها.

وذكر السبكي لطيفة عن والدة الإمام الشافعي تنبئ عن فهم ثاقب، وعقل راجح؛ لأنها فهمت آية من كتاب الله تعالى على نحو حاججت به قاضياً من القضاة، وفتحت من خلاله تعليقات نفيسة للعلماء، قال ﴿ الله عَلَى الله الله عَلَى عَلَى الله عَلَى ال

⁽۱) ص (۲۷۱).





شهدت هي وأم بشر المريسي بمكة عند القاضي، فأراد أن يفرق بينها ليسألها منفردتين عما شهدتا به استفساراً، فقالت له أم الشافعي: أيها القاضي! ليس لك ذلك؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ أَن تَضِلَ إِحْدَلْهُ مَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَلُهُ مَا أَلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فلم يفرق بينهما".

وعلق السبكي على هذا الخبر بقوله:

" قلت: وهذا فرع حسن، ومعنى قوي، واستنباط جيد، ومنزع غريب، والمعروف في مذهب ولدها ه إطلاق القول بأن الحاكم إذا ارتباب بالشهود استحب له التفريق بينهم، وكلامها – رضي الله عنها – صريح في استثناء النساء للمنزع الذي ذكرته، ولا بأس به " (١).

ومن هنا يتضح أن للمرأة حقاً في الفتيا كما هي الحال للرجل، لكن بعد توافر شروط الفتوى فيها، يقول ابن الصلاح: " القول في شروط المفتي وصفاته وأحكامه وآدابه:

أما شروطه وصفاته: فهي أن يكون مكلفاً مسلماً ثقة مأموناً منزهاً من أسباب الفسق، ومسقطات المروءة ؛ لأن من لم يكن كذلك، فقوله غير صالح للاعتماد، وإن كان من أهل الاجتهاد، ويكون فقيه النفس، سليم الذهن، رصين الفكر، صحيح التصرف والاستنباط متيقظاً " (٢).

وقال الجويني في الورقات (٣): " ومن شرط المفتي أن يكون عالماً بالفقه أصلاً وفرعاً، خلافاً ومذهباً، وأن يكون كامل الأدلة في الاجتهاد عارفاً بها يحتاج إليه في استنباط الأحكام وتفسير الآيات الواردة في الأحكام والأخبار

⁽۱) طبقات الشافعية الكبرى (۲/ ۱۷۹ – ۱۸۰).

⁽٢) فتاوى ابن الصلاح (١/ ٢١).

^{.(}٣٠) (٣)



الواردة فيها".

ولا شك أن المرأة في هذه الشروط مثل الرجل، وقد تقدم تصريح الإمام النووي بذلك (١)، فمتى ما توافرت في المرأة هذه الشروط كانت أهلاً للفتوى وأصبحت حقاً من الحقوق الشرعية لها، يشهد لذلك ما أوردته من نهاذج يسيرة من فتاوى أمهات المؤمنين والصحابيات رضوان الله عليهن.

وإنك لتعجب في زمن تغير فهم أهله، فأصبحت الفتوى والتوقيع عن الله من شأن جهلة المسلمين وعوامهم فضلاً عن أنصاف المتعلمين، وتخبط الناس في فهم النصوص الشرعية ودلالتها لعدم اكتهال أدوات الفهم لدى المتكلم والكاتب، وصار في كل بيوتات المسلمين إلا من رحم الله شيخ إسلام عصره، وشمس دين زمانه، والصحف اليومية والجرائد المحلية أكبر شاهد على ما أقوله ؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون.

أخرج البخاري (٢) ومسلم (٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله على يقول: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً، اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا ".

اللهم إنا نسألك أن تقبضنا إليك غير مفتونين.



⁽۱) ص (۲۹۳).

⁽٢) كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم (١/ ٥٠) ١٠٠.

⁽٣) كتاب العلم، باب: رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٤/ ٥٥٨) ٢٦٧٣.







@#(

الفصل السادس: حق المرأة في الدعوة

لما سمع المؤمنون والمؤمنات فضل الدعوة إلى الله في الكتاب والسنة، تنافسوا في كسب قلوب العباد لإخراجهم من ظلمات البضلال والجهل إلى نور الهداية والعلم، يقول تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّن دَعَا إِلَى اللهِ وَعَمِلَ صَلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى وَالعلم، يقول تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّن دَعا إِلَى اللهِ وَعَمِلَ صَلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ المُسَلِمِينَ ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّن دَعا إِلَى اللهِ ﴾ والاستفهام هنا بمعنى النفي المتقرر، أي: لا أحد أحسن قولاً: ﴿ مِمَّن دَعا إِلَى اللهِ ﴾ بتعليم الجاهلين، ووعظ الغافلين، ومجادلة المبطلين بالأمر بعبادة الله بجميع أنواعها، والحث عليها، وتحسينها مها أمكن (١).

وأخرج البخاري (٢) ومسلم (٣) من حديث سهل بن سعد-رضي الله عنه الطويل، وفيه أن رسول الله على قال لعلى بن أبي طالب-رضي الله عنه يوم خيبر لما قال له على: أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟ فقال: " انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بها يجب عليهم، فو الله لأن يهدي الله بك رجلاً واحدًا خير لك من أن يكون لك ممر النعم" واللفظ للبخاري.

قال الحافظ: " يؤخذ منه أن تألف الكافر حتى يسلم أولى من المبادرة إلى قتله، وقوله: (حمر النعم) بسكون الميم من حمر، وبفتح النون والعين المهملة، وهو من ألوان الإبل المحمودة، قيل المراد: خير لك من أن تكون لك، فتتصدق بها. وقيل:

⁽٣) كتاب الفضائل/ باب: من فضائل علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- (٤/ ١٨٧٢) ٢٤٠٦.



⁽١) تفسير السعدي (٤٧٩).

⁽٢) كتاب الجهاد/ باب: فضل من أسلم على يديه رجل (٣/ ١٠٩٦) ٢٨٤٧.



تقتنيها وتملكها، وكانت مما تفاخر العرب بها" ^(١).

والمؤمن لا يتمنى الدعوة إلى الله في حياته فحسب، بـل وحين ينقطع أثـره، ويقضي نحبه، ويستوفي أجله، يتمنى صلاح الناس وهدايتهم، وانظر إلى مـؤمن آل ياسين لما دخل الجنـة قـال: ﴿ يَلَيّتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿ يَمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ المُكْرَمِينَ ﴿ يَمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ المُكْرَمِينَ ﴿ وَلَدُ كُرْبَ مَا يُتَلَى فِي الدعوة إلى الله بأمر الله لها حيث قال سبحانه: ﴿ وَلَذَ كُرْبَ مَا يُتَلَى فِي البُوتِكُنَّ مِنْ ءَايكتِ الله بأمر الله لها حيث قال سبحانه: ﴿ وَلَذَ كُرْبَ مَا يُتَلَى فِي الله وَيَكُنَّ مِنْ ءَايكتِ الله وَلَا يَكْ الله وَلَا القرطبي: الله وَلَا الله عَلَى الله عَلَى الله وَلَا الله عَلَى الله أزواج رسول الله عَلَى بأن يخبرن بـها أنـزل الله مـن القـرآن في بيـوتهن، وما يرين من أفعال النبي عَلَى ويُسْمِعن أقواله حتى يبلغ ذلك إلى النـاس فيعملـوا به").

وسأعرض نهاذج من ذلك:

١/ المرأة المباركة التي تسببت في هداية قومها أجمع:-

أخرج البخاري (1) ومسلم (٥) من حديث عمران بن حصين قال: كنا في سفر مع النبي على الله وقعة ولا وقعة أحلى عند

⁽۱) الفتح (۷/ 4×10^{-1}). انظر مشارق الأنوار (۱/ 4×10^{-1})، مادة (ح م ر)، (4×10^{-1}) مادة (4×10^{-1})

⁽٢) وانظر : فضائل أُخر للدعوة إلى الله في كتاب د. فضل إلهي . " فضل الدعوة إلى الله ".

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ١٨٤).

⁽٤) كتاب التيمم/ باب: الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء (١/ ١٣٠) ٣٣٧.

 ⁽٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب: قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها
 (١/ ٤٧٥) ١٨٢.

⁽٦) أسرينا أي: سرنا ليلاً. انظر: الفتح (١/ ٥١).



المسافر منها، فها أيقظنا إلا حر الشمس، وكان أول من استيقظ فبلان ثم فبلان ثم فلان -يسميهم أبو رجاء، فنسي عوف، ثم عمر بن الخطاب الرابع- وكان النبي ﷺ إذا نام لم يوقظ حتى يكون هو يستيقظ؛ لأنا لا نـدري مـا يحـدث لـه في نومـه، فلـما استيقظ عمر، ورأى ما أصاب الناس- وكان رجـ لا جَلِيـدًا- فكـبر، ورفع صوته بالتكبير، فما زال يكبر، ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته النبي عَلَيْ، فلما استيقظ شكوا إليه الذي أصابهم، قال: لا ضير- أو لا يضير- ارتحلوا فارتحل فسار غير بعيد، ثم نزل، فدعا بالوضوء، فتوضأ، ونودي بالصلاة، فصلى بالناس، فلما انفتل من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم، قال: ما منعك يا فلان أن تصلى مع القوم؟ قال: أصابتني جنابة ولا ماء. قال: عليك بالصعيد، فإنه يكفيك. ثم سار النبي عَيْكُم، فاشتكى إليه الناس من العطش، فنزل فدعا فلائا- كان يسميه أبو رجاء، نسيه عو ف- ودعا عليًا، فقال: اذهبا فابتغيا الماء، فانطلقا، فتلقيا امرأة بين مزادتين (١٠) - أو: سطيحتين - من ماء على بعير لها، فقالا لها: أين الماء؟ قالت: عهدي بالماء أمس هذه الساعة، ونَفَرْنا خُلوف (٢)قالا لها: انطلقي إذًا. قالت: إلى أين؟ قالا: إلى رسول الله ﷺ. قالت: الذي يقال له الصابع. قالا: هو الذي تعنين ، فانطلقي، فجاءا بها إلى النبي ﷺ، وحدثاه الحديث. قال: فاستنزلوها عن بعيرها، ودعا النبي ﷺ بإناء، ففرغ فيه من أفواه المزادتين- أو: سطيحتين- وأوكاً أفواههما، وأطلق

⁽١) المزادة: بفتح الميم والزاي -قربة كبيرة يزاد فيها جلد من غيرها، وتسمى أيضًا " السطيحة". الفتح (١/ ٤٥٢).

⁽٢) قال الحافظ: قال ابن سيدة (المخصص (٢/ ١٠٢) النفر: ما دون العشرة، وقيل: النفر الناس كلهم، قلت: وهو اللائق هنا؛ لأنها أرادت أن رجالها تخلفوا لطلب الماء، " وخلوف" بضم الخاء المعجمة واللام جمع خالف، قال ابن فارس: (معجم مقاييس اللغة (١/ ١٢٩): الخالف: المستقي، ويقال أيضًا لمن غاب، ولعله المراد هنا، أي أن رجالها غابوا عن الحي" الفتح (١/ ٤٥٢).



العزالي (۱) ونودي في الناس: اسقوا، واستقوا، فسقى من شاء، واستقى من شاء، وكان آخر ذلك أن أعطى الذي أصابته الجنابة إناء من ماء. قال: اذهب، فأفرغه عليك، وهي قائمة تنظر إلى ما يفعل بهائها، وأيم الله لقد أقلع عنها، وإنه ليخيل إلينا أشد ملأة منها حين ابتدأ فيها. فقال النبي على: "اجمعوا لها" فجمعوا لها ممن بين عجوة، ودقيقة، وسَوِيقة - حتى جمعوا لها طعامًا، فجعلوها في ثوب، وحملوها على بعيرها، ووضعوا الثوب بين يديها. قال لها: "تعلمين ما رَزِئنا من مائك شيئًا، ولكن الله هو الذي أسقانا" فأتت أهلها، وقد احتبست عنهم. قالوا: ما حبسك يا فلانة؟ قالت: العجب، لقيني رجلان، فذهبا بي إلى هذا الذي يقال له الصابئ، ففعل كذا وكذا، فو الله إنه لأسحر الناس من بين هذه وهذه، وقالت بإصبعيها الوسطى والسبابة فرفعتها إلى الساء - تعني السياء والأرض - أو إنه لرسول الله يصيبون الصّرم (۱) الذي هي منه. فقالت يومّا لقومها: ما أرى أن هؤلاء القوم يعدين عمدًا، فهل لكم في الإسلام؟ فأطاعوها، فدخلوا في الإسلام.

ومن فوائد الحديث (٣) دور المرأة في دعوة قومها إلى الإسلام، وإجابتهم لها، فكان لها أثر مبارك على قومها ابتداءً حين ترك المسلمون قتالهم؛ استئلافًا لهم، ووفاءً منهم، إذ كانت إحدى نسائهم سببًا في سقيا المسلمين الماء، مع أنهم ما رزئوها من

⁽١) العزالي: بفتح المهملة والزاي وكسر اللام -ويجوز فتحها جمع عزّلا، وعزّلاء المزادة: فمها الأسفل، وقيل: مصب الماء من الراوية. وانظر مشارق الأنوار (٢/ ٨٠) مادة (ع ز ل) الفتح (١/ ٤٥٢).

⁽٢) الصِّرم: بكسر المهملة- أي: أبياتًا مجتمعة من الناس. الفتح (١/ ٤٥٢).

⁽٣) انظر فوائد لو استقصيت لكملت جزءًا في:-

شرح ابن بطال(١/٢٢)، شرح الكرماني(١/٢٢)، شرح النووي(٥/ ١٩٢)، الفتح(١/ ٢٥١)، العمدة(٤/ ٢٦).



مائها شيئًا، بل عادت، المزادتان أشد ملاءة، وزادوها الطعام الذي جمعوه لها في ثوب ما بين عجوة ودقيقة وسويقة، وكان في هذا معجزة ظاهرة من أعلام النبوة، ومع ذاك حفظوا معروفها ،وتركوا الإغارة على صرمها حتى أسلم الصرم بأسره.

٢/ أمر أم سليم -رضى الله عنها- ابنها أن يقول لا إله إلا الله:

أسلمت أم سليم الأنصارية- رضي الله عنها- فلم يرض بذلك زوجها مالك ابن النضر، وأبدى عدم ارتياحه لذلك، فلم تبال رضي الله عنها بانطباعاته، بل بدأت تلقن ابنها الشهادتين.

روى ابن سعد (۱) بإسناد صحيح من طريق إسحاق بن عبد الله، عن جدّته أم سليم -رضي الله عنها - أنها آمنت برسول الله على فقالت: فجاء أبو أنس، وكان غائبًا، فقال: أصبوت؟ قالت: ما صبوت، ولكني آمنت بهذا الرجل. قالت: فجعلت تَلقّن أنسًا تشير إليه قل: "لا إله إلا الله" قل: "أشهد أن محمدًا رسول الله " قال: ففعل. قال: فيقول لها أبوه: "لا تفسدي على ابنى " فتقول: "إني لا أفسده".

لقد أرادت أم سليم أن تنقذ صغيرها من الشرك، وأن تكون هي الداعية الأولى له، ولم تأبه بمصادمة أبيه، وأرادت أن تصحح فكره لما قال لها: أصبوت؟ قالت: ما صبوت، ولكني آمنت بهذا الرجل.

ثم بدأت بتلقين صغيرها ما تدين به رغم معارضة زوجها لها، فلله درها من امرأة، وهل من مشمرة من النساء للاقتداء بها، بل تعجب وأنت ترى نساء المؤمنين اليوم وهن يرمين فلذات أكبادهن إلى حاضنات يأتين من بلاد الكفر على ديانة



⁽١) الطبقات (٨/ ٤٢٥)، وانظر: السير (٥/ ٣٠٥).



تخالف الإسلام، فترضع الطفل مع الحليب عقائد تخالف عقيدته، ومبادئ تخالف مجتمعه!.

٣/ عرض أم سليم-رضي الله عنها- الإسلام على زوجها مالك بن النضر:

لم تقف أم سليم -رضي الله عنها- عند إسلامها، وتلقين ابنها الشهادتين رغم معارضة زوجها مالك بن النضر، بل عرضت عليه الإسلام. قال عنها الحافظ ابن عبدالبر: "كانت تحت مالك بن النضر أبي أنس بن مالك في الجاهلية، فولدت له أنس بن مالك، فلما جاء الله بالإسلام أسلمت مع قومها، وعرضت الإسلام على زوجها، فغضب عليها، وخرج إلى الشام، فهلك هناك" (١).

٤/ مهر أم سليم الإسلام:

لقد خطت السير والتراجم بمداد الذهب أكرم النساء مهرًا، إنها أم سليم التي ربت أنسًا على الإسلام، ودعت زوجها مالك بن النضر فأبى، وهلك في الشام، ومضت مدة على وفاة مالك بن النضر، فجاء أبو طلحة خاطبًا فاختارت صداقًا إن رضيه قبلته، وإن أباه منعته.

أخرج ابن سعد (٢) من طريق أنس قال: جاء أبو طلحة يخطب أم سليم. فقالت: إنه لا ينبغي لي أن أتزوج مشركًا، أما تعلم يا أبا طلحة أن آله تكم التي تعبدون ينحتها عبد آل فلان النجار، وأنكم لو أشعلتم فيها نارًا لاحترقت. قال: فانصرف عنها، وقد وقع في قلبه من ذلك موقعًا. قال: وجعل لا يجيئها يومًا إلا

⁽٢) الطبقات الكبرى (٨/ ٤٢٧).



⁽١) الاستيعاب (٤/ ١٩٤٠) ٤١٦٣.



قالت له ذلك.

وفي رواية أخرى (١) أنها قالت: يا أبا طلحة ألست تعلم أن إلهك الذي تعبد إنها هو شجرة تنبت من الأرض، وإنها نجّرها حبشي بني فلان؟. قال: بلى. قالت: أما تستحي تسجد لخشبة تنبت من الأرض نجرها حبشي بني فلان؟. قالت: فهل لك أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وأزوجك نفسي لا أريد منك صداقًا غيره؟ قال لها: دعيني حتى أنظر. قالت: فذهب، فنظر، ثم جاء فقال: "أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله".

وأخرج النسائي في المجتبى (٢) والمقدسي في المختارة (٣) من طريق ثابت، عن أنس قال: خطب أبو طلحة أم سليم، فقالت: والله ما مثلك يا أبا طلحة يرد، ولكنك رجل كافر، وأنا امرأة مسلمة، ولا يحل لي أن أتزوجك، فإن تسلم فذاك مهري، وما أسألك غيره، فأسلم، فكان ذلك مهرها. قال ثابت: فها سمعت بامرأة قط كانت أكرم مهرًا من أم سليم الإسلام، فدخل بها فولدت له.

وصحح إسناده الحافظ في الفتح (٤) وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي (٥).

وتأمل -وفقك الله- قصة أم سليم -رضي الله عنها- تخلص إلى ما يأتي: ١/ اعتزازهــا -رضي الله عنهـا- بــدينها الإســــلام، ويــتجلى ذلــك في قولهــا

⁽١) الطبقات الكرى (٨/ ٤٢٧).

⁽٢)(٢/311)1377.

^{(7)(3/473)4.51.}

^{(3)(4)(8).}

[.]TTE1 (V·T/T) (0)



لزوجها الأول مالك بن النضر: "ما صبوت ولكني آمنت بهذا الرجل".

وكذلك في قولها لأبي طلحة: "ولكنك رجل كافر، وأنا امرأة مسلمة، ولا يحل لي أن أتزوجك".

 ۲/ إصرارها -رضي الله عنها على تلقين ابنها الـشهادتين رغم معارضة زوجها.

٣/ مبادرتها -رضي الله عنها- إلى عرض الإسلام على زوجها رغم عدم ارتياحه لإسلامها.

٤/ حرصها على إسلام خاطبها، وجعلها ذلك مهرًا منه.

وأسلم أبو طلحة وحسن إسلامه، وثبت مع رسول الله ﷺ يوم أحد، وهو يقول: نحري دون نحرك يا رسول الله.

أخرج البخاري (۱) من حديث أنس قال: لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي على وأبو طلحة بين يدي النبي على مجوب (۲) عليه بجحفة له، وكان أبو طلحة رجلاً راميًا شديد النزع، كسر يومئذ قوسين أو ثلاثة، وكان الرجل يمر معه بجعبة من النبل. فيقول: انثرها لأبي طلحة. قال: ويشرف النبي على ينظر إلى القوم، فيقول أبو طلحة بأبي أنت وأمي لا تشرف يصبنك سهم من سهام القوم نحري دون نحرك. . . الحديث.

فانظر إلى أثر تلك المرأة المباركة فتربيتها كانت سببًا في إخراج أحد علماء الأمة أنس بن مالك خادم رسول الله عليه، وبدعوتها أسلم أحد المجاهدين فيها بعد

⁽١) كتاب المغازي/ باب: غزوة أحد (٤/ ١٤٩٠) ٣٨٣٧.

⁽٢) مجوب: بفتح الجيم، وكسر الواو المشددة- أي: مترس عليه يقيه بها. الفتح (٧/ ١٢٨).



الأبطال الذين ثبتوا مع رسول الله ﷺ.

٥/ أمر أم حكيم -رضي الله عنها- زوجها الإتيان إلى رسول الله ﷺ، وقبول الإسلام:

أم حكيم بنت الحارث المرأة التي كانت سببًا في إسلام زوجها عكرمة بن أبي جهل -رضوان الله عليهما- أسلمت يوم الفتح، واستأمنت النبي عليهما لزوجها عكرمة، وكان عكرمة قد فرّ إلى اليمن، وخرجت في طلبه فردّته حتى أسلم.

وقد جاءت الرواية في تفصيل ما دار بينها وبينه، قال ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (۱): "إن عكرمة هرب يوم فتح مكة من الإسلام فجاءت امرأته أم حكيم ابنة الحارث بن هشام، فسألت رسول الله على أمانًا له، فكتب له أمانًا، فانطلقت به، فأدركته وقد ركب سفينة، فنادته: يا ابن عم، هذا أمان معي من رسول الله على فإن تسلم، وتقبل أمان رسول الله في فأنا زوجتك، وإلا انقطعت العصمة فيا بيني وبينك. فلم يلتفت إليها، وتهيأ نوتي السفينة ليدفع سفينته، فتكلم عكرمة بشركه باللات والعزى. فقال النوتي: اخلص، فإنه لن ينجيك إلا الإخلاص. قال عكرمة: عكرمة: ما أراني أفر إلا من الحق. فنزل من السفينة، وقبل أمان رسول الله في ورجع مع امرأته، فلها قدم على رسول الله في قال: "مرحبًا بالمهاجر، أعكرمة؟".

وفي القصة من الفوائد حرص أم حكيم -رضي الله عنها - على إسلام زوجها، فها هي تأخذ من رسول الله على أمانًا له؛ لأنها سمعت أنه قد أهدر دمه، فتفرح بالأمان، وتقطع الفيافي حتى تصل إليه في اليمن قبل ركوبه البحر، وتظهر له اللطف والعطف، وتناديه: " يا ابن عم" ثم تطمئنه بأنها قد حصلت له على أمان من

^{(1)(13/17).}



رسول الله على قائلة "هذا أمان معي من رسول الله على "وجاء في بعض الروايات وصفها لرسول الله بقولها: " جئتك من عند أوصل الناس، وأبر الناس، وخير الناس، لا تهلك نفسك" ولما خلصت من أسلوب الترغيب، خاطبته بالترهيب النابع من حكمة، الممتلئ عقلاً مشيرة إلى أنه إن بقي على كفره، فإن العلاقة بينها ستنصرم، فيقبل، ويسلم.

قال عنه الشافعي: كان عكرمة محمود البلاء في الإسلام، محمود السيرة حين دخل فيه (١) واختلف في قتله أكان في أجنادين وعلى هذا جمهور أهل السير، أو في اليرموك وإليه ذهب ابن إسحاق، والزبير بن بكار (٢)

فرضي الله عن أم حكيم التي كانت سببًا في إسلام صحابي جليل، ومجاهد نحرير عكرمة بن أبي جهل.

٦/ فاطمة وإسلام عمر:

لا تعجب حين تعلم أن سبب إسلام الفاروق، أبو حفص، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول أمير للمؤمنين امرأة، إن إسلام عمر كان وراءه أخت له عظيمة، فاطمة بنت الخطاب زوج سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل.

قال ابن حبان في الثقات (٣): " وكان السبب في إسلامه (أي: عمر) أن أخته فاطمة بنت الخطاب كانت تحت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وكانت قد أسلمت، وأسلم زوجها سعيد بن زيد، وهم يستخفون بإسلامهم من عمر، وكان نعيم ابن عبد الله بن النحام قد أسلم، وكان يخفى إسلامه، وكان خباب بن الأرت

^{.(}Vo/1)(Y)



⁽١) عزاه له المزي في تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٤٨).

⁽٢) انظر ترجمته في: أسد الغابة (٤/ ١٢١) ١٠٢٥، الإصابة (٤/ ٥٣٨) ٥٦٤٢.



يختلف إلى فاطمة بنت الخطاب يقرئها القرآن، فخرج عمر يومًا متوشحًا بسيفه يريد رسول الله ﷺ، وذكر له أنهم قد اجتمعوا في بيت الصفا، وَهُمْ قريب من أربعين بين رجال ونساء، ومع رسول الله عليه محزة وعلى وأبو بكر في رجال من المسلمين ممن أقام مع رسول الله ﷺ بمكة، ولم يخرج إلى أرض الحبشة، فلقى نعيم بن النحام عمر بن الخطاب، فقال: أين تريد؟ قال: أريد محمدًا هذا الصابئ، الذي فرق أمر قريش، وسفه أحلامها، وعاب دينها، وسب آلهتها، فأقتله. فقال له نعيم: والله لقد غرتك نفسك من نفسك يا عمر، أترى أن عبد مناف تاركيك تمشي على الأرض، وقد قتلت محمدًا، أفلا ترجع إلى أهل بيتك فتقيم أمرهم. قال: وأي أهل بيتي؟ فقال: ختنك، وابن عمك سعيد بن زيد، وأختك، فقـد أسـلما، وبايعـا محمـدًا عـلى دينـه، فعليك بها. فرجع عمر عامدًا لختنه وأخته وعندهما خباب بن الأرت، ومعه صحيفة فيها (طه) يقرؤهما إياها، فلم سمعوا حس عمر تغيب خباب في مخدع لهم، وأخذت فاطمة بنت الخطاب الصحيفة، فجعلتها تحت فخذها، وقد سمع حين دنا من البيت قراءتها عليه، فلما دخل، قال: ما هذه الهينمة (١)التي سمعت ؟ قال له: ما سمعت شيئًا. قال: بلي، والله لقد أخبرت أنكما بايعتما محمدًا على دينه، وبطش بختنه سعيد بن زيد، فقامت إليه أخته فاطمة لتكفه عن زوجها، فضربها، فشجها، فلم فعل ذلك. قالت له أخته وختنه: نعم قد أسلمنا، وآمنا بالله ورسوله، فاصنع ما بـدا لك. فلما رأى عمر ما بأخته من الدم، ندم على ما صنع وارعوى، وقال لأخته: أعطيني هذه الصحيفة التي سمعتكم تقرؤون آنفًا، أنظر ما هذا الذي جاء به محمد، وكان عمر كاتبًا، فلم قال ذلك: قالت له أخته: إنا لنخشاك عليها. قال: لا تخافي، وحلف لها بآلهته ليردها إليها. فلما قال ذلك طمعت في إسلامه، فقالت له: يــا أخمى

⁽١) قال ابن الأثير: "الهينمة هي! الكلام الخفي لا يفهم" النهاية (٥/ ٢٨٩) (هينم).



إنك نجس على شركك، وإنه لا يمسها إلا المطهرون. فقام عمر بن الخطاب فاغتسل، ثم أعطته الصحيفة، وفيها (طه)، فلما قرأ سطرًا منها، قال: ما أحسن هذا الكلام، فلما سمع خباب ذلك، خرج إليه، فقال له: يا عمر، والله لأرجو أن يكون خصك الله بدعوة نبيه على فإني سمعته يقول: اللهم أيد الإسلام بأي الحكم بن هشام، أو بعمر بن الخطاب. فقال له عمر: دلني عليه يا خباب حتى آتيه، فأسلم. فقال له خباب: هو في بيت عند الصفا معه فيه نفر من أصحابه "(١) وفيه ذكر بقية إسلام عمر -رضى الله عنه-.

إن إسلام الرجل الذي اتسعت في عصره بلدة الإسلام حتى وصلت إلى أقاصي الشرق والغرب، وفتحت بلاد كسرى، وبيت المقدس، وازدهرت في عصره دولة الإسلام كان سببه امرأة، أفلا يحق لنا معاشر النساء أن نفخر بهذا، ونكاثر به.

٧/ دعوة المؤمنات المجاهدين إلى الثبات في معركة اليرموك:

لما اشتدت حملة الروم على المسلمين في اليرموك، انهزم بعض المجاهدين، فزجرتهم المسلمات، وأمرنهم بالعودة إلى القتال.

قال ابن كثير عنهن: "وقد قاتل نساء المسلمين في هذا اليوم، وقتلوا خلقًا كثيرًا من الروم، وكن يضربن من انهزم من المسلمين، ويقلن: أين تذهبون، وتدعوننا للعلوج؟ فإذا زجرنهم لا يملك أحد نفسه حتى يرجع إلى القتال "(٢).

⁽٢) البداية والنهاية (٧/١٣).



⁽١) أخرج قصة إسلام عمر الحاكم في المستدرك (٤/ ٦٥) ٦٨٩٧، والبيهقي في الكبرى (١/ ٨٨) ١٧، والمقدسي في المختارة (٧/ ١٤٠) وقال: إسناده حسن لشاهده.

وانظر: طبقات ابن سعد (٣/ ٢٦٨)، أخبار المدينة لابن شبة (١/ ٣٤٨)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٤/ ٣٤)، الإصابة (٨/ ٦٢) ١١٥٩٠.



وجعلت ابنة العاص بن منبه تنادي: " قبّح الله وجه رجل يفر عن خليلته! " وجعلت النساء يقلن لبعولتهن: " لستم لنا ببعول إن لم تمنعوا عنا الأعلاج".

وسأجعلك تتأمل فيها سبق ما بذلته المرأة في الجهاد من تثبيت فحول المسلمين وأبطالهم للمضي قدمًا نحو عدوهم، وللإثخان في أرضهم، ولإذهاب غيظ قلوب المؤمنين، والذي أرسل محمدًا بالحق لا تعيش أمة في ذل كان نساؤها كذلك !!!.

٨/ سُعدى تدعو زوجها للنفقة:

ما أجمل أن يحوز المسلم لبيته خير متاع الدنيا، فإذا رآها سرته، وإذا أمرها أطاعته، وإذا غاب عنها حفظته، وهي في ذلك كله تعينه على الطاعة، وتدله على أبواب الخير.

أخرج الإمام أحمد في الزهد (٢) وابن سعد في طبقاته (٣) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٤) والطبراني في الكبير (٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦) كلهم من طرق عن طلحة بن يحيى، قال: حدثتني جدتي سعدى بنت عوف المرية، قالت: أصبح

⁽١) انظر: الفتوح (١/ ٢٠٢ - ٢٠٣).

⁽¹⁸⁰⁾⁽¹⁾

^{(7) (7/ 17).}

^{(3) (1/337).}

^{(0)(1/7/1)091.}

⁽٢)(٥٢/١٠١).



طلحة ذات يوم خائرًا، فقلت: ما شأنك؟ هل رابك منا شئ، فَنُعْتِبُك. قال: لا، أما والله لنِعْم حليلة المرء أنت، ولكن اجتمع عندي مال، فقد غمني. قالت: قلت: فادع له قومك. قال: يا غلام على قومي، فقسمه فيهم. قالت: قلت للخازن، كم المال. قال: أربعهائة ألف. واللفظ لأحمد.

قال الهيثمي في المجمع (1): "رواه الطبراني ورجاله ثقات" وحسن إسناده المنسمي في المجمع (1): "رواه الطبراني ورجاله ثقات" وحسن الترغيب المنسذري في الترغيب والترهيب (1) وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (1)؛ قلت: إسناده حسن؛ لأجل طلحة بن يحيى بن طلحة قال الحافظ عنه: "صدوق يخطئ" (3).

ثم إني لأعتب على نفسي أولاً ثم على كل امرأة، أين نحن من سير تلك الصالحات، لقد أرّقها تغير حال زوجها، وخشيت أن تكون قصّرت في حقه فقالت: هل رابك (أي: أزعجك) منا شئ، ثم هي ودود تقترح إرضاءه قائلة (فنعتبك) فلها علمت أن سبب تكدره وجود المال عنده؛ لم تقل: ارصده لي ولأولادك، بل قالت: اقسمه على قومك، دون أن تسأل عن عده أو عدده، حتى أخبرها الخازن بعد أن المال أربع مائة ألف.

ولو أن النساء كمن ذكرن لفضلت النساء على الرجال وما التأنيث لاسم الشمس عيب ولا التذكر فخر للهلال

٩ - ولا زلنا نذكر سيرة أم المؤمنين خديجة -رضي الله عنها - تلك السيرة

^{(1)(4)(1).}

^{(7)(7/17).}

^{(7)(1/711)07}P.

⁽٤) التقريب (٤٦٥) ٣٠٥٣.



العطرة التي رسمت فيها نصرة الدعوة، وثبت الله بها رسولنا عَلَيْهُ يقول الحافظ في الإصابة (١): " وقد ذكره ابن إسحاق فقال: وكانت خديجة أول من آمن بالله ورسوله، وصدقت بها جاء به، فخفف الله بذلك عن رسول الله صلى الله وعليه وسلم، فكان لا يسمع شيئًا يكرهه من الرد عليه فيرجع إليها إلا تثبته وتهون عليه أمر الناس.

ولما أتاها رسول الله على ترجف بوادره، وقال: زملوني زملوني، فزملوه حتى ذهب عنه الروع. قال لخديجة: أي خديجة مالي! لقد خشيت على نفسي، فأخبرها نزول الوحي عليه. قالت له: كلا. أبشر، فو الله لا يخزيك الله أبدًا، فو الله إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الدهر، ثم انطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل وأخبرته الخبر، فأخبرهما أن الناموس الذي أنزل على موسى أنزل على محمد، وتمنى أن يكون فيها جذعًا إذ يخرجه قومه. فسأله رسول الله على الله يُوحِيَّ هم؟ قال: نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإنْ يُدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزرًا (٢٠).

فتأمل رحابة صدرها، ونافذ فكرها، وحدة فهمها في اختيار العبارات المطمئنة لزوجها، وتصديرها بقولها: "كلا أبشر، فو الله لا يخزيك الله أبدًا" ثم عللت له ذلك بذكر خصاله الحميدة، وليزداد يقين ذاك الزوج الكريم، ويهدأ روعه أخذته لابن عم لها عنده علم من الكتاب، فأخبره بها يواجهه، وكان ذلك كله من رحمة الله برسوله على الله عنده علم من الكتاب، فأخبره بها يواجهه، وكان ذلك كله من رحمة الله برسوله على الله برسوله المنابع المنابع الله برسوله المنابع الله برسوله المنابع المنابع الله برسوله المنابع ا

 ⁽٢) أخرج القصة البخاري في كتاب الوحي/ باب: بدء الوحي (١/٤) ٣، ومسلم في كتـاب الإيـمان/
 باب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/ ١٣٩) ١٥٩.



^{.11. (\(\) (\(\) (\(\))}



وبعد استعراض لنهاذج سير الصالحات الداعيات، تقف على أن الإسلام أعطى المرأة حق الدعوة إلى الله، والدلالة إليه، وساواها في الأجر مع الرجل، وإنك لتحار حين ترى بعض المسلمين يمنع زوجه أو ابنته أو أخته من الدعوة إلى الله، ويجعل الدعوة وردًا صفاء للرجال، ومنهلاً كدرًا للنساء!! فهل الدعوة حكر على ذكور الأمة دون إناثها؛ فليأت ببرهانه، وليجب عها سبق إيراده، والله المستعان وعليه التكلان.

وإذا كانت المرأة المسلمة قد كُلّفت شرعًا بالقيام بالدعوة إلى الله، فإن ذلك التكليف مبني على عدة مسوغات وأسباب يتضح من خلالها مدى فاعلية المرأة الداعية وتأثيرها، ولعل من أهم المسوغات:-

١/ إن المرأة في الغالب أقدر من الرجل على البيان والتبليغ في الأوساط النسائية، نظرًا لتجانس الظروف، وتوحد الجنس، وأهل مكة أدرى بشعابها.

٢/ تمييز المرأة الداعية بين الأولويات في قضايا الدعوة النسائية، فتقدم الأهم
 على المهم، وهذا ما لا يتأتى لكثير من الدعاة الذكور.

٣/ المرأة الداعية لديها القدرة على التنبيه على الأخطاء الموجودة في المجتمع النسائي سواءً منها ما يتعلق بالعقائد أو العبادات أو السلوك، لمعايشتها له، وهذا ما لا علم لكثير من الرجال به.

٤/ الدعوة الفردية مهمة تستطيع القيام بها الداعية المسلمة؛ مما لا يمكن للرجل القيام به في الغالب استنادًا إلى تحريم خلوة الرجل بالمرأة.

٥/ وفي ظل العولمة، وتمشيًا مع ظروف العصر فإن اتصال النساء قد أصبح مكرورًا ميسورًا في مواطن الدراسة، والعمل ،والاجتماعات الأسرية ،والمواقع الالكترونية مما يعطي الأهمية لاشتغال المرأة بالدعوة.



٦/ الغزو الفكري، والتغريب الوافد إلى أمة الإسلام من عدوها، يحمل المرأة مسؤولية الدفاع عن ثوابتها الشرعية، ووجوب التمسك بالكتاب والسنة، والعض عليها بالنواجذ، ودفاعها أقوى من الرجل؛ لأنها صاحبة القضية، والمستهدفة في الغزو.

٧/ حاجة المجتمع النسائي إلى القدوات النسائية التي ترى النساء في هديها
 وسمتها هدي رسول الله ﷺ، والدعوة بالقدوة أنجع طرق الدعوة كما لا يخفى.

والسؤال الذي أعرضه: هل المرأة المسلمة المعاصرة على المستوى المطلوب من الوعي والإدراك للكتاب والسنة والواقع المعاصر، الذي يؤهلها للقيام بهذه المهمة الصعبة؟!

وهل أدرك الرجال دور المرأة في الدعوة إلى الله فأعانوها وشدوا مِنْ أزْرها؟!







وفي هذا الفصل مبحثان،

المبحث الأول: شبهات حول النصوص القرآنية.

المبحث الثاني: شبهات حول الأحاديث النبوية.





@A(

الفصل السابع

تفنيد الشبهات المثارة حول النصوص الشرعية

لقد أرسل الرب جل وعلا رسوله وأهل الأرض أحوج إلى رسالته من حاجتهم إلى غيث السياء، ومن نور الشمس الذي يذهب عنهم حنادس الظلمات، فحاجتهم إلى رسالته فوق جميع الحاجات، وضرورتهم إليها مقدمة على جميع النضر ورات؛ فإنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم ولا لنذة ولا سرور ولا أمان ولا طمأنينة إلا بأن تعرف ربها ومعبودها وفاطرها بأسيائه وصفاته وأفعاله، ويكون أحب إليها مما سواه، ويكون سعيها في ما يقربها إليه، ويدنيها من مرضاته، ومن المحال أن تستقل العقول البشرية بمعرفة ذلك، وإدراكه على التفصيل، فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين، وأجابوا عن كثير من التساؤلات، وأزال الله على أيديهم التناقضات والشبهات، ومع ذلك ما يزال بيننا من يثير الشبه، ويضر ب أدلة الـشرع بعضها مع بعض، ويعجب زاعمًا من التناقض، وما درى شقى قومه أن نفسه أتعب، لا أرضًا قطع، ولا ظهرًا أبقي؛ فإن ما جاء من عند الله لا يدخله التناقض البُّتَّة، وإنها التناقض من قصور فهم الإنسان، وعدم نضوج فكره، ونقص أدوات الاستنباط لديه، كخائض غمار المعركة بلا سلاح، أو قاطع البحر بلا سفينة، وسـأورد في هـذا الفصل شُبَهاً تُثار حول النصوص الـشرعية، وأستعين بـالله في تقـويض دعائمهـا،



والرد عليها، وأوصيك أن تحذر من إيراد الشبه على قلبك، فإن القلوب ضعيفة، والشبه خطافة، وأخشى إن كنت قليل بضاعة أن يتشرب قلبك الشبه، فيكون كالإسفنجة تتشرب ما توضع فيه، فالله أسأل التوفيق والسداد، وأعوذ به سبحانه من الزيغ والضلال.







المبحث الأول

شبهات حول النصوص القرآنية

دأب بعض الناس ذكرانًا وإناثًا على الاحتجاج ببعض النصوص وترديدها؛ للتدليل على أن الذكران أرفع قدرًا، وأجل ذكرًا من الإناث؛ وجعلوا من بعض الآيات دليلاً يحتج به على تدني رتبة الأنثى في كل أمر عن شقيقها الذكر، واستدلوا من القرآن بها يأتي:

دَفْعُ الشبهة حول قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَّتِ ... ﴾:

أ-قــول الله تعـالى: ﴿ وَتَجَعَلُونَ لِلّهِ ٱلْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَ لَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ (١) وقولــه: ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَتِهِكَةِ يَشْتَهُونَ ﴾ (١) وقولــه: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلْرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ (١) وقوله: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَاتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ (١).

وللجواب عما ما أثير لابد أن تعلم أن هذه الآيات موجودة في سور مكية جاءت لتصحيح عقائد الناس؛ وقد نزلت لتحاور الناس، وتناقشهم، ومن ثم



⁽١) النحل: ٥٧.

⁽٢) الإسراء: ٤٠.

⁽٣) الصافات: ١٤٩.

⁽٤) الطور: ٣٩.



تحملهم على التوحيد، وتضع عنهم الشرك؛ ولذا ركزت على موضوع واحدهو تنزيه الله عز وجل عن اتخاذ الولد أصلاً، ثم تنزيهه عن اتخاذ البنات ولدًا؛ فهذه الآيات لا تنتقص كها يبدو أول الأمر من أمر النساء، وإنها تخاطب العرب على حسب معتقداتهم المبدئية، وعلى قدر عقولهم المتأثرة بالجاهلية، وتبين حالهم العجيبة، ومنطقهم الغريب، فها داموا يأنفون من البنات، ويكرهونهن فكيف ينسبونهن لله، ويتخذون لأنفسهم البنين؟ وأي قسمة هذه؟.

فكانت الآيات على سبيل مجاراتهم في ادعاءاتهم؛ لبيان ما فيها من تفكك وتهافت.

يقول صاحب التحرير والتنوير في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا تَحَلُّقُ بِنَاتٍ وَأَصْفَلَكُم بِٱلْبَنِينَ ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجُهُهُ مُسُودًا وَهُو كَظِيم ﴾ (١): "المعنى أن لا فائدة من اتخاذ الله بنات لا غناء لهن، فلا يحصل له باتخاذهن زيادة عزة، بناء على متعارفهم، فهذا احتجاج إقناعي خطابي ... والمقصود من هذا فضح معتقدهم، وأنهم لا يحسنون إعمال الفكر في معتقداتهم وإلا كانوا حين جعلوا لله بنوة ألا يجعلوا له بنوة الإناث، وهم يعدون الإناث مكروهات مستضعفات " (٢).

دَفْعُ الشبهة حول قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكُرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ : ب- قول الله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكُرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ (٣) .

⁽٣) آل عمران: ٣٦.



⁽١) الزخرف: (١٦-١٧).

⁽Y)(07\AV).



يَعُدُّ بعض الناس الاستشهاد بهذه الآية الكريمة، على ذلك الفهم المغلوط، هو الاستدلال الفصل، والحكم الذي لا يقبل المداولة، والقضاء الذي لا يقبل الاستئناف، على تميز الذكر وارتفاعه على الأنثى، ويرد الناس هذه الآية على أفضلية الذكر مطلقاً على الأنثى دون قيد أو شرط، مع أن تفسيرها الصحيح يعطي معنىً مغايراً لما يستدلون به.

وإليك بيان هذه القصة كاملة في كتاب الله جل وعلا: ﴿ إِذْ قَالَتِ آمْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلَ مِنِي أَنْكَ أَنتَ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلَ مِنِي أَلِنَّكُ أَنتَ أَلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ اللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكُرُ كَٱلْأُنتَىٰ فَإِنِي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِي أَعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَنِ ٱلزَّحِيمِ ﴾ (١).

يقول الشوكاني: " ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ قرأ أبو بكر وابن عامر بضم التاء؛ فيكون من جملة كلامها، ويكون متصلاً بها قبله، وفيه معنى التسليم لله، والخضوع، والتنزيه له أن يخفى عليه شيء، وقرأ الجمهور (وضعت) بسكون التاء فيكون من كلام الله سبحانه وتعالى على جهة التعظيم لما وضعته، والتفخيم لشأنه، والتجليل لها حيث وقع منها التحسر والتحزن مع أن هذه الأنثى التي وضعتها سيجعلها الله وابنها آية للعالمين، وعبرة للمعتبرين، ويختصها بها لم يختص به أحدًا ... قوله: ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكُرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ أي وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وضعت، فإن غاية ما أرادت من كونه ذكرًا أن يكون نذرًا خادمًا للكنيسة، وأمر



⁽١) آل عمران: (٣٥-٣٦).



هذه الأنثى عظيم، وشأنها فخيم، وهذه الجملة اعتراضية مبينة لما في الجملة الأولى من تعظيم الموضوع، ورفع شأنه، وعلو منزلته، واللام في الذكر والأنثى للعهد هذا على قراءة الجمهور.... وأما على قراءة أبي بكر وابن عامر فيكون قوله: ﴿ وَلَيْسَ الذَّكُرُ كَالْأُنثَىٰ ﴾ من جملة كلامها، ومن تمام تحسرها وتحزنها أي ليس الذكر الذي أردت أن يكون خادمًا ويصلح للنذر كالأنثى التي لا تصلح لذلك" (١) وإنها كانت الأنثى لا تصلح لخدمة الكنيسة لما يعتريها من الحيض؛ ولأنها لا تصلح لصحبة الرهبان.

ومن هنا يتبين أن قوله تعالى ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكُرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ إمّا:

١/ من كلام الرب -جل وعلا- على قراءة الجمهور لقوله تعالى (وضعتُ) ويكون المعنى ليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وضعت؛ فتكون الآية مثبتةً لمجرد المغايرة والفرق بين كلِّ من الذكر والأنثى، ولم تتعرض لتفضيل أحد منها على الآخر.

٢/ من كلام امرأة عمران؛ على قراءة أبي بكر وابن عامر في قول تعالى (وضعتُ) فتكون الآية، إخبار عن قول أم مريم؛ فلم تأت الآية إذن لتقرير واقع، وإثبات حقيقة ولم تقصد أم مريم الانتقاص من شأن الأنثى؛ وإنها قالت ذلك لتبين أن وظيفة الذكر مختلفة عن وظيفة الإناث، وما يصلح له لا يصلح لها، لكن تبين لها ولغيرها فيها بعد أنها رزقت بأنثى فاقت الذكور حظا، وتقبل الله هذه البنت بقبول

وانظر: التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ١٠٥)، حجة القراءات لابن أنجلة (١٦١) تفسير ابن كثير (١/ ٣٦٠) الدر المنثور (٢/ ١٨٢).



⁽١) فتح القدير (١/ ٣٣٥).



حسن، وقامت بالدور الذي تمنته أمها، بل كانت أمًّا لرسول من أولي العزم.

وفي هذا عظة وعبرة لكل أب وأم؛ فالخيرة فيها يختاره الله، وكم من أنثى نفع الله بها والديها ما لم ينفعها بذكر.

دفع الشبهة حول قوله تعالى: ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ ﴾: حـ قوله تعالى: ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ ﴾ (١).

لقد جاءت هذه الآية في معرض الحديث عن أحكام الطلاق، ثم رسمت الآية طبيعة العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة بإيجاز، ومن خلال كلمات قليلات، بينت الآية مسؤولية كل واحد منهما تجاه الآخر، وإلى جانب ذلك للرجال عليهن درجة، ولله الخلق والأمر: ﴿ وَهَٰنَ مِثْلُ ٱلَّذِي عَلَيْمِنَ بِٱللَّعَرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْمِنَ دَرَجَةٌ ﴾ فللنساء من الحقوق مثل الذي عليهن من الواجبات، ولكن تباينت آراء المفسرين في معنى " الدرجة " واختلفت أقوالهم:

فقرر أغلب المفسرين أن "الدرجة" غير مقيدة بالطلاق، وقرروا أنها حكم عام ينظم العلاقة بين الرجل وزوجته (٢).

وذهب آخرون إلى أنها ليست مطلقة الدلالة؛ إنها هي مقيدة بحق الرجل في الطلاق والمراجعة مراعاة لسياق الآيات.

ولاشك أن حمل الآية على العموم أولى؛ لا سيها أنــه قــول جمهــور المفــسرين، واختلفوا في تفسير " درجة".

فذهب مجاهد إلى أن معنى "درجة" ما فضل الله به الرجال من الجهاد،

⁽٢) ينظر: التفسير الكبير (٦/ ٧٣)، تفسير ابن كثير (١/ ٤٩٢)، الدر المنثور (١/ ٦٦).



⁽١) البقرة: (٢٢٨).



وفَضْل ميراثه، وكل ما فضل به عليها.

وقال زيد بن أسلم: درجة أي: الإمارة.

وقال ابن زيد في قوله: ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ قـال: طاعــة، أي: يطعن الأزواج الرجال، وليس الرجال يطيعونهن.

وعن الشعبي في معنى: ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ قال: بـما أعطاهـا من صداقها.

وقال آخرون: تلك الدرجة التي عليها إفضاله عليها، وأداء حقها إليها، وصفحه عن الواجب له عليها أو عن بعضه.

وجاء عن ابن عباس قال: ما أحب أن أستنظف (١) جميع حقي عليها، لأن الله تعالى ذكره، يقول: ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ (٢).

فيكون معنى قول ابن عباس حض الرجال على حسن العشرة، والتوسع للنساء في المال والخلق، أي أن الأفضل أن يتحامل على نفسه (٣).

قال الطبري: " وأولى هذه الأقوال بتأويل الآية ما قاله ابن عباس وهو أن الدرجة التي ذكر الله تعالى ذكره في هذا الموضع، الصفح من الرجل لامرأته عن بعض الواجب عليها، وإغضاؤه لها عنه، وأداء كل الواجب لها عليه، وذلك أن الله تعالى ذكره قال: ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ عقيب قوله: ﴿ وَلَمُنَّ مِثَّلُ ٱلَّذِي عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ " (٤).

⁽٤) تفسير الطبرى (٢/ ٤٥٤).



⁽١) قال ابن منظور: "استنظفت الشئ إذا أخذته كله" لسان العرب (٩/ ٣٣٧) مادة (ن ظ ف).

⁽٢) انظر ما تقدم في: تفسير الطبري (٢/ ٤٥٤)، الدر المنثور (١/ ٦٦١).

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن (٣/ ١٢٥).

* 3

وقال ابن عطية بعد أن ساق قول ابن عباس: " وهو قول حسن بارع" (١) ومن هنا يتبين أن الدرجة جاءت لصالح المرأة، ومراعاتها؛ فهي تكليف للرجل، وتشريف للمرأة، فهذه الكلمات، جمعت على إيجازها ما لا يؤدى بالتفصيل إلا في سفر كبير.

الذي ينبغي أن يترجح في دلالة الآية هو ما يؤيده السياق العام الذي جاءت فيه الآية. وهو أن هذه الدرجة للرجل هي درجة القوامة، التي جعلها الله للرجل دون المرأة.

وهي لصالح كلِّ منها، وهي تكليف للرجل، وتحميل له المسؤولية، وإراحة للمرأة مِن عناء هذه المسؤولية.

وهذا التفسير لا يتعارض مع دليلٍ شرعيّ، ولا يتعارض مع أيّ قولٍ صحيح من أقوال المفسرين.

د- وأمّــا عــن قولــه تعــالى: ﴿ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (٢) فسيأتي بسط الكلام فيها، في مبحث القوامة (٣)فراجعه.



⁽١) عزاه القرطبي في تفسيره (٣/ ١٢٥).

⁽٢) النساء: (٣٤).

⁽٣) ص (٩٠٠).



27

المبحث الثاني شبهات حول الأحاديث النبوية

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: شبهة شؤم المرأة.

المطلب الثاني: شبهة نقصان عقل المرأة ودينها.

المطلب الثالث: شبهة حول شهادة المرأة.

المطلب الرابع: شبهة المرأة والشيطان في الحديث النبوي.

المطلب الخامس: شبهة خلق المرأة من ضلع أعوج.

المطلب السادس: شبهة اقتران المرأة بالحمار والكلب الأسود في الحديث النبوى.

المطلب السابع: شبهة الغسل من بول الجارية، والرش من بول الغلام.



المطلب الأول: شبهة شؤم المرأة

ومما يثير عجبك، وتحمد ربك أن عافاك مما ابتلى به أقوامًا، أن تَرَى شرذمة تزعم أن الإسلام أعاق المرأة، وأهانها، ووصفها بالشؤم، ويدندن حول هذا أقوام من بني جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا، ويذكرون حديث الحبيب على : "إنها الشؤم في ثلاثة: في الفرس، والمرأة، والدار".

ويسلك ويذهب بعض الجاهلين إلى أحد موقفين، إمّا التضعيف، أو الدعوة



لغربلة الصحاح والسنن، ألا شاهت الوجوه، وأخمدت الألسن، والأمر ولله الحمد والمنة أسهل من ذلك، وإليك الجواب عن الشبهة:

الحديث أخرجه البخاري (١) ومسلم (٢) من حديث ابن عمر، وسهل بن سعد. ولفظ حديث ابن عمر: "إنها الشؤم في ثلاثة: في الفرس، والمرأة، والدار".
 ولفظ حديث سهل: "إن كان في شيء ففي المرأة والفرس والمسكن" وبوب عليها البخاري باب: ما يذكر من شؤم الفرس (٣).

قال الحافظ: "قوله (باب: ما يذكر من شؤم الفرس) أي: هل هو على عمومه أو مخصوص ببعض الخيل، وهل هو على ظاهره أو مؤول ... وقد أشار بإيراد حديث سهل بعد حديث ابن عمر إلى أن الحصر الذي في حديث ابن عمر ليس على ظاهره، وبترجمة الباب الذي بعده وهي "الخيل لثلاثة" إلى أن الشؤم مخصوص ببعض الخيل دون بعض، وكل ذلك من لطيف نظره، ودقيق فكره" (3).

٢/ تنوعت أقوال المحدثين في الجمع بين هذا الحديث، وحديث: "لا عدوى ولا طيرة" (٥) ولعل من أبرزها:

⁽٢) كتاب السلام/ باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (٤/ ١٧٤٦) ٢٢٢٥، ورقم حديث سهل (٢٢٢٦).

^{(7)(7/93.1).}

⁽٤) الفتح ٦٠/٦.

⁽٥) أخرجه البخاري في كتاب الطب/ باب: الطيرة (٥/ ٢١٧١) ٥٤٢١، ومسلم في كتاب السلام/ باب: لا عدوى ولا طيرة (٤/ ١٧٤٢) ٢٢٢٠.



أ) ليس في قوله على: "إنها الشؤم في ثلاثة" إباحة الطيرة منها، ولكن معنى الحديث أن هذه الأشياء أكثر ما يتطير به الناس، فمن وقع في نفسه شيء أبيح له أن يتركه، ويستبدل به غيره؛ حسمًا للهادة؛ وسدًا للذريعة؛ لئلا يوافق شيء من ذلك القدر، فيعتقد الطيرة، فيقع في اعتقاد ما ينهى عن اعتقاده، ويطول تعذبه به، ونظيره الأمر بالفرار من المجدوم مع صحة نفي العدوى، وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد (١١ وابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (١٢ وأبو داود في السنن والبيهقي في الكبرى (١٤ والمقدسي في المختارة (٥) من طرق عن عكرمة بن عبار، والبيهقي في الكبرى (١٤ والمقدسي في المختارة (٥) من طرق عن عكرمة بن عبار، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك قال: قال رجل: يا رسول عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك قال: قال رجل: يا رسول الله عنها عددنا، وقلت فيها أموالنا، فتحولنا إلى دار أخرى، فقل فيها عددنا، وقلت فيها أموالنا. فقال رسول الله عليه: "ذروها ذميمة" واللفظ لأبي داود.

وله شاهد أخرجه معمر في الجامع (^) والبيهقي من طريقه في الكبرى (٩) من طريق عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن عبد الله بن شداد أن امرأة من الأنصار

وحسن إسناده الألباني في الصحيحة (7) وحسنه في صحيح الأدب المفرد (8).

^{(1)(117)(1).}

^{.(1.0/1)(1)}

⁽T)(3\+T)37PT.

^{.174.7(18./4)(8)}

^{(0)(3/357)}P701.

[.]V9·(E)A/Y)(T)

^{.91}A(T17)(V)

⁽A) (+1/113) FYOP1.

^{.174.7 (18./4) (4)}



فذكر الحديث بنحوه.

وهو مرسل، رجاله ثقات، وفيه أن الشاكية امرأة، ولعل الشكاية وقعت من أكثر من واحد؛ فشكا الرجل، وشكت المرأة، وسيأتي في رواية سهل أن القوم شكوا.

وله شاهد - أيضًا - أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثناني (١)، والطبراني في الكبير (٢) كلاهما من طريق سهل بن حارثة الأنصاري قال: اشتكى قوم إلى النبي الحديث.

وهو مرسل، رجاله ثقات، قال الحافظ عن سهل بن حارثة في الإصابة (٣) "قال ابن منده: لا تصح صحبته، وعداده في التابعين".

قال ابن العربي في شرح الحديث: "وإنها أمرهم بالخروج منها؛ لاعتقادهم أن ذلك منها، وليس كها ظنوا، لكن الخالق جل وعلا جعل ذلك وفقًا لظهور قضائه، وأمرهم بالخروج منها؛ لئلا يقع لهم بعد ذلك شيء. فيستمر اعتقادهم وأفاد وصفها بكونها "ذميمة" جواز ذلك، وأن ذكرها بقبيح ما وقع فيها سائغ من غير أن يعتقد أن ذلك كان منها" (3).

ب/ ليس في قوله على "إنها الشؤم في ثلاثة" إثبات الطيرة، بدليل لفظ حديث سهل "إن كان في شيء ففي المرأة، والفرس، والدار" ولكنه عنى أن الشؤم لو كان جائزًا لكان في هذه الأشياء الثلاثة؛ لطول ملازمتها، ولكونها أكثر ما يتطير به الناس.

 $^{(1)(3/\}cdot \Lambda I) \cdot \Gamma I Y.$

^{.0744 (1.8/7) (}٢)

^{(7) (7/091) 3707.}

⁽٤) انظر: القبس شرح موطأ مالك بن أنس (٤/ ٣٥٢).



ج/ وقيل: شؤم الدار ضيقها وسوء جوارها، وشؤم الفرس ألا يغزى عليه، وشؤم المرأة سوء خلقها، فيحمل الشؤم على قلة الموافقة وسوء الطباع، وهذا كالحديث الذي أخرجه الطيالسي في المسند (۱) وأحمد في المسند (۱) والبزار كما في كشف الأستار (۱) وابن حبان في صحيحه (۱) والحاكم في المستدرك (۱) والمقدسي في المختارة (۱) من طرق عن إساعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله على: "أربع من السعادة: المرأة الصالحة، والمسكن الواسع، والجار الصالح، والمركب الهنئ، وأربع من الشقاوة: الجار السوء، والمرأة السوء، والمركب السوء" واللفظ لابن حبان، وإسناد ابن حبان صحيح على شرط البخاري.

قال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصحح إسناده الضياء في المختارة.

وذكر في الحديث معان أخر (٧) أوردت أقواها.

ومن هنا يتبين أن شبهتهم داحضة، فالإسلام لا يثبت الشؤم في المرأة ، وإنها يحمي المرأة من أن يتشاءم بها، ولنفي الطيرة والتحذير منها، يقرر رسول الله على أنها

^{(1)(11).}

^{.1880 (00/4) (7)}

^{(7)(7/3/).}

^{(3)(8/4.3)74.3.}

⁽⁰⁾⁽Y\V01)+3FY.

^{(1)(4/+37) 43+1.}

⁽۷) ينظر: تأويل مختلف الحديث (۱۰۲-۱۰۹)، شرح مشكل الآثار (۱/۲۱۸)، معالم السنن (۷/۲۱۸)، التمهيد (٤/ ٢٥٨)، المنتقى (٩/ ٤٥٢)، القبس (٤/ ٣٥٢)، إكال المعلم (٧/ ١٤٨)، المفهم (٥/ ٢٢٩)، شرح النووي (٤/ ٣١٦)، بهجة النفوس (٤/ ١٣٢)، شرح الكرماني (٦/ ١٣٩)، الفتح (٦/ ٢٧)، عمدة القارئ (٤/ ١٤٩)، شرح الزرقاني (٤/ ١٣٩).



لو كانت حقًا لكانت في هذه الأشياء الثلاثة: المرأة والفرس والدار، ولمزيد حماية للمرأة وصيانة لمشاعرها من الخدش، ولسمعها من الجرح، فإن الرجل قد تتغير بعض أوضاعه عند ارتباطه بالمرأة، ويرى أن أحواله تسوء، وأموره تنتكس، ففي هذه الحال يشرع له مفارقتها؛ لا لأجل شؤمها، ولكن حتى لا تسمع ما يؤذيها من أن طالبها أنها كانت سببًا، وقدومها كان شؤمًا فيها حصل له، وقد حمل بعض العلهاء الحديث على أن شؤم المرأة سوء خلقها ، كها أن من سعادة المرء المرأة الصالحة .

-7/16 k

المطلب الثانى: شبهة نقصان عقل المرأة ودينها:

قلّ أن تجد رجلاً أو امرأة إلا وهو يحفظ هذه العبارة "المرأة ناقصة عقل ودين" ويلوي عنق النص ليطعن به النساء، ويصم الإسلام بظلم المرأة والتقليل من شأنها، وحاله يصدق عليه قول القائل:

وكم من عائب قولاً صحيحًا وآفته من الفهم السقيمم وتعرض الإسلام لحملات عدائية شتى من قبل أعدائه، أو أذناب أعدائه، من حيث انتقاصه لعقل المرأة ودينها.

ولمناقشة هذا القول، أورد ما يأتي:

١/ أخرج البخاري (١) ومسلم (٢) من حديث أبي سعيد الخدري خررج رسول الله على أف فطر إلى المصلى، فمر على النساء، فقال: "يا معشر النساء تصدقن؛ فإني رأيتكن أكثر أهل النار " فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال: "تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل

⁽١) كتاب الحيض/ باب: ترك الحائض الصوم (١/ ١١٦) ٢٩٨.

⁽٢) كتاب الإيهان/ باب: نقصان الإيهان بنقص الطاعات (١/ ٨٦) ٧٩.



الحازم من إحداكن!! قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله ؟ قال: "أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل" قلن: بلى، قال: "فذلك نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟" قلن: بلى قال: فذلك من نقصان دينها. واللفظ للبخاري. وفي لفظ مسلم: " فقالت امرأة منهن جزلة (١): وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ ".

فالحديث ثابت رواه الشيخان، وفهم الحديث لا يمكن عزله عن آية الدين التي تتضمن نصاب الشهادة، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ أَنَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِن رِّجَالِكُمْ أَنَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِن الشَّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَنهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَنهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾(١).

والفهم الخاطئ والتناقض في آن واحد يوقع هؤلاء المتعالمين في الأغلوطات، وكثير من الورطات، ويستنتج هؤلاء من لفظ الحديث الذي بتروه أن نقص عقل المرأة نقص في القدرات العقلية، وأن قدرتها على التفكير أقل من قدرة الرجل، وأنها تختلف معه في تركيبة العقل فهي أقل منه وأنقص، ولو أنهم تدبروا الحديث لوجدوا أن هذا الفهم لا يمكن أن يصح، وأنه يتناقض مع واقع الحديث نفسه لما يلى:

أ/ جاء في لفظ مسلم قيام امرأة منهن جَزْلة لتناقش رسول الله عَلَيْم، والجزلة كما قال العلماء ذات العقل الوافر، والرأي السديد، فكيف تكون هذه المرأة ناقصة عقل، وذات عقل ورأى في آن واحد!.

⁽٢) البقرة: ٢٨٢.



⁽۱) معنى جزلة: بفتح الجيم، وإسكان الزاي _أي: ذات عقل ورأي. قال ابن دريد: الجزالة العقل والوقار.

ينظر: جمهرة اللغة (٢/ ١٠٢)، مشارق الأنوار (١/ ١٤٨) مادة (ج ز ل)، شرح النووي (٢/ ٦٦).



ب/ الحديث سيق في مدح النساء وقدرتهن على التأثير، فلو كان نقصًا لكان الرجل به أحق، وبوصفه أجدر؛ لأن رسول الله على تعجب من إذهاب المرأة للب الرجل الحازم، وتأمل التعبير النبوي: "أذهب للب الرجل الحازم" إذ أن معنى أذهب أي: أشد إذهابًا. واللب أخص من العقل وهو الخالص منه، والحازم الضابط لأمره، وهذه مبالغة في وصفهن بذلك؛ لأن الضابط لأمره إذا كان ينقاد لهن فغير الضابط أولى (۱)

قال العيني: " فإن قلت: أليس ذلك ذمًا لهن، قلت: لا، وإنها هـو عـلى معنى التعجب فإنهن مع اتصافهن بهذه الحالة يفعلن بالرجل الحازم كذا وكذا" (٢)

فإن كانت ناقصة العقل تذهب لب حازم الرجال ،أتراه كهالاً في حقه أم نقصًا؟! ألا ترى في حديث رسول الله على إشارة إلى قدرة المرأة، ونقص الرجل الذي يذهب بلبه على الرغم من ذكائه؟!!

٢/ يلزم القائل بظاهر هذا الحديث أن يكون أتم عقلاً وديناً من مريم، وأم موسى، وعائشة، وفاطمة، والقول بغير هذا يعني أن من الرجال من هو أنقص دينا وعقلاً من النساء، ويعرف بهذا أن هذا النقصان لا يوجب نقصان الفضل، فنساء النبي على وبناته أفضل دينا ومنزلة عند الله من كل تابعي، ومن كل رجل يأتي من بعدهم إلى يوم القيامة.

٣/ الإسلام يَعُدّ المرأة والرجل سواء أمام التكاليف الشرعية من حيث الأداء والعقوبة، فلو كانت المرأة ناقصة عقل، كيف يكون أداؤها وعقوبتها بالمستوى نفسه للرجل، هذا ينافي العدل الذي ينادي به الإسلام، فناقص العقل لا يكلف بمثل ما

⁽١) ينظر: الفتح (١/ ٤٠٥).

⁽٢) عمدة القارئ (٣/ ٢٧٢).



يكلف به من هو أكمل منه عقلاً، ولا يحاسب بالقدر نفسه الذي يحاسب به، على فرض أن الرجل أكمل عقلاً من المرأة.

النقصان العقل والدين فسره رسول الله على في الحديث فيقصر عليه، ولا يُتَعَدَّى لغيره، وأعلى مراتب تفسير الحديث الحديث نفسه، وقد سلمن الصحابيات ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة: الإكثار، والكفران، والإذهاب، شم استشكلن كونهن ناقصات عقل ودين، وما ألطف جوابه على حين بين نقصان العقل بقوله: "أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟" (١) يقول العيني: "فإن قلت: النكتة في تعبيره بهذه العبارة، ولم يقل: أليس شهادة المرأتين مثل شهادة الرجل. قلت: لأن في عبارته تلك تنصيصًا على النقص الصريح بخلاف ما ذكرت، فإنه يدل عليه ضمنًا فافهم فإنه دقيق "(٢)

يقول ابن القيم مَحْكَلُالُكُ : "قال شيخنا ابن تيمية مَحْكَلُلُكُ في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَكُ وَرَجُلُ وَآمَرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَنَهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَنَهُمَا الْأُخْرَىٰ ﴾ (٣) فيه دليل على استشهاد امرأتين مكان رجل، إنها هو لإذكار إحداهما الأخرى إذا ضلت، وهذا إنها يكون فيها يكون فيه الضلال في العادة، وهو النسيان وعدم الضبط، وإلى هذا المعنى أشار النبي يكون فيه الضلال في العادة، وهو النسيان وعدم الضبط، وإلى هذا المعنى أشار النبي حيث قال: " وأما نقصان عقلهن فشهادة امرأتين بشهادة رجل" فبين أن شطر شهادة بن إنها هو لضعف العقل لا لضعف الدين، فعلم بذلك أن عدل النساء

⁽١) قال الحافظ: " وحكى ابن التين عن بعضهم أنه حمل العقل هنا على الدية، وفيه بعد. قلت: بل سياق الكلام يأباه" الفتح (١/ ٤٠٦) وأوردته في الهامش حتى يتنبه له.

⁽٢) عمدة القارئ (٣/ ٢٧٢).

⁽٣) البقرة: ٢٨٢.



بمنزلة عدل الرجال، وإنها عقلها ينقص عنه، فها كان من الشهادات لا يخاف فيه الضلال في العادة، لم تكن فيه على نصف الرجل، وما تقبل فيه شهادتهن منفردات إنها هي أشياء تراها بعينها، أو تلمسها بيدها، أو تسمعها بأذنها من غير توقف على عقل كالولادة والاستهلال والارتضاع والعيوب تحت الثياب؛ فإن مثل هذا لا ينسى في العادة، ولا تحتاج معرفته إلى إعهال عقل كمعاني الأقوال التي تسمعها من الإقرار بالدين وغيره فإن هذه معان معقولة، ويطول العهد بها في الجملة" (١)

وعلى هذا فإن على مورد الدليل أن يوضحه ويقصره على أن نقصان عقل المرأة كون شهادتها على النصف من شهادة الرجل، ولا نعمم ما خصصه الشرع، يقول الإمام المازري: "قوله على "أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل" تنبيه منه على على ما وراءه، وهو ما نبه الله عليه في كتابه بقوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَ إِحْدَلهُمَا فَتُذَكِر إِحْدَلهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ أي: إنهن قليلات الضبط (٢).

فمن فهم نقصان العقل على الإطلاق؛ لم يأخذ الحديث بأكمله، ولم يربطه بها يفسره من كتاب الله، فالحديث يعلل نقصان العقل عند النساء بكون شهادة امرأتين، تعدل شهادة رجل واحد، والآية تعلل ذلك بالضلال والتذكير، ولم تصرح الآية بأن النساء ناقصات عقل، ولا أن الحاجة إلى نصاب الشهادة هذا لأجل أن تفكير المرأة أقل من تفكير الرجل.

يقول عزيز أبو خلف: ".... ولم تستخدم كلمة العقل في القرآن الكريم و لا في السنة المطهرة لتشير إلى عضو التفكير مطلقًا، كما لم ترد كلمة العقل على المصدرية

⁽١) الطرق الحكمية (٢٢١). وسيأتي مزيد لمبحث شهادة المرأة ص (٣٥٢).

⁽Y) المعلم (1/ NO).



في القرآن الكريم، وإنها استخدمت هذه الكلمة بصيغة الجمع: يعقلون، وتعقلون، وتعقلون، ونعقل، وعقلوه، ويعقلها وذلك في تسعة وأربعين موضعًا، ولم ترد بصيغة الماضي إلا مرة واحدة، ووردت في باقى المواضع بصيغة الحاضر أو المستقبل.

والمعنى المستفاد من هذه الصيغ غالبًا هو لفت الانتباه للتفكير من أجل إدراك العاقبة، واتخاذ خطوة نحو العمل وهو بذلك يكون في معناه أوسع من مجرد التفكير، فنحن إذا فكرنا ننتج الفكرة، أما إذا عقلنا فندرك ما وراء هذه الفكرة من أبعاد متعلقة بالتصديق والعمل.

فالسمة الأساسية للعقل وفق اصطلاح الكتاب والسنة هي إدراك العاقبة المنشودة، والعمل لها، والثبات على ذلك.

وقد لخص ابن تيمية مَحْكَرُالله المعنى اللغوي والشرعي للعقل أحسن تلخيص، فقال في الفتاوى: "العقل في لغة المسلمين مصدر عقل يعقل عقلاً يراد به القوة التي يعقل بها، وعلوم وأعمال تحصل بذلك، وهو علم يعمل بموجبه، فلا يسمى عاقلاً من عرف الشر فطلبه، والخير فتركه" (۱).

أما الأحاديث المتعلقة بالعقل فلم يصح منها شيء، فقد قال ابن حبان البستي: "لست أحفظ عن النبي على خبرًا صحيحًا في العقل" (٢) وقال ابن تيمية:

"أما حديث العقل فهو كذب موضوع عند أهل العلم بالحديث ليس في شيء من كتب الإسلام المعتمدة (٣) ".... ولا تدل معطيات العلم المتعلقة بأبحاث الدماغ والتفكير والتعلم على أي اختلاف جوهري بين المرأة والرجل من حيث التفكير

⁽١) مجموع الفتاوي (١/ ٢٤٤).

⁽٢) عزاه له شيخ الإسلام في الرد على المنطقيين (٢٧٥).

⁽٣) الرد على المنطقيين (٢٧٥).



والتعلم، كما لا تدل على اختلاف في قدرات الحواس والذكاء، ولا في تركيب الخلايا العصبية المكونة للدماغ، ولا في طرق اكتساب المعرفة، فلم تظهر الأبحاث المتعلقة بالدماغ فروقًا جوهرية إلا في حدود ضيقة لا تتجاوز ربع انحراف معياري واحد. فقد أكدت كثير من الأبحاث تماثل نصفي الدماغ عند النساء بشكل أكبر منه عند الرجال، لكن لم يتأكد أي شيء يدل على اختلاف في التفكير بناء على ذلك، معنى هذا أن المرأة والرجل سواء بالفطرة من حيث عملية التفكير، ولا يتميز أحدهما عن الآخر إلا في الفروق الفردية، أي: في مستوى الذكاء ودرجته، وليس في نوعيته... وقد أكدت كثير من الأبحاث الطبية أن التغيرات الجسدية التي تمر بالمرأة (أثناء الحمل والولادة والطمث) تؤثر في نفسيتها فتعرضها للإصابة بها المرأة (أثناء الحمل والولادة والطمث) تؤثر في نفسيتها فتعرضها للإصابة قال: ماذا تستنتج من كل ذلك ؟.

ليس في الآية ولا في الحديث ما يدل على أن قدرات التفكير عند المرأة أقل من قدرات الرجل، ولا أن الرجل يفكر بالنيابة عن المرأة، وهذا عام في باقي نصوص الكتاب والسنة بدليل الخطاب الإيهاني العام لكل من الرجل والمرأة، مما يؤكد الوحدة الإنسانية في العقل، والغرائز، والحاجات العضوية عند كل منها، هذا بالإضافة إلى العديد من النصوص التي تدلل على قدرة المرأة على التفكير والتصرف في أحلك المواقف، وهذا كثير في كل من الكتاب والسنة، وأما النصوص التي تجعل للرجل قوامة وميزات أخرى، فهي أحكام شرعية تتناسب مع طبيعة المجتمع المسلم وليس لها علاقة بالقدرات العقلية.

يشير الحديث إلى أن النساء ناقصات عقل، لكنه يعلل ذلك بكون شهادة امرأتين تعدل شهادة رجل واحد، وفي هذا إحالة إلى آية الدين، والتي تعلل الحاجة



إلى امرأتين بالضلال والتذكير، والضلال هو العدول عن الطريق المستقيم، ومنه النسيان، وقد يؤدي إليه، والتذكير فيه لفت الانتباه، ويتأثر بالحالة النفسية، وقد تحجبه كليا عن رؤية الحق والواقع، فالذي لا يرى إلا جانبا معينا من الواقع ولا يرى غيره، يكون تفكيره ناقصًا سواء كان رجلاً أو امرأة.

الكلام في كل من الآية والحديث هو عن أحكام إسلامية في مجتمع مسلم، والمرأة بحكم طبيعتها وعيشها في المجتمع الإسلامي - خصوصًا - تكون خبرتها أقل من الرجل إجمالاً من حيث المعلومات وتعلقها بالواقع المعين، ولاسيًّا في المجالات التي يقل وجودها فيه؛ لذلك كان لابد من الاستيثاق في الشهادة ليرتاح صاحب المعاملة المالية خصوصًا من حيث ضمان حقه.

إذا ما أخذنا في الحسبان كل هذه الحقائق والوقائع ،ثم قابلنا بينها وبين واقع العقل والتفكير وواقع الآية والحديث، فإننا نخلص إلى أن نقص العقل ليس هو في قدرات التفكير، ولا في تركيبة الدماغ، وإنها في العوامل المؤثرة في التفكير والعقل، وهو ينحصر على وجه التحديد في الخبرة ومنها المعلومات، وفي موانع التفكير؛ فإن كون المرأة المسلمة بعيدة عن واقع المعاملات المالية، فلابد أن خبرتها أقل من الرجال المنخرطين في هذه المعاملات كها أن المرأة تمر بمتغيرات جسمانية تؤثر على حالتها النفسية... بل هناك آية قرآنية تنفي العقل عن كبراء القوم وعظهائهم من الكفار والمنافقين وأهل الكتاب (1) وهذا يعني أن الأمر طبعي، وليس فيه أن قدرات

⁽۱) كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَاۤ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَاۤ أَلْفَيْمَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أُولَوْ كَانَ ءَابَآوُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيَّا وَلَا يَهْمَدُونَ فَ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفُرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً مُمُّ اللَّهُ عُمْیٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ البقرة: ١٧١ - ١٧١.



المرأة على التفكير أقل من قدرات الرجل، ولا أنها ناقصة عقل بالمفهوم الشائع" (١).

وأمّا معنى "ناقصات دين" ففسرها رسول الله على في الحديث نفسه حيث قال: " أليس إذا حاضَتْ لم تصل ولم تَصُم؟ قلن: بلى. قال: فذلك من نقصان دينها".

يقول النووي: "وأما وصفه على بنقصان الدين لتركهن الصلاة والصوم في زمن الحيض، فقد يستشكل معناه، وليس بمشكل!! بل هو ظاهر؛ فإن الدين والإيهان والإسلام مشتركة في معنى واحد كها قدمناه في مواضع، وقدمنا أيضًا في مواضع أن الطاعات تسمى إيهانًا ودينًا، وإذا ثبت هذا علمنا أن من كثرت عبادته زاد إيهانه ودينه، ومن نقصت عبادته نقص دينه، ثم نقص الدين قد يكون على وجه يأثم به، كمن ترك الصلاة أو الصوم أو غيرهما من العبادات الواجبة عليه بلا عذر، وقد يكون على وجه لا إثم فيه كمن ترك الجمعة أو الغزو أو غير ذلك مما لا يجب عليه لعذر، وقد يكون على وجه هو مكلف به كترك الحائض الصلاة والصوم.

فإن قيل: فإن كانت معذورة فهل تشاب على الصلاة في زمن الحيض وإن كانت لا تقضيها كما يثاب المريض والمسافر، ويكتب له في مرضه وسفره مثل نوافل الصلوات التي كان يفعلها في صحته وحضره.

فالجواب: أن ظاهر هذا الحديث أنها لا تثاب، والفرق أن المريض والمسافر كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليته لها، والحائض ليست كذلك بل نيتها ترك الصلاة في زمن الحيض، بل يحرم عليها نية الصلاة في زمن الحيض فنظيرها مسافر أو مريض كان يصلي النافلة في وقت، ويترك في وقت غير ناو الدوام عليها، فهذا لا



⁽١) المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة.



يكتب له في سفره ومرضه في الزمن الذي لم يكن يتنفل فيه، والله أعلم" (١١).

وتعقبه الحافظ فقال: "وعندي في كون هذا الفرق مستلزمًا لكونها لا تشاب وقفة " (٢).

قلت: وكلام الحافظ وجيه؛ لأن قياس ترك الحائض الصلاة على المريض والمسافر قياس مع الفارق؛ لأن المرأة مخاطبة من الشرع بتحريم الصلاة والصيام زمن الحيض بخلاف المسافر والمريض، وترك الحرام يثاب عليه العبد إجماعًا عند العلماء، ففي القول بعدم ثبوت ثوابها تفريق بين المتماثلات، والله تعالى أعلم.

ومن هنا يعلم أن نقص الدين ليس منحصرًا فيها يحصل به الإثم بل في أعم من ذلك؛ لأنه أمر نسبي؛ فالكامل مثلاً ناقص عن الأكمل، ومن ذلك الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيضة بل تؤجر لالتزامها النهي؛ لكنها ناقصة عن المصلي.

• قال الشيخ عبد العزيز بن باز مَحْوَلُاللهُ في معنى الحديث: ".... لكن قد تفوقه (أي: المرأة) في بعض الأحيان في أشياء كثيرة، فكم من امرأة فاقت كثيرًا من الرجال في عقلها ودينها وضبطها.

وقد تكثر منها الأعمال الصالحات فتربو على كثير من الرجال في عملها الصالح، وفي تقواها لله -عز وجل- وفي منزلتها في الآخرة، وقد تكون لها عناية في بعض الأمور ضبطًا كثيرًا أكثر من ضبط بعض الرجال في كثير من المسائل التي تعنى بها، وتجتهد في حفظها وضبطها، فتكون مرجعًا في التاريخ والإسلام وفي أمور كثيرة، وهذا واضح لمن تأمل أحوال النساء في عهد النبي على وبعد ذلك، وبهذا يعلم أن هذا النقص لا يمنع من الاعتهاد عليها في الرواية، وهكذا في الشهادة إذا

⁽٢) الفتح (١/ ٤٠٦).



⁽۱) شرح صحیح مسلم (۲۸/۲).



انجبرت بامرأة أخرى، ولا يمنع أيضًا تقواها لله، وكونها من خيرة إماء الله، إذا استقامت في دينها، فلا ينبغي للمؤمن أن يرميها بالنقص في كل شيء، وضعف الدين في كل شيء، وإنها هو ضعف خاص في دينها، وضعف في عقلها فيها يتعلق بضبط الشهادة ونحو ذلك، فينبغي إنصافها، وحمل كلام النبي على خير المحامل وأحسنه" (١).

ألا فليتق الله من يقتطع الأدلة؛ وليوردها كاملة وفي مواطن الاستشهاد، وليحذر من التحريف أو التعطيل؛ كيلا ينطبق عليه قول الرب جل وعلا: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْنٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَنبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِمْ وَيْنُهُ الْبَيْعُونَ مَا تَشَنبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِمْ وَإِنْ شَفَاء العي السؤال.

كما أهمس في أذن أختي المسلمة ألا تكون بوقًا لكل ناعق، ولا تكون إمعة إن أحسن الناس أحسنت، وإن أساؤوا أساءت، بل لابد أن تتميز بها تدين الله به، وبها شرفها به، ولتعلمي أن الله ضرب المثل في الإيهان بالله في كتابه بامرأة فرعون وبمريم بنت عمران، قال تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ وَلَيْ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ وَلَيْ مَثَلًا لِلَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ وَلَيْ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا آمْرَأَتَ فِي اللَّهُ مَثَلًا لِللَّهُ مَثَلًا لِللَّهُ مَثَلًا اللهُ اللَّهُ مَثَلًا اللهُ اللهُ

⁽۱) مجموع فتاوی ابن باز (۲۶/ ۱۰۱).

⁽٢) آل عمران: (٧).

⁽٣) التحريم: (١١).



على نفسك في الصلح، فاخرج يا رسول الله لا تكلم أحدًا من الناس حتى تأتي هديك فتنحر، وتحل، فإن الناس إذا رأوك فعلت ذلك فعلوا كالذي فعلت" (١) ففعل رسول الله على ما أشارت عليه به أم سلمة فكان ما قالته حقًا؛ أتراها بعد ذلك تتهم بنقصان العقل مطلقاً؟!.

المطلب الثالث: شبهة حول شهادة المرأة:

يثير أعداء الأمة هذه الشبهة، ويدندنون حولها ويزمرون؛ ويرون الإسلام انتقص النساء حقوقهن، ويستدلون بقوله تعالى: ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۗ فَإِلَى مَن تَرْضَوْنَ مِن رِّجَالِكُمْ ۗ فَإِلَى مِن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَنهُمَا اللهُ خَرَى ﴾ (٢).

وإليك تفنيد هذه الشبهة:

أولاً: الشهادة مصدر شهد جمع لإرادة الأنواع، قال الجوهري: "الشهادة خبر قاطع، والشاهد حامل الشهادة، ومؤديها؛ لأنه مشاهد لما غاب عن غيره" (٣).

ثانيًا: الشهادة تكليف لا تشريف:

الشهادة في المفهوم الإسلامي ليست حقًا يتزاحم عليه الناس؛ وإنها هي عبء ثقيل يتهدر يقبض؛ لذلك كان متوقعًا

⁽١) سيأتي تخريجه ص (٥٤٥).

⁽٢) البقرة: (٢٨٢).

⁽٣) الصحاح (٢/ ٦٨) مادة (ش هـ د). وانظر: المفردات (٢٦٨)، اللسان (٣/ ٢٣٩) مادة (ش هـ د)، التعاريف للمناوي (٤٣٩).



تهرب الناس من الشهادة، فنهاهم الله عن ذلك فقال: ﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواً ﴾ (١)ونهي الله سبحانه عن كتمانها، وتوعد الله كاتم الشهادة بالإثم لما في ذلك من تضييع حقوق العباد فقال: ﴿ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَادَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَائِمٌ قَلْبُهُ ر اللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ (٢) والشهادة تتطلب في جميع أحوالها من الشاهد بذل الجهد في مغالبة هواه وميله، وفي تغلبه على أحاسيسه ومشاعره، وفي ذلك يقول تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أُو ٱلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُرِ ۚ عَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أُولَىٰ بهِ مَا لَهُ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهُوَى أَن تَعْدِلُوا ۚ وَإِن تَلْوُدَا أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ (٣) وقال سبحانه: ﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۗ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَءَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ ٱعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (٤) وهذا يدل على أن تحمل الشهادة عبء على الشاهد وليست له، ومن أعفى من هذه المسؤولية فقد خُفِف عنه، وقد نص القرآن الكريم على العديد من الرخص، وفقًا لمقتضيات الحال كالرخصة في الفطر للمسافر، والقصر والجمع، ولم يعد هذا التخفيف إهانة بل نعمة تستوجب شكر المنعم.

فالحمد لله الذي رفع أعباء الشهادة وتبعاتها عنّا معشر النساء؛ ولهذا السبب لم أورد الشهادة كحقاً للمرأة؛ إذ أنها تكليف لا تشريف.

ثالثًا: انطلاقًا من مفهوم الشهادة في الإسلام، وحرصًا على أدائها بصدق



⁽١) البقرة: (٢٨٢).

⁽٢) البقرة: (٢٨٣).

⁽٣) النساء: (١٣٥).

⁽٤) المائدة: (٨).



وأمانة، عزز الإسلام الشهادة مطلقًا، فعزز شهادة الرجل بشهادة رجل آخر، قال تعالى: ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡ ﴾ (١) ومع ذلك لم يعتبر أحد أن هذا مسيس بكرامة الرجل، وعند عدم توفر الشاهدين من الرجال، والاحتياج إلى شهادة المرأة، عززت شهادة الرجل بامرأتين، والآية عللت اشتراط المرأتين بقول تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَنْهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَنْهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾.

يقول ابن القيم: "قال شيخنا ابن تيمية عَرَّمُالله في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَه فِي دَلِيل على أن يَكُونَا رَجُلَه فَرَجُل وَآمَرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشَّهَدَآءِ ﴾ فيه دليل على أن استشهاد امرأتين مكان رجل إنها هو لإذكار إحداهما الأخرى إذا ضلت، وهذا إنها يكون فيه الضلال في العادة وهو النسيان وعدم الضبط وما تقبل فيه شهادتهن منفردات إنها هي أشياء تراها بعينها، أو تلمسها بيدها، أو تسمعها بأذنها من غير توقف على عقل كالولادة والاستهلال والارتضاع والعيوب تحت الثياب (٢) فإن مثل هذا لا ينسى في العادة، ولا تحتاج معرفته إلى إعهال عقل كمعاني الأقوال التي تسمعها من الإقرار بالدين وغيره، فإن هذه معاني معقولة، ويطول العهد بها في الجملة " (٣).

ومن أسباب ضلال المرأة عند شهادتها:

١/ إن رسالة المرأة في حياتها اليومية تستلزم بقاءها في البيت في غالب الأوقات، وبخاصة أوقات البيع والشراء، ووجودها حيث تجرى المعاملات المالية بين الناس لا يقع إلا نادرًا، وما كان كذلك فليس من شأنها أن تحرص على تذكره

⁽١) البقرة: (٢٨٢).

⁽٢) سيأتي مزيد بيان له ص (٦٥٤).

⁽٣) الطرق الحكمية (٢٢١).



حين مشاهدته؛ لأنها غالباً ما تمر عابرة لا تلقي له بـالاً، فـإذا جـاءت تـشهد كـان احتيال نسيانها واردًا، فإذا شهدت معها أخرى زال احتيال النسيان.

٢/ آية الدين ترشد إلى أكمل وجوه الاستيثاق، ومن المعلوم أن المرأة في الغالب لا تشغل بالها بالمعاملات المالية؛ فما لم تعتده أو تشتغل به فإن احتمال النسيان في حقه وارد، بخلاف الأمور التي تعنيها من شؤون النساء والمنزل؛ ولذا فإن الواحدة منا معاشر النساء تفوق آلاف الرجال.

٣/ إن النسيان قد ينشأ من تركيبة المرأة العضوية البيولوجية التي تـؤثر على نفسيتها، مما يجعلها سريعة الاستجابة الوجدانية الانفعالية، وهـذا تركيب مناسب لتلبية مطالب طفلها بسرعة وحيوية، لا ترجع فيها إلى التفكير البطئ، وذلك من فضل الله تعالى على المرأة والطفل، والشهادة على التعاقد في حاجة إلى تجرد كبير من الانفعال ووقوف عند الوقائع بلا تأثر ولا إيحاء، ووجود امرأتين فيه ضهان أن تذكر إحداهما الأخرى.

٤/ وأرجع سبب نسيان المرأة د. محمد بلتاجي إلى طبيعتها من حيث انشغالها أحيانًا ببعض جزئيات الموضوع المشاهد عن النظرة الشمولية إليه، وعن علاقات هذه الجزئيات بعضها ببعض وأيضًا لما يعتريها في حالات معينة (كالحيض والحمل وعقب الولادة) لا ينكرها إلا جاهل أو مجادل بالباطل من عدم التوازن الهرموني، أو اضطراب المزاج الخاص مما يؤثر قطعًا على تحمل الشهادة وأدائها (۱).

٥/ يقول الزنداي: ".... وقد ظهر اليوم السر في ذلك، والحكمة من هذا التشريع، عندما عرف أن للرجل مركزًا في مخه للكلام في أحد الفصين، ومركزًا



⁽١) مكانة المرأة في القرآن والسنة الصحيحة (٤٨٢-٤٨٣).



للذاكرة في الفص الآخر... فإذا اشتغل مركز الكلام عند الإدلاء بالشهادة، فلا يؤثر على المركز المتخصص بالذاكرة، لكن المرأة لها مركزان في فصي المخ مختلطان يعملان لتوجيه الكلام وللذاكرة، فإذا تكلمت المرأة اشتغل المركزان بالكلام، وقد يؤثر ذلك على الجزء من الذاكرة التي فيها المعلومة المطلوبة للشهادة. ونرى الإشارة إلى ذلك في قوله: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْن فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ ﴾ (١).

وبالشهادة تستحل الدماء والأنفس والأعراض والأموال، فهل تعجب أن أمر الإسلام بالاستيثاق فيها ؟!.

أحكام الشهادة:

أجزم أن من يثير هذه الشبهة، قليل فقه في الدين، وجاهل بأحكام الشهادات في الشرع الإسلامي؛ وإليك بيانها على الراجح من أقوال أهل العلم:

المشهادة أربعة رجال عدول أحرار مسلمين على رؤية الزنا بالاتفاق لقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ (٢) قال في المغني: " أجمع المسلمون على أنه لا يقبل في الزنَى أقل من أربعة شهود... وجمهور العلاء على أنه يشترط أن يكونوا رجالاً أحرارًا فلا تقبل شهادة النساء ولا العبيد، وبه يقول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وشذ أبو ثور " (٣).

٢/ ما يطلع عليه الرجال، لا يقبل فيه أقل من رجلين، وهذا القسم نوعان:
 أ/ العقوبات وهي الحدود والقصاص، يقول ابن قدامة في المغنى: " الحدود

⁽١) المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام (٧٣-٧٤).

⁽٢) النور: (١٣).

⁽٣) (١٠/ ١٥٥)، وانظر: الأم (٧/ ٤٤)، الكافي لابن عبد البر (٤٦٢)، البحر الرائق (٧/ ٥٥).



والقصاص لا يقبل فيه إلا شهادة رجلين، إلا ما روي عن عطاء، وحماد أنها قالا: يقبل فيه رجل وامرأتان قياسًا على الشهادة في الأموال. ولنا أن هذا مما يحتاط لدرئه وإسقاطه؛ ولهذا يندرئ بالشبهات، ولا تدعو الحاجة إلى إثباته، وفي شهادة النساء شبهة بدليل قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحَدَنهُما فَتُذَكِّرَ إِحَدَنهُما اللَّخْرَىٰ ﴾ وأنه لا تقبل شهادتهن وإن كثرن ما لم يكن معهن رجل، فوجب أن لا تقبل شهادتهن فيه، ولا يصح قياس هذا على المال لما ذكرنا من الفرق، وبهذا الذي ذكرنا قال سعيد بن المسيب، والشعبي، والنخعي، وحماد، والزهري، وربيعة، ومالك، والشافعي، وأبو عبيد، وأبو ثور، وأصحاب الرأي " (١).

تنبيه: وإن قلت لم لا تقبل شهادة المرأة في الجنايات؟

يقول الشيخ مصطفى السباعي معللاً ذلك: " لا تقبل شهادة النساء في الجنايات لأنها غالبًا ما تكون قائمة على شؤون بيتها، ولا يتيسر لها أن تحضر مجالس الخصومات التي تنتهي بجرائم القتل وما أشبهها، وإذا حضرتها قلّ أن تستطيع البقاء إلى أن تشهد جريمة القتل بعينها، وتظل رابطة الجأش بل الغالب أنها إذا لم تستطع الفرار تلك الساعة، كان منها أن تغمض عينيها وتولول وتصرخ، وقد يغمى عليها، وذلك يرجع لما يركب في طبيعتها فهي شديدة العاطفة، سريعة الانفعال، رقيقة الوجدان، لكي تؤدي وظيفتها الأساسية على أكمل وجه -وظيفة الأمومة فكيف يمكن لها أن تتمكن من أداء الشهادة، فتصف الجريمة، والمجرمين، وأداة الجريمة، وكيفية وقوعها، ومن المسلم به أن الحدود تدرأ بالشبهات، وشهادتها في

⁽۱) (۱/ ۱۵٦)، وانظر: روضة الطالبين (۱۱/ ۲۵۲)، الشرح الكبير (٤/ ١٨٤)، البحر الرائق (٧/ ٥٥).



القتل وأشباهه تحيط بها الشبهة، شبهة عدم إمكان تثبتها من وصف الجريمة؛ لحالتها النفسية عند وقوعها"(١).

ب/ ما ليس بعقوبة كالنكاح والرجعة والطلاق، اختلف قول الفقهاء فيه، فذهب النخعي والزهري (٢) ومالك (٣) والشافعي أو أحمد (٥) إلى أنه لا تقبل فيه إلا شهادة رجلين، قال ابن شهاب: مضت السنة من رسول الله على بذلك، ومن الخليفتين من بعده أنه لا تجوز شهادة النساء في النكاح ولا في الطلاق ولا في الحدود (١).

وذهب جابر بن زيد، وإياس بن معاوية، والشعبي، والثوري، وإسحاق (^{۷)} وأصحاب الرأي (^{۸)} ورجحه ابن القيم (^{۹)}أنه تقبل فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، واحتجوا بأنه لا يسقط بالشبهة فيثبت برجل وامرأتين كالمال.

قال ابن قدامة: "ولنا إنه ليس بهال، ولا المقصود منه المال، ويطلع عليه الرجال، فلم يكن للنساء في شهادته مدخل كالحدود والقصاص، وما ذكروه لا

⁽١) المرأة بين الفقه والقانون (٣٢).

⁽٢) عزاه لها ابن قدامة في المغنى (١٥٧/١٠).

⁽٣) المدونة الكبرى (١٣/ ١٦٢).

^{(3) (3) (4/ 83).}

⁽٥) ينظر: المغنى (١٠/ ١٥٧).

⁽٦) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنف(٤/ ٣٢٩) ٢٠٧٠، وعزاه لـه مالـك في المدونـة(١٦٢/١٣) لكنه مرسل.

⁽٧) عزاه لمن تقدم ابن قدامة في المغنى (١٠/١٥٧).

⁽٨) ينظر: البحر الرائق (٧/ ٦٠)، حاشية ابن عابدين (٧/ ٧٥).

⁽٩) الطرق الحكمية (٢٢٧).



يصح؛ فإن الشبهة لا مدخل لها في النكاح" (١).

٣/ المعاملات المالية من بيع، ووقف، وإجارة، وهبة، وصلح، ومساقاة، ومضاربة، وهدية، ودين، لا يقبل فيها أقل من رجلين أو رجل وامرأتين، ونقل ابن قدامة (٢) الإجماع على ذلك؛ لآية الدين في سورة البقرة.

٤/ وهناك مسائل لا تسمع فيها شهادة الرجل، وتسمع فيها شهادة المرأة، وهي القضايا التي تختص بها النساء، قال ابن قدامة: "قال القاضي: والذي تقبل فيه شهادتهن منفردات خمسة أشياء: الولادة، والاستهلال، والرضاع، والعيوب تحت الثياب كالرتق والقرن والبكارة والثيابة والبرص، وانقضاء العدة، ثم اختلفوا في عدد الشهود من النساء على قولين: الأول: تجزى شهادة امرأة عدل فيها مضى، وإلى هذا ذهب طاوس (٣)، وأبو يوسف، ومحمد (١) والإمام أحمد في رواية عنه (٥)

الثاني: لا تقبل فيه إلا امرأتان، وهذا قول الحكم، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وإليه ذهب الثوري (٢) ومالك (٧) وقالوا: لأن كل جنس يثبت به الحق يكفي فيه اثنان كالرجال. ونقل ابن بطال (٨) الإجماع على أن شهادة المرأة الواحدة لا تجوز في الرضاع، فأبعد رَحِيًا لَنُنَ ؟ لأن ما مضى ينقضه.

⁽۱) المغنى (۱۰/ ۱۵۷).

⁽٢) عزاه له ابن قدامة في المغنى (١٥٨/١٠).

⁽٣) عزاه له ابن قدامة في المغنى (١٥٨/١٥).

⁽٤) ينظر: فتاوى السغدى (٢/ ٧٨١).

⁽٥) ينظر: المغنى (١٠/ ١٥٨)، النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر (٢/ ٣٢٨).

⁽٦) عزاه له ابن قدامة في المغني (١٥٨/١٠).

⁽٧) ينظر: الكافي (٤٦٩)، التاج والإكليل (٦/ ١٨٢).

⁽۸) شرح ابن بطال (٤/ ٤٨).



والراجح القول الأول؛ ودليله ما أخرجه البخاري في صحيحه (۱) من طريق عبدالله بن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث أنه تزوج ابنة لأبي إهاب بن عزيز، فأتته امرأة فقالت: قد أرضعت عقبة والتي تزوج. فقال لها عقبة: ما أعلم أنك أرضعتني ولا أخبرتني، فأرسل إلى آل أبي إهاب يسألهم، فقالوا: ما علمنا أرضعت صاحبتنا. فركب إلى النبي على المدينة فسأله، فقال رسول الله على "كيف وقد قيل؟" ففارقها ونكحت زوجًا غيره.

وأخرجه الترمذي (٢) وقال: " والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي على وغيرهم، أجازوا شهادة المرأة الواحدة في الرضاع، وقال ابن عباس: تجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع، ويؤخذ يمينها، وبه يقول أحمد وإسحاق. وقد قال بعض أهل العلم؛ لا تجوز شهادة المرأة الواحدة حتى يكون أكثر، وهو قول الشافعي".

واختلفوا في التفريق بين الزوجين لشهادة المرضعة على أقوال عدة (٣) ، ومن لم يقبل شهادة المرضعة وحدها، حمل النهي في حديث عقبة (فنهاه عنها) (١٠) على التنزيه، وحمل الأمر في قوله (دعها عنك) (٥) على الإرشاد.

ومن قَبِل شهادة المرضعة الواحدة حمله على ظاهره، يقول الصنعاني: "قالوا: وهذا الحديث محمول على الاستحباب والتحرز عن مظان الاشتباه. وأجيب بأن هذا خلاف الظاهر، ولاسيها وقد تكرر سؤاله للنبي على أربع مرات، وأجابه بقوله

⁽١) كتاب الشهادات/ باب: إذا شهد شاهد أو شهود بشيء، فقال آخرون: ما علمنا ذلك، يحكم بقـول من شهد (٢/ ٩٣٤) ٢٤٩٧.

⁽٢) السنن (٣/ ٤٥٧).

⁽٣) انظر الأقوال ومناقشتها في الفتح (٥/ ٢٦٨) عمدة القارئ (١٣/ ٢٢٤).

⁽٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الشهادات/ باب: شهادة الإماء والعبيد (٢/ ٩٤١) ٢٥١٦.

⁽٥) كتاب الشهادات/ باب: شهادة المرضعة (٢/ ٩٤١) ٢٥١٧.



"كيف وقد قيل ؟" وفي بعض ألفاظه "دعها" وفي رواية الدارقطني "لا خير لك فيها" ولو كان من باب الاحتياط لأمره بالطلاق، مع أنه في جميع الروايات لم يذكر الطلاق، فيكون هذا الحكم مخصوصًا من عموم الشهادة المعتبر فيها العدد، وقد اعتبرتم ذلك في عورات النساء، فقلتم يكتفى بشهادة امرأة واحدة، والعلة عندهم فيه أنه قلما يطلع الرجال على ذلك فالضرورة داعية إلى اعتباره فكذا هنا"(۱).

٥/ المرأة تساوي الرجل في شهادات اللعان بنص القرآن (٢).

• أيّها الفاضل أعتقد أن أي منصف يقرأ ما تقدم يرى أن النسب الذي هو إحدى الضرورات الخمس التي جاء الإسلام للحفاظ عليها، يثبت بشهادة امرأة واحدة، وكذلك الفراق بين الزوجين يثبت بشهادة المرضعة؛ فأيّها أعظم شأنًا أن تشهد على حفنة من دريهات، أو تشهد على قضايا خطيرة تحدد مصير أقوام، إن الشهادة في الإسلام يراعى فيها جانب المران والخبرة؛ لأنها يؤثران في الضبط وعدم النسيان، ولذا وزع الإسلام الأدوار، وبين اختصاص كل جنس بها يحسن، ولله الحمد والمنة.



المطلب الرابع: شبهة حور ورود المرأة والشيطان في الحديث النبوي:

يشنع بعض الناس على الحديث النبوي؛ بأنه قَرَن المرأة بالشيطان في بعض الأحاديث، ويرون أن الفتنة تتأتى بالمرأة وتحصل بها، ويشيرون الأدلة من السنة الصحيحة على ذلك، ومشكلة هؤلاء أنهم يعطلون النصوص، ويفهمونها فهها جزئيا لا كليًا، إذ أن الدين كلٌ يُضَم بعضه لبعض؛ ليفهم ويعمل به، وأخشى أن

⁽١) سبل السلام (٣/ ٢١٨).

⁽٢) ينظر ص (٨٩) من البحث.



يأتي على الناس زمان يحذّر أحدهم من الصلاة، ويقول قرأت في كتاب الله: ﴿ فَوَيْلٌ لِللَّمْصَلِينَ ﴾ (١) وما علم - هداه الله - لو أمعن نظره أن الآية بعدها تفسرها: ﴿ اللَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِم سَاهُونَ ﴾ (١) ولذا ذم الله الباحثين عن المتشابه، المتعلقين به فقال: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْعٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ الْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأُويلهِ ﴾ (٣).

والمتشابه أقسام عدة منها ما لا يعرف المراد منه حتى يضم لغيره، وهو اضرب مختلفة منها ما يرجع للكمية كالعموم والخصوص نحو: ﴿ فَٱقْتُلُواْ اللَّمُشَرِكِينَ ﴾ (') والثاني من جهة الكيفية كالوجوب والندب نحو: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم ﴾ (') والثالث من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ نحو: ﴿ وَٱلَّذِينَ مَا طَابَ لَكُم ﴾ ووالثالث من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ نحو: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفُّونَ مِنصُم وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِلْأَزْوَاجِهِم مَّتَنعًا إِلَى ٱلْحَولِ غَيْرَ لِي الْحَولِ غَيْرَ إِنَّ وَالرابع من جهة المكان والأمور التي نزلت فيها نحو: ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ مِن أَتُواْ اللَّهُورِهَا ﴾ (') إلى غير ذلك (') وكذلك كثيرٌ من بأن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ (') إلى غير ذلك (') وكذلك كثيرٌ من

⁽١) الماعون: (٤).

⁽٢) الماعون: (٥).

⁽٣) آل عمران: (٧).

⁽٤) التوبة : (٥).

⁽٥) النساء: (٣).

⁽٦) البقرة: (٢٤٠).

⁽٧) البقرة: (١٨٩).

⁽٨) ينظر: المفردات (٢٥٤)، الإتقان في علوم القرآن (٢/١٣).



الأحاديث التي يديرون حولها الشبهات، ولو سألت الواحد منهم عن بعض الآيات المحكمات ما استطاع إجابتك؛ فلله العجب!!!.

أخرج البخاري (١)، ومسلم (٢)من حديث عائشة قالت: تلا رسول الله ﷺ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي َ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحَكَمَاتً هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَابِ ﴾ قالت: قال رسول الله ﷺ: " إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم" واللفظ لمسلم.

وسأعرض تحت هذه الشبهة أحاديث مختلفة يجمعها في فهم من يثير الـشبهة: ارتباط المرأة بالشيطان والفتنة:

الحديث الأول: "لولا حواء لم تخن أنشى زوجها الدهر" ما أخرج البخاري (م)، ومسلم (3) من حديث أبي هريرة قال: قال النبي على :" لولا بنو إسرائيل لم يَغْنَزِ (0) اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر" واللفظ للبخاري.

يستدل البعض بهذا الحديث على أن حواء سبب الخطيئة الأولى، وأورد فيها يأتي نقاطاً في فهم الحديث ومناقشة الشبهة:

١/ يقول الحافظ: " وقوله (لم تخن أنثى زوجها) فيه إشارة إلى ما وقع من

 ⁽٥) يخنز: بفتح أوله، وسكون الخاء، وكسر النون أو فتحها – أي: ينتن، والخنـز: التغـير والنـتن. انظـر:
 الفتح (٦/ ٣٦٧).



⁽١) كتاب التفسير/ باب: منه آيات محكمات (٤/ ١٦٥٤) ٤٢٧٣.

⁽٢) كتاب العلم/ باب النهي عن اتباع متشابه القرآن والتحذير من متبعيه (٤/ ٢٠٥٣).

⁽٣) كتاب التفسير/باب: قول الله تعالى: ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَيْتِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ ﴾ الأعراف (١٤٢) (٣/ ١٢٤٥) ٣٢١٨.

⁽٤) كتاب الرضاع/ باب: لولا حواء لم تخن أنثي زوجها الدهر (٢/ ١٠٩٢) ١٤٧٠.



حواء في تزيينها لآدم الأكل من الشجرة حتى وقع في ذلك، فمعنى خيانتها أنها قبلت ما زين لها إبليس حتى زينته لآدم، ولما كانت هي أم بنات آدم أشبهنها بالولادة ونزع العرق، فلا تكاد امرأة تسلم من خيانة زوجها بالفعل أو بالقول، وليس المراد بالخيانة هنا ارتكاب الفواحش حاشا وكلا، ولكن لما مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة، وحسنت ذلك لآدم عد ذلك خيانة له، وأما من جاء بعدها من النساء فخيانة كل واحدة منهن بحسبها، وقريب من هذا: جحد آدم فجحدت ذريته، وفي الحديث إشارة إلى تسلية الرجال فيما يقع لهم من نسائهم بها وقع من أمهن الكبرى، وأن ذلك من طبعهن فلا يفرط في لوم من وقع منها شيء من غير قصد إليه أو على سبيل الندور، وينبغي لهن أن لا يتمكن بهذا في الاسترسال في هذا النوع بل يضبطن أنفسهن، ويجاهدن هواهن "(۱).

تأملات في كلام الحافظ حول معنى الحديث:

ومن كلام الحافظ يتبين ما يأتي:

أ/ إن الحديث لم يُفَصِّل قضية تزيين حواء لآدم الأكل من الشجرة، وإنها أشار اليها إشارة موجزة فهمها شرّاح الحديث توضح أن لحواء دوراً في أكل آدم من الشجرة؛ لكنه لم يبين هذا الدور.

ب/ في ضوء كلام الحافظ يظهر أن الغاية من الحديث هي بالدرجة الأولى في مصلحة الزوجة، وهي العمل بها أوصى به الحافظ الزوج أن لا يُفْرط في لوم زوجت لما وقع منها من غير قصد أو على سبيل الندور.

ج/ إن آدم وقعت له وسوسة الشيطان أيضًا فأطاعه؛ بنص القرآن الكريم؛

⁽١) الفتح (٦/ ٣٦٨) وانظر: شرح النووي (١٠/ ٥٩).





كها سيأتى.

٢/ أليس آدم - عليه السلام- أبو البشر هو الرجل الذي خاطبه الرب جل وعلا قائلاً: ﴿ فَقُلَّنَا يَتَءَادَمُ إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُما مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ ﷺ إِنَّ لَكَ أَلًّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﷺ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ (١)فَلِمَ أطاع حواء ولم ينهها، أويقومها ؟!! من الملوم (١) الداعي أم المجيب؟! والرب -جل وعلا- في كتابه أوضح أن المعصية لم تكن من حواء فحسب، بل من آدم وحواء جميعًا، ووسوسة إبليس وقعت لهما معًا، وليس لحواء وحدها؛ بل أتت آيات لتخصيص آدم بالعتاب وحده؛ إذن فمسؤولية الأكل من الشجرة مشتركة، يقول تعالى: ﴿ وَيَتَادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَّا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَاذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّامِينَ ﴿ فَوَسُوسَ هَٰمَا ٱلشَّيْطَنُ لِيُبْدِيَ هَٰمَا مَا وُرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَ ٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَاذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْن أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَالدِينَ ﴿ وَقَاسَمَهُمَاۤ إِنَّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّاصِحِينَ ۞ فَدَلَّابُهُمَا بِغُرُورِ ۚ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقًا يَخْصِفَان عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجِنَّةِ ۗ وَنَادَنْهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَينَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ (٣)

⁽۱) طه: (۱۱۷–۱۱۹).

⁽٢) ذكرت هذه اللفظة استطرادًا لرد الشبهة؛ وإلا فإن الله غفر لأبينا آدم وأمنا حواء، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، فلا يلام عليه، ثم إن الأدب مع مقام الأنبياء، واجب. فتنبه.

⁽٣) آل عمران: (١٩-٢٢).



وقال عز من قائل سبحانه: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۗ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُرْ لِبَعْضٍ عَدُوُّ ۖ وَلَكُرْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرُّ وَمَتَكً إِلَىٰ حِينِ ﴾ (١)

وفي آية أخرى قال سبحانه: ﴿ فَوَسُوسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَانُ قَالَ يَثَادَمُ هَلْ أَدُلُكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلخُلُدِ وَمُلِّكِ لَا يَبْلَىٰ ﴿ فَأَكُلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَمُمَا أَدُلُكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلُدِ وَمُلِّكِ لَا يَبْلَىٰ ﴿ فَأَكُلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَمُمَا سَوْءَ تُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجُنَّةِ وَعَصَىٰ ءَادَمُ رَبَّهُ فَعَوَىٰ سَوْءَ تُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجُنَّةِ وَعَصَىٰ ءَادَمُ رَبَّهُ فَعَوَىٰ فَعَوَىٰ ثُمُ ٱلْجُتَبَهُ رَبُّهُ وَقَدَىٰ ﴾ (١)

وبهذا فإن فعل الوسوسة من الشيطان اتجه إلى الاثنين معًا لقوله تعالى: ﴿ فَوَسَّوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَنُ ﴾ أصله ﴿ فَوَسَّوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَنُ ﴾ أصله من الزلل وهو عثور القدم، يقال: زلت قدمه أي: زلقت، ثم استعمل في ارتكاب الخطيئة، يقال: زل الرجل إذا أخطأ وأتى ما ليس له إتيانه، وكان ذلك سبب إذهابها عن الجنة، وإبعادهما وقرئ: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ﴾ (٣) وعلى هذا تكون القراءتان بمعنى.

ونسب الله الزلة والإخراج إلى الشيطان؛ لأنها وقعت بدعائه، ووسوسته وهو المتسبب فيهما.

يقول د. أسعد الحمراني: " هذا الهبوط من الجنة لم يكن بسبب غواية حواء.

⁽٣) ينظر: الكشاف (١/ ١٥٦)، تفسير البيضاوي (١/ ٢٩٧)، تفسير القرطبي (١/ ٣١١)، تفسير أبي السعود (١/ ٩١).



⁽١) البقرة: (٣٦).

⁽۲) طه: (۱۲۰–۱۲۲).



فالنص القرآني استخدم الخطاب مع ألف المثنى كي يزيل كل غموض حول الغواية، ويلحقها بآدم وحواء معًا. ولو ورد في النص القرآني (فوسوس لهما الشيطان) لآدم وحواء أو لحواء وآدم، لظن قارئ النص بأن من ورد اسمه قبل الآخر هو الذي وقع قبل الآخر بغواية الشيطان، لكن مجيء النص بهذه الصورة ألغى كل التباس" (١)

ويكفي المرأة المسلمة أن الإسلام أتى ليرفع عنها ظلم العباد الذين اتهموها بالخطيئة الأولى؛ وألصقوها بها، وطالت أيديهم الكتب المقدسة فحرفوها؛ لقد جاء في التوراة: " وكانت الحية أصل جميع الحيوانات البرية. فقالت للمرأة : أحقًا قال الله: لا تأكلا من كل شجر الجنة؟ فقالت المرأة للحية: من ثمر شجر الجنة نأكل، وأما ثمر الشجرة التي في وسط الجنة فقال الله: لا تأكلا منها، ولا تمساه؛ لئلا تموتا. فقالت الحية للمرأة: لن تموتا، بل الله عالم أنه يوم تأكلان منه تتفتح أعينكها، وتكونان كالله عارفين الخير والشر، فرأت المرأة أن الشجرة جيدة للأكل، وأنها بهجة للعيون، وأن الشجرة شهية للنظر، وأخذت من ثمرها وأكلت، وأعطت رجلها أيضًا معها فأكل، وانفتحت أعينها، وعلما أنهما عريانان ... "إلى أن قال الله لآدم: "هل أكلت من الشجرة التي أوصيتك ألا تأكل منها؟ فقال آدم: المرأة التي جعلتها معي هي أعطتني من الشجرة. فقال الرب الإله للمرأة: تكثيرًا أكثر أتعاب حبلك، فقالت المرأة: الحية غرتني فأكلت ... وقال للمرأة: تكثيرًا أكثر أتعاب حبلك، بالوضع تلدين أولادًا، وإلى رجلك يكون اشتياقك، وهو يسود عليك" (٢).

فانظر كيف جعلت التوراة المحرفة المرأة سبب الخطيئة، وبُرئ آدم منها،

⁽١) المرأة في التاريخ الإسلامي (١٠٢).

⁽٢) سفر التكوين، الإصحاح الثالث.



وكُتِب الإنجاب عليها عقوبة لها، وقُرن بمتاعب وآلام، فكيف تكون الأمومة عقابًا على حواء بسبب المعصية ؟!!! مع أن هذه المهمة أشهى ما تتمناه النساء، وتطمح إليه.

ولا تعجب حين تقرأ في التوراة المحرفة الموقف الصارم من المرأة الذي يصمها بالعيوب، والنحس، ورد في العهد القديم عن المرأة ما يلي: " درت أنا وقلبي لأعلم ولأبحث ولأطلب حكمة وعقلاً؛ ولأعرف الشر أنه جهالة، والحهاقة أنها جنون، فوجدت أمر من الموت: المرأة هي شباك، وقلبها إشراك، ويدها قيود"(١) ولذلك فإن اليهود يرون أن المرأة، وراء كل موقف خلاف أو معصية أو ذل أو عار.

وليست النصرانية المحرفة بأحسن حالاً من اليهودية، بل جاء في نص لبولس "وآدم لم يُغوَ لكن المرأة أغويت فحصلت في التعري" ولأن الشيطان تمكن من إغواء حواء، وبعد ذلك هي أوقعت آدم، فإن حياة الرجل عازبًا طريق لمرضاة الرب والصلاح، والزواج قد يقود لغير ذلك (٢).

ولذلك ذهب ترتليان إلى أن المرأة عون الشيطان في الأرض أليست هي التي أطاعت الشيطان وعصت كلام الله؟ وهذه النظرة التي أسرف في شرحها ترتليان، وبسط نتائجها، أثرت في تاريخ المرأة المسيحية (٣) في حين أنك تجد أن القرآن ساوى بينها في الخطيئة، فلله الحمد والمنة.

٣/ لقد تاب آدم وحواء إلى ربها فتاب الله عليهما، وهداهما، يقول تعالى:

⁽٣) ينظر: المرأة في مختلف العصور لأحمد خاكي (٣٣).



⁽١) سفر الجامعة، الإصحاح السابع.

⁽٢) يُنظر: حقوق وقضايا المرأة في عالمنا المعاصر لعبد الله مرعى (٥٣-٥٤).



﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِهِ عَلِمَنتِ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُ مُو ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (١) ومعنى تلقى الكلمات أي: استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها، واكتفى بذكر توبة آدم عن ذكر توبة حواء؛ لأنها كانت تبعًا له (٢).

ولقد هداه ربه ليقول هو وزوجه: ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَامَنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ (٣).

وذنب غفره الله لآدم وحواء، ورفع عنها إصره، علام نثيره؟ ونشغل أنفسنا به على سبيل اللوم، أليس التائب من الذنب كمن لا ذنب له، لقد حج آدم موسى لما لامه في تسببه في إخراج الناس من الجنة، أن هذا أمر كُتِب، فحجه، أخرج البخاري^(۱) ومسلم (۵) من حديث أبي هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: "احتج آدم وموسى، فقال موسى: يآدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة. فقال لـه آدم: أنت موسى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده، أتلومني على أمر قـد قـدره الله عـلي قبـل أن يخلقني بأربعين سنة؟ فقال النبي ﷺ: فحـج (١) آدم موسى، فحـج آدم موسى واللفظ لمسلم.

الحديث الثانى: "المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان"

⁽١) البقرة: (٣٧).

⁽٢) ينظر: تفسير الطبري (١/ ٢٤٣)، تفسير القرطبي (١/ ٣٢٤)، جوامع الجامع في تفسير القرآن المجيد (١/ ٥١).

⁽٣) الأعراف: (٢٣).

⁽٤) كتاب التفسير/ باب: قوله تعالى: ﴿ وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴾ طه (٤١) (٤/ ١٧٦٤) و٤٤٥.

⁽٥) كتاب القدر/ باب: حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٤/ ٢٠٤٢) ٢٦٥٢.

⁽٦) قال الحافظ في الفتح (١١/ ٥١٠): " فحج آدم موسى: دفع حجته التي ألزمه اللوم بها".



أخرج مسلم في صحيحه (۱) من حديث جابر أن رسول الله على رأى امرأة فأتى امرأته زينب وهي تمعس منيئة (۱) لها، فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه؛ فقال: "إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة، فليأت أهله؛ فإن ذلك يرد ما في نفسه".

معنى الحديث:

1/ هذا الحديث تفسره الروايات الأخرى له، يقول النووي: "وفي الرواية الأخرى: "إذا أحدكم أعجبته المرأة، فوقعت في قلبه، فليعمد إلى امرأته، فإن ذلك يرد ما في نفسه" (٣) هذه الرواية مبينة للأولى، ومعنى الحديث أنه يستحب لمن رأى امرأة فتحركت شهوته أن يأتي امرأته أو جاريته إن كانت له، فليواقعها ليدفع شهوته، وتسكن نفسه، ويجمع قلبه على ما هو بصدده " (٤)

٢/ قال العلماء في معنى الحديث؛ الإشارة إلى الهوى، لما جعله الله تعالى في نفوس الرجال من الميل إلى النساء، والالتذاذ بالنظر إليهن، وما يتعلق بهن ، فهي شبيهة بالشيطان في دعائه إلى الشر بوسوسته، وتزيينه له. قال النووي: "ويستنبط من هذا أنه ينبغي لها أن لا تخرج بين الرجال إلا لضرورة، وأنه ينبغي للرجل الغض عن ثيابها، والإعراض عنها مطلقًا" (٥).

⁽٥) المصدر السابق.



⁽۱) كتباب النكباح/ بباب: نبدب من رأى امرأة فوقعت في نفسه إلى أن يبأتي امرأته أو جاريته فيو اقعها (۲/ ۱۲۰) ۱٤٠٣.

 ⁽٢) تمعس منيثة قال أهل اللغة: المعس: الدلك، والمنيئة: على وزن صغيرة - الجلد أول ما يوضع في الدباغ.

ينظر: النهاية (٤/ ٣٤٢) مادة (م ع س)، شرح النووي (٩/ ١٧٨).

⁽٣) صحيح مسلم حديث رقم: (١٤٠٤).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (٩/ ١٧٨).



فالمرأة ليست شيطانًا، وإنها تشبه السيطان إن خرجت متبرجة غير متقيدة بالضوابط الشرعية؛ لأن كليهما يستويان في الإغواء، السيطان بوسوسته؛ والمرأة بتبرجها؛ وهذا الحديث يفسره ما أخرجه الترمذي في السنن (۱) وابن خزيمة في الصحيح (۲)، وابن حبان في الصحيح (۳)، والطبراني في الأوسط (۱) والكبير (۱) وابن جزم في المحلى (۱) من طرق عن أبي الأحوص، عن عبد الله ،عن النبي على المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان واللفظ للترمذي، وقال: حديث حسن غريب.

قال المنذري: "رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح" (٧)
وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح" (٨)
وصححه الألباني في الصحيحة (٩)

ومعنى (استشرفها السيطان) أي: زينها في نظر الرجال، والأصل في الاستشراف رفع البصر للنظر إلى الشيء، وبسط الكف فوق الحاجب، والمعنى أن المرأة إذا خرجت - لاسيها متبرجة - أمعن الرجل النظر إليها ليغويها بغيرها، ويغوي

^{(1)(7/573)7711.}

^{(7) (7/ 79) 0151.}

⁽T)(T1\T13)APOO.

⁽٤) (٨/ ١٠١) ١٩٠٨.

^{.1.110(1.1/1.)(0)}

^{(1)(3/1.7).}

⁽٧) الترغيب والترهيب (١/ ١٤١).

⁽٨) مجمع الزوائد (٢/ ٣٤).

⁽٩) السلسلة الصحيحة (٦/ ٤٢٤) ٨٨٢٧.



غيرها بها، ليوقعهما أو أحدهما في الفتنة.

وذهب بعضهم إلى أن المراد بالشيطان شيطان الإنس من أهل الفسق، سماه به على التشبيه (١).

ومن هنا يتبين أن معنى (تقبل في صورة شيطان):

١/ التشبيه بالشيطان في الإغراء ولا سيها إن لم تكن عفيفة، لما عُرف من ميل الرجل إلى المرأة؛ فإنه إليها يحن، وعنها لا يصبر، لذا حرم الإسلام خلوته بها، وأباح له نكاح الأربع، وتعجب رسول الله على من إذهابها للب الرجل الحازم فضلاً عن غيره، وصدق عبد الله بن الأعور الأعشى المازني لما أنشد:

وقذفتني بين عيص مؤتشب (٢) وهـن شر غالب لمن غلب (٣) ورحم الله جريرًا (٤) إذ يقول:

يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن أضعف خلق الله إنسانًا

٢/ أو أن الشيطان يزينها في أعين الرجال، فيكون معنى الحديث التحريض على غض البصر، والتحذير من استدامة النظر، وجعل على غض البصر، والتحذير من استدامة النظر، وجعل الشيخ للرجل النظرة الأولى المفاجئة، وليست له الثانية، وأمر القرآن المؤمنين بغض الأبصار فقال تعالى: ﴿ قُل لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَتَحَفَظُواْ فُرُوجَهُمْ ﴾ (٥) وتأمـــل

⁽٥) النور: (٣٠).



⁽١) ينظر: تحفة الأحوذي (٤/ ٢٨٣).

⁽٢) قال ابن الأثير: " المؤتشب الملتف، والعيص أصل الشجر" النهاية (١/ ٥١) مادة " أش ب".

⁽٣) أخرجه عبد الله في زيادته على المسند (١١/ ٤٧٨) ٦٨٨٥ في حديث طويل في آخره أن النبي على الخرجة عبد الله في ريادته على المسند (١٩/ ٤٧٨) ومعن بن جعل يقول: "وهن شر غالب لمن غلب" وإسناده ضعيف لجهالة حال صدقة بن طيسلة، ومعن بن ثعلبة. انظر: الإكمال للحسيني (٢٠٢ – ٣٤٨).

⁽٤) ديوان جرير (١٠٨).



الربط العجيب بين غض البصر وحفظ الفرج، قال ابن القيم: (فإن اللحظة رائد الشهوة ورسولها، وحفظها أصل حفظ الفرج، فمن أطلق نظره أورده موارد الهلاك، والنظر أصل عامة الحوادث التي تصيب الإنسان، إذ أن النظرة تولد خطرة، ثم فكرة، ثم شهوة، ثم إرادة تقوى، فتصير عزيمة جازمة، فيقع الفعل ولابد ما لم يمنع منه مانع، وفي هذا قيل: الصبر على غض البصر، أيسر من الصبر على ألم ما

ولهذا قال الشاعر:

كل الحوادث مبداها من النظر كم نظرة بلغت في قلب صاحبها والعبد ما دام ذا طرف يقلبه يـــسر مقلتـــه مـــا ضر مهجتــه

ومعظم النارمن مستصغر الشرر كمبلغ السهم بين القوس والوتر في أعين العِين موقوف عيلي الخطر لا مرحبًا بـسرور عـاد بالـضرر

ومن العجب أن لحظة الناظر سهم لا يصل إلى المنظور إليه حتى يتبوء مكانًـا من قلب الناظر، ولى من قصيدة:

> أنت القتيل بها ترمى فلا تصب. يا راميًا بسهام اللحظ مجتهـــدًا

وأعجب من ذلك أن النظرة تجرح القلب جرحًا، فيتبعها جرح على جرح، ثم لا يمنعه ألم الجراحة من استدعاء تكرارها، ولي أيضًا في هذا المعني:

ما زلت تتبع نظرة في نظرة في أثر كل مليحة ومليح التحقيق تجريح على تجريح فالقلب منك ذبيح أي ذبيح

وتظنن ذاك دواء جرحنك وهنو في فذبحت طرفك باللحاظ وبالبكاء

وقد قيل: (إن حبس اللحظات أيسر من دوام الحسرات) (١).

⁽١) الجواب الكافي لابن القيم (١٠٧).



والناظر في أحوال النساء اليوم وما آل إليه الرجال، يرى أن كلام رسول الله والناظر في أحوال النساء اليوم وما آل إليه الرجال، يرى أن كلام رسول الله والمحقرة وأنه وأنه وأنه والمرأة - إلا من رحم الله - متبرجة، وحديث يجرح قلب التقي؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله.

• وفي الحديث من الفوائد بشرية رسول الله عَلَيْق، والتعليم بالقدوة.

"/ أنه جاء في بعض الأحاديث وصف الرجل بكونه شيطانًا؛ لأنه فعل فعلته، أخرج البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا: " إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه، فإن أبى فليقاتله؛ فإنها هو شيطان " (١).

قال ابن بطال: "في هذا الحديث جواز إطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين، وأن الحكم للمعاني دون الأسهاء؛ لاستحالة أن يصير المار شيطانًا بمجرد مروره" (٢).

المطلب الخامس؛ شبهة خلق المرأة من ضِلعٍ أعوجٍ؛

لفظ الحديث:

يُكْثِر بعض الناس من تعيير المرأة ووصمها بأنها عوجاء؛ لأنها مخلوقة من ضِلَع أعوج، ويستدل على ذلك بها أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٠) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله عليه : "استوصوا بالنساء، فإن المرأة خلقت من

⁽۱) سيأتي تخريجه ص (٣٨١).

⁽۲) شرح ابن بطال (۲/ ۱٤۲).

⁽٣) كتاب الأنبياء/ باب: خلق آدم وذريته (٣/ ١٢١٢) ٣١٥٣.

⁽٤) كتاب الرضاع/ باب: الوصية بالنساء (٢/ ١٠٩١) ١٤٦٨.



ضِلَع (١) وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء "زاد مسلم: "وكسرها طلاقها".

الحديث سيق للوصية بالنساء:

إن الاستدلال بهذا الحديث على انحطاط منزلة المرأة في الإسلام يمدل على جهل باللغة، وبمعنى الحديث، والسياق الذي جاء فيه، وذلك لما يأتي:

1/ لقد بدأ الحديث بالوصاة بالنساء، وانتهى بالوصاة بهن -أيضًا - فتكررت "فاستوصوا بالنساء" وجاء في رواية ميسرة، عن أبي حازم، عن أبي هريرة عن النبي الفستوصوا بالنساء خيرًا" وفي نهايته "فاستوصوا بالنساء خيرًا" (٢) وعلى هذا بوب البخاري في صحيحه: باب المدارة مع النساء، وقول النبي الخيرة "إنها المرأة كالضلع" وباب: الوصاة بالنساء (٣) كل هذا يدل على أن الحديث سيق لصالح المرأة، وذكرت مادة خلقها للرفق بها.

وتنبه الحافظ إلى لفظ الوصية "استوصوا بالنساء" فقال: "قيل: معناه تواصوا بهن، والباء للتعدية، والاستفعال بمعنى الأفعال كالاستجابة بمعنى الإجابة. وقال الطيبي: السين للطلب، وهو للمبالغة، أي: اطلبوا الوصية من أنفسكم في حقهن، أو اطلبوا الوصية من غيركم بهن كمن يعود مريضًا، فيستحب له أن يحثه على الوصية، والوصية بالنساء آكد؛ لضعفهن واحتياجهن إلى من يقوم بأمرهن، وقيل: معناه: اقبلوا وصيتي فيهن، واعملوا بها، وارفقوا بهن، وأحسنوا عشرتهن، قلت:



⁽١) بكسر الضاد المعجمة، وفتح اللام وقد تسكن، الفتح (٩/ ٢٥٣).

⁽٢) حديث رقم (٤٨٩٠).

⁽٣) كتاب النكاح (٥/ ١٩٨٧).



وهذا أوجه الأوجه في نظري، وليس مخالفًا لما قال الطيبي" (١) قلت: وعلى الوجه الذي رجحه الحافظ نكون معاشر النساء وصية رسول الله على للرجال؛ فلله الحمد والمنة.

٢/ الحديث توجيه وخطاب للرجال لا للنساء، وفي الحديث موصى هم الرجال، وموصى به وهن النساء، والوصية عادة لا تكون إلا في مصلحة الموصى به، وهي هنا كذلك لصالح الرجل والأسرة والمجتمع، فإذا افترض الرجل الكال في المرأة سيقوده ذلك إلى المحاسبة الدقيقة لها على كل نقص، مما يقلب جو الحياة الأسرية إلى جحيم، ولذا جاء في حديث سمرة بن جندب الذي أخرجه الحاكم (٢): "ألا إن المرأة خلقت من ضلع، وإنك إن ترد إقامتها تكسرها، فدارها تعش بها ثلاث مرات" وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

ومعنى "فدارها" من المدارة التي تعني بذل الدنيا لصلاح الدنيا أو الدين أو هما معًا (٣).

٣/ وفي الحديث دلالة واضحة على الرفق عند التعامل مع المرأة، والتنبيه على رقة الطباع، وبين رسول الله على مادة خلقها (من ضِلع) (١) ليرفق الرجل بها فلا يكسرها، قال الحافظ في معنى: "وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه": "قيل: فيه إشارة إلى أن أعوج ما في المرأة لسانها، وفي استعمال أعوج استعمال لأفعل في

⁽١) الفتح (٦/ ٣٦٨).

^{. (1) (3/ 191) 7774.}

⁽٣) الفتح (١٠/ ٤٥٤).

⁽٤) وفي تفسير معنى (من ضِلَع) تأويلات أخرى؛ أعرضت صفحًا عن ذكرها؛ لضعفها؛ فراجعها: المفهم (٤/ ١٠٤)، الفتح (٦/ ٣٦٨)، عمدة القارئ (٣/ ١٠٤).



العيوب، وهو شاذ، وفائدة هذه المقدمة أن المرأة خلقت من ضلع أعوج فيلا ينكر اعوجاجها، أو الإشارة إلى أنها لا تقبل التقويم كما أن الضلع لا يقبله، قوله (فإن ذهبت تقيمه كسرته) قيل: هو ضرب مثل للطلاق "(۱) وقد قال في موضع آخر في فائدة هذه المقدمة وهي التنبيه على مادة الخلق: "قوله (فاستوصوا بالنساء خيرًا) كأن فيه رمزاً إلى التقويم برفق بحيث لا يبالغ فيه فيكسر، ولا يتركه فيستمر على عوجه.... فيؤخذ منه أن لا يتركها على الاعوجاج إذا تعدت ما طبعت عليه من النقص إلى تعاطي المعصية بمباشرتها، أو ترك الواجب، وإنها المراد أن يتركها على اعوجاجها في الأمور المباحة، وفي الحديث الندب إلى المداراة لاستهالة النفوس، وتألف القلوب، وفيه سياسة النساء بأخذ العفو منهن، والصبر على عوجهن، وأن من رام تقويمهن فاته الانتفاع بهن مع أنه لا غنى للإنسان عن امرأة يسكن إليها، ويستعين بها على معاشه؛ فكأنه قال الاستمتاع بها لا يتم إلا بالصبر عليها" (۲).

٤/ أن من يعيب المرأة؛ لكونها خلقت من ضلع أعوج، يقال له لقد كان هـذا
 الضلع بعضك؛ أفتعيب بعضك ؟!!.

وتأمل حكمة الرب جل وعلا في خلق حواء من آدم؛ ومن الضلع بالذات المجاور للقلب؛ يقول ياسين رشدي: " والمتأمل في كيفية خلق المرأة، يجد أنها خلقت من ضلع آدم وهو أقرب مكان للقلب وكأن هذا هو مكانها الطبيعي من زوجها .. أن تكون في قلبه، فيعاملها بالعاطفة، والحب والحنان.. ولو خلقت المرأة من رأس الرجل، لكانت عقله المفكر، الذي يسوسه ويقوده..... ولو خلقت من يده لبطش بها أو تكسب بها .. ولكنها خلقت من أقرب مكان من قلبه، حتى

⁽۱) الفتح (٦/ ٣٦٨).

⁽٢) الفتح (٩/ ٢٥٤).



تكون منبع العواطف الجياشة، والمشاعر الجميلة، ولكي نعلم أن الرجل هو الأصل، والمرأة فرع، وأنه هو الكل، وهي الجزء، ولا حياة للكل إلا بجميع أجزائه، ولا حياة للجزء إلا بانتائه لأصله" (١).

71/4

المطلب السادس: شبهة اقتران المرأة بالحمار والكلب الأسود في الحديث النبوي:

لفظ الحديث:

يثير بعضهم تساؤلاً وإشكالاً حول ما أخرجه مسلم (٢) في صحيحه من حديث أبي ذر قال: قال رسول الله على: "إذا قام أحدكم يصلي؛ فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرحل؛ فإنه يقطع صلاته بين يديه مثل آخرة الرحل؛ فإنه يقطع صلاته الحمار، والمرأة، والكلب الأسود، قلت (أي: عبد الله بن الصامت) يا أبا ذر، ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر، من الكلب الأصفر؟ قال: يا ابن أخي سألت رسول الله على كما سألتني فقال: "الكلب الأسود شيطان".

ولقد ذُكِر هذا الحديث عند عائشة -رضي الله عنها- فأنكرته؛ أخرج البخاري (٣)، ومسلم (٤) من طريق مسروق، عن عائشة أنه ذُكِر عندها ما يقطع الصلاة، فقالوا: يقطعها الكلب، والحار، والمرأة. قالت: "لقد جعلتمونا كلابًا؟ لقد رأيت رسول الله علي يصلي وإني لبينه وبين القبلة، وأنا مضطجعة على السرير؛

⁽١) من أخلاقيات الإسلام (٤٩-٥٠).

⁽٢) كتاب الصلاة/ باب: قدر ما يستر المصلي (١/ ٣٦٥) ٥١٠.

⁽٣) كتاب الصلاة/ باب: استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته (١/ ١٩٢) ٤٨٩.

⁽٤) كتاب الصلاة/ باب: الاعتراض بين يدي المصلي (١/ ٣٦٦) ٥١٢.



فتكون لي الحاجة؛ فأكره أن أستقبله، فأنسل انسلالاً" واللفظ للبخاري.

مناقشة هذه الشبهة:

ولمناقشة هذه الشبهة، إليك ما يأتي:

1/ الحديث ثابت أخرجه مسلم في صحيحه كما تقدم، والجمع بين هو لاء الثلاثة ليس من باب التسوية بينهم بشكل عام، وإنما التسوية بينهم فقط في حكم معين هو قطع الصلاة.

فالحديث جمع بين أمور لا تتساوى في المرتبة، وإنها تتساوى في الحكم في حادثة معينة لا تتجاوزها لغيرها هي المرور بين يدي المصلي، فالجمع بينها كالجمع بين الأرملة والمسكين من حيث اتحادهما في الحكم، وهو استحقاق المساعدة في قوله على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، أو القائم الليل الصائم بالنهار" (۱).

٢/ إذا جمع بين المرأة والحمار والكلب الأسود في هذا الحديث، فقد جمع بين المرأة والطيب في حديث آخر، وحببا لرسول الله على وأخرج الإمام أحمد في المسند (٢)، والنسائي في المجتبى (٣)، وأبو يعلى في المسند (١)، والطبراني في الأوسط (٥)،

⁽١) أخرجه البخاري في كتاب النفقات/ باب: فضل النفقة على الأهل (٥/ ٢٠٤٧) ٥٠٣٨.

ومسلم في كتاب الزهد/ باب: الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم (٤/ ٢٢٨٦) ٢٩٨٢.

^{.17797 (7.0/19) (7)}

⁽T) (V/17) PTPT.

⁽³⁾⁽r/pp1)7x37.

^{.07.7 (781/0)(0)}



والحاكم في المستدرك (١) والبيهقي في الكبرى (٢) والمقدسي في المختارة (٦) من طرق عن ثابت البناني، عن أنس أن النبي على قال: "حُبِّب إلي النساء والطيب، وجعل قرة عينى في الصلاة" واللفظ لأحمد.

قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، قلت: فيه سيار بن حاتم ليس من رجال مسلم "صدوق له أوهام" قاله الحافظ في التقريب (١)!!!، وقال المقدسي: إسناده صحيح. وجَوّد إسناده العراقي، وقواه الذهبي (٥) وحسّن إسناد النسائي الحافظ في التلخيص (٢) وقال الألباني: حسن صحيح (٧).

وكذا لم يكن أحب إلى رسول الله ﷺ بعد جنس النساء من الخيل، أخرج النسائي (٨) بسند حسن من طريق قتادة عن أنس: لم يكن شيء أحب إلى رسول الله ﷺ بعد النساء من الخيل.

حكم المرور بين يدي المصلي، وهو يقطع الصلاة؟

لابد أيها القارئ الفاضل أن أناقش أمرين: أولهما: حكم المرور بين يمدي المصلى. ثانيهما: قطع الصلاة بالمرور.

⁽A) (r/ V/Y) 3 ron.



^{(1)(1/371)} ۲777.

^{.17777 (}٧٨/٧)(٢)

^{.1777 (117/0)(4)}

⁽³⁾⁽⁷⁷³⁾P777.

⁽٥) الميزان (٢/ ١٧٧) ونقل قول العراقي عنه.

^{(1)(7/11).}

⁽٧) صحيح سنن النسائي (٧/ ٦١) ٣٩٣٩.



• أما المسألة الأولى فإني لم أجد خلافًا في أنه لا يجوز المرور بين يدي المصلي وسترته، ولا بين يديه قريبًا منه إذا لم يكن له سترة على خلاف بينهم في تحديد مسافة النهي إذا لم يكن له سترة؛ فإن مرّ أحدهم بين يدي المصلي فقد ارتكب محظورًا، وهو آثم بالإجماع (۱).

واستدل أهل العلم بأدلة كثيرة منها ما أخرجه البخاري (٢) ومسلم (٣) من طريق أبي صالح السهان قال: رأيت أبا سعيد الخدري في يوم جمعة يصلي إلى شيء يستره من الناس، فأراد شاب من بني أبي معيط أن يجتاز بين يديه، فدفع أبو سعيد في صدره، فنظر الشاب فلم يجد مساغا إلا بين يديه، فعاد ليجتاز، فدفعه أبو سعيد أشد من الأولى، فنال من أبي سعيد ثم دخل على مروان فشكا إليه ما لقي من أبي سعيد، ودخل أبو سعيد خلفه على مروان، فقال: مالك ولابن أخيك يا أبا سعيد؟ قال: سمعت النبي عليه يقول: "إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه؛ فليدفعه؛ فإن أبى فليقاتله فإنها هو شيطان" واللفظ أحد أن يجتاز بين يديه؛ فليدفعه؛ فإن أبى فليقاتله فإنها هو شيطان" واللفظ للبخاري.

قال الحافظ: " فإنها هو شيطان أي فعله فعل الشيطان؛ لأنه أبى إلا التشويش على المصلي، وإطلاق الشيطان على المارد من الإنس شائع سائغ " (٤).

ولا شك أن الرجل أو المرأة اللذان يمران بين يدي المصلى وسترته قد فعلا

⁽۱) ينظر: مراتب الإجماع لابن حزم (۳۰)، المبسوط للسرخسي (۱/ ۱۹۲)، الكافي لابن عبد البر (۱/ ۲۰۹)، المجموع (۳/ ۲٤۹)، المغنى (۲/ ۲٤٥).

⁽٢) أبواب سترة المصلي/ باب: يرد المصلي من مرّ بين يديه (١/ ١٩١) ٤٨٧.

⁽٣) كتاب الصلاة/ باب: منع الماربين يدي المصلى (١/ ٣٦٢) ٥٠٥.

⁽٤) الفتح (١/ ٥٨٤).



فعل الشيطان، وخالفا أمر رسول الله على.

المسألة الثانية: قطع الصلاة بالمرور:

أمّا قطع الصلاة بمرور الرجل فإني لم أجد أحدًا من أهل العلم يقطع صلاة المصلي إذا مرّ بين يديه رجل، بل إن ابن حزم (١) نقل اتفاقهم على ذلك، مع اتفاقهم على عدم جواز المرور بين يديه (٢).

وأمّا قطع المرأة للصلاة إن مرّت بين يدي المصلي فعلى قولين:

• الأول: لا تبطل صلاة المصلي بمرور المرأة، وهذا قول عامة أهل العلم من السلف والخلف وهو مذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية، ورواية عن أحمد اختارها اكثر أصحابه (۳) واختاره البخاري وبوّب عليه (باب من قال: لا يقطع الصلاة شيء) (٤)

واستدلوا بحديث عائشة المتقدم (٥) الذي جاء فيه: "لقد جعلتمونا كلابًا؛ لقد رأيت رسول الله على يصلي، وإني لبينه وبين القبلة، وأنا مضطجعة على السرير؛ فتكون لي الحاجة؛ فأكره أن أستقبله؛ فأنسل انسلالاً" وقد سأل ابن أخ ابن شهاب عمّه: عن الصلاة يقطعها شيء؟ فقال: لا يقطعها شيء، ثم استدل بحديث عائشة (١).

⁽١) مراتب الإجماع (٢٩).

⁽۲) ينظر: المدونة (۱/ ۱۱۶)، شرح معاني الآثار (۱/ ۲۶۳)، المغني (۲/ ۲۶۸)، المجمـوع (۳/ ۲۵۰)، بمبرح بداية المجتهد (۱/ ۱۸۰).

⁽٣) انظر المصادر السابقة.

⁽٤) أبواب سترة المصلي (١/ ١٩٢).

⁽٥) ص (٣٧٨).

⁽٦) أبواب السترة/ باب: لا يقطع الصلاة شيء (١/ ٩٢) ٤٩٣.



وأجاب الجمهور على حديث أبي ذر بأجوبة عدة منها:

1/ تأولوا معنى القطع بنقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء، وليس المراد إبطالها، ويؤيد ذلك أن الصحابي راوي الحديث سأل عن الحكمة في التقييد بالأسود؛ فأجيب بأنه شيطان، وقد علم أن الشيطان لو مرّ بين يدي المصلي لم تفسد صلاته بدليل: " إذا ثوب بالصلاة أدبر الشيطان، فإذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه " (١) وبحديث: " إن الشيطان عرض لي فشد علي " (١) ولا يقال: قد ذكر في هذا الحديث أنه جاء ليقطع صلاته؛ لأنه بيّن في رواية مسلم سبب القطع، وهو أنه جاء بشهاب من نار ليجعله في وجهه، فمجرد المرور قد حصل به ولم تفسد به الصلاة (٣).

٢/ ومال الطحاوي وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما وافقه منسوخ بحديث عائشة وغيرها (٤) وتعقب بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا علم التاريخ، وتعذر الجمع، والتاريخ هنا لم يتحقق، والجمع لم يتعذر (٥).

الثاني: ذهبوا إلى بطلان صلاة المصلي بمرور المرأة بين يديه، وبه قال الحسن البصري (٦) وابن حزم (٧) وهو رواية عن الإمام أحمد (٨)، واختارها عدد من

⁽١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان/ باب: فضل التأذين (١/ ٢٢٠) ٥٨٣.

⁽٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة/ باب: ما يجوز من العمل في الصلاة (١/ ٤٠٥) ١١٥٢، ومسلم في كتاب الصلاة / باب: جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة (١/ ٣٨٤) ٥٤٢.

⁽٣) ينظر: شرح النووي (٤/ ٢٢٧)، الفتح (١/ ٥٨٨)، العمدة (٤/ ٢٩٨).

⁽٤) شرح معاني الآثار (١/ ٤٦٦).

⁽٥) الفتح (١/ ٥٨٣).

⁽٦) عزاه له النووي في المجموع (٣/ ٢٥٠).

⁽٧) المحلي (٤/ ٨).

⁽٨) ينظر: المبدع (١/ ٤٩١)، الإنصاف (٢/ ١٠٧).



أصحابه، وهي من مفردات المذهب كما قال الناظم (١):

والأسود البهيم في الكلاب يقطع إن مرّ بلا ارتياب وهكذا المرأة والحسمار صلاة من بين يديه ساروا

واختارها شيخ الإسلام (٢) وابن القيم (٣).

واستدلوا بحديث أبي ذر المتقدم، وحديث أبي هريرة المرفوع الذي أخرجه مسلم (٤): "يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب، ويقي ذلك مثل مؤخرة الرحل".

يقول ابن القيم بعد ما ذكر قطع المرأة، والحمار، والكلب الأسود للصلاة: "ثبت ذلك من رواية أبي ذر وأبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن مغفل، ومعارض هذه الأحاديث قسمان، صحيح غير صريح، وصريح غير صحيح؛ فلا يترك العمل بها لمعارض هذا شأنه، وكان رسول الله على يصلي، وعائشة رضي الله عنها نائمة في قبلته، وكان ذلك ليس كالمار؛ فإن الرجل محرم عليه المرور بين يدي المصلي، ولا يكره له أن يكون لابثًا بين يديه، وهكذا المرأة يقطع مرورها الصلاة دون لبثها" (٥٠).

ومن هنا يتبين أن جمهور العلماء من السلف والخلف على أن المرأة لا تقطع الصلاة، وقد آثرت في هذا المبحث الاختصار، ومن رام الاستزادة؛ فليراجع ما أحيل عليه، ومن أحيل على ملئ فليحتل.

⁽١) النظم المفيد (١٩).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲۱/ ۱۶).

⁽٣) زاد المعاد (١/ ٣٠٧).

⁽٤) كتاب الصلاة/ باب: قدر ما يستر المصلي (١/ ٣٦٥) ٥١١.

⁽٥) زاد المعاد (١/ ٣٠٦) وستجد أدلة أخرى ومناقشة أكثر فيها ذكر بين يـديك مـن المـصادر؛ فراجعـه فإنك لن تعدم الفائدة.



7/16 1

المطلب السابع: الغسل من بول الجارية، والرش من بول الغلام: نص الحديث:

وفي زمن الفتن، والبعد عن النصوص الشرعية، وضعف الانقياد والتسليم لا تعجب حين ترى من يتتبع الأحاديث النبوية؛ ليخطف قلوب ضعاف الإيان، ويشكك العوام من المسلمين، ويثير شبهة التفريق بين الذكر والأنشى في الحديث النبوي، ويستدل على قوله بها أخرج أبو داود في السنن (۱) وابن ماجة في السنن (۲) والنسائي في المجتبى (۳) وابن خزيمة في صحيحه (٤)، والطبراني في الكبير (٥)، والحاكم في المستدرك (١)، والبيهقي في الكبرى (٧) من حديث أبي السمح قال: كنت أخدم النبي على المناه، فكان إذا أراد أن يغتسل قال: ولّني قفاك؛ فأوليه قفاي؛ فأستره به؛ فأتي بحسن أو حسين -رضي الله عنها-، فبال على صدره، فجئت أغسله؛ فقال: "يغسل من بول الجارية، ويرش من بول الغلام" واللفظ لأبي داود.

وصححه ابن خزيمة، والحاكم، والقرطبي (^)، وابن الملقن (٩)، والألباني (١٠)

^{(1)(1\11)577.}

^{(7)(1/041)770.}

^{(7)(1/401)3.7.}

^{(3)(1/731)7}A7.

^{(0)(77/317)10.}

^{(1)(1/177)} PAO.

⁽V) (Y\ 013) POPT.

⁽٨) المفهم (٢/ ٣٤٣).

⁽٩) البدر المنير (٢/ ٣٠٤).

⁽۱۰) صحيح النسائي (۲/ ۲۲).



وله شواهد أخرى، راجعها في الفتح (١)، والتلخيص الحبير (٢).

وبهذا الحديث أخذ جمهور العلماء (٣) فقالوا يكفي الرش في بول الصبي الذي لم يطعم، بخلاف الجارية فلابد من غسل بولها.

وللرد على هذه الشبهة؛ لابد - أيّها القارئ الكريم - أن تبحث عن سر هذا التفريق؛ ليتبين لك الحق؛ فتلزمه:

حكم التفريق بين بول الغلام وبول الجارية:

اختلف العلماء في الحكمة من التفريق بين بول الغلام والجارية:

٢/ ومنهم من أرجع ذلك إلى طريقة خروج البول من كل من الذكر

^{(1)(1/077).}

^{(1)(1/17).}

⁽٣) ينظر: الأوسط (٢/ ١٤٢)، المحلى (١/ ١٠٥)، المجموع (٢/ ٥٨٩)، المغنى (٢/ ٩١).

⁽٤) رواه أبو الحسن بن سلمة في زوائده على سنن ابن ماجة كما في السنن (١/ ١٧٥).



والأنثى؛ فإن بول الغلام يخرج بقوة فينتشر، فيشق غسله، ولذلك تسومح فيه، أما بول الأنثى فيكون مجتمعًا؛ فيسهل غسله.

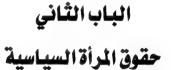
٣/ أن الابتلاء بالصبي أكثر؛ لأن الرجال والنساء في العادة يحملونه، والصبية لا يحملها إلا النساء غالبًا؛ فالابتلاء بالصبي أكثر؛ فناسب التخفيف في بول و رفعًا للحرج (١).

إن الحكم إذا ثبت بالنص، كان التهاس العلة له أمر غير لازم؛ إذ الأصل التعبد لله عز وجل في تحليل ما أحل، وتحريم ما حرم، والاعتقاد بطهارة ما جاء الشرع بتطهيره، ونجاسة ما جاء الشرع بتنجيسه؛ فإن بان لذلك علة ظاهرة كان هذا سببا لمزيد الاطمئنان وانشرح الصدر، وإلا فإن المسلم دائمًا لأحكام الله مطيع، منشرح صدره لها، لاهج لسانه بقول: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير.



⁽۱) انظر: المفهم (۱/ ٥٤٧)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (۱/ ۸۲)، المجموع (٥/ ٥٩٠)، الفتح (١/ ٣٢٥)، إعلام الموقعين (٢/ ٥٩).





وفيه سبعة فصول:
الفصل الأول: المرأة والبيعة.

الفصل الثاني: حق المرأة في الاحتساب. الفصل الثالث: حق المرأة في الأمان والإجارة.

الفصل الرابع، المرأة والجهاد.

الفصل الخامس؛ المرأة والقضاء.

الفصل السادس؛ المرأة والولايات العامة. الفصل السابع؛ المرأة ومجلس الشورى.



توطئة:

الإسلام دين الإنسانية، الذي ارتضاه الله تعالى للبشرية، والذي يعامل المرأة على أنها نصف المجتمع، ولها دور لا يخفى في صياغته، وتحديد ملامحه، ويعلم أثرها في الحياة السياسية للأمة، ولذا منحها من الحياة أكرمها، ومن المكانة أسهاها وأرفعها، وكفل لها كثيرًا من الحقوق السياسية التي تجعلها تتمتع بحياتها على أحسن وجه، دون إقحامها في كل صغير وكبير في النزاعات السياسية واختلافاتها، بل اختار لها الإسلام من الحقوق ما يتناسب مع أنوثتها، ويعزز كلمتها دون أن يتعارض مع فطرتها، وجاء الإسلام بالوسطية بين دعاة الغرب، ومتحجري الشرق، في وقت أضحت فيه قضية المرأة وحقوقها السياسية بؤرة الصراع الفكري بين الشرق والغرب، وسأتناول في هذا الباب إن شاء الله - تحقيق المسائل الشرعية في حقوق المرأة السياسية.

ويحسن قبل تفصيل قضايا الباب أن أُعرِّف الحقوق السياسية.

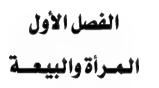
عرّفها السنهوري بأنها: " الحقوق التي يكتسبها الفرد باعتباره عضوًا في هيئة سياسية -أي في دولة- كحق تولي الوظائف العامة، وحق الانتخاب، وحق الترشيح" (١).

وعرّفها د. جابر جاد عبد الرحمن بأنها: "الحقوق التي يسهم الفرد بواسطتها في إدارة شؤون البلاد أو في حكمها" (٢).

ويمكن أن تعرف بأنها الحقوق التي يكتسبها الفرد باعتباره منتسبًا لدولة معينة، وبواسطة هذه الحقوق يسهم في إدارة شؤون هذه الدولة وحكمها.

⁽١) أصول القانون (٢٦٨).

⁽٢) القانون الدولي الخاص (١/ ٢٧٢).



سيتناول هذا الفصل مبحثين،

المبحث الأول: أنواع البيعة للنساء في ضوء السنة النبوية.

المبحث الثاني: بيعة المرأة لولي الأمر







المبحث الأول

أنواع البيعة للنساء في ضوء السنة النبوية

البيعة لغة: المبايعة والطاعة، قال ابن منظور: "عبارة عن المعاقدة والمعاهدة، كأن كل واحد منهما باع ما عنده من صاحبه، وأعطاه خالصة نفسه، وطاعته، ودخيلة أمره" (١).

واصطلاحًا: قال ابن خلدون: "البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه، وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيها يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره" (٢).

وقال ابن حجر: "فالمبايعة عبارة عن المعاهدة؛ سميت بذلك تشبيها بالمعاوضة المالية كما في قول عبال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأُمُوا لَهُمُ الْجَنَّةَ ﴾ (٣) (٤).

والبيعة هي ميثاق الولاء للنظام السياسي الإسلامي، أو الخلافة الإسلامية، والالتزام بجهاعة المسلمين والطاعة لإمامهم (٥).

وفي هذا المبحث أربعة مطالب:

المطلب الأول: البيعة على الإسلام.

⁽١) لسان العرب (٨/ ٢٦) مادة (ب يع).

⁽٢) مقدمة ابن خلدون (٢٠٩).

⁽٣) التوبة: (١١١).

⁽٤) الفتح (١/ ٦٤).

⁽٥) البيعة في النظام السياسي الإسلامي، وتطبيقاتها في الحياة السياسية المعاصرة لأحمد صديق (٣٥).



المطلب الثانى: بيعة الامتحان.

المطلب الثالث: بيعة النساء.

المطلب الرابع: بيعة النصرة والمنعة.



المطلب الأول: البيعة على الإسلام:

وهي آكدها، وأوجبها، ونكثها كفر، أخرج البخاري (۱)، ومسلم (۲)من حديث جرير بن عبد الله قال: " بايعت رسول الله على شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والسمع والطاعة، والنصح لكل مسلم " واللفظ للبخاري. وأخرج مسلم (۳) من حديث ضهاد، وفيه أنه قال للنبي على: " هات يدك أبايعك على الإسلام ".

والنساء يشاركن الرجال في هذه البيعة، وقد جاءت الأحاديث النبوية في إثبات هذه البيعة أخرج عبد الرزاق في المصنف (1)، ومن طريقه ابن سعد في الطبقات (٥) وأحمد في المسند (٦) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٧)، والحاكم في المستدرك (٨) عن ابن جُريج، قال: أخبرني عبد الله بن عثمان بن خُثيم، أن محمد بن

⁽١) كتاب البيوع/ باب: هل يبيع حاضر لباد بغير أجر (٢/ ٧٥٧) ٢٠٤٩.

⁽٢) كتاب الإيمان/ باب: بيان أن الدين النصيحة (١/ ٧٥) ٥٦.

⁽٣) كتاب الجمعة/ باب: تخفيف الصلاة والخطبة (٢/ ٩٣٥) ٨٦٨.

 $^{(3)(\}Gamma \setminus 0) \cdot YAP$.

⁽⁽⁰⁾⁽⁰⁾⁽⁰⁾

^{(1)(37/171)17301.}

^{.0}YAT (YTO /T) (A)



الأسود بن خلف أخبره أن أباه الأسود رأى النبي على يايع الناس يوم الفتح، قال: جلس عند قَرْن مَسْقَلة (1).. فرأيت النبي على جلس إليه، فجاءه الناس الصغار والكبار والنساء فبايعوه على الإسلام والشهادة قلت: وما الشهادة؟ قال أخبرني محمد بن الأسود: أنه بايعهم على الإيهان بالله، وشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله. واللفظ لعبد الرزاق.

وسكت عنه الحاكم والذهبي.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢)، والفاكهي في أخبار مكة (٣)، والطبراني في الكبير (٤) والأوسط (٥) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦) والبيهقي في الدلائل (٧) والمقدسي في المختارة (٨) من طرق عن ابن جريج به بنحوه. قال الطبراني في الأوسط: لا يروى هذا الحديث عن الأسود إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن جريج.

وأورده الهيثمي في المجمع (٩) وقال: "رواه الطبراني في الكبير والأوسط،

⁽١) قال الفاكهي: هو قرن قد بقيت منه بقية بأعلى مكة في دبر دار ابن سمرة، عند موقف الغنم، هـو بهـا بين شعب ابن عامر، وطرف دار رابعة. أخبار مكة (٤/ ١٣٧).

⁽٢) (١/ ٤٤٤) رقم الترجمة: ١٤٢٣.

^{(7)(3/771)7537.}

^{(3)(1/ + 1/) 011.}

^{(0) (7/ 73) 8737.}

 $^{(\}Gamma)(1/\Lambda \gamma I) \circ P \Lambda.$

^{.(9 { /}o) (V)

⁽A) (3\ 737) 7331.

⁽P)(r\vr).



وأحمد باختصار، ورجاله ثقات".

قلت: إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الصحيح غير محمد بن الأسود بن خلف، من رجال التعجيل، روى عنه اثنان، وذكره ابن حبان في الثقات (۱) وهو من طبقة التابعين، ومن كانت هذه حاله كان حديثه من قبيل الحسن، كما مضى نقله عن ابن القيم (۲).

يقول الطبري: " ثم اجتمع الناس بمكة لبيعة رسول الله على الإسلام، فأخذ على الناس السمع والطاعة لله ولرسوله فيها استطاعوا... قال: فلما فرغ من بيعة الرجال بايع النساء " (٣).

• وهناك قائمة غير قليلة من الصحابيات السابقات إلى الإسلام، واللاتي ذكرتهن المراجع في المبايعات بمكة قبل الهجرة، ويلاحظ أن هؤلاء المبايعات الأُوَل كنّ جميعًا من المهاجرات إلى الحبشة، وفيهن من أسلم قبل الدخول إلى دار الأرقم، ولاشك أن هذه البيعة كانت على الإسلام، ونذكر منهن: رملة بنت أبي عوف السهمية (3) وفكيهة بنت يسار (0) وليلى بنت أبي حثمة القرشية العدوية (1) وأم جميل بنت المجلل (٧) وربطة بنت الحارث (٨) وسهلة بنت سهيل بن

⁽١) (٥/ ٣٥٩) ١٩٨. وانظر ترجمته في : تعجيل المنفعة (٣٥٨).

⁽۲) ص (۱۲۰).

⁽٣) التاريخ (٢/ ١٦١).

⁽٤) الإصابة (٧/ ٦٥٥) ١١١٨٨، أسلمت قبل دخول دار الأرقم.

⁽٥) السابق (٨/ ٧٦) ١١٦٣٣.

⁽٦) السابق (٨/ ١٠٢) ١١٧٠٨.

⁽۷) السابق (۸/ ۱۸۱) ۱۱۹۳۵.

⁽٨) السابق (٧/ ٦٦٠) وقيل اسمها: رائطة.



عمرو القرشية (۱) وفاطمة بنت علقمة بن عبد الله بن أبي قيس (۲) والشفاء بنت عبد الله العدوية (۳) وجذامة بنت جندل (۱) وبسرة بنت صفوان بن نوفل الأسدية (۱) وعائشة بنت قدامة ابن مظعون (۱) وأم أبي بكر الصديق أم الخير بنت صخر (۷) وأسهاء بنت عميص (۸) ورقية بنت رسول الله عليه (۱) بايعت هي وأخواتها.

هذه الأسماء الأولى من المبايعات اللاتي كن في السابقين الأولين من المسلمين، فبايعن رسول الله عليه في هذا الوقت المبكر على الإيمان والعقيدة.



المطلب الثاني: بيعة الامتحان:

والدليل على هذه البيعة:

أ/ أخرج البخاري (١٠) ومسلم (١١) من حديث عائشة قالت: كانت المؤمنات إذا هاجرن إلى رسول الله ﷺ يمتحن بقول الله عز وجل: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّبِيُّ

⁽۱) السابق (۷/ ۲۱۷) ۱۱۳٤٦.

⁽٢) السابق (٨/ ٦٨) ١١٦٠١.

⁽٣) السابق (٧/ ٧٢٧) ١١٣٧٣.

⁽٤) السابق (٧/ ٥٥١) ١٠٩٦٧.

⁽٥) السابق (٧/ ٥٣٦) ١٩٠٣١.

⁽٦) السابق (٨/ ٢٢) ١١٤٦٤.

⁽۷) السابق (۸/ ۲۰۰) ۲۰۰۶.

⁽٨) السابق (٧/ ٤٨٩) ١٠٨٠٣ أسلمت قبل الدخول لدار الأرقم.

⁽٩) السابق (٧/ ٦٤٨) ١١١٨١.

⁽١٠) كتاب التفسير/ باب: (إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات) (١٨٥٦/٤) ٢٠٠٩.

⁽١١) كتاب الإمارة/ باب: كيفية بيعة النساء (٣/ ١٤٨٩) ١٨٦٦.



إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لَا يُشْرِكُنَ بِٱللَّهِ شَيَّا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ ﴾ إلى آخر الآية، قالت عائشة: فمن أقر بهذا من المؤمنات، فقد أقر بالمحنة، وكان رسول الله ﷺ إذا أقررن بذلك من قولهن، قال لهن رسول الله ﷺ انطلقن فقد بايعتكن، ولا والله ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط غير أنه يبايعهن بالكلام. قالت عائشة: "والله ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء قط إلا بها أمره الله تعالى، وما مست كف رسول الله ﷺ كف امرأة قط، وكان يقول لهن إذا أخذ عليهن قد بايعتكن كلامًا" واللفظ لمسلم.

ب/ ما أخرج البخاري (١) من طريق عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة أنه سمع مروان والمسور بن مخرمة، وفيه: "وجاء المؤمنات مهاجرات، وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله وسلم يومئذ، وهي عاتق، فجاء أهلها يسألون النبي على أن يرجعها إليهم، فلم يرجعها إليهم لما أنزل الله فسيهن: ﴿ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتُ مُهَا حِرَاتٍ فَآمَتَحِنُوهُنَ ۖ ٱللهُ أَعَلَمُ بإيمَانِينَ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَلَا هُمْ يَحِلُونَ هُنَ ﴾ قال عروة: فأخبرتني عائشة أن رسول الله على كان يمتحنهن بهذه الآية: ﴿ يَالَيْ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتُ مُهَا حِرَاتٍ فَامَتَحِنُوهُنَ ﴾ إلى: ﴿ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ قال عروة: قالت عروة: قالت عائشة: فمن أقر بهذا الشرط، منهن قال لها رسول الله على قد بايعتك كلامًا يكلمها عائشة: فمن أقر بهذا الشرط، منهن قال لها رسول الله على الإبقوله".

⁽١) كتاب الشروط/ باب: ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعة (٢/ ٩٦٧) ٢٥٦٤. وقد تقدم ذكر أسهاء المهاجرات ص (٣٩٦).





يقول الشيخ السعدي في تفسيره (۱): " لما كان صلح الحديبية صالح النبي على المشركين على أن من جاء منهم إلى المسلمين مسلمًا أنه يرد إلى المشركين، وكان هذا لفظًا عامًا مطلقًا يدخل في عمومه النساء والرجال، فأما الرجال فإن الله لم ينه عن ردهم إلى الكفار وفاء بالشرط، وتتميمًا للصلح، الذي هو من أكبر المصالح، وأما النساء فلما كان ردهم فيه مفاسد كثيرة، أمر المؤمنين إذا جاءهم المؤمنات مهاجرات، وشكوا في صدق إيهانهن أن يمتحنوهن ويختبروهن بها يظهر به صدقهن من أيهان مغلظة وغيرها".

واختلف المفسرون (۱) في قوله تعالى: ﴿ فَا مَتَجِنُوهُنَ ﴾ وأصح ما قيل في ذلك ما أخرجه البخاري، ومسلم من حديث عائشة المتقدم، أن الامتحان يكون بلفظ الآية: ﴿ أَن لَا يُشْرِكُنَ بِاللّهِ شَيًّا وَلَا يَسْرِقْنَ ﴾ ولذا تقدم في حديث عائشة: "كانت المؤمنات إذا هاجرن إلى النبي ﷺ يُمْتَحَنَّ بقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنّبِي اللّهِ شَيًّا ﴾ فقد أقر بالمحنة.

يقول الرازي: "وإنها كان امتحانهن؛ لأنهن يأتين من دار الحرب، فلا اطلاع لهن على الشرائع، ولأجل ذلك لم تمتحن المؤمنات في دار الإسلام، وإنها بايعن بغير امتحان؛ لأنهن عالمات بالشرائع، فلا حاجة إلى الامتحان" (٣).

حكم هذه البيعة:

^{(1)(1/}٧٥٨).

⁽٢) انظر أقوال المفسرين في: تفسير الطبري(٢٨/ ٦٧)، تفسير ابن أبي حاتم(١٠/ ٣٣٥٠)، الدر المنشور (٨/ ١٣٣).

⁽٣) التفسير الكبير (٢٩/ ٣٠٩).



قال القرطبي: " أجمع المسلمون على أنه ليس للإمام أن يشترط عليهن هذا، والأمر بذلك ندب لا إلزام" (١).

وقال بعض أهل النظر: "إذا احتيج إلى المحنة من أجل تباعد الدار كان على إمام المسلمين إقامة المحنة" (٢).

وقال الحافظ: " واختلف في استمرار حكم امتحان من هاجر من المؤمنات فقيل: منسوخ، بل ادعى بعضهم الإجماع على نسخه، والله أعلم " (٣).

-77/c A

المطلب الثالث: بيعة النساء:

لقد أراد الإسلام إقامة الحياة كلها على أساس العقيدة، وربطها كلها بمحور الإيهان، فبين الله سبحانه لرسوله على كيف يبايعن على الإيهان، وعلى أي الأسس يبايعن، فقال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِي اللهِ عَامَكَ ٱلْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لا يبايعن، فقال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِي اللهِ اللهِ عَلَىٰ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

وسمى الإمام النووي هذه البيعة بـ "البيعة الشرعية" (٥) لأنها تمثل الأسس والمقومات الكرى للعقيدة، كما أنها مقومات الحياة الاجتماعية الجديدة.

⁽٥) شرح النووي (٤/ ٥٣١).



⁽١) ينظر: روضة الطالبين للنووي (١٠/ ٣٠٢)، عمدة القارئ (١٣/ ٢٩٢).

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ٧٣).

⁽٣) الفتح (٩/ ٣٣٥).

⁽٤) المتحنة: (١٢).



وسميت هذه البيعة ببيعة النساء؛ لأنها وردت في القرآن في حق النساء، فعرفت بهن، ثم استعملت في الرجال (١).

وفي هذا المطلب خمس مسائل:

المسألة الأولى: وقت البيعة.

المسألة الثانية: أدلة البيعة.

المسألة الثالثة: حكم البيعة.

المسألة الرابعة: أركان البيعة.

المسألة الخامسة: كيفية البيعة.

المسألة الأولى: وقت البيعة:

أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام/ باب: بيعة النساء (٢)، من حديث عبادة بن الصامت قال: قال لنا رسول الله على ونحن في مجلس: " تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئًا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف، فمن وفي منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئًا، فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئًا، فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئًا، فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئًا فستره الله، فأمره إلى الله إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه فبايعناه على ذلك".

وأخرجه في كتاب الإيمان (٣) من حديث عبادة بن الصامت وكان شهد بدرًا -

⁽١) ينظر: الفتح (١٣/ ٢٠٤)، عمدة القارئ (٢٤/ ٢٧٦).

 $^{(7)(\}Gamma \setminus V T \Gamma T) V \Lambda V \Gamma$.

^{.14(10/1)(4)}



وهو أحد النقباء ليلة العقبة - قال وحوله عصابة من أصحابه: "بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا" فذكره بمثله.

وذكر الحافظ في الفتح ما ملخصه: أن التصريح بأن البيعة الأولى ليلة العقبة كانت على بيعة النساء وَهُمٌ من بعض الرواة؛ وأن البيعة على مثل بيعة النساء كانت بعد ذلك، ولما كانت بيعة العقبة من أجل ما يتمدح به، فكان يذكرها إذا حدث تنويهًا بسابقيته، فلما ذكر هذه البيعة التي صدرت على مثل بيعة النساء عقب ذلك، توهم من لم يقف على حقيقة الحال أن البيعة الأولى وقعت على ذلك.

وقال: " والذي يقوي أنها وقعت بعد فتح مكة بعد أن نزلت الآية التي في المتحنة وهي قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ ﴾ ونزول هذه الآية متأخر بعد قصة الحديبية بلا خلاف، والدليل على ذلك ما عند البخاري في الحدود (۱) من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري في حديث عبادة هذا أن النبي عَلَيْهُ لما بايعهم قرأ الآية كلها، وعنده في تفسير الممتحنة (۱) من هذا الوجه قال: " قرأ آية النساء" ولمسلم (۱) من طريق معمر عن الزهري قال: " فتلا علينا آية النساء؛ قال: أن لا تشركن بالله شيئًا.... وللطبراني (١) من وجه آخر عن الزهري بلذ شيئًا بايعنا رسول الله عليه النساء يوم فتح مكة " (٥).

^{(1)(1/1934) 4.35.}

⁽Y)(3\VOAI)YIF3.

^{.17.4 (1777 /4) (4)}

⁽٤) لم أقف عليه في المطبوع من كتبه.

⁽٥) انظر بقية الأدلة، مع مناقشة من ذهب إلى أن بيعة العقبة الأولى كانت على مثل بيعة النساء في الفتح (١/ ٩٠ - ٩٣). وانظر تاريخ الطبري (١/ ٥٨٨) الروض الأنف (٢/ ٢٤٦) السيرة الحلبية (٢/ ١٦١) البداية والنهاية (٣/ ١٥٠) السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة لمحمد أبو شهبة



وقرر مَحْكَلُلْكُ أن بيعة العقبة الأولى وقعت على السمع والطاعة في النشاط والكسل، وعلى الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وعلى أن نقول بالحق، ولا نخاف في الله لومة لائم (١).

المسألة الثانية: أدلة البيعة:

أ/ أخرج الطيالسي في المسند (٢) والإمام أحمد في المسند (٣) والحميدي في المسند (٤) وابن ماجة في السنن (٥) والترمذي في السنن (٢) وفي العلل الكبير (٧) وابن أبي عاصم في الآحاد (٨) ، والنسائي في المجتبى (٩) ، والطبري في التفسير (١٠) وابن حبان في صحيحه (١١) ، والطبراني في الكبير (٢١) ، والحاكم في المستدرك (٣) من طرق عن ابن المنكدر، عن أميمة بنت رُقَيْقة قالت: أتيت النبي ولا في نسوة من الأنصار نبايعه، فقلنا: يا رسول الله نبايعك على ألا نشرك بالله شيئًا، ولا نسرق، ولا نزن، ولا نأتي ببهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا، ولا نعصيك في معروف قال: "فيها نزن، ولا نأتي ببهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا، ولا نعصيك في معروف قال: "فيها

⁽١) الفتح (١/ ٩٠).

^{(7)(077)1751.}

^{(7)(33/500) 5... 7.}

^{(3)(771)137.}

⁽⁰⁾⁽Y\P0P)3VAY.

^{.1097(101/5)(1)}

⁽Y)(Y\ 7AF).

 $^{(\}Lambda)(\Gamma \setminus (1)) \cdot 3$

⁽P)(Y\P31)1A13.

^{(·/)(}A·Y\PV).

^{(11)(1/113)7003.}

^{(71)(37\711). 43.}

^{(71)(3/.1) 53}PF.



استطعتن وأطقتن" قالت: قلنا: الله ورسوله أرحم بنا، هلم نبايعك يسا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: "إني لا أصافح النساء، إنها قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة" واللفظ للنسائي.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح لا نعرف إلا من حديث محمد بن المنكدر، وروى سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وغير واحد هذا الحديث عن محمد بن المنكدر ونحوه. قال: وسألت محمدًا (أي: البخاري) عن هذا الحديث، فقال: لا أعرف لأميمة بنت رقيقة غير هذا الحديث، وأميمة امرأة أخرى لها حديث عن رسول الله على الله المناه المناه الله المناه المناه المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله الله المناه الله المناه الله المناه المناه الله المناه المناه المناه المناه المناه الله المناه الله المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه الله المناه المنا

وقال ابن كثير بعد أن ساق رواية الإمام أحمد: "هذا إسناد صحيح" (١).

قلت: رجاله رجال الشيخين، غير صحابيته أميمة -رضي الله عنها- فقد روى لها أصحاب السنن هذا الحديث. وصححه الألباني في صحيح جامع الترمذي (٢).

• وجاءت تسمية هذه البيعة ببيعة الإسلام، كما أخرج أحمد في المسند (٣) والطبري في التفسير (٤) من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: جاءت أميمة بنت رُقيقة إلى رسول الله على تبايعه على الإسلام وذكر الحديث بنحوه. قال الهيثمي في المجمع (٥): "رواه الطبراني (٢) ورجاله ثقات".

^{(1)(3/207).}

^{(1)(3/101) 4001.}

⁽T)(11\VT3).0AF.

⁽³⁾⁽AY\PV).

⁽٥) (٦/ ٧٣).

⁽٦) لم أقف عليه في معاجمه؛ فلعله في المفقود من المعجم الكبير.



وفاته ﷺ أن ينسبه لأحمد؛ قلت: إسناده حسن؛ لأجل رواية عمرو بـن شعيب له، وقد تقدم تحقيق القول في روايته (١).

المن وقد كانت هذه البيعة معروفة لدى الصحابيات، وكن يتوافدن لأخذها من رسول الله على أخرج الإمام أحمد في المسند (٢) عن إبراهيم بن أبي العباس ويونس، ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (٣) والطبراني في الكبير (١) من طريق زكريا بن يحيى زحمويه، كلاهما عن عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبه عائشة بنت قدامة، قالت: أنا مع رائطة بنت سفيان الخزاعية، والنبي يشي يبايع النسوة، ويقول: "أبايعكن على أن لا تشركن بالله شيئًا، ولا تسرقن، ولا تنزنين، ولا تقتلن أولادكن، ولا تأتين ببهتان تفترينه بين أيديكن وأرجلكن، ولا تعصين في معروف" قالت: فأطرقن، فقال لهن النبي على الله عنها استطعتن" فكن يقلن وأقول معهن، وأمي تلقنني: قولي أي بنية: نعم، فيها استطعت، فكنت أقول كها يقلن.

قال الهيشمي في المجمع (٥): "رواه أحمد والطبراني، وفيه عبد الرحمن بن عثمان ابن إبراهيم، وهو ضعيف".

⁽١) ص (١٨٩).

^{(7)(33/11)75.77.}

⁽⁷⁾⁽٧/ ١٤٩).

^{(3)(37\177)755,(37\737)40}A.

^{(°)(}r/AT).



قلت: إسناده ضعيف؛ فيه عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب من رجال التعجيل (۱) قال أبو حاتم: "ضعيف الحديث؛ يهولني كثرة ما يسند" (۲) وأبوه عثمان من رجال التعجيل (۳) قال أبو حاتم: "شيخ يكتب حديثه، وقد روى عنه ابنه عبد الرحمن أحاديث منكرة" (٤) وبقية رجاله ثقات؛ لكن ما قبله شاهد له، وما سيأتي بعده أيضًا، فيكون الحديث صحيحاً لغيره.

وتأمل -حفظك الله- وافر رحمته على المبايعات حين يؤكد عليهن أن يقلن " فيها نستطيع".

"/ أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٥) ومن طريقه الإمام أحمد في المسند (٦) وابن حبان في صحيحه (٧) والبزار في المسند (٨) عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت عتبة بن ربيعة تبايع النبي على فأخذ عليها: " أن لا يشركن بالله شيئًا ولا يزنين.. " قالت: فوضعت يدها على رأسها حياءً؟ فأعجب رسول الله على منها، فقالت عائشة: أقرِّي أيتها المرأة، فو الله ما بايعنا إلا على هذا، قالت: فنعم إذًا، فبايعها بالآية. واللفظ لعبدالرزاق.

⁽۲) الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٤) ١٢٤٩.

[.]٧٢ • (٢٨١) (٣)

⁽٤) ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٤٤) ٧٨٧.

^{(0)(11/373) • 7 • 17.}

⁽r) (r3\0P) ovi or.

^{. 2008 (}EIA/I+) (V)

^{.(}γ·)(_λ).



قال البزار: " لا نعلم رواه إلا معمر بهذا".

وقال الهيثمي في المجمع (١): "رواه أحمد، إلا أنه قال: عن معمر، عن الزهري أو غيره، عن عروة، والبزار لم يشك، ورجاله رجال الصحيح".

قلت: إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين.

2/ أخرج البخاري (٢) ومسلم (٣) من حديث أم عطية قالت: بايعنا النبي فقرأ علينا ﴿ أَن لا يُشْرِكُنَ بِاللَّهِ شَيئًا ﴾ ونهانا عن النياحة، فقبضت امرأة منّا يدها (٤) فقالت: فلانة أسعدتني (٥) وأنا أريد أن أجزيها، فلم يقل شيئًا، فذهبت ثم رجعت (٦) فها وفت امرأة إلا أم سليم، وأم العلاء، وابنة أبي سبرة امرأة معاذ، أو

(1)(1/77).

⁽٢) كتاب الأحكام/ باب: بيعة النساء (٦/ ٢٦٣٧) ٩٨٧٦.

⁽٣) كتاب الجنائز/ باب: التشديد في النياحة (٢/ ٦٤٥) ٩٣٦.

⁽٤) سيأتي تفصيل ذلك في كيفية البيعة ص (٤١٤) فها بعدها.

⁽٥) معنى "أسعدتني" قال الحافظ: "الإسعاد قيام المرأة مع الأخرى في النياحة تراسلها، وهو خاص بهذا المعنى، ولا يستعمل إلا في البكاء والمساعدة عليه، ويقال: إن أصل المساعدة وضع الرجل يده على ساعد الرجل صاحبه عند التعاون على ذلك" الفتح (٨/ ٦٣٨).

⁽٦) اختلفت أقوال أهل العلم في تأويل هذه الجملة: ذهب بعضهم إلى أن هذا كان قبل تحريم النياحة، وهو فاسد لمساق حديث أم عطية هذا؛ ولولا أن أم عطية فهمت التحريم لما استثنت، وهي التي سألت رسول الله عليه كما بينت ذلك رواية النسائي (الكبرى ٤٢٨/٤ حديث: ٧٨٠٢)، وقد أبهمت نفسها في هذه الرواية.

وذهب النووي إلى أن ذلك مخصوص بأم عطية في آل فلان خاصة، وللشارع أن يخص من العموم من شاء بمن شاء. قال الحافظ: وفيه نظر إلا إن ادعى أن الذين ساعدتهم لم يكونوا أسلموا، وفيه بعد، وقد ساق الحافظ في الفتح رخصة النبي على لغير أم عطية، وثبوت ذلك لغيرها.

وأقرب الأجوبة في ذلك كما رجح الحافظ أنها كانت مباحة، ثم كرهت كراهة تنزيه، ثم تحريم. وانظر الأقوال الأخرى ومناقشتها:



ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ. واللفظ للبخاري.

٥/ بل كان ﷺ بتعاهد النساء بهذه البيعة يوم العيد كما قال ابن كثير (١) أخرج البخاري (٢) ومسلم (٣) من حديث ابن عباس قال: شهدت صلاة الفطر مع نبي الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان فكلهم يصليها قبل الخطبة، ثم يخطب، قال: فنزل النبي ﷺ كأني أنظر إليه حين يجلس الرجال بيده، ثم أقبل يشقهم حتى جاء النساء ومعه بلال فقال: ﴿ يَنَأَيُّنَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لا يَشْرِكُنَ بِٱللَّهِ شَيئًا وَلَا يَسْرِقِنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلُنَ أُولَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهُ تَن يَفُترِينَهُ وَلَا يَسْرِقِنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعُرُوفٍ فَبَايِعْهُنَ بِبُهُ تَن يَفْترِينَهُ وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعُرُوفٍ فَبَايِعْهُنَ وَٱلسَّعْفِرُ لَمُنَّ ٱللَّهَ أَن اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (١) فتلا هذه الآية حتى فرغ منها، ثم وَالسَّعْفِرُ لَهُنَّ ٱللَّهَ أَن اللَّهَ عَلْ ذلك؟ " فقالت امرأة واحدة لم يجبه غيرها منهن: قال حين فرغ منها: " أنتن على ذلك؟ " فقالت امرأة واحدة لم يجبه غيرها منهن: نعم يا نبي الله لا يدري حينئذ من هي.... الحديث، واللفظ لمسلم.

يقول العيني: " وإنها تلا هذه الآية الكريمة ليذكرهن البيعة التي وقعت بينه وبين النساء لما فتح مكة، وكان النبي على لما فرغ من أمر الفتح اجتمع الناس للبيعة، فجلس بهم على الصفا، ولما فرغ من بيعة الرجال بايع النساء (٥) وذكر لهن ما ذكر الله

شرح ابن بطال (٥/ ١٤٢)، المعلم (١٠٢/٦)، المفهم (٤/ ١١٢)، شرح النووي (٢٢/٧)، الفتح (٨/ ٦٣٨ - ٦٣٩)، عمدة القارئ (١٩/ ٢٣٢ - ٣٣٣).

⁽١) التفسير (٤/ ٣٥٤).

⁽٢) كتاب العيدين/ باب: موعظة الإمام النساء يوم العيد (١/ ٣٣٢) ٩٣٦.

⁽٣) كتاب صلاة العيدين (٢/ ٢-٦) ٨٨٤.

⁽٤) المتحنة: (١٢).

⁽٥) تقدم تخريجه ص (٣٩٥).



في الآية المذكورة، قوله (أنتن على ذلك) مقول القول، والخطاب للنساء أي: أنتن على ما ذكر في هذه الآية "(١).

قال ابن الجوزي: "وجملة من أحصي من المبايعات إذ ذاك أربعائة وسبع وخمسون امرأة، ولم يصافح في البيعة امرأة، وإنها بايعهن بالكلام بهذه الآية" (٢).

المسألة الثالثة: حكم البيعة:

بّوب ابن حبان في صحيحه على حديث أميمة بنت رقيقة (٣): "ذكر ما يستحب للإمام أخذ البيعة من نساء رعيته على نفسه إذا أحب ذلك" (١٤).

وقال القرطبي: "قال المهدوي: أجمع المسلمون على أنه ليس للإمام أن يشترط عليهن هذا، والأمر بذلك ندب لا إلزام" (٥٠).

يقول أبو السعود في تفسيره (٢): " (فبايعهن) أي: على ما ذكر وما لم يذكر لوضوح أمره، وظهور أصالته في المبايعة من الصلاة، والزكاة، وسائر أركان الدين وشعائر الإسلام، وتقييد مبايعتهن بها ذكر من مجيئهن، لحثهن على المسارعة إليها، مع كمال الرغبة فيها من غير دعوة لهن إليها..".

ومن هنا يتبين لك هذه البيعة سنة في حق الإمام إذا جاءه النساء يبايعنه

⁽١) عمدة القارئ (٦/ ٢٠١).

⁽٢) عزاه له محمد صديق في حسن الأسوة (١٥١) وقد اجتهدت في التنقيب عن قول ابن الجوزي في كتبه، فلم أظفر به، فلعل الله أن يسهل لي الظفر به.

⁽٣) تقدم تخريجه ص (٤٠٣) فها بعدها.

⁽٤) صحيح ابن حبان (١٠/٤١٧).

⁽٥) تفسير القرطبي (١٨/ ٧٦).

⁽r) (\/\13Y).



عليها، دون أن يدعو إليها، ولذا شرط الله تعالى المبايعة من رسول الله على للنساء بمجيئهن إليه مبايعات.

ومن هنا تعلم أن بيعة النساء بويع بها الرجال والنساء على حد سواء يوم فتح مكة (١) كما بويعت بها المهاجرات للامتحان (٢) وبويعت بها نساء الأنصار (٣) بل كان يتعاهد النساء بها كما جاء في حديث ابن عباس (٤).

المسألة الرابعة: أركان البيعة:

يقول الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لَا يُشْرِكُ فَ بِٱللَّهِ شَيَّا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أُوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِهُمْ تَنْ يَفْتَرِينَهُ مَ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِرِ فَ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ بِبُهْتَنْ يَفْتَرِينَهُ مَ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِر فَ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ هُنَ ٱللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (٥)

أركان بيعة النساء ستة:

- أولها: النهي عن الشرك المناقض للإيمان الذي اعتنقوه، وآمنوا به، وجاءت "شيئًا" نكره في سياق النفي؛ لتعم جميع أوجه الإشراك صغيرها وكبيرها، وليفردنه ويوحدنه سبحانه بالعبادة.
- ثانيها: "ولا يسرقن" فلا تأخذ مال أحد بغير حق. ولذا استفسرت هند

⁽١) تقدم ما يدل على ذلك ص(٣٩٤). وانظر:السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة (١/ ٤٣٦-٤٣٩).

⁽٢) تقدم ص (٣٩٤).

⁽٣) تقدم ص (٤٠٥).

⁽٤) تقدم ص (٤٠٨).

⁽٥) المتحنة : (١٢).



بنت عتبة عن أخذها من مال زوجها أبي سفيان، أخرج ابن سعد (۱) بسند رجاله رجال الصحيح لكنه مرسل عن الشعبي يذكر أن النساء جئن يبايعن، فقال النبي على أن لا تشركن بالله شيئًا " فقالت هند: إنا لقائلوها. فقال: "فلا تسرقن " فقالت هند: كنت أصيب من مال أبي سفيان، قال أبو سفيان: فها أصبت من مالي فهو حلال لك. قال: "ولا تزنين " قالت هند: وهل تزني الحرة؟ قال: "ولا تقتلن أولادكن " قالت هند: أنت قتلتهم.

• ثالثها: "ولا يزنين".

لقد شاع في المجتمع الجاهلي قبل الإسلام شأنه كشأن أي مجتمع منحرف عن الصراط المستقيم عقيدة وسلوكًا الفواحش، وخضع لغوايات الشيطان، ووقع في أحابيله، وتاه في دهاليز الضلالة، يدلل على ذلك ما تقدم (أ) إيراده من أنواع الأنكحة الأربعة في الجاهلية التي أبطل الإسلام منها ثلاثة، وأقر واحدًا هو نكاح

⁽¹⁾⁽A\VYY).

⁽٢) كتاب النفقات/ باب: إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه.... (٥/ ٢٠٥٢) ٥٠٤٩.

⁽٣) الفتح (٩/ ٤٢٠).

⁽٤) ص (٧٧–٤٨).



الناس اليوم، وعالج الإسلام هذه الظاهرة الانحرافية في المجتمع الجاهلي علاجًا جذريًا، وذلك من طريقين: إيجابي بالحض على الزواج المبكر، وتهيئة أسبابه، وتيسير مؤونته، وسلبى: بالنهى عنه، والتحذير منه، ثم الحد لمن فعله.

● رابعها: "ولا يقتلن أولادهن".

قال محمد بن إسماعيل التيمي: خص القتل بالأولاد؛ لأنه قتل وقطيعة رحم، فالعناية بالنهي عنه آكد (١)

ولأنه كان شائعًا فيهم، وأد البنات، وقتل البنين خشية الإملاق (٢)

• خامسها: "ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن".

اختلفت أقوال المفسرين في الآية:

فذهب بعضهم إلى أن الآية نهي عن النميمة، والبهتان هو الكذب الذي يبهت سامعه، وخص الأيدي والأرجل بالافتراء؛ لأن معظم الأفعال تقع بها، إذ كانت هي العوامل والحوامل للمباشرة والسعي (٣).

وذهب الجمهور إلى أن الآية نهي عن إلحاق الولد بالزوج، قال ابن عباس: لا تلحق بزوجها ولدًا ليس منه (٤) قال الفراء: كانت المرأة تلتقط المولود، فتقول لزوجها: هذا ولدي منك (٥).

فذلك البهتان المفترى بين أيديهن وأرجلهن، وذلك أن الولد إذا أرضعته الأم

⁽٥) عزاه له الرازي في تفسيره (٢٩ ٢٦٧).



⁽١) عزاه له الحافظ في الفتح (١/ ٨٨).

⁽۲) ينظر: تفسير القرطبي (۱۸/ ۷۲)، تفسير ابن كثير (٤/ ٣٥٥)، الفتح (١/ ٨٨)، روح المعاني للألوسي (٢٨/ ٨٠).

⁽٣) ينظر: التفسير الكبير للرازي (٢٩/ ٢٦٧)، الفتح (١/ ٨٨).

⁽٤) ينظر: تفسير الطبرى (٢٨/ ٧٧)، التفسير الكبير (٢٩/ ٢٦٧)، الدر المنثور (٨/ ١٤١).



سقط بين يديها ورجليها (١) وقيل: لأن بطنها الذي تحمله فيه بين اليدين، وفرجها الذي تلده به بين الرجلين (٢) وليس المعنى نهيهن عن الزنى؛ لأن النهي عن الزنى قد تقدم.

• سادسها: (ولا يعصينك في معروف).

اختلف في معناه، والصحيح أنه عام في جميع ما يأمر به النبي على الله عنه، فيدخل فيه النوح، وتخريق الثوب، وجز الشعر، والخلوة بغير محرم إلى غير ذلك، وهذه كلها من كبائر الذنوب.

وقال ابن عباس، وأنس بن مالك، وسالم بن أبي الجعد، وأبـو صـالح وغـير واحد (٣) نهاهن يومئذ عن النوح، وقد تقدم (٤) حديث أم عطية في ذلك أيضًا.

وقال زيد بن أسلم: "ولا يعصينك في معروف" قال: لا يخدشن وجهًا، ولا يشققن جيبًا، ولا يدعون ويلاً، ولا ينشدن شعرًا (٥٠).

وأخرج الطبري (٢^٥من طريق عمرو بن أبي سلمة، عن زهير في قـول الله (ولا يعصينك في معروف) قال: لا يخلو الرجل بامرأة.

وجميع ما مضي يدخل فيه.

قال أبو السعود: "والتقييد بالمعروف مع أن الرسول ﷺ لا يأمر إلا به؛ للتنبيه

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) ينظر: الكشاف (٤/ ٥١٩)، تفسير أبي السعود (٨/ ٢٤٠).

⁽٣) ينظر: تفسير الطبري (٢٨- ٧٧- ٧٩)، تفسير ابن كثير (٤/ ٣٥٦- ٣٥٨٩، الدر المنشور (٨/ ١٤٢- ١١٦١) ١١٦١.

⁽٤) ص (٤٠٧) وانظر: الفتح (٨/ ٦٤٠).

⁽٥) تفسير الطبرى (٢٨/ ٧٨).

⁽٦) المصدر السابق (٢٨/ ٨١).



على أنه لا يجوز طاعة مخلوق في معصية الخالق" (١١).

قلت: التقييد بالمعروف لمن جاء بعده ﷺ.

وبعد هذا الاستعراض ترى أن أركان بيعة النساء كانت على شرائع الدين وأصوله، ولعلك تسأل نفسك لم جاءت البيعة بالمناهى دون الأوامر؟.

يقول القرطبي: "في صفة البيعة خصالاً شتى صرح فيهن بأركان النهي في الدين، ولم يذكر أركان الأمر، وهي ستة أيضًا: الشهادة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والاغتسال من الجنابة؛ وذلك لأن النهي دائم في كل الأزمان، وكل الأحوال، فكان التنبيه على اشتراط الدائم آكد. وقيل: إن هذه المناهي كان في النساء كثير من يرتكبها، ولا يحجزهن عنها شرف النسب، فخصت بالذكر لهذا، ونحو منه قوله عليه السلام لوفد عبد القيس "وأنهاكم عن الدُبّاء، والحنتم والنقير، والمزفت" (٢) فنبههم على ترك المعصية في شرب الخمر دون سائر المعاصي؛ لأنها كانت شهوتهم وعادتهم، وإذا ترك المرء شهوته من المعاصي هان عليه ترك سائرها عما لا شهوة له فيها".

المسألة الخامسة: كيفية البيعة:

١ - بيعة النساء بالكلام فحسب:

المتأمل للأحاديث السابقة يرى أن بيعة النساء تمت بالكلام فحسب دون مصافحة كما هو حال الرجال، يدل على ذلك حديث أميمة بنت رقيقة المتقدم (٣)

⁽٣) ص (٤٠٤–٤٠٤).



⁽١) (٨/ ٢٤٠) وانظر: الفتح (١/ ٨٩).

⁽٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيهان/ باب: أداء الخمس من الإيهان (١/ ٢٩) ٥٣ الدُبّاء: القرع اليابس منه. والحَنْتم: الجرار الخضر تصنع من الطين والمشعر، والنَقِير: النخلة تنقر، فيتخذ منه وعاء. والمزفت: ما طلى بالزفت. انظر: الفتح (١/ ١٣٤).



وفيه جوابه ﷺ عليهن لمّا قلن له: هلم نبايعك يا رسول الله؟ فقال: "إني لا أصافح النساء، إنها قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة".

وحديث عائشة (۱) وفيه: "فمن أقر بهذا الشرط من المؤمنات قال لها رسول الله على: "قد بايعتك كلامًا، ولا والله ما مست يده يد امرأة قط في المبايعة، ما يبايعهن إلا بقوله: "قد بايعتك" واللفظ للبخاري، ولفظ مسلم: "وكان رسول الله على إذا أقررن بذلك من قولهن، قال لهن رسول الله على: " انطلقن فقد بايعتكن" ولا والله ما مست يد رسول الله على يد امرأة قط، غير أنه يبايعهن بالكلام، قالت عائشة: والله ما أخذ رسول الله على النساء قط إلا بها أمره الله تعالى، وما مست كف رسول الله على وكان يقول لهن إذا أخذ عليهن: "قد بايعتكن كلامًا".

يقول الثعالبي في تفسيره (٢): "واختلف في هيئة مبايعته عَلَيْمُ النساء بعد الإجماع على أنه لم تمس يده يد امرأة أجنبية قط، والمروي عن عائشة وغيرها أنه بايع باللسان قولاً، وقال: "إنها قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة".

ولا تستغرب أن تكون بيعة رسول الله على للنساء بالكلام فقط؛ لأنه على حدّث بحديث لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيي يوحى، أخرجه الروياني في المسند (٦) والطبراني في الكبير (١) من طريق أبي العلاء، عن معقل بن يسار يقول: قال رسول الله على : " لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد، خير له من أن

⁽۱) تقدم ص (۳۹۷).

^{(7)(3/3}P7).

^{.1717 (777 /1) (7)}

 $^{(3)(\}cdot 1/117)$ $\Gamma A 3.$



يمس امرأة لا تحل له" واللفظ للطبراني.

قال المنذري: "رواه الطبراني والبيهقي، ورجال الطبراني ثقات رجال الصحيح" (١) وصححه الصحيح" (١) وصححه الألباني في الصحيحة (٣) وهو كها قال.

قال ابن حجر عند شرح حديث عائشة المتقدم: "(قد بايعتك كلامًا) أي: يقول ذلك كلامًا فقط لا مصافحة باليد كها جرت العادة بمصافحة الرجال عند المبايعة، قوله: (ولا والله) القسم لتأكيد الخبر، وكأن عائشة أشارت بذلك إلى الرد على ما جاء عن أم عطية، فعند ابن خزيمة (3) وابن حبان (0) والبزار (1) والطبري (٧) وابن مردويه (٨) من طريق إسهاعيل بن عبد الرحمن، عن جدته أم عطية في قصة المبايعة قال: "فمد يده من خارج البيت، ومددنا أيدينا من داخل البيت، ثم قال: "اللهم اشهد" وكذا الحديث الذي بعده حيث قالت فيه "فقبضت منا امرأة يدها.." فإنه يشعر بأنهن كن يبايعنه بأيديهن، ويمكن الجواب عن الأول: بأن مد الأيدي من وراء الحجاب إشارة إلى وقوع المبايعة، وإن لم تقع المصافحة.

⁽١) الترغيب والترهيب (٣/ ٢٦).

⁽٢) مجمع الزوائد (٤/ ٣٢٦).

^{(3)(7/11)1111.}

^{(0) (}V/317) 13·7.

⁽٦) مسند البزار (١/ ٣٧٤) ٢٥٢.

⁽V)(AY/IA)

⁽٨) عزاه له السيوطي في الدر المنثور (٨/ ١٣٩).



وعن الثاني: بأن المراد بقبض اليد التأخر عن القبول" (١٠).

وقد جاءت روايات ضعيفة لا تقاوم الروايات الصحيحة في كيفية المبايعة؛ منها ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن الشعبي أن النبي علي حين أتى يبايع النساء أتى ببرد قطري، فوضعه على يده، فقال: إني لا أصافح النساء.

قلت: رجاله ثقات؛ لكنه مرسل، والمرسل من أقسام الضعيف، وقد أورده الحافظ في الفتح (٢) وتخريج الكشاف (٣) وسكت عنه، وضعفه الألباني في الضعفة (٤).

وأخرج ابن عبد البر في التمهيد (٥) من طريق سفيان، عن منصور، عن إبراهيم قال: كان النبي على يصافح النساء، وعلى يده ثوب.

وأخرج أيضًا من طريق سفيان، عن إسهاعيل بـن أبي خالـد، عـن قـيس بـن حازم: أن النبي على كان إذا بايع لا يصافح النساء إلا وعلى يده ثوب.

وكلاهما مرسل.

قال الحافظ: "وأخرج ابن إسحاق في المغازي، من رواية يونس بن بكير،
 عنه عن أبان بن صالح أنه ﷺ كان يغمس يده في إناء، وتغمس المرأة يدها" (١)

وسكت الحافظ عنه في الفتح؛ ولا يخفى ضعفه؛ للإعضال بين أبان بن

⁽١) الفتح (٨/ ٢٣٦).

⁽Y) (A\ \TT).

⁽٣) (٤/ ١٦٩).

^{(3)(3/} ٧٣٣) ٨٥٨١.

^{(0)(71/337).}

⁽⁷⁾ الفتح (A/77).



صالح، ورسول الله عليه، فأبان مات سنة بضع عشرة ومائة (١).

ويظهر مما تقدم أن بيعة النساء تكون بالكلام فقط دون مصافحة خلاف بيعة الرجال.

٢ - البيعة بالكتابة:

أخرج البخاري في صحيحه (٢) من طريق سفيان، قال: حدثني عبد الملك بن دينار قال: لما بايع الناس عبد الملك كتب إليه عبد الله بن عمر: " إلى عبد الله عبد الله عبد الملك أمير المؤمنين إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله، وسنة رسوله على فيها استطعت، وإن بَنِيَّ قد أقروا بذلك".

وفيه أن البيعة تؤخذ كتابةً؛ لفعل ابن عمر، وكما أنها تؤخذ من النساء مشافهة؛ فإنها تؤخذ أيضًا مكاتبة؛ إذ لا محظور شرعي في المسألة، والله تعالى أعلم. لكن بيعتها !! على ما تقدم من بيعة النساء.



⁽٢) كتاب الأحكام/ باب: كيف يبايع الإمام للناس (٦/ ٢٦٣٣) ٢٧٧٩.



⁽۱) ينظر: تهذيب التهذيب (۱/ ۸۲) ۱٦٨، التقريب (۱۰۳) ١٣٨.



7/16 4

المطلب الرابع، بيعة النصرة والمنعة،

أخرج أحمد في المسند (١) والبزار في المسند (٢) وابن حبان في الصحيح (٣) والبيهقي في الكبري (٤) من طرق عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن خُتُيم، عن أبي الزبير، عن جابر قال: مكث رسول الله علي بمكة عشر سنين يتبَّع الناس في منازلهم بعُكاظ ومَجَنَّة، وفي المواسم بمني، يقول: " من يؤويني؟ ومن ينصر ني؟ حتى أبلغ رسالة ربي، وله الجنة" حتى إن الرجل ليخرج من اليمن أو من مُضَر فيأتيه قومه، فيقولون: احذر غلام قريش، لا يفتننك، ويمشى بين رجالهم، وهم يـشيرون إليه بالأصابع، حتى بعثنا الله له من يترب، فآويناه وصدّقناه، فيخرج الرجل منا، فيؤمن به، ويقرئه القرآن، فينقلب إلى أهله، فيسلمون بإسلامه حتى لم يبق دار من دور الأنصار إلا وفيها رهط من المسلمين، يظهرون الإسلام. ثم ائتمروا جميعًا، فقلنا: حتى متى نترك رسول الله ﷺ يُطرَد في جبال مكة ويُخَاف؟ فرحل إليه منا سبعون رجلاً حتى قدموا عليه في المواسم، فواعدناه شعب العقبة، فاجتمعنا عنده من رجل ورجلين حتى توافينا، فقلنا: يا رسول الله علام نبايعك؟ قبال: "تبايعوني على السمع والطاعة في النشاط والكسل، والنفقة في العسر واليسر، وعلى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وأن تقولوا في الله، لا تخافون في الله لومة لائـم، وعـلى أن تنصروني فتمنعوني إذا قدمت عليكم مما تمنعون منه أنفسكم وأزواجكم

^{(1)(77\537)50331.}

⁽٢) كشف الأستار (١٧٥٦).

^{(7)(31/171)3775.}



وأبناءكم، ولكم الجنة" واللفظ لأحمد، وقد رواه بأتم من هذا.

وإسناده صحيح على شرط مسلم، وزال ما يخشى من تدليس أبي الزبير محمد ابن مسلم؛ لتصريحه بالتحديث عند أحمد (١)

وتسمى هذه البيعة بيعة العقبة الثانية، وجملة من شهدها ثلاثة وسبعون رجلاً، وامرأتان من النساء: نسيبة بنت كعب أم عمارة إحدى نساء بني مازن بن النجار، والثانية: أسماء بنت عمرو بن عدي بن نابي إحدى نساء بني سَلِمة وهي أم منيع (٢).

ولكن ولما فرغ رسول الله ﷺ من بيعته قال لهم جميعًا: "أخرجوا إليّ منكم اثني عشر نقيبًا، ليكونوا على قومهم بما فيهم" (٣).

والنقيب هو مقدم قومه والناظر عليهم، وسمي أصحاب النبي على من الأنصار الذين تقدموا لأخذ البيعة لنصرة النبي على نقباء؛ لضهانهم إسلام قومهم، ونصرتهم النبي على قومهم (٤).

وهناك رواية تشير إلى أن الأنصار لم يختاروا النقباء بأنفسهم، وإنها كان ذلك من رسول الله على الله على فقال من رسول الله على الوحي، ثم بايعوا -أي الأنصار- رسول الله على فقال لهم: "إن موسى عليه السلام أخذ من بني إسرائيل اثني عشر نقيبًا، فلا يجدن منكم أحد في نفسه أن يؤخذ غيره، فإنها يختار لي جبريل" قال مالك بن أنس كَلَيْلُلُلُلُنُ :

⁽۱) المسند (۲۲/ ۹۶۳) ۱٤٤٥٧.

⁽٢) السيرة لابن هشام (١/٤٥٤)، وانظر: البداية والنهاية (٣/١٦٦)، إمتاع الأسماع فيها للنبي ﷺ من الحفدة والمتاع للمقريزي (١/ ٣٥).

⁽٣) المصادر المتقدمة.

⁽٤) ينظر: مشارق الأنوار (٢/ ٢٣)، النهاية (٥/ ١٠٠) مادة (ن ق ب).



حدثني شيخ من الأنصار: أن جبريل -عليه السلام- كان يشير إلى من يجعله نقيبًا، قال مالك: كنت أعجب كيف جاء من قبيلة رجلان، ومن قبيلة رجل؟ حتى حدثني هذا الشيخ أن جبريل كان يشير إليهم يوم البيعة يوم العقبة" (١).

ومن هنا يُعْلَم أن البيعة انعقدت بأهل الحل والعقد النقباء، ولمن حضر السمع والطاعة، فتنبه (٢)، ولا مانع من أن تشهد المرأة مثل ذلك؛ لإقراره على المرأتين.

وما تقدم من أنواع البيعة جاءت السنة بإثباتها للنساء والرجال على حد سواء، وأمّا بيعة الهجرة، وبيعة الجهاد، وبيعة الصبر وعدم الفرار فهي للرجال دون النساء، كما ذكر ذلك شراح الحديث وأهل العلم (٣) ولذا لم أوردها في هذا المبحث.



⁽١) ينظر: الطبقات الكبرى (١/ ٢٢٢)، السيرة الحلبية (٢/ ١٧٦)، الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ لابن كثير (٩٩).

⁽٢) سيأتي مزيد لبيان هذه المسألة ص (٤٢٤) وما بعدها.

⁽٣) ينظر: فتح الباري (١٣/ ١٩٤)، عمدة القارئ (٢٤/ ٢٧١).



@1(

المبحث الثاني: بيعة المرأة لولي الأمر

إن البيعة لولي الأمر من أبرز جوانب العمل السياسي الذي تمارسه الأمة، إذ أنها في الرؤية لإسلامية هي التي تضفي الشرعية على نظام الحكم، وقد سبقت إنشاء الدولة في عهد رسول الله على ، فهي ميثاق تأسيس المجتمع السياسي الإسلامي، وأداة إعلانه التزامه بالمنهج والشريعة و الشورى، وهي صيغة تمكين الأمة لا خضوعها، فالبيعة هي الوجه الآخر للشورى، بل هي إحدى صورها، وهي ليست ممارسة قهرية بل اختيارية حرة لأن البيعة وإدارة تولي السلطة ووجود إدارة سياسية في المجتمع الإسلامي تنظم شؤونه، وتدير مصالحه هو شرط التمدن الإسلامي، وتجنب الوقوع في الفوضى التي قد تُضيع مقاصد الشرع، وبالتالي تعود الجاهلية، وإجراءات البيعة تنقسم إلى مستويين متتابعين متلازمين:

١ - بيعة الانعقاد: وبموجبها ينعقد للشخص المبايع السلطان، ويكون له بها الولاية الكبرى دون غيره، حسماً للخلاف حول من يتولى أمر المسلمين، وهذه البيعة هي التي يقوم بها أهل الحل والعقد، ودلائل هذه البيعة واضحة تماماً في انعقاد البيعة للخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم أجمعين - فقد كان أهل الاختيار يقومون باختيار الإمام، ثم يبايعونه بيعة انعقاد أولية.

Y - البيعة العامة أو بيعة الطاعة: وهي بيعة شعبية عامة للكافة من الأمة أي: بيعة سائر المسلمين للخليفة، وهذا ما تم بالنسبة للخلفاء الراشدين جميعاً، فأبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد أن بايعه أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، دُعي المسلمون للبيعة العامة في المسجد، فصعد المنبر بعد أن أخبرهم عمر بن الخطاب شه باختيارهم له، ومبايعتهم إيّاه، وأمرهم بمبايعته فبايعه



المسلمون، وما حدث مع أبي بكر الصديق حدث مع كل الخلفاء الراشدين (١).

يقول القرطبي: "إذا انعقدت الإمامة باتفاق أهل الحل والعقد، أو بواحد على ما تقدم (بشرط ألا يخالفه الأكثرية على الراجح) وجب على الناس مبايعته على السمع والطاعة، وإقامة كتاب الله وسنة رسوله على ، ومن تأبى عن البيعة لعذر عذر، ومن تأبى لغير عذر أُجبر وقهر، لئلا تفترق كلمة المسلمين " (٢) .

وقال الدسوقي في حاشيته: "وبيعة أهل الحل بالحضور والمباشرة بصفقة اليد، وإشهاد الغائب منهم، ويكفي العامي اعتقاد أنه تحت أمره؛ فإن أضمر خلاف ذلك فسق، ودخل تحت قوله عليه السلام: "من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية .. (٣) ॥ (٤).

وهذه البيعة هي التي تقصدها معظم الكتابات تأسيسًا على المارسة في عصور الملك المتتالية، وهي التي تتبادر للذهن إذا أطلقت كلمة البيعة دون تحديد.

* وقبل أن آتي إلى بيان حكم المسألة بالنسبة للمرأة، لابد أن نعرف من هم أهل الحل والعقد؟

عرف صاحب نهاية المحتاج أهل الحل والعقد بأنهم: "العلماء والرؤساء

⁽۱) ينظر: البداية والنهاية (٦/ ١٠٨)، الاختيار للوظيفة العامة في النظام الإسلامي لإبراهيم عبدالصادق محمود (١/ ٤٨)، البيعة في النظام السياسي والإسلامي لأحمد صديق عبدالرحمن (٦٨). (٢) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٧٢) وانظر: إعانة الطالبين للنووي (١٠/ ٤٣)، البحر الرائق (٦/ ٢٩٩).

⁽٣) أخرجه مسلم كتاب الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهـ ور الفـتن (٣/ ١٤٧٥) ١٨٥

⁽٤) حاشية الدسوقي (٤/ ٢٩٨).



ووجهاء الناس الذين يتيسر اجتماعهم" (١).

* وبعد أن عرضت مستويات البيعة، فإنه مما لاشك فيه أن المرأة تدخل دخولاً أولياً في القسم الثاني في بيعة الطاعة، أو البيعة العامة شأنها في ذلك شأن عوام المسلمين؛ وأنه يجب عليها السمع والطاعة لولي الأمر في السر والجهر ما لم يأمر بمعصية، ولا تعتقد خلاف ذلك؛ شأنها في ذلك شأن الرجل؛ لأن الأحاديث التي نهت عن الخروج على الإمام، وفسخ بيعة السمع والطاعة عامة؛ جاءت ب "من" الشرطية، وهي أعلى صيغ العموم، كما قرر ذلك الأصوليون (٢).

وقد أخرج البخاري (٣) ، ومسلم (٤) من حديث ابن عباس مرفوعاً: "من كره من أميره شيئًا فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبرًا مات ميتة جاهلية".

وأخرج مسلم (٥) من طريق نافع قال: جاء عبدالله بن عمر إلى عبدالله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية فقال: اطرحوا لأبي عبدالرحمن وسادة، فقال: إني لم آتك لأجلس، أتيتك لأحدثك حديثًا سمعت رسول الله علي يقول: "من خلع يدًا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات ليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية".

قال الحافظ: "والمراد بالميتة الجاهلية - وهي بكسر الميم - أي الموت كموت

⁽۱) (۷/ ۳۹۰) وانظر: روضة الطالبين (۱۰/ ٤٣)، البحر الرائق (٦/ ٢٩٠٩)، مواهب الجليل (٦/ ٢٧٩).

⁽٢) ينظر: أصول السرخسي (١/ ١٥)، إرشاد الفحول (٢٤٧)، المدخل لابن بن ران (١/ ٢٣٩).

⁽٣) كتاب الفتن، باب: قول النبي على "سترون بعدى أمورًا تنكرونها" (٦/ ٢٥٨٨) ٦٦٤٥.

⁽٤) كتاب الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين ... (٣/ ١٤٧٧) ١٨٤٩.

⁽٥) حديث رقم (١٨٥١).



أهل الجاهلية على ضلال، وليس له إمام مطاع؛ لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك، وليس المراد أنه يموت كافرًا بل يموت عاصيًا، ويحتمل أن يكون التشبيه على ظاهره، ومعناه أنه يموت مثل موت الجاهلي، وإن لم يكن هو جاهليًا، وأن ذلك ورد مورد الزجر والتنفير وظاهره غير مراد"(۱).

* وأمّا بيعة الانعقاد فيشترط أن تكون من أهل الحل والعقد، ومن شروط أهل الحل والعقد الذكورة، بل حكى الجويني الإجماع على ذلك في غياب الأمم (٢) فقال: "مما نعلمه قطعًا أن النسوة لا مدخل لهن في تخير الإمام وعقد الإمامة، فإنه ما روجعن قط، ولو استشير في هذا الأمر امرأة لكان أحرى الناس وأجدرهنَّ بهذا الأمر فاطمة – رضي الله عنها – ثم نسوة رسول الله عنها تالمؤمنين، ونحن بابتداء الأذهان نعلم أنه ما كان لهن في هذا المجال مخاض في منقرض العصور، وكرّ الدهور". وقال الماوردي في الأحكام السلطانية (٣):

"ويعتبر في تقليد هذه الوزارة - أي وزارة التفويض - شروط الإمامة إلا النسب وحده" ومن شروط الإمامة العظمى كها سيأتي (٤) الذكورة، ومن أدل الأدلة على ذلك أن استخلاف الخلفاء الراشدين (٥) لم يُؤثّرُ فيه أن امرأة واحدة من أمهات المؤمنين ولا الصحابيات شاركن في أخذ البيعة، بل اكتفت النساء ببيعة الرجال - ولا يجتمعون على ضلالة - ولا في بيعة من جاء بعدهم مع وفرة الدواعى التى تؤيد

^{.(}٧/١٣)(١)

⁽٢) (٨3).

^{(40) (4).}

⁽٤) ص (٤٣٧).

⁽٥) ينظر: حكم تولي المرأة الإمامة الكبرى والقضاء للحاج محمد أحمد (٥٩-٦٢).



مشاركة المرأة، وانتفاء الموانع في ذلك الوقت حين بلغت المرأة شأوًا عظيمًا برفع الإسلام لمكانتها، والقرب من مشكاة النبوة، وقد أخرج البخاري^(۱) في حديث طويل من حديث ابن عباس وفيه قول عمر: "كنا في الجاهلية لا نعد النساء شيئًا، فلم جاء الإسلام وذكرهن الله رأينا لهن بذلك علينا حقًا من غير أن يدخلهن في شيء من أمورنا".

فتكون عدم مشاركتهن (٢) إجماعًا من الصحابة ومن بعدهم من المسلمين، وقد أخرج أحمد في المسند (٩) ، وأبو داود في المسنن (١) ، وابن ماجه في المسنن (١) ، والترمذي في المسند (١) ، وابن حبان في صحيحه (٧) ، والحاكم في المستدرك (٨) ، من حديث العرباض بن سارية وفيه قال: قال عليه "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ".

قال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح وليس له عله، ووافقه الذهبي. وأبو نعيم فيها نقله ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٩)،

⁽١) كتاب اللباس، باب: ما كان النبي على يتجوز من اللباس والبسط (٥/ ٢١٩٧) ٥٥٠٥.

⁽٢) حاولت الباحثة الفاضلة: أسماء محمد زياد أن توجد مبررًا لغياب مشاركة المرأة في البيعة في عهد النبي الخلفاء الراشدين، فأبعدت – وفقها الله – فيما حققته. يُنْظر كتابها "دور المرأة السياسي في عهد النبي والخلفاء الراشدين" (١٩١-٢١٣).

^{.17/27) 73/71.}

 $^{(3)(3) \}cdot (7) \cdot (73)$

^{(0)(1/01)73.}

^{(1)(0/33)1777.}

[.]o(1v9/1)(v)

⁽A) (I \ 3 V I) P T T.

^{.(1.9/}Y)(9)



والبزار فيها نقله عنه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم (١) . وصححه الألباني (٢) في صحيح سنن أبي داود.

وخلاصة هذه المسألة أن للمرأة حقًا في بيعة السمع والطاعة ولو حضرت البيعة جاز لها ذلك لأن نسيبة بنت كعب أم عهارة، وأسهاء بنت عمرو أم منيع شهدتا بيعة العقبة الثانية، وسميتا من أهلها؛ وبايعتا بيعة السمع والطاعة، لكن بيعة الانعقاد تمت على يد النقباء الاثني عشر. وفقنا الله للصواب، وهدانا لما اختلف فيه من الحق بإذنه؛ إنه سبحانه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.



(1)(713).



^{(1)(3/ ** 7)} ٧ * 53.











الفصل الثاني

حق المرأة في مناصحة الولاة

أو الاحتساب على أصحاب السلطة

لقد مرّ بك -أيّها الكريم - فيها مضى دور المرأة الجليل في الدعوة إلى الله، على المستوى الفردي والجهاعي (۱) وما أولته من عناية للعلم جعلتها تصاف كبار علماء عصرها، وثنى أجلّاء العلماء ركبهم عندها، فأفتت، وناظرت، وراجعت العلماء وطلاب العلم حتى إن كثيرًا منهم رجع إلى رأيها، واستضاء بعلمها (۲) وستجدها الآن صاحبة الرأي المستنير، والحجة القوية التي تأمر بها السلطان بالمعروف، وتنهاه عن المنكر، ولا غرو فإن الإسلام يربي أفراده على القوة وقول الحق ولو على أنفسهم يقول تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ أَ يَأْمُرُونَ وَيُقِيمُونَ الشَّمُونِ وَيُولِيعُونَ وَالْمُؤْمِنِكَ بَعْضُهُمْ أَللَّهُ إِنَّ الشَّمَوْ وَيُؤتُونَ الزَّكُوة وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُمَّ أُولِيَآءً بَعْضٍ أَ الزَّكُوة وَيُطِيعُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُمَّ أُولِيَآهُ إِنَّ اللَّهَ عَزيزُ حَكِيمٌ ﴾ (٣) .

يقول ابن النحاس الدمشقي: "قلت: وفي ذكره تعالى (والمؤمنات) هنا دليل على أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب على النساء، كوجوبه على الرجال

⁽۱) ص (۲۰۷).

⁽۲) ص(۲۹۳).

⁽٣) التوبة: (٧١).



حيث وجدت الاستطاعة (١).

وأفتى الفقهاء بأن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتساوى فيه النساء والرجال (٢٠).

وسأدلل لك فيما سيأتي على ما بذلته المرأة في تطبيق هذه الشعيرة على أصحاب السلطة وكبار القوم؛ لتعلم أن الإسلام حباها بمكانة لا تساميها مكانة:

1/ أخرج البخاري في صحيحه (٣) من طريق يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد وسليان بن يسار أنه سمعها يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبدالرحمن بن الحكم، فانتقلها عبد الرحمن، فأرسلت عائشة إلى مروان -وهو أمير المدينة: " اتق الله وارددها إلى بيتها". قال مروان في حديث سليان: إن عبدالرحمن بن الحكم غلبني (٤) وقال القاسم بن محمد: أو ما بلغكِ شأن فاطمة بنت قيس؟ قالت: لا يضرك أن لا تذكر حديث فاطمة. فقال مروان: إن كان بك شر فحسبك ما بين هذين من الشر (٥).

وفي الحديث أمر أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- أمير المدينة برد المطلقة

⁽١) تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين (٢٠).

⁽٢) تفسير القرطبي (٨/ ٢٠٣)، إحياء علوم الدين للغزالي (٢/ ٤٧٤).

⁽٣) كتاب الطلاق/ باب: قصة فاطمة بنت قيس قبول الله عز وجل ﴿ وَاتَّقُواْ اللهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُرِ بَي مِنْ بُيُوتِهِنَ ﴾ الطلاق: ١ (٥/ ٢٠٣٨) ٥٠١٥.

⁽٤) قال الحافظ في الفتح: "وقول مروان إن عبد الرحمن غلبني أي لم يطعني في ردها إلى بيتها، وقيل: مراده غلبني بالحجة؛ لأنه احتج بالشر الذي كان بينهما" (٩/ ٤٧٦).

⁽٥) قال الحافظ في الفتح: "(فقال مروان بن الحكم إن كان بكِ شر) أي: إن كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر، فهذا السبب موجود ولذلك قالا: "فحسبك ما بين هذين من الشر" (٨/ ٤٧٦).



البائنة إلى بيتها، وقد عارضت في ذلك حديث فاطمة بنت قيس فإنها أفتت بانتقال المطلقة البائنة عن بيتها (١).

١/ أخرج مسلم في صحيحه من طريق أبي نوفل قال: رأيت عبد الله بن الزبير على عقبة المدينة (٢) قال: فجعلت قريش تمر عليه والناس، حتى مرّ عليه عبد الله بن عمر فوقف عليه، فقال: السلام عليك أبا خبيب، السلام عليك أبا خبيب، السلام عليك أبا خبيب، أما والله لقد كنت أنهاك عن هذا، أما والله إن كنت ما علمت صوامًا قواما وصولاً للرحم، أما والله لأمّة أنت أشرها لأمّة خير (٣) ثم نفذ عبد الله بن عمر، فبلغ الحجاج موقف عبد الله وقوله، فأرسل إليه، فأنزل عن جذعه، فألقي في قبور اليهود، ثم أرسل إلى أمّه أسهاء بنت أبي بكر فأبت أن تأتيه، فأعاد عليها الرسول لتأتيني، أو لأبعثن إليك من يسحبك بقرونك. قال: فأبت. وقالت: والله لا آتيك حتى تبعث إلي من يسحبني بقروني. قال: فقال: أروني سِبْتيّ (٤) فأخذ نعليه ثم انطلق يتوذف (٥) حتى دخل عليها. فقال: كيف رأيتني صنعت بعدو الله. قالت:

⁽١) انظر تفصيل المسألة وأدلة الفريقين في:

شرح النووي (١٠/ ٩٥)، الفتح (٩/ ٤٧٧)، عمدة القارئ (٢٠/ ٣١٠).

⁽٢) قال النووي: " عقبة المدينة هي عقبة بمكة " شرح صحيح مسلم (٦/ ٩٨).

⁽٣) قال النووي: "فيه استحباب السلام على الميت في قبره وغيره، وتكرير السلام ثلاثًا كما كرر ابن عمر، وفيه الثناء على الموتى بجميل صفاتهم المعروفة، وفيه منقبة لابن عمر لقوله بالحق في الملأ، وعدم اكتراثه بالحجاج؛ لأنه يعلم أنه يبلغه مقامه عليه، وقوله، وثناؤه عليه " شرح صحيح مسلم (١٦/ ٩٨).

⁽٤) بكسر السين المهملة، وإسكان الموحدة، وتشديد آخره، وهي النعل التي لا شعر عليها. ينظر: مشارق الأنوار (٢/ ٢٠٣) مادة (س ب ت)، شرح النووي (١٦/ ٩٩).

⁽٥) يتوذف أي: يتبختر. انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٢٨٣٠)، النهاية (٥/ ١٧٠)، مادة (و ذ ف).



رأيتك أفسدت عليه دنياه، وأفسد عليك آخرتك، بلغني أنك تقول له يا ابن ذات النطاقين، أنا والله ذات النطاقين، أما أحدهما فكنت أرفع به طعام رسول الله على النطاقين، أما أحدهما فكنت أرفع به طعام رسول الله على وطعام أبي بكر من الدواب، وأمّا الآخر فنطاق المرأة التي لا تستغني عنه، أما إن رسول الله على حدثنا أن في ثقيف كذابا ومبيرًا (١) فأما الكذاب فرأيناه، وأما المبير فلا إخالك إلا إيّاه. قال: فقام عنها ولم يراجعها.

الله أكبر ما أجرأ أسماء -رضي الله عنها- في الجهر بكلمة الحق عند السلطان الجائر! ولا عجب فهي بنت أبيها رضوان الله عليهم أجمع.

٣/ أخرج الإمام أحمد في المسند (٢) عن يحيى بن إسحاق السيلحيني، وقتيبة بن سعيد، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣) من طريق سعيد بن كثير بن عفير ثلاثتهم عن ابن لهيعة، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد قال: سمعت أم الطفيل –قال قتيبة: امرأة أبيِّ بن كعب – أنها سمعت عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب يختصهان، فقالت أم الطفيل: أفلا يسأل عمر بن الخطاب سبيعة الأسلمية؟ توفي عنها زوجها وهي حامل، فوضعت بعد ذلك بأيام، فأنكحها رسول الله عليه واللفظ لأحمد.

وفي لفظ آخر له (٤): " فقالت أم الطفيل لعمر ولي: قد أمر رسول الله ﷺ

 $^{(3)(\}Lambda \cdot I \vee Y).$



⁽۱) المبير أي: المهلك. انظر: مشارق الأنوار (۱/ ۱۰٤)، النهاية (۱/ ۱۶۱)، مادة (ب و ر). قال النووي: "واتفق العلماء على أن المراد بالكذاب هنا المختار بن أبي عبيد، وبالمبير الحجاج بن يوسف " شرح صحيح مسلم (۱۲/ ۱۰۰).

⁽Y) (03/ FV) P · 1 VY.

⁽T) (F \ VOI) 3 ATT.



سبيعة الأسلمية أن تنكح إذا وضعت".

قال الهيثمي في المجمع (١): "رواه أحمد والطبراني أتم منه، وفيه ابس لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات".

واختُلِف في إسناده على ابن لهيعة، وأصح ما ورد عنه ما أوردته من الرواية؛ لأن يحيى بن إسحاق من قدماء أصحاب ابن لهيعة، وقد صححوا سماع قتيبة منه (٢) فإسناده حسن.

وحديث سبيعة الأسلمية أخرجه البخاري (٣) ومسلم (٤).

وفي الحديث احتساب أم الطفيل زوج أبيّ على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب المضوان الله عليهم - مع علو مكانته، وعظيم منزلته، إلا أن أم الطفيل راجعته للا وجدت رأيه يخالف من أرسله الله تعالى ليطاع بإذنه ، لكن الملاحظ - أيضاً - أنها لم تكن سيِّئة الأدب معه، وهذا هو الهدى الواجب مراعاته من الآمر بالمعروف والناهى عن المنكر.

اخرج مسلم في صحيحه (٥) من طريق حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم أن عبد الملك بن مروان بعث إلى أم الدرداء بأنجاد (٦) من عنده، فلم أن كان

^{(1)(0/1).}

⁽٢) ينظر: تهذيب الكيال (١٥/ ٤٨٧١) ١٣ ٥٥، المختلطين للعلائي (٦٥) ٢٦، ميزان الاعتدال (٢) ينظر: مهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧) ٦٤٨.

⁽٣) كتاب الطلاق/ باب: (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم.. " (٥/ ٢٠٣٧) ٥٠١٢.

⁽٤) كتاب الطلاق/ باب: انقضاء عدة المتوفي عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل (٢/ ١١٢٢) ١٤٨٤.

⁽٥) كتاب /باب: النهى عن لعن الدواب وغيرها (٤/ ٢٠٠٦) ٢٥٩٨.

⁽٦) قال ابن الأثير " الأنجاد جمع نجد-بالتحريك- وهو متاع البيت من فرش ونهارق وستور" النهاية (١٨/٥) مادة (ن ج د).



ذات ليلة قام عبد الملك من الليل فدعا خادمه، فكأنه أبطأ عليه، فلعنه، فلما أصبح، قالت له أم الدرداء سمعتك الليلة لعنت خادمك حين دعوته. فقالت: سمعت أبا الدرداء يقول: قال رسول الله على: "لا يكون اللعانون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة".

وأخرجه أحمد في المسند (۱) من طريق معمر، عن زيد بن أسلم قال: كان عبد الملك يرسل إلى أم الدرداء، فتبيت عند نسائه، ويسألها عن النبي على وذكر الحديث بنحوه. وإسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.

ولم تمنع أم الدرداء -رضي الله عنها- استضافة عبد الملك بن مروان إيّاها، ولا منزلته من الإنكار عليه يوم أخطأ، ودللت على إنكارها -رضي الله عنها- وفيه حرص الصحابة على تعليم أهليهم الخير، يظهر ذلك من تحديث أم الدرداء عن زوجها رضوان الله عليهم، على أن أم الدرداء لم تسيء الأدب مع عبدالملك في إنكارها عليه رضى الله عنها وهذا أدب ينبغى مراعاته.

وإن كان الإسلام كما سيأتي (٢) منع المرأة من الولاية العظمى إلا أنه جعلها عضوًا فاعلاً، وعنصرًا نشطًا يأمر وينهي، ويسمع له ولا سيما إن كان ما تذكره مبنياً على أصول الشريعة وقواعدها، وقد دللت فيما مضى ، والله ولي التوفيق.



⁽۲) ص (۵۰۳).



^{(1)(03/410)} PYOYY.





حكم تولي المرأة لولاية الحسبة

لا شك أن النصوص الشرعية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عامة تستوعب كل مسلم عاقل بالغ قادر رجلاً كان أو امرأة يقول ابن القيم: قد استقر في عرف الشارع أن الأحكام المذكورة بصيغة المذكّرين إذا أطلقت، ولم تقترن بالمؤنث، فإنها تتناول الرجال والنساء؛ لأنه يغلب المذكر عند الاجتماع (١١).

فعلى المرأة أن تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وقد تقدم أمرها الولاة والخلفاء، وتقدم أيضًا دورها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حق عامة الناس والأقارب والعلماء وطلبة العلم.

أمّا أن تلي المرأة ولاية الحسبة على النساء والرجال، فإن للعلماء في المسألة قولين:

القول الأول: المنع:

يقول المجيلدي: "ومن شروط المحتسب أن يكون ذكرًا؛ إذ الداعي إلى اشتراط الذكورية أسباب لا تُحصَى، وأمور لا تُسْتَقْصى " (٢).

واستدلوا بها يأتي:

١/ قوامة الرجال على النساء، يقول تعالى: ﴿ ٱلرَّجَالُ قَوَّا مُونَ عَلَى



⁽١) إعلام الموقعين (١/ ٩٢ - ٩٣) باختصار.

⁽٢) التيسير في أحكام التسعير (٤٢).



ٱلنِسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمُوٰ لِهِمْ ﴾ (١) قـال البغوي: "أي مسلّطون على تأديبهن، والقوّام والقيّم بمعنى واحد، والقوّام أبلغ، وهو القائم بالمصالح والتدبير والتأديب" (٢).

ويقول السيوطي في تفسير الآية: "قوّام: الناظر في الشيء الحافظ له، واستدلّ بها على أن المرأة لا يجوز لها أن تلي القضاء كالإمامة العظمى؛ لأنه جعل الرجال قوّامين على النساء، فلم يجز أن يقمن على الرجال" (٣).

يقول فضل إلهي: "وهكذا لا يجوز تعيينهن محتسبات على السوق؛ لأن هذا يجعلهن قوّامات على الرجال الذين جعلهم الله تعالى قوّامين عليهن ولا يظنن أحد أن الآية الكريمة تتحدّث عن قوامة الرجل على زوجته فحسب، بل المراد - والله أعلم - قوامة صنف الرجال على صنف النساء "(٤).

٢/ منع النساء من الاستقلال بالتصرّف في بعض شؤونهن الخاصة، ومن ذلك أنه ليس لهن تزويج أنفسهن بغير إذن أولياء أمورهن، وكذلك ليس لهن تزويج غيرهن من النساء، واستدلوا بها أخرجه أحمد في المسند (٥) وأبو داود في السنن (١) والترمذي في السنن (٩) وابن ماجة في السنن (٨) والدارقطني في السنن (٩) والحاكم

⁽١) النساء: (٣٤).

⁽٢) تفسير البغوي (١/ ٤٢٢). وانظر: أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٤١٦)، تفسير القاسمي (٢/ ١٩٠٠).

⁽٣) الإكليل في استنباط التنزيل (١٩).

⁽٤) مسؤولية النساء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١١٩)، وانظر: التحرير والتنوير (٥/ ٣٨).

^{(0)(+3/437)0+737.}

 $^{(\}Gamma)(\Upsilon\backslash P\Upsilon\Upsilon)\Upsilon\Lambda \cdot \Upsilon.$

^{.11.7(8.4)(4)}

⁽A)(/\0·F)PVAI.

^{.1.(71/7)(4)}



في المستدرك (١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: "إذا نكَحَتَ المرأة بغير أمر مَوْلاها، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن أصابها، فلها مهرها بها أصاب منها، فإن اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى له" واللفظ لأحمد.

قال الترمذي: حديث حسن. وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في إرواء الغليل (٢).

يقول الإمام الخطابي: قوله (أيها امرأة) كلمة استيفاء واستيعاب، وفيه إثبات الولاية على النساء كلهن، ويدخل فيها البكر والثيب والشريفة والوضيعة، وفيه بيان أن المرأة لا تكون ولية نفسها (٣).

وأخرج ابن ماجة في السنن (٢) والدارقطني في السنن (٥) والبيهقي في الكبرى (٢) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: " لا تنزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها".

قال الألباني في صحيح سنن ابن ماجة (٧): " صحيح دون جملة الزانية" وصححه في الإرواء (٨).

٣/ أن النبي ﷺ نفي الفلاح عمن ولوا أمرهم امرأة، أخرج البخاري (٩)من

^{(1)(1/ 11/) 5.77.}

^{.1/4.(1.4/1)(}٢)

⁽٣) معالم السنن (٣/ ١٩٦) باختصار.

 $^{(3)(1/}r \cdot r) YAA1.$

^{(0) (7/ 777) 07.}

^{.1881.(11./}٧)(7)

⁽V)(YAA1).

^{.181(1.4/1)(}A)

⁽٩) كتاب المغازي/ باب: كتاب النبي ع إلى كسرى وقيصر (٤/ ١٦١٠) ٤١٦٣.



حدیث أبي بكرة قال: لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أیام الجمل بعدما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل، فأقاتل معهم، قال: لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال: " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة".

ولا يقال إن هذا يختص بالإمامة العظمى (١) لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وقد فهم الصحابي من لفظ الحديث العموم فاستدل به، ولأنها نكرة في سياق النفي فتعم، وفي تعيين الاحتساب على الأسواق وغيرها إسناد أمر الناس إليها.

٤/ يقول د. فضل إلهي: " متطلبات الحسبة تتنافى مع طبيعة الأنشى " (٢) وقد ذكر علماء الأمة أن من شروط المحتسب أن يكون ذا قوة وصرامة، يقول الماوردي: "ومن شروط المحتسب أن يكون حرًا عدلاً ذا رأي وصرامة وخشونة في الدين، وعلم بالمنكرات الظاهرة " (٣).

وأين المرأة المسلمة من هذا كله، هل تكلف بمتابعة الخبثاء، ومطاردة الأشرار، ومقاتلة العابثين، والمفسدين ؟!!!.

القول الثانى: جواز تعيين المرأة ولاية الحسبة:

وإليه ذهب محمد كمال الدين إمام في كتابه "أصول الحسبة" (١) وظافر القاسمي في "نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي" (٥).

^{(0)(790).}



⁽١) سيأتي زيادة تفصيل للمسألة ص (٥٠٣).

⁽٢) مسؤولية النساء في الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (١٢٥).

⁽٣) الأحكام السلطانية (٢٤١). وانظر: الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى (٢٨٥)، معالم القربة في أحكام الحسبة لابن الإخوة القرشي (٥١-٥٢).

^{(3)(1).}



واستدلوا بها يأتي:

١/ الاحتجاج بعموم النصوص الدالة على فرضية الحسبة، والجواب أن النساء في النصوص خوطبن بهذه الشعيرة على المستوى الشخصي، ولم يأت نص في توليها ولاية الحسبة، بل جاء النص على أنه ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة.

٢/ الاحتجاج بها نُسب إلى الفاروق من تعيين الشفاء -رضي الله عنهها محتسبة على السوق.

وبداية لابد من تثبيت العرش ثم النقش، وأثر عمر أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١) عن دحيم، عن رجل سهاه، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر رضي الله عنه استعمل الشفاء على السوق، قال: ولا نعلم امرأة استعملها غير هذه.

وإسناده ضعيف؛ لجهالة أحد رجاله، وضعف ابن لهيعة (٢) والانقطاع بين يزيد ابن أبي حبيب وعمر (٣).

قال ابن العربي: "وقد روي أن عمر قدم امرأة على حسبة السوق، ولم يصح، فلا تلتفتوا إليه، فإنها هو من دسائس المبتدعة في الأحاديث" (٤) ولا أعتقد أن هذا من دسائس المبتدعة؛ لأن الإمامين المحققين ابن عبد البر، والحافظ أورداه في كتابيهها كها سيأتي، ولم يتعقباه، فيبعد أن يغفلا عنه.

وبعد أن تبين لك ضعفه، فاعلم أنه لا حجة فيه.

^{(1)(1/3)} PV17.

⁽٢) ينظر: الكامل (٤/ ١٤٤) ٩٧٧، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧) ٦٤٨.

⁽٣) ينظر: جامع التحصيل (٣٠٠) ٨٩١، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٧٨) ٥١٥.

⁽٤) أحكام القرآن (٣/ ٤٨٢).



وعلى فرض ثبوته فإن القاضي أبا العباس أحمد بن سعيد المجيلدي قال: "إن الحكم للغالب. والنادرُ لا حكم له، وتلك القضية من الندور بمكان" (١).

أو تكون توليتها على بعض أمر السوق فيها يختص بأمور النساء لا على العموم كها بين ابن عبد البر (٢) ونقله عنه الحافظ في الإصابة (٣): "وكان عمر يقدمها في الرأي، ويرضاها، ويفضلها، وربها ولاها شيئًا من أمر السوق" وكلمة "ربها" تدل على التقليل، و"شيئًا" على التخصيص، وقد صدرت من إمام في الحديث، وتابعه حافظ عصره عليه، فتنبه.

قال القاضي المجيلدي: "ولعلّه في أمر خاص يتعلق بأمور النسوة" (١).

٣/ الاحتجاج بقيام سمراء بنت نهيك بالاحتساب في السوق، أخرج الطبراني (٥) في الكبير عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه، عن محمد بن يزيد الواسطي، عن أبي بَلْج يحيى بن أبي سليم قال: رأيت سمراء بنت نهيك وكانت قد أدركت النبي على عليها درع غليظ، وخمار غليظ، بيدها سوط تؤدب الناس، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر.

قال الهيثمي في المجمع (٢): "رواه الطبراني ورجاله ثقات".

قلت: إسناده صحيح. وجوّد إسناده الألباني (٧).

وسمراء بنت نهيك صحابية كما يدل عليه هذا الحديث، وقد ذكرها الـذهبي

⁽١) التيسير في أحكام التسعير (٤٣).

⁽۲) الاستيعاب(٧/ ٧٢٧) ۱۱۳۷۳.

⁽Y) (3\PFAI) APYY.

⁽٤) التيسير في أحكام التسعير (٤٣).

^{(0)(37/117)0}AV.

^{(1)(4)(1).}

⁽٧) الرد المفحم (١٥٥)، جلباب المرأة المسلمة (١٠٢).



في التجريد (١) وقال: "أدركت النبي على وعمرت" وترجم لها ابن عبد البر في الاستيعاب (٢).

وأمّا الحافظ فأحال في ترجمتها في القسم الأول في الإصابة (٣) إلى القسم الثالث ثم أنسى، فلم يذكرها فيه ولا في غيره.

وقد تقدم ثبوت الأثر عن سمراء، لكنه لا يصح الاستدلال به على تعيين المرأة ولاية الحسبة؛ لأنه لم يرد فيه أن النبي على أو أحدًا من خلفائه الراشدين ولآها ولاية الحسبة، غاية ما في الأمر أنها كانت تقوم بالاحتساب في السوق، وقيامها رضى الله عنها – بذلك لا يدل على تعيينها والية على الحسبة.

قال د.فضل إلهي: "لا يستبعد ولا يستغرب قيام امرأة معمّرة مسنّة بالاحتساب تطوعًا في بيئة يحترم ويُوقر الصغير فيها الكبير" (٤).

ومن هنا يتبين -وفقك الله - أن على المرأة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر احتسابًا وتطوعًا لا ولاية على الرجال والنساء؛ كما أن لولي الأمر أن يعينها محتسبة في الأماكن المخصصة للنساء فقط، سواءً كان ذاك المكان سوقًا، أو مؤسسة، لتقوم بواجب الأمر والنهي، أمّا أن تعيّن على ولاية الاحتساب لمراقبة الرجال، وأمرهم، ونهيهم فالراجح المنع؛ لقوة أدلة الفريق الأول، وسلامتها من المعارضة، وموافقتها لتعاليم الإسلام التي تبعد المرأة عن الرجال، وتأمرها بالقرار، والله الموفق لكل خير.



^{(1)(1/477).}

^{.11777 (}٧17/٧)(٣)

⁽٤) مسؤولية النساء في الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (١٣٦).









@A(

الفصل الثالث حق المرأة في الأمان والإجارة

• تأتي الإجارة والأمان بمعنى واحد.

والأمان والأمن لغة معناه: طمأنينة النفس، وزوال الخوف، ويطلق على الحالة التي يكون عليها الإنسان (١).

• والأمان اصطلاحًا: تحقيق الأمن والحماية لمن طلبها (٢).

والمستأمن -بكسر الميم- الطالب للأمان، وهو من يدخل دار غيره بأمان لمدة محدودة، أو بلاد غيره بأمان سواء كان مسلمًا أو حربيًا (٣).

• والدليل على مشروعيته قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ الْمُشْرِكِينَ الْمُشْرِكِينَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغُهُ مَأْمَنَهُ أَ ذَٰ لِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (أ).

قال الزمخشري مَحْكَلُاللهُ : "المعنى إذا جاءك أحد من المشركين بعد انقضاء الأشهر لا عهد بينك وبينه، واستأمنك ليسمع ما تدعو إليه من التوحيد والقرآن، فأمنه حتى يسمع كلام الله، ثم إذا لم يسلم أوصله إلى ديار قومه التي يأمن فيها على



⁽١) ينظر: المفردات (٢٦)، اللسان (٨٣/٢) مادة (أمن).

⁽٢) ينظر: المبدع (٣/ ٤٨٩)، الذخيرة (٣/ ٤٤٥).

⁽٣) حاشية ابن عابدين (١٦٦/٤).

⁽٤) التوبة: (٦).



نفسه وماله" (١).

ثم بيّن كيف يعطي الأمان، وما يجب على مانح الأمان فعله.

- وقد أوضح ابن كثير مَحْوَلُالْكُ سببها فقال: "والغرض أن من قدم من دار الحرب إلى دار الإسلام في أداء رسالة، أو تجارة، أو طلب صلح، أو مهادنة، أو حمل جزية أو نحو ذلك من الأسباب، وطلب من الإمام أو نائبه أعطي أمانًا ما دام مترددًا في دار الإسلام وحتى يرجع إلى داره ومأمنه ووطنه" (٢).
- وقد ذهب جمهور العلماء على نفاذ أمان المرأة وإجارتها، بل نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك، قال الحافظ: "قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة إلا شيئًا ذكره عبد الملك يعني: ابن الماجشون صاحب مالك لا أحفظ ذلك عن غيره، أن أمر الأمان إلى الإمام. وتأول ما ورد مما يخالف ذلك على قضايا خاصة، وفي قول النبي ﷺ: " يسعى بذمتهم أدناهم " (٣) دلالة على إغفال هذا القائل. انتهى. وجاء عن سحنون مثل قول ابن الماجشون فقال: هو إلى الإمام إن أجازه جاز، وإن رده رد " (٤).

واستدل جمهور العلماء بها يأتي:

١/ ما أخرجه البخاري (٥) ومسلم (٦) من حديث أم هانيء بنت أبي طالب

⁽١) الكشاف (٢/ ١٧٤).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٣٧).

⁽٣) سيأتي تخريجه بعده.

⁽٤) الفتح (٦/ ٢٧٣).

⁽٥) أبواب الجزية والموادعة/ باب: أمان النساء وجوارهن (٣/ ١١٥٧) ٣٠٠٠.

⁽٦) كتاب الصلاة/ باب: استحباب الركعتين في المسجد لمن قدم من سفر أول قدومه (١/ ٤٩٨) ٣٣٦.



تقول: ذهبت إلى رسول الله على عام الفتح، فوجدته يغتسل، وفاطمة ابنته تستره، فسلمت عليه، فقال: من هذه؟ فقلت: أنا أم هانئ بنت أبي طالب. فقال: مرحبًا بأم هانئ، فلما فرغ من غسله، قام فصلى ثماني ركعات ملتحفًا في ثوب واحد. فقلت: يا رسول الله زعم ابن أمي علي أنه قاتلٌ رجلاً قد أجرته فلان بن هبيرة. فقال رسول الله على: "قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ" قالت أم هانيء: وذلك ضحى. واللفظ للبخاري.

وأخرج الإمام أحمد في مسنده (۱) هذا الحديث بسند صحيح على شرط مسلم من طريق عَقِيل بن أبي طالب، عن فاخِتة أم هانئ، قالت: لما كان يـوم فـتح مكة، أجَرْت حموين لي من المشركين، إذ طلع رسول الله على وعليه رَهْجَة -الغبار-(٢) في مِلْحَفة متوشحا بها، فلها رآني، قال: "مرحبًا بفَاخِتة أم هانئ" قلت: يـا رسـول الله أجرت حموين (٣) لي من المشركين، فقال: "قد أجرنا من أجرت، وأمّنا من أمنت" ثم أمر فاطمة، فسكبت له ماء، فتغسل به... الحديث.

٢/ أخرج ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (3) والطبراني في الكبير (6) والحاكم في المستدرك (7) من طرق عن عبد الله بن شبيب، عن أيوب بن سليمان، عن أبي بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن أنس بن مالك أن زينب بنت رسول الله عليه هاجرت إلى رسول الله عليه ، وزوجها أبو

^{(1)(33\+73)7}PAFY.

⁽٢) ينظر: النهاية (٢/ ٢٨١)، لسان العرب (٢/ ٢٨٤) مادة (رهـج).

⁽٣) انظر: بيان أسهاء المبهمين في الفتح (١/ ٤٧٠).

^{(3)(1/ 197)000.}

^{(0) (77/537)} P3.1.

^{(7)(3/}P3)73AF.



العاص بن الربيع كافر، ثم لحق أبو العاص بن الربيع بالشام فأسر المسلمون أبا العاص، فقالت زينب: قد أجرت أبا العاص. فقال النبي على: "قد أجرنا من أجرت" واللفظ لابن أبي عاصم.

وسكت عنه الحاكم والذهبي، ولم أجده في مجمع الزوائد.

وإسناده ضعيف؛ لضعف عبد الله بن شبيب، قال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث (١) وقال ابن حبان: يقلب الأخبار ويسرقها، ولا يجوز الاحتجاج به؛ لكثرة ما خالف أقرانه في الروايات عن الأثبات (٢) وقال ابن عدي: حدث بالمناكير (٣).

وقد تابعه أبو الزنباع روح بن الفرج، وأحمد بن رشدين عند الطبراني في الكبير (٤) والمقدام عند الطبراني في الأوسط (٥) وعبيد بن شريك عند الحاكم في المستدرك (٢) أربعتهم عن يحيى بن بكير، عن عبد الله بن السمح، عن عباد بن كثير، عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب به بمثله، لكنها متابعة ساقطة؛ في إسنادها عباد بن كثير، قال الحافظ: "متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب" (٧).

قال الهيثمي في المجمع (^): " رواه الطبراني في الكبير والأوسط باختصار،

⁽١) عزاه له ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٦٢) ٩٨ ، وابن الجوزي في الـضعفاء والمتروكـين (٢/ ١٢٧) ٢٠٤٣.

⁽٢) المجروحين (٢/ ٤٧).

⁽٣) الكامل (٤/ ٢٢٢) ١٠٩٨.

^{(3)(77\773) \(\}delta\).

^{.9 . 7 (7) / 9) (0)}

 $⁽r)(3/\lambda3)(3\lambda r)$

⁽٧) التقريب (٤٨٢) ٣١٥٦.

⁽A)(0\PYY).



وفيه عباد بن كثير الثقفي وهو متروك".

وله شاهد من حديث أم سلمة أخرجه الطبراني في الأوسط (۱) والكبير (۲)، والحاكم في المستدرك (۳) مطولاً وفيه: "ثم إن أبا العاص بن الربيع لحقها (أي: زينب) بالمدينة، فأرسل إليها أن خذي من أبيك أماناً، فأطلعت رأسها من باب حجرتها، ورسول الله على يصلي بالناس الصبح. فقالت: أيّها الناس أنا زينب، وإني قد أجرت أبا العاص، فلما فرغ رسول الله على من الصلاة. قال: "إني لم أعلم بهذا حتى سمعته الآن، وإنه يجير على المسلمين أدناهم" واللفظ للطبراني في الكبير.

وقال في الأوسط: " لا يروى هذا الحديث عن أم سلمة إلا بهذا الإسسناد، تفرد به ابن لهيعة".

قال الهيثمي (١٤): "رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار، وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات".

قال الحافظ عن ابن لهيعة: "صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون" (٥) والحديث من غير رواية العباد له عنه.

وله شواهد أخرى تركت إيرادها اختصارًا، والحديث بمجموع طرقه حسن. ٣/ أخرج الترمذي (٦) عن يحيى بن أكثم، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن

^{(1)(0/11) 77}A3.

^{(1)(3/ 03) 73} AF.

^{(4) (4/ 121) 44.0.}

^{(3)(0/} P77).

⁽٥) التقريب (٥٣٨) ٣٥٨٧.

^{.1074(181/8)(7)}



كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة عن النبي عَلَيْ قال: "إن المرأة لتأخذ للقوم _ يعنى تجير على المسلمين".

قال الترمذي: حديث حسن غريب، وسألت محمدًا فقال: هذا حديث صحيح، وكثير بن زيد قد سمع من الوليد بن رباح، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة وهو مقارب الحديث.

وحسنه الألباني في صحيح جامع الترمذي (١).

قلت: في إسناده يحيى بن أكثم (٢) ، وعبد العزيز بن أبي حازم (٣) ، وكثير بن زيد (١٤) ، وكثير بن زيد (١٤) ، والوليد بن رباح (٥) ، كلهم قال الحافظ عنهم في التقريب: "صدوق" وزاد في كثير: "يخطئ".

٤/ وتقدم (٦) أن أم حكيم بنت الحارث بن هشام أخذت الأمان لزوجها عكرمة ابن أبي جهل عام الفتح، فأمنه النبي على رغم أنه ذكر اسم عكرمة من بين الذين أمر بقتلهم ولو وُجِد تحت أستار الكعبة.

٥/ أخرج البخاري (٧) ومسلم (٨) من حديث علي بن أبي طالب وفيه: قال

^{(1)(1001).}

⁽Y) (P3 · 1) VOOV.

^{(4)(111)1113.}

^{(3)(1.1) [370.}

^{(0)(171)7737.}

⁽٦) ص (٣١٥).

⁽٧) أبواب الجزية والموادعة/ باب: ذمة المسلمين وجوارهم واحدة يسعى بها أدناهم (٣/ ١١٥٧) . ٣٠٠١

⁽٨) كتاب العتق/ باب: تحريم تولي العتيق غير مواليه (٢/ ١١٤٧) ١٣٧٠.



رسول الله عليه: "وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم".

قال أبو عبيد: "وأما قوله (يسعى بذمتهم أدناهم) فإن الذمة الأمان يقول: إذا أعطى الرجل منهم العدو أمانًا جاز ذلك على جميع المسلمين ليس لهم أن يخفروه "(١).

وقال في "الأموال" (٢): "وجاءت سنة النبي عَلَيْ بذلك في النساء".

ومن كل ما تقدم ترى تضافر الروايات؛ لإثبات هذا الحق للمرأة، ويتضح مدى احترام الإسلام وتكريمه لها، حين أعطاها حق الإجارة والأمان لمن شاءت، ما لم يكن المستأمن فيه شبهة التجسس على المسلمين شأنها في ذلك شأن الرجل، وهذا حق أعطيت إيّاه لم يعط لها من قبل أي قانون دولي لا في القديم ولا في الحديث.





⁽١) غريب الحديث (٢/ ١٠٤) ينظر: النهاية (٢/ ١٦٨) مادة (ذم م)، الفتح (٦/ ٢٧٤).

⁽⁷⁾⁽PF7).









توطئة:

- لقد فرض الرب جل وعلا القتال على المسلمين في السنة الثانية من الهجرة (١) بقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرُهُ ٱلْكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيَّا وَهُوَ شَرُّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا شَيَّا وَهُوَ شَرُّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (١).
- قال الإمام أحمد: لا أعلم شيئًا من العمل بعد الفرائض أفضل من الجهاد (") وأخرج البخاري (أ) ومسلم (أ) من حديث ابن مسعود قال: سألت النبي على: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: "الصلاة على وقتها".قال: ثم أي؟ قال: "ثم بر الوالدين". قال: ثم أي؟ قال: "الجهاد في سبيل الله". قال: حدثني بهن، ولو استزدته لزادني. واللفظ للبخاري.



⁽٥) كتاب الإيهان/ باب: بيان كون الإيهان بالله تعالى أفضل الأعمال (١/ ٨٨) ٨٥.



⁽۱) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (۱/ ٣١٩)، التفسير الكبير للرازي (٦/ ٢٣)، تفسير ابن كثير (٢/ ٢٨٨).

⁽٢) البقرة: (٢١٦).

⁽٣) عزاه له ابن قدامة في المغنى (٨/ ٣٤٨).

⁽٤) كتاب الصلاة/ باب: فضل الصلاة لوقتها (١/ ١٩٧) ٥٠٤.



المبحث الأول

جهساد الكفساية

الجهاد في الإسلام فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين، وهذا في قول عوام أهل العلم كما جاء في الشرح الكبير (١) إلا في حالات معينة يتعين فيها الجهاد، وسيأتي مزيد بيان لهذا فيها بعد (٢).

- واشترط العلماء لوجوب جهاد الكفاية سبعة شروط: الإسلام، والبلوغ،
 والعقل، والحرية، والذكورية، والسلامة من الضرر، ووجوب النفقة (٣).
- وقد نقل ابن بطال الإجماع على عدم وجوب جهاد الكفاية على المرأة، وقال في شرحه على صحيح البخاري (٤) عند حديث عائشة -رضي الله عنها-: "جهادكن الحج": "هذا الحديث يدل أن النساء لا جهاد عليهن واجب، وأنهن غير داخلات في قوله تعالى: ﴿ آنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالاً ﴾ (٥) وهذا إجماع من العلماء، وليس في قوله عليه السلام: "جهادكن الحج". دليل أنه ليس لهن أن يتطوعن بالجهاد، وإنها فيه أنه الأفضل لهن. وإنها كان الحج أفضل من الجهاد؛ لأنهن لسن من أهل القتال للعدو،

⁽٥) التوبة: (٤١).



⁽۱) المغني مع الشرح الكبير (۱۰/ ٣٦٦)، وانظر: الأم (٤/ ١٦١)، الهداية شرح البداية (٢/ ١٣٥)، شرح فتح القدير (٥/ ٤٤٢)، الجهاد في الإسلام للدكتور: عبد الحليم محمود.

⁽٢)ص: (٤٧٨).

⁽٣) ذكرها ابن قدامة في المغنى (٩/ ١٦٣).

⁽٤) كتاب الجهاد/ باب: جهاد النساء (٣/ ١٠٥٤) ٢٧٢٠.



ولا قدرة لهن عليه، ولا قيام به.

وليس للمرأة أفضل من الاستتار، وترك المباشرة للرجال بغير قتال، فكيف في حال القتال التي هي أصعب؟

والحج يمكنهن فيه مجانبة الرجال، والاستتار عنهم، فلذلك كان أفضل لهن من الجهاد" (١).

وقال الحافظ في الفتح (٢) بعد أن نقل قول ابن بطال بنحوه: "وقد لمح البخاري بذلك في إيراده الترجمة مجملة، وتعقيبها بالتراجم المصرحة بخروج النساء إلى الجهاد".

وعلل الكاساني الحنفي تَخْفَلُلْنُنُ عدم إيجاب القتال الكفائي على المرأة بقوله: "إن بنيتها لا تحتمل الحرب عادة" (٣).

ولا أعلم خلافًا بين أهل العلم في عدم وجوب الجهاد على المرأة (٤).

وهذا من رحمة الرب جل وعلا بالمرأة؛ لأنه سبحانه وتعالى خلقها بصفات جسدية، ونفسية تتناسب مع مسؤوليتها المنوطة بها، والتي لا تقل في الأهمية عن مسؤولية الرجل إن لم تكن أهم، فوظيفتها لا تنقطع ولا تتوقف حتى في حال خروج الرجل لابد للحياة أن تستمر، فالأولاد يحتاجون إلى تربيتها، ورعايتها، ولمساتها الحانية، وحضنها الدافئ، فجاء شرع الله مراعيًا في حكمه خلقها ووظيفتها؛

⁽۱) شرح ابن بطال (۲۰۲/۶).

⁽Y) (r/op).

⁽٣) البدائع (٧/ ٩٨).

⁽٤) ينظر: الأم (٤/ ١٦٢)، الكافي لابن قدامة (٤/ ٢٥٣)، المبدع (٣/ ٣٠٧)، الهداية شرح البداية (٢/ ١٣٥)، شرح فتح القدير (٥/ ٤٤٢)، الشرح الكبير (٢/ ١٧٤)، التاج والإكليل (٤/ ٥٣٨).



فله الحمد كالذي نقول وخيرًا مما نقول. وفي المطلب ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الأدلة على جواز خروج المرأة لجهاد الكفاية.

المسألة الثانية: شروط خروج المرأة لجهاد الكفاية.

المسألة الثالثة: أعمال المرأة في الجهاد.

• المسألة الأولى: الأدلة على جواز خروج المرأة لجهاد الكفاية:

قتال المسلمين للكفار، وإن كان فرض كفاية على الرجال المسلمين دون النساء، إلا أن هذا لا يمنع من اشتراك المسلمة في القتال إذا رغبت في ذلك، وكان في اشتراكها مصلحة للمسلمين؛ لأن اشتراكها مباح لها، وليس بواجب عليها، والأدلة على ذلك:

1/ ما أخرجه البخاري (۱) ومسلم (۲) من حديث أنس قال: لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي على وقد رأيت عائشة بنت أبي بكر، وأم سليم وإنها لمشمرتان أرى خَدَم (۲) سُوقِها تَنْقُزَان القرب –وقال غيره: تَنْقُلان القرب على متونها، ثم تفرغانه في أفواه القوم، ثم ترجعان فتملآنها، ثم تجيئان فنفرغانها في أفواه القوم" واللفظ للبخاري، وبوّب عليه" باب غزو النساء وقت الهن مع الرجال".

⁽١) كتاب الجهاد/ باب: غزو النساء وقتالهن مع الرجال (٣/ ١٠٥٥) ٢٧٢٤.

⁽٢) كتاب الجهاد/ باب: غزوة النساء مع الرجال (٣/ ١٤٤٣) ١٨١١.

⁽٣) قال الحافظ: "بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة -وهي الخلاخيل، وهذه كانت قبل الحجاب، ويحتمل أنها كانت عن غير قصد للنظر" الفتح ٧٨١٦. وانظر: شرح الكرماني (٦/ ١٥٢)، عمدة القارئ (١٦٢/١٤).



الم الخرجه البخاري في صحيحه (١) من حديث ثعلبة بن أبي مالك قال: إن عمر ابن الخطاب قسم مُرُوطًا (١) بين نساء من نساء المدينة، فبقي مِرْطٌ جيد، فقال له بعض من عنده: يا أمير المؤمنين أعط هذا ابنة رسول الله على التي عندك يريدون أم كلثوم بنت على - فقال عمر: أم سَلِيط أحق - وأم سليط من نساء الأنصار ممن بايع رسول الله على - قال عمر: فإنها كانت تَزْفِر (٣) لنا القرب يـوم أحـد. وبَـوّب عليـه "باب حمل النساء القرب إلى الناس في الغزو".

٣/ أخرج البخاري^(١) من حديث الرُبيِّع بنت مُعوِّذ قالت: "كنا مع النبي ﷺ نسقي، ونداوي الجرحي، ونرد القتلي إلى المدينة (٥). وبَوّب عليه: "باب مداوة النساء الجرحي في الغزو".

٤/ أخرج البخاري(٦) ، ومسلم(٧) من حديث أنس بن مالك ﷺ قال: كان

⁽١) - كتاب الجهاد/ باب: حمل النساء القرب إلى الناس في الغزو (٣/ ١٠٥٦) ٢٧٢٥.

 ⁽۲)- مروط: جمع مِرْط-بكسر الميم- كساء من صوف أوخز أو كتان. انظر: غريب الحديث للخطابي
 (۲/ ۵۷٦)، مشارق الأنوار (۱/ ٤٧٤)، النهاية (٤/ ٣٧٣) (م ر ط).

⁽٣) - تزفر: بفتح أوله، وسكون الزاي، وكسر الفاء أي: تحمل، وزنًا ومعنى.

انظر: العين للخليل بن أحمد (٧/ ٣٦١)، مشارق الأنوار (١/ ٣٩٠) مادة (ز ف ر)، الفتح (٦/ ٨٠).

⁽٤) - كتاب الجهاد (٣/ ١٠٥٦) ٢٧٢٦.

⁽٥) - قال العيني في العمدة (١٤/ ١٦٩): "كانوا يوم أحد يجمعون الرجلين والثلاثة من السهداء على دابة، وتردهن النساء إلى مواضع قبورهم (يعني: بالمدينة)" قلت: كان ذلك قبل أن يأمرهم رسول الله على بدفن الشهداء في مصارعهم، يشهد له ما أخرجه النسائي بسند صحيح في السنن (١٤/ ٧٩) من طريق نُبيح عن جابر أن النبي على أمر بقتلي أحد أن يردوا إلى مصارعهم، وكانوا قد نقلوا إلى المدينة.

⁽٦)-كتاب الجهاد/ باب: الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء (٣/ ١٠٢٧) ٢٦٣٦.

⁽٧)-كتاب الجهاد/ باب: فضل الغزو في البحر (٣/ ١٥١٨) ١٩١٢.



رسول الله على يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه، وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت فدخل عليها رسول الله على فأطعمته، وجعلت تفلى رأسه، فنام رسول الله على ثم استيقظ، وهو يضحك، قالت: فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟ قال: "ناس من أمتي عُرضوا على غزاة في سبيل الله يركبون ثبج (۱) هذا البحر ملوكًا على الأسرة - أو مثل الملوك على الأسرة، شك إسحاق - قالت: فقلت: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم. فدعا لها رسول الله على أله وضع رأسه، ثم استيقظ، وهو يضحك. فقلت: وما يضحك يا رسول الله؟ قال: "ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله "كها قال في الأول. قالت: فقلت يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم. قال: " أنت من الأولين " فركبت البحر زمن معاوية بن أبي سفيان فصرِعَتْ عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكتْ. واللفظ للبخاري.

وبوّب عليه البخاري في كتاب الجهاد ببابين: باب: الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء، وباب: غزو المرأة في البحر (٢).

٥/ أخرج مسلم في صحيحه (٣) من حديث أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ يغزو بأم سليم، ونسوة من الأنصار معه إذا غزا، فيسقين الماء، ويداوين الجرحى.

7/ جاء في البداية والنهاية (٤) لابن كثير: "وعن أم كثير امرأة همام بن

⁽١) جاء مفسرًا في صحيح مسلم (٣/ ١٥١٩) ١٩١٢ من طريق محمد بن يحيى بن حبان، عن أنس بن مالك، عن أم حرام، وفيه قال ﷺ: " أريت قومًا من أمتي يركبون ظهر البحر".

ينظر: غريب الحديث للخطابي (٢/ ٣٠٧)، النهاية (١/ ٢٠٦) مادة (ث بج).

^{(1)(7/001).}

⁽٣) كتاب الجهاد/ باب: غزوة النساء مع الرجال (٣/ ١٤٤٣) ١٨١٠.

⁽٤) (٧/ ٤٦)، وانظر: تاريخ الطبري (٣/ ٤٠١)، الكامل لابن الأثير (٢/ ٢٦١).



الحارث النخعي قالت: شهدنا القادسية في زمن عمر بن الخطاب، مع سعد بن أبي وقاص مع أزواجنا، فلم أتانا أن قد فرغ من الناس، شددنا علينا ثيابنا، وأخذنا الهراوي، ثم أتينا القتلى فمن كان من المسلمين سقيناه ورفعناه، ومن كان من المشركين أجهزنا عليه، ومعنا الصبيان، فنوليهم ذلك -تعني استلابهم-لئلا يكشفن عن عورات الرجال".

اخرج سعيد بن منصور في سننه (۱) من حديث عبد الله بن قرط الأزدي قال: "غزوت الروم مع خالد بن الوليد، فرأيت نساء خالد بن الوليد، ونساء أصحابه مشمرات يحملن الماء للمهاجرين يرتجزن" وصحح إسناده الألباني (۲)

ومن مجموع الأدلة يتبين أن اشتراك النساء في القتال مع محارمهن كان معروفًا مألوفًا من الصحابة الكرام، ولم ينقل لنا إنكار له، فيكون ذلك إجماعًا سكوتيًا على جواز مشاركة النساء للرجال في الجهاد.

المسألة الثانية: شروط خروج المرأة لجهاد الكفاية:

تقدم لك أن هذا الضرب من الجهاد مباح للمرأة غير واجب عليها، لكن لخروجها لهذا الجهاد شروط عدة هي:

١/ أن يكون الخروج بإذن زوجها:

^{(1)(1/7/177)} ۸۸۷۲.

⁽٢) الرد المفحم (١٥٤)، وانظر مزيدًا في أسياء الصحابيات اللاتي شاركن في الجهاد في "دور المرأة السياسي في عهد النبي على والخلفاء الراشدين" لأسياء محمد زيادة (٢٢٦- ٣٢٦)، و"دور الصحابيات في المجتمع الإسلامي من خلال كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد" لعصمة أحمد (١٠٢) وما بعدها.



مولاه، ولا المرأة إلا بإذن زوجها؛ لأن خدمة المولى، والقيام بحقوق الزوجية كل ذلك فرض عين، فكان مقدمًا على فرض الكفاية" (١).

٢/ أن يكون خروجها فيه مصلحة:

لقد دلت الأحاديث النبوية المتقدمة على إباحة خروج المرأة للجهاد مع المقاتلين لتقوم بخدمتهم، ورعاية شؤونهم، فخروجها مقيد بالحاجة والمصلحة، وبهذا صرح الفقهاء، يقول الإمام محمد بن الحسن الشيباني في كتابه" السير الكبير": "ولا بأس بأن يحضر منهن الحرب العجوز الكبيرة، فتداوي الجرحي، وتسقي الماء، وتطبخ للغزاة إذا احتاجوا إلى ذلك...." (٢) وقال ابن قدامة: " فأما المرأة الطاعنة في السن وهي الكبيرة، إذا كان فيها نفع مثل سقي الماء، ومعالجة المرضى، فلا بأس به" (٣).

٣/ أن لا يكون في خروجها مفسدة:

ويشترط في خروج المرأة للمشاركة في القتال أن لا يكون في خروجها مفسدة لها ولا لغيرها، كما لو كانت المرأة شابة، ولهذا قال الإمام محمد بن الحسن: "ولا بأس بأن يحضر منهن الحرب العجوز الكبيرة" (٤).

وقد نصت القاعدة الفقهية على أن: "درء المفاسد أولى من جلب المصالح" فإن كان في خروج المرأة فتنة منعت من الخروج.

وقال الإمام السرخسي تعليقًا على قول الإمام محمد بن الحسن: "ولا بأس أن

⁽١) بدائع الصنائع (٣/ ٣٢٠).

^{(1)(1/131).}

⁽٣)المغنى (٩/ ١٧٥).

⁽٤) السير الكبير (١/ ١٨٥).



تحضر منهن الحرب العجوز الكبيرة" قال: "فالشواب يمنعن من الخروج، لخوف الفتنة، والحاجة ترتفع بخروج العجائز" (١).

وقال ابن قدامة: "ولا يدخل مع المسلمين من النساء إلى أرض العدو إلا الطاعنة في السن، لسقي الماء، ومعالجة الجرحى كما فعل النبي على وجملته أنه يكره دخول النساء الشواب أرض العدو؛ لأنهن لسن من أهل القتال، وقلما ينتفع بهن فيه، لاستيلاء الخور والجبن عليهن، ولا يؤمن ظفر العدو بهن، فيستحلون ما حرم الله منهن. فإن قيل: فقد كان النبي على يخرج معه من تقع عليها القرعة من نسائه، وخرج بعائشة مرات. قيل: تلك امرأة واحدة يأخذها لحاجته إليها، ويجوز مثل ذلك للأمير عند حاجته، ولا يرخص لسائر الرعية لئلا يفضي إلى ما ذكرنا" (٢).

٤/ إذن الإمام للمرأة بالخروج:

والإمام هو الذي يأذن للمرأة في الخروج مع المقاتلين في ضوء تحقق السروط السابقة حسب اجتهاده، فلا يكفي إذن ولي المرأة لها بالخروج، لتخرج فعلاً للمشاركة في القتال دون اعتبار لرأي الإمام، ويدل على هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣) وابن سعد في الطبقات (١) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥) والطبراني في الأوسط (١) والكبير (٧) من طرق عن حميد بن عبد الرحمن، عن حسن

⁽١) السير الكبير شرح السرخسي (١/ ١٨٥).

⁽٢) المغنى (٩/ ١٧٥). وانظر: الهداية شرح البداية (٢/ ١٣٧)، البحر الرابق (٥/ ١٣).

^{(7) (5/ 270) 70577.}

 $^{(3)(\}Lambda/\Lambda \cdot \gamma).$

^{(0) (5/ 271) 0577.}

^{(1)(3/717)7333.}

⁽V) (07/7V1) 173.



ابن صالح، عن الأسود بن قيس، عن سعيد بن عمرو القرشي أن أم كبشة امرأة من بني عذرة قالت: يا رسول الله ائذن لي أن أخرج في جيش كذا وكذا. قال: "لا". قلت: يا رسول الله إني لست أريد أن أقاتل، إنها أريد أن أداوي الجريح والمريض أو أسقي المريض. فقال: "لولا أن تكون سنة - ويقال فلانة خرجت - لأذنت لك، ولكن اجلسي" واللفظ لابن أبي شيبة، وزاد ابن سعد: "لا يتحدث الناس أن محمدًا يغزو بامرأة".

قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن أم كبشة إلا بهذا الإسناد، تفرد به الحسن بن صالح.

وقال الهيثمي في المجمع (١): "رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجالها رجال الصحيح".

قلت: إسناده صحيح رجاله رجال الشيخين غير حسن بن صالح ثقة من رجال مسلم (٢) وصحح إسناده الألباني في الصحيحة (٣).

وجزم الحافظ في الإصابة (^{١)} أن حديث أم كبشة ناسخ لما تقدمه من الإذن للنساء بالغزو؛ لأنه كان يوم الفتح.

وسبحان من لا يسهو، ولا أدرى كيف فات الحافظ ما سيأتي وجزم بأن حديث أم كبشة ناسخ، ولكن كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه، والدليل على أن حديث أم كبشة ليس بناسخ، وإنها ذاك راجع إلى رأي الإمام ما يلي:

^{(3) (1/ 7/17).}



^{(1)(0/777).}

⁽٢) التقريب (٢٣٩) ١٢٦٠.

⁽T) (r\ T · P) VAAY.



١/ لم يأت في رواية أن حديث أم كبشة كان بعد الفتح.

۲/ مشاركة أم سليم للمسلمين يوم حنين، واتخاذها خنجرًا (۱) يدفع النسخ
 ويمنعه، ومن المعلوم أن غزوة حنين كانت بعد فتح مكة.

٣/ دعاؤه ﷺ لأم حرام أن يجعلها الله من الذين يركبون البحر للجهاد في سبيل الله (٢) وفي دعائه ﷺ إقرار لها على المشاركة في الغزو. فتنبه.

• ومما يدلل على اعتبار إذن الإمام - أيضا - ما أخرج أبو داود (" من طريق ليلى بنت مالك، وعبد الرحمن بن خلاد، عن أم ورقة بنت نوفل أن النبي لله غزا بدرًا قالت: قلت له: يا رسول الله، أئذن لي في الغزو معك، أمرض مرضاكم، لعل الله أن يرزقني شهادة. قال: "قري في بيتك فإن الله تعالى يرزقك الشهادة" قال: فكانت تسمى الشهيدة. قال وكانت قد قرأت القرآن، فاستأذنت النبي الله أن تتخذ في دارها مؤذنًا، فأذن لها. قال: وكانت دبرت غلامًا لها وجارية، فقاما إليها بالليل فغاها بقطيفة لها حتى ماتت، وذهبا، فأصبح عمر، فقام في الناس فقال: من كان عنده من هذين علم، أو من رآهما فليجئ بها. فأمر بها فصلبا، فكانا أول مصلوب بالمدينة.

وإسناده حسن كها تقدم.

ومما تقدم يُعلم أن خروج المرأة للجهاد لابد فيه من إذن الإمام؛ وفقًا لما يرتئيه من مصلحة خروجها أو عدمه.

⁽٣) (١/ ١٦١) ٥٩١ وقد تقدم تخريجه بأوسع من هنا ص (١٥٦) فها بعدها.



⁽۱) سيأتي ص (٤٧١).

⁽۲) تقدم ص (۲۰۱).



المسألة الثالثة: أعمال المرأة في الجهاد:

وإذا اشتركت المسلمة مع الرجل في الجهاد؛ فإن عملها يتحدد في ضوء السنة النبوية، ومما مضى من الأدلة يتبين ما يأتي:

١/ سقي المسلمة للمقاتلين، يدل على ذلك ما أخرجه الشيخان من حديث أنس قال: لما كان يوم أحد انهزم الناس، ولقد رأيت عائشة وأم سليم وإنها لمشمرتان أرى خدم سوقها، تنقلان القرب على متونها، ثم تفرغانه في أفواه القوم...

والحديث الذي أخرجه البخاري وفيه أن أم سَليط كانت تزفر القرب يـوم أحد.

وعلى حديث أم سليط بوَّب البخاري في كتاب الجهاد باب: حمل النساء القرب إلى الناس في الغزو (١).

٢/ مداواة الجرحى، ويدل على ذلك ما أخرجه البخاري من حديث الرُبيِّع بنت مُعوِّذ قالت: كنّا مع النبي عَلَيْ نسقي، ونداوي الجرحى، ونرد القتلى إلى المدينة " وبوَّب عليه "باب: مداواة النساء الجرحى في الغزو". وحديث أنس الذي أخرجه مسلم وفيه: كان رسول الله عليه يغزو بأم سليم ونسوة من الأنصار معه إذا غزا فيسقين الماء، ويداوين الجرحى (٢).

وأخرج مسلم في صحيحه ("عن ابن عباس الله أنه كتب إلى نجدة الحروري جوابًا عن سؤاله وفيه: "وقد كان ﷺ يغزو بهن فيداوين الجرحي".

⁽١) تقديم تخريج الحديثين ص(٤٦١).

⁽٢) تقديم تخريج الحديثين ص (٤٦٠).

⁽٣) كتاب الجهاد والسير/ باب: النساء الغازيات يرضُخ لهن ولا يسهم... (٣/ ١٤٤٤) ١٨١٢.



وأخرج (١)-أيضًا- من حديث أم عطية الأنصارية قالت: غزوت مع النبي عنووات أخلفهم في رحالهم، فأصنع لهم الطعام، وأداوي الجرحى، وأقوم على المرضى.

قال ابن بطال في شرحه (٢) لحديث الربيّع بنت معوذ: "قال المهلب: فيه مباشرة المرأة غير ذي محرم منها في المداوة وما شاكلها من إلطاف المرضى، ونقل الموتى.

فإن قيل : كيف جاز أن يباشر النساء الجرحي، وهم غير ذوي محارم منهن؟.

فالجواب أنه يجوز ذلك للمتجالات (٣) منهن؛ لأن موضع الجرح لا يلتذ بلمسه، بل تقشعر منه الجلود، وتهابه النفوس، ولمسه عذاب للامس والملموس، وأما غير المتجالات منهن فيعالجن الجرحى بغير مباشرة منهن لهم، بأن يصنعن الدواء، ويضعه غيرهن على الجرح، ولا يمسسن شيئًا من جسده "ثم استدل رحمه الله على اتفاقهم أن المرأة إذا ماتت ولم توجد امرأة تغسلها، أن الرجل لا يباشر غسلها بالمس، بل يغسلها من وراء حائل في قول بعضهم كالزهري (١) وفي قول الأكثر: تيمم (٥) ثم قال: "وهذا يدل من قولهم أنه لا يجوز عندهم مباشرة غير ذوي المحارم؛ لأن حالة الموت أبعد من التسبب إلى دواعي اللذة والذريعة إليها من حال

⁽۱) المصدر السابق (۳/ ۱۸۱۳) ۱۸۱۳.

⁽٢) شرح ابن بطال (٤/ ١٠٢).

⁽٣) ال متجالات: الكبيرات في السن.

⁽٤) عز اه له ابن قدامة في المغنى (٢/ ٢٠٢).

⁽٥) قال به سعيد بن المسيب، والنخعي، ومالك، وأحمد، وأصحاب الرأي. وهو الراجح. انظر: شرح ابن بطال (٤/ ١٠٢)، المدونة (١/ ١٨٦)، المبسوط (١٠ / ١٦١)، المغني (٢/ ٢٠٢).



الحياة، فلما اتفقوا أنه لا يجوز للأجنبي غسل الأجنبية الميتة مباشرًا لها دون ثوب يسترها، دل بأن مباشرة الأحياء الأحسّ أولى بأن لا تجوز، والله أعلم".

وقد أورد الحافظ في الفتح (١) قول ابن بطال وتعقبه فقال: "قال ابن المنير: الفرق بين حال المداواة وتغسيل الميت؛ أن غسل الميت عبادة، والمداواة ضرورة، والضرورات تبيح المحظورات".

وقال في الفتح (٢) عند باب: هل يداوي الرجل المرأة، والمرأة الرجل؟ في كتاب الطب: "وأما حكم المسألة فتجوز مداواة الأجانب عند الضرورة، وتقدر بقدرها فيها يتعلق بالنظر والجسّ باليد وغير ذلك".

فإلى اللائي توسعن في معالجة الرجال وملامستهم بغير ضرورة، وإلى اللذين توسعوا أيضًا؛ أقول لهم: اتقوا الله، والزموا الدليل، وعضوا عليه بالنواجذ، فإن أخذه نجاة، وتركه مهلكة.

فإن قيل: أليس للمرأة حق أن تقاتل كها يقاتل الرجل، وتصافه في الجيش،
 وتناصفه المسؤ ولية؟

الأصل كما تقدم أن عمل المرأة مقصور على ما صرحت به الأدلة من سقي المقاتلين، ومداواة الجرحى، والقيام على المرضى، وصنع الطعام. وإن حضرت النساء المعركة مع الرجال؛ فإنهن يكن في صفوف على حدة في مؤخرة الجيش، دليل ذلك ما أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣)، والطبراني في الكبير (٤)، من حديث عمران

⁽³⁾⁽A1\T37)P·F.



^{.(}A·/٦)(1)

^{(1)(1/171).}

^{.19977 (171/77) (4)}

قال: فصف الرجال، وكانت النساء من وراء الرجال" وإسناده ضعيف؛ لإبهام الراوي عن عمران.

لكن لا يخفى أن رسول الله على كان يعزل النساء عن الرجال، ويجعل صفوفهن في المؤخرة كما في صلاة النساء جماعة مع الرجال، بل جعل خير صفوف النساء آخرها، وشرها أولها، فإذا كان الحال هذا في الصلاة مع وجود الأمن فكيف بالقتال؟.

فإن قيل: ألا يشرع لها القتال؟.

يقال: بوَّب البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد" باب: غزو النساء وقتالهن مع الرجال" ثم أورد تحته حديث أنس قال: لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي قال: ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر وأم سليم، وإنها لمشمرتان، أرى خَدَم سوقها تَنْقُزان القرب- أو: تنقلان القرب- على متونها، ثم تفرغانه في أفواه القوم (١).

قال الحافظ في الفتح (٢) بعد أن أورد الأدلة على مشاركة الصحابيات في الجهاد، دون تصريح بأنهن قاتلن – وقد تقدمت فيها مضى: "..... ولم أر في شيء من ذلك التصريح بأنهن قاتلن، ولأجل ذلك قال ابن المنير: بوب على قتالهن، وليس هو في الحديث فإمّا: أن يريد أن إعانتهن للغزاة غزو، وإما أن يريد أنهن ما ثبتن لسقي الجرحى ونحو ذلك، إلا وهن بصدد أن يدافعن عن أنفسهن وهو الغالب.

⁽۱) مضي تخريجه ص (٤٦٠).

⁽Y)(r\AV).



وقد وقع عند مسلم (۱) من وجه آخر عن أنس أن أم سليم اتخذت خنجرًا يوم حنين فقالت: "اتخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت به بطنه" ويحتمل أن يكون غرض البخاري بالترجمة أن يبين أنهن لا يقاتلن، وإن خرجن في الغزو، فالتقدير بقوله (وقتالهن مع الرجال) أي: هل هو سائغ، أو إذا خرجن مع الرجال في الغزو يقتصرن على ما ذكر من مداواة الجرحى ونحو ذلك".

والمتتبع لمشاركة النساء الرجال في القتال يرى أن ذلك يقع منهن إذا كانت الدائرة على المسلمين، فخروجهن ابتداءً كان للسقي والإطعام والمداواة، ولكن إن طال المسلمين هزيمة، أو كاد يتغلب عليهم عدو شرع للنساء القتال بها يتحملنه ويقدرن عليه، والأدلة على ذلك كثر منها:

١/ ما جاء في ترجمة أم عهارة نسيبة بنت كعب وقتالها يوم أحد، وقد جاء في طبقات ابن سعد (٢): " فكانت أم سعيد بن ربيع تقول: دخلت عليها (أي: أم عهارة) فقلت: "حدثيني خبرك يوم أحد. قالت: خرجت أول النهار إلى أحد، وأنا أنظر ما يصنع الناس، ومعي سقاء فيه ماء، فانتهيت إلى رسول الله وهو في أصحابه، والدولة والريح للمسلمين، فلما انهزم المسلمون انحزت إلى رسول الله عليه، فجعلت أباشر القتال، وأذب عن رسول الله عليه بالسيف، وأرمي بالقوس حتى خلصت إلى الجراح..." ثم ذكر قصة جرح ابن قميئة لها.

حتى قال لها رسول الله ﷺ: " ومن يطيق ما تطيقين يا أم عمارة؟ ". وجرحت يوم أحد ثلاثة عشر جرحًا.

وشهدت قتال مسيلمة باليهامة، وجرحت يومئذ اثنا عشر جرحًا ما بين طعنة، وضربة، وقطعت يدها، وذلك لما انهزم الأعراب، وتحصن بنو حنيفة بحديقة الموت،

⁽Y)(A\0/3).



⁽١) كتاب الجهاد والسير/ باب: غزوة النساء مع الرجال (٣/ ١٤٤٢) ١٨٠٩.



وقد آلت -رحمها الله- أن تقتل مسيلمة لقتله لولدها (١).

٢/ أخرج ابن سعد في الطبقات (٢) من طريق هشام بن عروة أن صفية بنت عبدالمطلب جاءت يوم أحد، وقد انهزم الناس، وبيدها رمح تضرب في وجوه الناس، وتقول: انهزمتم عن رسول الله على أن آها رسول الله على أن تراه. وكانت أخته.
المرأة" وكان حمزة قد بقر بطنه فكره رسول الله على أن تراه. وكانت أخته.

٣/ وذكر الطبري في تاريخه (٣) أن النساء قاتلن يوم اليرموك، فخرجت جويرية ابنة أبي سفيان في جولة، وكانت مع زوجها، وأصيبت بعد قتال شديد، وكان قتالها حين كرّ الروم على المسلمين حتى كادوا أن ينالون منهم. إلى أن قلب الله الدائرة على أعدائه، وأورث المسلمين أرضهم وديارهم.

٤/ أخرج سعيد بن منصور في السنن (٤) والطبراني في الكبير (٥) من حديث مهاجر الأنصاري أن أسهاء بنت يزيد الأنصارية شهدت اليرموك مع الناس، فقتلت سبعة من الروم بعمود فسطاطها".

قال الهيثمي في المجمع (٦): "رواه الطبراني، ورجاله ثقات" وحسن إسناده الألباني (٧) لأن فيه مهاجر بن أبي مسلم قال الحافظ عنه: " مقبول (٨) وقد جرى

⁽١) انظر: الاستيعاب (٤/ ١٩٤٨) ١٩٠٥، الإصابة (٨/ ٢٦٥) ١٢١٧٨، البداية (٦/ ٣٢٦).

⁽٢) (٨/ ٤١)، وانظر: تاريخ الطبري (٢/ ٥٢٩)، البداية والنهاية (٤/ ٤٨٣).

^{(7) (7/ 177).}

^{(3) (7/7/} ٧٠٣) ٧٨٧٢.

^{(0)(37/401)7+3.}

^{(1)(1/711).}

⁽٧) الرد المفحم (١٥٥).

⁽٨) التقريب (٩٧٥) ٢٩٧٤، وانظر: تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٨٢) ٦٢١٧.

وكل ما تقدم دليل على أن للمرأة أن تحمل السلاح في الجهاد، والقتال للدفاع عن نفسها كما فعلت أم سليم، أو عند الحاجة وكون الدائرة على المسلمين كما فعلت أم عمارة، وصفية، وأسماء، والنساء اللاتي شهدن اليرموك.

فكل ما للمرأة في الحرب، أن تقوم بعمل الهلال الأحمر كما كان نساء الصحابة -رضوان الله عليهن - يفعلن، ولها أن تحمل السلاح عند الحاجة كما مضى من الأدلة، أمّا إذا كانت لا تبغي من الالتحاق بالجيش إلا أن تلبس كسوة الجندي، وتمشي بها مزهوة هنا وهناك معتبرة هذا شارة من شارات الرقي المزعوم، فسخافة لا تحتمل هذا الهزل؟!!

ومن عجب أنك ترى في زمن انتكاس الفطر من ينادي بتقليد المرأة رئاسة الجيوش، وفيالق الفرسان، ووضع الخطط، وقد شهدنا حربين عالميتين في مدى أربعين عامًا - وهي أوروبية غربية - فلم نر ولم نقرأ، ولم نسمع أن امرأة كانت في إحداها تقود الرجال، وتدير المعارك، وترسم لهم الخطط؟ فإذا كان هؤلاء قد نصبوا أوروبا لهم قدوة، وسنوا سنتها.

فليت شعري من لقنهم الهتاف بذلك، ما دامت أوروبا لم تأخذ به بعد في شؤونها الحربية؟ وبئس القوم من تحميهم نساؤهم....

ويستدل بعضهم بخروج أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- قائدة جيش المعارضة -كذا زعموا-، وقد أبعدوا - والله - النجعة، قال ابن حزم -رحمه الله-: "وأمّا أم المؤمنين والزبير وطلحة، ومن كان معهم فيا أبطلوا إمامة علي قط، ولا

⁽۱) ص (۱۲۰).



طعنوا فيها، ولا ذكروا فيه جرحة تحطه عن الإمامة، ولا أحدثوا إمامة أخرى، ولا جددوا بيعة لغيره، هذا ما لا يقدر أحد أن يدعيه بوجه من الوجوه، فقد صح صحة ضرورية لا إشكال فيها أنهم لم يمضوا إلى البصرة لحرب علي، ولا خلافًا عليه، ولا نقضًا لبيعته. إنها نهضوا لسد الفتق الحادث من قتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان شائلًا" (۱).

فخروج أم المؤمنين لم يكن حربًا ولا فسخ بيعة، وإنها كان للإصلاح بين الناس، وأيّدها في خروجها طلحة والزبير -رضوان الله عليهم- فاجتهدت رأيها، ثم ندمتْ عليه -رضي الله عنها- يقول شيخ الإسلام: " وظنت عائشة أن في خروجها مصلحة للمسلمين، ثم تبين لها فيها بعد أن ترك الخروج كان أولى، فكانت إذا ذكرتْ خروجها تبكى حتى تبل خارها" (٢).

إن نظام الإسلام السياسي في إعفائه الإناث عن المسؤولية العسكرية يراعي فيهن التكوين الطبيعي، والاستعداد النفسي في جانبين رئيسين:

الأول: جسمي، يراعى فيه حدود قدرات الإناث البدنية التي تبدو واضحة لأول وهلة (٣) فلا يصل -غالبًا للمهمة العسكرية، ومعاناتها الصحية؛ لهذا غلب على الجندية في عصورها المختلفة طابع الرجولة؛ فلا تزال حتى في هذا العصر الذي تطورت فيه الآلة الحربية تفتقر إلى القوة الجسمية، والمهارات الحركية التي تتعارض بوضوح مع الطبيعة الأنثوية، فلا تزال القطع والمعدات الحربية محتاجة في تشغيلها

⁽١) الفصل في الملل والنحل (٤/ ٢٣٨).

⁽٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣١٦).

 ⁽٣) ينظر: علم النفس التطوري لسامي عريفج (١٣٨)، جوانب التعارض بين عنصر الأنوثة في المرأة والعمل السياسي لعدنان باحارث (٨٣).



إلى كمال البنية الجسمية العامة، ولذا فإن الأسلحة بشكل عام - ولاسيها المعقدة منها - قد هُيِّئت فنيًا لاستخدامات الرجل، وأعدت تقنيًا حسب قدراته وطبيعته الجسمية (۱) فإذا ما قُدِّمت الفتاة المتجندة إلى تلك القطعة الحربية قام التنافر بينهما، ورغم بروز هذه الطبيعة الأنثوية العامة يبقى لكل قاعدة شواذ، والحكم دائمًا في مثل هذه الأمور للأغلب الأعم.

الثاني: نفسي، يراعى فيه محدودية طاقة التحمل النفسي عند الإناث؛ لأن الحياة العسكرية تتسم بشدة ضغوطها النفسية على الفرد، وتهدده بصورة مباشرة من خلال قسوة التجارب القتالية في سلامته النفسية، التي تعكس بالتالي آثارها السلبية على جوانب صحته العامة حين لا يكون له من القوى النفسية ما يكفي لحفظ اتزانه الداخلي، وقد عاش هذه المعاناة والاضطرابات النفسية حوالي ثلث الجنود الأمريكيين الذين شاركوا في حرب بلادهم مع فيتنام، فرغم اشتراك الجنسين في محمل هذه المعاناة إلا أن أثرها في الإناث أعظم، وفعلها فيهن أبلغ (٢).

بناء على هذه الحقائق الفطرية في كيان الإناث، وما تعكسه من آثار سلوكية واضحة على الجانبين النفسي والجسمي بها يحد من تمام عطائهن العسكري بوجه عام، يمكن تفسير أسباب تخلفهن العسكري العام من جهة العدد، والقيادة، فرغم الانفتاح القانوني الذي يشهده العالم المعاصر أمام مشاركة النساء في الميادين العسكرية المختلفة، وانخراط فئات منهن في غالب قطاعات السلك العسكري،

⁽۱) ينظر: علم النفس العسكري لعبد اللطيف حسين وعز الدين جميل (۲۸، ۳۰۵، ۳۲۳)، مقومات الشخصية العسكرية لمحمد سعيد (۱۹).

⁽٢) ينظر: علم النفس العسكري (١٩)، دراسة انتشار الحالات النفسية لدى الكويتيين في مرحلة ما بعد العدوان العراقي لبدر محمد (٢٨٩)، جوانب التعارض بين عنصر الأنوثة في المرأة والعمل السياسي (٨٧).



حتى أمكن تكوين فرق نسائية متكاملة في بعض البلاد (١)، إلا أن مجمل أعدادهن لا تزال قليلة إذا ما قوبلت بأعداد الذكور؛ ففي حرب الولايات المتحدة الأمريكية مع فيتنام -وهي من حروب النصف الثاني من القرن العشرين- شارك ثلاثة ملايين من الرجال عبر سنوات الحرب مقابل سبع آلاف امرأة، يعني نسبة (٢٠٠٪) فقط (٢٠٠٪)

فإلى أولئك الزاجين بالجنس اللطيف في الثكنات العسكرية، والصفوف القتالية، منصِّبين أنفسهم دعاة لتحريرها زعموا، لابسين جلود الضأن على قلوب الذئاب، كلامهم أحلى من العسل، وحقيقته أمر من الصَبِر، أقول لهم على لسان كل مجندة: أراحتكم تطلبون، وأمنكم تريدون من وراء كل ضعيفة لطيفة؟!!

أثقلتم عواتقنا بماقد ضرنا منكم

وحطمتم أنوثتنا، دفنتم كل معنــــاهـــــا

لبسنا زي عسكركم، وقد فتلت سواعدنا

وفوق الكتف خُمِّلنا سلاحًا من ذخيرتكـــم

وناديتم بأن الحق عندكم، وأن العدل دينكم

فيا لله كما قُتلِت نضارتنا، وأُنْسينا منازلنا

حمينا صفحم يا قبح منظركم

رجالاً قد تترستم بأنثى خاب مسعاكم



⁽١) ينظر: المرأة في القديم والحديث لعمر رضا كحالة (٣/ ١٠)، جوانب التعارض بـين عنـصر الأنوثـة في المرأة والعمل السياسي (٨٨).

⁽٢) ينظر: نحو استراتيجية قومية لإعادة تأهيل الأسرى لمحمد حجاز (٨٠).





المبحث الثاني المجهساد العينسي

تقدم فيما مضى أن حكم الجهاد في الإسلام الكفاية، إن قام به البعض سقط الإثم عن الباقين إلا أنه قد يتعين على جميع أفراده المكلفين في بعض الحالات وهي:

القتال من أفراد الجيش المسلمين بجيش الكفار: فإذا التقيا حرم على من حضر القتال من أفراد الجيش الفرار، وتعين عليه المقام والقتال لقوله: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤا إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴿ وَمَن يُولِّهِمْ يَوْمَبِنِ دُبُرَهُ وَ إِلَا مُتَحَرِّفًا لِقِيتُم اللهِ وَمَأْوَلهُ دُبُرَهُ وَإِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِيتًالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللهِ وَمَأْوَلهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلمصِيرُ ﴾ (١).

ويبدو أن هذه الحالة لا تشمل المرأة المسلمة إذا كانت قد خرجت مع جيش المسلمين؛ لأن عملها في هذا الجروج القيام بخدمة المقاتلين لا القتال، اللهم إلا إذا قصدها بعض الكفار فتقاتله دفاعًا عن النفس، أو تضطر لقتال الكفار دفاعًا عن قائد الجيش كفعل أم عهارة -رضي الله عنها (٢).

٢/ إذا استنفر الإمام قومًا أو عين شخصًا:

قال ابن قدامة: "ويتعين الجهاد في ثلاثة مواضع ... الثالث: إذا استنفر الإمام قومًا لزمهم النفير معه لقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُرِ إِذَا قِيلَ لَكُرُ

⁽١) الأنفال: (١٥-١٦).

⁽٢) ينظر: المفصل في أحكام المرأة لعبد الكريم زيدان (٤/ ٣٩٦).



ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِرَ ٱلْاَحْرَةِ فَمَا مَتَنعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْاَحْرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (١).

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن الجهاد يتعين بتعيين الإمام للشخص ولو عبدًا أو امرأة، ويخرجون ولو منعهم المولى والزوج، وإلى هذا ذهب الصاوي في حاشيته، والدردير في شرحه عليها (٢).

إلا أنه ليس للإمام أن يعين من لا يوجب الشرع جهاده؛ ولاسيها إن الغرض منه الدفاع عن الدين والحرمة والأنفس وهو قتال اضطرار (٣)، فكيف تستنفر من شُرع الجهاد للدفاع عنها.

٣/ النفير العام:

إذا هجم الكفار على بلد من بلاد المسلمين صار دفعه فرض عين على كل مسلم ذكرًا كان أو أنثى حرًا كان أو عبدًا، قال في الهداية شرح البداية (أ): "فإن هجم العدو على بلد وجب على جميع الناس الدفع، تخرج المرأة بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن المولى؛ لأنه صار فرض عين، وملك اليمين، ورق النكاح لا يظهر في حق فروض الأعيان كها في الصلاة والصوم بخلاف ما قبل النفير؛ لأن بغيرهما مقنعًا فلا ضرورة إلى إبطال حق المولى والزوج" ومعنى كلام المرغيتاني: أن المرأة تجب عليها الصلاة والصيام، وتقوم بهذين الفرضين حتى لو لم يأذن الزوج، لكونها من الفروض العينية، فكذلك الجهاد إذا صار فرض عين كها في حالة النفير العام.

⁽١) التوبة: (٣٨).

⁽٢) حاشية الصاوي مع الشرح الصغير للدردير (٢/ ١٧٥).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٢٨/ ٣٥٩).

⁽٤) (٢/ ١٣٥). وانظر: بدائع الصنائع (٧/ ٩٨)، البحر الرائق (٥/ ٧٦)، الموافقات للشاطبي (١٤٧)، نظرية الجهاد في الإسلام لعبد العزيز صقر (١٤٧).



ودليل جهاد الدفع ما أخرجه الحاكم في المستدرك (۱) من طريق يونس بن بكير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن صفية بنت عبد المطلب قال عروة: وسمعتها تقول أنا أول امرأة قتلت رجلاً، كنت في فارع حصن حسان بن ثابت، وكان حسان معنا في النساء والصبيان حين خندق النبي على التهودي يطيف رجل من يهود، فجعل يطيف بالحصن، فقلت لحسان: إن هذا اليه ودي يطيف بالحصن كها ترى، ولا آمنه أن يدل على عوراتنا، وقد شغل عنا رسول الله وأصحابه، فقم إليه فاقتله. فقال: يغفر الله لك يا بنت عبد المطلب، والله لقد عرفت ما أنا بصاحب هذا. قالت صفية: فلها قال ذلك، ولم أر عنده شيئًا، احتجزت، وأخذت عمودًا من الحصن، ثم نزلت من الحصن إليه، فضربته بالعمود حتى قتلته، ثم رجعت إلى الحصن. فقلت: يا حسان انزل فاستلبه، فإنه لم يمنعني أن أسلبه إلا أنه رجل. فقال: مالي بسلبه من حاجة. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

قلت: فيه محمد بن عبد الجبّار النيسابوري لم يخرج له البخاري ومسلم شيئًا، قال الحافظ عنه: "مقبول" (٢).

• وأخرجه أبو يعلي في المسند (٣) والطبراني في الكبير (١) والأوسط (٥) والقزويني في التدوين (١) وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٧) من طرق

^{(1)(3/50)} YFAF.

⁽۲) التقريب (۸٦٨) ۲۱۰۳.

^{(7) (7 \ 73) 785.}

^{(3) (37/177)} P.A.

^{(0)(3/111)3077.}

^{(1)(4/41).}

⁽V)(Y1/P73).



عن إسحاق ابن محمد الفروي، عن أم عروة بنت جعفر بن الزبير، عن أبيها، عن جدتها صفية بنت عبد المطلب بنحوه.

قال الهيثمي: "رواه الطبراني في الكبير والأوسط من طريق أم عروة بنت جعفر ابن الزبير، عن أبيها، ولم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات " (١).

• وأخرجه الطبراني في الكبير (٢) من طريق حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي على أدخل النساء يوم الأحزاب أطرًا من آطام المدينة، وذكر القصة بنحوها.

قال الهيثمي في المجمع (٣): "رواه الطبراني ورجاله إلى عروة رجال الصحيح، ولكنه مرسل" قلت: وهو كما قال.

فالقصة بمجموع طرقها حسنة، ولها شواهد أخر أوردها الحافظ في الإصابة (٤).

ومن هنا يتبين أن العدو إذا هجم على بلاد المسلمين وجب على المرأة أن تدفعه بها تطيق، والله ولي التوفيق.



^{(1)(1/0/1).}

^{(7) (37/ 817) 3.4.}

^{(7) (75/371).}

^{.112.0(}V22/V)(2)









توطئة:

وفي مثل هذه الأزمنة كثرت المطالبات بتولية المرأة القضاء مثلها في ذلك مثل الرجل، وجاءت مؤتمرات المرأة لتعزيز هذا المطلب، والمناداة به، وفي تقرير المؤتمر العالمي للمرأة ببكين عام (١٤١٦هـ – ١٩٩٥م) جاء ما نصه: "وفي عالم يتسم باستمرار عدم الاستقرار وبالعنف، ثمة حاجة ملحة إلى تنفيذ ثُهَج تعاونية تجاه السلم والأمن. ووصول المرأة إلى هياكل السلطة، ومشاركتها الكاملة فيها على قدم المساواة، ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود التي تبذل من أجل منع المنازعات وتسويتها، كلها أمور أساسية لصون وتعزيز السلام والأمن، ورغم أن المرأة بدأت تؤدي دورًا هامًا في حل النزاعات وحفظ السلام، وفي آليات المدفاع، والشؤون الخارجية، فإنها ما زالت عمثلة تمثيلاً ناقصًا في مناصب صنع القرار، وإذا أريد للمرأة أن تنهض بدورٍ متساوٍ في تأمين السلم وصيانته، فيجب تمكينها سياسيًا واقتصاديًا، ويجب أن تكون عمثلة على جميع مستويات صنع القرار تمثيلاً كاملاً" (۱۰).

تعريف القضاء:

وقبل عرض أقوال الفقهاء، لابد أن يحرر مصطلح القضاء.

القضاء لغة: يطلق على معان منها: الحكم، والأداء، والإنهاء، والتبليغ، والهلاك، والفراغ، والصنع، والتقدير (٢).

⁽١) نقلاً عن رسالة الدكتوراه لفؤاد بن عبد الكريم العبد الكريم "قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية" (٨٤٥- ٨٤٦) وقد أورد المؤلف نقولات أخرى فراجعها إن رمت الزيادة.

⁽٢) ينظر: لسان العرب (١٥/ ١٨٦) مادة (ق ض ي).



قال الأزهري: القضاء في اللغة على وجوه مرجعها إلى انقطاع الشيء، وتمامه (١).

وأمّا في الاصطلاح فهو: الفصل بين الناس في الخصومات حسمًا للتداعي، وقطعًا للنزاع بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة (٢).



(١) تهذيب اللغة (٦/ ١٢٣).

⁽٢) نظام القضاء في الإسلام لمحمد عبد القادر (٦).





@#(

حكم تولي المرأة القضاء

فقد اختلف العلماء -رحمهم الله- في جواز أن تكون المرأة قاضية، وفي كون الذكورة شرطًا في منصب القضاء على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم جواز ولاية المرأة للقضاء مطلقاً:

يرى أصحابه عدم جواز ولاية المرأة للقضاء مطلقًا، وإذا وليت ياثم المُولِّي وتكون ولايتها باطلة، وقضاؤها غير نافذ، وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء من المالكية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣) وزمر من الأحناف (١).

واستدلوا بها يأتي:

١/ قوله تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ
 عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أُمُّوالِهِمْ ﴾ (٥).

والآية تفيد حصر القوامة في الرجال؛ لأن المبتدأ المعرف بلام الجنس منحصر في خبره إلا أنه هنا حصر إضافي أي بالنسبة للنساء (٢) فتكون القوامة للرجال على



⁽١) ينظر: المنتقى للباجى (٥/ ١٨٢)، بداية المجتهد (٢/ ٤٦٠).

⁽٢) ينظر: المجموع (٢٠/ ١٥٠)، مغنى المحتاج (٤٣٧٥)، الفتح (١٢٨/١).

⁽٣) ينظر: المغنى (٩/ ٣٩)، المقنع (٣/ ٢٠٩)، الأحكام السلطانية للماوردي (٨٣).

⁽٤) ينظر: شرح فتح القدير (٧/ ٢٩٨)، البحر الراثق (٦/ ٢٧٨).

⁽٥) النساء: (٣٤).

⁽٦) ينظر: نظام القضاء في الإسلام للمرصفاوي (٧٧).



النساء لا العكس، وجاءت الآية بصيغة المبالغة في قوله تعالى: ﴿ قَوَّا مُونَ ﴾ ليدل على أصالتهم في هذا الأمر (١).

فعلى هذا لا تجوز ولاية المرأة القضاء؛ لأن من كان في حاجة إلى القوامة عليه، فلا يصح أن يكون قوّامًا على من هو قوّام عليه، ونوقش هذا الاستدلال بأن المراد بالقوامة في هذه الآية ولاية تأديب الزوج زوجته، بدليل تركيب الآية وسياقها؛ فإنها نصت على أمور تتعلق بالأسرة: كإنفاق الزوج، وما يجب على زوجته من طاعة، وهذا يدل أن المراد بالقوامة: قوامة الرجال على زوجاتهم بها يخص الأسرة، لا قوامة الرجال على الرجال على النساء في سائر الولايات.

وأجيب عن المناقشة بأن المقرر عند الأصوليين أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولفظ الآية عام في القيام عليهن في كل الأمور إلا ما دل الدليل على إخراجه من هذا العموم، وهو الولايات الخاصة ككونها وصية على أولادها، أو ناظرة على وقف، وما إلى ذلك (٢).

فدلت الآية على عدم جواز تولي المرأة للقضاء، يقول محمد عبد القادر: "أمّا قول: إن القوامة في هذه الآية متعلقة بالمسؤولية في الأسرة، وليست عامة، فالحجة تبقى قائمة كذلك، فإن كانت المرأة عاجزة عن إدارة شؤون أسرة تتكون من مجموعة أفراد، فمن باب أولى أن تكون أكثر عجزًا عن إدارة شؤون الناس، والفصل في خصوماتهم، ومنازعاتهم، وحل مشاكلهم "(٣).

٢/ استدلوا بحديث أبي بكرة، وفيه قول رسول الله ﷺ: "لن يفلح قوم ولوا

⁽٣) القضاء في الإسلام (٣٥).



⁽١) ينظر: فتح القدير للشوكاني (١/ ٤١٠).

⁽٢) ينظر: نظام القضاء في الإسلام للمرصفاوي (٢٨).



أمرهم امرأة" ^(١).

وهذا الحديث دليل على أن المرأة ليست من أهل الولايات، فلا يحل للمرأة أن تلي من أمور المسلمين العامة شيئًا - والقضاء منها - وذلك أن تَجَنُب الأمر الموجب لعدم الفلاح واجب كها هو منطوق الحديث، ونحن مأمورون باكتساب ما يكون سببا للفلاح (٢) وكلمة (قوم) نكرة في سياق النفي فتعم.

قال الحافظ: "في الحديث أن المرأة لا تلي الإمارة أو القضاء" (٣) وجاء فيه: "احتج بحديث أبي بكرة من قال: لا يجوز أن تولى المرأة القضاء، وهو قول الجمهور" (٤).

ونوقش هذا الحديث بأن المراد بالأمر في الحديث الإمامة العظمي، بدليل سبب وروده، ويجاب عنه بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

"/ أخرج أبو داود في سننه (٥) وابن ماجة في السنن (٦) والبيهقي في الكبرى (٧) من طرق عن خلف بن خليفة، عن أبي هاشم، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي قال: "القضاة ثلاثة: واحد في الجنة، واثنان في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به، ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار" واللفظ لأبي داود. وقال: "وهذا أصح شيء فيه. يعني حديث ابن بريدة: القضاة ثلاثة".

⁽۱) يأتي تخريجه (۵۰۸).

⁽٢) ينظر: سبل السلام (٤/ ٢٣٧).

⁽٣) فتح الباري (٨/ ١٢٨).

⁽٤) فتح الباري (١٣/٥٦).

^{(0) (7/ 997) 7707.}

⁽r)(Y\ r v v) 0 1 TY.

⁽V)(·1\\\11)131·Y.



ورجاله ثقات رجال مسلم غير أن خلف بن خليفة اختلط في الآخر، قال الحافظ: "صدوق اختلط في الآخر، وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي، فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد" (١) لكنه لم يتفرد به، فذلك يدل أنه قد حفظ، تابعه الأعمش كها أخرج الترمذي عنه في السنن (٢) والحاكم في المستدرك (٣) عن سهل بن عبيدة، عن ابن بريدة، عن أبيه أن النبي على قال فذكره بنحوه.

قال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي.

قلت: فيه شَرِيك بن عبد الله النخَعي، قال عنه الحافظ: "صدوق يخطئ كثيرًا، تغيّر حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة" (٤).

وتتبع الألباني طرقه في الإرواء (٥) وصححه بمجموع طرقه.

ووجه الدلالة أن النبي ﷺ ذكر في الحديث: رجل ورجل، فدل بمفهومه على خروج المرأة (٦).

٤/ أن النبي ﷺ وخلفاءه الراشدين ومن بعدهم لم يولوا امرأة قضاء ولا ولاية، ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالبًا (٧).

٥/ أن الإجماع كان قائمًا على انعقاد بطلان ولاية المرأة القضاء وإثم موليها،

⁽١) التقريب (٢٩٩) ١٧٤١.

^{.1777 (717/7)(7)}

^{(4) (3/ 1.1) 71.4.}

⁽٤) التقريب (٤٣٦) ٢٨٠٣.

⁽a)(A/ 577) 3157.

⁽٦) ينظر: نيل الأوطار (٨/ ٢٧٤).

⁽٧) ينظر: المغنى (٩/ ٣٩)، مواهب الجليل (٤/ ٢٠٢).



فلا يعتد برأي من قال بجواز توليتها بعد انقراض عصر الإجماع من غير دليل شرعي (١).

7/ حضور المرأة مجلس القضاء لا يتفق مع آداب الإسلام في صيانة المرأة، والمحافظة على كرامتها، وحسن سمعتها، فإن القاضي يحضره محافل الخصوم والرجال، وقد تحتاج للجلوس مع الخصم، فتقع في الخلوة التي حرّمها الشارع، وعاطفتها أقوى من الرجل فتنفعل بسرعة، وهذا يتنافى مع القضاء الذي يحتاج إلى التدبر والروية وتحكيم العقل مع الشرع (٢).

القول الثاني: جواز تولّي المرأة القضاء فيها عدا الحدود والقصاص:

ذهب الأحناف إلى أن للمرأة أن تلي القضاء فيها عدا الحدود والقصاص، أي: أن ما تجوز شهادتها فيه يجوز لها القضاء فيه (٣) واستدلوا على قولهم؛ بأن القضاء من باب الولاية كالشهادة، والمرأة أهل للشهادة في غير الحدود والقصاص، فتكون أهلاً للقضاء في غير الحدود والقصاص.

ونوقش هذا الدليل بأن الولاية في الشهادة مغايرة للولاية في القضاء؛ لأن الشهادة ولاية خاصة، والقضاء ولاية عامة، فلابد أن تكون الأهلية في الشهادة مغايرة للأهلية في القضاء وإلا كان العامي الجاهل الذي تقبل شهادته أهلاً للقضاء (٤) كما أن الشهادة إبانة للحق دون إلزام، والقضاء إبانة للحق مع الإلزام به، فالشهادة غير ملزمة بعكس القضاء.

⁽١) الأحكام السلطانية للماوردي (٨٣).

⁽٢) ينظر: المهذب (٢/ ٢٩٠)، المغنى (٩/ ٣٩)، الفتح (١٤٧/١٣).

⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع (٧/ ٣)، شرح فتح القدير (٧/ ٢٥٢)، حاشية ابن عابدين (٤/ ٣١١).

⁽٤) ينظر: نظام القضاء في الإسلام للمرصفاوي (٣٤).



القول الثالث: جواز توتي المرأة القضاء مطلقاً:

ذهب ابن جرير الطبري (۱) وابن حزم (۲) وابن القاسم من المالكية (۳) إلى أن الذكورة ليست شرط جواز ولا صحة، فيجوز أن تتولى المرأة القضاء مطلقًا، وإذا وليت لا يأثم المولي، وتكون ولايتها صحيحة، وأحكامها نافذة سواء كان القضاء في الحدود أم في غيرها.

واستدلوا بها يأتي:

1/ ما أخرجه البخاري (3) ومسلم (0) من حديث ابن عمر رضي الله عنها قال: قال رسول الله ﷺ: "ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته".

ووجه الدلالة من الحديث أن رسول الله على أثبت للمرأة في بيت زوجها القيام على إدارته ورعاية وتدبير شؤونه عامة، والراعي من يتولى رعاية غيره، والقضاء رعاية للغير، فيدل هذا على أنها أهل لسائر الولايات، فيصح توليتها

⁽١) عزاه له ابن قدامة في المغنى (٩/ ٣٩) وابن رشد في بداية المجتهد (٢/ ٢٠٦).

⁽٢) المحلي (٩/ ٤٢٩).

⁽٣) عزاه له الباجي في المنتقى (٥/ ١٨٢)، وابن رشد في بداية المجتهد (٢/ ٤٦٠).

⁽٤) كتاب الأحكام/ باب قوله تعالى: (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) (٦/ ٢٦١١) ٢٧١٩.

⁽٥) كتاب الإمارة/ باب: فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر (٣/ ١٤٥٩) ١٨٢٠.



القضاء (١).

ونوقش هذا الاستدلال بأن ما أثبته النبي على للمرأة هو الولاية الخاصة، من رعاية بيت الزوج، والقيام بتدبير شؤونه، أما القضاء فإنه رعاية وولاية عامة (٢).

٢/ أن المرأة يجوز لها الإفتاء، فيجوز لها القضاء بجامع الإخبار بالحكم في الكل (٣).

ونوقش بأنه قياس مع الفارق؛ لأن الإفتاء ليس ملزمًا للمستفتي، فهو إخبار عن حكم عن حكم شرعي، بخلاف القضاء، فإنه ملزم للمتقاضي، فالقضاء إخبار عن حكم شرعي مع الإلزام.

وبأن القضاء ولاية بخلاف الإفتاء فإنه ليس كذلك (٤).

٣/ القياس على ولاية الحسبة: واستدلوا بأثر الشفاء عندما ولاها عمر حسبة السوق، وسمراء بنت نهيك عندما كانت تدخل السوق وتأمر وتنهي، وقد تقدم الإجابة عنهما (٥).

٤/ الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يقم دليل المنع، فكل من يصلح للفصل في الخصومة، وعليه في الخصومة، فإنه يجوز ولايته القضاء، والمرأة قادرة على الفصل في الخصومة، وعليه يصح توليتها القضاء؛ لأن أنوثتها لا تحول دون فهمها للحجج وإصدار الحكم.

ونوقش بأن دليل المنع قائم، وقد أخرج المرأة عن أصل الإباحة، وهذا الدليل

⁽١) ينظر: المحلى (٩/ ٤٢٩)، السلطة القضائية في الإسلام لشوكت عليان (١١٨).

⁽٢) ينظر: نظام القضاء في الإسلام لد. محمد عواد(٧٥)، السلطة القضائية لد. محمد البكر (٣٥٨).

⁽٣) ينظر: المغني (٩/ ٣٩)، الحاوي الكبير للماوردي (١٦/ ١٥٦).

⁽٤) ينظر: القضاء في الإسلام للمرصفاوي (٣٣)، نظام الإسلام في القضاء (٧٤).

⁽٥) ص (٤٤٠) فيا بعدها.



هو ما استدل به الجمهور من الكتاب، والسنة، والإجماع على عدم جواز توليتها القضاء، هذا بالإضافة إلى أن المرأة لا يتأتى منها الفصل في الخصومات على وجه الكمال للنقصان الطبعي فيها، ولانسياقها وراء العاطفة، والعوامل الطبعية التي تعتريها بتوالي الأشهر والسنين من حمل وإرضاع، فتؤثر فيها بلا شك (١).

٥/ استدل ابن حزم (٢) على إجازة كون المرأة قاضية بإجازة كونها وصية وكيلة، ولم يأت نص من منعها أن تلي الأمور.

وأجيب عن هذا القياس بأنه فاسد؛ لأن الوكالة: استنابة جائز التصرف مثله فيها تدخله النيابة من التصرفات الشرعية (٢) فيلا ولاية فيها إلا على الأموال، والتصرفات الشرعية، شأنها شأن الوصاية، فالوصاية والوكالة من قبيل الولاية الخاصة في التصرف عن الغير – أو في ماله – نيابة عنه، بقيامه وصيًا على مال الصغير لأبوته، أو بتعيين القاضي، أو بتوكيل الموكل له في إجراء عقد ما، بخلاف القضاء فإنه ولاية عامة تمنع منه المرأة لحديث "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" (٤).

وقد حكى أبو بكر بن العربي مناظرة جرت في هذه المسألة فقال: "وقد تناظر في هذه المسألة القاضي أبو بكر بن الطيب المالكي مع أبي الفرج بن طرار شيخ الشافعية ببغداد في مجلس السلطان (عضد الدولة) فهاحل ونَصَر (ابنُ طرار) لما ينسب إلى ابن جرير، على عادة القوم التجادل على المذاهب، وإن لم يقولوا بها،

⁽١) ينظر: نظام القضاء في الإسلام للمرصفاوي (٣٢).

⁽٢) ينظر: المحلى (٨/ ٥٢٨).

⁽٣) ينظر: الفروع (٤/ ٢٥٨)، الروض المربع (٢/ ٢٣٩).

⁽٤) يأتي تخريجه ص (٥٠٨).

وانظر: القضاء في الشريعة الإسلامية للدكتور. فاروق مرسي (١٥٠)، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام للدكتور. مجيد أبو حجر (٣٦٨).



استخراجًا للأدلة، وتمرنًا في الاستنباط للمعاني؛ فقال أبو الفرج بن طرار: الدليل على أن المرأة يجوز أن تحكم أن الغرض من الأحكام تنفيذ القاضي لها، وسماع البينة عليها، والفصل بين الخصوم فيها، وذلك يمكن من المرأة كإمكانه من الرجل.

فاعترض عليه القاضي أبو بكر، ونقض كلامه بالإمامة العظمى، فإن الغرض منها حفظ الثغور، وتدبير الأمور، وحماية البيضة، وقبض الخراج، ورده على مستحقيه، وذاك يتأتى من المرأة كتأتيه من الرجل.

فقال له أبو الفرج بن طرار: هذا هو الأصل في الشرع، إلا أن يقوم دليل على منعه.

فقال له القاضي: لا نسلم أنه أصل الشرع. ثم قال القاضي أبو بكر: ليس كلام الشيخين في هذه المسألة بشيء، فإن المرأة لا يتأتى منها أن تبرز إلى المجالس، وتخالط الرجال، ولا تفاوضهم مفاوضة النظير للنظير؛ لأنها إن كانت فتاة حرم النظر إليها وكلامها، وإن كانت متجالة برزة لم يجمعها والرجال مجلس تزدحم فيه معهم، وتكون منظرة لهم، ولم يفلح قط من تصور هذا، ولا من اعتقده" (١).

• ومن هنا يتَّضح أن الراجح هو رأي الجمهور القائلين باشتراط الذكورة فيمن يتولى القضاء؛ لقوة أدلتهم، وسلامتها من الاعتراض، وهذا هو ما يتفق مع أصول الشريعة وفروعها، وعليه العمل في عهد الرسالة، وعهد الصحابة، والتابعين، وهذه العصور هي الأقرب لعصر الوحي، وأصحابها بلا شك أدرى بأسرار التشريع، ومقصود الشرع.

إلا أنه إذا ابتليت الأمة فتولى القضاء في بلد من البلاد الإسلامية امرأة، جاز

⁽١) أحكام القرآن (٣/ ٤٨٣).



-والله أعلم- التقاضي لها فيها دون الحدود والقصاص كها هو رأي الأحناف؛ لئلا تتعطل مصالح الناس، فإنهم إن لم يفعلوا ما سارت أمورهم؛ وما تحصلوا على مصالحهم، مع بقاء الإثم على ولي الأمر بتولية من لا تجوز ولايته، وكذلك تأثم المرأة إذا رضيت بتوليها القضاء.





وفي هذا الفصل مبحثان،

المبحث الأول: أقسام الولايات العامة.

المبحث الثاني: حكم تولي المرأة الولايات

العامة.





توطئة:

عندما تبتعد الأمة عن منبعها الصافي، وموردها العذب، لاشك أنها تشرب داء ينخر قواها، ويفت في عضدها، وأخشى أن تندم ولات حين مناص، ذاك أن الناعقين بمؤتمرات المرأة والمطالبين جميع ما تدعوهم إليه، سيدندنون في كل مؤتمر على التأكيد على المساواة التامة بين النساء والرجال في المناصب السياسية، وإليك بعضًا منها:

- جاء في المؤتمر العالمي للمرأة المنعقد في نيروبي (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م): "ينبغي تشجيع النساء، وتوفير الحوافز لهن، وأن تساعد كل منهن الأخرى على عمارسة حقها في الانتخاب، وترشيح نفسها، والاشتراك في العملية السياسية بكل مستوياتها على قدم المساواة مع الرجل".

- وجاء في المؤتمر العالمي للمرأة في بكين (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م): "نحن على اقتناع أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بها في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار، وبلوغ موقع السلطة أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم".

- وجاء في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية/ كوبنهاجن (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م): "تشجيع تغيير المواقف والهياكل والسياسات العامة، والقوانين والمهارسات، بغية إزالة جميع العقبات التي تحول دون مشاركة النساء مشاركة كاملة في الحياة السياسية بها في ذلك صوغ السياسات والبرامج العامة وتنفيذها ومتابعتها" (١).

وتعجب حين ترى بني جلدتنا، وأصحاب لغتنا ينادون بها جاء في المؤتمر،

⁽١) انظر جميع ما تقدم وزيادة في الرسالة العلمية القيمة "قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية" لدد. فؤاد العبدالكريم (٨٤٣ - ٨٤٩).



وإن صادم النص متناسين قول الرب: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ سُحَنَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ مَ أَن وَإِن صادم النص متناسين قول الرب: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ سُحَنَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ مَ أَلِيمُ مُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١) وسأعرض - إن شاء الله - في هذا الفصل تحريرًا للمسألة وأقوال أهل العلم فيها، مع بيان الراجح بالتدليل والتعليل.

تعريف الولايات العامة:

الولايات جمع ولاية.

والولاية لغة:

بفتح الواو وتكسر، وبالفتح: النصرة، والنسب والعتق، وبالكسر: الإمارة، أو الفتح للمصدر، والكسر للاسم (٢).

ومن مشتقات الولاية الوَليِّ - بفتح الواو وكسر اللام، جمع أولياء - كل من ولي أمرًا أو قام به ذكرًا كان أو أنثى. وقد يؤنث بالهاء فيقال: ولية (٣).

أمّا في الاصطلاح:

فقد تنوعت تعاريف الفقهاء للولاية بمعناها الخاص والعام:

عرّفها ابن عابدين بمعناها الخاص فقال: "تنفيذ القول على الغير شاء أو أبى " (٤) وعرّفها الشيخ مصطفى الزرقاء بقوله: "قيام شخص كبير راشد على شخص قاصر، في تدبير شؤونه الشخصية والمالية " (٥).

• وأمّا الولاية العامة بمعناها العام، وهو المعنى السياسي المطلوب في هذا

⁽١) النور: (٦٣).

⁽٢) ينظر: لسان العرب (١٥/ ٤٠٧)، مادة (و ل ي).

⁽٣) معجم لغة الفقهاء (١٠٥)، وانظر: المعجم الوسيط (٢/ ١٠٥٨)، لسان العـرب (١٠٥/ ٤٠٦) مـادة (و ل ي).

⁽٤) حاشية در المحتار (٣/ ٥٥).

⁽٥) المدخل الفقهي العام (٢/ ٨١٧).



الفصل، فقد تعددت تعاريف المعاصرين لها:

- عرفها مجيد أبو حجير بأنها سلطة شرعية عامة مستمدة من اختيار عام، أو بيعة عامة، أو تعيين خاص من ولي الأمر، أو من يقوم مقامه، تخول لصاحبها تنفيذ إرادته على الأمة جبرًا في شأن مصالحها العامة في ضوء اختصاصه (١).

- وعرّفها د. عبد المجيد متولي بأنها السلطة الملزمة في شأن من شؤون الجهاعة كولاية الحكم، وسن القوانين، والفصل في الخصومات، وتنفيذ الأحكام، والهيمنة على القائمين بذلك. وبعبارة أخرى: فهي -حسب الاصطلاح الفقهي الحديث-القيام بعمل من أعمال السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية (٢).

ويستفاد من التعريفين:

أ- شمول الولاية العامة للسلطات الثلاث الكبرى: التشريعية، والتنفيذية والقضائية.

ب- شمول الولاية العامة للتعيينات الخاصة في الأمور العامة: وهي التعيينات السياسية كالجيش والسلطة والمخابرات وولاية الحسبة.

ج- من سمات الولاية العامة البارزة عمومية قراراتها على الفئات، وإلزامية تلك القرارات.





⁽١) المرأة والحقوق السياسية لمجيد أبو حجير (٨٧).

⁽٢) مبادئ نظام الحكم في الإسلام (٧١٤).





المبحث الأول

أقسام الولايات العامة

قسمها الماوردي إلى أربعة أقسام:

- ١ من تكون ولايته عامة في الأعمال العامة: كالوزراء فمن فوقهم.
- ٢- من تكون ولايته عامة في الأعمال الخاصة: كأمراء الأقاليم والبلدان.
- ٣- من تكون ولايت خاصة في الأعمال العامة: كقاضي القضاة، وقائد
 الجيوش، وحامي الثغور، ومستوفي الخراج، وجابي الصدقات.
- ٤ من تكون ولايته خاصة في الأعمال الخاصة: كقاضي بلد أو إقليم أو مستوفي خراجه (١).

ويمكن إرجاعها إلى قسمين:

۱ - الولايات العامة السياسية: وهي السلطات الثلاث الكبرى: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية من إمامة عظمى، ووزارة، وإمارة، وشرطة، ومخابرات، وسفارة، وسلطة قضائية.

٢- الولايات العامة الدينية: كولايات الصلوات، والحج، والصدقة.



⁽١) الأحكام السلطانية (٢١).





@16

المبحث الثاني

حكم تولي المرأة الولايات العامة

اتفق فقهاء الإسلام جميعًا - على اختلاف مذاهبهم - (۱) على عدم جواز تولي المرأة لمنصب الإمامة العظمى أو الولاية العامة، وأن الذكورة شرط فيمن يتولى هذا المنصب.

قال ابن حزم: "وجميع أهل القبلة ليس منهم أحد يجيز إمامة المرأة" (٢). وقال الماوردي: "يعتبر في تقليد هذه الوزارة شروط الإمامة إلا النسب وحده" (٣).

واستدلوا بها يأتي:

أولاً: أدلة القرآن:

١ - قوله تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ
 عَلَىٰ بَعْضِ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أُمُوالِهِمْ ﴾ (3).

ووجه الدلالة من الآية: أن الله سبحانه وتعالى حصر القوامة في الرجال دون



⁽۱) ينظر: شرح السنة للبغوي (۱۰/۷۷)، المغني (۹/ ۳۹)، المجموع (۱۹۲/۱۹)، بداية المجتهد (۲/ ۶۰)، الأحكام السلطانية (۸۳)، الفتح (۸/ ۱۲۸)، حاشية ابن عابدين (٥/ ٤٤٠)، نيل الأوطار (۸/ ۲۷۳).

⁽٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٧٩).

⁽٣) الأحكام السلطانية (٢٢).

⁽٤) النساء: (٣٤).



النساء، فالرجل قيم المرأة أي: رئيسها، وكبيرها، والحاكم عليها، يلزمها بحقوق الله تعالى من المحافظة على الفرائض، والكف عن المفاسد.

قال الشوكاني في معنى: ﴿ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾: " أي: إنها استحقوا هذه المزية لتفضيل الله للرجال على النساء بها فضلهم به من كون فيهم الخلفاء، والسلاطين، والحكام " (١).

قال الطاهر ابن عاشور في تفسيره (٢): فقوله: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَآءِ ﴾ أصل تشريعي كلي تتفرع عنه الأحكام التي في الآيات بعده، فهو كالمقدمة، وقوله: ﴿ فَٱلصَّلِحَاتُ ﴾ تفريع عنه مع مناسبته لما ذكر من سبب نزول: ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِ مَعَضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضَ ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِ مَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضَ ﴿ ﴾ (٣) والحكم الذي في هذه الآية حكم عام جيء به لتعليل شرع خاص فلذلك فالتعريف في (الرجال) و(النساء) للاستغراق.....".

وهذا الذي قرره ابن عاشور في تفسير الآية بأن القوامة لجنس الرجال على جنس النساء قاعدة عامة تشمل القوامة داخل البيت وخارجه، وهو ما ذهب إليه المفسرون كالزمخشري في الكشاف (٤) والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٥)

^{.(174/0)(0)}



⁽١) فتح القدير (١/ ٤٦٠).

^{(1)(3/11).}

⁽٣) النساء: (٣٢)، وسبب نزول الآية ما أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ٣٢٢) ٢٦٧٧٩، والترمذي في السنن (٥/ ٢٣٧) ٣٠٢٢ من حديث أم سلمة قالت: يا رسول الله يغزو الرجال، ولا نغزو، ولنا نصف الميراث، فأنزل الله: ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِ عَبَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾. والله ظ لأحمد. وصحح إسناده الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣٠٢٢).

^{(3)(/\}٧/٢).



وابن كثير في تفسيره (١) وأبو السعود في تفسيره (٢) - رحمهم الله جميعًا -.

وقال العلامة المودودي -رحمه الله تعالى: "هذا النص يقطع بأن المناصب الرئيسية في الدولة رئاسة كانت، أو عضوية مجلس شورى لا تفوض إلى النساء" (٣) وحقيقة المجالس التشريعية ليس وظيفتها مجرد التشريع وسن القوانين، بل هي بالفعل تسير دفة السياسة في الدولة، فهي التي تؤلف الوزارات وتحلها، وتضع خطة الإدارة، وهي التي تفرض أمور المال والاقتصاد، وبيدها أزمة أمور الحرب والسلم.

بذلك كله لا تقوم هذه المجالس مقام الفقيه والمفتي، بل تقوم مقام القوام لجميع الدولة. وقال أيضًا: "إن القرآن لم يقيد قوامة الرجال على النساء بالبيوت، ولم يأت بكلمة (في البيوت) في الآية، مما لا يمكن بدونه أن يحصر الحكم في دائرة الحياة العائلية، ولو قبلنا بذلك القول: أمن شك في أن قوامة الدولة أخطر شأنًا، وأكثر مسؤولية من قوامة البيت؟ فهل أنتم تظنون بالله أنه يجعل المرأة قوّامًا على مجموعة ملايين من البشر، ولم يشأ أن يجعلها قوّاما داخل بيتها؟" (3).

وقد ذهب بعضهم (٥) إلى عدم التسليم بهذا الدليل في منع تولية المرأة الولايات العامة معللاً ما يذهب إليه بأمرين:

^{(1)(1\773).}

^{(1)(1/195).}

⁽٣) نقلاً عن المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام لعبد المجيد الزنداني (٨٥)، وسيأتي مزيد بحث في المرأة ومجلس الشوري ص (٥٣٩).

⁽٤) نقلاً عن المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام لعبد المجيد الزنداني (٨٥-٨٦).

⁽٥) مكانة المرأة في القرآن والسنة د. محمد بتاجي (٢٤٤).



أ- سبب نزول الآية، فيقصر عليه ولا يتعداه إلى غيره، وسبب نزولها أخرجه ابن أبي حاتم (١) من طريق خلف بن أيوب العامري، عن أشعث بن عبد الملك، عن الحسن قال: "جاءت امرأة تستعدي على زوجها أنه لطمها. فقال رسول الله ﷺ: "القصاص" فأنزل الله تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضِ ﴾ فرجعت بغير قصاص.

وإسناده ضعيف؛ لضعف خلف بن أيوب، ضعفه ابن معين (٢) ثم إنه مرسل.

وعلى فرض صحته فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما قرر ذلك الأصوليون (٣) وإلا تعطل كثير من آي القرآن عن الإعمال، وأدى ذلك إلى إهمالها.

ب- أن الآية خاصة في نطاق الأسرة، وقد تقدم أن هذا التعليل أبلغ في منع توليها الولايات العامة؛ لأنها إن لم تكن قوّامة على أسرتها فمن باب أولى على دولتها، ويكون هذا من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى.

٢ - قوله تعالى: ﴿ وَلَهُنَ مِثْلُ ٱلَّذِي عَلَيْهِنَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (١).

⁽٤) البقرة: (٢٢٨).



^{(1)(7/.93) 5370.}

⁽٢) ينظر: تهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧) ٢٨٣، التقريب (٢٩٨) ١٧٣٦.

⁽٣) ينظر: الفصول في الأصول للجصاص (٩٩)، المحصول للرازي (٣/ ١٨٩)، القواعد والفوائد الأصولية لعلى بن عباس الحنبلي (٢٤٠).



يقول الشيخ السعدي في تفسير الآية: " ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ أي: رفعة ورياسة كما قال تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِسَآءِ ﴾ ومنصب النبوة، والقضاء، والإمامة الصغرى، والكبرى، وسائر الولايات للرجال، وله ضعف ما لها في كثير من الأمور كالميراث ونحوه " (١).

فإن قيل: السياق يقصر الدرجة على الأمور العائلية؟ قيل: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السياق (٢).

٣- قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْرَ تَبُرُّجَ ٱلْجَهْلِيَّةِ
 ٱلْأُولَىٰ ﴾ (٣).

دلت الآية على تكليف المرأة بالقرار في البيت، فهو الأصل فيها فلا تخرج إلا لحاجة؛ لأنه الأمر المناسب لفطرتها، وأراد الشارع من تشريع هذا الحكم مصلحة عائدة إلى جهتين: المرأة فمصلحتها فردية بحفظ كرامتها وعفتها وشرفها، والمجتمع بدرء خطر الانحلال الجهاعي المسبب للعقوبة العامة بسبب تفلت بعض أفراده من الالتزام بالأوامر، والوقوع في المحظور، والواقع شاهد بهذا. وزعم بعضهم أن هذه الآية خاصة بنساء النبي على قدرة العلماء على ذلك، يقول القرطبي: "معنى هذه الآية أمر بلزوم البيت، فإن كان الخطاب لنساء النبي على ققد دخل غيرهن فيه بالمعنى. هذا لو لم يرد دليل يخص جميع النساء، كيف والشريعة طافحة بلزوم النساء



⁽١) تيسير الكريم الرحمن (١/ ١٨٣). وقد مضى تحقيق القول في معنى (درجة) ص (٣٥١).

⁽٢) انظر: بحث " تخصيص العموم بالسياق، وترك العموم لأجل السياق" في البحر المحيط للزركشي (٣/ ٣٨٠).

⁽٣) الأحزاب: (٣٣).



البيوت، والانكفاف عن الخروج إلا للضرورة" (١).

ومن أَصَرَّ - بعد هذا - على ادعاء الخصوصية في هذه الآيات بأزواج النبي عَلَيْ من الخروج، وأمرهن بالقرار دون سائر النساء ؟!! هل تفوقت نساء المؤمنين على أمهات المؤمنين! .

ثم إن كانت الآيات بهذا الصدد مختصة بأهل بيت النبي علي فهل أذن الله لسائر المسلمات أن يتبرجن تبرج الجاهلية الأولى؟!.

ولذلك نص العلماء على أن دلالة الاقتران يضعف فيها اتحاد الحكم، أي: قد يقترن واجب بمندوب بحرف عطف، كما قد يقترن خاص بفرد مع أمر عام كما في هذه الآية (٢).

فإذا كان الإسلام أمر المرأة بالقرار في البيت، وأذن لها في الخروج لحاجة، فكيف يوليها الحكم والإمامة التي تستلزم الخروج من المنزل والاختلاط بالرجال!.

ثانياً: أدلة السنة:

۱ - ما أخرجه البخاري في صحيحه (۳) من حديث أبي بكرة قال: لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله على أيام الجمل بعدما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل، فأقاتل معهم. قال: لما بلغ رسول الله على أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة".

⁽۱) الجامع لأحكام القرآن (۱۱/۱٤) وانظر: روح المعاني للألوسي (۲۲/۲)، نيل الأوطار (۱) الجامع لأحكام القرآن (۲۲/۲)

⁽٢) راجع ضعف دلالة الاقتران على اتحاد الحكم في: إرشاد الفحول (١٣).

⁽٣) كتاب المغازي/ باب: كتاب النبي ﷺ إلى كسرى (٤/ ١٦١٠) ٤١٦٣.



قال البغوي في شرح السنة (١): "اتفقوا على أن المرأة لا تصلح أن تكون إمامًا ولا قاضيًا" قال الخطابي: "في الحديث أن المرأة لا تلى الإمارة ولا القضاء" (٢)

قال الصنعاني: "فيه دليل على أن المرأة ليست من أهل الولايات، ولا يحل لقومها توليتها؛ لأن تجنب الأمر الموجب لعدم الفلاح واجب" ".

- ومعلوم أن إيراد الطلب على صورة الخبر أبلغ في الطلب كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَيْتُ يَتَرَبَّصَرَ لَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَثَةَ قُرُوٓ ۚ ﴾ (١) والمعنى ليتربصن، كأن فعلهن لشدة الامتثال قد وقع، وكذلك هنا فالمراد لا تولوا فإن وليتم لن تفلحوا، فوجب ألا يولوا أمرهم إلا الرجل لجلب الفلاح.
- وقد دل عمل الرسول على وصحابته، وتطبيقهم الواقعي على تفسير هذا النص القولي حيث لم يثبت أنه قد وليت امرأة ولاية عامة في القرون المفضلة مع وفرة الدواعي، وانتفاء الموانع، فكان هذا من أوضح الأدلة على حرمة تولي المرأة للولاية العامة.
- فإن قيل: جاءت الرواية عند الإمام أحمد في المسند (٥) وابن حبان في الصحيح (٦) والحاكم في المستدرك (٧) بقوله: "تملكهم" فيه دلالة على أن المراد الإمامة

^{(()((1/ ()).}

⁽٢) أعلام الحديث (٢/ ٦٤).

⁽٣) سبل السلام (٤/ ١٤٩٦).

⁽٤) البقرة: (٢٢٨).

^{(0)(0/43) 7 9 3 • 7.}

^{(5)(11/077)5103.}

⁽V) (3/377) · PVV.



العظمي (١) فيرد عليه من وجهين:

- أولهم!: إن الروايات الأخرى جاءت بـ "ولوا أمرهم" كما تقدم، وعند ابن أبي شيبة في المصنف (٢) وابن حزم في المحلى (٣) "أسندوا أمرهم" والروايات يفسر بعضها بعضًا، وهذه ظاهرة في الإمامة الصغرى والعظمى وما انبثق عنها من الوظائف السياسية، وتفسير لفظ هذا الحديث برواياته المختلفة قد جاء عنه بتطبيقه العملي حيث لم يول امرأة ولاية عامة صغيرة أو كبيرة، وكذا فعل أصحابه رضوان الله عليهم.

- ثانيهها: ما فهمه راوي الحديث الصحابي أبو بكرة هذه فإنه يوضح المراد من الحديث، حيث قال: "نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله على أيام الجمل بعدما كدت ألحق بأصحاب الجمل، فأقاتل معهم...." (3) وجاء عند الحاكم (6) "عصمني الله بشيء سمعته .. " ولم يدع أحد أن عائشة -رضي الله عنها - كانت ولايتها على الجيش من باب الإمامة العظمى، بل كانت ولاية عامة على قوم مخصصين فحسب (1).

فإن قيل: بل المراد في الحديث الإمامة العظمى، إذ يفهم هذا من اسم الجنس المضاف في قول النبي على "أمرهم" والمعنى كل أمورهم، فالجواب:

⁽١) ينظر: المرأة بين الفقه والقانون لمصطفى السباعي (٣٩-٤٠)، مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة لمحمد بتاجي (٢٤٥- ٢٤٦).

⁽Y) (Y\ ATO) YYT.

^{(4)(4)(4).}

⁽٤) تقدم تخريجه ص (٤٣٩) فها بعدها.

⁽٥) المستدرك (٤/ ٣٢٤).

⁽٦) انظر تعليقًا نفيسًا حول استدلال أبي بكرة بالحديث عند الحافظ في الفتح (١٣/٥٦).



هذا بعيد، إذ قرر علماء أصول الفقه (۱)أن الاسم المضاف إلى معرفة يفيد العموم الصادق بواحد من جزئياته، هذا إذا كان اسم مفردًا، فكيف إذا كان اسم جنس؟! وإفادته للعموم تعني شموله لسائر أفراده المندرجة تحته سواء جمعت أو أفردت واحدة واحدة.. وذلك كقوله على "هو الطهور ماؤه، الحل ميته" (۱) إذ المفهوم إجماعًا كما هو المعمول اتفاقًا أن هذا الحكم طهارة ماء البحر يشمل كل جزء في ماء البحر كما يشمله كله، لا أنه لا يكون طهورًا إلا إذا جمع ماؤه كله، فهذا لم يقل به أحد من العلماء، ولا فرق بين اسم الجنس المضاف في قوله "ماؤه" واسم الجنس المضاف في قوله "أمرهم".

• فإن قيل: لا نسلم بأن الإضافة في قوله "أمرهم" للعموم، بل هي للعهد الذكري أو الذهني، بدليل سبب هذه المقالة، وهو تولي بنت كسرى الولاية العظمى، فالجواب:

بل هي للعموم لا للعهد من وجوه:

أ- ما سبق بيانه من الأدلة.

ب- الأدلة الأخرى التي تمنع المرأة من الولاية في أصغر الوحدات الاجتماعية وهي الأسرة.

ج- الإجماع العملي منذ عهد رسول الله عليه إلى نهاية قرون قوة المسلمين، إذ لم

⁽١) ينظر: المحصول لابن العربي (٧٤)، اللمع في أصول الفقه للشيرازي (٢٠٦)، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة لعبد الرحمن حسن (٣٤).

⁽٢) أخرجه أبو داود في السنن (١/ ٢١) ٨٣، والترمذي في السنن (١/ ١٠١) ٦٩، وابن ماجه في السنن (١/ ١٠١) ١٩٥، وابن ماجه في السنن (١/ ١٣٦) ٣٨٧، والنسائي في المجتبى (١/ ٥٠) ٥٩ من حديث أبي هريرة وقال الترمذي: حسن صحيح. وصححه الألباني في الإرواء (١/ ٢٥) ٩.



تول المرأة على صغير أو كبير إلا في شذوذات التاريخ مما لا يصلح دليلاً، أو ما يكون قصصًا وهمية لا مستند لها كقصة الشفاء بنت عبد الله (١).

د- فهم السلف وعلى رأسهم الخلفاء والصحابة كأبي بكرة ١٠٠٠.

هـ- ما فهمه جهور الفقهاء والعلماء القدامى والمعاصرين في الاستدلال عليه بمنعها من تولي كل الولايات العامة. قال الشوكاني في نيل الأوطار: "فيه دليل على أن المرأة ليست من أهل الولايات، ولا يحل لقومها توليتها؛ لأن تجنب الأمر الموجب لعدم الفلاح واجب" (٢) وقال الصنعاني: "فيه دليل على عدم جواز تولية المرأة شيئًا من الأحكام العامة بين المسلمين" (٣).

وقالت لجنة الفتوى بالأزهر: ".. هذا الحكم المستفاد من الحديث وهو منع المرأة من الولايات العامة: الإمامة الكبرى، والقضاء، وقيادة الجيوش وما إليها من سائر الولايات العامة ليس حكمًا تعبديا يقصد مجرد امتثاله دون أن تعلم حكمته، وإنها هو من الأحكام المعللة بمعان واعتبارات لا يجهلها الواقفون على الفروق الطبيعية بين نوعى الإنسان الرجل والمرأة "(3).

• نفي الفلاح في الحديث بـ "لن" يعني الاستمرار للنفي في حين أن الفاعل "قوم" نكرة، والنكرة أشمل من المعرف بـ (ال) كقولك : (لن ينجح رجل) يكون نفى الفلاح عن كل رجل بخلاف (لن ينجح الرجل) إذ قد يعهد للسامع.

ثم إن النفي للفعل المضارع، وفعل جملة الصفة " تملكهم" مضارع أيضًا، مما يجعل نفي الفلاح حاضرًا ومستقبلاً عن قوم تملكهم الآن أو مستقبلاً؛ فلا يقال بعد:

⁽١) تقدمت ص (٤٤١).

⁽٢) نيل الأوطار (٩/ ١٦٨).

⁽٣) سبل السلام (٤/ ١٢٣).

⁽٤) مجلة العربي عدد (١٤٤) رمضان ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ص (٣٣-٣٤).



العبرة بخصوص السبب، كيف وقد قرر جمهور علماء الأصول أن العام يحمل على عمومه؛ لأن خصوص السبب لا يقضي على عموم اللفظ، والأحكام تستسقى من نصوص التشريع لا من الحوادث الخاصة التي وردت عليها إلا بقرينة قائمة أو حجة جازمة (۱).

على أن إصرار البعض على اعتبار خصوص السبب يُعَدُّ قدحاً في السريعة لا تحمد عقباه؛ إذ قد يؤدي إلى بطلان كون الشريعة عامة، ثم إن عدول السارع عن الخاص المسؤول عنه أو عن الحادثة الخاصة إلى العموم دال على إرادة التشريع العام (٢).

٢- أخرج مسلم في صحيحه (٣) من حديث أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله ألا تستعملني. قال: فضرب بيده على منكبي ثم قال: "يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها".

قال النووي مَخْيَلُالُانُ : "هذا الحديث أصل عظيم في اجتناب الولايات، لا سيها لمن كان فيه ضعف عن القيام بوظائف الولاية" (٤).

ووجه الدلالة هنا حجب النبي على الولاية عن الضعيف، وقد نـص رسول الله على على ضعف المرأة فيها أخرجه أحمد في المسند (٥) وابـن ماجـة في السنن (٦)،

⁽١) ينظر: المرأة والحقوق السياسية لمجيد أبـو حجـير (٢١٠)، المـرأة وحقوقهـا الـسياسية لعبـد المجيـد الزنداني(٩٩).

⁽٢) المناهج الأصولية للدكتور فتحي الدريني (٦٥٤).

⁽٣) كتاب الإمارة/ باب: كراهة الإمارة بغير ضرورة (٣/ ١٤٥٧) ١٨٢٥.

⁽٤) شرح مسلم (١٢/ ٢١٠).

^{(0)(01/113)777.}

^{(1) (4/ 4111) 1117.}



والنسائي في الكبرى (١)، وابن حبان في صحيحه (٢)، والحاكم في المستدرك (٣) من طرق عن ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي عليه قال: " اللهم إني أحرج حق الضعيفين: اليتيم والمرأة".

وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، قال الألباني في الصحيحة (٤) "وهو كها قالا، لولا أن ابن عجلان، لم يحتج به مسلم، وإنها أخرج له في المتابعات، فهو حسن الإسناد".

وقد قام الدليل على أنه لا يولى من كان أصل طبعه الضعف كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَغْجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ (٥).

٣- إن إقصاء المرأة عن مثل هذه المهام تكريم لها، كما أن الفروض العينية التي كلفها بها الشارع الحكيم لا تقل أهمية عن فروض الكفاية التي تتطلع إليها، فإن فيها من حجم التكاليف والمهام ما يغنيها عن التطلع إلى المزيد، بل إن الشارع الحكيم يمنع هذه المناصب من سألها وحرص عليها، أخرج البخاري في صحيحه (١) من حديث أبي موسى قال: دخلت على النبي على أنا ورجلان من قومي، فقال أحد الرجلين: أمِّرنا يا رسول الله. وقال الآخر مثله، فقال: "إنا لا نوّلي هذا من سأله، ولا من حرص عليه" ووجه الدلالة بهذا الحديث أنه لو كان تولي الوظائف العامة ولا من حرص عليه " ووجه الدلالة بهذا الحديث أنه لو كان تولي الوظائف العامة

^{.910. (777/0)(1)}

^{(1)(11/177)0100.}

^{(7)(1/171)117.}

^{(3)(7/11)01.1.}

⁽٥) القصص: (٢٦).

⁽٦) كتاب الأحكام/ باب: ما يكره من الحرص على الإمارة (٦/ ٢٦١٤) ٢٧٣٠، الذخيرة للقرافي (٦/ ٢٤٦/٤).



حقًا للمسلم بمعنى إلزام الدولة بإجابته إذا طلبه لما كان طلبه سببًا لمنعه منه؛ لأن الحقوق لا تسقط بالمطالبة بل تتأكد، وهذا يدل على أن هذه المناصب تكاليف ومشاق، وليست مواقع حقوق واستمتاع يطالب بها الناس، ثم إن الشارع الحكيم حين يقدِّم للولايات أناسًا ويؤخر آخرين إنها يصنع ذلك للمصلحة، فيقدم لكل نوع من الولايات من هو أقوم بمصالحها "ورب كامل في ولاية ناقص في أخرى كالنساء ناقصات في الحروب كاملات في الحضانة" (۱).

ولهذا ألزم بعض العلماء الإمام أن يعزل القاضي إذا وجد من هو أولى منه بالقضاء حتى لا يفوت على المسلمين مصلحة. فهل مرّ على التاريخ الإسلامي بل وحتى التاريخ البشري أن كانت هناك امرأة هي أولى بولاية عامة من سائر الرجال؟!!.

ثالثاً: اتفاق أهل العلم على منع المرأة من الولايات العامة:

قال الجويني: "وأجمعوا على أن المرأة لا يجوز أن تكون إمامًا، وإن اختلفوا في جواز كونها قاضية فيها يجوز شهادتها فيه" (٢).

قال ابن حزم في الفصل (٣): "وجميع أهل القبلة ليس منهم أحد يجيز إمامة امرأة".

وقال البغوي في شرح السنة (٤): " واتفقوا على أن المرأة لا تصلح أن تكون إمامًا ولا قاضيًا ".

⁽١) الذخيرة للقرافي (٤/ ٢٤٦).

⁽٢) الإرشاد إلى قواطع الأدلة (٤٢٧).

^{(4)(3/871).}

^{.(}٧٧/١٠)(٤)



وقال ابن قدامة المقدسي في المغني (١): "ولا تبصلح للإمامة العظمى ولا لتولية البلدان، ولهذا لم يول النبي على ولا أحد من خلفائه، ولا من بعدهم امرأة، ولا ولا ية بلد فيها بلغنا، ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالبًا".

وقالت لجنة فتوى كبار علماء الأزهر: "الولاية العامة، ومن أهمها عضو البرلمان، وهي ولاية سن القوانين والهيمنة على تنفيذها، فقد قصرتها الشريعة الإسلامية على الرجال إذا ما توافرت فيهم شروط معينة. وقد جرى التطبيق العملي على هذا من فجر الإسلام إلى الآن، فإنه لم يثبت أن شيئًا من هذه الولايات قد أسند إلى المرأة لا مستقلة ولا مع غيرها من الرجال، وقد كان في نساء الصدر الأول مثقفات فضليات، وفيهن من تفضل كثيرًا من الرجال كأمهات المؤمنين، ومع أن الدواعي لاشتراك النساء مع الرجال في الشؤون العامة كانت متوافرة، لم تطلب المرأة أن تشترك في شيء من تلك الولايات، ولم يطلب منها الاشتراك، ولوكان لذلك مسوغ من كتاب أو سنة لما أهملت مراعاته من جانب الرجال والنساء باطراد" (٢).

وقد أخرج البخاري (٣)، ومسلم (١) من حديث عائشة أن النبي عَلَيْ قال: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" وفي رواية لمسلم: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد".

⁽١) (٩/ ٣٨٠). وانظر: تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لابن جماعة (٨٨)، الأحكام السلطانية (٣١- ٣١٠). المرأة والحقوق السياسية في الإسلام لمجيد أبو حجير (٣٠٩- ٣١٠).

⁽٢) راجع: مجلة العربي، سبتمبر: ١٩٧٠م.

⁽٣) كتاب الصلح/ باب: إذا اصطلحوا على جور فالصلح مردود (٢/ ٩٥٩) • ٢٥٥٠.

⁽٤) كتاب الأقضية/ باب: نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور (٣/ ١٣٤٣) ١٧١٨.



قال النووي: " وهذا الحديث ينبغي أن يعتنى بحفظه، واستعماله في إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به كذلك" (١).

وقال الحافظ: "فيحتج به في إبطال جميع العقود المنهي عنها، وعدم وجود ثمراتها المرتبة عليها، وفيه رد المحدثات، وأن النهي يقتضي الإلغاء؛ لأن المنهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردها" (٢)

وما لم يثبت عن النبي على ولا عن الخلفاء بعده، ولا عن الصحابة، ولا أمراء الأجناد من التابعين في تولية النساء ولاية من ولايات المسلمين، أو تقليدهن إمارة قلّت أو جلّت، فمن عمل ذلك فهو مُحْدِثٌ في دين الله بدعة تُردُّ عليه.

رابعاً: الأدلة العقلية:

1 – إن الإمام لا يستغني عن الاختلاط بالرجال، والتشاور معهم في الأمور، والمرأة ممنوعة من الاختلاط بالرجال والخلوة بهم؛ لأن حالها مبني على الستر والقرار في البيت (٣) وتعتمد المهارسة السياسية على أسلوب الاتصال الإنساني الواسع العميق بين الساسة والجمهور بها يكفل وحدتهم الاجتهاعية، وحمايتهم من التأثيرات الخارجية (٤) فهي علاقة إنسانية من الدرجة الأولى، تخضع بصورة أساسية للخبرة التراكمية التي تبنيها المهارسة الواقعية، وتمحصها التجربة العملية، فلا تغني فيها المعرفة العلمية بالقواعد والأصول السياسية -مها كانت متفوقة - دون فنيّات

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۱۲/ ۲۵۸).

⁽٢) الفتح (٥/ ٢٥٧).

⁽٣) ينظر: غياث الأمم للجويني (٩١)، حاشية تحفة المحتاج للهيثمي (٩/ ٧٥)، حاشية ابـن عابـدين (١/ ٥١٢).

⁽٤) ينظر: حول علم النفس السياسي لمحمد أحمد نابلسي (٨٢).



المارسة التطبيقية؛ لأن المسألة السياسية ليست من العلوم المشاعة التي تؤخذ كما تؤخذ كما تؤخذ النظرية العلمية، بل هي علاقات إنسانية وتفاعلات تراكمية ترتبط بخصوصيات الأمم الثقافية فلا تستعار ولا تقتبس، فإذا كان كمال العلم وأعلى مراتبه لا يحصل إلا بالمخالطة والاحتكاك، فإن أدنى مراتب القدرة السياسية لا تحصل إلا بالدربة والمعاطاة.

ومن هنا تظهر قوة العلاقة بين العمل السياسي وبين البروز الاجتهاعي بحيث تحتاج المرأة إلى قدر من الصفاقة الخلقية، والجراءة الشخصية التي تؤهلها للمهارسة السياسية، ولهذا لحقت رياح التغريب بغالب النساء والفتيات المطالبات اليوم بالعمل السياسي، وأخذت بهن بعيدًا عن ضوابط الأخلاق التي يرسمها منهج الإسلام للمرأة المسلمة ضمن خصوصيات حضارته ونظامه للحكم، الذي قضى بتأخير جملة الإناث مطلقًا في كل مناشط الحياة العامة عن الرجال.

إن الشارع الحكيم في تعامله مع أحكام النساء ضيّق أسباب بروزهن الاجتهاعي حتى منعهن من وسط الطريق (١) وربط مصالحهن الخارجية بأوليائهن فلا تسافر إحداهن إلا مع محرم لها (٢) وأعفاها عن المشاركة العبادية في الحياة العامة

⁽۱) أخرج أبو داود في السنن (٤/ ٣٦٩) ٥٢٧٢، والطبراني في الكبير (١٩/ ٢٦١) ٥٨٠ من حديث أبي أسيد الأنصاري أنه سمع رسول الله على يقول وهو خارج من المسجد، فاختلط الرجال مع النساء في الطريق، فقال رسول الله على للنساء: "استأخرن فإنه ليس لكن أن تحققن الطريق، عليكن بحافات الطريق، فكانت المرأة تلتصق بالجدار حتى إن ثوبها ليعلق بالجدار من لصوقها به ". وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٧٢٥).

⁽٢) أخرج البخاري في صحيحه (٣٦٩٨) ١٠٣٨ من حديث أبي هريرة قال: قال النبي على الله الله الله الله الله الله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة".



كحضور الجمعة والجهاعات وشهود الجنائز (١) ولم يرض لها مهها بلغت من العلم والفضل أن تتقدم على ذكر حر أو عبد نافلة أو فريضة، ومن هذه الجهة كان خبر النساء عبر التاريخ الإسلامي مبنياً على الستر والصون، فكيف تكون صاحبة ولاية عامة تحكم فيها الرجال والنساء؟!!

٢- إن الإمام بحكم منصبه، عليه قيادة الجيش، وإقامة أمر الجهاد، والنظر في أمور المسلمين، والمرأة بحكم تكوينها الخلقي لا تصلح للقهر والغلبة والعساكر، وتدبير الحروب، وإظهار السياسة غالباً (٢) ومن ثم فهي لا تصلح أن تي منصب الإمامة.

٣- إن المرأة بحكم تكوينها الخلقي تعتريها عوامل طبعية من حمل وولادة وإرضاع وحيض.... وهذه توهن قواها وتفكيرها، وتحول دون تفرغها للأمور المهمة التي تخص الدولة (٦)

وجاء في فتوى علماء الأزهر: "... إذا حكمنا بالقياس وهو إلحاق النظير بالنظير لاشتراكهما في علة الحكم، لكان الواجب هو حرمان المرأة من الولاية، والوظائف العامة؛ لأن كثيرًا من الأحكام في الشريعة الإسلامية تميز بين الرجل والمرأة، وعلتها هي (ضعف) الأنوثة؛ لأن مهمة الأمومة حضانة النشء وتربيته، وهذه قد جعلتها ذات تأثير خاص بدواعي العاطفة، وهي مع ذلك تعرض لها

⁽١) انظر: حسن الأسوة بها ثبت عن الله ورسوله في النسوة (٥٨١- ٩٣٥).

⁽٢) ينظر: شرح السنة للبغوي (١٠/٧٧)، حاشية زين الدين قاسم الحنفي على كتاب المسايرة للكال بن الهام (٢٧٥).

⁽٣) انظر: جوانب التعارض بين عنصر الأنوثة في المرأة والعمل السياسي من المنظور التربوي الإسلامي لـ د.عدنان باحارث (٢٧-٣٤) فقد أفاد وأجاد جزاه الله خيرًا.



عوارض طبيعية متكررة عليها في الأشهر والأعوام من شأنها أن تضعف قواها المعنوية، وتوهن عزيمتها في تكوين الرأي والتمسك به، والقدرة على الكفاح، لذلك جعلت القوامة على النساء للرجال، وجعل حق الطلاق للرجل دونها، ومنعتها الشريعة من السفر من غير محرم أو زوج أو رفقة مأمونة، ولو كان سفرها لأداء فريضة الحج" (١).

فإذا كان الفارق الطبيعي بينها قد أدى في الإسلام إلى التفرقة في هذه الأحكام التي لا تتعلق بالشؤون العامة للأمة، فإن التفرقة بمقتضاه في الولايات العامة تكون من باب أولى أحق وأوجب؛ لأن كثيرًا من الأحكام تعفي المرأة من معالجة ما هو دون السياسة والحكم من أمور وواجبات خارج البيت منها، صلاة الجمعة والجهاعة.

3- إن المرأة مرهفة الحس والعاطفة، سريعة التأثر والانفعال، مجبولة على الرفق والحنان، وهذه الصفات إن كانت لازمة في مضار الأمومة والحضانة فقد تكون ضارة في مضار القيادة والرئاسة وإدارة أمور الأمة (٢)، والسياسة تعارض الطبيعة العاطفية لدى الأنثى، ويمكن رصد هذه الناحية الفطرية في الطبيعة النسائية من حيث تأثر توجيهات الإناث واختياراتهن الفكرية والسلوكية بسلطان العاطفة الجياشة التي تدخل بقوة استفحالها الفطري في قرارتهن من جهة، وفي سلوكهن من جهة أخرى، حتى لا يكاد يخرج أداؤهن الواقعي عن طبيعة الانفعال العاطفي، والشيرة الذي يظهر أشد ما يكون قوة ومضاءً عند الأزمات المهيجة للعواطف، والشيرة للانفعالات، فلا تتناسب حدّة هذه الطبيعة الفطرية مع طبيعة الأداء السياسي الذي

⁽١) راجع: مجلة العربي، سبتمبر: ١٩٧٠م.

⁽٢) الإمامة العظمي عند أهل السنة والجهاعة لعبد الله بن عمر (٢٤٥).



يتوقف نجاحه على مزيد من التجرد العاطفي مقابل مزيد من الإمعان العقلي (١) خامساً: الواقع:

يقول الزنداني: "إن دلالة الإحصاء لعدد النساء اللاتي تَمكّن من شغل منصب الولاية العامة كالرئاسة، والمحافظة، والنيابة العامة، وقيادة الشرطة، والمصانع، والشركات في المجتمعات التي تمنح لهن هذا الحق، وتضعهن على قدم المساواة مع الرجل يبدو ضئيلاً مقارنة بالرجال، مع أن النسبة السكانية لعدد النساء أكثر من النسبة السكانية لعدد الرجال، ولا يمكن أن نعزو سبب هذا إلى القوانين والتربية، فإن القوانين في تلك البلاد أو التربية لا تقيم اعتبارًا لاختلاف الجنسين، إنها يرجع السبب الحقيقي إلى الاختلاف الفطري بين الرجال والنساء، الذي تجاهله كثير من الناس اتباعًا للأهواء أو مكابرة للفطرة التي أرغمتهم على التسليم بحقائقها. فلهاذا لم تتمكن المرأة من الوصول إلى مركز رئاسة الدولة بنسبة تتناسب مع عدد النساء في المجتمعات التي تمنحها هذا الحق، وتربيها عليه؟!!، وتكاد النسبة في هذا الموقع لا تزيد عن ١٪، فلهاذا أخذ الرجل ٩٩٪؟ إنها الفطرة المتمثلة في هذا الموقع لا تزيد عن ١٪، فلهاذا أخذ الرجل ٩٩٪؟ إنها الفطرة المتمثلة في هذا الموقع البدني والنفسي والهرموني والعصبي.

ولماذا لم تحصل المرأة في هذه الدول من مقاعد الوزراء والمحافظين على نسبة قد لا تزيد عن ٥٪؟ ولماذا أخذ الرجل ٩٥٪ من هذه المواقع؟ لابد أن السبب يرجع إلى الاختلاف الفطري في تركيب الرجل والمرأة" (٢).

وقد بلغت النساء في المراتب القيادية في الغرب ١٪ رغم أن ثلث خريجي

⁽١) ينظر: عنصر الأنوثة في المرأة والعمل السياسي من المنظور التربوي الإسلامي لعدنان حسن باحارث (٢٦).

⁽٢) المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام (٧٩).



الجامعات من النساء فلم تبلغ بهن إلا هذه النسبة، وإذا سألت عن البقية تجدهن موظفات، وعاملات، وعارضات أزياء، وفي سوق الرقيق الأبيض (١).

وقد نيل من إسرائيل في حكم (جولدا مائير) حتى كادت تنتهي، لولا ما فعلته أمريكا، ما يدلل على ضعف المرأة، وعدم قدرتها على التخطيط للحروب. وقد أجرت (إنديرا غاندي) يوم حكمت الهند انتخابات لترى أيختارها قومها للحكم أم لا؟ فسقطت في الانتخابات، وجرّت الهند إلى الويلات (٢).

وكها تعارضت الأنوثة شرعيًا وتاريخيا مع القيام بالمناصب السياسية العامة، فإنها أيضًا تتعارض بصورة واضحة في واقع الحياة السياسية المعاصرة من جهة ضعف حضور النساء السياسي، وتمكنهن القيادي، رغم الانفتاح السياسي الكبير الذي تشهده نساء هذا العصر، وإعلانات حقوق الإنسان، ورفع شعارات المساواة، وصدور القوانين العربية والعالمية التي تسمح للإناث بالمشاركة السياسية، وتولي جميع المناصب القيادية على قدم المساواة الكاملة بالرجال، ودعم ذلك كله بالمؤتمرات العالمية، والندوات المحلية بها لا يدع مجالاً للشك في صدق هذا التوجه نحو تمكين نساء العالم سياسيا واجتماعيًا إلا أن واقع الإحصاءات العالمية الحديثة يشير بوضوح إلى تخلف حضور النساء السياسي على جميع المستويات، وفي جميع الدول قاطبة بها فيها الدول الصناعية المتقدمة بشكل يبعث على خيبة الأمل مقابل المجهود الكبيرة الرامية لـدعمهن الاجتماعي وتمكينهن السياسي، فإن تمثيلهن في البرلمانات حتى عام (١٩٩٠م) لا يزيد في العالم عن (١٤٪) ولا يتجاوز في الدول

⁽١) مجلة النهضة، العدد (٨٧١) ١٤/ ٧/ ١٩٨٤م ص (٥٨).

⁽٢) ينظر: مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة (٢٥١).



المتقدمة عن (١٣/٪) (١) وكذلك تولي المناصب الوزارية فإن حضورهن فيها لا يكاد يتعدى (١٠٥٪) حتى عام ١٩٩٤م. وأما منصب رئيسة دولة فقد بلغ أقصى مداه التاريخي عام ١٩٩٤م حين اجتمع في عام واحد لأول مرة عشر نسوة في مناصب رئاسة الدولة (٢) ضمن (١٧٧) دولة يعني نسبة (٥٠٠٪) والذي يظهر من خلال التبع أن النساء اللاتي وصلن إلى مناصب قيادية مهمة في العصر الحاضر قليلات جدًا، كما أنه لم يحصل لهن إلا بعد بداية النصف الثاني من القرن العشرين، ولم تبلغ امرأة منصب رئيس وزراء بريطانيا التي تعتبر واجهة الحضارة الغربية إلا مرة واحدة عبر تاريخها الطويل (٣)، ومن العجيب أن حكومة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، والتي تمثل في المنطقة العربية الإسلامية الامتداد الديمقراطي الغربي لم تتسع لأكثر من وزيرة واحدة مقابل سبعة عشر وزيرًا ضمن الحكومة المؤلفة عام 1٩٩٩م (١٠٠٠).

والأمم المتحدة التي ما فتئت منذ زمن تنادي بحقوق النساء العامة، وتتابع الدول بقوة القانون الدولي في تنفيذ قراراتها الجهاعية الخاصة بتمكين النساء السياسي والاقتصادي، تعجب حين تعلم أن نسبة النساء في إدارتها العليا حتى عام ١٩٩٣م لا تتجاوز (١٣٠٪) وأما منصب الوكالة للأمين العام فلا تكاد نسبتهن تتعدى (٢.٣٪) وهذه نسب متدنية لمنظمة تتبنى الدفاع عن المرأة والتمكين لها (٥).

⁽١) ينظر: جوانب التعارض بين عنصر الأنوثة في المرأة والعمل السياسي لـ د. عدنان باحارث (٥٠).

⁽٢) الأمم المتحدة، المرأة في العالم ١٩٩٥م اتجاهات وإحصاءات (١٥١).

⁽٣) جوانب التعارض بين عنصر الأنوثة في المرأة والعمل السياسي (٥٠).

⁽٤) الانتخابات الإسرائيلية أيار/ مايو: ١٩٩٩م لأحمد خليفة وخالد عايد (١١٤-١١٥).

⁽٥) الأمم المتحدة، المرأة في العالم ١٩٩٥م (١٥٥ - ١٥٥).



ومن هنا يظهر جليًا أن الأنوثة بها تحمله من النقص الفطري هي العائق الحقيقي أمام تمكين النساء السياسي؛ إذ لا ينقص هؤلاء النسوة -في الغالب- الذكاء الفطري، أو المعرفة السياسية، وإنها تنقصهن الذكورة التي تفرض نفسها بدافع الطبيعة الفطرية بين أمم لا تؤمن بالفروق الجنسية، فإذا اجتمع إلى هذا التخلف الواقعي: الحكم الشرعي والعامل التاريخي فإن تخلف النساء السياسي يصبح سمة عليهن، وإقحامهن في المناصب السياسية شذوذ يتعارض مع أنوثتها.

وعلى هذا فتصوير أمر الولاية في الواقع على أنها أنانية من الرجل واستبداد منه، وعنفوان من قبله ما هو إلا نوع مجازفة، وانسياق غريب، وخطير وراء الإرهاب الفكري والإعلامي الغربي العام، وذوبان ثقافي في الشعارات الثقافية الوافدة.... وهل التكامل بين الرجل والمرأة بتسخير كل واحد منها نفسه لما خلق لأجله أنانية من الرجل؟! ألست تتألم أن يصور مناط البحث على أنه صراع جنسي بين الزوجين (الجنسين) على نمط نظرية الصراع الطبقي الماركسي الهالكة؟ كيف وربك يقول: ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمًا ٱكْتَسَبُنَ أَولِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمًا ٱكْتَسَبُنَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمًا ٱكْتَسَبُنَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمًا ٱكْتَسَبُنَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمًا ٱكْتَسَبُنَ وَلِلنِّسَآءِ عَلِيمًا ﴾ (١).

رأي مخالف لجمهور الأمة:

يعزو كثير من كتاب هذا الزمن جواز تولية الإمامة العظمى لابن جرير الطبري، ولم أقف عليه في كتبه، بل ولم يصرح العلماء بعزوه له اللهم إلا ما تقدم من نقل مذهبه في جواز توليها القضاء مطلقًا، وأوردت مناظرة جرت بين أبي بكر بن الطيب المالكي وأبي الفراج بن طرار وفيه إيهاء إلى أن ابن طرار

⁽١) النساء: (٣٢).





لا يذهب لمنعها^(۱).

وهناك فرقة من فرق الخوارج لم تشترط الذكورة لمنصب الإمامة العظمى، حيث أجاز شبيب بن يزيد الخارجي، وفرقته المسهاة (بالشبيبة) أن تتولى المرأة منصب الإمامة (٢)

• أدلة المجيزين ولاية المرأة العامة:

١ – لا يوجد هناك دليل منقول أجاز الخوارج بموجبه إمامة المرأة، إلا أنه يمكن القول بأنهم أجازوا لها الخروج انتصارًا للشريعة، وقيامًا بأمر الرعية، مستدلين بخروج أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها - إلى البصرة مع جندها إلا أنهم في حقيقة الأمر قد أنكروا وعابوا على عائشة -رضي الله عنها - هذا الخروج، بل وكفَّروها بسببه، فكيف يستقيم هذا الحكم مع استدلالهم بصحة الخروج ؟!! (٣).

والذي يتبيّن في هذا الشأن أنهم ما أنكروا وعابوا على عائشة -رضي الله عنها- إلا لأنها خرجت بدون محرم لها، وهذا توجيه سيء من الخوارج.

يقول البغدادي: "أنكرتم على أم المؤمنين عائشة خروجها إلى البصرة مع جندها الذي كل واحد منهم محرم لها؛ لأنها أم جميع المؤمنين في القرآن لقوله تعالى: ﴿ وَأَزْوَا جُهُرْ أُمَّهَا ثُهُمْ ﴾ (أ) وزعمتم أنها كفرت بذلك، وتلوتم عليها قول الله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجُرِ لَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ (٥) فهلا تلوتم هذه

⁽١) تقدم ص (٩٤٤-٤٩٥)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/ ٤٨٣).

⁽٢) ينظر: الكامل للمبرد (٣/ ٢٤٦)، الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (٨٩).

⁽٣) ينظر: الفرق بين الفرق (٩٩).

⁽٤) الأحزاب: (٦).

⁽٥) الأحزاب: (٣٣).



الآية على غزالة أم شبيب؟ هلا قلتم بكفرها، وكفر من خرجن معها من نساء الخوارج إلى قتال جيش الحجاج؟ فإن أجزتم لهن ذلك؛ لأنه كان معهن أزواجهن أو بنوهن وأخوتهن، فقد كان مع عائشة أخوها عبد الرحمن، وابن أختها عبد الله بن الزبير، وكل واحد منهم محرم لها، وجميع المسلمين بنوها، وكل واحد محرم لها، فهلا أجزتم لها ذلك؟ على أن من أجاز منكم إمامة غزالة فإمامتها لائقة به وبدينه، والحمد لله على العصمة من البدعة " (١).

ثم إن خروج عائشة -رضي الله عنها- لم يكن لأجل الحرب، أو منازعة عَلِيً في الخلافة، وإنها أنكرت عليه منعه من قتل قتلة عثمان الله وترك الاقتصاص منهم، وكان عَلِيٌّ ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه ممن قتل عثمان اقتص منه، فاختلفوا بسبب ذلك، ولتعلق الناس بها-رضي الله عنها- وشكايتهم إليها ما صاروا إليه من عظيم الفتنة، وتهارج الناس، ورجوا بركتها في الإصلاح، وطمعوا في الاستحياء منها إذا وقفت إلى الخلق، وظنت هي ذلك، فخرجت مقتدية بقوله تعالى: ﴿ لاَ خَيْرَ فِي كَثِيرِ مِن نَجْوَلهُمْ إلاّ مَنْ أَمَر بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصَلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآبِفَتَانِ مِنَ المُؤْمِنِينَ القَتْتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾ (٢)

والأمر بالإصلاح مخاطب به جميع الناس من ذكر أو أنثى حر أو عبد، فلم يرد الله بسابق قضائه ونافذ حكمه أن يقع إصلاح، ولكن جرت مطاعنات وجراحات

⁽٣) الحجرات: (٩).



⁽١) الفرق بين الفرق (٩٢).

⁽٢) النساء: (١١٤).



حتى كاديفنى الفريقان، فعمد بعضهم إلى الجمل فعرقبه، فلم اسقط الجمل لجنبه أدرك محمد بن أبي بكر أخته عائشة، فلم احتملها إلى البصرة، وخرجت في ثلاثين امرأة حتى أُوصلت إلى المدينة برة تقية مجتهدة مصيبة مثابة، ومأجورة فيما تأولت وفعلت (١).

ثم إن صنيع عائشة -رضي الله عنها- ليس فيه دليل شرعي يصح الاستناد إليه، فإنه كان عن اجتهاد منها، وكانت مخطئة فيه، وقد أنكر عليها بعض الصحابة هذا الخروج (٢) فاعترفت بخطئها وندمت على خروجها. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن عائشة لم تقاتل، ولم تخرج لقتال، وإنها خرجت لقصد الإصلاح بين المسلمين، وظنت أن في خروجها مصلحة للمسلمين، ثم تبيَّن لها فيها بعد أن ترك الخروج كان أولى، فكانت إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تبل خمارها"(٣).

٢- يستدل المجيزون بحكم بلقيس لليمن، وذكر الله تعالى حكمها في كتابه حيث قال عز من قائل سبحانه على لسانها: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلْمَلُوا أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَىٰ تَشْهَدُونِ ﴿ قَالُوا خَنْ أُولُوا قُوّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿ قَالُتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَةً أَهْلِهَا آذِلَةً وَكَذَالِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ (١٠).

وفي الآية الكريمة دليل على أن المرأة يمكن أن تـدبر الملـك، وتكـون حاكمـة



⁽١) ينظر: أحكام القرآن للقرطبي (٣/ ٥٦٩)، الفتح (١٣/ ٥٦)، العواصم من القواصم (٨٣).

 ⁽٢) ينظر: الإمامة والسياسة لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (١/ ٥٥)، الكامل في التاريخ لابن
 الأثير (٣/ ١١٧)، البداية والنهاية (٧/ ٢٣٨).

⁽٣) - منهاج السنة النبوية (٤/ ٣١٦).

⁽٤) - النمل: (٣٢ - ٣٤).



وتحسن السياسة، وذلك لما أظهرته بلقيس من حصافة الرأي.

ويمكن الجواب عن هذا بأوجه ثلاثة:

الأول: أن ذكر القرآن لما عليه الحال في سبأ، وحكم المرأة لها كان في معرض الحكاية عن حالهم لا عن التشريع، وقد وردت في آيات مكية.

الثاني: أن هذه القصة حكاية عن شرع من قبلنا، والمعلوم عند العلماء أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت شرعنا بخلافه (١) وقد جاءت النصوص بخلافه كما تقدم.

الثالث: أن الهدهد استنكر أمرين في مملكة سبأ: الأول أنهم كانوا يعبدون الشمس. والثاني: أن امرأة تملكهم. قال تعالى على لسان الهدهد: ﴿ إِنَّى وَجَدتُ الشمس. والثاني: أن امرأة تملكهم وأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشُ عَظِيمُ ﴿ وَجَدتُها وَقَوْمَهَا السَّمُ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ (٢) ثم إن حكمها لقومها كان قبل إسلامها مع سليان لله رب العالمين، ولم يأت في القرآن إقرار سليان لحكمها بعد إسلامها، وما جاء من زواجه منها، أو زواجها من ملك همدان فإسرائيليات لم تثبت.

٣- الناظر إلى تاريخ مصر في نهاية حكم الأيوبيين يجد أن شجرة الدر وهي أم خليل جارية الملك صالح قد بويعت بالخلافة إثر مقتل توران شاه الملك المعظم، فقد وثب إليه غلمان أبيه الملك الصالح وذلك في المحرم في سنة ثمان وأربعين وستمائة للهجرة.

وقد عقد لها على أنها القائمة بأمور السلطة في مصر، وقدم لها الأتراك ولنائبها

⁽٢) النمل: (٢٣-٢٤).



⁽١) ينظر: البرهان في أصول الفقه (١/ ٣٣١)، الإبهاج للسبكي (٢/ ٢٧٦)، إرشاد الفحول (٤٠١).



عز الدين أيبك التركماني فروض الولاء والطاعة، وحلفوا على ذلك (١١).

وأجيب عنه بأوجه:

الأول: أنه ليس في هذه الواقعة التاريخية أي سند شرعي أو دلالة شرعية، يستدل بها في أيامنا هذه على حق المرأة في تولي رئاسة الدولة، بل هي مصادمة للنص مخالفة له، فلا يستدل بها، ولا يعول عليها.

الثاني: أن أهل عصرها أنكروا على قومها، ولما بلغ الخليفة المستنصر بالله أبو جعفر وهو ببغداد أن أهل مصر قد سلطنوا عليهم امرأة، أرسل يقول لأمراء مصر: "أعلمونا إن كان لم يبق عندكم من الرجال من يصلح للسلطنة، فنحن نرسل لكم من يصلح له، أما سمعتم في الحديث عن رسول الله على أنه قال: "لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" وأنكر عليهم إنكارًا عظيمًا، وهددهم، وحضهم على الرجوع عن توليتها مصر، فلما بلغ شجرة الدر ذلك خلعت نفسها من السلطة برضاها من غير إكراه بعد أن حكمت بالديار المصرية نحو ثلاثة أشهر إلا أيامًا" (٢).

الثالث: نوقش بأن تغلب المرأة على السلطة لا يمنحها أهلية الإمامة ووجوب طاعتها فيها تأمر به أو تنهى عنه، وإنها يجب الخروج عليها حال الاستطاعة؛ لأنها مغتصبة لحق ليس لها، ومن غير اختصاصها ومهامها، وعلى الرعية إعادة الأمور إلى نصابها.

فلا يصح افتراض طاعتها لكي لا يتخذ هذا الافتراض ذريعة إلى شرعية وجودها، وإنها ينفذ تصرفها العام فيها يوافق الحق لضرورة الرعايا ومصلحتهم، مع

⁽١) ينظر: البداية والنهاية (١٣/ ٢١٢)، أعلام النساء لعمر كحالة (٢/ ٢٨٦).

⁽٢) ينظر: البداية والنهاية (١٣/ ١٩٠)، أعلام النساء لعمر كحالة (٢٨٨/٢).



وجوب القطع بأنه لا ولاية ولا إمامة لها، وشأنها في هذا شأن تصرفات البغاة وأئمة الجور حينها لا يتساوى دفع المفسدتين (١).

وقد قرر فقهاء الشافعية أن إمامة المرأة على الولاية تنعقد في حال وحيدة وهي: "استيلاء شخص متغلب على الإمامة، ولو غير أهل لها كصبي أو امرأة بأن قهر الناس بشوكته وجنده"(٢).

ولكن إذا قويت شوكة المسلمين وجندهم توجّب عليهم خلعها، إذ لا يجوز بقاء حكمها، لزوال الضرورة الاستثنائية التي اقتضته، إذ يتوجب عليهم عندئذ الرجوع إلى حكم الأصل؛ لأن بقاء المرأة على ذلك المنصب في هذه الحالة فيه مفسدة غالبة لا يجوز الإبقاء عليها.

ولا يضير اتفاق الأمة وإجماع الأثمة الأقوال الشاذة؛ لأن مسائل الإجماع في الفقه الإسلامي لا تكاد تخلو من أقوال شاذة (٣) تعارضها إلا أنها لا تقوم لها، ولا تضر الإجماع في شيء. ومن جهة أخرى لا تسوِّغ هذه الأقوال الشاذة لأحد -خاصة من أهل العلم - التقليد فيها تبين له خطؤه (أ) فليس كل من قال قولاً توبع عليه، إذ الحق هو المعتبر دون الرجال، ونبش كتب التراث على نوادر الفقهاء، وغرائب أقوالهم مسلك مذموم في الشريعة، يأباه طالب الحق المتجرد عن الهوى.

⁽١) ينظر: الأحكام للعزبن عبد السلام (١/ ٦٨).

⁽٢) فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب (٢/ ١٥٥).

⁽٣) ألف الإمام محمد بن الحسن الجوهري كتابًا كاملاً في أقوال بعض العلماء التي خالفوا فيها الإجماع سياه "نوادر الفقهاء" ص (٢٥-٣١٣).

⁽٤) ينظر: الاجتهاد للجويني (١١٤)، معنى قول الإمام المطلبي: إذا صح الحديث فهو مذهبي للسبكي (٧١-٧١)، إعلام الموقعين لابن القيم (١٢/ ١٨٧ - ١٨٨).



يقول عبد الرحمن بن مهدي: "ليس بإمام في العلم من أخذ بالشاذ من العلم" (١) وقال إبراهيم بن أدهم: "من حمل شواذ العلماء حمل شرّا كثيرًا" (٢).

فالزم -وفقك الله- الجهاعة، وانظر إلى صحة الدليل، ووجْهِ الدلالة منه على حسب قواعد اللغة، وفهم السلف الصالح، وفقنا الله وإياك للحق، وجعلنا من الدعاة إليه (٣).



⁽٣) انظر: تفصيلاً أكثر في أسماء المبيحين لولايات المرأة ولاية عامة من المعاصرين وأدلتهم والرد عليها في: المرأة والحقوق السياسية في الإسلام لمجيد محمود أبو حجير، وأصل هذا الكتاب رسالة ماجستير في القضاء الشرعي من الجامعة الأردنية،ولاية المرأة في الفقه الإسلامي لمحمد أنور.



⁽١) عزاه له أبو حفص الواعظ في تاريخ أسهاء الثقات (١/ ٢٧٠) وابن عبد البر في التمهيد (١/ ٦٤).

⁽٢) عزاه له الهروى في ذم الكلام وأهله (٤/ ١٠٤).





مجلس الشورى هو المجلس الذي يضم أهل الحل والعقد في الدولة.

وليتضح الفصل في حكم عضوية المرأة في مجلس الشوري.

سيتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف "أهل الشورى". المبحث الثاني: وظائف مجلس الشورى.

المبحث الثالث: حكم عضوية المرأة في مجلس

الشورى.





076

المبحث الأول

تعریف «أهل الشوری»

عرف الفقهاء القدامي أهل الشورى بأنهم أهل الحل والعقد، وأوردوا تعاريف كثيرة منها:

۱ – نقل القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (۱) تعريف ابن خويز بنداد فقال: "واجب على الولاة مشاورة العلماء فيها لا يعلمون، وما أشكل عليهم من أمور الدين، ووجوه الجيش فيها يتعلق بالحرب، ووجوه الناس فيها يتعلق بالمصالح، ووجوه الكتاب والوزراء والعمال فيها يتعلق بمصالح العباد وعهارتها".

٢- وعرّفهم الرملي في نهاية المحتاج (٢) بقوله: "أهل الحل والعقد: من العلماء، والرؤساء، ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم" وفسر الشبر املسي في حاشيته على نهاية المحتاج" وجوه الناس" بقوله: "ووجوه الناس من عطف العام على الخاص، فإن وجوه الناس عظماؤهم بإمارة أو علم أو غيرهما".

٣- وعرفهم القلقشندي في صبح الأعشى (٦): "القضاة، والعلاء، وأهل الخير، والصلحاء، وأرباب الرأي، والنصحاء".

وواضح من هذه التعاريف المتقدمة أن مجلس الشوري يضم أصحاب



^{(1)(3/171).}

⁽Y)(Y\·/3).

^{.(0/}Y)(T)



الولايات العامة، وهم أصحاب السلطات الثلاث: التنفيذية، والقضائية، والتشريعية، وهؤلاء هم أولوا الأمر في الدولة.

3 – وعرفهم الدكتور فتحي الدريني من المعاصرين بقوله: "أهل الاختيار أو أعضاء مجلس الشورى هم الذين يمثلون الأمة تمثيلاً كاملاً من الرؤساء ذوي النفوذ والمكانة فيها، والفقهاء المجتهدين، وأرباب الكفاءات العلمية المتخصصة، والخبرة المكتسبة في شتى الشؤون السياسية، والاقتصادية، والزراعية، والتجارية، والصناعية، والصحية، والتشريعية، ورؤساء المهن، إذ لكل من هذه الفئات مصالحه التي لا يحسن القيام عليها إلا من كان خبيرًا بها، وهذا من باب توسيد الأمر إلى أهله" (١).

ومما سبق يتبين أن أهل الشورى هم أهل العلم والرأي من أبناء الأمة في كافة الشؤون الدنيوية والدينية، بحيث يكون رأيهم الاجتهادي عند الإجماع ملزمًا للأمة حاكمها ومحكومها، وعند الاختلاف خاضعًا للأغلبية، أو ترجيح الحاكم.



⁽١) خصائص التشريع الإسلامي (٤٨٥).







المبحث الثاني

وظائف مجلس الشوري (١)

أولاً: الوظيفة التشريعية:

يقوم مجلس الشورى الإسلامي بسن القوانين والأنظمة التي تحتاجها الدولة في جميع مرافقها بها يوافق روح الشريعة الإسلامية، ولا تصدم بنص وارد في القرآن وصحيح السنة (٢).

وهذه الوظيفة التشريعية التي يقوم بها مجلس الشورى الإسلامي مبنية على أن المجلس - وأعضاءه من أولي الأمر - مؤتمن على إقامة الحكم على أساس شرعي، مستمد من القرآن والسنة، وذلك هو المقصود الأول من انتخاب الأمة له.

ثانيًا: الوظيفة المالية:

وبها تأذن للسلطة التنفيذية أن تقوم بجباية الإيرادات، وصرف المصروفات المبيّنة في القانون، وهي مقررة في النظامين النيابي والرئاسي.

⁽۱) نقلاً عن د. قحطان الدوري من كتابه (الشورى بين النظريــة والتطبيــق) ص (۲۱۳–۲۱۷) حيــث قارن بين وظائف مجلس الشورى الإسلامي والبرلمان في الدستور الوضعي.

وانظر: نظام الحكم في الإسلام لـ د. محمد فاروق (٣٧٢)، الإسلام وأوضاعنا السياسية لعبد القادر عودة (٢٣٢-٢٣٥).

⁽٢) يمر التشريع الإسلامي فيها لا نص فيه بالمراحل الآتية:

١/ اقتراح القوانين. ٢/ مناقشة القانون والتصويت عليه. ٣/ التصديق. ٤/ الإصدار. راجع
 بتفصيل الشورى بين النظرية والتطبيق للدكتور. قحطان الدورى (٢١٣ – ٢١٤).



وهذه الوظيفة تبنى في الإسلام على أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى سلطة الأمة التي منحت هذا المجلس التكلم باسمها، والحفاظ على مصالحها.

ثالثًا: الوظيفة السياسية: للمجلس الإشراف على تنفيذ القوانين في كل مرافق الدولة، ومراقبة ذلك مراقبة دقيقة، بالسؤال، ومناقشة موضوع عام، وإجراء تحقيق، والاستجواب، أضف إلى مسؤولية الرئيس الجنائية والسياسية، وهذه الوظائف أمر مقرر في الإسلام بناء على: أن الأمة صاحبة الحق في تنصيب الإمام ومراقبته وعزله، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو حق لأي فرد، فكيف بمن يمثل الأمة جميعا في مجلس.

رابعاً: انتخاب رئيس الدولة:

إن انتخاب الرئيس بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة جائز إلا أن المرجّح الطريقة غير المباشرة، وهي أن مجلس الشورى هو الذي يتولى أمر اختيار الإمام ومبايعته البيعة الخاصة، وبعدها تتم البيعة العامّة من الناخبين (١)



انظر بالتفصيل: النظريات الإسلامية لد. عبد الكريم زيدان (٢٨-٣٥)، النظريات الإسلامية لد. محمد الريس (١٧١--١٩٠).



⁽١) وهذا ما قرره جمهور الفقهاء وعلماء الإسلام، قال البغدادي في أصول الدين (٢٧٩): "قال الجمهور الأعظم: إن طريق ثبوتها الاختيار من الأمة باجتهاد أهل الاجتهاد منهم، واختيارهم من يصلح لها".



@1(

المبحث الثالث

حكم عضوية المرأة في مجلس الشوري

اختلف العلماء المعاصرون في حكم كون المرأة عـضوًا في مجلس الـشورى (البرلمان) على رأيين:

الرأي الأول: ذهب بعض المعاصرين إلى جواز أن تُنتَخب المرأة لعضوية مجلس الشوري (١)

١-٢-٣-١ من القرآن الكريم؛

واستدلوا بها يأتي:

١ - قول الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِي إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لا يُشْرِكُ بَ بِٱللَّهِ شَيًّا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أُولَىدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَنِ يَهْرِكُ بَ بِٱللَّهِ شَيًّا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَؤْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أُولَىدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَنِ يَهُمْرِونِ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ يَهُمْرِينَهُ مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ

⁽۱) منهم د. عبد الحكيم عبد الله في كتابه الحريات العامة (۳۰۱)، د. منير البياتي في كتابه الدولة القانونية (۲۷۱)، د. حمد الكبيسي في الشورى في الإسلام (۳/ ۱۰۹۱)، الشيخ محمد شلتوت في كتابه من هدي القرآن (۲۹۲)، د. مصطفى السباعي في المرأة بين الفقه والقانون (۱۰۵). ود. عبد الحميد متولي في كتابه مبادئ نظام الحكم في الإسلام (۲٤٥)، والشيخ يوسف القرضاوي في فتاوى معاصرة (۲/ ۳۸۲).

وانظر: مزيد سرد لأسهاء المعاصرين المجيزين في المرأة والحقوق السياسية في الإسلام لمجيد محمود أبو حجير (٤٣٨) ٤٥٧).



هُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (١).

فدلت الآية على مشروعية مبايعة النساء كالرجال، وفي تفسير هذه الآية يقول الشيخ محمد شلتوت: "وقد كانت هذه المبايعة من فروع استقلال النساء في المسؤولية، بايعهن على خصوص وعموم".

وأجاب المانعون على الاستدلال بالآية بأنه ليس فيها حجة تؤهل الإناث لعضوية أهل الاختيار والشورى؛ لأنها بيعة إيهانية أخلاقية تتعهد فيها المرأة بالالتزامات الإيهانية، وليست بيعة لترشيح النبي على للقيادة السياسية، فتأهيله عليه السلام للقيادة لا يفتقر إلى شورى أو موافقة من الأمة، وإنها يستمد سلطته من النبوة، في حين كانت بيعة الرجال سياسية يلتزمون فيها الجهاد إضافة إلى التزامهم الإيهاني والأخلاقي (٢).

وقد أجمع المسلمون على أنه لا يجب على الإمام مبايعة النساء بهذه الطريقة؛ ولهذا لم تكن بيعة النساء الإيهانية ضمن اهتهامات الخلفاء -الراشدين رضي الله عنهم- رغم حرصهم الشديد على متابعة رسول الله على فلم يثبت أن امرأة جاءت تبايع خليفة بعد رسول الله على وإنها هن كسائر عموم الأمة تبع لأهل الحل والعقد، يلزمهم الانقياد لطاعته في المعروف (٣).

قال الشيخ محمد أبو زهرة: " ما نوع هذه المبايعة؟ أهي مبايعة على الولاية؟ كلا، كان يبايعهن على ألا يشركن بالله، ولا يزنين، ولا يأتين بفاحشة فهي له معاهدة

⁽١) المتحنة: (١٢).

⁽٢) انظر: مزيد تفصيل في حق المرأة في البيعة ص (٣٩٣).

⁽٣) انظر المسألة بالتفصيل ص (٤٠٨).



على القيم الدينية، وليست معاهدة على ولاية بأية صورة من الصور " (١١).

قال مجيد أبو حجير: " وعلى فرض أن الآية الكريمة قد جاءت في معرض أن المرأة تُبَايع الخليفة، إلا أنها ليست في معرض أن المرأة تُبَايعُ لعضوية البرلمان (مجلس الشورى) فلا يلزم من كونها مبايعة ناخبة أن تكون نائبة عن الأمة في البرلمان" (٢).

٢- قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ حَآجَكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبَّتِهِلَ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَندِبِينَ ﴾ (٣).

ففي هذه الآية دلالة على مشاركة النساء للرجال في الاجتماع للأمـور المهمـة العامة (٤).

وأجيب على الاستدلال بأن الآية ليس فيها دلالة على مشاركة النساء للرجال في شؤون الحكم والسياسية، إذ أنها قد جاءت في معرض التوحيد وأنه ليس في الوجود معبود إلا الله تعالى، ونفي زعم النصارى ببنوة سيدنا المسيح -عليه السلام- لله تعالى، وألوهيته، فالاستدلال بها على المسألة استدلال في غير محله.

٣- قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآ أُء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ
 بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكِرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكُوٰةَ



⁽١) نقلاً عن المرأة والحقوق السياسية في الإسلام (٣١٢).

⁽٢) المصدر السابق (٤٦٠).

⁽٣) آل عمران: (٦١).

⁽٤) الشورى في الإسلام للدكتور محمد الكبيسي (٣/ ١٠٨٨).



وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَأَ أُولَتِهِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (١).

ووجه الدلالة من الآية أنها محكمة تعني أن الرجال والنساء شركاء في سياسة المجتمع، وأن السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ليست إلا أوامر بالمعروف ونهي عن المنكر، أحيانًا بالتشريع، والاجتهاد، ومعرفة الأحكام، وأخرى بالفصل في الخصومات، وثالثة بالتنفيذ والإلزام (٢).

وأجاب الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد على هذا الاستدلال بقوله: "إن الاستدلال بالآية الكريمة استدلال مردود، فليس فيها ما يشير إلى مباشرة المرأة للحقوق السياسية، ولم يذهب أحد من المفسرين القدامي (٣) إلى القول بذلك" (٤).

يقول الشيخ محمد أبو زهرة: "وإتيان هذا الدليل في تولية المرأة للولايات العامة هو من باب إدخال الخلاف في الدليل، وهو نوع من المصادرة على الاستدلال" (٥).

إن وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وظيفة إيهانية، والرجل والمرأة فيها سواء، ليست ولاية سياسية ورد منع المرأة عنها، وقد قدمت في هذا البحث إثبات حق المرأة في الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (٦).

⁽١) التوبة: (٧١).

⁽٢) ينظر: مبدأ المساواة لفؤاد أحمد (١٩٦)، الحقوق السياسية للمرأة لمحمد جعفر (٥٩)، الحقوق السياسية للمرأة لعبد الحميد الشواري (٨٧).

⁽٣) ينظر: تفسير الطبري (١٠/ ١٢٣)، تفسير القرطبي (٤/ ٣١)، تفسير ابن كثير (١٠٢)، فتح القدير (٢/ ٣٨١).

⁽٤) مبدأ المساواة في الإسلام (٢٢٩).

⁽٥) نقلاً عن: المرأة والحقوق السياسية في الإسلام لمجيد أبو حجير (٢٨١).

⁽٦) ص (٤٣١) في بعدها.



٤ - قوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تَجُندِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي ٓ إِلَى ٱللَّهُ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ (().
 ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُما ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ (().

ووجه الدلالة منها: أنها قد تضمنت اعترافًا بأن للمرأة أن تجادل في شؤونها، وتحاور في حقوقها، خاصة فيها يتعلق بها (٢).

وأجيب على الاستدلال: بأنه لا يلزم من كون المرأة مجادلة ومدافعة عن حقوقها أن يكون لها حق تولي الولايات العامة، ومنها عضوية مجلس الشورى، فالآية جاءت في معرض بيان حكم عام نزل على سبب خاص (وهو الظهار) وغاية ما يستفاد من الآية إثبات حق المرأة في إبداء رأيها في المسائل والشؤون التي تمس حياتها الاجتهاعية، والاقتصادية وغيرها، وهي أبعد ما تكون عن موضوع المرأة والسياسة (٣).

٥-٦ من السنة:

وقد استدلوا بآيات أخر أعرضت عن إيرادها لضعف دلالتها على المطلوب (٤).

٥ - واستدلوا بقبول رسول الله على الأمان أم هانئ وقال لها: "قد أجرنا من

⁽١) المجادلة: (١).

 ⁽۲) ينظر: مبدأ المساواة د. فؤاد أحمد (۱۹۸)، الإسلام عقيدة وشريعة لمحمد شلتوت (۲۲۷)، المرأة بين
 القرآن والسنة لمحمد عزة دروزة (۳۸).

⁽٣) ينظر: المرأة وحقوقها السياسية لرعد كامل (٢٦)، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام لمجيد أبو حجير (٤٦٣).

⁽٤) انظر: المرأة والحقوق السياسية في الإسلام لمجيد أبو حجير (٢٦٤ - ٢٦٧)، المرأة وحقوقها السياسية لرعد كامل (٢٦-٣٢).



أجرت يا أم هانئ" (١) وقبول إجارة زينب ابنة رسول الله على العاص بن الربيع (٢).

ووجه الدلالة: أن النبي على أقر للمرأة الحقوق السياسية، بأن جعل لها الأمان في السلم والحرب.

وأجاب على هذين الاستدلالين: الدكتور عبد الغني محمود بقوله: "الاستدلال بإقرار الرسول على الأمان لابنته زينب وأم هانئ لا يدل على جواز إسناد الولايات العامة للمرأة؛ لأن أمان زينب كان لزوجها أبي العاص بن الربيع، وأمان أم هانئ كان لرجل أو رجلين من أحمائها، فهذه حوادث فردية، وحرصًا على الروابط العائلية لم يشأ الرسول على تمزيقها؛ لعل الله يهدي من استجار بها إلى الإسلام، خاصة أن الأمان شرع لسماع كلام الله لعل ذلك يكون سبيل هداية للكافرين، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ السَّتَجَارَكَ فَأَجِرَهُ حَتَىٰ يَسْمَعَ كَلَام الله في الله في الله على اله على الله ع

والإجارة مقصورة على إعطاء الأمان فحسب، ولا يقاس عليها تجويز عضوية المرأة لمجلس الشورى لورود المنع من ذلك عند جمهور الفقهاء والعلماء كما سيأتي (٥) أولاً، ولاختلاف العلة بين الحكمين ثانيًا، إذ العلة في حكم إعطاء الأمان

⁽٥) ص (٧٤٥).



⁽١) تقدم تخريجه ص (٤٤٩) فها بعدها .

⁽٢) تقدم تخريجه ص (٤٤٩) فها بعدها.

⁽٣) التوبة: (٦).

⁽٤) حقوق المرأة في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية (٦٣).



من المسلم أو المسلمة هي الإسلام (١) وأما العلة في منع المرأة من الولايات العامة هي الأنوثة فيكون قياسًا مع الفارق، وهو فاسد.

7- ما أخرجه البخاري في صحيحه (٢) من حديث المسور بن نخرمة ومروان في قصة صلح الحديبية، وفيه: " ... فلما فرغ من قضية الكتاب، قال رسول الله على قصة صلح الحديبية، وفيه: " ... فلما فرغ من قضية الكتاب، قال رسول الله على أصحابه: " قوموا فانحروا، ثم احلقوا" قال: فو الله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات. فلما لم يقم منهم أحد، دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس. فقالت أم سلمة: "يا نبي الله أتحب ذلك؟ اخرج لا تكلم أحدًا منهم كلمة حتى تنحر بُدْنَك، وتدعو حالقك فيحلقك، فخرج فلم يكلم أحدًا منهم، حتى فعل ذلك، نحر بُدْنَه، ودعا حالقه فحلقه، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضًا حتى كاد بعضهم يقتل بعضًا غما".

ويجاب عن هذا الاستدلال بأن مشاورة الرسول عليه لأم سلمة -رضي الله عنها- لا يمكن أن يستفاد منها أن المرأة يجوز أن تكون عضوًا في مجلس الشورى،

⁽١) دليلــه قولــه تعــالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِيرِ َ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ التوبة: ٦.

 ⁽۲) كتاب الشروط/ باب: الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحسرب، وكتابة الـشروط (۲/ ۹۷۶)
 ۲۰۸۱.

⁽٣) ينظر: قواعد نظام الحكم في الإسلام لمحمود الخالدي (١٨٥)، الإسلام وحقوق المرأة السياسية لرعد الحيالي (٢٨).



تعطي رأيها في المسائل السياسية والاقتصادية، وغيرها من الأمور التي تهم الأمة، فالمرأة يجوز أن تشاور ولكن في مجال اختصاصها، أو فيها يتعلق بشؤون النساء، أو في الأمور الخاصة عدا ما يتعلق بالأمور والولايات العامة، ويشترط ألا يؤدي ذلك إلى خلوة محرمة أو اختلاط.

وما فعلته أم سلمة - رضي الله عنها - مع رسول الله على ليس فيه أنها كانت في مجلس شورى أبدت فيه رأيها الحكيم، إنها زوج شكا لزوجه ما لقيه، يدل على ذلك لفظ الحديث، فأشارت عليه بالرأي السديد، ولا يهانع أحد من أن يشاور الحاكم زوجته فيها إن كانت ذا رأي سديد كأم سلمة، قال السهيلي في الروض الأنف: "وفيه أيضًا إباحة مشاورة النساء، وذلك أن النهي عن مشاورتهن إنها هو عندهم في أمر الولاية خاصة" (۱).

والرسول عَلَيْ استشار بريرة -رضي الله عنها- في حادثة الإفك عن سيرة أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - الطاهرة المطهرة (٢).

• وقد أجاب الدكتور مجيد أبو حجير عن الاستدلال بقوله: "إن مقام استشارته على أم سلمة في أمر المسلمين كان بصفته إمامًا حاكمًا للمسلمين، وليس رسولاً مبلغًا شرع الله؛ لأنه لو كان في هذه المسألة رسولاً مبلغًا لانصاع المسلمون ابتداء، وهو ما لم يكن، فيكون الاستدلال بهذه الحادثة مردودًا؛ لأنها ليست تشريعًا صادرًا من الرسول على يوجب فيه على الحكام الاستعانة بآراء النساء السياسية، أو تقليدهن واليات على أمور المسلمين من نحو توليتهن على الوزارات التنفيذية أو

⁽١) الروض الأنف (٦/ ٤٩٢).

⁽٢) صحيح البخاري كتاب التفسير/باب: ﴿ لَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِمْ خَيْرًا ﴾ النور: ١٢ (٤/ ١٧٧٤) ٤٤٧٣).



غيرها من السلطات العامة "(١).

• وأجاب الدكتور عدنان باحارث عن الاستدلال فقال: "كما أن أعظم مشورة على الإطلاق أدلت بها امرأة في ذلك الجيل الفريد كانت من أم سلمة - رضي الله عنها - يوم الحديبية حين أخذ النبي على بمشورتها، ومع ذلك لم يُبْنَ عليها مهم في الأمة، ولم يتوقف امتثال الصحابة لأمر النبي على عشورتها - رضي الله عنها فهم أطوع خلق الله تعالى له؛ وما حصل منهم بعد مشورتها لابد حاصل في نهاية الأمر، وإنها كان أثر مشورتها الفعلي في قطع أملهم من إمكانية تغيير اجتهاد النبي الأمر، وإنها كان أثر مشورتها الفعلي في قطع أملهم من إمكانية تغيير اجتهاد النبي المسألة حين رأوه يحلق رأسه" (٢).

٧- دليل الإجماع:

قال الأستاذ محمد الحجوي: " ووقع الإجماع بعد النبي على أن المرأة لا تتولى شأن الخلافة العظمى، فكان إجماعًا ضمنيًا -أي: سكوتيا (٣) -على أن تكون المرأة تتولى ما عدا ذلك" (٤).

وأجاب عنه د. مجيد أبو حجير (٥) بقوله: "إن مثل هذا الإجماع الضمني

⁽١) المرأة والحقوق السياسية في الإسلام (٣١٥).

 ⁽٢) جوانب التعارض بين عنصر الأنوثة في المرأة والعمل السياسي من المنظور التربوي الإسلامي (٦٣ ٦٤).

⁽٣) الإجماع السكوتي هو: "أن يبدي المجتهد رأيه في مسألة، ويعرف هذا الرأي ويشتهر، ويبلغ الآخرين في مسألة ويعرف هذا الرأي ويشتهر، ويبلغ الآخرين في سكتوا ولا ينكروه صراحة، ولا يوافقوا عليه صراحة مع عدم المانع من إبداء الرأي بأن تمضي مدة كافية للنظر في المسألة، ولا يوجد ما يحمل المجتهد على السكوت من خوف أحد أو هيبة له أو غير ذلك من الموانع" الوجيز في أصول الفقه لد. عبد الكريم زيدان (١٨٤).

⁽٤) المرأة بين الشرع والقانون (٧٥).

⁽٥) المرأة والحقوق السياسية في الإسلام لمجيد أبو حجير (٤٢٢).



السكوي الذي يزعمه الأستاذ الحجوي لم يرد، ولو على لسان فقيه واحد من الفقهاء المجتهدين، ثم سكت عن رأيه بقية المجتهدين بلا إنكار أو موافقة صريحة في كل الأعصار والأمصار؛ ليصح جواز تولي المرأة ما دون رئاسة الدولة من الولايات العامة، بل قام الإجماع التام والصريح قولاً وعملاً (۱) على منع المرأة من كل الولايات العامة عند جهور الفقهاء والعلاء، وعلة التحريم في سند هذين الإجماعين العلمي والفقهي واحدة وهي الأنوثة، ولذلك لم تول ولو امرأة واحدة في تاريخ الدولة الإسلامية وعلى مرً عصورها على أية ولاية عامة مما يدحض قول الحجوي المتقدم".

٨- دليل القياس:

قال المجيزون لنيابة المرأة في مجلس الشورى: كون المرأة منتخبة لا يعدو أن تكون وكيلة عن الأشخاص الذين تمثلهم، ووكالة المرأة جائزة كما جاز نصبها وصية، وناظرة وقف.

ومن يستعرض أقوال الفقهاء في شروط أهل الشورى أو أهل الحل والعقد يجد أنها تدور على العدالة والعلم والرأي، ولم نجد أحدًا منهم يجعل الذكورة شرطًا في هذا الباب، بل شرطهم صفة الشهود (٢).

وأجاب الدكتور قحطان الدوري على دليل القياس بقوله: "إذا قلنا باستفادة شروط المُنتَخب من شروط الوكيل فهذا لا يتم لما يأتي:

١ - لأنه يصطدم بالآية الكريمة ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُوْرَى بَيْنَهُم ﴾ التي تشير إلى أن

⁽١) تقدم ص (١٥٥).

⁽٢) ينظر: الشورى في الإسلام (٣/ ١٠٨٧)، المرأة بين الشرع والقانون (٧٦- ٧٧).



الشورى يجب أن تكون بين المسلمين، فلا يجوز أن يكون المنتخب من غير المسلمين، وهذا بخلاف عقد الوكالة الذي يجوز فيه أن يكون الوكيل غير مسلم.

٢- لأن الفقهاء وضعوا شروطًا لأهل السورى أهل الحل والعقد وهي: الإسلام، والعدالة، والعلم، والرأي، والحكمة، والذكورة، والبلوغ، وعدم الحجر بسفه (١)، وهذه لا يشترط الفقهاء وجودها في الوكيل، الذي أجازوا أن يكون صبيًا عيزًا أو عبدًا أو كافرًا أو امرأة" (١).

- ثم إن كون المرأة وصية، ووكيلة، وناظرة وقف لا يعدو كونه ولاية خاصة، فلا تمنع الأنوثة من ممارستها كالإفتاء، بخلاف عضوية مجلس الشورى فإنها ولاية. عامة.

٩- دليل المعقول:

واستدل المجيزون بأن اشتراك المرأة في المجالس النيابية مما يتفق مع أهليتها، وحقوقها السياسية، والاجتماعية، واستقلال شخصيتها، وكل ذلك مما قرره لها القرآن نصًا صريحًا وضمنًا.

وإلى هذا فإنها نصف المجتمع وكل ما يتقرر في هذه المجالس يتناولها كها يتناول الرجل على السواء، فمن حقها أن يكون لها رأي فيه مثله، لاسيها أن المرشحين للمجالس أفراد قليلون جدًا، وليس في هذا ما يمنع جمهور النساء ولا جمهور الرجال عن أعهالهم المعتادة، وكثير من النساء يشتغلن خارج بيوتهن في أشغال متنوعة من غير إنكار عليهن كالتعليم، والتمريض، والآلات الكاتبة

⁽١) انظر تفصيل هذه الشروط في المرأة والحقوق السياسية في الإسلام لمجيد أبو حجير (٤٢٢ - ٤٣٠).

⁽۲) الشوري بين النظرية والتطبيق (۱۰۷ – ۱۰۸).



وهذه الأعمال تشغل عددًا منهن أكثر بكثير مما يمكن أن تشغله النيابة التي لن تتاح إلا لأفراد قلائل جدًا منهن، فضلاً عن أنها تشغل من أوقاتهن أقل بكثير مما تشغله تلك الأشغال (١).

ويجاب عن هذه المناقشة بقول لجنة فتوى كبار علماء الأزهر: "إن الشريعة الإسلامية تمنع المرأة كما جاء في الحديث الشريف "لن يفلح قومٌ ولوا أمرهم امرأة" أن تلي شيئًا من هذه الولايات، وفي مقدمتها ولاية سن القوانين التي هي مهمة أعضاء البرلمان، هذا وليس من الولايات العامة التي تمنع المرأة ما يعهد به إلى بعض النساء من الوظائف، والأعمال كالتدريس للبنات، وعمل الطبيبة والممرضة في علاج المرضى من النساء وتمريضهن، فإن هذه الأعمال وما شابهها ليس فيها معنى الولاية العامة الذي هو سلطان الحكم، وقوة الإلزام" (٣).

١٠/ دليل التاريخ الإسلامي:

استدل المجيزون لعضوية المرأة في مجلس الشورى بالسوابق التاريخية التالية:

⁽١) المرأة في القرآن والسنة لمحمد دروزة (٥١).

⁽٢) تقدم تخريجه، والكلام على دلالته ص (١٦٠، ٤٣٩، ٤٨٩، ٤٩٤).

⁽٣) نقلاً عن الحركات النسائية لمحمد خميس (١١٥).

⁽٤) كتاب المغازي/ باب: غزوة خيبر (٤/ ١٥٤٩) ٣٩٩٨.



ولأعملن فيها بها عمل به رسول الله على أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئًا، فوجدت فاطمة على أبي بكر فهجرته، فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي على ستة أشهر، فلها توفيت دفنها زوجها على ليلاً، ولم يؤذن بها أبا بكر، وصلى عليها، وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلها توفيت استنكر على وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر، فأرسل إلى أب بكر أن ائتنا...." الحديث.

ووجه الدلالة أن فاطمـة- رضي الله عنهـا- لم تــرض عــن سياســة أبي بكــر، وكف على عن مبايعة أبي بكر- رضي الله عنهما-.

وأجيب عن هذا الاستدلال بأنه لا يستدل من الحادثة بأي دلالة شرعية على جواز نيابة المرأة في البرلمان إذ لم تكن فاطمة رضي الله عنها عضوًا في مجلس أهل الحل والعقد، لا في زمن رسول الله على ولا في زمن أبي بكر، ولا منعت الناس من مبايعة أبي بكر، وما وقع بينها وبين أبي بكر كان بسبب منعها من الإرث، وهو سبب شخصي، اعتمد فيه أبو بكر على النص (۱).

ثم إن الموقف لم يكن قاصرًا على فاطمة -رضي الله عنها- وحدها، فقد أثاره أزواج النبي على الله عنهن- فردّت عليهن عائشة بالخبر، ومنعتهن من المطالبة، أخرج مسلم في صحيحه (٢) من حديث عائشة أنها قالت: إن أزواج النبي على أردن أن يبعثن عثمان بن عفان إلى أبي بكر فيسألنه ميراثهن من النبي على النبي الله الله المناهدة على النبي المنافقة المناهدة على النبي المنافقة المناهدة المناهدة النبي المنافقة المناهدة المناهدة النبي المنافقة المناهدة المناهد

⁽٢) كتاب الجهاد والسير/ باب: قول النبي ﷺ: " لا نورث ما تركناه فهو صدقة" (٣/ ١٣٧٩) ١٧٥٨.



⁽١) انظر تفصيل الحادثة والإجابة عن موقف فاطمة -رضي الله عنها- في فتح الباري (٦/ ٢٠٢-



يقول ابن كثير في تلك الحادثة:

" وأما ما يأتي من مبايعة علي إيّاه بعد موت فاطمة، وقد ماتت بعد أبيها بستة أشهر؛ فذلك محمول على أنها بيعة ثانية، أزالت ما كان قد وقع من وحشة بسبب الكلام في الميراث، ومنعه إيّاهم بالنص عن رسول الله على في قوله: "لا نورث ما تركناه صدقة" (١).

٢- استدلوا بفعل عائشة -رضي الله عنها- يوم الجمل.

وقد مضى إيراد الحادثة والإجابة عن الاستدلال عنها بها يغني عن الإعادة هنا (٢).

٣- استدلوا بتولية الشفاء بنت عبد الله الحسبة في السوق زمن عمر.

وقد مضى إيراد الأثر، والإجابة عنه ^(٣).

٤ - ما أثر من استشارة عبد الرحمن بن عوف النساء في أمر انتخاب الخليفة
 والبيعة له بعد وفاة عمر -رضي الله عنه - .

يقول شيخ الإسلام: "بقي عبد الرحمن يشاور الناس ثلاثة أيّام، وأخبر أن الناس لا يعدلون بعثمان، وأنه شاور حتى العذاري في خدورهن" (٤٠).

وقال ابن كثير في استشارة عبد الرحمن القوم في تولية عثمان -رضي الله عنها-: "حتى خلص إلى النساء المخدرات في حجابهن، وحتى سأل الولدان في

⁽١) البداية والنهاية (٦/ ٣٠٢).

⁽٢) ص (٥٢٥).

⁽٣) ص (٤٤١).

⁽٤) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٥٠).



المكاتب" (١) ولم أقف على سند رواية عبد الرحمن -رضي الله عنه- لنقدها من حيث الصحة والضعف.

وعلى فرض صحته يقال: إن النسوة اللواتي استشارهن سيدنا عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - في أمر انتخاب الخليفة الثالث أدلين برأيهن مع الأمة فيمن يصلح للخلافة، ولم يشاركن مع أهل الاختيار والعقد للإمام في البيعة الخاصة، فلا يلزم من هذا أن تكون المرأة عضو مجلس شورى.

جاء عند ابن كثير أن عبد الرحمن ابن عوف استشار النساء في خدورهن، والولدان في المكاتب، فهل يعني هذا أن يطالب الصبيان بحقوقهم في عضوية مجلس الشورى؟!

الرأي الثاني: ذهبت لجنة فتوى كبار علماء الأزهر، ومجموعة من المعاصرين إلى حرمة عضوية المرأة في مجلس الشورى (٢).

١-٢-٣ من القرآن الكريم:

واستدلوا بها يأتي:

١ - قوله تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ
 عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ (٣).

البداية والنهاية (٧/ ١٤٦).

⁽٢) ينظر: الحركات النسائية لمحمد خيس (١٠٧ - ١٢٣) ونقل فيها فتوى علماء الأزهر، حقوق المرأة المسلمة لنديم الملّاح (١٠١)، المرأة في ظل الإسلام لعبد الأمير الجمري (٢١٦)، نظرية الإسلام للمودودي (٢٩٧)، وانظر مزيد سردِ لأسهاء المانعين عند مجيد أبو حجير في المرأة والحقوق السياسية في الإسلام (٤٥٨).

⁽٣) النساء: (٣٤).



ووجه الدلالة من الآية أن المرأة لا تكون من أهل الشورى؛ لأن الرجل أكفأ من النساء، فكانت القوامة له؛ فلا تقدم المرأة على الرجال ولا تؤمر. وقد يقول قائل: إن الآية متعلقة بالمسؤولية في الأسرة، وليست عامة، فالحجة تبقى قائمة كذلك، فإن كانت المرأة عاجزة عن إدارة أسرة تتكون من مجموعة أفراد لا تعدو أصابع اليدين، فمن باب أولى أن تكون أكثر عجزًا في إدارة شؤون الناس (١).

وقد مضى (٢) بيان نقاش أوسع حول هذه الآية فيها مر.

٢ - قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجْ اَلْجَ لِهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾.

فالقرآن كلّف المرأة بالبقاء في بيتها، ولا تخرج منه إلا لحاجة، وهي مأمورة بالاحتجاب، وعدم الاختلاط بالرجال، فيجب أن تبتعد عن زحمة الحياة السياسية، وهذه الآيات ليست مقصورة على نساء النبي على وإلا لكان لسائر المسلمات أن يتبرجن (٣).

٣- قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِ عَنَىٰ بَعْضَ عَلَىٰ بَعْضَ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْعَلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۚ لِإِنَّ لَيْ مَا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۚ لَا اللَّهَ مَن فَضْلِهِ ۚ لَا اللَّهَ صَالَا اللَّهَ مَن فَضْلِهِ ۚ لَا اللهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ (١٠).

يقول ابن عطيّة: " لا تتمنوا ما حدّد الله في تفضيله؛ فإنه تعالى قد جعل لكل أحد مكاسب تختص به، فهي نصيبه، قد جعل الجهاد، والإنفاق، وسعي المعيشة،

⁽١) ينظر: النظام السياسي لـ د. محمد أبو فارس (١٢٠)، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام لمجيد أبو حجبر (٤٨٠).

⁽٢) ص (٤٨٧).

⁽٣) مضى عرض الدليل بأوسع من هذا ص (٥٠٧).

⁽٤) النساء: (٣٢).



وحمل الكلف كالأحكام، والإمارة والحسبة وغير ذلك للرجال، وجعل الحمل ومشقته، وحسن التبعل، وحفظ غيب الزوج، وخدمة البيوت للنساء" (١).

ونوقش وجه الاستدلال بأن سبب نزول الآية ما أخرجه عبـد الـرزاق في تفسيره (٢).

وسعيد بن منصور في تفسيره (٣) وأحمد في المسند (٤) والترمذي في السنن (٥) والطبري في التفسير (٦) وأبو يعلي في المسند (٧) والطبراني في الكبير (٨) والحاكم في المستدرك (٩) من طرق عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد قال: قالت أم سلمة: يا رسول الله يغزو الرجال، ولا نغزو، ولنا نصف الميراث؟ فأنزل الله: ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللهُ بِهِ عَنْ بُعْضٍ ﴾ " واللفظ لأحمد.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، إن كان سمع مجاهد من أم سلمة، ووافقه الذهبي.

وصحح إسناده الألباني في صحيح سنن الترمذي (١٠).

⁽١) المحرر الوجيز (٢/ ٤٥).

^{(1)(1/101).}

^{(7)(377).}

^{(3)(33/ • 77) 57757.}

^{(0)(0/} ۷۲۳) ۲۲۰۳.

⁽EV /0) (T)

⁽V) (Y1 / TPT) POPT.

⁽A) (YY\·AY) P·F.

⁽P) (Y\ 07T) 0P1T.

^{.(}٣٠٢٢)(١٠)



ويجاب بها تقدم (1) أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، يؤكد هذا ما ثبت من أقوال المفسرين (٢) من نهي المرأة عن تمني الخلافة، وما دونها من الولايات العامة، فيكون قصد الشارع أعم من خصوص سبب نزول الآية، فيحمل حكم الآية على عمومها، وإن كانت قد نزلت على سبب خاص.

٤-٥ من السنة:

٤/ قوله ﷺ: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" (٣).

ووجه الدلالة من الحديث الإخبار من النبي على بعدم الفلاح لقوم يسندون إلى امرأة منهم أمرًا من أمورهم كعضوية مجلس الشورى، والمسلمون مأمورون باكتساب ما يكون سببًا للفلاح، ومنهيون عن كل عمل يجلب الخسران المبين. وقد سبقت الإشارة إلى أن الحديث معلل عند العلاء القدامى والمعاصرين بالأنوثة، والتي كان لأجلها منعها من تولي الولايات العامة، ومنها النيابة في مجلس الشورى (أهل الحل والعقد) (3).

٥- ما أخرجه البخاري في صحيحه (٥) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة، قال: كيف إضاعتها يا رسول الله؟ قال: إذا أسند الأمر إلى غير أهله".

⁽۱) ص (۳۹۳).

⁽۲) ينظر:التفسير الكبير للرازي(۱۰/ ۸٤)،تفسير ابن كثير(۱/ ٤٩٩)،زاد المسير لأبي الفرج بن الجوزي(۱/ ١١٦).

⁽٣) تقدم تخريجه ص(٤٣٩) وقد تقدم تفصيل وجه الدلالة منه.

⁽٤) تقدم ص (٤٣٩) وقد أورد د. مجيد أبو حجير أدلة أخرى أعرضت عن ذكرها؛ لـضعف دلالتها. فراجعه إن رمت المزيد (٤٨٣ – ٤٨٨).

⁽٥) كتاب الرقاق/ باب: رفع الأمانة (٥/ ٢٣٨٢) ٦١٣١.



ووجه الدلالة: أن المرأة ليست أهلاً للولايات العامة، ومنها العضوية في مجلس الشورى؛ لنقص أهلية قوامتها السياسية بأنوثتها؛ فلا يوسد للها عضوية مجلس الشورى، مع وجود من هو أكمل منها أهلية كذا ولعله وسياسيًّا من الرجال الأكفاء (١).

٦/ دليل الواقع الشرعي والتاريخ:

قالت لجنة كبار علماء فتوى الأزهر: "هذه قصة سقيفة بني ساعدة (٢) في اختيار الخليفة الأول بعد الرسول رهي قد بلغ فيها الخلاف أشده، ثم استقر الأمر لأبي بكر، وبويع بعد ذلك البيعة العامة في المسجد، ولم تشترك امرأة مع الرجال في مداولة الرأي في السقيفة، ولم تدع لذلك، كما أنها لم تدع، ولم تشترك في تلك البيعة العامة" (٢).

وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب لما حضرته الوفاة (٤) عهد إلى ستة من خيار الصحابة بينهم ابنه عبد الله أن يختاروا من بينهم خليفة على أن يكون بينهم ابنه عبد الله برأيه فقط، ولا يختار خليفة، ولم يتخذ عمر من النساء أحدًا، رغم وجود جمهور عظيم من فضليات النساء وعالمات الأمة.

٧- دليل الإجماع:

قالت لجنة فتوى كبار علماء الأزهر: "الولاية العامة ومن أهمها مهمة عضو البرلمان، وهي ولاية سن القوانين والهيمنة على تنفيذها، فقد قصرتها الشريعة

⁽١) ينظر: المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام لمجيد أبو حجير (٥٠١).

⁽٢) ينظر: تاريخ الطبري (٢/ ٢٣٣)، البداية والنهاية (٥/ ٢٤٦).

⁽٣) نقلاً عن الحركات النسائية لمحمد خميس (١٠٩).

⁽٤) ينظر: تاريخ الطبري (٣/ ٢٠١)، البداية والنهاية (٥/ ٣٤٢).



الإسلامية على الرجال إذا ما توافرت فيهم شروط معينة.

وقد جرى التطبيق العملي على هذا من فجر الإسلام إلى الآن؛ فإنه لم يثبت أن شيئًا من هذه الولايات قد أسند إلى المرأة لا مستقلة ولا مع غيرها من الرجال، وقد كان في نساء الصدر الأول مثقفات فضليات، وفيهن من تفضل كثيرًا من الرجال كأمهات المؤمنين.

ومع أن الدواعي لاشتراك النساء مع الرجال في الشؤون العامة كانت متوافرة، لم تطلب المرأة أن تشترك في شيء من تلك الولايات، ولم يطلب منها الاشتراك، ولو كان لذلك مسوّغ من كتاب أو سنة لما أهملت مراعاته من جانب الرجال والنساء باطراد" (١).

٨- دليل القياس:

تقول لجنة فتوى كبار علماء الأزهر: "إذا حكمنا القياس وهو إلحاق النظير بالنظير لاشتراكهما في علة الحكم، لكان الأوجب هو حرمان المرأة من الولاية والوظائف العامة؛ لأن كثيرًا من الأحكام في الشريعة الإسلامية تميز بين الرجل والمرأة، وعلتها هي ضعف الأنوثة؛ لأن مهمة الأمومة حضانة النشء وتربيته، وهذه قد جعلتها ذات تأثير خاص بدواعي العاطفة، وهي مع ذلك تعرض لها عوارض طبيعية، تتكرر عليها في الأشهر والأعوام من شأنها أن تضعف قوتها المعنوية، وتوهن عزيمتها في تكوين الرأي والتمسك به والقدرة على الكفاح، لذلك جعلت القوامة على النساء للرجال، وجعل حق الطلاق للرجل دونها، ومنعتها الشريعة من السفر من غير محرم أو زوج أو رفقة مأمونة ولو كان سفرها لأداء

⁽١) نقلاً عن الحركات النسائية لمحمد خيس (١٠٨).





فريضة الحج.

فإذا كان الفارق الطبيعي بينها قد أدى في نظر الإسلام إلى التفرقة بينها في هذه الأحكام التي لا تتعلق بالشؤون العامة للأمة، فإن التفرقة بمقتضاه في الولايات العامة تكون من باب أولى أحق وأوجب؛ لأن كثيرًا من الأحكام تعفي المرأة من معالجة ما هو دون السياسة والحكم من أمور وواجبات خارج البيت" (١).

يقول د. مصطفى السباعي: "ثم ماذا نفعل بالأمومة؟ هل نحرم النائبة أن تكون أما؟ وذلك ظلم لفطرتها وغريزتها، وظلم للمجتمع نفسه، أم نسمح لها بذلك على أن تنقطع عن عملها النيابي مدة ثلاثة أشهر كها تفعل المدرسات والموظفات؟ وهل نسمح لها أن تقطع أيام الوحم، وقد تمتد شهرين فأكثر، وطبيعة المرأة في تلك الأيام غير هادئة ولا هانئة، بل تكون عصبية المزاج، تكره كل شيء ؟ فهاذا بقي لها بعد ذلك من أيام العمل الخالصة، وقد تكون الدورة البرلمانية خلال هذه الأشهر التي تنقطع فيها عن العمل الخارجي ...؟ ويقول: أنا لا أفهم ما هي الفائدة التي تجنيها الأمة من نجاح بضعة مرشحات في النيابة: أيفعلن ما لا يستطيع الرجال أن يفعلوه؟ أيحللن من المشاكل ما يعجز الرجال عن حلها؟ أم لأجل أن يطالبن بحقوقهن؟ إن كانت حقوقًا كفلها الإسلام فكل رجل مطالب بالدفاع عنها، وإن كانت حقوقًا لا يقرها الإسلام فلن تستجيب الأمة لهن، وهي تحترم دينها وعقائدها.

يقولون: إن الفائدة من ذلك إثبات كرامة المرأة، وشعور المرأة بإنسانيتها!.. ونحن نسأل: هل إذا منعن من ذلك كان دليلاً على ألا كرامة لهن ولا إنسانية؟

⁽١) نقلاً عن الحركات النسائية لد. محمد خميس (١٠٨).



أليست قوانينا تمنع الموظف من الاشتغال بالتجارة؟ فهل يعني ذلك أنه فاقد الأهلية أو ناقصها؟!

إن مصلحة الأمة قد تقتضي تخصيص فئات منها بعمل لا تزاول غيره، وليس في ذلك غض من كرامتها، أو انتقاص من حقوقها، فلهاذا لا يكون عدم السهاح للمرأة بالاشتغال بالسياسة هو من قبيل المصالح التي تقتضيها سعادة الأمة، كها تقتضيها تفرغ الجندي لحراسة الوطن دون اشتغاله بالسياسية؟! وهل تفرغ الأم لواجب الأمومة أقل خطرًا في المجتمع من تفرغ الجندي للحراسة، وتفرغ الموظف للإدارة دون التجارة" (١) ؟!

الترجيح:

والذي يترجح بعد عرض الآراء والأدلة ما ذهب إليه أصحاب القول الشاني المانع للمرأة من المشاركة في عضوية مجلس الشورى، وذلك لقوة أدلتهم الشرعية الصريحة بالمنع.

ومن هذا المنطلق يخرج العوام من الرجال، وجملة النساء والصبيان عن عضوية أهل الحل والعقد، لتبقى الشورى خالصة للخاصة من أفذاذ الرجال، ممن يستطيع أن يقف للحق في وجه الباطل، وينافح عن الأمة، ويتحمل واجب المطالبة السياسية بالالتزام الشرعي، وتنفيذ القرارات الحكيمة؛ إذ ليست المسألة مجرد صوت يدلى به، أو رأي يقوله دون مسؤولية يتحملها، وعبء ينوء به فإن الغُنْم بالغرم، وعلى هذا جرى عمل الأمة منذ فجر التاريخ الإسلامي يقصرون الشورى في الخلّص من الرجال.

⁽١) المرأة بين الفقه والقانون (١٥٩).



وقد اقترح الشيخ عبد المجيد الزنداني في كتابه "المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام" (١) إنشاء مجلس شورى نسائي ١٠٠٪ يمثل بنات جنسها؛ إذ من الظلم أن عضويتها في مجالس البرلمان مخيبة لآمال المرأة، ولا تعبر عن حجمها السكاني، فتمثيلها في هذه المجالس لا يزيد عن ١٥٪ في معظم بلدان العالم.

ويقترح الشيخ تشكيل مجلس شورى نسائي يكون من صلاحياته اتخاذ القرار فيها يتعلق بشؤون المرأة والأولاد، والدفاع عن حقوق المرأة المهضومة، والتصدي لكل دعوات الإفساد للدين والأخلاق والأسرة والمجتمع، ومن ثم ترفع توصياته لمجلس الشورى.

وأعتقد أن على مجلس الشورى قبل إصدار تشريعاته إجراء دراسة كاملة لما يُطْرح، يقوم بها أهل الخبرة والاختصاص، فإذا كان الأمر متعلقًا بالمرأة فإن الدارسة لها لاشك أنها ستكون امرأة لها خبرتها واطلاعها بأمور النساء.

وإذا تقرر حصر قضية أهل الشورى في صفوة رجال الأمة فإن لهؤلاء، وللإمام ونوابه من المسؤولين الحق في مشاورة عاقلات النساء وفضلياتهن -فرادى وجماعات - فيها تحتاجه الأمة -خاصا بالنساء - مما لا يطلع عليه الرجال، ولا يمكن لهم أن يعرفوه إلا من جهتهن؛ فقد أمر الله تعلى بمشاورتهن في مسألة الرضاعة والفطام؛ لكونها ألصق بمهام النساء، ويكون ذلك بقدر الحاجة التي يفتقر إليها صواب صنع القرار السياسي الخاص بهن، ويحقق المصلحة الشرعية والاجتماعية العامة، وليس لمجرد المشاركة السياسية، بشرط أن يكون كل ذلك في غير تبرج أو

⁽۱) (۱۲۱) باختصار.



اختلاط، أو بروز سياسي عام (١).

كما تستطيع المرأة أن تُسْهِم في أعمال مجلس الشورى، وإن لم تكن عضوًا فيه، كأن تشير على المسؤول بما تراه صوابًا، أو تذكره بما هو مطلوب منه، أو تلفت نظره إلى أمور تقع في المجتمع، وتجب إزالتها أو منع وقوعها مستقبلاً، أو تقوم بنشر ما تعتقد صلاحه للمرأة في وسائل النشر إن كانت أهلاً له، مذيلة ما تنشره بتوصيات تسهم في نهضة الأمة ولا تصادم نصوصها الشرعية.

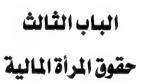
كما تستطيع أن تستنبط الأحكام الاجتهادية المتعلقة بشؤون الدولة إذا كانت أهلاً للاجتهاد، وتقوم بنشرها بين الناس، وتعرضها على ولاة الأمور. وهذه الأمور هي في الحقيقة من أعمال مجلس الشورى، ولكن تستطيع المرأة أن تشارك فيها وهي في بيتها (٢) فالحمد لله الذي رفع عنّا معاشر النساء عبء المسؤوليات السياسية، ومجلنا مُربيات الساسة، ومُحُرِّجات الأمراء، والعلماء، وأهل الحل والعقد.



⁽١) ينظر: المرأة بين الفقه والقانون للسباعي (١٥٦)، المرأة المسلمة بين الإسلام والقوانين العالمية (١٤٩)، حكم تولى المرأة الإمامة الكبرى والقضاء (٥٥)، أهل الحل والعقد لعبد الله الطريقي

⁽١)، جوانب التعارض بين عنصر الأنوثة في المرأة والعمل السياسي لعدنان باحارث(٧٧).

⁽٢) ينظر: المفصل في أحكام المرأة لعبد الكريم زيدان (٢٤/ ٣٣٤).



وتتناول الفصول المتعلقة بالحقوق المالية للمرأة في الإسلام الآتي:

الفصل الأول: حق المرأة في الصداق.

الفصل الثاني: حق المرأة في النفقة.

الفصل الثالث: حق المرأة في الإرث.

الفصل الرابع، حق المرأة في التعاقدات المالية.

الفصل الخامس: المرأة والغنيمة.

.

الفصل السادس؛ المرأة والدية .





توطئة:

الاستقراء الدقيق للنصوص السرعية، والتي جاءت بخصوص مباشرة التصرفات المالية، يوقف على حقيقة مفادها أنه لا يوجد فرق بين الرجل والمرأة في الأهلية المالية، وما يتبعها من تصرفات، ذلك أن الإسلام أباح لها كل ما أباح للرجل سواء بسواء، وجعل لها كالرجل حق مباشرة العقود المالية بكافة ألوانها، وجعلها صاحبة الحق المطلق على ملكها، ولم يجعل للرجل أيّا كانت صفته أو قرابته منها أي سلطان عليها، فلها أن تتملك الأرض، والمباني، وكافة الممتلكات، والأموال، ولها أن تمارس التجارة من بيع، أو شراء، أو مساقاة، أو مزارعة، أو شركة، أو مضاربة، وسائر تصرفات الكسب الحلال، ولها توكيل غيرها فيها لا تريد مباشرته بنفسها، ولها أن تضمن غيرها، وأن يضمنها غيرها، ولها أن توصي لمن تشاء مباشرته بنفسها، ولها أن تضمن غيرها، وأن يضمنها غيرها، ولها أن توصي لمن تشاء من هو أهل للوصية، ويصح أن تكون وصيًا، لا فرق في ذلك بينها وبين الرجل.

وستأتي الأدلة تباعًا تؤكد أن المرأة تملك مالها ويحق لها التصرف فيه كالرجل، سواءً كانت متزوجة أم لم تكن؛ لأن الزوج ليست له ولاية على أموالها، ولأن الأنوثة بحد ذاتها لم تكن سببًا في الحجر عليها.

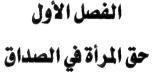
وستجد لسانك أثناء القراءة في ثنايا الفصول يلهج بالحمد والثناء للرب جل وعلا على أحكامه العادلة، إذ أن البشر لما حكموا ظلموا، فقد تحملت المرأة في الغرب الأغلال باعتبارها مخلوقًا ناقص الأهلية، وهذا الأمر بقي شائعًا في أوروبا وملحقاتها حتى فترة قريبة، إذ قضت دساتيرهم بأنه لا يجوز للمرأة أن تتصرف بها فما علك -إذا كانت متزوجة- إلا بإذن زوجها وموافقته، ومن أخطر الوسائل



الظالمة لحقوق النساء -خاصة - ما هو شائع الآن في المجتمع الغربي من جواز الوصية بالتركة لأيِّ كان، وحرمان الورثة - أو بعضهم - من ذلك، حتى جوّزوا الوصية لكلبٍ أو قطٍ!!! (١).



⁽١) ينظر: حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية لإبراهيم النجار (٦٣).



وسيتناول هذا الفصل سبعة مباحث:

صداقهن.

المبحث الأول: أمر الله تعالى بإعطاء النساء

المبحث الثاني: أدلة مشروعية الصداق. المبحث الثالث: مقدار الصداق.

البحث الرابع: استحقاق الزوجة كامل الصداق.

المبحث الخامس، استحقاق الزوجة نصف

الصداق.

الصداق. المحث السادس؛ متعة المطلقات.

. المبحث السابع، حكم تحديد ولي الأمر للصداق،

. والزام الناس به.







المبحث الأول

أمر الله تعالى بإعطاء النساء صداقهن

الصداق من أبرز الحقوق المالية للمرأة، فرضه الله تعالى في النكاح على الزوج، تكريمًا لها، وإظهارًا لصدق رغبة الزوج فيها، وحتى تبرز المرأة مطلوبة من قبل الرجل لا طالبة له، ولا يخفى ما في ذلك من صون لكرامتها، ورفع لشأنها، ولم يفرض المهر بدلاً للبضع كالثمن في البيع، أو أجرة له، وإنها جعله الله بمثابة العطية والهدية التي يقدمها الزوج لزوجته حين العقد عليها، يدل على ذلك قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِسَآءَ صَدُقَيْتِينٌ خِلَةً ﴾ (١).

قال القرطبي في تفسيره (٢): "أمرهم الله تعالى بأن يتبرعوا بإعطاء المهور نحلة منهم لأزواجهم قوله تعالى (نحلة) النحلة -بكسر النون، وضمها لغتان - وأصلها من العطاء، نحلت فلانًا شيئًا أعطيته، فالصداق عطية من الله تعالى للمرأة، وقيل: نحلة، أي: عن طيب نفس من الأزواج من غير تنازع. وقال قتادة: معنى (نحلة) فريضة واجبة وقال الزجاج: نحلة تديُّنًا، والنحلة: الديانة، والمال يقال هذا نِحْلَتُهُ أي دينه، وهذا يحسن مع كون الخطاب للأولياء الذين كانوا يأخذونه في الجاهلية.. ".

وهو حق مالي خالص للمرأة، وتأمل قول الرب جل وعلا: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ



⁽١) النساء: (٤).

^{.(78/0)(7)}



صَدُقَتِهِنَّ خِلَةٌ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءِ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيًّا مَّرِيًّا ﴾ (١).

﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ ﴾ إمّا خطاب لأولياء النساء؛ لأن العرب في الجاهلية لا تعطي النساء من مهورهن شيئًا، ولذلك كانوا يقولون لمن ولدت له بنت: هنيئًا لـك النافجة مال يأخذه الرجل من الحلوان إذا زوج ابنته، فنهى الله تعالى عن ذلك، وأمر بدفع الحق إلى أهله.

والقول الثاني: أن الخطاب للأزواج، أمروا بإيتاء النساء مهورهن؛ لأنه لا ذكر للأولياء ههنا، وما قبل هذا خطاب للناكحين وهم الأزواج. ولا مانع من حمل الآية على المعنيين، فخاطب الله كلا من الأزواج والأولياء بإيتاء النساء صدقاتهن (٢)

- ﴿ صَدُقَاتِهِنَّ ﴾ أضاف الرب جل وعلا الصداق للنساء؛ وفيه دليل على على على المرأة المهر بالعقد (٣).
- ثم عقب الرب جل ذكره الأمر بـ ﴿ خِلَةً ﴾ أي عطية من الله للنساء حيث أوجب المهور لهن، وحرم على الأولياء الأخذ منها إلا بطيب نفس من المرأة، وقيل في معنى نحلة: ديانة وشريعة، وقيل: طيبة بإعطائكم لهن نفوسكم (٤).
- وقوله ﴿ فَإِن طِبِّنَ لَكُمْ عَن شَيِّءٍ مِّنَهُ نَفْسًا ﴾ يقول الرازي: "معنى الآية: فإن وهبن لكم شيئًا من الصداق عن طيبة النفس، من غير أن يكون السبب فيه شكاسة أخلاقكم معهن، أو سوء معاشر تكم معهن، فكلوه، وأنفقوه، وفي الآية

⁽١) النساء: (٤).

⁽٢) ينظر: الكشاف (١/ ٥٠٢)، التفسير الكبير للرازي (٦/ ١٤٩)، تفسير أبي السعود (٦/ ١٤٣).

⁽٣) ينظر: تفسير السعدى (١/ ٩٨).

⁽٤) ينظر: تفسير القرطبي (٥/ ٢٤)، تفسير ابن كثير (١/ ٤٥٣).



دليل على ضيق المسلك في هذا الباب، ووجوب الاحتياط حيث بني الشرط على طيب النفس. فقال: فإن طبن، ولم يقل: فإن وهبن، أو سمحن، إعلامًا بأن المراعى هو تجافي نفسها عن الموهوب طيبة" (١).

- ثم أباح الله بعد أن ضيق مسلك الأخذ، وقنن شروطه الأكل وأكده بقوله: ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيَاً مَرِيَاً ﴾ وهو مبالغة في الإباحة، وإزالة التبعة.
- وقد ذكر الرب في كتابه أن الرجل إن أراد تزوج امرأة بدل أخرى، وقد أعطى التي تحت يديه (قنطارًا) أي: مالاً كثيرًا، فلا يحل له أن يأخذ من القنطار شيئًا، وشيئًا نكرة تدل على العموم حتى لو كان يسيرًا فضلاً عن الكثير، فإذا نهى باذل القنطار عن الأخذ ما ظنك بها دونه (٣).
- ثم قال: ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ مِهُتَنَا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ وهذا استئناف مسوق لتقرير النهي، والتنفير من المنهي عنه، والاستفهام للإنكار والتوبيخ، أي: أتأخذونه باهتين وآثمين، والبهت الكذب، والله تعالى فرض للمرأة المهر، فمن استرده كأنه يقول ليس ذلك بفرض فيكون بهتانًا، ويأثم على ما فعله إثما قد أبان الله أمر أخذه، بأنه

⁽١) التفسير الكبير (٦/ ١٤٩).

⁽٢) النساء: (٢٠-٢١).

⁽٣) ينظر: تفسير أبي السعود (٢/ ١٥٩).



بأخذه بات لمن أخذه ظالم (١).

• ثم استفهم استفهاما إنكاريًا فقال: ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضِ ﴾ إنكار لأخذه إثر إنكار، وتنفير منه غب تنفير، وقد بولغ فيه حيث وجه الإنكار إلى كيفية الأخذ إيذانًا بأنه عما لا سبيل له إلى التحقق والوقوع أصلاً ؛ ﴿ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾ حال من فاعل ﴿ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ بَرَى أَصْلاً ؛ ﴿ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾ حال من فاعل ﴿ تَأْخُذُونَهُ وقد جرى تأخذونه مفيدة تأكيد النكير، وتقرير الاستبعاد أي على أي حال تأخذونه وقد جرى بينكم وبينهن أحدوال منافية له من الخلووة والجهاع، فيكون المساق في معرض التعجب فقال: ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾ فلأي وجه، ولأي معنى تفعلون هذا؟ فإنها بذلت نفسها لك، وجعلت ذاتها لذاتك، وحصلت الألفة التامة والمودة الكاملة بينكها، فكيف يليق بالعاقل أن يسترد منها شيئًا بذله لها بطيبة نفسه إن هذا لا يليق البتة بمن له طبع سليم، وذوق رفيع ().

فتبين بهذا كله أن المهر حق خالص للمرأة لا يجوز أن يأخذ أحد منه شيئًا حتى تعطيه طيبة به نفسها، وإلا أثم الآخذ إثمًا بينا.

ألا فليتق الله ولاة أمور النساء وأزواجهن ممن أكل أموالهن، فقد حرّج رسول الله ﷺ حق الضعيفين المرأة واليتيم (٣) فهل يطيب أن تأكل ما حرّم الله وحرّج رسوله ﷺ ؟!!

⁽١) تفسير الطبرى (٤/ ٣١٤)، المصدر السابق.

⁽٢) ينظر: تفسير الرازي (١٠/١٤).

⁽٣) تقدم تخريجه ص (٥١٤).



تعريف الصداق:

الصداق لغة: مهر المرأة (١) وفيه لغات: صداق -بفتح الصاد وكسرها-وصدقة -بفتح الصاد، وضم الدال- وصدقة -بسكون الدال فيها، مع ضم الصاد وفتحها- وله أسهاء الصداق، والصدقة- والمهر، والنحلة، والفريضة، والأجر، والعلائق، والعقر، والحِبَاء، وقد نظمت في بيت:

صداق ومهر نحلة وفريضة حباء وأجر ثم عقر علائق (٢)

واصطلاحًا هو: المال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج لزوجته إمّا

بالتسمية أو بالعقد (٣).



⁽٣) ينظر: شرح منتهي الارادات (٣/ ٥)، حواشي الشرواني (٧/ ٣٧٥)، العناية على الهداية (٣/ ٢٠٤).



⁽١) ينظر: لسان العرب (١٠/ ١٩٧)، القاموس المحيط (١٠٤٨) مادة (ص دق).

⁽۲) المبدع (۷/ ۱۳۰).



ON.

المبحث الثاني

أدلة مشروعية الصداق

الصداق ثابت للمرأة بالكتاب، والسنة، والإجماع.

فمن الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَتِهِنَّ خِلَّةً ﴾.

قال القرطبي: هذه الآية تدل على وجوب الصداق للمرأة، وهو مجمع عليه ولا خلاف فيه (١).

٢- قوله تعالى: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَالِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأُمُوالِكُم خُمِينِينَ
 غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ (٢).

يقول الشنقيطي: "ثم بيّن أن من نكحتم منهن، واستمتعتم بها يلزمكم أن تعطوها مهرها" (٣)

٣- قـــوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِإَلْمَعْرُوفِ ﴾ (١).

 ⁽١) تفسير القرطبي (٥/ ٢٤).

⁽٢) النساء: (٢٤).

⁽٣) النساء: (٢٤).

⁽٤) أضواء البيان (١/ ٢٣٨).



يقول ابن كثير: "وادفعوا مهورهن بالمعروف أي عن طيب نفس منكم "(١). ومن السنة:

ا/ ما أخرجه مسلم (۱) في صحيحه من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة زوج النبي على كم كان صداق رسول الله على قالت: كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية، ونَشًا. قالت: أتدري ما النش؟ قال: لا. قالت: نصف أوقية، فتلك خسائة درهم، فهذا صداق رسول الله على لأزواجه.

قال النووي: " واستدل أصحابنا بهذا الحديث على أنه يستحب كون الصداق خسيائة درهم، والمراد في حق من يحتمل ذلك. فإن قيل: فصداق أم حبيبة زوج. النبي على كان أربعة آلاف درهم، وأربعائة دينار (٣) ؟ فالجواب أن هذا القدر تبرع به النجاشي من ماله إكرامًا " (٤).

٢/ أخرج البخاري (٥) ومسلم (٦) من حديث أنس أن رسول الله ﷺ أعتق صفية، وجعل عتقها صداقها.

⁽۱) تفسير ابن كثير (۱/ ٤٧٦).

⁽٢) كتاب النكاح/ باب: الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، وغير ذلك من قليـل وكثـير، واستحباب كونه خمسهائة درهم لمن لا يجحف به (٢/ ١٠٤٠) ١٤٢٦.

⁽٣) أخرجه أبو داود في السنن (٢/ ٢٣٥) ٢١٠٧، والحاكم في المستدرك (١٩٨/٢) ٢٧٤١ من حديث أم حبيبة. قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١٨٣٥).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (٩/ ٢١٥).

⁽٥) كتاب النكاح/ باب: من جعل عتق الأمة صداقها (٥/ ١٩٥٦) ٤٧٩٨.

⁽٦) كتاب النكاح/ باب: فضيلة إعتاقه أمة، ثم يتزوجها (١٠٤٣/٢) ١٣٦٥.



٣/ أخرج البخاري (١) ومسلم (٢) من حديث أنس قال: سأل النبي على عبد الرحمن بن عوف، وتزوج امرأة من الأنصار: "كم أصدقتها ؟ قال: وزن نواة من ذهب. واللفظ للبخاري.

2/ أخرج مسلم (") في صحيحه من حديث أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي على فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار. فقال له النبي على الأنصار فقال له النبي على الأنصار شيئاً؟" قال: قد نظرت إليها. قال: "على كم تزوجتها؟" قال: على أربع أواق. فقال النبي على أربع أواق؟" كأنها تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل، ما عندنا ما نعطيك، ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه" قال: فبعث بعثاً إلى بني عبس، بعث ذلك الرجل فيهم.

وما سيأتي من الأدلة بعد هذا المبحث دليل على مشروعية الصداق.

وأمّا الإجماع:

فقد نقل الإجماع على وجوب المهر في النكاح القرطبي في تفسيره (١) وابن قدامة في المغني (٥).



^{.(9\/\.)(0)}



⁽١) كتاب النكاح/ باب: الوليمة ولو بشاة (٥/ ١٩٨٣) ٤٨٧٢.

⁽٢) كتاب النكاح/ باب: الصداق ... (٢/ ١٠٤٣) ١٤٢٧.

⁽٣) كتاب النكاح/ باب: ندب من أراد النكاح إلى أن ينظر إلى وجهها وكفيها (٢/ ١٠٤٠) ١٤٢٤.

⁽٤) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٤).



27

المبحث الثالث: مقدار الصداق

المهر إمّا أن يكون متفقًا عليه بين الطرفين، ومذكورًا في العقد فيسمى عند الفقهاء (المهر المسمى)، أو غير متفق عليه فيجب فيه ما يسمى بمهر المثل، وسأذكر بعون الله كلا النوعين فيها يأتي:

1/ المهر المسمى: الأصل في مقدار المهر المسمى أن يكون حسبها اتفق عليه طرف عقد النكاح، فلم تحدد الشريعة مقداراً معينًا من المهر، بل "كل ما كان ما لاً جاز أن يكون صداقًا" كها قال ذلك ابن قدامة (١) ويدل على ذلك قول عالى: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَالِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأُمُوالِكُم تُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسلفِحِينَ ﴾ (٢).

ويطلق المال عند الجمهور على النقد، والعين، والمنفعة (٣).

والعلماء يستحبون تسميته؛ اقتداء برسول الله على ودفعًا للخصومة، يقول أبو بكر بن محمد الحسيني: "والمستحب أن لا يعقد عقد النكاح إلا بصداق؛ اقتداء برسول الله على فإنه لم يعقد إلا بمسمى: ولأنه أدفع للخصومة" (٤).

وإذا كان الأصل في المهر أن يكون مسمى، فهل هناك حد لأكثره وأقله؟



⁽١) المغنى (٧/ ١٦١).

⁽٢) النساء: (٢٤).

⁽٣) ينظر: المغنى (١٠١/١٠)، نهاية المحتاج (٣/ ٢٢٠).

⁽٤) كفاية الأخيار (٢/ ١١١).



اتفق العلماء على أنه لا حد لأكثره، بل قال ابن عبد البر في التمهيد (١): "وأجمع العلماء على أنه لا تحديد في أكثر الصداق لقول الله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَنْهُنَّ قِنْطَارًا ﴾ (٢).

وقال القرطبي في تفسير الآية: "الآية دليل على جواز المغالاة في المهور؛ لأن الله تعالى لا يمثل إلا بمباح" (٣).

والقنطار المال الكثير (٤) قال الراغب: "والقناطير جمع القنطرة، والقنطرة من المال ما فيه عبور الحياة تشبيهًا بالقنطرة، وذلك غير محدود القدر في نفسه، وإنها هو بحسب الإضافة كالغني، فرب إنسان يستغني بالقليل، وآخر لا يستغني بالكثير، ولما قلنا اختلفوا في حده فقيل: أربعون أوقية، وقال الحسن: ألف ومائتا دينار، وقيل: ملء مسك ثور ذهبا إلى غير ذلك، وذلك كاختلافهم في حد الغنى " (٥).

وأما قليله فالراجح ما ذهب إليه جمهور العلماء: إسحاق، وأبو ثـور، وفقهاء المدينة من التابعين (٢) والشافعية (٧) والحنابلة (٨) والظاهرية (٩) من أنه لا حد لأقله.

⁽۱) (۲/ ۱۸٦). وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٧٦)، إكمال المعلم (٥/ ٢٠٢)، المغنى (٧/ ١٦١)، الفتى (١٦١ ١٦١). الفتح (٩/ ١٢٢)، سبل السلام (٣/ ١٤٩).

⁽٢) النساء: (٢٠).

⁽٣) تفسير القرطبي (٥/ ٩٩).

⁽٤) ينظر: تفسير الطبري (٤/ ٣١٣)، تفسير القرطبي (٤/ ٣٠)، تفسير ابن كثير (١/ ٤٦٧).

⁽٥) المفردات (٤٠٧)، مادة (ق طر).

⁽٦) بداية المجتهد (٢/ ١٤).

⁽٧) ينظر: المجموع (١٦/ ٣٢٦)، حواشي البجير مي (٣/ ٣٠٤).

⁽٨) ينظر: المغنى (١٠/٩٩)، المبدع (٧/ ١٣٢).

⁽٩) المحلي (٩/ ٤٩٤).



واستدل الجمهور بعموم الأدلة من الكتاب والسنة الواردة في ذكر الصداق. حيث لم يحدد مقداره.

واستدلوا أيضًا بها يأتي:

ا/ ما أخرجه البخاري (''ومسلم ('') من حديث سهل بن سعد الساعدي قال: جاءت امرأة إلى رسول الله على فقالت: يا رسول الله جئت أهب لك نفسي. قال: فنظر إليها رسول الله على فصعد النظر فيها وصوبه، ثم طأطأ رسول الله على وأسه، فلها رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئًا جلست فقام رجل من أصحابه فقال: يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها. فقال: "وهل عندك من شيء؟ قال: لا والله يا رسول الله. فقال: " اذهب إلى أهلك، فانظر هل تجد شيئًا " فذهب، ثم رجع. فقال: لا والله يا رسول الله ولا خاتمًا من حديد، ولكن هذا إزاري - قال سهل: ما له رداء - فلها نصفه. فقال رسول الله على: "ما تصنع بإزارك إن لبسته لم يكن عليها منه شيء، وإن لبسته لم يكن عليك شيء " فجلس الرجل حتى إذا طال بحلسه قام، فرآه رسول الله على مؤلم به فدعي فلما جاء قال: "ماذا معك من القرآن؟ قال: معي سورة كذا وسورة كذا عدّدها. فقال: "ملكتكها بها معك من القرآن".

وبوّب عليه البخاري في كتاب النكاح، باب: "التزويج على القرآن بغير

⁽٢) كتاب النكاح/ باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمسائة درهم لمن لا يجحف به (٢/ ١٠٤٠) ١٤٢٥.



⁽١) كتاب النكاح/ باب: تزويج المعسر لقوله تعالى: ﴿ إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغَّنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِ ـ ﴾ (النور: ٣٢)(٣٧) ٤٧٩٩).



صداق" (1) قال الحافظ: "أي على تعليم القرآن وبغير صداق عيني مالي" (٢).

وقال أيضًا: " واستدل به على جواز المنفعة صداقًا ولو كان تعليم القرآن. قال المازري (٣): هذا ينبني على أن الباء للتعويض، كقولك: بعتك ثوبي بدينار، وهذا هو الظاهر، وإلا لو كانت بمعنى اللام على معنى تكريمه لكونه حاملاً للقرآن لصارت المرأة بمعنى الموهوبة، والموهوبة خاصة بالنبي على المناه ويدل على هذا أيضًا ما تقدم من زواج أم سليم بأبي طلحة، وكان مهرها إسلامه، وبوّب عليه النسائي باب التزويج على الإسلام (٥).

٢/ أخرج مسلم (٦) من حديث جابر بن عبد الله قال: كنا نستمتع بالقبضة من التمر، والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر حتى نهى عنه عمر (٧) في شأن عمرو بن حريث.

والشاهد من الحديث: " نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق" وكان ما يقدمونه من الطعام مهرًا للمرأة.

^{.(\}qvv/0)(\)

⁽٢) الفتح (٩/ ٢٠٥).

⁽٣) المعلم (٢/ ١٠٨).

⁽٤) الفتح (٩/ ٢١٢).

⁽٥) المجتبي (٦/ ١١٤).

⁽٦) كتاب النكاح/ باب: نكاح المتعة، وبيان أنه أبيح ثم نسخ، ثم أبيح ثم نسخ، واستقر تحريمـه إلى يــوم القيامة (٢/ ١٠٢٢) ١٤٠٥.

⁽٧) قال النووي: "(استمتعنا على عهد رسول الله على وأبي بكر وعمر) هذا محمول على أن الذي استمتع في عهد أبي بكر وعمر لم يبلغه النسخ، وقوله (حتى نهانا عنه عمر) يعني حين بلغه النسخ" شرح صحيح مسلم (٩/ ١٨٣).



• ولاشك أن الأفضل عدم الإجحاف بالمرأة في مهرها، وعدم المغالاة فيه الأن من بركة المرأة يُسْرَ مهرها، أخرج الإمام أحمد في المسند (۱) والبزار في المسند (۲) والطبراني في الأوسط (۳) وفي الصغير (۱) وابن حبان في الصحيح (۱) والحاكم في المستدرك (۱) والبيهقي في الكبرى (۷) من طرق عن أسامة بن زيد، عن صفوان بن سليم، عن عروة، عن عائشة أن رسول الله على قال: "إن من يُمْن المرأة تيسير خِطْبتها، وتيسير صداقها، وتيسير رحمها" واللفظ لأحمد.

قال الطبراني في الصغير: لم يرو هذا الحديث عن صفوان بن سليم إلا أسامة ابن زيد، تفرد به ابن المبارك وعبد الله بن وهب.

وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الـذهبي. وقد أخرج مسلم لأسامة بن زيد في المتابعات، ولم يحتج به.

وقال الهيثمي: "رواه أحمد، وفيه أسامة بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف، وقد وثق، وبقية رجاله ثقات " (^(A) وقد أخطأ الهيثمي في تعيين أسامة بن زيد، فقال: ابن أسلم، والصواب أنه الليثي.

وإسناد الحديث حسن، فيه أسامة بن زيد الليثي، قال الحافظ عنه: "صدوق

^{(1)(13\ \(\}neg \) \(\neg \)

^{(1)((131).}

^{(7) (3/75) 7157.}

^{(3)(1/017)} PF3.

[.] ٤ • 9 0 (٤ • 0 / 9) (0)

^{.1 (}V) (Y 0 T) 07131.

^{.(}Y00/E)(A)



يهم" (١) وحسنه الألباني في الإرواء (٢)

• أخرج الدارمي في السنن (٣) وأبو داود في السنن (١) والترمذي في السنن (٥) والنسائي في المجتبى (١) وابن حبان في صحيحه (٧) والحاكم في المستدرك (٨) والبيهقي في الكبرى (٩) والضياء في المختارة (١٠) من طرق عن محمد بن سيرين، عن أبي العجفاء السلمي قال: سمعت عمر بن الخطاب يخطب فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: ألا لا تغالوا في صداق النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا، أو تقوى عند الله كان أو لاكم بها رسول الله عشرة أوقية ألا وإن أحدكم ليغالي بصداق امرأته من نسائه، ولا أصدقت امرأة من بناته فوق ثنتي عشرة أوقية ألا وإن أحدكم ليغالي بصداق امرأته حتى يبقى لها في نفسه عداوة، حتى يقول كلفت لك علق القربة" (١١) واللفظ حتى يبقى لها في نفسه عداوة، حتى يقول كلفت لك علق القربة" (١١) واللفظ للدارمي.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

⁽١) التقريب (١٢٤) ٣١٩.

^{.1974(}٣٥٠/٦)(٢)

^{. () () () () () () () ()}

^{(3)(7/077) 5.17.}

^{(0)(7/773)3111.}

 $^{(\}Gamma)(\Upsilon\backslash V\Lambda)$ P3 TT.

⁽V) (·/\/A3)POY1.

⁽A)(Y\ 1P1) 07YY.

⁽P)(V\377)07131.

^{(1)(1/113) 797.}

⁽١١) قال ابن الأثير في النهاية: "علق القربة هو حبلها الذي تتعلق به" (٣/ ٢٩٠) مادة (ع ل ق).



قال الحاكم: "صحيح الإسناد، وأبو العجفاء السلمي، اسمه هرم بن حيان، وهو من الثقات، ووافقه الذهبي، ولكن تعقبه في اسم أبي العجفاء فقال: "قلت: بل هرم بن نسيب" وقيل في اسمه غير ذلك.

وصححه الألباني في الإرواء (١) وهو كما قال.

• وأخرج عبد الرزاق في مصنفه (٢) والنسائي (٦) في المجتبى من طريق داود بن قيس، عن موسى بن يسار، عن أبي هريرة قال: كان الصداق إذ كان فينا رسول الله على عشرة أواق.

وإسناده صحيح، وبَوّب عليه النسائي "باب القسط في الأصدقة".

ولتعلم النساء أن الخير كل الخير في اقتفاء السلف الصالح؛ فإن تيسير المهور مكرمة، ويمن كما ورد في الأثر، فلتجعل ناصيتها على الرجل مباركة، ولا يعتقدن أن السنة في خاتم الحديد، أو عود الأراك، بل خير الأمور أوسطها؛ فلا غلو ولا مجافاة، وقد كان مهر رسول الله على لزوجاته، ومهور بناته سطة: ثنتي عشرة أوقية.

قال ابن قدامة: "فلا يستحب الزيادة على هذا -أي خمسائة درهم - وهو المقدار الذي ورد في مهور أزواج النبي عليه" (٤).

٢/ مهر المثل: هو المهر الذي يساوي مهر نظيرات المرأة المقصودة بالنكاح، أو المنكوحة من قريباتها، أو غيرهن من النساء اللاتي يهاثلنها في الصفات المعتبرة في النكاح (٥).

^{(1) (1/437) 4791.}

^{(1)(1/441)1.3.1.}

⁽T) (T/ V/1) A3 TT.

⁽٤) المغنى (٧/ ١٦٣) وانظر: المجموع (١٥/ ٤٨٣).

⁽٥) ينظر: المغني (١٠/ ١٥٠) تكملة المجموع (٦/ ٣٧٥)، شرح فتح القدير (٣/ ٣٦٧).



وقد سنه الشرع تحاشيًا لوقوع الخلاف والنزاع بين أطراف العقد بسبب الصداق، في بعض الأحوال منها:

أ/ إذا لم يحدد المهر في العقد أو سكت عنه.

ب/ إذا اتفق أطراف العقد على أن لا مهر لها (١).

ج/ إذا حدد في العقد مهر لا يصلح أن يكون مهرًا شرعًا، كما لو جعل المهر خمرًا أو خنزيرًا.

د/ إذا دخل الرجل بالمرأة في نكاح فاسد.

فإذا كان الحال كذلك وجب للمرأة مهر المثل، قال ابن عابدين: "ثم اعلم أن اعتبار مهر المثل المذكور حكم كل نكاح صحيح لا تسمية فيه أصلاً ... وحكم كل نكاح فاسد بعد الوطء سمي فيه مهرًا أو لا" (٢) .

ودليل مهر المثل أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣) وأحمد في المسند (١) وأبو داود في المسنن (٥) وابن ماجة في المسنن (٦) والترمذي في المسنن (٩)

 ⁽١)وفي كلا الحالتين تسمى فيهما المرأة المفوِّضة - ويجوز فيه فتح الواو، وكسرها - والتفويض الإهمال،
 كأنها أهملت المهر حيث لم يسمه، والتفويض على ضربين:

١/ تفويض البضع، وهو الذي ينصرف إطلاق التفويض إليه، وهو أن يزوج الأب ابنته البكر، أو تـأذن
 المرأة لوليها في تزويجها بلا مهر.

٢/ تفويض المهر وهو أن يتزوجها على ما شاءت أو شاء أجنبي ونحو ذلك والنكاح في كلا الحالتين
 صحيح، ويجب مهر المثل بالعقد. ينظر: المبدع (٧/ ١٦٧)، حواشي الشرواني (٧/ ٣٣٥).

⁽٢) حاشية الرد المحتار (٣/٧).

^{.1711. (000/4)(4)}

[.] ٤ • 9 9 (1 ∨ ٤ / ٧) (٤)

^{(0) (7/} ٧٣٢) 3117.

^{.1/91(7.9/1)(7)}

^{.1180(80·/}T)(V)



المجتبى (1) وابن حبان في صحيحه (٢) والطبراني في الكبير (٣) والحاكم في المستدرك (٤) والبيهقي في الكبرى (٥) من طرق عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة فهات عنها، ولم يدخل بها، ولم يفرض لها الصداق؟ فقال: لها الصداق كاملاً، وعليها العدة، ولها الميراث. فقال معقل بن سنان: سمعت رسول الله علي قضى في بَروع بنت وَاشِق بمثل ذلك. واللفظ الأبي داود.

قال الترمذي: حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وقال البيهقي: هذا إسناد صحيح.

وصححه الألباني في الإرواء (٦).

قال ابن قدامة: وجملته أن النكاح يصح من غير تسمية صداق في قـول عامـة أهل العلم، وقد دل على هذا قول الله تعالى: ﴿ لاّ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أُو تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ (٧) ثم استدل بحديث ابن مسعود (٨).



^{(1)(5/771)5077.}

^{. £ • 9 \ (£ • \ \ / 9 \ (} Y)

^{(4) (47 / 177) 730.}

^{(3)(7/} ٧٩١) ٨٣٧٢.

^{.(}Y{0}(V)(0)

⁽F) (F\ VOY) PTP1.

⁽٧) البقرة: (٢٣٦).

⁽٨) المغني (٧/ ١٨٣) وانظر: نيل الأوطار (٦/ ٣١٨)، سبل السلام (٣/ ١٥٠).



2

المبحث الرابع استحقاق الزوجة كامل الصداق

تستحق الزوجة كامل المهر في حالتين:

الأولى: إذا طلقها زوجها بعد دخوله بها:

فإذا دخل الرجل بزوجته ووطئها فلا خلاف بين أهل العلم (١) في استحقاقها جميع المهر؛ لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ أَرَدتُهُمُ ٱسۡتِبۡدَالَ زَوۡجٍ مَّكَانَ زَوۡجٍ وَءَاتَيۡتُمۡ اِحۡدَنَّهُونَهُ وَلَهُ اللّهَ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَكَيْفَ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَكَيْفَ وَأَخُذُونَهُ وَوَقَدَ اللّهُ فَضَى بَعْضُ عَلَيْكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذُ وَنَهُ وَقَدَ اللّهُ فَضَى المَعْنَى اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلَّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلَّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلِمُلّا اللّهُ وَلَا لَاللّهُ وَلّهُ وَلَا لَاللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا الل

وبها أخرجه البخاري، ومسلم من حديث ابن عمر أن النبي عَلَيْهُ قال للمتلاعنين: "حسابكها على الله، أحدكها كاذب، لا سبيل لك عليها". قال: يا رسول

⁽٣) تفسير ابن كثير (١/ ٤٦٨) وانظر: تفسير الطبري (٤/ ٣١٤)، الدر المنثور (٢/ ٤٦٧)، التفسير الكبير للرازي (١٠/ ١٢).



⁽۱) ينظر: المبسوط (٥/ ٤٩)، بدائع الصنائع (٣/ ٢٩١)، المغني (٧/ ١٩١)، بداية المجتهد (٢/ ١٧)، كفاية الأخبار (١/ ٣٧).

⁽۲) النساء: (۲۰–۲۱).



الله مالي، قال: "لا مال لك إن كنت صدقت عليها فهو بها استحللت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد لك" واللفظ للبخاري .

مسألة: مهر من خلي بها زوجها، ولم يدخل بها بعد.

اختلف أهل العلم في الخلوة التي يقع فيها الوطء، وعلى هذه المسألة بوب البخاري في صحيحه: " باب المهر للمدخولة عليها، وكيف الدخول" (١).

يقول الحافظ: "(باب المهر للمدخول عليها) أي: وجوبه واستحقاقه، وقوله (وكيف الدخول) يشير إلى الخلاف فيه" (٢).

وللعلماء في المسألة أقوال أشهرها:

القول الأول: ثبوت كامل المهر بالخلوة:

ذهب الحنفية (٢) والحنابلة (٤) وهو قديم قول الشافعي (٥) إلى ثبوت كامل المهر بالخلوة، واشترط الأحناف أن تكون الخلوة حقيقية أو صحيحة "والخلوة الصحيحة هي التي لا يمنع فيها مانع من الوطء طبعًا أو شرعًا، فالمرض المانع من الوطء من جهته أو جهتها مانع طبعًا، وكذلك القرن، والرتق، والحيض، والإحرام، وصوم رمضان، وصلاة الفرض" (٢).

^{(1)(0/03.7).}

⁽٢) الفتح (٩/ ٤٠٥).

⁽٣) ينظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن (١٧٨)، البحر الرائق (٣/ ١٦٥).

⁽٤) ينظر: المغنى (٧/ ١٩٢)، المبدع (٩٣٧).

⁽٥) المغنى (٧/ ١٩٢).

⁽٦) الاختبار لتعليل المحتار (٣/ ١٠٣).



ولا يصح كلام الأحناف إذا وجد شخص ثالث، أو كانا في مكان لا يصلح للخلوة.

أما إذا كان أحدهما مريضًا أو صائبًا صوم فرض أو حاجًا، فالخلوة صحيحة، ويتحقق بها الدخول، وهذا مذهب الحنابلة؛ لأن المريض قد لا يمنعه المرض من المعاشرة، والمحرم أو الصائم قد يرتكب المحظور (١).

واستدلوا بها يأتي:

١/ قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (٢) قوله تعالى أن الجصاص في أحكامه (٣): "وقد أخبر أن الإفضاء اسم للخلوة، فمنع الله تعالى أن يأخذ منه شيئًا بعد الخلوة، وقد دل على أن المراد هو الخلوة الصحيحة التي لا يكون ممنوعًا فيها من الاستمتاع؛ لأن الإفضاء مأخوذ من الفضاء من الأرض، وهو الموضع الذي لا بناء فيه، ولا حاجر يمنع من إدراك ما فيه، فأفاد بذلك استحقاق المهر بالخلوة على وصف، وهي التي لا حائل بينها، ولا مانع من التسليم والاستمتاع إذ كان لفظ الإفضاء يقتضيه ونوزع الاستدلال بحمل معنى الإفضاء على الجماع كما فسره غير واحد، وقد تقدم.

٢/ ما أخرجه البخاري (١) من حديث ابن عمر في قصة المتلاعنين وفيه: قـول
 رسول الله ﷺ: " الله يعلم أن أحدكما كاذب، فهل منكما تائب؟ فأبيا، ففـرق بيـنهما.
 قال الرجل: مالي! قال: " لا مال لك، إن كنت صادقًا فقـد دخلـت بهـا، وإن كنـت

⁽٤) كتاب الطلاق/ باب: المهر للمدخول عليها (٥/ ٢٠٤٥) ٥٠٣٤.



⁽١) ينظر: المغني (٧/ ١٩٢).

⁽٢) النساء: (٢١).

^{(7)-(7/} ٧٤ ١).



كاذبًا فهو أبعد منك".

قال الحافظ: "والجواب عن حديث الباب أنه ثبت في الرواية الأخرى في حديث الباب: "فهو بها استحللت من فرجها" فلم يكن في قول ادخلت عليها" حجة لمن قال مجرد الدخول يكفي" (١).

"/ أخرج الدارقطني في سننه (٢) والبيهقي في الكبرى (٣) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال: قال رسول الله على: " من كشف خمار امرأة، ونظر إليها، وجب الصداق دخل بها، أو لم يدخل بها" واللفظ للدارقطني.

قال البيهقي: " وهذا منقطع، وبعض رواته غير محتج به". ويشير البيهقي إلى ابن لهيعة إلا أنه لم يتفرد به (٤).

لكن للحديث علة أخرى وهي الإرسال، و محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان تابعي.

وضعف الحديث الألباني في الإرواء (٥).

وأجيب عن الحديث أنه لم يثبت.

٤/ ما أخرجه الدارقطني في سننه (٦) ومن طريقه البيهقي (٧) من طريق

⁽١) الفتح (٩/ ٥٠٥).

⁽۲) (۲/ ۷۰۲) ۲۲۲.

⁽T) (V\ ro7) 35731.

⁽٤) ذكر الألباني من تابع ابن لهيعة في السلسلة الضعيفة (٣/ ٨٦) ١٠١٩.

^{.1977 (401/1)(0)}

^{(1) (4/} ۱۰۷) • 77.

⁽٧) (٧/ ٢٥٥) ١٤٢٥٨ وله متابعات أخر أوردها البيهقي.



عبيدالله ابن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قال: " إذا أجيف الباب، وأرخيت الستور، فقد وجب المهر".

وإسناده صحيح.

0/ ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف (۱) وابن أبي شيبة في مصنفه (۲) والبيهقي في الكبرى (۳) من طرق عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس أن عمر وعليًا قالا: "إذا أرخيت الستور، وغلقت الأبواب فقد وجب الصداق" قال الحسن: "ولها المهر، وعليها العدة" واللفظ لعبد الرزاق، ورجاله ثقات.

فهذا حكم من عمر وعلي -رضي الله عنها- بثبوت المهر بالـدخول؛ ولعمـر سنة متبعة، وكذا عليُّ - رضي الله عنه - لكونه أحد الخلفاء الراشـدين الـذين أُمرنـا باتِّباع سنتهم.

قال ابن قدامة: "ولنا إجماع الصحابة رضي الله عنهم، روى الإمام أحمد والأثرم بإسنادهما عن زرارة بن أبي أوفى قال: قضى الخلفاء الراشدون المهديون أن من أغلق بابًا، أو أرخى سترًا فقد وجب المهر، ووجبت العدة. ورواه أيضًا عن الأحنف عن عمر وعلي، وعن سعيد بن المسيب، وعن زيد بن ثابت عليها العدة، ولها الصداق كاملاً. وهذه قضايا تشتهر ولم يخالفهم أحد في عصرهم فكان إجماعًا، وما رووه عن ابن عباس لا يصح "(3).

^{(1) (}r\ 0AY) YFA • 1.

^{(7) (7/ 10) 2551.}

⁽T) (V\ 007) P0731.

⁽٤) المغنى (٧/ ١٩١).



قلت: أثر زرارة بن أبي أوفى، أخرجه البيهقي (١) وقال: "هذا مرسل، زرارة لم يدركهم" لكنه صح عن عمر وعلي -رضي الله عنهما- كما تقدم.

7/ واحتجوا أيضًا بأن الغالب عند إغلاق الباب وإرخاء الستر على المرأة وقوع الجهاع، فأقيمت المظنة مقام المئنة؛ لما جبلت عليه النفوس في تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقاع غالبًا لغلبة الشهوة، وتوافر لوقوع الجهاع؛ ولأن الخلوة هي التي يمكن للقاضي التحقق منها، أما ما وراء ذلك فيصعب التحقق منه عند النزاع (٢) ولأنه استحل منها ما لا يجل لغيره من خلوة أو لمس أو تقبيل أو نظر لما لا ينبغي إلا للزوج (٣).

القول الثاني: لا يستقر المهر بالخلوة فقط:

ذهب مالك (1) والشافعي في الجديد (٥) وداود (١) بأن المهر لا يستقر بالخلوة فحسب، بل لابد من الوطء.

واستدلوا بها يأتي:

١/ قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾ والإفضاء هنا الجهاع،
 وهذا ما رجحه ابن جرير الطبري ونقله عن غير واحد من السلف كها تقدم (٧).

⁽١) الكبرى (٧/ ٢٥٥).

⁽٢) ينظر: الحاوي (١٢/ ١٧٤)، المغنى (٧/ ١٩١)، الفتح (٩/ ٥٠٥).

⁽٣) ينظر: الممتع للشيخ محمد بن عثيمين (٥/ ٣١٨) مركز فجر للطباعة.

⁽٤) ينظر: المدونة (٥/ ٣٢١)، الاستذكار (٥/ ٤٣٥).

⁽٥) ينظر: المهذب (٢/ ٥٧)، حاشية البحير مي (٣/ ٤٢٣)، الفتح (٩/ ٥٠٥).

⁽٦) المحلي (٩/ ٤٨٣).

⁽٧) ص (٨٦٥).



٢/ قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَي فَرِيضَةً ﴾ والمطلقة التي خلا بها من غير وطء مطلقة قبل المسيس.

٣/ حديث الملاعنة وفيه" لا مال لك، إن كنت صدقت عليها فهو بها استحللت من فرجها".

٤/ إن تأكد المهر يتوقف على استيفاء المستحق بالعقد وهو منافع البضع، واستيفاء منافعه يكون بالوطء -أي الدخول- ولا يحصل هذا الاستيفاء بمجرد الخلوة الصحيحة بين الزوجين بلا دخول، فلا يتأكد المهر بها.

الراجح:

ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من ثبوت المهر بالخلوة؛ لقوة أدلته، وحجته، يقول ابن قدامة: " وإذا خلا بها بعد العقد فقال: لم أطأها وصدقته، لم يلتفت إلى قولها، وكان حكمها حكم الدخول في جميع أمورهما إلا في الرجوع إلى زوج طلقها ثلاثًا، أو في الزنا فإنها يجلدان ولا يرجمان" (١).

ومن هنا لتعلم أختي المرأة أن لها المهر كاملاً إن خلا بها بعد العقد، فلو أراد أن يطلقها؛ فإنها تطالب بها ترجح سابقًا مستدلة بأدلة أصحابه، لا سيها في وقت كثر فيه الطلاق بعد العقد بعد خلوة صحيحة، والناظر في حال أهل زماننا يجد أن المرأة بعد عقدها يكثر الرجل التردد عليها، ويخرجان ويدخلان سويا، بل قد يتجاوز هذا كله في سفرها معه، فأحببت التنبيه على هذا، لتعلم المرأة أن الشرع كفل لها كامل الحق، وأوفر الحظ.

⁽١) المغنى (٧/ ١٩١).





مسألة؛ إذا توفي أحد الزوجين قبل الدخول؛

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين بعد اتفاقهم على ثبوت الإرث لها:

القول الأول:

أن الزوجة تستحق المهر كاملاً إذا كان المهر قد سمي، ولها مهر مثلها إن لم يكن قد سمي، وهذا مذهب الحنفية (١)، وصحيح مذهب الحنابلة (٢)، ومروي عن الشافعي قال الترمذي: " وروي عن الشافعي أنه رجع بمصر بعدُ عن هذا القول، وقال بحديث بروع بنت واشق" (٣) وحكاها ابن عبد البر عن الشافعي في رواية البويطي عنه (٤).

واستدلوا بها تقدم (٥) من حديث ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة فهات عنها، ولم يدخل بها، ولم يفرض لها الصداق. فقال: "لها الصداق كاملاً، وعليها العدة، ولها الميراث" فقال معقل بن سنان: سمعت رسول الله على قصي في بروع بنت وَاشِق بمثل ذلك.

قال السوكاني في نيل الأوطار (٢): "والحديث فيه دليل على أن المرأة تستحق بموت زوجها بعد العقد قبل فرض الصداق جميع المهر، وإن لم يقع منه دخول و لا خلوة ".

⁽١) ينظر: المبسوط للسرخسي (٥/٦٣)، شرح فتح القدير (٣/ ٣٢٥).

⁽٢) ينظر: المغنى (٧/ ١٨٩)، المبدع (٧/ ١٦٧).

⁽٣) السنن (٣/ ٤٥١). وانظر: المهذب (٢/ ٦٠).

⁽٤) الاستذكار (٥/ ٤٢٦).

⁽٥) ص (٥٨٥).

⁽٢) (١/ ١٨).



القول الثاني:

ذهب مالك (١) والشافعي (٢) إلى أنه لا مهر لها، لأنها فرقة وردت عن تفويض صحيح قبل فرض ومسيس؛ فلم يجب لها مهر كفرقة الطلاق.

ونوزعوا في هذا الاستدلال، قال ابن قدامة بعد إيراده حديث بروغ بنت واشق: "وهو نص في محل النزاع؛ ولأن الموت معنى يكمل به المسمى فكمل به مهر المثل للمفوضة كالدخول، وقياس الموت على الطلاق غير صحيح؛ فإن الموت يتم به النكاح، فيكمل به الصداق، والطلاق يقطعه ويزيله قبل إتمامه، ولذلك وجبت العدة بالموت قبل الدخول، ولم تجب بالطلاق، وكمل المسمى بالموت، ولم يكمل بالطلاق" (٣).

وضعفوا حديث ابن مسعود المتقدم، وقد تبين صحته.

الراجع:

القول الأول؛ لأن كل قياس مقابل النص فاسد، ورحم الله أبا عبدالله الشافعي حين قال بعد إيراده حديث بروع بنت واشق: "فإن كان ثبت عن النبي عليه فهو أولى الأمور بنا، ولا حجة في قول أحد دون النبي عليه وإن كثروا، ولا في قياس، فلا شيء في قوله إلا طاعة الله بالتسليم".

وانظر -رحمك الله- إلى إنصاف الشرع للمرأة فقد فرض لها المهر زيادة على الإرث مقابل العدة. فلله الحمد على نعمه العظيمة.

⁽١) ينظر: تفسير القرطبي (٣/ ١٩٩)، الاستذكار (٥/ ٢٢٦).

⁽٢) ينظر: الأم (٥/ ٦٨)، الإقناع للماوردي (١/ ١٤١).

⁽٣) المغنى (٧/ ١٨٩).





المبحث الخامس

استحقاق الزوجة نصف الصداق

إذا وقع الطلاق قبل الوطء والخلوة الصحيحة لزم نصف المهر المسمى، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم (١)، وفي ذلك يقول الرب جل وعلا: ﴿ وَإِن طَلَقَتْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضَّتُمْ لَمُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضَّتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاح ﴾(٢).

يقول الشيخ السعدي في تفسيره (٣): "أي: إذا طلقتم النساء قبل المسيس وبعد فرض المهر، فللمطلقات من المهر المفروض نصفه، ولكم نصفه. هذا هو الواجب ما لم يدخله عفو ومسامحة بأن تعفو عن نصفها لزوجها إذا كان يصح عفوها (أو يعفو الذي بيده عقد النكاح) وهو الزوج على الصحيح؛ لأنه الذي بيده حل عقدته، ولأن الولي لا يصح أن يعفو عن ما وجب للمرأة لكونه غير مالك ولا وكيل، ثم رغب في العفو، وإنّ من عفا كان أقرب لتقواه، لكونه إحسانًا موجبًا لشرح الصدر، ولكون الإنسان لا ينبغي أن يهمل نفسه من الإحسان والمعروف، وينسى الفضل الذي هو أعلى درجات المعاملة؛ لأن معاملة الناس فيها بينهم على



⁽۱) ينظر:الأم(٥/ ٧١)، المغني(٧/ ١٧٣)، روضة الطالبين(٧/ ٣١٤)، البحر الرائق(٣/ ١٦٨)، الثمـر الداني(١/ ٤٦٩).

⁽٢) البقرة: (٢٣٧).

^{.(1.0)(}٣)



درجتين إما عدل وإنصاف واجب، وهو أخذ الواجب وإعطاء الواجب. وإمّا فضل وإحسان وهو إعطاء ما ليس بواجب، والتسامح في الحقوق، والغض مما في النفس، فلا ينبغي للإنسان أن ينسى هذه الدرجة ولو في بعض الأوقات خصوصًا لمن بينك وبينه معاملة أو مخالطة".

فإن طلق الرجل المرأة قبل الدخول عليها أو الخلوة بها، وبعد العقد المسمى فيه المهر وجب لها النصف إلا أن تعفو المرأة عن حقها فيسقط عن الرجل الواجب، أو يعفو هو عن حقه فيكون المهر كاملاً للمرأة، وأوضح الرب جلا وعلا أن العفو أقربها للتقوى، فأقربها للتقوى من عفا.





CA (

المبحث السادس: متعة المطلقات

ومن حقوق المرأة المطلقة حق المتعة.

والمتعة:

مبلغ من المال يختلف باختلاف حال الزوج يسرًا وعسرًا يدفعه الزوج لطلقته (١).

و في هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: مقدار المتعة.

المطلب الثاني: مذاهب العلماء في حكمها.

77/6 4

• المطلب الأول: مقدار المتعة:

يقول ابن عبد البر: "لم يختلف العلماء أن المتعة التي ذكرها الله عز وجل في كتابه بقوله: ﴿ وَمَتِّعُوهُنَ عَلَى ٱللَّوسِعِ كتابه بقوله: ﴿ وَمَتِّعُوهُنَ عَلَى ٱللَّوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُ وَ ﴾ (٢) أنها غير مقدرة ولا محددة، ولا معلوم مبلغها، ولا معروف قدرها معرفة وجوب لا يتجاوزه، بل هي على الموسع بقدره، وعلى المُقْتِر



⁽١) ينظر: النهاية (٤/ ٢٩٢)، لسان العرب (٨/ ٣٠٣)، مادة (م ت ع).

⁽٢) البقرة: (٢٤١).

⁽٣) البقرة : (٢٣٦).



أيضًا بقدره، متاعًا بالمعروف كما قال الله عز وجل لا يختلف العلماء في ذلك" (١).

ومتع رسول الله على بثوبين رزاقيين، أخرج البخاري في صحيحه (٢) من طريق عباس بن سهل، عن أبيه وأبي أسيد قالا: تزوج النبي على أميمة بنت شراحيل، فلما أدخلت عليه بسط يده إليها، فكأنها كرهت ذلك، فأمر أبا أسيد أن يجهزها ويكسوها ثوبين رازقين (٣).

قال ابن التين: متعها بذلك إما وجوبًا وإما استحبابًا (٤).

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٥) وابن جرير في التفسير (٦) عن سفيان، عن إسهاعيل بن علية، عن ابن عباس قال: "أرفع المتعة الخادم، ثم دون ذلك الكسوة، ثم دون ذلك النفقة".

وإسناده صحيح على شرط البخاري. وصححه الألباني (٧).

وأخرج ابن أبي شيبة (٨)في المصنف أن عبد الرحمن بن عوف متع امرأته التي

⁽۱) الاستذكار (٦/ ١١٨). انظر: المبسوط للسرخسي (٦/ ٦١)، تفسير القرطبي (٣/ ٢٢٩)، الفتح (١) الاستذكار (٦/ ١٨٩).

⁽٢) كتاب الطلاق/ باب: من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق؟ (٥/ ٢٠١٢) ٤٩٥٦.

⁽٣) قال الحافظ: "والرازقية ثياب من كتان بيض طوال. قاله أبو عبيدة. وقــال غــيره: يكــون في داخــل بياضها زرقة، والرازقي: الصفيق" الفتح (٩/ ٢٧٢).

وانظر: غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٣٩١)، النهاية (٢/ ٢١٩) مادة (رزق).

⁽٤) عزاه له الحافظ في الفتح (٩/ ٣٥٩)، والعيني في عمدة القارئ (٢٠/ ٢٣٢).

^{.14410(181/8)(0)}

^{(5)(7/770).}

⁽٧) إرواء الغليل (٦/ ٣٦١).

 $^{(\}lambda)(3/131)\lambda \cdot V\lambda (-P \cdot V\lambda I - \cdot IV\lambda I)$



طلق جارية سوداء.

وأخرج -أيضًا-: أن أنس بن مالك متع امرأته بثلاث مائة.

وأخرج أن الحسن بن علي متع امرأته بعشرة آلاف.

وأورد آثارًا أخر عن السلف الصالح يمكن مراجعتها إن رمت الزيادة.

- 16 K

المطلب الثاني: مذاهب العلماء في حكم المتعة:

اختلف العلماء في حكم المتعة على أقوال:

القول الأول: وجوب المتعة لكل مطلقة:

وبهذا قال علي بن أبي طالب، والحسن، وسعيد بن جبير، وأبو قلابة، والزهري، وقتادة، والضحاك، وأبو ثور (١) وأحمد بن حنبل في رواية حنبل عنه (٢). واستدلوا با يأتى:

١/ قوله تعالى: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَنعٌ بِٱلْمَعُرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (٣).

وقد دل قوله (حقًا) على الوجوب، وقوله (على المتقين) تأكيد للإيجاب (٤) وابتدأها بقوله (وللمطلقات) وظاهرها يدل على أن المتعة حق لكل مطلقة على مطلقها المتقي سواء أَطُلِّقَتْ قبل الدخول أم لا، فُرِضَ لها صداق أم لا، ويدل لهذا العموم قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّا أَزْوَ جِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا



⁽١) عزاه لمن تقدم ابن عبد البر في الاستذكار (٦/ ١٢٠)، وابن قدامة في المغنى (٧/ ١٨٤).

⁽٢) المغنى (٧/ ١٨٤).

⁽٣) البقرة: (٢٤١).

⁽٤) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/ ١٣٧).



وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعَكُنَّ وَأُسَرِّحْكُرِ بَ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ (١) مع قوله: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةً ﴾ وقد تقرر في الأصول أن الخطاب الخاص به ﷺ يعم حكمه جميع الأمة إلا أن يقوم دليل على الخصوصية (٢).

٢/ قوله تعالى: ﴿ لا جُنَاحَ عَلَيْكُرْ إِن طَلَقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَنَعًا بِٱلْمَعُرُونِ حَقًا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (٣).

دل قوله تعالى (ومتعوهن) على الوجوب؛ لأنه أمر، والأمريدل على الوجوب حتى يقوم الدليل على الندب، ولا دليل هنا على الندب؛ وقوله (حقا على المحسنين) تأكيد لإيجابه؛ إذ جعلها من شرط الإحسان، وعلى كل أحد أن يكون محسنًا (٤٠) ثم تأمل (حقًا) (وعلى) فإن الحقية تقتضي الثبوت، و(على) كلمة إلزام وإثبات، والجمع بينها يقتضي التأكيد (٥)

٣/ قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَتِ ثُمَّ طَلَّقَتُهُوهُنَّ مِن قَبُلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْبَدُونَهَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْبَدُونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ (٦) وظاهر عموم الآية يشمل المفروض لها فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾

⁽٦) الأحزاب: (٤٩).



⁽١) الأحزاب: (٢٨).

⁽٢) ينظر: أضواء البيان (١/ ١٥١).

⁽٣) البقرة: (٢٣٦).

⁽٤) أحكام القرآن للجصاص (٢/ ١٣٧).

⁽٥) بدائع الصنائع (٢/ ٣٠٢).



الصداق وغيره إن طلق قبل المسيس (١).

٤/ ما تقدم (٢) أن رسول الله ﷺ تزوج أميمة بنت شراحيل، فلما أدخلت عليه بسط يده إليها، فكأنها كرهت ذلك، فأمر أبا أسيد أن يجهزها، ويكسوها ثوبين رازقيين.

قال ابن التين: متعها بذلك إما وجوبًا وإما استحبابًا.

وأجيب عن هذا الاستدلال باحتال أن يكون ﷺ لم يسم لها صداقًا فمتعها، ويحتمل أنه كان سمى لها فمتعها إحسانًا منه وتفضلاً (٣).

القول الثاني: المتعة مستحقة لكل مطلقة، لا واجبة

أن المتعة مستحقة لكل مطلقة وليست بواجبة، لا فرق بين المطلقة قبل الدخول أو بعده، والمفروض لها وغير المفروض لها، ذهب إلى هذا شريح، والليث بن سعد، وابن أبي ليلي (٤) ومالك (٥).

واستدلوا بها يأتي:

۱/ قوله تعالى: (حقًا على المحسنين) و (حقًا على المتقين) قالوا: فلو كانت
 واجبة لكانت حقًا على كل أحد، ولم تقصر على المحسنين والمتقين.

وأجيب بأنه إنها ذكر المتقين، والمحسنين تأكيدًا لوجوبها، وليس تخصصيهم بالذكر نفيًا عن غيرهم كها قال تعالى: (هدى للمتقين) وهو هدى للناس كافة،



⁽١) أضواء البيان للشنقيطي (١/ ١٥١).

⁽۲) ص (۹۸۵).

⁽٣) ينظر: سبل السلام (٣/ ١٥٣).

⁽٤) عزاه لمن تقدم الماوردي في الحاوي (١٠١/١٣).

⁽٥) ينظر: الاستذكار (٦/ ١٢١).



وليس لأحد أن يقول لست متقيًا لوجوب التقوى على جميع الناس (١).

٢/ لو كانت المتعة واجبة لعين القدر الواجب فيها، ولكانت مقدرة معلومة كسائر الفرائض في الأموال، فلم لم تكن كذلك خرجت من حد الفروض إلى حد الندب والإرشاد والاختيار وصارت كالصلة والهدية (٢).

وأجاب الشنقيطي عن هذا الدليل، فقال بعد أن ذكره: "ظاهر السقوط، فنفقة الأزواج والأقارب واجبة، ولم يعين فيها القدر اللازم" (٣).

القول الثالث: وجوب المتعة للمفوِّضة:

وجوب المتعة للمفوضة، وهي المطلقة قبل الدخول التي لم يفرض لها مهر دون غيرها من المطلقات وقال به ابن عمر، وابن عباس، والحسن، وعطاء، وجابر

⁽١) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/ ١٣٨)، أضواء البيان (١/ ١٥٢).

⁽٢) ينظر: الاستذكار (٦/ ١٢١).

⁽٣) أضواء البيان (١/١٥٢).

⁽٤) البقرة: (٢٣٣).

⁽٥) الطلاق: (٧).



بن زيد، والشعبي، والزهري، والنخعي (١) وهو مذهب أبي حنيفة وصاحبيه (٢) والشافعي (٣) وأحمد (٤) في رواية الجهاعة عنه.

واستدلوا بها يأتي:

بقوله تعالى: ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُرْ إِن طَلَقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ يَفُولُهُ مَتَنَعًا تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَنعًا بِٱلْمَعُرُوفِ مَعَلَى ٱلْمُعْشِوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن بِٱلْمَعُرُوفِ مَعَلَى مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (٥) ثم قال: ﴿ وَإِن طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ هَأَنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ (١).

"فخص الأولى بالمتعة، والثانية بنصف المفروض مع تقسيمه النساء قسمين، وإثباته لكل قسم حكمًا، فيدل ذلك على اختصاص كل قسم بحكمه، وهذا يخص المتاع لكل مطلقة، ويحتمل أن لا يحمل الأمر بالمتاع في غير المفوضة على الاستحباب؛ لدلالة الآيتين اللتين ذكرناهما على نفي وجوبها؛ جمعًا بين دلالة الآيات والمعنى "قاله ابن قدامة (٧).

وناقش الطبري هذا الاستدلال في تفسيره (٨) فقال: " فإن قال قائل: فإن الله

⁽١) ينظر: الاستذكار (٦/ ١٢٢)، المغنى (٧/ ١٨٣).

⁽٢) ينظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن (١٨٣)، المبسوط للسرخسي (٥/ ٨٢)، البحر الرائق (٦/ ٣٦).

⁽٣) ينظر: الأم (٥/ ٢٥٥)، المهذب (٢/ ٦٣)، حاشية البجرمي (٣/ ٢٦٤).

⁽٤) ينظر: المغنى (٧/ ١٨٥)، المبدع (٧/ ١٦).

⁽٥) البقرة (٢٣٦).

⁽٦) البقرة: (٢٣٧).

⁽۷) ينظر: المغنى (۷/ ۱۸۵).

^{.(}oro/Y)(A)



-تعالى ذكره-قد خصص المطلقة قبل المسيس إذا كان مفروضًا لها بقوله:﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْل أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَمُنَّ فَريضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ إذ لم يجعل لها غير نصف الفريضة. قيل: إن الله-تعالى ذكره- إذا دل على وجوب شيء في بعض تنزيله، ففي دلالته على وجوبه في الموضع الذي دل عليه الكفاية عن تكريسره حتى يمدل عملى بطول فرضه، وقمد دل بقوله: ﴿ وَلِلَّمُطَلَّقَاتِ مَتَنَّكُمَّا بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ على وجوب المتعة لكل مطلقة فلا حاجة بالعباد إلى تكرير ذلك في كل آية وسورة، وليس في دلالته على أن للمطلقة قبل المسيس المفروض لها الـصداق نصف ما فرض لها دلالة على بطول المتعة عنه؛ لأنه غير مستحيل في الكلام لو قيل: وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم والمتعة؛ فلما لم يكن ذلك محالاً في الكلام، كان معلومًا أن نصف الفريضة إذا وجب لها، لم يكن في وجوبه لها نفي عن حقها من المتعة، ولما لم يكن اجتهاعهما للمطلقة محالاً، وكان الله -تعالى ذكره- قد دل على وجوب ذلك لها، وإن كانت الدلالة على وجوب أحدهما في آية غير الآية التي فيها الدلالة على وجوب الأخرى ثبت وصح وجوبها لها، هذا إذا لم يكن على أن للمطلقة المفروض لها الـصداق إذا طلقت قبل المسيس دلالة غير قول الله تعالى ذكره .: ﴿ وَلِلَّمُطَلَّقَاتِ مَتَناعٌ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ فكيف وفي قول الله تعالى ذكره: ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُرْ إِن طَلَّقَتْمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرضُواْ لَهُنَّ فَريضَةٌ وَمَتِّعُوهُنَّ ﴾ الدلالة الواضحة على أن المفروض لها إذا طلقت قبل المسيس لها من المتعة مثل الذي لغير المفروض لها منها، وذلك أن الله تعالى ذكره لما قال: ﴿ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ علم أن النصف الآخر هو المفروض له، وأنها المطلقة المفروض لها قبل المسيس لأنه قال : ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا



لَمْ تَمَشُّوهُنَّ ﴾ ثم قال تعالى ذكره: ﴿ وَمَتِعُوهُنَّ ﴾ فأوجب المتعة للصنفين منهن جميعًا المفروض لهن وغير المفروض لهن، فمن ادعى أن ذلك لأحد الصنفين سئل البرهان عن دعواه من أصل أو نظير، ثم عكس عليه القول في ذلك، فلن يقول في شيء منه قولاً إلا ألزم في الآخر مثله" وقد نقلت النص بأكمله لنفاسته، فتأمله.

الراجح من الأقوال:

أن المتعة واجبة لكل مطلقة على حسب يسار الزوج وإعساره، ومرجع التقدير فيها الاجتهاد في ضوء ما تعارف الناس عليه، وهذا مما يختلف باختلاف الأشخاص، والعصور، والبلاد، ورجح هذه الرواية شيخ الإسلام ابن تيمية (۱)، والشنقيطي (۲)، فهل رأيت دينًا أكرم المرأة كالإسلام؛ فأوجب على الزوج المتعة في حق كل مطلقة جبرًا لخاطرها، وتطييبًا لنفسها، فصار التمتيع كالمرهم لجرح القلب لكي يتسامح الناس، فيقال: إن فلانًا أعطى فلانة كذا وكذا فهو لم يطلقها إلا لعذر، وهو آسف عليها، معترف بفضلها؛ لا أنه رأى عيبًا فيها أو رابه شيء من أمرها.



⁽۱) مجموع الفتاوي (۳۲/ ۲۷).

⁽٢) أضواء البيان (١/ ١٥٢).





المبحث السابع

حكم تحديد ولي الأمر للصداق، وإلزام الناس به.

وإذا كان الشرع قد رغب في التيسير في المهور ونبذ المغالاة، فهل معنى هذا أن لولي الأمر التدخل في تحديد المهر إذا رأى إسراف الناس ومجاوزتهم الحد، وحملهم على أعلى حد للمهر.

الذي يترجح أنه ليس لولي الأمر التدخل في تحديد حد أعلى للمهر للأدلة التالية:

١/ قـال تعـالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدتُمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ السِيتُالَ وَأَجْدَلُهُ وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالِمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّ

واختلف أهل العلم في تأويل (قنطار) فقال بعضهم هو ألف ومائتا أوقية، وقال آخرون: اثنا عشر ألف درهم أو ألف دينار، وقال آخرون: مائة رطل من ذهب، وقال آخرون: ملء مسك ثور ذهبًا، وأرجح ما قيل في ذلك أن القنطار هو المال الكثير (٢).

يقول ابن العربي المالكي في تفسير الآية: "فيه جواز كثرة الصداق، وإن كان النبي عَلَيْهُ وأصحابه كانوا يقللون فيه" (٣) ويقول القرطبي: "قوله تعالى:

⁽٣) أحكام القرآن (١/ ٣٦٤).



⁽١) النساء: (٢٠).

⁽٢) انظر عزو جميع ما تقدم من الأقوال عند ابن جرير في تفسيره (٣/ ١٩٩ - ٢٠٣).



﴿ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَنَهُنَّ قِنطَارًا ﴾ دليل على جواز المغالاة في المهور؛ لأن الله لا يمثل إلا بمباح "(١) ويقول ابن كثير: "في هذه الآية دلالة على جواز الإصداق بالمال الجزيل" (٢).

٢/ ما قاله القرطبي مَرْهَكُمُالله بأن الله تعالى لا يمثل إلا بمباح.

٣/ لو أن إعطاء القنطار للمرأة مهرًا، أو الالتزام به في الذمة من المحرمات شرعًا، لما نهى الله تعالى عن استرداد شيء منه بعد إعطائه، أو بعدم الوفاء بإيتائه للمرأة إن كان في الذمة؛ لأن الوفاء بالتزام الحرام لا يجوز؛ ولأن معطى الحرام لا يمنع من استرداده.

٤/ إجماع العلماء (٣) على أنه لا حد لأكثر المهر المسمى.

٥/ قوله تعالى: ﴿ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَ لِكُم تُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ (١٠).

دون تقييد كلمة "بأموالكم" بقلة أو كثرة، فيدخل في مفهوم "بأموالكم" المال الكثير، فيجوز جعله مهرًا. يقول القرطبي: "فتعلق الشافعي بعموم قوله تعالى (بأموالكم) في جواز الصداق بقليل وكثير، وهو الصحيح قال الشافعي: كل ما جاز أن يكون ثمنًا لشيء، أو جاز أن يكون أجرة جاز أن يكون صداقًا، وهذا قول جمهور أهل العلم، وجماعة أهل الحديث من أهل المدينة وغيرها كلهم أجازوا الصداق بقليل المال وكثيره" (٥).

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٩٩).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (١/ ٤٦٦).

⁽٣) انظر ص (٥٧٧).

⁽٤) النساء: (٢٤).

⁽٥) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ١٢٨) وانظر: التفسير الكبير للرازي (١٠/ ٣٨).



7/ إن الأصل الأصيل في الشريعة الإسلامية عدم المساس بحرية الإنسان في دار الإسلام ما دامت حريته تجول وتتحرك في حدود المباحات، ولا ضرر فيها على الآخرين؛ لأن ما أباحته الشريعة أوكلته إلى حرية الفرد، إن شاء فعله، وإن شاء تركه، إلا إذا اقتضت المصلحة العامة المؤكدة، أو الضرورة المعتبرة شرعًا لظروف خاصة أمراً غير ذلك، أما بدون هذا المبرر الشرعي فليس من حق ولي الأمر التدخل في حرية الإنسان في تحريم ما أباحه الله له، أو ما استحبه دون إيجابه.

٧/ إذا حدد ولي الأمر المهر، وألزم الناس به، فسيلجأ الناس إلى اعتماد مهرين: الأول: مهر السر، والثاني: مهر العلانية، وسيكون ذلك سببًا للنزاع والخلاف بين الزوجين ولاسيها عند الفرقة بينها، وقد يمتد النزاع بين عائلتي الزوجين إذا وقعت الفرقة بسبب وفاة أحدهما، وذلك بأن يتمسك أحد الطرفين بمهر العلانية؛ لأنه الأصلح له لكونه هو الأقل عادة، ويمكن إثباته، بينها يتمسك الطرف الآخر بمهر السر؛ لأنه أكثر من مهر العلانية.

٨/ الزواج والمهر من أخص خصوصيات الرجل والمرأة، فلا يجوز التدخل في ذلك مطلقًا ما داما يعقدان عقد النكاح وفق الضوابط الشرعية، وقد اتفقا ورضيا بالمهر الذي سمياه في عقد النكاح تسمية صحيحة.

٩/ تحديد حد أعلى للمهر سيجعل النساء إحدى امرأتين: إمّا أن يكون الحد الأعلى أقل مما تطمح إليه نظرًا لحالتها الاجتماعية، أو مواصفاتها، فتلجأ هي وأولياؤها إلى المطالبة بمهر أكثر من المقرر، وفي حالة الامتناع سترغب بنفسها عنه.

وقد تطمح بعض النسوة إلى الحد الأعلى في المهور مع أنها لا تستحق هذا المهر إمّا لوسطها الاجتماعي أو أي سبب آخر، وهذا يـؤدي إلى عـزوف الخطّاب عنها، وقلة رغبتهم فيها.



- ١/ لم ينقل إلينا أن تحديد المهر جرى في عهد رسول الله على ولا أحد من خلفائه الراشدين، مع قلة ذات اليد، ولم يطالب الفقهاء بوضع حد له، فدل على أن الله أطلق المهر، فلا مساغ لتحديده (١).
 - ولعل سائلاً يسأل: وما السبيل إلى اعتدال الناس في المهور؟ فالجواب أن ذلك ممكن تحقيقه عن طريق الآتي:

١/ توعية الناس بالغرض من الزواج؛ فهو وسيلة لتكثير النسل، وتكوين أسرة مسلمة تعبد الله في أرضه وتقيم شرعه، وإحصان للرجل، وإعفاف للمرأة، وسكن ومودة، فالزواج إذا وسيلة لتحقيق مقاصد شرعية عليا، ولا شك أن التعجيل بإيجاد هذه الوسيلة يعجل في تحقيق هذه المقاصد، ولا ينبغي لعاقل أو عاقلة أن يجعل المهر العالي عائقًا لهذا كله.

٢/ على العلماء وطلبة العلم أن يبينوا للعوام أن من عضل ولي الأمر المغالاة
 في المهر لا سيما إن وجد للأيم الكفء.

٣/ الزواج معنى سامي لا بيع وشراء، إنها هو إقامة لسنة من سنن الإسلام،
 وهدي سيد الأنام ﷺ.

٤/ الاقتداء بالسلف الصالح، وضرب الأمثلة للناس بها كانوا عليه من قلة المهور، وحرصهم على الرجل الكفء المرضي دينًا وخلقًا.

٥/ تدريس الآيات والأحاديث المرغبة في الاعتدال في المهور في مناهج التعليم، ونشرها في وسائل الأعلام، ومدارستها في المساجد.





⁽١) انظر: المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم (٧/ ٧٣- ٧٦).





يشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: تعريف النفقة. المبحث الثاني: أقسام النفقة.

.ب. عند مطالب: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نفقة القرابة.

تطلب الأول: نقصة القرابة.

المطلب الثاني: نفقة اللُّك.

المطلب الثالث: النفقة الزوجية.







الفصل الثاني

تعريف النفقة

كما كفل الإسلام للمرأة بداية عرسها المهر، فإنه يكفل لها في أثنائه النفقة عليها، وتمتد النفقة من قبل الرجل على مولودته، وابنته، وأمه ، ومن قرب منه من الأصول كما سيأتي بيانه.

تعريف النفقة:

النفقة في اللغة: مأخوذة من مادة النفوق. تقول: نفق الفرس والدابة أي:
 مات أو هلك.

أو من النَّفاق تقول: نفق البيع نفاقًا إذا راج (١).

ويستفاد مما سبق أن النفقة إهلاك المال لمصلحة الآخر، وروجانه في يده.

• وفي الشرع: عرّفها الأحناف بقولهم: الإوراد على الشيء بها به بقاؤه (٢). وعرّفها ابن عرفة المالكي: ما به قوام معتاد حال الآدمي دون سرف (٣).

وعرّفها الشافعية بأنها: طعام مقدر لزوجة وخادمها على زوج، ولغيرهما من أصل وفرع ورقيق وحيوان ما يكفيه (٤).

⁽١) ينظر: مختار الصحاح (١١٨/٢)، لسان العرب (١٢/ ٢٣٥) مادة (ن ف ق).

⁽٢) حاشية ابن عابدين (٣/ ٥٧٢).

⁽٣) الخرشي على مختصر خليل (١٨/٤).

⁽٤) حاشية الشرقاوي على شرح التحرير (٢/ ٣٠٣).



وعرّفها الحنابلة بأنها: كفاية من يمونه خبزًا وأدمًا وكسوة ومسكنًا وتوابعها(١).

والناظر فيها سبق يجد أن التعاريف متفقة من حيث المعنى والغرض وإن اختلفت عباراتها في الظاهر بالنسبة للألفاظ.

ثم إن هذه التعريفات تجمع الأمور المتفق عليها كالطعام، والشراب، واللباس، والسكنى، ويظهر بجلاء تام أن تعريف الحنفية، والشافعية، والحنابلة للنفقة أدق وأشمل؛ لتضمنها كل ما ينفقه الإنسان على نفسه وغيره، وتناولها لأقسام النفقة الواجبة، وأنواعها المختلفة وعدم تخصيصها بالنفقة الزوجية فحسب.

ولم يفرد الفقهاء فيها وقع نظري عليه تعريفًا خاصًا للنفقة الزوجية اكتفاء بتعاريفهم للنفقة تعريفًا عامًا، ولكن يمكن استخلاص تعريف لها من ثنايا السطور، ومن مجموع ما كتبوه على النحو التالي:

ما يجب على الزوج شرعًا نحو زوجته من طعام وشراب وملبس ومسكن وفراش وخدمة وما يتبع ذلك حسب العرف في إطار القواعد الشرعية (٢).



⁽١) كشاف القناع (٥/ ٥٣٢).

⁽٢) انظر: أحكام النفقة الزوجية في الشريعة الإسلامية لمحمد يعقوب (٢١).





المبحث الثاني: أقسام النفقة

تنقسم النفقة باعتبار أسبابها إلى ثلاثة أقسام:

١/ نفقة قرابة. ٢/ نفقة ملك. ٣/ نفقة زوجية.

وفي الآتي حديث عن هذه الأقسام.



المطلب الأول، نفقة القرابة،

وهي النفقة التي تجب للقريب المعسر على قريبه الموسر بسبب الرحم المحرمية الواصلة بينهما على اختلاف بين الفقهاء في حصتها.

واختلف الفقهاء في تحديد القرابة الموجبة للإنفاق: فذهب المالكية (١) والشافعية (٢) إلى أنها قرابة الولادة مطلقًا، وذهب الأحناف (٣) إلى أنها القرابة المحرمة للزواج لا غير، وذهب الحنابلة (١) إلى أنها القرابة التي يكون فيها القريب وارثًا لقريبه فتجب للأصول على الفروع والعكس، كما تجب بين سائر الأقارب متى كانوا وارثين بالفرض أو التعصيب كالأخوة والأعمام وأبنائهم.

حكم نفقة القرابة:

حكمها الوجوب.

⁽١) ينظر: حاشية الدسوقي (٢/ ٥٢٢).

⁽٢) ينظر: مغنى المحتاج (٣/ ٤٤٦).

⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع (٤/ ٣٠).

⁽٤) ينظر: كشف القناع (٥/ ٥٥٧).



أدلة على وجوبها من السنة:

والدليل على ذلك:

1/ أخرج ابن ماجة في السنن (١) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢) ومشكل الآثار (٣) ، والطبراني في الأوسط (٤) عن عيسى بن يونس، ثنا يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر أن رجلاً قال: يا رسول الله إن لي مالاً وولدًا، وإن أبي يريد أن يجتاح مالي. فقال: "أنت ومالك لأبيك" واللفظ لابن ماجة.

قال البزار: صحيح. وقال المنذري: إسناده ثقات (٥).

وصححه عبد الحق الأشبيلي في الأحكام الكبرى (٢) وقال البوصيري: إسناد صحيح، رجاله ثقات على شرط البخاري (٧) قلت: وهو كما قال. وصححه الألباني في الإرواء (٨)، وتتبع شواهده.

• وله شاهد أخرجه أحمد في المسند (٩) ، وأبو داود في السنن (١٠) ، وابن ماجه

^{(1)(1/1/1) (1) (1)}

^{(1)(3/10).}

^{.(}۲۲ - /۲)(۳)

^{.4048(41/5)(5)}

⁽٥) نقله عنه ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٢/٣٠٣).

^{.17.8(7.1/1)(7)}

⁽٧) مصباح الزجاجة (٣/ ٣٧).

^{(4)(11/117)}

^{· () (} T/ PAY) · TOT.



في السنن (١) ، والبيهقي في الكبرى (٢) من طرق عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: أتى أعرابي رسول الله على فقال: إن أبي يريد أن يَجْتَاح مالي! قال: "أنت ومالك لوالدك، إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أموال أولادكم من كسبكم، فكلوه هنيئًا".

وإسناده حسن؛ لأنه من رواية عمرو بن شعيب وقد تقدم تحقيق القول في روايته (٣).

وبتوب على الحديث أبو داود: "باب: في الرجل يأكل من مال ولده" وابن ماجة "باب: ما للرجل من مال ولده".

وقال الترمذي بعد أن أخرج حديث عائشة بنحو حديث عبد الله بن عمرو:
"... والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي على وغيرهم قالوا: إن يد الوالد مبسوطة في مال ولده يأخذ ما شاء، وقال بعضهم: لا يأخذ من ماله إلا عند الحاجة إليه" (3).

وقال الخطابي: "فيه من الفقه أن نفقة الوالدين واجبة على الولد إذا كان واجدًا لها، واختلفوا في صفة من يجب لهم النفقة من الآباء والأمهات. فقال الشافعي: إنها يجب ذلك للأب الفقير الزّمِنْ، فإن كان له مال أو كان صحيح البدن غير زمن فلا نفقة له عليه.

وقال سائر الفقهاء: نفقة الوالدين واجبة على الولد، ولا أعلم أن أحدًا منهم

^{(1)(1/ 274) (274)}

⁽Y)(Y\·A3).

⁽٣) ص (١٨٩).

⁽٤) السنن (٣/ ٦٣٩).



اشترط فيها الزمانة كما اشترط الشافعي" (١).

وقال ابن قدامة في المغني (٢): "وللأب أن يأخذ من مال ولده ما شاء، ويتملكه مع حاجة الابن إلى ما يأخذه، ومع عدمها صغيرًا كان الولد أو كبيرًا بشرطين:

أحدهما: أن لا يجحف بالابن، ولا يضر به، ولا يأخذ شيئًا تعلقت به حاجته.

الثاني: أن لا يأخذ من مال ولده، فيعطيه الآخر، نص عليه أحمد في رواية إسهاعيل بن سعيد، وذلك لأنه ممنوع من تخصيص بعض ولده بالعطية من مال نفسه؛ فلأن يمنع من تخصيصه بها أخذ من مال ولده الآخر أولى .

اخرج مسلم (٣) في صحيحه من حديث جابر قال: أعتق رجل من بني عذرة عبدًا له عن دبر، فبلغ ذلك رسول الله على فقال: ألك مال غيره؟ فقال: لا. فقال: "من يشتريه مني فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي بثمانهائة درهم" فجاء بها رسول الله على فدفعها إليه، ثم قال: " ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلأهلك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فلأهلك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا ، يقول فبين يديك، وعن يمينك، وعن شهالك" قال النووي: "في هذا الحديث فوائد منها الابتداء في النفقة بالمذكور على هذا الترتيب، ومنها أن الحقوق والفضائل إذا تزاحمت قدم الأوكد فالأوكد" (٤).

٣/ أخرج البخاري في صحيحه (٥) من حديث أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ:

⁽١) معالم السنن (١٢/ ٣٢٣).

^{(7) (0/097).}

⁽٣) كتاب الزكاة/ باب: الابتداء في النفقة بالنفس، ثم أهله، ثم القرابة (٢/ ٦٩٢) ٩٩٧.

⁽٤) شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ٨٣).

⁽٥) كتاب النفقات/ باب: وجوب النفقة على الأهل والعيال (٥/ ٢٠٤٨) ٥٠٠٠.



وبّوب البخاري على هذا الحديث في كتاب النفقات، باب: وجوب النفقة على الأهل والعيال.

قال العيني في عمدة القارئ (١): " أي هذا في بيان وجوب النفقة على الأهل أراد به الزوجة هنا، وعطف عليه العيال من باب عطف العام على الخاص".

اخرج مسلم في صحيحه (۲) من حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "من عال جاريتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو، وضم أصابعه".

قال النووي: "ومن عالهما: قام عليهما بالمؤونة والتربية ونحوهما مأخوذ من العول وهو القرب، ومنه ابدأ بمن تعول" (٣).

٥/ أخرج عبد بن حميد في مسنده (١) وأحمد في المسند (٥) وابس أبي المدنيا في العيال (٦) وابن حبان في صحيحه (٧) والخطيب في تاريخ بغداد (٨) من طرق

^{(1)(17/31).}

⁽٢) كتاب البر والصلة/ باب: فضل الإحسان إلى البنات (٤/ ٢٠٢٧) ٢٦٣١.

⁽٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ١٨٠).

^{.1474(8.7)(8)}

^{(0)(1/143) 19371.}

^{.11. (}٢٥٦/١)(٦)

⁽V)(Y\1P1)1V33.

⁽٨) (١١/ ٨٠) عند ترجمة عبد الكريم بن إبراهيم (٥٧٥٨).



عن حماد ابن زيد، عن ثابت، عن أنس أو غيره قال: قال رسول الله ﷺ: "من عال ابنتين أو ثلاث بنات، أو أختين أو ثلاث أخوات حتى يبنِّ أو يموت عنهن كنت أنا وهو كهاتين" وأشار بإصبعيه السبابة والوسطى.

وإسناده صحيح على شرط الشيخين، والشك في صحابيه لا يضر، وقد جاء من طريق ثابت وغيره دون شك.

وصححه الألباني في الصحيحة (١).

• وأخرج الإمام في المسند (٢) والطبراني في الكبير (٣) من حديث أم سلمة - رضي الله عنها - وفيه سمعت رسول الله على يقول: "من أنفق على ابنتين، أو أختين، أو ذواتي قرابة، يحتسب النفقة عليها حتى يغنيها الله من فضله عز وجل، أو يكفيها كانتا له سترًا من النار " واللفظ لأحمد.

قال الهيثمي: "رواه أحمد والطبراني، وفيه محمد بن حميد المدني وهو ضعيف" (3) وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (6) وما قبله شاهد له. وفيه دليل صريح على النفقة على الأخوات.

7/ أخرج النسائي في المجتبى (٦) ، والدارقطني في السنن (٧) ، وابن حبان في

^{(1)(1/700) 797.}

^{(7)(33/371) [10[7.}

^{.971/71/79.}

⁽٤) مجمع الزوائد (٨/ ١٥٧).

^{.1978 (8) (7/ 7/3) 3791.}

^{(1)(0/11)7707.}

⁽V)(Y\33) FA1.



صحيحه (۱)، والحاكم في المستدرك (۲)، والبيهقي في الكبرى (۳)، والمقدسي في المختارة (٤) من طرق عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد، عن جامع بن شداد، عن طارق المحاربي قال: قدمنا المدينة فإذا رسول الله على المنبر يخطب الناس، وهو يقول: "يد المعطي العليا، وابدأ بمن تعول: أمك وأباك، وأختك وأخاك، ثم أدناك أدناك وهو عند النسائي مختصر. واللفظ له.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وقال المقدسي: إسناده صحيح. وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي (٥).

• الإجماع:

قال ابن المنذر: " أجمع أهل العلم على أن نفقة الوالدين الفقيرين اللذين لا كسب لهما ولا مال واجبة في مال الولد، وأجمع كل من نحفظ من أهل العلم على أن على المرء نفقة أولاده الأطفال الذين لا مال لهم؛ ولأن ولد الإنسان بعضه، وهو بعض والده فكما يجب عليه أن ينفق على نفسه وأهله كذلك على بعضه وأصله" (1).

• شرط وجوب نفقة القرابة:

اشترط أهل العلم لوجوب نفقة الأقارب شروطًا فيها يلى تفصيلها:

^{(1) (}A\ • 71) 1377.

 $^{(7)(7/\}Lambda rr)P173.$

⁽T) (T/+T) PVA+1.

^{(0)(0/17)7707.}

⁽٦) نقله عن ابن المنذر ابن قدامة في المغني (٨/ ١٦٩)، وابن مفلح في المبدع (٨/ ٢١٣).



أ/ ما يشترط لوجوب نفقة الفرع:

1) أن يكون الأصل قادرًا على الإنفاق على الفرع، وقد اتفق الفقهاء بأن نفقة الآباء على أبنائهم لا يشترط لوجوبها يسر الآباء، وإنها الشرط في وجوبها هو القدرة فقط حتى ولو كان الأب معسرًا، ولا يسقط وجوبها عن الأب إلا إذا كان عاجزًا بحيث تكون نفقته على غيره من الأصول أو الفروع، فإنه في هذه الحالة يسقط عنه الوجوب، ويعتبر في حكم المعدوم؛ لأنه لا يسوغ عقلاً أن توجب عليه نفقة غيره، وهو يأخذ نفقته من غيره.

٢) أن يكون الفرع فقيرًا، لأن الأصل أن يتحمل الإنسان نفقه نفسه.

٣) أن يكون الفرع عاجزًا عن التكسب ويتحقق ذلك بها يلي:

أ/ الصغر.

ب/ المرض الذي يحول دون العمل والكسب.

ج/ طلب العلم الذي يشغل صاحبه عن التكسب.

د/ الأنوثة والمرادبها التي لا تتكسب ما يفي بحاجتها (١١).

ب/ شروط وجوب نفقة الأصول:

١) أن يكون الأصل فقيرًا لا مال له.

٢) أن يكون الفرع موسرًا أو قادرًا على العمل والتكسب.

ويلاحظ بالنسبة للنفقة الواجبة للأصول على فروعهم بأن عجز الأصول عن

⁽۱) ينظر: مختصر الخرقي (۱/۱۱۳)، المهذب (۲/۱۲۵)، المبسوط للسرخسي (٥/ ٢٢٤)، بـ دائع الصنائع (۱/ ٣٠)، المغني (٥/ ٣٩٥)، المبدع (٨/ ٢١٣)، روضة الطالبين (٩/ ٨٣)، نيل الأوطار (٧/ ٢٠٩).





الكسب ليس مشروطًا فيها، فتجب نفقة الأب على ابنه ما دام محتاجًا حتى ولو كان الأب قادرًا على التكسب، وكذلك الجد وإن علا من جهة الأب أو من جهة الأم؛ لأنه سبحانه نهى عن إيذاء الآباء، وفي إلزامهم بالعمل مع غناهم إيذاء؛ ولأن الولد كسب أبيه.

ج/ ما يشترط لنفقة الحواشي:

- ١) عجزهم عن التكسب مع فقرهم.
- ٢) يسار من تجب عليه النفقة؛ لأن النفقة بذل وتحمّل، ولن يتحقق ذلك إلا
 إذا كان الباذل المتحمل موسرًا يسرًا يمكّنه من تحمل عبء الإنفاق على غيره
 - ٣) اتحادهما في الدين.
 - ٤) أن يكون المنفق وارثًا للمنفَق عليه بفرض أو تعصيب (١).

ومن هنا يتبين أن نفقة المرأة الأم: وإن علت، والبنت وإن نزلت، والأخت المحتاجات حق على القريب الموسر؛ تطالبه به، وتعطى إيّاه منّة ورحمة من الله لها.

المطلب الثاني: نفقة الملك؛

تكلم الفقهاء في هذا النوع على أصناف ثلاثة: الرقيق، والحيوان، والجماد.

وسأخص الصنف الأول منها بالذكر؛ لارتباطه بالخدم من جهة انتفاع الإنسان منه بالخدمة؛ ولأن أهل العلم نصوا على وجوب نفقة الخادم؛ ولا يكاد بيت يخلو منهم لاسيما في بعض البلدان.

⁽١) المصادر السابقة.



حكم نفقة الللك:

نقل الطحاوي الإجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من بيته، فدل على أنه يلزمه نفقة الخادم على حسب الحاجة إليه (١).

وقال الشافعي (٢)، والكوفيون (٣): يفرض لها ولخادمها النفقة إذا كانت ممن تخدم. وقال ابن قدامة: " وعلى الزوج نفقة الخادم ومؤونته من الكسوة والنفقة "(٤).

الأدلة على ما تقدم:

۱/ ما أخرجه البخاري (۵) ، ومسلم (۱) من طريق المعرور بن سويد قال: رأيت أبا ذر الغفاري -رضي الله عنه - وعليه حلة ، وعلى غلامه حلة ، فسألناه عن ذلك، فقال: إني ساببت رجلاً فشكاني إلى النبي ﷺ. فقال لي النبي ﷺ: "أعيرته بأمه؟! " ثم قال: "إن إخوانكم خولكم (۷) جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه عما يأكل، وليلبسه عما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن

⁽١) ذكر ما تقدم الحافظ في الفتح (٩/ ٧٠٥)، والعيني في عمدة القارئ (٢١/ ١٢) بلفظه، وانظر نحو كلام الطحاوي في : مختصر اختلاف العلماء (٢/ ٣٧١).

⁽٢) ينظر: روضة الطالبين (٩/ ٤٥)، حواشي الشرواني (٨/ ٣٣٦).

⁽٣) ينظر: المبسوط للسرخسي (٥/ ١٨٢)، البحر الرائق (٤/ ١٩٩).

⁽٤) المغني (٨/ ١٦٠).

⁽٥) كتاب العتق/ باب: قول النبي ﷺ : " العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون" (٢/ ٨٩٩) ٧٤٠٧.

⁽٦) كتاب الأيهان/ باب: إطعام المملوك بما يأكل وإلباسه مما يلبس ولا يكلفه ما يغلبه (٣/ ١٢٨٢)

 ⁽٧) قال الحافظ: "الخول -بفتح المعجمة، والواو - هم الخدم، سموا بذلك لأنهم يتخولون الأمور أي يصلحونها، ومنه الخولي لمن يقوم بإصلاح البستان" الفتح (٥/ ١٧٤)، وانظر: النهاية (١/ ٢٠١) مادة (خ و ل).



كلفتموهم فأعينوهم" واللفظ للبخاري.

قال النووي: "(هم إخوانكم) الضمير في "هم إخوانكم" يعود إلى المهاليك، والأمر بإطعامهم مما يأكل السيد، وإلباسهم مما يلبس محمول على الاستحباب، لا على الإيجاب وهذا بإجماع المسلمين، وأما فعل أبي ذر في كسوة غلامه مشل كسوته فعمل بالمستحب، وإنها يجب على السيد نفقة المملوك، وكسوته بالمعروف، بحسب البلدان، والأشخاص، سواء كان من جنس نفقة السيد ولباسه، أو دونه أو فوقه، حتى لو قتر السيد على نفسه تقتيرًا خارجًا عن عادة أمثاله إمّا زهدًا، وإمّا شحًا لا يحل له التقتير على المملوك، وإلزامه موافقته إلا برضاه، وأجمع العلماء على أنه لا يجوز أن يكلفه من العمل ما لا يطيقه، فإن كان ذلك لزمه إعانته بنفسه أو بغيره"(١).

قال الحافظ: "وفي الحديث النهي عن سب الرقيق وتعييرهم بمن ولدهم، والحث على الإحسان إليهم، والرفق بهم، ويلتحق بالرقيق من في معناهم من أجير وغيره" (٢).

٢/ أخرج مسلم (٣) من حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: "للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق".

قال ابن عبد البر في الجمع بين هذا الحديث وما تقدم من حديث أبي ذر: "من جعل قول "بالمعروف "وهذه زيادة وردت في الموطأ في حديث أبي هريرة"، معارضًا لقوله "أطعموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تلبسون" قالوا: المعروف أن العبد لا يساوي سيده في مطعم ولا ملبس، وحسبه أن يكسوه، ويطعمه ما يعرف

⁽٣) كتاب الإيهان/ باب: طعام المملوك عما يأكل، وإلباسه عما يلبس و لا يكلفه ما لا يغلب (٣/ ١٢٨٤) ١٦٦٢ .



⁽١) شرح النووي على صحيح مسلم (١١/ ١٣٣).

⁽٢) الفتح (٥/ ١٧٥).



لمثله من المطعم والملبس. قالوا: وقوله "أطعموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تللسون" هو أمر معناه الندب والاستحسان، وليس ذلك عليهم بواجب، وعلى هذا مذهب العلماء قديمًا وحديثًا لا أعلم بينهم فيه اختلافًا" (١).

قلت: فمَردُّ الإنفاق على الخدم العرف، ومن زاد عليه كان متطوعًا.

"/ أخرج البخاري (٢) ومسلم (٣) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله الله الله الله الله الله عادمه طعامه ثم جاءه به، وقد ولي حره ودخانه فليقعده معه فليأكل، فإن كان الطعام مشفوها (٤) قليلاً، فليضع في يده منه أكلة أو أُكلتين واللفظ لمسلم.

وبوّب عليه البخاري باب: الأكل مع الخادم، قال الحافظ: "أي على قصد التواضع، والخادم يطلق على الذكر، والأنثى، أعم من أن يكون رقيقًا أو حرّا، محله فيها إذا كان السيد رجلاً أن يكون الخادم إذا كان أنثى ملكه أو محرمه أو ما في حكمه وبالعكس" (٥٠).

قال النووي: "وفي هذا الحديث الحث على مكارم الأخلاق، والمواساة في الطعام لاسيها في حق من صنعه أو حمله؛ لأنه ولي حره ودخانه، وتعلقت بـ نفسه،

⁽١) التمهيد (٢٤/ ٢٩٠).

⁽٢) كتاب الأطعمة/ باب: الأكل مع الخادم (٥/ ٢٠٧٨) ٥١٤٤.

⁽٣) كتاب الإيهان/ باب: إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما لا يغلبه (٣/ ١٢٨٤) ١٦٦٣ .

⁽٤) المشفوه: القليل، وأصله الماء الذي تكثر عليه الشفاه حتى يقل، فقوله: "مشفوهًا قليلاً" أي: قليلاً بالنسبة لمن اجتمع عليه. ينظر: غريب الحديث للحربي (٢/ ٨٢٠)، النهاية (٢/ ٤٨٨) مادة (ش ف ه)، الفتح (٩/ ٥٨٢)

⁽٥) الفتح (٩/ ٨٢٥).



وشم رائحته، وهذا كله محمول على الاستحباب" (١).

٤/ ما تقدم (٢) من حديث أبي هريرة قال: قال النبي على: "أفضل الصدقة ما ترك غني، واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول" تقول المرأة: إما أن تطعمني وإما أن تطلقني. ويقول العبد: أطعمني واستعملني. ويقول الابن: أطعمني إلى من تدعني؟ قالوا: يا أبا هريرة هذا من رسول الله على سمعت؟ قال: لا. هذا من كيس أبي هريرة.

وبوّب عليه البخاري باب: وجوب النفقة على الأهل والعيّال.

ووجه الدلالة: "ويقول العبد: أطعمني واستعلمني" ووقع في رواية الإسهاعيلى: "ويقول خادمك أطمعني وإلا فبعني" (٣).

فها دام أن الخادم محتبس لخدمة مخدومه، وجب على المخدوم إطعامه وكسوته.

ومن مجموع الأحاديث يتبين أن من حقوق المرأة المالية إذا كانت خادمة إطعامها وكسوتها بالمعروف حقٌ على مستخدمها، ما لم يكن بينها شرط بأن أجرتها طعامها وكسوتها وهذا جائز عند الفقهاء (٤) أو يشترط المخدوم أن على الخادم طعامه وكسوته، بل إن العلماء استحبوا مساواة المخدوم بالخادم في المأكل والملبس كما تقدم، وإجلاس الخادم مع مخدومه للأكل معه؛ وإن لم يجلسه ناوله من المطعوم؛ لأن للعين حظًا في المأكول فينبغي صرفها بإطعام صاحبها من ذلك الطعام لتسكن نفسه. فهل رأيت دينًا أولى جميع أفراده هذه العناية كهذا الدين الذي ختم الله به الملل، ورضيه للعباد دينًا؟!!!.

⁽٤) ينظر: مجموع الفتاوي (٣٢/ ١٦٥)، إغاثة اللهفان (٢/ ٣٠)، إعلام الموقعين (١/ ٣٣٤).



⁽١) شرح النووي على صحيح مسلم (١١/ ١٣٥).

⁽٢) ص: (٦١٨) فها بعدها.

⁽٣) الفتح (٩/ ٤١١).



7/6 4

المطلب الثالث: النفقة الزوجية:

النفقة الزوجية ما يطالب به الزوج شرعًا نحو زوجته من طعام وشراب وملبس وفراش وخدمة، وما يتبع ذلك حسب العرف في إطار القواعد الشرعية (١)

وفي هذا المطلب عشر مسائل:

المسألة الأولى: حكمها، وأدلة وجوبها.

المسألة الثانية: سبب وجوب النفقة الزوجية.

المسألة الثالثة: مقدار النفقة الزوجية.

المسألة الرابعة: توابع النفقة الزوجية.

المسألة الخامسة: امتناع الزوج عن الإنفاق.

المسألة السادسة: نفقة زوجة الغائب.

المسألة السابعة: نفقة الزوجة المريضة.

المسألة الثامنة: نفقة الزوجة الموظفة.

المسألة التاسعة: نفقة الناشز.

المسألة العاشرة: نفقة المعتدات من طلاق.

المسألة الأولى: حكمها، وأدلة وجوبها:

اتفق الفقهاء (٢) على أن حكم النفقة الزوجية الوجوب بوصفها حكمًا وأثرًا

⁽١) ينظر: أحكام النفقة الزوجية (٢١).

⁽۲) ينظر: بدائع السمنائع (۶/ ۲۳)، المهذب (۲/ ۱۹۲۱)، المغنى (۸/ ۱۵۹)، مجموع الفتاوى (۲/ ۱۸۲)، حواشى الشرواني (۱۸/ ۳۰۱)، التاج والإكليل (٤/ ۱۸۷).



من آثار عقد الزواج الصحيح، وحقًا من حقوقه الثابتة للزوجة على زوجها بمقتضى عقد النكاح المعتبر شرعًا.

ولذلك تجب على الزوج حتى ولو كانت الزوجة غنية، مسلمة كانت أم كتابية؛ لأن سبب وجوبها هو الزواج الصحيح، وهو أمر متحقق في جميع الزوجات.

واستدلوا على ذلك بالكتاب، والسنة، والإجماع، والمعقول.

أدلة الكتاب: ١/ قوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ - وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رَزْقُهُ وَ فَلْيُنفِقَ مِمَّا ءَاتَنهُ ٱللَّهُ ﴾ (١).

يقول القرطبي: " أي لينفق الزوج على زوجته، وعلى ولده الصغير، على قدر وسعه حتى يوسع عليهم إذا كان موسعًا عليه، ومن كان فقيرًا فعلى قدر ذلك" (٢).

٢/ قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْمُؤْلُودِ لَهُ ۚ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾.

يقول ابن كثير: "وعلى والد الطفل نفقة الوالدات وكسوتهن بالمعروف، أي: بها جرت به عادة أمثالهن في بلدهن، من غير إسراف، ولا إقتار بحسب قدرته في يساره، وتوسطه وإقتاره" (٣).

وتأمل تصدير الآية ب (على) التي معناها الإلزام والحتمية، والمولود له الأب، فعليه رزق وكسوة الوالدات.

٣/ قوله تعالى: ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ

⁽١) الطلاق: (٧).

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ١٧٠).

⁽٣) تفسير ابن كثير (١/ ٢٨٤).



لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَ ۚ وَإِن كُنَّ أُوْلَتِ مَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ مَمْلَهُنَ ﴾ (١).

يقول الشيخ السعدي: "تقدم أن الله نهى عن إخراج المطلقات من البيوت، وهنا أمر بإسكانهن، وقدر إسكانهن بالمعروف، وهو البيت الذي يسكنه مثله ومثلها بحسب وجد الزوج وعسره" (٢).

وهذه الآية تدل على أن الزوج المطلق مطالب شرعًا بإسكان زوجته المطلقة ما دامت في العدة، لما تعارف عليه العلماء من كون الأمر يدل على الوجوب، وإذا كان الإسكان واجبًا على الزوج لزوجته المطلقة حال قيام عدتها، فمن باب أولى أن يكون مطالبًا شرعًا بنفقة الزوجة التي لم تطلق.

٤/ قوله تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّا مُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ
 عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَاۤ أَنفَقُواْ مِنْ أُمْوَالِهِمْ ﴾ (٣).

يقول القرطبي: "ودلت هذه الآية على تأديب الرجال نساءهم، فإذا حفظن حقوق الرجال فلا ينبغي أن يسئ الرجال عشرتها، وقوّام فعال للمبالغة من القيام على الشيء، والاستبداد بالنظر فيه، وحفظه بالاجتهاد، فقيام الرجال على النساء هو على هذا الحد، وهو أن يقوم بتدبيرها، وتأديبها، وإمساكها في بيتها، ومنعها من البروز، وأن عليها طاعته وقبول أمره ما لم تكن معصية، وتعليل ذلك بالفضيلة والنفقة "(3).

فالله تعالى أثبت قِوامة الرجل على المرأة، وأناط ذلك بأمرين:

⁽١) الطلاق: (٦).

⁽Y)(YA).

⁽٣) النساء: (٣٤).

⁽٤) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ١٦٩).



الفضيلة (١) والنفقة.

أدلة السنة:

٥/ ما أخرجه البخاري (٢) ومسلم (٣) من حديث عائشة أن هند بن عتبة قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم. فقال: "خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف".

قال النووي: "في هذا الحديث فوائد منها: وجوب نفقة الزوجة. ومنها: وجوب نفقة الأولاد الفقراء الصغار" (٤) وكذا قال الحافظ (٥).

وهذا الحديث أصل عظيم في باب النفقات، ورسول الله على جعل للزوجة الحق في أخذ النفقة من مال الزوج إذا قصَّر في الإنفاق عليها، قَبِل الزوج أو لم يقبل، علم أو لم يعلم، وحدد ذلك بالمعروف.

7/ ما أخرجه مسلم (1) في صحيحه من حديث جابر الطويل في صفة حج رسول الله عليه النساء، فإنكم رسول الله عليه النساء، فإنكم أخذ تموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله (٧) ولكم عليهن أن لا يوطئن

⁽١) سيأتي تحقيق القول في معنى الآية ص (٩٠٠).

⁽٢) كتاب النفقات/ باب: إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولـدها بـالمعروف (٥/ ٢٠٥٢) ٥٠٤٩.

⁽٣) كتاب الأقضية/ باب: قضية هند (٣/ ١٣٣٨) ١٧١٤.

⁽٤) شرح النووي (١٢/٧).

⁽٥) الفتح (٩/ ٩٠٥) وسيأتي مزيد بيان له عند مقدار النفقة ص (٥٠٤).

⁽٦) كتاب الحج/ باب حجة النبي ﷺ (٢/ ٨٨٦) ١٢١٨.

⁽٧) اختلف في معنى (كلمة الله) وصحح النووي أن المراد بها قولـه تعـالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ النساء: ٣. شرح صحيح مسلم (٨/ ١٨٣).



فرشكم أحدًا تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربًا غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف".

يقول النووي: "وفيه وجوب نفقة الزوجة وكسوتها وذلك ثابت بالإجماع"(١).

وقد أفاد لفظ (لهن) أن حق النفقة ثابت بمقتضى الإلزام، وسبحان من أعطى رسوله على جوامع الكلم، فقرر في كلمات قليلة تحمل قواعد الحقوق والواجبات الزوجية، وذلك بها تَحْمِلهُ من معانِ عظيمة!.

الكبرى (3) والطبري في التفسير (٥) والطبراني في الكبير (٦) والبيهقي في الكبرى (١) والطبري في التفسير (٥) والطبراني في الكبير (٦) والبيهقي في الكبرى (١) من طريق حكيم بن معاوية، عن أبيه معاوية بن حيده عن النبي على قال: سأله رجل: ما حق المرأة على زوجها؟ قال: "تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبّح، ولا تهجر إلا في البيت" واللفظ لأحمد.

وإسناده حسن، فيه حكيم بن معاوية قال الحافظ عنه: " صدوق" (^).

⁽٨) التقريب (٢٦٦) ١٤٨٦.



⁽١) شرح النووي على صحيح مسلم (٨/ ١٨٤).

^{.7 . . 1 (7 1 / 7 / 7) 7 (7)}

^{.110. (097/1)(7)}

^{.9110 (070) (2)}

^{.(77/0)(0)}

^{.1·}TA(EYV/19)(7)

^{.10}EV (E77/V)(V)



وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة (١) وله طرق لم أوردها اختصارًا يرتقى بها الحديث إلى الصحة.

وفي الحديث النص على الطعام والكسوة، وجعلها حقًا من حقوق المرأة.

٨/ ما تقدم (٢) من حديث أبي هريرة مرفوعًا: "أفضل الصدقة ما تـرك غنـى،
 واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول".

قال الحافظ: " وابدأ بمن تعول" أي بمن يجب عليك نفقته، يقال عال الرجل أهله إذا مَا نَهُم، أي قام بها يحتاجون إليه من قوت وكسوة، وهو أمر بتقديم ما يجب على ما لا يجب " (٣).

وبُّوب عليه البخاري باب: وجوب النفقة على الأهل والعيال.

والأهل في الترجمة الزوجة، وعطف العيال عليها من العام بعد الخاص (٤).

الإجماع: قال ابن قدامة: "نفقة الزوجة واجبة بالكتاب، والسنة، والإجماع" (٥) ونقل الإجماع أيضًا النووي في شرح صحيح مسلم (٢) وروضة الطالبين (٧) والحافظ في الفتح (٨) وابن الهمام في شرح فتح القدير (٩).

^{.(1/00)(1)}

⁽٢) ص (٦١٩) في بعدها.

⁽٣) الفتح (٩/ ٥٠٠).

⁽٤) ينظر: الفتح (٩/ ٠٠٠)، عمدة القارئ (٢١/ ١٤).

⁽٥) المغنى (٨/ ٢٥١).

⁽r)(\\ 3\\ r).

^{.(}E + /9) (V)

^{.(}a··/9)(A)

⁽P)(3/PVT).



المعقول: ويستدل على وجوب النفقة الزوجية من المعقول أخذًا من القواعد الشرعية المتفق على صحة العمل بها، ومنها: أن من حبس لحق غيره تكون نفقته واجبة عليه (١).

المسألة الثانية: سبب وجوب النفقة الزوجية:

إذا كانت نفقة الزوجة واجبة على زوجها فلابد أن يكون لهذا الوجوب سبب؛ لأن الأحكام الشرعية تناط بأسبابها، وتدور معها وجودًا أو عدمًا.

وذهب جمهور الفقهاء الأحناف (٢) والمالكية (٣) والسافعي في مذهبه الجديد (٤) والحنابلة (٥) إلى أن النفقة تجب بالتمكين التام لا بمجرد العقد، والتمكين يكون إذا سلمت المرأة نفسها إلى زوجها، وتمكن من الاستمتاع بها، ونقلها إلى حيث يريد، وهي من أهل الاستمتاع في نكاح صحيح.

واستدلوا بها يأتي:

(١) أن النبي ﷺ تزوج عائشة وهي بنت ست سنين، ودخل بها بعد سنتين (١٥) ولم ينقل أنه أنفق عليها قبل الدخول، ولو كان حقًا لها لما منعها إياه، ولو وقع لنقل المنا (٧٠).

⁽١) ينظر: بدائع الصنائع (٤/ ١٥)، المغنى (٨/ ١٥٦)، الفتح (٩/ ٥٠٠).

⁽٢) ينظر: بدائع الصنائع (١٦/٤)، فتح القدير (٤/ ٣٨٤)، حاشية ابن عابدين (٢/ ٨٨٦).

⁽٣) ينظر: حاشية الدسوقي (٢/ ٥٠٨)، التاج والإكليل (٤/ ١٨١).

⁽٤) ينظر: تكملة المجموع شرح المهذب (١٧/ ٧٦)، مغني المحتاج (٣/ ٤٣٥).

⁽٥) ينظر: المغني (٨/ ١٥٩)، المبدع (٨/ ٢٠١).

⁽٦) أخرج قصة بناء رسول الله على بعائشة مع بيان سنها البخاري في صحيحه في كتاب الفضائل بـاب: تزويج النبي على عائشة، وقدومها المدينة وبنائه بها (٣/ ١٤١٤) ٣٦٨١.

⁽٧) ينظر: المغنى (٧/ ٤٣٥)، مغنى المحتاج (٣/ ٤٣٥).



٢/ حديث جابر المتقدم (١) وفيه "اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة
 الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف".

فربط رسول الله ﷺ بين العقد والاستمتاع، ووجوب النفقة، فدل على أن النفقة تحصل بمجموع الأمرين (٢).

وقد قالها على في خطبة حجة الوداع بمحضر الجمع العظيم قبل وفات ببضع وثهانين يومًا.

٣/ أن النفقة تجب لاحتباس المرأة لحق الزوج ومصلحته، والاحتباس الموجب للنفقة هو الذي يمكن معه استيفاء الزوج حقوقه الزوجية، والتمكن من الاستمتاع بها متى أراد، والقاعدة تنص على أن كل من حبس لمصلحة غيره ومنفعته، فنفقته واجبة على من كان حبسه لمصلحته ومنفعته، ولذلك استحق القاضي وغيره من عال الدولة الإسلامية رزقهم من بيت المال؛ لتفرغهم لأعالهم؛ لنفعة ومصلحة المسلمين (٣).

٤/ أن العقد يوجب المهر، والتمكين يوجب النفقة (٤).

المسألة الثالثة: مقدار النفقة:

اختلف الفقهاء في تقدير النفقة على أقوال، منها:

القول الأول: ما ذهب إليه جمهور العلماء أبو حنيفة (٥) ومالك (٦) والـشافعي

⁽۱) ص (۱۳۱).

⁽٢) ينظر: الإقناع للشربيني (٢/ ٤٨٤).

⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع (٤/ ١٦)، حاشية ابن عابدين (٢/ ٨٨٦).

⁽٤) ينظر: الكافي في فقه الحنابلة (٣/ ٩٥).

⁽٥) ينظر: المبسوط للسرخسي (٥/ ١٨١)، البحر الرائق (٤/ ١٩٣).

⁽٦) ينظر: الاستذكار (٦/ ١٢٢)، تفسير القرطبي (٣/ ١٦٠).



في القديم (١) وأحمد (٢) إلى أن النفقة مقدرة بالكفاية تختلف باختلاف من تجب له النفقة بمقدارها.

واستدل الجمهور بها يأتي:

١/ قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسَّوَ ثُمُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ (٣).

والله تعالى أطلق في كتابه الرزق والكسوة وشرط في ذلك المعروف، والرزق شيء غير محدد، وإنها هو لبيان الكفاية والوفاء، فالقول بالتحديد زيادة على النص، والزيادة عليه أمر غير جائز شرعًا، ولو كان سبحانه يريد تحديد النفقة، لبينه سبحانه، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة (3).

٢/ ما تقدم من حديث عائشة رضي الله عنها، وقول ه ﷺ لهند: "خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف".

قال النووي: " في هذا الحديث فوائد منها أن النفقة مقدرة بالكفاية لا بالأمداد، ومذهب أصحابنا أن نفقة القريب مقدرة بالكفاية كها هو ظاهر هذا الحديث، ونفقة الزوجة مقدرة بالأمداد على الموسر كل يوم مدان، وعلى المعسر مد، وعلى المتوسط مد ونصف وهذا الحديث يرد على أصحابنا "(٥).

وقال شيخ الإسلام: "فأمرها أن تأخذ الكفاية بالمعروف، ولم يقدر لها نوعًا ولا قدرًا، ولو تقدر ذلك بشرع أو غيره لبيّن لها القدر والنوع كها بيّن فرائض الزكاة

⁽١) ينظر: فتح الباري (٩/ ٥٠٠)، الإقناع للشربيني (٢/ ٤٨٥).

⁽٢) ينظر: المغنى (٨/ ١٥٧)، الكافي في فقه الحنابلة (٣/ ٣٦١).

⁽٣) البقرة: (٢٣٣).

⁽٤) ينظر: أحكام النفقة الزوجية (٤٥).

⁽٥) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/٧).



والديات... وإذا كان الواجب هو الكفاية بالمعروف ، فمعلوم أن الكفاية تتنوع بحالة الزوجة في حاجتها، وبتنوع الزمان، والمكان، وبتنوع حال الزوج في يساره وإعساره، وليست كسوة القصيرة الضئيلة ككسوة الطويلة الجسيمة، ولا كسوة الشتاء ككسوة الصيف، ولا كفاية طعامه كطعامه، ولا طعام البلاد الحارة كالباردة، ولا المعروف في بلاد التمر والشعير كالمعروف في بلاد الفاكهة والحمير" (١).

فإن رسول الله ﷺ أمر هندًا بأخذ كفايتها من مال زوجها من غير تقدير معين بل قيد ذلك الأخذ بالكفاية والحاجة، وهي أمر غير مقدر.

٣/ لم يحفظ عن أحد من الصحابة قط تقدير النفقة لا بمد ولا برطل، بل الذي اتصل به العمل في كل مصر وعصر ما تقدم أنه بالمعروف (٢).

القول الثاني: ذهب الشافعي في الجديد (٣) والقاضي أبو يعلى من الحنابلة (١) إلى أنها مقدرة بمقدار محدد. فقال القاضي أبو يعلى: أن المقدار الواجب هو رطلان من الخبز في كل يوم اعتبارًا بالكفارات، وهذا المقدار لا يختلف في الكمية بسبب اليسار ولا الإعسار، وإنها يختلف في الصفة والجودة.

أما الشافعية فقدروها بمد، ومد ونصف، ومدين على حسب حالة الزوج يسرًا وعسرًا ، وتوسطًا بين الأمرين.

واستدلوا بقول على: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۗ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّا ءَاتَنهُ ٱللَّهُ ﴾.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۶/ ۸۷).

⁽٢) ينظر: زاد المعاد (٥/ ٤٩٣).

⁽٣) ينظر: الفتح (٩/ ٥٠٠)، مغنى المحتاج (٣/ ٤٢٦).

⁽٤) ينظر: المغنى (٨/ ١٥٧)، زاد المعاد (٥/ ٤٩٣).



والنفقة نفقتان: نفقة الموسر، ونفقة المقتر عليه رزقه وهو الفقير، وأقل ما يلزم المقتر من نفقة امرأته المعروف ببلدها، وأقل ما يعده لها ما لا يقوم بدن أحد على أقل منه ،وذلك مد النبي عليه في كل يوم من طعام البلد الذي يقتاتون.

وإن كان زوجها موسعًا عليه في الرزق فرض لها مدّين بمد النبي ﷺ.

وإنها كان أقل الفرض مدًا بالدلالة عن الرسول على في دفعه إلى الذي أصاب أهله في شهر رمضان بعرق فيه خمسة عشر أو عشرون صاعًا لستين مسكينًا، فكان ذلك مدًا لكل مسكين، وإنها جعل أكثر ما فرض مدان؛ لأن أكثر ما جعل النبي في فدية الكفارة للأذى مدين لكل مسكين، وبينهما وسط فلا يقصر عن هذا، ولم يتجاوز هذا (۱).

ورد الجمهور على الشافعية فقالوا: إن قياس النفقة على الكفارة غير صحيح؛ لأن الكفارة لا تختلف باليسار والإعسار، ولأن تحديد التقدير في الكفارات ليس لكونها نفقة واجبة، بل لكونها عبادة محضة كالزكاة فكانت مقدرة بنفسها (٢).

قال شيخ الإسلام: "ثم من الفقهاء من يقول: إن نفقة الزوجة مقدرة بالشرع، والصواب ما عليه الجمهور أن ذلك مردود إلى العرف كما قال لهند: "خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف" (٣).

قال الحافظ: "والراجح من حيث الدليل أن الواجب الكفاية، ولا سيما وقد نقل بعض الأئمة الإجماع الفعلي في زمن الصحابة والتابعين على ذلك، ولا يحفظ

⁽٣) مجموع الفتاوي (٢٢/ ٣٢٩).



⁽١) ينظر: الأم (٥/ ٨٨).

⁽۲) ينظر: المغنى (۸/ ۱۵۸).



عن أحد منهم خلافه" (١).

● ما يراعي في تقدير النفقة:

تقرر فيها مضى أن نفقة الزوجة معتبرة بالكفاية على رأي الجمهور، فيها الذي يراعى في هذا التقدير والاعتبار؟

هل يراعي حال الزوج، أو حال الزوجة، أو هما معًا؟

- فإن كان الزوجان متفقين في اليسر، فالاتفاق بين الفقهاء قائم على أن النفقة الواجبة هنا تكون نفقة الموسرين، ويبذل الزوج للزوجة ما يتناسب مع حاليهما.
- أما إن كانا معسرين، فإن الفقهاء متفقون على وجوب النفقة المقدرة بنفقة المعسرين؛ لأن الزوجة بعسرها يكفيها الكفاف، ولا ينقص ذلك من قدرها شيئًا؛ لتعودها على تلك الحالة، وكذلك الحال بالنسبة للزوج؛ فإنه نظرًا لعسره لا يستطيع أن يبذل غير ما في مقدوره من نفقة المعسرين، وفي الوقت ذاته يكون هذا التقدير ملائمًا لحال كل من الزوجين فلا إفراط ولا تفريط.
- وكذلك الشأن بالنسبة لحال التوسط والاعتدال فيهما، فتكون النفقة الواجبة للزوجة هي نفقة المتوسطين.

وهذه الصور الثلاث محل اتفاق بين الفقهاء.

• أمّا لو كان حال الزوجين مختلفًا بأن كان الزوج موسرًا، والزوجة معسرة أو العكس؛ فإن هذه الحالة محل اختلاف بين الفقهاء، والراجح ما ذهب إليه الحنابلة (٢)



⁽١) الفتح (٩/ ٥٠٠).

⁽٢) ينظر: المغني (٨/ ١٥٧)، المبدع (٨/ ١٨٦).



والمالكية في المعتمد (١) والحنفية (٢) في رواية أن المعتبر في تقدير النفقة حال الـزوجين معًا، وتكون النفقة نفقة المتوسطين.

وجمعوا بين أدلة من اعتبر حال الزوج كقوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ عَوَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَ فَلَيُنفِقَ مِمَّا ءَاتَنهُ ٱللَّهُ ﴾ (٣) ومن اعتبر حال الزوجة لقول تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ ورِزْقُهُ قَ وَكِسَوَ مُهُنّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ (١) والمعروف الكفاية ؛ ولأنه سبحانه سوى بين النفقة والكسوة على قدر حالها، فكذلك النفقة (٥) ولقوله على هند " خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف " (١) فاعتبر كفايتها دون حال زوجها.

قال ابن قدامة: "ولنا أن فيها ذكرناه جمعًا بين الدليلين، وعملاً بكلا النصين، وعاية لكلا الجانبين فيكون أولى" (٧).

والعمل بالنصين أولى من إعمال أحدهما وإهمال الآخر.

ويمكن أن تصل النفقة الواجبة للزوجة على زوجها بطريقين:

الأولى: التمكين ومنها يتولى الزوج إعداد وتوفير النفقة الزوجية بأنواعها الثلاثة: المطعم الذي تحتاج إليه، والكسوة اللائقة، والمسكن الشرعي المناسب الذي

⁽١) ينظر: حاشية الدسوقي (٢/ ٥٠٩)، التاج والإكليل (٤/ ١٨٢).

⁽٢) ينظر: حاشية ابن عابدين (٣/ ٥٨٤).

⁽٣) البقرة: (٢٣٣).

⁽٤) البقرة: (٢٣٣).

⁽٥) ينظر: المغنى (٨/ ١٥٧).

⁽٦) تقدم ص : (٦٣١).

⁽٧) المغنى (٨/ ١٥٧).



من شروطه أن يكون خاليًا من الضرة؛ لأن وجود الضرة في ذاته إيـذاء لهـا كـما هـو معروف، وأن يكون خاليًا من أهله إذا تضررت من وجودهم (١).

فإذا قصر الزوج في الإنفاق، أو ماطل فللمرأة أن ترفع الأمر إلى القاضي، ومتى ثبت هذا التقصير عند القاضي مع قيام الزوجية بينهما، وعدم وجود مسقط للنفقة انتقل الوجوب إلى التمليك.

الثانية: التمليك وفيه يفرض القاضي مقدارًا من المال يكفي لطعامها، وكسوتها، وسكناها وتعطى ذلك المقدار كل شهر أو كل أسبوع على حسب اتفاقها، أو على حسب العرف السائد مع مراعاة الأحوال غلاء ورخصًا واختلاف الأمكنة والأزمنة (٢).

المسألة الرابعة: توابع النفقة الزوجية:

● نفقة خادم الزوجة:

الراجح في المسألة ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، أبو حنيفة (٣) ومالك (٤) والشافعي (٥) وأحمد (٢) من أن الزوج إذا كان موسرًا فعليه إيجاد خادم لزوجته إذا كانت ممن تخدم لكونها ذات قدر، وليس من شأنها الخدمة، أو مريضة.

أما إذا كان الزوج معسرًا فلا تجب عليه نفقة خادم لزوجته؛ لأن الواجب على

⁽١) ينظر المصادر المتقدمة.

⁽٢) ينظر: المبسوط (٥/ ١٨١)، كشاف القناع (٥/ ٢٤٥)، حاشية منهاج الطالبين (٤/ ٧١).

⁽٣)ينظر: البحر الرائق (٤/ ١٩٨).

⁽٤) ينظر: الكافي لابن عبد البر (٢٩٨).

⁽٥) ينظر: إعانة الطالبين (٤/ ٧٤)، حواشي الشرواني (٣/ ٣١٥).

⁽٦) ينظر: المغنى (٨/ ١٦٠)، الإنصاف (٨/ ٢٣٨).



الزوج المعسر هو أدنى الكفاية، أو الوسط، والخادم يعتبر إجحافًا في حق المعسر فلا يلزم به الزوج المعسر؛ لأن في إلزامه به حرجًا وتكليفًا عليه.

واستدلوا:

١/ بقوله تعالى: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ (١) ومن العشرة بالمعروف أن يقيم لها خادمًا ما دامت تحتاجه فأشبه النفقة (٢).

٢/ ما بوّب عليه البخاري في صحيحه (٣) في كتاب النفقات باب: خادم المرأة، وأورد حديث علي بن أبي طالب قال: إن فاطمة أتت النبي على تسأله خادمًا. فقال: " ألا أخبرك ما هو خير لك منه، تسبحين الله عند منامك ثلاثًا وثلاثين، وتحمدين الله ثلاثًا وثلاثين".

قال الحافظ: "أي هل يشرع ويلزم إخدامها ذكر فيه حديث على قال الطبري: يؤخذ منه أن كل من كانت لها طاقة من النساء على خدمة بيتها في خبز أو طحن أو غير ذلك، أن ذلك لا يلزم الزوج إذا كان معروفًا أن مثلها يلي ذلك بنفسه؛ ووجه الأخذ أن فاطمة لما سألت أباها على الخادم، لم يأمر زوجها بأن يكفيها ذلك إما بإخدامها خادمًا، أو باستئجار من يقوم بذلك، أو يتعطاه بنفسه، ولو كانت كفاية ذلك إلى علي لأمره به، كما أمره أن يسوق إليها صداقها قبل الدخول، مع أن سوق الصداق ليس بواجب إذا رضيت المرأة أن تؤخره، فكيف يأمره بما ليس بواجب عليه، ويترك أن يأمره بالواجب ونقل الطحاوي الإجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من بيته، فدل على أنه يلزمه نفقة الخادم على الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من بيته، فدل على أنه يلزمه نفقة الخادم على

⁽١) النساء: (١٩).

⁽٢) ينظر: المغنى (٨/ ١٦٠).

^{.0. { &}gt; (> (>) (>) ()



حسب الحاجة إليه" ^(۱).

ولا يكون الخادم للزوجة إلا ممن يحلّ له النظر إليها، فيكون امرأة، أو ذا رحم عرم من الزوجة؛ لأن الخادم يلزم المخدوم في غالب أحواله، فلا يسلم من النظر إليه.

• هل يجب للمرأة أكثر من خادم؟

وحيث تقرر أن على الزوج نفقة خادم الزوجـة بالـشروط الـسالف ذكرهـا، فهل لها أكثر من خادم إن احتاجت إليه؟

ذهب جمهور الفقهاء الحنفية (٢) والحنابلة (٣) والسافعية (١) إلى أنه لا يجب عليه نفقة أكثر من خادم؛ لأن المستحق إخدامها وهو يحصل بواحد، فالزيادة عليه نوع من الترف.

• علاج الزوجة:

بالرجوع إلى الكتاب والسنة نجدهما يوجبان الطعام، واللباس، والسكنى دون التطبيب، أمّا الفقهاء فيرون أن الزوج غير ملزم بعلاج زوجته لا ثمن دواء، ولا أجرة طبيب بحجة أن هذه المصاريف لا تدخل في النفقة شرعًا.

يقول ابن قدامة: "ولا يجب عليه [أي على الزوج] شراء الأدوية ولا أجرة الطبيب؛ لأنه يراد لإصلاح الجسم، فلا يلزمه كما لا يلزم المستأجر بناء ما يقع من

⁽١) الفتح (٩/ ٥٠٧).

⁽٢) ينظر: حاشية ابن عابدين (٣/ ٥٨٨).

⁽٣) ينظر: المغني (٨/ ١٦٠).

⁽٤) ينظر: تكملة المجموع شرح المهذب (١٧/ ١٣٧).



الدار، وحفظ أصولها، وكذلك أجرة الحجّام والفاصد" (١٠).

ونوقش بأن قياس نفقة التطبيب على نفقة عهارة الإيجار، وحفظ أصله، قياس مع الفارق؛ لأن علاقة الزواج ليست علاقة إِجَارٍ، وإنها علاقة نكاح مبنية على المودة والرحمة، والمرأة ليست مستأجرة له، وإنها هي شريكة العمر بعقد العمر، يقول تعسالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَتِهِ ءَ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِن أَنفُسِكُم أَزُوا جَا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّودَّةً وَرَحْمَةً ﴾ (٢).

ولا يخفى بعد ما ذكره الفقهاء، أن الراجح اعتبار الأدوية وأجرة الطبيب من توابع النفقة الزوجية، والدليل على ذلك:

١/ قوله تعالى: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ وإنفاق الزوج على علاج زوجه
 لا شك أنه من مظاهر العشرة بالمعروف.

٢/ إذا أوجب الفقهاء على الزوج نفقة الخادم فمن باب أولى إيجاب علاجها؟
 فحاجتها للتطبيب أشد من حاجتها للخدمة.

٣/ من مظاهر المودة والرحمة مسارعة الزوج لعلاج زوجته، وليس من المودة والرحمة أن يتركها النزوج تتلوى وتئن من المرض دون إسعافها بعرضها على الطبيب، وهي محتاجة لذلك، وهو قادر عليه (٣).

يقول د. محمد يعقوب: "ويرى البعض أن نفقة التمريض واجبة على النزوج إذا كان الأمر يتعلق بالأمراض العادية والتي قلما يخلو إنسان منها. أما العمليات

⁽٣) المصدر السابق.



⁽١) المغني (٨/ ١٦١)، وانظر: مغني المحتاج (٣/ ٤٣١)، الفتاوى الهندية (١/ ٥٤٩)، حاشية الدسوقي (٢/ ٥١١).

⁽٢) الروم: (٢١). وانظر: المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم (٧/ ١٨٥).



الجراحية التي تدعوا إلى المال الوفير فيلزم فيها التفرقة بين ما إذا كان الـزوج فقـيرًا، وكانت غنية فإنها لا تجب عليه.

أما إذا كان غنيًا وهي فقيرة فإنها تجب عليه" (١).

ولاشك أن الدين الذي شمل إحسانه جميع أفراده، لمن يسقط حق عملاج الزوجة مع أنه يثبت الخيرية لمن كان خير الناس لأهله ؟!!!

جَهاز الزوجة:

الجهاز (٢)كل شيء يحتاج إليه البيت من الأثاث والأدوات وغيرها.

يذهب جمهور العلماء من الأحناف (٣) والشافعية (١) والحنابلة (٥) إلى أن الزوج هو المكلف بإعداد جهاز الزوجة من فرش، وغطاء، ومتاع ولوازم، فلا يلزمها إعداد شيء من ذلك من مالها الخاص لا من مهرها الذي تسلمته، ولا من غيره مما تملكه من الأموال؛ لأن مهرها حق خالص لها استحقته بموجب عقد الزواج، فلا تجبر على إنفاق شيء منه لجهازها.

يقول ابن حزم: "ولا يجوز أن تجبر المرأة على أن تتجهز إليه بـشيء أصلاً لا من صداقها الذي أصدقها، ولا من غيره، ولا من سائر مالها، والـصداق كلـه لها تفعل فيه كله ما شاءت لا إذن للزوج في ذلك ولا اعتراض. وهو قـول أبي حنيفة،

⁽١) أحكام النفقة الزوجية (٦٥).

 ⁽٢) يقال له: الشوار عند المالكية -بتليث الشين- ومعناه في اللغة متاع البيت، ولفظ الجهاز هو المستعمل
 في كتب الأحناف. ينظر: المدونة الكبرى (٢/ ٢١٨)، ترتيب القاموس (٢/ ٧٧٣).

⁽٣) ينظر: مختصر اختلاف العلماء (٢/ ٣٦٥)، بدائع الصنائع (٢/ ٣٠٩)، البحر الرائق (٣/ ٢٠٠).

⁽٤) ينظر: إعانة الطالبين (٣/ ٣٤٩)، حاشية البجيرمي (٣/ ٤٠٨).

⁽٥) ينظر: الفروع (٥/ ٢٤٣).



والشافعي، وأبي سليمان وغيرهم" (1) ثم أخذ ابن حزم بالرد على المالكية (٢) الذين رأوا أن على المرأة أن تتجهز للرجل بما يمصلح النماس في بيموتهم من المهر الذي قبضته، ولا يلزمها أن تنفق على جهازها أكثر من المهر الذي تسلمته إلا إذا شُرِط عليها ذلك، أو قضى به العرف، ولا يخفى ضعفه.

ودليل الجمهور:

١/ قولــه تعــالى: ﴿ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيئًا ﴾ (٣) فالمهر حق خالص للزوجة متى سمي حتى ولو كان عظيهًا، ولا يحـل للـزوج أخــذ شيء منه إلا بطيب نفس عنها، والجهاز تشترك فيه المنافع، فكان عليه لا عليها.

٢/ قول تعالى: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ خِلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ
 مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيَّا مَرِيَّا ﴾ (١).

فافترض الله على الرجال أن يعطو النساء صدقاتهن نحلة، ولم يبح للرجال منها شيئًا إلا بطيب أنفس النساء (٥٠).

وإذا كان الراجح أن الزوجة لا تجبر ولا تلزم بتجهيز بيتها من مهرها ولا من مال غير مهرها، فإن الصواب أنها لا تمنع من الإسهام بهالها لشراء جهازها وما يحتاجه البيت من لوازم، ويكون هذا منها على وجه التبرع، والاختيار المحض لا على سبيل الإلزام والإيجاب، وتبقى هذه الأشياء مملوكة لها، وإنها ينتفع بها الزوج،

⁽١) المحلي (٩/ ٥٠٧).

⁽٢) ينظر: التلقين للقاضي عبد الوهاب (١/ ٢٩٠)، مواهب الجليل (٣/ ٥٢٣).

⁽٣) النساء: (٢٠).

⁽٤) النساء: (٤).

⁽٥) ينظر: المحلى (٩/ ٧٠٥).



ويستعملها بإذن الزوجة ورضاها، فإن لم يكن صراحة فدلالة (١)

• وإن طلق الزوج زوجه واختلفا في الجهاز أو في متاع البيت وموجداته، فالقول قول الزوج، لأنها بالطلاق صارت أجنبية فزالت يدها، والتحقت بسائر الأجنبيات.

ولكن إذا أقامت الزوجة البينة على ما تدّعيه من ملكيـة موجـودات البيـت، فالحكم يكون لها بموجب بينتها حسب القواعد العامة في الإثبات (٢).

المسألة الخامسة: امتناع الزوج عن الإنفاق:

قضت القواعد الشرعية بوجوب إنفاق الزوج على زوجته، وأنه لا يحل له العدول عنه مهما كان، ولكن بعض الأزواج ممن لا خلاق لهم، ولا ضمير يردعهم، تسيطر عليه أهواؤه، وتسول له نفسه الأمارة بالسوء أن يقصر في هذا الواجب الشرعى لضعف دينه، وقلة إيمانه.

ولكن الشريعة الغراء لم تترك هذا العمل بدون أن تضع له حلاً جذريًا، فإن الزوج إن امتنع من الإنفاق على زوجته لا يخلو الأمر من أن يكون موسرًا أو معسرًا؛ فإن كان موسرًا فإن حاله لا يخلو من أحد أمرين:

1/ أن يكون له مال ظاهر معروف، فإن قدرت الزوجة على ماله أخذت منه قدر كفايتها بغير إذنه؛ لأن النبي على قال لهند زوجة أبي سفيان عندما شكت إليه شح زوجها: "خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف" وبوب عليه البخاري في كتاب النفقات، باب: إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف."

⁽١) ينظر: المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم (٧/ ١٤٧).

⁽٢) ينظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣٠٩).

⁽٣) صحيح البخاري (٥/ ٢٠٥٢).



قال الحافظ: "أخذ المصنف هذه الترجمة من حديث الباب بطريق الأولى؛ لأنه دل على جواز الأخذ لتكملة النفقة، فكذا يدل على جواز أخذ جميع النفقة عند الامتناع" (١).

وإذا لم تقدر الزوجة على الأخذ منه، فلها أن ترفع أمرها إلى القاضي، وتطلب فرض النفقة، أو حبسه حتى ينفق، فإن قام بالنفقة فهو المطلوب، وإن أبى حُبس، فإن صبر على الحبس أخذ الحاكم النفقة من ماله إن كان من جنس النفقة، وإن كان من غير جنسها كالعروض والعقار، فإن الجمهور يرون أن المال يباع لتدفع النفقة للزوجة منه على قدر كفايتها؛ ولأن النبي على قال لهند" خذي ما يكفيك" ولم يفرق بين مال ومال.

قال الخطابي: يؤخذ من حديث هند جواز أخذ الجنس وغير الجنس (٢).

⁽١) الفتح (٩/ ٥٠٨).

⁽٢) أعلام الحديث (٢/ ٤٨).

⁽٣) ينظر: روضة الطالبين (٩/ ١٧٥)، كشاف القناع (٥/ ٥٣٥)، حاشية ابن عابدين (٣/ ٥٧٥).

⁽٤) ينظر: الإقناع للشربيني (٢/ ٤٨٨)، حاشية البجيرمي (٤/ ١١٦).

⁽٥) ينظر: المغنى (٨/ ١٦٧)، المبدع (٨/ ١٨٦).



يكون القول للزوج بيمينه؛ لأنه منكر؛ والأصل عدم المال، وغالبًا ما يبقى الشيء على أصله.

 ولو أعسر الزوج في نفقة زوجته بعد أن كان موسرًا، فهل يفرق بينها بسبب الإعسار؟ في المسألة قولان:

القول الأول: ذهبت المالكية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٩) وهو قول أهل الظاهر (٤) ، ورجّحه الصنعاني في سبل السلام (٥) إلى أن الزوجة لو طلبت التفريق بينها وبين زوجها المعسر بنفقتها فإنها تجاب لطلبها، ويفرق القاضي أو من يقوم مقامه بينها.

واستدلوا بها يأتي:

١/ قول تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ
 عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أُمُّوالِهِمْ ﴾.

والرب جل وعلا أثبت قوامة الرجال على النساء لأمرين:

١/ ﴿ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾.

٢/ ﴿ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أُمُوالِهِمْ ﴾..

والباء هنا إمّا للسببية فتكون النفقة من أسباب القوامة؛ لأنه يترتب على زوال

⁽١) ينظر: تفسير القرطبي (٥/ ١٦٩)، مواهب الجليل (٣/ ٤٨٩).

⁽٢) ينظر: روضة الطالبين (٩/ ٧٥)، حواشي الشرواني (٨/ ٣٣٦).

⁽٣) ينظر: المغنى (٨/ ١٦٧)، المبدع (٨/ ٢٠٨).

⁽٤) ينظر: المحلي (٩/ ٥٠٨).

^{(0) (7/ 777).}



السبب زوال المسبب، كما يصح أن تكون الباء للمقابلة، فتقابل القوامة بالإنفاق، فإذا انعدمت النفقة من قبل الرجل كان للمرأة طلب التفريق من زوجها المعسر في النفقة.

يقول القرطبي: "(وبها أنفقوا من أموالهم) أنه متى عجز عن نفقتها لم يكن قوامًا عليها، وإذا لم يكن قوامًا عليها، كان لها فسخ العقد؛ لزوال المقصود الذي شرع لأجله النكاح، وفيه دلالة واضحة من هذا الوجه على ثبوت فسخ النكاح عند الإعسار بالنفقة والكسوة" (١).

٢/ قوله تعالى: ﴿ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفِ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنِ ﴾ (٢).

يقول الجصاص: "ومن الناس من يحتج بقوله: " فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان" في إيجاب الفرقة بين المعسر العاجز عن النفقة وبين امرأته؛ لأن الله تعالى إنها خيره بين أحد شيئين إما إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان، وترك الإنفاق ليس بمعروف فمتى عجز عنه تعين عليه التسريح فيفرق الحاكم بينهها" (٣).

٣/ قولــه تعــالى: ﴿ فَأَمْسِكُوهُ بَ مِعَرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُ نَ مِعَرُوفٍ وَلَا مَعْرُوفٍ وَلَا مَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُ نَ مِعَرَارًا لِتَعْتَدُوا ﴾ (1).

والزوج المعسر إذا أمسك زوجته مع عجزه عن الإنفاق عليها كان ضارًا معتديًا، وعلى القاضي دفع هذا الضرر والعدوان بالتفريق بينهما (٥).

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ١٦٩).

⁽٢) البقرة: (٢٢٨).

⁽٣) أحكام القرآن (٢/ ٩٨).

⁽٤) البقرة: (٢٣٠).

⁽٥) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٩٩).



ونوقش هذا الاستدلال وما قبله بأن الآيتين لا يصلحان للاستدلال على المدعى؛ لأنه ليس فيها دلالة على التفريق بين الزوجين بالإعسار؛ لأن المضارة والعدوان لا يكونان إلا إذا كان للشخص فيها دخل واختيار، والإعسار ليس منافيا للإمساك بالمعروف، فالإحسان في العشرة فيها يدخل تحت قدرة العبد واختياره (۱).

2/ ما أخرجه البخاري، ومسلم من حديث أبي هريرة مرفوعًا: "أفضل الصدقة ما ترك غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول" تقول المرأة: إما أن تطعمني، وإما أن تطلقني. ويقول العبد: أطعمني، واستعملني، ويقول الابن: أطعمني إلى من تدعني؟ قالوا: يا أبا هريرة هذا من رسول الله عليه سمعت؟ قال: لا هذا من كيس أبي هريرة.

وقد ورد الجزء الأخير مرفوعًا عند أحمد في المسند (٢) والنسائي في الكبرى (٣) وأطال محققوا المسند تضعيف الرواية المرفوعة، فراجعه إن رمت الزيادة.

ووجه الدلالة "إما أن تطعمني أو تطلقني" فجُعِل للمرأة حق في طلب التفريق بينها وبين زوجها عند عدم إنفاقه عليها.

ونوقش هذا الاستدلال بأنه ليس في قول أبي هريرة ما يدل على إلىزام الـزوج المعسر بطلاق زوجته، وكيف يكون هذا وهو كلام عام لا يختص بمعسر وحده؛ بل يشمل الموسر كذلك، ولا خلاف في أن الزوج الموسر إذا لم ينفق على زوجته لا يجبر

⁽١) المصدر السابق.

^{(1)(1/ 473) 114.1.}

^{.9711 (}٣٨٥/٥) (٣)



على الفراق بل يحبس لعدم إنفاقه عليها (١).

٥/ ما أخرجه الشافعي في الأم (٢) وعنه البيهقي في الكبرى (٣) من طريق مسلم ابن خالد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم، يأمرهم أن ينفقوا أو يطلقوا، فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا.

وصححه الألباني في الإرواء (٤) ورجاله ثقات رجال الشيخين غير مسلم بن خالد الزنجي قال الحافظ: "فقيه صدوق كثير الأوهام" (٥) لكنه توبع عليه، فقد جاء في العلل (٢) لابن أبي حاتم "سمع أبي ذكر حديث حماد، عن عبيد الله بن عمر.. قال أبي: نحن نأخذ بهذا في نفقة ما مضى" فالإسناد بهذا يرتقي للحسن.

ونوقش الاستدلال بأن عمر بعثه للموسرين لا المعسرين.

٦/ ما أخرجه الشافعي في الأم $(^{()})$ وعبد الرزاق في المصنف $(^{()})$ وسعيد بـن منصور في سننه $(^{()})$ والدارقطني في السنن $(^{()})$ والبيهقي في الكبرى $(^{()})$ مـن طـرق

⁽١) ينظر: فتح القدير (٤/ ٢٠١).

^{.(91/0)(1)}

⁽Y) (Y\PF3)3A301.

⁽³⁾⁽V/IAYY)POIY.

⁽٥) التقريب (٩٣٨) ٦٦٦٩.

^{((1/1/3).}

^{.(1 •} ٧ /٥) (٧)

⁽A) (Y\ FP) YOTTI.

 $⁽P)(Y \setminus YA)YY \cdot Y.$

^{.197(797/7)(1.)}

^{.10210(279/}V)(11)



عن أبي الزناد قال: سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته. قال: يفرق بينها. قال أبو الزناد: قلت: سنة. قال سعيد: سنة. قال الشافعي: والذي يشبه قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله على.

قال ابن القيم: غايته أن يكون من مراسيل سعيد بن المسيب (١).

وقال ابن حزم: "قد صح عن سعيد بن المسيب قولان كها أوردنا أحدهما يجبر على مفارقتها، والآخر لا يفرق بينهها، وهما مختلفان فأيهها السنة، وأيهها كان السنة فالآخر خلاف السنة بلا شك، ولم يقل سعيد إنها سنة رسول الله على وحتى لو قاله لكان مرسلاً لا حجة فيه فكيف، وإنها أراد بلا شك أنه سنة من دونه عليه الصلاة والسلام" (٢).

٧/ قياس الإعسار بالنفقة على الجب والعنة، وقالوا: إذا ثبت الفسخ بالعجز عن الوطء فالضرر الناتج من عدم الوطء أقل من الضرر الحادث من عدم الإنفاق، إذ الضرر الحاصل من عدم الوطء لا يخرج غالبًا عن فقد لذة يقوم البدن بدونها، أما الضرر المترتب على عدم الإنفاق قد يؤدي إلى هلاك البدن (٣).

ونوقش بأنه قياس مع الفارق؛ لأن المسيس والاستمتاع لا يصيران دينًا على الزوج لزوجته عند عدم حدوثها، بخلاف النفقة الزوجية فإنها تكون دينا لها عليه، لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء.

ولأن الجب والعنة من العيوب التي لا يرجى زوالها بخلاف الإعسار فقد يجعل الله بعد عسر يسرًا.

⁽١) زاد المعاد (٥/ ١٢٥).

⁽٢) المحلي (١٠/ ٩٥).

⁽٣) ينظر: المغنى (٨/ ١٦٣).



ثم إن الاستمتاع والتناسل أمران مقصودان من النكاح أصالة بخلاف المال، فإنه ليس مقصودًا لذاته في النكاح بل هو أمر تابع، ولازم من لوازمه.

القول الثاني: ذهب الحنفية (١) والظاهرية (٢) إلى أنه لا يفرق بين الزوجين الإعسار الزوج بنفقة زوجته، بل تؤمر الزوجة بالاستدانة عليه بعد فرض النفقة لها عليه، وتصبر حتى يوسر.

واستدلوا بها يأتي:

١/ قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ (٣).

وإذا لم يجر الزوج النفقة على زوجته لإعساره، تكون دينًا عليه في ذمته وتسري عليها أحكام الديون، والله سبحانه بين أن المدين إذا أعسر، وعجز عن سداد ما عليه من الديون فإنه ينظر حتى يستيسر، ولو كان يتعلق بالعجز عن السداد والوفاء أمر آخر غير الانتظار إلى الميسرة لبينه القرآن الكريم، والمرأة مأمورة بالإنظار بالنص (3).

ونوقش الاستدلال بأن الآية خاصة بالديون غير النفقة، ويدل على ذلك مورد الآية وسببها، وبهذا لا تصلح للاستدلال على المدعى.

٢/ قول تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَ فَلْيُنفِقَ مِّمَا ءَاتَنهُ ٱللَّهُ أَلَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَنها أَ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرِيسُرًا ﴾ (٥).

⁽١) ينظر: فتح القدير (٤/ ٢٠١)، حاشية ابن عابدين (٣/ ٥٩١).

⁽٢) ينظر: المحلي (١٠/ ٩٢).

⁽٣) البقرة: (٢٨٠).

⁽٤) ينظر: المبسوط (٥/ ١٩٠)، شرح فتح القدير (٤/ ٢٩١)، زاد المعاد (٥/ ٥١٦).

⁽٥) الطلاق: (٧).



ووجه دلالة الآية أن الرجل إذا أُعسر، وليس في وسعه ما يمكنه من تحصيل النفقة لا يجب عليه التكلف لأجل الإنفاق؛ لأن الله سبحانه لم يكلفه بغير ما في وسعه، وإن كان معسرًا بنفقة زوجته لم يأثم؛ لعدم وجوب النفقة عليه حال إعساره، فلا يكون إعساره بغير ما وجب عليه سببًا للتفريق بينه وبين زوجته.

ونوقش الاستدلال بأن الآية لا تدل على عدم التفريق بين الزوجين بالإعسار؛ لأنه لا يلزم من عدم تكليف المعسر بالإنفاق على زوجته عدم جواز التفريق؛ لأنه شرع لدفع الضرر عن المرأة، وتخليصها من ذلك الزوج الذي لا يستطيع الإنفاق عليها (۱).

" ما أخرجه مسلم (٢) في صحيحه من حديث أبي الزبير، عن جابر قال: "دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله على فوجد الناس جلوسًا ببابه لم يؤذن لأحد منهم. قال: فأذن لأبي بكر، فدخل. ثم أقبل عمر فاستأذن، فأذن له، فوجد النبي على جالسًا حوله نساؤه واجمًا ساكتًا. قال: فقال: لأقولن شيئًا أضحك النبي على فقال: يا رسول الله، لو رأيت بنت خارجة سألتني النفقة، فقمت إليها فوجأت عنقها، فضحك رسول الله على وقال: "هن حولي كها ترى يسألنني النفقة" فقام أبو بكر إلى عائشة يجأ عنقها، فقام عمر إلى حفصة يجأ عنقها كلاهما يقول: تسألن رسول الله عنده؟ فقلن: والله لا نسأل رسول الله على شيئًا أبدًا ليس عنده، ثم اعتراحن شهرًا، أو تسعًا وعشرين ثم نزلت عليه هذه الآية: (يا أيها النبي قل لأزواجك) حتى بلغ (للمحسنات منكن آجرًا عظيمًا)".. الحديث.

ووجه الدلالة أن أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- قاما يضربان ابنتيهما

⁽١) ينظر: أحكام النفقة الزوجية (٩٣).

⁽٢) كتاب الطلاق/ باب: بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقًا إلا بنية (١١٠٣/٢) ١٤٧٨.



بحضرة رسول الله على إذ سألتاه نفقة لا يجدها، ومن المحال أن يضربا طالبتين للحق، ويقرهما رسول الله على ذلك، فدل على أنه لا حق لهما فيها طلبتاه من النفقة في حال الإعسار، وإذا كان طلبها لها باطلاً فكيف تمكن المرأة من فسخ النكاح بعدم ما ليس لها طلبه، ولا يحل لها، وقد أمر الله سبحانه وتعالى صاحب الدين أن ينظر المعسر إلى الميسرة (۱).

ونوقش الاستدلال بأن الزجر عن المطالبة بها ليس عند الرسول على لا يدل على عدم جواز فسخ النكاح لأجل إعسار الزوج بنفقة زوجته، وأما إقرار رسول الله على عدم جواز فسخ النكاح لأجل إعسار الزوج بنفقة زوجته، وأما إقرار رسول الله على لأبي بكر وعمر على ضربهها؛ فلها علم من أن للآباء تأديب الأبناء إذا أتوا ما لا ينبغي، ومعلوم أنه على لم يفرط فيها يجب عليه من الإنفاق، فلعله ن طلبن زيادة على ذلك، كها أنه لم يرو أن زوجات رسول الله على طلبن الفسخ، ولم يجبن إليه (٢) وكيف يمكن احتمال القول بذلك، وقد خيرهن الرسول على بعد ذلك كها جاء في قول سمكن احتمال القول بذلك، وقد خيرهن الرسول على بعد ذلك كها جاء في قول سمكن احتمال القول بذلك، وقد خيرهن الرسول على بعد ذلك كها جاء في قول سمكن أمَتِعْكُنَّ وأُسَرِحْكُر بَّ سَرَاحًا حَمِيلاً ﴾ (٣) فاخترنه صلوات الله وسلامه عليه.

٤/ لم يزل في الصحابة المعسر والموسر، وكان معسر وهم أضعاف أضعاف موسريهم، فيا مكن النبي على امرأة واحدة قط من الفسخ بإعسار زوجها، ولا أعلمها أن الفسخ حق لها فإن شاءت صبرت، وإن شاءت فسخت، وهو يشرع الأحكام عن الله تعالى بأمره، فهب أن الأزواج تركن حقهن، أفها كان فيهن امرأة

ینظر: زاد المعاد (٥/ ١٩).

⁽٢) ينظر: سبل السلام (٣/ ٢٢٥).

⁽٣) الأحزاب: (٢٨).



واحدة تطالب بحقها (١).

وقد تناظر فيها الإمام مالك وغيره. فقال: ليس الناس اليوم كذلك، إنها تزوجته رجاء (٢).

ومعنى كلامه: أن نساء الصحابة -رضوان الله عليهم - كنّ يردن الله والدار الآخرة، ولم يكن مرادهن الدنيا، فلم يكن يبالين بعسر أزواجهن، أما نساء اليوم فإنها يتزوجن رجاء دنيا الأزواج ونفقتهم وكسوتهم، وصار هذا المعروف كالمشروط في العقد، وكان عرف الصحابة ونسائهم كالمشروط في العقد، والسرط العرفي في أصل مذهب مالك كاللفظى. قاله ابن القيم (٣).

٥/ القاعدة الشرعية تنص على ارتكاب أخف الضررين، وأهون الشرين، إذا لم يكن هناك مفر من ارتكاب أحدهما، والحكم بالفرقة الزوجية إبطال لحق النزوج بالكلية، وإلزام الزوجة بالانتظار على زوجها حتى يوسر، والاستدانة عليه تأخير لحقها بعض الوقت، وتأخير الحق أهون شأنًا من الإبطال، فوجب أن يصار إليه.

يقول ابن القيم: "وقد جعل الله الفقر والغنى مطيتين للعباد، فيفتقر الرجل الوقت، ويستغني الوقت، فلو كان كل من افتقر فسخت عليه امرأته، لعم البلاء، وتفاقم الشر، وفسخت أنكحة أكثر العالم، وكان الفراق بيد أكثر النساء، فمن الذي لم تصبه عسرة، ويعوز النفقة أحيانًا" (3).

٦/ لو تعذر من المرأة الاستمتاع بمرض متطاول، وأعسرت بالجماع، لم

⁽۱) زاد المعاد (٥/ ١٩٥).

⁽٢) المحلي (١٠/ ٩٧).

⁽٣) زاد المعاد (٥/ ١٧ ٥).

⁽٤) زاد المعاد (٥/ ٢٠٥).



يمكن الزوج من فسخ النكاح، بل يوجبون عليه النفقة كاملة مع إعسار زوجته بالوطء، فكيف يمكنونها من الفسخ بإعساره عن النفقة؟!! (١).

الراجع:

وبالنظر في أدلة كلا الفريقين يترجح ما قاله ابن القيم: "والذي تقتضيه أصول الشريعة وقواعدها في هذه المسألة أن الرجل إذا غرّ المرأة بأنه ذو مال، فتزوجته على ذلك، فظهر مُعْدمًا لا شيء له، أو كان ذا مال وترك الإنفاق على امرأته، ولم تقدر على أخذ كفايتها من ماله بنفسها، ولا بالحاكم أن لها الفسخ، وإن تزوجته عالمة بعسرته، أو كان موسرًا ثم أصابته جائحة اجتاحت ماله فلا فسخ لها في ذلك، ولم تزل الناس تصيبهم الفاقة بعد اليسار ولم ترفعهم أزواجهم إلى الحكام ليفرقوا بينهم وبينهن " (٢).

وفي ترجيح ما ذهب إليه ابن القيم ارتكاب أخف الضررين، ودفع أعلى المفسدتين، ثم إن المطلع على مذهب الأحناف ، والظاهرية يرى رفع يد الزوج المعسر عن زوجته لتكتسب وتنفق على نفسها بالطرق المشروعة، كها أنه أثبت لها حق الاستدانة على زوجها بإذن من القاضي رضي الزوج أم لم يرض، ما دامت الاستدانة بغرض الإنفاق على نفسها فترة الإعسار.

ولو طال إعسار الزوج ولحق الزوجة الضرر بالإعسار؛ فلا شك في أن لقول الجمهور حظه من النظر، ونصيبه بالأخذ.

⁽٢) زاد المعاد (٥/ ٢١٥).



⁽١) ينظر: المحلي (١/ ٩٢)، زاد المعاد (٥/ ٢٥١)، فتح القدير (٤/ ٢٠٢).



المسألة السادسة: نفقة زوجة الغائب.

إذا غاب الزوج وترك زوجته بلا نفقة سواء كانت غيبته لخروجه عن بلده مدة السفر، وراجعت الزوجة القاضي ليفرض لها نفقة عليه، وأقامت البينة على ذلك بأن حلفت بأن زوجها الغائب لم يعطها النفقة، ولا كانت ناشزًا، ولا مطلقة مضت عدتها، فإن كان للزوج مال ظاهر حكم لها القاضي بالنفقة، ونفذ الحكم في ماله الظاهر سواء كان من جنس النفقة كالمأكل والكسوة، أم لم يكن من جنسها كالعقار وغيره، وإن لم يكن له مال ظاهر حكم عليه بالنفقة واستدانت عليه، وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء مالك (۱) والشافعي (۲) وأحمد (۳) أن الغائب كالحاضر بالنسبة لأحكام النفقة.

واستدلوا بها أخرجه البخاري، ومسلم من حديث عائشة قالت: جاءت هند بنت عتبة فقالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل مِسِّيك، فهل عليِّ حرج أن أطعم من الذي له عيالنا؟ قال: " لا إلا بالمعروف" (٤٠).

وبوّب عليه البخاري في كتاب النفقات، باب: نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها، ونفقة الولد (٥٠).

وبها أخرجه الشافعي في الأم من طريق ابن عمر، أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم، يأمرهم أن ينفقوا أو يطلقوا؛ فإن

⁽١) ينظر: التاج والإكليل (٤/ ٢٠١)، حاشية الدسوقي (٢/ ٢٤٦).

⁽٢) ينظر: فتاوى ابن الصلاح (٢/ ٤٥٥)، إعانة الطالبين (٤/ ٨٤).

⁽٣) ينظر: المغني (٨/ ١٨٢)، كشاف القناع (٥/ ٤٧٠).

⁽٤) تقدم تخريجه ص (٦٣١).

^{.0. \$\$ (7.01/0)(0)}



طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا. وصححه الألباني في الإرواء (١).

المسألة السابعة: نفقة الزوجة المريضة:

إذا كانت الزوجة مريضة فإنها تنقسم إلى قسمين:

ان تمرض قبل الزفاف مرضًا لا يمكِّنها من الانتقال إلى منزل الزوج، فلا نفقة لها في هذه الحالة؛ لعدم تحقق الاحتباس الموجب للنفقة اللذي يمكن معه استيفاء أحكام الزواج من الاستمتاع والخدمة والمؤانسة.

Y) أن تزف سليمة إلى زوجها، ثم تمرض بعد ذلك عنده مرضًا يمنعها من بذل نفسها لزوجها للاستمتاع بها؛ لأن موجب النفقة قد تم فعلاً وتحقق، والمرض شيء عارض، ومن المعروف في الشريعة الإسلامية أن النفقة من الحقوق الواجبة للزوجة على الزوج وجوبًا مستمرًا ما دامت الحياة الزوجية قائمة، والحقوق الدائمة لا تسقط بالأمور العارضة، كها أن حسن المعاشرة يوجب أن يتحمل كل من الزوجين الآخر في مرضه وسقمه، ثم إن ما تعذر عليه من الاستمتاع سبب لا تنسب فيه المرأة إلى تفريط، وإلى هذا ذهب الأحناف (٢)، والشافعية (٣) والحنابلة (٤).

المسألة الثامنة: نفقة الزوجة الموظفة:

يحسن التنبيه قبل البدء في عرض أقوال الفقهاء بالنسبة لنفقة الزوجة الموظفة أن أشير إلى أن الإسلام كفل للمرأة حقها في التملك، وحرية التصرف فقال: ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمًّا ٱكۡتَسَبْنَ ﴾ ولم يوجب عليها نفقة في بيت أبيها، ولا بيت زوجها، كما أباح لها العمل في الميادين النسائية

⁽۱) تقدم تخریجه ص (۲۵۲).

⁽٢) ينظر: بدائع الصنائع (٤/ ١٩)، البحر الرائق (٤/ ١٩٧).

⁽٣) ينظر: المجموع شرح المهذب (١٧/ ٧٧)، مغنى المحتاج (٣/ ٤٣٧).

⁽٤) ينظر: كشاف القناع (٣/ ٣٠٥)، شرح منتهى الإرادات (٣/ ٣٥٣).



وفق الضوابط الشرعية (۱) وانخرطت كثير من النساء في العمل في هذه الميادين، ودخلن سلك التوظيف. غير أن بعض أصحاب النفوس الضعيفة سولت لهم أنفسهم أمرًا، فأحدقت ببعض الموظفات عيون طامعة تتطلع إلى ما في أيديهن من رواتب ظنًا من بعضهم أن المرأة ليست أهلا للتملك، واعتقادًا من آخرين أن المرأة لا يحق لها التصرف في مالها أو راتبها، واستغلالاً من الجميع؛ لضعف المرأة ،وقلة حيلتها.

ولعل في مقدمة هؤلاء الذين تشربت أنفسهم الطمع، وسيطر على قلوبهم الحرص حتى غطى على بصائرهم الأولياء والأزواج، فاستخدموا حيلاً شتى لأكل من حرّج رسول الله على بطاقة السحب المصرفي ليسحب كدح المسكينة، ويرجع لها فضلته، مظهرًا المنة والفضل، أو يقترض مبالغ ضخمة من البنك باسم الموظفة، ثم يجعلها مثقلة بالديون؛ لتقتطع من راتبها من غير طيب نفس منها، بل إن بعض الآباء يجبس ابنته عن الزواج معللاً فعلته الشنعاء بالخوف على مالها؛ وإذا به اللص الأول لهذا المال، وجمع في فعلته جريمتين شنعاوين: ظلمها المالي، وظلمها النفسي، فأي ذنب فعل؟؟!!.



⁽۱) سيأتي ص (۸۷۹).

⁽٢) البقرة: (١٨٨).



واختلف الفقهاء في نفقة الزوجة العاملة التي تشتغل بمهنة أثناء النهار،
 وتقوم بأشغال البيت، ومطالبه بالليل أو العكس، هل يجب على زوجها نفقتها أو
 لا؟.

وللإجابة عن هذا التساؤل نقول لا يخلو حال الزوج من أحد أمرين:

1/ إما أن يكون خروج الزوجة للعمل برضا الزوج وإذنه، وعلمه لتساعده على متطلبات الحياة، ومشكلات العصر، وفي هذه الحالة يكون للزوجة النفقة على زوجها؛ لأن عملها كموظفة وإن كانت قد فوتت على الزوج شيئًا من حق التمكين التام، والاحتباس الكامل إلا أنه تفويت جزئي لا يخرج عن دائرة رضاه وعلمه، وهذا الحق الفائت حق خالص له من حقه أن يتصرف فيه بها يشاء.

ولذا ضعف علاء الدين الحصكفي ما جاء في المجتبى قال في الدر المختار:

" قال في المجتبى: وبه عرف جواب واقعة في زماننا أنه لو تزوج من المحترفات التي تكون في النهار في مصالحها، وبالليل عنده، فلا نفقة لها. قال في النهر: وفيه نظر " (١).

ويتأكد حق النفقة إذا اشترطت الزوجة على زوجها في عقد النكاح الخروج للعمل أو الاستمرار فيه، فإنه يلزم الزوج الوفاء به، لقوله على: "إن أحق ما أوفيتم من الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج" (٢).

⁽¹⁾⁽٣/٧٧٥).

⁽٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب النكاح/ باب: الشروط في النكاح، وقال عمر: مقاطع الحقوق عند الشروط. وقال المسور بن مخرمة سمعت النبي عليه في مصاهرته، فأحسن قال: "حدثني فصدقني، ووعدني فوفي لي" (٥/ ١٩٧٨) ٢٨٥٦.



وإذا لم يف الزوج به، وطالبته الزوجة ولم يرضَ بذلك، فإن لها الفسخ (١).

٢/ وإما أن يكون خروج الزوجة للعمل بدون إذن الزوج ورضاه، أو شرط عليها في العقد أن تترك عملها، ففي هذه الحالة لا يكون للزوجة نفقة على زوجها لعدم رضاه بعملها، وعدم تحقق كهال الاحتباس والتمكين الموجب للنفقة، ولأن عملها واحترافها بعد علمها بعدم رضا الزوج، وعدم امتثالها لأوامره يعد نشوزًا، والنشوز مسقط للنفقة على الراجح (٢).

وبعد هذا لا يحل للرجل أن يتنصل من المسؤولية، ويتهرب من الإنفاق على من أخذها بأمان الله، واستحل فرجها بكلمة الله، فعليه أن يعيد الحق لأهله، وأن يحاسب.

المسألة التاسعة: نفقة الناشز:

النشوز في اللغة مأخوذ من النشز، وهو المرتفع من الأرض، فكأن المرأة ارتفعت عن طاعة زوجها، وامتنعت عن فراشه (٣).

• ومن النشوز عند الفقهاء:

١/ أن تمتنع الزوجة من الانتقال إلى منزل الزوجية ابتداء بغير حق شرعي
 وقد دعاها إلى الانتقال، وأعد لها المسكن الذي يليق بها.

٢/ خروجها من منزله بغير إذنه أو حق شرعمي، وإذا استمرت على ذلك

⁽١) ينظر: فتح الباري (٢١٧/٩)، أثر راتب الزوجة الموظفة في الحياة الزوجية، دراسة فقهية، رسالة دكتوراه من جامعة الملك سعود للدكتور عبد العزيز الدبيش (٢٠٢).

⁽٢) ينظر: الأحوال الشخصية لأبي زهرة(٢٧٨)، أحكام النفقة الزوجية (١٢)، وسيأتي مزيد تفصيل حول نفقة المرأة الناشز بعده (المسألة التاسعة).

⁽٣) ينظر: المفردات (٩٣)، لسان العرب (٥/ ١٧) مادة (ن ش ز).



طالت المدة أو قصرت فلا نفقة لها، وإذا عادت إلى طاعة زوجها واستقرت في مسكنه أنفق عليها، وسقط ما مضى من النفقة وقت خروجها.

٣/ امتناعها من الوطء بلا عذر أو غيره من الاستمتاعات كالقبلة واللمس وغيرها سواء كان المنع في بيت الزوج أو بيتها.

٤/ امتناعها من السفر معه إذا كان الطريق مأمون، ولم تخش حدوث ضرر أو مشقة لا تتحمل عادة (١).

ذهب جهور العلماء مالك (٢)، والشافعي (٣)، وأصحاب الرأي (٤)
 والحنابلة (٥) إلى أن الناشز لا نفقة لها ولا سكني.

وقيّد ابن عبد البر النشوز الذي تسقط به نفقة الزوجة بعدم الحمل، قال: "ومن نشزت عنه امرأته بعد دخوله بها سقطت عنه نفقتها إلا أن تكون حاملاً" (٢)

وهذا تقييد صحيح، فالنفقة للولد، ولا يمكن إيصالها إليه إلا بالإنفاق عليها.

قال ابن المنذر: لا أعلم أحدًا خالف هؤلاء إلا الحكم، ولعله يحتج بأن نشوزها لا يسقط مهرها فكذلك نفقتها (٧).

⁽۱) ينظر: بدائع الصنائع (٤/ ١٩)، روضة الطالبين (٩/ ٥٩)، المغني (٩/ ٢٩٥)، مغني المحتاج (٣/ ٢٩٥).

⁽٢) ينظر: الكافي لابن عبد البر (٢٥٥)، التاج والإكليل (٤/ ١٨٨).

⁽٣) ينظر: المهذب (٢/ ٧٠)، الإقناع للشربيني (٦/ ٤٣٢).

⁽٤) ينظر: بدائع الصنائع (٤/ ٢٢)، البحر الرائق (٤/ ١٩٥).

⁽٥) ينظر ينظر: المغنى (٨/ ١٨٩)، المبدع (٨/ ١٩٤).

⁽٦) ينظر: الكافي (٢٥٥).

⁽٧) عزاه له ابن قدامة في المغنى (٨/ ١٨٩).



واستدل الجمهور بها يأتي:.

١/ قول عالى: ﴿ وَٱلَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُرَ قَعِظُوهُرَ قَعِطُوهُرَ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِع وَٱضْرِبُوهُنَّ فَإِنَّ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ﴾ (١).

ووجة الدلالة من الآية أن الله قد أذن للزوج في هجر زوجته في المضجع لخوف نشوزها، فكان مباحًا له ترك الإنفاق عليها إذا نشزت من باب أولى (٢) مع أن الحق في الصحبة قاسم يشترك فيه الزوجان، بينها الإنفاق حق خالص للزوجة، فكان إسقاط الحق الخالص للزوجة أولى (٣).

٢/ ما ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر أنه على قال في خطبة الوادع: "فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدًا تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربًا غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف" (١٤).

قال ابن العربي: "وفي هذا دليل أن الناشز لا نفقة لها ولا كسوة" (٥) وذلك لأن رسول الله على الله على صورة من صور النشوز، وعلق الرزق والكسوة بعدمها.

٣/ قال ابن قدامة: "ولنا أن النفقة إنها تجب في مقابلة تمكينها، بدليل أنها لا تجب قبل تسليمها إليه، وإذا منعها النفقة كان لها منعه التمكين. فإذا منعته التمكين

⁽١) النساء: (٣٤).

⁽٢) ينظر: الأم (٥/ ٧٤).

⁽٣) ينظر: المبسوط (٥/ ١٨٦).

⁽٤) تقدم تخريجه ص (٦٣١).

⁽٥) أحكام القرآن (١/ ٥٣٥).



كان له منعها من النفقة" (١).

والنفقة إلزام وغرم وجب على الزوج مقابل احتباس الزوجة، فإذا نشرت وألزم بالنفقة كان إلزامًا بدون مقابل، وفيه من الإجحاف بالزوج ما فيه.

● ومما تقدم لك تعلم أن الناشز لا نفقة لها على الراجح. وإن كان لها ولد فعليه نفقة ولده؛ لأنها واجبة له، فلا يسقط حقه بمعصيتها. وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء (٢).

المسألة العاشرة: نفقة المعتدات من طلاق:

تعريف الطلاق:

يحسن بدء قبل إثبات حق المطلقة المعتدة في النفقة أن ينبه على بعض التعريفات:

الطلاق: حل قيد النكاح في الحال أو في المآل بلفظ مشتق من مادة الطلاق أو ما في معناها.

الطلاق الرجعي: هو الذي يملك الزوج فيه مراجعة زوجته، ولو لم ترض ما دامت في العدة دون حاجة إلى مهر وعقد جديدين.

المطلقة طلاقًا بائنًا بينونة صغرى: وهو الطلاق الـذي لا يملـك الـزوج معـه مراجعة زوجته إلا بإذنها، وبعقد ،ومهر جديدين، ويكون دون ثلاث طلقات.

المطلقة المبتوتة أو البينونة الكبرى: وهي من بت زوجها طلاقها، وأصبحت لا تحل له حتى تنكح زوجًا غيره. وتكون طلقاتها ثلاث (٣).

⁽٣) ينظر: المغنى (٧/ ٢٦٨، ٢٧٢، ٣٠١)، المطلع لمحمد بن أبي الفتح (٣٤٩).



⁽١) المغنى (٨/ ١٨٩).

⁽٢) المصادر المتقدمة.



ومن هنا فاعلم -وفقك الله- أن أهل العلم اتفقوا في نفقة المعتدات على ما يأتي:

١/ لا نفقة للمطلقة قبل الدخول؛ لأنه لا عدة لها؛ لقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّنَا اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللللَّا اللَّالَّةُ اللَّا اللَّهُ اللَّذِلْمُ اللَّلَّاللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

٢/ وجوب النفقة للمطلقة الرجعية؛ يقول ابن عبد البر: "لا خلاف بين علماء الأمة أن اللواتي لأزواجهن عليهن الرجعة لهن النفقة، وسائر المؤونة على أزواجهن، حوامل كن أو غير حوامل؛ لأنهن في حكم الزوجات في النفقة والسكنى والميراث ما كن في العدة" (٢).

فالمطلقة الرجعية لها النفقة والسكنى؛ لأن الطلاق الرجعي يعتبر امتدادًا للزوجية؛ لقوله تعالى: ﴿ لَا تَحْزِجُوهُ مَنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُ مَنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ لِلزوجية؛ لقوله تعالى: ﴿ لَا تَحْزِجُوهُ مَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَ لَا يَغَدُ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَ لَا يَقَدُ لَا يَفَدَ لَا لِكَ أَمْرًا ﴾ (٣).

يقول ابن كثير: " ﴿ لَا تَخُرِجُوهُنَّ مِنَ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخُرُجِنَ ﴾ أي في مدة العدة لها حق السكنى على الزوج ما دامت معتدة منه، فليس للرجل أن يخرجها، ولا يجوز لها أيضًا الخروج؛ لأنها متعلقة لحق النزوج أيضًا ﴿ وَتِلْكَ



⁽١) الأحزاب: (٤٩).

⁽٢) الاستذكار (٦/ ١٦٥).

⁽٣) الطلاق: (١).



حُدُودُ ٱللهِ ﴾ أي شرائعه ومحارمه ﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللهِ ﴾ أي يخرج عنها ويتجاوزها إلى غيرها ولا يأتمر بها ﴿ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَ ﴾ أي بفعل ذلك، وقوله: ﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللهَ يُحَدِثُ بَعْدَ ذَالِكَ أُمْرًا ﴾ أي إنها أبقينا المطلقة في منزل الزوج في مدة العدة، لعل الزوج يندم على طلاقها، ويخلق الله تعالى في قلبه رجعتها، فيكون ذلك أيسر وأسهل " (١).

وتأمل الآية تقف على الآتي:

١/ ﴿ لَا تُخْرِجُوهُ مِنَ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُ فَ أَضَافَ البيوت إلى الزوجات، وهي للأزواج؛ لتأكيد النهي ببيان كهال استحقاقهن لسكناها كأنها أملاكهن.

٢/ قوله سبحانه بعد نواهيه ﴿ وَتِلْكَ ﴾ إشارة إلى ما ذكر من الأحكام، وما في اسم الإشارة من معنى البعد مع قرب العهد بالمشار إليه للإيذان بعلو درجتها، وبعد منزلتها.

٣/ ﴿ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ أظهر حدود الله في الثانية مع أن الموضع موضع إضهار، والإظهار في حيز الإضهار لتهويل أمر التعدي، والإشعار بعلة الحكم (٢)

واستدلوا -أيضًا- بم أخرجه أحمد في المسند ٣٠ والنسائي في المجتبي (١٠)

⁽١) تفسير ابن كثير (٤/ ٣٧٩).

⁽٢) ينظر: تفسير أبي السعود (٨/ ٢٦١).

^{(7)(03/70).177.}

^{(3)(5/331)7.37.}



والطبراني في الأوسط (۱) والكبير (۲) من طرق عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس قالت: أتيت النبي على فقلت: أنا بنت آل خالد، وإن زوجي فلانًا أرسل لي بطلاقي، وإني سألت أهله النفقة والسكنى، فأبوا على. قالوا: يا رسول الله إنه قد أرسل إليها بثلاث تطليقات. قالت: فقال رسول الله على: "إنها النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة "واللفظ للنسائى. وصححه الألباني (۲)

٣/ الحامل المطلقة طلاقًا بائنا تجب لها النفقة، يقول ابن عبد البر: "إن كانت المبتوتة حاملاً فالنفقة لها بإجماع العلماء" (١) لقول تعالى: ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (٥).

يقول الرازي: "وهذا بيان حكم المطلقة البائنة لأن الرجعية تستحق النفقة، وإن لم تكن حاملاً، وإن كانت مطلقة ثلاثًا أو مختلعة فلا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً" (٦) فالنفقة لها لأجل الحمل.

• وأمّا المطلقة المبتوتة غير الحامل وكذا المختلعة؛ لأن جمهور الفقهاء يعدون الخلع طلاقًا بائنًا (٧) فإنه لا نفقة لها ولا سكني على الراجح من أقوال أهل العلم،

⁽¹⁾⁽٧/ ٤٤/) ٢٠١٧.

⁽Y) (3Y\ AVT) OTP.

⁽٣) صحيح سنن النسائي (٣٤٠٣).

⁽٤) الاستذكار (١٨/ ٦٩).

⁽٥) الطلاق: (٦).

⁽٦) التفسير الكبير (٣٠/ ٣٣).

⁽٧) ينظر: المغنى (٧/ ٢٤٩)، فتح الباري (٩/ ٤٠٠)، زاد المعاد (٥/ ١٩٨).



وإلى هذا ذهب أحمد في المشهور عنه (١) وأبو ثور (٢) وأبو داود (٣) ورجح هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية (١) وتلميذه ابن القيم (٥).

واستدلوا بها أخرجه مسلم في صحيحه (٢) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير، فسخطته، فقال: والله مالك علينا من شيء، فجاءت رسول الله على فذكرت ذلك له، فقال: "ليس لك عليه نفقة" فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: "تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدي عند ابن أم مكتوم؛ فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك، فإذا حللت فآذنيني "قالت: فلها حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان، وأبا جهم خطباني. فقال رسول الله على أسامة ابن زيد" يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، أنكحي أسامة ابن زيد" فكرهته، ثم قال: "أنكحي أسامة" فنكحته، فجعل الله فيه خيرًا واغتبطت.

وأخرج - أيضًا - من طريق أبي سلمة، عن فاطمة بنت قيس أنه طلقها زوجها في عهد النبي على وكان أنفق عليها نفقة دون، فلم رأت ذلك قالت: والله لأعلمن رسول الله على فإن كان لي نفقة أخذت الذي يصلحني، وإن لم تكن لي نفقة لم آخذ منه شيئًا. قالت: فذكرت ذلك لرسول الله على فقال: "لا نفقة لك ولا سكنى".

ووقع في رواية الجماعة إلا البخاري أنها طلقها زوجها ثلاثًا، فلم يجعل لها

⁽١) ينظر: المغني (٨/ ١٣٢)، المبدع (٨/ ١٩٢).

⁽٢) عزاه له ابن قدامة في المغني (٨/ ١٣٢)، والحافظ في الفتح (٩/ ٣٩٠).

⁽٣) ينظر: المحلى (١٠/ ٢٩١)، مختصر اختلاف العلماء (١/ ١٤٩)، المغنى (٨/ ١٣٢).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٣٣/ ٣٣).

⁽٥) زاد المعاد (٤/ ٢٢٥).

⁽٦) كتاب الطلاق/ باب: المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها (٢/ ١١١٤) ١٤٨٠.



رسول الله ﷺ نفقة ولا سكني (١).

وقد تقدم (٢) قول رسول الله ﷺ: "إنها النفقة والسكني للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة".

ثم إن هذا الحكم موافق لما جاء في كتاب الله عز وجل قال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا اللَّهَ النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتْمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِنَ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ وَٱلنَّقُواْ ٱللّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُنَ إِلّآ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِي لَعَلَّ ٱللّهَ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللّهَ عُدُودُ ٱللّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللّهَ عُدُودُ اللّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا يَعْرُونِ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُونِ ﴾ (٣).

فأمر الله سبحانه الأزواج الذين لهم عند بلوغ الأجل الإمساك والتسريح بأن لا يُخرجوا أزواجهم من بيوتهن، وأمر أزواجهن أن لا يُخرجوا أزواجهم من بيوتهن، وأمر أزواجهن أن لا يَخْرُجن، فدّل على جواز إخراج من ليس لزوجها إمساكها بعد الطلاق، فإنه سبحانه ذكر لهؤلاء المطلقات أحكامًا متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض، وأشار سبحانه إلى حكمة ذلك، وأنه في الرجعيات خاصة لقوله: ﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ ثُحِّدِثُ بَعْدَ ذَالِكَ أُمْرًا ﴾ والأمر الذي يرجى إحداثه ها هنا: المراجعة، واقتضت حكمة أحكم الحاكمين، وأرحم الراحين ببقاء الزوجة في بيتها لعل الزوج يندم، ويزول الشر الذي نزغه الشيطان



⁽۱) أبو داود (۲/ ۲۸٦) ۲۲۸٦، وابن ماجة (۱/ ۲۵٦) ۲۰۳٦، والترمذي (۳/ ٤٨٤) ۱۱۸، والنسائي (۲/ ۲۸۸) ۴۵۸، والنسائي (۲/ ۲۰۸) ۴۵۸، وانظر تفنيد ابن القيم للمطاعن الواردة على حديث فاطمة بنت قيس، فقد أفرده في زاد المعاد (٤/ ٥٢٨ - ٥٤٢) بمبحث نفيس، قلّ أن تجده عند غيره.

⁽٢) ص (٦٦٩).

⁽٣) الطلاق: (١-٢).



بينها، فتتبعها نفسه، فيراجعها.

وهكذا يكون السياق خاصًا بالمطلقات الرجعيات يرشد لذلك القرينة في قول تعالى: ﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحُدِثُ بَعْدَ ذَالِكَ أُمْرًا ﴾ وقول : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَ فَول مَا المُعروف إلا حيث فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ وما الإمساك بالمعروف إلا حيث تكون الرجعة محنة.

وإذا كان الطلاق بائنًا بينونة كبرى فلا إحداث ولا إمساك، وكيف يكون الإمساك ممكنًا أو الرجعة وقد قال تعالى في شأن المبتوتة:

﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴿ (١).

وعلى هذا التخريج يتضح أن المتحدث عنهن في آيـة الطـلاق هـن المطلقـات الرجعيات لا غير.

ولا سبيل إلى إقحام المبتوتة إلا بتفكيك الضمائر واختلافها مع مفسرها، وهو ما لا تحتمله بلاغة القرآن ونظمه الفصيح (٢).

يقول ابن القيم: ".... وكان قول النبي على "إنها النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها رجعة مشتقا من كتاب الله عز وجل، ومفسرًا له، وبيانًا لمراد المتكلّم منه، فقد تبين اتحاد قضاء النبي على وكتاب الله عز وجل، والميزان العادل معها أيضًا لا يخالفها "(٣).

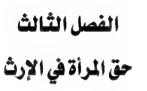


⁽٣) المصدر السابق.



⁽١) البقرة: (٣٦).

⁽٢) ينظر: زاد المعاد (٥/ ٢٢٥ - ٥٢٨).



يشتمل هذا الفصل على مبحثين: المبحث الأول: ميراث المرأة في الكتاب

والسنة.

المبحث الثاني: شبهة حول ميراث المرأة،

والرد عليها





توطئة:

لقد تقدم فيما مضى أن المرأة في الجاهلية لم تكن ترث لكونها تُورّث هي في جملة التركة، والذي يورث لا يرث، بل لا إرث له ولا ملك، ومعلوم أن العرب في جاهليتهم قبل الإسلام كانوا لا يرون المرأة أهلاً للإرث من أقاربها؛ لأنها لا تحمل سيفًا، ولا تدافع عن قبيلة، ولا تغزو، ولا تحوز الغنائم، وخشوا على المال أن ينتقل إلى الغريب إن هي تزوجته، فحرموها الإرث والمهر والوصية (() وأكلوا مالها ظليًا وعدوانًا حتى أشرقت شمس الإسلام لتزيل غياهب ظلام الجاهلية، وتثبت حق المرأة في الإرث أمّا كانت أو زوجة أو أختًا أو بنتًا، وجاءت آيات القرآن لتؤكد حق المرأة في الميراث، وكذا الأحاديث النبوية.



⁽١) ينظر: حقوق المرأة في الإسلام لمحمد عرفة (١٣٩).



27

المبحث الأول

ميراث المرأة في الكتاب والسنة

الأدلة من الكتاب،

١/ قـال تعـالى: ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَ'لِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ
 نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَ'لِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرُ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ (١).

وقد أثبت الله حق النساء في الميراث، وأكده من عدة نواح:

أ- أفرد سبحانه وتعالى ذكر النساء بعد ذكر الرجال، ولم يقل: للرجال والنساء نصيب؛ لئلا يستهان بأصالتهن في هذا الحكم، ودفع ما كانت عليه الجاهلية من عدم التوريث (٢).

ب- قول ه تعالى: ﴿ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرُّ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ فليس أدل من ذلك على أن حق المرأة في الإرث ثابت، ولو من القليل التافه الذي يخلفه الميت، مما لا يدفع مجالاً للشك أو الريب أو التهرب من إعطاء المرأة لما تستحقه بعطاء الله لها.

ج- قوله: ﴿ نَصِيبًا مَّفَرُوضًا ﴾ فبالرغم من أن ذكر نصيب المرأة جاء في أول الآية وللنساء نصيب، إلا أن الله تعالى كرر ذكر هذا النصيب مع توكيده بكلمة (مفروضًا) لإزالة أي لبس، ولإثبات هذا الحق ثبوتًا قطعيًا (٣).

النساء: (٧).

⁽٢) ينظر: تفسير أبي السعود (٢/ ١٤٦)، فتح القدير (١/ ٢٢٦).

⁽٣) ينظر: تفسير أبي السعود (٢/ ١٤٧)، شبهات في طريق المرأة المسلمة لعبد الله الجلالي (٤٣-٤٤).



٢/ أثبت القرآن حق الأم في الإرث فقال عزّ من قائل سبحانه: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتَ وَ حِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ وَلا بَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدُّ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدُّ وَوَرِثَهُ وَ أَبُواهُ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَا فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَا أَوْدَيْنِ ﴾ (١).

٣/ وأثبت حق الزوجة، فقال سبحانه: ﴿ وَلَهُ يَ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَٰتُمْ إِن لَمْ
 يَكُن لَّكُمْ وَلَدُّ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدُ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكُمُ ﴾ (١).

٤/ وأثبت حق البنت، فقال سبحانه: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيَ أُولَدِكُمْ لَللَّهُ فِي أُولَدِكُمْ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِ ٱلْأُنثَينِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ ٱثَّنتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتُ وَاحِدَةً فَلَهَا ٱلبِّصْفُ وَلا بَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ ﴾ (٣).

٥/ وأثبت حق الأخت، فقال سبحانه: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَنَةً وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِن أَوْ اللَّهُ مَن اللَّهُ يُورَثُ كَانُواْ أَكْرُ مِن أَوْ اللَّهُ اللَّهُ مُن اللَّهُ يُورَثُ كَانُواْ أَكْرُ مِن اللَّهُ يَا اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ۚ إِن المَرُوُّا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَكُ وَلَهُ وَلَهُ أَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُو يَرِثُهَا إِن اللَّهُ يَكُن هَا وَلَكٌ فَإِن كَانَتَا الثَّنتَيْنِ فَلَهُمَا النَّالُثَانِ مِمّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُواْ إِخْوَةً رِجَالاً لَمْ يَكُن هُمَا وَلَكٌ فَإِن كَانُواْ إِخْوَةً رِجَالاً

⁽١) النساء: (١١).

⁽۲) النساء: (۱۲).

⁽٣) النساء: (١١).

⁽٤) النساء: (١٢).



وَنسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ لَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا أَوَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ (١).

الأدلة من السنة،

1/ أخرج البخاري (٢) من طريق عطاء، عن ابن عباس قال: كان المال للولد، وكانت الوصية للوالدين، فنسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الانثيين، وجعل للأبوين لكل واحد منها السدس، وجعل للمرأة الثمن والربع، وللزوج الشطر والربع.

• وأخرج البخاري - أيضًا - في ميراث البنات (٥) من طريق الأسود بن يزيد قال: أتانا معاذ بن جبل باليمن معلمًا وأميرًا، فسألناه عن رجل توفي، وترك ابنته وأخته، فأعطى الابنة النصف، والأخت النصف.

⁽٥)(٣٥٣٢).



⁽١) النساء: (١٧٦).

⁽٢) كتاب الوصايا/ باب: لا وصية لوارث (٣/ ١٠٠٨) ٢٥٩٦.

⁽T) (T/ TV3Y) YOTF.

⁽٤) كتاب الوصية/ باب: الوصية بالثلث (٣/ ١٢٥٠) ١٦٢٨.



٣/ أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفرائض، باب: ميراث ابنة ابن مع ابنة (١) وباب: ميراث الأخوات مع البنات عصبة (٢) من طريق هزيل بن شرحبيل قال: سئل أبو موسى عن بنت وابنة ابن وأخت، فقال: للبنت النصف، وللأخت النصف، وائت ابن مسعود فسيتابعني، فسئل ابن مسعود، وأخبر بقول أبي موسى فقال: لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين، أقضي فيها بها قضى النبي على: للابنة النصف، ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقي فللأخت، فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود، فقال: لا تسألوني ما دام هذا الجبر فيكم. واللفظ في الموضع الأول من البخاري.

3/ أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفرائض/ باب: ميراث الأخوات والأخوة (٣) ومسلم في صحيحه في كتاب الفرائض/ باب: ميراث الكلالة (٤) من طريق محمد بن المنكدر قال: سمعت جابرًا قال: دخل علي النبي عليه وأنا مريض، فدعا بوضوء فتوضأ، ثم نضح عليّ من وضوئه، قال: فأفقت، فقلت: يا رسول الله، إنها لي أخوات، فنزلت آية الفرائض. ولفظ مسلم: حتى نزلت آية الميراث ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلُ اللّهُ يُفْتِيكُمْ في الْكَلَالَةِ ﴾.

٥/ أخرج أبو داود في السنن (٥)، وابن ماجه في السنن (٦)، والترمذي

^{(1) (5/} ٧٧٤٢) ٥٥٣٢.

^{(1)(1/ 19437) 1 1775.}

⁽T) (F PV3T) YFTF.

^{(3)(7/3771) 1111.}

^{(0) (4/111) 7847.}

⁽r)(Y\A.P).YYY.



قال الترمذي: هذا حديث صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن محمد ابن عقيل. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. وإسناده حسن، وفيه عبدالله بن محمد بن عقيل مختلف فيه، والراجح أنه حسن الحديث إذا لم يخالف (٥) ولم يخالف هنا. وحسنه الألباني في الإرواء (٢).

7/ أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٧) وابـن أبي شـيبة في مـصنفه (٨) وأحمـد في

^{(1)(3/3/3) 79.7.}

⁽Y) (3\PV) VT.

⁽Y) (3/ · VY, · AY) 30PV, 0PPV.

^{(3)(5/ 677) 78 - 71.}

⁽٥) ينظر: تهذيب التهذيب (٦/ ١٣) ١٩، التقريب (٥٤٦) ٣٦١٧.

^{(1)(1/11)}

[.] ١٧٧٦٤ (٣٩٧ /٩) (٧)

⁽A)(0\ F / 3) + 00 VY.



المسند (۱) وأبو داود في السنن (۲) وابن ماجة في السنن (۳) والترمذي في السنن (۱) وابن الجارود في المنتقى (۵) والطبراني في الكبير (۱) والبيهقي في الكبرى (۷) والمقدسي في المختارة (۸) من طرق عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ما أرى الدية إلا للعصبة؛ لأنهم يعقلون عنه، فهل سمع أحد منكم من رسول الله علي في ذلك شيئًا؟ فقال الضحاك بن سفيان الكلابي، وكان استعمله رسول الله على الأعراب: كتب إلي رسول الله على أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها. فأخذ بذلك عمر بن الخطاب. واللفظ لأحمد، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

قال الترمذي: حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم.

وقال المقدسي في المختارة: إسناده صحيح.

وبوّب عليه أبو داود: باب في المرأة ترث من دية زوجها.

اخرج البخاري في صحيحه في كتاب التفسير/ باب: ﴿ يَتَأْتُهَا ٱلَّذِينَ
 اَمَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهَا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَآ

^{(1)(07/77)03401.}

^{(7)(7/ 171) 7717.}

⁽T) (T\ TAA) T3FT.

^{.1810(77/8)(8)}

^{(0) (737) 779.}

⁽r) (A\PPY) PTIA.

⁽V) (A\ 371) OF7F1.

 $^{(\}Lambda)(\Lambda \setminus 0\Lambda) \Gamma \Lambda.$



ءَاتَيْتُمُوهُنَ ﴾ (1) من طريق عكرمة ،عن ابن عباس قال: قال: كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بامرأته إن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاؤوا زوجوها، وإن شاؤوا لم يزوجوها، فهم أحق بها من أهلها فنزلت الآية.

وقد أوردت نزرًا يسيرًا من الأحاديث النبوية التي تثبت حق المرأة في الإرث، وإلا فكتب السنة ملأى بأقوال رسول الله على وأحكامه في إثبات حقها، فراجع كتب الفرائض منها إن رمت الزيادة.



⁽١) النساء (١٩).





@1(

المبحث الثاني

شبهة حول ميراث المرأة والرد عليها

المطلع على توصيات المؤتمرات العالمية للمرأة يقف على المطالبة بمساواة المرأة بالرجل في حق الميراث، ويعتبر عدم المساواة من باب التمييز ضد المرأة، وفي هذه الإجراءات لمز بأحكام الشريعة الإسلامية فيها يتعلق بميراث المرأة، مما جعل بعضًا من الدول الإسلامية المشاركة في هذه المؤتمرات، وغير المشاركة تعترض على هذه الإجراءات والتوصيات وتبين أن هذا الأمر من الأحكام الشرعية القطعية التي لا تقبل الأخذ والرد، ومن الدول المعترضة: ليبيا، ومصر، وإيران، وموريتانيا، والمغرب، وتونس في كل من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة: ١٩٩٤م - ١٤١٦ه (١).

وبدأ الناعقون الذين ينعقون بم لا يعقلون يرددون كالأبواق توصيات المؤتمرات، ويتولى دعاة جهنم إثارة الشبهات؛ ليطفئوا نور الله ويأبى الله إلا أن يتم نوره؛ لأن الزبد يذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض، وأجزم أن مثير الشبهة لديه جهل تام بأحكام الشرع، ولو درس علم الفرائض لخجل من هذه المطالبة، وإليك تفنيد دعواه، وإبطال شبهته:

 ١/ إن التفاوت بين الذكور والإناث في بعض مسائل الميراث تحكمه معايير ثلاثة:

⁽١) ينظر: رسالة الدكتوراة للدكتور فؤاد العبد الكريم ""قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية دراسة نقدية في ضوء الإسلام " ٨١٧ – ٨٤١.





أولها: درجة القرابة بين الوارث -ذكرًا أو أنشى- وبين المورث -المتوفى-فكلها اقتربت الصلة زاد النصيب في الميراث، وكلها بعدت الصلة قبل النصيب في الميراث دون ما اعتبار لجنس الوارثين.

ثانيها: موقع الجيل الوارث من التتابع الزمني للأجيال ، فالأجيال التي تستقبل الحياة ، وتستعد لتحمل أعبائها عادة يكون نصيبها في الميراث أكبر من نصيب الأجيال التي تستدبر الحياة، وتخفف من أعبائها، بل وتصبح أعباؤها عادة مفروضة على غيرها، وذلك بصرف النظر عن الذكورة أو الأنوثة للوارثين والوارثات.

ثالثها: العبء المالي الذي يوجب السرع الإسلامي على الوارث تحمله، والقيام به حيال الآخرين، وهذا هو المعيار الوحيد الذي يثمر تفاوتًا بين الذكر والأنثى.... لكنه تفاوت لا يفضي إلى أي ظلم للأنثى، أو انتقاص إنصافها (١).

٢/ لابدأن تُعْلَم الحكمة من كون نصيب المرأة على النصف من نصيب الرجل، ذلك أن النصيب في الإرث مبني على الأعباء الاقتصادية في الحياة العائلية، لكل منها. فالرجل مكلف شرعًا كما مرّ بدفع المهر (٢) والالتزام بالنفقة (٣) وإن طلق زوجته كان لها المتعة (٤) فالرجل في شريعة الإسلام هو الملتزم بأعباء الأسرة من الناحية المالية، فكان من العدالة أن يكون لهذا الرجل حظ من الإرث أكثر من

⁽٤) ص (٩٧).



⁽١) ينظر: التحرير الإسلامي للمرأة للدكتور: محمد عمارة (٦٨).

⁽٢) ص (٦٩).

⁽٣) ص (٦١١).



حظ المرأة؛ ليستعين به على أداء هذه التكاليف (١) إما المرأة فتأخذ نصيبها من الميراث دون أدنى مشاركة أو أدنى مسؤولية مالية، ويمكن بيان الأمر بصورة حسابية على النحو التالي:

فلو توفي رجل - مثلاً - وترك بنتًا وابناً، وترك لهما مبلغ ستة آلاف، فإن نصيب الولد أربعة آلاف، والبنت ألفان، فإذا تزوج الولد فإن عليه أن يعطي زوجته مهرًا، وأن يعد لها منزلاً، وينفق عليها من ماله، أما أخته فإنه ليس عليها أن تنفق على زوجها، أو تدفع له مهرًا، بل إن زوجها هو المطالب بالنفقة عليها، وإذا لم تتزوج فنفقتها على أبيها أو أخيها أو أقرب الناس إليها، ففي هذه الحالة تكون الأربعة آلاف له ولزوجته وأولاده، فيكون نصيبه مساويًا نصيب أخته، أو أقل منها ".

قال الإمام النووي مَحْوَلُكُنُ في بيان الحكمة من تفضيل الرجال على النساء في الإرث: "حكمته أن الرجال تلحقهم مؤن كثيرة في القيام على العيال والضيفان والأرقاء والقاصدين ومواساة السائلين وتحمل الغرامات وغير ذلك والله أعلم" (٣)

وقال الشنقيطي: "الحكمة في تفضيل الذكر على الأنثى في هذه الآية أي قوله تعالى: ﴿ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ هي ما أشار إليه في آية أخرى، بقول تعالى: ﴿ لَلذَّكُرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ

⁽١) ينظر: شبهات في طريق المرأة المسلمة لعبد الله الجلالي (٤٣)، أوضاع المرأة في القرآن لعبد المنعم سيد حسن (٣٠٧)، حقوق الإنسان في الإسلام لمحمد الزحيلي (٢٢٢)، المرأة وحقوقها في الإسلام لمحمد الصادق العفيفي (١٢٤).

⁽٢) ينظر: المرأة المسلمة أمام التحديات لأحمد الحصين (٥١).

⁽٣) شرح صحيح مسلم (١١/٥٣).



مِنَ أُمُو ٰلِهِمْ ﴾ (١) لأن القائم على غيره، المنفق ماله عليه مترقب للنقص دائمًا، والمُقوم عليه المنفق عليه المال مترقب للزيادة دائمًا، والحكمة في إيثار مترقب النقص على مترقب الزيادة جرًا " (٢).

وختامًا يمكن القول بأن مال الميراث لم يتسبب فيه أحدهما البتة، وما سعيا في تحصيله عرفًا، وإنها هو تمليك من الله ملكهما إيّاه تمليكًا جبريًا، فاقتضت حكمة الحكيم الخبير أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين وإن أدليا بسبب واحد؛ لترقب الذكر للنقص، والمرأة للزيادة، وهذه حكمة ظاهرة لا ينكرها إلا من أعمى الله بصبرته.

٣/ إن استقراء حالات الميراث ومسائله كها جهاءت في علم الفرائض - المواريث عن حقيقة قد تذهل الكثيرين عن أفكارهم السابقة والمغلوطة في هذا الموضوع.... فهذا الاستقراء لحالات ومسائل الميراث يبين لنا:

١/ أن هناك أربع حالات فقط ترث فيها المرأة نصف الرجل، وهي:

أ- وجود البنت مع الابن، وذلك لقول تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِي اللهِ عَالَى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِي اللهُ عَلَمَ اللهُ اللهُ عَلَمَ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمَ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمَ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمَ اللهُ عَلَمَ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمَ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَّ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَّمُ عَل

ب- وجود الأب مع الأم عند عدم وجو أولاد ولا زوج أو زوجة، وذلك لقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ ۚ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾ (٤) ففرض لـ لأم الثلث، ويكون الباقي وهو الثلثان للأب.

ج- وجود الأخت الشقيقة أو لأب، مع الأخ الشقيق أو لأب، وذلك لقوله

⁽٤) النساء: (١١).



⁽١) النساء: (٣٤).

⁽٢) أضواء البيان (١/ ٣٠٨).

⁽٣) النساء: (١١).



تعالى: ﴿ وَإِن كَانُواْ إِخْوَةً رِّجَالاً وَنِسَاءً فَلِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ (١).

د- الـزوج والزوجة، وذلك لقوله عـز وجـل: ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزُوا جُكُمْ فِ وَالنَّهُ مَا تَرَكَ الْآخر، يكون الميراث كما يلي: عند عدم الولد يكون نصيب الزوج النصف، ونصيب الزوجة الربع، وعند وجود الولد يكون نصيب الزوج الربع، ونصيب الزوجة الثمن (٣).

٢/ وهناك حالات أضعاف هذه الحالات الأربع ترث المرأة فيها مثل الرجل
 تمامًا ومن ذلك:

أ- حالة ميراث الأم مع الأب مع وجود ولد ذكر؛ فى الأب يأخذ السدس، والأم كذلك تأخذ السدس، والابن يأخذ الباقي تعصيبًا.

ب- ميراث الاخوة لأم مع الأخوات لأم دائمًا في الميراث يقول الله تعالى: ﴿ وَإِن كَاسَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَاةً أَوِ آمْرَأَةٌ وَلَهُ ۚ أَخُ أَوْ أُخۡتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الله على تساوي حظ المرأة مع الرجل، إن كانت الاخوة من جهة الأم.

٣/ وهناك حالات عشر أو تزيد ترث فيها المرأة أكثر من الرجل، ومن هذه:

أ- فرض الثلثين مفيد للمرأة عن التعصيب، للرجل أحيانًا، ومثاله: إذا ماتت المرأة عن ستين ألفًا، والورثة (زوج، أب، أم، بنتان) فيكون نصيب الزوج الربع أي



⁽١) النساء: (١٧٦).

⁽٢) النساء: (١٢).

⁽٣) ينظر: ميراث المرأة وقضية المساواة لصلاح الدين سلطان (١٨)، خصائص النساء لأم عمرو بـدوي (١١٢).

⁽٤) النساء: (١٢).



11 ألفًا (١) ونصيب الأب السدس أي ٨ آلاف، والباقي تعصيبًا (ولم يبق شيء)، ونصيب الأم السدس أي ٨ آلاف، ونصيب البنتين الثلثان أي ٣٢ ألفًا لكل بنت ١٦ ألفًا.

وإذا افترضنا المسألة نفسها ولكن بدل البنتين ابنان، فسيكون نـصيب الورثـة كما يلي:

نصيب الزوج الربع أي: ١٥ ألفًا، ونصيب الأب السدس أي ١٠ آلاف، ونصيب الأب السدس أي ٢٠ آلاف، ونصيب الأبنين الباقي تعصيبًا أي ٢٥ ألفًا (لكل ابن ١٠٠٠) فيتضح من هذا المثال أن نصيب البنت (١٦) ألفًا، كان أكثر من نصيب الابن (١٢٥٠).

ب- فرض النصف أفاد الإناث عن التعصيب للرجل أحيانًا، ومثاله:

إذا ماتت المرأة عن ١٥٦ ألفًا، والورثة (زوج، أب، أم، بنت) (٢) فيكون نصيب الزوج الربع أي: ٢٤ ألفًا + الباقي تعصيبًا (لم يبق شيء)، ونصيب الأم السدس أي: ٢٤ ألفًا، والبنت النصف أي: ٧٢ ألفًا.

وإذا افترضنا المسألة نفسها ولكن بدل البنت ابن فسيكون نصيب الابن (٦٥ ألفًا) وهو الباقي تعصيبًا، فيكون أقل من نصيب البنت.

⁽٢) المسألة فيها عول.



⁽۱) المفترض أن يكون نصيبه ۱۵ ألفًا، ولكن المسألة فيها عول، فنقسم التركة على مجموع الأسهم، أي ٢٠ على ١٥ = ٤ آلاف، ويضرب في سهم كل واحد؛ ليتحمل جميع الورثة النقص. والعول في الفرائض: أن تزيد سهام المسألة عن أصلها زيادة يترتب عليها نقص أنصباء الورثة. ينظر: التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية للشيخ صالح الفوزان (١٦١) أحكام المواريث لمحمد عبدالحميد (١٦٥).



ج- فرض الثلث قد يكون أحظ للمرأة من التعصيب للرجل أحيانًا:

ومثاله الإرث (٤٨) ألفًا، والورثة (زوجة، أم، أختان لأم، أخوان شقيقان) فيكون نصيب الزوجة الربع أي ١٦ ألفًا، ونصيب الأم السدس أي ٨ آلاف، ونصيب الأختين لأم الثلث أي ١٦ ألفًا لكل أخت ٨ آلاف، ونصيب الأخوين الشقيقين الباقى تعصيبًا أي ١٢ ألفًا، لكل أخ ستة آلاف.

ففي هذا المثال أخذت كل واحدة من الأختين لأم (٨ آلاف) وهما الأبعد قرابة، على حين أخذ كل من الأخوين الشقيقين ستة آلاف.

٤/ الحالات التي ترث فيها المرأة، ولا يرث نظيرها من الرجال:

ومثال هذه الحالات:

أ/ بنت الابن وابن الابن ومثال هذه الحالة:

إذا كانت التركة ١٩٥ ألفًا، والورثة (زوج، أب، أم، بنت، بنت ابن) فيكون نصيب الزوج الربع أي: ٣٩ ألفًا (١) ونصيب الأب السدس أي ٢٦ ألفًا + الباقي تعصيبًا (ولم يبق شيء)، ونصيب الأم السدس أي ٢٦ ألفًا، ونصيب البنت النصف أي ٢٨ ألفًا، ونصيب بنت الابن السدس أي ٢٦ ألفًا.

وإذا افترضنا المسألة نفسها، ولكن بدل بنت الابن (ابن الابن) فسيكون نصيب الزوج الربع أي: ٤٥ ألفًا، ونصيب الأب السدس أي ٣٠ ألفًا، ونصيب البنت النصف أي ٩٠ ألفًا، ونصيب ابن الابن الباقى تعصيبًا، ولم يبق شيء.

فهنا أخذت بنت الابن بفرض السدس ٤٥ ألفًا، ولم يأخذ ابن الابن شيئًا، وإذا قيل إن ابن الابن هنا له وصية واجبة، فإن هذا خلاف رأي الجمهور (٢).



⁽١) المسألة فيها عول.

⁽٢) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٥/ ١٧٥).



ب- الأخت لأب والأخ لأب ومثال هذه الحالة:

إذا كانت التركة (٨٤) ألفًا، والورثة (زوج، أخت شقيقة، أخت لأب) فيكون نصيب الزوج النصف أي: ٣٦ ألفًا (١) ونصيب الأخت الشقيقة النصف أي ٣٦ ألفًا.

وإذا افترضنا المسألة نفسها، ولكن بدل الأخت لأب أخ لأب، فسيكون نصيب الزوج النصف أي: ٤٢ ألفًا، ونصيب الأخت الشقيقة النصف أي ٤٢ ألفًا، ونصيب الأخ لأب الباقي تعصيبًا ولم يبق شيء.

فهنا أخذت الأخت لأب بفرضها السدس أي ١٢ ألفًا، ولم يأخذ نظيرها وهو الأخ لأب شيئًا، ولا توجد له وصية واجبة؛ لأنه ليس من فرع ولد الميت.

ج- ميراث الجدة: فكثيرًا ما ترث، ولا يرث نظيرها من الأجداد، ومثاله:

(أبو أم، وأم أم) فأبو الأم ممنوع؛ لأنه جد غير وارث، وأم الأم ترث السدس فرضًا + الباقي ردًا عليها.

وهكذا هناك عشرات الأمثلة التي تأخذ فيها المرأة مثل الرجل، أو أكثر منه، أو ترث هي ولا يرث نظيرها من الرجال في مقابل أربع حالات محددة ترث فيها المرأة نصف الرجل؛ لأسباب تتوافق مع الروافد الأخرى من الأحكام الشرعية التي تتكامل أجزاؤها في توازن دقيق، ولا يظلم طرف على حساب آخر؛ لأنها شريعة الله تعالى الحكيم الخبير (٢).

• ونظرًا للحقوق المالية التي كفلها الإسلام للمرأة في ظله؛ جعلت منصفي الغرب يرونه أنموذجًا حرياً أن يقتدي به، ولا غرو فإن مشرعه الله: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ (٣) ومن أقوالهم في ذلك:

⁽٣) الملك: ١٤.



⁽١) المسألة فيها عول.

⁽٢) ينظر للاستزادة كتاب: ميراث المرأة وقضية المساواة لصلاح الدين سلطان، فقد أفاد صاحبه وأجاد.



- قالت أني بيزنت مؤلفة كتاب "الأديان المنتشرة في الهند": "ما أكبر خطأ العالم في تقدير نظريات النبي على يتعلق بالنساء" وبعد أن سردت كثيرًا من الآيات التي تحث على رعاية المرأة وإكرامها قالت: "ولا تقف تعاليم النبي على عند حدود العموميات، فقد وضع قانونًا لوراثة النساء، وهو قانون أكثر عدلاً، وأوسع حرية من ناحية الاستقلال الذي يمنحها إيّاه القانون المسيحي الإنكليزي الذي كان معمولاً به إلى ما قبل نحو عشرين سنة، فيا وضعه الإسلام للمرأة يعتبر قانونًا نموذجيًا فقد تكفل لجايتهن في كل ما يملكنه من أقاربهن وإخوانهن وأزواجهن" (١).
- وقال مؤلف كتاب حضارة الغرب غوستاف لوبون فالقرآن قد منح المرأة حقوقًا إرثية أحسن مما في قوانينا الأوروبية، ومبادئ المواريث التي نص عليها القرآن على جانب عظيم من العدل والإنصاف، ويمكن للقارئ أن يدرك ذلك من الآيات التي أنقلها منه، وأن أشير فيه بدرجة الكفاية إلى أحكامها العامة، ويظهر من مقابلتي بينها وبين الحقوق الفرنسية والأنكليزية أن الشريعة الإسلامية منحت الزوجات اللاتي يزعمن أن المسلمين لا يعاشرونهن بالمعروف حقوقًا في المواريث لا نجد مثلها في قوانيننا" (٢)... فسبحان من حكم فعدل.



⁽١) نقلاً عن المرأة بين الفقه والقانون لمصطفى السباعي (٢١٤).

⁽٢) ترجمة عادل زعيتر (٤٧٤).









الفصل الرابع حق المرأة في التعاقدات المالية

ضمن الإسلام للنساء حقوقهن في تملك المال، والضياع، والدور ونحوها بأي سبب من أسباب التملك المشروع، وأباح لها أن تمارس التجارة، وسائر تصرفات الكسب المباح، ولها أن تهب الهبات من أموالها، وأن تتصدق (۱) وأن توصي منه لمن تشاء من غير ورثتها في حدود الثلث، وأن تخاصم غيرها إلى القضاء، ولها أن تفعل ذلك بنفسها أو بمن توكله عنها باختيارها، ومما يدل على ذلك قوله تبارك تعالى: ﴿ وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَامَىٰ حَتَىٰ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسَتُم مِنْهُمْ رُشُدًا فَادَفَعُواْ إِلَيْهِمْ أُمُوا لَهُمْ ﴾ (٢).

فأمر الله تعالى أولياء اليتامى أن يدفعوا إليهم أموالهم بشرط بلوغهم وإيناسهم رشدهم من غير تفرقة بين الذكر والأنثى، فدل ذلك على أهلية المرأة وحقها في التصرف بأموالها، وأن يدفع إليها ما ورثته بعد بلوغها وإيناس رشدها وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (٣) والشافعية (١) والحنابلة (٥) في المشهور عنهم وهو الراجح لظاهر دلالة الآية. وستقف من الأدلة على إثبات أحقيتها في البيع والشراء، والتعاقدات المالية عمومًا:

⁽۱) مضي ص (۱۸٤).

⁽۲) النساء: (٦).

⁽٣) ينظر: المبسوط للسرخسي (٢٤/ ١٦١)، البحر الرائق (٨/ ٩١).

⁽٤) ينظر: روضة الطالبين (٤/ ١٨٢)، المجموع شرح المهذب (١٣/ ٣٧٢).

⁽٥) ينظر: المغنى (٤/ ١٢٥)، المبدع (٤/ ٣٠٥).



١/ أخرج البخاري في صحيحه في كتاب البيوع، باب: الشراء والبيع مع النساء (١) ومسلم في كتاب العتق، باب: إنها الولاء لمن أعتق (٢) من طريق عروة بن الزبير، قالت عائشة: دخل عليّ رسول الله ﷺ، فذكرت له، فقال له رسول الله ﷺ؛ اشتري وأعتقي فإنها الولاء لمن أعتق" ثم قام النبي ﷺ من العشي، فأثنى على الله بها هو أهله ثم قال: " ما بال أناس يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطًا ليس في كتاب الله أحق اشترط شرطًا ليس في كتاب الله أحق وأوثق" واللفظ للبخاري.

وبوّب عليه البخاري "باب الشراء والبيع مع النساء" قال العيني: "مطابقته للترجمة في قوله" اشترى" يخاطب به عائشة، والبيع والشراء كان في بريرة حيث اشترتها عائشة من أهلها، وصدق البيع والشراء هنا من النساء مع الرجال" (٣).

٢/ أخرج أبو عبيد في الأموال (١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥) من طريق الليث بن سعد، والإمام أحمد في المسند (٦) من طريق ابن إسحاق، وابن حبان في صحيحه (٧) والطبراني في الكبير (٨) من طريق عمرو بن الحارث، والبيهقي في

^{(1) (37/777) 777.}



^{(1)(7/504)43.7.}

^{.10.8(1181/7)(7)}

⁽٣) عمدة القارئ (١١/ ٢٨٠).

⁽³⁾⁽٧٧٨).

^{(0)(7/77).}

^{.17. 17 (898 / 70) (7)}

⁽V)(V373).



السنن الكبرى (۱) من طريق أنس بن عياض، وابن عبد البر في الاستيعاب (۲) من طريق وهيب بن خالد خستهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبيد الله بن عتبة، عن رائطة امرأة عبد الله بن مسعود وأم ولده، وكانت امرأة صَناع اليد قال: فكانت تنفق على ولده من صنعتها. قالت: فقلت لعبد الله بن مسعود: لقد شغلتني أنت وولدك عن الصدقة، فها أستطيع أن أتصدق معكم بشيء. فقال لها عبد الله: والله ما أحب -إن لم يكن في ذلك أجر - أن تفعلي. فأتت رسول الله على فقالت: يا رسول الله إني امرأة ذات صنعة أبيع منها، وليس لي ولا لولدي ولا لزوجي نفقة غيرها، وقد شغلوني عن الصدقة، فيا أستطيع أن أتصدق بشيء، فهل لي من أجر فيها أنفقت؟ قال: فقال لها رسول الله على هن أجر ما أنفقت عليهم؛ فإن لك في ذلك أجر ما أنفقت عليهم" واللفظ لأحمد.

قال الهيثمي في المجمع (٣): "رواه أحمد والطبراني في الكبير، وفيه ابن إسحاق وهو مدلس، ولكنه ثقة، وقد توبع".

قلت: أمّا تدليس ابن إسحاق فقد انتفى؛ لأنه صرح بالتحديث عند الإمام أحمد؛ لكنه صدوق (٤)قد توبع، كما تقدم، فالإسناد صحيح.

وفيه اشتغال زوج عبد الله بن مسعود بالبيع والشراء، بل وفضلها على زوجها وولدها، وإقرار رسول الله ﷺ لها.

^{(1)(3\}AV1)P3OV.

^{(17/17)(7).}

^{(7)(7/11).}

⁽٤) التقريب (٨٢٥) ٧٦٢٥.



٣/ أخرج مسلم (١) من أثر طويل من طريق ابن أبي مليكة، أن أساء قالت وفيه: فجاء في رجل فقال: يا أم عبد الله إني رجل فقير أردت أن أبيع في ظل دارك، قالت: إني إن رخصت لك ذلك، أبى ذاك الزبير فتعال: فاطلب إلي والزبير شاهد. فجاء، فقال: يا أم عبد الله إني رجل فقير أردت أن أبيع في ظل دارك. فقالت: مالك بالمدينة إلا داري ؟ فقال لها الزبير: مالك أن تمنعي رجلا فقيرًا يبيع، فكان يبيع إلى أن كسب، فبعته الجارية، فدخل علي الزبير، وثمنها في حجري، فقال: هبيها لي. قالت: إني قد تصدقت بها. قال ابن حزم: "فهذا الزبير وأساء بنت الصديق قد أنفذت الصدقة بثمن خادمها، وبيعها بغير إذن زوجها".

وقد مرّ بك في البحث (٢) أن مال المرأة ملك لها، تتصرف فيه كيف شاءت، وكانت الجارية ملك لأسماء فباعتها، ولم يفتقر ذلك لإذن الزبير زوجها -رضي الله عنها-.

"/ أخرج مسلم "من طريق عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين. قالت: قال رسول الله على: "أسرعكن لحوقًا بي، أطولكن يدًا" قالت: فكن يتطاولن أيتهن أطول يدًا. قالت: فكانت أطولنا يدًا زينب؛ لأنها كانت تعمل بيدها، وتصدّق. وأخرجه الحاكم في مستدركه (ئ) من طريق عمرة، عن عائشة قالت: قال رسول الله على لأزواجه أسرعكن لحوقًا بي أطولكن يدًا. قالت عائشة: فكنا إذا

^{(3)(3/ 77)} ۲۷۷ г.



⁽١) في صحيحه كتاب السلام/ باب: جواز إرداف المرأة الأجنبية إذا أعيت في الطريق (٤/ ١٧١٦) ٢١٨٢.

⁽۲) ص (۱۸٤).

⁽٣) كتاب فضائل الصحابة/ باب: من فضائل زينب أم المؤمنين رضي الله عنها (٤/ ١٩٠٧) ٢٤٥٢.



اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله على نمد أيدينا في الجدار نتطاول، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينت بنت جحش زوج النبي على وكانت امرأة قصيرة، ولم تكن أطولنا يدًا، فعرفنا حينئذ أن النبي على إنها أراد بطول اليد الصدقة. قال: وكانت زينت امرأة صناعة اليد، فكانت تدبغ وتخرز، وتصدق في سبيل الله عز وجل.

قال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. ووافقه الـذهبي. وفي الحديث أن زينب -رضي الله عنها-كانت تدبغ وتخرز، وتبيع ذلك؛ لتتصدق به في سبيل الله، فكوفئت بسرعة لحاقها بالمصطفى ﷺ.

٤/ ذكر ابن الأثير في أسد الغابة (١) والحافظ في الإصابة (٢) أن مليكة والدة السائب بن الأقرع كانت تبيع العطر أيام رسول الله ﷺ.

٥/ وذكر ابن عبد البر في الاستيعاب (٣) أن أسهاء بنت مخرمة كانت تبيع العطر بالمدينة.

ومن هنا يتَضح أن المرأة المسلمة كانت تقوم بالمعاملات المالية من بيع وشراء، وينفذ تصرفها في مالها دون الحاجة لإذن وليها، وفي ظل شريعة الإسلام تحرت المرأة من عوامل الحجر والوصاية الظالمة.

يقول د. محمد البوطي: "وإذ قد ثبت أن التملك حق للمرأة، كما هو حق للرجل دون تفريق، فذلك يستلزم أن مصادر الملكية بالنسبة إليهما واحدة، ومن المعلوم أن مصادر الملكية إحراز المباحات، والعقود المالية، والتولد من المملوك

^{.(}YV·/V)(1)

^{(1)(1/371)77711.}

⁽٣) (٤/ ١٨٣٧) عند ترجمة الربيع بنت معوذ (٣٣٣٦).



والخلفية -أي الميراث- والهبات وما في حكمها من الصدقات، فهذه المصادر هي مصادر التملك لكل من الرجل والمرأة على السواء" (١)

وسيأتي مزيد بيان لهذا الفصل في حقها في العمل (٢) ؛ لارتباط بعضهما مع بعض.



⁽٢) ص (٥٦٣) في بعدها .



⁽١) المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني (٥٣).









الفصل الخامس: حق المرأة في الغنيمة

إن المرأة المسلمة عضو فعّال في مجتمعها، تساهم في إصلاحه والدفاع عنه، فتجدها في السلم القارّة في بيتها، المراعية لشؤون رعيتها، وفي الحرب مشاركة بدواء الجرحى، وسقي العطشى، وقد مر في حقها في الجهاد من الأدلة ما برهن على فاعليتها، وصدق عاطفتها، ورسوخ إيهانها، ودفاعها عن الدعوة، وصاحبها عليه أفضل الصلاة والسلام؛ فلا تعجب حين تطالع هذا الفصل ضمن حقوقها المالية.

واختلف أهل العلم في المرأة التي تحضر الغزو هل يسهم (١) لها أو لا على قولين:

القول الأول: ذهب الأوزاعي (٢) إلى أن المرأة يسهم لها كالرجل إن شهدت الغزو.

واستدل بها يأتى:

١/ أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٣)، وأحمد في المسند (١)، وأبو داود في



⁽۱) قال ابن الأثير: "فيه كان للنبي على سهم من الغنيمة شهد أو غاب. السهم في الأصل واحد السهام التي يضرب بها في الميسر وهي القداح، ثم سمي ما يفوز به الفالج سهمه، ثم كثر حتى سمي كل نصيب سهما" النهاية (۲/ ۶۲۹) مادة (س هـم).

قال ابن المنذر: "وأجمعوا أن للفرس سهمين، وللرجل سهما" الإجماع (٨٢).

⁽٢) ينظر: سنن الأوزاعي (١٣)، سنن الترمـذي (٤/ ١٢٦)، الـرد عـلى سـير الأوزاعـي (٣٧-٣٨)، مختصر اختلاف العلماء (٣/ ٤٣١).

^{(7)(1/270).}



السنن (۱)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (۲)، والنسائي في الكبرى (۳)، والبيهقي في الكبرى (٤)، من طرق عن رافع بن سلمة، عن حشر ج بن زياد، عن جدته أم أبيه أنها خرجت مع رسول الله في غزوة خيبر سادس ست نسوة فبلغ ذلك رسول الله في فبعث إلينا، فجئنا، فرأينا فيه الغضب، فقال: "مع من خرجتن، وبإذن من خرجتن ؟!. فقلنا: يا رسول الله خرجنا نغزل الشعر، ونعين به في سبيل الله، ومعنا دواء الجرحي، ونناول السهم، ونسقي السويق. قال: "قمن" حتى إذا فتح الله عليه خيبر، أسهم لنا كها أسهم للرجال. قال: فقلت لها يا جدة، وما كان ذلك؟ قالت: عبر، أسهم لنا كها أسهم للرجال. قال: فقلت لها يا جدة، وما كان ذلك؟ قالت: عبر، أسلم لنا كها أسهم للرجال. قال: فقلت لها يا جدة، وما كان ذلك؟ قالت:

وفي إسناده حشرج بن زياد الأشجعي، قال النهبي: "لا يعرف" (٥) وقال الحافظ: "مجهول" (٦) .

وضعف إسناده الخطابي في معالم السنن (٧) والألباني في ضعيف سنن أبي داود (٨).

وعلى فرض صحته، فقد أجاب عنه العلماء، فقال البيهقي في الكبرى: "إخبارها عن عين ما أعطاهن دلالة على كونه رضخًا".

^{(1) (7/37)} PYYY.

⁽Y)(r\1A).

⁽T)(0\VYY)PVAA.

^{(3)([\ 777) 3 | [7 | 7 | 7 |}

⁽٥) الميزان (٢/ ٣٠٩) ٢٠٧٥.

⁽٦) لسان الميزان (٧/ ١٩٩) ٢٦٧٥.

⁽V) (Y\ 731).

 $^{(\}Lambda)$ (Υ \ 3V) PYVY.



وقال ابن القيم في حاشية السنن (١): "تعني أنه أشرك بينهم في أصل العطاء لا في قدره، فأرادت أنه أعطانا مثل ما أعطى الرجال، لا أنه أعطاهن بقدرهم سواء، والله أعلم".

٢/ ما أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢) وأبو داود في المراسيل (٣) من طريق سعيد بن أبي هلال، أن ابن شبل حدثه أن سهلة بنت عاصم ولدت يوم خيبر، فقال رسول الله ﷺ: "تساهلت" ثم ضرب لها بسهم. فقال رجل من القوم: أعطيت سهلة مثل سهمى.

وإسناده ضعيف، فيه ابن شبل لم يسم، وقال الذهبي (1) والحافظ (٥) "لا يعرف" ثم إنه مرسل كما قال ذاك الذهبي (٢).

قال ابن قدامة في المغني (٧): "... ولذلك عجب الرجل الذي قال: أعطيت سهلة مثل سهمي. ولو كان هذا مشهورًا من فعل النبي عليه ما عجب منه".

القول الثاني: ما ذهب إليه مالك (^) بأن النساء لا سهم لهن ولا رضخ.

واستدل بأن النساء لا جهاد عليهن، وإنها يجب السهم والرضخ لمن كان

^{.(1)(7/7)(1)}

⁽Y) (/ Y\ · TT) 3AVY.

^{(7)(1/377) •} ٨٢.

⁽٤) الميزان (٧/ ٤٥٢) ١٠٨٠٧.

⁽٥) التقريب (١٢٤٨) ٨٥٤٥.

⁽٦) الميزان (٧/ ٢٥٤) ١٠٨٠٧.

⁽Y · 0 / 9) (V)

⁽٨) ينظر: المدونة (٣/ ٣٣)، النوادر والزيادات (٣/ ١٨٦).



مقاتلاً (١) ويجاب عنه بأنه قياس في مقابل النص، فلا يؤخذ به.

القول الثالث: ما ذهب إليه جمهور الفقهاء الليث، والثوري (٢) والكوفيون (٣) والشافعي (٤) وأحمد (٥) بأن النساء لا يسهم لهن، ولكن يُرْضَخ لهن.

والرَضْخ: العطية (٢) يقول ابن قدامة في المغني (٧): "ومعناه أنهم (أي: المرأة والعبد) يعطون شيئًا من الغنيمة دون السهم، ولا يسهم لهم سهم كامل، ولا تقدير لما يعطونه، بل ذلك إلى اجتهاد الإمام، فإن رأى التسوية بينهم سوى بينهم، وإن رأى التفضيل فضل".

واستدلوا بها يأتي:

ا/ ما أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد/ باب: النساء الغازيات يرضخ لهن، ولا يسهم (^) من طريق يزيد بن هرمز، أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمس خلال، وفيه: "فكتب إليه ابن عباس (يعني: لنجدة) كتبت تسألني

^{(1) (7/3331) 711.}



⁽١) ينظر: شرح ابن بطال لصحيح البخاري (٤/ ١٢٠).

⁽٢) عزاه لهما الطحاوي في مختصر اختلاف العلماء (١/ ٣٤٠)، وابن عبد البر في التمهيد (١/ ١٩٤)، وابن قدامة في المغنى (٩/ ٢٠٤).

⁽٣) ينظر: الرد على سير الأوزاعي (٣٧)، مختصر اختلاف العلماء (١/ ٤٣٠)، المبسوط للسرخسي (١/ ٥٠).

⁽٤) ينظر: الأم (٤/ ١٦٥)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ١٩٠).

⁽٥) ينظر: المغنى (٩/ ٢٠٤)، المبدع (٣/ ٣٦٦).

⁽٦) ينظر: مشارق الأنوار (١/ ٣٦٦)، اللسان (٣/ ١٩)، المصباح المنير (٢٢٨) مادة (رضخ).

^{.(}Y· E/4)(V)



هل كان رسول الله على يغزو بالنساء ؟ وقد كان يغزو بهن فيداوين الجرحى، ويحذين (١) من الغنيمة، وأمّا بسهم فلم يضرب لهن ".

قال النووي: "وفي هذا أن المرأة تستحق الرضخ، ولا تستحق السهم" (٢).

٢/ قال ابن قدامة: "..... ولأنها (أي: المرأة، والمملوك) ليسا من أهل القتال، فلم يسهم لها كالصبي. قالت عائشة: يا رسول الله هل على النساء جهاد؟ قال: نعم، جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة (٣).

ومن هنا يتبين أن المرأة إذا شهدت الغزو لعلاج الجرحي، ومداواة العطشي يرضخ لها من الغنيمة؛ للنص؛ وتطييبًا لخاطرها؛ وتقديرًا لجهدها.

فهل رأيت دينًا احترم المرأة وأعطاها حقها في السلم والحرب كالإسلام ؟!!.



⁽١) يحذين: أي يعطين.

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۱۲/ ۱۹۰).

⁽٣) تقدم تخريج الحديث ص (٤٥٨)، وقوله في المغني (٩/ ٢٠٥).











الفصل السادس: حقها في الدية

لم يحفظ الإسلام حق المرأة في حياتها فحسب، بـل وحفظه بعـد مماتهـا؛ لأنـه ساوى بين المرأة والرجل في أصل الإنـسانية، وكفـل لكـل مـنهما حقوقـه، وألزمـه بواجبات تتناسب مع خلقته، وحين يعتدى عليه فتتلف روحـه أو جـزء منـه، فـإن الإسلام يلزم المتعدي بلوازم سواءً كان مخطئًا أو عامدًا.

• ومن تلك اللوازم الدية: والدية أصلها: وَدْية، تقول: ودى القتيل يديه إذا أعطى وليه ديته، وهي: المال الواجب بالجناية على الجاني في نفس أو طرف أو غيرهما(١).

وتسمى الدية بـ (العقل) وأصل ذلك: أن القاتل كان إذا قتل قتيلاً جمع الديـة من الإبل، فعقلها بفناء أولياء المقتول، أي شدها بعقالها؛ ليسلمها إليهم (٢).

• قال ابن قدامة: "كتاب الديات الأصل في وجوب الدية الكتاب، والسنة والإجماع، أما الكتاب فقول الله تعمالى: ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَّا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُوالإجماع، أما الكتاب فقول الله تعمالى: ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَّا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ } إِلَّا أَن يَصَّدَّ قُوا ﴾ (٣)،

ودية المرأة على النصف من دية الرجل، ونقل ابن المنذر (٥) والقرطبي (٢)



⁽١) ينظر: فتح الباري (١٢/ ١٨٧)، التعاريف للمناوي (٣٤٦)، فتح القدير (١/ ١٧٥).

⁽٢) ينظر: النهاية (٣/ ٢٧٨) مادة (ع ق ل)، فتح القدير (١/ ١٧٥).

⁽٣) النساء: (٩٢).

⁽٤) المغنى (٨/ ٢٨٩).

⁽٥) الإجماع (١١٦).

⁽٦) تفسير القرطبي (٥/ ٣٢٥).



وابن عبد البر (١) الإجماع على ذلك.

يقول الشافعي: "لم أعلم مخالفًا من أهل العلم قديمًا ولا حديثًا في أن دية المرأة نصف دية الرجل وذلك خمسون من الإبل" (٢).

قال القرطبي: "وأجمع العلماء على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل. قال أبو عمر: إنها صارت ديتها - والله أعلم - على النصف من دية الرجل من أجل أن لها نصف ميراث الرجل، وشهادة امرأتين بشهادة رجل، وهذا إنها هو في دية الخطأ، وأما العمد ففيه القصاص بين الرجال والنساء لقوله تعالى: ﴿ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْرَ : ﴿ ٱلنَّفْسَ بِٱلْعَيْرِ : ﴿ النَّفْسِ وَٱلْعَيْرِ : ﴿ النَّفْسِ وَٱلْعَيْرِ : ﴿ النَّهُ مَنْ الرَّمِ الْعَمْدُ فَيْهِ القَصاص بين الرجال والنساء لقوله تعالى: ﴿ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْرِ : ﴿ النَّهُ اللهُ اللهُو

وكما جرت عادة مقلّدي المستشرقين الجهلة بالشريعة وأحكامها بدأوا يدندنون حول موضوع دية المرأة، متمسكين بخيوط أوهى من خيوط بيت العنكبوت، مثيرين التساؤلات، ومبدين الاستغرابات، ومطالبين بالمساواة؛ ولنقض شبهتهم؛ أورد الآي:

الثاني منها الذكور والإناث، قال ابن عبد البر: "وأما جمهور العلماء، وجماعة أئمة الفتيا بالأمصار فمتفقون على أن الرجل يقتل بالمرأة، كما تقتل به لقول الله عز وجل: (النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ فِي (٥) ولقول رسول الله عليه: "المسلمون

⁽٥) المائدة: (٥٥).



⁽۱) التمهيد (۱۷/ ۳۵۸).

⁽۲) الأم (٦/ ٢٠١).

⁽٣) المائدة: (٥٥).

⁽٤) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٣٢٦).



تتكافأ دماؤهم" (١).

ودليله -أيضًا - ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الديات، باب: قتل الرجل بالمرأة (٢) ومسلم في صحيحه في كتاب القسامة، والمحاربين والديات، باب: ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات والمثقلات وقتل الرجل بالمرأة (٣) من حديث أنس بن مالك قال: أن يهوديًا قتل جارية على أوضاح لها، فقتلها بحجر. قال: فجئ بها إلى النبي ، وبها رمق. فقال لها: "أقتلك فلان؟" فأشارت برأسها أن لا: ثم قال لها الثالثة فأشارت برأسها أن لا. ثم سألها الثالثة فقالت: نعم، وأشارت برأسها، فقتله رسول الله على بين حجرين. واللفظ لمسلم.

قال النووي: "وفي هذا الحديث فوائد منها: قتل الرجل بالمرأة وهو إجماع من يعتد به، ومنها أن الجاني عمدًا يقتل قصاصًا على الصفة التي قتل، فإن قتل بسيف قتل هو بالسيف، وإن قتل بحجر أو خشب أو نحوهما قتل بمثله؛ لأن اليهودي رضخها، فرضخ هو" (3).

⁽۱) جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد (۱۱/ ۵۸۷) ۷۰۱۲، وأبو داود في السنن (۳/ ۸۰) ۲۷۵۱، واب والبيهقي في الكبرى (۸/ ۲۹) ۱۵۶۸۸ من طرق عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعًا بلفظه عند أبي داود.

وسنده حسن؛ لأجل أنه من رواية عمرو بن شعيب، وقد تقدم تحقيق القول في روايته ص (١٥٤) لكن له شاهد من حديث علي أخرجه أحمد في المسند (١/ ١٢٢) ٩٩٣ ومن طريقه أبو داود في السنن (٤/ ١٨٠) ٥٣٠٠. وفيه: "المؤمنون تكافأ دماؤهم" وحسن إسناده الحافظ في الفتح (١٢/ ٢٦١) ورجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي حسان الأعرج، فمن رجال مسلم، وهمو صدوق، وروايته عن على مرسلة: ينظر: جامع التحصيل (٢٨٠) ٢٦٤، التقريب (١١٣٣) ٥٨٠٨.

^{(7)(5/3707)1835.}

^{.1747 (1799/7) (4)}

⁽٤) شرح النووي على صحيح مسلم (١١/ ١٥٨).



ومن هنا يتَّضح أن العقوبات المعنوية التي تعد أشد أثرًا، وأنكى ألمًا يتساوى فيها الرجال والنساء، فتقاد المرأة بالرجل، ويقاد بها، ولا شك أن العقوبات المادية أقل منها بمراحل، وعقوبة القتل العمد القصاص إلا أن يعفو أهل المقتول ، فيقتص من القاتل رجلاً كان أو امرأة، للمقتول أيًّا كان منهما؛ لأننا هنا بصدد روح إنسانية في مقابل روح إنسانية أخرى، والرجل والمرأة في الإنسانية سواء.

٢/ وإذا كان القتل خطأ، أو عفا أهل المقتول وطلبوا الدية؛ فإن الدية لا تعد ثمنًا مقابل المقتول؛ لأن الإنسان لا يقدر بهال، لكن الدية منحة ربانية روعي فيها الخسارة المالية التي تلحق الأسرة في فقد رجل يعولها أو سيعولها إن آنس الرشد، وبلغ مبلغ الرجال، بخلاف المرأة التي تعال وينفق عليها؛ فإذا كان الغنم بالغرم، فلا تخفاك حكمة اللطيف الخيبر، ويدلل على هذا أن الإسلام لم يفرق في دية الجنين بين كونه أنثى أو ذكرًا، حيث قضى فيه بغرة (١) عبد أو أمة، وعلة عدم هذه التفرقة أن الجنين ذكرًا كان أم أنثى لم يكن قد دخل بعد في المسؤولية في نظام النفقات في الأسرة؛ لأنه لم يولد حيًا حتى يصبح بعد ذلك كاسبًا، فحكمه على التساوي الأصلي بين الذكر والأنثى في الديات.

ودليل هذا ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتباب الديات، باب: جنين المرأة، وأن العقل على الوالد، وعصبة الوالد لا على الولد (٢) ومسلم في صحيحه في كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ، وشبه العمد على عاقلة الجاني (٣) من حديث أبي هريرة قبال: اقتتلت

^{.1711 (17.9/1) (17.1.}



⁽١) يأتي تفسيرها في هامش (١) ص٥٧٥.

⁽Y)(T/YTOY).



امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها، وما في بطنها، فاختصموا إلى النبي على فقضى أن دية جنينها غرّة عبد أو وليدة (١) وقضى أن دية المرأة على عاقلتها. واللفظ للبخاري، وزاد في رواية خالد بن عبد الرحمن عند البخاري في كتاب الطب، باب: الكهانة (٢): "فقال ولي المرأة التي غرمت: كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل (٣)؟ فقال النبي على "إنها هذا من إخوان الكهان".

قال النووي: " ... واعلم أن المراد بهذا كله إذا انفصل الجنين ميتًا، أما إذا انفصل حيا ثم مات، فيجب فيه كمال دية الكبير فإن كان ذكرًا وجب مائة بعير، وإن كان أنثى فخمسون " (3).

فإذا مات الجنين في بطن أمه غرم القاتل قيمة العبد أو الأمة سواءً كان الجنين ذكرًا أو أنثى، وما ذاك إلا لمراعاة نظام النفقات، فتنبه.

⁽۱) قال النووي: "وقد فسر الغرة في الحديث بعبد أو أمة، قال العلماء: وأو هنا للتقسيم لا للشك، والمراد بالغرة عبد أو أمة وهو اسم لكل واحد منها. قال الجوهري: كأنه عبر بالغرة عن الجسم كله كما قالوا: أعتق رقبة، وأصل الغرة: بياض في الوجه. ولهذا قال أبو عمرو: المراد بالغرة الأبيض منها خاصة، ولا يجزئ الأسود، قال: ولو لا أن رسول الله على أراد بالغرة معنى زائدًا على شخص العبد والأمة لما ذكرها، ولا اقتصر على قوله "عبد أو أمة" هذا قول أبي عمرو، وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء أنه تجرئ فيها السوداء ولا تتعين بالبيضاء" شرح صحيح مسلم (١١/ ١٧٦)، وانظر: النهاية (٣/ ٣٥٣) مادة (غرر).

^{(7)(0/7417)5730.}

⁽٣) قال العيني: " يطل- بضم الياء آخر الحروف، وفتح الطاء، وتشديد اللام- هكذا في رواية الأكثرين، ومعناه: يهدر.. .. . وفي رواية الكشميهني: بطل- بالباء الموحدة- من البطلان" عمدة القارئ (٢١/ ٢٧٥).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (١١/ ١٧٦).



٣/ إن من أعظم ما انفردت به شريعة الإسلام -فيها أعلم- أن جعلت دية
 القتل الخطأ وما في حكمه على عاقلة الجاني.

والدليل على ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الديات، باب: العاقلة (١) من طريق أبي جحيفة قال: سألت عليا -رضي الله عنه- هل عندكم شيء ما ليس في القرآن؟ فقال: والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهمًا يعطى رجل في كتابه، وما في الصحيفة. قلت: وما في الصحيفة؟ قال: "العقل، وفكاك الأسر، وأن لا يقتل مسلم بكافر".

يقول الشوكاني: "...... وعاقلة الرجل قراباته من قبل الأب، وهم عصبته، وهم الذين كانوا يعقلون الإبل على باب ولي المقتول، وتحميل العاقلة الدية ثابت بالسنة، وهو إجماع أهل العلم كما في الفتح (٢) وتضمين العاقلة مخالف لظاهر قول تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزَرَ ﴾ (٣) فتكون الأحاديث القاضية بتضمين العاقلة محصصة لعموم الآية؛ لما في ذلك من المصلحة؛ لأن القاتل لو أخذ بالدية لأوشك أن تأتي على جميع ماله، لأن تتابع الخطأ لا يؤمن، ولو ترك بغير تغريم لأهدر دم المقتول، وعاقلة الرجل عشيرته، فيبدأ بفخذه الأدنى، فإن عجزوا ضم إليهم الأقرب فالأقرب المكلف الذكر الحر من عصبة النسب، ثم السبب، ثم في بيت المال" (٤).

وقد راعت الشريعة في إيجاب الدية على العاقلة أمرين مهمين:

⁽٤) نيل الأوطار (٧/ ٢٤٣).



^{.70.7(1707)/1)}

⁽٢)(٢/٢٤٢).

⁽٣) الأنعام: (١٦٤).



الأول: أن عصبة الرجل هم قراباته من قبل أبيه خاصة، وقد أعفيت القرابات من ناحية الأم في إشارة واضحة لاختصاص الذكورة بالنفقات والغرامات المالية.

الثاني: أن الذين يسهمون في العاقلة كل مكلف ذكر، وتخرج المرأة من تحمل شيء منها، قال ابن المنذر: "وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة، والصبي الذي لم يبلغ لا يعقلان من العاقلة" (١).

وفي هذا دليل على أن الإسلام راعى جانب النفقة، والكسب، فجعل للمرأة نصف دية الرجل.

٤/ أن عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وسعيد بن المسيب، وعمر بن عبد البر: عبدالعزيز، وعروة بن الزبير، والزهري، وقتادة، وابن هرمز (٢) قال ابن عبد البر: وهو قول فقهاء المدينة السبعة، وجمهور أهل المدينة، ومالك (٣)، وأحمد ابن حنبل قالوا: تعاقل المرأة الرجل إلى ثلث دية الرجل إصبعها كإصبعه، وسنها كسنه، وموضحتها كموضحته (٥)، ومنقلتها كمنقلته (٢).

⁽٦) قال ابن الأثير: "المنقلة من الجراح ما ينقل العظم عن موضعه" النهاية (١/ ٣١٠٧).



⁽١) الإجماع (١٢٠).

⁽٢) عزاه لمن تقدم ابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ٣٥٨)، والقرطبي في التفسير (٦/ ٢٠٧)، وابـن قدامـة في المغنى (٨/ ٣١٥).

⁽٣) ينظر: التمهيد (١٧/ ٣٥٨)، الاستذكار (٨/ ٦٤).

⁽٤) ينظر: المغني (٨/ ٣١٥)، المبدع (٨/ ٣٥٠).

⁽٥) قال محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي: "الموضحة: التي تبدي وضح العظم أي: بياضه" المطلع (٣٦٧).



واستدلوا بها أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (۱) ، والدارقطني في السنن (۲) ، والنسائي في المجتبى (۳) من طريق إسهاعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: "عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها".

وإسناده ضعيف، فيه علتان:

الأولى: عنعنة ابن جريج، فإنه مدلس عدّه الحافظ في المرتبة الثالثة (٤).

الثانية: ضعف إسهاعيل بن عياش في روايته عن الحجازيين (٥) وهذه منها. وضعف الحديث الألباني في الإرواء (٢).

- وقال الحافظ في التلخيص (٧): "قال السافعي: وكان مالك يذكر أنه السنة، وكنت أتابعه عليه، وفي نفسي منه شيء، ثم علمت أنه يريد سنة أهل المدينة، فرجعت عنه".
- قال ابن قدامة: "ولأنه إجماع الصحابة -رضي الله عنهم إذ لم ينقل عنهم خلاف ذلك إلا عن علي، ولا نعلم ثبوت ذلك عنه، ولأن ما دون الثلث يستوي فيه الذكر والأنثى بدليل الجنين فإنه يستوى فيه الذكر والأنثى.

^{.(}Yo/E)(V)



^{.17/07(441/4)(1)}

^{(7) (7/19) 17.}

^{(7)(1/33)0.13.}

⁽٤) طبقات المدلسين (٣٧) ٨٣.

⁽٥) التقريب (١٤٢) ٤٧٧.

⁽r)(V\ A· T) 3077.



فأما الثلث نفسه فهل يستويان فيه، على روايتين إحداهما: يستويان فيه؛ لأنه لم يعتبر حد القلة، ولهذا صحت الوصية به.

وروي أنهما يختلفان فيه وهو الصحيح، لقوله "حتى يبلغ الثلث" وحتى للغاية، فيجب أن تكون مخالفة لما قبلها" (١).

• وفي ختام هذا الفصل يتبين أني لم أتطرق لحق المرأة في التبرعات المالية، وقد سبق دراسة هذا بالتفصيل في فصل الحقوق الشرعية (٢)، فلتحمد النساء الله تعالى على ما من به عليهن من نعم عظيمة، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه.

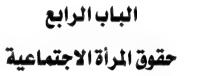




⁽١) المغنى (٨/ ٣١٤).

⁽٢) ص (١٨٤).





ويحتوي على خمسة فصول:

الفصل الأول: حق المرأة كأم.

الفصل الثاني: حق المرأة كبنت. الفصل الثالث: حق المرأة كزوجة.

الفصل الرابع: حق المرأة في العمل.

الفصل الخامس؛ شبهات حول قضايا المرأة

الاجتماعية.





توطئة:

الإنسان مدني بطبعه، يأنس بالناس كما يأنسون إليه، ويحتاج لتقدير من حوله، وتعزيز مكانته بينهم، والإسلام يضمن لأفراده صغارًا وكبارًا ذكورًا وإنائًا حقوقهم الاجتماعية، ويرفلون في عدله، ويشربون من سلسبيل تعاليمه، وستقف جليا من خلال هذه الفصول على تعزيز الإسلام لمكانة المرأة الاجتماعية أيّا كانت أمًا، أو بنتا أو زوجة، أو عضوًا في مجتمع تعدّ أساسًا فيه، وتركيزه على إثبات حقوقها الاجتماعية الشرعية أو المعنوية من خلال هدي رسول الله على المذي أمرنا باتباعه، واقتفاء أثره، ولتحمد نساء المؤمنين الرب -جل ذكره، وتعالى اسمه على نعمه العظيمة علينا معاشر النسوة.

وفي الآتي حديث عن هذه الحقوق في خمسة فصول.











@1(

الفصل الأول: حق المرأة أماً

لقد أوصى الله تعالى في مواضع من كتابه بالإحسان إلى الوالدين، وقرنه بالأمر بعبادته، وبالنهي عن الشرك به، وأمر بالشكر لها متصلاً بالشكر له، وتأمّل تبويبات العلماء حول آي البر وأحاديثه: "باب: بر الوالدين" (١) وإيرادهم الآيات والأحاديث الدالة على وجوب البر التي تدل على عظيم قدرهما، وعدّ الإسلام ضده "عقوق الوالدين" من كبائر الذنوب، وأورد العلماء أحاديثه في كتب الكبائر (٢).

وسأشير هنا إلى ما جاء في بر الوالدين على وجه العموم، وما خُصّت بـ ه الأم من مزيد عناية، وتأكيد؛ بتقديم حقها في البر:

المنظائية المنظلة المن

وتأمل -رحمك الله- الآية الموصية ببر الوالدين لتطالع عظيم حقها، ورفيع



⁽۱) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٢١٨)، صحيح مسلم (٤/ ١٩٧٤)، سنن ابن ماجـة (٢/ ٢٠٦)، سنن الترمذي (٤/ ٣٠٩).

⁽٢) ينظر: الكبائر للذهبي (٤٠)، الزواجر (٢/ ٦٦).

⁽٣) الإسراء: (٢٣-٢٤).



قدرهما عند الله تعالى:

أ- افتتحت الآية بـ (وقضى) والقضاء معناه الحكم الجزم البت الذي لا يقبل النسخ، وقضاء الله هنا قضاؤه الشرعي، والدليل عليه أن الواحد منا إذا أمر غيره بشيء، فإنه لا يقال إنه قضى عليه، إلا إذا أمره أمرًا جزمًا، وحكم عليه بذلك الحكم على سبيل البت والقطع (١) فكان التعبير بـ (قضى) عند الوصاية ببر الوالدين آكد من التعبير بغيرها من الألفاظ.

ب- اختيار مقام الربوبية في الأمر بالبر والإحسان للوالدين؛ مشعر بـالخلق والملك والتدبير للعبد، ولزوم السمع والطاعة للرب سبحانه.

جـ- القرن بين إخلاص العبادة لله سبحانه، وبر الوالدين يـدل عـلى شـدة تأكيد وجوب برهما، ورفيع منزلتها.

واعلم أنه تعالى أمر الإنسان بعبادته سبحانه، ثم أتبعه بالأمر ببر الوالدين؛ لأن السبب الحقيقي لوجود الإنسان هو تخليق الله تعالى وإيجاده، والسبب الظاهري هو الأبوان، فأمر بتعظيم السبب الحقيقي، ثم أتبعه بالأمر بتعظيم السبب الظاهري (٢).

د- "إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما" إمّا مركبة من أن الشرطية وما المزيدة لتأكيدها، ولـذلك دخل الفعل نون التأكيد، ومعنى عندك في كنفك وكفالتك، وتقديمه على المفعول مع أن حقه التأخر عنه للتشويق إلى وروده، فإنه مدار تضاعف الرعاية والإحسان، ونبه بـ (الكبر) لأنه وقت حاجتهما إليك، وأتى

⁽٢) ينظر: التفسير الكبير للرازي (٢٠/ ١٤٨).



⁽١) ينظر: التفسير الكبير للرازي (٢٠/ ١٤٧).



ب "عندك" لتأكيد هذه الحاجة (١) يقول الرازي: "معناه أنهما يبلغان إلى حالة الضعف والعجز فيصيران عندك في آخر العمر كما كنت عندهما في أول العمر " (٢).

ه- ثم كلف الإنسان في حق الوالدين بخمسة أشياء:

الأول: (فلا تقل لهما أف) وهذا مثل يضرب للمنع من كل مكروه وأذيـة وإن خف.

الثاني: (ولا تنهرهما) يقال: نهره، وانتهره إذا استقبله بكلام يزجره. فإن قيل: المنع من التأفيف يدل على المنع من الانتهار بطريق الأولى، فلِمَ قدم المنع من التأفيف ثم أتبعه بالمنع من الانتهار ؟ قيل: المراد من قوله: (فلا تقل لهما أف) المنع من إظهار المخالفة في الضجر بالقليل أو الكثير، والمراد من قوله (ولا تنهرهما) المنع من إظهار المخالفة في القول على سبيل الرد عليه، والتكذيب له.

الثالث: (وقل لهما قولاً كريمًا) ولما منع الله تعالى الإنسان بالآية المتقدمة من ذكر القول المؤذي الموحش، والنهي عن القول المؤذي لا يكون أمرًا بالقول الطيب أردفه بأن أمره بالقول الحسن، والكلام الطيب فقال: (وقل لهما قولاً كريمًا) والمراد منه أن يخاطبه بالكلام المقرون بإمارات التعظيم والاحترام. قال عمر بن الخطاب: هو أن يقول له يا أبتاه، يا أماه، وسئل سعيد بن المسيب عن القول الكريم فقال: هو قول العبد المذنب للسيد الفظ.

الرابع: (واخفض لهم جناح الذل من الرحمة) والمقصود منه المبالغة في التواضع. وفي (واخفض لهم جناح الذل) وجهان:



⁽١) ينظر: تفسير أبي السعود (٥/ ١٦٦).

⁽٢) التفسير الكبير (٢٠/ ١٥١).



الأول: أن الطائر إذا أراد ضم فرخيه إليه للتربية خفض لهم جناحه، ولهذا السبب صار خفض الجناح كناية عن حسن التربية، فكأنه قال للولد: اكفل والديك بأن تضمهم إلى نفسك كم فعلا ذلك بك حال صغرك.

والثاني: أن الطائر إذا أراد الطيران والارتفاع نشر جناحه، وإذا أراد ترك الطيران، وترك الارتفاع خفض جناحه، فصار خفض الجناح كناية عن فعل التواضع من هذا الوجه.

الخامس: (وقل رب ارحمها كم ربياني صغيرًا) ولم يقتصر في تعليم البر بالوالدين على تعليم الأقوال، بل أضاف إليه تعليم الأفعال، وهو أن يدعو لهما بالرحمة، فيقول: رب ارحمها، ولفظ الرحمة جامع لكل الخيرات في الدين والدنيا، ثم يقول: (كما ربياني صغيرًا)، أي افعل بهما يارب هذا النوع من الإحسان كما أحسنا إلي تربيتهما إيّاي، والتربية هي التنمية (۱).

فانظر إلى مراعاة نفسيات الوالدين في الآية بالقول والفعل؛ واحرص على أن تحفظ باب الجنة، ولا تضيعه.

وقد خص الرب جل وعلا الأم بالذكر فقال: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهِنَا عَلَىٰ وَهُن ِ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى ٱلْمُصِيرُ ﴾ (٢).

يقول الشيخ السعدي: (ووصينا الإنسان) أي عهدنا إليه، وجعلناه وصية عنده، سنسأله عن القيام بها، وهل حفظها أم لا فوصيناه (بوالديه) وقلنا له (اشكر

⁽٢) لقيان: (١٤).



⁽١) ينظر فيها تقدم التفسير الكبير للرازي (٢٠/ ١٥٤).



لي) بالقيام بعبوديتي، وأداء حقوقي، وأن لا تستعين بنعمي على معصيتي (ولوالديك) بالإحسان إليها بالقول اللين، والكلام اللطيف، والفعل الجميل، والتواضع لها، وإكرامها، وإجلالها، والقيام بمؤونتها، واجتناب الإساءة إليها من كل وجه بالقول والعمل، فوصيناه بهذه الوصية، وأخبرناه أن (إليّ المصير) أي سترجع أيها الإنسان إلى من وصاك، وكلفك بهذه الحقوق فيسألك هل قمت بها، فيثيبك الثواب الجزيل، أم ضيعتها فيعاقبك العقاب الوبيل، وذلك السبب الموجب لبر الوالدين في الأم فقال (حملته أمه وهنًا على وهن) أي مشقة على مشقة، فلا تزال تلاقي المشاق من حيث يكون نطفة من الوحم والمرض والضعف والثقل وتغير الحال، وثم وجع الولادة ذلك الوجع الشديد (وفصاله في عامين) وهو ملازم لحضانة أمه، وكفالتها، ورضاعها، أفها يحسن بمن تحمل على ولده هذه الشدائد مع شدة الحب، أن يؤكد على ولده، ويوصى إليه بتهام الإحسان إليه " (۱).

٢/ ما أخرجه البخاري (٢)، ومسلم (٣) من طريق أبي عمرو الشيباني قال: أخبرنا صاحب هذه الدار، وأوما بيده إلى دار عبد الله، قال: سألت النبي على: أي العمل أحب إلى الله ؟ قال: "الصلاة على وقتها" قال: ثم أي ؟ قال: "ثم بر الوالدين" قال: ثم أي ؟ قال: "الجهاد في سبيل الله" قال: حدثني بهن، ولو استزدته لزادني.

قال الطبرى: "إنها خص على هذه الثلاثة بالذكر؛ لأنها عنوان على ما سواها

⁽٣) كتاب الإيهان/ باب: بيان كون الإيهان بالله تعالى أفضل الأعمال (١/ ٨٩) ٨٥.



⁽١) تفسير السعدى (٦٤٨).

 ⁽۲) كتاب الأدب/ باب: البر والصلة، وقول الله تعالى: (ووصينا الإنسان بوالديـه حـسنا) (٥/ ٢٢٢٧)



من الطاعات، فإن من ضيع الصلاة المفروضة حتى خرج وقتها من غير عذر مع خفة مؤونتها، وعظيم فضلها فهو لما سواها أضيع، ومن لم يبر والديه مع وفور حقهما عليه كان لغيرهما أقل برا، ومن ترك جهاد الكفار مع شدة عداوتهم للدين كان لجهاد غيرهم من الفساق أترك" (١).

قال الحافظ: "وفي الحديث فضل تعظيم الوالدين، وأن أعمال البريفضل بعضها على بعض" وقال أيضًا: "وقال ابن التين: تقديم البرعلى الجهاد يحتمل وجهين:

أحدهما: التعدية إلى نفع الغير.

والثاني: أن الذي يفعله يرى أنه مكافأة على فعلها، فكأنه يرى أن غيره أفضل منه. فنبهه على إثبات الفضيلة فيه. قلت: والأول ليس بواضح، ويحتمل أنه قُدم لتوقف الجهاد عليه، إذ من بر الوالدين استئذانهما في الجهاد؛ لثبوت النهي عن الجهاد بغير إذنهما" (٢).

٣/ ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب/ باب: من أحق الناس بحسن الصحبة (٢) ومسلم في صحيحه في كتاب البر/ باب: بر الوالدين وأنها أحق به (٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي عليه فقال: يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحبتي؟ قال: "أمك" قال: ثم من ؟ قال: "ثم أمك" قال: "ثم من ؟ قال: "ثم أمك" قال: "ثم أمك" أمك" أمك".

^{(3) (3/ 3}VP/) A30Y.



⁽١) نقله عنه العيني في عمدة القارئ (١٤/ ٧٩).

⁽٢) الفتح (٢/ ١٠).

^{(7)(0/777)7770.}



قال ابن بطال: "مقتضاه أن يكون للأم ثلاثة أمثال ما للأب من البر، وكان ذلك لصعوبة الحمل، ثم الوضع، ثم الرضاع فهذه تنفرد بها الأم وتشقى بها، ثم تشارك الأب في التربية " (١).

وقال القرطبي: "المراد أن الأم تستحق على الولد الحظ الأوفر من البر، وتقدم في ذلك على حق الأب عند المزاحمة" (٢).

ونقل المحاسبي الإجماع على أن الأم مقدمة في البر على الأب (٣).

3/ ما أخرجه البخاري في كتاب الجهاد/ باب: الجهاد بإذن الوالدين (ئ) وفي كتاب الأدب، باب: لا يجاهد إلا بإذن الأبوين (٥) ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: بر الوالدين، وأنها أحق به (٢) من حديث عبد الله بن عمرو يقول: جاء رجل إلى النبي على فاستأذنه في الجهاد. فقال: "أحي والداك؟ قال: نعم. قال: "ففيها فجاهد" واللفظ للبخاري في الموضع الأول منها. وفي رواية لمسلم (٧) من طريق ناعم مولى أم سلمة، عن عبد الله بن عمرو أنه قال" فأحسن صحبتها" وفي



⁽۱) شرح صحيح البخاري (۹/ ۱۰۸).

⁽٢) المفهم (٦/ ٥٤).

⁽٣) نقله عنه النووي في شرح صحيح مسلم (١٦/١٦)، والحافظ في الفتح (١٠٢/١٠)، والعيني في عمدة القارئ (٢٢/٨٣).

^{(3)(7/38.1)7377.}

^{(0)(0/ 1777) 7750.}

⁽r) (3/ ovp) P3 or.

⁽V) (3/ OVP1) P3 OY.



رواية أبي داود (١) والنسائي (٢) وصححها الألباني (٣) من حديث عبد الله بن عمرو قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: جئت أبايعك على الهجرة، وتركت أبوي يبكيان، فقال: "ارجع عليهما، فأضحكهما كما أبكيتهما".

قال الحافظ: "قوله: (ففيها فجاهد) أي خصصها بجهاد النفس في رضاهما، ويستفاد منه جواز التعبير عن الشيء بضده إذا فُهِم المعنى؛ لأن صيغة الأمر في قوله (فجاهد) ظاهرها إيصال الضرر الذي كان يحصل لغيرهما لهما، وليس ذلك مراد قطعًا، وإنها المراد إيصال القدر المشترك من كلفة الجهاد، وهو تعب البدن والمال، ويؤخذ منه أن كل شيء يتعب النفس يسمى جهادًا.. قال جهور العلهاء: يحرم الجهاد إذا منع الأبوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين؛ لأن برهما فرض عين عليه، والجهاد فرض كفاية فإذا تعين الجهاد فلا إذن " (٤).

0/ وكما أنه يقدم أمر الوالدين في الجهاد، فإنه يقدم في صلاة التطوع، أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة، باب: إذا دعت الأم ولدها في الصلاة (٥) وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البر والصلة والآداب، باب: بر الوالدين وأنهما أحق به (٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: كان جريج يتعبد في صومعة، فجاءت أمه -قال حميد: فوصف لنا أبو رافع صفة أبي هريرة لصفة رسول الله على أمه حين دعته، كيف جعلت كفها فوق حاجبها، ثم رفعت رأسها

^{. (1)(7/ (1) (1)}

^{(1)(4/431)4213.}

⁽٣) صحيح سنن أبي داود (٢٥٢٨).

⁽٤) الفتح (٦/ ١٤٠ – ١٤١).

^{.1181(8.8/1)(0)}

[.] ٢٥٥٠ (١٩٧٦/٤)(٦)



إليه تدعوه – فقالت: "يا جريج أنا أمك كلمني. فصادفته يصلي. فقال: اللهم أمي وصلاتي. فاختار صلاته. فرجعت ثم عادت في الثانية. فقالت: يا جريج أنا أمك فكلمني. قال: اللهم أمي وصلاتي. فاختار صلاته. فقالت: اللهم إن هذا جريج وهو ابني، وإني كلمته فأبى أن يكلمني، اللهم فلا تمته حتى تريه المومسات. قال: ولو دعت عليه أن يفتن لفتن. قال: وكان راعي ضأن يأوي إلى ديره. قال: فخرجت امرأة من القرية، فوقع عليها الراعي فحملت، فولدت غلامًا. فقيل لها: ما هذا؟ قالت: من صاحب هذا الدير. قال: فجاؤوا بفؤوسهم ومساحيهم فنادوه، فصادفوه يصلي. فلم يكلمهم. قال: فأخذوا يهدمون ديره. فلها رأى ذلك نزل إليهم. فقالوا: سل هذه ؟ قال: فتبسم، ثم مسح رأس الصبي. فقال: من أبوك؟ قال: أبي راعي الضأن. فلما سمعوا ذلك منه، قالوا: نبني ما هدمنا من ديرك بالذهب والفضة. قال: لا، ولكن أعيدوه ترابًا كما كان. ثم علاه" واللفظ لمسلم.

قال الحافظ: "وفي الحديث إيشار إجابة الأم على صلاة التطوع؛ لأن الاستمرار فيها نافلة، وإجابة الأم وبرها واجب. قال النووي وغيره: إنها دعت عليه فأجيبت؛ لأنه كان يمكنه أن يخفف ويجيبها، لكن لعله خشي أن تدعوه إلى مفارقة صومعته، والعود إلى الدنيا وتعلقاتها.

كذا قال النووي، وفيه نظر لما تقدم من أنها كانت تأتيه، فيكلمها. والظاهر أنها كانت تشتاق إليه فتزوره، وتقتنع برؤيته وتكليمه، وكأنه إنها لم يخفف ثم يجيبها؛ لأنه خشي أن ينقطع خشوعه واختلف أهل العلم هل تقطع الصلاة لإجابة دعوة الأم أم لا ؟ والراجح أنها لا تقطع في الفرض، وأمّا إذا كانت الصلاة نفلاً، وعلم تأذي الوالد بالترك وجبت الإجابة وإلا فلا" (۱).

٦/ بل إن الرب سبحانه وتعالى جعل بر الوالدين من أكبر الأسباب المكفرة

⁽١) الفتح (٦/ ٤٨٣) وانظر: شرح النووي (١٦٥/ ١٠٥)، عمدة القارئ (٧/ ٢٨٢).



للذنوب، أخرج الإمام أحمد في المسند (١) وابن حبان في صحيحه (٢) والحاكم في المستدرك (٣) والسهمي في تاريخ جرحان (٤) من طريق أبي معاوية، عن محمد بن سُوقَة؛ عن أبي بكر بن حفص، عن ابن عمر قال: أتى رسول الله على رجل، فقال: يا رسول الله إني أذنبت ذنبًا كبيرًا، فهل في توبة؟ فقال له رسول الله على: "ألك وَالدان؟ " قال: لا. قال: " فلك خالة ؟ " قال: نعم، فقال رسول الله على: " فبرها إذن " واللفظ لأحمد.

وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

وفي الحديث تعليم لكيفية التوبة بأنه ينبغي أن يزيد عليها حسنة؛ لتكون ماحية للسيئة. وفيه أن الخالة بمنزلة الأم.

٧/ بل أوجب الإسلام بر الوالد المشرك أو المخالف دون طاعته في معصية الله، يقــول تعـالى: ﴿ وَإِن جَهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا فَي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ (٥).

وأخرج البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب: صلة الوالد المشرك (٢) ومسلم في صحيحه في كتاب الزكاة، باب: فضل النفقة والصدقة على الأقربين

⁽r)(o\.\TYY)37ro.



⁽¹⁾⁽A\137)37F3.

^{(1)(1/4/1)073.}

^{(4)(3/171)1777.}

^{(3)(377).}

⁽٥) لقهان: (١٥).



والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين (١) من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت: أتتني أمي راغبة في عهد النبي على فسألت النبي على أصلها؟ قال: نعم. قال ابن عيينة فأنزل الله تعالى فيها: ﴿ لَا يَنْهَاكُرُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ ﴾ (٢) واللفظ للبخاري.

٨/ كما عد الإسلام عقوق الوالدين من الكبائر، بـل إن التسبب في مسبتهما
 كبيرة.

أ- أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبائر (٣) ومسلم في صحيحه في كتاب الأقضية، باب: النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات... (٤) من حديث المغيرة، عن النبي على قال: "إن الله حرّم عليكم عقوق الأمهات، ومنع وهات، ووأد البنات، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال" واللفظ للبخاري.

قال الحافظ: "... قيل: خص الأمهات بالذكر؛ لأن العقوق إليهن أسرع من الآباء، لضعف النساء، ولينبه على أن بر الأم مقدم على بر الأب في التلطف والحنو ونحو ذلك" (٥).

ب- أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبائر (٢)، ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها (٧)



^{.1008(7/797)}

⁽٢) المتحنة: (٨).

^{(7)(0/9777) +750.}

^{(3) (7/1371) 790.}

⁽٥) الفتح (٥/ ٦٨).

^{(1)(0/9777)1750.}

[.]AV(91/1)(V)



من حديث أبي بكرة قال: قال النبي على الله الله الله الكبائر؟ "فقلنا: بلى يا رسول الله. قال: "الإشراك بالله، وعقوق الوالدين" وكان متكئًا فجلس فقال: "ألا وقول الزور وشهادة الزور، ألا وقول الزور، وشهادة الزور" فها زال يقولها حتى قلنا: "لا يسكت" واللفظ للبخارى.

جـ- بل نهى الإسلام عن التسبب في لعن الوالد، وعده من أكبر الكبائر، فكيف إذا صرح الولد بسبها ؟! أخرج البخاري في كتاب الأدب، باب: لا يسب الرجل والديه (۱) من حديث عبد الله بن عمرو قال: قال النبي على: "إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه" قيل: يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه؟ قال: "يسب الرجل أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه".

قال ابن بطال: "هذا الحديث أصل في سد الذرائع، ويؤخذ منه أن من آل فعله إلى محرم يحرم عليه ذلك الفعل، وإن لم يقصد إلى ما يحرم، والأصل في هذا الحديث قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِيرِ نَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِعِلْمِ ﴾ (٢).

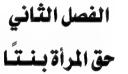
ومما تقدم يتبين وجوب الإحسان إلى الوالدين عمومًا، وإلى الأم على وجه الخصوص؛ لأن رسول الله على جعل لها ثلاث أضعاف ما للأب، فيحسن إليها بالقول والفعل، ويكف أذاه عنها، بل لا يتسبب في أن يكون سببًا لإيذائها، وإن اختلف الدين بين الوالد والولد وجب بر الوالد لعظيم حقه، ما لم يأمر بمعصية، فتنبه -حفظك الله - لحق الأم، والزم رجليها فثم الجنة، أعانني الله وإيّاك على برهما، وأداء حقها.



⁽٢) الأنعام: (١٠٨)، وانظر: شرح ابن بطال على صحيح البخاري (٥/ ١٠٢).



^{(1)(0/1777)176.}



المبحث الأول: الأمر بالإحسان للبنات.

المبحث الثاني، تسوية البنت مع الذكر

في العطية.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الثالث: حرية البنت في اختيار

الزوج.

المبحث الرابع، تحريم العَضْل.



لا يحفظ الإسلام حق المرأة كبيرة فحسب عند شيب الرأس، وكبر الولد، بل يحفظه -أيضًا- للمرأة منذ نعومة أظافرها، وصغر سنها، فيوجب حفظ حياتها كما مرّ (١) بل ويجعل هذه الحياة كريمة تليق بها، وسيتضح ذلك جليًا لك من خلال مباحث هذا الفصل.



⁽١) ص (٤٠) فها بعدها.







المبحث الأول

الأمر بالإحسان إلى البنات

أتت النصوص الشرعية مختلفة الألفاظ، متحدة المعاني في الأمر بالبر بالبنات، والإحسان إليهن، وتأمل ما سيأتي لتقف على رفيع قدر البنت، وتغتبط أن رُزِقتها؛ لتنال عظيم الأجر، ورفيع القدر إن شاء الله.

١/ الإحسان إلى البنات ستر من النار:

أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة، باب: اتقوا النار ولو بشق تمرة (۱) وفي كتاب الأدب، باب: رحمة الولد، وتقبيله، ومعانقته (۲) ومسلم في صحيحه في كتاب البر والصلة والآداب، باب: فضل الإحسان إلى البنات (۱) من حديث عائشة زوج النبي على قالت: جاءتني امرأة، ومعها ابنتان لها، فسألتني فلم تجد عندي شيئًا غير تمرة واحدة، فأعطيتها إيّاها، فأخذتها فقسمتها بين ابنتيها ولم تأكل منها شيئًا. ثم قامت فخرجت وابنتاها. فدخل على النبي على فحدثته حديثها. فقال النبي على النبي على فحدثته حديثها. فقال النبي من ابتلي من البنات بشيء فأحسن إليهن، كن له سترًا من النار الفظ لمسلم.



^{.1401(014/1)(1)}

^{.0789(7778/0)(7)}

^{(4)(3/} ٧٢٠٢) ١٢٢٢.



وفي الحديث من الفوائد المتعلقة بالمبحث:

١/ تأكيد حق البنات لما فيهن من الضعف غالبًا عن القيام بمصالح أنفسهن، بخلاف الذكور لما فيهم من قوة البدن، وإمكان التصرف في الأمور المحتاج إليها في أكثر الأحوال (١).

٢/ الابتلاء يكون بالخير كما يكون بالشر، يقول تعالى: ﴿ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِ وَالْبَنُوكُم بِالشَّرِ وَالْبَنَاتَ خير إن أُحْسِن إليهن، لتسببهن في دخول المحسن الجنة، والنجاة من النار.

قال النووي تبعًا لابن بطال: "إنها سهاه ابتلاء؛ لأن الناس يكرهون البنات، فجاء الشرع بزجرهم عن ذلك، ورغب في إبقائهن، وترك قتلهن بها ذكر من الثواب الموعود به من أحسن إليهن، وجاهد نفسه في الصبر عليهن " (٣).

وقال الحافظ: "قال شيخنا في "شرح الترمذي": يحتمل أن يكون معنى الابتلاء هنا الاختبار، أي من اختبر بشيء من البنات لينظر ما يفعل أيحسن إليهن أو يسىء، ولهذا قيده في حديث أبي سعيد بالتقوى، فإن من لا يتقى لا يأمن أن يتضجر بمن وكله الله إليه، أو يقصر عما أمر بفعله، أو لا يقصد بفعله امتثال أمر الله، وتحصيل ثوابه. والله أعلم" (3).

٣/ في الحديث فضل الإحسان إلى البنات، وقد اختلف في المراد بالإحسان
 هل يقتصر به على قدر الواجب، أو بها زاد عليه ؟ قال الحافظ: "والظاهر الثاني؛ فإن

⁽٤) فتح الباري (١٠/ ٤٢٩).



⁽١) ينظر: شرح الكرماني (١٠/ ١٠٢)، فتح الباري (١٠/ ٤٢٩)، عمدة القارئ (٨/ ٢٧٨).

⁽٢) الأنساء: (٣٥).

⁽٣) شرح ابن بطال على صحيح البخاري (٨/ ٢٠١)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ١٧٩).



عائشة أعطت المرأة التمرة، فآثرت بها ابنتيها، فوصفها النبي على أشار إليه من الحكم المذكور، فدل على أن من فعل معروفًا لم يكن واجبًا عليه، أو زاد على قدر الواجب عليه عد محسنًا، والذي يقتصر على الواجب وإن كان يوصف بكونه محسنًا، لكن المراد من الوصف المذكور قدر زائد، وشرط الإحسان أن يوافق الشرع لا ما خالفه، والظاهر أن الشواب المذكور إنها يحصل لفاعله إذا استمر إلى أن يحصل استغناؤهن عنه بزوج أو غيره، كما أشير إليه في بعض ألفاظ الحديث، والإحسان إلى أحد بحسب حاله".

• وفسرت الأحاديث النبوية معنى الإحسان، أخرج الإمام أحمد في المستد^(۱)، والبخاري في الأدب المفرد ^(۲)، والبزار كما في كشف الأستار ^(۳)، والطبراني في الأوسط ^(۱)، والبيهقي في الشعب ^(۱)، من طرق عن علي ابن زيد، عن عمد بن المُنْكَدر قال: حدثني جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: " من كنّ له ثلاث بنات يُؤُويهنَّ، ويرحمهنّ، ويَكُفُلُهُن وجبت له الجنة البتة" قال: قيل: يا رسول الله، فإن كانت اثنتين؟ قال: "وإن كانت اثنتين" قال: فرأى بعض القوم أن لو قالوا له: واحدة. لقال: واحدة. واللفظ لأحمد.

قال الهيثمي في المجمع (٦): "رواه أحمد، والبزار، والطبراني في الأوسط بنحوه، وزاد "ويزوجهن" من طرق، وإسناد أحمد جيد".

^{(1)(77\.01) \\ 2731.}

⁽Y)(/3) AV.

^{(7)(1.91).}

[.] ٤٧٦ • (9 • /0)(٤)

⁽⁰⁾⁽٧/ ٢٢٤) ٥٢٠ ١١.

 $⁽r)(\Lambda \setminus V \circ I).$



قلت: إسناده ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان (١) لكنه توبع تابعه سفيان ابن حسين وهو ثقة في غير الزهري (٢) عند ابن أبي شيبة في المصنف (٣) والبزار في المسند (١) وأبو يعلى في المسند (٥) وأبوب السختياني الثقة الثبت الحجة (١) عند الطبراني في الأوسط (٧) كلاهما عن محمد بن المنكدر به بنحوه. فالحديث بمجموع طرقه صحيح. وحسنه الألباني في صحيح الأدب المفرد (٨).

ومن الحديث يؤخذ أن الثواب المذكور يحصل لمن أحسن لواحدة فقط (٩).

• وقد بين حديث جابر المتقدم بعض صور الإحسان: الإيواء، والرحمة، والكفالة، وبينها - أيضًا - ما أخرج أحمد في المسند (١٠) والبخاري في الأدب المفرد (١١) وابن عبد الحكم في فتوح مصر (١٢) وأبو يعلى في المسند (١٣) من طرق عن عبدالله بن يزيد المقرئ، عن حَرْملة بن عمران، عن أبي عُشّانة المَعافري، قال:

⁽١) التقريب (٦٩٦) ٨٢٧٤.

⁽٢) التقريب (٣٩٣) ٢٤٥٠.

^{(7) (0/177) 37307.}

^{(3)(1.91).}

^{(0)(3/431) • 177.}

⁽٦) التقريب (١٥٨) ٢١٠.

⁽V)(0/577)V010.

 $^{(\}lambda)(\lambda)$

⁽٩) ينظر: الفتح (١٠/ ٤٤٣).

^{(1)(11/17)71341.}

⁽¹¹⁾⁽¹³⁾⁷V.

⁽YI)(PAY).

^{(71) (7/ 997) 3571.}



سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول: سمعت رسول الله على يقول: "من كانت له ثلاث بنات، فصبر عليهن فأطمعهن، وسقاهن، وكساهن مِن جِدَته كنّ له حجابًا من النار " واللفظ لأحمد.

وإسناده صحيح.

وهذه الأوصاف المتقدمة يجمعها لفظ" الإحسان" وقد تقدم (١) إيراد الخلاف في المراد بالإحسان هل يقتصر به على قدر الواجب أو بها زاد عليه.

جـ/ جاء في رواية عمر بن عبد العزيز للحديث عند مسلم (٢) عن عائشة قالت: ".. فشقت التمرة التي كانت تريد أن تأكلها بينها، فأعجبني شأنها، فذكرت الذي صنعت لرسول الله على فقال: "إن الله قد أوجب لها بها الجنة، أو أعتقها بها من النار" فأثيبت المرأة على رحمتها الفطرية لابنتيها بالعتق من النار، ودخول الجنة، فكيف بمن يرحم بنات لا نسب له بهن ولا سبب.

٢/ الإحسان إلى البنات سبب مرافقة رسول الله عليه في الجنة:

قد يخطر على بال قارئ الحديث الأول أن الإحسان إلى البنات منجاة من النار فحسب، لكن تأتي الأدلة لتبين أن الإحسان إلى البنات سبب مرافقة رسولنا على في الجنة.

أخرج مسلم في صحيحه في كتاب البر والصلة والآداب، باب: فضل الإحسان إلى البنات (٣) من حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "من عال جاريتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو، وضم أصابعه".



⁽١) ص: (٧٤١).

⁽٢)(٤/٧٢٠٢)٠٣٢٢.

^{(7)(3/} ٧٢٠٢) (7)



قال النووي: "ومعنى (عالهما) قام عليهما بالمؤونة والتربية ونحوهما، مأخوذ من العول وهو القرب، ومنه "ابدأ بمن تعول"" (١).

٣/ بـل إن الإحسان إلى البنت وملاطفتها يتعدى أسوار المنازل ليظهر للناس، أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، بـاب: رحمة الولد وتقبيله ومعانقته (٢) ومسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، بـاب: جـواز حمل الـصبيان في الصلاة (٣) من حديث أبي قتادة قال: خرج علينا النبي على وأمامة بنت أبي العاص على عاتقه فصلي، فإذا ركع وضعها، وإذا رفع رفعها" واللفظ للبخاري.

قال الحافظ: "... وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة، وهو رحمة الولد، وولد الولد ولد، ومن شفقته على ورحمته لأمامة أنه كان إذا ركع أو سجد يخشى عليها أن تسقط، فيضعها بالأرض، وكأنها كانت لتعلقها به لا تصبر في الأرض، فتجزع من مفارقته، فيحتاج أن يحملها إذا قام. واستنبط منه بعضهم عظم قدر رحمة الولد؛ لأنه تعارض حينئذ المحافظة على المبالغة في الخشوع، والمحافظة على مراعاة خاطر الولد فقدم الثاني، ويحتمل أن يكون النبي على إنها فعل ذلك لبيان الجواز "(٤).

فها هو أخشع المصلين، وأقربهم لرب العالمين يحمل أمامة في صلاته ليقتدي به أهل السنة في محبة البنات، والإحسان إليهن.



⁽٤) الفتح (١٠/ ٤٢٩).



⁽١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ١٨٠).

^{.070. (7770/0)(7)}

^{(7)(1/017)730.}



@#(

المبحث الثاني

تسوية البنت مع الذكر في العطية

أتت الأوامر النبوية بوجوب العدل بين الأولاد في الهبة، أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الهبة، باب: الهبة للولد، وإذا أعطى بعض ولده شيئًا لم يجزْ حتى يعدل بينهم، ويعطي الآخر مثله، ولا يشهد عليه (۱) ومسلم في صحيحه في كتاب الهبات، باب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (۲) من طريق حميد بن عبدالرحمن، ومحمد بن النعمان بن بشير: أنها حدثاه عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به إلى رسول الله على فقال: إني نحلت ابني هذا غلامًا. فقال: أكل ولدك نحلت مثله؟ قال: لا. قال: فارجعه وأخرجا (۲) من طريق الشعبي قال: سمعت النعمان بن بشير وهو على المنبر يقول: أعطاني أبي عطية، فقالت عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله على من عمرة بنت رواحة: لا أرضى من عمرة بنت رواحة عطية، فأمر تني أن أشهدك يا رسول الله. قال: "أعطيت ابني من عمرة مثل هذا؟ "قال: لا. قال: "فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم" قال: فرجع فرد عطيته . واللفظ للبخاري.

وجاء لمسلم (١) من رواية: أبي حيان، عن الشعبي، عن النعمان وفي آخره:



^{(1)(1/414)1334.}

^{(1) (4/ 1371) 7771.}

⁽٣) أخرجه البخاري في كتاب الهبة، باب: الإشهاد في الهبة (٢٤٤٧). ومسلم بحديث رقم (١٦٢٤).

^{(3)(7777).}



"فلا تشهدني إذا فإني لا أشهد على جور".

وفي رواية (١) داود بن أبي هند، عن السعبي، عن النعمان وفي آخره: قال: "فأشهد على هذا غيري" ثم قال: "أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء" قال: بلى. قال: "فلا إذا".

وأخرج (٢) من حديث جابر " وإني لا أشهد إلا على حق".

• وذهب إلى وجوب التسوية بين الأولاد في العطية البخاري وبه صرّح في الترجمة، وهو قول طاووس (٣) والثوري (٤) وأحمد (٥) وإسحاق (٢) ثم المشهور عن هؤلاء أنها باطلة لرواية "فارجعه" وعن أحمد: تصح، وعنه يجوز التفاضل إن كان له سبب، كأن يحتاج الولد لزمانته، ودينه أو نحو ذلك دون الباقين.

يقول ابن القيم: "ومن العجب أن يحمل قوله (اعدلوا بين أولادكم) على غير الوجوب، وهو أمر مطلق مؤكد ثلاث مرات، وقد أخبر الآمر به أن خلاف م جور، وأنه لا يصلح، وأنه ليس بحق وما بعد الحق إلا الباطل، هذا والعدل واجب في كل حال، فلو كان الأمر به مطلقًا لوجب حمله على الوجوب، فكيف وقد اقترن به

^{(1)(7771).}

^{(7)(3777).}

⁽٣) قال ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٢٢٩): "قال سفيان ونقلت عن طاوس أنه قال: لا يجوز للرجل أن يفضل بعض ولده، ولو كان رغيفًا محترقًا"، وعزاه له القرطبي في تفسيره (٦/ ٢١٤) والحافظ في الفتح (٥/ ٢٥٣).

⁽٤) عزاه له ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٢٢٧) والحافظ في الفتح (٥/ ٢٥٣).

⁽٥) ينظر: المغنى (٥/ ٣٨٧)، المبدع (٥/ ٣٧٢).

⁽٦) عزاه له ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٢٢٧)، والحافظ في الفتح (٥/ ٢٥٣).



عشرة أشياء تؤكد وجوبه فتأملها في القصة" (١).

وقال ابن قدامة: ".... وهو دليل على التحريم، لأنه سهاه جورًا، وأمر برده، وامتنع من الشهادة عليه، والجور حرام، والأمر يقتضي الوجوب، ولأن بعضهم يورث بينهم العداوة والبغضاء وقطيعة الرحم فمنع منه كتزويج المرأة على عمتها أو خالتها" (۲).

وذهب أبو حنيفة (٦) ومالك (٤) ، والشافعي (٥) إلى أن التسوية مندوبة لا واجبة، وأنه إن فضل بعضهم صح وكره.

واحتج هؤلاء:

١/ بقوله ﷺ فأشهد على هذا غيري" قالوا: ولو كان محرمًا أو باطلاً، لما قال هذا الكلام (٦).

وأجيب عن هذا الاستدلال، بأن قوله على هذا غيري" ليس بأمر؛ لأن أدنى أحوال الأمر الاستحباب والندب، ولا خلاف في كراهة هذا، وكيف يجوز أن يأمره بالاشهاد مع أمره برده، وتسميته جورًا، وحمل الحديث على هذا حمل لحديث النبي على على التناقض والتضاد، ولو أمر النبي على بإشهاد غيره امتثل بشير أمره، وإنها هذا تهديد له، فيفيد ما أفاده النهى عن إتمامه كقول الله تعالى:

⁽١) تحفة المولود (٢٢٩).

⁽٢) المغنى (٥/ ٣٨٧).

⁽٣) ينظر: المبسوط للسرخسي (١٢/٥١)، حاشية ابن عابدين (٤/ ٤٤٤).

⁽³⁾ ینظر: التمهید (7/77)، شرح الزرقانی (3/30).

⁽٥) ينظر: المهذب (١/ ٤٤٦)، شرح النووي (١١/ ٦٧).

⁽٦) ينظر: شرح النووي (١١/ ٧٦).



﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكُفُرْ ﴾ (١) وكقول هذا هُ أَعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾ (١) وحاشى له عليه السلام أن يبيح لأحد الشهادة على ما أخبر به هو أنه جور، وأن يمضيه ولا يرده، هذا ما لا يجيزه مسلم (٣).

Y/ واستدلوا بها أخرجه مالك في الموطأ (1) والبيهقي في السنن (٥) من طريق مالك، ومن طريق شعيب (٢) كلاهما عن ابن شهاب، عن عروة بن النزبير، عن عائشة زوج النبي على أنها قالت: "إن أبا بكر الصديق كان نحلها جاد (٧) عشرين وسقًا من ماله بالغابة، فلها حضرته الوفاة، قال: والله يا بنية، ما من الناس أحد أحب إلى غنى بعدي منك، وإني كنت نحلتك جاد عشرين وسقًا، فلو كنت جددتيه واحتزتيه كان لك، وإنها هو اليوم مال وارث، وإنها هما أخواك، وأختاك، فاقتسموه على كتاب الله، قالت عائشة: فقلت: يا أبت والله لو كان كذا وكذا لتركته، إنها هي أسهاء، فمن الأخرى ؟ فقال أبو بكر: ذو بطن بنت خارجة، أراها جارية" وصحح إلسناده الحافظ في الفتح (٨) وصححه الألباني في الإرواء (٩)، والإسناد صحيح

^{.1719(71/7)(9)}



⁽١) الكهف: (٢٩).

⁽٢) فصلت: (٤٠).

⁽٣) ينظر: المحلى (٩/ ١٤٤ - ١٤٥)، المغني (٥/ ٣٨٨).

^{.1271 (707/7)(2)}

^{.11747 (179/7) (0)}

^{.11448 (144/1)(1)}

⁽٧) قال في النهاية (١/ ٢٤٤): "الجداد بالفتح، والكسر - صرام النخل، وهو قطع ثمرتها، ومنه الحديث " أنه أوصى بجاد مائة وسق.. .. الجاد بمعنى المجدود أي: نخل يجد منه ما يبلغ مائة وسق" مادة (ج د د).

⁽A)(O/O)Y).



على شرط الشيخين.

قالوا: فهذا أبو بكر -رضي الله عنه - أعطى عائسة دون سائر ولده، ورأى ذلك جائزًا، ورأته هي كذلك، ولم ينكره عليهما أحد من أصحاب النبي عَلَيْقُ (١).

وأجاب ابن قدامة: "وقول أبي بكر لا يعارض النبي على ولا يحتج به معه. ويحتمل أن أبا بكر -رضي الله عنه - خصها بعطيته لحاجتها، وعجزها عن الكسب والتسبب فيه مع اختصاصها بفضلها، وكونها أم المؤمنين زوج رسول الله على وغير ذلك من فضائلها، ويحتمل أن يكون قد نحلها ونحل غيرها من ولده، أو نحلها وهو يريد أن ينحل غيرها، فأدركه الموت قبل ذلك، ويتعين حمل حديثه على أحد هذه الوجوه؛ لأن حمله على مثل محل النزاع منهي عنه، وأقبل أحوالها الكراهة والظاهر من حال أبي بكر اجتناب المكروهات" (٢).

وأجاب عروة عن قصة عائشة بأن إخوتها كانوا راضين بذلك (٣).

٣/ واحتجوا بإجماع العلماء على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده، فإذا جاز أن يخرج جميع ولده عن ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم (٤) قال الحافظ: "ولا يخفى ضعفه؛ لأنه قياس مع وجود النص" (٥).

• والراجح القول الأول؛ لقوة أدلته، وخلوها من المعارضة.

⁽١) ينظر: شرح معاني الآثار (٤/ ٨٨)، الاستذكار (٧/ ٢٢٧).

⁽٢) المغنى (٥/ ٣٨٨).

⁽٣) ينظر:الفتح (٥/ ٢٥٤).

⁽٤) ينظر: التمهيد (٧/ ٢٣٠).

⁽٥) الفتح(٥/ ٢٥٤).



• واختلفوا في صفة التسوية:

ذهب الثوري، وابن المبارك (١) وأبو حنيفة (٢) ومالك (٣) والشافعي (١) إلى التسوية بين الأولاد، فيعطى الذّكر مثل الأنثى، قال إبراهيم: كانوا يستحبون أن يسووا بينهم حتى في القُبَل (٥).

واستدلوا:

١/ بقوله ﷺ: "أكل ولدك نحلت" وفي رواية مسلم: "ألك ولد سواه ؟ قال: نعم" وقوله: " فاتقوا الله، واعدلوا بين أولادكم" (١) ولفظ الولد يشمل الذكور والإناث.

وجاء في رواية لمسلم "أكل بنيك" قال الحافظ: "ولا منافاة بينهما؛ لأن لفظ الولد يشمل ما لو كانوا ذكورًا، أو إناثًا وذكورًا، وأما لفظ البنين فإن كانوا ذكورًا فظاهر، وإن كانوا إناثًا وذكورًا فعلى سبيل التغليب، ولم يذكر ابن سعد (٧)لبشير والد النعمان ولدًا غير النعمان، وذكر له بنتا أسمها أبية بالموحدة تصغير أبي " (٨).

٢/ أن النبي على العدل بين الأولاد بقوله: "أيسرك أن يكونوا إليك في

⁽٨) الفتح (٥/ ٢٥٢).



⁽١) عزاه لهما المروزي في اختلاف العلماء (١/ ٢٧٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٢٣٠)، وللثاني منهما ابن قدامة في المغنى (٥/ ٣٨٨).

⁽٢) ينظر: المبسوط للسرخسي (١٢/ ٥٦)، حاشية ابن عابدين (٤٤٤٤).

⁽٣) ينظر: التمهيد (٧/ ٢٣١)، شرح الزرقاني (٤/ ٥٤).

⁽٤) ينظر: المهذب (٢/ ٢٤٤).

⁽٥) عزاه له ابن قدامة في المغنى (٥/ ٣٨٨).

⁽٦) تقدم تخريج الروايات ص (٧٤٧).

⁽٧) الطبقات (١/ ٤٠٦).



البر سواء" فقال: فسو بينهم، والبنت كالابن في استحقاق برها، وكذلك في عطيتها.

٣/ ولأنها عطية في الحياة فاستوى فيها الذكر والأنثى كالنفقة والكسوة (١١).

3/ أخرج الحارث في مسنده (٢) وابن عدي في الكامل (٣) والطبراني في الكبير (١) والبيهقي في الكبرى (٥) والخطيب في تاريخ بغداد (٢) من طرق عن إسهاعيل ابن عياش، عن سعيد بن يوسف الرحبي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي على قال: "سووا بين أو لادكم في العطية، فلو كنت مفضلاً أحدًا لفضلت النساء" واللفظ للطبراني.

واستنكره ابن عدي فقال في ترجمة سعيد هذا: "لا أعلم يروي عنه غير إسهاعيل بن عياش، ورواياته بإثبات الأسانيد لا بأس بها، ولا أعرف له شيئًا أنكر ما ذكرته من حديث عكرمة عن ابن عباس".

وفيه سعيد بن يوسف متفق على ضعفه (٧).

قال الحافظ في التخليص: "وفي إسناده سعيد بن يوسف وهو ضعيف وذكر

⁽٧) ينظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (٥٣) ٢٧٤، تهذيب الكمال(٤/ ٩١) ١٧٣، التقريب (٣٩٢) ٢٤٣٨ .



⁽١) ينظر: المغنى (٥/ ٣٨٨).

⁽٢) زوائد الهيثمي (١/ ١٢٥) ٤٥٤.

⁽٣) (٣/ ٠٨٣) ٨٠٨.

^{(3)(11/304) 19911.}

^{.11}٧٨٠(١٧٧/٦)(٥)

^{.04.1(1.4/11)(7)}



ابن عدي في الكامل أنه لم يرو له أنكر من هذا" (١) وغفل عَجَرَاللَّنُ عن هذا مع جلالة قدره فحسن إسناده في الفتح (٢).

وضعف الحديث الألباني في الإرواء (٣).

٥/ أخرج ابن عساكر في الكامل (ئ) وتمام في فوائده (٥) والبيهقي في شعب الإيمان (٢) وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٧) من طرق عن عبد الله بن معاذ، عن معمر، عن الزهري، عن أنس بن مالك أن رجلاً كان جالسًا مع النبي على فجاء ابن له، فأخذه فقبله، واجلسه في حجره، ثم جاءت بنية له، فأخذها فأجلسها إلى جنبه. فقال النبي على: "فها عدلت بينهها". واللفظ لابن عدي، وقال: وهذا لا أعلم يرويه عن معمر بهذا الإسناد غير عبد الله بن معاذ... ثم قال: "لعبد الله بن معاذ أحاديث حسان غير ما ذكرت، وأرجو أنه لا بأس به".

وإسناده حسن فيه عبد الله بن معاذ الصنعاني صاحب مَعْمر، قال الـذهبي (١٥) والحافظ (٩) عنه: صدوق. زاد الحافظ: تحامل عليه عبد الرزاق.

وفي الحديث وجوب المساواة بينهما في القبل، فكيف بالعطية؟!.

^{.(}٧٢/٣)(1)

⁽Y)(0\TOY).

^{(7)(1/ 47) (7)}

 $^{(3)(3/}P77)VF \cdot I.$

^{(0)(7/} ٧٣٢) ٢ ١ ٢ ١ .

 $^{(\}Gamma)(\Gamma/13) \cdots VA.$

⁽V) (Y/ TPT).

⁽٨) الكاشف (١/ ٩٩٥) ٢٩٩٢.

⁽٩) التقريب (٥٤٨) ٣٦٥٣، وانظر: تهذيب الكمال (١٦/ ١٥٩) ٣٥٨٠.



• وذهب عطاء، وشريح، وإسحاق، ومحمد بن الحسن (١) واختاره الإمام أحمد (٢) إلى القسمة بينها حسب قسمة الله تعالى الميراث، فيجعل للذكر مثل حظ الأنثيين.

واستدلوا:

١/ بأن الله قسم بين الذكر والأنثى فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وأولى ما
 اقتدى به قسمة الله.

٢/ ولأن العطية في الحياة إحدى حالي العطية فيجعل للذكر مشل حظ الأنثيين كحالة الموت، لأن العطية استعجال لما يكون بعد الموت فينبغي أن تكون على حسبه، كما أن معجل الزكاة قبل وجوبها يؤديها على صفة أدائها بعد وجوبها، وكذلك الكفارات المعجلة.

٣/ ولأن الذكر أحوج من الأنثى من قبل أنهما إذا تزوجا جميعًا فالصداق، والنفقة، ونفقة الأولاد على الذكر والأنثى لها ذلك، فكان أولى بالتفضيل لزيادة حاجته، وقد قسم الله تعالى الميراث ففضل الذكر مقرونًا بهذا المعنى فتعلل به، ويتعدى ذلك إلى العطية في الحياة (٣).

• وكل ما مضى من تعليلات قياس مقابل النص، فظاهر النص الأمر بالتسوية في العطية، بل تعدى حديث أنس الأمور المادية إلى المعنوية، فأمر رسول الله على بالعدل بينها في المعنويات، ومرّ أن بشير والد النعمان لم يكن له من الولد إلا



⁽١) عزاه لمن تقدم ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٢٣٤)، وابن قدامة في المغني (٥/ ٣٨٨).

⁽٢) ينظر: المغنى (٥/ ٣٨٨)، المبدع (٥/ ٣٧٢).

⁽٣) ينظر: المغني (٥/ ٣٨٩).



النعمان وأبية، ومع ذلك أمره رسول الله على بالعدل والسوية، فلا يلتفت عن النص إلى غيره.

يقول ابن حزم: "..... فقوله عليه السلام "اعدلوا بين أولادكم" وكذلك هذا القول منه عليه الصلاة والسلام إيجاب للتسوية بين الذكر والأنشى، وليس هذا من المواريث في شيء، ولكل نص حكمه" (١)

• ومن هنا يترجح القول الأول لقوة أدلته.



(١) المحلي (٩/ ١٤٩).







المبحث الثالث

حرية البنت في اختيار الزوج

لقد حفظ الإسلام حق المرأة في اختيار الزوج، واحترم إرادتها فيه، إذ إن هذا الموقف هو أدق المواقف في حياتها، وأمسها بمستقبلها، وهل هناك ما هو أدل على احترام الإسلام رأي المرأة في هذا الموطن مما أخرجه البخاري (١) ومسلم (٢) من حديث أبي هريرة أن النبي على خطب أم هانئ بنت أبي طالب فقالت: يا رسول الله إني قد كبرت، ولي عيال. فقال رسول الله على "خير نساء ركبن الإبل نساء قريش أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده" واللفظ لمسلم.

فها هي المرأة تبدي صفحة العذر عن بلوغ أقدس منزلة تبلغها المرأة المسلمة، وهي منزلة أمومة المؤمنين، والارتباط برسول رب العالمين، ومع ذلك أكبر رسول الله عليه والدين.

وأخرج البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها (٢) ومسلم في صحيحه في كتاب النكاح، باب: استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت (٤) من حديث أبي هريرة عن النبي عليه



⁽١) كتاب النكاح، باب: حفظ المرأة زوجها في ذات يده والنفقة (٥/ ٢٠٥٢) ٥٠٥٠.

⁽٢) كتاب الفضائل، باب: من فضائل نساء قريش (٤/ ١٩٥٩) ٢٥٢٧.

⁽T) (O\ 3 VP 1) T3 A 3.

^{(3)(7\77.1)}P131.



قال: "لا تنكح الأيم حتى تستأمر (١) ولا تنكح البكر حتى تستأذن" قالوا: يا رسول الله وكيف إذنها ؟ قال: "أن تسكت".

وأخرجا (٢) من حديث عائشة أنها سألت رسول الله على عن الجارية ينكحها أهلها أتستأمر أم لا ؟ فقال لها رسول الله على: "نعم تستأمر" فقالت عائشة: فقلت له: فإنها تستحى ؟ فقال رسول الله على: "إذنها إذا هي سكتت".

غير أن في المسألة تفصيلاً يذكر:

أولاً: البكر الصغيرة:

يجوز للأب تزويج البكر الصغيرة قبل البلوغ بدون إذنها، لأنها لا إذن لها، قال الحافظ في الفتح: "إذ لا معنى لاستئذان من لا تدري ما الإذن، ومن يستوي سكوتها وسخطها " (٣) وقد دّل على ذلك القرآن، والسنة، والإجماع.

• أما القرآن:

١/ فقول تعالى: ﴿ وَٱلَّتِي يَيِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآبِكُرْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ
 فَعِدَّ تُهُنَّ ثَلَيْقَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّتِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ (١).

فجعل للائي لم يحضن عدة ثلاثة أشهر، ولا تكون العدة ثلاثة أشهر إلا من الطلاق في نكاح أو فسخ، فدل ذلك على أنها تزوج وتطلق، ولا إذن لها، فيعتبر (٥).

⁽۱) قال الحافظ: "تستأمر: أصل الاستئهار طلب الأمر، فالمعنى لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها، ويؤخذ من قوله تستأمر أنه لا يعقد إلا بعد أن تأمر بدلك" الفتح (۹/ ٣٠٨). ينظر: النهاية (١/ ٢٦) مادة (أمر).

⁽٢) صحيح البخاري (٤٨٤٤)، صحيح مسلم (١٤٢٠).

⁽٣) الفتح (٩/ ١٩٣).

⁽٤) الطلاق: (٤).

⁽٥) ينظر: المغني (٧/ ٣١)، الجوهر النقي (٧/ ١١٤).



٢/ وقوله تعالى: ﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَامَىٰ مِنكُمْ ﴾ والأيّم: الأنثى التي لا زوج لها، صغيرة كانت أو كبيرة (١).

أدلة السنة:

1/ ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: إنكاح الرجل ولده الصغار لقوله: "واللائي لم يحضن" فجعل عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ (٢) ومسلم في صحيحه في كتاب النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة (٣) من حديث عائشة قالت: تزوجني النبي عليه وأنا بنت ست سنين، وبنى بي وأنا بنت سع سنين.

وأخرجاه (ئ) بسياق أتم من هذا من طريق عروة، عن عائشة قالت: تزوجني رسول الله على لست سنين، وبنى بي وأنا بنت تسع سنين، قالت: فقدمنا المدينة، فوعكت شهرًا، فوفى شعري جميمة (ف) فأتتني أم رومان، وأنا على أرجوحة، ومعي صواحبي، فصرخت بي فأتيتها، وما أدري ما تريد بي، فأخذت بيدي، فأوقفتني على الباب، فقلت: هه هه حتى ذهب نفسي، فأدخلتني بيتًا فإذا نسوة من الأنصار. فقلن: على الخير والبركة، وعلى خير طائر، فأسلمتني إليهن، فغسلن رأسي،

⁽١) ينظر: المفردات (٣٢)، لسان العرب (١٢/ ٣٩) مادة (أي م).

⁽Y)(0/ TVP /) · 3 A 3.

^{(7) (7/ 140) 7731.}

⁽٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة/ باب: تزويج النبي على عائسة، وقدومها المدينة، وبنائه بها (٣/ ١٤١٤) ٣٦٨١، و مسلم في الموضع نفسه المتقدم ص(٧٥٩) حديث رقم (١٤٢٢).

⁽٥) يقول النووي: " وجميمة: تصغير جمة، وهي الشعر النازل إلى الأذنين ونحوهما: أي صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض" شرح على صحيح مسلم (٩/ ٢٠٧).



وأصلحنني، فلم يرعني إلا ورسول الله ﷺ ضحى، فأسلمنني إليه. ومعلوم أنها لم تكن في تلك الحال ممن يعتبر إذنها.

٢/ تزويج علي -رضي الله عنه- ابنته أم كلثوم لعمر بن الخطاب -رضي الله
 عنه- وهي صغيرة.

وأخرج القصة مطولة سعيد بن منصور في سننه (۱) والحاكم في المستدرك (۲) والبيهقي في الكبرى (۳).

وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

الإجماع:

قال ابن المنذر: "أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن نكاح الأب ابنته البكر الصغيرة جائز إذا زوجها من كفء" (3) كما حكى ابن بطال (٥) والحافظ (٦) عن المهلب نقل الإجماع أيضًا.

ولابد هنا من التنبيه لعدة أمور:

1/ الحكمة من جواز تزويج الصغيرة المصلحة المترجحة في ارتباطها بالكفء، والخوف من تفويتها، قال النووي: "واعلم أن الشافعي وأصحابه قالوا: يستحب أن لا يزوج الأب والجد البكر حتى تبلغ، ويستأذنها؛ لـثلا يوقعها في أسر

⁽٦) الفتح (٩٦/٩).



^{.07 . (1/1/1/1) (1)}

^{(7)(7/701)315.}

⁽T) (V 31) TV171.

⁽٤) عزاه له ابن قدامة في المغني (٧/ ٣٠)، والشوكاني في النيل (٦/ ١٣٦).

⁽٥) شرح صحيح البخاري (٥/ ١٠٨).



الزوج وهي كارهة. وهذا الذي قالوه لا يخالف حديث عائشة؛ لأن مرادهم أنه لا يزوجها قبل البلوغ إذا لم تكن مصلحة ظاهرة يخاف فوتها بالتأخير، كحديث عائشة، فيستحب تحصيل ذلك الزوج؛ لأن الأب مأمور بمصلحة ولده فلا يفوتها. والله أعلم" (١).

٢/ أنه مع ما ذكر من الأدلة فإن الأفضل أن يتريث الأب حتى تكبر البنت، قال الشافعي في القديم: "أستحب للأب أن لا يزوجها حتى تبلغ؛ لتكون من أهل الإذن؛ لأنه يلزمها بالنكاح حقوق" (٢).

٣/ أنه وإن جاز العقد عليها وهي صغيرة إلا أنه لا يمكّن منها حتى تصلح للوطء (٣).

إن البنت إذا بلغت ولم ترض بالزوج كان لها الخيار في الفسخ، وبهذا قال أهل العراق (٤).

٥/ قال النووي: "أما غير الأب والجد من الأولياء فلا يجوز أن يزوجها عند الشافعي، والثوري، ومالك، وابن أبي ليلى، وأحمد، وأبي ثور، وأبي عبيد، والجمهور قالوا: إن زوجها لم يصح. وقال الأوزاعي وأبو حنيفة وآخرون من السلف: يجوز لجميع الأولياء، ويصح، ولها الخيار إذا بلغت" (٥).

فعلى أولئك الذين يحجرون على بناتهم لمن يحبونه، أو يميلون إليه ويسمون

⁽١) شرح النووي (٩/ ٢٠٦).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (١٥/ ٥٨).

⁽٣) ينظر: الفتح (٩/ ٩٦)، نيل الأوطار (٦/ ١٣٧).

⁽٤) ينظر: شرح النووي (٩/ ٢٠٦)، شرح فتح القدير (٣/ ٢٧٤).

⁽٥) شرح النووي (٩/ ٢٠٦).



إن تحديد مصائر حياة الناس أمر صعب يحتاج لمزيد روية ونظر، فلا تستعجل أيّها الأب بإيقاع الظلم؛ فإنه ظلمات يوم القيامة.

ثانيًا: البالغ الثيب (١):

وهذه لا يجوز تزويجها بغير إذنها، وإذنها الكلام بخلاف البكر فإذنها الصيات، ولا يجوز لأحد من الأولياء إجبارها على النكاح، سواء كان الولي أبًا أو جدًا أو غيرهما، وهذا قول عامة أهل العلم. يقول الحافظ: "ورَدُّ النكاح إذا كانت ثيبا فَزُوِّ جت بغير رضاها إجماع، إلا ما نقل عن الحسن أنه أجاز إجبار الأب للثيب ولو كرهت "(٢) وقال ابن قدامة: "وقال إسهاعيل بن إسحاق: لا أعلم أحدًا قال في البنت بقول الحسن، وهو قول شاذ خالف فيه أهل العلم والسنة "(٢)

والدليل:

١/ ما تقدم (٤) ذكره من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "لا تنكح الأيم حتى تستأذن" قالوا: يا رسول الله، وكيف إذنها؟ قال: " أن تسكت".

⁽٤) ص (٧٥٧) فيا بعدها.



⁽١) الثيب: المرأة فارقت زوجها، أو دُخِل بها. وقد يطلق على المرأة البالغة وإن كانت بكرًا مجازًا واتساعًا. وأصل الثَّوْب: رجوع الشيء إلى حالته الأولى التي كان عليها، سميت به لأنها تثوب عن الزوج. ينظر: النهاية (١/ ٢٣١)، المطلع (٢٣٣) مادة (ثي ب).

⁽٢) الفتح (٩/ ٩٩).

⁽٣) المغنى (٧/ ٣٤).



وبوّب عليه البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها (١).

يقول النووي: " ... وأمّا الثيب فلا بد فيها من النطق بلا خلاف سواءً كان الولي أبًا أو غيره؛ لأنه زال كمال حيائها بممارسة الرجال، وسواء زالت بكارتها بنكاح صحيح، أو فاسد، أو بوطء شبهة، أو بزنا " (٢).

٢/ ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: إذا زوّج ابنته وهي كارهة، فنكاحه مردود (٣) من طريق مجمّع وعبد الرحمن ابني يزيد بن جارية، عن خنساء بنت خِدَام الأنصارية أن أباها زوجّها، وهي ثيّب فكرهت ذلك، فأتت رسول الله عَلَيْ فرد نكاحه.

قال البغوي: "فإن زوجها وليها بغير إذنها، فالنكاح مردود" (٤٠).

وأمر الثيب إلى نفسها، ويحتاج الولي إلى صريح إذنها في العقد، لأن الأمر صريح في القول، والنطق، فإذا صرحت بمنعه امتنع اتفاقًا، ولو زوجت بغير إذنها، وأرادت فسخ نكاحها كان لها ذلك.

ثالثًا: البكر البالغة:

وهذه فيها قولان مشهوران:

أحدهما: أن البكر تستأذن تطييبًا لخاطرها؛ لا أن إذنها شرط في صحة العقد

^{(1)(0/3841) 7313.}

⁽٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٩/ ٢٠٤).

⁽Y) (0/3VP1)03A3.

⁽٤) شرح السنة (٩/ ٣١).



كالثيب، وإلى هذا ذهب مالك (١) والشافعي (٢) وإسحاق (٣) وهي رواية عن أحمد واختارها الخرقي والقاضي وأصحابه (٤).

واستدلوا بها يأتي :

١/ حديث أبي هريرة مرفوعًا "لا تنكح الأيّم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن" (٥).

٢/ ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب النكاح، باب: استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت (٦) من حديث ابن عباس أن النبي عليه قال: "الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صهاتها".

فجعل رسول الله على الأيم أحق بنفسها من وليها، فعلم أن ولي البكر أحق بها من نفسها، وإلا لم يكن لتخصيص الأيم بذلك معنى. وأيضًا: فإنه فرّق بينهما في صفة الإذن، فجعل إذن الثيب النطق، وإذن البكر الصمت، وهذا كله يدل على عدم اعتبار رضاها وأنها لاحق لها مع أبيها.

والجواب: أنه ليس في ذلك ما يدل على جواز تزويجها بغير رضاها مع بلوغها وعقلها ورشدها، بل تركوا العمل بنص الحديث وظاهره، وتمسكوا بدليل خطابه، ومفهومه، ولو سلم أنه حجة، فلا يجوز تقديمه على المنطوق الصريح كما سيأتي (٧)

⁽٧) ص (٩٨٥).



⁽١) ينظر: المدونة الكرى (٤/ ١٥٨)، التمهيد (١٩/ ٧٧).

⁽٢) ينظر: الأم (٥/ ١٨)، الفتح (٩/ ١٠١).

⁽٣) عزاه له ابن عبد البر في الاستذكار (٥/ ٣٨٨)/ وابن قدامة في المغنى (٧/ ٣٤).

⁽٤) ينظر: المغنى (٧/ ٣٤)، الإنصاف (٨/ ٦٤).

⁽٥) تقدم تخريجه ص (٧٥٧) فها بعدها.

^{(1) (1/} ٧٣٠) 1731.



وهذا أيضًا إنها يدل إذا قلت: إن للمفهوم عمومًا، والصواب أنه لا عموم له (١).

وتأمل قوله ﷺ "والبكر يستأذنها أبوها" عقب قوله: "الأيم أحق بنفسها من وليها" قطعًا لتوهم هذا القول، وأن البكر تزوج بغير إذنها أو رضاها، فلا حق لها في نفسها البتة، فوصل إحدى الجملتين بالأخرى دفعًا لهذا التوهم (٢).

والثاني: أنه يشترط إذنها كما يشترط إذن الثيب، فلا يجوز إجبارها على النكاح، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه (٣) والثوري، والأوزاعي، وأبي عبيد، وأبي ثور، وابن المنذر (٤) وهو الرواية الثانية عن أحمد، واختاره أبو بكر عبد العزيز (٥).

واستدلوا بها يأتي:

ا/ حديث أبي هريرة المتقدم (١) أن رسول الله ﷺ قال: "لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن" وقوله "لا تنكح البكر حتى تستأذن" نهي يتناول الأب وغيره عن تزويج البكر دون استئذان، والنهي صريح في المنع فحمله على الاستحباب بعيد جدًا. والنبي ﷺ فرّق بين البكر والثيب، فذكر لفظ "الإذن" للبكر، وجعل إذنها صهاتها، ولفظ "الأمر" للثيب، وإذنها النطق، فهذان هما الفرقان اللذان فرّق بها النبي ﷺ بين البكر والثيب، لم يفرق بينهما في الإجبار وعدمه، وذلك لأن البكر لما كانت تستحي أن تتكلم في أمر نكاحها لم تخطب إلى نفسها، بل



⁽١) ينظر: الذخيرة (١/ ٨٨)، المحصول للرازي (٢/ ٢٥٤).

⁽٢) ينظر: مجموع الفتاوي لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٢/ ٢٢)، زاد المعاد (٥/ ٩٨).

⁽٣) ينظر: المبسوط للسرخسي (٤/ ٢١٥)، بدائع الصنائع (٢/ ٢٤٢).

⁽٤) عزاه لمن تقدم ابن قدامة في المغني (٧/ ٣٤).

⁽٥) ينظر: المغنى (٧/ ٣٤)، الإنصاف (٨/ ٦٤).

⁽٦) ص (٧٥٧) فيا بعدها.



تخطب إلى وليها، ووليها يستأذنها، فتأذن له؛ لا تأمره ابتداء، بل تأذن له إذا استأذنها، وإذنها صهاتها، وأما الثيب فقد زال عنها حياء البكر، فتتكلم بالنكاح، فتخطب إلى نفسها (۱) وتأمر الولي أن يزوجها، فهي آمرة له، وعليه أن يطيعها، فيزوجها من الكفؤ إذا أمرته بذلك، فالولي مأمور من جهة الثيب، ومستأذن للبكر، فهذا هو الذي دل عليه كلام النبي عليه فلا يزاد عليه ما ليس منه (۲).

Y/ أخرج احمد في المسند (٣) وأبو داود في السنن (١) وابس ماجة في السنن (٥) والنسائي في الكبرى (٢) وأبو يعلى في المسند (٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٨) والبيهقي في الكبرى (٩) من طريق جرير، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن جارية بكرًا أتت النبي ﷺ، فذكرت أن أباها زوّجها وهي كارهة، فخيرها النبي واللفظ لأحمد.

وإسناده صحيح على شرط البخاري، وصححه ابن القطان فيها نقله الحافظ الزيلعي في نصب الراية (١٠٠).

^{.(19./4)(11)}



⁽١) وقد تقدم خطبة الرسول ﷺ أم هانئ ص (٧٥٧)، وخطبة أبي طلحة لأم سليم ص(٣١٣).

⁽۲) ينظر: مجموع الفتاوي (۳۲/ ۲۲ – ۲۸).

⁽T)(3\0YT)PF3T.

^{(3)(7/777) 78.7.}

^{(0)(1/ 1.7) 0} VA1.

 $^{(\}Gamma)(\Upsilon \setminus 3\Lambda \Upsilon) \vee \Lambda \Upsilon \circ$.

⁽V)(3/3·3) F707.

⁽N)(3/0FT).

^{.1888(110/4)(4)}



قال الحافظ: "وأما الطعن في الحديث لا معنى له، فإن طرقه يَقُوى بعضها ببعض" (١) وأطال ابن القيم النفس في الرّد على من طعن في الحديث في حاشية السنن (٢).

قال ابن القيم في الزاد (٣): "وهذه غير خنساء، فهم قضيتان قضى في إحداهما بتخيير الثيب، وقضى في الأخرى بتخيير البكر".

٣/ أخرج الإمام أحمد في المسند (٤) ، والدارقطني في المسنن (٥) ، والبيهقي في الكبرى (٦) من طريق ابن إسحاق، حدثني عمر بن حسين بن عبد الله مولى آل حاطب، عن نافع مولى عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، قال: توفي عثمان بن مظعون، وترك ابنة له من خويلة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص، قال: وأوصى إلى أخيه قُدامة بن مَظْعون قال عبد الله: وهما خالاي، قال: فخطبت إلى قدامة بن مَظْعون ابنة عثمان بن مظعون، فزوَّجنيها، ودخل المغيرة بن شعبة -يعني إلى أمها مأرغبها في المال، فحطت إليه، وحطَّت الجارية إلى هوى أمها، فأبيا، حتى ارتفع أمرهما إلى رسول الله ﷺ، فقال قدامة بن مظعون: يا رسول الله، ابنة أخي، أوصى بها إلى فزوَّجتها ابن عمتها عبد الله بن عمر، فلم أُقَصِّر بها في الصلاح ولا في الكفاءة، ولكنها امرأة، وإنها حطت إلى هوى أمها. قال: فقال رسول الله ﷺ "هي

⁽١) الفتح (٦/ ١٩٦).

^{(1)(7/+3).}

^{.(90 /0)(}٣)

^{(3)(1/347)5715.}

[.]TV (YT · /T) (0)

^{.1787(17./7)(7)}



يتيمة، ولا تنكح إلا بإذنها" قال: فانتُزِعت والله مني بعد أن مَلَكْتها، فزوّجوها المغيرة. واللفظ لأحمد.

قال الألباني: "وهذا إسناد جيد، رجاله رجال الشيخين غير ابن إسحاق، وقد صرّح بالتحديث وقد توبع، فرواه الدارقطني (١)، والحاكم (٢) عن ابن أبي ذئب، عن عمر بن حسين به نحوه مختصرًا، وفيه عند الحاكم" لا تنكحوا النساء حتى تستأمروهن، فإذا سكتن فهو إذنهن" وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وهو كها قالا (٣).

وإسناده حسن، من أجل محمد بن إسحاق المطلبي، قال الحافظ عنه" صدوق يدلس "(٤).

٥/ وقالوا: إن الصغر سبب الحجر بالنص والإجماع، وأما جعل البكارة

[.]٣9 (٢٣٠/٣)(1)

^{(7)(7/11)}

⁽٣) السلسلة الصحيحة (٣/ ٤٤٤).

⁽٤) التقريب (٨٢٥) ٥٧٦٢.

⁽٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٢/ ٢٤)، زاد المعاد (٥/ ٩٦).



موجبة للحجر فهذا مخالف لأصول الإسلام؛ فإن الشارع لم يجعل البكارة سببًا للحجر في موضع من المواضع المجمع عليها، فتعليل الحجر بذلك تعليل بوصف لا تأثير له في الشرع (١).

7/ أنه موافق لمصالح الأمة، ولا يخفى مصلحة البنت في تزويجها بمن ترضاه، وتختاره، وحصول مقاصد النكاح لها به، وحصول ضد ذلك ممن تبغضه وتنفر عنه، فلو لم تأت السنة الصريحة بهذا القول، لكان القياس الصحيح، وقواعد الشريعة لا تقتضي غيره (٢). قال الشاه ولي الله الدهلوي: "لا يجوز أن يحكم الأولياء فقط؛ لأنهم لا يعرفون ما تعرف المرأة من نفسها؛ ولأن حار العقد وقاره (٣) راجعان إليها" (٤).

● والقول الراجح هو القول الثاني القائل بوجوب استئذان البكر في التزويج،
 لقوة أدلته ، وسلامتها من المعارضة، وموافقتها لمصالح الأمة.

بل نقل العلماء أن على الولي إعلام البكر بأن إذنها صهاتها، قال الحافظ في الفتح: "قال ابن المنذر: يستحب إعلام البكر أن سكوتها إذن" (٥) وقال الأبي: "استحباب إعلامها بذلك هو المشهور، ونقل ابن رشد عن ابن مسلمة أن إعلامها بذلك واجب، وعلى القولين يكفي إعلامها مرة واحدة، وقال ابن شعبان: يقال ذلك لها ثلاثًا: "إن رضيت فاسكتى، وإن كرهت فانطقى "(٢).

⁽١) المصدران السابقان.

⁽٢) زاد المعاد (٥/ ٩٦).

⁽٣) أي: ضرر العقد ونفعه. ينظر: لسان العرب (٥/ ٨٥).

⁽٤) حجة الله البالغة (٢/ ١٢٧).

⁽٥) الفتح (٩/ ١٩٣).

⁽٦) إكمال إكمال المعلم (٤/ ٣٠).



• وإلى أولئك الذين تعسفوا مع بناتهم، وتأذى بناتهم بذلك الظلم، أورد قصة قرأتها في كتاب "المرأة العربية" (١) ذلك أن فتاة زوجها أبوها وهي حدَثة بغير إذنها، فقالت:

أيا أبتا لم تنيتني وابتليتني أيا أبتا لولا التحرج قد دعا

وصيرت نفسي في يَدَي من يهينها عليك مجابًا دعوة يستدينها

وليقرأ:

یک ون ترویج البنات

وی ج مشل الثیبات

مسنعات راضسیات

ن أمرر من طعم المات (۲)

فلينظر الآباء كيف يستأذنون البكر في التر حتى يعشن مع الرجال طعم الجياة مع السجو

• وربها يتوهم البعض أن للمرأة أن تزوج نفسها، وأن ذلك حق من حقوقها ما دام أن الشارع اعتبر رضاها، لكن مما ينبغي أن يعلم ، أنه مع ثبوت حق المرأة في قبول من ترضاه من الأزواج فإن هذا الحق مقيد بإذن وليها، فإن النكاح لا يصح إلا بولي على رأي جمهور العلهاء (٣)، وأن المرأة لا تملك تزويج نفسها ولا غيرها (٤).



^{(1)(1)(1).}

⁽٢) أستاذ المرأة لمحمد بن سالم البيجاني (٢١٤).

⁽٣) الفتح (٩/ ١٨٧).

⁽٤) انظر أدلة وجوب الولي في النكاح، وفائدته للمرأة في: زاد المعاد (٩٩ /٩)، أحكام الـزواج للـدكتور عمر الأشقر (١١٧ - ١٥٨)، عودة الحجاب لمحمد أحمد (٢/ ٣٤٤ - ٣٦٩).





المبحث الرابع: تحريم العَضْل

وإن كان القول الراجح يقضي بعدم جواز إجبار الولي المرأة على الـزواج ممـن لا تريده، فإنه لا يجوز له عضلها عن الزواج.

والعَضْل هو: منع المرأة من التزويج بكفئها إذا طلبت ذلك، ورغب كل واحد منها في صاحبه (١).

وقد حرّم الإسلام العَضْل فقال سبحانه: ﴿ وَإِذَا طَلَقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَلْنِسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحُنَ أَزُوا جَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ ذَالِكَ يُوعَظُ بِهِ عَضُلُوهُنَّ أَن يَنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ۗ ذَالِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُرْ وَأَطْهَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٢).

وسبب نزول الآية ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: من قال: "لا نكاح إلا بولي" لقوله تعالى: ﴿ فَلاَ تَعْضُلُوهُ نَ ﴾ (٣) من طريق الحسن قال: حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه، قال: زوجت أختًا لي من رجل فطلقها حتى إذا انقضت عدتها، جاء يخطبها، فقلت له: زوجتك، وفرشتك، وأكرمتك، فطلقتها، ثم جئت تخطبها، لا والله لا تعود إليك أبدًا. وكان رجلاً لا بأس به، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه، فأنزل الله هذه الآية: ﴿ فَلاَ تَعْضُلُوهُ نَ ﴾



⁽١) ينظر: المغنى (٧/ ٢٤).

⁽٢) البقرة: (٢٣٢).

⁽Y) (o/ YVP1) VYA3).



فقلت: الآن أفعل يا رسول الله. قال: فزوجها إيّاه.

قال الحافظ: "وفي حديث معقل أن الولي إذا عضل لا يزوج السلطان إلا بعد أن يأمره بالرجوع عن العضل، فإن أجاب فذاك، وإن أصّر زوّج عليه الحاكم" (١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ".... وإذا رضيت رجلاً، وكان كفوًا لها، وجب على وليها -كالأخ، ثم العم- أن يزوجها به، فإن عضلها أو امتنع عن تزويجها زوّجها الولي الأبعد منه، أو الحاكم بغير إذنه باتفاق العلماء، فليس للولي أن يجبرها على نكاح من لا ترضاه، ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه إذا كان كفوًا باتفاق الأثمة، وإنها يجبرها ويعضلها أهل الجاهلية، والظلمة الذين يزوجون نساءهم لمن يختارونه لغرض؛ لا لمصلحة المرأة، ويكرهونها على ذلك، أو يُخجِلونها حتى تفعل، ويعضلونها عن نكاح من يكون كفؤا لها لعداوة أو غرض، وهذا كله من عمل الجاهلية، والظلم والعدوان، وهو مما حرمه الله ورسوله على واتفق المسلمون على تحريمه، وأوجب الله على أولياء النساء أن ينظروا في مصلحة المرأة لا في أهوائهم كسائر الأولياء والوكلاء ممن تصرف لغيره، فإنه يقصد مصلحة من تصرف له، لا يقصد هواه، فإن هذا من الأمانة التي أمر الله أن تؤدى إلى أهلها فقال: ﴿ إِنَّ اللهَ يَقَصُدُ بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحَكُمُوا يَالَعَدُلِ ﴾ (٢) (٣).

وقد ذكر ساحة العلامة ابن باز رَحْقَلْالله صورة من صور العضل المبنية
 على الحمية حيث قال: "ومن المسائل المنكرة في هذا ما يتعاطاه الكثير من البادية،

⁽٣) مجموع الفتاوي (٣٢- ٥٢ – ٥٣).



⁽١) الفتح (٩/ ١٨٨).

⁽٢) النساء: (٨٥).



وبعض الحاضرة من حجر ابنة العم ومنعها من التزويج من غيره، وهذا منكر عظيم، وسنة جاهلية، وظلم للنساء، وقد وقع بسببه فتن كثيرة، وشرور عظيمة من شحناء، وقطعية رحم، وسفك دماء، وغير ذلك" (١).

ألا فليتق الله الأولياء فيمن تحت أيديهم من النساء، ولا يعضلوهن لأهواء نفوسهم، أو لمتاع دنيا زائف، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة، ودعوة المظلوم مجابة.





⁽١) نصيحة وتنبيه على مسائل في النكاح مخالفة للشرع (٥).





وسيتناول هذا الفصل خسة مباحث: المبحث الأول: لزوم الإحسان، والعشرة

بالمعروف. .

المبحث الثاني؛ حقوق المرأة الجنسية. المبحث الثالث؛ حفظها من الأنكحة

الفاسدة.

المبحث الرابع؛ حق المرأة في الحضانة.

. المبحث الخامس؛ حقوق المرأة المعنوية.



وحين تنتقل المرأة من بيت والديها الذين حثهما الإسلام على الإحسان إليها إلى بيت زوجها تأتي التوجيهات الشرعية لهذا النزوج بوصايا عديدة تحفظ لها كرامتها. وسيتناول هذا الفصل في مباحثه هذا الموضوع.







المبحث الأول

لزوم الإحسان، والعشرة بالمعروف

أوصى الإسلام بالإحسان للزوجة، ووجوب عشرتها بالمعروف، ومن الأدلة على ذلك:

ال يقول تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِسَآءَ كَرْهَا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَنجِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ أَوَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ شَيئًا وَجَعْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيئًا وَجَعْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ (١).

يقول ابن كثير: "وقوله تعالى: (وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ) أي: طيبوا أقوالكم فن، وحسنوا أفعالكم وهيئاتكم بحسب قدرتكم كها تحب ذلك منها فافعل أنت بها مثله كها قال تعالى: (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) وقال رسول الله على اخيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي" وكان من أخلاقه على أنه جميل العشرة، اخيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي، ويوسعهم نفقته، ويضاحك نساءه"(١)، وفي دائم البشر يداعب أهله، ويتلطف بهم، ويوسعهم نفقته، ويضاحك نساءه"(١)، وفي حال كراهة الرجل لزوجته يوصي القرآن بها، ويعلق عليها الخير الكثير إن صبر الزوج عليها، وعسى الله أن يحدث بعد ذلك أمرًا.



⁽١) النساء: (١٩).

⁽٢) التفسير (١/ ٦٧٤).



يقول الزنخشري: "فإن كرهتموهن فلا تفارقوهن لكراهة الأنفس وحدها، فربها كرهت النفس ما هو أصلح في الدين، وأحمد، وأدنى إلى الخير، وأحبت ما هو بضد ذلك، ولكن النظر في أسباب الصلاح"(١).

وقول فَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيَّا وَجَعَعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ على الله فيه خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ على الله خزاء أقيمت مقامه للإيذان بقوة استلزامها إيّاه، كأنه قيل فإن كرهتموهن فاصبروا عليهن مع الكراهة، فلعل لكم فيما تكرهونه خيرًا كثيرًا، ليس فيما تحبونه فإن النفس قد تكره ما هو أصلح في الدين، وأحمد عاقبة، وأدنى إلى الخير، وتحب ما هو بخلافه، فليكن نظركم إلى ما فيه خير وصلاح دون ما تهوى أنفسكم (٢).

فالله تعالى أوصى الرجل بالعشرة بالمعروف حتى مع الكراهة، وعلّق سبحانه الخير الكثير على الصبر على من تكرهون من النساء إن كانت الكراهة من قبلكم دون تسبب للمرأة فيها.

وقلّب بين معاني الآية بصرك، واملأ منها يدك، وروّ من معينها قلبك، ثم انظر هل تقيم على وجدانك، أو تقر على عاطفتك فيها تكره من امرأتك؟ وما ظنك بأمر تكرهه ثم تظل على لجاجك فيه بعد أن مناك الله بالخير الكثير من ورائه ؟ وأين ذلك من حسن الثقة، وتمام الإيهان بالله ؟

٢/ وحين تكثر المشاكل بين الزوجين، وتصل الأمور إلى منتهاها، وتستغلق الأزمة يأتي الحل الأمثل لمشل هذه الحياة يقول تعالى: ﴿ ٱلطَّلَقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكُ عَمْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنِ ﴾ (٣).

يقول ابن كثير: "﴿ فَإِمْسَاكُ مِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنِ ﴾ أي إذا طلقتها

⁽٣) البقرة: (٢٢٩).



⁽١) الكشاف (١/ ٢٢٥).

⁽٢) ينظر: تفسير أبي السعود (٢/ ١٥٨).



واحدة أو اثنتين، فأنت مخير فيها ما دامت عدتها باقية بين أن تردها إليك ناويًا الإصلاح بها، والإحسان إليها، وبين أن تتركها حتى تنقضي عدتها فتبين منك، وتطلق سراحها محسنًا إليها لا تظلمها من حقها شيئًا، ولا تضار بها"(١).

فحمى الإسلام حق الزوجة في حال كره الرجل لها، أو في اختيار طلاقها، فلله الحمد والمنة.

"/ أخرج الدارمي في السنن (٢)، والترمذي في السنن (٣) وابن حبان في صحيحه (٤)، والبيهقي في الكبرى (٥) والشعب (٢)، وأبو نعيم في الحلية (٧) من طرق عن سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله على "خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي، وإذا مات صاحبكم فدعوه" واللفظ للترمذي.

وقال: حديث حسن غريب صحيح من حديث الثوري، ما أقل من رواه عن الثوري. وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٨)، والصحيحة (٩). قلت: إسناده صحيح على شرط البخاري.

⁽١) التفسير (١/ ٢٧٣).

^{(7)(7/7/7).}

⁽T) (O/P·V) OPAT.

^{(3)(8/ 313) &}gt;>> (3)

⁽۲) (۲/ ۱۵) ۱۷۸۸.

^{.(\\\\\)(\)}

^{.(}TA9/0)(A)

^{.1178 (179/4)(9)}



قال المباركفوري: " (خيركم خيركم لأهله) أي: لعياله وذوي رحمه، وقيل: لأزواجه وأقاربه، وذلك لدلالته على حسن الخلق (وأنا خيركم لأهلي) فأنا خيركم مطلقًا، وكان أحسن الناس عشرة لهم، وكان على خلق عظيم" (وإذا مات صاحبكم) أي واحد منكم، ومن جملة أهاليكم (فدعوه) أي: اتركوا ذكر مساويه، فإن تركه من محاسن الأخلاق، ودلهم على المجاملة وحسن المعاملة مع الأحياء والأموات" (۱).

2/ ما أخرجه ابن ماجة في السنن (۱) والترمذي في السنن (۱) من طريق زائدة، عن شبيب بن غَرْقدة، عن سليان بن عمرو بن الأحوص، قال: حدثني أبي أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله على فحمد الله وأثنى عليه، وذكر، ووعظ، فذكر في الحديث قصة، فقال: "ألا واستوصوا بالنساء خيرًا، فإنها هن عوان عندكم، ليس تملكون منهن شيئًا غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع، واضربوهن ضربًا غير مبرح، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً، ألا إن لكم على نسائكم حقّا، ولنسائكم عليكم حقّا، فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون، ألا وحقهن عليكم أن غسنوا إليهن في كسوتهن، وطعامهن "واللفظ للترمذي.

وقال: هذا حديث حسن صحيح. ومعنى قوله "عوان عندكم" يعني أسرى بين أيديكم.

⁽١) تحفة الأحوذي (١٠/ ٢٦٩).

^{.1101(098/1)(}Y)

^{.117 (27 /7) (4)}



وصححه ابن القيم في الزاد^(۱)، وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي^(۲). وفي إسناده سليان بن عمرو بن الأحوص قال الحافظ عنه: "مقبول"^(۳) أي حيث يتابع وإلا فلين الحديث كها هو اصطلاحه، وقد تقدم⁽³⁾ تحقيق القول فيمن كان هذا حاله، من فئة التابعين، وترجيح ابن القيم تحسين حديثه.

وللحديث شاهد من حديث جابر تقدم (٥).

وعلى كل فرسول الله على أوصى بالنساء في محفل عظيم في أواخر حياته، وذكر أنهن عوان عند الرجال، فَلِزم الإحسان إليهن.

٥/ أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٢)، وأحمد في المسند (١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٨)، والترمذي في السنن (٩)، وابن حبان في صحيحه (١١)، والحاكم في المستدرك (١١)، والبيهقي في الشعب (١٢) من طرق عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "أكمل المؤمنين إيهانًا، أحسنهم خُلقًا،

^{(1)(3/73).}

^{(1)(7711).}

⁽٣) التقريب (٤١١) ٢٦١٣، وانظر: تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٦) ٣٦٣.

⁽٤) ص (١٢٠).

⁽٥) ص (٦٣١).

^{(1)(1/011) 177.7.}

⁽V) (Y/3FT) Y·3V.

⁽٨)(١٩٢١).

⁽P) (T/ FF3) 7F11.

⁽¹⁾⁽P/7/3) [7/3.

^{.(1/1)(11)}

^{(11)(1/17) 77.}



وخِيارهم خيارهم لنسائهم".

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين، وهو صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي(١): "حسن صحيح".

وهذا الإسناد حسن؛ رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن عمرو بن علقمة ابن وقاص الليثي فمن رجال السنن، وروى له البخاري مقرونًا، ومسلم متابعة، وهو حسن الحديث (٢)، والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده. وقد تقدم حديث عائشة فيها قبله (٣) وهو شاهد له.

وله شاهد -أيضًا- أخرجه أحمد في المسند⁽¹⁾، والترمذي في المسنن⁽⁰⁾، والنسائي في الكبرى⁽¹⁾ من طرق عن خالد الحذّاء، عن أبي قِلابة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: "إن من أكمل المؤمنين إيهانًا أحسنهم خلقًا، وألطفهم بأهله" واللفظ لأحمد.

قال الترمذي: هذا حديث صحيح، ولا نعرف لأبي قلابة سماعًا من عائشة، وقد روى أبو قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع لعائشة عن عائشة غير هذا الحديث، وأبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي.

^{(1)(0/317)301}P.



^{(1)(7711).}

⁽٢) ينظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٣٣٣) ٦١٩، التقريب (٨٨٤) ٢٢٢٨.

⁽٣) ص (٧٧٩).

^{(3)(3\737)3.737.}

⁽o)(o/P)7177.



والإسناد ضعيف؛ لانقطاعه، وما قبله شاهد له.

وتأمل -حفظك الله - الحديث تجد أن أكمل المؤمنين إيهانا أحسنهم خلقًا، وقد ذهب حسن الخلق بخيري الدنيا والآخرة، ولا يتصور في مؤمن يحكم شرع الله أن يجفو القريب، ويصل البعيد، ويحسن إليه، ومن في بيته يعاني ظلمه وتسلطه، ولا شك أن الزوجة من أقرب الناس للرجل فهي لباسه وسكنه ووصية رسول الله عليها.

7/ ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الرضاع/ باب: الوصية بالنساء (١) من حديث أبي هريرة مرفوعًا: "لا يَفْرِكُ (٢) مؤمن مؤمنة، إن كره منها خُلقًا، رضي منها آخر".

قال النووي: "... بل الصواب أنه نهي، أي ينبغي أن لا يبغضها؛ لأنه إن وجد فيها خلقًا يكره، وجد فيها خلقًا مرضيًا بأن تكون شرسة الخلق لكنها دينة أو جميلة أو عفيفة أو رفيقة به أو نحو ذلك"(").

وقال الشوكاني: ".... فيه الإرشاد إلى حسن العشرة، والنهي عن البغض للزوجة بمجرد كراهة خلق من أخلاقها، فإنها لا تخلو مع ذلك عن أمر يرضاه منها، وإذا كانت مشتملة على المحبوب والمكروه. فلا ينبغي ترجيح مقتضى الكراهة على مقتضى المحبة"(٤).

ثم إن الإنسان لا يكاد يجد محبوبًا ليس فيه ما يكره، فليصبر على ما يكره لما



^{(1)(1/10.1)} PF31.

⁽٢) لا يفرك أي: لا يبغض. ينظر: مشارق الأنوار (٢/ ١٥١)، النهاية (٣/ ٤٤١) مادة (ف رك).

⁽٣) شرح صحيح مسلم (١٠/ ٥٨).

⁽٤) نيل الأوطار (٦/ ٣٥٩).



يحب، ورحم الله القائل.

ومن يتتبع جاهدًا كل عثرة نه يجدها، ولا يسلم له الدهرَ صاحب.

فانظر إلى حماية الإسلام للمرأة ففي الآية يحث الله تعالى على الصبر على الزوجة عند الكره لها، ويأمر بمعاشرتها بالمعروف، ويعلق على ذلك الخير الكثير، وفي الحديث يحث الرجل على عدم التركيز على السلبيات والغض عن الحسنات، بل إن أبغض خلقا نظر في الآخر.





المبحث الثاني

حقوق المرأة الجنسية

وتمثلت هذه الحقوق فيها يخص علاقة المرأة الجنسية بزوجها، وفي هذا المبحث أربعة مطالب:

المطلب الأول: حق المرأة في الجماع.

المطلب الثاني: أوقات الوطء وهيئاته.

المطلب الثالث: حكم العزل.

المطلب الرابع: حفظ الأسرار الخاصة بين الزوجين.



المطلب الأول: حق المرأة في الجماع:

وإن كان على المرأة حق إجابة الرجل إذا دعاها لفراشه، فإن أبت فإن فعلها كبيرة، أخرج البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها^(۱)، ومسلم في صحيحه في كتاب النكاح، باب: تحريم امتناعها من فراش زوجها^(۲) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي على قال: "إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه، فأبت أن تجئ لعنتها الملائكة حتى تصبح" واللفظ لمسلم.

فعلى الرجل أيضًا أن يشبع رغبات زوجته؛ لأن هذا عدل أمرنا الله بأدائه،



⁽¹⁾⁽o/3PP1)VPA3.

^{(1)(1/001)1731.}



يقول ابن القيم: "وقد اختلف الفقهاء هل يجب على الزوج مجامعة امرأته، فقالت طائفة: لا يجب عليه ذلك؛ فإنه حق له فإن شاء استوفاه، وإن شاء تركه بمنزلة من استأجر دارًا إن شاء سكنها، وإن شاء تركها.

وهذا من أضعف الأقوال، والقرآن والسنة والعرف والقياس يرده، أما القرآن فإن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿ وَهَٰنَ مِثَلُ ٱلَّذِى عَلَيْمِنَ بِٱلْعَرُوفِ ﴾ (٣) فأخبر أن للمرأة من الحق مثل الذي عليها، فإن كان الجهاع حقًا للزوج عليها، فهو حق على الزوج بنص القرآن، وأيضًا فإنه سبحانه وتعالى أمر الأزواج أن يعاشروا الزوجات بالمعروف، ومن ضد المعروف أن يكون عنده شابة شهوتها تعدل شهوة الرجل أو تزيد عليها بأضعاف مضاعفة، ولا يذيقها لذة الوطء مرة واحدة، ومن زعم أن هذا من المعروف كفاه طبعه ردًا عليه.، والله سبحانه وتعالى إنها أباح للأزواج إمساك نسائهم على هذا الوجه لا على غيره فقال تعالى: ﴿ فَإِمْسَاكُ لِلمُوفِ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنِ ﴾ (٤).

⁽٤) البقرة: (٢٢٩).



⁽١) كتاب الإمارة/ باب: فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية.... (٣/ ١٤٥٨) ١٨٢٧.

⁽٢) المطففين: (١-٣).

⁽٣) البقرة: (٢٢٨).



وقالت طائفة: يجب عليه وطؤها في العمر مرة واحدة؛ ليستقر لها بذلك الصداق، وهذا من جنس القول الأول، وهذا باطل من وجه آخر؛ فإن المقصود إنها هو المعاشرة بالمعروف، والصداق دخل في العقد تعظيًا لحرمته، وتفريقًا بينه وبين السفاح، فوجوب المقصود بالنكاح أقوى من وجوب الصداق.

وقالت طائفة ثالثة: يجب عليه أن يطأها في كل أربعة أشهر مرة، واحتجوا على ذلك بأن الله سبحانه وتعالى أباح لِلْمُوْلِي تربص أربعة أشهر، وخير المرأة بعد ذلك إن شاءت أن تقيم عنده، وإن شاءت أن تفارقه، فلو كان لها حق في الوطء أكثر من ذلك ، لم يجعل للزوج تركها في تلك المدة، وهذا القول وإن كان أقرب من القولين اللذين قبله، فليس بصحيح، فإنه غير المعروف الذي لها وعليها، وأما جعل مدة الإيلاء أربعة أشهر فنظرًا منه سبحانه للأزواج؛ فإن الرجل قد يحتاج إلى ترك وطء امرأته مدة لعارض من سفر، أو تأديب، أو راحة نفس، أو اشتغال بمهم؛ فجعل الله سبحانه وتعالى له أجلاً أربعة أشهر، ولا يلزم من ذلك أن يكون الوطء مؤقتا في كل أربعة أشهر مرة.

وقالت طائفة: بل يجب عليه أن يطأها بالمعروف، كما ينفق عليها ويكسوها ويعاشرها بالمعروف بل هذا عمدة المعاشرة، ومقصودها، وقد أمر الله سبحانه وتعالى أن يعاشرها بالمعروف، فالوطء داخل في هذه المعاشرة ولابد، قالوا: وعليه أن يشبعها وطنًا إذا أمكنه ذلك كما عليه أن يشبعها قوتًا، وكان شيخنا تَحَمَّلُلْنُنُ يرجح هذا القول ويختاره"(١).



⁽١) روضة المحبين (٢١٧).



وقد اتفق الفقهاء على أن للمرأة فسخ النكاح إذا ثبتت عِنَّة (١) الرجل (٢).

وإن امتنع الرجل من وطء الزوجة مع قدرته، ضرب الحاكم له أمـد الإيـلاء أربعة أشهر؛ فإن فاء وإلا لزمه الطلاق (٣).

-3/1° *

المطلب الثاني: أوقات الوطء، وهيئاته:

حرّم الإسلام في أوقات الوطء وهيئاته ما فيه مضرة على الذكر والأنثى، وما ذاك إلا لحفظ الحقوق الإنسانية.

• فحرم إتيان المرأة في حيضتها، أو دبرها يقول تعالى: ﴿ وَيَسْعَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ۖ قُلْ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَىٰ الْمَحِيضِ ۖ قُلْ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَىٰ الْمَحِيضِ ۗ قُلْ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُ مِنْ عَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ التَّوَّ بِينَ وَيُحِبُ المَّعُرِنَ فَا اللَّهُ عَلَيْ اللَّهَ عَلَيْ اللَّهَ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ أَلِنَّ اللَّهَ عَلِي اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤَا أَنَّكُم مُلْكُوهُ وَيَشِرِ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمُ وَيَشِرُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٤).

⁽٤) البقرة: (٢٢٢ - ٢٢٣).



⁽۱) قال القونوي في أنيس الفقهاء (١٦٥): "العنين من لا يقدر على الجهاع، أو يصل إلى الثيب دون البكر، أو لا يصل إلى امرأة واحدة بعينها فحسب، وإنها يكون ذلك لمرض به، أو لضعف في خلقته، أو لكبر سنه، أو لسحر فهو عنين في حق من لا يصل إليها لفوات المقصود" وانظر لسان العرب (٣/ ١٩٠) مادة (ع ن ن)، المطلع (٣١٩).

⁽۲) ينظر: التمهيد (۱۳/ ۲۲٦)، بـ دائع الـصنائع (۲/ ۳۲۳)، روضة الطـالبين (۷/ ۱۹۵)، المغنـي (۷/ ۱۶۳). (۷/ ۱۶۳).

⁽٣) ينظر: المغنى (٩/ ١٠٨).



أخرج أحمد في المسند^(۱)، وأبو داود في السنن^(۱)، وابن ماجة في السنن^(۱)، والترمذي في السنن^(۱)، والنسائي في الكبرى^(۱)، وابن الجارود في المنتقى^(۱)، والطحاوي في شرح معاني الآثار^(۱)، والبيهقي في الكبرى^(۱) من طرق عن حماد بن سلمة، عن حكيم الأثرم، عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي هريرة أن رسول الله على قال: "من أتى حائضًا، أو امرأة في دبرها، أو كاهنًا فصدّقه، فقد برئ مما أنزل على محمد على واللفظ لأحمد.

وقال الترمذي: لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم، عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي هريرة وضعف محمد (يعني البخاري) هذا الحديث من قبل إسناده، وأبو تميمة الهجيمي اسمه طريف بن مجالد.

وضعفه البغوي فيها نقله عنه المناوي^(۹) ، وقال الذهبي في الكبائر: ليس إسناده بالقائم (۱۰).

وصححه الألباني في الإرواء(١١).

^{(1)(01/371).}P7P.

^{(7)(3/01)3.}PT.

^{.779 (7.9/1) (7)}

^{(3)(1/737)071.}

^{(0) (0/ 777) 11.4.}

^{.1 •} ٧ (٣٧) (٦)

⁽Y)(Y\rY).

⁽A) (V/ API) Y · PTI.

⁽٩) فيض القدير (٦/ ٢٤).

^{(11)(17).}

⁽¹¹⁾⁽V\AF)F..Y.



قلت: هذا الإسناد ضعيف؛ لانقطاعه، لأن أبا تميمة لا يعرف له سماع من أبي هريرة (١)، وفيه حكيم الأثرم "فيه لين "(٢) قاله الحافظ.

لكن للحديث شواهد يرتقي بها للحسن أوردها الألباني في الإرواء، ومحقق و مسند أحمد (٣).

• ومواقعة المرأة أثناء الحيض تتسبب في كثير من الأمراض الصحية للرجل والمرأة على حد سواء، ولا غرو فإن الله لا يحرم على عباده إلا ما كان خبيثًا.

وقد ذكر الدكتور البار بعض الأضرار الصحية لمواقعة الحائض منها:

ما يختص بالمرأة:

1/ يقذف الغشاء المبطن للرحم بأكمله أثناء الحيض، وبفحص دم الحيض تحت المجهر نجد بالإضافة إلى كرات الدم الحمراء والبيضاء قطعًا من الغشاء المبطن للرحم، ويكون الرحم متقيحًا نتيجة لذلك، تمامًا كها يكون الجلد مسلوخًا، فهو معرض بسهولة لعدوان البكتريا الكاسح، ومن المعلوم طبيًا أن الدم هو خير بيئة لتكاثر الميكروبات ونموها، وتقل مقاومة الرحم للميكروبات الغازية نتيجة لذلك، ويصبح دخول الميكروبات الموجودة على سطح القضيب يشكل خطرًا داهمًا على الرحم.

٢/ ومما يزيد الطين بلة أن مقاومة المهبل لغزو البكتريا تكون في أدنى
 مستواها أثناء الحيض، إذ يقل إفراز المهبل للحامض الذي يقتل الميكروبات،

 ⁽٣) وانظر أحاديث أخر في تحريم إتيان الحائض، أو المرأة في دبرها في: آداب الزفاف للألباني (٩٩ - ١٠٦)، تحفة العروس للإستنبولي (١٣٧ - ١٤٢).



⁽١) قاله البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١٦) ٢٧.

⁽٢) التقريب (٢٦٧) ١٤٨٩.



ويصبح الإفراز أقل حموضة إن لم يكن قلوي التفاعل، وليس ذلك فحسب بل إن جدار المهبل المكون من عدة طبقات من الخلايا يرق أثناء الحيض، فيكون إدخال القضيب ليس إلا إدخالاً للميكروبات في وقت لا تستطيع فيه أجهزة الدفاع أن تقاومها.

٣/ امتداد الالتهابات إلى قناتي الرحم تسدها، أو تؤثر على شعيراتها الداخلية التي لها دور كبير في دفع البويضة من المبيض إلى الرحم، وذلك يـؤدي إلى العقـم أو إلى الحمل خارج الرحم.

٤/ كما بين الدكتور أن المرأة الحائض تكون في حالة جسمية ونفسية لا تسمح لها بالجماع، فإن حدث فإنه يؤذيها أذى شديداً.

وأما ما يتعلق بجانب الرجل فيمكن تلخيصه: بأن إدخال القضيب إلى المهبل المليء بالدماء يؤدي إلى تكاثر الميكروبات، والتهاب قناة مجرى البول لمدى الرجل، وتنمو الميكروبات السبحية والعنقودية على وجه الخصوص في مثل هذه البيئة الدموية.

وتنتقل الميكروبات من قناة مجرى البول إلى البروستاتا والمثانة، والتهاب البروستاتا سرعان ما يزمن لكثرة قنواتها الضيقة الملتفة، والتي نادرًا ما يصلها الدواء بكمية كافية لقتل الميكروبات المختفية في تلافيفها، فإذا أزمن التهاب البروستاتا فإن الميكروبات سرعان ما تغزو بقية الجهاز البولي التناسلي، فتنتقل إلى الحالبين، ومنه إلى الكلى، وما أدراك ما التهاب الكلى المزمن إنه العذاب حتى يحين الأجل... ولا علاج (١).



⁽١) ينظر: نظرية الفكر في الإسلام (١٠٦).



- وتأمل -رحمك الله فيها مرّ بـك (١) من عـادة اليهـود، ومـن قلـدهم مـن العرب في الجاهلية أنهم لا يؤاكلـون الحـائض ولا يـساكنوها، فنهـى الإسـلام عـن ذلك، كها حرم إتيان الحائض، وسمح بالتمتع بها دون الفـرج، وقـد تقـدم (٢) هـدي رسول الله علي في مباشرة الحائض فيها دون الفرج، فكان دين الإسلام دين الوسطية وخير الأمور أوسطها، فحفظ صحة المرأة الجسمية والنفسية حين منع وطأها، وكذا حين أباح مباشرتها فيها دون الفرج.
- وأما إتيانها في دبرها: فقد قال ابن القيم كَثَرِّلُلْكُنْ: "وأما الدبر فلم يبح قط على لسان نبي من الأنبياء، ومن نسب إلى بعض السلف إباحة وطء الزوجة في دبرها فقد غلط (ثم ساق أخبار النهي عنه) وقال: وقد دلت الآية على تحريم الوطء في دبرها من وجهين:

أحدهما: إنه إنها أباح إتيانها في الحرث وهو موضع الولد لا في الحش الذي هو موضع الأذى، وموضع الحرث هو المراد من قوله: "من حيث أمركم الله" الآية "فأتوا حرثكم أنى شئتم" وإتيانها في قبلها من دبرها مستفاد من الآية أيضًا لأنه قال: "أنى شئتم" أي: من أين شئتم: من أمام أو من خلف، قال ابن عباس: "فأتوا حرثكم" يعني الفرج، وإذا كان الله حرم الوطء في الفرج لأجل الأذى العارض، فها الظن بالحش الذي هو محل الأذى اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لانقطاع النسل، والذريعة القريبة جدًا من أدبار النساء إلى أدبار الصبيان.

وأيضًا فللمرأة حق على الرجل في الوطء، ووطؤها في دبرها يفوت حقها، ولا يقضى وطرها، ولا يحصل مقصودها، وأيضًا فإن الدبر لم يتهيأ لهذا العمل، ولم

⁽۲) ص (۱۳۰).



⁽۱) ص (۳۰).



يخلق له، وإنها الذي هيئ له الفرج، فالعادلون عنه إلى الدبر خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعًا.

وأيضًا فإن ذلك مضر بالرجل، ولهذا ينهى عنه عقلاء الأطباء من الفلاسفة وغيرهم؛ لأن للفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن، وراحة الرجل منه، والوطء في الدبر لا يعين على اجتذاب جميع الماء، ولا يخرج كل المحتقن لمخالفته للأمر الطبيعين.... وأيضًا فإنه محل القذر والنجو، فيستقبله الرجل بوجهه ويلابسه "(۱).

ويقول د. جمال باصهبي في التحذير من وطء المرأة في الدبر: "... وكها تقول دراستهم فإن أكثر الجراثيم المسببة للالتهاب المجاري البولية، وبالتالي الألم أثناء الاتصال الجنسي هي جرثومة (الأشر يشياء كولاي) والتي توجد في البراز، وتجد طريقها إلى المجاري البولية والمهبل بإتيان المرأة في دبرها(٢).

716 \$

المطلب الثالث: تحريم العزل("):

وإن كان الإسلام قد أباح العزل، وعلى هذا بوّب البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب العزل(٤)، ومسلم في كتاب النكاح، باب:

⁽١) زاد المعاد (٤/ ٢٦٢).

⁽٢) نقلاً من مقال للدكتور بعنوان " أسباب الألم أثناء الاتمال الجنسي عند المرأة" من موقع .Sehha.com

⁽٣) العزل: هو عزل الماء من موضع الولد عند الجماع حذار الحمل، أو النزع بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج.

ينظر: مشارق الأنوار (٢/ ٨٠)، النهاية (٣/ ٢٣٠) مادة (ع ز ل)، الفتح (٩/ ٣٠٨).

^{(3)(0/1991)7193.}



حكم العزل^(۱) وأوردا حديث جابر رضي الله عنه: كنا نعزل والقرآن ينزل. واللفظ لمسلم.

لكن شرط العزل إذن الزوجة إن كانت حرة، قال ابن عبد البر: " لا أعلم خلافًا أن الحرة لا يعزل عنها زوجها إلا بإذنها"(٢).

وإلى وجوب إذن الزوجة ذهب أبو حنيفة (٣)، ومالك (١)، وأحمد (٥)، وللشافعية (٦) في المسألة قولان. واستدل الجمهور على ذلك:

1/ بها أخرجه أحمد في المسند (٧)، وابن ماجة في السنن (٨)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٩)، ومن طريقة البيهقي في الكبرى (١١) من طريق إسحاق بن عيسى، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن مُحَرَّر بن أبي هريرة، عن عمر بن الخطاب أن النبي على العَوْل عن العَوْل عن الحرة إلا بإذنها. واللفظ لأحمد.

^{.188.(1.70/7)(1)}

وانظر: بقية الأحاديث عند البخاري ومسلم. والخلاف في حكم العزل في الفتح (٩/ ٣٠٨)، عون المعبود (٦/ ١٥٥).

⁽٢) الاستذكار (٦/ ٢٢٨).

⁽٣) ينظر: المبسوط للسرخسي (٤/ ١٩٧)، البحر الراثق (٨/ ٢٢٢).

⁽٤) ينظر: التمهيد (٣/ ١٥٠)، القوانين الفقهية (١٤١).

⁽٥) ينظر: المغنى (٧/ ٢٢٧)، الإنصاف (٨/ ٣٤٨).

⁽٦) ينظر: الفتح (٩/ ٣٠٨)، التنبيه (١٥٩).

⁽V) (I\PTT) 717.

⁽A) (1\ • 77) A7P1.

⁽P)(1/0AT).

⁽¹⁾⁽٧/17٢)7131.



وقد تصحف في مطبوع سنن ابن ماجة من "محرر" إلى " مَحَرِّز". وتحرف في البيهقي إسحاق بن عيسي إلى " إسحاق بن حسن".

قال البوصيري: "هذا إسناد ضعيف، لضعف ابن لهيعة. وله شاهد من حديث ابن عمر، ومن حديث ابن عباس، رواهما البيهقي منفردًا بهما عن أصحاب الكتب الستة"(١).

والشاهدان المذكوران موقوفان خلافًا لما يوهم صنيع المؤلف، ثم إن مدار إسنادهما على سفيان بن محمد الجوهري، ولم أجد له ترجمة.

وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند^(۱)، وضعفه الألباني في الإرواء^(۱).

قلت: وإسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة، ورواية العبادلة عنه أعدل من غيرها (٤)، وهو هنا من غير رواية العبادلة.

٢/ لأن لها في الولد حقا، وعليها في العزل ضرر فلم يجز إلا بإذنها^(٥).

٣/ لأن في العزل تفويت لكمال لذتها، ولها حق في الجماع كالرجل فاشترط إذنها (1).

ومن هنا يتَّضح حرص الإسلام على حفظ حق المرأة ليس فيها يحمي حياتها

⁽١) مصباح الزجاجة (٢/ ١٢٢).

[.] ۲) () (/ \ \ /) (۲)

^{. * * * * (* / *) (*)}

⁽٤) ينظر: تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧) ١٤٨، التقريب (٥٣٨).

⁽٥) ينظر: المغنى (٧/ ٢٢٧).

⁽٦) ينظر: الفتح (٩/ ٨٠٣)، البحر الرائق (٨/ ٢٢٢).



فحسب بل وفيها تكتمل به لذتها.

7/16 4

المطلب الرابع: حفظ الأسرار الخاصة بين الزوجين:

ورعاية للأمانة، وحفظًا للسر، وتقديرًا للخصوصية، فإن من حق كلا الزوجين على الآخر ألا يحدث بها يحصل بينهها؛ لأن اللابس والملبوس لا يدخل بينهها غريب، والله تعالى يقول: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾(١).

- أخرج مسلم في صحيحه في كتاب النكاح، باب: تحريم إفشاء سر المرأة (٢)،
 من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: "إن من أشر الناس عند الله
 منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته، وتفضي إليه ثم ينشر سرها".
- وأخرج أحمد في المسند (٣)، والطبراني في الكبير (١٠) كلاهما من طريق شهر ابن حوشب، عن أسماء بنت يزيد أنها كانت عند رسول الله على والرجال والنساء قعود عنده، فقال: "لعل رجلاً يقول ما يفعل بأهله، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها" فأرمَّ القوم، فقلت: أي والله يا رسول الله، إنهن ليقلن، وإنهم ليفعلون، قال: "فلا تفعلوا، فإنها مِثلُ ذلك مثل الشيطان لقي شيطانة في طريق، فغشيها والناس ينظرون" واللفظ لأحمد.

قال الهيثمي في المجمع: " رواه أحمد والطبراني، وفيه شهر بن حوشب،

^{(3)(37\71)313.}



⁽١) البقرة: (١٨٧).

^{(1)(1/171) 7731.}

⁽T) (03 / 370) TAOVY.



وحديثه حسن، وفيه ضعف "(١).

وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه أحمد في المسند^(٢)، وسنده ضعيف لجهالة أحد رجاله حيث جاء في إسناده" عن رجل من الطُّفَاوة".

وقد ساق له الألباني في آداب الزفاف (٣) شواهد أخر، ثم قال: "فالحديث بهذه الشواهد صحيح أو حسن على الأقل".

قال الشوكاني في النيل (3): "والحديثان يدلان على تحريم إفشاء أحد الزوجين لما يقع بينها من أمور الجهاع، وذلك لأن كون الفاعل لذلك من أشر الناس، وكونه بمنزلة شيطان لقي شيطانة، فقضى حاجته منها، والناس ينظرون، من أعظم الأدلة المدالة على تحريم نشر أحد الزوجين للأسرار الواقعة بينها الراجعة إلى الوطء ومقدماته، فإن مجرد فعل المكروه لا يصير به فاعله من الأشرار، فضلاً عن كونه من أشرهم، وكذلك الجهاع بمرأى من الناس لا شك في تحريمه، وإنها خص النبي في حديث أبي سعيد الرجل، فجعل الزجر المذكور خاصًا به، ولم يتعرض للمرأة؛ لأن وقوع ذلك الأمر في الغالب من الرجال. قيل: وهذا التحريم إنها هو في نشر أمور الاستمتاع، ووصف التفاصيل الراجعة إلى الجهاع، وإفشاء ما يجري من المرأة من قول أو فعل حالة الوقاع، وأما مجرد ذكر نفس الجهاع، فإن لم يكن فيه فائدة ولا



⁽۱) (۶/ ۲۹۶). وقد ضعف شهر بن حوشب جماعة من أهل العلم. ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (۱) (۶/ ۲۹۶)، وقد ضعف شهر بن حوشب جماعة من أهل العلم. ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (۶/ ۳۲۶)، ۱۳۵۰، (۲۸۲)، ۱۳۵۰، الجرح والتعديل (۶/ ۳۸۲)، ۱۳۸۲، تهذيب التهديب (۶/ ۲۸۶۱)، ۲۸۶۳، التقريب (۶۸ ۲۸۶۱)، ۲۸۶۳،

^{.1.9}٧٧(٥٧٣/١٦)(٢)

^{(7) (731).}

^{(3)(1/07-107).}



إليه حاجة فمكروه لأنه خلاف المروءة، ومن التكلم بها لا يعني، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، وقد ثبت في الصحيح (١) عنه ﷺ: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت" فإن كان إليه حاجة، أو ترتبت عليه فائدة فلا كراهة في ذكره، وذلك نحو أن تنكر المرأة نكاح الزوج لها، وتدعي عليه العجز عن الجهاع أو نحو ذلك".

فلتهنأ المسلمات بشرع رب العالمين الذي ضمن لهن أسرار المعاشرة، ولتبكِ الغربيات على أنفسهن حين انتهكت خصوصياتهن باسم التقدم والمدنية ؟!!!.



⁽١) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب/ باب: من كان يـؤمن بـالله واليـوم الآخر فلا يؤذ جاره من حديث أبي هريرة (٥/ ٢٢٤٠).







المبحث الثالث

حفظها من الأنكحة الفاسدة

الإسلام دين الإنسانية، يحفظ من تحته من كل ما يضر بجسده أو روحه، وكما حرّم ما يلحق الضرر بنفسه، فلا تعجب وأنت تقرأ تحريم الإسلام أنواع الأنكحة الفاسدة التي تجعل من المرأة نزوة شهوانية تؤز الرجل لقضاء وطره فحسب، بينما تتحمل المرأة كثيرًا من تبعات هذا الزواج الفاسد؛ ولذا حرّم الإسلام هذه الأنكحة. وفي الآتي حديثٌ عن الأنكحة الفاسدة، وذلك في أربعة مطالب:

المطلب الأول: نكاح المتعة.

المطلب الثاني: نكاح الشغار.

المطلب الثالث: نكاح المحلل.

المطلب الرابع: النكاح العرفي.

-7/16 A

المطلب الأول: نكاح المتعة:

وهو أن يتزوج الرجل، المرأة مدة، فإذا انتهت وقعت الفرقة، سواءً كانت المدة معلومة أو مجهولة (١).

⁽١) ينظر: بدائع الصنائع (٥/ ٣٧)، المغنى (٧/ ١٣٦)، الفتح (٩/ ١٦٧).





ونكاح المتعة عند القائلين به لا ميراث فيه، وتقع الفرقة بانقضاء الأجل من غير طلاق (١).

• وقد اتفق أئمة علماء الأمصار من أهل الرأي والآثار من فقهاء أهل السنة على تحريم نكاح المتعة (٢)، قال ابن قدامة: "هذا قول عامة الصحابة والفقهاء "(٣).

والمبطل في نكاح المتعة هو التصريح بالتأجيل في العقد، فإذا نواه في قلبه، ولم يصرّح به فإنه لا يبطل النكاح، وخالف الأوزاعي فأبطل النكاح بالقصد، بدعوى أنه نكاح متعة (١٠).

والفرق بينها أن نكاح المتعة ينفسخ بانقضاء المدة بخلاف الثاني، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا.

وحرّم العلماء نكاح المتعة، وحكموا ببطلانه للأدلة الآتية:

ال قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكُوٰةِ فَعِلُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَنْفِظُونَ ۞ إِلَّا عَلَىٰ أُزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ فَاعِرُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَنْفِظُونَ ۞ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ فَاعِدُونَ ۞ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ فَا إِلَّا عَلَىٰ أَزُواجِهِمْ أَوْمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ فَايَرُ مَلُومِينَ ۞ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَالِكَ فَأُولَتِيِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴾ (٥٠).

وقد نزعت عائشة والقاسم بن محمد وغيرهما في تحريم المتعة ونسخها بهذه الآية؛ لأن الله حرّم الفروج إلا بنكاح صحيح أو ملك يمين، وليست المتعة نكاحًا

⁽٥) المؤمنون: (٣-٧).



⁽١) ينظر: الاستذكار (١٦/ ٢٩٤)، المغنى (٧/ ١٣٦).

⁽٢) ينظر: المصدران السابقان، المبسوط للسرخسي (٤/ ٢٧)، شرح النووي على صحيح مسلم (٩/ ١٨٩).

⁽٣) المغنى (٧/ ١٣٦).

⁽٤) وانظر القائلين بجوازه وأدلتهم ومناقشتها في المصادر المتقدمة، وأضواء البيان (١/ ٢٣٧).



صحيحًا ،ولا ملك يمين(١).

ومعلوم أن المستمتع بها ليست مملوكة ولا زوجة، فمبتغيها إذن من العادين بنص القرآن، أما كونها غير مملوكة فواضح، وأما كونها غير زوجة فلانتفاء لوازم الزوجية عنها كالميراث والعدة والطلاق والنفقة، ولو كانت زوجة لورثت واعتدت ووقع عليها الطلاق، ووجبت لها النفقة (٢).

٢/ ما أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: نهي النبي على عن نكاح المتعة أخيرًا (٣)، ومسلم في كتاب النكاح، باب: نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نسخ، ثم أبيح ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة (١) من حديث علي أنه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء. فقال: مهلاً يا بن عباس فإن رسول الله على نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية. واللفظ لمسلم.

"/ أخرج مسلم (٥) من طريق عبد العزيز بن عمر، عن الربيع بن سبرة الجهني، عن أبيه أنه كان مع رسول الله على فقال: "يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله، ولا تأخذوا مما أتيتم وهن شيئًا" وأخرج من طريق الزهري، عن الربيع ،عن أبيه أن رسول الله على يوم الفتح عن متعة النساء.

و انظر تحرير زمن تحريم نكاح المتعة عند ابن القيم في الـزاد(٥/ ١١١)، والحـافظ في الفـتح(٩/ ٧٣- ٧٥).



⁽١) ينظر: الاستذكار (٥/٧٠٥).

⁽٢) ينظر: أضواء البيان (١/ ٢٣٧).

⁽Y) (O\ FFPI) OYA3.

^{(3)(7\77.1)} ٧.31.

^{(0)(1.31).}



ومكانة المرأة في الإسلام أسمى من أن تكون سلعة مستأجرة، ينتهي عقدها بانتهاء مدتها، بل هي المعززة المكرمة المحفوظة الحق، فلله الحمد على تمام نعمته.

- W. W.

المطلب الثاني؛ نكاح الشغار؛

الشِغار في اللغة: الخلو، يقال: بلد شاغر إذا خلا من السلطان، وأمر شاغر إذا خلا من مدبره، وأصله مأخوذ من شغور الكلب، يقال: قد شغر الكلب، إذا رفع إحدى رجليه للبول لخلو الأرض منها(١).

وفي الاصطلاح: أن يزوج الرجل وليته على أن يزوجه الآخر وليته، ليس بينها صداق(٢).

وجاء النهي عنه في السنة:

۱/ أخرج البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: السغار (٣)، ومسلم في صحيحه في كتاب النكاح، باب: السغار وبطلانه (١) من حديث ابن عمر -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار. والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته، ليس بينها صداق.

^{(3)(7/37.1)0131.}



⁽١) الحاوي للماوردي (١١/ ٤٤٣)، اللسان (٤/ ٤١٧) مادة (شغ ر).

⁽٢) ينظر: الفائق (١/ ١٧)، النهاية (٢/ ٨٤٢)، أنيس الفقهاء (١٤٧) مادة (شغر).

[.] ٤٨٢٢ (١٩٦٦/٩) (٣)



الحافظ ابن حجر إلى كونه مرفوعاً للنبي على وساق الأدلة على ذلك(١١).

قال الحافظ: " ذكر البنت في تفسير الشغار مثال، وقد تقدم في رواية أخرى ذكر الأخت، قال النووي (٢) أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات، وبنات الأخ وغيرهن كالبنات في ذلك "(٣).

٢/ أخرج مسلم في صحيحه (١) من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: لا شغار في الإسلام.

• ونقل ابن عبد البر⁽⁰⁾، والنووي⁽¹⁾إجماع العلماء على تحريمه، لكنهم اختلفوا في حكمه، قال الشوكاني في النيل: "قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز، ولكن اختلفوا في صحته، فالجمهور على البطلان. وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده (۷)، وحكاه ابن المنذر عن الأوزاعي. وذهب الحنفية إلى صحته ووجوب المهر (۸)، وهو قول الزهري، ومكحول، والثوري، والليث، ورواية عن أحمد (۱)، وإسحاق وأبي ثور هكذا في الفتح (۱). قال: وهو قوي

⁽١) ينظر: الفتح (٩/ ٢٦٧).

⁽٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٩/ ٢٠١).

⁽٣) الفتح (٩/ ٦٨).

^{(3)(7/07:1)0131.}

⁽٥) التمهيد (١٤/ ٧٢).

⁽٦) شرح النووي على صحيح مسلم (٩/ ٢٠١).

⁽٧) ينظر: التمهيد (١٤/ ٧٠)، التاج والإكليل (٣/ ١٢٥).

⁽٨) ينظر: المبسوط للسرخسي (٥/ ١٠٥)، بدائع الصنائع (٢/ ٢٧٨).

⁽٩) ينظر: المغنى (٧/ ١٣٤)، المبدع (٧/ ٨٣).

⁽¹¹⁾⁽P\AF).



على مذهب الشافعي لاختلاف الجهة. لكن قال الشافعي: النساء محرمات إلا ما أحل الله أو ملك يمين، فإذا ورد النهي عن نكاح تأكد التحريم. أ.ه. وظاهر ما في الأحاديث من النهي والنفي أن الشغار حرام باطل"(١).

• ويقول الشيخ عبد العزيز بن باز: "والصواب الذي نفتي به، ونعتقد أنه الحق أن عقد الشغار باطل مطلقا، ولو سمي فيه مهر مكافئ، والواجب على من فعله أن يجدد النكاح إن كانت المرأة تريده، وإذا كانت لا تريده المرأة وجب عليه طلاقها بطلقة واحدة، وأمّا إذا كانت تريده، والأخرى تريد زوجها فلا مانع من تجديد النكاح بعقد شرعي، ومهر شرعي ليس فيه اشتراط امرأة أخرى في كلا العقدين، ويجتنبها، ويبتعد عنها حتى يجدد النكاح في حضرة شاهدين، وولي، بمهر جديد إذا كانت ترغب فيه، ويرغب فيها، أما إذا كانت لا ترغب فيه، فإنه يطلقها بطلقة واحدة طاعة لله ولرسول الله على وحذرًا مما نهى عنه رسول الله على المساحدة واحدة طاعة لله ولرسول الله على وحذرًا عما نهى عنه رسول الله المساحدة واحدة طاعة الله ولرسول الله المساحدة وحذرًا عما نهى عنه رسول الله المساحدة المساحدة واحدة طاعة الله ولرسول الله المساحدة واحدة طاعة الله ولرسول الله وحدرًا عما نهى عنه رسول الله المساحدة واحدة طاعة الله ولرسول الله والمساحدة واحدة طاعة الله ولرسول الله المساحدة واحدة طاعة الله ولرسول الله والمساحدة واحدة واحدة واحدة طاعة الله ولرسول الله والمساحدة واحدة واحد

⁽١) وانظر: الأدلة على بطلان نكاح الشغار، ومناقشة من أمضاه وأوجب مهر المثل عند شيخ الإسلام في مجموع الفتاوي (٢٩/ ٣٤٤، ٣٢/ ١٦٢).

⁽٢) نقلاً عن موقع الشيخ عبد العزيز بن باز-رحمه الله-.



7/1/4

المطلب الثالث: نكاح المحلِّل:

وهذا النكاح هو الذي يقصد الزوج بنكاحه فيه تحليل المطلقة ثلاثًا، سواء كان ذلك بالقول، أو بالتواطء، أو القصد، فإن القصود في العقود معتبرة، والأعمال بالنيات، والشرط المتواطأ عليه الذي دخل عليه المتعاقدان كالملفوظ، والألفاظ لا تراد لعينها، بل للدلالة على المعاني، فإذا ظهرت المعاني والمقاصد، فلا عبرة بالألفاظ؛ لأنها وسائل، وقد تحققت غاياتها، فترتب عليها أحكامها(١).

والأدلة على تحريم هذا النوع:

١/ ما أخرجه أحمد في المسند(٢)، والبراز في المسند(٣)، والبيهقي في الكبرى(٤)
 من طرق عن عثمان بن محمد، عن المَقْبُري، عن أبي هريرة قال: لعن رسول الله ﷺ
 المُحِلَّ، والمُحَلَّل له.

وحسن إسناده ابن القيم في الزاد (٥)، قلت: فيه عثمان بن محمد الأخنسي قال الحافظ "صدوق له أوهام"(٦) وليس هذا من أوهامه، لوروده من طرق أخرى.

٢/ ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف(٧)، والدارمي في السنن(٨)، والترمذي

⁽۱) ينظر: رواية المجتهد (٢/ ٤٤)، زاد المعاد (٥/ ١١٠)، عون المعبود (٦/ ٦٢)، نيل الأوطار (٦/ ٢٧٧).

^{(7)(31/73)}VA7A.

^{(7) (7331).}

 $⁽³⁾⁽V \land A \land Y) 3 \Gamma P T I.$

^{.(11./0)(0)}

⁽٦) التقريب (٦٦٨) ٤٥٤٧.

^{. 1}V · A9 (00T /T) (V)

⁽A) (Y\ 1 / Y) A0 YY.



في السنن (۱)، والنسائي في الكبرى (۲)، والبيهقي في الكبرى (۳) من طرق عن أبي قيس، عن هُزَيل بن شرحبيل، عن ابن مسعود قال: لعن رسول الله على المحلل والمحلل له.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقال الحافظ في التلخيص (٤): "وصححه ابن القطان، وابن دقيق العيد على شرط البخاري" قلت: وهو كها قالا.

وصححه الألباني في الإرواء (٥).

قال المباركفوري في تحفة الأحوذي: "وإنها لعنها لما في ذلك من هتك المروءة، وقلة الحمية، والدلالة على خسة النفس وسقوطها، أما بالنسبة إلى المحلل له فظاهر، وأما بالنسبة إلى المحلل؛ فلأنه يعير نفسه بالوطء لغرض الغير، فإنه إنها يطؤها ليحللها لوطء المحلل له، ولذلك مثله على بالتيس المستعار "(١) (٧).

وفي تحريم الإسلام لنكاح التحليل صيانة لحق المرأة من أن تكون ألعوبة بيد الرجل، وفتح الفرص لها لتجرب حياة أخرى، فتكون قادرة إمّا على الاستمرار مع الحياة الجديدة، أو العودة لبيت الزوجية الأول، فسبحان الحكيم العليم.

^{(1)(4/473) + 711.}

^{(7) (7/307)} P. 50.

^{.(}Y·A/V)(Y)

^{(3)(17/01).}

⁽٥)(٦/ ٣٠٨) ١٨٩٧. وانظر شواهد أخرى أوردها-رحمه الله- في الموضع نفسه.

⁽٦) انظر: تخريج هذا الحديث عند الألباني-رحمه الله- في المرجع السابق.

⁽V)(3/177).



716 4

المطلب الرابع: النكاح العرفي:

إن المتتبع لأحوال الأمة ولاسيًا في المائة الأخيرة يقف على بعد كثير من الناس عن مشكاة النبوة، ووقوع أنواع من الظلم على المرأة، ولعل "الزواج العرفي" أحد أنواع ظلم المرأة الاجتماعي، وإليك بيانه وأحكامه.

والزواج العرفي اصطلاح حديث يطلق على عقد الزواج غير الموثق بوثيقة
 رسمية سواء كان مكتوبًا أو غير مكتوب^(۱).

والسبب في تسميته بهذا الاسم، أن هذا العقد اكتسب مسماه من كونه عرفًا اعتاد عليه أفراد المجتمع المسلم منذ عهد الرسول صلوات الله عليه وسلامه وما بعد ذلك.

يقول د. محمد عزمي: " فلم يكن المسلمون في يوم من الأيام يهتمون بتوثيق الزواج، ولم يكن ذلك يعني إليهم أي حرج، بل أطمأنت نفوسهم إليه، فصار عُرفًا عُرف بالشرع، وأقرهم عليه، ولم يرده في أي وقت من الأوقات (٢).

• وقبل الشروع في بيان أنواعه لابد أن يعلم أن الشريعة الإسلامية لم تشترط أن يجري عقد الزواج على يد قاض أو مأذون، ويستطيع العاقدان إجراء العقد بنفسيهما من غير احتياج إلى وسيط يقوم بإجرائه، ويكفي في انعقاده النطق بالإيجاب والقبول مشافهة بحضور شاهدين، ولم يكن يطالب المسلمون بتسجيل عقد الزواج، كل ما طلبته الشريعة الإشهاد عليه، واستحبت إعلانه وإشهاره. يقول



⁽١) مجلة البحوث الفقهية المعاصرة العدد (٣٦) ص: ١٤٩.

⁽٢) العقد العرفي (١١).



شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولا يفتقر تزويج الولي إلى حاكم باتفاق العلماء"(١).

وابتدأت كتابة العقود عندما بدأ المسلمون يؤخرون المهر أو شيئًا منه، وأصبحت هذه الوثائق التي يدون فيها مؤخر الصداق وثيقة لإثبات الزواج.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "لم يكن الصحابة يكتبون صداقات؛ لأنهم لم يكونوا يتزوجون على مؤخر، بل يعجلون المهر، وإن أخروه فهو معروف، فلما صار الناس يزوجون على المؤخر، والمدة تطول وينسى صاروا يكتبون المؤخر، وصار ذلك حجة في إثبات الصداق، وفي أنها زوجة له"(٢).

وقد نشأ من عدم تسجيل عقود الزواج مشكلات كثيرة لا يخلو كتاب من كتب الفقه من الإشارة إليها ، والحديث عنها.

فبعض الذين يضعف الإيهان في نفوسهم يدعون الزوجية باطلاً وزورا، ويقيمون على ادعائهم شهودا لا يتورعون عن الكذب والزور، وآخرون ينتفون من الزوجة تهربًا من الحقوق المترتبة عليها كمؤخر مهر، أو إسقاط شرط شرطته الزوجة.

وقد نصّت معظم قوانين الأحوال الشخصية في البلاد الإسلامية على وجوب توثيق عقد الزواج، واشترطت شروطًا لابد من توافرها لإجراء العقد، وهذه الشروط ليست شروطًا شرعية؛ لأن مدوني القوانين ليس لهم أن ينشؤا حكمًا شرعيًا دينيًا يحل حرامًا، أو يحرم حلالاً، بل هو شرط يترتب عليه أثر قانوني لا دخل له في الحكم الشرعي.

⁽٢) المصدر السابق (٣٢/ ١٢١)، وينظر أيضًا (٣٣/ ١٥٨).



⁽١) مجموع الفتاوي (٣٢/ ٣٤).



وإذا انتفت هذه الشروط القانونية أو انتفى بعضها فإن الزواج يقع صحيحًا، وإن كان القانون له حق فرض العقوبة المناسبة على المخالف لمخالفته المنصوص علمه(١).

ومما تقدم اعلم -وفقك الله- أن الزواج العرفي ينقسم إلى نوعين:
 النوع الأول:

عقد يتوفر فيه أركان النكاح وشروطه من الإيجاب والقبول الدال على رضا الزوجين، والولي، والإشهاد، ولم يخل من المهر، وخلى من التأقيت، لكنه لم يسجل في المحكمة الشرعية، ولم يجر على يد مأذون، ولم تصدر فيه وثيقة زواج.

والأسباب التي تدعو بعض الأزواج إلى إجراء العقود بعيـدًا عـن المـأذون
 الشرعي، والمحاكم الشرعية تعود إلى أمور:

الأزواج لا تتوافر فيهم الشروط القانونية التي يجب توافرها
 حين العقد، كأن يكون سن أحد الزوجين أقل من السن المنصوص عليه في القانون.

٢/ إن بعض الأزواج قد لا يملك الإثباتات الرسمية اللازمة لإجراء عقـ د
 الزواج، كأن لا يكون لديه جواز سفر أو هوية شخصية.

٣/ قد يرغب بعض الأزواج كتهان زواجه لما يحدثه الإعلان من إشكالات له، كما لو كان منز وجًا وله أولاد.

ان تكون الزوجة مستحقة لمعاش من زوجها الأول، وتريد أن تحتفظ به،
 لأنه يسقط بالزواج إن وثق (٢).

 ⁽١) ينظر: الزواج في الشريعة الإسلامية لعلي حسب الله (٧٨)، أحكام الزواج في ضوء الكتـاب والـسنة لد. عمر الأشقر (١٧٤ - ١٧٥).

 ⁽۲) ينظر: أحكام الزواج لعمر الأشقر (۱۷٦) الزواج العرفي لحامد الشريف (۹/ ۱۱)، الـزواج العـرفي
 حكمه وأنواعه في بنك الفتاوى في موقع إسلام أون لاين.



• ومال كثير من المعاصرين (١) إلى أن هذا النوع نكاح صحيح لاشتهاله على أركان النكاح وشروطه، وإن حذروا من غباته ومخاطره، وما يترتب عليه من أمور محرمة كمخالفة ولي الأمر مع أن طاعته واجبة فيها ليس بمعصية، يقول تعالى: ﴿ يَمَّا يُهُمّا اللَّذِينَ ءَامَنُوۤا أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُم ﴿ (٢) ومسن مخاطره: عدم استطاعة الزوجين إثبات عقد النكاح مع الرغبة في إثباته لسبب من الأسباب، فيتضرر الأولاد بسبب ذلك ضررًا بالغًا، كأن يهلك الوالدان قبل تسجيل عقد النكاح، أو يتوفى الزوج، ولا تستطيع الزوجة إثبات الزواج، أو ينتفي أحد الزوجين من الزواج والأولاد، فيتضرر الزوج الآخر، والخاسر الكبير في الغالب الزوجة، فقد يغرر بها الزوج، فترتبط به بعقد عرفي، ثم يهجرها بعد ذلك، ولا تستطيع أن تثبت زواجها منه، فيضيع ميراثها ،ومؤخر مهرها، ونفقة عدتها، وتزداد المشكلة سوء إن رزقت منه بأطفال لا يعترف بهم، فتقع بين نارين، فهي من جهة المشكلة سوء إن رزقت منه بأطفال لا يعترف بهم، فتقع بين نارين، فهي من جهة فقدت العائل الذي ينفق عليها، وعلى ولدها، ومن جهة أخرى لا تستطيع أن تثبت نسب أولادها إلى أبيهم، ويحرمون بسبب ذلك حق الجنسية والتعليم والتطبيب.

فعلى أخواتي النساء أن يكن أكثر حذرًا ؛ لكيلا يقعن في حبائل من ينصبون لهن الشباك، ثم يتركن بعد ذلك يندبن حظهن العاثر، وما وقع لهن كان بكسب أيديهن.

⁽٢) النساء: (٥٩).



⁽۱) منهم: د. عمر الأشقر في كتابه أحكام الزواج (۱۷۷)، والشيخ حسنين مخلوف في فتاوى شرعية (۲) منهم: د. عمر الأشقر في كتابه أحكام الزواج (۱۷۷)، والشيخ (۲ منه)، والشيخ جاد الحق شيخ الأزهر في بحوث وفتاوى إسلامية معاصرة (۲ منه)، والشيخ يوسف القرضاوي في حلقة على الإنترنت في موقع المنتدى، والشيخ عبد اللطيف حمزة مفتي الديار المصرية في مجلة اليوسف المصرية بتاريخ (۱/ ۱۹۸۶م).



٢/ النوع الثاني:

أن يكتب الرجل والمرأة بينها ورقة دون شهود، وأحيانًا يكون هناك شاهدين في الغالب يكونان من الأصدقاء وبدون مهر، ولا ولي، ولا إشهار، ولا توثيق (١)، وقد ظهر من هذا النوع أنواع أُخر كزواج الكاسيت وهذا النوع لا يحتاج إلى ورقة أو شهود، وإنها يكتفي الطرفين بوجود كاسيت (أي: شريط تسجيل صوتي) ويسجل عليه كل منها الكلمات التي يرددها المأذون الشرعي، ويحتفظ كل منها بنسخة منه.

وزواج الوشم عبارة عن كتابة وثيقة الزواج بالوشم على الجلد.

وزواج الطوابع أسهل الأنواع حيث يقوم كل طرف بلصق طابع بريـ دعـ لى جبين الآخر، فيصيران زوجين (٢)!!!.

• وهذا الزواج إذا تم من دون ولي، ولا شهود، ولا إعلان فهو باطل بإجماع العلماء.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "نكاح السر الذي يتواصى بكتمانه، ولا يشهدون عليه أحدًا، باطل عند عامة العلماء وهو من جنس السفاح"(٣).

ويقول الشيخ عبد الرحمن النجدي: "وإن خلا الزواج من الإشهاد والإعلان فهو باطل عند عامة المسلمين"(٤٠).



⁽١) ينظر: زواج باطل لمحمد فؤاد شاكر (٣٢)، زواج المسيار (١٠٢).

⁽٢) من مقال "هل يصبح الزوج فريند بديلاً عن الزواج السري" من موقع للكبار فقط www.elekbar.com .

⁽٣) مجموع الفتاوي (٣٣/ ١٥٨).

⁽٤) حاشية الروض المربع (٦/ ٢٧٨).



حتى وإن حضر شاهدان، ولم يحضر الولي فإن النكاح باطل عند جمهور العلماء مالك^(۱)، والشافعي^(۲)، وأحمد^(۳)، وهو القول الراجح الذي تقتضيه الأدلة، ومنها:

١/ قولـ تعـالى: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَ جَهُنَّ ﴾ (١).

قال الحافظ في الفتح^(ه): "هي أصرح دليل على اعتبار الولي، وإلا لما كان لعضله معنى وذكر ابن المنذر: أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك".

٢/ قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُواْ ﴾(١).

قال القرطبي: "والقراء على ضم التاء من تنكحوا الثانية، في هذه الآية دليل بالنص على أن لا نكاح إلا بولي. قال محمد بن علي بن الحسين: النكاح بولي في كتاب الله، ثم قرأ: ﴿ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾(٧).

٣/ ما أخرجه الدارقطني في السنن (٨)، وابن حبان في صحيحه (٩) من حديث

^{.2.40 (}٣٨٦/9)(4)



⁽١) ينظر: المدونة الكبرى (٤/ ١٧٧)، التمهيد (٨٤٨٩).

⁽٢) الأم (٥/ ١٦٨)، حاشية البجيرمي (٣/ ٣٣٨).

⁽٣) ينظر: المغنى (٧/ ٦)، المبدع (٧/ ٢٧).

⁽٤) البقرة: (٢٣٢).

^{.(}١٨٧/٩)(٥)

⁽٦) البقرة: (٢٢١).

⁽٧) الجامع لأحكام القرآن (٣/ ٧٧).



عائشة أن رسول الله ﷺ قال: "لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عـدل، ومـاكـان مـن نكاح على غير ذلك فهو باطل، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له".

وحسن إسناده الألباني، وأطال في تتبع طرقه وشواهده تَعْمَلُاللللهُ في الإرواء (١٠).

2/ أخرج أحمد في المسند (٢)، وأبو داود في السنن (٣)، وابن ماجة في السنن (١)، والترمذي في السنن (٥)، والحاكم في المستدرك (١) من طرق عن ابن جريج، عن سليمان ابن موسى، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أن النبي عليه قال: "أيّما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، في المستحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له الله المترمذي.

وقال: هذا حديث حسن.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد تابع أبا عاصم على ذكر سماع ابن جريج من سليمان بن موسى، وسماع سليمان بن موسى من الزهري، عبد الرزاق بن همام، ويحيى بن أيوب، وعبد الله بن لهيعة، وحجاج بن محمد المصيصي.

⁽¹⁾⁽r\ hor) hoh.

⁽Y) (Y3\PPI) FYTOY.

^{(7) (7 / 977) 71.7.}

^{(3)(1/017)} PVA1.

^{.11.7(}٤.٧/٣)(0)

^{(1)(1/11)1.47.}



قلت: إسناده حسن، من أجل سليمان بن موسى الأموي، قال الحافظ عنه: "صدوق فقيه في حديثه بعض لين، خلط قبل موته بقليل "(١).

وصححه الألباني في الإرواء (٢) وتكلم على شواهده ومتابعاته، وكذا محقق و مسند الإمام أحمد (٢).

وعلى كل فقد جهدت للحصول على نسب يتبين بها انتشار هذا النوع، ولكني لم أظفر بمرادي؛ لأن هذا النوع سري لا يمكن تتبع حالاته عن طريق موثق، إلا أن ما قرأته في الشبكة العنكبوتية يدل على انتشاره المخيف في أروقة الجامعات لا سيها المختلطة، وهذه الظاهرة حديثة ابتدعها جند الشيطان وأوليائه، ليخربوا بها الأمة من قبل شبابها خاصة في ظل هذا الاختلاط المتفشى، وهوجاء الشهوات المستعرة.

وهذا الزواج يغيب فيه مراقبة الرب، ومخالفة الشرع، وغياب الضمير، وتغلب الشهوة إن الشرع لا يحارب العواطف والشهوات، ولكنه يرضيها ويهذبها؛ لتكون في خدمة الإنسانية جمعاء، وتكون بيتا مسلمًا مستقرًا تحويه المودة، وتكتنفه الرحمة، ويسوده الهدوء العاطفي الذي يكفل إنجاح عملية بناء هذه اللبنة المباركة التي يتكون منها المجتمع، وينتظر منها تكامل نجاحه وعزته.

فإليك أختي المسلمة أهمس بهذه الوصية، لا تكوني ألعوبة في يد أهل الأهواء، ولا يغرنك تغيّر المسميات في زمن انقلاب المثل، فلو سُمي زواج فإن حقيقته السفاح، وعاره يلحق الآباء والأبناء، وبين يدي الساعة أقوام يسمون الحرام بغير اسمه ترويجًا له، فقد سموا الربا فوائد مادية، والغناء فنّا، والعلاقات

^{(7) (+3/073) 77737.}



⁽١) التقريب (٤١٤) ٢٦٣٠.

⁽٢) (٢/ ٣٤٢) • 3٨١.



المحرمة صداقة، والسفاح زواجًا عرفيًا، فهيهات هيهات أن تقبله فتاة عفيفة رضيت الإسلام منهجًا لها، وسمعت حديث رسول الله على "أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثًا".

والمتأمل للانكحة الفاسدة، يرى حماية الإسلام للمرأة من شهوات الرجل ونزواته، أو استغلاله للولاية التي جعلها الله بيده، فلله الحمد والمنة (١٠).



⁽۱) كنت أعزم على إيراد "زواج المسيار" وكلام العلماء حوله، فظفرت بدراسة وافية شافية قدمها الأستاذ: عبد الملك ابن يوسف المطلق حوله، وسماها بـ "زواج المسيار دراسة فقهية واجتماعية نقدية" في سبع وأربعين ومائتي ورقة، خلص منها إلى جوازه لمن احتاج إليه، ولم يجد حلا سواه، وأوجب اتخاذ الوسائل والطرق اللازمة لمنع انتشاره في المجتمع. فراجعه إن رمت الفائدة.



C.A.

المبحث الرابع

حق المرأة في الحضانة

* الحضانة: -بكسر الحاء المهملة وفتحها- من حضن الصبي حضنا وحضانة أي: جعله في حضنه، أو رباه فاحتضنه، والحضن -بكسر الحاء- هو ما دون الإبط إلى الكشح. وقيل: هو الصدر والعضدان وما بينهما(١).

والحضانة في الاصطلاح: تربية الولد، أو معاقدة على حفظ من لا يستقل بحفظ نفسه كالطفل، وعلى تربيته وتعهده كي يقوى على النهوض بتبعات الحياة والاضطلاع بمسؤولياتها(٢).

* إن أسمى ألوان التربية تربية الطفل في أحضان والديه، إذ ينال من رعايتها وحسن قيامهم عليه، ما يبنى به جسمه، وينمى عقله، ويزكى نفسه، ويعده للحياة.

فإذا حدث أن افترق الوالدان وبينها طفل، فالأم أولى الناس بكفالته إذا كملت الشرائط(٣) فيها ذكرًا كان أو أنثى، ولم يقم بالولد وصف يقتضي تخييره.

قال ابن قدامة: "وهذا قول يحيى الأنصاري، والزهري، والشوري،

⁽١) ينظر: اللسان (١٣/ ١٢٢) مادة (ح ض ن)، الفقه على المذاهب الأربعة (١٠٩٤).

⁽٢) ينظر: التعاريف للمناوي (٢٨٣)، فقه السنة لسيد سابق (٢/ ٣٢٨).

⁽٣) شروط الحضانة: البلوغ، والعقل، والإسلام، والأمانة، والخلق، والقدرة على التربية بألا تكون مريضة مرضًا يمنعها من كفالة المولود، والحرية، وألا تكون متزوجة.

وانظر: تفصيل هذه الشروط في: الفقه على المذاهب الأربعة (١٠٩٤-١٠٩٦) فقه السنة لسيد سابق (٢/ ٣٠- ٣٠٠).



ومالك(١)، والشافعي(٢)، وأبي ثور، وإسحاق، وأصحاب الرأي(٢)، ولا نعلم أحد خالفهم "(١).

والدليل على ذلك:

۱/ ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف (۵)، وأحمد في المسند (۱)، وأبو داود في المسنن (۷)، والمدارقطني في المسنن (۷)، والحاكم في المستدرك (۱۹)، والبيهقي في الكبرى (۱۱) من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن امرأة أتت النبي على الكبرى فقالت: يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وِعَاء، وحِجْري له حِوَاء، وثدي له سِقًاء، وزعم أبوه أنه ينزعُه مني؟ قال: "أنت أحق به ما لم تنكحي" واللفظ لأحمد.

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي.

قلت: إسناد الحديث حسن للخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقد تقدم تحقيق القول فيه (١١١).

⁽١) ينظر: الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٩٦)، مواهب الجليل (٤/ ٢٣).

⁽٢) ينظر: روضة الطالبين (٩/ ٩٨)، حواشي الشرواني (٨/ ٣٥٣).

⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع (٤/ ٤١)، البحر الرائق (٤/ ١٧٩).

⁽٤) المغنى (٨/ ١٩١).

⁽⁰⁾⁽V\ 701) [PO71.

^{.7}٧٠٧(٣١٠/١١)(٦)

⁽٧)(٢/ ٣٨٢) ٢٧٢٢.

^{(1) (4/3 + 4) 11.}

⁽P) (Y\00Y) · TAY.

^{.10081(8/}A)(1.)

⁽۱۱) ص (۱۸۹) فها بعدها.



وحسّنه الألباني في الإرواء(١).

قال ابن القيم في الزاد (٢): "ودّل الحديث على أنه إذا افترق الأبوان، وبينهما ولد، فالأم أحق به من الأب ما لم يقم بالأم ما يمنع تقديمها، أو بالولد وصف يقتضى تخييره، وهذا ما لا يعرف فيه نزاع".

وقال الشوكاني في النيل^(٣): "قوله" أنت أحق به" فيه دليل على أن الأم أولى بالولد من الأب، ما لم يحصل مانع من ذلك كالنكاح ؛ لتقييده على للأحقية بقوله "ما لم تنكحي" وهو مجمع على ذلك كها حكاه صاحب البحر، فإن حصل منها النكاح بطلت حضانتها، وبه قال مالك، والشافعية والحنفية والعترة. وقد حكى ابن المنذر الإجماع عليه"(٤).

المرحة مالك في الموطأ^(٥)، وعنه البيهقي في الكبرى^(٢)، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة^(٧) عن يحيى بن سعيد، قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الأنصار، فولدت له عاصم بن عمر، ثم إنه فارقها، فجاء عمر قباء، فوجد ابنه عاصمًا يلعب بفناء المسجد، فأخذ بعضده، فوضعه بين يديه على الدابة، فأدركته جدة الغلام، فنازعته إيّاه حتى أتيا أبا بكر الصديق. فقال عمر: ابني. وقالت المرأة: ابني. فقال أبو بكر: خلّ بينها وبينه. قال:

⁽V)(I)(Y)



^{. 7 1} AV (7 £ £ / V) (1)

⁽٢)(٥/٥٣٤).

⁽⁷⁾⁽٧/٢١).

⁽٤) وانظر الخلاف في سقوط الحضانة بالنكاح عند ابن القيم في الزاد (٥/ ٤٥٤-٢٦٢).

^{(0)(7/77) 1031.}

⁽r)(A\0)73001.



فها راجعه عمر الكلام.

ورجال الإسناد ثقات إلا أن القاسم بن محمد لم يدرك عمر. قال ابن عبر البر: "هذا خبر منقطع في هذه الرواية، ولكنه مشهور مروي من وجوه منقطعة، ومتصلة، تلقاه أهل العلم بالقبول والعمل. وزوج عمر بن الخطاب أم ابنه عاصم: هي جميلة ابنة عاصم بن ثابت ابن أبي الأقلح الأنصاري.... وفيه دليل على أن عمر كان مذهبه في ذلك خلاف مذهب أبي بكر، ولكنه سلم للقضاء ممن له الحكم والقضاء، ثم كان بعد في خلافته يقضي به ويفتي، ولم يخالف أبا بكر في شيء منه ما دام الصبي صغيرًا لا يميز، ولا مخالف لهما من الصحابة "(۱) وللأثر شاهد أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (۲) عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء الخراساني، عن ابن عباس قال: طلق عمر بن الخطاب امرأته الأنصارية أم ابنه عاصم، فلقيها تحمله بمحسر، ولقيه قد فُطِم ومشي، فأخذ بيده لينتزعه منها، ونازعها إيّاه حتى أوجع الغلام، وبكى، وقال: أنا أحق بابني منك. فاختصما إلى أبي بكر، فقضي لها به. وقال: ريهها، وحجرها، وفِراشُها خير له منك حتى يشبّ، ويختار لنفسه. ومحسر: سوق بين قباء والمدينة. وزعم لي أهل المدينة إنها لقى جدته الشموس تحمله بمحسر.

وإسناده ضعيف، لأن رواية عطاء بن أبي مسلم الخراساني عن ابن عباس مرسلة (٢)، قال العلائي: "لم يسمع من ابن عباس شيئًا (٤) فيتقوى بها قبله.

٣/ لأن الأم أقرب إلى الطفل، وأشفق عليه، وأقوم على مصالحه، لذا جعلت



⁽۱) التمهيد (۷/ ۲۸۹).

^{(1)(3/301)1.571.}

⁽٣) ينظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ١٠٧) ٣٩٤١.

⁽٤) جامع التحصيل (٢٣٨) ٥٢٢.



الحضانة لها.

جاء في مغنى المحتاج: "والحضانة نوع ولاية وسلطة، ولكن الإناث أليق بها؛ لأنهن أشفق وأهدى إلى التربية، وأصبر على القيام بها، وأشد ملازمة للأطفال"(١).

وفيها يأتي كلام عن هذا الموضوع في مطلبين:

المطلب الأول: أجرة الحضانة.

المطلب الثانى: مدة الحضانة.

7/10 4

المطلب الأولى: أجرة الحضانة:

وإذا كانت الحضانة من حقوق النساء، فإن الإسلام يجعل عليها أجرًا لمن يتولاها، وأجرة الحضانة مثل أجرة الرضاع لا تستحقها الأم ما دامت زوجة أو معتدة لأبي ولدها المحضون؛ لأن لها نفقة الزوجية، أو نفقة العدة إذا كانت زوجة أو معتدة، ولوجوب الحضانة عليها ديانة؛ نظرًا لقيام النكاح، وأما إن لم تكن زوجة ولا معتدة؛ فإن على الأب أجرة الرضاع، وأجرة الحضانة، ونفقة المحضون (٢).

* أَمَا أَجِرِة الرضاع فلقوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَكَ هُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لَهُ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ ورِزْقُهُنَّ وَكِسُوتَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسُ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودُ لَّهُ بِوَلَدِهِ عَ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضِ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ

⁽٢) تقدم في النفقة على الأولاد ص (٦١٥).



⁽۱) (۳/ ۲۲۵). وانظر خلاف الفقهاء فيمن يلي الحضانة إن لم توجد الأم أو قام بها مانع، المغني (۸/ ۲۰۰)، زاد المعاد (٥/ ٤٤٩ - ٤٥٠)، المفصل (١/ ٤٧).



وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أُولَندَكُرْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُرْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّاۤ ءَاتَيْتُم بِٱلۡعۡرُوفِ ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾(١).

وفي قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَىٰدَهُنَ ﴾ قولان: أحدهما: أنه عام في كل أم، والثاني: أن المراد منه المطلقات، والدليل على ذلك وجهان:

1/ أن الله تعالى ذكر هذه الآية عقيب آية الطلاق، فكانت هذه الآية تتمة تلك الآيات ظاهرًا، وسبب التعليق بين هذه الآية وبين ما قبلها أنه إذا حصلت الفرقة حصل التباغض والتعادي، وذلك يحمل المرأة على إيذاء الولد من وجهين أحدهما: أن إيذاء الولد يتضمن إيذاء الزوج المطلق. والثاني: أنها ربها رغبت في التزوج بزوج آخر، وذلك يقتضي إقدامها على إهمال أمر الطفل، فلها كان هذا الاحتمال قائمًا ندب الله الوالدات المطلقات إلى رعاية جانب الأطفال والاهتمام بشأنهم.

٢/ ما ذكره السدي قال: المراد بالوالدات المطلقات؛ لأن الله تعالى قال بعد هذه الآية ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ لَهُ وِزْقُهُنَّ وَكِسْوَةُ ثَنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ "ولو كانت الزوجية باقية لوجب على الزوج ذلك بسبب الزوجية لا لأجل الرضاع (٢).

• قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وذكر أبو الفرج هل هو عام في جميع الوالدات أو يختص بالمطلقات على قولين، والخصوص قول سعيد بن جبير، ومجاهد، والضحاك، والسدي، ومقاتل، وآخرين، والعموم قول أبي سليان الدمشقي، والقاضى أبي يعلى في آخرين. قال القاضى: ولهذا نقول لها أن تؤجر نفسها

⁽٢) ينظر: التفسير الكبير للرازي (٦/ ١٠٠)، أحكام الجصاص (٢/ ١٠٦)، الدر المنثور (١/ ٦٨٦).



⁽١) البقرة: (٢٣٣).



لرضاع ولدها سواء كانت مع الزوج أو مطلقة.

قلت: الآية حجة عليهم، فإنها أوجبت للمرضعات رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا زيادة على ذلك، وهو يقول تؤجر نفسها بأجرة غير النفقة، والآية لا تدل على هذا بل إذا كانت الآية عامة دلت على أنها ترضع ولدها مع إنفاق الزوج عليها كها لو كانت حاملاً فإنه ينفق عليها، وتدخل نفقة الولد في نفقة الزوجية؛ لأن الولد يتغذى بغذاء أمه، وكذلك في حال الرضاع، فإن نفقة الحمل هي نفقة المرتضع، وعلى هذا فلا منافاة بين القولين فالذين خصوه بالمطلقات أوجبوا نفقة جديدة بسبب الرضاع كها ذكر في سورة الطلاق وهذا مختص بالمطلقة "(۱).

وقوله تعالى: ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِيَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ لِيَضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ لِيَضَيِّ وَإِن كُنَّ أُوْلَتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِن لَيُضَعِّنَ حَمْلَهُنَّ فَإِن اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّالِمُ وَاللَّالِمُ وَاللَّالِمُ وَاللَّالِمُ وَلَا الْمُوالِمُ وَاللَّالِمُ وَلَا اللَّالَ الْمُولِقُولُوا اللَّالِمُ وَاللَّالِمُ وَاللَّالِمُ وَاللَّالَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ الللَّالَّالَ اللَّلْمُولُوا اللَّالِمُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولَا اللَّالِمُ اللَّالِمُ ال

يقول ابن كثير: " ﴿ فَإِنَّ أَرْضَعْنَ لَكُمْ ﴾ أي إذا وضعن حملهن، وهن طوالق، فقد بن بانقضاء عدتهن، ولها حينئذ أن ترضع الولد، ولها أن تمتنع منه، ولكن بعد أن تغذيه باللبأ، وهو باكورة اللبن الذي لا قوام للمولود غالبًا إلا به، فإن أرضعت استحقت أجر مثلها، ولها أن تعاقد أباه أو وليه على ما يتفقان عليه من أجرة ، وله فا ستحقت أرضعن لَكُمْ فَعَاتُوهُنَ أُجُورَهُنَ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَأَتَمِرُواْ بَيْنَكُمُ عَلَا تُوفِي عَلَى المعروف من غير إضرار ولا مضارة، كما يمَعَرُوفي ﴾ أي ولتكن أموركم فيها بينكم بالمعروف من غير إضرار ولا مضارة، كما

⁽٢) الطلاق: (٦).



⁽١) مجموع الفتاوي (٣٤/ ٦٥).



قال تعالى في سورة البقرة: ﴿ لَا تُضَارَ وَالِدَةُ بِولَدِهَا ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعَاسَرُ مُ فَسَرُ تُمْ فَسَرُ رَعِعُ لَهُ وَ أُخْرَىٰ ﴾ أي وإن اختلف الرجل والمرأة فطالبت المرأة في أجرة الرضاع كثيرًا، ولم يجبها الرجل إلى ذلك، أو بذل الرجل قليلاً ولم توافقه عليه، فليسترضع له غيرها، فلو رضيت الأم بها استؤجرت به الأجنبية فهي أحق بولدها"(١).

ومن هنا يتبين أن الولد إن كان في حضن أمه بعد فراقها لأبيه، فإن السرع يلزمه بأجرة الرضاعة، وتقدم الأم إذا طلبت أجر مثلها على المتبرعة، يقول ابن قدامة في المغني (٢): "وأما الدليل على وجوب تقديم الأم إذا طلبت أجر مثلها على المتبرعة فقوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَ لِلاَ ثُن يُرْضِعْنَ أُولَلاَ هُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنَ لِمَنْ أَرَادَ أَن المتبرعة فقوله تعالى: ﴿ وَٱلْو لِلهَ وَكُن وَكِسُو مُثَن بِاللّهَ مُوفِي ﴿ وَلَيْنِ كَامِلَيْنَ لِلمَن أَرَادَ أَن يُرَّضَعْنَ لَكُمْ فَعَاتُوهُ وَعَلَى اللّهَ وُولِهُ وَلَان الأم أحنى، وأشفق، ولبنها أمرأ من أرضَعْ مَن غيرها، فكانت أحق به من غيرها كما لو طلبت الأجنبية رضاعة بأجر مثلها؛ ولأن في رضاع غيرها تفويتا لحق الأم في الحضانة، وإضرارًا بالولد، و لا يجوز تفويت حق الحضانة الواجب، والإضرار بالولد؛ لغرض إسقاط حق أوجبه الله تعلى على الأب فأما إن طلبت الأم أكثر من أجر مثلها، ووجد الأب من ترضعه بأجر مثلها أو متبرعة جاز انتزاعه منها؛ لأنها أسقطت حقها باشتطاطها،

⁽١) التفسير (٤/ ٣٨٤).

^{.(}Y · · / \).

⁽٣) البقرة: (٢٣٣).

⁽٤) الطلاق: (٦).



وطلبها ما ليس لها فدخلت في عموم قوله: ﴿ فَسَتُرْضِعُ لَهُ رَأُخْرَىٰ ﴾.

* وأمّا أجرة الحضانة فقد اختلف فيها الفقهاء وذهب الجمهور الأحناف (١)، والشافعية (٢)، والحنابلة (٣) إلى أن للأم المطلقة أجرة الحضانة إن طالبت بها، وهي من مال الولد المحضون إن كان له مال، فإن لم يكن له مال فمن مال أبيه، أو من تلزمه نفقته.

جاء في الدر المختار (٤): "(أجرة الحضانة إذا لم تكن منكوحة ولا معتدة لأبيه) وهي غير أجرة إرضاعه ونفقته كما في البحر وقال نجم الأئمة: المختار أنه عليه السكني في الحضانة، وكذا إن احتاج الصغير إلى خادم يلزم الأب به".

ثم إن الأحناف، والشافعية ذهبوا إلى وجوب أجرة مسكن للأم الحاضنة تحضن فيه الولد إن لم يكن لها مسكن، ويعتبر هذا من أجرة الحضانة التي تستحقها، فإن كان لها مسكن تسكن فيه، ويمكنها أن تحضن فيه الولد ويسكن تبعًا لها، فلا تستحق أجرة مسكن مع أجرة حضانتها (٥).

يقول سيد سابق: "..... وكما تجب أجرة الرضاع، وأجرة الحضانة على الأب، تجب عليه أجرة المسكن، أو إعداده إذا لم يكن للأم مسكن مملوك لها تحضن فيه الصغير".

⁽١) ينظر: البحر الرائق (٤/ ٢٢٢)، حاشية ابن عابدين (٣/ ٥٥٦).

⁽٢) ينظر: نهاية المحتاج (٧/ ٢١٤)، مغنى المحتاج (٣/ ٤٥٢).

⁽٣) ينظر: كشاف القناع (٣/ ٣٢٦).

^{(3)(7/150).}

⁽٥) ينظر: الدر المختار (٣/ ٥٦٠)، نهاية المحتاج (٧/ ٢١٤).



وكذلك تجب عليه أجرة خادم (١)، أو إحضاره إذا احتاجت إلى خادم وكان الأب موسرًا. وهذا بخلاف نفقات الطفل الخاصة من طعام، وكساء، وفراش، وعلاج ونحو ذلك من حاجاته الأوليّة التي لا يستغني عنها، وهذه الأجرة تجب من حين قيام الحاضنة بها، وتكون دينًا في ذمة الأب لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء "(٢).

وتأمل في نصوص الشرع وأقوال الفقهاء في حفظ حق المرأة المطلقة الحاضنة، تجد أن لها أجرة الرضاعة، والحضانة، مع أن قرب ولدها غاية مناها، ومنتهى سؤلها لوالده، ومع ذلك يحفظ الإسلام حقها المالي، ويراعي عاطفتها فيجعلها أولى الناس بالولد، ويوجب على الرجل دفع الأجرة، ومثلها كمثل أم موسى ترضع ولدها، وتأخذ أجرها.

وإذا تبين لك ذلك، فاعلم أن الولاية على الطفل نوعان:

نوع يقدم فيه الأب على الأم ومن في جهتها وهي ولاية المال، والنكاح.

ونوع تقدم فيه الأم على الأب وهي ولاية الحضانة والرضاع، وقدم كل من الأبوين فيها جعل له من ذلك؛ لتهام مصلحة الولد، وتوقف مصلحته على من يلي ذلك من أبويه، وتحصل به كفايته. ولما كان النساء أعرف بالتربية، وأقدر عليها،

⁽١) وإلى هذا ذهب الأحناف والشافعية؛ والظاهر أنهم يفرقون بين مصالح المحضون وبين خدمته، فمصالحه: حفظه وتربيته وتهذيبه، وعليها تأخذ الأم أجرة الحضانة، لأن الحضانة للحفظ والنظر في مصالح المحضون، وأمّا خدمته: بتنظيف بدنه وملابسه، فعلى الوالد إخدامه إن كان موسرًا، أو إعطاء الأم أجرة تستأجر بها خادمًا.

ينظر: الدر المختار (٣/ ٥٦١)، مغني المحتاج (٣/ ٤٥٢).

⁽٢) فقه السنة (٢/ ٣٣٣).



وأصبر، وأرأف، وأفرغ لها، قدِّمت الأم على الأب.

ولما كان الرجل أقوم بتحصيل مصلحة الولد، والاحتياط له في البضع، قدِّم الأب على الأم.

فتقديم الأم في الحضانة من محاسن الشريعة والاحتياط للأطفال، والنظر لهم، وتقديم الأب في ولاية المال والتزويج كذلك(١).

- MC

المطلب الثاني: مدة الحضانة:

تنتهي الحضانة إذا استغنى الصغير أو الصغيرة عن خدمة النساء، على اختلاف بينهم في تحديد فترة الاستغناء.

* الأحناف قالوا مدة الحضانة للغلام قدرها بعضهم بسبع سنين، وبعضهم بسبع سنين، وبعضهم بسبع سنين. قالوا: والأول هو المفتى به، ومدتها في الجارية على قولين: أحدها: حتى تجيض. والثاني: حتى تبلغ حدّ الشهوة، وقدّرت بتسع سنين، فإذا كان الولد في حضانة أمه فلأبيه أن يأخذه بعد هذا السن، فإذا بلغ الولد عاقلاً رشيدًا كان له أن ينفرد ولا يبقى في حضانة أبيه، إلا أن يكون فاسد الأخلاق، فلأبيه ضمه وتأديبه، ولا نفقة للبالغ إلا أن يتبرع والده بها. وأمّا الأنثى فإن كانت بكرًا ضمها لنفسه (٢).

* وذهب المالكية (٢) إلى أن مدة حضانة الغلام من حين ولادت حتى يبلغ، ومدة حضانة الأنثى حتى تتزوج، ويدخل بها الزوج.

⁽٣) ينظر: الاستذكار (٧/ ٢٩٠).



⁽١) ينظر: زاد المعاد (٥/ ٤٣٧).

⁽٢) ينظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٢)، أحكام القرآن للَجصاص (١/ ٤٠٥)، شرح فتح القدير (٢/ ٣١٦).



ولا تخيير عند الأحناف والمالكية؛ استدلالاً بحديث رسول الله عَيْلِيد: "أنت أحق به ما لم تنكحي" ولو خير الطفل لم تكن هي أحق به إلا إذا اختارها.

ويجاب عنه بأن استدلا لهم لا يتأتى لهم بوجه من الوجوه؛ لأن الأحناف قالوا إن الأب أحق بالغلام والجارية إذا استغنى، والنبي على قد حكم له بالأم ما لم تنكح، ولم يفرق بين أن تَنْكِح قبل بلوغ الصبي السن الذي يكون عنده أو بعده، فخالفوا نص الحديث.

وثانيًا: أن الحديث اقتضى أمرين:

أحدهما: أنها لا حق لها في الولد بعد النكاح.

والثاني: أنها أحق به ما لم تنكح، وكونها أحق به له حالتان، أحدهما: أن يكون الولد صغيرًا لم يميز، فهي أحق به مطلقًا من غير تخيير.

الثاني: أن يبلغ سن التمييز، فهي أحق به أيضًا، ولكن هذه الأولوية مشروطة بشرط، والحكم إذا عُلِق بشرط صدق إطلاقه اعتمادًا على تقدير الشرط، وحينئذ فهي أحق به بشرط اختياره لها، وغاية هذا أنه تقييد للمطلق بالأدلة الدالة على تخييره.

ولو حمل على إطلاقه، وليس بممكن، لا ستلزم ذلك إبطال أحاديث التخيير، وأيضًا إن قيدتموه بأنها أحق به إذا كانت مقيمة، وكانت حرة، ورشيدة وغير ذلك من القيود التي لا ذكر لشيء منها في الأحاديث البتة، فتقييده بالاختيار الذي دلت عليه السنة، واتفق عليه الصحابة أولى(١).



⁽١) ينظر: زاد المعاد (٥/ ٢٧٦ – ٤٧٧).



* وذهب الشافعية إلى أن الحضانة ليس لها مدة معلومة، فإن الطفل متى ميـز بين أبيه وأمه، واختار أحدهما كان له، سواء كان ذكرًا أو أنثى.

واستدلوا بها أخرجه الشافعي في الأم (١)، وأحمد في المسند (٢)، وابن ماجة في السنن (٣)، والترمذي في السنن (٩)، والطحاوي في مشكل الآثار (٥)، وابن حزم في المحلى (١) من حديث أبي هريرة: خيّر النبي على رجلاً وامرأة وابنًا لهما، فخيّر الغلام، فقال رسول الله على "يا غلام هذا أبوك، وهذه أمك اختر" واللفظ لأحمد.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح.... والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي على وغيرهم. قالوا: يخير الغلام بين أبويه إذا وقعت بينها المنازعة في الولد، وهو قول أحمد وإسحاق. وصحح إسناد الحديث الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند، وهو كما قال فإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي ميمونة الفارسي الأبّار، روى له أصحاب السنن وهو ثقة (٧).

« وله قصة أخرجها عبد الرزاق في المصنف (^)، والحميدي في المسند (^)،

^{.1.1 (2/3/3/1.}



^{(1)(0/79).}

[.]VTOY (T·V/17) (Y)

⁽T) (T VAV) 10TT.

^{(3)(7/71/071.}

^{·(~ \ 0) (0)}

 $⁽r)(1/r\gamma\gamma).$

⁽۷) التقريب (۱۲۱۳) ۸٤٧٤.

⁽A) (V\ VO1) 11571.



والدارمي في السنن (۱) وأبو داود في السنن (۲) والنسائي في المجتبى (۳) والبيهةي في الكبرى (۱) من طرق عن ابن جريج، أخبرني زياد، عن هلال بن أسامة، أن أبا ميمونة سَلْمي مولى من أهل المدينة رجل صدق قال: بينها أنا جالس مع أبي هريرة، جاءته امرأة فارسية معها ابن لها، فادعياه، وقد طلقها زوجها، فقالت: يا أبا هريرة، ورطنت له بالفارسية: زوجي يريد أن يذهب بابني، فقال أبو هريرة: استها عليه (۵) رطن لها بذلك، فجاء زوجها فقال: من يحاقني في ولدي، فقال أبو هريرة: اللهم إني لا أقول هذا إلا أبي سمعت امرأة جاءت إلى رسول الله على وأنا قاعد عنده فقالت: يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني، وقد سقاني من بئر أبي عنبة، وقد نفعني، فقال رسول الله الله إلى ولدي؟ فقال النبي عنه: "هذا أبوك، وهذه أمك، فخذ بيد أيها شئت" فأخذ بيد أمه فانطلقت به النبي داود.

وصححه ابن القطان فيها نقله الحافظ(٦) عنه، وكذا الألباني في الإرواء(٧).

^{(1)(1/777)7977.}

^{(7)(7/47)(7)}

⁽T) (T \ 0 \ 1) F P 3 T.

^{(3)(1/4) 17001.}

⁽٥) واختلف في تقديم القرعة على التخيير، والراجع ما قاله ابن القيم في الزاد (٥/ ٤٦٩): "إنها قدم التخيير؛ لاتفاق ألفاظ الحديث عليه، وعمل الخلفاء الراشدين به، وأما القرعة فبعض الرواة ذكرها في الحديث، وبعضهم لم يذكرها، وإنها كانت في بعض طرق أبي هريرة رضي الله عنه، فقدًم التخيير عليها، فإذا تعذر القضاء بالتخيير، تعينت القرعة طريقًا للترجيح إذا لم يبق سواها" وانظر: نيل الأوطار (٧/ ١٤٠)، عون المعبود (٦/ ٢٦٢).

⁽٦) التلخيص الحبير (٤/ ١٢).

[.] Y 19 (Y · Y /V) (V)



قلت: إسناده صحيح، وزال ما يخشى من تدليس ابن جريج ؛ لتصريحه بالسماع.

قالوا: والحديث المتقدم حجة في تخيير الأنثى، لأن كون الطفل ذكرًا لا تأثير له في الحكم بل هي كالذكر، ثم إن لفظ الصبي ليس من كلام الشارع، وإنها الصحابي حكى القصة، وأنها كانت في صبي، فإذا نقّح المناط تبين أنه لا تأثير؛ لكونه ذكرًا(١).

*أخرج أحمد في المسند(٢)، وأبو داود في السنن(٣)، والنسائي في الكبرى(٤)، والدارقطني في السنن(٥)، والحاكم في المستدرك(٢)، والبيهقي في الكبرى(٧)، وابن الأثير في أسد الغابة(٨) من طرق عن عبد الحميد بن جعفر، عن أبيه، عن جده رافع ابن سنان أنه أسلم، وأبت امرأته أن تسلم(٩)، فأتت النبي على فقالت: ابنتي، وهي فطيم أو شبهه. وقال رافع: ابنتي. فقال له النبي على: "اقعد ناحية" وقال النبي العياد الصبية بينها، ثم قال: "ادْعُواها" فالت إلى أمها. فقال النبي العدي ناحية" فقال النبي

ینظر: مغنی المحتاج (١/ ١٣١)، عون المعبود (٦/ ٢٦٦).

⁽Y) (PT \ AFI) VOVTY.

^{(7)(7\777)3377.}

^{(3)(3/24)} oats.

^{.(}٤٣/٤)(0)

^{(1)(1/011) 1111.}

^{.1004}x(4/x)(A)

 $^{(\}Lambda)(Y|YPI).$

⁽٩) ينظر: الخلاف في ثبوت الحضانة لـلأم الكـافرة في: المدونـة (٢/ ٣٥٩)، المغنـي (١١/ ٤١٢)، نيـل الأوطار (٧/ ١٤١)، حاشية ابن عابدين (٥/ ٢٥٣)، الإقناع (٢/ ١٩٤).



عَلَيْكَ: "اللهم اهْدِها" فمالت إلى أبيها، فأخذها. واللفظ لأحمد.

قال الحاكم: "صحيح الإسناد" ولم يخرجاه.

قال الشوكاني: "وفي إسناده اختلاف كثير، وألفاظه مختلفة، ورجح ابن القطان رواية عبد الحميد بن جعفر (۱). وقال ابن المنذر: لا يثبته أهل النقل، وفي إسناده مقال. ولكن قد صححه الحاكم. وذكر الدارقطني أن البنت المخيرة اسمها عميرة. وقال ابن الجوزي: رواية من روى أنه كان غلامًا أصح. وقال ابن القطان: "لو صح رواية من روى أنها بنت لاحتمل أنها قصتان لاختلاف المخرج "(۱).

قلت: إسناده حسن، فيه عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع من رجال مسلم، صدوق (٣).

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود(١٠).

والحديث نص على تخيير الجارية كالغلام.

وأجيب عنه بأنه جاء في لفظ الحديث أن الجارية كانت "فطيها" وهذا قطعًا دون السبع، والظاهر أنه دون الخمس، وأنتم لا تخيرون من له دون السبع (٥)، وأجاب الشافعية بأن السن المعتبر عندهم في التخيير التمييز، والجارية ميزت ولذا خيرت.

⁽۱) قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٦/ ١٠٤) ٢٣٣: "ورجع ابن القطان أن حديث عبد الحميد بن جعفر، عن أبيه، عن جده (وفيه أن المخير صبية) غير حديث عبد الحميد بن سلمة، عن أبيه عن جده (وفيه أن المخير صبي). وانظر: المسند (٣٩/ ١٦٦) ٢٣٧٥٥، لاختلاف السياق فيهها، وأُنكِر على من خلطهها، ومن أعلّ حديث أبي جعفر بابن سلمة.

⁽٢) نيل الأوطار (٧/ ١٤٠).

⁽٣) ينظر: تهذيب التهذيب (٦/ ١٠١) ٢٢٥، التقريب (٥٦٤) ٣٧٨٠.

^{(3)(3377).}

⁽٥) ينظر: زاد المعاد (٥/ ٤٧١).



* وأمّا الحنابلة فقالوا: مدة الحضانة سبع سنين للذكر والأنثى، ولكن إذا بلغ الصبي سبع سنين، واتفق أبواه أن يكون عند أحدهما فإنه يصح، وإن تنازعا خير الصبي، فكان مع من اختار فيها بشرط أن لا يعلم أنه اختار أحدهما لسهولته، وعدم التشدد عليه في التربية فيشب فاسدًا، وأما الأنثى فإنها متى بلغت سبع سنين فأكثر كانت من حق أبيها؛ لأن الغرض من الحضانة الحفظ والصيانة، والحفظ للجارية بعد السبع في الكون عند أبيها؛ لأنها تحتاج إلى حفظ، والأب أولى بذلك؛ فإن الأم تحتاج إلى من يحفظها ويصونها؛ ولأنها إذا بلغت السبع قاربت الصلاحية للتزويج، وقد تزوج النبي عائشة وهي ابنة سبع، وإنها تخطب الجارية من أبيها؛ لأنه وليها، والمالك لتزويجها(۱).

* والراجح بعد النظر في أدلة القوم أن القول قول الشافعية؛ لقوة الدليل، والتعليل في تخيير الغلام والجارية بعد التمييز بين الأب والأم إن توفرت فيها شروط الحضانة، ولاشك أن الأم إذا توفرت فيها شروط الحضانة كانت قادرة على رعاية البنت وحفظها، والنظر في مصالحها، وإن جاء وقت تزويجها زوجها أبوها بمن يراه كفئاً لها.

* وعلى كل فإن تقديم أحد الأبوين على الآخرين بعد انتهاء مدة الحضانة يراعى فيه مصلحة الولد، يقول ابن القيم في الزاد (٢): "فمن قدمناه بتخيير أو قرعة بنفسه، فإنها نقدمه إذا حصلت به مصلحة الولد، ولو كانت الأم أصون من الأب وأغير منه قدمت عليه، ولا التفات إلى قرعة، ولا اختيار الصبي في هذه الحالة، فإنه

^{(1)(0/173).}



⁽١) ينظر: المغني (٨/ ١٩٣)، الإنصاف (٩/ ٤١٩)، وذكر ابن القيم حكيًا أخرى في تسليم الجارية لأبيها بعد السبع في الزاد (٥/ ٤٧٢).



ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب، فإذا اختار من يساعده على ذلك، لم يلتفت إلى اختياره، وكان عند من هو أنفع له، وأخير، ولا تحتمل الشريعة غير هذا.... والله تعسل يقسول: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُواْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ (١).

وقال الحسن: علموهم، وأدبوهم، وفقهوهم، فإذا كانت الأم تتركه في المكتب، وتعلمه القرآن، والصبي يؤثر اللعب، ومعاشرة أقرانه، وأبوه يمكنه من ذلك، فإنها أحق به بلا تخيير ولا قرعة، وكذلك العكس، ومتى أخل أحد الأبوين بأمر الله ورسوله في الصبي وعطّله، والآخر مراع له، فهو أحق به وأولى.... قال شيخنا (يعني شيخ الإسلام ابن تيمية): وليس هذا الحق من جنس الميراث الذي يحصل بالرحم، والنكاح، والولاء، سواء كان الوارث فاسقًا أو صاحًا، بل هذا من جنس الولاية التي لابد فيها من القدرة على الواجب، والعلم به، وفعله بحسب الإمكان. قال: فلو قدر أن الأب تزوج امرأة لا تراعي مصلحة ابنته، ولا تقوم بها، وأمها أقوم بمصلحتها من تلك الضرة، فالحضانة هنا للأم قطعًا، قال: ومما ينبغي أن يعلم أن الشارع ليس عنه نص عام في تقديم أحد الأبوين مطلقًا، ولا تخيير الولد بين الأبوين مطلقًا، والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقًا، بل لا يقدم ذو العدوان والتفريط على البر العادل المحسن".

* ولذا فإن الواجب على كل رجل وامرأة أن يفقها قضية التخيير عند انتهاء مدة الحضانة، وأن الحكمة منها مصلحة الولد، فيراعيا هذه المصلحة، ويحمدا الله أن كفل لابنهما ما يترتب عليه حفظ مصالحه، والقيام بشؤونه.



⁽١) التحريم: (٦).



276

المبحث الخامس

حقوق المرأة المعنوية

المرأة عاطفة تتدفق، ومشاعر تتألق، جعلها الإسلام سكن الوالد، ومحضن الولد، وأمر رسول الله عليه المراقق بها، وشبهها بالقوارير فقال: "رويدك يا أنجشه سوقك بالقوارير"(١).

يقول الحافظ في الفتح (٢٠): "قال الرامهرمزي: كنى عن النساء بالقوارير؟ لرقتهن، وضعفهن عن الحركة، والنساء يشبّهن بالقوارير في الرقة واللطافة وضعف البنية".

وقد راعى رسول الله ﷺ هذا الجانب في النساء فأشبعه، دل على ذلك حسن عشرته، وطيب قربه، ودماثة أخلاقه، ولا غرو فقد زكاه ربه، وامتدح خلقه فقال: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ (٣) وإنك لتعجب حين ترى بعض الرجال يرى أنه أعطى المرأة حقها فأطعمها، وكساها، وأسكنها، لكن لم يرع يومًا نفسيتها، ولم يتفهم حاجاتها المعنوية، ومتطلباتها النفسية، وستقف من خلال ما سيأتي على ضرورة مراعاة نفسية المرأة، والحفاظ على معنوياتها. من خلال هدي

⁽٣) القلم: (٤).



⁽١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب: ما يجوز من الشعر والرجز والحداء

⁽٥/ ٢٢٧٦) ٥٧٩٧، ومسلم في صحيحه كتاب الفضائل، باب: رحمة النبي على للنساء، وأمر السواق مطاياهن بالرفق بهن (٤/ ١٨١١) ٢٣٢٣.

^{.(}oξo/1·)(Y)



رسول الله ﷺ في التعامل مع زوجاته (١٠):

١/ رسول الله ﷺ في مهنة أهله:

وكان هديه على الله الذي في بيته مع أزواجه أحسن الهدي وأتمه وأكمله، فقد كان يقضي عامة وقته الذي في بيته في مهنة أهله، ومساعدتهم في أعمالهم، رفقًا بهم، ورحمة وشفقة عليهم، أخرج البخاري في كتاب الأدب، باب: كيف يكون الرجل في أهله؟ أمن طريق الأسود قال: سألت عائشة: ما كان النبي على يصنع في أهله؟ قالت: كان في مهنة أهله، فإذا حضرت الصلاة قام إلى الصلاة. وأخرج ابن حبان (٣) من طريق عروة قال: قلت لعائشة: يا أم المؤمنين أي شيء كان يصنع رسول الله على إذا كان عندك؟ قالت: ما يفعل أحدكم في مهنة أهله يخصف (٤) نعله، ويخيط ثوبه، ويرقع دلوه.

٢/ استقراؤه ﷺ لحال زوجته:

أخرج البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: غيرة النساء ووجدهن (٥)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب: في فضائل عائشة (٦)، من طريق

⁽١) أفدت كثيرا في هذا المبحث من رسالة أختي الفاضلة د. منى القاسم (أسئلة الصحابيات للنبي ﷺ في الأدب) رسالة دكتوراه أجادت الباحثة في طرحها وأفادت، فراجعها إن رمت الاستزادة، كما تعد الأستاذة ريم السويلم بحث الدكتوراه بعنوان " أحاديث معاملة النبي ﷺ لأهل بيته دراية ورواية ".

^{(7)(0/0377)7950.}

^{(7)(71/.93)} ۲۷۲0.

⁽٤) قال ابن الأثير: " يخصف نعله، أي: كان يخرزها" النهاية (٢/ ٣٨) مادة (خ ص ف).

^{(0)(0/3..1).793.}

 $⁽r)(3 \setminus PAI)P737.$



عروة، عن عائشة قالت: قال لي رسول الله على: " إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت على غضبى " قالت: فقلت: ومن أين تعرف ذلك؟ قال: " أما إذا كنت عني راضية، فإنك تقولين: لا ورب محمد، وإذا كنت غضبى. قلت: لا ورب إبراهيم" قالت: أجل، والله يا رسول الله، ما اهجر إلا اسمك" واللفظ لمسلم.

* وفي الحديث إن من فطنة الرجل، ورقة عاطفته، ويقظة إحساسه، استقراؤه لحال زوجته، من فعلها، وقولها، وحركاتها، فيها يتعلق بالميل إليه وعدمه، والحكم بها تقتضيه القرائن؛ لأنه على جزم برضا عائشة وغضبها بمجرد ذكرها لاسمه وسكوتها...! فبنى على تغير الحالتين من الذكر والترك، تغير الحالين من الرضا والغضب (۱).

وهذا تأصيل للمنهج العلمي الصحيح القائم على الملاحظة، والتتبع، ثم استنتاج الحقيقة، والتحقق منها، وليس المنهج القائم على الظن والشك المفضي للخلاف والشقاق.

- كما أن فيه من الحكمة إشعار الحبيب بما ينوب خاطره من الوداد والعتاب، والعناية بمعرفة دلائل الرضا والأسمى.. والفرح والحزن.. لحسن التصرف مع أسبابها.. وما يورثه ذلك من علاج للخلافات الزوجية، والمشكلات الأسرية، ليهنأ الزوجان بحياة آمنة.. هادئة.. سعيدة.
- غضب عائشة رضي الله عنها على النبي على لفرط غيرتها عليه، أو لعوارض الحياة اليومية، ومكابدة متاعبها وأعبائها ونحو ذلك، مما لاحرج في التأثر به مع بقاء أصل المحبة، ولولا ذلك لكان غضبها معصية، وهجره كبيرة، إذ ليس

⁽١) ينظر: فتح الباري (٩/ ٤٠٧)، عمدة القارئ (٢٠/ ٢١٠)، إرشاد الساري (١١/ ٥١٥).



كهجر أحد من الناس (١).

وعندما تأمل قولها: أجل -وهي تقال في التصديق- والله يا رسول الله ما اهجر إلا اسمك، حصر لطيف جدًا.... أخبرت أنها في حال الغضب الذي يسلب العاقل اختياره. ورأيه، لا تنفك عن المحبة العظيمة المستقرة في قلبها، الممتزجة بروحها، الصادقة في عواطفها، وإن كانت تترك التسمية اللفظية، وتعبر عنها بالهجران؛ لتدل على أنها تتألم من هذا الصدود الذي لا اختيار لها فيه، فقلبها معلق بذاته الكريمة على مودة ومحبة (٢).

* وفي اختيارها -رضي الله عنه- ذكر إبراهيم عليه السلام دون غيره من الأنبياء دلالة على مزيد فطنتها، وحدة ذكائها؛ لأن النبي على أولى الناس به، كما نص عليه القرآن الكريم، فلما لم يكن لها بد من هجر الاسم الشريف أبدلته بما هو منه بسبيل حتى لا تخرج عن دائرة التعلق في الجملة (٣).

* قال ابن بطال: فيه الصبر على النساء، وما يبدو منهن من الجفاء، والحرج عند الغيرة، لما جبلن عليه منها، وأنهن لا يملكنها، فعفي عن عقوبتهن على ذلك .. وعذرهن الله فيه (١٠).

٣/ مراعاة الغيرة عند المرأة-

أخرج البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: الغيرة (٥)، من حديث



⁽١) (أسئلة الصحابيات للنبي على اس: ٣٨١ - ٣٨٠.

⁽٢) ينظر: إكمال المعلم (٧/ ٤٤٦)، شرح الأبيّ (٦/ ٢٦٢)، فتح الباري (٩/ ٤٠٨)، عمدة القارئ (٢/ ٢١١)، أسئلة الصحابيات (٣٤٨).

⁽٣) فتح الباري (٩/ ٤٠٨)، عمدة القارئ (٢٠/ ٢١٠).

⁽٤) شرح ابن بطال (٧/ ٣٥٢).

^{(0)(0/7..7)} ٧٢Ρ٤.



أنس قال: كان النبي على عند بعض نسائه، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين (1) بصحفة (٢) فيها طعام، فضربت التي النبي على في بيتها يد الخادم (٣)، فسقطت الصحفة، فانفلقت (٤) فجمع النبي على فِلَقَ الصَّحْفة، ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصحفة، ويقول: "غارت أمكم" ثم حبس الخادم حتى أي بصحفة من عند التي هو في بيتها، فدفع الصحفة الصحيحة إلى التي كسرت صحفتها، وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت.

* وفي الحديث ما كان عليه نبي الأمة على من رفق عظيم، وصبر جميل، وتصرف حكيم مع نسائه الضرائر، وأثر ذلك الخلق القويم في تهدئة المشاعر الثائرة، واحتواء الأزمات الطارئة، وعلاجها وتفادي الأضرار المحتملة.

ولنقترب أكثر وندلف إلى بيت الحبيب على .. فإذا الخادم يحمل طعامًا صنعته ضرة عائشة -رضي الله عنها- ليأكل منه رسول الله على في بيتها... والبيت ملئ رجالاً من أصحابه .. وعائشة مشغولة بإعداد الطعام لضيوف زوجها.. فترى الخادم بين يديه الصحفة، فتتحرك حمية الغيرة في خواطرها .. وتحتدم عواطفها ... وتغتم لمرآه.. فلا تملك نفسها حتى تضرب إناء ضرتها، فيتصدع، ويتناثر على الأرض بها فيه... على مرأى ومسمع من رسول الله على ... وهو يلمح ذلك

⁽١) الراجح أنها زينب بنت جحش. ينظر تحقيق القول في المبهمة في: الفتح (٥/ ١٥٩)، إرشاد الساري (١/ ١٥٩).

⁽٢) الصحفة كالقصعة إناء، وأعظم القِصاع الجفنة، ثم القَصْعة تشبع العشرة، ثم الصحفة تشبع الخمسة، ثم المثكلة تشبع الرجلين والثلاثة.

ينظر: النهاية (٣/ ١٣)، اللسان (٩/ ١٨٧) مادة (ص ح ف).

⁽٣) هي عائشة رضى الله، عنها، وأبهمت تفخيها لشأنها. ينظر: الفتح (٥/ ١٥٧).

⁽٤) أي: انكسرت: ينظر: مشارق الأنوار (٢/ ١٩٥)، النهاية (٣/ ٤٧٢) مادة (ف ل ق).



بطمأنينة وهدوء... ويتنفس هموم حبيبته... ويعذر الغيرى.. ويعرض عن لومها وعتابها.. ويضرب عن تأديبها ولو بالكلام.. ويهوي بتواضعه الجمّ إلى فلق الصحفة، وأشلاء الطعام فيجمعها من الأرض وهو يردد.. ويتودد.. بأرق عبارة.. وأعذب بيان.. وأجمل اعتذار "كلوا، غارت أمكم" وقوله على "غارت أمكم" اعتذاراً منه على بائلا يحمل صنيعها على ما يذم، بل يجرى على عادة الضرائر من الغيرة، فإنها مركبة في النفس بحيث لا يقدر على دفعها (١).

وفي الحديث عدله على وإنصافه حيث غرّم عائشة رضي الله عنها الصحفة لتعديها عليها، وعليه بوب البخاري في صحيحه في كتاب المظالم، باب: إذا كسر قصعة أو شيئًا لغيره (٢).

٤/ وفاء رسول الله ﷺ:

لم تكن عبة رسول الله على، وحنوه على زوجاته، ووفاؤه لهن مقصوراً على حال الحياة فحسب، بل تعدت تلك المحبة والوفاء حال الحياة لتبقى بعد وفاة الزوجة، أخرج البخاري في صحيحه في مناقب الأنصار، باب: تزويج النبي على خديجة وفضلها (٣)، ومسلم في الفضائل، باب: من فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها (١) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: ما غرت على أحد من نساء النبي على ما غرت على خديجة، وما رأيتها ، ولكن كان النبي على يكثر ذكرها، وربها ذبح الشاة، ثم يقطعها أعضاء، ثم يبعثها في صدائق خديجة، فربها قلت

⁽١) أسئلة الصحابيات (٣٩٤ ـ ٣٩٥) ، ينظر: الفتح (٥/ ١٢٦).

⁽Y) (Y\ VVA).

⁽Y) (Y\ PAYI) V• FY.

^{(3)(3) (1) (2) (2)}



له: كأنه لم يكن في الدنيا امرأة إلا خديجة. فيقول: " إنها كانت وكانت، وكان لي منها ولد" وزاد مسلم: "فأغضبته يوما فقلت: خديجة؟! فقال رسول الله ﷺ: "إني قد رزقت حبها".

وأخرجا (١) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: استأذنت هالة بنت خويلد أخت خديجة على رسول الله ﷺ، فعرف استئذان خديجة، فارتاح لذلك فقال: "اللهم هالة بنت خويلد" فَغِرت، فقلت: وما تذكر من عجوز من عجائز قريش حراء الشّدقين (٢)، حشاء الساقين (٣)، هلكت في الدهر، فأبدلك الله خيرًا منها.

* وفي روايات الحديث وفاء رسول الله ﷺ لخديجة -رضي الله عنها- يظهر ذلك في:

- التصريح بحبها:

فجاء في رواية مسلم: "إني قد رزقت حبها" وفي هذا التعبير وصف حبها بالرزق الذي تنعم به معها، ولم يقل "رزقت حبي" فكأنه شُرف على بحبها. قال النووي: "قوله "رزقت حبها" فيه إشارة إلى أن حبها فضيلة حصلت".

- الحنين إلى ذكرياتها:

من أحب شيئًا.. أحب محبوباته.. وما يشبهه، وما يعيد الذكري إليه. ولما

⁽١) رقم حديث البخاري (٣٦١٠)، ورقم حديث مسلم (٢٤٣٧).

⁽٢) حمراء الشدقين: أي عجوز كبيرة جدًا، قد سقطت أسنانها من الكبر، ولم يبق لشدقها بياض شيء من الأسنان، إنها فيه حمرة لثتها.

ينظر: النهاية (١/ ٤٤٠) مادة (ش دق)، فتح الباري (٧/ ١٧٥).

⁽٣) حمشاء الساقين: من الحمش أي الدقة، والمراد قليلة اللحم في الساقين.

ينظر: النهاية (١/ ٤٤٠)، لسان العرب (٦/ ٢٨٨) مادة (ح مـش).



وفي استئذان هالة بنت خويلد -رضي الله عنها- على الرسول على الدرسول على جواز السلام على الرجل الأجنبي، وزيارة المعرفة، ما لم تكن مصافحة أو خلوة، والتزمت المرأة الحجاب الشرعي؛ لرضى النبي على بمجئ هالة، وارتياحه لزيارتها، وسروره بسلامها وتحيتها.

وهذا الترحيب والإكرام.. رعاية لحق أختها خديجة -رضي الله عنها- ووفاء بعهدها، وهو من حسن الإيهان (٢).

- كثرة ذكرها، والثناء عليها:

وهو دليل على عمق المحبة ورسوخها.. وسبق في رواية البخاري قوله ﷺ: " إنها كانت .. وكانت" وقولها" كأنه لم يكن في الدنيا إلا خديجة".

- بر معارفها وإكرام صواحبها بعد موتها:

والإحسان إليهم، وإرسال الهدايا والتحف إليهن، وتعاهدهم بها، وهذا مشعر باستمرار حبه لها (٣).

وجاء في رواية البخاري في كتاب الأدب، باب: حسن العهد من الإيان (٤) من حديث عائشة قالت: ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة، ولقد هلكت قبل



⁽١) أسئلة الصحابيات (٤٠٢، ٤٠٧)

⁽٢) ينظر: إكمال المعلم (٧/ ٤٤٣)، الفتح (٧/ ١٧٥)، أسئلة الصحابيات.

⁽٣) أسئلة الصحابيات(٨٠٤، ٩٠٤)

^{(3)(0/}VTYY) NOFO.



أن يتزوجني بثلاث سنين لما كنت أسمعه يذكرها، ولقد أمره ربه أن يبشرها ببيت في الجنة من قَصَب، وإن كان ليذبح الشاة ثم يهدي في خلتها منها".

فهل رأيت برًا ووفاء للنساء كبر رسول الله ﷺ.

٥/ مؤانسة النبي ﷺ لنسائه:

ولعلّ من أصرح الأدلة على ذلك حديث أم زرع (١)، وبّوب عليه البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: حسن المعاشرة مع الأهل (٢). وفي آخر الحديث بعد سماع رسول الله ﷺ وصف أزواج النساء قال: "كنت لك كأبي زرع لأم زرع".

وفي الحديث حسن عشرة المرء أهله بالتأنيس، والمحادثة بالأمور المباحة ما لم يفض ذلك إلى الإثم، وفيه المزاح أحيانًا، وبسط النفس به، ومداعبة الرجل أهله، وإعلامه بمحبته لهم، وحاله معهم، وتذكيرهم بذلك، لاسيها عند وجود ما يغلب عليهن من كفران العشير، وجحود الإحسان (٣).

٦/ صبره ﷺ على نسائه، ومداراته لهن:

أخرج البخاري في صحيحه في كتاب التيمم (٤)، ومسلم في صحيحه في كتاب الطهارة، باب: التيمم (٥) من حديث عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله عليه

^{(0)(1/} PYY) YFT.



⁽۱) حدیث طویل حدثته عائشة لرسول الله ﷺ في شأن إحدى عشرة امرأة تعاقدن أن لا یکتمن من أخبار أزواجهن شیئًا. وانظر شرحه مستوفی في: شرح النووي (۱۵/۲۱۷)، الفتح (۹/۳۲۳)، عمدة القارئ (۲۰/ ۱۷۰)، إرشاد الساري (۱۱/۲۲۱).

^{(1)(0/} ٨٨ / ١) ٣ ٩٨٤.

⁽٣) ينظر: أعلام الحديث (٣/ ٢٠٠)، شرح ابن بطال (٧/ ٢٩٨)، إكهال المعلم (٧/ ٤٧٠)، الفتح (٩/ ٤٢٠). (٩/ ٤٤٣).

^{(3)(1/} ٧٢١) ٧٢٣.



في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء (١) -أو بذات الجيش (٢) - انقطع عقد لي (٣)، فأقام رسول الله على التهاسه، وأقام الناس معه، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فأتى الناس إلى أبي بكر، فقالوا: ألا ترى إلى ما صنعت عائشة، أقامت برسول الله على وبالناس معه، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فجاء أبو بكر ورسول الله واضع رأسه على فخذي، قد نام. فقال: حبست رسول الله على والناس معه، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء. قالت: فعاتبني أبو بكر، وقال: ما شاء الله أن يقول. وجعل يطعن بيده في خاصرتي، فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله يك على فخذي، فنام رسول الله يك حتى أصبح على غير ماء. فأنزل الله آية التيمم، فتيمم والدي كنت عليه فوجدنا العقد تحته. واللفظ لمسلم.

* ومن فوائد الحديث: استحضار آثار الابتلاءات الفردية والجماعية، والاعتبار بها، وما يترتب عليها، نلمح مشاعر الحسرة والقلق تهز كيان الجارية الصديقة عائشة -رضي الله عنها- حينها أضاعت عقدًا استعارته من أختها!!.

ونلمح الشعور بالضعف، والضيق والاضطراب الذي طّوق الركب ورجال العسكر.... لا نحبا سهم من أجل عقد زهيد (من جَزْع ظفار) (١٤) لا تربو قيمته على اثنى عشر درهمًا... مع معاناة وعثاء السفر، ومشقة الرّحلة، وأنهم ليسوا على

⁽۱) البيداء: كل مفازة لا شيء بها. ينظر: مشارق الأنوار (۱/ ۱۵۱) مادة (ب ي د) معجم ما استعجم (۱/ ۲۹۱).

⁽٢) موضع بين مكة والمدينة وراء ذي الحليفة. ينظر: أخبار مكة (٢٢٦/٤)، الفـتح (١/ ٥٧٠)، معجـم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية لعاتق البلادي (٢٠٢).

⁽٣) جاء في رواية لمسلم (٣٦٧): " أنها استعارت من أسهاء قلادة".

⁽٤) انظر: تحقيق القول في شأن العقد عند الحافظ في الفتح (١/ ٤٣٥).



ماء.. وليس معهم ماء ، فعظم الأمر عليهم؛ لما تقرر عندهم من شرطية الوضوء ووجوبه عليهم.

وتمضي الساعات الحرجة... واللحظات العصيبة ما بين ملتمس للعقد، ومرتقب للهاء؛ لتهب نسهات الفرج الرخية مع تباشير الصبح الندية: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِيُسْرًا ﴾ (١) وتجد عائشة عقدها أقرب ما يكون إليها، تحت بعيرها الذي كانت تركبه. وتنزل آيات الرخصة في ذروة الحاجة إليها؛ ليستبشر بها الصحابة، والأمة بأسرها، فتأمل كيف صارت البلية نعمة أبدية، والمحنة منحة ربانية !! وآل أمر القلادة التي سَخِطها الناس، وتبرموا منها إلى بركة وخير ويسر: ﴿ فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيًّا وَ بَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ (١).

* وفيه ما كان عليه على من حلم عظيم، واستشعار لعظمة الأمانة، فقد اهتم لأمر ضياع العقد الذي تقلدته عائشة، واستجدى الحل النافع لأمره، فبعث في أثره "رجالاً يبتغونها" وفي رواية أبي داود (٣) " فبعث أسيد بن حضير، وأناسا معه في طلب قلادة أضلتها عائشة " استنفر الرجال، واستبصر الصبر الجميل، وأحسن الظن بالله، فظفر بخيرين: القلادة، وآيات التيمم.

*وفيه بيان حال خيار هذه الأمة، وحال نبيهم على في تلك الشدة، فقد استثقل الناس ما حلّ بهم، حتى شكوا أمرهم إلى أبي بكر الصديق الذي ضاق ذرعًا، وأسى من صنيع ابنته.. فأتاها معاتبا ومؤدبًا قالت: "فعاتبني أبو بكر، وقال

⁽١) الشرح: (٥).

⁽٢) النساء: (١٩).

[.]٣١٧ (٨٦/١)(٣)



ما شاء الله أن يقول. "ومما قاله لها كها في رواية: "في كل مرة تكونين عناء" (١) وسمّت المعاتب "أبا بكر" ولم تقل أبي؛ لأن الأبوة مظنة الحنو والعطف، وما وقع من أبيها مغاير لذلك في الظاهر، فأنزلته منزلة الأجنبي (٢). هذا شأن الناس، فها شأن نبيهم على ؟!

لقد تحمل أمرها بصدر رحب، وحكمة بالغة، إن ما أشغل الركب، لا يكاد يكون شيئًا في التاريخ النبوي الحافل بالمتاعب والمصائب، وحينها يعتريه الأمر، يقضي فيه بحكمة، وصبر، ثم يستلقي بذهنه المكدود، وجسمه المهدود على أرق ضجاع، وألطفه على فخذ الحبيبة عائشة رضي الله عنها وينام قرير العين حتى يصبح.

هدوء، وتماسك، ورفق، وثبات، ينم عن رسوخ عقيدته الراسخة، وحكمته البالغة، فتأمل القصة لتجد أن الصبر مفتاح الفرج (٣).

٧/ تقديره على النساء النفسية:

• أخرج البخاري في صحيحه في كتاب العيدين، باب: الحراب والدراق يوم العيد (٤)، ومسلم في صحيحه في كتاب العيدين، باب: الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد (٥) من حديث عائشة قالت: دخل على رسول الله على الله على الله الم

⁽١) رواه الطبراني في الكبير (٢٣/ ١٢١) ١٥٩. وقال القسطلاني: إسناده جيد حسن. المواهب اللدنية (١٠٨/٤).

⁽٢) ينظر: عمدة القارئ (٤/٤)، إرشاد الساري (١/ ٥٧٦).

⁽٣) ينظر ماتقدم من فوائد في أسئلة الصحابيات(٢٦٤٦٨ع).

^{(3)(1/777)} ٧.٥.

⁽a)(Y\V·F)YPA.



وعندي جاريتان تغنيان بغناء بُعاث (۱) فاضطجع على الفراش، وحوّل وجهه، ودخل أبو بكر فانتهرني، وقال: مزمارة الشيطان عند رسول الله على فأقبل عليه رسول الله على نقال: "دعها"، فلما غفل غمزتها فخرجتا. وقالت: وكان يوم عيد يلعب السودان بالدّرق (۲)، والحِرَاب (۳)، فإمّا سألت النبي على وإمّا قال: "تشتهين تنظرين ؟" فقلت: نعم، فأقامني وراءه، خدّي على خده، وهو يقول: "دونكم يا بني أَرْفِدة" حتى إذا مللت قال: "حسبك" قلت: نعم. قال: "فاذهبي".

وفي الحديث تقدير النبي على للحاجات النفسية الفطرية في حياة الناس (3) كالرغبة في الترويح واللعب، والفرح والسرور، والإذن الشرعي فيها بقدر معتدل مصون من الإسراف والعبث والفساد، فإن العبد يسعى إلى تحقيق مطالب الروح كما يؤدي وظائف الجسد بتوازن شرعي لا إفراط فيه ولا تفريط، فلئن واظب على الجد والحزم في العبادة ربما يكل ويتعب ويمل، ومراوحة النفس بين الجد واللهو النافع يمنحها مزيدًا من الإقبال على الدين، والنشاط للعمل.

⁽۱) بُعاث: بضم الباء -يوم مشهور مذكور من أيام الجاهلية، كان فيه حرب بين الأوس والخزرج. ينظر: أعلام الحديث للخطابي (٣/ ١٧٠٠)، النهاية في غريب الحديث (١/ ١٣٩)، اللسان (٢/ ١١٧) مادة (بع ث).

⁽٢) الدَّرق: ضرب من الترسة، الواحدة دَرَقة، تتخذ من الجلود.

ينظر : لسان العرب (١٠/ ٩٥)، مختار الصحاح (٨٥) مادة (در ق).

 ⁽٣) الحِرَاب: جمع حَرْبة وهي سلاح يتخذ في الحرب قدره دون الرُّمْح الكامل، وليس بعريض النـصل.
 ينظر: مشارق الأنوار (١/ ٢٣٥)، لسان العرب (١/ ٣٠٣) مادة (حرب).

⁽٤) ينظر: شرح ابن بطال (٢/ ٥٤٩)، إكهال المعلم (٣/ ٣٠٨)، الاستقامة (١/ ٢٨٨)، روضة المحبين (١/ ٢٩١).

واقرأ حول هذه الفائدة في: منطلقات الإسلام في إقراره اللهـو والترفيـه (١٢١)، وشـواهد الـسيرة على مشر وعية الترفيه (١٢٧).



إن اعتراف الحبيب على بحرص عائشة الجارية الفتية المحبة للهو، والطرب بلا ازدراء أو احتقار، من أعظم الأدلة على واقعية هذا الدين، ومراعاته للطبيعة الإنسانية، والجوانب العاطفية حتى إنه يسخر نفسه الكريمة، ويذللها لعائشة كيها تروي شوقها للعب والمرح، فتعتلي قامته، وتضع خدّها على خده، وتنظر وينتظر، تطلبًا لسعادتها، واستجلابًا لمودتها (1).

• وأخرج ابن ماجة في سننه (٢) وابن أبي الدنيا في الإشراف في منازل الأشراف "٢)، والطبراني في المصغير (٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥) كلهم من طريق عوف بن أبي جميلة، عن تمامة بن عبد الله، عن أنس بن مالك أن النبي على مر ببعض المدينة، فإذا هو بجَوَار يضربن بدفهن، ويتغنين ويقلن:

نحن جَوَارٍ من بني النجار يا حبذا محمد من جار فقال النبي ﷺ: "والله يعلم إني لأحبكن" واللفظ لابن ماجة. وإسناده صحيح، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة (٢).

* وأخرج البخاري في صحيحه في الأدب، باب: الانبساط إلى الناس (٧)، ومسلم في صحيحه في الفضائل، باب: في فضائل عائشة أم المؤمنين (٨) من حديث

⁽١) أسئلة الصحابات (١٠٥، ١٩٥٥).

^{(7)(1/717)} PPA1.

^{(7)(317) 533.}

^{(3)(1/0}F)AV.

^{(0) (71\} vo) • 7• v.

^{(1)(1/171)} PPA1.

⁽V) (0\·VYY) PVVO.

⁽A)(3\ .PAI) +33Y.



عائشة -رضي الله عنها- قالت: كنت ألعب بالبنات عند النبي على وكان لي صواحب يلعبن معي، فكان رسول الله على إذا دخل يتقمَّعن (١) منه، فيُسَرِّبُهُن (٢) إلى، فيلعبن معي" واللفظ للبخاري.

وفي الحديث أن النبي على أحسن الأمة نُحلقا، وأبسطهم وجهًا فكان يلاطف الأهل، ويهازح الصغار، ويفاكههم، ويسأل عن لُعَبهم، مؤانسة لهم، واهتهامًا بشأنهم، وتقديرًا لحاجتهم للهو، فينبغي للمؤمنين الاقتداء بحسن عشرته وطلاقته على اللهو، فينبغي اللهو منين الاقتداء بحسن عشرته وطلاقته على اللهو اللهو

٨/ رسول الله ﷺ يستقبل زوجته في معتكفه:

أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الاعتكاف، باب: هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد (٤)، وباب: زيارة المرأة زوجها في اعتكافه (٥).

ومسلم في صحيحه في كتاب السلام، باب: بيان أنه يستحب لمن رؤي خاليًا بامرأة وكانت زوجة أو محرمًا له أن يقول: هذه فلانة؛ ليدفع ظن السوء به (٦)، من طريق علي بن الحسين، أن صفية زوج النبي على أخبرته أنها جاءت إلى رسول الله تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأواخر من رمضان، فتحدثت عنده ساعة، ثم قامت تنقلب، فقام النبي على معها يقلبها حتى إذا بلغت باب المسجد عند

^{. 4140 (1414/5)(1)}



⁽١) قال الحافظ في الفتح (١/ ٥٢٧): " ومعناه أنهن يتغيبن منه، ويدخلن من وراء الستر، وأصله من قمع التمرة أي: يدخلن في الستركما يدخلن التمرة في قمعها".

⁽٢) قال الحافظ: "فيسربهن" أي: يرسلهن". المصدر السابق.

⁽٣) أسئلة الصحابيات(٥٣٣، ٥٤١) و ينظر: شرح ابن بطال (٩/ ٣٠٤)، شرح الكرماني (٢١/ ٦).

^{(3)(7/017).791.}

^{.1974 (1/ /1) 4781.}



باب أم سلمة، مر رجلان من الأنصار، فسلما على رسول الله على، فقال لهما النبي الله الله على وسلما الله على وسلكما إنها هي صفية بنت حيي "فقالا: سبحان الله يا رسول الله، وكبر عليهما. فقال النبي على "إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئًا "واللفظ للبخاري في الموضع الأول منه.

وفي الحديث جواز زيارة المرأة لزوجها المعتكف في ليل أو نهار، وحسن خلق النبي على حيث خرج من اعتكافه لإيصال زوجته، وفيه التحرز من التعرض لسوء الظن، والاحتياط من كيد الشيطان، والاعتذار، وهذا متأكد في حق العلماء، ومن يقتدى به فلا يفعلوا فعلاً يوجب سوء الظن بهم، وإن كان لهم فيه مخلص؛ لأن ذلك سبب إلى إبطال الانتفاع بعلمهم (۱).

٩/ رسول الله ﷺ يأبي إجابة دعوة الطعام حتى تصحبه زوجته:

أخرج مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب: ما يفعل الضيف إذا تبعه غير من دعاه صاحب الطعام، واستحباب إذن صاحب الطعام للتابع (٢)، من حديث أنس أن جارًا لرسول الله على فارسيًا، كان طيب المرق، فصنع لرسول الله على ثم جاء يدعوه، فقال: "وهذه ؟" لعائشة. فقال: لا (٣). فقال رسول الله على: "وهذه؟" لعائشة. قال: "لا" قال رسول الله على: "وهذه؟" لعائشة. قال: "لا" قال رسول الله على: "وهذه؟" لعائشة. قال: نعم. في الثالثة. فقاما "لا" ثم عاد يدعوه. فقال رسول الله على: "وهذه"؟ قال: نعم. في الثالثة. فقاما

⁽٣) قال الحافظ في الفتح (٩/ ٦١٥): " .. فيجاب عنه بأن الدعوة لم تكن لوليمة، وإنها صنع الفارسي طعامًا بقدر ما يكفي الواحد، فخشي إن أذن لعائشة أن لا يكفي النبي على الله الله الله على المام المام الله على المام ال



⁽١) ينظر: شرح النووي (١٤/ ١٥٦)، الفتح (٤/ ٢٨٥)، عمدة القارئ (١١/ ١٥٠).

^{(1)(7/11)7717.}



يتدافعان (١)حتى أتيا منزله.

قال النووي: " فكره على الاختصاص بالطعام دونها، وهذا من جميل المعاشرة، وحقوق المصاحبة، وآداب المجالسة المؤكدة" (٢).

فانظر إلى وفائه، ومراعاته على الأهل بيته، فإنه امتنع عن إجابة الدعوة ؛ لكون عائشة لم يؤذن لها في المشاركة، وتأمل حلمه على الفارسي، وتقديره للداعي حيث اعتذر عن استقبال عائشة مرتين، فامتنع رسول الله على عن الإجابة دون أن يقرن امتناعه بتأنيب أو توبيخ على عدم استقبال أهله؛ لتقديره لأعذار أصحابه، وتأمل إصراره على مشاركة عائشة له الطعام؛ لطيب مرق الفارسي، ومنعه نفسه من هذا المرق الطيب حتى تشاركه زوجه، فصلوات ربي وسلامه عليه كم كان عظيمًا ؟!

١٠/ تواضعه ﷺ لزوجاته:

أخرج البخاري في صحيحه في كتاب المغازي، باب: غزوة خيبر (٣) من حديث أنس بن مالك، وفيه قال: ثم خرجنا إلى المدينة، فرأيت النبي ﷺ يحوي (١) لها (أي: لصفية) وراءه بعباءة، ثم يجلس عند بعيره، فيضع ركبته، وتضع صفية رجلها على ركبته حتى تركب.

فانظر إلى تواضعه ﷺ، وحنوه على أهل بيته، ولا غرو فقد خيّر بين أن يكون

⁽۱) يتدافعان أي: يمشي كل واحد منها في إثر صاحبه. ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (۱) ٢٠٩/١٣).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽T) (3 \ 7301) 3 VPT.

⁽٤) يحوي: بضم أوله، وتشديد الواو-أي يجعل لها حوية، وهي كساء محشوة تدار حول الراكب. الفتح (٤) يحوي: بضم أوله، وتشديد الواو-أي يجعل لها حوية، وهي كساء محشوة تدار حول الراكب. الفتح



عبدًا رسولاً أو ملكًا فاختار العبودية والرسالة عليه.

* وتأمل في بعض ما تقدم من هديه ﷺ في تعامله مع زوجاته، ترى أن أقواله وأفعاله توصي بحسن العشرة للنساء، والرفق بهن، ومداراتهن، وعليك بلزوم هديه، والعض بالنواجذ على سنته فإن الله سبحانه أمرنا باتباعه فقال: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللّهِ أُسْوَةً حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْاَ خِرَ وَذَكَرَ ٱللّهَ كَثِيرًا ﴾ (١) وأعلم أن الخير كل الخير في اقتفاء أثره، وفقك الله للحق، ومتابعة السنة.



(١) الأحزاب: (٢١).







وسيتناول هذا الفصل تمهيداً، وثلاثة مباحث: المبحث الأول: عمل المرأة الحقيقي في الإسلام.

بيسرم. المبحث الثاني: حق المرأة في العمل خارج المنزل.

المبحث الثالث؛ ضوابط عمل المرأة في الإسلام.





- Mc

توطئة:

يكثر في هذه الأيام الحديث عن عمل المرأة، وينقسم الناس فيه بين مؤيد ومعارض، وتنشط مؤتمرات المرأة للدعوة لفتح مجالات أوسع لعمل المرأة وتعزيزه.

- جاء في تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية/ كوبنهاجن (١٤٠٠ه- ١٩٨٠م):
- العمل على إيجاد فرص كاملة ومتكافئة للمرأة في مجال العمل، دون أن يغيب عن البال أن ذلك قد يقتضي من المرأة والرجل على السواء الجمع ما بين العمل المأجور، والمسؤوليات المنزلية، والعناية بالأطفال، حتى يتاح للنساء الحصول على الأعمال التي تتطلب مهارة عالية، والاندماج في تنمية بلدهن، بهدف العمل على توفير ظروف عمل للمرأة أفضل بوجه عام.
- ينبغي اتخاذ التدابير التي تضمن ألا تقل فرص المرأة عن فرص الرجل في سوق العمل في فترات الانتكاس الاقتصادي، والتدابير التي تتخذ -طبقًا للتشريع الاجتماعي -فيما يختص بالبطالة، لا يجوز أن تؤدى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى عدم المساواة بين المرأة والرجل.
- وجاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالسكان/ مكسيكو (١٤٠٤ه- ١٩٨٤م):
- ينبغي أن تكفل الحكومات للمرأة حرية الاشتراك في القوى العاملة، وعدم تقييدها عن الاشتراك في القوى العاملة، أو إكراهها عليه لأسباب تتعلق بالسياسة الديموغرافية أو التقاليد الثقافية، كما أنه لا ينبغي بأي حال استخدام الدور البيولوجي للمرأة في عملية التناسل كسبب للحد من حقها في العمل، وينبغي



للحكومات أن تأخذ بزمام المبادرة في إزالة أي حواجز قائمة في سبيل إعمال هذا الحق، وأن توفر الفرص والظروف التي تمكن المرأة من الجمع بين أنشطتها خارج المنزل، والأنشطة المتصلة بتنشئة الأطفال والأعمال المنزلية (١١).

وتأتي المطالبات النسائية والرجالية على حد سواء منادية بضرورة تعزيز عمل المرأة، وفتح مجالات أوسع للعمل لها، ويطرز الإعلام ساحاته بعبائر تشجب تعطيل نصف المجتمع، وليت شعري: ما شأن النصف الآخر المطالب بالنفقة في الشريعة الإسلامية ؟!!.

وقبل الحديث عن عمل المرأة لابد أن أشير إلى عمل المرأة في الغرب، وأسباب خروجها للعمل وظروفه؛ لأن كثيرًا عمن ينادي بعمل المرأة دون حد أو قيد، يستدل بتجربة المرأة الغربية، وسبقها للعربية في ميدان العمل والإنتاج زعموا!!!

لقد خرجت المرأة الغربية إلى ميدان العمل بعد قيام الثورة الفرنسية السائد (١٢٠٤ - ١٧٨٩ م) وبداية تكون الرأسالية، وانهيار النظام الإقطاعي السائد آنذاك، حيث كان الإقطاعي يمتلك الأرض ومن عليها، أضف إلى قيام الثورة الصناعية الكبرى.

عند ذلك هاجر ملايين من القرويين والفلاحيين فارين من ملاكهم الإقطاعيين الذين كانوا يسومونهم العذاب إلى المدن الكبرى، فتتلقفهم المصانع الجديدة الباحثة عن العمال، وقد كان من حال هؤلاء العمال أنهم فروا من الظلم الإقطاعي فوقعوا في براثن الرأسمالي الجشع، الذي يعطيهم الفتات مقابل عمل

⁽١) ينظر: قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية (٧٣٣ - ٧٤٣).





الساعات الطويلة التي لا تكفيهم سد حاجتهم فضلاً عن أن يرسلوا لمن وراءهم من أهليهم.

كل هذه الظروف اضطرت النساء والأطفال القابعين في الأرياف إلى الزحف على المدن بحثًا عن لقمة العيش بأي وسيلة وأي ثمن، ومرة أخرى تلقفهم الأغنياء ليدفعوا بهم إلى أتون المصانع بأقل من ربع أجر الرجل في بعض الأحيان، وقد ساعدت هذه الظروف على رواج تجارة البغاء، وكان لذلك أسباب، تجمل في الآتي:

١/ العوز والفقر الشديد الذي حل بالأسر القادمة من الريف، إذ أصبحت دون عائل.

٢/ بقاء الملايين من العمال دون زوجات، ولابد من الاستجابة لنداء الغريزة
 الجنسية، فإن لم يكن بالزواج فالبغاء.

٣/ وجود السهاسرة المستفيدين من هذه التجارة الرابحة بالنسبة لهم.

ومنذ خروج المرأة من بيتها في أوروبا، وهي تدور في الدوامة الرهيبة، تلهث وراء لقمة العيش، وتجتذب الجميلات منهن لتجارة الرقيق الأبيض الذي يعتبر من أكثر المهن تنظيًا، يقول عضو البرلمان الفرنسي: "إن حرفة البغاء لم تعد الآن عملاً شخصيًا، بل لقد أصبحت تجارة واسعة، وحرفة منظمة، بفضل ما تجلب وكالاتها من الأرباح" (1).

"وكان من نتائج النظام الرأسهالي أن أصبحت المرأة كلاً على زوجها، وأصبح الولد عبئًا على أبيه، وتعذر على كل فرد أن يقيم أود نفسه فضلاً عن أن يعول غيره من المتعلقين به. وقضت الأحوال الاقتصادية أن يكون كل واحد من أفراد المجتمع عاملاً مكتسبًا، فاضطرت جميع طبقات النساء من الأبكار والأيامي أن يخرجن من



⁽١) ينظر: عمل المرأة في الميزان للدكتور: محمد البار (١١٣).



بيوتهن لكسب الرزق رويدًا رويدًا" (١).

فالمرأة الأوروبية -في السابق- لم تخرج طائعة مختارة، وإنها خرجت مكرهة مجبرة؛ سدًا للرمق، بعد أن قام النظام الرأسهالي بتحطيم الأسرة، وأخذ الرجل إلى أتون المصانع، وأقبية المناجم، فاضطرت المسكينة للخروج بحثًا عن لقمة العيش، تقول إحدى الغربيات:

" إن المرأة في الغرب تجد نفسها مجبرة على العمل خارج البيت، لتحقق ما يطلبه منها المجتمع " (٢).

ويمكن تلخيص أسباب خروج المرأة الغربية للعمل فيها يأتي:

الأب في الغرب غير مكلف بالإنفاق على ابنته إذا بلغت الثامنة عشرة من عمرها، لذا فهو يجبرها أن تجد لها عملاً إذا بلغت هذا السن، ثم إن كثيرًا من الآباء يكلف الفتاة دفع أجرة الغرفة التي تسكنها في بيت أبيها.

٢/ البخل والأنانية المسيطرة على الرجل، إذ أنه لا يقبل أن ينفق على من لا يعمل؛ لأنه لا يرى تربية الأولاد أمرًا مهمًا، ومهمة شاقة. ولا غرو فإنه مجتمع لا ديني.

٣/ إشباع شهوات الرجل وغرائزه على حساب حاجة المرأة المادية، فهم يريدون المرأة في كل مكان؛ لتكون معهم ولهم، ويدل على ذلك تسخيرهم لها في شهواتهم الدنيئة من خلال الأفلام الداعرة، والصور العارية....

٤/ بحث المرأة عن الحرية المزعومة من خلال الاستقلال الاقتصادي الذي

⁽٢) واسمها (كريستيان ساينس) صحيفة المدينة، العدد (٤٩٧٨) تاريخ ١٤٠٠/١٠/١هـ.



⁽١) الحجاب لأبي الأعلى المودودي: (٦٨).



يجعلها تستغنى عن الرجل (١).

وهكذا فإن المرأة الغربية عاشت امرأة لاهثة وراء لقمة العيش التي لا تضمن لها من عائلها، وليتهم يوم أخرجوها من محضنها، وكلفوها ما لا تطيق سووا أجرها بالرجل بل على العكس من ذلك، فالمرأة الأمريكية غير المتزوجة التي يتراوح عمرها ما بين (٢٥-٦٤) سنة لا تحصل إلا على ٦٥٪ من أجر الرجل، أما المتزوجة فقد بلغت نسبة أجرها ٥٦٪ من أجر الرجل فقط (٢٠).





⁽١) ينظر: المرأة بين الفقه والقانون للدكتور: مصطفى السباعي (٦٢)، المرأة المسلمة لوهبي سليان (١٨٠)، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية (٧٥٠-٧٥٣).

⁽٢) اقتصاديات العمل رونالد إيرنبرج (٣٩٧).



007

المبحث الأول

عمل المرأة الحقيقي في الإسلام

إنك تعجب حين تقرأ في توصيات مؤتمرات المرأة، وأفكار المنادين بتلك التوصيات عدم إقامتهم لعمل المرأة في بيتها قدرًا، بل يرونه من أسباب فقر المرأة، وضحالتها العلمية، وعملها المعتبر هو ما كان خارج المنزل، وما سوى ذلك فهو بطالة!!!.

والرد على هذا التصور الخاطئ يتبين من خلال ما يلي:

١/ إن ما تقوم به المرأة من عمل داخل بيتها يعدمن العمل المعتبر عند
 الاقتصاديين.

فالعمل في اللغة هو المهنة والفعل، يقال: عمل عملاً، أي: فعل فعلاً عن قصد. والعمل في الاقتصاد: مجهود يبذله الإنسان لتحصيل منفعة (١).

والمتأمل لعمل المرأة المنزلي يجده يدخل ضمن مفهوم العمل بمعناه اللغوي والمتأمل لعمل المرأة المنزلي يجده يعتبرون صراحة العمل المنزلي عملاً منتجًا، يقول د: عبد الرحمن يسري أحمد: "إن إهمال تقدير خدمات وأعمال ربات المنزل عند حساب الناتج القومي يؤدي إلى كثير من المغالطات" (٢).

كما يفرد (رونالد إيرنبرج، وروبرت سميث) في كتابيهما (اقتصاديات العمل)

⁽٢) التحليل الاقتصادي (٢٨).



⁽١) المعجم الوسيط (٢/ ١٨٩).



فصلاً كاملاً حول الإنتاج المنزلي، والأسرة، وفرص العمل، يتحدثان فيه بإسهاب عن توزيع الوقت المتاح بين العمل في المنزل وخارجه، ومن يقوم بالعمل في المنزل ونحو ذلك (١).

ويؤكد تقرير للأمم المتحدة صدر عام ١٩٨٥م القيمة الاقتصادية لعمل المرأة في البيت، فيقول: " لو أن نساء العالم تلقين أجورًا نظير القيام بالأعمال المنزلية، لبلغ ذلك نصف الدخل القومي لكل بلد، ولو قامت الزوجات بالإضراب عن القيام بأعمال المنزل لعمت الفوضى العالم: سيسير الأطفال في الشوارع، ويرقد الرضع في أسرتهم جياعًا تحت وطأة البرد القارس، وستتراكم جبال من الملابس القذرة دون غسيل، ولن يكون هناك طعام للأكل، ولا ماء للشرب.

ولو حدث هذا الإضراب... فسيقدر العالم أجمع القيمة الهائلة لعمل المرأة في البيت إن المرأة لو تقاضت أجرًا لقاء القيام بأعمالها المنزلية لكان أجرها أكثر من ١٤٥٠٠ دولار في السنة ... وإن النساء الآن في المجتمعات الصناعية يساهمن بأكثر من ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من منتجات الدخل القومي، بأعمالهن المنزلية " (٢).

بل إن عمل الأمهات في البيوت لا يقدر بثمن، وقد قامت مؤسسة مالية في الولايات المتحدة (٣) بدراسة عمل الأم في المنزل (كالتربية، والطبخ، والإدارة المالية، والعلاج النفسي للأسرة... " ومحاولة تقديره بحسابات مادية على الورق، فوجدت أن الأم تستحق أجرًا سنويا يصل إلى ٥٠٨ آلاف دولار - محسوبًا على أساس الأجور السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية - وقال المحلل المالي ريك إدلمان لهذه

⁽١) نقلاً عن كتاب: عمل المرأة لسالم بن عبد العزيز السالم (٥٢).

⁽٢) نقلاً عن كتاب: رسالة إلى حواء لمحمد رشيد العويد (٧٣).

⁽٣) اسم هذه المؤسسة (خدمات إدلمان المالية) وتقع في مدينة فير فاكس بولاية فرجينيا



المؤسسة: "حيث إن الأم تعمل ٢٤ ساعة مستمرة يوميًا، توصلنا إلى أنها تستحق أجر وقت دائم سنوي، يساوي أجر سبع عشرة وظيفة مهمة".

إلا أن محررة (١) في مجلة عمل المرأة الأمريكية، وصفت مبلغ نصف مليون دولار بأنه منخفض جدًا، مشيرة إلى أن كثيرًا من الأمهات يؤدين أعمالاً أكثر من تلك التي أشارت إليها هذه الدراسة (٢).

وقد كان هناك تقرير صدر في الولايات المتحدة عن لجنة مكونة من دائرة الصحة، والتربية، والرعاية الاجتهاعية لدراسة شؤون العاملين في ميادين العمل ومن ذلك عمل المرأة الأمريكية، وانعكاساته على أسرتها وأطفالها - ومما جاء في هذا التقرير المهم ما يأتى:

1/ "حين ننظر في عمل المرأة في بيتها، نجد أنه من السخافة أن يقتصر تعريف العمل على الذي يتقاضى صاحبه عنه أجرًا، فالمرأة في بيتها لا تعتبر عاملة طبقًا للتعريف المشار إليه، ولكن عملها في تربية الآخرين يعتبر عملاً، وإن أجورهن تسهم في زيادة الدخل القومي بآلاف الدولارات".

وجاء في هذا التقرير: "والحقيقة الواضحة أن رعاية الأطفال يعتبر عملاً بكل ما يفيده مفهوم العمل؛ لأن هذه الرعاية مهمة صعبة ، وذات أثر خطير على المجتمع الكبير، أكثر من أي عمل آخر تدفع له الأجور ، إن المشكلة ليست في قبول الناس في مجتمعنا الأمريكي بهذه الحقيقة أو عدم قبولهم، وإنها المشكلة هي في معتقداتنا وثقافتنا الخاصة، فنحن كمجتمع لم ندرك بعد الحقيقة عن قيمنا وتقديراتنا عن النافع وغير النافع، وسوف يتحقق هذا الإدراك حين نبدأ النظر إلى اللاتي

⁽٢) نقلاً عن كتاب قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية (٧٦٥-٧٦٦).



⁽١) اسمها جودسين كولبريث.



يكرسن أنفسهن للأمومة، ورعاية البيت باعتبارهن عاملات منتجات، وندفع لهن أجورًا ورواتب، مقابل هذه الرعاية، وحين نعتبر عملهن في البيت إسهامًا جليلاً في زيادة الدخل القومي".

كها جاء في التقرير: "والمشكلة هنا إذا اعتبرت الأم عاملة، وتؤدي عملاً جليلاً، فمن يا ترى صاحب العمل المكلف بأن يدفع لها أجرًا؟ ربها قد يكون الجواب: إن الزوج هو المكلف بالدفع؛ لأن عمل زوجته في البيت يسهم في راحته، وزيادة إنتاجه خارج البيت، وإذا لم يكن لربة البيت زوج، فكانت أمّا لأيتام -مثلاً فمن الذي يدفع لها، لقاء رعايتها أطفالها وبيتها ؟ الجواب: طالما أن عملهن يفيد المجتمع عامة فمن الواجب أن يدفع لهن من دخل الأمة "(۱).

٢/ إن دعامة الأسرة هي المرأة، وهذه الدعامة تتمثل في وظيفة المرأة الأساسية ألا وهي العناية بالأسرة من رعاية الأبناء، وتنشئتهم النشأة الصالحة دينيًا ونفسيًا واجتماعيًا حتى ينشأوا أسوياء، ولا يمكن أن يقوم بهذا الدور إلا الأم.

ومن الواضح أن عمل الأنثى الأول الذي لا يصلح له غيرها هو النسل، وحفظ النوع؛ لأن تركيب المذكران العضوي لا يسمح لهم بحمل الجنين ولا إرضاعه، ومن الثابت أن إرهاق المرأة بالعمل يترك أثرًا في مزاجها وفي أعصابها، ومن الثابت أيضًا أن ذلك الأثر ينتقل إلى جنينها في حالة الحمل، كما ينتقل إلى طفلها في حالة الرضاعة.. ويقول مجموعة من أساتذة طب النساء والولادة في كتاب "الحمل والولادة": "تحتاج الحامل إلى عناية شديدة من المحيطين بها في هذه الفترة بالذات، إذ تكون أكثر حساسية من أي فترة مضت، سريعة التأثر والانفعال، والميل

⁽١) نقلاً عن كتاب الأمومة في الإسلام لمها الأبرش (٢/ ٩٣٤ – ٩٣٦) .



إلى الهموم والحزن لأتفه الأسباب.. وذلك بسبب التغير الفسيولوجي في كل أجزاء الجسم.. لذا يجب أن تحاط بجو من الحنان والبعد عن الأسباب التي تؤدي إلى تأثرها وانفعالها، وخاصة من ناحية الزوج أو الذين يعيشون ويتعاملون معها" (١).

وقل لي بالله هل يمكن أن تحاط بجو من الحنان في المصنع أو المتجر أو في المكتب... وصاحب العمل لا تهمه حالتها الفسيولوجية، ولا يعرف حاجتها البيولوجية إلى الحنان والراحة... إنه يعرف فقط أن عليها أن تؤدي عملاً تأخذ مقابله راتبًا مها كانت ظروفها.

ثم إن المرأة بحاجة إلى أن توفر لها الفرصة الكاملة لملازمة طفلها ملازمة كاملة تسمح بأن يصنع على عينها جسمًا وعقلاً وخلقًا، لكي تغرس فيه العادات الفاضلة، وتجنبه ما قد يعرض له، أو يطرأ عليه من عادات قبيحة.

كما إن اعتباد المرأة العاملة على الخدم، وعلى دور الحضانة في رعاية وليدها لا يؤدي إلى اكتبال تنشئته، لأن الإخلاص له، والحرص على ابتغاء الكمال من كل وجه لا يتوافر في أحد توافره في الأم، فإن من وراء إخلاصها وحرصها غريزة الأمومة. وهذا الجيل الغربي من التائهين الضائعين .. محطمي الأعصاب.. مبلبلي الأفكار.. قلقي النفوس، وهذه النسبة الآخذة -حسب إحصاء الغربيين أنفسهم - للانحراف والشذوذ بكل ضروبه وأنواعه، وكل هذه الظواهر والآثار، هي من آثار التجربة التي خاضها الغرب في المرأة؛ لأن هؤلاء جميعًا هم أبناء العاملات والموظفات، والذين عانوا من إرهاق أمهاتهم وهم في بطونهن، ثم تعرضوا لإهمالهن بعد

⁽١) نقلاً عن كتاب " عمل المرأة في الميزان" للدكتور محمد البار (٩١).

وانظر في الاختلافات بين المرأة والرجل من حيث الخِلقَّة، واختصاص كل بها يناسبه: قيضايا المرأة في المؤتمرات الدولية (٢٥- ٢٨)، الرجل والمرأة في الإسلام للطبيب محمد وصفى (٢٥- ٢٨).



وضعهم.

وماذا يبتغي الناس من تجربة فاشلة كهذه ؟ أفلا يتدبرون (١). وقد أكد هذا الكلام (أجوست كونت) حيث يقول: "ينبغي أن تكون حياة المرأة بيتية، وألا تكلف بأعهال الرجال؛ لأن ذلك يقطعها عن وظيفتها الطبيعية، ويفسد مواهبها الفطرية، وعليه فيجب على الرجال أن ينفقوا على النساء دون أن ينتظروا منهن عملاً ماديًا كها ينفقون على الكتاب والشعراء والفلاسفة، فإذا كان هؤلاء يحتاجون لساعات كثيرة من الفراغ لإنتاج ثمرات قرائحهم، كذلك يحتاج النساء لمشل تلك الأوقات ليتفرغن فيها لأداء وظيفتهن الاجتماعية من حمل ووضع وتربية" (٢).

إن الحكم على وظائف المرأة - من حمل وإرضاع ورعاية أبناء - بأنه لا شيء، وأن بقاءها في بيتها، واقتصارها على تلك الوظائف يجعلها عاطلة، يعتبر حكم سطحيًا محجوبًا عن تبيين الحقائق؛ فإننا حين ننظر في جدول يوازن بين عمل المرأة والرجل - من حيث الجدوى على الحياة ومجد الدولة - نرى أن المرأة قد ذهبت باللب، والرجل قد قام من ذلك اللب بدور، لا يقال: إنه ثانوي، ولكنه ليس في صميم اللب. فأي الدورين يكون صاحبه عاطلاً؟ إذا كان مقياس العمل والعطل هو الإنتاج للحياة؟ ماذا يكون أجر من ثمرته طفل؟ وأجر من ثمرته جلب حزمة من حطب، أو بضع ثمرات من شجرة قريبة ؟! .. ولكن الحياة لا تجزي ذلك الأجر النقدي، فإن ثمر المرأة ومقامها أجل من أن يقدر بعرض " (٣).

وهذا الإنجليزي (سامويل سمايلس) وهو من أركان النهضة الإنجليزية

⁽١) ينظر: حصوننا مهددة من داخلها لمحمد حسين (٩٠-٩٤).

⁽٢) نقلاً عن كتاب إسلامنا لسيد سابق (٢٢٠).

⁽٣) ينظر: الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة للبهي الخولي (٢٣٠).



يقول: "إن النظام الذي يقضي بتشغيل المرأة في المعامل، مهما نشأ عنه من الثروة، فإن نتيجته هادمة لبناء الحياة المنزلية، لأنه يهاجم هيكل المنزل، ويقوض أركان الأسرة، ويمزق الروابط الاجتهاعية، ويسلب الزوجة من زوجها، والأولاد من أقاربهم، وصار لا نتيجة له إلا تسفيل أخلاق المرأة، إذ وظيفة المرأة الحقيقة هي القيام بالواجبات المنزلية من ترتيب مسكنها، وتربية أولادها، والاقتصاد في وسائل معيشتها مع القيام باحتياجاتها البيتية.

لكن المعامل تسلخها من كل هذه الواجبات، بحيث أصبحت المنازل غير المنازل، وأضحت المواليد تشب على عدم التربية، وتلقى في زوايا الإهمال، وانطفأت المحبة الزوجية، وخرجت المرأة عن كونها الزوجة الظريفة، والمحبة اللطيفة، وصارت زميلته في العمل والمشاق، وصارت معرضة للتأثيرات التي تمحو غالبًا التواضع الفكري، والتواد الزوجي، والأخلاق التي عليها مدار حفظ الفضيلة "(۱).

٣/ إن البطالة الحقيقية تتمثل في خروج المرأة للعمل، وبقاء الرجال عاطلين بلا عمل، مع أن الرجل ملزم بالنفقة على المرأة في شرع الإسلام (٢)، ففي كل بلد يوجد الآلاف من الشباب الذين لا يجدون عملاً، ومع هذا تقام حملات إعلانية ضخمة تتحدث عن نصف الأمة المشلول.. ونصف الأمة المسجون .. ونصف الأمة المعطل ؟!!!.

٤/ يؤكد المناصرون لخروج المرأة دعاواهم على الجدوى الاقتصادية لخروج المرأة من بيتها، ومساهمتها كم يزعمون في رفع إنتاجية الوطن، ويكثرون من السخرية، والتشنيع بالمجتمعات الرجعية كما يسمونها حيث تبقى المرأة حبيسة بيتها.

⁽٢) ينظر مبحث النفقات ص (٦١١).



⁽١) دائرة المعارف لفريد وجدي.



وإذا أبعدنا عن أسلوب المهاترات، والدعاوى وكان بحثنا موضـوعيًا، لنقـرأ لغة الأرقام التي تعكس الجدوى الاقتصادية لعمل المرأة:

أثبتت دراسة ميدانية للدكتور/ حسين شحاته - أستاذ المحاسبة بكلية التجارة جامعة الأزهر - أن المرأة العاملة خارج بيتها تنفق من دخلها ٤٠٤ على المظهر والمواصلات، أما تلك التي تعمل في بيتها فهي توفر من تكلفة الطعام والشراب ما لا يقل عن ٣٠٪، وخلصت الدراسة إلى أن المرأة التي تمكث في البيت توفر ما لا يقل عن ٧٠٪ من الدخل الذي كان بالإمكان أن تحصل عليه، بل يمكنها أن تحقق دخلاً أكثر مما تحققه الموظفة؛ إذ تستطيع أن تحول بيتها إلى ورشة إنتاجية، بأن تصنع في وقت فراغها ما يحتاج إليه بيتها ومجتمعها (١١).

ومما يؤكد ذلك ما قالته السويسرية (بيناو لاديف) بعد تركها للعمل: "فلو حسبت أجر المربية، والمعلمين الخصوصين، ونفقاتي الخاصة، لو أنني واصلت العمل، ولم أتفرغ للأسرة، لوجدتها أكثر مما أتقاضاه في الوظيفة" (٢).

ثم إن المرأة يمكن أن تعمل في بيتها أعمالاً تدر عليها ربحًا ماديًا دون أن تضطر للعمل خارج المنزل؛ حيث إن العمل خارج المنزل ليس الطريق الوحيد للكسب المادي.

ففي أمريكا - مثلاً - يوجد ١١.٨ مليون يعملون في المنزل دوامًا كاملاً، ويحققون من خلال عملهم هذا كامل دخولهم، بينها يحقق ٢٦.٦ مليون أمريكي دخولاً إضافية من أعمال يهارسونها في منازلهم، أي أن أكثر من ٣٨ مليون أمريكي

⁽٢) المرجع السابق، وانظر: وظيفة المرأة المسلمة في عالم اليوم لخولة عبد اللطيف (٧٥).



⁽١) عمل المرأة لسالم السالم (٧٢).



يحققون كسبًا ماديًا من عملهم في المنزل (١١).

وهناك فكرة العمل بها يسمى بنظام [المكتب المنزلي] (٢) وهو نظام يحقق لمن ترغب من النساء أن تمارس عملاً ما في بيتها، أو تمارس مشاريع استثمارية صغيرة، وفي نفس الوقت ترعى أسرتها، وهذا النوع من العمل منتشر في أمريكا وأوروبا، وقد أوجد في أمريكا –وحدها – ١١ مليون فرصة عمل، ويحقق العاملون والعاملات منه عوائد جيدة.

وأما نوعية العمل الذي يمكن تأديته من داخل المنزل، فنذكر على سبيل المثال ما يلي: "مساعدة إدارية - تخطيط - تحرير صحفي - معالجة إدخال بيانات - تحليل مالي - باحثة إنترنت - تدقيق لغوي - مبيعات وتسويق - ترجمة لغات - طباعة - معالجة نصوص - إعلانات - تصميم فني - تصميم ديكور - صناعات تقليدية) وغيرها من المهن التي تناسب طبيعة المرأة.

* وأما عن عمل المرأة في الإسلام:

فهو إدارة شؤون مملكتها، ومقر عملها، ترعى زوجها، وتربي نـشأها، وتتقـي الله في بيتها، ولا شك أن هذا يتلاءم مع فطرتها التي فطرها الله عليه، ومما يستدل بـه على ذلك كثير من نصوص القرآن والسنة، منها:

١/ قول عَرْجَ اَلْجَهِلِيَةِ
 الْجَهِلِيَةِ
 الْجُهِلِيَةِ
 الْأُولَىٰ ﴾ (٣).

⁽٣) الأحزاب: (٣٣).



⁽١) هذا ما ذكره دونا جاكسن في كتابه (كيف نجعل العالم مكانًا أفضل للمرأة) نقالاً عن عمل المرأة لسالم (٧٣).

⁽٢) فكرة طرحتها مديرة اللجنة النسائية لجمعية الإصلاح الاجتماعي في الكويت (سعاد الجار الله) نقلاً عن قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية لفؤاد العبد الكريم (٧٧٢).



قال القرطبي: "معنى هذه الآية الأمر بلزوم البيت، وإن كان الخطاب لنساء النبي على فقد دخل غيرهن فيه بالمعنى، هذا لو لم يرد دليل يخص جميع النساء، كيف والشريعة طافحة بلزم النساء بيوتهن، والانكفاف عن الخروج منها إلا لضرورة على ما تقدم في غير موضع " (١).

٢/ وجوب النفقة للزوجة والمعتدة من طلاق رجعي كما قال تعالى: ﴿ لِيُنفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ - وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَ فَلْيُنفِقَ مِمَّا ءَاتَنهُ ٱللَّهُ ﴾ (٢) فقد كفيت المرأة النفقة حتى تنصرف لمهمتها الرئيسية في البيت، ولا تنشغل بالتكسب عنها.

وقد مرّ بك في البحث (٣) في أحكام النفقات ما يجعل العاقل يبصر أن الكسب خارج البيت وظيفة الرجل، وللمرأة عليه الرزق والكسوة بالمعروف تفريغًا لها؛ لرعاية بيتها، وشؤون زوجها وولدها، فسبحان من أعطى كل شيء خلقه ثم هدى.

٣/ قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأْتَيْنِ تَذُودَانٍ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْحٌ كَبِيرٌ ﴾ (١).

وفي هذه الآية بيان لسبب خروجها لهذا العمل الخارجي مما يعني أنـه لـيس أصل عملهما.



⁽١) الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ١٧٩).

⁽٢) الطلاق: (٧).

⁽٣) ص (٦١١) فها بعدها .

⁽٤) القصص: (٢٣).



يقول أبو السعود: "وقوله تعالى: ﴿ وَأَبُونَا شَيْخُ كَبِيرٌ ﴾ إبراء منهم للعذر إليه - عليه السلام - في توليهم اللسقي بأنفسهما، كأنهما قالتا: إننا امرأتان ضعيفتان مستورتان لا نقدر على مساجلة الرجال، ومزاحمتهم، وما لنا رجل يقوم بذلك، وأبونا شيخ كبير السن قد أضعفه الكبر، فلابد لنا من تأخير السقي إلى أن يقضي الناس أوطارهم من الماء " (١).

٤/ قوله عز وجل: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَنبِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُواْ إِلَا اللَّهَ اللَّهِ اللَّهَ اللَّهُ اللّهُ اللّه

فالله تبارك وتعالى حذر آدم عليه السلام من أن يستمع لإبليس؛ لأنه عدو له ولزوجه، ونبهه إلى أن الشيطان سيسعى لإخراجها من الجنة، ثم يحذر الرحمن عبده -أيضًا - من أنه إذا أخرج من الجنة فإنه يشقى، والخطاب هنا في النص القرآني ينصرف إلى آدم وحده، وفي إفراد الخطاب إليه في قوله تعالى: ﴿ فَتَشْقَى ﴾ بعد التثنية فيما تقدم من قوله تعالى: ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُم ﴾ في القدم من قوله تعالى: ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُم ﴾ في الفسرون وعلماء الشريعة يتلخص في أن هذا الإفراد بعد التثنية معنى واضح ذكره المفسرون وعلماء الشريعة يتلخص في أن آدم (ومن ثم الرجل دون المرأة) هو الذي يشقى في سبيل تدبير معاش الأسرة (٣).

تفسير أبي السعود (٧/ ٨).

⁽۲) طه: (۱۱۱–۱۱۹).

⁽٣) من محاضرة للدكتور (عيسى عبده إبراهيم) بعنوان القرآن والدراسات الاقتىصادية ألقيت في عام ١٣٨٠ هـ. نقلاً عن قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية (٧٧٦).



قال القرطبي كَوْيَاللَّهُ : " ﴿ فَتَشْقَى ﴾ يعني أنت وزوجك؛ لأنها في استواء العلة واحد، ولم يقل: فتشقيا؛ لأن المعنى معروف، وآدم عليه السلام هو المخاطب، وهو المقصود، وأيضًا لما كان الكاد عليها، والكاسب لها كان بالشقاء أخص. وقيل: الإخراج واقع عليهما، والشقاوة على آدم وحده، وهو شقاوة البدن. ألا ترى أنه أعقبه بقوله: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴾ أي في الجنة ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ فأعلمه أن له في الجنة هذا كله ! الكسوة والطعام والشراب والمسكن، وأنك إن ضيعت الوصية، وأطعت العدو، أخرجكما من الجنة، فشقيت تعبًا ونصبًا، أي جعت وعريت وظمئت وأصابتك الشمس (١)، لأنك ترد إلى الأرض إذا أخرجت من الجنة، وإنها خصه بذكر الشقاء، ولم يقل: فتسقيا؛ ليعلمنا أن نفقة الزوجة على الزوج، فمن يومئذ جرت نفقة النساء على الأزواج، فلما كانت نفقة حواء على آدم، كذلك نفقات بناتها على بني آدم بحق الزوجية، وأعلمنا في هذه الآية أن النفقة التي تجب للمرأة على زوجها هذه الأربعة: الطعام، والشراب، والكسوة، والمسكن، فإذا أعطاها هذه الأربعة فقد خرج إليها من نفقتها، فإن تفضل بعد ذلك فهو مأجور، فأما هذه الأربعة فلابد لها منها؛ لأن بها إقامة المهجة" (٢).

٥/ ما أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (٤) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله

⁽١) يقول الزنخشري في الكشاف: "وذكرها بلفظ النفي لنقائضها التي هي الجوع والعري والظمأ والضحو؛ ليطرق سمعه بأسامي أصناف الشقوة التي حذره الله منها حتى يتحامى السبب الموقع فيها كراهة لها" (٣/ ٩٣).

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن (١/٢٥٣).

⁽٣) كتاب الأحكام/ باب قوله تعالى: (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول) (٦/ ٢٦١١) ٦٧١٨.

⁽٤) كتاب الإمارة/ باب: فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر (٣/ ١٤٥٩) ١٨٢٩.



عنها أن رسول الله على قال: "ألا كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع، وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده، وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده، وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

فالحديث نص على رعاية المرأة لبيت زوجها وولده، مما يتطلب بقاءهما فيه، والعناية بشؤونه.

يقول الحافظ: "ورعاية الرجل أهله سياسته لأمرهم، وإيصالهم حقوقهم، ورعاية المرأة تدبير أمر البيت، والأولاد، والخدم، والنصيحة للزوج في كل ذلك "(١).

7/ أخرج البخاري في صحيحه في كتاب النفقات، باب: حفظ المرأة زوجها في ذات يده والنفقة (۲)، وفي كتاب النكاح، باب: إلى من ينكح، وأي النساء خير (۳)، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل نساء قريش (١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده" واللفظ للبخاري في كتاب النكاح.

قال الحافظ: ".... وفيه فضل الحنو، والشفقة، وحسن التربية، والقيام على

^{(3)(3/ 1091) 7707.}



⁽١) الفتح (١٣/١٣).

^{.0.0.(7.07/0)(7)}

^{.4748 (1400/0)(4)}



الأولاد، وحفظ مال الزوج وحسن التدبير فيه، ويؤخذ منه مشروعية إنفاق الـزوج على زوجته" (١).

وتأمل ثناء رسول الله على نساء قريش تراه فيها يتعلق باختصاصهن، ومقر عملهن أصلاً.

٧/ ما شاع من عمل النساء في بيوتهن منذ صدر الإسلام وإلى يومنا هذا، مما
 لا يحتاج لضرب الأمثلة والاستشهاد؛ لتواتره، وظهور أدلته.

يقول السيخ عبد العزيز بن باز مَحْكَمُلْلُكُ : " فالرجل يقوم بالنفقة والاكتساب، والمرأة تقوم بتربية الأولاد، والعطف والحنان، والرضاعة والحضانة، والأعمال التي تناسبها، كتعليم البنات، وإدارة مدارسهن، والتطبيب لهن، ونحو ذلك من الأعمال المختصة بالنساء.. فترك واجبات من قبل المرأة يعتبر ضياعًا للبيت، ويترتب عليه تفكك الأسرة، حسيًا ومعنويًا، وعند ذلك يصبح المجتمع شكلا أو صورة لا حقيقة ومعنى " (٢).

وقال الشيخ صالح الفوزان: "ومنها -أي: من منافع الزوج-: قيام الزوج بكفالة المرأة وصيانتها، وقيام المرأة بأعمال البيت، وأداؤها لوظيفتها الصحيحة في الحياة، لا كما يدعيه أعداء المرأة، وأعداء المجتمع من أن المرأة شريكة الرجل في العمل خارج المنزل؛ فأخرجوها من بيتها، وعزلوها عن وظيفتها الصحيحة، وسلموها عمل غيرها، وسلموا عملها إلى غيرها، فاختل نظام الأسرة، وساء التفاهم بين الزوجين، مما سبب -كثيرًا من الأحيان- الفراق بينهما، أو البقاء على

⁽۲) ينظسر: قسضايا تهسم المسرأة لعبسد الله الجسار الله (٥٩)، ومجلسة السبلاغ عسدد (٧٩٨) بتساريخ ١٢ / ١٤٠٥/١٠هـ.



⁽١) الفتح (٩/ ١١٢٦).



مضض ونكد" ^(۱).

* ومما تقدم يتبين أن وظيفة المرأة في بيتها أسمى من كل وظيفة، فهي تنتج العقول النيرة، والنفوس المؤمنة الطيبة، وتربي النشأ، وتبني الجيل وتغذيه بأعلى الأحاسيس الاجتماعية، التي تربي فيه روح الائتلاف مع المجتمع فيخرج إليه، وهو يألف ويؤلف، ولا تعجب حين ينيط الإسلام هذه الوظيفة العظيمة لها؛ من أجل عظمتها، وما هيأه الله فيها من قدرات تجعلها تقوم بهذه الوظيفة بكفاءة ونجاح، ويجعل ثمنها الجنة تحت قدميها.



⁽١) تنبيهات على أحكام تختص بالمؤمنات لصالح الفوزان (٥٠).





@1(

المبحث الثاني حق المرأة في العمل خارج المنزل

وإن كان الإسلام يحث المرأة على لزوم بيتها، والقيام بتربية ولدها إلا أنه لا يعارض عملها بشروطه (١) وضوابطه، والسنة والسيرة شاهدتان على هذا المبحث، ومن الأدلة على ذلك:

اخرج مسلم في صحيحه (۲) من حديث جابر بن عبد الله قال: طُلقت خالتي فأرادت أن تجد (۳) نخلها، فزجرها رجل أن تخرج، فأتت النبي ﷺ، فقال: "بلى، فجدي نخلك، فإنك عسى أن تصدقي أو تفعلي معروفًا".

وفي الحديث إذن رسول الله ﷺ للمعتدة البائن (١) للخروج لـصرام النخل، وعُلِم من مفهوم الحديث أن خالة جابر كانت تخرج قبل عدتها من غير نكير عليها، فلما اعتدت أنكر رجل عليها الخروج، فرفعت ذلك لرسول الله ﷺ فأذن لها، بـل وعلل ذلك بالصدقة وفعل المعروف.

⁽٤) ينظر: الخلاف في خروج المعتدة البائن في: شرح معاني الآثار للطحاوي (٣/ ٧٤)، تفسير القرطبي (١٨/ ١٥٤)، سبل السلام (٣/ ٢٠٢).



⁽١) سيأتي ذكرها ص (٨٧٩).

⁽٢) كتاب الطلاق/ بـاب: جـواز خـروج المعتـدة البـائن، والمتـوفي عنهـا زوجهـا في النهـار لحاجتهـا (٢/ ١٢٢١)١٤٨٣.

⁽٣) تَجُد: بفتح أوله، وضم الجيم، من الجداد بالفتح، والكسر: صرام النخل، وهو قطع ثمرتها. ينظر: النهاية (١/ ٢٤٤) مادة (ج د د).



يقول النووي: " وفيه استحباب الصدقة من التمر عند جداده، والهدية، واستحباب التعريض لصاحب التمر بفعل ذلك، وتذكير المعروف والبر".

والحديث دليل أن للمرأة أن تقوم على زراعتها شأنها كالرجل.

اخرج البخاري في صحيحه في كتاب البيوع، باب: ذكر النساج (١) من حديث سهل بن سعد قال: جاءت امرأة ببردة، قال: أتدرون ما البردة؟ فقيل له: نعم، هي الشملة (١) منسوج في حاشيتها. قالت: يا رسول الله، إني نسجت هذه بيدي اكسوكها، فأخذها النبي على محتاجًا إليها، فخرج إلينا، وإنها إزاره. فقال رجل من القوم: يا رسول الله اكسنيها، فقال: "نعم" فجلس النبي على في المجلس، ثم رجع، فطواها، ثم أرسل بها إليه. فقال القوم: ما أحسنت سألتها إياه، لقد علمت أنه لا يرد سائلاً. فقال الرجل: والله ما سألته إلا لتكون كفني يوم أموت. قال سهل: فكانت كفنه.

وفي الحديث أن المرأة كانت تعمل بالنسج، وعليه بوّب البخاري: باب: ذكر النساج.

يقول ابن عابدين: "للوالد دفع ابنته إلى امرأة تعلمها حرفة كالتطريز، والخياطة مثلاً، وذلك حتى تستطيع أن تعول نفسها من كسبها عند الحاجة " (٣).

٣/ ما تقدم (٤) في حق المرأة في التعاملات المالية من أحاديث تدلل على

⁽٤) ص (٦٩٣) فها بعدها.



⁽¹⁾⁽Y\YY)\\(1)

⁽٢) قال الحافظ في الفتح (٣/ ١٤٣): " وفي تفسير البردة بالشملة تجوز؛ لأن البردة كساء، والـشملة ما يشتمل به فهي أعم، لكن لما كان أكثر اشتهالهم بها أطلقوا عليها اسمها".

⁽٣) حاشية رد المختار (٢/ ٦٧١).



اشتغال النساء في عهد رسول الله عليه البيع والشراء دون نكير.

٤/ أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد، باب: مداواة النساء الجرحى في الغزو (١)، وفي كتاب الطب، باب: هل يداوي الرجل المرأة أو المرأة الرجل (٢) من حديث الربيع بنت معوذ قالت: كنا مع النبي على نسقي، ونداوي الجرحى، ونرد القتل إلى المدينة. واللفظ في كتاب الجهاد.

قال الحافظ: "وفيه جواز معالجة المرأة الأجنبية الرجل الأجنبي، للضرورة. وقال ابن بطال: ويختص ذلك بذوات المحارم، ثم بالمتجالات (٣) منهن؛ لأن موضع الجرح لا يلتذ بلمسه، بل يقشعر منه الجلد، فإن دعت الضرورة لغير المتجالات، فليكن بغير مباشرة ولامس، ويدل على ذلك اتفاقهم على أن المرأة إذا ماتت، ولم توجد امرأة تغسلها أن الرجل لا يباشر غسلها بالمس، بل يغسلها من وراء حائل في قول بعضهم كالزهري، وفي قول الأكثر تيمم. وقال الأوزاعي: تدفن كما هي. قال ابن المنير: الفرق في حال المداوة، وتغسيل الميت، أن الغسل عبادة، والمداوة ضرورة، والضرورات تبيح المحظورات" (١).

* وأخرج البخاري في الأدب المفرد (٥) من حديث محمود بن لبيد قال: لما أصيب أكحل سعد يوم الخندق، فثقل ، حولوه عند امرأة يقال لها: رُفَيْدة، وكانت تداوي الجرحي، فكان النبي عليه إذا مر به يقول: "كيف أمسيت" وإذا أصبح:



^{(1) (7/ 10.1) 1777.}

^{.0700(1101/0)(1)}

⁽٣) المتجالات: كبيرات السن. ينظر: النهاية (١/ ٢٧٨)، اللسان (١/ ٢٨٨) مادة (ج ل ل).

⁽٤) الفتح (٦/ ٧٩- ٨٠) وقد تقدم مزيد بيان للحديث في حق المرأة في الجهاد ص (٣٧٦).

^{(0)(01) (1)}



"كيف أصبحت".

وصحح إسناده الحافظ في الإصابة (۱) ، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد (۲).

وقال الحافظ في الإصابة (٣): "رفيدة الأنصارية ذكرها ابن إسحاق في قصة سعد بن معاذ لما أصابه بالخندق، فقال رسول الله على المحد على خيمة رفيدة التي في المسجد حتى أعوده من قريب، وكانت امرأة تداوي الجرحى. وتحتسب بنفسها على خدمة من كان به ضيعة من المسلمين".

وفي هذه الأحاديث مزاولة المرأة مهنة التطبيب.

وما تقدم من أحاديث في حق المرأة في العلم، والدعوة، والبيع والشراء (٤) يعكس لك واقعية هذه الدين، ودعوة أفراده للمشاركة في تقدم المجتمع ورقيه مع المحافظة على الأولويات، وترتيب المهات، ودون الإخلال بالواجبات الأساسيات.



⁽٤) ص: (٢٦٦) ، (٣٠٧)، (٦٩٣) فها بعدها .



^{.11140 (151/4)(1)}

^{(1)(9711).}

^{.11140 (787/4)(4)}





المبحث الثالث

ضوابط عمل المرأة في الإسلام (١)

لقد وضع الإسلام لعمل المرأة منهجًا قوييًا، سليم الخطوة، بعيد النظرة، عميق الإحساس، ترفرف على جنباته السلامة، والأمان، والمودة، وتحفظ به كرامة المرأة، ولا يجني المجتمع الذي يرتضي هذا المنهج ويحكمه فيه، إلا ثمرات الخير دائمة العطاء، وإليك بيان هذه الضوابط:

الضابط الأول: أن يأذن لها وليها -زوجًا كان أم غير زوج - بالعمل، وبدون موافقة وليها لا يجوز لها العمل؛ لأن الرجل قوام على المرأة كما قال تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّا مُورَ عَلَى النِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِن أُمُورِ لِهِم فَي النِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِن أُمُورِ لِهِم فَي النِّسَآءِ بِمَا فَطُلًا مع حاجتها للعمل، فلا إذن له، كما أنه لا يحق له أن يلزمها القيام بعمل مهني لا ترضاه.

الضابط الثاني: ألا يكون هذا العمل الذي تزاوله صارفًا لها عن الزواج الذي حث عليه الإسلام وأكده، أو مؤخرًا له بدون حاجة.

الضابط الثالث: الإسلام يحث على الإنجاب، وكثرة النسل، والأدلة على



⁽١) ينظر: المرأة بين البيت والمجتمع لمحمد البهي (١٨٠)، المرأة بين الفقه والقانون لمصطفى السباعي (١٧١)، المرأة المسلمة لوهبي سليهان (٢٢٨)، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية لإبراهيم النجار (١٧١)، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية لفؤاد العبد الكريم (٧٨٠).

⁽٢) النساء: (٣٤).



ذلك كثيرة، كما قال عز وجل: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنَ أَنفُسِكُمْ أَزْوَا جَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ أَنفُسِكُمْ أَزْوَا جَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَاتِ ﴾ (١) فلا ينبغي للمرأة المسلمة أن تجعل العمل صارفًا لها عن الإنجاب بحجة الانشغال بالعمل.

الضابط الرابع: ألا يكون هذا العمل على حساب واجباتها نحو زوجها وولدها، فعمل المرأة أصلاً في بيتها، والعمل خارجه طارئ، وفي حديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- أن رسول الله على قال: " والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده، وهي مسؤولة عنهم" (٢).

الضابط الخامس: أن يكون عمل المرأة مشروعًا، والعمل المشروع: ما كان متفقًا مع كتاب الله وسنة رسول الله عليه كالبيع والشراء، والتعليم، والطب، والدعوة إلى الله....

وأمّا الأعمال غير المشروعة فهي كل عمل ورد النهي بخصوصه في السرع كعمل المرأة في المؤسسات الربوية، ومصانع الخمور، والرقص، والغناء، والتمثيل، ومزاولة البغاء.

الضابط السادس: أن يتفق عمل المرأة مع طبيعتها، وأنوثتها، وخصائصها البدنية والنفسية مثل الأعمال المشروعة التي ذكرت آنفًا، وأمّا الأعمال التي لا تتفق مع طبيعتها ولا أنوثتها، مثل: العمل في تنظيف الشوارع العامة، وبناء العمارات، وشق الطرق، والعمل في مناجم الفحم وغيرها من الأعمال الشاقة؛ فلا يجوز لها أن تمارسها؛ لأن ممارستها يعتبر عدوانًا على طبيعتها وأنوثتها، وتكليفها ما لا تطيق،

⁽٢) تقدم تخريجه ص (٤٩٢).



⁽١) النحل: (٧٢).



والرب جل وعلا يقول: ﴿ لَا يُكَلِّفُ آللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (١) والتكليف بدون التمكن، ومراعاة الخلقة تكليف بها لا يطاق (٢).

الضابط السابع: أن تخرج للعمل باللباس الشرعي الساتر لجميع جسدها، بأوصافه وشروطه (٣).

ومن شروطه:

الم أن يكون ساترًا لجميع البدن؛ لقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِي قُل لِلْأَزْوَ حِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَ مِن جَلَيبِيهِنَ ۚ ذَٰ لِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (٤) والجلباب هو الملاءة (أي: العباءة) التي تلتحف به المرأة فوق ثيابها على أصح الأقوال (١).

قال الألباني مَحْوَلُلْسُ : "فالحق الذي يقتضيه العمل بها في آيتي النور والأحزاب، أن المرأة يجب عليها إذا خرجت من دارها أن تختمر، وتلبس الجلباب على الخهار؛ لأنه كها قلنا سابقًا أستر لها، وأبعد عن أن يصف حجم رأسها وأكتافها،

⁽١) البقرة: (٢٨٦).

⁽٢) ينظر: الإحكام للآمدي (١/ ١٦٠)، الموافقات (٢/ ١١٥).

⁽٣) انظر شروط اللباس الشرعي في: جلباب المرأة المسلمة للألباني، عودة الحجاب لمحمد إسماعيل مقدم (٣/ ١٤٥)، أهم قضايا المرأة المسلمة لمحمد أبي يحيى (٣١) وما بعدها.

⁽٤) الأحزاب: (٥٩).

⁽٥) ينظر: فتح القدير للشوكاني (٤/ ٣٤).

⁽٦) وقد قيل في تفسيره سبعة أقوال أوردها الحافظ في الفتح (١/ ٣٣٦) وهذا أحدها، وبه جزم البغوي في تفسيره (٣/ ٣٣٩). وقال ابن حزم في المحلى (٣/ ٢١٧): " والجلباب في لغة العرب التي خاطبنا بها رسول الله على هو ما غطى جميع الجسم لا بعضه" وصححه القرطبي في تفسيره (١٢/ ٩٠٩).



وهذا أمر يطلبه الشارع واعلم أن هذا الجمع بين الخيار والجلباب من المرأة إذا خرجت قد أخلّ به جماهير النساء المسلمات، فإن الواقع منهن إما الجلباب وحده على رؤوسهن أو الخيار، وقد يكون غير سابغ في بعضهن؛ كالذي يسمى اليوم ب (الإيشارب) بحيث ينكشف منهن ما حرّم الله عليهن أن يظهر من زينة باطنة أفها آن للنساء الصالحات حيثها كن أن ينتبهن من غفلتهن، ويتقين الله في أنفسهن، ويضعن الجلابيب على خرهن "(۱).

٢/ أن لا يكون زينة في نفسه؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبتدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ (٢) فإنه بعمومه يشمل الثياب الظاهرة إذا كانت مزينة تلفت أنظار الرجال إليها، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجَنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَهلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ (٣).

قال في فتح البيان (٤): "والتبرج أن تبدي المرأة من زينتها، ومحاسنها وما يجب عليها ستره مما تستدعي به شهوة الرجال" والمقصود من الأمر بالجلباب إنها هو ستر زينة المرأة، فلا يعقل حينئذ أن يكون الجلباب نفسه زينة، وهذا كها ترى بيّن لا يخفى.

ولقد بالغ الإسلام في التحذير من التبرج إلى درجة أنه قرنه بالشرك، والزنا، والسرقة، وغيرها من المحرمات، وذلك حين بايع النبي على النساء على أن لا يفعلن ذلك، فقال عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: "جاءت أميمة بنت رقيقة إلى رسول الله عنه: تبايعه على الإسلام، فقال: "أبايعك على أن لا تشركي بالله شيئًا، ولا تسرقي،

^{(3)(4/347)}.



⁽١) جلباب المرأة المسلمة (٨٥- ٨٦).

⁽٢) النور: (٣١).

⁽٣) الأحزاب: (٣٣).



ولا تزني، ولا تقتلي ولدك، ولا تأتي ببهتان تفترينه بين يديك ورجليك، ولا تنوحي، ولا تتبرجي تبرج الجاهلية الأولى" (١).

يقول الألوسي في روح المعاني (٢): "ثم اعلم أن عندي مما يلحق بالزينة المنهي عنها إبداؤها ما يلبسه أكثر مترفات النساء في زماننا فوق ثيابهن، ويستترن به إذا خرجن من بيوتهن، وهو غطاء منسوج من حرير ذي عدة ألوان، وفيه من النقوش الذهبية والفضية ما يبهر العيون، وأرى أن تمكين أزواجهن ونحوهم لهن من الخروج بذلك، ومشيهن به بين الأجانب، من قلة الغيرة وقد عمت به البلوى".

٣/ أن يكون صفيقًا لا يشف؛ لأن الستر لا يتحقق إلا به، وأما الشفاف فإنه يزيد المرأة فتنة وزينة، أخرج مسلم في صحيحه في كتاب اللباس والزينة، باب: النساء الكاسيات العاريات المائلات الميلات (٢) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله على: "صنفان من أهل النار لم أرهما: قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا".

قال ابن عبد البر: "أراد ﷺ النساء اللواتي يلبسن من الثياب الشيء الخفيف الذي يصف ولا يستر، فهن كاسيات بالاسم عاريات في الحقيقة "(٤).

⁽۱) تقدم تخریجه ص (٤٠٣).

^{(7)(1/10).}

^{(4)(4/} ٠٨٢١) ١٨٢١٢.

⁽٤) الاستذكار (٨/ ٣٠٧).



وقد عقد ابن حجر الهيثمي في "الزواجر" (١) بابًا خاصًا في لبس المرأة ثوبًا رقيقًا يصف بشرتها، وأنه من الكبائر.

2/ أن يكون فضفاضًا غير ضيق فيصف شيئًا من جسمها؛ لأن الغرض من الثوب إنها هو رفع الفتنة، ولا يحصل ذلك إلا بالفضفاض الواسع، وأما الضيق فإنه وإن ستر لون البشرة، فإنه يصف حجم جسمها أو بعضه، ويصوره في أعين الرجال، وفي ذلك من الفساد، والدعوة إليه مما لا يخفى، أخرج أحمد في المسند (٢)، والمقدسي في المختارة (١٠) من حديث أسامة بن زيد قال: الساني رسول الله عليه قبطية كثيفة مما أهداها له دحية الكلبي، فكسوتها امرأي، فقال: مالك لم تلبس القبطية؟ قال: كسوتها امرأي. قال: مرها فلتجعل تحتها غلالة، فإني أخاف أن تصف حجم عظامها.. واللفظ لأحمد. وحسنه الألباني في جلباب المرأة المسلمة (٥).

وقد أمر النبي ﷺ أسامة أن يأمر زوجته أن تجعل تحت القبطية غلالة -وهـي شعار يلبس تحت الثوب- (٢) ليمنع به وصف بدنها، والأمر يفيد الوجوب (٧).

^{(1)(1\\\1).}

^{(7)(0/017)37817.}

^{(7) (7/377)} ۸٧٠٣.

^{(3)(3/} P31) 0771.

^{(0)(177).}

⁽٦) ينظر: غريب الحديث لابن سلام (٣/ ١٧٩)، النهاية (٤/ ٧) مادة (غ ل ل).

⁽٧) ورد الألباني على من فسر القبطية بالثياب الشفافة من وجهين:

الأول: تصريحه في وصف القبطية بكونها " كثيفة".

الثاني: تعليل رسول الله على بقوله: "إني أخاف أن تصف حجم عظامها".

وانظر: جلياب المرأة المسلمة (١٣٢).



٥/ أن لا يكون مبخرًا مطيبًا؛ لأحاديث كثيرة تنهى النساء عن التطيب إذا خرجن من بيوتهن، منها ما أخرج الإمام أحمد في المسند (١)، وأبو داود في السنن (٢)، والترمذي في المسند (٣)، والنسائي في المجتبى (٤)، والحاكم في المستدرك (٥) من حديث أبي موسى الأشعري أن النبي على قال: "أيها امرأة استعطرت فمرت على قوم ليجدوا ريحها؛ فهي زانية".

وقال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. وحسن إسناده الألباني في الصحيحة (٦).

وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب: خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، وأنها لا تخرج متطيبة (٧) من حديث زينب امرأة عبد الله قالت: قال لنا رسول الله عليه: "إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيبًا".

ومن حديث أبي هريرة (٨) مرفوعًا: " أيها امرأة أصابت بخورًا، فلا تشهد معنا العشاء الآخرة".

قال ابن دقيق العيد: " وفيه حرمة التطيب على مريدة الخروج إلى المسجد، لما

^{(1)(3/713) 17791.}

^{(1)(3/} PV) 77/13.

⁽T)(0/1.1) LXVY.

^{(3)(1/201)7710.}

^{(0)(1/.73) 4937.}

^{.(1.98)(7)}

⁽V)(/\AYY) T33.

⁽A)(/\A77)333.



فيه من تحريك داعية شهوة الرجال" (١١).

قال الألباني: "فإذا كان ذلك حرامًا على مريدة المسجد، فهاذا يكون الحكم على مريدة السوق والأزقة والشوارع" (٢).

ثم إن هذه الأحاديث عامة تشمل جميع الأوقات، وإنها خص العشاء الآخرة بالذكر في حديث أبي هريرة؛ لأن الفتنة وقتها أشد، للظلمة وخلو الطريق، بخلاف غيرها من الأوقات (٣).

7/ أن لا يشبه لباس الرجل، أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الحدود، باب: نفي أهل المعاصي والمخنثين (٤) من حديث ابن عباس قال: لعن النبي المخنثين من الرجال، والمترجلات من النساء. وقال: "اخرجوهم من بيوتكم" وأخرج فلانًا، وأخرج عمر فلانًا.

وأخرج في كتاب اللباس، باب: المتشبهين بالنساء، والمتشبهات بالرجال (٥) من حديث ابن عباس: لعن رسول الله على المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال. قال الحافظ في الفتح: "قال الطبري: لا يجوز للرجال التشبه بالنساء في اللباس والزينة التي تختص بالنساء ولا العكس" (١).

وقال ابن أبي جمرة في بهجة النفوس (٧): " والحكمة في لعن من تشبه؛ إخراجه

⁽١) إحكام الأحكام (٣/ ١٠١).

⁽٢) جلباب المرأة المسلمة (١٣٩).

⁽٣) ينظر المرقاة لعلى القارئ (٢/ ٧١).

^{(3)(1/1007)0331.}

^{(0)(0/}V·Y7) F300.

⁽٦) الفتح (١٠/ ٣٣٢).

⁽۷) ينظر: (۳/ ۱۰۶).



الشيء عن الصفة التي وضعها عليه أحكم الحكماء، وقد أشار إلى ذلك في لعن الواصلات بقوله: " المغيرات خلق الله" (١).

٧/ ألا يشبه لباس الكافرات، فالرسول على حذّر من التشبه بالكفار، أخرج مسلم في صحيحه (٢) من حديث عبد الله بن عمرو أخبره قال: رأى رسول الله على ثوبين معصفرين. فقال: "إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها".

٨/ أن لا يكون لباس شهرة، أخرج أحمد في المسند (٣)، وأبو داود في السنن (٤)، وأبو داود في السنن (٤)، وابن ماجة في السنن (٥) من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:
 "من لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة".

وحسن إسناده الألباني في جلباب المرأة المسلمة (٦).

فعلى من تخرج لعملها أن تتقي ربها، وتلزم الستر، يقول تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُواْ أَنفُسَكُرْ وَأَهْلِيكُرْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَتَبِكَةً غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ (٧).

الضابط الثامن: ألا تخلو بالرجل الأجنبي ولا تزاحمه، وأي عمل يقوم على



⁽١) أخرجه البخاري (٤/ ١٨٥٣) ٤٦٠٤، ومسلم (٣/ ١٦٧٨) ٢١٢٥ من حديث ابن مسعود.

⁽٢) كتاب اللباس والزينة/ باب: النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر (٣/ ١٦٤٧) ٢٠٧٧.

^{(4) (7/ 79) 3750.}

 $^{(3)(3/73)}P7\cdot 3.$

^{(0)(7/1911) 5.54-} ٧٠54.

⁽٢)(٣/٢).

⁽٧) التحريم: (٦).



الاختلاط والخلوة، فإن الإسلام يحرمه ويمنعه، أخرج أبو داود في سننه (۱) من طريق حمزة بن أبي أسيد، عن أبيه أنه سمع رسول الله علي يقول وهو خارج من المسجد، فاختلط الرجال مع النساء في الطريق. فقال رسول الله علي للنساء: "استأخرن فإنه ليس لكن أن تحققن الطريق (۲)، عليكن بحافات الطريق" فكانت المرأة تلتصق بالجدار حتى إن ثوبها؛ ليتعلق بالجدار من لصوقها به.

وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة ٣٠).

وقد نبه الإمام ابن القيم على خطورة الاختلاط بين الرجال والنساء، وبين أن من آثاره انتشار الأمراض الجنسية فما قاله حول هذا الأمر: "ولا ريب أن تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال، أصل كل بلية وشر، وهو من أعظم أسباب نزول العقوبات العامة، كما أنه من أسباب فساد أمور العامة والخاصة. واختلاط الرجال بالنساء سبب لكثرة الفواحش والزنا، وهو من أسباب الموت العام، والطواعين المتصلة، ولما اختلط البغايا بعسكر موسى، وفشت فيهم الفاحشة أرسل الله عليهم الطاعون، فهات في يوم واحد سبعون ألفًا والقصة مشهورة في كتب التفاسير (١٤)، فمن أعظم أسباب الموت العام كثرة الزنا ؟ بسبب تمكين النساء من اختلاطهن بينهم متبرجات متجملات، ولو علم أولياء الأمور ما في ذلك من بالرجال، والمشي بينهم متبرجات متجملات، ولو علم أولياء الأمور ما في ذلك من

⁽٤) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل للكلبي (١/ ٤٨)، التفسير الكبير للرازي (٣/ ٨٥)، الـدر المنثـور (٣/ ٢١٥).



^{(1)(3/} PFT) 7770.

⁽٢) جاء في اللسان (١٠/٥٦): "ليس للنساء أن يحققن الطريق، هو أن يركبن حقها وهو وسطها" مادة (ح ق ق).

⁽T) (T/110) FOX.



فساد الدنيا والرعية قبل الدين ؛ لكانوا أشد شيء منعًا لذلك" (١١).

وتأمل نتائج الاختلاط ووقائعه

أ- الحمل غير الشرعى:

- نسبة الحبالي من تلميذات المدارس الثانوية في أمريكا بلغت في إحدى المدن (٢).

- دلت الإحصاءات على أن (١٢٠) ألف طفل أنجبتهم فتيات بصورة غير شرعية، لا تزيد أعمارهن على العشرين، وأن كثيرًا منهن طالبات في الكليات والجامعات (٣).

- أكدت نقابة القومية للمدرسين البريطانيين - في دراسة أجرتها - أن التعليم المختلط أدى إلى انتشار ظاهرة التلميذات الحوامل سفاحًا، وعمرهن أقل من ١٦ عامًا، كما تبين أن استخدام الفتيات لحبوب منع الحمل في المدارس يتزايد، كمحاولة للحد من هذه الظاهرة دون علاجها واستئصالها من جذورها (٤).

ومن أبلغ ما كتب بهذا الصدد مقال لكاتب أمريكي نشره قبل أيام، في صدر إحدى المجلات الفكرية الكبرى، ويحذر فيه الغرب من عواقب ذلك التدهور الذي سيحول الدول الغربية إلى دوائر إغاثة، وإعاشة لضحايا الجنس، ويستهل مقاله بقوله: " إن إحصائيات عام ١٩٧٩م تدق ناقوس الخطر.. فعدد اللواتي يلدن سنويا من دون زواج شرعى وفي سن المراهقة لا يقل عن ستهائة ألف فتاة بينهن ، لا أقل

⁽١) الطرق الحكمية للسياسة الشرعية (٢٨٨).

⁽٢) حصوننا مهددة من داخلها لمحمد حسين (٦٩).

⁽٣) تربية الأولاد في الإسلام لعبد الله علوان (١/ ٢٧٨).

⁽٤) إلى غير المحجبات أولاً لمحمد سعيد (٧٠).



من عشرة آلاف فتاة دون سن الرابعة عشرة من العمر.. وإذا أضيف إلى ذلك عدد اللواتي يلدن بدون زواج بعد سن المراهقة فإن العدد الإجمالي يتجاوز المليون ومعنى هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية تستقبل مليون طفل سنويًا من الزنا والسفاح" (۱).

ب/ الاغتصاب:

إن أكثر حوادث الاغتصاب تحدث في المدارس المختلطة حيث يترصد الذكور للإناث في دورات المياه، وهناك ملتقى النجاسات الحسية والمعنوية، ولأجل ذلك أصدرت إحدى المدارس في نيويورك بلاغًا عممته على جميع المدرسات والطالبات، حذرتهن فيه من المذهاب إلى دورات المياه منفردات، وذلك بعد أن تعددت حوادث الاعتداء عليهن من قبل الطلاب المذكور في المدرسة، وعلى إثر ذلك قامت صيحات تنادي بفصل الإناث عن الذكور ").

- نشرت مجلة الطب النفسي الأمريكية عن الاعتداء الجنسي خلال العمل أن ٤٢٪ من النساء العاملات يتعرضن له، وأن أقل من ٧٪ فقط من الحوادث يرفع إلى الجهات المسؤولة، وأن ٩٠٪ من المعتدى عليهن يتأثرن نفسيًا، و١٢٪ منهن يـذهبن لطلب المعونة الطبية النفسية (٣).
- أكدت دراسة أجريت في النمسا (عام ١٤٠٦ه- ١٩٨٦م) أن ٣٠.٥٪ من النساء أبلغن عن تعرضهن لتحرشات خطيرة غير أخلاقية.
- كما بينت دراسة أجريت في ألمانيا (عام ١٤١٠ه- ١٩٩٠م) أن ٦٪ من

⁽١) نقلاً عن عمل المرأة في الميزان (١٣١).

⁽٢) مجلة المجتمع الكويتية (٣٤٠).

⁽٣) مجلة الطب النفسي الأمريكية (يناير ١٩٩٤م- رجب ١٤١٤هـ).



النساء استقلن من العمل مرة واحدة على الأقل نتيجة ذلك.

- كما أظهرت دراسة حديثة أن ٢١٪ من الفرنسيات، و٥٨٪ من النساء الهولنديات، و٧٤٪ من البريطانيات تعرضن لتحرشات غير أخلاقية في أماكن العمل، وأن ٢٧٪ من النساء الأسبانيات واجهن معاكسات لفظية جارحة، واحتكاكات غير مرغوبة (١).

- بل إن الأمر المثير للعجب أن هذه المضايقات والاعتداءات الجنسية، لم تسلم منها حتى موظفات هيئة الأمم المتحدة -التي تتبنى مؤتمرات المرأة - فقد قدم استفتاء إلى السكرتيرات في الأمم المتحدة حول الابتزاز الجنسي لهن أثناء العمل، وقد تم استجواب (٨٧٥) منهن، وأفادت (٥٠٪) منهن بأنهن قد وقعن تحت تأثير هذه المضايقات، والاعتداءات الجنسية شخصيًا، وذلك قبل مصادرة الاستفتاء من قبل المسؤولين في الأمم المتحدة (٢٠).

ج/ الشذوذ الجنسي:

ورغم وفرة النساء، وسهولة العثور عليهن.. وشيوع الزنا لدرجة مخيفة في المجتمعات الغربية، فإننا نجد كثيرًا من الظواهر التي لا يمكن تفسيرها بسهولة ومنها انتشار الشذوذ الجنسي.. وما ذاك إلا لأن كثرة المساس تميت الإحساس، فلم يعد الرجل يحن للمرأة، ولم تعد تحن إليه؛ لأنها سئم بعضها من بعض، فانقلبت الفطر عندهما، وأصبح كل واحد منها يتفنن في إشباع غرائزه بطريقة حيوانية، ومن العجب أن الشذوذ الجنسي في الحضارة الغربية أصبح أمرًا طبعيًا لا غبار عليه إذا ما كان بين بالغين بدون إكراه.. وتكونت آلاف الجمعيات التي تراعي شؤون الشاذين

⁽١) نقلاً عن قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية (٧٥٩- ٧٦٠).

⁽٢) نقلاً عن عمل المرأة في الميزان (١٨٩).



جنسيًا.... وقد بلغ عدد هؤلاء الشاذين في الولايات المتحدة الأمريكية سبعة عشر مليونًا وهناك معابد وكنائس في الولايات المتحدة تزوج الرجال على الرجال، والنساء على النساء في احتفالات خاصة.

وقد خصصت بعض الجامعات في الولايات المتحدة منحًا دراسية للشاذين، ومن تلك الجامعات جامعة سيرجورج وليامز التي تخصص كثيرًا من منحها الدراسية للمصابين بالشذوذ الجنسي ... ولا يمكن الحصول على تلك المنحة إلا إذا كان المتقدم مصابًا بالشذوذ الجنسي .. وفي لوس أنجلوس فقط يجتمع ثلاثمائة ألف شاذ جنسيًا (۱).

د/ نكاح المحرمات:

وفي السويد التي تعتبر قمة الحضارة.. حيث أعلى مستوى المعيشة، فإن الدولة تدرس هناك قانونا يبيح العلاقة الجنسية بين الأخ وأخته ونشرت صحيفة الهير الدتريبيون في عددها الصادر في ٢٩ / ٦ / ١٩٧٩م ملخصا لأبحاث قام بها مجموعة من الأخصائيين من القضاة، والأطباء الأمريكيين حول ظاهرة غريبة ابتدأت في الانتشار في المجتمع الأمريكي، وفي المجتمعات الغربية بصورة عامة .. وهي ظاهرة نكاح المحرمات، ويقول الباحثون: إن هذا الأمر لم يعد نادر الحدوث، وإنها هو منتشر لدرجة يصعب تصديقها، فهناك عائلة من كل عشر عائلات أمريكية يهارس فيها الشذوذ، والأغرب من هذا أن الغالبية العظمى عائلات أمريكية يهارسون هذه العلاقات الشاذة مع بناتهم وأو لادهم، أو بين الأخ وأخته، أو الابن وأمه هم من العائلات المحترمة في المجتمع . . . والناجحة في

⁽١) عمل المرأة في الميزان (١٣٤).





أعمالها، والتي لا تعاني من أي مرض نفسي، وليسوا من المجرمين ولا من العتاة، وإنسا هم في الغالب من رجال الأعمال أو الفنيين الناجحين في أعمالهم وحياتهم...(١٠)؟!!!

فإلى ما قاد الاختلاط، بغاء، أولاد زنا، اغتصاب، شذوذ، نكاح محرمات، وويلات فهل من مدكر ؟!!

* وفي ختام هذا المطلب أشيد بتجربة المملكة العربية السعودية الرائدة القائمة على منع الاختلاط، وفصل الجنسين، تطبيقًا لشرع الله، ولزومًا لهدي رسول الله عليه، وأنادي جميع دول الإسلام أن تتحرر من التبعية الغربية، وتعود للتمسك بالكتاب والسنة، ففيهما النجاة، وقد لحق المرأة من الاختلاط تبعات أرهقت كاهلها أضف إلى إثارة الفتن، وتأجيج الشهوة.

وإليك سياق كلمة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مَحْكَلُلْكُ مؤسس المملكة العربية السعودية: ".... وأقبح من ذلك في الأخلاق ما حصل من الفساد في أمر اختلاط النساء بدعوى تهذيبهن وترقيتهن، وفتح المجال لهن في أعمال لم يخلقن لها حتى نبذن وظائفهن الأساسية، من تدبير المنزل، وتربية الأطفال، وتوجيه الناشئة التي هي فلذة أكبادهن، وأمل المستقبل إلى ما فيه حب الدين والوطن ومكارم الأخلاق، ونسوا واجباتهن الخلقية، من حب العائلة التي عليها قوام الأمم، وإبدال ذلك بالتهريج والخلاعة، ودخولهن في بؤرات الفساد والرذائل، وإدعاء أن ذلك من عمل التقدم والتمدن، فلا والله ليس هذا التمدن في شرعنا وعرفنا وعاداتنا، ولا يرضى أحد في قلبه مثقال حبة من خردل من إيهان أو إسلام أو



⁽١) نقلاً عن عمل المرأة في الميزان (١٤٠- ١٤١).



مروءة أن يرى زوجته أو أحدًا من عائلته أو من المنتسبين للخير في هـذا الموقف المخزي.

هذه طريقة شائكة تدفع بالأمة إلى هوة الدمار، ولا يقبل السير عليها إلا رجل خارج من دينه، خارج من عقله، خارج من عربيته.

فالعائلة هي الركن الركين في بناء الأمم، وهي الحصن الحصين الذي يجب على كل ذي شمم أن يدافع عنها.

إننا لا نريد من كلامنا هذا التعسف والتجبر في أمر النساء، فالدين الإسلامي قد شرع لهن حقوقًا يتمتعن بها لا توجد حتى الآن في قوانين أرقى الأمم المتمدنة.

وإذا اتبعنا تعاليمه كما يجب فلا نجد في تقاليدنا الإسلامية، وشرعنا السامي ما يؤخذ علينا، ولا يمنع من تقدمنا في مضهار الحياة، والرقبي، إذا وجهنا المرأة إلى وظائفها الأساسية، وهذا ما يعترف به كثير من الأوروبيين من أرباب الحصافة والرأي، ولقد اجتمعنا بكثير من هؤلاء الأجانب، واجتمع بهم كثير ممن نثق بهم من السلمين، وسمعناهم يشكون مرّ الشكوى من تفكك الأخلاق، وتصدع ركن العائلة في بلادهم من جراء المفاسد. وهم يقدّرون لنا تمسكنا بديننا، وتقاليدنا، وما جاء به نبينا من التعاليم العالية التي تقود البشرية إلى طريق الهدى، وساحل السلامة، ويودون من صميم أفتدتهم لو يمكنهم إصلاح حالتهم هذه التي يتشاءمون منها، وتنذر ملكهم بالخراب والدمار والحروب الجائرة.... إني لأعجب أكبر العجب ممن يدّعي النور والعلم وحب الرقي لبلاده من هذه الشبيبة التي ترى بأعينها، وتلمس بأيديها ما نوهنا به من الخطر الخلقي الحائق بغيرها من الأمم، ثم لا ترعوي عن ذلك، وتتبارى في طغيانها، وتستمر في عمل كل أمر يخالف تقاليدنا



فرحمه الله، كم كان عظيم السياسة، ظاهر الحنكة، عميق النظرة، قاد بلاده للتطور والنجاح والانفتاح على كل مفيد وجديد وفق ضوابط الشرع، وحذى أبناؤه حذوه في سياسته - فوفقهم الله، وأعانهم-.



⁽۱) جريدة أم القرى (٦٤٧)، العدد (٦٤٧) الجمعة ١٩/ ٢/ ١٣٥٦هـ واقرأ مقالات أخـرى لــه-رحــه الله- في عمل المرأة لسالم السالم (٤٤- ٤٧).







ويتناول هذا الفصل أربعة مباحث:

المبحث الأول؛ القوامة. المبحث الثاني؛ ضرب المرأة.

المبحث الثالث؛ تعدد الزوجات.

المبحث الرابع؛ الطلاق.





توطئة:

وما فتأ أعداء الدين الحاقدون يثيرون الشبهات حول النصوص الشرعية فيها يتعلق بقضايا المرأة الاجتهاعية، مقتطعين من دلالات الكتاب والسنة المتكاملة التي يفسر بعضها بعضًا ما يغررون به أنصاف المتعلمين أو المتعالمين، ويدسون السم في العسل باسم "تحرير المرأة" زعموا، رافعين شعارات العدل والحرية، وويل أم من أطاعهم، ووظفوه لنواياهم الفاسدة التي أخبر عنها ربنا فقال: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَتِلُونَكُمْ حَتَى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِن ٱسْتَطَعُواْ ﴾(١).

وتأمل -حفظك الله - في قوله: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ ﴾ فإن فيه معنى الدوام والاستمرار، وبيان استحكام العداوة، والإصرار على الفتنة في الدين، ثم انظر إلى غايتهم ﴿ حَتَىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ ﴾ الحق إلى دينهم الباطل، وإضافة الدين للمؤمنين؛ لتذكير ما بينهما من العلاقة الموجبة لامتناع الافتراق، ثم طمأن الله قلوب عباده المؤمنين فقال: ﴿ إِنِ ٱسْتَطَعُواْ ﴾ إشارة إلى تصلبهم في الدين، وثبات قدمهم فيه، فكأنه قال: وأنى لهم ذلك (٢).

يقول تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِئَ أَرْسَلَ رَسُولَهُ ، بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ ، عَلَى ٱلدِّين كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٣).





⁽١) البقرة: (٢١٧).

⁽٢) ينظر: تفسير أبي السعود (١/٢١٧).

⁽٣) الفتح: (٢٨).



est.

المبحث الأول: القوامة

يصور أعداء الدين "القوامة" في شريعة الإسلام على أنها تسلط الرجل على المرأة، وأنها تتعارض مع مبدأ حرية المرأة ومساواتها بالرجل^(۱)، وأن هذا المبدأ ليس إلا بعض مخلفات عهد استعباد النساء، ويرون أن تفرد الرجل بالسلطة لم يعد مقبولاً في زمان استعادت فيه المرأة مكانتها الاجتماعية، ودرست نفس المفاهيم التي يدرسها الرجل، ونالت أعلى الشهادات، واكتسبت خبرة واسعة في الحياة.

وللطعن في مفهوم القوامة في الإسلام يستشهد بمهارسات بعض أفراده، والمنتسبين إليه، وليت شعري أي ظلم ظلموا أنفسهم به حين فسروا الدين من خلال مزاولات أفراده، مع انتساب هؤلاء للعلم ومناداتهم به!.

إن تفسير "القوامة" العلمي لابد أن يُفهم في ضوء الكتاب والسنة على حسب ما تقتضيه مناهج البحث العلمي لا البحث المبني على أهواء النفوس المسعورة المولعة بمهاجمة الإسلام والنيل منه، ولو أن هؤلاء وظفوا أبحاثهم وطاقاتهم لتفسير القوامة الصحيح الذي حمى الله به حق المرأة، وحفظ به كرامتها، لكان لهم أفيد.

⁽١) انظر إجراءات سلب قوامة الرجال على النساء في مؤتمرات المرأة الدولية في كتباب "قيضايا المرأة في المؤتمرات الدولية" للدكتور: فؤاد العبد الكريم (٤٥٤ – ٤٦٥).





مناقشة الشبهة حول القوامة:

١ - بيان معنى القوامة:

لابد من بيان معنى "القوامة" وتحرير لفظه؛ وما عرفته العرب في لغتهم عن القوامة؛ ليفهم من خلاله الحكمة في اختيار هذا اللفظ، وجعله للرجل دون المرأة.

- قال ابن منظور: "قال ابن بريّ: قد يجئ (القيام) بمعنى المحافظة والإصلاح، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ ﴾ (١) قال و (القوام) العدّل، قال تعالى: ﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَالِكَ قَوَامًا ﴾ (٢) قال الجوهري: وقيِّم القوم الذي (يقومهم) ويسوس أمرهم. قال أبو الفتح ابن جني : قيِّم المرأة: زوجها؛ لأنه يقوم بأمرها، وما تحتاج إليه. وقام الرجل على المرأة: صانها. وفي التنزيل العزيز: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ ﴾ إنها هو من قولهم: قمت بأمرك. فكأنه والله أعلم - قال: الرجال متكفلون بأمور النساء، معنيون بشؤونهن "(٣).

ومما تقدم من المعاني مجتمعة نخلص إلى أن (القِوامة) تأتي بمعنى المحافظة، والسياسة، والنظام، ويشتق منها (القيِّم) بمعنى الذي يسوس الأمور، ويختبر الطرق؛ ليعرف أصلحها وأنسبها.

و(القَوَام) يأتي بمعنى العدل، مما يعني أن المرشح للقوامة يجب أن يكون عادلاً مع المرأة - أمًا، أو أختًا، أو زوجة، أو بنتًا- والعدل يتطلب منه الإنصاف من



⁽١) النساء: (٣٤).

⁽٢) الفرقان: (٦٧).

⁽٣) لسان العرب (١٢/ ٤٩٧) مادة (ق و م).



نفسه أولاً، فلا يتبع الهوى فيضله عن السبيل الأقوم، فيظلم، أو يبخس.

فالرجل (قِوام) أهل بيته من النساء، والذرية، والموالي، يقيم شأنهم، ويكفيهم الحاجة، ويكون (قيمًا) على سلوكهم، يرشدهم، ويدلهم إلى الأصلح.

واستخدام القرآن صيغة المبالغة في لفظ القِوامة فقال (قوّامون) لترسيخ حـق الرعاية، والقيام بالشؤون.

٢/ الحكمة من جعل القوامة للرجال دون النساء :

إن مما لا ينازع فيه عاقل أن الأسرة تجمع يجمع بين جنسين، ومن مقتضى أمور الحياة أن كل تجمع لابد له من قائد، ورئيس من بين أفراده؛ ليتولى مهام إصدار القرارات، والإشراف على تنفيذها، ومها تكن درجة الشورى والديمقراطية في التجمع فلا غنى له في النهاية عن القائد والرئيس الذي يوازن بين المشورات والآراء المعروضة عليه؛ ليصدر من بينها قراره التنفيذي، فليست الشورى والديمقراطية في أعلى صور تحققها بمغنية عن منصب الزعيم القائد، وحيث كان الأمر كذلك فإنه فيما يتصل بالأسرة كتجمع فلابد أنها محتاجة لقيادة، إما أن تكون من الرجال أو من النساء، والله تعالى يخبرنا أن جنس الرجل هو المهيأ بها أودعه الله فيه من صفات لهذه القيادة، وبها أوجبه من النفقات المالية تجاه الأسرة ".

والحكمة من جعل القوامة للرجال دون النساء؛ تظهر في قوله تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّ مُونَ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَ لِهِمْ فَالسَّا لِللهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَ لِهِمْ فَالصَّلِحَتُ قَانِتَتَ حَلفِظَتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾ (٢).

⁽٢) النساء: (٣٤).



⁽۱) ينظر: مكانة المرأة في القرآن والسنة لمحمد بتاجي (٩٩)، طبيعة المرأة في الكتاب والسنة لعبد المنعم سيد (١٦٤)، المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني (٩٨).



فالقوامة للرجال لسبين:

١/ ﴿ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضِ ﴾ أي للرجال فضيلة في زيادة العقل والتدبير، ولذا جعل لهم حق القيام على النساء، كما أن للرجال زيادة قوة في النفس والطبع ما ليس للنساء؛ لأن طبع الرجال غلب عليه الحرارة واليبوسة؛ فيكون فيه قوة وشدة، وطبع النساء غلب عليه الرطوبة والبرودة فيكون فيـه معنى اللين والضعف، فجعل لهم حق القيام بذلك(١)، والمولى جل وعلا زوَّدُ المرأة بالرقة والعطف وسرعة الانفعال والاستجابة العاجلة لمطالب الطفولة؛ لأن النضرورات الإنسانية العميقة كلها حتى في الفرد الواحد لم تـترك لأرجحـة الـوعي، والتفكـير، وبطئه، بل جعلت الاستجابة لها غير إرادية؛ ليسهل تلبيتها فورًا، وفيها يـشبه أن يكون قسرًا، ولكنه قسر داخلي غير مفروض من الخارج، ولذيذ ومستحب في معظم الأحيان كذلك؛ لتكون الاستجابة سريعة من جهة، ومريحة من جهة أخرى-صنع الله الذي أتقن كل شيء- وزود الرجل بالخشونة والصلابة وبطء الانفعال والاستجابة، واستخدام الوعى والتفكير قبل الحركة والاستجابة؛ لأن وظائفه كلها من الصيد إلى الجهاد تحتاج إلى قدر من التروى قبل الإقدام، وإعمال الفكر قبل الخطو. وهذه الخصائص تجعله أقدر على القوامة وأفضل في مجالها(٢).

ثم إن علماء الإدارة: يقولون: الرئيس رجل، ويظهر هذا جليًا في رئاسة الدول، والوزارات، والهيئات العلمية، والشركات، بل وعلى مستوى الأسر في الغرب، فعلام يدل ذلك ؟؟ على أن صناعة الإشراف والرياسة متوافرة في الرجل



⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ١٦٩).

⁽٢) في ظلال القرآن (٢/ ٢٥٠).



بطبعه أكثر من توافرها في المرأة (١).

بل إن المرأة نفسها تتوق إلى قيام هذه القوامة على أصلها الفطري في الأسرة، وتشعر بالحرمان والنقص وقلة السعادة عندما تعيش مع رجل لا يزوال مهام القوامة، وتنقصه صفاتها اللازمة؛ فيكل إليها هذه القوامة، وهي حقيقة ملحوظة تسلم بها حتى المنحرفات الخابطات في الظلام ؟!!

القوامة الله وهو الإنفاق، وفي القانون العالمي "من ينفق يشرف" وهذا ما نصت عليه للرجل وهو الإنفاق، وفي القانون العالمي "من ينفق يشرف" وهذا ما نصت عليه الآية، وفهم العلماء من قوله تعالى: ﴿ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمُوالِهِمْ ﴾ أن الزوج متى عجز عن نفقة الزوجة لم يكن قوامًا عليها، وإذا لم يكن قوامًا عليها كان لها فسخ العقد لزوال المقصود الذي شرع لأجله النكاح، وفيه دلالة واضحة من هذا الوجه على ثبوت فسخ النكاح عند الإعسار بالنفقة والكسوة، وهذا مذهب مالك والشافعي (١).

"فقوامة الرجال مستحقة بتفضيل الله لهم، ثم بها فرض عليهم من واجب الإنفاق، وهو واجب مرجعه إلى واجب الأفضل، وليس مرجعه إلى مجرد إنفاق المال، وإلا لانتفى الفضل إذا ملكت المرأة مالاً يغنيها عن نفقة الرجل، أو يمكنها من الإنفاق عليه"(٣).

- ولهذا حرّم الإسلام على غير المسلم أن يتزوج المسلمة؛ كيلا تتحقق فيها.

⁽١) ينظر: حقوق الإنسان في الإسلام لعلي عبد الواحد (١٠٣).

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/ ١٦٩) وتقدم عرض الخلاف مع الترجيح في ثبوت الفسخ بالإعسار، ص (٦٤٩) فها بعدها.

⁽٣) المرأة في القرآن لعباس العقاد (١٧).



قوامته عليها، وهي أفضل منه عقيدة؛ حيث قال تعالى: ﴿ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَنفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً ﴾ (١) وأي سبيل أعظم من القوامة، وحق الطاعة ؟!

- وجاء اللفظ القرآني "الرجال قوامون على النساء" ولم يقل: الذكور قوامون على الإناث؛ لأنه ليس كل ذكر قائمًا على الأنثى؛ فقد يكون الذكر طفلاً ناقص الأهلية لا يملك حق القوامة على نفسه فضلاً عن غيره، ولا يستطيع القيام على شؤونه، فكيف يكون قواما على المرأة، بل تكون المرأة والحالة هذه هي الوصية على الذكر (٢). فتأمل.

٣/ القوامة تكليف ومسؤولية:

إن القوامة في الإسلام تكليف لا تشريف، ومغرم لا مغنم، ومسؤولية وقيادة، وليست تعسفًا واستبدادًا؛ ولذلك أمر الله الرجال بالعشرة بالمعروف مع زوجاتهم فقال: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى آن تَكْرَهُواْ شَيَّا وَجَعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ (٣).

- بل إن آية القِوامة ذاتها دليل على أن القِوامة ليست تعسفًا واستبدادًا وتأمل قوله تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّا مُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضِ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَ لِهِمْ فَالصَّلِحَتُ قَننِتَتَ حَنفِظَتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ وَالْمَعَ فَكُونَ نُشُوزَهُنَ فَعُظُوهُنَ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِع وَٱضْرِبُوهُنَ وَٱلْمَجُوهُنَ فِي ٱلْمَضَاجِع وَٱضْرِبُوهُنَ أَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ ال



⁽١) النساء: (١٤١).

⁽٢) ينظر: المبدع (٦/ ١٠١)، المغنى (٦/ ١٤٣).

⁽٣) النساء: (١٩).



فَإِنَّ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَارَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴾ (١) ففصل الله تعالى مراحل طاعة المرأة للرجل بعد أن قرر قِوامته عليها، وما هذا إلا دليل قاطع على أن الإسلام يعطي أهمية كبيرة جدًّا لتنظيم ممارسة هذا الحق من قبل الرجل، فيرسم له علاج نشوز الزوجة، ولا يكله إلى حق قوامته المتقرر.

- والقوامة عبء على الرجل تلزمه بالسعي في الأرض، وشق الأنفاق، وتحمل المشاق في سبيل كفالة الأسرة، وتوفير الأمن والأمان لها، فهي عبء عليه، وتقييد له تلزمه أن يوفر الأمن، وكفاية الرزق لجوهرته، وهاتان النعمتان امتن الله بها على قريش فقال: ﴿ اللَّذِكَ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ (٢) ومن المعنيات البدهي أن الإنسان العاقل، المتصف برجحان عقله، إذا كان في حوزته من المقتنيات ما هو غالي الثمن، وكان مما يُغري الآخرين بسرقته والاستيلاء عليه عُنوة، جعله في حرز مكين، وموضع أمين، بعيدًا عن متناول الأيدي الآثمة التي لا تفرق بين حلال وحرام، ومن لم يفعل ذلك عُدَّ سفيهًا، قاصرًا، ليس له حق الولاية على غيره، فكيف بولي أمر المرأة، وهي أرقى وأثمن من جميع مقتنيات الأرض، أن يتهاون في شأن المحافظة عليها بشتى الوسائل، والطرق بل ويجهد في ذلك.

- ولقد فطنت المحامية الفرنسية كريستين إلى هذه الحقيقة حين زارت الشرق المسلم، فكتبت تقول: "سبعة أسابيع قضيتها في زيارة كل من بيروت، ودمشق، وعهان، وبغداد، وها أنا ذا أعود إلى باريس... فهاذا وجدت؟ وجدت رجلاً يذهب إلى عمله في الصباح.. يتعب.. يشقى.. يعمل.. حتى إذا كان المساء عاد إلى زوجته ومعه الخبز، ومع الخبز حب، وعطف، ورعاية لها ولصغارها. الأنثى في تلك البلاد

⁽٢) قريش (٤).



⁽١) النساء: (٣٤).

* 3

لا عمل لها إلا تربية جيل، والعناية بالرجل الذي تحب، أو على الأقل بالرجل الذي كان قدرها. في الشرق تنام المرأة وتحلم وتحقق ما تريد، فالرجل قد وفر لها خبزًا وحبًا وراحة ورفاهية، وفي بلادنا حيث ناضلت المرأة من أجل المساواة، فهاذا حققت ؟ انظر إلى المرأة في غرب أوروبا، فلا ترى أمامك إلا سلعة، فالرجل يقول لها: انهضي لكسب خبزك، فأنت قد طلبت المساواة، وطالما أني أعمل فلابد أن تشاركيني في العمل لنكسب خبزنا معًا. ومع الكد والتعب والعمل لكسب الخبز، تنسى المرأة أنوثتها، وينسى الرجل شريكته في الحياة بلا معنى ولا هدف"(١).

فواعجبي لمن يبحث عن شقاء نفسه، بل وينادي به ؟!!!

* أختم هذا المبحث برسالة أرسلها إلى أختى المسلمة:

أولها: إن علاقة الرجل بالمرأة علاقة تكاملية لا تنافسية فليس بينهما عداء، بل المودة والرحمة والسكن هو المطلب من الارتباط: ﴿ وَمِنْ ءَايَنتِهِ مَّ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنَ أَنفُسِكُمْ أَزْوَا جًا لِتَسْكُنُواْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّودَّةً وَرَحْمَةً أَن فِي ذَالِكَ لَايُنتِ لِقَوْمِ يَتَفَكُّرُونَ ﴾ (٢).

ثانيها: إن دعوة المرأة الغربية لإلغاء قِوامة الرجل عليها، لها ما يبرره، يـترجم لك ذلك واقعها البئيس فهي تعمل وتكدح وتنفق على نفسها دون أي مسؤولية على الرجل (٣)، وفيه من الظلم لها ما فيه ؟!!

وقد عرضت بريطانية مطلقة اسمها (مانيس جاكسون) ابنها الوحيد للبيع

⁽٣) انظر دلائل على هذه المسألة في: قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية (٢٥٤)، حقوق المرأة في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية لعبد الغنى محمود (٤٩)، من أجل تحرير حقيقي للمرأة (١٠١).



⁽١) نقلاً عن " من أجل تحرير حقيقي للمرأة " لمحمد العويّد (٩٥).

⁽٢) الروم: (٢١).



بمبلغ ألف جنيه، والمبلغ يشمل ملابس الطفل وألعابه، وقد قالت: بأنها باعت ابنها؛ لأنها لا تستطيع الإنفاق عليه، وليس لديها دخل لإعاشته (١).

ثالثها: القوامة في الإسلام ليست قضية أو مسألة عرف، وعادة، أو قانون وضعه الرجل للسيطرة على المرأة، وإنها هي تشريع رباني روعي فيه خصائص الخلق والتكوين لكل منهها، وروعيت فيه مصلحة الأسرة، فوجب على المؤمن والمؤمنة السمع والطاعة: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمُ السمع والطاعة: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمُ السمع والطاعة: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمُ السَّمَعُنَا وَأُطْعَنَا ۚ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱلللهَ وَرَسُولُهُ وَمَن يُطِعِ ٱللهَ وَرَسُولُهُ وَتَخَشَ ٱللّهَ وَيَتَّقَهِ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْفَآيِزُونَ ﴾ (٢).



⁽٢) النور: (١ ٥- ٥٢).



⁽١) جريدة الشرق الأوسط في عددها الصادر (١٥/ ٩/ ١٤٠٠هـ).



المبحث الثاني: ضرب المرأة

يثير البعض استغرابًا عجيبًا، وتساؤلات عدة حول "ضرب المرأة" وتشور قضية الضرب في ترتيبات العلاقة الأسرية والإنسانية بشكل حاد، وتأخذ موقعًا خاصا حيث إنه وردت الإشارة إليها في نص فرآني؛ ولأن تأويلاتها التاريخية انصرفت، وانصرفت أفهام الناس وعمارساتهم فيها إلى معاني اللطم والصفع والصفق والجلد وما شابهه، وما يستتبع ذلك من مشاعر الألم والمهانة، بغض النظر عن قدر المهانة، ومدى هذا الألم أو الأذى البدني.

وانقسم الناس حيال هذا النص بين غال وجاف، وإليك بيان هذه الشبهة ونقضها:

يقول الله تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضَ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَ لِهِمْ ۚ فَٱلصَّلِحَتُ قَننِتَتُ حَنفِظَتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ۗ وَٱلْمِعْ وَالْمَجُرُوهُنَ فِي ٱلْمَضَاجِعِ حَفِظَ ٱللَّهُ ۖ وَٱلْمِعْ فَالْ اللَّهُ كَانَ عَلَيْ الْمَضَاجِعِ وَاصْرِبُوهُنَ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْمِنَ سَبِيلاً لَيْ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا وَٱصْرِبُوهُنَ فَإِنْ أَطْعَنَكُمْ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْمِنَ سَبِيلاً لَيْ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا وَالْمَا فِي وَالْمَا فِي اللهِ عَلَيْهِ وَحَكُمًا مِنْ أَهْلِهَ إِن اللهَ كَانَ عَلِيمًا عَنْ أَهْلِهَ إِن اللهَ كَانَ عَلِيمًا فَابْعَثُواْ حَكُمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكُمًا مِنْ أَهْلِهَ إِن يُنْ أَهْلِهَ أَن عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾ (١٠) يُريدَ آ إِصْلَكَا يُوفِقُ ٱللّهُ بَيْنَهُمَ آلَ إِنَّ ٱللّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾ (١٠).

بعد أن قرر الله سبحانه وتعالى حق القوامة للرجل، شرع في تفصيل أحوال



⁽۱) النساء: (۳۵–۳۵).



النساء، وبيان كيفية القيام عليهن بحسب اختلاف أحوالهن ، وقسمهن إلى:

١/ ﴿ فَٱلصَّلِحَاتُ قَانِتَاتُّ حَلفِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللهُ ﴾. وتأمــــل أوصاف المرأة الصالحة "قَانِتَات" قال الطبري: يعني مطيعات لله ولأزواجه ن (١١)، ويقول شيخ الإسلام: هي المداومة على طاعة زوجها (٢).

فالمرأة الصالحة هي المطيعة لزوجها، المداومة على ذلك من غير انقطاع، ولا يكون ذلك إلا إذا أطاعته امتثالاً لأمر الله عز وجل، واختار سبحانه لفظ "قانتات" ولم يقل "طائعات" لأن مدلول اللفظ الأول نفسي شامل، وظلاله رخية ندية، وهو الذي يليق بالسكن والستر والصيانة بين شطري النفس الواحدة، ويتناسب مع طبيعة المؤمنة الصالحة الملازمة لكل خير بحكم إيهانها وصلاحها".

دل على ذلك ﴿ فَٱلصَّلِحَاتُ قَانِتَاتُ ﴾ والألف والسلام في الجمع يفيد الاستغراق فهذا يقتضى أن كل امرأة صالحة فهي ولابد أن تكون قانتة مطيعة (٤).

﴿ حَافِظَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّه الله المعنى يعم جميع ما ذكر، وهذا وجه من أوجه الإعجاز القرآني اللغوي إذ يعطي اللفظ القليل المعاني الكثيرة، فترتسم بذلك أبعاد الصورة التي يفهمها الإنسان وهو يتلو كتاب ربه عز وجل، ومن اللطائف أن عبر بلفظ (الغيب) ولهذا مقاصده ودلالاته، فالمرأة الصالحة تحفظ أمر نفسها وزوجها

⁽١) تفسير الطبرى (٥/ ٥٧).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۳۲/ ۲۷۵).

⁽٣) ينظر: في ظلال القرآن (٢/ ٦٤٧).

⁽٤) ينظر: التفسير الكبير للرازي (١٠/ ٧٢).



في غيابه، وبالأولى في حضوره؛ لأنها لا تفعل ذلك خوف سلطته وعقوبته، إنها تفعله ابتغاء وجه الله وطلب مرضاته (۱)، وفي الآية ملمح إيهاني آخر جدير بالتأمل والاعتبار وهو قوله سبحانه ﴿ بِمَا حَفِظَ اللّهُ ﴾ فالذي يحفظ هو الله، وما التوفيق إلا منه سبحانه، وهذا من باب إضافة المصدر إلى الفاعل، وفيه وجه آخر من باب إضافة المصدر إلى الفاعل، وفيه وجه آخر من باب إضافة المصدر إلى المفعول، ويكون المعنى أن المرأة إنها تكون حافظة للغيب بسبب حفظها لله في حدوده وأوامره، ومن ذلك طاعة زوجها(۲).

وهذا القسم من النساء ليس للرجال عليهن شيء من سلطان التأديب (٣)، لا الوعظ ولا الهجر ولا الضرب؛ لقيامهن بحقوق أزواجهن ابتداء، فلله در من كانت تلك صفاتها.

* ثم بين الله للرجل القسم الثاني من النساء بقوله: ﴿ وَٱلَّنِي تَحَافُونَ نُشُوزَهُر ؟ فَعِظُوهُر ؟ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ فَإِنَّ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْنَ سَبِيلاً ﴾.

ونشوز المرأة مأخوذ من النشر وهو ما ارتفع من الأرض، والمرأة الناشز هي التي ارتفعت عن طاعة زوجها، يقول ابن الأثير: "يقال: نشزت المرأة على زوجها، فهي ناشز وناشزة إذا عصت عليه، وخرجت عن طاعته، ونشز عليها زوجها إذا جفاها وأضر بها، والنشوز كراهة كل واحد منها صاحبه، وسوء عشرته "(٤) فالمرأة

⁽١) ينظر: تفسير الطبري (٥/ ٢٧)، تفسير ابن كثير (١١/ ٤٩٣).

⁽٢) التفسير الكبير للرازي (١٠/ ٧٢).

⁽٣) ينظر: حقوق النساء في الإسلام لمحمد رشيد رضا (٥١).

⁽٤) ينظر: لسان العرب (٥/ ١٨) مادة (ن ش ز).



الخارجة عن طاعة زوجها كالناشز من الأرض الذي خرج عن الاستواء (١).

* وفسر بعض العلماء خوف النشوز بتوقعه، يقول الرازي: "واعلم أن الخوف عبارة عن حال يحصل في القلب عند ظن حدوث أمر مكروه في المستقبل، قال الشافعي: ﴿ وَٱلَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُر ؟ ﴾ قد يكون قولاً، وقد يكون فعلاً، فالقول مثل إن كانت تلبيه إذا دعاها، وتخضع له بالقول إذا خاطبها ثم تغيرت، والفعل مثل إن كانت تقوم إليه إذا دخل عليها، أو كانت تسارع إلى أمره، وتبادر إلى فراشه باستبشار إذا التمسها، ثم إنها تغيرت عن كل ذلك، فهذه أمارات دالة على نشوزها وعصيانها، فحينئذ ظن نشوزها، ومقدمات هذه الأحوال توجب خوف النشوز "(۲).

وقال آخرون معنى تخافون أي: تعلمون وتتيقنون، وذهبوا في ذلك إلى أن وقوع النشوز هو الذي يوجب الوعظ، واحتجوا في جواز وقوع الخوف بمعنى اليقين بقول أبي محجن:

ولا تدفنني بالفلاة فإننسي أخاف إذا مامت أن لا أذوقها (٣) ويرد سؤال للمتأمل: لم استبدل لفظ العلم، بلفظ الخوف، أو لم لم يقل: واللاتي ينشزن ؟

لا جرم أن في تعبير القرآن حكمة لطيفة وهي أن الله تعالى لما كان يحب أن تكون المعيشة بين الزوجين معيشة محبة ومودة وتراض والتئام، لم يشأ أن يسند

⁽٣) ينظر: تفسير الطبري (٥/ ٦٢)، المحرر الوجيز للأندلسي (٢/ ٤٨).



⁽١) النهاية (٥/ ٥٥) مادة (نش ز)

⁽٢) التفسير الكبير (١٠/٧٣) وانظر: تفسير ابن كثير (١/ ٤٩٣).



النشوز إلى النساء إسنادًا يدل على أن من شأنه أن يقع منهن فعلاً، بل عبر عن ذلك بعبارة تومئ إلى أن من شأنه أن لا يقع؛ لأنه خروج عن الأصل الذي يقوم به نظام الفطرة، وتطيب به المعيشة، ففي هذا التعبير تنبيه لطيف إلى مكانة المرأة، وما هو الأولى في شأنها، وإلى ما يجب على الرجل من السياسة لها، وحسن التلطف في معاملتها، حتى إذا آنس منها ما يخشى أن يؤول إلى الترفع، وعدم القيام بحقوق الزوجية فعليه أن يسلك سبل التأديب المشروعة (١).

* ثم ابتدأ الرب جل وعلا في ذكر علاج نشوز المرأة مرتبًا له بأمور ثلاثة: الوعظ، ثم الهجر، ثم الضرب، فلا يقدم أحدهما على الآخر بل يأتي بها مرتبة، وهذا الذي يدل عليه السياق، والقرينة العقلية، إذ لو عكس استغنى بالأشد عن الأضعف، وإلا فالواو لا تدل على الترتيب، وكذا الفاء في "فعظوهن" لا دلالة لها على أكثر من ترتيب المجموع، فالقول بأنها أظهر الأدلة على الترتيب ليس بظاهر، والترتيب مستفاد من دخول الواو على أجزاء مختلفة في الشدة والضعف مترتبة على أمر متدرج، فإنها النص هو الدال على الترتيب.

يقول الرازي: " وبالجملة فالتخفيف مراعى في هذا الباب على أبلغ الوجوه، والذي يدل عليه أنه تعالى ابتدأ بالوعظ، ثم ترقى منه إلى الهجران في المضاجع، ثم ترقى منه إلى الضرب. وذلك تنبيه يجرى مجرى التصريح في أنه مها حصل العرض بالطريق الأخف، وجب الاكتفاء به، ولم يجز الإقدام على الطريق الأشق "(٣).

⁽١) حقوق النساء في الإسلام لمحمد رشيد رضا (٥١).

⁽٢) ينظر: روح المعاني للألوسي (٥/ ٢٥).

⁽٣) التفسير الكبير (١٠/ ٧٣).



ومن هنا يعلم أن علاج نشوز الزوجة على مراحل ثلاثة:

الفَعِظُوهُرَ الله عليه العشرة للزوج (١).
 الله عليها من حسن الصحبة، وجميل العشرة للزوج (١).

والوعظ يختلف باختلاف حال المرأة فمنهن من يؤثر في نفسها التخويف من الله عز وجل وعقابه، ومنهن من يؤثر في نفسها التهديد والتحذير من سوء العاقبة في الدنيا كشهاتة الأعداء، والمنع من بعض ما ترغبه من ثياب حسنة وحلي، والعاقل من الرجال لا يخفى عليه ما يؤثر في قلب امرأته (٢).

الله المحرورة المحرو

⁽١) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٥٣٣)، تفسير القرطبي (٥/ ١٧١)، تفسير أبي السعود (٢/ ١٧٤).

⁽٢) حقوق النساء في الإسلام (٥١).

⁽٣) تفسير الطبري (٥/ ٥٥).

⁽٤) أحكام القرآن (١/ ٥٣٠).

⁽٥) الفتح (٩/ ٢١٢) وانظر: تفسير القرطبي (٥/ ١٧١)، تفسير ابـن كثـير (١/ ٤٩٣)، روح المعـاني (٥/ ٢٤).



ومن هنا يتبين لك أن معنى الهجر الترك، وينقسم إلى قسمين:

- هجر مضجع كما دلت عليه الآية ﴿ وَٱهۡـجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِع ﴾.

- أو هجر بيت، وعليه بوّب البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: هجرة النبي على نساءه في غير بيوتهن. ويُذكر عن معاوية بن حَيدة رفعه: ولا تهجر إلا في البيت (١١). والأول أصح. ثم أورد حديث أم سلمة أن النبي على حلف لا يدخل على بعض نسائه شهرًا الحديث.

قال الحافظ: قوله: "باب: هجرة النبي على نساءه في غير بيوتهن، كأنه يشير إلى قوله: "واهجروهن في المضاجع" لا مفهوم له، وأنه تجوز الهجرة فيها زاد على ذلك كها وقع للنبي على من هجره لأزواجه في المشربة" (قال: " والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال، فربها كان الهجران في البيوت أشد من الهجران في غير ها، وبالعكس، بل الغالب أن الهجران في غير البيوت آلم للنفوس، وخصوصًا النساء؛ لضعف نفوسهن "(").

٣/ ثم انتقل في علاج الزوجة الناشز "فاضربوهن" ولهذه الكلمة في كتاب
 الله ضوابط وأحكام إليك بيانها:

١ – أن لا يلجأ الرجل إلى الضرب إلا للضرورة، وبعد استنفاذ وسيلة الوعظ والهجر في المضجع، وتركه مع هذا أولى تأسيًا برسول الله على الذي ما ضرب شيئًا قط بيده لا مرأة، ولا خادمًا إلا أن يجاهد في سبيل الله (٤)، ولأن خيار المسلمين لا

^{(1)(0/5991)5.93.}

⁽٢) قال ابن الأثير في النهاية (٢/ ٤٥٥): " المشربة- بالضم، والفتح- الغرفة" مادة (ش ر ب).

⁽٣) الفتح (٩/ ٢١٢).

⁽٤) جزء من حديث عائشة أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب: مباعدته ﷺ للآثـام، واختيـاره مـن المباح أسهله، وانتقامه لله عند انتهاك حرماته (١٨١٣/٤) ٢٣٢٨.



يضربون - كما سيأتي - بل جاءت أحاديث في النهي المطلق عن ضرب النساء منها ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: ما يكره من ضرب النساء، وقول الله عز وجل: "واضربوهن" أي ضربًا غير مبرح (١١) من حديث عبد الله بن زمعة عن النبي على: " لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد، ثم يجامعها في آخر النهار".

قال الحافظ: "قوله (باب ما يكره من ضرب النساء) فيه إشارة إلى أن ضربهن لا يباح مطلقًا، بل فيه ما يكره كراهة تنزيه أو تحريم على ما سنفصله..." ثم قال في شرح الحديث: "وفي سياقه (أي الحديث المتقدم) استبعاد وقوع الأمرين (أي: الضرب ثم المجامعة) من العاقل: أن يبالغ في ضرب امرأته، ثم يجامعها من بقية يومه أو ليلته، والمجامعة أو المضاجعة إنها تستحسن مع ميل النفس، والرغبة في العشرة، والمجلود غالبًا ينفر عمن جلده، فوقعت الإشارة إلى ذم ذلك، وأنه إن كان ولابد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل معه النفور التام، فلا يفرط في التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل معه النفور التام، فلا يفرط في التأديب التأديب التأديب المناه في التأديب المناه المناه في التأديب المناه في التأديب المناه المن

وأخرج الحميدي في المسند^(۲)، وأبو داود في المسنن^(۱)، وابن ماجة في المسنن^(۱)، والنسائي في المسنن^(۲)، وابن حبان في صحيحه^(۷)، والحاكم في

[.] ٤٩٠٨ (١٩٩٧ /٥) (١)

⁽٢) الفتح (٩/ ٢١٢).

^{(7)(7\ \(\}pi\)) \(\pi\).

^{(3)(7/037) 5317.}

^{.1900 (177/1)(0)}

⁽r)(o\177)Vr1P.

^{. £ 1} A 9 (£ 9 9 / 9) (V)



المستدرك (۱)، والبيهقي في الكبرى (۲) من حديث إياس بن عبد الله قال: قال رسول الله على: " لا تضربوا إماء الله" فجاء عمر إلى رسول الله على فقال: ذئيرن (۳) النساء على أزواجهن، فرخص في ضربهن، فأطاف بآل رسول الله على نساء كثير يشكون أزواجهن، ليس أزواجهن، فقال النبي على: " لقد طاف بآل محمد نساء كثير يشكون أزواجهن، ليس أولئك بخياركم" واللفظ لأبي داود.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤).

وتأمل "ولن يضرب خياركم" فما أشبه هذه الرخصة بالحظر.

قال الحافظ: "وفي قوله (لن يضرب خياركم) دلالة على أن ضربهن مباح في الجملة، ومحل ذلك أن يضربها تأديبًا، إذا رأى منها ما يكره فيها يجب عليها فيه طاعته، فإن اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل، ومها أمكن الوصول إلى الغرض بالإيهام لا يعدل إلى الفعل؛ لما في وقوع ذلك من النفرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجية "(٥)، واعلم أن الضرب علاج، والعلاج إنها يحتاج إليه عند الضرورة، والضرورة تقدر بقدرها.

^{(1)(1/4.7)3777.}

^{.18007 (7.8/7) (7)}

⁽٣) ذِئِرن أي: نشزن وتغيرت أخلاقهن.

ينظر: غريب الحديث (١/ ٢٥٥)، اللسان (٤/ ٣٠١) مادة (ذأر).

^{(3)(7/037) 5317.}

⁽٥) الفتح (٩/ ٢١٤).



ب/ الشريعة الإسلامية قيدت استخدام الضرب بقيود:

1 - أن لا يـوالي الـضرب في محـل واحـد، وأن يتقـي الوجه، لأنـه مجمع المحاسن (۱). وقد تقدم (۲) من حديث معاوية القشيري قال: قلت: يا رسـول الله ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: "أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت" قال أبو داود: ولا تقبح أن تقول: قبحك الله "قال ابـن قدامة في المغني (۳): " وعليـه أن يجتنب الوجه، والمواضع المخوفة؛ لأن المقصود التأديب لا الإتلاف".

٢- ألا يضرب بسوط ولا عصا، وأن يراعي التخفيف في هذا التأنيب على أبلغ الوجوه (٤)، ولذا جاء في الحديث النهي عن الجلد فقال: " لا يجلد أحدكم امرأته".

وجاء عن ابن عباس وعطاء أن الضرب يكون بالسواك وما أشبهه (٥).

٣- ألا يكون الضرب مبرحًا، وقد تقدم من حديث جابر (١) أن النبي على قال في خطبة الوداع: " ف اتقوا الله في النساء، ف إنكم أخذ تموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدًا تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربًا غير مبرح ".

⁽٦) ص (٦٣١) في بعدها.



⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٥/١٧٣).

⁽۲) ص (۲۳۲).

^{(7)(7)737).}

⁽٤) ينظر: التفسير الكبير للرازي (١٠/ ٧٣)، تفسير القرطبي (٥/ ٧٧).

⁽٥) ينظر: تفسير الطبري (٥/ ٦٨).



قال النووي: ".... وأمّا الـضرب المبرح فهو الـضرب الـشديد الـشاق، ومعناه: اضربوهن ضربًا ليس بشديد ولا شاق، والبرح المشقة"(١) وفسره الفقهاء بأنه الذي لا يكسر عظيًا، ولا يشين شيئًا؛ لأن القصد منه الإصـلاح والتأديب، لا التشفى والهلاك(٢).

فإن اعتدى الرجل في ضرب زوجته حتى أفضى إلى التلف، فقد وجب الغرم على مسائل القصاص في كتاب الحدود، يقول النووي: "فإن أفضى إلى تلف وجب الغرم؛ لأنه تبين أنه إتلاف، لا إصلاح، ثم الزوج وإن جاز له الضرب، فالأولى له العفو "(٣).

* ثم ختم الرب جل وعلا الآية بقوله: ﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْقِ سَبِيلاً ۗ إِنَّ ٱللَّهُ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴾ فإذا رجعت المرأة عن النشوز إلى الطاعة عند هذا التأديب ﴿ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْمِنَ سَبِيلاً ۗ ﴾ أي: لا تطلبوا عليهن الضرب والهجران طريقًا على سبيل التعنت والإيذاء (٤)، يقول الشيخ محمد رشيد رضا: "أي إن أطعنكم بواحدة من هذه الخصال التأديبية، فلا تبغوا بتجاوزها إلى غيرها طريقًا، فابدؤوا بها بدأ الله به من الوعظ، فإن لم يفد فليهجر، فإن لم يفد فليضرب "(٥)، وتأمل ختم الآية ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴾ بصفتي العلو والكبر لله سبحانه، وهذا في غاية الحسن وبيانه من وجوه:

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۸/ ۱۸٤).

⁽٢) ينظر: تفسير الثعالبي (١/ ٣٧٠)، تفسير القرطبي (٥/ ١٧٢).

⁽٣) روضة الطالبين (٧/ ٣٦٨).

⁽٤) ينظر: التفسير الكبير (١٠/ ٧٤)، تفسير القرطبي (٥/ ١٧٣)، تفسير ابن كثير (١/ ٩٣).

⁽٥) حقوق النساء في الإسلام (٥٥).



الأول: أن المقصود منه تهديد الأزواج على ظلم النساء، والمعنى أنهن إن ضعفن عن دفع ظلمكم، وعجزن عن الانتصاف منكم، فالله سبحانه عليّ قاهر ينتصف لهن منكم، ويستوفي حقهن منكم، فلا ينبغي أن تغتروا بكونكم أعلى يدًا منهن، وأكبر درجة منهن.

الثاني: أنه تعالى مع علوه وكبريائه، لا يؤاخذ العاصي إذا تاب، بـل يغفـر لـه، فإذا ثابت المرأة عن نشوزها، فأنتم أولى أن تقبلوا توبتها، وتتركوا معاقبتها.

الثالث: أنه تعالى مع علوه وكبريائه، لا يكلفكم ما لا تطيقون، فكذلك لا تكلفوهن ما لا يطقن، ثم أنتم تأدبوهن على ذلك(١).

يقول القرطبي: " في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴾ إشارة إلى الأزواج بخفض الجناح، ولين الجانب؛ أي إن كنتم تقدرون عليهن فتذكروا قدرة الله عليكم"(٢).

* الإسلام لم يعالج نشوز الزوجة فحسب بل عالج نشوز الزوج أيضًا، يقول تعالى: ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُعلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلِحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَقُوا فَإِن اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ (٣).

والمتأمل لما سبق يقف على الآتي:

١/ الزوجة الصالحة القانتة لا سبيل للرجل لتأديبها بالوعظ فـضلاً عـن
 الضرب.

⁽٣) النساء: (١٢٨).



⁽١) ينظر: التفسير الكبير (١/ ٩١).

⁽٢) تفسير القرطبي (٥/ ١٧٤).



٢/ الضرب آخر مراحل علاج نشوز الزوجة، ولا يقدمه الرجل على الـوعظ والهجر.

٣/ وإن أباح الإسلام ضرب المرأة للتأديب إلا أن خيار المسلمين لا يفعلونه تأسيًا برسول الله ﷺ.

- ٤/ قيد الإسلام ضرب المرأة بشروط وضوابط.
- ٥/ إن ضرب الرجل زوجته فأفضى إلى تلف فقد وجب الغرم.

٦/ إن أطاعت المرأة زوجها، وانفكت عن نشوزها حَرُم على الرجل إيذاؤها.

٧/ الضرب بالسواك وما شابهه أقل ضررًا من إيقاع الطلاق بالمرأة، لأن الطلاق هدم لكيان الأسرة وتمزيق لشملها، وإذا قيس بالضرر الأعظم كان ارتكاب الأخف أحسن أثرًا.

٨/ يقول العقاد: "ولا اعتراض لأحد من المتقدمين أو المتأخرين على عقوبة من هذه العقوبات جميعًا، فيها خلى العقوبة البدنية، وهو فيها يبدو لأيسر نظرة اعتراض متعجل في غير فهم، وعلى غير جدوى، وليس هذا الاعتراض بالجائز إلا على وجه واحد.. وهو أن العالم لا تخلق فيه امرأة تستحق التأديب البدني، أو يصلحها هذا التأديب، وإنه لسخف يجوز أن يتحذلق به من شاء على نفسه.... ولم يخل العالم الإنساني رجالاً ونساء ممن يعاقبون بها يعاقب به المذنبون، فها دام في هذا العالم امرأة من ألف امرأة تصلحها العقوبة البدنية، فالشريعة التي يفوتها أن تذكرها ناقصة، والشريعة التي تؤثر عليها هدم الأسرة مقصرة ضارة، وقد أجازت الشرائع عقوبة الأبدان للجنود، فإذا امتنع العقاب بغيرها لبعض النساء فلا غضاضة على النساء جميعًا في إباحتها، وما قال عاقبل أن عقوبة الجناة تفضي إلى الأبرياء، وإلا النساء جميعًا في إباحتها، وما قال عاقبل أن عقوبة الجناة تفضي إلى الأبرياء، وإلا



لوجب إسقاط جميع العقوبات من جميع القوانين"(١).

٩/ إن تحرير الإسلام للمرأة من الزوج الضارب، يزداد تأكدًا حين نطلع على المجتمعات التي يغيب الإسلام عنها وعن أفرادها، فنرى كم من الرجال يضربون زوجاتهم، وكيف يضربونهن، ويتعالون عليهن، أجريت دراسة أمريكية في عام ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م أشارت إلى أن ٧٩٪ من الرجال يقومون بضرب النساء، خاصة إذا كانوا متزوجين منهن، وكانت العينة من طلبة الجامعة، فإذا كان هذا بين طلبة الجامعة، فلا شك في أنه أعلى نسبة بين من هم دونهم تعليًا.

- وفي دراسة أعدها المكتب الوطني الأمريكي للصحة النفسية جاء فيها أن ١٧٪ من النساء اللواتي يدخلن غرف الإسعاف هن ضحايا ضرب الأزواج أو الأصدقاء، وأن ٨٣٪ دخلن المستشفيات سابقًا.

- وذكرت دراسة ألمانية أن ما لا يقل عن مائة ألف امرأة تتعرض سنويًا لأعمال العنف النفسي أو الجسدي التي يهارسها الأزواج.

- وفي فرنسا تتعرض حوالي مليوني امرأة للضرب.

- وفي مدينة أمستردام في هولندا، عقدت ندوة اشترك فيها مائتا عضو يمثلون إحدى عشرة دولة، وكان موضوع الندوة "إساءة معاملة المرأة في العالم أجمع" وقالت إحدى المشاركات في الندوة: "إن مسألة إيذاء الزوجات متفشية في كل المجتمعات، وحتى زوجات القضاة والأطباء يلقين الأذى على أيدي أزواجهن، والسلطات غافلة عن هذه المشكلة المأساوية "(٢).

وهكذا يمضرب غير المسلمين زوجاتهم، دون قيد، وحساب، ولأتفه الأسباب، فأين هم عن الإسلام الذي جعل الضرب الوسيلة الأخيرة في الإصلاح،

⁽٢) ما تقدم منقول من: " من أجل تحرير حقيقي للمراة " لمحمد العويّد (١٩ - ٢٥).



⁽١) المرأة في القرآن لعباس العقاد (٢١).



ضرب لا يقصد منه الإيلام وإطفاء الغيظ، بقدر ما يقصد منه إعلان الأسف، وعدم الرضا بالسلوك. فهو ضرب إصلاح، وعلاج، لا ضرب إيلام وإزعاج.

ورحم الله الأول حيث قال:

رأيت رجالاً يضربون نساءهم فشلّت يميني يوم أضرب زينبًا

- ثم لا تجد في الإسلام بيت الطاعة، تلك الصورة الكئيبة، التي يستعين فيها الرجل بالشرطة لإذلال المرأة، من أجل إكراهها على الطاعة، أو إسقاط المفروض لها من النفقات بأنواعها(١).

* وهكذا يَتَّضحُ بجلاء عدل الإسلام في تشريع (الضرب) للتأديب، وضبطه، وتحديد وقته، فلله الحمد والمنة.



⁽١) ينظر: المرأة في التصور الإسلامي لعبد المعتال الجبري (١٨٠).



C.A.

المبحث الثالث: تعدد الزوجات

تتجه سهام النقد -أحيانًا- في الوسط الإسلامي وغيره إلى تعدد الزوجات في الإسلام، وتستهجنه الاتحادات النسائية وأوساط الأسر، والمرأة في الغالب بحكم طبيعتها تكره الضرائر، فتنعق بها ينادي به أهل الأهواء ممن كرسوا أفكارهم وأقلامهم للطعن في هذا الدين الذي تكفل الله ببقائه وإظهاره على الدين كله، فأدخلهم الشيطان في أسره وسخرهم لخدمته، ولا أعرف لماذا يشير الأعداء هذه القضية مع أن الدراسات الإحصائية أثبتت أن نسبة التعدد في الدول الإسلامية لا تتعدى (٧-١٠)(١) وهي نسبة ضئيلة لا تستحق هذه الضجة.

نقْضُ شبهة تعدد الزوجات:

ما ينقض هذه الشبهة الآتي:

الساوية، يدل على ذلك في شرعة التعدد، بل كان التعدد مشروعًا في الأديان الساوية، يدل على ذلك في شرعة اليهود ما جاء في مواضع كثيرة من التوراة عن أبناء الأنبياء وغيرهم ممن عدوا زوجاتهم، فقد ورد في التوراة: "واتخذ لامك لنفسه امرأتين اسم واحدة: عاده، واسم الأخرى: صلتم "(٢) وجاء فيها: " وإن يعقوب عليه السلام - تزوج ابنة خالته: لا بان، وأختها: لبئة، وبلهة جارية أصيل، وزلفة جارية لبئة " (٣) .

⁽١) صحيفة الشرق الأوسط عددها الصادر ١٥/٧/ ١٤٠٠هـ.

⁽٢) سفر التكوين، الإصحاح الرابع (١٩).

⁽٣) سفر التكوين، الإصحاح التاسع والعشرين.



وأخرج البخاري^(۱)، ومسلم^(۱) من حديث أبي هريرة عن رسول الله على قال:
" قال سليهان بن داود -عليهها السلام- لأطوفن الليلة على مائة امرأة- أو تسع
وتسعين- كلهن يأتين بفارس يجاهد في سبيل الله. فقال له صاحبه: قل: إن شاء الله.
فلم يقل إن شاء الله، فلم يحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل، والذي
نفس محمد بيده لو قال: إن شاء الله. لجاهدوا في سبيل الله فرسانًا أجمعون" واللفظ
للبخاري.

وقد يرى البعض أن الشريعة المسيحية بعيدة تمامًا عن تعدد الزوجات، لكن الحقيقة أنه لا يوجد نص واحد في النصرانية يمنع التعدد (٢). يقول الدكتور محمد بتاجي: "ومن المقطوع به -بعد ما عرضنا له في الصفحات السابقة - أن الذين شرعوا للطوائف المسيحية منع تعدد الزوجات لم يكونوا من الأنبياء الموحى إليهم، إنها كانوا بشرًا ذوي سلطات، ووظائف كنسية، ولا تزيد تشريعاتهم في نهاية الأمر عن أن تكون اجتهادًا بشريًا لا يتصف بصفات العصمة عن الخطأ والقداسة والإلزام، ومن ثم يمكن تغييره باجتهاد آخر، إذا رأى من لهم السلطة الكنسية أنه يتضمن قدرًا أكر من مصلحة الناس "(٤).

إذاً فأمر تعدد الزوجات ليس مقصورًا على الشريعة الإسلامية، بل هو موجود في شرائع سابقة له، لا لشيء إلا لأن إباحة تعدد الزوجات هو الأمر الذي يتفق مع الفطرة الصحيحة، ويتناسب مع جبلة الإنسان وطبيعته، ويراعي مصالحه وحاجاته.

⁽١) كتاب الجهاد/ باب: من طلب الولد للجهاد (٣/ ١٠٣٨) ٢٦٦٤.

⁽٢) كتاب الإيمان/ باب: الاستثناء (٣/ ١٢٧٥) ١٦٥٤.

⁽٣) ينظر: تعدد الزوجات في التاريخ والشرائع السهاوية لعادل أحمد (٨٠).

⁽٤) مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة (١٦٢).



٢/ الإسلام أباح التعدد(١) إلا أنه قيده بشرطين:

أ- تحريم الزيادة على الأربع (٢). بوّب البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: لا يتزوج أكثر من أربع؛ لقوله تعالى: ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَثَ وَرُبَعَ ﴾ وقال على بن الحسين عليها السلام: يعني مثنى أو ثلاث أو رباع، وقوله جل ذكره: ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَثَ وَرُبَعَ ﴾ (٣).

ب- وجوب العدل.

يقول تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَثَ وَرُبَعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَا تَعْدِلُواْ فَوَ حِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ ۚ ذَ لِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُواْ ﴾ (١٠).

وتأمل شرط الله للعدل في قوله: ﴿ فَإِنَّ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَ حِدَةً ﴾ فالآية تدل على تحريم التعدد على من يخاف على نفسه ظلم زوجته؛ محاباة للأخرى؛ وتفضيلاً لها عليها، وعلى تحريمه بالأولى إذا كان عازمًا على هذا الظلم بأن كان يريد أن يضارها لكرهه لها (٥).

فعند الخوف من عدم العدل فضلاً عن تيقنه يحرم على العبد التعدد؛ لما فيه من

⁽١) ينظر تفصيل القول في حكم التعدد هل هو على الإباحة أو الندب؟ في كتاب "أحكام التعدد في ضوء الكتاب والسنة" لإحسان العتيبي (١٨).

 ⁽٢) نقل القرطبي الإجماع على ذلك، ونبه على أنه لم يخالف في هذه المسألة إلا الرافضة وبعض أهل الظاهر. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/ ١٧)، وانظر الحكمة في قصر الزوجات على أربع عند ابن القيم في إعلام الموقعين (٢/ ٨٤ – ٨٥).

^{(7)(0/1791).}

⁽٤) النساء: (٣).

⁽٥) ينظر: أضواء البيان (١/ ٢٢٣)، حقوق النساء في الإسلام لمحمد رشيد رضا (٦٥).



مفسدة، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح؛ وخلاصة القول في تقدير معنى (الخوف) في الآية، أن المسلم يجب عليه عند إرادة الزوجة الثانية – أو من بعدها أن يقدر الأمر، ويرجع إلى شواهد حاله، ومقدرته النفسية، والمالية، والجسدية ، فإن تيقن أنه لن يعدل، وجب عليه الاقتصار على الواحدة، وإن غلب على ظنه عدم العدل وجب أيضًا أن لا يعدد، ولا يباح له التعدد إلا إذا أمن الظلم، ووثق من إمكان العدل ويسره، أو غلب على ظنه.

وعلل سبحانه لمن خاف على نفسه عدم العدل وجوب الاقتصار على واحدة بقوله: ﴿ ذَالِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُواْ ﴾ أي: ألا تجوروا ولا تظلموا، وهذا المعنى هو ما ذهب إليه أكابر علماء التفسير كابن جرير، والقرطبي، وابن كثير وغيرهم، وهو مذهب جماهير المفسرين (١).

ووجوب العدل بين الزوجات يؤخذ أيضًا من سياق الآية يقول تعالى: ﴿ وَإِنَّ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَنهَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَثَ وَرُبَعَ ﴾ يقول الشنقيطي في أضواء البيان (٢): "وقال بعض العلماء معنى الآية ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَنهَىٰ ﴾ أي إن خشيتم ذلك، فتحرجتم من ظلم

⁽٢) (١/ ٢٢٣) وانظر سبب نزول الآية والتفصيل في المسألة في كتاب "تعدد الزوجات للدكتور/ وهبة الزحيلي (٩)، والعدل في التعدد للدكتور عبد الله الطيار (٩٨).



⁽۱) ينظر: تفسير الطبري (۶/ ١٦٠)، تفسير القرطبي (۵/ ٢٠)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٦/ ٧٠)، تفسير ابن كثير (١/ ٤٩٠).

وقال الشافعي في معنى الآية: أي ألا تكثر عيالكم. وقدح فيه الزجاج، وأنكره ابن العربي. ينظر: تفسير الثعالبي (١/ ٣٤٩)، أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٤٠٧)، فتح القدير للشوكاني (١/ ٤٢١).



اليتامى، فاخشوا أيضًا وتحرجوا من ظلم النساء بعدم العدل بينهن، وعدم القيام بحقوقهن، فقللوا عدد المنكوحات، ولا تزيدوا على أربع، وإن خفتم عدم إمكان ذلك مع التعدد، فاقتصروا على الواحدة؛ لأن المرأة شبيهة باليتيم؛ لضعف كل واحد منها، وعدم قدرته على المدافعة عن حقه، فكما خشيتم من ظلمه، فاخشوا من ظلمها".

وقد أخرج أحمد في المسند^(۱)، أبو داود في السنن^(۲)، وابن ماجة في السنن^(۲)، والترمذي في السنن^(۱)، والنسائي في المجتبى^(۵)، وابن حبان في الصحيح^(۲)، والحاكم في المستدرك^(۷) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "من كانت له امرأتان يميل لإحداهما على الأخرى جاء يوم القيامة وأحد شقيه ساقط".

قال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه "ووافقه الذهبي، وصححه ابن دقيق العيد كما نقله الحافظ في التلخيص (٨)، وأقره، وصححه الألباني في الإرواء (٩).

- والعدل الذي يطالب الإسلام الرجل به هو العدل في المبيت والإيواء

^{(1)(31/777) 1201.}

^{(7)(7\737)7717.}

^{(7)(1/777)} PFP1.

^{(3) (7/} ٧/33) / 3//.

⁽⁰⁾⁽V\771)73P7.

⁽r)(·/\v)v·73.

⁽V) (Y\ T · Y) PO VY.

⁽A) (T+1).

 $⁽P)(V \cdot A) V \cdot Y$



والنفقة، لا العدل في الحب والجماع، والله تعالى يقول: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُواْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِن اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (١).

- وبوّب البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، باب: حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض (٢)، واستشهد بحديث ابن عباس رضي الله عنها، عن عمر رضي الله عنه دخل على حفصة، فقال: يا بنية لا يغرنك هذه التي أعجبها حسنها، وحب رسول الله على إيّاها - يريد عائشة - فقصصت على رسول الله على فتبسم.

قال العيني: "ولا حرج على الرجل إذا آثر بعض نسائه في المحبة، إذا سوى بينهن في القسم، والمحبة مما لا تجلب بالاكتساب، والقلب لا يملكها، ولا يستطاع فيها العدل، ورفع الله عز وجل فيها عن عباده الحرج، قال الله عز وجل: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفِّسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾(٣) (٤).

قال ابن قدامة: " لا نعلم خلافًا بين أهل العلم في أنه لا يجب التسوية بين النساء في الجماع، وهو مذهب مالك والشافعي، وذلك لأن الجماع طريقه: الـشهوة

⁽١) النساء: (١٢٩)

وانظر: حول تصحيح فهم بعض الناس الذين قالوا بحرمة التعدد بناءً على فهمهم القاصر لهذه الآية؛ لعدم إمكانية العدل عند د. محمد بتاجي في " مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة " (٧٤)، والدكتور وهبة الزحيلي في " تعدد الزوجات " (١٥)، و د. عبد الله الطيار في " العدل التعدد " (٤٥)، والأستاذة سوسن الحوّال في المرأة في التصور القرآني (٢٠٩).

⁽٢)(٥/١٠٠٢)٠٢٩٤.

⁽٣) البقرة: (٢٨٦).

⁽٤) عمدة القارئ (٢٠ / ٢٠٣).



والميل، ولا سبيل إلى التسوية بينهن في ذلك؛ فإن قلبه قد يميل إلى إحداهما دون الأخرى، قال تعالى: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوۤاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصْتُمْ ﴾ قال عبيدة السلماني: في الحب والجهاع. وإن أمكنت التسوية بينهما في الجهاع كان أحسن وأولى؛ فإنه أبلغ في العدل .. ولا تجب التسوية بينهن في الاستمتاع بها دون الفرج من القُبل واللمس ونحوها؛ لأنه إذا لم تجب التسوية في الجهاع، ففي دواعيه أولى "(۱).

٣/ إن فوائد التعدد ومصالحه ظاهرة لا مجال للمكابرة فيها، تعود بالنفع أو لا على النساء، ثم على الرجال والمجتمع، ولعل من أبرزها:

- وجود العقم عند المرأة، أو إصابتها بمرض عضال يمنع من الاستمتاع بها، فلا يكون أصلح ولا أوفق في مثل هذه الحال إلا أن يتزوج بأخرى، وتبقى الزوجة الأولى محظية عند زوجها، ترعى الولد، وتنعم بالعدل المشروط لها.

وما تقدم خير له من الانحراف، أو صب جام غضبه على أهل بيته؛ لعدم قدرتهم على تحقيق مراده وطلبه.

- كراهية الرجل لزوجته، أو شدة رغبته الجنسية وعدم إشباع الواحدة من النساء له؛ أو قد لا يصبر على أعذار المرأة الشهرية، أفيعذر في الانحراف الجالب للأمراض، ولأولاد الزنا، ولا يؤذن له بفتح بيت آخر؛ لكفالة امرأة أخرى ؟.

- زيادة النساء على الرجال في بعض المجتمعات، أو زيادة عدد العوانس، والأرامل والمطلقات، ما الحل الأمثل لهن؟ أن تقتلها براثن الوحدة، أو تنحرف مع

⁽١) المغني (٨/ ١٤٨) وانظر تفصيلاً نفيسًا لابن القيم حول هذه المسألة في زاد المعاد (٥/ ١٥١). وقد فصّل قضايا العدل بين الزوجات د. عبد الله الطيار في كتابه (العدل في التعدد) والأستاذ إحسان العتيبي في كتابه (أحكام التعدد في ضوء الكتاب والسنة).



خدن حرم الشرع الخلوة به فضلاً عن معاشرته ؟ يأتي الحل الأمثـل لأمثـال هـؤلاء النسوة، تعدد الزوجات(١).

فالتعدد تحرير للمرأة تقييد للرجل.

٤/ ومن العجب أن من يثير الضجة حول تعدد الزوجات من الغربيين أو أذنابهم، يجهلون أو إن شئت فقل يتجاهلون عن أن ٧٥٪ من الأمريكان يخونون زوجاتهم (٢).

فالغرب يعتمد في نظامه على التعدد، ولكن الفرق بين تعدد الغرب الكافر والشرق المسلم، أن تعددهم غير مشروع، ويتم بطريقة لا إنسانية، تظلم فيه المرأة، ويقتات عليها، وترمى بعد الانتهاء منها، لا حق لها إلا الظلم الواقع عليها، ثم إن تعددهم ليس له حد ولا عد، فللرجل أن يطلق شهوته، ويشبع غريزته مع من شاء من النساء، وقد تصل أعدادهن إلى المئات كها حصل لنمر السياسة الفرنسية رجل الألف امرأة ؟ ثم يتركها ملطخة بالخزي والعار، حاملة بين أحشائها بعضه، وفي الشرق المسلم يتم التعدد بعقد شرعي، وحقوق على الرجل للمرأة اجتماعية، ونفسية، واقتصادية، فلله الحمد والمنة.

٥/ وإليك -وفقك الله- نقولات لأقوال بعض المنصفين الخربيين في تعدد
 الزوجات:

- ذكرت جريدة لندن تورث بقلم إحدى السيدات الإنجليزيات "لقد كثرت الشاردات من بناتنا، وعم البلاء، وقل الباحثون عن أسباب ذلك ...

⁽۱) ينظر: حقوق النساء في الإسلام لمحمد رشيد رضا (٦٩)، تعدد الزوجات في التاريخ والشرائع الإسلامية لعادل أحمد (١٣٧)، تعدد الزوجات للدكتور وهبة الزحيلي (٢١)، المرأة في التصور القرآني (٢١٤).

⁽٢) صحيفة الشرق الأوسط في عددها الصادر ١٥/٧/٠٠هـ.



وإني كامرأة أنظر إليهن، وقلبي ينفطر حسرة، وشفقة عليهن، وإن الدواء الـشافي أن يباح للرجل الزواج بأكثر من واحدة، فبذلك تصبح بناتنا ربات بيوت، وإن إرغام الرجال على الاكتفاء بواحدة جعل بناتنا شوارد، ودفعهن إلى التهاس أعهال الرجال، وسوف يتفاقم الشر إن لم يبح تعدد الزوجات"(١).

- ومن استطلاع للرأي جرى في الصحافة الأمريكية، ونشرت بعضه صوت الإسلام عن رأي الفتيات في التعدد. قالت إحداهن: " تعدد الزوجات في رابعة النهار في رعاية الله، خير من الخليلات في سواد الليل وفي رعاية الشيطان"(٢).

- وقالت مجلة "لواء الإسلام" المصرية إن كبير أساقفة الإنجليز أعلى أنه لا يوجد علاج لمنع التحلل الخلقي، والانهيار العائلي اللذين انتشرا بعد الحرب العالمية الثانية إلا بإباحة تعدد الزوجات، فهو على حد تعبيره الذي يمنع المرأة الإنجليزية من الانهيار النفسي، وارتكابها للجريمة والعار، ويرد إليها الكرامة والعزة، حيث لا تكون فراشًا لرجل إلا بكلمة الله"(٣).

٦/ ذهب جمهور العلماء^(٤) إلى جواز اشتراط المرأة على الرجل في عقد النكاح
 أن لا يتزوج عليها^(٥).

⁽۱) عن جريدة (لندن تورث) الصادرة بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٠م نقلاً عن كتاب "الأخوات المسلمات وبناء الأسرة القرآنية" للأستاذ محمد عبد الحكيم، ومحمود الجوهري (١٢٥).

⁽٢) نقلاً عن "الإسلام في قفص الاتهام" لشوقي أبو خليل (٢٤).

⁽٣) نقلاً عن المرأة في التصور القرآني (٢٢٢).

⁽٤) ينظر: الاستذكار (١٦/ ١٤٨)، المغني (٩/ ٤٨٤)، فتح الباري (٩/ ٢١٧)، مجمعوع الفتاوى (١٦٤ / ٢١٧).

⁽٥) انظر دراسة مستوفاة حول هـ ذا الـشرط في كتــاب " حــق المـرأة في اشـــتراط عــدم الــزواج عليهــا" للدكتور: حسن أبو غدة. فقد أجاد وأفاد.



يقول د. حسن أبو غدة: " ومع أني أؤيد القائلين بجواز هذا الشرط، وأوافقهم فيها ذهبوا إليه، فإني أرى أن المرأة تملك حقين في هذا الصدد:

الحق الأول: منع زوجها من الزواج عليها، وذلك بقوة القضاء وسلطته، وهذا حق أساسي لها، يمكن أن تلجأ إليه قبل غيره، وتصر عليه، وقد اكتسبته وملكته بموجب الشرط في العقد الذي وافق عليه الزوج وارتضاه.

والحق الثاني: فسخها عقد النكاح إن اختارت الفسخ وتخلّت عن حقها الأول(١٠)".

- فهل رأيت دينًا حفظ حق النساء كدين الإسلام؟



⁽١) المصدر السابق (٥٧) وقد أورد الأدلة على الحق الأول الذي ذكره (٦٢-٦٦).





0016

المبحث الرابع: الطلاق

ويعترض بعضهم على جعل الطلاق في يد الذكور دون الإناث، في زمن الحرية والمساواة، ويريدون سلب هذا الحق من الرجل بحجة المصلحة العامة، وانقضاء عصر (الحريم) الأميّات اللاتي راعى القرآن وقت نزوله، وتشريع أحكامه، مناسبة تعاليمه لهن (۱)، وكبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا، بل ما شرعه الله لعباده خير وعدل ومصلحة ظاهرة لكل قرن يقول تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لِكُمْ وِينَكُمْ وَأُتّمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَمَ دِينَا ﴾ (٢).

نقض الشبهة حول الطلاق ولنقْض هذه الشبهة أقول:

١- ينبغي أن تتأمل - أيها القارئ الكريم - مفه وم الطلاق في الديانات المحرفة ودين الإسلام؛ ليتبين لك الفرق في التشريع ومراعاة المصالح، وكأني أنظر إلى أعداء الدين لرمي الإسلام بها يشينه؛ على منهجية رمتني بدائها وانسلت: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تَكُونُونَ سَوَآءً ﴾ .

إن المدون في شرعة اليهود، وما جرى عليه العمل عندهم، أن الطلاق يباح بغير عذر، كرغبة الرجل أن يتزوج أجمل من امرأته، ولكنه لا يحسن في مثل هذه الحالة، والأعذار عندهم قسمان:

⁽٢) المائدة: (٣).



⁽١) ينظر: مكانة المرأة في القرآن الكريم، والسنة الصحيحة (١١٨).



الأول: عيوب الخلقة، ومنها: العمش، والحول، والبخر، والعرج.

الثاني: عيوب الأخلاق، وذكروا منها الثرثرة، والوقاحة، والوساخة، والزنى أقوى الأعذار عندهم، ويكفي فيه الإشاعة، وأما المرأة فليس لها أن تطلب الطلاق مهما تكن عيوب الزوج، ولو ثبت عليه الزنى ثبوتًا (١١).

- وأما الطلاق في المذاهب المسيحية، الراجعة إلى ثلاثة مذاهب رئيسية: الكاثوليكي، والأرثوذوكسي، والبروتوستنتي، فالمذهب الكاثوليكي يحرم الطلاق تحريبًا باتًا، ولا يبيح فصم الزواج لأي سبب مها عظم شأنه، وحتى الخيانة الزوجية نفسها لا تعد في نظره مبررًا للطلاق، وكل ما يبيحه في حالة الخيانة الزوجية التفرقة الجسمية، مع اعتبار الزوجية بينها من الناحية الشرعية، فلا يجوز لواحد منها في أثناء هذه الفرقة أن يعقد على شخص آخر؛ لأن ذلك يعتبر تعددًا، والكنيسة تمنعه.

وتعتمد الكاثوليكية في مذهبها هذا على ما جاء في إنجيل مرقص على لسان المسيح، إذ يقول: "ويكون الاثنان جسدًا واحدًا، إذن ليسا بعد اثنين بل جسد واحد، فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان "(٢).

والمذهبان المسيحيان الآخران الأرثودكسي، والبروتوستنتي يبيحان الطلاق في بعض حالات محددة، من أهمها الخيانة الزوجية، ولكنهما يحرمان على الرجل والمرأة كليهما أن يتزوجا بعد ذلك، وتعتمد المذاهب المسيحية التي تبيح الطلاق في حالة الخيانة الزوجية على ما ورد في إنجيل متى على لسان المسيح: " من طلق امرأته

⁽١) ينظر: حقوق النساء في الإسلام لمحمد رشيد رضا (١٦١).

⁽۲) مرقص إصحاح (۱۰) آي (۸) و(۹).



لعلة الزني يجعلها تتري"(١).

وفيها سبق ترى أن اليهود والنصارى انقسموا في الطلاق إلى غال وجاف، وجاءت شريعة الإسلام بالوسطية: ﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾.

٢/ خصت الشريعة الإسلامية الرجل بجعل حق الطلاق أصلاً في يـده بعـد
 ما رسمت منهجه، وضبطت طريقته، وذلك لسببين:

أ/ كون الرجل في طبيعته، وفطرته أقرب من المرأة على وجه العموم إلى تحكيم النظر العقلي، وكونها فيها يقابل هذا أقرب منه إلى تحكيم العاطفة وانفعالاتها، وأسرع في الاستجابة لها منه، مما يجعلها إن أعطيت حق الطلاق أصلاً أسرع إلى النطق به عند احتدام النزاع، ولو في مشادة وقتية يمكن أن ينتهي أثرها حدون فرقة إذا أطاع من بيده الطلاق صوت العقل الهادئ، ولم يستجب بدافع الانفعال الوقتي إلى ما تؤدي إليه المشاعر المحتدمة، وشواهد الحياة تدلنا في كل يوم على أن ثقافة المرأة وحظها الكبير من العلم لا يغيران هذه الفطرة الأصلية التي يضاف إليها ما يعتري المرأة في حالات الحيض، والحمل، والولادة، والرضاع، وانقطاع الطمث من عدم توازن هرموني، يصيبها بشيء من الانحراف المزاجي يجعلها أقرب ما تكون إلى الاستجابة لدوافع الشعور الوقتي. وقد حدث في تونس أن أعطيت المرأة حق الطلاق بنفس وسائل الرجل وطرقه، فزادت نسبة الطلاق في تلك السنة أضعافًا الطلاق بنم تعديل القانون، وتبين أن أكثر النساء اللاتي أوقعن الطلاق، كان تطليقهن لأزواجهن بسبب ردة فعل عاطفية.

ب/ والسبب الثاني: أن الرجل الذي تكلف بكل مطالب الزواج والحياة من

⁽١) إنجيل متى: الإصحاح الخامس: ٢١- ٢٢. وانظر: تنبيه الأبرار بأحكام الخلع والطلاق والظهار (٨٨-٨٨).





مهر ونفقات، هو الذي تصيبه خسارة الطلاق في ماله، ومما لا شك فيه أن هذا يمثل عاملاً قويًا يدفع الرجل عند مواطن النزاع واحتدام المشاعر إلى مزيد من الـتروي، وعدم التسرع في أمر الطلاق(١).

٣/ أن الإسلام لم يبح الطلاق مطلقًا، بل اختلفت آراء الفقهاء في حكم الطلاق، ولعل الراجح من هذه الأقوال من رأى حظر الطلاق إلا لحاجة، وللحنابلة تفصيل حسن في حكمه، يقول ابن قدامة في المغني (٢): "فصل: والطلاق على خمسة أضرب: واجب: وهو طلاق المولي (٣) بعد التربص إذا أبى الفيئة، وطلاق الحكمين في الشقاق إذا رأيا ذلك.

ومكروه وهو الطلاق من غير حاجة إليه، وقال القاضي: فيه روايتان: أحدهما أنه محرم؛ لأنه ضرر بنفسه وزوجته، وإعدام للمصلحة الحاصلة لهما من غير حاجة إليه، فكان حرامًا كإتلاف المال؛ لقول النبي على "لا ضرر ولا ضرار"(١٠). والثانية: أنه مباح؛ لقول النبي على " أبغض الحلال إلى الله الطلاق" وفي لفظ " ما أحل الله شيئًا أبغض إليه من الطلاق" رواه أبو داود (٥).

⁽١) ينظر: مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة (١١٥).

⁽۲)(۷/۷۷۲).

 ⁽٣) المولي الذي يحلف بالله عز وجل أن لا يطأ زوجته أكثر من أربعة أشهر، يقول تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسَآبِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ وَإِنْ عَزَمُواْ ٱلطَّلَـٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعً عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٦–٢٢٦].

وبعد انقضاء المدة أمّا أن يطأ أو يطلق.

ينظر: المغنى (٧/ ٤١٥)، الفتح (٩/ ٤٢٦)، حاشية البجيرمي (٤/ ٤٦).

⁽٤) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٦٦) ٥ ٢٣٤. وصححه الألباني في الإرواء (٣/ ٤٠٨) ٨٩٦. وأطال النفس-رحمه الله- في تخريجه.

⁽٥) (٢/ ٢٥٥) ٢١٧٨ وضعفه الألباني في الإرواء (٧/ ٢٠٤٠) ٢٠٤٠.



للنكاح المشتمل على المصالح المندوب إليها، فيكون مكروهًا.

والثالث: مباح وهو عند الحاجة إليه؛ لسوء خلق المرأة، وسوء عشرتها، والتضرر بها من غير حصول الغرض بها.

والرابع: المندوب إليه وهو عند تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها، مثل الصلاة ونحوها، ولا يمكنه إجبارها عليها، أو تكون له امرأة غير عفيفة. قال أحمد: لا ينبغي له إمساكها، وذلك لأن فيه نقصًا لدينه، ولا يأمن إفسادها لفراشه، وإلحاقها به ولدًا ليس هو منه، ولا بأس بعضلها في هذه الحال، والتضييق عليها؛ لتفتدي منه قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلّا أَن لتفتدي منه قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلّا أَن للفندوب إليه الطلاق في هذين الموضعين واجب، ومن المندوب إليه الطلاق في حال الشقاق، وفي الحال التي تخرج المرأة إلى المخالفة لتزيل عنها الضرر.

وأما المحظور فالطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه، أجمع العلماء من جميع الأمصار وكل الأعصار على تحريمه، ويسمى طلاق البدعة؛ لأن المطلق خالف السنة وترك أمر الله تعالى ورسوله؛ قال الله تعالى: ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّ تِرِبُّ ﴾ (٢).

⁽١) النساء: (١٩).

⁽٢) الطلاق: (١). ودليله من السنة ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الطلاق، باب: "وبعولتهن أحق بردهن" من طريق نافع أن ابن عمر بن الخطاب طلق امرأة له، وهي حائض تطليقة واحدة، فأمره رسول الله على أن يراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض عنده حيضة أخرى، ثم يمهلها حتى تطهر من حيضتها، فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء (٥/ ٢٠٤١) ٢٠٠٥).

واختلف أهل العلم في وقوع طلاق البدعة، جمهور الفقهاء على وقوعه مع الإثم، وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتابعه تلميذه ابن القيم، وانتصر الشوكاني والشيخ أحمد شاكر لعدم وقوعه. انظر تفصيل المسألة في:

مجموع الفتاوى (٣٣/ ٢٠)، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٦/ ١٧٠)، زاد المعـاد (٥/ ٢٢٧)، نيل الأوطار (٧/ ٤)، ونظام الطلاق في الإسلام (٣٠).



فالطلاق لا يباح على إطلاقه في الإسلام ولا يمنع، بل له حالات يظهر منها رعاية الإسلام لأحوال الناس.

الطلاق في الإسلام له أحكام وآداب يجب الأخذ بها، ويحرم مخالفتها،
 وفيه من حفظ حق المرأة ما لا يخفى:

۱ - أن لا يصار إليه إلا بعد مسيس الحاجة، وبعد أن تستنفذ الوسائل الأخرى لحل مشكلات الزوجين؛ لأن الوئام بينها من مقاصد الشرع المطهر، وبقاء عقد النكاح مقدم على انفراطها.

٢- الطلاق لا يقع إلا وفق الصورة الشرعية، وهو طلاق المرأة في طهر لم

⁽۱) ص (۹۱۳).

⁽٢) النساء: (١٩).

⁽٣) النساء: (١٢٨).



يصبها فيه، أو وهي حامل.

٣- إتاحة الفرصة للرجعة قبل انقضاء العدة، وتحديد العدد الذي يملك الرجل الرجل الرجعة فيه بمرتين، وإلزام الرجل بنفقة المعتدة (١) وتحريم إخراجها من بيتها، يقول تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنِّي يُ إِذَا طَلَّقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّ بِنَ وَأَحْصُواْ الْعِدَةَ وَالتَّقُواْ ٱللّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُنَ إِلّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَاللّهُ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللّهَ نُحْدِثُ بَعْدَ ذَالِكَ أُمْرًا ﴾ (٢).

٤- تحريم أخذ المطلق من مطلقته ما كان أعطاه إيّاها من المهر أو النفقة. يقول تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدتُهُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ يَقُول تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدتُهُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِيطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيَّا أَتَأْخُذُونَهُ لِهُتَنَا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿ وَكَيْفَ تَنَا خُذُونَهُ لَ وَلَيْمًا مَلِينًا ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذُنَ مِنكُم مِيثَلَقًا تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذُنَ مِنكُم مِيثَلَقًا عَلَيْظًا ﴾ (٣).

بل إن الإسلام أوجب على الزوج متعة المطلقة (٤).

٥- من طلق زوجته طلاقًا بائنًا أي: طلقها ثلاث طلقات، فليس في استطاعته أن يتزوجها مرة أخرى حتى تنكح زوجًا غيره، وتذوق عسيلته، ويذوق عسيلتها يقول تعالى: ﴿ ٱلطَّلَكُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكُ ٰ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ۗ وَلَا

⁽١) تقدم ص (٦٦٦).

⁽٢) الطلاق: (١).

⁽٣) النساء: (٢٠ - ٢١).

⁽٤) تقدم البحث فيها بالتفصيل (٥٩٧).



عَلَىٰ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْعًا إِلَّا أَن كَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا اَفْتَدَتْ بِهِ عُتَلَىٰ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا اَفْتَدَتْ بِهِ عُتَلَىٰ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَفْتَدَتْ بِهِ عُلِي فَإِن طَلَقَهَا اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَتِ فَلَا هُمُ الظَّيلِمُونَ عَلَيْهُمَا أَن فَلِ طَلَقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن فَلا جَنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن فَلا جَنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴾ (١) يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴾ (١) يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴾ (١)

7 - يحرم عضل المرأة (٢) من قبل وليها للرجوع إلى زوجها بعقد جديد إن كان الطلاق رجعيًا، أو من الزواج من غيره إن كان بائنًا يقول تعالى: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضُواْ بَيْنَهُم النِسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضُواْ بَيْنَهُم بِالنَّهِ وَالْيَوْمِ الْأَخِرُ أَزْكَىٰ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ اللَّا يَعْلَمُونَ ﴾ (١) لللهِ وَالْيَوْمِ اللهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

فهل رأيت شرعًا حفظ حقوق المرأة كشرعتنا، إن في طلاق الرجل للمرأة تفويت مهره ونفقته، وإلزامه بنفقه العدة، ووجوب المتعة للمرأة عليه.

٥/ إن لحل رابطة الزوجية ثلاث طرق: فسخ الحاكم للعقد، والخلع،
 والطلاق، والأول مشترك بينها، والثاني خاص بالمرأة، والثالث خاص بالرجل.

والإسلام عندما جعل الطلاق في يد الرجل، فقد جعل للمرأة حق في فراق الرجل من طريقين:

⁽١) البقرة: (٢٢٩- ٢٣٠).

⁽٢) تقدم معنى العضل وحكمه ص (٧٧١).

⁽٣) البقرة: ٢٣٢.



المراة أن تفسخ عقد النكاح: وللمرأة أن تفسخ عقد نكاحها لعيب خلقي في الرجل كالعنة والجب والخصاء والجنون والجذام وغيره، أو أن يمتنع الرجل عن أداء النفقة الزوجية، فللمرأة فسخ عقد النكاح دون أن تدفع عوضًا ماليًا على الفسخ؛ لوجود العيب في الزوج(١).

٢/ الخلع: وهو افتداء المرأة من زوجها الكارهة له بهال تدفعه إليه ليتخلى
 عنها؛ وللخلع شروط ثلاثة هي:

أ- أن يكون البغض من الزوجة، فإن كان الزوج هو الكاره لها، فليس لـه أن يأخذ منها فدية، وإنها عليه أن يصبر عليها، أو يطلقها إن خاف أن يظلمها.

ب- ألا تطلب الزوجة الخلع حتى تبلغ درجة من المضرر تخاف معها أن لا تقيم حدود الله تعالى في نفسها أو في حقوق زوجها.

ج- ألا يتعمد الزوج أذية الزوجة حتى تخالع منه، فإن فعل فلا يحل له أن يأخذ منها شيئًا أبدا، وهو عاص^(۲)، ودليله قوله تعالى: ﴿ ٱلطَّلَقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكُ عِمْعُرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنِ ۗ وَلَا يَحِلُ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيئًا لِكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيئًا لِلَا أَن يَخَافَ أَلًا يُقِيما حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُناحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَلًا يُقِيما حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا أَوْلَاكِ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴾ (٣) ومن السنة ما أخرجِه البخاري في صحيحه في كتاب فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴾ (٣)

⁽١) ينظر: المغنى (٧/ ٢٩)، مغنى المحتاج (٣/ ١٦٥)، سبل السلام (٣/ ١٣٦).

⁽٢) ينظر: بداية المجتهد (٢/ ٥٠)، المغني (٧/ ٢٦٤)، المبدع (٧/ ٢١٩)، روضة الطالبين (٥/ ١٥٣)، شرح فتح القدير (٤/ ٢١٤)، تنبيه الأبرار بأحكام الخلع والطلاق والظهار لعلي الطهطاوي.

⁽٣) البقرة: (٢٢٩).

وانظر تفسير الآية في: تفسير الطبري (٢/ ٦٣ ٤) أحكام القرآن لابـن العـربي (١/ ٢٦٥)، أحكـام القرآن للبصاص (٢/ ٩٠)، تفسير القرطبي (٣/ ١٣٩).



الطلاق، باب: الخلع، وكيف الطلاق فيه، وقول الله تعالى: ﴿ وَلَا يَحِلُ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيَّا إِلَّا أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ من حديث ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي عَلَيْه، فقالت: يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام. فقال رسول الله عَلَيْه: "أتردين عليه حديقته ؟" قالت: نعم. قال رسول الله صلى عليه وسلم: "اقبل الحديقة، وطلقها تطليقة".

٦/ من المفارقات العجيبة: في الوقت الذي تحتج فيه المرأة الناعقة بأقوال الغربيين على الطلاق، تحتج المرأة الإنجليزية على أبدية النزواج، وتتضرر المرأة الأمريكية من مساواتها بالرجل فيه، وقد بلغت نسبة الطلاق في أمريكا أكثر من ٥٠٪، و ٦.٩٪ في بلجيكا(١).

إن جَعْلَ الطلاق حقًا للمرأة والرجل على السواء، يتم إيقاعه عند القضاء، مغالطة للواقع، وزج بالمرأة في براثن العذاب؛ لما تقدم ذكره وبها سيضرب من مثال؛ لنفترض أن زوجًا ما أراد أن يطلق زوجته، وعزم على ذلك عزمًا وثيقًا لا رجعة فيه، فقيل له: اذهب إلى القاضي لتعرض عليه ما تريد، فذهب إليه، واجتهد بداهة في تجريح الزوجة؛ ليقتنع القاضي، ويحكم له بالطلاق الذي يريده، وسيسأل القاضي الزوجة، وستجتهد هي الأخرى في تجريح الزوج ردًا على ما فعل، ودفاعًا عن نفسها، وهنا سيكون القاضي بين احتمالين لا ثالث لهما:

⁽۱) نقلاً عن مقال د. صلاح الدين عبد الحميد رئيس المركز الأمريكي للبحوث الإسلامية في واشنطن من مجلة الوفاق الإلكترونية بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٤٢٦هـ. وانظر حقائق وإحصائيات حول المرأة في الغرب في دراسة "المرأة الغربية رؤية من الداخل" في مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية.



الأول: أن يقتنع بوجهة نظر الزوج فيطلق، وهنا لا نكون قد فعلنا شيئًا سوى الإساءة إلى العلاقة الزوجية التي كانت بينهما إساءة يبعد معها أن تعود علائق المودة والرحمة، بخلاف ما لو كان قرار الطلاق مفردًا لا تشهير فيه ولا فضيحة؛ إن سلب الأزواج سلطة الطلاق وإعطاءها للمحاكم محادة لله ورسوله، وعصيان لشريعته، كما أن أصحاب العقول السليمة يمجونها إذ لا يمكن أن تكون نتائجها سوى ما حدث في أوروبا من تشهير، وفضح للخلافات الأسرية المخجلة، والوقائع الزوجية السيئة في المحاكم علانية.

الاحتمال الثاني: أن لا يقتنع القاضي بالطلاق، فيحكم برفضه، ويأمرهما باستمرار العيش معًا (دون إرادة الزوج على الأقل) وهنا نسأل: ما هي القوة التي يملكها القاضي أو غيره لجبر الرجل على العيش الكريم مع زوجه، ومعاشرتها بالمعروف ؟ هل سيسكن معها رجل شرطة ؟ أم أن المراد هو حملها على الانفصال الجسدي المشروع في القوانين الغربية (۱)؟، والذي يتخذ كل منها فيه لنفسه رفيقًا آخر، وخدنًا؟!!.

إن نظام الإسلام في الطلاق، ورسم منهجيته نظام عادل لا يباريه أي نظام، كيف وهو نظام رب العالمين: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾.

وفي كل ما تقدم لابد أن نفرق بين جمال النظام وعدالته، وسوء استخدامه، ولا يحاكم الدين من خلال تصرفات أفراده؛ لأن هذا خلاف النهج العلمي السليم.

ولأن كل نظام في الدنيا قابل لأن يساء استعماله، وكل صاحب سلطة عرضة لأن يتجاوزها إذا كان سيء الأخلاق، ضعيف الإيمان، ومع ذلك فلا يخطر على

⁽١) يُنظر: (الزواج قيامه وآثاره وانقضاؤه في القانون الفرنسي) ص (٢٢٤)، مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة (١٣٥ – ١٣٦).



البال أن تلغى الأنظمة الصالحة، أو ينادي بإلغائها؛ لأن بعض الناس يسيء استعالها، ويتجاوز حدود صلاحيته.

إن الإسلام أقام دعامته الأولى في أنظمته على يقظة الضمير المسلم، واستقامته، ومراقبته لربه، وسلك في سبيل تحقيق ذلك أقوم السبل، وإذا رجعنا إلى قاعدة الترجيح بين المصالح والمفاسد، لرأيت أن مصالح إعطاء الرجل حق إيقاع الطلاق تترجح على مفاسد نزعه منه، أو إشراك غيره معه (١).

* وفي ختام هذا المطلب أهمس في أذن الزوجين قائلة: إن الزواج قد شرعه الله لحكم سامية، ترجع إلى تكوين الأسر، وتكوينها إنها يكون بالمحافظة على سلامة الحياة الزوجية التي يجد الإنسان في ظلها الوارف السكينة القلبية، والتي يتبادل الزوجان في بهوها الفسيح روح المودة والمحبة، والتي يزدهر في جوها التقي نبت البنين والبنات، فينمو ويثمر؛ ليكون أثرًا صالحًا للوالدين، ولأمتها إن هذه الحياة أسمى من أن يسقط عمدها، ويخر سقفها، ويقطع سببها؛ لنزاع تافه، ونزعة طائشة فلا المرأة تسمع رغبة زوجها، ولا هو يصبر عليها، في حين حضور الشيطان للإفساد بينها، فينجح في مهمته، ويندفع الرجل لإيقاع سلاحه "الطلاق" ليقطع ما أمر الله به أن يوصل، ثم لا يلبشان أن يمتلكها الأسمى والندم، فيذهب بالقلب والشعور ما يريانه على وجوه أطفالها من الحزن والحيرة، ومظاهر اليتم والتشرد وهما على قيد الحياة، فالله الله في رعاية الميثاق الغليظ، والسكن والمودة.



⁽١) راجع تفصيل القضية في (المرأة بين الفقه والقانون) للدكتور مصطفى السباعي (١٢٢–١٤٧).









CH (

الخاتمة والتوصيات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله على ما أتم وأنعم، وأعطى وأكرم، الحمد لله أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا.

وبعد أن منَّ الله علي بوافر فضله، وعظيم كرمه بإنهاء هذا البحث وهو "حقوق المرأة في الكتاب و السنة النبوية" تبين أن ما وصلت إليه البشرية في مسيرتها الطويلة من مكاسب للمرأة قد تضمنته نصوص الكتاب الكريم، وصحيح السنة، والقواعد والمقاصد العامة في دين الإسلام.

بل إنه مما يظهر جليًا أنه لا شيء في نصوص السرع يعوق مسيرة المرأة نحو مزيد من الأخذ بأسباب الكرامة الإنسانية، والتطور الحياتي النافع، بل إن مجموع ما تضمنه الإسلام هو وحده الصالح لقيادة مسيرتها في هذا الطريق نحو آفاق أرقى.

لقد حق لك أيتها المسلمة أن تتباهي وتفاخري نساء العالمين بها أسداه الإسلام إليك من تكريم، واحذري أن تبدلي نعمة الله كفرًا، وتستبدلي الذي هو أدنى بالذي هو خير؛ إنك المرأة التي تهز المهد بيمينها، والعالم بيسراها، فربها ضُمّت معاطف ثوبك على رجل الدنيا وواجدها، وما ينبئك لعل هناك أمة متعشرة تنتظر النّصفة من وَضَح رأيه، وفيض بيانه.

إن قضية المرأة تحتاج إلى تحرير وتدليل وتعليل؛ ولن تجد تحريرًا مدعمًا بالتدليل والتعليل كما جاء في شرعة الإسلام، حيث حفظ لها كرامتها وسلامتها



مراعيًا استعدادها الفطري، وتكوينها الخلقي.

ولم يناد بمساواتها؛ لأن كل مساواة ليست بعدل؛ إذا قضت بمساواة الناس في الحقوق على تفاوت واجباتهم، وكفاياتهم، وأعمالهم، وإنها هي كل الظلم للراجح والمرجوح.

وليس من العدل أو المصلحة أن يتساوى الرجال والنساء في جميع الاعتبارات، مع التفاوت بينهم في الحقوق والواجبات.

وهكذا يجد كل صاحب بصيرة وعاقل منصف متجرد من اتباع الهوى المعمي للبصيرة أن هناك فروقًا بين النوعين الذكر والأنثى، بعضها جذري يتعلق بأصل الخلقة، وبعضها مشتق من ركائز الفطرة، وبعضها مكتسب من طريق النشأة، وما مثل من يدعو إلى المساواة بين النوعين مساواة تامة إلا: ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنْعِقُ مِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُ المُحَمِّ عُمْى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (١) صم عن سماع الحق، بكم لا يتفوهون به، عمي عن رؤية مسلكه.

لابد أن تعي كل مسلمة أن دعاوى تحرير المرأة قامت في مجتمعات غربية لا تقيم لها وزنًا، ولا ترفع لها قدرًا، وكعادة كل دعوة خلت من التأصيل، وأسست بنيانها على شفا جرف هار، ننتظر إن شاء الله أن ينهار، وقام بإشعال فتيلها، وإذكاء نارها أناس همهم إشباع شهواتهم، وتضخيم أرصدتهم، وكانت النتيجة على تلك الموعودة بالتحرير، والمغررة بالمساواة أن باتت جسدًا بلا روح، وكيانًا متحررًا من مشاعر الفطرة، وانطلقت بلا تعقل ولا تفكر إلى مسالك أوردتها المهالك، وصارت سلعة تباع وتشترى، وورقة رابحة لعبدة الدولار والدينار، وتوجر

⁽١) البقرة: (١٧١).



بأنو ثتها باسم التقدم، وكشفت عورتها أمام المصورين باسم التمدن، وسلب اسم أبيها وأضيفت إلى اسم زوجها باسم الحرية. وانتقلت هذه الدعوة -زعموا- حريـة المرأة إلى البلاد الإسلامية وبخاصة العربية على أيدي المستشرقين العرب الذين تأثروا بالغرب، وعاشوا فيه، ورجع الدعاة إلى أبواب جهنم إلى مجتمعاتهم بلسان عربي ينطق فكرًا غربيًا، ينادي بإخراج المرأة، وتغيير نمط الحياة السائد في المجتمع الذكوري، وأن تخرج حين تريد، وتعود كيفها تريد، وتخالط الرجال على كل صعيد، وجاءت دعوة "الحرية" مغلفة مضببة من وراءها دوافع خطيرة أهمها المدعوة إلى تحطيم الأسر، وتدمير الأخلاق، والقيم الإنسانية، وإشاعة الفاحشة في الذين آمنوا في محاولة من أتباعها للقضاء على الإسلام، والذين تبنوا الـدعوة إلى هـذه الحريـة-زعموا- يعانون من مشكلة في التركيبة الفكرية، وغبش في الرؤيـة الثقافيـة في أقـل الحالات، ومشكلة هذه الثقافة أنها بحكم الشدّ الذي يتنازعها بين الأصالة والمعاصرة أصاب فكر أصحابها شرخ حاد، وشاء الله أن يمتحن قلوب أمة الإسلام عامة بمثل أولئك النذين ثاروا على التراث - كنذا زعموا- وإنها هو الإسلام وتعاليمه باسم التقدمية -أعنى الغربية- ووجهوا خطابهم إلى المرأة للتحرر، ولاقت هذه الدعوة أرضًا في بلاد الإسلام حين ضعفت صلة المسلمين بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وبدأت المؤثرات البيئية، والتقاليد الاجتماعية، والأعراف الجاهلية تزاحم الأصول الشرعية، وتشوه معالم الدين، وصودرت كثير من الحريات باسم الهوى لا بأمر الله، ونالت المرأة النصيب الأوفر منها، وضيق عليها الخناق حتى سلبت حقوقها الشرعية فصار دعاة المرأة بين موقفي الإفراط والتفريط، والغلو والتقصير، والمهاجم والمدافع.

في حين أن الإسلام جعل للمرأة قضية ثابتة، لها حقوقها وعليها واجباتها،



ولا تتقاضى حقًا، ولا تتلقى واجبًا من مخالب الفتنة الجامحة، ولا من براثن المصنع الشحيح؛ وإنها هي صاحبة هذه الحقوق والواجبات لأنها من خلق الله، على قسطاس المساواة العادلة بين الحقوق والواجبات على سنة التقسيم والتعاون لا على سنة الشقاق والتناضل بالمطالب والحقوق.

نعم لا جدال في الوظيفة المثلى التي تستقل بها المرأة، وهي حماية البيت في ظل السكينة الزوجية من جهاد الحياة، وحضانة الجيل المقبل لإعداده بالتربية الصالحة لذلك الجهاد، وليست هذه الحصة بأصغر الحصتين: ليس تدبير السكينة في الحياة بأهون من تدبير الجهاد، وليس العمل الصالح لسياسة الغد بأهون من العمل الصالح لسياسة اليوم.

ولربها ضل بعض القوم الطريق فركب كل من الجنسين رأسه في اللجاجة والشحناء: حقي وحقك، وكفايتك، وسلاحي وسلاحك، وانتصاري وهزيمتك، على النحو الذي سبقنا إليه الغرب القديم والحديث غير محسود على سبقه.

ولكن الأمر الذي نحن منه على أتم يقين أن من سلك هذا الطريق فقد ضل، وسيرد طائعًا أو كارهًا إلى سوائه، بعد أن ذاق وبال خطئه، وأوغل مجتمعه في ضلالته (١).

وبها أني امرأة أعيش في أوساط النساء، وأتنفس مشكلاتهن، وأعي حاجاتهن، وليس راء كمن سمع، أدرك قضيتين رئيسيتين:

أولهما: جهل المرأة بحقوقها الشرعية التي منحها الإسلام إيّاها، أو معرفتها

⁽١) ينظر: المرأة في القرآن للأستاذ:عباس محمود العقاد (١٣٥).



وضعف المطالبة بها، أضف إلى الجهل بها يراد منها لا سيها في مثله هذه الأوقات من دعاة التغريب ومؤتمرات المرأة (١٠).

ثانيهما: تسلط بعض الرجال على النساء، وعدم التزام الدليل، والاقتداء بسيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه، وتغليب العادات والتقاليد الاجتماعية على المفاهيم الشرعية، ويوظفون النصوص الشرعية كما يهوون، ويقتطعون منها ما يرون (أَفَتُوْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكُفُرُونَ بِبَعْضٍ).

ومثل مجتمعاتنا الإسلامية كمثل أي مجتمع خلقه الله لا يخلو من مشاكل تريد حلولاً عاجلة أو آجلة؛ إن النظرة المثالية إلى مجتمعاتنا، وإدعاء أنها مجتمعات لا مشاكل فيها دعوى كاذبة يكشف عوارها وسوءتها الواقع، وتصويرها بأنها مجتمع غاب يأكل قوية ضعيفه، زور وبهتان -أيضًا- يفضحه واقع كثير من أبنائه ونسائه، والله أمرنا بالعدل فقال: (وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا).

إن لدينا مشكلات تحتاج إلى علاج، وعلاجها بالرجوع إلى الكتاب والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين، وتذكر قول رسول الله على أخر حياته في حجة الوداع: "وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله "(٢) وموعظته البليغة التي ذرفت منها عيون الصحابة، ووجلت قلوبهم، وسألوه قائلين: كأن هذه موعظة مودع، فهاذا تعهد إلينا؟ فقال: "أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن عبدًا حبشيًا، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات

⁽١) أنصح أختي المسلمة بقراءة رسالة الدكتورة للباحث فؤاد العبد الكريم "قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية دراسة نقدية في ضوء الإسلام".

⁽٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٨٩٠) ١٢١٨.



الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة "(١).

والأخذ بكل مفيد لا يتنافى مع ثوابتنا الشرعية، أو يمس هويتنا الإسلامية. وأَخْلُصُ في خاتمة البحث إلى هذه التوصيات:

1/ نشر موقف الإسلام من المرأة عالميًا، وذلك من خلال مبادرات إسلامية لعقد مؤتمرات عالمية عن قضايا المرأة، والأسرة، وحقوق الإنسان من منظور شرعى، تتبناها جهات إسلامية معتبرة.

٢/ قيام القيادات النسائية المسلمة التابعة للجهات الحكومية أو الخيرية، بتحمل المسؤولية، والتنسيق فيها بينها؛ لإصدار وثيقة للأسرة المسلمة، تؤصل فيها الرؤية الشرعية حول المرأة وحقوقها في الإسلام.

٣/ القيام بالمناشط الدعوية التثقيفية من قبل مؤسسات المجتمع ووسائل الإعلام لتعريف المرأة بحقوقها الشرعية، والآليات المتبعة للوصول إلى هذه الحقوق، يقدمها كبار العلماء وطلبة العلم، والقضاة، والمسؤولون.

٤/ ضرورة إعادة النظر في خطط تعليم المرأة، بحيث تتفق مع طبيعة المرأة
 من ناحية، وظروف المجتمع، واحتياجات التنمية من ناحية أخرى.

٥/ اعتهاد إدخال الأسرة في مناهج التعليم في المرحلة المتوسطة والثانوية للبنين والبنات، ويشتمل هذا المنهج -كصيغة مقترحة- على: مكانة المرأة في الإسلام، والمفهوم الشرعي للعلاقة بين الرجل والمرأة، وحقوق كل منهما وواجباته، والوسائل الفعالة في تربية الأولاد، وعلاج المشكلات، والشبهات الموجهة للمرأة

⁽۱) أخرجه أبو داود (۶/ ۲۰۰) ٤٦٠٧، وابس ماجمة (۱/ ۱۵) ٤٢، والترمذي (٥/ ٤٤) ٢٦٧٦، والرمدذي (٥/ ٤٤) ٢٦٧٦، وقال: حديث حسن صحيح. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤٦٠٧).



المسلمة وتفنيدها، كما يشتمل هذا المنهج على عرض تاريخي للجهود الرامية لإفساد المرأة والأسرة، وعولمة الحياة الاجتماعية -عمومًا- ومن ثم تقديم دراسة عن أحوال المرأة الغربية، وتقديم الإحصاءات المتعلقة بحياتها، ورصد الظواهر في تلك المجتمعات ليتبين لهم أنه الحق.

7/ تكوين هيئات عليا للنظر في كل ما يتعلق بالأسرة من النواحي النفسية، والثقافية، والاجتماعية، والمالية، وتفعيل دور وزارات الشؤون الاجتماعية؛ للقيام بدور فاعل للاستجابة لمتطلبات الحياة.

٧/ تفعيل دور الأئمة والخطباء، وإعطاؤهم دورات شرعية حول حقوق المرأة والرجل وواجباتها، والإيعاز إليهم بتكثيف التوعية حول الموضوع مع التنبيه على خطورة الأيادي التغريبية على المجتمعات الإسلامية، أو طغيان العادات والتقاليد على المفاهيم الشرعية.

٨/ ضرورة العمل على إيجاد مؤسسات نسائية متخصصة (شرعيًا - تربويًا - اقتصاديًا) من شأنها أن تحفظ حقوق المرأة، وتتبنى الدفاع عن قضاياها، وتسهم في توفير الحصانة الشرعية والفكرية، والبناء التربوي للمرأة السلمة.

٩/ إنشاء مركز متخصص للدراسات والبحوث يتعلق بشؤون المرأة والأسرة في الإسلام يتناول النواحي الشرعية والاجتهاعية والنفسية، يستقطب الثلة المتميزة من الباحثين والباحثات؛ لإثراء المجتمع بالدراسات والبحوث التي تقدم النظرة الشرعية الصحيحة لكل ما يتعلق بالمرأة والأسرة ويدرس أوضاع النساء، ومشكلاتهن، ويقدم الحلول المناسبة لهن، ويركز على الآليات المتبعة للحصول على هذه الحقوق، ويعطى تصورات دقيقة عن المؤتمرات الدولية للمرأة، وما ترمى إليه،



كما يحرص هذا المركز على تقديم الاستشارات المجانية للأسرة المسلمة.

١٠ إصدار مجلات علمية متخصصة فيها يتعلق بالمرأة في الإسلام، وتكثيف توزيعها، وإقامة المسابقة عليها.

۱۱/ لابد للعلماء والدعاة إلى الله والكتاب أن يقوموا بدورهم، ويزيدوا من نشاطهم في مختلف أقطار العالم الإسلامي؛ لتصحيح بعض الأفكار والمارسات والعادات والتقاليد الاجتماعية التي ليست من الإسلام، واستغلها أعداؤه؛ لطرح شبههم وتوصياتهم باسم حقوق المرأة.

ولابد من إيصال هذه الرسالة -بنفس المستوى من الحرص والقوة- إلى الغرب، حتى لا يتهم الإسلام من خلال ممارسات بعض أفراده، وهو منها براء.

١٢/ مناصحة الغالين والجافين في حقوق المرأة، وبيان الموقف الصحيح منها من خلال مؤتمرات حوارية تعقد بين الطرفين يديرها علماء متخصصين في القضايا الشرعية، بهدف تصحيح الفكر لدى كل منهما.

۱۳/ عقد مؤتمرات خاصة بالمرأة تدعى إليها الكوادر النسائية المتخصصة من كافة أنحاء العالم الإسلامي لمناقشة مشكلات المرأة، ووضع الحلول المناسبة لها، على أن يتبنى المؤتمر إحدى الجهات الإسلامية المعتبرة.

١٤/ العمل على توحيد الجهود الإسلامية من خلال المؤتمرات واللجان، والمنظات الحكومية وغير الحكومية من أجل استكمال النقص، وصياغة مواقف إسلامية موحدة إزاء ما تتضمنه المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة، والتي تشار فيها قضايا المرأة.

١٥/ إنشاء قناة إعلامية تهتم بقضايا المرأة والأسرة ، وتقدم البرامج النافعة والتوجيهات الناجعة ، والحوارات الأسرية المثمرة ، والبرامج الترفهيه الهادفة،



ومعالجة مشكلات المرأة المعاصرة.

وختامًا فإنه لا فلاح للذكر والأنثى إلا برجوع كل منها لكتاب الله وسنة رسول الله على وقيامه بواجباته، وستأتيه حقوقه تبعًا؛ وليحذرا كل الحذر من مخالفة أوامر الله ورسوله على لأن في مخالفتها الغواية والضلال، ولتعلم المرأة أن الإصلاح منها فهي مربية الرجل، وحاضنته؛ فلتزرع فيه تعاليم الدين الموصية بالمرأة على اختلاف درجة قرابتها؛ لتقطف حقوقها كاملة.

يقول تعالى: ﴿ لَقَدْ أَنْوَلْنَا ءَايَن مُّبَيِّنَا وَاللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنُهُم مِّن مُسْتَقِيمٍ ﴿ وَمَا أُوْلَتِهِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَإِذَا دُعُواْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُم بَيْنَهُم بَعْدِ ذَالِكَ وَمَا أُوْلَتِهِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَإِذَا دُعُواْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُم بَيْنَهُم إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُعْرِضُونَ ﴿ وَإِن يَكُن هَمُ الْحَقُّ يَأْتُواْ إِلَيهِ مُذْعِنِينَ ﴿ وَإِن يَكُن هَمُ الْحَقُ يَأْتُواْ إِلَيهِ مُذْعِنِينَ ﴿ وَيَعُولُوا عَنِينَ اللَّهُ عَلَيْهِم مَرَضًا أَم الرَّتَابُواْ أَمْ يَخَافُونَ أَن الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيحَكُم اللَّهُ عَلَيْهِم مُرَضًا أَم الرَّابُواْ أَمْ يَخَافُونَ أَن الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولُهِ لِي لِيَحْكُم اللَّهُ عَلَيْهِم مُّ الظَّلِمُونَ ﴿ وَمَن يُطِع اللَّهُ عَلَيْهِم أَلُولُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُولَتِهِكَ هُمُ اللَّهُ فَلِحُونَ ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَن يُطِع اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَن يُطِعِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَن يُطِع اللَّه وَرَسُولُهُ وَيَتَقُهِ فَأُولَتِهِكَ هُمُ الْفَآبِرُونَ ﴾ (١٠).

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتـوب إليك.





⁽١) النور: (٢٦-٥٢).









) فهرس الآيات

رقم الصفحة	رقم الآية	الســـورة	الآيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٩	40	البقرة	﴿ وَقُلَّنَا يَتَادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجِئَّةَ وَكُلَا مِنْهَا
			رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾
498	77	البقرة	﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ
			وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُرْ ﴾
797	٣٧	البقرة	﴿ فَتَلَقَّىٰ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَنتِ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُ مُو
			ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾
197	*	البقرة	﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِحَنْيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾
701	179	البقرة	﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَابَ وَٱلْحِكَمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ﴾
1.7	- ۱ ۷ •	البقرة	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَاۤ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَاۤ
	1 1 1		أُلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾
V17	۱۷۱	البقرة	﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنْعِقُ هِمَا لَا يَسْمَعُ
			إِلَّا دُعَآءً وَيِندَآءً صُمٌّ بُكم عُمْى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ٢٠٠
717	١٨٧	البقرة	﴿ وَأَنتُمْ عَلِكِفُونَ فِي ٱلْمَسَلِجِدِ ﴾
	۱۸۷	البقرة	﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأُنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾
٥٢٧	١٨٨	البقرة	﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ أُمُواٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَنطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى
			ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا ﴾



رقم الصفحة	رقم الآية	الســـورة	الآيـــــة
797	1/19	البقرة	﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبَيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾
١٠٨	717	البقرة	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۗ وَعَسَىٰ أَن
			تَكْرَهُواْ شَيًّا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾
٧٠٣	717	البقرة	﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ
			ا ٱسْتَطَبغُوا ﴾
7 • 8	771	البقرة	﴿ وَلَا تُنكِحُوا ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ﴾
14.	777	البقرة	﴿ وَيَسْئِلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذَّى فَٱغْتَرِلُواْ
			ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِ﴾
1.7	-777	البقرة	﴿ وَيَسْفَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱغْتَرِلُواْ
	777		ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِ ﴾
٤٢	۸۲۲	البقرة	﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةً ﴾
٤٠٤	777	البقرة	﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِي عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ
			دَرَجَةٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾
٥٤	779	البقرة	﴿ ٱلطَّلَقُ مَرَّتَانَّ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنِ ﴾
017	779	البقرة	﴿ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفِ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنِ ﴾
٥٣٧	74.	البقرة	﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا
			غَيْرَهُ وَ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ مَآ أَن ﴾
017	741	البقرة	﴿ فَأَمْسِكُوهُ نَ يَمَعْرُونِ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ مِمَعْرُونٍ ۚ وَلَا
			تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُواْ ﴾



رقم الصفحة	رقم الآية	الســورة	الآيـــــة
٥٣٨	747	البقرة	﴿ وَإِذَا طَلَّقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن
			يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾
711	744	البقرة	﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَندَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لَمَنْ أَرَادَ
			أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسُوتُهُنَّ
			بِٱلْعَرُوفِ﴾ البقرة
٤٧٨	744	البقرة	﴿ وَعَلَى ٱلْمُوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمُعْرُوفِ ﴾
171	747	البقرة	﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُرْ إِن طَلَّقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾
٤٧٩	747	البقرة	﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُ ، وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُ ، ﴾
2 4	777	البقرة	﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُرْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ
			تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾
٤٧٣	747	البقرة	﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبُلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ ﴾
٤٥	777	البقرة	﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْ ﴾ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾
۲۸	78.	البقرة	﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً
ļ			لِّأَزْوَ جِهِم مَّتَعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾
٤٧٤	781	البقرة	﴿ وَلِلْمُطَلَّقَتِ مَتَنَّ إِلَّهُ مَرُوفِ ﴾
٥٢٠	۲۸۰	البقرة	﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾
757	7.7.7	البقرة	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ
			مُسَمَّى فَا كُتُبُوهُ ﴾
7.7.7	7.7.7	البقرة	﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا



			
رقم الصفحة	رقم الآية	الســورة	الآيــــة
			رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ ﴾
4.4	7.7.7	البقرة	﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَنهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَنهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾
777	7.7.7	البقرة	﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾
7.7.7	77.7	البقرة	﴿ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَادَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ٓ ءَاثِمٌ ۗ
			قَلْبُهُ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾
791	٧	آل عمران	﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْخٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ
			آبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾
198	١٨	آل عمران	﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُ لِآ إِلَنهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَتْهِكَةُ وَأُولُوا ٱلْعِلْمِ
			قَآبِمًا ﴾
777	77-40	آل عمران	﴿ إِذْ قَالَتِ آمْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْبِي
			مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِيّى ﴾
777	47	آل عمران	﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكُرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾
٤٣٠	٦١	آل عمران	﴿ فَمَنْ حَآجٌكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ
			تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُرْ ﴾
۱۷٦	97	آل عمران	﴿ وَبِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ
			سَبِيلًا ﴾
۸١	190	آل عمران	﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَنمِلٍ مِّنكُم
			مِّن ذَكَرٍ ﴾
0	1	النساء	﴿ يَنَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسِ
			وَ حِدَةٍ ﴾



رقم الصفحة	رقم الآية	الســـورة	الآيـــــة
44	٣	النساء	﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم ﴾
VYV	٣	النساء	﴿ وَإِنَّ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي ٱلْيَتَنَّىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ
			لَكُم مِّنَ ٱلبِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَثَ وَرُبِّعَ ﴾
٤٠١	٤	النساء	﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ ﴾
10+	٤	النساء	﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾
1 • ٢	٥	النساء	﴿ وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أُمُّوا لَكُمُ ﴾
001	٦	النساء	﴿ وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَهِيٰ حَتَّى إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنَّ ءَانَسَّتُم ﴾
٥٣٨	٧	النساء	﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ
			وَلِلنِّسَآءِ ﴾
040	11	النساء	﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيَ أُولَندِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
			ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ ﴾
०४९	11	النساء	﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱتَّنتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكَّ ﴾
101	١٢	النساء	﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أُزْوَجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ
			ا وَلَدُّ ﴾
०४९	١٢	النساء	﴿ وَلَهُ نَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَّتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌّ ﴾
٥٤٠	١٢	النساء	﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُرَ أَخُّ أَوْ
			اً خُت ﴾
٧٥	10	النساء	﴿ وَٱلَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَنجِشَةَ مِن نِّسَآبِكُمْ
			فَآسْتَشْرِدُواْ ﴾



			
رقم الصفحة	رقم الآية	الســورة	الآيـــــة
٥٢	19	النساء	﴿ وَعَاشِرُوهُ نَ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾
774	19	النساء	﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَن
			تَكْرَهُواْ شَيًّا وَجَعْلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾
٦٠٨	19	النساء	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا
			وَلا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾
٤٥٨	71-7.	النساء	﴿ وَإِنْ أَرَدتُمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ
			إِحْدَنْهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيَّا ۚ غَلِيظًا ﴾
207	71-7.	النساء	﴿ وَإِنْ أَرَدتُهُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ
			إِحْدَنْهُنَّ قِنطَارًا ﴾
200	7 8	النساء	﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَالِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأُمْوَالِكُم
}			مُّحْصِنِينَ غَيْرُ مُسَافِحِينَ ﴾
200	40	النساء	﴿ فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ
			بِٱلْمَعْرُوفِ﴾
٤١٨	44	النساء	﴿ وَلَّا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِ عَبَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾
٤١٨	47	النساء	﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمًا ٱكْتَسَبُواْ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمًا
			ٱكْتَسَبْنَ وَسْئَلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِ مَ ﴾
730	74	النساء	﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ
			بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضِ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمُوالِهِمْ ﴾
٥٣٠	78	النساء	﴿ وَٱلَّٰتِي تَحَافُونَ نُشُوزَهُرِ ۗ فَعِظُوهُرِ ۗ وَٱهْجُرُوهُنَّ



رقم الصفحة	رقم الآية	الســورة	الآيـــــة
,			(#3 A ? T (· · ?T .
			فِي ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ ﴾
44.	78	النساء	﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ
			بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾
۷۱٤	40-45	النساء	﴿ فَٱلصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ۗ
			وَٱلَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُر ۗ فَعِظُوهُر ۗ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي
			ٱلْمَضَاجِعِ﴾
٦٠٧	٥٨	النساء	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَنَّنِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا
			حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا
			يَعِظُكُر بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿
7.4	٥٩	النساء	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ وَأُولِي
			ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۗ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ
			وَٱلرَّسُولِ إِن ﴾
٥٦٠	97	النساء	﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَّا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةً ﴾
١٨٤	٩٧	النساء	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّنِهُمُ ٱلْمَلَّيِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ
			كُنتُم قَالُواْ ﴾
١٨٤	99-91	النساء	﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَانِ لَا
			يَسْتَطِيعُونَ ﴾
٤٢٠	118	النساء	﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَنْهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ
			مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَجِ بَيْرَ لَانَّاسِ ﴾



رقم الصفحة	رقم الآية	الســورة	الآيـــــة
۸۱	371	النساء	﴿ وَمَنِ يَعْمَلُ مِنَ ٱلصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنتَىٰ وَهُوَ
			مُؤْمِنٌ ﴾
44	177	النساء	﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾
V71	171	النساء	﴿ وَإِنِ آمْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا
			جُنَاحَ عَلَيْهِ مَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾
377	179	النساء	﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُواْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ
			فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ۚ وَإِن
			تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ٢٠
717	140	النساء	﴿ يَتَأَيُّنَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ
			وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ ﴾
٧٠٨	181	النساء	﴿ وَلَن يَجْعَلَ آللَّهُ لِلْكَلْفِرِينَ عَلَى ٱلْوَّمِنِينَ سَبِيلاً ﴿ ﴾
٥٤٠	١٧٦	النساء	﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَنَاةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤُا
			هَلَكَ لَيْسَ ﴾
0 & +	177	النساء	﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤُا
			هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ وَلَهُ أَخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾
۲۸۳	٨	المائدة	﴿ يَتَأَيُّهُمُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ
		i i	بِٱلْقِسْطِ ۗ ﴾
7.7	17	المائدة	﴿ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَانَهُ، شُبُلَ ٱلسَّلَعِ
			وَيُخْرِجُهُم مِنَ ٱلظُّلُمَتِ﴾



رقم الصفحة	رقم الآية	الســورة	الآيــــــة
٦٧	٣٨	المائدة	﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَآقَطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءً ﴾
١٦٥	٤٥	المائدة	﴿ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ ﴾
٣٩	178	الأنعام	﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةً وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾
44	179	الأنعام	﴿ وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَنذِهِ ٱلْأَنْعَدِمِ خَالِصَةً
			لِّذُكُورِنَا ﴾
101	101	الأنعام	﴿ وَلَا تَقْتُلُواْ أُوْلَكَ كُم مِّنَ إِمْلَتِي ﴾
०४९	۱۰۸	الأنعام	﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِيرَ ۖ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ
			عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمِ ۗ ﴾
791	77-19	الأعراف	﴿ وَيَتَعَادَمُ ٱسْكُنَّ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلًّا مِنْ حَيْثُ
	<u>.</u>		شِئْتُمَا ﴾
٦٢	**	الأعراف	﴿ وَنَادَنِهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل
			لَّكُمَاۤ إِنَّ ٱلشَّيْطَنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾
Y 9 V	77	الأعراف	﴿ قَالًا رَبَّنَا ظَامَنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا
			لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾
47.5	17-10	الأنفال	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا
			تُوَلُّوهُمُ وَمَأْوَلِهُ جَهَنَّمُ وَبِثْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾
710	7 £	الأنفال	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱسْتَحِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ
			لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾
791	0	التوبة	﴿ فَاقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾



رقم الصفحة	رقم الآية	الســورة	الآيـــــة
409	٦	التوبة	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ ﴾
4718	٣٨	التوبة	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُرْ إِذَا قِيلَ لَكُرُ آنفِرُواْ فِي
			سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّا قَلْتُمْ ﴾
770	٤١	التوبة	﴿ آنفِرُواْ حِفَافًا وَثِقَالاً ﴾
٤٣٠	٧١	التوبة	﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أُوْلِيَآءُ بَعْضٍ
			يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ،
۸١	٧٢	التوبة	﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِيتِ جَنَّتٍ جَرَّى مِن
			تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ﴾
717	111	التوبة	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأُمْوَا لَهُم
			بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ﴾
197	٩	الحجر	﴿ إِنَّا خَنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَكَ لِفَطُونَ ۞﴾
۲	٧٢	يوسف	﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا يِلَّهِ ﴾
7.	1	يوسف	﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ
			ٱلْبَدْوِ﴾
٥٢	٤٣	النحل	﴿ فَسْعَلُواْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿ ﴾
٤	٤٣	النحل	﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَا جًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ
			أَزْوَ حِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَنتِ ﴾
40	٥٧	النحل	﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾
۸١	97	النحل	﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ
			فَلَنْحْيِيَنَّهُ حَيَوٰةً ﴾



رقم الصفحة	رقم الآية	الســورة	الآيــــــة
٥٧٠	78-77	الإسراء	﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَّا
			إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ وَقُل رَّتِ
			ٱرْحَمْهُ مَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾
771	٤٠	الإسراء	﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَتِهِكَةِ إِنَتَّا
			إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا ١٠٠
٥٢	٧٠	الإسراء	﴿ * وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَيِّي ءَادَمَ وَحَمَلْنَهُمْ فِي ٱلَّبَرِّ وَٱلْبَحْرِ
			وَرَزَقْنَهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَتِ وَفَضَّلْنَهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنَّ
			خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿ ﴾
٥٨٨	44	الكهف	﴿ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾
٦٨١	-117	طه	﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَتِهِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُواْ إِلَّا
	119		إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿ فَقُلْنَا يَتَادَمُ إِنَّ هَاذَا عَدُوٌّ لَّكَ
			وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُم مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَلَ ١ إِنَّ لَكَ
			أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَوُا فِيهَا وَلَا
			تَضْحَىٰ 🗐 🦫
٦٨٢	- 117	طه	﴿ فَقُلْنَا يَتَادَمُ إِنَّ هَنذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا
	119		يُخْرِجَنَّكُما مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ ٢٠٠٠
790	- ۱۲•	طه	﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَنُّ قَالَ يَتَادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ
	177		شَجَرَةِ ٱلْخُلُدِ وَمُلْكِ لا يَبْلَىٰ ثُمَّ ٱجْتَبَنهُ رَبُّهُ و فَتَابَ
			عَلَيْهِ وَهَدَىٰ 🚍 ﴾



			<u>_</u>
رقم الصفحة	رقم الآية	الســورة	الآيـــــة
٥٨١	40	الأنبياء	﴿ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِ وَٱلْحَيْرِ فِتْنَةً ﴾
١٧٦	٣	الحج	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ
			شَيْطَن مُريدِ ٢٠٠٠
۱۷٦	**	الحج	﴿ وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَىٰ كُلِّ
			ضَامِرٍ ﴾
٥٠	٣.	الحج	﴿ فَٱجْتَيبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأُوتَٰنِ وَٱجْتَيبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴾
777	٧-٣	المؤمنون	وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكُوةِ
			فَنعِلُونَ ﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَنفِظُونَ ﴾ إلَّا عَلَىٰ
			أَزْوَا جِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۞
			فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَالِكَ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ٧٠
٧٥	۲	النور	﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَآجُلِدُواْ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِأْنُهَ
			جَلْدَةً ﴾
٦٩	٤	النور	﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنِيتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ
	}		شُهَدَآءَ ﴾
79	1 7	النور	﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّا
			أَنفُسُهُمْ ﴾
	١٣	النور	﴿ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءً ﴾
77	٣.	النور	﴿ قُل لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَتَحَفَّظُوا
			فُرُوجَهُمْ ۚ ﴾



رقم الصفحة	رقم الآية	الســورة	الآيــــــة
791	٣١	النور	﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَتَحْفَظْنَ
			فُرُوجَهُنَّ ﴾
٣٨	77	النور	﴿ فَآجْتَيبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَنِ وَآجْتَيبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴾
797	77	النور	﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ شَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ۚ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةً أَوْ
			يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيدُ ﴿ ﴾
V11	07-01	النور	﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ عَ
1			لِيَحْكُم بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُولَتِهِكَ هُمُ
			ٱلْمُفْلِحُونَ ١ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ
			فَأُولَتِيِكَ هُمُ ٱلْفَآيِزُونَ ١
277	78-77	النمل	﴿ إِنَّى وَجَدتُ آمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ
}			وَلَهَا عَرْشُ عَظِيمٌ ١
173	77-77	النمل	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلْمَلَّوٰا أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا
			حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴿ ﴾
7.7.7	77	القصص	﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ
			يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ آمْرَأْتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا
			خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَشِقى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا
			شَيْخُ كَبِيرُ ﴿
٤١٠	77	القصص	﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَغْجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴿ ﴾
011	71	الروم	﴿ وَمِنْ ءَايَنتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا



رقم الصفحة	رقم الآية	الســورة	الآيـــــة
			لِّتَسْكُنُواْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾
٧١٠	71	الروم	﴿ وَمِنْ ءَايَىٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا
			لِّتَسْكُنُواْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي
			ذَ لِكَ لَا يَنتِ لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ ١٩٠٠
٥٧٢	1 &	لقهان	وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنَّا عَلَىٰ وَهَنِ
			وَفِصَالُهُ رَفِي عَامَيْنِ ﴾
79.	71	الأحزاب	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّلَّازُوا جِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ
			يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَىبِيبِهِنَّ ذَالِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفِّنَ فَلَا
			يُؤْذَيْنُ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۞﴾
- ٤٧٦	۲۸	الأحزاب	﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَا حِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَاوْةَ
770			اً ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ ﴾
79.	44	الأحزاب	﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةً حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ
			يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾
	44	الأحزاب	﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾
127	44	الأحزاب	﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ
			ٱلْبَيْتِ﴾
۸۳	37	الأحزاب	﴿ وَآذْ كُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَتِ ٱللَّهِ
			وَٱلْحِكُمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ١
74	40	الأحزاب	﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَاتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ



رقم الصفحة	رقم الآية	الســورة	الآيــــــة
			وَٱلْمُؤْمِنَاتِ وَٱلْقَانِتِينَ وَٱلْقَانِتَاتِ)
٦٤	٣٦	الأحزاب	﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَ﴾
- ٤٧٧	٤٩	الأحزاب	﴿ يَنَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَتِ ثُمَّ
٥٣٢			طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن ﴾
791	٥٩	الأحزاب	﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْرَ كَبُرُجَ ٱلْجَهِلِيَّةِ
			ا ٱلْأُولَىٰ ۖ ﴾
۸١	٧٣	الأحزاب	﴿ لِّيعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَافِقِينَ وَٱلْمُنَافِقَاتِ
			وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَتِ
٥١	٥٣	الشورى	﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿ ﴾
727	77-77	یس	﴿ يَلِيَّتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿ إِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلِي مِنَ
			ٱلْمُكْرَمِينَ ٢
771	189	الصافات	﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ٢٠٠٠
79	101	الصافات	﴿ أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴾
190	٩	الزمر	﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ
			إِنَّمَا يَتَذَكُّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَبِ۞﴾
787	44	فصلت	﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَلِحًا ﴾
٣٩	14-17	الزخرف	﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا تَخَلُّقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَنكُم بِٱلْبَنِينَ ، وَإِذَا
			بُشِّرَأُحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ﴾
۸۲	19	محمد	﴿ فَأَعْلَمْ أَنَّهُ لِآ إِلَنهَ إِلَّا آللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ إِذَنَّبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ



رقم الصفحة	رقم الآية	الســـورة	الآيــــــة
			وَٱلْمُؤْمِنَاتِ ۗ ﴾
۸١	7-0	الفتح	﴿ لِيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ خَالِبَ جَنَّىتٍ تَجَرِّي مِن تَحْتِهَا
			ٱلْأَنْهَارُ خَلِدِينَ ﴾
٧٠٣	YA	الفتح	﴿ هُوَ ٱلَّذِئَ أَرْسَلَ رَسُولَهُ مِٱلَّهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ
			لِيُظْهِرَهُ وَعَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِ - وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّه
44	۲١	النجم	﴿ أَلَكُمُ ٱلذَّكُرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ۞ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيرَىٰ
			♦
٥٣٣	١	الطلاق	﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ
			وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ ۖ لَا تُخْرِجُوهُنَّ
			مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخَرُجْنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَنحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ
			لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَالِكَ أَمْرًا ﴾
090	٤	الطلاق	﴿ وَٱلَّتِي يَهِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآبِكُرْ إِنِ ٱرْتَبْتُدْ
			فَعِدَّ شُنَّ ثَلَثَةُ ﴾
370	٦	الطلاق	وَإِن كُنَّ أُوْلَنتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْمِنَّ حَتَّىٰ ﴾
٤٩٩	٦	الطلاق	﴿ أَشْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجُدِكُمْ وَلَا
			تُضَآرُّوهُنَّ ﴾
779	٧	الطلاق	﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۗ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ
			فَلْيُنفِقَ مِمَّا ءَاتَنهُ ٱللَّهُ ﴾
۸۳۳	٦	التحريم	﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قُوٓا أَنفُسَكُر ٓ وَأَهْلِيكُر ٓ نَارًا وَقُودُهَا



رقم الصفحة	رقم الآية	الســـورة	الآيــــــة
			ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَتِهِكَةً غِلَاظٌ شِدَادٌ لا يَعْصُونَ
			ٱللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ١٥٠
٤٢٠	٩	الحجرات	﴿ وَإِن طَآبِهُتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ
,			﴿ لَمْ نُكِمًا ﴾
۸۳	11	الحجرات	﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ ﴾
444	79	الطور	﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿
779	١.	الحديد	﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَنتَلَّ ﴾
0 5 4	١	المجادلة	﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تَجُدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي
			إِلَى ٱللَّهِ ﴾
754	11	المجادلة	﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ
			ۮؘۯۘڿؘٮٮڗؙؚؚ۫ؖۘ﴾
777	١.	المتحنة	﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَتُ مُهَاجِرَتِ
			فَامْتَحِنُوهُنَّ ﴾
7771	1.	المتحنة	﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۗ
	:		لَا هُنَّ حِلُّ هُمْمَ ﴾
٤٠٢	١٢	المتحنة	﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لَّا
			يُشْرِكْ رَبَ بِٱللَّهِ شَيُّنا ﴾
٣٣٧	١٤	التغابن	﴿ إِنَّ مِنْ أَزْوَ حِكُمْ وَأُولَندِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ ﴾
٦٧١	7-1	الطلاق	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّ تِرِبَّ ﴾



رقم الصفحة	رقم الآية	الســـورة	الآيـــــة
797	٤	الطلاق	﴿ وَأُولَتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾
779	7	الطلاق	﴿ أَشْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا
			تُضَآرُوهُنَّ لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَّ أُولَنتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ
İ			عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾
779	٧	الطلاق	﴿ لِيُنفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ
}			فَلْيُنفِقْ مِمَّا ءَاتَنهُ ٱللَّهُ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَنها
ł			سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرِ يُسْرًا ۞﴾
701	11	التحريم	﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ
			إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِي ﴾
79.	١٤	الملك	﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۞﴾
7 2 0	Y-1	القلم	﴿ نَ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۞ مَاۤ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ
]	بِمَجْنُونٍ ۞ ﴾
٧٨٦	٣-١	المطففين	﴿ وَيُلُّ لِلْمُطَفِّفِينَ ۞ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ
			يَسْتَوْفُونَ ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ ﴾
Λ٤٤	0	الشرح	﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْفُسْرِيُسْرًا ۞﴾
757	٧-٦	الأعلى	﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَى ﴿ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُ يَعْلَمُ
			ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ ١٩٠٠
7 2 2	0-1	العلق	﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ
			ا قُرَأً وَرَبُّكَ ﴾



رقم الصفحة	رقم الآية	الســورة	الآيـــــــة
414	0 – 8	الماعون	﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِينَ ﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ
			سَاهُونَ ﴾
٧٠٩	٤	قريش	﴿ ٱلَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ١٥











@#(

فهرس الأحاديث

الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
779	ابن عباس	«إلا المستضعفين» قال: كانت أمي ممن عذر الله
٦٧٨	الأسود بن يزيد	أتانا معاذ بن جبل باليمن معلمًا وأميرًا، فسألناه
		عن رجل توفي
V *V	أسهاء بنت أبي بكر	أتتني أمي راغبة في عهد النبي ﷺ، فسألت النبي
۲0٠	ابن جريج	أترى حقًا على الإمام ذلك يذكرهن؟
٦١٧	عبدالله بن عمرو	أتى أعرابي رسول الله علي فقال: =يا رسول الله إن
		أبي يريد أن يجتاح مالي
1.1	أبو هريرة	أتى جبريل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله هذه
٧ ٣٦	ابن عمر	أتى رسول الله ﷺ رجل فقال: يا رسول الله إني
		أذنبت ذنبًا
779	فاطمة بنت قيس	أتيت النبي ﷺ فقلت: أنا بنت آل خالد، وإن
		زوجي فلانًا
٤٠٣	أمية بنت رقيقة	أتيت النبي ر في نسوة من الأنصار نبايعه
١٨١	أسهاء بنت أبي بكر	أتيت عائشة زوج النبي ﷺ فإذا الناس قيام
		يصلون



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
177	عروة	أخبرتني عائشة أنها كانت ترجل – تعني رأس
		ارسول الله ﷺ
VT1	عمرو الشيباني	أخبرنا صاحب هذه الدار، وأومأ بيده إلى دار
		عبدالله، قال: سألت
١٦٧	ابن جريج	أخبرني عبدالله بن أبي مليكة أنهم كانوا يأتون
		عائشة أم المؤمنين
791	عكرمة	اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة إذا
		حاضت، وقد طافت
797	أبو موسى	اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار.
		فقال الأنصاريون
09.	عمر	إذا أجيف الباب، وأرخيت الستور
900	عمر وعليًا	إذا أرخيت الستور، وغلقت الأبواب فقد وجب
١٤٨	ابن عمر	إذا استأذنكم نساؤكم
١٤٨	ابن عمر	إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد
101	زينب امرأة عبدالله	إذا أشهدت إحداكن المسجد
191	عائشة	إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها
174	أنس	إذا اغتسلت المرأة من حيضها نقضت شعرها،
		وغسلته
199	عائشة	إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
7.7	أبو هريرة	إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره
۱۹۸	عائشة	إذا تصدقت المرأة من طعام زوجها غير مفسدة
1.9	أبو هريرة	إذا خلت المرأة خمسها، وصامت شهرها
٧٨٥	أبو هريرة	إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه، فأبت أن تجيء
		لعنتها الملائكة
180	ابن عباس	إذا رأت المستحاضة الطهر تغتسل وتصلي ولو
		اساعة
101	زينب امرأة عبدالله	إذا شهدت إحداكن المسجد
475	أبي سعيد الخدري	إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد
		أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه
٦٢٦	أبو هريرة	إذا صنع لأحكم خادمه طعامه ثم جاءه به، وقد
		ولي حره ودخانه
007	أبو هريرة	إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة، قال: كيف
		إضاعتها
٣ ٧٨	أبو ذر	إذا قام أحدكم يصلي؛ فإنه يستره إذا كان بين يديه
		مثل آخرة الرحل
٤٣٩	عائشة	إذا نكحت المرأة بغير أمر مولاها فنكاحها باطل
٧٥٨	عائشة	إذنها إذا هي سكتت
٣٤٠	سعد بن أبي وقاص	أربع من السعادة المرأة الصالحة، والمسكن



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٥٥٠	فاطمة	أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها
٥٩٨	ابن عباس	أرفع المتعة الخادم، ثم دون ذلك الكسوة، ثم دون
		ا ذلك النفقة
777	عائشة	استأذنت سودة رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة تدفع
	_	
٨٤٠	عائشة	استأذنت هالة بنت خويلد أخت خديجة على
		رسول الله ﷺ، فعرف
475	أبو هريرة	استوصوا بالنساء، فإن المرأة خلقت من ضِلعَ،
4		وإن أعوج شيء في
٦٩٨	عائشة	أسرعكن لحوقًا بي أطولكن يدًا
٥١	ابن عمر	أسلم غيلان بن سلمة وتحته عشرة
01	قيس بن الحارث	أسلمت وعندي ثمان نسوة
779	سهل بن حارثة	اشتكى قوم إلى النبي ﷺ
a ³ .	الأنصاري	·
70.	عطاء	أشهد على النبي ﷺ أو قال عطاء: أشهد على ابن
		عباس
14.	أنس	اصنعوا كل شيء إلا النكاح
١٤١	عائشة	اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه
		فكانت



الصفحة	الــــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٤٧	النعمان بن بشير	أعطاني أبي عطية، فقالت عمرة بنت رواحة: لا
		أرضى حتى تشهد
٩٧	زيد بن خالد وأبو	اغديا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت
	هريرة	
119	شريح بن عبيد	أفتاني جبير بن نفير عن الغسل من الجنابة أن
		ثوبان حدثهم أنهم استفتوا
719	أبو هريرة	أفضل الصدقة ما ترك غني، واليد العليا خير من
:		اليد السفلى
٧٨١	أبو هريرة	أكمل المؤمنين إيهانًا أحسنهم خُلقًا وخيارهم
		خيارهم لنسائهم
1 • •	ابن عباس	ألا أخبركم بنسائكم من أهل الجنة
1.0	ابن عباس	ألا أريك امرأة من أهل الجنة؟ قلت: بلي
٣٧٦	سمرة بن جندب	إلا إن المرأة خلقت من ضلع، وإنك إن ترد
		إقامتها تكسرها
٧٣٨	أبو بكرة	ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ فقلنا: بلي يا رسول الله.
897	ابن عمر	ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته
٥٨٢	عمر بن الخطاب	ألا لا تغالوا في صداق النساء
170	جابر بن عبدالله	ألا لاتؤمن امرأة رجلاً
109	ثوبان	أمتنا أم سلمة في صلاة العصر فقامت بيننا



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
109	حجيرة بنت حصين	أمتنا أم سلمة قائمة في وسط النساء
140	أم عطية	أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر
		والأضحى
7.4	عمير مولى أبي اللحم	أمرني مولاي، أن أقدد لحيًا فجاءني مسكين
		فأطعمته منه .
7 2 7	عبدالله بن سعيد بن	أمره أن يعلم الناس الكتابة بالمدينة
	العاص	
٧٥٠	عائشة	إن أبا بكر الصديق كان نحلها جاد عشرين وسقًا
		من ماله بالغابة
7∨•	فاطمة بنت قيس	أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب
٧٤٧	النعمان بن بشير	أن أباه أتى به إلى رسول الله ﷺ فقال: إني نحلت
		ابني هذا
790	محمد الأسود	أن أباه الأسود رأى النبي ﷺ يبايع الناس يوم
		الفتح
V75°	خنساء بنت خِدام	إن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك، فأتت
	الأنصارية	رسول الله ﷺ
777		إن أحق ما أوفيتم من الشروط أن توفوا به ما
		استحللتم به الفروج
001	عائشة	إن أزواج النبي ﷺ أردن أن يبعثن عثمان بن عفان



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		إلى أبي بكر
٤٧٣	مهاجر الأنصاري	أن أسهاء بنت يزيد الأنصارية شهدت اليرموك مع
		الناس
778.111	عائشة	إن أسماء سألت النبي ﷺ عن غسل المحيض
V ~ V	المغيرة	إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ومنع
		وهات، ووأد البنات
V & 0	عائشة	إن الله قد أوجب لها بها الجنة
99	عمر	إن الله قد بعث محمدًا بالحق
۲۰٤	عبدالله بن عمرو بن	إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد،
	العاص	ولكن يقبض
१०४	أبو هريرة	إن المرأة لتأخذ للقوم يعني تجير على المسلمين
7 / 7 7	عبدالله بن عمرو	إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين
		الرحمن عز وجل
٤٨١	عروة بن الزبير	أن النبي ﷺ أدخل النساء يوم الأحزاب أطمًا من
		آطام
٤٦١	جابر	أن النبي ﷺ أمر بقتلي أحد أن يردوا إلى
		مصارعهم
910	أم سلمة	أن النبي ﷺ حلف لا يدخل على بعض أزواجه
		شهرًا



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤١٧	الشعبي	أن النبي ﷺ حين أتى يبايع النساء أتى ببرد قطري
٧٥٧	أبو هريرة	أن النبي ﷺ خطب أم هانئ بنت أبي طالب
		فقالت: يا رسول الله
١٨٧	ابن عباس	أن النبي ﷺ صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها
		, ولا بعدها
٥٨٦	ابن عمر	أن النبي ﷺ قال للمتلاعنين: حسابكما على الله
١٠٦	أبو هريرة	أن النبي ﷺ قال لنسوة من الأنصار، لا يموت
		الإحداكن
۱۸٦	جابر	أن النبي ﷺ قام يوم الفطر فصلي، فبدأ بالصلاة
100	بعض أزواج النبي	أن النبي ﷺ كان إذا أراد من الحائض شيئًا ألقى
٤١٧	قيس بن حازم	أن النبي ﷺ كان إذا بايع لا يصافح النساء
1 8 9	أم سلمة	أن النبي ﷺ كان إذا سلم يمكث في مكانه يسيرًا
717	عائشة	أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من
		رمضان
٤٦٧	أم ورقة بنت نوفل	أن النبي ﷺ لما غزا بدرًا قالت: قلت له: يا رسول
		الله ائذن
٤٦٧	أم ورقة بنت نوفل	أن النبي ﷺ لما غزا بدرًا، قالت: قلت يا رسول
		الله



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٨٤٧	أنس بن مالك	أن النبي ﷺ مرّ ببعض المدينة، فإذا هو بَجَوار
		يضربن بدفهن، ويتغنين
V9 £	عمر بن الخطاب	أن النبي ﷺ نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها
٤١١	الشعبي	أن النساء جئن يبايعن، فقال النبي ﷺ «تبايعن
189	أم سلمة	أن النساء في عهد رسول الله ﷺ كن إذا سلمن
٤٧	عائشة	أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء
٩٨	عبد الله بن عمر	أن اليهود جاؤوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له
١٣٠	أنس	أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها
1 8 1	عكرمة	أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة، وربها
		جعلت الطست
273	أنس	أن أم سليم اتخذت خنجرًا يوم حنين فقالت:
		اتخذته إن دنا
१७७	سعيد بن عمرو	أن أم كبشة امرأة من بني عذرة قالت: يا رسول
	القرشي	الله ائذن
۸۱۷	عبدالله بن عمرو	أن امرأة أتت النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله إن
		ابني هذا كان
7.7	ابن عمر	أن امرأة أتته فقالت: ما حق الزوج على امرأته؟
988	ابن عباس	أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي على فقالت: يا
		رسول الله ثابت بن قيس



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
97	أنس بن مالك	إن أول لعان كان في الإسلام
1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	أنس	أن جارًا لرسول الله ﷺ فارسيًا، كان طيب المرق،
		فصنع لرسول الله
V77	ابن عباس	أن جارية بكرًا أتت النبي ﷺ، فذكرت أن أباها
		زوجها وهي كارهة
٤٩	جابر	أن جارية لعبد الله بن أبي سلول يقال لها
173	مالك بن أنس	أن جبريل عليه السلام كان يشير إلى من يجعله
		نقيبًا
197	كعب بن مالك	أن جدته خَيْرة امرأة كعب بن مالك أتت رسول
		الله
7.7	جابر	إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم
		هذا في شهركم هذا
٧٥٤	أنس بن مالك	أن رجلاً كان جالسًا مع النبي ﷺ فجاء ابن له،
		فأخذه فقبله، وأجلسه
0 7 0	أنس	أن رسول الله ﷺ أعتق صفية وجعل عتقها
		صداقها
٣٧٠	جابر	أن رسول الله ﷺ رأي امرأة فأتى امرأته زينب
		وهي تمعس منيئة لها، فقضي
1.4	عائشة	أن رسول الله عليه قال لفاطمة في مرضه



الصفحة	الـــراوي	الحدي
188	ندبة مولاة ميمونة	أن رسول الله ﷺ كان يباشر المرأة من نسائه وهي
۸۰۲	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار، والشغار أن
].		يزوج الرجل ابنته
۸۳	عائشة زوج النبي	إن رسول الله كان يمتحن من هاجر من
११९	أنس بن مالك	أن زينب بنت رسول الله ﷺ هاجرت إلى رسول
		الله ﷺ
٧٠٥	ابن شبل	أن سهلة بنت عاصم ولدت يوم خيبر، فقال
		رسول الله ﷺ
٤٧٣	هشام بن عروة	أن صفية بنت عبدالمطلب جاءت يوم أحد، وقد
		انهزم
٨٤٨	علي بن الحسين	أن صفية زوج النبي ﷺ أخبرته أنها جاءت إلى
		رسول الله ﷺ تزوره في اعتكافه
109	ريطة الحنفية	أن عائشة أمتهن، وقامت بينهن في صلاة مكتوبة
١٣٧	صفية	أن عائشة حدثتها أن النبي ﷺ كان يتكئ في
		حجري
٤٣٥	زيد بن أسلم	أن عبدالملك بن مروان بعث إلى أم الدرداء بأنجاد
10.	نافع	إن عمر بن الخطاب كان ينهى أن يُدخَل من باب
		النساء



الصفحة	441 11	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الـــراوي	
707	ابن عمر	أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجناد في
		رجال غابوا عن نسائهم
91	سهل بن سعد	أن عويمرًا العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي
00.	عائشة	أن فاطمة – رضي الله عنها – بنت النبي ﷺ
		أرسلت إلى أبي بكر مسألة ميراثها
737	علي بن أبي طالب	أن فاطمة أتت النبي عَلَيْة تسأله خادمًا
757	علي بن أبي طالب	أن فاطمة أتت النبي على تسأله خادمًا، فقال: (ألا
		أخبرك)
731	عائشة	أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي عَلَيْهُ قالت:
ļ		إني استحاض
104	عائشة	أن قريشًا أهمهم شأن المرأة المخزومية
104	عائشة	إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف
1		النساء
777	سهل بن سعد	إن كان في شيء ففي المرأة والفرس والمسكن
9∨	عبدالله بن بريدة عن	أن ماعز بن مالك أتى رسول الله ﷺ فقال:
	أبيه	
V97	أبو سعيد الخدري	إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة
	,	الرجل يفضي إلى امرأته
٧٣٨	عبدالله بن عمر	إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه، قيل:
		يا رسول الله



الصفحة	الــــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٨٢	عائشة	إن من أكمل المؤمنين إيهانًا أحسنهم خلقًا،
		وألطفهم بأهله
٥٨١	عائشة	إن من يمن المرأة تيسير خطبتها، وتيسير صداقها
189	ندبة مولاة ميمونة	أن ميمونة أرسلتها إلى عبدالله بن عباس في
		رسالة، فدخلت
١٨٦	ابن عباس	أن ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها أخبرته أنها
		أعتقت وليدة
۲ ٦٧	أم الفضل بنت	أن ناسًا تماروا عندها يوم عرفة في صوم النبي ﷺ
	الحارث	
٧٠٦	يزيد بن هرمز	أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمس
		خلال
٩٠	ابن عباس	أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي علي الله
777	عائشة	أن هند بنت عتبة قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان
		رجل شحيح
٧١٣	أنس بن مالك	أن يهوديًا قتل جارية على أوضاح لها فقتلها بحجر
٤٨٠	عروة	أنا أول امرأة قتلت رجلاً، كنت في فارع
779	فاطمة بنت قيس	أنا بنت آل خالد، وإن زوجي فلانًا أرسل لي
		بطلاقي
٤٠٥	عائشة بنت قدامة	أنا مع رائطة بنت سفيان الخزاعية والنبي ﷺ



		
الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	ابن عباس	أنا ممن قدم النبي على للله مزدلفة في ضعفة أهله
777	ابن عمر	إنها الشؤم في ثلاثة: في الفرس، والمرأة، والدار
٤١٧	أبان بن صالح	أنه ﷺ كان يغمس يده في إناء، وتغمس المرأة
۸۳۰	رافع بن سنان	أنه أسلم، وأبت امرأته أن تسلم، فأتت النبي ﷺ
		فقالت: ابنتي
7.1	ابنة زيد بن ثابت	أنه بلغها أن نساءكن يدعون بالمصابيح من جوف
 ''		الليل
٣٦.	عقبة بن الحارث	أنه تزوج ابنة أبي إهاب بن عزيز، فأتته
771	مسروق	أنه ذكر عندها ما يقطع الصلاة، قالوا: يقطعها
		الكلب والحمار
0.00	ابن مسعود	أنه سئل عن رجل تزوج امرأة فهات عنها، ولم
		يدخل
٥٧٥	أبي سلمة بن	أنه سأل عائشة زوج النبي ﷺ كم كان صداق
	عبدالرحمن	رسول الله ﷺ
۸۰۱	علي	أنه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء. فقال:
		مهلاً يا بن عباس
۸۸۸	أبو سعيد الأنصاري	أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو خارج من
)		المسجد، فاختلط الرجال
٦٧٠	فاطمة بنت قيس	أنه طلقها زوجها في عهد النبي ﷺ وكان أنفق
		عليها



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
797	سعد بن أبي وقاص	أنه كان قاعدًا عند عبدالله بن عمر إذا طلع خباب
		صاحب المقصورة
۸۰۱	مسبرة	أنه كان مع رسول الله ﷺ فقال: يا أيها الناس إني
		قد كنت أذنت لكم
٨٦٤	ابن عباس	أنه كتب إلى النجدة الحروري جوابًا على سؤاله
		وفيه
۲۸۱	ميمونة بنت الحارث	أنها اعتقت وليدة، ولم تسأذن النبي
711	أم سليم	أنها آمنت برسول الله ﷺ فقالت: فجاء أبو أنس
١٢٨	ميمونة	أنها كانت تغتسل هي والنبي ﷺ في إناء واحد
V97	أسهاء بنت يزيد	أنها كانت عند رسول الله ﷺ والرجال والنساء
		قعود عنده
120	حمنة بنت جحش	أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يـجامعها
777	أسهاء	أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة، فقامت تصلي،
		فصلت ساعة
۲۳۸	عائشة	إني لا علم إذا كنت عني راضية
189	أنس بن مالك	إني لأدخل في الصلاة فأريد إطالتها، فأسمع بكاء
		الصبي
٤٣	ابن مسعود	أي الذنب أعظم؟ قال:
٤٥٧	ابن مسعود	أي العمل أحب إلى الله؟



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٦٤	ابن عباس	الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن
۸۸٥	أبو موسى الأشعري	أيها امرأة استعطرت فمرت على قوم ليجدوا
i.		ريحها؛ فهي زانية
۸۸٥	أبو هريرة	أيها امرأة أصابت بخورًا فلا تشهد معنا العشاء
۸۱۳	عائشة	أيّما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل
498	جرير بن عبدالله	بايعت رسول الله ﷺ على شهادة أن لا إله إلا الله
į.		وأن محمدًا
٤٠٧	أم عطية	بايعنا النبي فقرأ علينا
٤٠٢	الزهري	بايعنا رسول الله ﷺ على ما بايع عليه النساء يوم
		فتح مكة
٤٠١	عبادة الصامت	بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئًا
119	عبيد بن عمير	بلغ عائشة أن عبدالله بن عمرو يأمر النساء إذا
		اغتسلن
770	أبو موسى	بلغنا مخرج النبي ﷺ ونحن باليمن، فخرجنا
!		مهاجرين إليه أنا وإخوان لي
۸۲۹	أبو ميمونة	بينها أنا جالس مع أبي هريرة، جاءته امرأة فارسية
		معها ابن لها
189	ميمونة	بينها أنا مضطجعة مع رسول الله في الخميلة
٥٩٨	أبو أسيد	تزوج النبي ﷺ أميمة بنت شراحيل



الصفحة	الـــراوي	الحديث
V09	عائشة	تزوجني النبي ﷺ وأنا بنت ست سنين .
179	أبو هريرة	التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء
٧٦٧	ابن عمر	توفي عثمان بن مظعون، وترك ابنة له من خويلة
		بنت حکیم
789	أبو موسى الأشعري	ثلاثة لهم أجران: رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه
		وآمن بمحمد ﷺ
٤٥١	أم سلمة	ثم إن أبا العاص بن الربيع لحقها (أي: زينب)
		بالمدينة فأرسل
۸٥٠	أنس بن مالك	ثم خرجنا إلى المدينة، فرأيت النبي ﷺ يحوي لها
		(أي: لصفية) وراءه
١٨٢	جابر	ثم قام فركع أيضًا ثلاث ركعات، ليس فيها ركعة
		إلا التي قبلها
717	أنس	جاء أبو طلحة أم سليم، فقالت: إنه لا ينبغي لي
		أن أتزوج.
90	أبو هريرة وزيد	جاء أعرابي، فقال: يا رسول الله اقض بيننا بكتاب
	الجهني	١ نله
> ٣٣	عبدالله بن عمرو	جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في الجهاد
٥٧٦	أبو هريرة	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني تزوجت امرأة
		من الأنصار



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٣٤	عبدالله بن عمرو	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: جئت أبايعك على
		الهجرة
777	أبو هريرة	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله من
		أحق الناس بحسن
373	نافع	جاء عبدالله بن عمر إلى عبدالله بن مطيع حين كان
		من أمر
777	أم سلمة	جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا
		رسول الله
Y77	أسهاء بنت أبي بكر	جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن
		لي ابنة
०४९	سهل بن سعد	جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول
### ### ##	الساعدي	١١لله
00	أم سلمة	جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول
y . 11		الله إن ابنتي توفي عنها زوجها
707	أبو سعيد الخدري	جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول
		الله ذهب
۸۷٦	سهل بن سعد	جاءت امرأة ببردة، قال: أتدرون ما البردة؟ فقيل
		له: نعم، هي الشملة
٥٠٦	الحسن	جاءت امرأة تستعدي على زوجها



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٦٨٠	جابر بن عبدالله	جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتيها من سعد
۸۸۲	عبدالله بن عمرو	جاءت أميمة بنت رقيقة إلى رسول الله تبايعه على
		الإسلام، فقال:
٨٤٨	علي بن الحسين	جاءت صفية إلى رسول الله تزوره
154	عائشة	جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت:
		يا رسول الله
٤٠٦	عائشة	جاءت فاطمة بنت عتبة بن ربيعة تبايع النبي ﷺ
709	عائشة	جاءت هند بنت عتبة فقالت: يا رسول الله إن أبا
		سفیان رجل مسیك
٧٤١	عائشة	جاءتني امرأة، ومعها ابنتان لها، فسألتني فلم تجد
		عندي
٤٥٨	عائشة	جهادكن الحج
۳۸۰	أنس	حبب إلى النساء والطيب، وجعل قرة عيني
١٧٦	أبو بكر	حق على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدين
۱۷٦	علي	حق على كل ذات نطاق أن تخرج إلى العيدين
90	عبادة بن الصامت	خذوا عني ، خذوا عني
781	أبو سعيد الخدري	خرج رسول الله عليه في أضحى أو فطر إلى المصلى
V£7	أبو قتادة	خرج علينا النبي ﷺ وأمامة بنت أبي العاص على
		عاتقه



الصفحة	الــــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
377	عروة بن الزبير	خرجت أسهاء بنت أبي بكر حين هاجرت وهي
	وفاطمة بنت المنذر	حبلي بعبدالله ابن الزبير
٧٠٤	جدة حشرج	خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر
154	عائشة	خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره حتى
1		إذا كنا في البيداء – أو بذات الجيش –
171	عائشة	خرجنا موافين لهلال ذي الحجة، فقال رسول الله
		عَيْلِيْدُ : من أحب
1.0	ابن عباس	خط رسول الله ﷺ في الأرض أربعة خطوط
٨٢	زينب بنت جحش	خطبني عدة من قريش
۸۲۸	أبو هريرة	خيّر النبي ﷺ رجلاً وامرأة وابنًا لهما ، فخيّر
		الغلام
۸۷۲	أبو هريرة	خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش، أحناه
		على ولد في صغره، وأرعاه على زوج
VVV	عائشة	خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي، وإذا
		مات صاحبكم فدعوه
700	جابر	دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله ﷺ فوجد
		الناس جلوسًا
١٠٤	فاطمة	دخل رسول الله ﷺ يومًا وأنا عند عائشة فناجاني
779	جابر	دخل علي النبي ﷺ وأنا مريض، فدعا بوضوء



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
797	عائشة	دخل عليّ رسول الله ﷺ، فذكرت له، فقال
		رسول الله
٨٤٦	عائشة	دخل عليّ رسول الله ﷺ، وعندي جاريتان تغنيان
		بغناء بُعاث
YAY	الشفاء بنت عبدالله	دخل علينا النبي ﷺ، وأنا عند حفصة فقال لي:
_	_	ألا تعلمين
٥١٤	أبو موسى	دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان من قومي،
		فقال أحد الرجلين
٤٧٢	أم سعيد بن ربيع	دخلت عليها (أي: أم عمارة) فقتل:
7 2 2	أبو أمامة الباهلي	ذكر لرسول الله ﷺ رجلان، أحدهما: عابد،
		والآخر عالم
६६९	أم هانئ	ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح، فوجدته
		يغتسل
790	الأسود	رأى النبي على يبايع الناس يوم الفتح
۸۸۷	عبدالله بن عمرو	رأى رسول الله عليّ ثوبين معصفرين. فقال: إن
		هذه من ثياب
٦٢٤	المعرور بن سويد	رأيت أبا ذر الغفاري رضي الله عنه وعليه حلة،
		وعلى غلامه حلة
441	أبو صالح السمان	رأيت أبا سعيد الخدري في يوم جمعة يصلي



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤٤	أسهاء بنت أبي بكر	رأيت زيد بن عمرو بن نفيل قائبًا
257	أبو بَلْج يحيى بن أبي	رأيت سمراء بنت نهيك وكانت قد أدركت النبي
	سليم	
٤٣٣	أبو نوفل	رأيت عبدالله بن الزبير على عقبة المدينة، قال:
		فجعلت قريش تمر
Y VV	مسروق	رأيت مشيخة أصحاب محمد الأكابر يسألونها عن
1		الفرائض
VV 1	معقل بن يسار	زوجت أختًا لي من رجل فطلقها حتى إذا انقضت
		عدتها، جاء يخطبها، فقلت
7∨9	هزيل بن شرحبيل	سئل أبو موسى عن بنت وابنة الابن وأخت،
}		فقال
٧٠	عائشة	سئل رسول الله عن الرجل يجد البلل ولا يذكر
[احتلامًا، قال: يغتسل
٥٨٥	ابن مسعود	سئل عن رجل تزوج امرأة فهات عنها
٥٧٦	أنس	سأل النبي ﷺ عبدالرحمن بن عوف، وتزوج
		امرأة من الأنصار
0 7 0	أبو سلمة بن	سأل عائشة كم كان صداق رسول الله
	عبدالرحمن	
٧٣١	ابن مسعود	سألت النبي ﷺ: أي العمل أحب إلى الله؟

الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
705	أبي الزناد	سألت سعيد بن المسيب عن الرجل يجد ما ينفق
790	عبدالله بن قيس	سألت عائشة عن وتر رسول الله ﷺ
۸۳٥	الأسود	سألت عائشة: ما كان النبي ﷺ يصنع في أهله؟
,		ً قالت: كان في
١٤٠	معاذة	سألت عائشة، فقلت: ما بال الحائض تقضي
		الصوم ولا تقضي الصلاة.
٧١٦	أبو جحيفة	سألت عليًا – رضي الله عنه – هل عندكم شيء ما
		ليس في القرآن
777	معاوية بن حيدة	سأله رجل: ما حق المرأة على زوجها؟ قال:
į		تطعمها إذا طعمت
717	عائشة	سأله نساؤه عن الجهاد. فقال: نعم الجهاد الحج
V07	ابن عباس	سووا بين أولادكم في العطية، فلو كنت مفضلاً
		أحدًا
٧٨٠	عمرو بن الأحوص	شهد حجة الوداع مع رسول الله ﷺ فحمد الله
٤٠٨	ابن عباس	شهدت صلاة الفطر مع نبي الله ﷺ وأبي بكر
		وعمر وعثمان فكلهم
٤٦٣	أم كثير امرأة همام بن	شهدنا القادسية في زمن عمر بن الخطاب، مع
	الحارث النخعي	سعد
14.	ابن مسعود	صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١٢	أبو هريرة	صنفان من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط
		كأذناب البقر يضربون
۸۱۹	ابن عباس	طلق عمر بن الخطاب امرأته الأنصارية أم ابنه
		عاصم، فلقيها تحمله
۸۷٥	جابر بن عبدالله	طلقت خالتي فأرادت أن تجد نخلها، فزجرها
		رجل أن تخرج، فأنت النبي ﷺ
٧١٨	عبدالله بن عمرو	عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من
		اديتها
757	عبادة بن الصامت	علمت ناسًا من أهل الصفة القرآن والكتابة
577	العرباض بن سارية	عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين
٥٠	عائشة	عن قول الله تعالى: (وإن خفتم ألا تقسطوا)
275	عبدالله بن قرط	غزوت الروم مع خالد بن الوليد، فرأيت نساء
	الأزدي	خالد بن الوليد
१७९	أم عطية الأنصارية	غزوت مع النبي ﷺ سبع غزوات أخلفهم في
		رجالهم
١٠٦	أبو سعيد الخدري	غلبنا عليك الرجال
175,055	جابر	فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله،
		واستحللتم فروجهن
111	سمرة بن جندب	فانطلقنا فأتينا على مثل التنور، فإذا فيه لغط
		وأصوات، قال: فاطلعنا



الصفحة	الــــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٩٧	بريدة	فجاءت الغامدية فقالت: يا رسول الله
٦٩٨	ابن أبي مليكة	فجاءني رجل فقال: يا أم عبدالله إني رجل فقير
		أردت أن أبيع
٧٤٥	عائشة	فشقت التمرة التي كانت تريد أن تأكلها بينها،
		فأعجبني
٤٣٤	بسر بن سعید	فقالت أم الطفيل لعمر ولي: قد أمر رسول الله
700	فاطمة بنت قيس	فلم انقضت عدي سمعت نداء المنادي منادي
		رسول الله ﷺ
0 2 0	السور بن مخرمة	فلما فرغ من قضية الكتاب، قال رسول الله ﷺ
	ومروان	الأصحابه: قوموا فانحروا
٤١٦	أم عطية	فمديده من خارج البيت، ومددنا أيدينا من داخل
		البيت.
719	ابن عمر	في امرأة لها زوج
٤١٣	زهير	في قول الله (ولا يعصينك في معروف) قال: لا
		يخلو الرجل بامرأة
779	أبي هريرة	قال رسول الله ﷺ احتج آدم وموسى، فقال
		موسى: يا آدم أنت أبونا خيبتنا
970	أبو هريرة	قال سليمان بن داود عليهما السلام لأطوفن الليلة
		على مائة امرأة





الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
99	ابن عباس	قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول
	,	الله ﷺ
١٧٨	جابر بن عبدالله	قام النبي ﷺ يوم الفطر، فصلى فبدأ بالصلاة ثم
		خطب
V10	أبو هريرة	اقتتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما
		الأخرى بحجر فقتلتها
٤٥	صعصعة بن ناجية	قدمت على النبي ﷺ فعرض على الإسلام
175	طارق المحاربي	قدمنا المدينة فإذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر
		يخطب
٤٨٩	أبو موسى الأشعري	القضاة ثلاثة واحد في الجنة، واثنان في النار
٥٩٠	زرارة بن أوفى	قضى الخلفاء الراشدون المهديون أن من أغلق
۸۳٥	عروة	قلت لعائشة: يا أم المؤمنين أي شيء كان يصنع
		رسول الله ﷺ إذا
١٧٦	نافع	كان ابن عمر يخرج إلى العيدين من استطاع من
		أهله
177	ابن عمر	كان الرجال والنساء يتوضؤون
٥٨٣	أبو هريرة	كان الصداق إذا كان فينا رسول الله ﷺ
۸۷۶	ابن عباس	كان المال للولد، وكانت الوصية للوالدين، فنسخ
		الله



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸۳۸	أنس	كان النبي ﷺ عند بعض نسائه، فأرسلت إحدى
		أمهات المؤمنين بصحفة
١٢٨	أنس بن مالك	كان النبي ﷺ والمرأة من نسائه يغتسلان من إناء
		واحد
٤١٧	إبراهيم	كان النبي ريك يصافح النساء، وعلى يده ثوب
714	عائشة	كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الأواخر من
		رمضان
٧٣٤	أبو هريرة	كان جريج يتعبد في صومعة
١٣٢	ميمونة	كان رسول الله ﷺ يباشر نساءه فوق الإزار وهن
		حيض
7.1	أنس بن مالك	كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام بنت
		ملحان فتطعمه
٤٦٨	أنس بن مالك	كان رسول الله ﷺ يغزو بأم سليم ونسوة من
		الأنصار
٤٣٦	زيد بن أسلم	كان عبدالملك يرسل إلى أم الدرداء، فتبيت عند
١٦٣	أبو عطية	كان مالك بن الحويرث يأتينا في مصلانا يتحدث
10.	أم سلمة	كان يسلم فينصرف النساء فيدخلن بيوتهن
Y•A	عائشة	كان يكون علي الصوم من رمضان فها أستطيع أن
		أقضي



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱۳۱	عائشة	كانت إحدانا إذا كانت حائضًا، فأراد رسول الله
		عَيْظِيْةً أَن يباشرها
79	عائشة	كانت المؤمنات إذا هاجرن إلى رسول الله ﷺ
		يمتحن بقول الله عز وجل
79	ابن عمر	كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في
		الجهاعة في المسجد
۸۱۸	القاسم بن محمد	كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الأنصار،
		فولدت له عاصم بن عمر
179	أم سلمة، ميمونة	كانت هي ورسول الله ﷺ يغتسلان في الإناء
		الواحد من الجنابة
۸۵٬۲۸۲	ابن عباس	كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بامرأته
٨٨٤	أسامة بن زيد	كساني رسول الله قبطية كثيفة مما أهداها له دحية
		الكلبي، فكسوتها
٣٠١	أبو رافع	كل مملوك لها حد، وكل مال لها هدي
٤٢٦	ابن عباس	كنا في الجاهلية لا نعد النساء شيئًا، فلم جاء
٤٦١	الربيع بنت معوذ	كنا مع النبي ﷺ نسقي، ونداوي الجرحى، ونرد
		القتلي إلى المدينة
٥٨٠	جابر بن عبدالله	كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على
		عهد



الصفحة	الــــراوي	الحدي
٧ ٩ ٤	جابر	كنا نعزل والقرآن ينزل
٣٨٥	أبو السمح	كنت أخدم النبي ﷺ، فكان إذا أراد أن يغتسل
		قال: ولِّني قفاك
700	أم سلمة	كنت أسمع الناس يذكرون الحوض، ولم أسمع
		ذلك من رسول الله ﷺ
۱۳۸	عائشة	كنت أشرب وأنا حائض، ثم أناوله النبي ﷺ
		فيضع فاه علي
119	عائشة	كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد
		تختلف
٨٤٨	عائشة	كنت ألعب بالبنات عند النبي ﷺ، وكان لي
		صواحب يلعبن معي.
Y 9 V	طاووس	كنت مع ابن عباس؛ إذ قال زيد بن ثابت: تفتي
		أن تصدر (أي: ترجع)
798	عبدالله بن شهاب	كنت نازلاً على عائشة، فاحتملت في ثوبي،
	الخولاني	فغمستها في الماء
१८४	أبو هريرة	لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها
۲۱۰	أبو هريرة	لا تصوم المرأة وبعلها شاهد إلا بإذنه
۲۱۰	أبو هريرة	لا تصوم المرأة يومًا من غير شهر رمضان وزجها
		شاهد



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
914	إياس بن عبدالله	لا تضربوا إماء الله فجاء عمر إلى رسول الله فقال:
		ذيرن النساء
181	ابن عمر	لا تمنعوا النساء من الخروج إلى المساجد بالليل
		فقال ابن لعبدالله
189	أبي هريرة	لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وليخرجن تفلات
۱۷۲	ابن عمر	لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن
7.0	أبو أمامة	لا تنفق امرأة شيئًا من بيت زوجها
٧٥٨	أبو هريرة	لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى
		استأذن
۸۰۳	ابن عمر	لا شغار في الإسلام
۸۱۳	عائشة	لا نكاح إلا بولي ، وشاهدي عدل
779	ابن عباس	لا هجرة بعد الفتح
917	عبدالله بن زمعة	لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد، ثم يجامعها في
		آخر النهار
٥١٨	أبو هريرة	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر
		مسيرة يوم وليلة
٧٨٣	أبو هريرة	لا يَفْرِكَ مؤمن مؤمنة، إن كره منها خُلقًا، رضي
		منها آخر
٤١٥	معقل بن يسار	لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير
		له من أن



الصفحة	الـــراوي	الحديث
١٨٩	عبدالله بن عمرو	لايجوز لامرأة أمر في مالها
۸۸٦	ابن عباس	لعن النبي ﷺ المخنثين من الرجال، والمترجلات
		من النساء
۸۰٥	أبو هريرة	لعن رسول الله ﷺ المُحِلُّ، والمحللُّ له
۸۸٦	ابن عباس	لعن رسول الله المتشبهين من الرجال بالنساء،
		والمتشبهات
707	أم هشام بنت حارثة	لقد كان تنورنا وتنور رسول الله ﷺ واحدًا سنتين
	بن النعمان	
٤٤٠	أبو بكرة	لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله
٦٢٥	أبو هريرة	للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل
		إلا ما يطيق
۳۸۰	أنس	لم يكن شيء أحب إلى رسول الله ﷺ بعد النساء
		من الخيل
AVV	محمود بن لبيد	لما أصيب أكحل سعد يوم الخندق، فثقل حولوه
		عند امرأة يقال لها: رفيدة
٤١٨	عبدالملك بن دينار	للا بايع الناس عبدالملك كتب إليه عبدالله بن عمر:
		إلى عبدالله عبدالملك
747	عائشة	لما بعث أهل مكة في فداء أسراهم، بعثت زينب
		بنت رسول الله



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸۸	عائشة	لما تلا رسول الله ﷺ الآية التي نزل بها عذري
٦.	سهل بن حنيف	الما توفي أبي قيس بن الأصلت
١٨٩	عمرو بن شعيب عن	لما فتح رسول الله مكة قام خطيبًا فقال في
	أبيه عن جده	
777	مروان والمسور بن	لما كاتب سهيل بن عمرو يومئذ، كان فيها اشترط
	مخرمة	اسهيل
718	أنس	لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي ﷺ وأبو
		طلحة
٤٦٠	أنس	لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي ﷺ، ولقد
	,	رأيت عائشة
2 2 9	فاختة أم هانئ	لما كان يوم فتح مكة، أجرت حموين لي من
		المشركين
3.47	سهل بن سعد	لما كسرت على رأس رسول الله ﷺ البيضة،
		وأدمي وجهه، وكسرت
١٣١	أبو بكرة	لن يفلح قوم ولوا أمرهم
٥١٤	أبو هريرة	اللهم إني أحرج حق الضعيفين: اليتيم والمرأة
177,107	عائشة	لو ادرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن
		كها مُنعت
10+	ابن عمر	لو تركنا هذا الباب للنساء



الصفحة	الــــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	أبو هريرة	لولا بنو إسرائيل لم يَخْنَزِ اللحم، ولولا حواء لم
		تخن أنثى زوجها
٦٨١	عمر بن الخطاب	ما أرى الدية إلا للعصبة، لأنهم يعقلون عنه فهل
		سمع أحد منكم عن رسول الله في ذلك شيئًا
۸١	أم عمارة	ما أرى كل شيء إلا للرجال
٨٤١	عائشة	ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة، ولقد
		هلكت قبل أن يتزوجني بثلاث سنين
٣٧١	عبدالله	المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان
٦٧٨	سعد بن أبي وقاص	مرضت بمكة مرضًا أشفيت منه على الموت فأتاني
71	عبدالله بن عمر	المسلمون تتكافأ دماؤهم
٤١٩	جابر	مكث رسول الله ﷺ بمكة عشر سنين يتبَّع الناس
		في
٧٨٩	أبو هريرة	من أتى حائضًا، أو امرأة في دبرها، أو كاهنًا
		فصدّقة
٥١٦	عائشة	من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد
77.	أم سلمة	من أنفق على ابنتين، أو أختين أوذواتي قرابة،
		يحتسب النفقة
177	ابن عمر	من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة
77.	أنس	من عال ابنتين أو ثلاث بنات، أو أختين أو ثلاث
		أخوات حتى يبنَّ أو يموت



		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٤٥	أنس بن مالك	من عال جاريتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا
		وهو وضم أصابعه
۹۲۸	أبو هريرة	من كانت له امرأتان يميل لإحداهما
V & 0	أبو عُشّانة المعافري	من كانت له ثلاث بنات، فصبر عليهن،
		فأطعمهن وسقاهن
373	ابن عباس	من كره من أميره شيئًا فليصبر؛ فإنه من خرج من
٥٨٩	محمد بن عبدالرحمن	من كشف خمار امرأة، ونظر إليها،
	بن ثوبان	
737	جابر بن عبدالله	من كنّ له ثلاث بنات يؤويهن، ويرحمهن،
•		ويكفلهن وجبت
۸۸٧	ابن عمر	من لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة يوم
		القيامة
777	أسهاء بنت أبي بكر	نَزَلت ليلة جمع عند مزدلفة
787	عائشة	النساء شقائق الرجال
498	ضاد	هات يدك أبايعك على الإسلام
٥٠	عائشة	هو الرجل تكون عنده اليتيمة
700	أبو هريرة	واستوصوا بالنساء خيرًا
٥٧	عمر بن الخطاب	والله إن كنا في الجاهلية ما نعد للنساء
777	عبدالله بن عمرو	والمهاجر من هجر ما نهى الله



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
7771	مروان والمسور بن	وجاء المؤمنات مهاجرات، وكانت أم كلثوم بنت
	مخرمة	عقبة بن أبي معيط ممن خرج
140	عبدالله بن رواحة	وجب الخروج على كل ذات نطاق
204	علي بن أبي طالب	وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم
99	عمر بن الخطاب	وفي آخره «وقد قرأتها الشيخ والشيخة إذا زينا
904	العرباض بن سارية	وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده
194	عبادة بن الصامت	وقضى أن المرأة لا تعطي من مالها شيئًا إلا
447	عائشة	وكان رسول الله ﷺ إذا أقررن بذلك من قولهن،
		قال لهن رسول الله
٨٤٦	عائشة	وكان يوم عيد يلعب السودان بالدّرق والحراب،
		فإما سألت النبي ﷺ
797	عبيد الله بن عتبة	وكانت امرأة صناع اليد قال: فكانت تنفق على
		ولده من صنعتها
910	معاوية بن حيده	ولا تهجر إلا في بيت
١٦٤	أبو مسعود	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإنه كانوا في
	الأنصاري	القراءة سواء
YVV	عروة	يا أمتاه، لا أعجب من فقهك، أقول: زوجة
		رسول الله ﷺ
7.7.7	ابن عباس	يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء
		كرهًا، قال: كانوا



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸۰۱	سبرة الجهني	يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم
979	عمر	يا بنية لا يغرنك هذه التي أعجبها حسنها، وحب
		رسول الله
٥٣	الضحاك بن فيروز	يا رسول الله أسلمت وتحتي أختان
	الديلمي عن أبيه	
٥١٣	أبو ذر	يا رسول الله ألا تستعملني. قال: فضرب بيده
1		على منكبي
77"1	هند	يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وليس
<u>.</u>		يعطيني ما يكفيني
771	عائشة	يا رسول الله إن لي جارين، فإلى أيهما أهدي؟
717	جابر	يا رسول الله إن لي مالاً وولدًا، وإن أبي يريد
777	أنس بن مالك	يا رسول الله إنا كنا في دار كثير فيها عددنا، وكثير
		فيها أموالنا
171	أم حميد	يا رسول الله إني أحب الصلاة معك
797	أم سلمة	يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي
97	ماعز بن مالك	يا رسول الله إني قد ظلمت نفسي، وزنيت
97	ماعز بن مالك	يا رسول الله إني قد ظلمت نفسي، وزنيت
77.	عائشة	يا رسول الله كل صواحبي لهن كنى
74.	أم سلمة	يا رسول الله لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة
		بشيء



الصفحة	الـــراوي	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸۰	أم سلمة	يا رسول الله ما لنا لا نذكر في القرآن
١٨٨	أسهاء بنت أبي بكر	يا رسول الله مالي مال إلا ما أدخل علي الزبير
		أفأتصدق؟
717	عائشة	يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا
		نجاهد؟
1.1	أبو هريرة	يا رسول الله هذه خديجة قد أتتك
000	أم سلمة	يا رسول الله يغزو الرجال، ولا تغزو
1.4	عائشة	يا فاطمة ألا ترضين أن تكوني سيدة
117	ابن عمر	يا معشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار
717	عائشة	يا رسول الله على النساء جهاد ؟ قال: نعم
٣٠٠	عباد بن عبدالله بن	يحدث عن عائشة أنها لما توفي سعد بن أبي وقاص
	الزبير	أرسل أزواج
709	عائشة	يحشر الناس حفاة عراة غرلاً قالت عائشة:
		الرجال والنساء











@A(

فهرس المصادر والمراجع

- ١- أبحاث هيئة كبار العلماء ، المملكة العربية السعودية الرياض دار أولي النهي.
- ۲- إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين ، تصنيف محمد بن محمد
 الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى ، بيروت- لبنان- دار الكتب العلمية.
- ٣- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي وبهامشه إعجاز القرآن
 للقاضى أبي بكر الباقلاني- بيروت- عالم الكتب .
- ٤- الآثار ليعقوب بن إبراهيم الأنصاري أبو يوسف، تحقيق: أبو الوفاء-بروت- دار الكتب العلمية- ١٣٥٥هـ.
- الإجماع لمحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: د. فؤاد عبدالمنعم
 أحمد الإسكندرية دار الدعوة الثالثة: ١٤٠٢هـ.
- ٦- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط بيروت مؤسسة الرسالة الثانية:
 ١٤١٤هـ.
- احكام التعدد في ضوء الكتاب والسنة لإحسان بن محمد العتيبي حقوق الطبع محفوظة للمصنف.
 - ٨- الأحكام الخاصة بالمرأة لمسعد شارع الرياض دار المسلم: ١٤١٥هـ.
- ٩- أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة لعمر بن سليمان الأشقر الأردن دار النفائس الثالثة: ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.





- ١٠ الأحكام السلطانية لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي- القاهرة- مطبعة دار
 السعادة- ١٩٠٩م .
- ١١- الأحكام السلطانية لأبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء،
 تحقيق: محمد حامد الفقي- القاهرة- مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي:
 ١٩٦٦م.
- ١٢ أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي، تحقيق: محمد عطا بيروت دار الكتب العالمية ١٤٠٨هـ.
- ۱۳ أحكام القرآن لأحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي - بيروت - دار إحياء التراث العربي : ١٤٠٥هـ.
- ١٤ أحكام المرأة في الفقه الإسلامي، لأحمد كردي بيروت دار الكتب العلمية.
- ١٥ أحكام المواريث لمحمد محيي المدين عبدالحميد بيروت دار الكتاب
 العربي: ١٤٠٤هـ.
- ١٦ أحكام النساء لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي القرشي بيروت دار
 الكتب الأولى: ١٤٢٢هـ.
- ١٧ أحكام النفقة الزوجية في الشريعة الإسلامية لمحمد يعقوب مصر دار
 الفضيلة ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- ١٨ الإحكام في معرفة الأحكام لعلي بن أحمد بن حزم الأندلسي القاهرة دار
 الحديث الأولى: ١٤٠٤هـ.
- ١٩ الأحكام فيها يختلف فيه الرجال والنساء من الأحكام لأحمد بن عبدالله
 العمري القاهرة دار ابن عفان الأولى: ١٤٢٠هـ.



- ٢٠ أحكام ولاية القضاء في الشريعة الغراء للدكتور: عبدالحميد ميهوب عويس
 القاهرة دار الكتاب الجامعي: ٢٠٦١هـ.
- ٢١- أخبار مكة لمحمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش بيروت دار خضر الثانية : ١٤١٤هـ.
- ۲۲ اختصار علوم الحديث لعاد الدين بن كثير، شرح أحمد محمد شاكر، مصر مكتبة محمد على صبيح الثالثة: ۱۳۷۷هـ.
- ٢٣ اختلاف العلماء لمحمد بن ناصر المروزي، تحقيق : صبحي السامرائي بيروت- دار عالم الكتب- الثانية : ٢٠٦هـ.
 - ٢٤- الأخوات المؤمنات لمنير محمد الغضبان الأردن مكتبة المنار.
- ٢٥ الأخوات المسلمات وبناء الأسرة القرآنية لمحمد خيال ومحمود الجوهري،
 الاسكندرية دار الدعوة: ١٤١٣هـ.
- ٢٦ آداب الزفاف في السنة المطهرة لمحمد ناصر الدين الألباني عـمان المكتبة
 الاسلامية الثانية: ١٤١٤هـ.
- ۲۷- الأدب المفرد لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي
 -بيروت- دار البشائر الإسلامية- الثالثة: ١٤٠١هـ- ١٩٨٩م.
- ۲۸ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن
 عمد العسقلاني بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤١٠هـ.
- ٢٩ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد بن ناصر الدين الألباني،
 المكتب الإسلامي الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ.
- ٣٠ أساليب العلمانيين في تغريب المرأة المسلمة لبشر البشر الرياض دار
 المسلم: ١٤١٥هـ.
- ٣١- أسئلة الصحابيات للنبي صلى الله عليه وسلم في الأدب، د. منى القاسم،
 رسالة دكتوراه، من جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.



- ٣٢- أستاذ المرأة لمحمد بن سالم مكتبة الثقافة.
- ٣٣- الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، راجعه وحقق أصوله: نويهض علي ، بيروت- دار الفكر ١٩٧٢م.
- ٣٤ الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، فيها تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار لأبي عمرو يوسف بن عبد البر الأندلسي، وثق أصوله وخرج نصوصه ورقمها وقنن مسائله وصنع فهارسه: د.عبد المعطي أمين قلعجي، دمشق- دار قتيبة ببروت دار الراعي حلب القاهرة، ١٤١٤هـ.
- ٣٥- الاستيعاب في أسهاء الأصحاب ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي ، تحقيق: علي محمد البحاوي- بيروت- دار الجيل- الأولى :
 ١٤١٢هـ.
- ٣٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزرى- بيروت دار البشائر.
- ٣٧- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لنور الدين علي بن سلطان الهروي القاري، تحقيق: محمد لطفي الصباغ بيروت المكتب الإسلامي الثانية: 18٠٦ هـ.
 - ٣٨- الإسلام في الغرب لجان بول رو –مصر: ١٩٦٠م.
 - ٣٩ الإسلام في حياة المسلم للدكتور محمد البهي القاهرة مكتبة وهبي.
- ·٤- الإسلام والجنس، لعبد الله ناصح علوان القاهرة دار السلام: ١٩٩٩م.



- ١٤- الإسلام والعلمانية وجهًا لوجه ليوسف القرضاوي القاهرة الصحوة:
 ١٤٠٨هـ.
 - ٤٢ الإسلام والمدينة الحديثة لأبي على المودودي الدار السعودية.
 - ٤٣- الإسلام والمرأة المعاصرة للبهى الخولي دار القلم ١٤٠٤هـ.
- ٤٤- الإسلام والمرأة لإبراهيم علي النشاء بيروت عالم الكتب الثانية:
 ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
 - ٥٥- الإسلام ومفهوم الحرية لحورية يونس الخطيب دار الملتقى.
- 27- أسهاء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تحقيق: سيد كسروي بيروت دار الكتب العلمية.
- 27 الإصابة في تمييز الصحابة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي بيروت دار الجيل الأولى: ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- ٤٨ الأصل المعروف بالمبسوط لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، اعتنى
 بتصحيحه والتعليق عليه الفقيه: أبو الوفاء الأفغاني كراتشي طبع مطبعة
 إدارة القرآن.
- 93- الأصول في النحو لمحمد بن السري بن سهل بن السراج، تحقيق: عبدالحسين محمد الفتلي- بغداد- جامعة بغداد: ١٩٧٣ م.
- ٥- أصول مهذب الإمام أحمد لعبدالله عبدالمحسن التركي بيروت مؤسسة الرسالة الثالثة: ١٤١٠هـ.
- ١٥- أضواء على الحركة النسائية المعاصرة لروز غريب بيروت معهد
 الدراسات النسائية ١٩٨٨م.
- ٥٢ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين بن محمد المختار



- الشنقيطي بيروت عالم الكتب.
- ٥٣- أضواء على شقاق الزوجين لمحمد عبدالرحمن شميله مكة مكتبة الطالب الجامعي الأولى: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ٥٥ أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي، تحقيق: محمود حسن نصار بيروت دار الكتب العلمية.
- ٥٥- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد المرادي النحاس، تحقيق: زاهد زهير غازي- بيروت- عالم الكتب.
- 07- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) لخير الدين الزركلي بيروت دار العلم الخامسة: ١٩٨٠م.
- اعلام الحديث في شرح صحيح البخاري لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي،
 تحقيق ودراسة: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى معهد البحوث الإسلامية إحياء التراث الإسلامي الأولى: ١٤٠٩هـ.
 - ٥٨- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية دار الجيل: ١٩٧٣م.
 - ٥٩- أعلام النساء لعمر رضا كحالة بيروت مؤسسة الرسالة.
 - ·٦- اغتصاب الإناث لأحمد المجدوب الدار المصرية : ١٤١٣هـ.
- ٦١- الإفصاح عن معاني الصحاح للوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد
 بن هبيرة الحنبلي المؤسسة السعودية بالرياض ١٣٩٨هـ.
- ٦٢ أفول شمس الحضارة الغربية لمصطفى فوزي غزال القاهرة دار السلام:
 ١٤٠٦هـ.
- ٦٣- إكمال المعلم بفوائد مسلم للإمام أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض



- اليحصبي تحقيق: د. يحيى إسماعيل دار الوفاء الأولى: ١٤٠٩هـ ١٩٩٨م.
 - ٦٤ إلى ربات الخدور لعلى بن حسين الرياض دار الشهاب: ١٤١٢هـ.
 - ٦٥- إلى غير المحجبات أولاً لمحمد سعيد مبيض مؤسسة الريان: ١٤١٥هـ.
- ٦٦ الأم لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي بيروت دار المعرفة الثانية:
 ١٣٩٣هـ
- ٦٧ أمالي المحاملي للحسين بن إسماعيل النصبي المحاملي، تحقيق: د.إبراهيم
 القيسي عمان المكتبة الإسلامية الأولى: ١٤١٢هـ.
- ٦٨- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: عبد المجيد قطامش-دمشق دار مأمون: ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- ٦٩ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لخال عشمان السبت لندن المنتدى
 الإسلامي.
- ٧٠ الأمراض الجنسية لسيف الدين حسين شاهين الرياض الفرزدق:
 ١٤٠٧هـ.
- ٧١- الأمومة في القرآن الكريم والسنة والنبوية لمحمد السيد بيروت مؤسسة الرسالة: ١٤٠٦هـ.
- ٧٢- الأمومة ومكانتها في ضوء الكتاب والسنة لمها عبدالله الأبرشي مكة جامعة أم القرى: ١٤١٧هـ.
- ٧٣- الانتهاك المروع لحقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة لصهيب جاسم علمة المجتمع العدد (١٤٤٤).
- ٧٤- الأنساب لأبي سعيد بن عبد الكريم بن محمد السمعاني، تصحيح وتعليق:



- عبد الرحمن المعلمي وآخرون- الهند- مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- ٧٥- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لعلي بن سليان المرداوي، تحقيق:
 محمد حامد الفقى- بيروت دار إحياء التراث.
- ٧٦- أهم قضايا المرأة المسلمة لمحمد حسن أبو يحيى عيّان مكتبة الرسالة
 الحديثة: ١٤١١هـ.
- ٧٧- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لأبي بكر النيسابوري، تحقيق: أبـو
 حماد حنيف- الرياض- دار طيبة- الأولى: ١٤٠٥هـ.
- ٧٨- أوضاع المرأة في القرآن الكريم لعبد المنعم سيد حسين القاهرة دار البيان.
 - ٧٩- البحر الرائق لزين بن إبراهيم بن محمد- بيروت- دار المعرفة.
- ٨٠ بحوث إسلامية للدكتور: عبدالحميد متولي الاسكندرية منشأة
 المعارف: ١٩٧٩م.
- ۸۱ بدائع الصنائع لعلاء الدين الكاساني بيروت دار الكتاب العربي الثانية: ۱۹۸۲م
- ٨٢- بداية المبتدئ في فقه الإمام أبي حنيفة لبرهان الدين أبي الحسن المرغيناني،
 تحقيق: حامد إبراهيم كرسون ، محمد عبد الوهاب بحيري القاهرة مطبعة وادى الملوك: ١٩٥٢م.
- ۸۳ بدایة المجتهد ونهایة المقتصد لمحمد بن رشد القرطبي- بیروت- دار الفکر.
 - ٨٤- البداية والنهاية لابن كثير-بيروت- دار الكتب العلمية.
- ٨٥- بلدان الخلافة الشرقية كي لسترنج، بشير فرنسيس وكوركيس عواد-



- بيروت- مؤسسة الرسالة- الثانية: ١٤٠٥هـ.
- ٨٦- البنت في الإسلام رعاية ومسؤولية لكامل موسى الرياضة ١٤٠٤هـ.
- ۸۷ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام للحافظ أبي الحسن علي بن
 محمد بن عبدالملك الفاسي، دراسة وتحقيق: د. الحسين آيت سعيد دار طيبة
 الأولى: ١٤١٨هـ.
- ٨٨- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة لأبي الوليد بن رشد القرطبي، وضمنه المستخرجة من الأسمعة المعروفة (بالعتبية) لمحمد العتبى القرطبي، تحقيق: د. محمد الحجى.
 - ٨٩- بيعة النساء للنبي لمحمد على قطب مكتبة القرآن.
- ٩٠ تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي المعاصر بنت زهري
 حسون الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية: ١٤١٤هـ.
- ٩١ التاج والإكليل لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري-بيروت- دار
 الفكر الثانية: ١٣٩٨هـ.
- 97- تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب، لعبد الرحمن بن خلدون المغربي- ١٣٩١هـ.
- ٩٣ تاريخ ابن معين (رواية الدوري) لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف مكة المكرمة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي الأولى: ١٣٩٩هـ.
- 98- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف دمشق دار المأمون للتراث ١٤٠٠هـ.
- ٩٥- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري-



- بيروت- دار الكتب العلمية- الأولى: ١٤٠٧هـ.
- ٩٦- تاريخ العرب العام لويس سيد يو، ترجمة: عادل زعيتر القاهرة دار إحياء الكتب العربية: ١٩٤٨م.
- 9٧- تاريخ خليفة بن خياط لأبي عمرو خليفة بن خياط العصفري، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري- بيروت- مؤسسة الرسالة ودار القلم- الثانية: ١٣٩٧هـ.
- ٩٨ تاريخ مدينة دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، تحقيق:
 عب الدين عمر بن غرامة العمري بيروت دار الفكر ١٩٩٥م.
- 99- تأويل مختلف الحديث لأبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد زعري النجار- بيروت- دار الجيل- ١٣٩٣ هـ- ١٩٧٢ م.
- ۱۰۰ التبصرة لإبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزبادي، تحقيق: د.محمد
 حسن عتيق، دمشق- دار الفكر- الأولى: ١٤٠٣هـ.
- التبيين لأسماء المدلسين لإبراهيم بن محمد بن سبط بن العجمي، تحقيق:
 محمد إبراهيم داود الموصلي-بيروت- مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع- الأولى: ١٤١٤هـ.
- ١٠٢ تجريد أسهاء الصحابة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي بيروت دار المعرفة.
 - ١٠٣ تحديد النسك لموسى محمد بيروت عالم الكتب: ١٤٠٥هـ.
- ١٠٤ تحرير الأحكام في تدبير الإسلام لبدر الدين أبي عبدالله محمد بن إبراهيم، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم الدوحة دار الثقافة الثالثة مديرة المديرة المديرة الشافة الثالثة المديرة المديرة المديرة المديرة الشافة الشافة الشافة الثالثة المديرة


- ١٠٥ تحرير المرأة في عصر الرسالة لعبد الحليم أبو شقة الكويت دار
 القلم.
- ١٠٦ تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية لمحمد لطفي الصباغ الرياض دار مكتبة الوراق: ١٤١١هـ.
- ۱۰۷ تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي لمحمد بن عبد الرحمن بن
 عبدالرحيم المباركفوري بيروت دار الكتب العلمية.
- ١٠٨ تحفة الأخبار بترتيب: شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق وترتيب: أبي الحسن خالمد محمود الرباط الرياض دار بلنسية الأولى: ١٤٢٠هـ.
- ١٠٩ تحفة الأشراف لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي، تحقيق:
 عبد الصمد شرف الدين المكتب الإسلامي الثانية: ١٤٠٣هـ.
- ١١ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، تحقيق: عبد الله نوارة الرياض مكتبة الرشد الأولى: ١٩٩٩م.
- ١١١ تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤٠٥.
- ۱۱۲ تحفة الفقهاء لمحمد بن أحمد السمرقندي-بيروت- دار الكتب العلمية- الأولى: ١٤٠٥هـ.
- 1۱۳ تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن، تحقيق: عبد الله اللحيان مكة المكرمة دار حراء الأولى: ١٤٠٦هـ
- ١١٤ تحفة الملوك لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: د.عبدالله نذير أحمد بيروت دار البشائر الإسلامية الأولى: ١٤١٧هـ.



- ١١٥ تحفة المولود في أحكام المولود لابن قيم الجوزية القاهرة المكتبة القيمة.
- 117 التحقيق في اختلاف الحديث لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن أحمد المعروف بابن الجوزي، تحقيق: مسعد بن عبد الحميد السعدي بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤١٥هـ.
- 11V التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية لصالح الفوزان الرياض مكتبة المعارف: ١٤٠٧هـ.
- 11۸ تدریب الراوي في شرح تقریب النووي لأبي الفضل جلال الدین عبدالرحمن السیوطي، تحقیق: عبدالوهاب عبداللطیف بیروت دار الفکر: ۱۶۰۹هـ.
- 119 تدريب الراوي في شرح تقريب النووي لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، حققه وراجع أصوله: عبد الوهاب بن عبد اللطيف الرياض مكتبة الرياض الحديث.
- ١٢٠ تذكرة الحافظ لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي، تحقيق: حمدي عبد الله عبد الله عبد الله عبد الله عبد الله عبد السلفي الرياض دار الصميعي الأولى: ١٤١٥هـ.
- ۱۲۱ تذكرة الحافظ لمحمد بن طاهر بن القيسراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد إسماعيل السلفي الرياض دار الصميعي الأولى: ١٤١٥هـ.
- ۱۲۲- تذكرة المؤتسي لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: صبحي البدري السامرائي- الكويت- الدار السلفية- الأولى: ١٤٠٤هـ
- 1۲۳ التذكرة في أحوال الموتى والآخرة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري، خرج أحاديثه أبو سفيان محمود بن منصور



- البسطويسي- المدينة النبوية- دار البخاري.
- ١٢٤ التذييل والتذنيب على نهاية الغريب لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي،
 تحقيق: د.عبد الله الجبوري مطابع دار البلاد بجدة الأولى:
 ١٤٠٢هـ.
- ۱۲۵ تراجم أعلام النساء لرضوان دعبول بيروت مؤسسة الرسالة :
 ۱٤۱۹ هـ.
- ١٢٦ تربية الأولاد في الإسلام لعبد الله العلوان بيروت دار السلام:
 ١٤٠١هـ.
- ۱۲۷ التربية الجنسية ومسؤولية الآباء والأمهات لسوزان بركة، ترجمة محمد ديركي بيروت دار المنار: ١٤١٦هـ.
- ۱۲۸ ترتیب المدارك وتقریب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عیاض، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم بیروت دار الكتب العلمیة الأولى: ۱٤۱۸هـ.
- ١٢٩ الترغيب والترهيب لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين- بيروت- دار الكتب العلمية- الأولى: ١٤١٧هـ.
- ١٣٠ التشريح الجنائي في الإسلام لعبد القادر عودة بيروت دار الكتاب العربي.
 - ١٣١ التشويه الجنسي لناهد طوبيا ، ترجمة: ١٩٩٥م.
- ۱۳۲ تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق بيروت دار الكتاب العرب الأولى.
- ١٣٣ تعدد الزوجات (المبدأ والنظرية والتطبيق) لوهبــة الــزحيلي دمــشق –



دار المكتبى: ١٤٢٠هـ.

- ۱۳۶ تعدد الزوجات في التاريخ والشرائع الساوية لعادل أحمد عبدالموجود دمشق دار الكتاب العربي الأولى: ۲۰۰۲م.
- ۱۳۵ تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية للدكتور محمود سلام دار
 المعارف: ١٩٦٣م.
 - ١٣٦ تعدد الزوجات لعبد الناصر توفيق العطار دار الشروق.
- ۱۳۷ التعديل عند أبي بكر بن العربي للمكي أحمد الرياض مطبوعات مكتبة الملك عبدالعزيز: ١٤١٤هـ.
- ۱۳۸ التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري ١٣٨ بيروت دار الكتاب العرب الأولى: ١٤٠٥هـ.
- ۱۳۹ تعليق التعليق على صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق: سعيد القزمي المكتب الإسلامي الأولى: ١٤٠٥هـ.
- ١٤٠ تفسير القرآن العظيم لإسهاعيل بن عمر بن كثير الدمشقي-بيروت-دار الفكر - ١٤٠١هـ.
- 181- تفسير المشكل من غريب القرآن على الإيجاز والاختصار لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، دراسة: هدى الطويل المرعشي- بيروت- دار النور الإسلامي: ١٤٠٨هـ.
 - ١٤٢ تفسير المنار لمحمد رشيد رضا بيروت دار المعرفة.
- ١٤٣ تفسير مجاهد لأبي الحجاج مجاهد بن جبر، تحقيق: عبد الرحمن السوري قطر الأولى: ١٣٩٦هـ.
- ١٤٤ تقريب التهذيب لأحمد بن على بن حجر العسقلاني ، حققه وعلق عليه



- وصححه وأضاف إليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد- دار العاصمة - ١٤١٦هـ.
- التقرير والتحبير على تحرير ابن الهام لكال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الجميد البيضاوي القاهرة المطبعة الكبرى الأميرية: ١٣١٦ ١٣١٧هـ.
- 187 التقصير في تربية الأولاد لمحمد بن إبراهيم الحمد الرياض دار ابن خزيمة: ١٤١٦هـ.
- ۱٤۷ تكملة الإكهال لأبي بكر محمد بن عبد الغني بن نقطة البغدادي، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، ومحمد صالح المراد- جامعة أم القرى بمكة الأولى: ١٤٠٨هـ.
- ١٤٨ تكنولوجيا المعلومات والمرأة في الحربية في التسعينيات لغسان عبدالله –
 القاهرة.
- 189 التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لأحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق: عبد الله هاشم اليهاني المدني المدينة المنورة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.
- ١٥٠ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، حققه وخرجه أحاديثه: محمد عبد القادر عطا- بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤١٩هـ.
- ١٥١ تنبيه الأبرار بأحكام الخلع والطلاق والظهار لعلي أحمد الطهطاوي بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤٢٤هـ.
- ۱۵۲ تنبيهات على أحكام تختص بالمؤمنات لصالح الفوزان. الطائف دار الفاروق: ١٤١٠ هـ.



- ١٥٣ تنظيم الأسرة وتنظيم النسل لمحمد أبو زهرة القاهرة دار الفكر
 العربي.
- 108- التنمية الاجتماعية لسميرة كمال محمد الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث.
- 100- التنمية الاقتصادية لـ دول العالم الإسلامي لمحمد عبد المنعم الإسكندرية الدار الجامعية: ٢٠٠٠م.
 - ١٥٦- التنمية نظريًا وتطبيقيًا لعلية حسين الكويت دار القلم: ١٤٠٦هـ.
 - ١٥٧- تهافت العلمانية لعماد الدين خليل الرسالة: ١٩٧٥م.
- 10۸ تهذیب الأسهاء واللغات لمحیي الدین النووي بیروت دار الفكر الأولى: ١٩٩٦م.
- 109 تهذیب التهذیب لشهاب الدین أحمد بن علی بن حجر العسقلانی- بروت دار إحیاء التراث العربی الثانیة: ۱۲۱۳ هـ.
- ١٦٠ تهذيب الكمال في أسماء الرجال لجمال الدين يوسف المزي، تحقيق: بسار عواد- بروت- مؤسسة الرسالة- الثانية: ١٤١٣هـ.
- 171 تهذيب معالم السنن لابن قيم الجوزية، تحقيق: أحمد شاكر، محمد الفقي بيروت دار المعرفة.
- 177- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله الدمشقي ، حققه وعلق عليه: محمد نعيم العرقسوسي- مؤسسة الرسالة- الأولى: ١٤١٤هـ-
- ١٦٣ التوقيف على مهمات التعريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق:

١٣٩٣هـ



- محمد رضوان الداية- بيروت- دار الفكر- ١٣٠١هـ
- 178 التيارات الفكرية والحركات المعاصرة لأحمد السايح القاهرة دار الطباعة: 1817 هـ.
- ١٦٥ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن بن ناصر السعدى الرياض إدارة البحوث العلمية والإفتاء: ١٤٠٤هـ.
- ١٦٦- تيسير المنفعة لمحمد فؤاد عبد الباقي- دار الحديث- الثانية: ١٤٠٤هـ- ١٦٦٦.
- 177 الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد ١٩٧٥ م.
- ١٦٨ الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ
 صالح بن عبدالسميع الأبي الأزهري بيروت المكتبة الثقافية.
- ١٦٩ جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جريس الطبري- بيروت- دار
 الفكر: ١٤٠٥هـ.
- المع التحصيل في أحكام المراسيل لصلاح الدين أبي سعيد بن خليل بن عبد بن كيكلدي العلائي ، حققه وقدم له وخرج أحاديثه : حمدي بن عبد المجيد السلفي بيروت دار عالم الكتب الثالثة : ١٤١٧هـ.
- ۱۷۱ الجامع الصحيح لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري بيروت دار الآفاق الجديدة.
- ۱۷۲ جامع العلوم والحكم شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لابن رجب الحنبلي-بيروت- دار المعرفة- الأولى: ١٤٠٨هـ.
- ١٧٣ جامع المسانيد والسنن للحافظ عهاد الدين بن كثير الدمشقى ، قطعة من



- الجزء الثاني منه، من بقية حرف الراء إلى حرف السين، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه، إعداد أبي الضياء سلطان بن سند العكايلة، ١٤٠٤/
- 172 الجامع المفهرس لأحاديث الألباني لسليم الهلالي الدمام دار ابن الجوزى: ١٤٠٩هـ.
- العلم وفضله وما ينبغي روايته وحمله لأبي عمر بن عبد البر، صححه: عبد الرحن عثمان المدينة المنورة المكتبة السلفية الثانية:
 ۱۳۸۸هـ.
- 1۷٦ الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد القرطبي ، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني القاهرة دار الشعب الثانية: ١٣٧٢ هـ.
- ۱۷۷ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: د. محمد الطحان الرياض مكتبة المعارف ١٤٠٣
- ۱۷۸ الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي بيروت داء إحياء التراث العربي الأولى.
- المسلمة في الكتاب والسنة للشيخ ناصر الدين الألباني –
 دار ابن حزم الأولى: ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- ۱۸۰ جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن دريد ، تحقيق: رمزي بعلبكي-بيروت دار العلم للملايين-الأولى: ١٤٠٧هـ.
- ۱۸۱ جهرة أنساب العرب لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي مصر دار المعارف.



- 1A7 الجهاد لأحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك ، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد- المدينة المنورة- مكتبة العلوم والحكم- الأولى:
 12.9 هـ.
- ۱۸۳ الجهاد لعبد الله بن المبارك أبي عبد الرحمن ، تحقيق : نزيه حماد يونس ۱۸۳ م.
- ١٨٤ الجوهر النقي لعلاء الدين بن علي بن عثمان المارديني بيروت دار المعرفة.
- الأبصار في عابدين (رد المختار على الدر المحتار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان) لمحمد أمين بيروت دار الفكر الثانية: ١٣٨٦هـ.
- 1۸٦ حاشية الإمام الراهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل لمحمد بن أحمد بن أحمد بن يوسف الراهوني دار الفكر مصور عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٩٦هـ ١٣٩٨ هـ.
- ۱۸۷ حاشية البجيرمي لسليهان بن عمر بن محمد البجيرمي- تركيا- ديار بكر- المكتبة الإسلامية.
- ۱۸۸ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي ، تحقيق: محمد عليش بيروت دار الفكر.
- ۱۸۹ حاشية الروض المربع، شرح زاد المستقنع جمع عبد المرحمن القاسم ١٨٩ الثانية: ١٤٠٣ هـ.
- ۱۹۰ حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي- مصر مكتبة البابي الحلبي- الثالثة: ١٣١٨ هـ.



- ۱۹۱ حاشية المدني على كنون دار الفكر مصور عن طبعة المطبعة الأميرية سولاق ۱۳۹۸ هـ ۱۳۹۸ هـ.
- 197- حاشية فتح القدير لكهال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي بروت دار الفكر الثانية.
- 19۳ الحب والجنس من منظور إسلامي لمحمد قطب دمشق توزيع مكتبة الغزالي: 18۱۳ هـ.
- 198 حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة لمحمد ناصر الدين الألباني بروت المكتب الإسلامية الثامنة: ١٤٠٧ هـ.
- 190 حجاب المرأة ولباسها في الصلاة لابن تيمية، حققه: محمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي السادسة: 1200 هـ 1900 م.
 - ١٩٦- الحجاب للمودودي دار الفكر.
- ۱۹۷ الحجة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: مهدي حسن الكيلاني بيروت عالم الكتب الثالثة : ۱٤٠٣ هـ.
- 19.4 حديث المصيصي لوين لأبي جعفر محمد بن سليمان بن حبيب المصيصي، تحقيق: مسعد بن عبدالحميد السعداني الرياض أضواء السلف الأولى: 181۸ هـ.
- ۱۹۹ حراسة الفضيلة لبكر بن عبدالله أبو زيد الرياض دار العاصمة الثالثة: ۱۶۲۱هـ ۲۰۰۱هـ.
- ٢٠٠ الحريات العامة في الإسلام لمحمد غزوي الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة.
- ٢٠١- الحريات العامة وحقوق الإنسان لأحمد التجاري وأمينة جبران دار



- الفكر: ١٩٩٦م.
- ۲۰۲ الحرية الإعلامية في ضوء الإسلام لسعيد على ثابت الرياض دار
 عالم الكتب: ١٤١٢هـ.
- ٢٠٣ الحرية ونضال المرأة الأمريكية لسارة م. إيضانز ترجمة أميرة فنهمي –
 القاهرة الدار الدولية: ١٩٩٢م.
- ٢٠٤ حسن الأسوة بها ثبت عن الله ورسوله في النسوة لمحمد صديق حسن،
 تحقيق: عهاد زكى البارودي القاهرة المكتبة التوفيقية.
- ٢٠٥ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي ، مصر
 إدارة الوطن ١٢٩٩هـ.
- ۲۰۲ حصوننا مهددة من داخلها لمحمد محمد حسين بيروت مؤسسة الرسالة: ۱٤۰۲هـ.
- ٢٠٧ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى لأحمد عبدالرزاق القاهرة –
 دار الفكر الثانية: ١٤١٥هـ.
- ٢٠٨ حق المرأة في اشتراط عدم الزواج عليها لحسن عبدالغني أبو غدة –
 الرياض مكتبة الرشد الأولى: ١٤٢٦هـ.
- ٢٠٩ حقوق الإنسان بين القرآن والإعلام العالمي لأحمد حافظ النجم دار
 الفكر العربي.
- ٢١٠ حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام والأمم المتحدة لمحمد الغزالي -- دار الدعوة: ١٤١٣هـ.
- ٢١١ حقوق الإنسان في الإسلام لأميرة عبدالعزيز القاهرة دار السلام:
 ١٤١٧هـ.



- ٢١٢ حقوق الإنسان في الإسلام لعلى وافي مصر دار النهضة: ١٣٩٨م.
- ٢١٣- حقوق الإنسان في الإسلام لمحمد الزحيلي بيروت دار ابن كثير: ١٤١٨هـ.
 - ٢١٤ حقوق الإنسان لحسين على الكويت وكالة المطبوعات.
- ٢١٥ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لعبدالوهاب الشيشاني، مطابع
 الجمعية العلمية: ١٤٠٠هـ.
- ٢١٦ حقوق الزوجين لأبي الأعلى المودودي جدة الدار السعودية الثانية: ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- ٢١٧ الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام لعبد الحميد الشواربي منشأة
 المعارف الاسكندرية.
- ۲۱۸ حقوق المرأة بين الاعتدال والتطرف لحسنين المحمدي بوادي
 الإسكندرية دار الفكر الجامعي الأولى: ٢٠٠٤م.
- ٢١٩ حقوق المرأة في الإسلام لكوثر الميناوي حقوق الطبع للمؤلف:
 ١٤١٢هـ.
- ٠٢٠- حقوق المرأة في الإسلام لمحمد عرفة مصر مطبعة المدني: ١٣٩٨هـ.
- ٢٢١ حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية لإبراهيم النجار دار الثقاف:
 ١٤١٥هـ.
- ۲۲۲ حقوق المرأة ووجباتها في ضوء الكتاب والسنة للدكتورة فاطمة نصيف
 جدة مكتبة دار جدة: ۱٤۱۷هـ.
- حقوق النساء في الإسلام لمحمد رشيد رضا القاهرة دار التراث:
 ١٤٠٥هـ.



- ٢٢٤ الحقوق والحريات العامة في عالم متغير لأنور أحمد رسلان. دار النهضة
 العربية: ١٩٩٣م.
- ٢٢٥ الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام لمحمد رأفت عثمان
 بيروت دار الوفاء: ١٤٠٣هـ.
- ٢٢٦ حقوق وقضايا المرأة في عالمنا المعاصر لعبد الله مرعي مكتب عبدالله
 مرعى محفوظ.
- ٢٢٧ حكم تولي المرأة الإمامة والقضاء الكبرى أو أن تكون وزيرة الأمين
 الحاج محمد أحمد جدة دار المطبوعات الحديثة: ١٤١٠هـ.
- ۲۲۸ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني بيروت دار
 ۱۲۸ الكتاب العرب الرابعة : ١٤٠٥ هـ.
- ۲۲۹ حلية العلماء لمحمد بن أحمد الشاشي القفال ، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم بيروت مؤسسة الرسالة الأولى : ١٤٠٠ هـ.
 - ٢٣ حواشي الشرواني لعبدالحميد الشرواني بيروت دار الفكر.
- ۲۳۱ الخصائص العامة للإسلام ليوسف القرضاوي بيروت مؤسسة
 الرسالة: ١٤٠٤هـ.
- ۲۳۲ الخصائص الكبرى لكفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي بيروت دار الكتاب العربي مصورة عن طبعة حيدر آباد.
 - ٢٣٣- خصائص النساء لأم عمر بدوي طنطا دار الصحابة: ١٤٠٣هـ.
- ٢٣٤ خطة للسلام بطرس بطرس غالي نيويورك الأمم المتحدة: ١٩٩٢م.
- ۲۳۰ خطر الجريمة الخلقية لعبدالله بن جار الله الجار الله الرياض دار طسة: ١٤٠٩هـ.



- ٢٣٦ خطر مشاركة المرأة للرجل في ميدان العمل لعبدالعزيز بن باز المدينة
 النبوية الجامعة الإسلامية: ١٤٠٥هـ.
- خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير
 لأبي القاسم الرافعي، تأليف: سراج الدين عمر بن علي بن الملقن،
 حققه: حمدي بن عبد المجيد السلفي الرياض دار الرشد الأولى:
 ١٤١٠هـ.
 - ٢٣٨ الخلافة أو الإمام العظمى لمحمد رشيد رضا مطبعة المنار.
- ۲۳۹ الدارية في تخريج أحاديث الهداية لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر،
 تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني بيروت دار المعرفة.
- 1 ٤٠٤ الدراسات الإنسانية في ميزان الرؤية الإسلامية لعبدالقادر رمزي الدوحة دار الثقافة: ١٤٠٤هـ.
- ٢٤٢ دراسات في الجرح والتعديل لمحمد ضياء الرحمن المدينة المنورة –
 مكتبة الغرباء: ١٤١٥هـ.
- 7٤٣ دراسات في نظام الأسرة في الإسلام لمحمد عقلة عيان مكتبة الرسالة: 1٤١١هـ.
- ٢٤٤ دراسة في منهج الإسلام السياسي لسعدي أبو حبجيب بيروت مؤسسة الرسالة: ١٤٠٦هـ.
- ۲٤٥ دراسة مقارنة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونصوص الميثاق
 الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وموقف
 التشريع الإسلامي منها بيروت مؤسسة الرسالة: ١٤٠٦هـ.



- ٢٤٦ الدرر الكامنة في أخبار المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، أشرف على طبعه : محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بالهند الثانية.
- ۲٤٧ الدعاء لسليمان بن أحمد الطبري، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا،
 بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤١٣هـ.
- ۲٤۸ دعوى تحريس المرأة لصالح بن حميد الرياض دار ابن الأثير: 1٤٢١ هـ.
- ٢٤٩ دلائل النبوة لإسهاعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني ، تحقيق : محمد محمد الحداد- الرياض- طيبة- الأولى : ١٤٠٩هـ.
- ٢٥٠ دلائل النبوة للبيهقي ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان القاهرة دار النصر للطباعة المدينة المنورة المكتبة السلفية ١٣٨٩ هـ.
- ٢٥١ دور المرأة السياسي في عهد النبي والخلفاء الراشدين لأسهاء محمد أحمد مصر دار السلام الأولى: ١٤٢١هـ.
- ۲۵۲ دور المرأة في المجتمع الإسلامي لتوفيق على هبة الرياض دار
 اللواء: ١٤٠٣هـ.
- ٢٥٣ دور أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي لنظام الحكم لفوزي خليل
 القاهرة المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- ٢٥٤ الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية لمحمد عمارة القاهرة دار الشروق: ٩٠٤١هـ.
- ٢٥٥ الدولة وسياسة الحكم في الفقه الإسلامي لأحمد الحضرمي القاهرة –
 مكتبة الكلية الأزهرية.
- ٢٥٦ الدين والبناء العائلي لمحمد نبيل جمدة دار الـشروق: ١٤٠١هـ ١٢٠٨ م.



- ٢٥٧- رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي لمحمد رأفت عثمان القاهرة مطبعة السعادة.
- ۲۵۸ الرجل والمرأة في الإسلام لمحمد وصفي بيروت دار ابن حزم: 181۸ 181۸ المراة في الإسلام لمحمد وصفي بيروت دار ابن حزم:
- ٢٥٩ رسالة المرأة بين منهج الإسلام وإسقاطات العلمانية لحسني محمد جاد –
 القاهرة دار الصحوة: ١٤١٠هـ.
- ۲۶۰ رسالة إلى حواء لمحمد رشيد العويد الكويت مكتبة السندس ۲۶۰ هـ.
- ٢٦١ الرسالة لمحمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق: أحمد محمد شاكر ٢٦١ القاهرة ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م.
- ٢٦٢ رصد بعض الاتجاهات العالمية حول واقع التحاق الفتاة العربية بالتعليم التقني والمهني لرياض غرايبة وحسين سرحان، بحث ألقي في ندوة واقع التحاق الفتاة العربية بالتعليم التقني والمهني في البلاد العربية، الرياض: ١٤٢٢هـ.
- ٢٦٣ رعاية الطفولة في الشريعة الإسلامية لأمين زغلول القاهرة كلية
 الشريعة: ١٩٩٤م.
- 778 رواة الآثار لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سيد كسروي حسن ببروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤١٣هـ.
- ٢٦٥ روضة الطالبين للنووي بيروت المكتب الإسلامي الثانية:
 ١٤٠٥ هـ.
- ٢٦٦- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذاهب الإمام أحمد بن



- حنبل لموفق الدين عبدالله بن قدامة المقدسي الكويت مؤسسة دار الكتاب الحديث.
- ۲٦٧ زاد المعاد في هدي خير العباد لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ، تحقيق وتخريج: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط.
 - ٢٦٨ زواج المسيار لعبد الله بن يوسف المطلق الرياض دار ابن لعبون.
- ٢٦٩ الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام لعبد السلام الثرمانيني –
 الكويت المجلس الوطني: ١٤٠٤هـ.
- ٢٧- الـزواج: قيامه، وآثـاره، انقـضاؤه في القـانون الفرنـسي لعبـد الفتـاح عبدالباقي مصر النهضة: ١٩٦٥م.
- ۲۷۱ سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن عبد الله بن جعفر المديني، تحقيق: موفق
 عبد الله عبد القادر الرياض مكتبة المعارف الأولى: ٤٠٤ هـ.
- ۲۷۲ سألوني عن المرأة لعبد الله النوري الكويت ذات السلاسل،
 ۱٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ۳۷۳ سبل السلام شرح بلوغ المرام من جميع أدلة الأحكام لمحمد بن إسهاعيل الصنعاني، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي بيروت دار إحياء الـتراث العرب الرابعة: ١٣٧٩هـ.
- ۲۷۶ سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد لمحمد بن يوسف المصالحي،
 تحقيق: عبد العزيز عبد الحق حلمى.
- ۲۷۰ السقوط من الداخل لمحمد سعود البشر الرياض دار العاصمة،
 ۱٤۱٥هـ.



- ٢٧٦ سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني− الرياض- مكتبة المعارف- ١٤١٥هـ
- 7۷۷ سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني المكتب المحسد الإسلامي.
- ۲۷۸ السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤٠٥هـ.
- ۲۷۹ سنن الأوزاعي أحاديث وآثار وفتاوى للإمام عبد الرحمن بن عمرو
 الأوزاعي، تصنيف: مروان محمد الشقار دار النفائس.
- ٢٨٠ السنن الصغرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي مكتبة الدار بالمدينة المنورة الأولى: ١٤١٠هـ.
- ۲۸۱ السنن الصغرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، تحقيق:
 د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي مكتبة الدار بالمدينة المنورة الأولى:
 ١٤١٠هـ.
- ۲۸۲ السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا- مكة المكرمة دار الباز: ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- ۲۸۳ السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد النسائي ، تحقيق: عبد الغفار العلمي، سليمان البنداري، سيد كسروي حسن بيروت دار الكتب العلمية: ١٤١١هـ ١٩٩١م.
- ٢٨٤- السنن المأثورة لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: د.عبد المعطي أمين قلعجي- بيروت- دار المعرفة- الأولى: ١٤٠٦هـ.



- ٢٨٥ سنن النسائي (المجتبى) لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح
 أبو غدة حلب مكتب المطبوعات الإسلامية الثانية: ١٤٠٦هـ.
- ۲۸۲ السنن الواردة في الفتن لأبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني، تحقيق:
 د. ضياء الله بن محمد ابن إدريس المباركفوري الرياض دار العاصمة
 الأولى: ١٤١٦هـ.
- ۲۸۷ سنن سعید بن منصور لسعید بن منصور، تحقیق: د. سعد بن عبد الله بن
 عبد العزیز آل حید- الریاض- دار العصیمی- الأولی: ۱٤۱٤هـ.
- ٢٨٨ السنن لسعيد بن منصور الخراساني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي الهند الدار السلفية الأولى.
- ٢٨٩ السنن لسعيد بن منصور الخراساني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي الهند الدار السلفية الأولى.
- ٢٩- السنن للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع، بيروت دار الكتاب العربي: ٧٠٤ هـ.
- ۲۹۱ السنن للإمام علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبد الله هاشم يهاني
 مدني بيروت دار المعرفة ۱۳۸٦ هـ ۱۹٦٦ م.
- ٢٩٢ السنن للحافظ أبي داود سليهان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد دار الفكر.
- ۲۹۳ السنن للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة ، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي الكتبة العلمية.



- ۲۹۶ السنن لمحمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي ، تحقيق: أحمد محمد شاكر
 وآخرون بيروت دار إحياء التراث العربي.
- ٢٩٥ السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لابن تيمية بيروت دار
 المعرفة.
- 797 سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط- ببروت- مؤسسة الرسالة- التاسعة: ١٤١٣هـ.
- ۲۹۷ السير لمحمد بن الحسن السيباني، تحقيق : محمد حذوري بـيروت الأولى: ۱۹۷٥ م.
- ۲۹۸ السيرة النبوية لعبد الملك بن هشام الحميري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد بيروت دار الجيل الأولى: ۱۹۷۵م.
- ٩٩٧ السيرة النبوية لعاد الدين ابن كثير، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، القاهرة ١٣٨٤ هـ.
- ٣٠٠ شبهات في طريق المرأة المسلمة لعبد الله بن محمد الجلالي دار ابن كثير: 8 مد الجلالي دار ابن كثير: 8 مد
- ٣٠١ شخصية المرأة المسلمة في ضوء القرآن والسنة لعبـد الـرحمن العـك –
 بيروت دار المعرفة الثالثة: ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- ٣٠٢- شخصية المرأة المسلمة في ضوء القرآن والسنة لمحمد راتب النابلسي دمشق دار المكتبي الأولى: ١٤٢٠هـ.
- ٣٠٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح بن عبد الحي بن العماد الحنبلي- بيروت- دار الآفاق الجديدة .
- ٣٠٤ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع



- الصحابة والتابعين ومن بعدهم لأبي القاسم هبة الله اللالكائي، تحقيق: أحمد سعيد حمدان- الرياض- دار طيبة.
- ٣٠٥ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك تأليف: محمد بن عبد الباقي بن
 يوسف الزرقاني المالكي دار الكتب العلمية الأولى: ١٤١١هـ.
- ٣٠٦- شرح الزركشي على مختصر الخرقي في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي الحنبلي، تحقيق و تخريج: عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن جبرين .
- ٣٠٧- شرح السنة للبغوي ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش- المكتب الإسلامي- الثانية: 8٠٠٣-
- ٣٠٨ شرح العقيدة الطحاوية لعلي بن أبي العز الدمشقي الحنفي تحقيق جماعة
 من العلماء، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، الإسكندرية دار إحياء
 السنة.
- ٣٠٩ شرح العمدة لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: د. سعود
 صالح العطيشان الرياض مكتبة العبيكان الأولى: ١٤١٣هـ.
- ٣١٠ الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي على متن المقنع لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن أبي عمر ابن محمد بن أحمد المقدسي الرياض المعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلية الشريعة .
- ٣١١ الشرح الكبير لسيدي أحمد الدردير أبي البركات، تحقيق: محمد عليش بيروت دار الفكر.
- ٣١٢ شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية لأبي عبد الله محمد بن عبدالباقي



- بن يوسف الزرقاني- القاهرة- مطبعة بولاق: ١٢٧٨ هـ.
- ٣١٣- شرح الموطأ لولي الله الدهلوي- بيروت- دار الكتب العلمية- الأولى: 81٤٠٣-
- ٣١٤ شرح النووي على صحيح مسلم لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ٣١٤ بيروت دار إحياء التراث العرب الثانية: ١٣٩٢ هـ.
- ٣١٥ شرح صحيح البخاري لابن بطال لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد عبد الملك بن بطال، ضبط نصه وعلق عليه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم الرياض مكتبة الرشد الأولى: ١٤٢٠هـ.
- ٣١٦ شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الزرقاء المنار الأولى: ١٤٠٧هـ.
- ٣١٧ شرح عمدة الأحكام لتقي الدين أبي الفتح بن دقيق العيد بيروت دار الكتب العلمية.
- ٣١٨ شرح فتح القدير كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن الهمام.
- ٣١٩ شرح مدونة الأحوال الشخصية المغربية للأستاذ عبدالكريم شهبون –
 الرباط دار المعرفة.
- ٣٢٠ شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول- بيروت- دار الكتب العلمية- الأولى: ١٤١٠هـ.
- ٣٢١ الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض اليحصبي تحقيق: على البجاوى لبنان دار الكتب .
- ٣٢٢ شهادة المرأة في الفقه الإسلامي للدكتور عبدالله المطلق الرياض دار المسلم: ١٤١٣ هـ.



- ٣٢٣- الشورى القرآنية من خلال النص والواقع محاولة لفهم جديد لأحمد البغدادي الكويت المجلة العربية للعلوم الإنساني العدد (٦٦).
- ٣٢٤- الشورى بين النظرية والتطبيق لقحطان الدوري بغداد مطبعة الأمة: ١٩٧٤م.
- ۳۲۵ الشيخ ابن باز وقضايا المرأة لأحمد بن عبدالله الناصر الرياض دار
 أطلس الأولى: ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- ٣٢٦- صحيح ابن خزيمة لأبي بكر بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: محمد مصطفى الأعظمى المكتب الإسلامي الأولى.
- ۳۲۷- صحيح البخاري لمحمد بن إسهاعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى أديب، بيروت- دار ابن كثير- الثالثة: ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.
- ٣٢٨- صحيح الترغيب والترهيب للحافظ المنذري، اختيار وتحقيق الشيخ: عمد ناصر الدين الألباني- المكتب الإسلامي- الثانية: ١٤٠٦هـ.
- ٣٢٩- صحيح الجامع الصغير وزيادته لمحمد ناصر الدين الألباني- المكتب الإسلامي.
- ٣٣٠ الصحيح المسند من أسباب النزول بحث أعده: مقبل بن هادي الوادعي الرياض مكتبة المعارف.
- ٣٣١- صحيح سنن أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني الرياض الأولى: 18٢٣- ١٤٢٣م.
- ٣٣٢- صحيح سنن أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني- الرياض- نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج- الأولى.



- ٣٣٣- صحيح سنن النسائي لمحمد ناصر الدين الألباني- الرياض- نشر مكتبة التربية العربي لدول الخليج- الأولى .
- ٣٣٤- صحيح مسلم لأبي الحسين بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت- دار إحياء التراث العربي.
- ٣٣٥ ضرب المرأة لعبد الحميد أحمد أبو سليان دمشق دار الفكر الأولى: ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- ٣٣٦- الضعفاء الصغير لمحمد بن إسهاعيل البخاري ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، حلب- دار الوعي- الأولى: ١٣٩٦هـ.
- ٣٣٧- الضعفاء لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي- بيروت- دار الكتب العلمية- الأولى: ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- ٣٣٨- الضعفاء والمتروكون لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمـود إبـراهيم زايد-حلب- دار الوعى- الأولى: ١٣٦٩هـ.
- ٣٣٩ الضعفاء والمتروكون لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤٠٦هـ.
- ٣٤- ضعيف الجامع لمحمد ناصر الدين الألباني- المكتب الإسلامي- الثانية: 1٣٩٩هـ.
- ٣٤١ ضعيف سنن ابن ماجة لمحمد ناصر الدين الألباني نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي بالرياض.
- ٣٤٢ ضعيف سنن أبي داود للإمام الحافظ سليان بن الأشعث السجستاني تأليف المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، غراس.



- ٣٤٣- ضعيف سنن أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني- نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض.
- ٣٤٤ ضعيف سنن النسائي لمحمد ناصر الدين الألباني نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي بالرياض.
- ٣٤٥ ضمانات الحرية بين واقعية الإسلام وفلسفية الديمقراطية لمحمد سعود
 البشر: ١٤١٤هـ.
- ۳٤٦ الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع البصري- بيروت- دار صادر.
- ٣٤٧ طبقات المدلسين لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوني عمان مكتبة المنار الأولى: ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.
- ٣٤٨ طبيعة المرأة في الكتاب والسنة لعبد المنعم سيد حسن القاهرة مكتبة النهضة: ١٩٨٥م.
 - ٣٤٩ الطرق الحكمية لابن قيم الجوزية جدة دار المدينة.
 - ·٣٥٠ ظاهرة العولمة لمحمد محمد معد جدة دار المدينة.
 - ٣٥١- ظاهرة العولمة لمحيي محمد معد-الإشعاع: ١٩٩٩م.
- ٣٥٢ عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي دار الفكر.
 - ٣٥٣- العالمية والعولمة للسيد ياسين القاهرة دار النهضة: ٢٠٠٠م.
- ٣٥٤ العتبية لمحمد العتبي القرطبي، تحقيق: محمد حجي دار الغرب الإسلامي الأولى.
- ٣٥٥− العجاب في بيان الأسباب لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن



- حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس- دار ابن الجوزي- الأولى: ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- ۳۵۱ العدة حاشية العلامة السيد محمد بن إساعيل الأمين الصنعاني على إحكام الأحكام للعلامة سراج الدين عمر بن الملقن، قدم له وأخرجه وصححه: محب الدين الخطيب المكتبة السلفية الثانية: ٢٠١٨هـ، حققه وعلق عليه: على محمد الهندى.
- ٣٥٧- عشرة النساء لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي بيروت المكتبة العصرية: ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
- ۳۵۸ عشرة النساء وحل الخلافات الزوجية، إعداد وترتيب: نبيل بن محمد –
 الرياض دار القاسم الثانية: ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- ٣٥٩ العظمة لعبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني أبو محمد، تحقيق: رضاء الله بن محمد بن إدريس المباركفوري الرياض دار العاصمة الأولى: ١٤٠٨هـ.
- ٣٦٠- علل أحمد بن حنبل لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: صبحي البدري السامرائي− الرياض− مكتبة المعارف− الأولى: ١٤٠٩هـ.
- ٣٦١ علل الحديث لأبي محمد عبد الرحمن الرازي، تحقيق: محب الدين الخطيب بروت دار المعرفة ١٤٠٥ هـ.
- ٣٦٢ علل الدارقطني لعلي بن عمر بن أحمد الدارقطني ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زبن الله السلفي الرياض دار طيبة الأولى: ١٤٠٥هـ.
- ٣٦٣- العلل الصغيرة للترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر بيروت دار إحياء التراث.



- ٣٦٤ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي التيمي القرشي، تحقيق: خليل المير بيروت دار الكتب العلمية: ١٩٨٣م.
- ۳۲۵ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: ووصي الله ابن
 عمد عباسي، بيروت المكتب الإسلامي الأولى: ١٤٠٨هـ.
- ٣٦٦ علم اجتماع المرأة لحسين رشوان القاهرة المكتبة الجامعية: ١٩٩٨م.
- ٣٦٧- علم اجتماع المرأة لسامية حسين ساعاتي القاهرة دار الفكر: 1٤٢٠هـ.
- ٣٦٨- العلمانة وثمارها الخبيثة لمحمد شاكر الشريف الرياض دار الوطن: ١٤١١هـ.
 - ٣٦٩ العلمانية في الإسلام لإنعام أحمد قدوح بيروت دار السيرة.
- ٣٧٠ العلمانية لسفر بن عبدالرحمن الحوالي مكة المكرمة مطابع جامعة أم القرى: ١٤٠٢هـ.
- ۱ ۲۷۳ العلمانية والدولة الدينية لشبلي العيسمي بغداد دار الشؤون
 الثقافية: ۱۹۸٦م.
- ٣٧٢- على طريق العودة إلى الإسلام لمحمد البوطي بيروت مؤسسة الرسالة: ١٤٠١هـ.
- ٣٧٣- على طريق الهجرة لعاتق بن غيث البلادي دار مكة الثانية: 1818 هـ.
- ٣٧٤ عمدة الأحكام لتقي الدين أبي الفتح ابن دقيق العيد بيروت دار الكتب العلمية.



- ٣٧٥ عمدة الفقه لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الله سفر العبدلي، محمد دغيليب العتيبي- الطائف- مكتبة الطرفيين.
- ٣٧٦ عمدة القارئ شرح صحيح البخاري لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني مطبعة مصطفى الحلبي الأولى: ١٣٩٢هـ.
- ۳۷۷ العمدة في غريب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، حققه
 وعلق عليه د. يوسف المرعشلي مؤسسة الرسالة الثانية: ١٤٠٤هـ.
 - ٣٧٨- عمل المرأة في المنزل وخارجه لإبراهيم الجوير الرياض: ١٤١٦هـ.
- ٣٧٩ عمل المرأة في الميزان لمحمد علي البار جدة الدار السعودية: ١٤٠٧هـ.
- ٣٨٠ عمل المرأة لسالم بن عبدالعزيز السالم الرياض مطبعة سفير: ١٩١٩هـ
- ٣٨١- عمل اليوم والليلة لأحمد بن شعيب النسائي، دراسة وتحقيق: د.فاروق حمادة مؤسسة الرسالة الثانية: ١٤٠٦هـ.
- ٣٨٢- عمل اليوم والليلة لأحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري المعروف بابن السنى، تحقيق: كوثر البرن- ببروت- دار القبلة.
- ٣٨٣ عناية النساء بالحديث لأبي عبيدة مشهور بن حسن آل سليان المكتب الإسلامي.
- ٣٨٤- العواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي، حققه: محب الدين الخطيب محر المكتبة السلفية السادسة.
- -٣٨٥ عودة الحجاب لمحمد إسماعيل مقدم الرياض دار طيبة الثالثة: 18١٧ هـ.



- ٣٨٦- العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية لمحمد عمر الحاجي دمشق، دار المكتبى: ١٤٢٠هـ.
 - ٣٨٧- العولمة والثقافة لحاتم بن عثمان بيروت المؤسسة العربية: ١٩٩٩م.
- ٣٨٨ عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي مع شرح الحافظ شمس الدين بن قيم الجوزية بيروت دار الكتب العلمية الثانية: ١٤١٥هـ.
- ٣٨٩- العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ٣٩٠ عيون الأثر في فنون المغازي والشهائل والسير لابن سيد الناس- لبنان-دار المعرفة للطباعة والنشر.
- ٣٩١ الغارة على الأسرة المسلمة لعبدالقادر أحمد الرياض دار القبلتين: 1817 هـ.
- ٣٩٢ الغرب والعرب وحقوق الإنسان لغانم النجار الكويت الجمعية الكويتية لحقوق الغنسان: ١٩٩٧م.
- ٣٩٣ غريب الحديث لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق: د.سليان العايد طبع مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى.
- ۳۹۶ خريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي مكة المكرمة جامعة أم القرى ، كلية الشريعة: ۱۹۸۲ ١٩٨٨ م.



- ٣٩٥ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي- مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد- الأولى : ١٩٦٤ ١٩٦٥م.
- ٣٩٦ غريب الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري-دار الكتب العلمية- الأولى: ١٤٠٨هـ.
- ٣٩٧ الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد المختار العبادي، تونس المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات الأولى: ١٩٨٩م.
 - ٣٩٨- غزوة الأحزاب لمحمد أحمد باشميل- المطبعة السلفية.
- 999- غوامض الأسماء المبهمة لخلف بن عبد الملك بن بشكوال أبي القاسم، تحقيق: د.عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين- بيروت- عالم الكتب- الأولى: ١٤٠٧هـ.
- • ٤ غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود لأبي إسحاق الحويني الأثري دار الكتاب العربي الأولى: ١٤٠٨هـ.
- الفائق في غريب الحديث لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: على محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابي الثانية.
- ۲۰۲ فتاوی الخلوة والاختلاط جمع وترتیب أشرف عبد المقصود الریاض
 مکتبة أضواء السلف: ۱۶۱۹هـ.
- 2.۳ فتاوى السغدي لعلي بن الحسين بن محمد السغدي، تحقيق: صلاح الدين الناهى بيروت مؤسسة الرسالة الثانية: ١٤٠٤هـ.
- ٤٠٤ فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني،



رقم كتبها وأبوابها وأحاديثها: محمد فؤاد عبد الباقي، حقق أصلها: عبدالعزيز بن باز-رهمه الله-بيروت-دار الكتب العلمية-الأولى: 181هـ- ١٩٨٩م.

- ٥٠٥ قتح المغيث للسخاوي بيروت دار الكتب العلمية الأولى.
 - ٤٠٦ فتح مكة لمحمد أحمد باشميل المكتبة السلفية.
- الفتن لنعيم بن حماد المروزي، تحقيق: سمير أمين الـزهيري- القـاهرة مكتبة التوحيد- الأولى: ١٤١٢هـ.
- ١٤٠٨ الفرائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن على الشوكاني،
 تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى العلمي اليماني مطبعة السنة المحمدية ١٣٨٠هـ
- ٤٠٩ فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب للحافظ شيرويه بن شهر دار، تحقيق: فواز أحمد الزقرلي، ومحمد البغدادي دار الكتاب العرب الأولى: ١٤٠٧هـ.
- ١٠ الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر البغدادي بيروت دار الكتب العلمية.
- ١١٥ الفروع لمحمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤١٨هـ.
- ٤١٢ الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد على بن حزم الظاهري، تحقيق: محمد نصر، عبد الرحمن عميرة الرياض مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع الأولى: ١٤٠٢هـ.
- ٤١٣ فضائل الصحابة لأبي عبد الله بن محمد بن حنبل، حققه وخرج



- أحاديثه: وصي الله بن محمد عباس- بيروت- مؤسسة الرسالة- الأولى: 8-18.
 - ٤١٤ فقه الأسرة المسلمة لعبده عيسى بيروت دار الجيل: ١٤٠٧ هـ.
 - ١٥ الله الشورى لعلى سعيد الرياض دار طيبة: ١٤٢٢هـ.
- 117 الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر لمحمد البهي القاهرة دار التوفيق: ١٤٠٢هـ.
- ١٧٧ الفكر العربي الحديث لرئيف الخوري بيروت دار المكشوف: 19٤٣م.
- 118- فلسفة نظام الأسرة في الإسلام لأحمد الكبيسي بغداد مطبعة الحوادث: 121هـ.
- ۱۹ الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني لأحمد غنيم بن سالم
 النفراوي المالكي بيروت دار الفكر ١٤٠٥هـ.
- ٠٤٠٠ في الحرية والمساواة لحازم الببلاوي بيروت دار الشروق: ١٤٠٥هـ.
- 1۲۱ فيض الباري على صحيح البخاري لمحمد أنور الكشميري ثم الدينوري ابن آمالي بيروت دار المعرفة: ١٣٥٢ هـ.
 - ٤٢٢ فيض القدير لعبد الرؤوف المناوي مصر المكتبة التجارية الأولى.
- ٤٢٤ قانون حقوق الإنسان لمحمد بشير الشافعي المنصورة مكتبة الجلاء.
- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لأبي محمد بن عبدالله بن العرب،
 تحقيق: محمد عبدالله ولد كريم بيروت دار الغرب.



- ٤٢٦ قرارات المجمع الفقهي الإسلام لرابطة العالم الإسلامي، من الدورة
 الأولى لعام ١٣٩٨هـ الدورة ط١ لعام ١٤٠٥هـ مكة.
- ٤٢٧ قصة الحضارة لول ديورانت، ترجمة: محمد بدران القاهرة ١٩٥٧ م.
- 473 القضاء في الإسلام لمحمد عبدالقادر عيان مكتبة الأقصى: 1890 هـ.
- 979 القضاء في الإسلام لمحمد عبدالقاهر أبو فارس عمان مكتبة الأقصى الأولى: ١٣٩٨ هـ.
- ٤٣٠ القضاء ونظامه في الكتاب والسنة لعبدالرحمن إبراهيم الحميضي مكة المكرمة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث في جامعة أم القرى.
- ٤٣١ قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية دراسة نقدية في ضوء الإسلام للدكتور: فؤاد العبدالكريم، رسالة دكتوراه في الثقافة الإسلامية من كلية الشريعة جامعة الإمام.
 - ٤٣٢ قضايا تهم المرأة لعبدالله بن جار الله الجار الله الرياض ١٤٠٧ هـ.
- ٤٣٣ قضايا في الفكر المعاصر لمحمد عابد الجابري بيروت مركز دراسات الوحدة العربية: ١٩٩٧م.
- ٤٣٤ قل للمؤمنات (مقالات حول عمل المرأة) لصالح محمد جمال دار المجتمع الأولى: ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- ٤٣٥ قواعد الأحكام في مصالح الأنام لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن
 عبد السلام بيروت دار الكتب العلمية.
- ٤٣٦ القواعد النورانية لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد حامد الفقي بيروت دار المعرفة ١٣٩٩م.



- 28٧- قواعد نظام الحكم في الإسلام لمحمود الخالدي دار البحوث العلمية: 18٠٠هـ.
- 873- قوامة الرجل وخروج المرأة للعمل (العلاقة والتأثير) لمحمد بن سعد آل سعود الإمارات دار البحوث الأولى: ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- 289- قوانين الأسرة بين جهل النساء وعجز العلماء لسالم البهناوي الكويت دار القلم: ١٤٠٤هـ.
 - ٤٤ القوانين الفقيهة لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي.
 - ٤٤١ قولي في المرأة لمصطفى صبري بيروت دار ابن حزم: ١٤١٠هـ.
- 287 الكاشف في معرفة من لـ ه روايـ في الكتـاب والـسنة للإمـام الـذهبي، تحقيق: محمد عوامة جدة دار القبلة الأولى: ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م
- 827 الكافي في فقه ابن حنبل لعبد الله بن قدامة المقدسي، تحقيق: زهير المشاويش- بيروت- المكتب الإسلامي- الخامسة: ١٤٠٨ هــ- ١٩٨٨م.
- 255 الكافي لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤٠٧ هـ.
- ٤٤٥ الكامل في التاريخ لأبي الحسن علي بن محمد السيباني المعروف بابن
 الأثير الجزري حققه نخبة من العلماء بيروت دار الكتاب العربي الثانية: ١٣٨٧هـ.
- 287 الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي - بيروت - دار الفكر - الثالثة: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.
- ٧٤٧ كتاب سيبويه تحقيق: عبد السلام هارون بيروت دار عالم الكتب



الثالثة: ١٤٠٣هـ.

- 82۸ الكسب لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: د. سهل زكار، وعبدالهادي حرصون- دمشق- الأولى: ١٤٠٠هـ.
- ٤٤٩ كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور البهوتي، راجعه وعلق عليه:
 هلال مصيلحي ببروت دار الفكر ١٤٠٢هـ.
- 20 كشاف المواد الفقهية للبيان والتحصيل للدكتور: عبدالفتاح الحلو دار الغرب الإسلامي.
- ١٥٥ كشف الأستار عن رجال معاني الآثار تلخيص معاني الأخبار لأبي
 التراب رشد الله السندهي المدينة المنورة مكتبة الدار.
- 20۲ كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة للحافظ نـور الـدين ابن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: الـشيخ عبـد الـرحمن الأعظمي-مؤسسة الرسالة- الثانية: ٤٠٤هـ.
- 80٣- الكشف الحثيث لإبراهيم بن محمد بن سبط بن العجمي، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت عالم الكتب الأولى: ١٤٠٧هـ.
- 203- كشف الخفاء ومزيل الالتباس عها اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسهاعيل بن محمد العجلوني، أشرف على طبعه وتصحيحه: أحمد القلاش- بروت- مؤسسة الرسالة- الرابعة: ١٤٠٥هـ.
- ٥٥٥ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعلامة المولى: مصطفى بن
 عبد الله الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الحلبي والمعروف بحاجي
 خليفة بيروت دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- ٤٥٦ الكفاءة في النكاح على ضوء الكتاب والسنة لفاطمة عمر نصيف جدة



- دار المحمدي الأولى: ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- 80٧ كفاية الطالب لأبي الحسن المالكي، تحقيق: يوسف الشيخ بيروت دار الفكر: ١٤١٢ هـ.
- ٤٥٨ الكفاية في علم الرواية لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: أبو عبد
 الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني المدينة المنورة المكتبة العلمية.
 - 903- كلمة حق لأحمد محمد شاكر القاهرة مكتبة السنة: ١٤٠٨هـ.
- ٤٦٠ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين المتقي بن حسام الدين المندي البرهان فوري، ضبطه وفسر غريبه: الشيخ بكري- بيروت- مؤسسة الرسالة: ١٣٩٩هـ.
 - ٤٦١ الكنى لمحمد بن إسهاعيل البخاري، تحقيق: هاشم الندوي، دار الفكر.
- 277 الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشيري المدينة المنورة الجامعة الإسلامية الأولى: ١٤٠٤هـ.
- 27٣ الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة لأبي البركات محمد بن أحمد بن الكيال، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي- الكويت- دار العلم.
- 378 اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي دار المعرفة الثانية: ١٤٠١هـ.
- 270 اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين بن الأثير الجزري بيروت دار صادر: ١٤٠٠هـ.
- 877 لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ للذهبي لتقي الدين محمد بن فهد المكي، دمشق مطبعة توفيق ١٣٤٧هـ.



- 27۷ لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين بن منظور بيروت دار صادر 27۷ هـ.
- 27۸ لسان الميزان لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني بيروت منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات الثالثة: 1807هـ 19۸٦م.
- 879 اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ٤٧٠ المؤتلف والمختلف لمحمد بن طاهر بن علي القيسراني، تحقيق : كمال يوسف الحوت بيروت دار الكتب العلمية الأولى ١٤١١هـ.
 - ١٧١ مؤتمر الإسلام والعولمة لمحمد عمارة الدار القومية العربية.
- 2۷۲ ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين لأبي الحسن الندوي الكويت دار القلم: ١٣٩٣هـ.
 - ٤٧٣ ماذا عن المرأة لنور الدين عتر دمشق دار الفكر: ١٣٩٩ هـ.
- ٤٧٤ ماذا يريدون من المرأة لعبدالسلام بسيوني الرياض مجلة الأسرة: 199٧م.
- ٥٧٥ مبدأ الشورى في الإسلام ليعقوب محمد المليجي الإسكندرية مؤسسة الثقافة.
 - ٢٧٦ مبدأ المساواة في الإسلام لفؤاد عبدالمنعم الثقافة: ١٩٧٢م.
- 8۷۷ المبدع في شرح المقنع لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن مفلح الحنبلي بيروت المكتب الإسلامي: ١٤٠٠هـ.
- 8٧٨ المبسوط لـشمس الـدين السرخسي- بـيروت- دار المعرفة- الثانية: 8٧٨ م.



- ٤٧٩ متن زبد ابن رسلان لمحمد بن أحمد الرملي بيروت دار المعرفة.
- ٤٨٠ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لمحمد بن حبان بن أحمد بن أم د بن أبي حاتم البستى، تحقيق: محمود إبراهيم زيد دار المعرفة.
- ٤٨١ مجلة رسالة الإسلام القاهرة دار التعريف بين المذاهب: ١٣٨٦ هـ.
- ٤٨٢ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي القاهرة دار الريان للتراث، بيروت دار الكتاب العربي ١٤٠٧ هـ.
- 8۸۳ المجموع شرح المهذب لأبي زكريا محيى الدين بن شرف النووي بروت دار الفكر الأولى: ١٤١٧ هـ.
- ٤٨٤ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي.
- ۱۸۵ المحدث الفاصل للحسن بن عبد الرحمن الرامهر مزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب بيروت دار الفكر الثالثة: ١٤٠٤هـ.
- 2017 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق الرحالي الفاروق، عبد الله الأنصاري، السيد عبد العال إبراهيم، محمد الشافعي-مؤسسة دار العلوم- الأولى: ١٣٩٨هـ.
- ٤٨٧- المحلى بالآثار لأبي محمد علي بن حزم الظاهري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي- بيروت- دار الآفاق الجديدة .
- ٤٨٨ ختصر اختلاف العلماء لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: د.
 عبد الله نذير أحمد بروت دار البشائر الإسلامية ١٤١٧هـ.
- 8۸۹ مختصر الخرقي لأبي القاسم عمر بن الحسين الخرقي، تحقيق: زهير الشاويش بيروت المكتب الإسلامي الثالثة: ١٤٠٣هـ.



- ٤٩٠ ختصر سنن أبي داود للمنذري ومعه معالم السنن للخطابي، وتهذيب ابن القيم، تحقيق: أحمد شاكر، محمد حامد الفقى لبنان دار المعرفة.
- 191- المختلطين لصلاح الدين خليل بن سيف الدين كيكلدي العلائي، تعقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، د. علي عبد الباسط مزيد ، القاهرة مكتبة الخانجي الأولى: ١٩٩٦م.
 - ٤٩٢ المدونة الجديدة للأسرة ، منشورات المجلة المغربية لقانون الأعمال.
 - 89٣ المدونة الكبرى لمالك بن أنس- دار صادر- مطبعة السعادة .
 - ٤٩٤ مذاهب فكرية لمحمد قطب القاهرة دار الشروق: ١٤١٤هـ.
 - 90 ٤ المرأة الجديدة لقاسم أمين الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٩٣م.
 - ٩٦ المرأة العربية والحياة العامة لنجاح حسن القاهرة دار الأمين.
- ٧٩٧ المرأة المتبرجة وأثرها السيء في الأمة لعبد الله التليدي بـيروت ابـن حزم: ١٤١١هـ.
- ٨٩٨ المرأة المسلمة المعاصرة إعدادها، ومسؤولياتها في الدعوة لأحمد بـن
 عمد أبابطين الرياض دار عالم الكتب الثالثة: ١٤١٣هـ.
- 993 المرأة المسلمة أمام التحديات لأحمد الحصين القصيم دار البخاري: 1890 دار البخاري:
- ١٠٠ المرأة المسلمة بين اجتهادات الفقهاء وممارسات المسلمين لمروان إبراهيم
 القيس المنظمة الإسلامية للتربية الأولى: ١٤١١هـ.
- ٥٠١ المرأة المسلمة بين نظريتين لصالح محمد جمال مكة المكرمة سلسلة
 دعوة الحق. العدد (٨٣) ١٤٠٩هـ.
- ٥٠٢ المرأة المسلمة دراسة نقدية لـدعاة تحرير المرأة لمحمد فريد وجدى –



- الرياض أضواء السلف الأول: ١٤١٩ هـ.
- ٥٠٣ المرأة المسلمة في منزلها لأحمد بن محمد أبا بطين الرياض دار العاصمة الأولى: ١٤١٤هـ.
- ٥٠٤ المرأة المسلمة في مواجهة تحديات العصر لشذى سلمان عمان مكتبة روائع: ١٩٩٧م.
- ٥٠٥- المرأة المسلمة في وجمه التحديات لـشذى الـدركزلي عـمان روائع حجدولاي: ١٩٩٧م.
 - ٥٠٦ المرأة المسلمة لوهبي سليهان قاوجي بيروت دار القلم: ١٣٩٥هـ.
- ١٨٠٥ المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله لعلي عبدالحليم محمود المنصورة دار الوفاء الأولى: ١٤١١هـ.
- ٨٠٥ المرأة المسلمة ومسؤولياتها في الواقع المعاصر لفالح ابن محمد الصغير –
 الرياض دار أشبيليا الأولى: ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- ٥٠٩ المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة لسهيلة زين العابدين حماد –
 العبيكان الأولى: ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- ١٠ المرأة بين البيت والمجتمع لمحمد البهي الخولي القاهرة دار العروبة:
 ١٩٦٥م.
- ١١٥ المرأة بين الجاهلية والإسلام لسعد صادق محمد مكة دعوة الحق :
 ١٤٠٨ هـ.
 - ١٢٥ المرأة بين الدين والمجتمع لعبدالباقي زيدان مصر مطبعة السادة.
- ۱۳ المرأة بين الشرع والقانون لمحمد المهدي الحجوي الدار البيضاء دار
 الكتاب: ١٩٦٧م.



- ٥١٤ المرأة بين الظلام والنور لنديم محمد ريحاوي دمشق طلاس: ١٤١٦هـ.
- ١٥- المرأة بين الفقه والقانون لمصطفى السباعي- بيروت المكتب التعاوني:
 ١٤٠٤هـ.
- ٥١٦ المرأة بين دعاة الإسلام وأدعياء التقدم لعمر سليمان الأشقر مكتبة الفلاح: ١٤٠٤ هـ.
- ١٧ المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني لمحمد سعيد
 البوطى دمشق دار الفكر: ١٤١٧هـ.
- ١٨٥ المرأة بين نهجين الإسلام أو العلمانية لعدنان علي رضا البغوي دار
 النحوي الأولى: ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
 - ١٩ ٥ المرأة في الإسلام لسامية منيسي نصر دار الفكر: ١٤١٦هـ.
- ٥٢٠ المرأة في الإسلام لصحبي الصالح بيروت المؤسسة العربية: ١٩٨٠م.
 - ٧١١ المرأة في الإسلام لعلي عبدالواحد القاهرة دار النهضة.
 - ٥٢٢ المرأة في الإسلام لفؤاد حيدر بيروت دار الفكر العربي ١٩٩٢م.
 - ٥٢٣- المرأة في الإسلام لكمال أحمد مصر مطبعة شعراوي: ١٩٥٥م.
- ٥٢٤ المرأة في الإسلام لمحمد معروف الدواليبي بيروت دار النفائس: 8٠٩ هـ.
- ٥٢٥ المرأة في التاريخ والشريعة لأسعد الحمراني بيروت دار النفائس،
 ١٩٨٩ م.
- ٥٢٦ المرأة في التصور القرآني لسوسن فهد الحوّال بيروت دار العلوم: 1870 1870 م.



- ٥٢٧ المرأة في الشعر الجاهلي لأحمد الحوفي. القاهرة دار الفكر الثانية.
- ١٨٥ المرأة في العالم ١٩٩٥م للأمم المتحدة إدارة المعلومات الاقتصادية
 والاجتماعية وتحليل السياسات.
- ١٨وأة في العهد النبوي لعصمة الدين كركر بيروت دار الغرب ١٩٩٥ م.
- ٥٣٠ المرأة في القرآن لعباس محمود العقاد بيروت دار الكتاب العربي –
 الثانية: ١٩٦٩م.
- ٥٣١ المرأة في القرآن والسنة لمحمد عزة بيروت المكتبة العصرية 197٧ م.
- ٥٣٢ المرأة في حديث رسول الله على لعثمان قدري مكانسي دار ابن حزم الأولى: ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- ٥٣٣ المرأة في حياة إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب للشيخ حمد الجاسر الرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
 - ٥٣٤ المرأة في ظل الإسلام لعبدالأمير منصور بيروت مكتبة الهلال.
- ٥٣٥ المرأة في عالم متغير لا ليسون ريموند القاهرة مكتب الاستعلامات الأمريكي.
- ٥٣٦ المرأة في مختلف العصور لأحمد خاكي القاهرة دار المعارف: ١٩٤٧م.
 - ٥٣٧ المرأة في ميزان الإسلام لرمضان حافظ.
- ٥٣٨ المرأة في ميزان الطب والدين للسيد الجميلي القاهرة دار التراث:



- ٥٣٩ المرأة ماذا بعد السقوط لبدرية العزاز الكويت مكتبة المنار.
- ٥٤٠ المرأة منذ النشأة بين التجريم والتكريم للدكتور أحمد غنيم الكيلاني : ١٤٠١هـ- ١٩٨٠م.
- ١٥٥ المرأة والأسرة في حضارات الشعوب وأنظمتها لعبد الهادي عباس دمشق دار طلاس: ١٩٨٧م.
- ١٤٥ المرأة والإسلام لأحمد زكي بيروت الدار الأفريقية الثانية:
 ١٩٩٦م.
 - ٥٤٣ المرأة والتنمية لفوزية العطية بغداد المنظمة العربية: ١٩٨٨ م.
 - ٤٤٥ المرأة والحرية ليوسف ميخائيل القاهرة دار النهضة.
- ٥٤٥ المرأة والحقوق السياسية في الإسلام لمجيد محمود الرياض مكتبة
 الرشد الأولى: ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- 0 ٤٦ المرأة والشورى في الشريعة الإسلامية لمحمد سعيد البوطي دمشق دار الفكر ١٤١٧ هـ.
- ١٣٧٩ المرأة والقرآن لمحمود شلتوت القاهرة الطبعة الثانية: ١٣٧٩ هـ ١٩٦٠
- ٨٥٥ المرأة وتنظيم الأسرة في الإسلام لسامية منيسي القاهرة دار الفكر
 العربي: ١٤١٦هـ.
- 989 المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام لعبد المجيد الزنداني الكويت مكتبة المنار الأولى: ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- ٥٥٠ المرأة وحقوقها في الإسلام لمحمد الصادق عفيفي. مكة المكرمة. سلسلة دعوة الحق تصدر عن الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي عدد (١٧): ١٤٠٢هـ.



- ١٥٥١ المرأة وكيد الأعداء لعبدالله وكيل الشيخ الرياض دار طيبة الأولى: ١٤١٢هـ.
- 007 المرأة ومكانتها في الإسلام لأحمد الحصين مكتبة الإيمان الثانية: 1501 هـ.
- ٥٥٣ المراسيل لسليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط -بيروت مؤسسة الرسالة الأولى: ١٤٠٨هـ.
- ٥٥٤ المراسيل لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة
 الله قو جاني بروت مؤسسة الرسالة الأولى: ١٣٩٧هـ.
- ٥٥٥ مركز المرأة في الحياة الإسلامية ليوسف القرضاوي عمان دار الفرقان: الأولى: ١٤١٧هـ.
- ٥٥٦ مسؤولية المرأة المسلمة لعبدالله الجار الله الدمام ابن الجوزي الأولى: ١٤٠٧هـ.
- 00٧- مسؤولية النساء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لفضل إلهي مؤسسة الجريسي الثالثة: ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله ، تحقيق ودراسة: د.علي
 بن سليمان المهنا- المدينة المنورة- مكتبة الدار- الأولى: ١٤٠٦هـ.
- ٥٥٩ المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل (في العقيدة) جمع
 وتحقيق: عبد الإله الأحمدي الرياض دار طيبة الأولى: ١٤١٢هـ.
- ٥٦٠ المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا- بيروت- دار الكتب العلمية الأولى: 1811هـ- ١٩٩٠م.



- 071 المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي ، تحقيق : عبد الرحن عبد الحميد البر- مصر دار الوفاء الأولى: 1818هـ.
- ٥٦٢ مسند ابن الجعد لعلي بن الجعد بن عبيد الجوهري، تحقيق: عامر أحمد
 حيدر بيروت مؤسسة نادر الأولى: ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- ٥٦٣ مسند ابن المبارك لعبد الله بن المبارك بن واضح ، تحقيق: صبحي البدري
 السامرائي ، الرياض مكتبة المعارف الأولى : ١٤٠٧ هـ.
- ٥٦٤ مسند أبي حنيفة لأحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: نظر محمد الفارياي الرياض مكتبة الكوثر الأولى: ١٤١٥هـ.
- ٥٦٥ مسند أبي داود الطيالسي لسليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري
 الشهير بأبي داود الطيالسي بيروت دار المعرفة.
- ٥٦٦ مسند أبي عوانة للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائيني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي- بيروت- دار المعرفة- الأولى: 199٨م.
- ٥٦٧ مسند أبي يعلى الموصلي للإمام أحمد بن علي بن المثنى التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد دار المأمون للتراث الأولى: ١٤٠٦هـ.
- ٥٦٨ مسند أسامة تحقيق: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، حسن أمين
 بن المندوه الرياض دار الضياء الأولى: ١٤٠٩هـ.
- ٥٦٩ مسند إسحاق بن راهويه لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن رهوايه الحنظلي، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي المدينة المنورة مكتبة الإيمان ١٤١٣هـ ١٩٩١م.



- ٥٧٠ مسند الإمام أحمد حنبل المشرف على التحقيق: شعيب الأرنؤوط –
 مؤسسة الرسالة الأولى: ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- مسند البزار (۱-۳) لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار،
 تحقيق: محفوظ الرحمن زبن الله بيروت المدينة مؤسسة علوم
 القرآن مكتبة العلوم والحكم الأولى: ١٤٠٩هـ.
- ٥٧٢ مسند الحميدي لعبد الله بن الزبير أبي بكر الحميدي، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي بيروت القاهرة دار الكتب العلمية مكتبة المتنبى.
- ٥٧٣- مسند الروياني لمحمد بن هارون الروياني أبي بكر، تحقيق: أيمن علي أبـو يهاني- القاهرة- مؤسسة قرطبة- الأولى: ١٤١٦هـ.
- ٥٧٤- مسند الشاشي لأبي سعيد الهيشم بن كليب الشاشي ، تحقيق: محفوظ المرحمن زبن الله- المدينة المنورة مكتبة العلوم والحكم الأولى: 1٤١٠هـ.
- ٥٧٥ مسند الشافعي لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤٠٠هـ.
- ٥٧٦- مسند الشاميين لأبي القاسم سليان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد المجيد السلفي- مؤسسة الرسالة- الأولى: ١٤٠٥هـ.
- 0۷۷ مسند الشهاب لمحمد بن سلامة بن جعفر أبي عبد الله القضاعي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي- بيروت- مؤسسة الرسالة- الثانية: 1٤٠٧



- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم لأحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني أبي نعيم ، تحقيق: محمد حسن محمد الشافعي بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٩٩٦م.
- ٥٧٩ مسند سعد لأحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي ، تحقيق : عامر حسن صبري، بيروت-دار البشائر الإسلامية- الأولى : ١٤٠٧هـ.
- ٥٨ مسند عبد الله بن عمر لمحمد بن إبراهيم الطرطوسي ، تحقيق: أحمد راتب عرموش بيروت دار النفائس الأولى: ١٣٩٣ هـ.
- مسند عبد بن حميد لعبد بن حميد بـ نـ نـ صر أبي محمد الكيسي، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليـ ل الـ صعيدي القـاهرة مكتبة السنة الأولى: ١٤٠٨هـ.
- مسند عمر بن الخطاب ليعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسي، تحقيق:
 كهال يوسف الحوت بيروت مؤسسة الكتب الثقافية الأولى:
 ١٤٠٥ هـ.
- ٥٨٣ مسند عمر بن عبد العزيز لأبي بكر محمد بن محمد بن سليان الباغندي، تحقيق: محمد عوامة دمشق مؤسسة علوم القرآن: ٤٠٤ هـ.
 - ٥٨٤ المسند لأحمد بن حنبل-مصر-مؤسسة قرطبة .
- ٥٨٥ المسند لأحمد بن حنب ل تحقيق وتخريج: أحمد شاكر دار المعارف الثالثة: ١٣٦٩هـ.
- ٥٨٦ المسند للإمام أحمد بن حنبل، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنـؤوط –
 الرسالة الأولى: ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- ٥٨٧ المسودة في أصول الفقه لمجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله



- الحراني، وشهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن تيمية، وتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم- مطبعة مدنى: ١٩٨٣م.
- ٨٨٥ المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية في الفترة ١٩٧١ ١٩٨٨
 ١٩٨٢م لنورية السداني مطابع دار السياسة.
- ٥٨٩ مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض بن موسى اليحصبي.
- ٩٠ مشكلات المرأة المسلمة المعاصرة وحلها في ضوء الكتاب والسنة لمكية
 مرزا دار المجتمع الأولى: ١٤١٠هـ.
- ٩١ مشكلة الحرية في الإسلام لجميل منيمنة بيروت دار الكتاب العربي.
 - ٥٩٢ مشكلة الحرية لزكريا إبراهيم دار مصر.
 - 99° مشكلة المرأة الكبرى لفاطمة شوكت الرياض الأولى: ١٤١٦هـ.
- ٥٩٤ المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم لمحب الدين أبي
 البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق: ياسين محمد السواس مكة
 - المكرمة- جامعة أم القرى: ١٩٨٣م.
- ٥٩٥ مشيخة ابن طهمان لأبي سعيد إبراهيم بن طهمان، تحقيق: محمد طاهر مالك دمشق مجمع اللغة العربية الثانية: ١٤٠٣ هـ.
- ٥٩٦ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة للشهاب أحمد بن بكر البوصيري، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي بيروت دار العربية الثانية: ١٤٠٣ هـ.
- ٥٩٧ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لأحمد بن محمد الفيومي بيروت المكتبة العلمية.
- ٥٩٨ مصنف ابن أبي شيبة لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي-



- تحقيق: كمال يوسف الحوت الرياض مكتبة الرشد الأولى: ١٤٠٩هـ.
- 999 المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمى المكتب الإسلامي الثانية : ١٤٠٣هـ.
- ١٠٠ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر العسقلاني، تحقيق:
 حبيب الرحمن الأعظمي بيروت دار المعرفة.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثهانية للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشتري، المملكة العربية السعو دية-دار العاصمة- الأولى: ١٤١٩هـ.
- ٦٠٢ معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء بيروت عالم الكتب الثانية: ١٩٨٠م.
- ٦٠٣ معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم الزجاج ، تحقيق : عبد الجليل
 عبده شبلي- بيروت- عالم الكتب- الأولى : ١٤٠٨هـ.
- 3.٠٤ المعتصر من المختصر من مشكل الآثار لخصه القاضي أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفي من مختصر القاضي أبي الوليد الباجي المالكي بيروت عالم الكتب .
- معجم أبي يعلى لأحمد بن علي بن المثنى الموصلي أبي يعلى، تحقيق: إرشاد
 الحق الأثري إدارة العلوم الأثرية الأولى: ١٤٠٧هـ.
 - ٦٠٦- معجم الأدباء لياقوت الحموي- دار الفكر- الثالثة: ١٤٠٠هـ.
- ٦٠٧ المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق
 ابن عوض الله بن محمد الحسيني القاهرة دار الحرمين: ١٤١٥هـ.



- ١٠٨ معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي بيروت دار الفكر.
- 7.9 معجم الصحابة لعبد الباقي بن قانع أبي الحسين، تحقيق: صلاح بن سالم المصراني المدينة المنورة مكتبة الغرباء الأثرية الأولى: ١٤١٨ هـ.
- ٦١٠ المعجم الصغير لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: محمد شكور بيروت عمان المكتب الإسلامي دار عمار الأولى: ٥٠٤ هـ ١٩٨٥م.
- 71۱- المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي الموصل مكتبة العلوم والحكم الثانية: 318.4 م.
 - ٦١٢- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة- بيروت- دار إحياء التراث العربي.
- 718 معجم المحدثين لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب، الطائف مكتبة الصديق الأولى: ١٤٠٨ هـ.
- 318- معجم المصنفات الواردة في فتح الباري صنعه: أبو عبيدة مشهور بن حسن بن سلمان، وأبو حذيفة رائد بن صبري- دار الهجرة للنشر والتوزيع.
- ٦١٥ معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية لعاتق البلادي دار مكة الأولى: ١٤٠٢ هـ.
- 717 المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين، نشره دبي ونسنك مكتبة بريل في ليدن- ١٩٣٦م.
- 71۷- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي-القاهرة- دار الحديث- ١٤٠٨هـ.



- ٦١٨ معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة بيروت مؤسسة الرسالة السادسة: ١٤١٢هـ.
- ٦١٩ معجم ما استعجم لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبي عبيد،
 تحقيق: مصطفى السقا- ببروت عالم الكتب الثالثة: ١٤٠٣ هـ.
- ٦٢٠ معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون-بيروت- دار الجيل- الأولى: ١٤١٦هـ.
- ٦٢١ معرفة الثقات لأحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي، تحقيق:
 عبد العليم عبد العظيم البستوي المدينة المنورة مكتبة الدار الأولى:
 ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- 7۲۲ معرفة السنن والآثار لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق: د.عبد المعطى قلعجي دار الوعي الأولى: ١٤١١هـ.
- ٦٢٣ معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري،
 تحقيق: السيد معظم حسين بيروت دار الكتب العلمية الثانية:
 ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
- ٦٢٤ معضلات ومشكلات تواجه المرأة المسلمة لعبد الحليم محمد دمشق مكتبة دار الألباب: ١٩٨٦م.
- ٦٢٥ المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري، تقديم وتحقيق: محمد الشاذلي النيفر- بيروت- دار الغرب الإسلامي- الأولى:
- ٦٢٦ المعيار المعرب لأحمد بن يحيى الونشريسي ، خرجه: جماعة من العلماء
 بإشراف د.محمد حجى بيروت دار الغرب الإسلامي: ١٤٠١هـ.



- ٦٢٧ المغازي للواقدي، تحقيق: د.مارسدن جونس مطبعة جامعة
 أكسفورد ١٩٦٦م.
 - ٦٢٨ مغنى المحتاج لمحمد الخطيب الشربيني بيروت دار الفكر.
- 7۲۹ المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، اعتنى به: أبو محمد أشرف عبد المقصود الرياض دار طيبة الأولى: ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- ٦٣٠ المغني في الضعفاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر.
- ۱۳۱ المغني لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي بيروت دار الفكر الأولى:
 ۱٤٠٥ هـ.
- ٦٣٢ المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين المعروف بالراغب
 الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد الكيلاني بيروت دار المعرفة.
- 777- المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية لعبدالكريم زيدان بيروت مؤسسة الرسالة الثالثة: ١٤١٧هـ ١٩٩٧م
- 178- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب مستون أحمد محمد السيد، يوسف علي بديوي، محمود إبراهيم بزّال دمشق دار ابن كثر الأولى: ١٤١٧هـ.
- مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث لسليم ناصر بركات دار دمشق
 الثانية: ١٩٨٢م.
 - ٦٣٦ مفهوم الحرية لعبدالله العروى الخامسة: ١٩٩٣م.



- مقام المرأة في الإسلام لمحمود محمد بابللي بيروت دار الشروق –
 الأولى: ١٤١٤هـ.
- ٦٣٨ المقتنى في سرد الكنى لشمس الدين محمد بن أحمد الفهبي تحقيق:
 محمد صالح عبد العزيز المراد المدينة المنورة الجامعة الإسلامية ١٤٠٨
- ٦٣٩ مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية لسهير سلطي التل بيروت مؤسسة العربية للدراسات: ١٩٨٥م.
- ٦٤٠ مقومات الشخصية العسكرية في الإسلام لمحمد سعيد دمشق دار الكتبي: ١٤١٧هـ.
- ٦٤١ مكانة المرأة بين الإسلام والقوانين العالمية لسالم البهنساوي الكويت
 دار القلم الثانية: ١٤٠٦هـ.
 - ٦٤٢ مكانة المرأة في الإسلام لمحمد متولي الشعراوي بيروت دار القلم.
- ٦٤٣ مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة لمحمد بتاجي القاهرة
 دار السلام الأولى: ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- 328 مكانة المرأة في المجتمع المسلم لعمارة نجيب القاهرة دار البشير الأولى: ٩٠٩ هـ.
 - ٦٤٥ مكانة المرأة لمحمد ظاهر بيروت مؤسسة الرسالة: ١٣٩٩هـ.
 - ٦٤٦ مكانك تحمدي لأحمد جمال القاهرة مطبعة أطلس: ١٣٩٦هـ.
- 7٤٧ الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: أحمد فهمي محمد بيروت دار الكتب العلمية الثانية: ١٤١٣هـ.
- ٦٤٨ من أجل تحرير حقيقي للمرأة لمحمد رشيد العويد الكويت دار حواء- الثانية: ١٤١٤هـ.



- 789 من اسئلة النساء للنبي ﷺ لفالح الصغير الرياض كنـوز أشـبيليا الأولى: 18۲٥هـ ٢٠٠٤م.
 - ٦٥٠ من الحريات إلى التحرر لمحمد عزيز الحبابي مصر دار المعارف.
- ٦٥١ من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث للحافظ محمد بن أحمد النهوبي، تحقيق: محمد شكور الزرقاء مكتبة المنار الأولى: ٢٠١هـ.
- 707 من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث للذهبي، تحقيق: عبد الله ضيف الله الرحيلي، رسالة ماجستير جامعة الإمام محمد بن سعود- ١٣٩٨هـ.
- من روائع حضاراتنا لمصطفى السباعي بيروت المكتب الإسلامي،
 الثالثة: ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- 302- من قضايا المرأة المسلمة لوهبي سليهان غاوجي بيروت دار ابن حزم: الأولى: 1217هـ.
- 700 مناقب الشافعي لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق السيد: أحمد صقر مكتبة دار التراث الأولى: ١٣٩١هـ.
 - ٦٥٦ مناهج الطالبين ليحيى بن شرف النووي بيروت دار المعرفة.
- 70٧- مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني- طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ٦٥٨ المنتقى لعبد الله بن علي بن الجارود أبي محمد النيسابوري ، تحقيق : عبد الله عمر البارودي- بيروت- مؤسسة الكتاب الثقافية الأولى : الله عمر البارودي- بيروت مؤسسة الكتاب الثقافية الأولى :



- ٦٥٩ المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل لفاروق حمادة الرياض دار
 طيبة الثالثة: ١٤١٨هـ.
- ٦٦٠ منهج القرآن في تهذيب الغريزة الجنسية لشحات حسين بيروت دار الخبر الأولى: ١٤١٤هـ.
- 771 منهجية التعامل مع السنة النبوية لعبد الجبار مجلة إسلامية في المعهد العالمي للفكر الإسلامي العدد (١٨).
 - 777- المهذب لإبراهيم بن على بن يوسف الشيرازي- بيروت- دار الفكر.
- 77۳ الموافقات لأبي إسحاق إبرهيم بن موسى الغرناطي الشاطبي، عناية: عبدالله دارز بيروت دار المعرفة.
- 377- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب- بيروت- دار الفكر- الثانية: ١٣٩٨ هـ.
- ٦٦٥ موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف إعداد أبي هاجر محمد السعيد ابن بسيوني زغلول-بيروت- عالم التراث للطباعة والنشر- الأولى:
- ٦٦٦− موسوعة فقه الحسن البصري، د. محمد رواس قلعة جي- دار النفائس- الأولى: ١٤١٩هـ.
- 777- موسوعة فقه سفيان الثوري، د. محمد رواس قلعة جي- دار النفائس-الأولى: ١٤١٠هـ.
- 77.۸ موسوعة فقه عبد الله بن عباس؛ د. محمد رواس مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- ٦٦٩ موسوعة فقه عثمان بن عفان، د. محمد رواس- دار النفائس- الثانية:



١٤١٢هـ

- ٦٧٠ الموضوعات لابن الجوزى المكتبة السلفية الأولى: ١٣٨٨هـ.
- ٦٧١ الموطأ لمالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: فؤاد
 عبد الباقي دار إحياء الكتب فيصل عيسى البابي الحلبي.
- 777 ميراث المرأة وقضية المساواة لصلاح الدين سلطان القاهرة دار النهضة الأولى: ١٩٩٩م.
- ٦٧٣ ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق: على محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٩٩٥م.
- ٦٧٤ ميزان الذهب في صناعة شعر العرب للسيد أحمد الهاشمي مصر الكتبة التجارية الكبرى.
- تحو استراتجية قومية لإعادة تأهيل الأسري لمحمد حجار بيروت العدد (١٧).
- ٦٧٦ نساء حكمن اليمن لعفت وصال بيروت دار ابن حزم: ١٤٢٠هـ.
- 7۷۷ النساء شقائق الرجال لمحمد عمر الحاجي دمشق دار المكتبي الأولى: ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- ٦٧٨ النص الصحيح لكتاب أحكام النساء عن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق:
 عمر عبدالمنعم سليم بيروت الريان الأولى: ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- 979- نصب الراية لأحاديث الهداية لعبد الله بن يوسف الزيلعي ، تحقيق: محمد يوسف البنوري- مصر دار الحديث- ١٣٥٧ هـ.



- ٦٨ نظام الأسرة في الإسلام لمحمود حمودة عبان دار الفرقان: ١٩٩٢م.
 - ٦٨١ نظام الحكم في الإسلام لمحمد فاروق النبهان الكويت: ١٩٧٤م.
- ٦٨٢ نظام الحكم في الشريعة التاريخ لظافر القاسمي بيروت دار النفائس – الخامسة: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
 - ٦٨٣ النظام السياسي في الإسلام لمحمد عبدالقادر أبو فارس ١٩٨٠ م.
- ٦٨٤ نظام القضاء في الإسلام لجمال صادق المرصفاوي إدارة الثقافة بجامعة
 الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض: ٤٠٤ هـ.
- ٦٨٥ النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لإبراهيم بن محمد بن عبدالله
 ابن مفلح الحنبلي الرياض مكتبة المعارف الثانية: ١٤٠٤هـ.
- ٦٨٦ النكتب على كتاب ابن الصلاح للعسقلاني، تحقيق ودراسة د. ربيع بن
 هادى عمير الأولى: ١٤٠٤هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن
 الأثير الجزري خرّج أحاديثه وعلق عليه: أبو عبد الرحمن صلاح بن
 عمد بن عويضة بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤١٨ هـ.
- ٦٨٨ النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن أبي زيد القيرواني، تحقيق: د. محمد حجي دار الغرب الإسلامي الأولى: ١٩٩٩م.
- ٦٨٩ نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح منتقى الأخيار لمحمد بن
 على الشوكاني بيروت دار الجيل ١٩٧٣م.
- ٦٩٠ الهداية شرح البداية لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغياني بيروت المكتبة الإسلامية.



- ٦٩١ هدي الساري مقدمة فتح الباري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني،
 رقم كتبها وأبوابها وأحاديثها: محمد فؤاد عبد الباقي، عن الطبعة التي حقق أصولها: عبد العزيز بن باز بيروت دار الكتب العلمية الأولى: ١٤١٠هـ.
- 797- هل هن ناقصات عقل ودين لمحمد سلام مصر دار السلام- الأولى: 181٣هـ.
 - ٦٩٣- همع الهوامع للسيوطي، تصحيح النفساني- بيروت- دار المعرفة.
 - ٦٩٤- وأختاه لمحمد حجاج مصر دار الصحابة الأولى: ١٤١٠هـ.
- ٦٩٥ الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي، باعتناء محمد الحجيري، يطلب
 من دار النشر فرانز شتايز-الثانية : ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- 797 واقع المرأة الحضاري في ظل الإسلام لآمنة مسيكة الشركة العالمية الأولى: ١٩٩٦م.
 - ٦٩٧ وحى القلم للرافعي القاهرة دار المعارف الثانية: ١٩٨٢ م.
- 79۸ الوسيط لمحمد بن محمد الغزالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد محمد تامر، القاهرة دار السلام الأولى: ١٤١٧هـ.
- ٦٩٩ وظيفة المرأة في المجتمع الإنساني لعلي القاضي الكويت دار القلم –
 الأولى: ١٤٠٣هـ.
- • ٧- وقفات حول معاناة الأيدي العاملة الناعمة لخالد بن عبدالرحمن الشايع- الرياض دار بلنسية الأولى: ١٤٢٥هـ.
- ٧٠١ ولاية المرأة في الفقه الإسلامي لحافظ محمد أنور الرياض دار بلنسية الثانية: ١٤٢١هـ.



٧٠٢ وليس الذكر كالأنثى لمحمد الخشت - القاهرة - مكتبة القرآن.

٧٠٣- يافتاة الإسلام اقرأي حتى لا تخدعي لصالح البليهي - بيريدة - دار البخاري - الرابعة: ١٤٠٨هـ.

أشرطة الحاسوب:

١- مكتبة الأجزاء الحديثية - مركز التراث، الإصدار ١٠٥ - ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٢- المكتبة الألفية للسنة النبوية مركز التراث، الإصدار ١٠٥ - ١٤٢٠هـ ١٩٩١م.

٣- مكتبة الفقه وأصوله - مركز التراث، الإصدار ١٠٥، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.

٤- الموسوعة الذهبية- مركز التراث- ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٥- مؤلفات الشيخ والتلميذ - مركز التراث.

٦- مكتبة السيرة النبوية الشريفة - مركز التراث ، الإصدار ١٠٥.

٧- مكتبة التفسير وعلوم القرآن مركز التراث ، الإصدار الثالث.

٨- برنامج مكتبة الألباني، من موقع الشيخ، الإصدار الأول.

٩ المكتبة الكبرى – مركز التراث.











الصفحة



فهرس الموضوعات

الموضيوع

٥.	المقدمــة:
١.	موضوعات البحث
١٩	منهج البحث
۲۱	التمهيد:
74	المبحث الأول: مكانة المرأة في بعض الحضارات القديمة، والأديان الأخرى: .
40	المبحث الثاني: المرأة العربية في العصر الجاهلي في ضوء الكتاب والسنة:
	المطلب الأول: مكانة المرأة.
٤٠	المطلب الثاني: وأد البنات.
٤٠	معنى الوأد
٤١	طريقة الوأد
٤١	أسباب الوأد
٤٣	أعلام استنقذوا البنات
٤٧	المطلب الثالث: زواج المرأة.
٥٣	المطلب الرابع: طلاق المرأة، ونظام عدتها.
٥٣	طلاق أهل الجاهلية.
٥٥	نظام العدة.



٥٧	المطلب الخامس: حقوقها المالية.
77	المبحث الثالث: تأصيل معنى «حقوق المرأة»
77	تعريف الحق.
73	المطلب الأول: تقسيهات الحق:
	الأول: تقسيم الحق باعتبار صاحبه.
70	الثاني تقسيم الحق باعتبار محله.
٦٧	المطلب الثاني: التنوع في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال
٧٤	- الباب الأول: حقوق المرأة الشرعية:
٧٧	الفصل الأول: أهلية التكليف:
٧٩	المبحث الأول: دلالة القرآن والسنة على أهلية المرأة للتكليف
٧٩	خطاب القرآن للنساء، يدل على المساواة بين الذكر والأنثى
٨٤	توفر شروط التكليف في المرأة
۸٥	المبحث الثاني: المساواة بين المرأة والذكر في الحدود:
۸٥	المطلب الأول: حد السرقة.
۸٧	المطلب الثاني: حد القذف
۸۹	المطلب الثالث: حد اللعان
93	المطلب الرابع: حد الزنا.
١.	المبحث الثالث: المساواة بين المرأة والرجل في جزاء الآخرة
۱۲	الفصل الثاني: واجبات المرأة الشرعية المشتملة على بعض حقوقها ١
11	المبحث الأول: الطهارة:٧
11	المطلب الأول: التخفيف عن المرأة في نقض الشعر عند الغسل ٧



170	المطلب الثاني: وضوء وغسل الرجل مع امراته
١٢٧	أدلة المسألة.
179	المطلب الثالث: أحكام تتعلق بالحائض:
179	المسألة الأولى: مباشرة الحائض:
سة: ١٣٦	المسألة الثانية: طهارة ذات الحائض، وثيابها مالم تلحقها النجا
179	المسألة الثالثة: التخفيف عن الحائض:
181	المطلب الرابع: أحكام تتعلق بالمستحاضة:
181	المسألة الأول: حقها في العبادات:
187	اختلاف العلماء في وضوئها لكل صلاة
	المسألة الثانية: مباشرة المستحاضة:
١٤٧	المبحث الثاني: الصلاة:
١٤٧	المطلب الأول: خروجها للصلاة في المسجد:
107	المطلب الثاني: إمامة النساء:
107	المسألة الأولى: جماعة النساء.
٠, ٢٢١	المسألة الثانية: إمامة المرأة للرجال:
١٧٤	المطلب الثالث: شهود المرأة لصلاة العيدين:
١٨١	المطلب الرابع: شهود المرأة لصلاة الكسوف
١٨٤	المبحث الثالث: الزكاة والصدقة:
۱۸٤ لها	المطلب الأول: دفع المرأة زكاة أو صدقة مالها بدون إذن زوج
	المطلب الثاني: أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زو
Y•A	المبحث الرابع: حق المرأة في المبادرة إلى قضاء رمضان



المبحث الخامس: الاعتكاف:
المبحث السادس: الحج:
المطلب الأول: حج الفريضة:
المطلب الثاني: تعجل الدفع من مزدلفة:
الفصل الثالث: حقها في الهجرة:
تعريف الهجرة في اللغة والاصطلاح
والهجرة هجرتان
ومن الأدلة على حق المرأة في الهجرة
الفصل الرابع: حق المرأة في التعليم:
المبحث الأول: الأحاديث التي نصت على تعليم المرأة: ٢٤٩
وفي الحديث من الفوائد
المبحث الثاني: بعض المسائل العلمية من النساء لرسول الله على ٢٥٨
المبحث الثالث: عناية السلف الصالح بتعليم المرأة:
عائلة الحافظ ابن حجر، وحرصه على تعليم نسائه
المبحث الرابع: صور مشرقة للمرأة في الطلب:
أولى عالمات الأمة، أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها
عمرة بنت عبدالرحمن
حفصة بنت سيرين
أم الدرداء الصغري
عابدة المدينة
علمة بنت حسان



فاطمة بنت عبدالرحمن (ت١٢هـ)
زينب بنت أحمد الكمال (٧٤٠هـ)
زينب طبيبة بني داود
أم الحسن بنت القاضي أبي جعفر الطنحالي
أخت الحفيد ابن زهر وابنتها
المبحث الخامس: حكم تعليم المرأة
الفصل الخامس: حق المرأة في الفتوى: ٢٩١
الفصل السادس: حق المرأة في الدعوة
المرأة المباركة التي تسببت في إسلام قومها
أم سليم رضي الله عنها- تأمر ابنها أن يقول: لا إله إلا الله
عرض أم سليم الإسلام على زوجها مالك بن النضر
مهر أم سليم الإسلام
أمر أم حكيم رضي الله عنها- زوجها الإتيان إلى رسول الله ﷺ، وقبول
الإسلام
فاطمة وإسلام عمر
دعوة المؤمنات المجاهدين في معركة اليرموك
شُعدى تدعو زوجها للنفقة
ولا زلنا نذكر سيرة أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها
الفصل السابع: تفنيد الشبهات المثارة حول النصوص الشرعية ٢٢٥
المبحث الأول: شبهات حول النصوص القرآنية:
دفع الشبهة حول قوله تعالى: ﴿ويجعلون لله البنات).

۳٣.	دفع الشبهة حول قوله تعالى: ﴿وليس الذكر كالأنثي ﴾
۲۳.	دفع الشبهة حول قوله تعالى:﴿وللرجال عليهن درجة ﴾
447	المبحث الثاني: شبهات حول الأحاديث النبوية:
۲۳٦	المطلب الأول: شبهة شؤم المرأة:
481	المطلب الثاني: شبهة نقصان عقل المرأة ودينها:
401	المطلب الثالث: شبهة حول شهادة المرأة
408	من أسباب ضلال المرأة عند شهادتها
	أحكام الشهادة
471	المطلب الرابع: شبهة المرأة والشيطان في الحديث النبوي
	الحديث الأول: «لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر »
478	تأملات في كلام الحافظ حول معنى الحديث
79 (الحديث الثاني: «المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان
	معنى الحديث
272	المطلب الخامس: شبهة خلق المرأة من ضلع أعوج
377	لفظ الحديث
200	الحديث سيق للوصية بالنساء
٣٧٨	المطلب السادس: شبهة اقتران المرأة بالحمار والكلب الأسود
٣٧٨	·
274	••
۳۸.	حكم المرور بين يدي المصلي
٣٨٥	الطلب السابع: الغسل من بمل الحاربة، والرشر من بمل الغلام



770	نص الحديث
۲۸۲	حكمة في التفريق بين بول الغلام والجارية
٣٨٧	الباب الثاني: حقوق المرأة السياسية
	توطئة
491	الفصل الأول: المرأة والبيعة
۳۹۳	المبحث الأول: أنواع البيعة للنساء في ضوء السنة النبوية
495	المطلب الأول: البيعة على الإسلام
497	المطلب الثاني: بيعة الامتحان:
497	والدليل على هذه البيعة
499	حكم هذه البيعة
٤٠٠	المطلب الثالث: بيعة النساء
٤٠١	المسألة الأولى: وقت البيعة
٤٠٣	المسألة الثانية: أدلة البيعة
٤٠٩	المسألة الثالثة: حكم البيعة
٤١٠	المسألة الرابعة: أركان البيعة:
٤١٤	المسألة الخامسة: كيفية البيعة:
٤١٩	المطلب الرابع: بيعة النصرة والمنعة
277	المبحث الثاني: بيعة المرأة لولي الأمر:
173	الفصل الثاني: حقها في الاحتساب على أصحاب السلطة
٤٣٧	حكم تولي المرأة لولاية الحسبة
٤٣٧	القول الأول: المنع.



٤٤٠	القول الثاني: جواز تعيين ولاية الحسبة.
٤٤٧	الفصل الثالث: حقها في الأمان والإجارة.
٥٥٤	الفصل الرابع: المرأة والجهاد:
801	المبحث الأول: جهاد الكفاية:
٤٦٠	المسألة الأولى: الأدلة على جواز خروج المرأة لجهاد الكفاية.
۲۲3	المسألة الثانية: شروط خروج المرأة لجهاد الكفاية
	المسألة الثالثة: أعمال المرأة في الجهاد:
٤٧٨	المبحث الثاني: الجهاد العيني
	التقاء جيش المسلمين بجيش الكفار
٤٧٨	إذا استنفر الإمام قومًا أو عين شخصًا
٤٧٩	النفير العام
٤٨٣	الفصل الخامس: المرأة والقضاء:
٤٨٥	توطئة
٥٨٤	تعريف القضاء
٤٨٧	حكم تولي المرأة القضاء
٤٨٧	القول الأول: عدم جواز ولاية المرأة القضاء
٤٩١	القول الثاني: جواز تولي المرأة القضاء فيها عدا الحدود والقصاص
297	القول الثالث: جواز تولي المرأة القضاء مطلقًا
٤٩٧	الفصل السادس: المرأة والولايات العامة:
٥٠٢	المبحث الأول: أقسام الولايات العامة
٥٠٣	المبحث الثانى: حكم تولى المرأة الولايات العامة



٥٠٢	ادلة القران
٥٠٨	أدلة السنة
010	اتفاق أهل العلم على منع المرأة من الولايات العامة
٥١٧	الأدلة العقلية
071	الواقع
0 7 2	رأي مخالف لجمهور الأمة
0 7 0	أدلة المجيزين ولاية المرأة العامة
٥٣٢	الفصل السابع: المرأة ومجلس الشوري
٥٣٥	المبحث الأول: تعريف أهل الشوري
٥٣٩	المبحث الثاني: وظائف مجلس الشوري
049	المبحث الثالث: حكم عضوية المرأة في مجلس الشوري
٥٦٣	الباب الثالث: حقــوق المرأة الماليــــة
070	توطئة
٥٦٧	الفصل الأول: حق المرأة في الصداق
०२९	المبحث الأول: أمر الله تعالى بإعطاء النساء صدقاتهن
٥٧٤	المبحث الثاني: أدلة مشروعية الصداق
٥٧٧	المبحث الثالث: مقدار الصداق
٥٨٦	المبحث الرابع: استحقاق الزوجة كامل الصداق
	المبحث الخامس: استحقاق الزوجة نصف الصداق
097	المبحث السادس: متعة المطلقات
097	المطلب الأول: مقدار المتعة



099	المطلب الثاني: مذاهب العلماء في حكم المتعة
7.7	المبحث السابع: حكم تحديد ولي الأمر للصداق، وإلزام الناس به
٠١٢	الفصل الثاني: حق المرأة في النفقة
715	المبحث الأول: تعريف النفقة
710	المبحث الثاني: أقسام النفقة
710	المطلب الأول: نفقة القرابة
٦٢٣	المطلب الثاني: نفقة المِلْك
۸۲۶	المطلب الثالث: نفقة الزوجية
۸۲۶	المسألة الأولى: حكمها، وأدلة وجوبها
٤٣٢	المسألة الثانية: سبب وجوب النفقة الزوجية
770	المسألة الثالثة: مقدار النفقة
781	المسألة الرابعة: توابع النفقة الزوجية
787	المسألة الخامسة: امتناع الزوج عن الإنفاق
709	المسألة السادسة: نفقة زوجة الغائب
77.	المسألة السابعة: نفقة الزوجة المريضة
77.	المسألة الثامنة: نفقة الزوجة الموظفة
774	المسألة التاسعة: نفقة الناشز
777	المسالة العاشرة: نفقة المعتدات من طلاق
٦٧٣	الفصل الثالث: حق المرأة في الإرث
٦٧٦.	المبحث الأول: ميراث المرأة في الكتاب والسنة
	المحث الثاني: شبهة حول مع اث المأة، والدعليها:



795	الفصل الرابع: حق المرأة في التعاقدات المالية
٧٠١	الفصل الخامس: حق المرأة في الغنيمة
v•٩	الفصل السادس: حق المرأة في الدية
٧٢١	الباب الرابع: حقوق المرأة الاجتماعية
٧٢٣	توطئة
٧٣٩	الفصل الأول: حق المرأة أمًّا
٧٣٩	الفصل الثاني: حق المرأة بنتًا
ν ε ۱	المبحث الأول: الأمر بالإحسان للبنات
ν έν	المبحث الثاني: تسوية البنت مع الذكر في العطية
vov	المبحث الثالث: حرية البنت في اختيار الزوج
vv1	المبحث الرابع: تحريم العضل:
vv°	الفصل الثالث: حق المرأة زوجة :
vvv	المبحث الأول: لزوم الإحسان، والعشرة بالمعروف:
٧٨٥	المبحث الثاني: حقوق المرأة الجنسية
٧٨٥	المطلب الأول: حق المرأة في الجماع
٧٨٨	المطلب الثاني: أوقات الوطء، وهيئاته:
٧٩٣	المطلب الثالث: تحريم العزل:
عين٧٩٦	المطلب الرابع: حفظ الأسرار الخاصة بين الزوج
v q q	المبحث الثالث: حفظها من الأنكحة الفاسدة
v q q	المطلب الأول: نكاح المتعة
۸۰۲	المطلب الثاني: نكاح الشغار



۸۰٥	المطلب الثالث: نكاح المحلّل
۸۰۷	المطلب الرابع: النكاح العرفي
۸۰۹	النوع الأول: عقد يتوفر فيه أركان النكاح وشروطه
۸۱۱	النوع الثاني: عقد لا تتوافر فيه شروط النكاح
۲۱۸	المبحث الرابع: حق المرأة في الحضانة:
۸۲۰	المطلب الأول: أجرة الحضانة :
۲۲۸	المطلب الثاني: مدة الحضانة:
۸۳٤	المبحث الخامس: حقوقها المعنوية
٥٣٨	رسول الله ﷺ في مهنة أهله
٥٣٨	استقراؤه ﷺ لحال زوجته
۸۳۷	مراعاة الغيرة عند المرأة
۹۳۸	وفاء الرسول ﷺ
731	مؤانسة النبي ﷺ لنسائه
131	صبره ﷺ على نسائه، ومدارته لهن
۸٤٥	تقديره ﷺ لحاجات النساء النفسية
٨٤٨	رسول الله ﷺ يستقبل زوجته في معتكفه
٨٤٩	رسول الله ﷺ يأبي إجابة دعوة الطعام حتى تصحبه زوجته
۸٥٠	تواضعه ﷺ لزوجاته
٨٥٣	الفصل الرابع: حق المرأة في العمل:
٨٥٥	توطئة
۸٦٠	المبحث الأول: عمل المرأة الحقيقي في الإسلام



۸٧٥	المبحث الثاني: حق المرأة في العمل خارج المنزل
۸٧٩	المبحث الثالث: ضوابط عمل المرأة في الإسلام
جتهاعية:	الفصل الخامس: شبهات حول قضايا المرأة الا-
۸۹۹	توطئة
٩٠٠	المبحث الأول: القوامة
٩٠١	مناقشة الشبهة حول القوامة
٩٠١	١ - بيان معنى القوامة
دون النساء	٧- الحكمة من جعل القوامة للرجال ه
919	فالقوامة للرجال لسببين
٩٠٥	٣- القوامة تكليف ومسؤولية
٩٠٩	المبحث الثاني: ضرب المرأة
978	المبحث الثالث: تعدد الزوجات
٩٧٤	نقضُ شبهة تعدد الزوجات
٩٣٤	المبحث الرابع: الطلاق:
٩٤٧	الخاتمة والتوصيات
909	فهرس الآيات
٩٨١	فهرس الأحاديث
1.71	فهرس المصادر والمراجع
1.98	فه سر المضوعات

والحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات

